

فى فِقْهِ الإمنامُ أَجِمَدَ

جَرَىٰ فيهِ إلجمْعُ بَيْنَ

نبال لمآرب بشرح دلبالطالب ومنارسيبل في شرح الدّليل

للِمَلْاَمة الشَّيْخ عَبْداً لقَادِر بْن عُمَر الشَّيْزاني للعَلاَمة الشَّيْخ إِبْراهِي مِنْ مُعَدَّبْن ضِويان

وَيَضُمُّ مُّلَخَصَ تَنهَاتِ الْحُكِّدِّ ثِالشَّيْعِ مُجَّدَنَاصِرًالدِّيْنَ إِلاَّ لَبَانِي ﴿إِرْوَاءُ ٱلْفَايْلِ فِي تَخْرِيْجِ أَحَادِيْثِ مَنَارًا لِسَبْيل،

الجُ زُءُ ٱلتَّ ابني

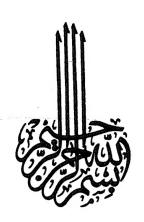
أعَدُهُ مِثَلِقَ عَلَيْهِ

محتروسبي سليمات

على الروافر

<sup>دَنْنَهُ</sup> زَنْزَهِهُ محرُّه لِلْارِنِ الرَّوطِ

פלתנוצית



,



# منيع اكف قوق محفوظت الطبعكة الشالثة المسالة المسالة المسالة المسالة م



دِمَشْق ـ حَسَلبوني ـ جَسَادة الشَّيْخ سَسَاج هَالْف اللّذَلُ ٢٢٤٥٩٥٥ لَلْفالَس ٢٢٢٦٩٤ هَالْف اللّذِل ٢٧٥٩٧٥٥ هَالْف اللّذِل ٢٤٩٥٥٥ هَالْف اللّذِل ٢٤٩٥ مَنْف ٢٣٤٩٥ مَنْف ٢٠٤٩٠ مَنْف ٢٠٥٧١ لَلْفالَس ٢٩٠٩٥٠ مَنْف ٢٠٠٥٧١ لَلْفالَس ٢٩٠٦٩٠ مَنْ ٢٦٥٥٠ مَنْف ٢٠٠٥٥ لَلْفالَس ٢٩٠٦٥٠ مَنْف ٢٠٠٥٥ لَلْفالَس ٢٦٥٦٩٠ مَنْف ٢٠٠٥٥٠ لَلْفالَس ٢٦٥٦٩٠ مَنْفَالْس ٢٦٥٦٥٠ مَنْفَالْس ٢٦٥٦٩٠ مَنْفَالْس ٢٩٠٥٥٠ مَنْفَالْس ٢٥٥٦٩٠ مَنْفَالْس ٢٦٥٥٩٠ مَنْفَالْس ٢٥٥٦٩٠ مَنْفَالْس ٢٥٥٩٥ مَنْفَالْسُ ٢٥٥٦٩٠ مَنْفَالْسُ ٢٥٥٦٩٠ مَنْفَالْسُ ٢٥٥٦٩٠ مَنْفَالْسُ ٢٥٥٦٩٠ مَنْفَالْسُ ٢٥٥٦٩٠ مَنْفُلُلُكُ وَنَالْمُنْفُلُكُ وَنَالَالُكُ وَنَالِكُ وَنَالْمُنْفُلُكُ وَنَالِمُنْفُلُكُ وَنَالْمُنْفُلُكُ وَنَالْمُنْفُلُكُ وَنَالِكُ وَنَالْمُنْفُلُكُ وَنَالِكُ وَنَالْمُنْفُلُكُ وَنَالْمُنْفُلُكُ وَنَالْمُنْفُلُكُ وَنَالْمُنْفُلُكُ وَنَالْمُنْفُلُكُ وَنَالْمُنْفُلُكُ وَنَالْمُنْفُلُكُ وَنَالْمُنْفُلُكُ وَنِالْمُنْفُلُكُ وَنَالْمُنْفُلُكُ وَنَالْمُنْفُلُكُ وَنَالْمُنْفُلُكُ وَنَالْمُنْفُلُكُ وَنَالْمُنْفُلُكُ وَنَالْمُنْكُونُ وَنَالْمُنْفُلُكُ وَنَالْمُنْكُ وَنَالْمُنْكُونُ وَنَالْمُنْكُ وَنَالْمُنْكُ وَنَالْمُنْكُونُ وَنَالْمُنْكُونُ وَنَالْمُنْكُونُ وَنَالْمُنْكُونُ وَنَالْمُنْكُونُ وَنَالْمُنْكُونُ وَنَالِمُنْكُونُ وَنَالْمُنْكُونُ وَنَالِمُنْكُونُ وَنَالْمُنْكُونُ وَنَالْمُنُونُ وَنَالُمُنْكُونُ وَنَالْمُنْكُونُ وَنَالْمُنُونُ وَنَالْمُنْكُونُ وَنَالِمُنْكُونُ وَنَالْمُنْ

الْكِير الِلِّبَاعِيَةِ زَالنَّسُورَالتَّوْدِعِ مُشْفَق. جِنِعِت

# كتباب البوقيف

/ وهو مصدر وَقَفَ الإِنسان الشيءَ يَقِفُهُ بمعنى حَبَسَهُ وأَحْبَسَهُ، ولا يقال أوقفه إلّا في لغة شاذة (١) عكس أَحْبَسَه.

وهو مما احتصّ به المسلمون. قال الشافعي: ولم تحبّس أهلُ الجاهلية.

ثم الوقف شرعاً تحبيس مالك مطلق التصرف مالَهُ المنتَفَع به، مع بقاءِ عينه، بقطع تصرفه وغيره في رقبته بنوع من أنواع التصرفات، تحبيساً يصرف رَيْعه إلى جهة بِرِّ، تقرباً إلى الله سبحانه وتعالى، وهو مستحب، لحديث: «إذا مات ابن آدم (٢) انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له (٣). وقال جابر: «لم يكن أحد من أصحاب النبي على ذو مقدرة إلا وقف». ويجوز وقف الأرض، والجزء المشاع، لحديث ابن عمر قال: «أصاب عمر أرضاً بخيبر، فأتى النبي على يستأمره فيها، فقال: يا رسول الله إني أصبت مالاً بخبيبر، لم أصب قط مالاً أنفس عندي منه، فما تأمرني فه، فقال: «إن شئت حبست أصلها، وتصدقت بها، غير أنه لا يباع أصلها، ولا يوهب، ولا يورّث»، قال: «فتصدق بها عمر في الفقراء، وفي القربي، والرقاب، وفي سبيل الله، وابن السبيل، وانضيف، ولا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف، أو يطعم صديقاً غير السبيل، وانضيف، ولا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف، أو يطعم صديقاً غير

<sup>(</sup>١) الأصح أن يقال: «لغة رديئة». انظر «لسان العرب» (وقف).

<sup>(</sup>٢) وفي رواية: «إذا مات الإنسان». (م).

<sup>(</sup>٣) أخرجـه مسلم (٧٣/٥) والبخاري في «الأدب المفـرد» (٣٨) والترمـذي (١/ ٣٥٩) وغيرهم. (إرواء الغليل ٢٨/٦).

قلت: ومنه انتُزعت التخريجات التي في الكتاب بتمامها إلا ما ندر مع بعض التصرّف والاختصار. (م).

متموّل فيه». وفي لفظ: «غير مُتَأَثِّل(١)»(٢).

وعنه أيضاً، قال: قال عمر للنبي على: إن المائة سهم التي بخيبر، لم أصب مالاً قط أعجب إليّ منها، وقد أردت أن أتصدق بها، فقال على: «احبس أصلها وسبّل ثمرتها»(٣)، وهذا وصف المشاع.

و (يحصل) الوقف حكماً (بأحد أمرين):

الأول: (بالفعل، مع دليل يدل عليه) أي على الوقف عرفاً، كما يحصل ذلك بالقول لاشتراكِهِما في الدلالة عليه، في أصح الروايتين، (كأن يبني) إنسانٌ (بنياناً على هيئة المسجد، ويأذَن إذناً عامًا) أي لمن شاء الصلاة فيه من المسلمين، (بالصلاة فيه) حتى لو كان المكانُ المأذونُ في الصلاة فيه أسفَلَ بيتِه، أو عُلْوَهُ أو وسطه، فإنه يصح وإن لم يذكر استطراقاً، ويَسْتَطْرِقُ، (أو يجعلَ أرضَهُ) مهيَّاة لأن تكونَ (مقبَرةً ويأذنَ إذناً عامًا بالدفنِ فيها)، لأنَّ الإذنَ الخاصَّ قد يقعُ على غير الموقوفِ، فلا يفيدُ دلالةَ الوقفِ. قاله الحارثي.

(و) الثاني: (بالقول) روايةً واحدة.

والإشارةُ المفهمةُ من الأخرس كالقول.

(وله) أي للوقف باللفظ (صريحٌ وكناية).

(فصريحُهُ) ثلاثة ألفاظٍ (وقفتُ وحبَّستُ وسبَّلتُ).

فمن أتى بكلمةٍ من هذه الكلمات صحّ بها الوقفُ، لعدم احتمالِ غيرِهِ، بعُرْفِ الاستعمالِ المنضمِّ إليه عُرْفُ الشرع، لأن النبي على قال: «إن شئت حبَّسْتَ أَصْلَها وسبَّلْتَ ثَمَرَتها» (٤)، فصارت هذه الألفاظُ في الوقفِ صريحةً فيه، كلفظ التطليق في الطلاق،

<sup>(</sup>١) المتأثل: الجامع.

 <sup>(</sup>۲) أخرجه البخاري (۲/۱۸٤) ومسلم (٥/٤٧) والترمذي (۲٥٨/۱) وأحمد (۱۲/۲) وغيرهم.
 (إرواء ۲۰/۳).

<sup>(</sup>٣) صحيح. أخرجه النسائي (٢ /١٢٣) وابن ماجه (٢٣٩٧) والشافعي (١٣٧٩) وغيرهم. (إرواء ٣/٦).

<sup>(</sup>٤) صحيح. وهو ملفق من روايتين فالشطر الأول في «الصحيحين» والآخر عند النسائي وتقدم تخريجهما. (إرواء ٢/١٦).

وإضافة التحبيس إلى الأصل، والتسبيل إلى الثمرة، لا يقتضي المغايرة في المعنى، فإن الثمرة أيضاً محبسة على ما شرط صرفها إليه.

(وكنايَتُهُ) أي الوقف، ثلاثة ألفاظٍ: (تصدَّقْتُ، وحرَّمْتُ، وأَبَّدْتُ).

وإنما كانت هذه الألفاظُ كنايةً، لعدم خَلاص كلّ لفظٍ منها عن اشتراكٍ، فإن الصدقة تُسْتَعْمَلُ في الزكاة، وهي ظاهرةٌ في صدقة التطوع ، والتحريم صريحٌ في الظهار، والتأبيد يستعمل في كل ما يراد / تأبيده من وقف غيره. (فلا بد فيها) أي الكناية (من نيّة الوقف) فمتى أتى مالِكٌ بأحد هذه الكناياتِ الثلاثِ، واعترف أنه نوى بها الوقف، لزم في الحكم، لأنها بالنية صارتْ ظاهرة فيه.

وإن قال: ما أردتُ بها الوقف، قُبِلَ قوله، لأنه أعلم بما في ضميره، لعدم الاطلاع على ما في الضمائر (ما لم يقل) الواقف بلفظ (طائفة كذا)، أو يقرِنِ الكناية بأحدِ الألفاظِ الخمسة: كتصدّقتُ صدقةً موقوفةً، أو تصدقت صدقةً محبَّسةً، أو تصدقت صدقة مسبّلةً، أو تصدقت صدقةً مؤبّدةً. أو قرنَ الكناية بحكم الوقف، كألاّ تُباعَ، أو لا توهب، أو لا تورّث، لأنّ ذلك كلّه لا يُستَعْمَلُ في سوى الوقف، فانتفت الشركة.

## فصل [في شروط صحة الوقف]

(وشروط الوقف) المعتبرةُ له (سبعة):

(أحدُها: كونُه) أي الواقف (من مالكٍ) فلا يصحّ أن يقف الإِنسان ملك غيره بغيرِ إذنِهِ، (جائزِ التصرُّفِ) فلا يصحّ من محجورٍ عليه، ولا من مجنون، (أو من يقوم مقامَهُ) أي مقامَ جائِز التصرّف كوكيله فيه.

(الثاني) من شروط صحة الوقف: (كونُ الموقوفِ عيناً يصحّ بيعُها) فلا يصحُّ وقفُ أمَّ ولا يصحُّ وقفُ أمَّ ولا وكلب، ومرهونٍ. (ويُنتَفَعُ بها) ما يعد انتفاعاً مباحاً، مع بقاء عينها، كالعقار والحيوان والسلاح. قال الإمام أحمد: إنما الوقف في الأرضين والدور، على وقف أصحاب النبي على وقال النبي على عسجد: لا بأس. وقال النبي على «أما

#### خالد فقد احتبس أدراعه وأعتاده في سبيل الله «١٠):

قال الخطَّابي: الأعتاد ما يعدُّه الرجل من مركوب وسلاح وآلة الجهاد.

وعن أبي هريرة مرفوعاً: «من احتبس فرساً في سبيل الله إيماناً واحتساباً، فإن شبعه وروثه وبوله في ميزانه حسنات»(٢). وقالت أم معقل: «يا رسول الله! إن أبا معقل جعل ناضحة (٣) في سبيل الله، فقال: «اركبيه فإن الحجّ في سبيل الله»(٤).

وروي عن نافع: «أن حفصة ابتاعت حلياً بعشرين ألفاً، حبسته على نساء آل الخطاب، فكانت لا تخرج زكاته»(٥). (فلا يصح وقف مطعوم ومشروب غير الماء، ولا وقف دهن وشمع) لشعل (وأثمان وقناديل نقد على المساجِد ولا على غيرها) قال في الإقناع: ولو وقف قنديل نقد على مسجد أو نحوه لم يصح وقفه، وهو باق على ملك صاحبه، فيزكيه.

ولو تصدق بدهنِ على مسجدٍ ليوقَدَ فيه جاز، وهو من باب الوقف. قاله الشيخ.

(الثالث) من شروط صحة الوقف: (كونَّهُ على جهة بِرٌ) وهو اسم جامعٌ للخير، وأصله طاعةُ الله تعالى. والمراد اشتراطُ معنى القُرْبة في الصَّرْفِ إلى الموقوفِ عليه، لأن الوقف قُرْبَةٌ وصدقة، فلا بد من وجودِهَا فيما لأجله الوقف، إذ هو المقصود (وقربةٍ كالمساكين، والمساجد، والقناطر، والأقارب)، لأنه شُرِعَ لتحصيلِ الشَّوابِ، فإذا لم يكن على برِّ لم يحصل المقصود الذي شُرِع من أجله، (فلا يصحُّ) الوقف (على الكنائِس) جمع كنيسةٍ قال في «القاموس»: الكنيسة مُتعبَّدُ اليهودِ أوالنصارى أوالكُفَّار. انتهى. (ولا على اليهودِ والنصارى، ولا) يصح الوقف أيضاً (على جنس الأغنياءِ أو الفسّاق) أو قطاع الطريق، لأن والنصارى، ولا) يصح الوقف أيضاً (على جنس الأغنياءِ أو الفسّاق) أو قطاع الطريق، لأن ذلك إعانة على المعصية «وقد غضب النبي عَلَيْ حين رأى مع عمر صحيفة فيها شيء من التوراة، وقال: «أفي شكُّ أنت يا بن الخطاب! ألم آت بها بيضاء نقية؟ لو كان أخي يوسف التوراة، وقال: «أفي شكُّ أنت يا بن الخطاب! ألم آت بها بيضاء نقية؟ لو كان أخي يوسف

<sup>(</sup>١) قطعة من حديث صحيح . انظر تخريجه في (الإرواء ٣٥٠/٣).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري (٢/٣/٢) والنسائي (١٢١/٢) وأحمد (٢/٤٧٣). (إرواء ٢٧٢٦).

<sup>(</sup>٣) الناضح: البعير أو الثور أو الحمار الذي يستسقى عليه الماء.

<sup>(</sup>٤) حديث صحيح . أخرجه أبـو داود (١٩٩٠) والحاكم (١/١٨٣) والبيهقي (٦/١٦٤) وغيـرهم . (إرواء ٣٣/٦).

<sup>(</sup>٥) رواه الخلاّل كما في «منـار السّبيل» وقـال الألباني في (الإرواء ٣٤/٦): لم أقف على إسنـاده. (م).

حياً ما وسعه إلا اتباعي»(١)، وقال أحمد في نصارى وقفوا على البيعة ضياعاً كثيرة: وماتوا ولهم أبناء نصارى فأسلموا، والضياع بين النصارى، فلهم أخذها، وللمسلمين عونهم حتى يستخرجوها من أيديهم. ولا على التنوير على القبر، وتبخيره، ولا على من يقيم عنده أو يخدمه، أو يزوره. قاله في الرعاية.

(أما لو وقفَ على ذمّيِّ) معيّنِ (أو فاسقٍ) معينِ (أو غنيٌ معيّن صحّ)، لما روي: «أن صفية بنت حُيي زوج النبي ﷺ وقفت على أخ لها يهودي»(٢).

وإن وقَف على غيره واستثنى غلّته، أو بعضَها، له أو لولده، أو الأكلَ منه، أو الانتفاع لنفسه أو لأهله، أو أنه يطعم صديقة مدّة حياته أو مدةً معينةً صح، احتج أحمد بما روي عن حُجر المَدَري: «أن في صدقة رسول الله على أن يأكل أهله منها بالمعروف غير المنكر»(٣)، ويدل له أيضاً قول عمر لما وقف «لا جناح على من وليها أن يأكل منها أو يطعم صديقاً غير متمول فيه»، وكان الوقف في يده إلى أن مات، ثم بنته حفصة، ثم ابنه عبد الله (٤).

(الرابع) من شروط صحة الوقف: (كونه على معيّن) من جهة أو شخص (غَيْرَ نفسِه) عند الأكثر، وينصرف إلى من بَعْدَهُ في الحال. وعنه: يصح. قال المنقّح في التنقيح: اختاره جماعة، وعليه العمل. وهو أظهر، (يصحّ أن يَمْلِكَ فلا يصح الوقفُ على) شيءٍ (مجهول، كرجل)، لصدقة على كل رجل (ومسجد) لصدقة على كل مسجد. قال في الإنصاف عن كون الوقفِ لا يصح على رجل ومسجد: بلا نزاع. انتهى. (أو على) مبهم، كقوله: وقفت داري على (أحد هذين) الرجلين، أو على أحد ابنيّ هذين، أو على أحد هذين المسجدين، أو على إحدى هاتين القبيلتين، لتردده، كما لو قال: بعتك أحدَ هذين الثوبين، أو وهبتك أحدَ هذين

<sup>(</sup>١) حديث حسن. أخرجه أحمد (٣٨٧/٣) والدارمي (١/١٥) وغيرهما. (إرواء ٦/٣٤).

<sup>(</sup>٢) قال الألباني: لم أقف على سنده. (إرواء ٣٨/٦).

<sup>(</sup>٣) قلت: لم يخرَّجه الألباني في «الإرواء» (٣٨/٦). وراوي الحديث هو حُجر المَدري المَدري الحَجُوري. قال الحافظ ابن حجر: أرسل حديثاً فأخرجه تقي بن مَخْلَد في الصحابة وهو وهم فإنه تابعي معروف. روى عن علي، وزيد بن ثابت وغيرهما. قال العجلي: ثقة من خيار التابعين. انظر «الإصابة» (١٩٢/١) و «تقريب التهذيب» ص (١٥٤). (م).

<sup>(</sup>٤) صحيح . أخرجه البيهقي (٦/ ١٦٠) وأبو داود (٢٨٧٩). (إرواء ٦/ ٣٠).

(ولا يصحّ) الوقف (على نفسه، ولا) يصحّ الوقف (على من لا يملك، كالرقيق)، وأم الولد، (ولو) كان الرقيق (مكاتباً).

(ولا) يصحُّ الوقف على (الملائكة، والجن، والبهائم، والأموات)، لأن الوقف تمليك فلا يصح على من لا يملك.

(ولا) يصح الوقف (على الحمل استقلالًا بـل) يصح الـوقف عليه (تبعـاً)، كقولـه: وقفت كذا على أولادي ثم على أولادهم، وفيهم حمل فيشمله.

فإن قيل: قد جوّزتُم الوقفَ على المساجد والسقاياتِ وأشباهِها، وهي لا تملك؟ قلنا: الوقفُ هناك على المسلمين، إلاّ أنه عُيِّن في نفع ِ خاص لهم.

(الخامس) من شروط صحة الوقف: (كونُ الوقفِ منجزاً) أي غير معلّقٍ أو مؤقّتٍ أو مشروطٍ فيه الخيارُ أو نحوُه، كأن يبيعهُ أو يَهَبَهُ أو يحوَّلَهُ عن جِهَّتِهِ متى شاء، (فلا يصح تعليقه) على شرطِ الخيارِ، سواء كان التعليقُ لابتدائِهِ، كقوله: إذا قدمَ زيدٌ، أو وُلِدَ لي ولد، أو جاءَ رمضانُ، فداري وقفٌ على كذا؛ أو كان التعليقُ لانتهائِهِ، كقوله: داري وقفٌ على كذا إلى أن يحضرَ زيدٌ، أو يولَدَ لي ولد، أو نحو ذلك، (إلا) إن علّق الوقف (بموتِه) بأن قال: هو وقفٌ بعد موتي، فإنه يصحّ، (فيلزم) الوقف (من حين الوقفيّة) أي من حين قوله: هو وقفٌ بعد موتي، احتج بقول عمر: «إن حدث بي حدث الموت، فإن ثمغاً صدقة...»(١)، وذكر الحديث، ووقفه هذا كان بأمر النبي رها القاموس. (إن خَرَج من ينكر، فكان إجماعاً، وثَمَغ: مال بالمدينة لعمر وقفه، قاله في القاموس. (إن خَرَج من الوثيث، ولا من غيرهم، ردُّ شيءٍ منه. وإن زاد على الثُلُثِ لزم الوقفُ منهُ في قدرِ الثُلُث، الورثةِ، ولا من غيرهم، ردُّ شيءٍ منه. وإن زاد على الثُلُثِ لزم الوقفُ منهُ في قدرِ الثُّلث، الورثةِ، ولا من غيرهم، ردُّ شيءٍ منه. وإن زاد على الثُلُثِ لزم الوقفُ منهُ في قدرِ الثُّلُث، ووقفَ الزائِدُ على إجازة الورثة.

(السادس) من شروط صحة الوقف: (أن لا يشرُط فيه)، أي الوقف، (ما) أي شيءٍ (ينافيه) أي الوقف، (ما) أي الواقف: (وقفتُ على كذا) أي هذا الجملَ مثلاً (على أن أبيعَهُ، أو) على أن (أهبَهُ متى شئتُ، أو) قال: وقفت هذا الجملَ (بشرطِ الخيارِ لي) مدةً معلومةً أو مجهولةً، (أو) قال: وقفتُ هذا الكرمَ على المساكينِ (بشرطِ أن أحوِّلَهُ) أي الوقف (١) صحيح. وتقدم تخريجه في الحديث الذي قبله.

(من جهةٍ إلى جهة) كمِنْ جهةِ المساكينِ إلى جهَةِ أبناءِ السبيل، فإذا شرط أن يبيعه متى شاء أو يهبه، أو يرجع فيه، بطل الوقف والشرط، قاله في الشرح: وغيره، لمنافاة لمقتضاه.

(السابع) من شروط صحة الوقف: (أن يقفه على التأبيد، فلا يصحّ: وقفتُهُ شهراً) أو يوماً، أو سنةً (أو إلى سنةٍ أو نحوها) كإلى شهر، لأنه إخراج مال على سبيل القربة، فلم يجر إلى مدة كالعتق، قاله في الكافي.

(ولا يُشترط) لصحةِ الوقفِ (تعيينُ الجهةِ) الموقوفِ عليها، (فلو قال: وقفتُ كذا) كداري أو بستاني، (وسكت)، ولم يعين جهةً (صحّ) الوقفُ (وكانَ) الموقوفُ (لورثَتِهِ) أي الواقف (من النسبِ) يقتسمونه (على قدرِ إرْثِهِمْ مِنْهُ) ويقع الحجْبُ بينهم، كالميراث، لأن الوقف مصرفه البر، وأقاربه أولى الناس ببره، فكأنه عينهم لصرفه، فإن عدموا فهو للفقراء والمساكين وقفاً عليهم، لأنهم مصرف الصدقات، ونصه يصرف في مصالح المسلمين.

#### فصل

(ويلزم الوقفُ بمجرّدِهِ) أي بمجرّد اللفظ، كالعتق.

ولا يُشتَرط للزومِهِ إخراجُه عن يد الواقفِ، ولا فيما على شخص معيّنٍ قَبَولُه للوقفِ. ولا يَبْطُلَ برده.

(ويملكه) أي يملك غُلَّتهُ (الموقوفُ عليهِ) بمجرّد الوقفِ. (فَينْظُر فيهِ هو) أي الموقوفُ عليه إن كان أهلًا للنظر (أو وليه) إن كان الموقوفُ عليه صغيراً أو مجنوناً أو سفيهاً (ما لم يشرُط الواقف ناظراً، فيتعيّن) الناظر الذي عينه الواقف، لأن عمر جعل وقفه إلى ابنته حفصة، ثم يليه ذو الرأي من أهلها.

(ويتعين صرفه) أي الوقف (إلى الجهة التي وُقِفَ عليها في الحال) فلو سبّل ماءً للشُّرب لم يَجُزِ الوضوءُ به. قال الشيخ تقي الدين: يصح تغييرُ شرطِ الواقفِ إلى ما هو أصلَحُ منه، وإن اختلف باختلافِ الأزمان، حتى لو وقف على الفقهاءِ والصوفيةِ، واحتاجَ الناسُ إلى الجهاد، يُصْرَفُ للجند. انتهى. (ما لم يستثنِ الواقفُ منفعتَه) أي منفعة ما وقفه (أو غلَّتهُ له أو لولده) أي ولد الواقف، أو لأهلِهِ (أو لصديقِهِ مدة حياتِهِ، أو مدةً معلومة، فيعمَل بذلك). فلو مات من استثنى نفعَ ما وقَفهُ مدة معينةً في أثنائها، فلورثتِهِ. ويصحّ إجارة

المدةِ المستثنى نفعُها من الموقوفِ عليه وغيره.

(وحيثُ انقطعتِ الجهةُ والواقفُ حيُّ بأن وقَفَ على أولادِه وأولادِ زيدٍ فقط، فانقرضوا في حياته، (رَجَع) الوقفُ (إليه) أي إلى الواقفِ (وَقْفاً) عليه. قال ابن الزاغوني في الواضح: الخلافُ في الرجوع إلى الأقارب، أو إلى بيتِ المال، أو إلى المساكين، مختصُّ بما إذا مات الواقفُ، أمّا إن كان حيًّا، فانقطعت الجهة، فهل يعود الوقفُ إلى مِلكِه، أو إلى عصبته؟ فيه روايتان. انتهى وجزم في المنتهى والإقناع بما في المتن.

(ومن وقَفَ على الفقراءِ فافتقر، تناوَل منه). قال في شرح المنتهى: والمراد بقوله: تناوَلَ منه. جوازُ التناوُل منه، لا تعيننه. ووجه ذلك وجودُ الوصفِ الذي هو الفقر فيه، ولو وقف مسجداً أو مقبرة، أو بئراً أو مدرسة، فهو كغيره في الانتفاع به، لما روي «أن عثمان رضى الله عنه سبل بئر رُومة(١) وكان دلوه فيها كدلاء المسلمين»(٢).

(ولا يصح عتقُ الرقيقِ الموقوفِ بحال ٍ) لأنّه تعلَّقَ به حقّ من يؤولُ الوقفُ إليه، ولأن الوقفَ إليه، ولأن الوقفَ عَقدُ لازمٌ لا يمكن إبطاله، وفي القول ِ بنفوذِ عتقِهِ إبطالُ له.

وإن كان بعضُهُ غيرَ موقوفٍ، فأعتقَه مالِكَهُ صحّ فيه، ولم يَسْرِ إلى الموقوفِ، لأنه إذا لم يعتق بالمباشرة، فعدَمُ عتقِهِ بالسرايةِ من باب أولى.

(لكن لـو وَطِيءَ الأَمَةَ المـوقوفة عليه حَـرُمَ) لأن ملكه لهـا نـاقص، لا يُؤمَنُ حَبَلُهـا فتنقص، أو تتلف، أو تخرجُ من الوقف بأن تصير أمّ ولد.

(فإن حملت) منه (صارت أم ولد) له (تعتقُ بموتِه)، وولدُه حرَّ، للشبهة، وعليه قيمته تُصْرَفُ في مثلِهِ لأنها بدل عن الوقف. (وتجب قيمتُها في تركتِه) لأنه أتلفها على من بعده من البطون (يُشترىٰ بها) أي بقيمتها الواجبة باستيلادِهَا، وبقيمةٍ وجَبَتْ بتلفها أو بعضها، (مثلُها) يكون وقفاً مكانها، أو شقصُ (٣) أمةٍ يصير وقفاً بالشراء.

<sup>(</sup>١) بئر رومة: التي حفرها عثمان بناحية المدينة وقيل: اشتراها وسبلها!

<sup>(</sup>٢) حسن. أخرجه النسائي (١٢٤/٢) والترمــذي (٢/٦٩٢) والدارقــطني (٥٠٨) والبيهقي (٢١٦٨٢). (إرواء ٢/٣٩).

<sup>(</sup>٣) قال ابن الأثير: الشَّقصُ والشقيصُ: النصيب في العين المشتركة في كل شيء. انظر «النهاية» (٣) قال ابن الأثير: (م).

### فصل [في مصرف الوقف]

(ويُرْجَعُ) - بالبناء للمفعول - (في مصرِ فِ الوقْفِ) عند التنازُع في شيء من أمره (إلى شرطِ الواقف) كقولِهِ: شرطَتَ لزيدٍ كذا، ولعمرو كذا، لأن عُمرَ رضي الله عنه شَرَط في وقْفِه شروطاً، ولو لم يجب اتباعُ شَرْطِهِ لم يكن في اشتراطِهِ فائدة، ولأن الزبير وَقَفَ على وَلْدِهِ، وجَعَل للمردودةِ من بناتِهِ أن تسكن، غير مُضِرَّةٍ ولا مُضَرَّابها، فإذا استغنت بزوجٍ فلاحق لها فيه (١)، ولأن الوقف متلقًى من جهته، فاتَّبعَ شرطُه، ونصَّه كنص الشارع.

(فإن جُهِل) شرط الواقفِ كما لو قامت بيّنة بالوقفِ دون شَرطِهِ (عُمِلَ بالعادةِ الجاريةِ) المستمرّة إن كانت.

(فإن لم تكن) عادةً جارية (فبالعُرْفِ) المستمرّ في الوقف، في مقادير الصَّرْف، كفقهاءِ المدارس لأن الغالب وقوعُ الشرط على وَقْفِهِ.

(فإن لم يكن) عرف (فالتساوي بين المستحقّين)، لأن التشريك ثابت، والتفضيلُ لم يثبت.

فإن لم تُعرف أربابُ الوقف جُعِل كوقفٍ مطلقٍ لم يذكر مصرِفه. ذكره في التلخيص ِ.

(ويُرجَعُ إلى شرطِه) أي الواقف (في الترتيب بين البطون) كجعل استحقاقِ بطنٍ مرتّباً على الآخـر، كأن يقف على أولادِه ثم أولادِهم، (أو الاشتـراك) كـأن يقف على أولاده وأولادهم.

(و) يُرْجَعُ إلى شرطه (في إيجارِ الوقفِ وعدمه)، أي عدم الإيجار، (وفي قدر مدة الإيجار، فلا يزجر أكثر من سنةٍ لم الإيجار، فلا يزادُ) في الإجارة (على ما قدر) الواقف، فإذا شرط أن لا يؤجر أكثر من سنةٍ لم تَجُز الزيادة عليها، لكن عند الضرورة يُزَادُ بحسبها.

(ونصُّ الواقف كنص الشارع)، في الفهم والدلالة، لا في وجوب العمل، قاله الشيخ تقي الدين. (يجبُ العملُ بجميع ما شَرَطَهُ ما لم يُفْض ) العمل بشرطِه (إلى الإخلال بالمقصود) الشرعي، (فَيُعْمَل به) أي بشرطِه (فيما إذا شَرَط أن لا ينزلَ في الوقفِ فاسقٌ) ولا

<sup>(</sup>١) صحيح. أخرجه البيهقي (٦/٦٦) والدارمي (٢/٢٧). (إرواء ٦/١٦).

مبتدعٌ، (ولا شرّيرٌ). قال الشيخ: الجهاتُ الدينيّة مثل الخوانك(١) والمدارِس وغيرها لا يجوز أن ينزل فيها فاسقٌ، سواء كان فسقُهُ بظلمِهِ الخلقَ وتعدّيه عليهم، بقولِهِ وفعلهِ من نحو سبّ أو ضرب، أو كان فسقُهُ بتعدّيه حدود الله تعالى، يعني ولو لم يشرطه الواقف، وهو صحيح. قاله في الإقناع وشرحه، (ولا ذو جاهٍ).

(وإن خصّص) الواقفُ (مقبرةً) أو رباطاً (أو مدرسةً: أو إمامتها بأهل مذهب، أو) بأهل (بلدٍ، أو) بأهل (قبيلةٍ، تخصّصتُ) بهم. قال في الإنصاف: ولو خصّص المدرسة بأهل مذهب أو قبيلةٍ تخصصت. وكذلك الرّباط والخانْكاهُ.

والمقبرة كذلك.

وهو المذهب. جَزَمَ به في التلخيص وغيره.

(لا المصلين بها) يعني لو خصص واقفُ المَدرسةِ المصلين بها بذي مذهب، بأن قال: ليصليَ فيهِ الحنابلةُ أو الحنفيةُ أو المالكيةُ أو الشافعيةُ فقط، لم تختص بأهل ذلك المذهب على الصحيح.

## فصل [في ناظر الوقف]

(ويُرْجَعُ) ـ بالبناء للمفعول ـ (إلى شرطِهِ) أي الواقف (في الناظر) في الوقف، سواء شَرَطَهُ لنفسه، أو للموقوفِ عليه، أو لغيرهما، إمّا بالتعيينِ، كَفُلانٍ، أو بالوصف، كالأَرْشَد أو الأعلم أو الأكبر.

فمن وُجِدَ فيه الشرْطُ ثبت له النظر، عملًا بالشرط.

<sup>(</sup>١) الحُوانك: جمع خانكاه، ويقال أيضاً خانقاه وهو مجتمع المتصوفة.

(ويشترط في الناظر خمسة أشياء):

الأول: (الإسلام)، إن كان الوقف على مسلم، أو جهة من جهات الإسلام، كالمساجد والمدارس والربط، ونحوها، لقوله تعالى: ﴿ ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً ﴾(١)، وقطع في الإنصاف والتنقيح باشتراط الإسلام في الناظر، من غير تفصيل فيه. قال في المغني: ومتى كان النَّظُرُ للموقوفِ عليه، إما بِجَعْلِ الواقِفِ ذلك له، أو لكونِهِ أحقَّ بذلك، رجلاً كان أو امرأة، عدلاً كانَ أو فاسقاً، لأنه ينظُرُ لنفسه، فكان له ذلك في هذه الأحوال، كالمُطْلَق. انتهى. وجَزَمَ في المنتهىٰ بما في المتن ولم يقيد.

(و) الثاني: (التكليف) لأن غير المكلَّف لا ينظر في ملكِهِ المُطْلَق، ففي الوقف أولى.

فإن لم يشترِطِ الواقفُ ناظراً، وكان الموقوفُ عليه صغيراً أو مجنوناً قام وليُّه في المال ِ مقامَهُ في النظر، إلى أن يصير أهلًا.

(و) الثالث: (الكفايةُ لِلتَصرّفِ).

(و) الرابع: (الخِبْرَةُ به) أي بالتصرف.

(و) الخامس: (القوة عليه)، لأن مراعباة جِفْظِ الوقفِ مطلوبة شرعاً. فإن لم يكن الناظر متَّصِفاً بهذه الصفات لم يمكنه مراعاة حفظِ الوقف.

(فإن كان) الناظرُ المشروطُ له النظرُ من الواقِفِ، أو ممن وقف عليه الوقفُ (ضعيفاً ضُمَّ إليه قويٌّ أمينٌ) يَنْحَفِظُ به الوقفُ، ولم تُزَلْ يده، لأنه أمكن الجمع بين الحقين.

(ولا تشترط الذُّكورَةُ)، «لأن عمر رضي الله عنه جعل النظر في وقفه إلى ابنته حفصة، ثم إلى ذي الرأي من أهلها» (٢)، (ولا العدالة) في الناظِرِ (حيث كانَ) النظرُ (بِجَعْلِ الواقِفِ له)، ويضم إلى الفاسق أمين لحفظ الوقف، ولم تزل يده، لأنه أمكن الجمع بين الحقين.

(فإن كانَ) نصْبُ الناظِرِ (من غيرِهِ) أي غير الواقف (فلا بـدّ فيه من العـدالة)، لأنهـا ولاية على مال، فاشتوط لها العدالة، كالولاية على مال اليتيم.

<sup>(</sup>١) النساء، آية (١٤١) .

<sup>(</sup>٢) صحيح . أخرجه البيهقي (٦/ ١٦٠) وأبو داود (٢٨٧٩). (إرواء ٦/ ٣٠).

(فإن لم يشترط الواقف ناظراً فالنظر للموقوفِ عليه مطلقاً) أي سواء كان عدلاً أو فاسقاً (حيثُ كان) آدميًّا معيَّناً كزيدٍ أو جمعاً (محصوراً) كأولادِهِ، وأولادِ أولادِه، كلُّ واحدٍ منهم ينظرُ على حِصّته، كالمِلْكِ المُطْلَق.

(وإلا) بأن كان الموقوفُ عليهِ غيرَ محصورٍ، كالوقفِ على جهةٍ لا تنحصر، كالفقراء، والمساكين، والعلماء، والقُرَّاءِ، أو على مسجدٍ، أو مدرسةٍ، أو رِباطٍ، أو قنطرة، ونحو ذلك (ف) نَظَرُهُ (للحاكم) أو نائبه.

(ولا نَظَرَ لحاكم مع ناظرِ خاصِّ) قال في الفروع: ولا نَظَرَ لغيرِهِ معه. أَطْلَقَهُ الأصحاب، (لكنْ له) أي للحاكم (أن يَعْتَرِضَ عليه) أي على الناظر الخاص (إن فَعَلَ ما لا يشُوغُ) فِعْلُه، أي لا يجوز.

وله ضَمُّ أمينِ مع تفريطِهِ، أو تُهْمَتِهِ، ليحصل المقصود. أ

ولا اعتراضَ لأهْلِ الوَقْفِ على ناظرٍ أمينِ.

#### [ تصرفات ناظر الوقف ] :

(ووظيفةُ الناظِرِ حفظُ الوقْفِ، وعمارَتُهُ، وإيجارُهُ، وزَرْعُهُ، والمخاصَمةُ فيه، وتحصيلُ رَيْعِهِ) من أجرةٍ أو زرعٍ أو ثمرٍ، (والاجتهادُ في تنميته، وصَرْفُ الرَّيْعِ في جهاتِهِ من عمارةٍ وإصلاحٍ وإعطاءِ المستحقين) وشراءِ طعام أو شرابٍ شَرَطَهُ الواقِفُ، لأنّ الناظرَ هو الذي يلي الوقفَ وحفظَه وحفظَ رَيْعِهِ وتنفيذَ شرطِ واقِفِه.

(وإن آجَرُهُ) أي آجر الناظرُ الوقف (بأنقص) من أجرةِ المثلِ (صحّ) العقد (وضَمِنَ النَّقْصَ) إن كان المستحقُّ غيرَهُ، لأنَّه متصرِّفٌ في مال غيرِهِ على وجهِ الحفظِ، فضَمِنَ ما نَقَصَه بعقدِهِ، كالوكيلِ إذا آجَرَ بأنْقَصَ من أجرةِ المثل، أو باعَ بدونِ ثمنِ المثلِ.

ولا بدّ في النقص المضمونِ أن يكون أكثر مما لا يُتغابَنُ به في العادة، كما قيل في الوكيل.

(وله) / أي لناظر الوقف (الأكلُ بمعروفٍ) نصًّا.

﴿ وظاهرُهُ (ولو لم يكن محتاجاً) قاله في «القواعد». وقال الشيخ: له أخذُ أجرةِ عملِهِ مع قرِهِ.

(وله) أي الناظر (التقريرُ في وظائِفِهِ) ذكروه في نـاظِرِ المسجـد. فيُنَصِّبُ من يقوم بوظائِفِه من إمام ٍ ومؤذّنٍ وقيِّم ٍ، وغيرهم.

#### [الوظائف الموقوف عليها]:

(ومن قُرِّرَ) ـ بالبناء للمفعول ـ (في وظيفةٍ تقريـراً على وَفْقِ الشرعِ حَـرُمَ) على الناظِـرِ وغيرِهِ (إخراجُهُ منها بلا مُوجِبِ شرعيًّ) يقتضي ذلك.

فائدة: لو تصادَقَ المستحقّونَ لوقفٍ على شيءٍ من مصارفِهِ ومقاديرِ استحقاقِهِمْ فيه ونحو ذلك، ثم ظَهَرَ كتابُ وقفٍ منافٍ لما وَقَعَ التصادق عليه، عُمِلَ بما في كتابِ الوقفِ ولَغَا التصادُقُ. أفتى بذلك ابن رجب.

(ومن نَزَلَ عن وظيفةٍ بيدِهِ لمن هو أهلُ لها) أي للوظيفة (صح) النزولُ، (وكانَ) المنزولُ له (أحقَّ بها) من غيرِهِ. (وما يأخُذُهُ الفقهاءُ من الوقف فكالرِّزقِ من بيت المال، لا كَجُعْلِ ولا كأجْرَةٍ) في أصحّ الأقوال الثلاثة. ولذلك لا يشترط العلمُ بالقَدْرِ.

وينبني على هذا أن القائل بالمنع من أخذِ الأجرةِ على نوع القُرَب لا يُمنعُ من أخذ المشروطِ في الوقف. قاله الحارثي في الناظر. وقال الشيخ تقيّ الدين: وما يؤخذ من بيت المال فليس عوضاً وأجرة ، بل رِزْقٌ للإعانة على الطاعة. وكذلك المالُ الموقوفُ على أعمالِ البرّ، والموصى به، أو المنذورُ له ليس كالأجرةِ والجُعْلِ . انتهى . قاله في شرحي الإقناع والمنتهى . قلت: وعلى الأقوال الثلاثةِ ، حيثُ كان الاستحقاقُ بشرطٍ فلا بدّ من وجودهِ انتهى . يعني إذا لم يكن الوقفُ من بيتِ المال، فإن كان منه ، كأوقافِ السّلاطينِ من بيتِ المال فليس بوقفٍ حقيقيٍّ ، بل كلُّ من جازَ لَهُ الأكلُ من بيتِ المال ِ جازَ لَهُ الأكل منها ، وغيرِهِ في وقفِ جامِع [ابن] طولون ونحوه . انتهى .

# فصل [في ألفاظ الواقف في الموقوف عليهم]

(ومن وَقَفَ على وَلَدِهِ) ثم المساكِين، (أو) وَقَفَ على (ولد غيرِه) كعلىٰ وَلَـدِ زيدٍ ثم المساكين، دخل الأولادُ (الموجودون) حالةَ الوقفِ (فَقَطْ) نصًّا، (من ذكورٍ وإناثٍ) وخُنَاثيٰ، لأنّ اللفظ شملهم (بالسويّة من غير تفضيلٍ) لأنه شرَّك بينهم، وإطلاق التشريك يقتضي

التسوية، كما لو أقرَّ لهم بشيءٍ، وكولد الأمِّ في الميراث (ودخل أولادُ الذُّكور خاصَّةً: وُجِدُوا حالة الوقف أوْلا، لأنهم دخلوا في قوله تعالى: ﴿ يوصيكم الله في أولادكم. . . ﴾(١)، ولأن كل موضع ذكر الله فيه الولد، دخل ولد البنين، فالمطلق من كلام الآدمي، إذ خلا من قرينة يحمل على المطلق من كلام الله تعالى، ويفسر بما فسر به.

(وإن قال): وقفت (على أولادي، دخل أولادُه الموجودون) حال الوقف، (ومن يُـوَلَدُ لهم)، أي لأولاده الموجودين، (لا) أولادُهُ (الحادِثون تبعاً).

(و) لو قال: وقفت (على ولدي ومن يُولَدُ لي، دخل) أولادُهُ (الموجودونِ و) أولادُه (الحادِثونَ تبعاً) للموجودين.

(ومن وقف) شيئاً. على عَقِبِه، (أو) وقفه على (نَسْلِهِ، أو) وقف على (وَلَدِ ولدِهِ، أو) وقف على (وَلَدِ ولدِهِ، أو) وقف على (ذُرِّيَّتِهِ دخل الذكور والإِناث) من أولاده، (لا أولادُ الإِناث، إلا بقرينةٍ)، كما لو قال: ومن ماتَ فنصيبُه لولَدِه، وكقوله: على أنّ لولَدِ البنات سلهماً، ولولد الذُّكورِ سَهْمَانِ.

وعدم دخول ولد البنات في الصور المتقدّمة مع عدم القرينة. اختاره الأكثر. نقله في الفروع، لأنهم لم يدخلوا في قوله تعالى: ﴿ يوصيكم الله في أولادكم ﴾(١)، ولأنهم إنما ينسبون إلى قبيلة آبائهم، دون قبيلة أمهاتهم، وقال تعالى: ﴿ ادعوهم لآبائهم ﴾(٢)، وقال الشاعر:

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد وأما قوله على: «إن ابني هذا سيد»(٣) ونحوه، فمن خصائص انتساب أولاد فاطمة إليه.

(ومن وقف) شيئاً (على بنيه، أو على بني فلان، فللذكور خاصّةً) لأن لفظ البنين وضع

<sup>(</sup>١) النساء، آية (١١) .

<sup>(</sup>٢) الأحزاب، آية (٥).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري (٢/ ١٦٩) وأبو داود (٢٦٦٢) والترمذي (٢/ ٣٠٦) وأحمد (٣٠/٥) وغيرهم. (إرواء ٢/ ١٤).

لذلك حقيقةً، لقوله تعالى: ﴿ أَصْطَفَىٰ البَنَاتِ عَلَى البَنِينَ ﴾(١)، وقال: ﴿ زَيَّن للناس حب الشهوات من النساء والبنين. . . ﴾(٢).

ولا يدخل فيه الخُنْثَىٰ لأنه لا يُعلم كونه ذَكراً. وعلى هذا لو وقف على بناتِهِ اختصّ بهنّ، ولم يدخل فيه الذكورُ ولا الخناثىٰ، لأنه لا يُعْلم كونهنّ إناثاً، وإن كانوا قبيلة كبني هاشم وتميم دخل نساؤهم، لأن اسم القبيلة يشمل ذكرها وأنثاها، وروي أن جواري من بني النجار قلن:

نحن جــواربني الـنـجـار يا حبـذا مـحـمـد مـن جـار دون أولادهن من رجال غيرهم، لأنهم إنما ينتسبون لآبائهم كما تقـدم. ويصح على ولده ومن يولد له.

(ويكره هنا) أي في الوقف (أن يفضّل بعضَ أولادِهِ على بعض لغير سببٍ) شرعيّ، لأنه يؤدّي إلى التقاطع، ولقوله على في حديث النعمان بن بشير: «... اتقوا الله واعدلوا بين أولادكم، قال: فرجع أبي فردّ تلك الصدقة»(٣).

(والسنة أن لا يزاد ذَكرٌ على أنثى). واختار الموفق، وتبعه في الشرح والمبدع وغيره: يستحب أن يقسمه بينهم للذكر مثلُ حظ الأُنثَيْن على حسب قسمة الله تعالى الميراث، كالعطية. والذكر في مظنّة الحاجة غالباً بوجوب حقوق تترتّبُ عليه، بخلاف الأنثى. (فإن كان لبعضهم) أي لبعض أولادِه (عيالٌ أو بِه حاجةٌ) كمسكنة (أو [كان] عاجزاً عن التكسّب) كاعمى ونحوه، (أو خصّ) أو فضّل (المشتغلين بالعلم، أو خصّ) أو فضّل (ذا الدينِ والصّلاح) دون الفسّاق، (فلا بأسَ بذلك). نص عليه. لأنه لِغَرَض مقصودٍ شرعاً.

# فصل [في نقض الوقف]

(والوقف عقدُ لازم) بمجرّدِ القول، لأنه تبرّعٌ، يمنعُ البيعَ والهبةَ، فلزم بمجرّدِهِ،

<sup>(</sup>١) الصافات، آية (١٥٣).

<sup>(</sup>٢) آل عمران، آية (١٤).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري (٢/ ١٣٤) ومسلم (٥/ ٥٥) والبيهقي (١٧٦/٦). (إرواء ١/٦٤).

كالعتق. قال في التلخيص وغيره: وحكمه اللزوم في الحال، أخرجه مُخْرَجَ الوصية أو لم يخرجه، حَكَم به حاكِم أوْلا، لقوله على: «لا يُباع أصْلُها، ولا يُوهَبُ، ولا يورث»(١)، (لا يفسخ بإقالة ولا غيرها) لأنه عقد يقتضي التأبيد، فكان من شأنه ذلك، (ولا يُوهَب، ولا يفسخ يُرْهَنُ، ولا يُورَث، ولا يباع) أي يَحْرُم بيعه، ولا يصحّ، لقوله على: «لا يباع أصلها، ولا توهب، ولا تورث»(١)، قال الترمذي: العمل على هذا الحديث عند أهل العلم، وإجماع الصحابة على ذلك. وكذا المُناقلة به (إلا أن تتعطّل منافعه) المقصودة منه (بخراب أو غيره) بحيث لا يَردُ شيئاً، أو يردّ شيئاً لا يُعدُّ نفعاً، (ولم يوجد ما يُعمّر به) بأن لا يكون في الوقف ما يعمّر به ذلك، (فيباغ). قال في المغني: وإذا لم تتعطّل منافع الوقف بالكليّة لكن قلّت، وكان غيره أنفع منه وأكثر ردًّا على أهل الوقف لم يَجُزْ بيعُه، لأن الأصل تحريم البيع، وإنما أبيح للضرورة، صيانةً لمقصود الوقف. انتهى.

(ويُصْرَفُ ثمنه في مثلِهِ، أو بعض مثله)، نص عليه أحمد، قال: إذا كان في المسجد خشبات لها قيمة جاز بيعها، وصرف ثمنها عليه، وقال: يحول المسجد خوفاً من اللصوص، وإذا كان موضعه قذراً. قال أبو بكر: وروي أن المساجد لا تباع، إنما تنتقل آلتها، قال: وبالقول الأول أقول: لإجماعهم على جواز بيع الفرس الحبيس، إذا لم يصلح للغزو، فإن لم يبلغ ثمن الفرس أعين به في فرس حبيس، نص عليه، لأن الوقف مؤبد، فإذا لم يكن تأبيده بعينه، استبقينا الفرض، وهو الانتفاع على الدوام في عين أخرى، واتصال الإبدال يجري مجرى الأعيان، وجمودنا على العين مع تعطلها تضييع للفرض، كذبح الهدي إذا أعطب في موضعه، مع اختصاصه بموضع آخر، فلما تعذر تحصيل الفرض بالكلية، استوفى منه ما أمكن، قاله ابن عقيل وغيره.

وقوله: فيباع \_ أي: وجوباً \_ كما مال إليه في الفروع، ونقل معناه القاضي وأصحابه، والموفق والشيخ تقي الدين.

ويصحُّ بيع بعضِهِ لإصلاح باقيه.

<sup>(</sup>١) صحيح. يأتي بعده.

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري (٢/١٨٤) ومسلم (٥/٤٧) وغيرهما. (إرواء ٦/٠٣).

(وبمجرّدِ شراءِ البَدَل ِ) أي بَدَل ِ ما بيع من الوقف (يصير) البدلُ (وقفاً) كبدل أضحية، ورهن أُتَّلِفَ.

والاحتياط وَقْفُه لئلا ينقُضَه بعد ذلك من لا يرى وقفيَّتُهُ بمجرَّد الشراء.

ويبيعُهُ حاكم إن كان على سبيل ِ الخيرات، وإلا فناظِرُهُ الخاصّ.

والأحوط إذن حاكم له.

(وكذا) في الحكم المذكور (حُكْمُ المسْجِدِ لو ضاق على أهله) المصلّين به، وتعذّر توسيعه، (أو خَرِبَتْ مَحَلَّتُهُ) أي الناحية التي بها المسجد (أو استقذرَ موضعُهُ).

ويصح بيع شجرة يَبِسَتْ، وجذع ٍ انكسر، أو بَلِيَ، أو خيف الكسر أو الهدم.

(ويجوز نقل آلَتِه) أي المسجد الذي يجوز بيعه لخرابِه، أو خراب محلته، أو استقذار محلّه، (و) نقلُ (حجارته لمسجدٍ آخر احتاجَ إليها) واحتجَّ الإمام بأن ابن مسعودٍ رضي الله عنه قد حوّل مَسْجِدَ الجامِع من التَّمارِينَ أي بالكوفة، وروي: «أن عمر رضي الله عنه كتب إلى سعد لما بلغه أن بيت المال الذي في الكوفة نقب، أن انقل المسجد الذي بالتمارين، واجعل بيت المال في قبلة المسجد، فإنه لن يزال في المسجد مصلِّ»، وكان هذا بمشهد من الصحابة، ولم يظهر خلافه، فكان كالإجماع.

(وذلك) أي نقل آلته ونقضه إلى مثله (أولى من بيعه) لبقاءِ الانتفاع من غير خَلَلٍ فيه. قال في شرح الإقناع: وعُلِمَ من قوله: «إلى مثله» أي آخر، أنّه لا يعمَّر بآلاتِ المسجِدِ مدرسة، ولا رباط، ولا بئر، ولا حوض، ولا قنطرة ألل وكذا آلات كلِّ واحدٍ من هذه الأمكنة لا يعمّر بها ما عداه، لأن جَعْلَهَا في مثل العين ممكن، فتعيَّن، لما تقدم. قاله الحارثي.

(ويجوز نقض منارة المسجد، وجعلها في حائِطِهِ لتحصينه). نصّ عليه في رواية محمد بن الحكم.

ويجوز اختصار آنيةٍ موقوفةٍ وإنفاقُ الفَضْل ِ على الإصلاح.

(ومن وقف) شيئاً (على ثغرٍ فاختلّ) الثغر الموقوف عليه (صُرِف) ما كان يصرف لـه (في ثغرٍ مثلِه). قال في الفروع: ذكره الشيخ انتهى. قال في التنقيح: (وعلى قياسـه) أي

قياس النَّغْرِ (مسجدٌ ورباطٌ ونحوهما) كسقايةٍ، ونصَّ فيمن وقف على قنطرةٍ، فانحرف الماء: يُرْصَدُ، لعلّه يرجع - أي الماء - إلى القنطرة، فيصرف عليها ما وقف عليها، قال في الاختيارات: وجوز جمهور العلماء تغيير صورة الوقف للمصلحة، لجعل الدور حوانيت، والحكورة المشهورة. قال ابن قندس: يريد بذلك أن كثيراً من الأوقاف كان بساتين، فأحكروها وجعلت بيوتاً وحوانيت، ولم ينكر ذلك العلماء الأعيان. وما فضل من حاجة الموقوف عليه مسجداً كان أو غيره، من حصر وزيت وأنقاض وآلة جديدة، يجوز صرفه في مثله، لأنه انتفاع به في جنس ما وقف له، ويجوز صرفه إلى فقير، نص عليه. واحتج بأن شيبة بن عثمان الحجبي، كان يتصدق بخِلْقان(١) الكعبة، وروي: «أن عائشة أمرته بذلك»(٢)، ولأنه مال الله ولم يبق له مصرف. فصرف إلى المساكين.

(ويحرم حف البئر) بالمساجد، (وغَرْسُ الشجر بالمساجد). قال في الإنصاف: هذا [هو] المذهب. انتهى.

فإن فَعَلَ طُمَّتْ وقُلِعَتْ، فإن لم تُقْلع فثمرتها لمساكينه.

(ولعلّ هذا) أي تحريم حفر البئر بالمسجد (حيث لم يكن فيه) أي الحفر (مصلحة). قال في الإقناع: ويتوجّه جواز حفر بئرٍ إن كان فيه مصلحة، ولم يحصل به ضيق. قال في الرعاية: لم يكره / أحمد حفْرَهَا فيه.

<sup>(</sup>١) الخَلِقْ: البالي أو المهترىء.

<sup>(</sup>٢) ضعيف. أخرجه البيهقي (٥/١٥٩). (إرواء ٦/٣٤).

# باب الهبّة

(وهي) شرعاً (التبرّع) بالمال المعلوم أو المجهول الذي تعذّر علمه ، بشرط أن يكونَ المال موجوداً مقدوراً على تسليمه (في حال الحياة) بلا عوض . فمن قَصَدَ بإعطائِهِ ثوابَ الآخِرة فقط، فصدَقة ؛ أو إكراماً أو تودّداً ونحوة ، فهدية ؛ وإلّا فهبة وعطيّة ونِحلة .

ويعمُّ جميعَها لفظُ العطيّة.

(وهي) أي الهبة (مستحبّة) إذا قَصَد بها وجه الله تعالى، لقوله على: «تهادوا تحابوا» (۱)، وهي أفضل من الوصية، لحديث أبي هريرة: «سئل النبي الهي أي الصدقة أفضل، قال: «أن تصدق وأنت صحيح شحيح، تأمل الغني وتخشى الفقر، ولا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم، قلت لفلان كذا ولفلان كذا» (۲)؛ كالهِبة لِلعلماء والفقراء، والصالحين وما قصد به صلة الرّحم لا مباهاة ورياء وسمعة فتُكره، (منعقدة بكل قول) يدلّ على الهبة (أو فعل يدرّها)، «لأنه على كان يهدي ويهدى إليه، ويعطي ويعطى (۳) ويفرق الصدقات (٤)

<sup>(</sup>١) حسن أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » (٥٩٤) وابن عساكر (٢/٢٠٧/١٧) والبيهقي (١٦٩/٦) والبيهقي (١٦٩/٦) وعيرهم. (إرواء ٤٤/٦) .

 <sup>(</sup>۲) أخرجه مسلم (۹۳/۳) والبخاري (۱/۳۰۹) وأحمد (۲۳۱/۲) وغيرهم. (إرواء ٢/٤١).
 (۳) وفيه أحاديث منها أخرجها البخاري (۲/۱۳٤) وأبو داود (۳۵۳٦) والترمذي (۱/۲۵۹) وغيرهم.
 (إرواء ٢/٧٦).

 <sup>(</sup>٤) وفيه أحاديث منها : أنه أعطى صفوان بن أمية أخرجه البخاري (١٠٨/٣) . (إرواء ٣٦٧/٣).

ويأمر سعاته باخذها وتفريقها» (١)، وكان أصحابه يفعلون ذلك، ولم ينقل عنهم إيحاب ولا قبول، ولو كان شرطاً لنقل عنهم نقلًا متواتراً أومشهوراً، لأن دلالة الرضى بنقل الملك، تقوم مقام الإيجاب والقبول. وقبضُها كبيع . ولا يصح القبض إلا بإذن واهب.

(وشروطها ثمانية):

الأول: (كونها من جائز التصرف) وهو الحرّ المكلّف الرشيد.

- (و) الثاني: (كونه مختاراً)، فلا تصح من مكرهٍ، (غيرَ هازِل ٍ) فلا تصح منه.
- (و) الثالث: (كون الموهوب يصحّ بيعُه) قال الفتوحي: وعلم من هذا أن كل مـــا لا يصحُّ بيعُه لا تصحّ هبته، وهو المذهب. واختاره القاضي، وقدّمه في الفروع.
- (و) الرابع: (كون الموهوب له يصحّ تملكه)، فلا تصح لحَمْلٍ، لأن تمليكه تعليق على خروجه حياً، والهبة لا نقبل التعليق.
- (و) الخامس: (كونه يَقْبَلُ ما وُهِبَ له بقول ٍ أو فعل ٍ يدل عليه، قبل تشاغُلِهما بما يقطع البيع عرفاً).
- (و) السادس: (كون الهبة منجَّزةً) فلا تصح موَقَّتةً، كقوله: وهبتُك هذا شهراً، أو سنةً، أو نحو ذلك، لأنه تعليقٌ لانتهاءِ الهبة، فلا تصحّ معه كالبيع، ولا تصح معلقة كإذا قدم زيد فهذا لعمرو، لأنها تمليك لمعين في الحياة، فلم يجز تعليقها على شرط كالبيع، إلا تعليقها بموجب الواهب، فيصح وتكون وصية، وأما قوله على لأم سلمة: «إني قد أهديت إلى النجاشي حلّة، وأواقي مسك، ولا أرى النجاشي إلا قد مات، ولا أرى هديتي إلا مردودة عليّ، فإن ردت فهي لك»(٢)، فوعد لا هبة.
  - (و) السابع: (كونها) أي الهبة (غير مؤقّتة) بل لا بد من تنجيزها.

(لكن لووقت بعمر أحدهما) أي الواهب أو الموهوب له، كِأَعْمَرْتُكَ هذه الدارَ، أو

<sup>(</sup>١) ورد عن جماعة من الصحابة منهم أبو هريـرة. أخرجـه البخاري (٣٤٦/٤) ومسلم (١١/٦) وأحمد (٤٢٣/٥) وغيرهم. (إرواء ٣٦٤/٣).

<sup>(</sup>٢) ضعيف. أخرجه أحمد (٤٠٤/٦) وابن حبان (١١٤٤). (إرواء ٦/٢).

الفرس، أو الأمة، أي جعلتُها لك عُمْرَك، أو حياتَك، أو عمري، أو حياتي، أو ما بقيت، أو أعطيتُكها (لزمت) أي الهبة (ولغا التوقيت). وتكون لمعطى له ولورثته من بعده إن كانوا كتصريحه، وإلا فلبيت المال، لقوله على: «أمسكوا عليكم أموالكم ولا تفسدوها، فإنه من أعمر عمرى(١) فهي للذي أعمرها حياً وميتاً ولعقبه (٢) وفي لفظ: «قضى رسول الله على بالعمرى لمن وهبت له (٣)، وعن جابر: «أن رجلاً من الأنصار أعطى أمه حديقة من نخل حياتها، فماتت، فجاء إخوته فقالوا: نحن فيه شرع سواء، قال: فأبى، فاختصموا إلى النبي و نقسمها بينهم ميراثاً (٤)، والرقبى: أن يقول: إن مت قبلي عادت إليّ، وإن مت قبلك فهي لك، قال مجاهد: هي أن يقول هي للآخر مني ومنك موتاً، سميت رقبى لأن كلاً منهما يرقب موت صاحبه، ففيها روايتان، إحداهما: هي لازمة لا تعود إلى الأول لعموم أخبار، ولقوله على: «لا تعمروا ولا ترقبوا، فمن أعمر شيئاً أو أرقبه، فهو له حياته ومماته (٥)، وفي حديث جابر مرفوعاً: «العمرى جائزة لأهلها، والرقبى جائزة لأهلها» والرقبى جائزة لأهلها» والرقبى جائزة لأهلها» والرقبى عبائزة لأهلها» (البت.

وقضىٰ بها طارق بالمدينة بأمر عبد الملك، قاله في الشرح. ولأن الأملاك المستقرة كلها مقدرة بحياة المالك، وتنتقل إلى الورثة، فلم يكن تقديره بحياته منافياً لحكم الأملاك، ولأن شرط رجوعها على غير الموهوب له، وهو وارثه بعدما زال ملك الموهوب له، فلم يؤثر، كما لو شرط بعد لزوم العقد شرطاً ينافي مقتضاه، وعنه ترجع إلى المُعْمِر، والمُرْقِب

<sup>(</sup>١) العمرى: جعل نحو دار للمُعْمَرِ له بشرط أن يردها على المعْمِر أو على ورثته إذا مات المُعمّر له أو المَعْمِر.

<sup>(</sup>٢) العقب: الخلف.

<sup>(</sup>٣) أخرجه مسلم (١٨/٥) وأحمد (٣٠٢/٣) والبيهقي (١٧٣/٦) وغيرهم. (إرواء٦/٥٠).

<sup>(</sup>٤) صحيح. أخرجه أحمد (٣/ ٢٩٩). (إرواء ٦/٠٥).

<sup>(</sup>٥) صحيح. أخرجه النسائي (١٣٦/٢) وأبو داود (٣٥٥٦) والبيهقي (١٧٥/٦) وغيرهم. (إرواء ٥٢/٦).

<sup>(</sup>٦) صحيح. أخرجه أبو داود (٣٥٥٨) والنسائي (٢/١٣٦) وأحمد (٣٠٣/٣) وغيرهم. (إرواء ٥٣/٦).

لقوله على شروطهم في أموالهم، وما أعطوا، وقال جابر: «إنما العمرى الذي أجاز على شروطهم في أموالهم، وما أعطوا، وقال جابر: «إنما العمرى الذي أجاز رسول الله على، أن يقول هي لك ولعقبك، فأما إذا قال هي لك ما عشت فإنها ترجع إلى صاحبها» (٢). وأجيب عنه بأنه من قول جابر نفسه، فلا يعارض ما روي عن النبي على وقول القاسم: لايقبل في مقابلة من سمينا من الصحابة والتابعين، فكيف في مخالفة سيد المرسلين، قاله في الشرح.

(و) الثامن: (كونها) أي الهبة (بغير عوض).

(فإن كانت) الهبة (بعوض معلوم فبيع) لأنه تمليك بعوض معلوم أشبه البيع، وشاركة في الحكم، فيثبت فيها الخيار والشفعة، وعنه يغلب فيها حكم الهبة، فلا تثبت فيها أحكام البيع المختصة به، لقوله عمر: «من وهب هبة أراد بها الثواب، فهو على هبته يرجع فيها إذا لم يرض منها» (٣)، وعن أبي هريرة مرفوعاً: «الواهب أحق بهبته ما لم يُثب منها» (٤). وقال أحمد: إذا وهب على وجه الإثابة، فلا يجوز له إلا أن يثيبه منها.

(و) إن كانت (بعوض مجهول فباطلة) لأنه عوض مجهول في معاوضة فلم يصح العقد معه، كالبيع.

وحكمها حينئذ حكم البيع الفاسد، فيردّها الموهوبُ له بزيادتها مطلقاً، لأنها نماءُ ملكِ الواهب، وإن كانتْ تالفةً ردّ قيمتها.

وإن اختلفا في شرطِ عوض فقولُ منكِر بيمينه، وعنه تصح، ويعطيه ما يرضيه أو يردها، ويحتمل أن يعطيه قيمتها، فإن لم يفعل فللواهب الرجوع، لما روي عن عمر، قاله في الكافي.

<sup>(</sup>۱) صحيح. بلفظ «المسلمون» رواه عن أبي هريرة أبوداود (۲ ۲۵۹) وابن حبان (۱۱۹۹) والحاكم (۲ کو) وغيرهم. (إرواء ۱۱۶۷).

<sup>(</sup>۲) أخرجه مسلم (٥/٨٦) وروى أبو داود (٣٥٦٠) مثله. (إرواء ٦/٥٥).

<sup>(</sup>٣) صحيح موقوف. أخرجه مالك (٢/٧٥٤/٢). (إرواء ٥٥/٦).

<sup>(</sup>٤) ضعيف. أخرجه الدارقطني والبيهقي بإسنادين ضعيفين والصواب وقفه على عمر. (إرواء /٦).

(ومن أهدىٰ ليُهدىٰ له أكثرُ، فلا بأس)، به لحديث: «المستعذر يُثاب من هبة»(۱)، لغير النبي على القوله تعالى: ﴿ ولا تمنن تستكثر ﴾(۲) ، ولما فيه من الحرص والمضنة . (ويكره ردّ الهبة وإن قلّت)، لحديث ابن مسعود مرفوعاً: «لا تردوا الهدية»(۳). أي كانت قليلة (بل السنّة أن يكافيءَ) المهدىٰ له (أو يدعو له)، لحديث: «من صنع إليكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئوه فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه»(٤)، وحكى أحمد في رواية مثنىٰ عن وهب قال: ترك المكافآت من التطفيف، وقاله مقاتل.

(وإن علم) من أتنه الهدية (أنه) أي المهدي إنما (أهدى له حياءً وجب الردُّ) أي ردُّ الهدية إليه. نَقَل هذه المسألة ابنُ مفلح ِ في «الأداب» عن ابن الجوزي.

#### فصل

(وتُمْلَكُ الهبة بـ) مجرّد العقد، وهو الإِيجاب والقبول، لما روي عن علي وابن مسعود أنهما قالا: «الهبة إذا كانت معلومة فهي جائزة قبضت أو لم تقبض»(٥). فيصح تصرفٌ قبل القبض، نُصَّ عليه، والنماء للمتهب، قاله في الإنصاف.

(وتلزَمُ بالقبض) يعني أن الهبة لا تلزَمُ بدونِ قبض بإذنِ واهب، قال المروزي: اتفق أبو بكر وعمر وعثمان وعلي، أن الهبة لا تجوز إلا مقبوضة، وقال الصّديق لما حضرته الوفاة لعائشة: «يا بنية، إني كنت نحلتك(٦) جادً عشرين وسقاً(٧)، ولو كنت جددتيه واحتزتيه كان

<sup>(</sup>١) لم أقف عليه. (إرواء ٦/٥٩).

<sup>(</sup>۲) المدثر، آية (٦).

<sup>(</sup>٣) صحيح. أخرجه أحمد (٤٠٤/١) والبخاري في «الأدب المفرد» (١٥٧) وغيرهما. (إرواء ٥٩/٦).

<sup>(</sup>٤) صحيح . أخرجه أحمد (٢/٨٢) وأبو داود (١٦٧٢) والنسائي (١/٣٥٨) وغيرهم . (إرواء ٢/٦٥).

<sup>(</sup>٥) قال الألباني: لم أقف على إسناده. (إرواء ٦١/٦).

<sup>(</sup>٦) النَّحْل: إعطاؤك الإنسان شيئاً بلا استعاضة.

<sup>(</sup>٧) جادً عشرين: أي أعطاها ما يجد عشرين وسقاً أي: أعطاها ما يحصل من ثمرته ذلك: والجد صرام النخل والوسق: الحمل.

لك، وإنما هو اليوم مال الوارث فاقتسموه على كتاب الله تعالى «(۱) و تبطل بموت متهب قبل قبضها، لقوله على لأم سلمة: «إني قد أهديت إلى النجاشي حلة، وأواقي مسك، ولا أرى النجاشي إلا قد مات، ولا أرى هديتي إلا مردودة عليّ، فإن ردت فهي لك»، قالت: فكان ما قال رسول الله على وردت عليه هديته، فأعطى كل امرأة من نسائه أوقية من مسك، وأعطى أم سلمة بقية المسك والحلة »(۲). (بشرط أن يكونَ القبضُ بإذن الواهب) فيه، لأنه قبضٌ غير مستحق على الواهب، فلم يصح بغير إذنه، كأصل العقد، وكالرّهن. وهذا على المذهب وهو أنّ الهبة لا تلزم إلا بالقبض.

(فقبض ما وُهِبَ بكيل أو وزنٍ أو عَدًّ أو ذَرْع بذلك. وقبضُ الصُّبْرَةِ وما يُنقَل بالنقل) كالخَشَبِ والأَحْجَارِ. (وقبض ما يتناول بالتناول. وقبض غير ذلك) كالدور والدكاكين (بالتَّخْلِية).

(ويَقْبَلُ ويقْبِضُ لصغيرٍ ومجنونٍ) وُهِبَ لهما شيء (وليُّهما)، لأنه قبولٌ لمال المحجور عليه، فيه حظّ، فكان إلى الوليّ، كالبيع والشراء. والوليُّ الأَبُ، أو وصيُّه، أو الحاكم، أو أمنتُهُ.

وعند عدم الأوْلياءِ يقبِضُ له من يليه، من أمِّ وقريبٍ وغيرِهما. نصّاً. قالـه في الإقناع. لكن يصحّ من الصغيرِ والمجنونِ قبضُ المأكول الذي يُدْفَعُ مثلُه للصغير.

(ويصحّ أن يهبَ) الإنسان (شيئـاً) من دارٍ أو عبد ونحـوهمـا، (ويستثنيَ نفعَـهُ مـدة معلومةً) كالبيع والعتق.

(و) يصح (أن يَهَبُ) أمةً (حاملًا ويستثنيَ حملَها) كالعتق.

(وإن وهبَهُ وشَرَط الرجوعَ متى شاءَ لزمت) الهبة (ولغا الشرط)، لأنه ينافيها فتصح هي مع فساد الشرط، كالبيع بشرط أن لا يخسر.

(وإن وهبَ ديْنَهُ لمدينِهِ) صحّ، (أو أَبْرَأَهُ منه) صحّ؛ (أو تَرَكَهُ له)، أو أحلَّهُ منه، أو

<sup>(</sup>١) صحيح . أخرجه مالك (٤٠/٧٥٢/٢) والبيهقي (٦/١٧٠). (إرواء ١٦١/٦).

<sup>(</sup>٢) ضعيف. أخرجه أحمد (٤٠٤/٦) وابن حبان (١١٤٤). (إرواء ٦/٦٦).

أَسْقَطَهُ عنه، أو ملَّكَهُ له، أو تصدَّقَ بهِ عليه، أو عفا عنه (صحّ، ولزم بمجرَّدِهِ)، وبرئتْ ذمَّتُه، (ولو قبْل حُلولِهِ) أي الدين، لأنّ تأجيلَهُ لا يمنع ثبوتَهُ في الذِّمَّةَ.

#### [الإبسراء]:

(وتصح البَرَاءَةُ) من الحقّ (ولو) كان الحقُّ (مجهولاً) لهما، أو لأحدهما، وسواء جَهِلاً قدرَهُ، أو صفتَهُ، أو هُمَا، ولو لم يتعذّر علمه، لقوله على للرجلين: «اقتسما وتوخيا الحق واستهما ثم تحالاً»(١). لكن لو جهِلَهُ ربُّه، وعَلِمَهُ من عليه الحقّ وكتَمه خوفاً من أنه لو أعلمه لم يبرثُهُ، لم يصح إبراؤه. قاله في الإقناع.

(ولا تصحّ هبة الدين لغير من هو) أي الدين (عليه) لأن الهبة تقتضي وجودَ معيَّنٍ، وهو منتفٍ هنا (إلا أن كان ضامناً) فإنها تصحّ .

## فصل [في الرجوع في الهبة]

(ولكل واهب) أباً كانَ أو غيرَه (أن يرجع في هبتِهِ قبل إقباضها) لأن عقد الهبةِ لم يتمّ، فلا يدخُلُ تحت المنع، قال البحارثي: وعتقُ الموهوبِ وبيعُه وهِبَتُه قبل القبض رجوع، لحصول المنافاة (مع الكراهة) خروجاً من خلاف من قال إنّ الهبة تلزم بالعقد، لحديث: «العائد في هبته، كالعائد يعود في قيئه» (٢)، ولأنه يروى عن علي وابن مسعود.

(ولا يصح الرجوع) للأب فيما وهبه لابنه (إلا بالقول) كأن يقول: قد رَجَعْتُ في هبتي، أو: ارتجعتُها، أو رددتُها، لأن الملك ثابت للموهوب له يقيناً، فلا يزول إلا بيقين، وهو صريح الرجوع.

(وبعد إقباضِها يحرم) الرجوع، (ولا يصح)، لحديث ابن عباس مرفوعاً: «العائد في هبته، كالكلب يقيء القيء ثم يعود في قيئه» (٣)، قال أحمد في رواية: قال قتادة: ولا أعلم

<sup>(</sup>١) حسن. أخرجه أبو داود (٣٥٨٤) والـدارقـطني (٢٦٥) والحاكم (٤/ ٩٥) وغيرهم. (إرواء ٢٥/٥).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري (١٤٣/٢) ومسلم (٦٤/٥) وأحمد (١/٢٨٠) وغيرهم. (إرواء ٦٦/٦).

<sup>(</sup>٣) أخرَجه البخاري (٢/ ١٣٥) ومسلم (٥/ ٦٤) وغيرهما. (إرواء ٦٣/٦).

القيء إلا حراماً. لأنها صارت لازمةً، فتصرُّف الواهِبِ فيها بعده تصرُّف في ملك الغير بغير مسوِّغ شرعيّ، (ما لم يكن) الواهب (أباً فإنَّ له أن يرجع) فيما وَهَبَهُ لابنه، قصد التوبة أولاً، لقوله على: «لا يحل للرجل أن يعطي العطية فيرجع فيها، إلا الوالد فيما يعطي ولده»(١). (بشروط أربعة):

الشرط الأول: (أن لا يُسْقِطَ) أي الأب (حقَّه من الرجوع) فإن أسقطه سقط.

- (و) الثاني: (أن لا تزيد زيادةً متصلة) بالعين الموهوبة، كالسَّمَنِ، والكِبَرِ، والحَمْلِ، وتعلُّم الصَّنْعَةِ، فإن زادت فلا رجوع، وأما الزيادة المنفصلة فهي للابن، ولا تمنع الرجوع.
- (و) الثالث: (أن تكون) العين الموهوبة (باقيةً في ملكه)، فإن تلفت فلا رجوع في قيمتها.

وإن استَوْلَدَ الأمة، أو كانَ وَهَبَها له للاستِعْفَافِ لم يملك الرجوع.

(و) الرابع: (أن لا يرهنها) الابنُ فإن رهنها فلا رجوع لأبيه، لتعلَّق حقِّ المرتهن. وكذلك إذا أفلسَ الابنُ فلا رجوعَ للأب، لتعلُّق حق الغرماء بالعين.

(وللأب الحرّ أن يتملَّك من مال ولده ما شاء)، لقوله ﷺ: «أنت ومالك لأبيك» (٢) وعن عائشة مرفوعاً: «إن أطيب ما أكلتم من كسبكم، وإن أولادكم من كسبكم» (٣). مع حاجة الأب وعدمها، في صِغرِ الوَلَدِ وكِبَرِهِ، وسُخطِهِ ورضاه، وبِعِلْمِهِ وبغيرِه، دون أُمٍّ وَجَدِّ، وغيرهما، (بشروطٍ خمسة).

الأول: (أن لا يضرُّه)، لحديث: «لا ضرر ولا ضرار» (٤)، بأن يكونَ فاضلاً عن حاجةِ

<sup>(</sup>۱) صحيح. أخرجه الترمذي (۱/٣٤٤) وابن ماجه (٢٣٧٧) وأبو داود (٣٥٣٩) وغيرهم. (إرواء ٦٣/٦).

<sup>(</sup>۲) صحيح. ورد عن جماعة من الصحابة منهم عبد الله بن عمرو. أخرجه أبو داود (۳۵۳۰) وابن ماجه (۲۲۹۲) وأحمد (۲۱۲) وغيرهم. (إرواء ۳/۳۲).

<sup>(</sup>٣) صحيح. أخرجه أبو داود (٣٥٢٨) والترمذي (١/٢٥٤) والحاكم (٢/٤٦) وغيرهم. (إرواء ٦/٦).

<sup>(</sup>٤) صحيح . أخرجه عن عبادة بن الصَّامت ابن ماجه (٢٣٤٠) وأحمَّد (٣٢٦/٥) وغيرهما. (إرواء ٤٠٨/٣).

الوَلَدِ، فليسَ له أن يتملَّك سُرِّيَّتُهُ وإن لم تكن أمَّ ولدٍ، ولا آلةَ حِرْفةٍ يكتَسِبُ بها، ورأسَ مال ِ تجارةٍ .

(و) الثاني: (أن لا يكون) التملك (في مرض موتِ أُحدِهما) أي الأب أو الولد، لأنه بالمرض قد انعقد السبب القاطِعُ للتملُّك.

(و) الثالث: (أن لا يعطيه) أي الأب (لولد آخر) فلا يتملك من مال ولده زيد ليعطيه لولده عمرو، لأنه ممنوع من التخصيص من مآل نفسه، فلأن يمنع من تخصيصه بما أخذه من مال ولده الآخر أولىٰ.

(و) الرابع: (أن يكون التملك بالقبض) لما يتملَّكُه (مع القول) أي قولِهِ تملكْتُهُ أو نحوه (أو النيّة) لأن القبض أعمُّ من أن يكون للتَملُّكِ وغيرِهِ، فاعتبر القولُ أو النيّة ليتعيّن وجه القبض.

(و) الخامس: (أن يكون ما يتملّكُهُ) الأب (عيناً موجودةً، فلا يصحّ أن يتملّك) دينَ ابنِهِ لأنه لا يملك التصرف فيه قبل قبضه، ولا أن يتملّك (ما في ذمَّتِهِ من دينِ وَلَدِهِ)، ولا إبراءُ غريم وَلَدِهِ، (ولا) يملكُ الأبُ (أن يبرىءَ نفسَهُ) من دينِ وَلَدِهِ.

زاد في الإقناع شرطاً سادساً: وهو أن لا يكون الأبُ كافراً والابنُ مسلماً، لا سيَّما إذا كان الابن كافراً ثم أسلم. قاله الشيخ.

وقـال : الأشبه أن الأب المسلم ليس له أن يأخُذَ من مال ولِدِهِ الكافرِ شيئاً.

(وليسَ لولَدِهِ أَن يطالِبَهُ) أي الأبَ (بما في ذمَّتِهِ من الدَّين) من قرض ، أو ثمنِ مبيع ، أو قيمةٍ مُتْلَفٍ ، أو أرش جناية ، لحديث: «أنت ومالك لأبيك»(١). (بل إذا مات) الأب، ووجد الولد عين ماله الذي أقرضه لأبيه ، أو باعه ، أو غصَبَهُ منه ، بعد موتِهِ (أَخَذَه) أي ما وجده (من تركتِهِ) إن لم يكن انتَقَدَ ثمنَهُ. ولا يكون ميراثاً بل هو له دون سائر الورثة (من رأس المال).

<sup>(</sup>١) صحيح . وتقدم في الصفحة السابقة .

## فصل [في قسمة المال بين الورثة في الحياة]

(ويباح للإنسان) من ذكرٍ أو أنثى (أن يقسم مالَّهُ بين ورثَتِهِ) على قدرِ فريضة الله تعالى، ولو أمكنَ أن يولَدَ له (في حال حياتِهِ).

(ويعطي من حَدَثَ) له بعد قسمةِ مال إ (حصّته وجوباً) ليحضُلَ التعديل.

## [التسوية بين الأولاد في العطية]:

(ويجب عليه التسوية بينهم على قدر إرثهم) منه، اقتداء بقسمة الله تعالى، وقياساً لحال الحياة على حال الموت، وسائر الأقارب في ذلك كالأولاد، قال عطاء: ما كانوا يقسمون إلا على كتاب الله تعالى، وقال إبراهيم: كانوا يستحبون التسوية بينهم حتى في القبلة، فيجعل للذكر مثل حظ الأنثيين، وما ذكر عن ابن عباس مرفوعاً: «سووا بين أولادكم ولو كنت مؤثراً لأثرت النساء»(١)، الصحيح أنه مرسل، ذكره في الشرح. إلا في نفقة وكُسْوة فتجب الكفاية.

(فإن زوّج أحدَهُم، أو خصَّه بلا إذن البقية، حَرُم عليهِ)، لقوله على حديث النعمان: «لا تشهدني على جور» (٢)، والجور حرام، وكان الحسن يكرهه، ويجيزه في القضاء، وأجازه الشافعي، ومالك، لخبر أبي بكر: «لما نحل عائشة» (٣)، ولنا حديث: «النعمان بن بشير أن أباه أتى به رسول الله على فقال: إني نحلت (٤) ابني هذا غلاماً كان لي، فقال رسول الله على: «أكل ولدك نحلته مثل هذا؟» فقال: لا، فقال: «فارجعه» (٥)، ذكره في الشرح. وله التخصيص بإذن الباقي منهم. نصّ أحمد في رواية صالح وعبد الله وحَنبُل، فيمن له أولاد ، زوَّج بعضَ بناتِه فجهزها وأعطاها. قال: يُعطي جميعَ ولدِه مثل ما أعطاها، ولزمه أن يعطيهم، ويعطي الباقي،

<sup>(</sup>١) ضعيف. أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢/١٧٨) والبيهقي (٦/١٧٧) وغيرهما . (إرواء ٢/٦٧).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم والنسائي (٢/١٣٢) وأحمد (٢٦٨/٤). (إرواء ٢/١٤).

<sup>(</sup>٣) صحيح. أخرجه مالك (٤٠/٧٥٢/٢) والبيهقي (٦/١٧٠). (إرواء ٦١/٦).

<sup>(</sup>٤) النُّحْل: إعطاؤك الإنسان شيئاً بلا استعاضة.

<sup>(</sup>٥) أخرجه مالك (٢/١٥١/٣٩) وعنه البخاري (٢/١٣٤) ومسلم. (إرواء ٢/٦٤).

(حتى يستووا) بمن خصّصَهُ أو فضّلَهُ. لقوله ﷺ: «اتقوا الله، واعدلوا بين أولادكم»(١). قال في «الاختيارات»: وينبغي أن يكون على الفور.

(فإن مات) المزوِّج أو المخصِّص (قبل التسوية بينهم)، أي بين ورثتِه (وليس التخصيصُ بمرض موتِه المخوفِ ثبت) أي استقرَّ الملك (للآخذ)، فلا رجوع لبقية الورثة عليه، نص عليه، لقول الصديق: «وددت لو أنك حزتيه» (٢)، وقول عمر: «لا عطية إلا ما حازه الولد. . . » (٣)، وهو قول أكثر أهل العلم، قاله في الشرح.

(وإن كان بمرض موتِهِ لم يثبتْ له شيءٌ زائدٌ عنهم) أي عن باقي الورثة (إلا بإجازتهم) لأنّ حكمه كالوصيّة، وفي الحديث: «لا وصية لوارث»(٤).

والتسوية هنا القسمة، لِلذكرِ مثلُ حظِّ الأنثيين.

والرجوعُ المذكور يختص بالأبِ دون الأمِّ وغيرها.

تنبيه: تحرُمُ الشهادةُ على التخصيص ِ والتفضيل ِ، تحمُّلًا وأداءً، إن عَلِمَ الشاهـدُ بذلك ِ.

وكذا كلُّ عقدٍ مختلفٍ فيه فاسدٍ عند الشاهِدِ، كبيع ِ غيرِ مرئيٌّ ولا موصوفٍ.

(ما لم يكنْ وقفاً، ف) إنه (يصحُّ بالثلث، كالأجنبيِّ)، احتج أحمد بحديث عمر، وتقدم في الوقف، وبأن الوقف لا يباع ولا يورث ولا يصير ملكاً للورثة، وقال أحمد: إن كان على طريق الأثرة فأكرهه، وإن كان على أن بعضهم له عيال، أو به حاجة، فلا بأس، لأن الزبير «خص المردودة من بناته» (٥)، ذكره في الشرح. قال في الإقناع وشرحه: ولا يصحّ وقفُ مريض على أجنبيٍّ أو على وارثٍ بزيادةٍ على الثلث، أي ثُلُث مالِهِ، كالعطيّة في المرض، والوصيّة. انتهى.

<sup>(</sup>١) صحيح. وهو لفظ من ألفاظ حديث النعمان الذي تقدم تخريجه.

<sup>(</sup>٢) صحيح. أخرجه مالك (٤٠/٧٥٢/٢) والبيهقي (١٧٠/٦). (إرواء ٢١/٦).

<sup>(</sup>٣) صحيح . أخرجه البيهقي (٦/ ١٧٠). (إرواء ٦٩/٦).

<sup>(</sup>٤) صحيح. ويأتي تخريجه في الوصايا وممن أخرجه أبو داود (٣٥٦٥) والتـرمذي (١٦/٢) وابن ماجه (٢٧١٣) وأحمد (٢٦٧/٦) وغيرهم عن أبي أمامة. (إرواء ٨٨/٦).

<sup>(</sup>٥) صحيح. أخرجه البيهقي (٦/٦٦) والدارمي (٢/٢٧). (إرواء ٦/٠٤).

# فصل [في تبرعات المريض]

(والمرضُ غيرُ المخوفِ كالصَّداعِ) وهو وجعُ الرأسِ ، (ووجعِ الضَّرسِ) والرَّمَدِ والجَرَبِ والحُمَّىٰ اليسيرةِ كساعةٍ ونحوِها (تبرُّعُ صاحبِه نافذٌ في جميع مالِهِ كتبرَّع الصحيح) لأنَّ مثلَ هذه الأمور لا يُخافَ منها في العادةِ، وكما لو كان مريضاً فَبَراً (حتى ولو صار) هذا (مخوفاً، وماتَ منه بعدَ ذلك).

(والمرضُ المخوفُ كالبِرسَامِ) بكسر الموحدة. وهو بخارًا يرتقي إلى الرأس، فيختلّ العقلُ به. وقال عياضٌ: هو وَرَمٌ في الدِّماغ يتغيّر منه عقلُ الإنسان ويهذي، (وذاتِ الجنبِ) قروحٌ بباطنِ الجنب، (والرعافِ الدائم) لأنه يصفّي الدم فتذهبُ القوة، (والقيام المتدارِكِ) وهو الإسهالُ الذي لا يستمسِكُ. ومن المخوفِ أيضاً الإسهال الذي مَعَهُ دَمٌ، لأن ذلك يضعف القوّة، والفالج.

(وكذلك) أي وأُلحِقَ بالمريض مرض الموتِ المخوف ثمانية:

أشار إلى الأول منها بقوله: (من) كان (بين الصفين وقت الحرب) وكلَّ من الطائفتين مكافىء، أو كانَ من المقهورة.

وأشار للثاني بقوله: (أو كان باللَّجَةِ) بضم اللام، أي لجة البحر، (وقت الهَيَجَانِ) أي ثَورَانِ البحر بسبب هبوب الريح العاصف، لأن الله تعالى وَصَفَ من في هذه الحالة بشدّة المخوف. قال تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي يُسَيِّركُمْ في البَرِّ وَالبَحْرِ حَتَّى إذا كُنْتُمْ في الفُلْكِ وَجَرَيْنَ المُخوف. قال تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي يُسَيِّركُمْ في البَرِّ وَالبَحْرِ حَتَّى إذا كُنْتُمْ في الفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا بِهَا جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَاءَهُم المولَّجُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ أَجِيطَ بِهِمْ دَعَوُا الله مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ لَئِنْ أَنْجَيْتَنَا مِنْ هَذِهِ لَنْكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِين ﴾ (١).

وأشار إلى الثالث بقوله: (أو وقع الطاعون) قال أبو السعادات: هو المرض العام والوباء الذي / يفسد له الهواء، فتفسد به الأمزجة والأبدان. وقال عياض: هو قروح تخرج من المغابن وغيرها، لا يلبث صاحبها، وتعمم إذا ظهرت. وفي شرح مسلم: وأما الطاعون فوباء معروف، وهو بُثر وورَم مؤلم جدًّا يخرج مع لَهَب، ويسود ما حوله، ويخضر ويحمر حمرة بنفسجية. ويحصل معه خَفقان القلب، وعن أبي موسى مرفوعاً: «فناء أمتي بالطعن والطاعون، فقيل: يا رسول الله هذا الطعن قد عرفناه فما الطاعون، قال: «وخز أعدائكم من

<sup>(</sup>١) يونس الآية (٢٢).

الجن، وفي كل شهادة»(١)، وفي حديث عائشة: «غدة كغدة البعير، المقيم بـ كالشهيـد، والفار منه كالفار من الزحف»(٢). (ببلدِه) أي بلدِ المعطي.

أشار للرابع بقوله: (أو قُدِّم للقتل ) سواءً أريد قتلُهُ لقصاص أو غيره، لأن التهديدُ بالقَتْل ِ جعِلَ إكراهاً يمنع وقوعَ الطلاق، وصحةَ البيع ِ. ولولا الخوفُ لم تثبت هذه الأحكام.

وأشار للخامس بقوله: (أو حُسِسَ له) أي للقتل ِ. قال في الإنصاف: حكم من حُسِسَ للقتل حكم من قُدِّمَ لِيُقتَصَّ منه. انتهى.

وأشار للسّادِس بقوله: (أو جُرِحَ جُرْحاً مُوحِياً) أي مُهْلِكاً، مع ثَباتِ عقلِهِ، «لأن عمر رضي الله عنه لما جرح سقاه الطبيب لبناً، فخرج من جرحه، فقال له الطبيب: اعهد إلى الناس، فعهد إليهم ووصى، فاتفق الصحابة على قبول عهده ووصيته»(٣)، وعلى رضي الله عنه بعد ضرب ابن ملجم: «أوصى وأمر ونهى»(٤). لأنه مع عدم ثباتِ عقله لا حُكْم لعطيّتِه، بل ولا لكلامه. وحيث كان عقلُهُ ثابتاً كان حُكْمُه حكمُ المريض .

والسابع: من أُسِرَ عند مَن عادَتُهُ القتل.

والثامن: الحامل عند الطُّلْقِ مَعَ أَلَم ِ حتى تنجو من نفاسها.

(فكل من أصابه شيءٌ من ذلك، ثمّ تبرّع وماتَ نَفَذَ تبرّعه بالثلث) أي ثلث ماله عند الموت، لقول من أصابه شيءٌ من ذلك، ثمّ تبرّع ومات نَفَذَ تبرّعه بالثلث أموالكم زيادة في الموت، لقول الله تصدق عليكم عند وفاتكم بثلث أموالكم زيادة في أعمالكم»(٥). لا عند العطية (فقط، للأجنبيّ، فقط)، لحديث: «لا وصية لوارث»(١). (وإن لم يمت) من مرضِهِ المخوف (ف) تصرّفه (ك) تصرّف (الصحيح).

<sup>\* \* \*</sup> 

<sup>(</sup>١) صحيح. أخرجه أحمد (٤١٧/٤) والطيالسي (٥٣٤). (إرواء ٢٠/٦).

<sup>(</sup>٢) صحيح . أخرجه أحمد (١٣٣/٦) والطبراني في «الأوسط» (١/٧٠/١). (إرواء ٢/٢٧).

<sup>(</sup>٣) صحيح . أخرجه أحمد (١/٤٢). (إرواء ٢/٧٧) .

<sup>(</sup>٤) أخرج الحادثة الطبراني في الكبير (١ / ٢/٩ ـ ٢/١١) بإسناد ضعيف. (إرواء ٢/٤٧).

<sup>(</sup>٥) حسن. أخرجه ابن ماجه (٢٧٠٩) والطحاوي (٢/٩١٦) والبيهقي (٢٦٩/٦) عن أبي هريرة. وورد عن جماعة من الصحابة. (إرواء ٧٧/٦).

<sup>(</sup>٦) صحيح. ورد عن جماعة من الصحابة منهم أبي أمامة. أخرجه أبو داود (٣٥٦٥) والتـرمذي (٢٦/٢) وابن ماجه (٢٧١٣) وأحمد (٢٦٧) وغيرهم. (إرواء ٨٨/٦).

# كتاب يذكر فيه مسائل من أحكام (الوصايا)

والوصية لغة عبارة عن الأمر، لقوله تعالى: ﴿ وَوَصّىٰ بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوب ﴾ (١)، وشرعاً الأَمْرُ بالتصرُّف بعد الموت، وبمال التبرع به بعد الموت الأصل منها الكتاب والسنة والإجماع، قال الله تعالى: ﴿ كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية ﴾ الآية (٢)، وقال تعالى: ﴿ من بعد وصية يوصىٰ بها أو دين ﴾ (١)، وأما السنة فحديث ابن عمر، وسعد وغيرهما (١)، وأجمعوا على جوازها، قال ابن عبد البر: أجمعوا على أنها غير واجبة، إلا من عليه حق بغير بينة، إلا طائفة شذت فأوجبتها، روي عن الزهري، وأبي مجلز، وهو قول داود، ولنا أن أكثر الصحابة لم يوصوا، ولم ينقل بذلك نكير، وأما الآية فقال ابن عباس، وابن عمر: «نسختها آية الميراث»، وحديث ابن عمر: محمول على من عليه واجب، قاله في الشرح. (تصح الوصية من كل) إنسان (عاقل لم يعاين الموت)، لأن أبا بكر «وصىٰ بالخلافة لعمر (٥)، ووصىٰ بها عمر لأهل الشورىٰ (١)، ولم ينكره من الصحابة منكر، وعن سفيان بن عيينة، عن هشام بن عروة، قال: أوصىٰ إلى الزبير سبعة من الصحابة، منهم عثمان والمقداد، وعبد الرحمن بن عوف، وابن مسعود، فكان يحفظ عليهم أموالهم، وينفق على أيتامهم من ماله.

<sup>(</sup>١) البقرة، آية (١٣٢).

<sup>(</sup>٢) البقرة، آية (١٨٠).

<sup>(</sup>٣) النساء، آية (١١).

<sup>(</sup>٤) سيأتي ذكرهما لاحقاً.

<sup>(</sup>٥) صحيح. أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٣/١/١٩). (إرواء ٦/٠٨).

<sup>(</sup>٦) صحيح. أخرجه أحمد (١/٢١). (إرواء ٦/٣٣).

فائدة: قال في الكافي: قال في الفروع، وفاقاً للشافعي، قال: لأنه لا قول له. والوصية قول، وفي الحديث: «ولا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم قلت لفلان كذا ولفلان كذا، وقد كان لفلان»(١)، قال في شرح مسلم: \_ إما من عنده أو حكاية عن الخطابي \_ والمراد قاربت بلوغ الحلقوم، إذ لو بلغته حقيقة لم تصح وصيته ولا صدقته ولا شيء من صرفاته، باتفاق الفقهاء.

ولنا خلافٌ: هل تُقْبَلُ التوبةُ ما لم يعاين المَلَكَ، أو ما دام مكلفاً، أو ما لم يُغَرْغِر؟ فيه أقـوال، (ولو) كـان الموصي (مميِّزاً) والمراد يعقِلُ الوصيـةَ، لأنها تصـرُّفٌ تمحَّضَ نفعاً للصغير، فصحَّ منه، كالإسلام، والصلاة، «لأن صبياً من غسان أوصىٰ إلى أخواله، فرفع إلى عمر فأجاز وصيته»(٢)، وفي الموطأ نحوه، وفيه: «أن الوصية بيعت بثلاثين ألفاً»، وهذه قصة اشتهرت فلم تنكر، وقال شريح وعبد الله بن عتبة، من أصحاب الحق أجزنـا وصيته. (أو سفيهاً) بمالٍ، فإنها تصحُّ لأنها تمحَّضَتْ نفعاً له من غيرِ ضَررٍ، فصحَّتْ منه كعباداته، وأما الطفل والمجنون فلا تجوز وصيتهما في قول أكثر أهل العلم، قاله في الشرح. وتصح الوصية بلفظ مسموع من الموصى بلا خلاف، وبخط، لحديث ابن عمر ـ ويأتي ـ: «وكتب عليه الله عماله، وكذا الخلفاء إلى ولاتهم بالأحكام التي فيها الدماء والفروج، مختومة لا يدري حاملها ما فيها»(٣)، وذكر أبو عبيد استخلاف سليمانُ عمر بن عبد العزيز، قال: ولا نعلم أحداً أنكر ذلك مع شهرته فيكون إجماعاً، قاله في الشرح، وعن أنس: «كانوا يكتبون في صدورهم وصاياهم، بسم الله الرحمن الرحيم، هذا ما أوصىٰ به فلان ابن فلان، يشهد أن لا إِلَّه إِلاَّ الله وحُده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور، وأوصى من ترك من أهله أن يتقوا الله، ويصلحوا ذات بينهم، ويطيعوا الله ورسوله إن كانوا مؤمنين، وأوصاهم بما أوصىٰ به إبراهيم بَنيْه ويعقوب: ﴿ يَا بَنِّي

<sup>(</sup>۱) أخرجه مسلم (۹۳/۳) والبخاري (۱/۳۵۹) وأحمد (۲۳۱/۲) وغيرهم. (إرواء ٢٧١٦). (٢) صحيح. أخرجه مالك (۲/۲۲). (إرواء ٢١/٦).

<sup>(</sup>٣) مأخوذ من جملة أحاديث منها . أخرجه البخـاري (٣٩٩/٤) ومسلم (١٠٠/٥) ومنها أخـرجه البيهقي (٨٧/٤) ومنها أخرجه البخاري (٢٧/١) وغيرهم . (إرواء ٨٤/٦) .

إن الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون (١) ﴾ (٢) ، ويجب العمل بالوصية إذا ثبتت ولو طالت مدتها، ما لم يعلم رجوعه عنها، لأن حكمها لا يزول بتطاول الزمان.

(فتسنُّ) الوصيةُ (بِخُمْسِ) مال ِ (مَنْ تَرَكَ خيراً، وهو) أي الخيرُ (المالُ الكثيرُ عُرفاً)، قال ابن عباس: «وددت لو أن الناس غضوا من الثلث» لقول النبي على: «والثلث كثير» (٣) ، وعن إبراهيم: كانوا يقولون صاحب الربع أفضل من صاحب الثلث، وصاحب الخمس أفضل من صاحب الربع، «وأوصىٰ أبو بكر الصديق بالخمس، وقال: رضيت بما رضي الله به لنفسه» (٤) ، يريد قوله تعالى: ﴿ واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن الله خمسه . . ﴾ (٥) ، وقال علي رضي الله عنه: «لأن أوصى بالخمس أحب إليّ من الربع» (٢) ، وعن العلاء قال: أوصىٰ أبي أن أسأل العلماء أيُّ الوصية أعدل، فما تتابعوا على الخمس، وقال في الإنصاف: يعني في عرف الناس ، على الصحيح من المذهب. انتهىٰ. فعلى هذا لا يتقدَّر بشيءٍ .

(وتُكْرَهُ) الوصية (لفقيرٍ) أي منه إذا كان (له ورثةٌ). قال في الفروع: وتُكره لفقيرٍ. قال جماعة: له وارثُ محتاج، لقوله ﷺ: «إنك أن تذر ورثتك أغنياء، خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس»(٧).

وتصح ممن لا وارثُ له بجميع مالِهِ.

(وتُباح له) أي للفقير (إن كانُوا) أي ورثته (أغنياءً).

<sup>(</sup>١) البقرة، آية (١٣٢).

<sup>(</sup>۲) صحيح. أخرجه سعيد بن منصور في «السنن» (۱/۳/ ۲۹۷/۸٤) والبيهقي (٢/٢٨١). (إرواء ٢/٨٤).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري (٢/ ١٨٦) ومسلم (٧٣/٥) والنسائي (٢ /١٢٧) وأحمد (١ / ٢٣٠) وغيرهم. (إرواء ٦/ ٨٥).

<sup>(</sup>٤) ضعيف. أخرجه البيهقي (٦/ ٢٧٠. (إرواء ٦/ ٨٥).

<sup>(</sup>٥) الأنفال الآية (٤١).

<sup>(</sup>٦) ضعيف. أخرجه البيهقي (٦/٢٧٠). (إرواء ٦/٨٥).

<sup>(</sup>٧) أخرجه البخاري (٢/ ١٨٥) ومسلم (٧١/٥) وأحمد (١٧٢/١) وغيرهم . (إدواء ٢٧/٣).

(وتجب) الوصية (على من عليه حقٌّ بلا بيّنة)، لحديث ابن عمر مرفوعاً: «ما حق امرىء مسلم له شيء يوصي به يبيت ليلتين، إلا ووصيته مكتوبة عند رأسه»(١).

(وتحرم) الوصية (على من له وارث) غيرُ زوج أو زوجةٍ (بزائلٍ على الثلث) لأجنبيً، «لنهيه على العلق» النهيه وارث عمران بن حصين: «أن رجلًا أعتق ستة مملوكين له عند موته، ولم يكن له مال غيرهم، فجزأهم النبي في أثلاثاً، ثم أقرع بينهم، فأعتق اثنين، وأرق أربعة، وقال له قولًا شديداً «(ولوارثٍ بشيءٍ) مطلقاً، نص عليه لقوله في: «الا وصية لوارث» (ولا فرق في ذلك بين وجودِ الوصيةِ في حال صحة الموصِي أو مرضه.

(وتصحُّ) هذه الوصيةُ المحرمة (وتَقِفُ على إجازةِ الورثة)، لحديث ابن عباس مرفوعاً: «لا تجوز وصية لوارث إلا أن يشاء الورثة» (٥)، وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً نحوه (٢). لأن المنع من ذلك إنما هو لحقِّ الورثة، فإذا رَضُوا بإسقاطِهِ جاز، قال ابن المنذر: أجمعوا على أنها تبطل فيما زاد على الثلث برد الورثة، وبردهم في الوصية للوارث، وإن أجازوا جازت في قول الأكثر، ذكره في الشرح. وتصح وصية من لا وارث له بجميع ماله، روي عن ابن مسعود وعبيدة ومسروق، لأن المنع من الزيادة على الثلث لحق الوارث وهو معدوم.

(والاعتبار بِكَوْنِ من وُصِّيَ) له وصيةً، (أو وُهِبَ له) من قبل مريض هبةً (وارثاً أوْ لا عند الموت) أي موت الموصي. فمن أوصىٰ لِأَلَحَدِ إِخوته، ثم حَدَثَ له ولد، صحت الوصيَّةُ للموصىٰ له لأنه عند الموت ليس بوارثٍ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري (٢/ ١٨٥) ومسلم (٥/ ٧٠) ومالك (١/٧٦١/٢) وغيرهم. (إرواء٦/٦٦).

<sup>(</sup>٢) صحيح. وتقدم قبل حديث.

<sup>(</sup>٣) أخرجه مسلم (٩٧/٥) والترميذي (١/ ٢٥٥) وأحمد (٢٦/٤) وغيرهم. (إرواء ٢٧٨).

<sup>(</sup>٤) صحيح. ورد عن جماعة من الصحابة منهم أبي أمامة. أخرجه أبو داود (٣٥٦٥) والترمذي (١٦/٢) وأحمد (٢٦٧/٥) وغيرهم. (إرواء ١٨/٦).

<sup>(</sup>٥) منكر. أخرجه الدارقطني (٤٦٦) والبيهقي (٢٦٣/٦) وغيرهما. (إرواء ٢٦/٦).

<sup>(</sup>٦) منكر. أخرجه الدارقطني (٢٦٦). (إرواء ٢/٩٧).

ومن أوصىٰ لأخِيهِ بشيءٍ، وللموصى ولد، فماتَ قبله، وُقِفَتْ على إجازة بقيّة الورثة.

(و) الاعتبار (بالإجازة) للوصية من قبل الورثة (أو الردّ) منهم (بعده) أي بعد الموت. وما قَبْلَ ذلك من ردِّ أو إجازةٍ لا عبرة به. قال في الإنصاف: فهذا المذهب. (فإن امتنعَ الموصى له بعد موتِ الموصى من القبول ومن الردّ، حُكِمَ عليهِ بالردّ وسَقَطَ حقُّه) من الوصية، لعدم قبوله، ولأن الملك متردد بينه وبين الورثة، فأشبه من تحجر مواتاً، وامتنع من إحيائه.

(وإن قَبِل) الموصىٰ له الوصيّة (ثم ردّ) الوصية، (لَزِمَتْ، ولم يصحَّ الرد)، سواء قبضها أو لم يقبضها، وسواء كانت مكيلًا أو موزوناً أو غيرَهما، ووجهُ ذلك أنّ الموصىٰ به دخل في ملك الموصىٰ له بمجرّدِ قَبولِهِ للوصية، فلم يَمْلِكْ ردّه، كردّهِ لسائر أملاكه.

(وتدخل في ملكه) قهراً عليه (من حين قبولِهِ، فما حَدَثُ من نماءٍ منفصلٍ قبل ذلك) أي قبل القبول (ف) هو (للورثة).

(وتبطل الوصية بـ) وجودِ واحدٍ من (خمسةِ أشياء):

الأول: ما أشار إليه بقوله: (برجوع الموصي)، لقول عمر رضي الله عنه: «يغير الرجل ما شاء في وصيته» (١). (بقول) كقوله: رجعتُ في وصيّتي، أو قال: أبطلتُها، أو قال: رَدَدْتُها، أو: غيَّرتُها، أو: فسختُها؛ (أو فعل يدلّ عليه) أي على الرجوع، كما إذا باع ما وصّى به أو وَهَبه أو رهنه أو عرضه لهما، أو وصّى ببيعه أو عتقه أو هبته، أو كاتبه أو مربّ دَبّره أو خَلَطه بما لا يتميّز، أو طَحن الحنطة، أو خَبزَ الدقيق أو نَسَجَ الغَزْلَ، أو ضَربَ النّقرة دراهم ، أو ذَبّح الشاة .

الثاني: ما أشار إليه بقوله: (وبموتٍ) أي وتبطلُ الوصية بموتِ (الموصىٰ له قبل) موتِ (الموصىٰ).

الثالث: ما أشار إليه بقوله: (وبقتلِهِ) أي الموصىٰ له (للموصى).

الرابع: ما أشار إليه بقوله: (وبردِّه) أي ردّ الموصىٰ له (للوصيةِ) بعد موت الموصى.

<sup>(</sup>١) علقه البيهقي (٦/ ٢٨١) ووصله الدارمي (٢/ ٤١٠). (إرواء ٦/ ٩٨).

الخامس: ما أشار إليه بقوله: (وبتلف العينِ المعيَّنةِ الموصىٰ بها)، قبل قبول موصىٰ له، لأن حقه لم يتعلق بغيره، قال ابن المنذر: أجمع كل من أحفظ عنه على أن الرجل إذا أوصي له بشيء فهلك الشيء أنه لا شيء له في مال الميت.

\* \* \*

# باب حُكم (المُوصَىٰ له)

(تصح الوصية) من كل من تصح وصيته (لكل من يصح تمليكه) من مسلم ، وكافر ، قال في التنقيح : مطلقاً إن كان معيناً ، وإلا فلا ، قطع به الحارثي وغيره . انتهى ، قال في الشرح : لا نعلم فيه خلافاً ، لقوله تعالى : ﴿ إلا أن تفعلوا إلى أوليائكم معروفاً . . ﴾ (١) ، قال محمد بن الحنفية ، وعطاء ، وقتادة : هو وصية المسلم لليهودي والنصراني . (ولو مرتدًا ، أو حربيًا ، أو) كان الموصى له (لا يملك كحمل ) فرس زيد ، قال في الشرح : ولا نعلم خلافاً في صحة الوصية للحمل أي إذا علم وجوده حين الوصية فإن انفصل ميتاً بطلت لأنه لا يرث . (وبهيمة ) عمرو ، ولو لم يقبل زيد وعمر و ما وصي به لفرس .

(ويُصْرَفُ) أي الموصىٰ به (في عَلَفِهَا)، أي الفرس، أو البهيمة، لأن الوصية له، فأُمِرَ بصرْفِ المالِ في مصلَحتِهِ.

فإن ماتت الفرسُ فالباقي للورثة، كما لوردّ الموصىٰ له.

(وتصحُّ) الوصية (للمساجِدِ) وتصرف في مصالِحِها عملاً بالعُرْف. ويصرِفُه الناظرُ إلى الأهمّ فالأهمّ والأصلح باجتهاده؛ (والقناطِرِ ونحوها) كالثغور.

(و) تصحُّ الوصية (لله ورسولِهِ) ﷺ؛ (وتصرَفُ) هذه الوصية (في المصالح العامة) يعني مصرفَ الفيء.

(وإن أوصى بإحراقِ ثلثِ مالِهِ، صحَّ وصُرِفَ في تجميرِ) أي تبخيرِ (الكَعْبَةِ، وتنويسر المساجد).

<sup>(</sup>١) الأحزاب، آية (٦).

- (و) إن أوصىٰ (بدفنِهِ) أي ثلثِ مالِهِ (في التراب، صُرِفَ في تكفينِ الموتىٰ).
- (و) إن أوصىٰ (برمْيهِ) أي ثلث ماله (في الماءُ صُرِفَ في عمل ِ سفنٍ للجهاد).

(ولا تصحّ) الوصيةُ (لكنيسةٍ أو بيتِ نارٍ) ولمكانٍ من أماكِنِ الكفرِ، سواءٌ كانت الوصِيّةُ ببنائِهِما، أو بشيء يُنْفَقُ عليهما، لأن ذلك معصية، فلم تصحّ الوصيةُ بها، كما لو أوصىٰ بعبدِهِ أو أُمتِهِ للفُجُورِ، أو بشراءِ خمرٍ يُتَصَدَّقُ بها على أهل الذمّة، (أو كُتُبِ التوراةِ والإنجيل) يعني أنه لا تصحُّ الوصية بذلك، لأنهما منسوخانِ، وفيهما تبديلٌ، والاشتغالُ بهما غيرُ جائزٍ، «وقد غضب النبي عَنِي حين رأى مع عمر شيئاً مكتوباً من التوراة»(١). (أو مَلَكِ) بفتح اللام، أحدِ الملائكة، (أو ميّتٍ) يعني أن الوصيَّة لا تصلُحُ للمَلكِ، ولا للميّتِ، لأنهما لا يملكان، أشبه ما لو أوصىٰ لحَجَرِ أو نحوه من الجمادات، (أو جِنِيًّ).

(ولا) تصح الوصية (لمبهم، كأحدِ هذين)، لأن التعيين شرط، فإن كان ثَمَّ قرينة أو غيرها، أنه أراد معيناً مهماً، وأشكل صحة الوصية، وأخرج المستحق بقرعة في قياس المذهب، قاله ابن رجب في القاعدة الخامسة بعد المائة. (فلو وصّى بثلث مالِهِ لمن تصحُّ له الوصية ولمن لا تصحّ، كان الكلُّ لمن تصحُّ له) كمن وصَّى لزيدٍ ولجبريلَ عليه السلام بثلُثِ مالِهِ، أو لـزيدٍ ولحائطٍ، فلزيدٍ الثلث، لأن من شَرَّكَهُ معه لا يملك، فلم يصحّ التشريك.

ولـو وصى لزيـدٍ ولـرسـول الله ﷺ بثلثِ مـالِـهِ، قُسِمَ بينَهمـا نصفَيْنِ. ويصـرف مـا لِرسول الله ﷺ فِي المصالح العامة، كما لو وصّى لله تعالى ولزيدٍ.

(لكن لو وصّى لحيِّ وميِّت) يُعْلَمُ موتَه أُوَّلًا ، (كان للحيِّ النصفُ فقط) من الـوصيّة لأنه أضاف الوصيّة إليهما، فإذا لم يكن أحدهما محلًا للتمليك بطلت الوصية في نصيبه دون نصيب الحيّ، لخلوِّه من المُعَارِض.

# فصل [في ألفاظ الوصية في حق الموصى لهم]

(وإذا أوصى) إنسانٌ (لأهل سِكَّتِهِ) بكسر السين (ف) الموصى به (لأهل زُقَاقِهِ) بضم

حسن. أخرجه أحمد (٣٨٧/٣). (إرواء ٢/٤٣).

الزاي، أي زقاق الموصي، وهو دَرْبُهُ، والدَّرْبُ في الأصل بابُ السِّكةِ الواسِعُ. قاله في القاموس. (حال الوصيّة).

(و) إن أوصى إنسانٌ بشيء (لجيرانِه تناوَلَ أربعينَ داراً من كلِّ جانبٍ)، نص عليه لحديث أبي هريرة مرفوعاً: «الجار أربعون داراً هكذا وهكذا وهكذا»(١). قال في الإنصاف: هذا المذهب. نصَّ عليه. وعليه أكثر الأصحاب. انتهى. وقال أبو بكر: مستدار أربعين داراً من كل جانب، والحديث محتمل، قاله في الشرح.

ويُقْسَمُ المالُ على عَدَدِ الدُّورِ. وكلُّ حِصَّةِ دارٍ تُقْسَمُ على سُكَّانِها.

وجيرانُ المسجِدِ من يسمعون النداء.

(والصبيّ، والصغيرُ، والغلامُ، واليافِعُ، واليتيمُ، من لم يبلغُ) قال في شرح المنتهى: يعني أن هذه الألفاظ تطلق على الولدِ من حينِ ولادتِهِ إلى حين بلوغِهِ، بخلاف «الطفل»، فإنه يطلق إلى حين تمييزه فقط. فهذه الأسماء أعمُّ من لفظ «الطفل» قال في فتح الباري: في حديث: «علموا الصبيَّ الصلاةَ ابن سبع ٍ يُتُؤخَذُ من إطلاق الصبيّ على ابن سبع ٍ الرَّدُّ على من زعم أنه لا يسمى «صبيًا» إلا إن كان رضيعاً، ثم يقال له: «غلامٌ» إلى أن يصير ابن سبع ٍ سنين، ثم يصير يافِعاً إلى عشرٍ. ويوافق الحديثَ قولُ الجوهريّ: الصبيُّ الغلام. انتهى.

(والمميّزُ مَنْ بلغ سبعاً) أي تمّ له سبع سنين.

(والطِّفْلُ من دونَ سبع) يعني أنه لـو وصّى بشيءٍ للأطَفال من بني فلان، أو نحـو ذلك، كان لمن لم يميِّز منهم. قال في البـدر المنير: الطِّفْلُ الـوَلَدُ الصغيرُ من الإنسانِ والدوابّ.

(والمراهِقُ من قارَبَ البلوغَ) قال في القاموس: راهَقَ الغلامُ: قارَبَ الحُلُم. انتهى.

(والشابُّ والفتى من البلوغ ِ إلى ثلاثينَ) سنةً.

(والكَهْلُ من الثلاثين إلى الخمسين) قال في القاموس: والكَهْلُ من وَخَطَهُ الشَّيْبُ

<sup>(</sup>۱) ضعيف. أخرجه أبو يعلى في «مسنده». (إرواء ٦/١٠٠).

قلت: وهـو في «مسنـد أبي يعلى» (١٠/ ٣٨٥) بلفظ: «حق الجــوار أربعـون داراً هكــذا، وهكذا، وهكذا، يميناً وشمالاً، وقُدَّاماً، وخلفاً» وانظر التعليق عليه. (م).

ورأَيْتَ له بَجَالةً، أو مَنْ جاوز الثلاثينَ، أو أربعاً وثلاثينَ، إلى إحدى وخمسين. انتهى. (والشَّيْخُ من الخمسين إلى السبعين) سنة.

(ثم بعدَ ذلك هَرمٌ) إلى آخِر عُمْرِهِ.

ومن أوصى بشيءٍ «لَهِرِمٍ» من بني فلان لم يتناولْ مَنْ سِنُّهُ دون السبعين.

وهكذا الحكم فيما إذا أوصى لشبابِهِمْ، أو كُهُولِهِمْ، أو شُيُوخِهِم. فإن الوصية لا تتناول من هو دون ذلك، ولا من هو أعلى.

(والأيِّمُ والعَزَبُ من لا زوجَ لَهُ من رَجُلِ أو امرأةٍ) قال في الإنصاف: قال الشارح: ذكره أصحابنا. انتهى. ووجهه أن «الأيِّم» يقعُ في اللغة على الذَّكر كما يقع على الأنثى. قال تعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامِيٰ مِنْكُمْ ﴾ (١) وكذا «العزب» يقال: رجلٌ عَزَبٌ وامرأةٌ عَزَبٌ. قال ثعلب: وإنما سُمِّيَ العَزَبُ عزباً لانفرادِه. وكل شيء انفردَ فهو عَزَبٌ. وذكر أنه لا يقال: أعزب. ورُدَّ عليه بأنها لُغَةً. حكاها الأزهريّ عن أبي حاتم.

(والبِكْرُ من لم يتزوَّجْ) من رجل ٍ وامرأةٍ.

(و) يقال: (رجلٌ ثَيِّبٌ وامرأة ثُيِّبةٌ إذا كانا قد تزوَّجا. والثُيُّوبَةُ زوالُ البَكَارَةِ) بالوطءِ (ولو من غير زوجٍ) كسيَّدٍ، ووطءِ شبهة، وَزِناً.

(والأرامل) النساءُ (اللاتي فارقَهُنَّ أزواجهن بموتٍ أو حياةٍ) لأنه المعروف بين الناس. قال جرير:

هـذي الأرامِـلُ قَـدْ قَضَّيْتَ حـاجَتَهـا فَمَنْ لحـاجـةِ هـذا الأرْمَـلِ الـذَّكَـرِ فَطلق الأول حيث أراد به الإناث، لأنه موضوعٌ له، ووصَفَهُ في الثاني بالذَّكَرِ، لأنه لو أطلقه لم يفهم.

(والرَّهْطُ ما دون العَشَرةِ من الرِّجالِ خاصَّةً) لغةً، لا واحِدَ له من لفظه. والجمع رهـوط وأرهاط وأراهيط. قال في «كشف المُشْكِل»، الرهط: ما بين الثلاثة إلى العشرة. وكذا قال: «النَّفَرُ»، من ثلاثةٍ إلى عشرة.

قال في الفروع: و «العلماء» حَمَلَةُ الشرع.

النور الآية (٣٢).

# باب أحكام (المُوصَى به)

وهو آخر أركان الوصية الأربعة، وهي: موص ٍ، وصِيغَةٌ، وموصى له، وموصىً به.

(تصح الوصية حتى بما لا يصحّ بيعه) بعجز الموصيّ عن تسليمِهِ (كالآبِقِ) من الرقيق، (والشارد) من الدواب، (والطيرِ بالهواء، والحَمْلِ بالبطن، واللَّبنِ بالضَّرْعِ) لأن الوصية أجريتْ مُجرىٰ الميراث، وهذا يورث، فيوصَّىٰ به.

وللموصى له السعي في تحصيله، فإن قدر عليه أخذه إذا خرج من الثلث.

ولا فرق في الحمل بين أن يكون حمْلَ أُمةٍ أو حمْلَ بهيمةٍ مملوكةٍ، لأن الغرر لا يمنع الصحة، فجرى مجرى إعتاقِهِ. ويعتبر وجوده في الأمة بما يعتبر به وجود الحمل الموصى له. وإن كان حمل بهيمةٍ اعتبر وجودُه بما يثبت به وجوده في سائر الأحكام.

(و) تصحُّ الوصية (ب) الشيء (المعدوم، ك) وصيتِهِ (بمَا تحمل أُمتُهُ) أبداً، أو مدّةً معلومة (أو) بما تحمل (شَجَرَتُهُ أبداً أو مدَّة معلومة) كسنة وسنتين. ونحو ذلك.

ولا يلزَمُ الوارِثَ السقي لأنه لا يَضْمَنُ تسليمَهَا، بخلاف مُشْترٍ.

(فإن حَصَل شيء) من نماءٍ في ملكِهِ مما أُوصِيَ به (ف) هو (للموصىٰ له، إلا حملَ الأمة) الموصىٰ له به، (ف) تكون له (قيمتُهُ) يعطيها مالـكُ الأمة للمـوصىٰ له (يـوم وضعِهِ) لحُرمَةِ التفريق بين ذوي الأرحام في الملك.

(وتصح) الوصية أيضاً (بغير مال ، ككلبٍ مباح ِ النفع ِ) وهـو كلبُ صيدٍ ومـاشيةٍ وزرع ، جَرْوِهِ، لما يباح اقتناؤه له، غيرَ أسودَ بهيم ، (و) كـ (زيتٍ متنجّس ٍ) لغير مسجدٍ

لأن فيه نفعاً مباحاً، وهو جواز الاستصباح به.

وللموصىٰ له بالكلبِ والزيتِ تُلثُهُما، ولو كثر المال، إن لم تُجِز الورثة الوصية في جميعه.

(وتصح) الوصيةُ (بالمنفعةِ المفردةِ) عن الرقبة (كخدمةِ عبدٍ، وأجرَةِ دارٍ ونحوهما) كأجرة دابة.

(وتصحُّ) الوصية (بالمبهم، كثوب)، فإنه يشمل المنسوج من الصوف والقطن والكَتَّانِ والحرير، والمصبوغَ، والكبيرَ وانصغيرَ، ونسجَ كلِّ بلدٍ لأن غاية ذلك أنه مجهول (ويعطى) أي يعطي الورثةُ الموصىٰ له بثوبِ (ما يَقَعُ عليه الاسم) أي اسم الثوب، لأنه اليقين.

(فإن اختلف الاسمُ) أي اسم الموصى به (بالعُرفِ والحقيقةِ) اللغوية (غُلِّبتُ) بالتضعيف والبناء للمفعول، يعني أنه يعمل بمقتضى (الحقيقة) مع مخالفة العرف لها، لأنها الأصل. ولهذا يحمل عليها كلام الله سبحانه وتعالى وكلام رسوله على الله .

(ف) على هذا (الشاةُ والبعيرُ والثورُ اسم للذَّكرِ والأنثى من صغيرٍ وكبيرٍ)، ويتناول لفظ الشاة الضان، والمعز لعموم حديث: «في أربعين شاة شاة»(١)، ويقولون: حلبت البعير، يريدون الناقة.

(والحِصَانُ) بكسرِ الحاءِ المهملة، (والجَمَلُ) بفتح الميم وسكونها (والحمارُ والبَغْلُ والعَبد اسمٌ للذكر خاصة)، لقوله تعالى: ﴿ وأنكحوا الأياميٰ منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم ﴾ (٢). فلو وكَّلَه في شراءِ عبدٍ لم يكن له شراءُ أُمَةٍ، فلا تنصرف الوصية بذلك إلا إلى الذكر.

(والحِجْرُ) بكسر الحاء وسكون الجيم وآخره راء (والأتَانُ) الحِمَارَةُ قال في القاموس: والأَتَانَةُ قليلة. انتهى.

<sup>(</sup>۱) صحيح. أخرجه أبو داود (۱٥٦٧) والنسائي (١/٣٣٦) وأحمد (١١/١) وغيرهم. (إرواء ٢٦٤/٣).

<sup>(</sup>٢) النور، آية (٣٢).

(والناقة والبقرة اسم للأنثى) قاله في الإنصاف.

(والفرس والرقيق اسم لهما) أي للذكر والأنثى، ويكونان للخنثى أيضاً.

(والنَّعْجَةُ اسم للأنثى من الضَّأن. والكبشُ اسم للذكر الكبيرِ منه) أي الضأن.

(والتيسُ اسمُ للذكر الكبير من المعْنِ).

(والدابّة عرفاً اسم للذَّكرِ والأنثى من الخيلِ والبغالِ والحميرِ) لأن ذلك هو المتعارف. قال الحارثي: والقائلون بالحقيقة لم يقولوا هها بالأعمّ لأنهم لَحَظُوا غلبة استعماله أي العرف في الأجناس الثلاثة بحيث صارت الحقيقة مهجورةً.

### باب المُوصَى إليه

هو المأذون له في التصرُّفِ بعد الموت، في المال ِ وغيرِهِ مما للوليِّ التصرفُ فيه حال الحياة، مما تدخله النيابة، ولا بأس بالدخول في الوصية من قوي عليه ووثق من نفسه، لفعل الصحابة رضي الله عنهم، روي عن أبي عبيدة: «أنه لما عبر الفرات أوصىٰ إلى عمر، وأوصىٰ إلى الزُّبير ستة من الصحابة»(١)، وقياس قول أحمد: إن عدم الدخول فيها أولىٰ لما فيها من الخطر.

(تصحّ وصية المسلم إلى كلِّ مسلم، مكلَّف، رشيد، عَدْل) إجماعاً (ولو) كان الموصى إليه عدلًا (ظاهراً)، أي مستوياً ظاهر العدالة، (أو أعمى)، لأنه من أهل الشهادة والتصرف فأشبه البصير، (أو امرأة)، لأن عمر أوصى إلى حفصة. أو أمَّ ولد، أو عدواً لطفل الموصَّى عليه، ولو عاجزاً، ويُضَمَّ إليه قويٌّ أمينٌ معاون. ولا تُزَالُ يده عن المال، ولا نَظَرُهُ عنه. هكذا إن كان قويًّا فحدث به ضعف. (أو رقيقاً) أو مُبَعَّضاً، (لكن لا يَقْبَلُ) الرقيقُ وأمَّ الولد والمبعَّضُ (إلا بإذن سيّده) الذي يملكه أو بعضَهُ.

(وتصحُّ) الوصيَّة (من كافرٍ إلى) كافرٍ (عدْل ٍ في دينه) لأنه يلي على غيره بالنسبة، فيلى بالوصية.

(ويعتبر وجودُ هذه الصفات) المذكورة (عند الوصيةِ والموتِ) أي حال صدور الوصيةِ، وحالَ صدور الوصيةِ، وحالَ صدور موتِ الموصي فِي الأصحّ، لأنها شروطٌ للعقد، فاعتبرت حال وجودِهِ، ولأنّ الموصىٰ إليه، يملك التصرّف بالإيصاء بعد الموت فاعتبر وجودُها عنده.

<sup>(</sup>١)قال الألباني: لم أقف عليه. (إرواء ٢/١٠١).

(وللموصىٰ إليه أن يَقْبَلَ وأن يَعْزِلَ نفسَه متى شاء) مع القدرة والعجز، في حياة الموصى، وبعد موته، وحُضورِهِ وغَيبتِه.

وللموصي عزله متى شاء.

(وتصح الوصية معلَّقةً، كإذا بَلغَ، أو: حَضَرَ، أو: رَشَدَ، أو: تابَ من فِسْقِهِ) كما لو أوصى إلى مجنون ليكون وصيًّا إذا عَقَل. وتُسَمَّى الوَصِيَّةَ لِمُنْتَظَرٍ. (أو إن ماتَ زيدٌ فعمرُو) وصيًّ (مكانه).

(وتصح) الوصية (مؤقّتةً، كزيدٌ وصيّ سنةً، ثم عمرٌو) وصيّ بعْدَ السنة. قال في الإنصاف: لخبر الصحيحين: «أميركم زيدٌ، فإنْ قُتِلَ فَجَعْفَرُ، فإن قُتِلَ فعبد الله بن رَوَاحة»(١)، والوصيّةُ كالتأمير، ويجوز أن يوصي إلى نفسين، لما روي: «أن ابن مسعود كتب في وصيته أن مرجع وصيتي إلى الله ثم إلى الزبير وابنه عبد الله»(٢)، وإن وصى إلى رجل وبعده إلى آخر فهما وصيان، إلا أن يعزل الأولى، وليس لأحدهما الانفراد بالتصرف إلا أن يجعل ذلك إليه.

(وليس للوصيّ أن يوصي) لأحدٍ بعد موتِهِ (إلاَّ إن جُعِلَ له ذلك) من قبل مُوصيه، اختاره أبو بكر، وهو ظاهر كلام الخرقي. وعنه، له أن يوصي لأنه قائم مقام الأب فملك ذلك كالأب، قال معناه في الكافي.

(ولا نَظَرَ للحاكِم مع الوصيّ الخاصّ إن كان) الـوصيّ (كفؤاً)، وإنما للولي العـام الاعتراض لعدم أهليته أو فعله محرماً، قاله الشيخ تقي الدين.

#### فصـــل

(ولا تصح الوصية) إلى الموصى إليه (إلا) في تصرُّف (في شيءٍ معلوم ٍ) ليعلم

<sup>(</sup>۱) ورد عن جماعة من الصحابة منهم عبد الله بن عمر. أخرجه البخاري (۱۳٥/۳) وأحمد (۱/ ٤٠١) وغيرهما. (إرواء ٥/ ٢٨٥).

<sup>(</sup>٢) ضعيف. أخرجه البيهقي (٢٨٢/٦). (إرواء ٢٠١/٦).

الموصى إليه ما وصّي به إليه، ليتصرف فيه كما أمره، (يملك الموصِي فعلَه) أي فعلَ ذلك التصرف، لأنه أصيل، والوصيُّ فرع عنه، فلا يملك الفَرْعُ ما لا يملكُهُ الأصل، (كقضاءِ الدَّينِ، وتفريق الوصية، وردِّ الحقوق)، كالأمانةِ والغصب (إلى أهلها، والنَّظرِ في أمرِ غيرِ مكلَّف)، وتزويج مَوْلِيَّاتِهِ.

ويقوم الوصيُّ فيه مقامَهُ في الإِجبار، ولا تصح وصية المرأة بالنظر في حق أولادها الأصاغر، ولا وصية الرجل بالنظر على بالغ رشيد، لعدم ولاية الموصي حال الحياة، قال في الشرح: وأما من لا ولاية له عليهم كالأخوة والأعمام وسائر من عدا الأولاد، فلا تصح الوصية عليهم، لا نعلم فيه خلافاً، إلا أن أبا حنيفة والشافعي قالا: للجد ولاية على ابن ابنه وإن سفل.

(لا) تصحُّ الوصية (باستيفاءِ الدين مع رُشْدِ وارثِهِ) لأنّ المالَ انتقل عن الميت إلى من لا ولاية له عليه، فلا يَصحُّ استيفاء مال ِ غيره ممن هو مطلق التصرف، كما لو لم يكن وارثاً.

(ومن وُصِّيَ في شيء لم يصر وصيًّا في غيره) لأنه استَفَادَ التصرُّف بالإِذن من جهته، فكانَ مقصوراً على ما أذن فيه، كالوكيل.

(وإن صرف أجنبي) أي من ليس بوارث ولا وصيّ، الشيءَ (الموصَى به لمعيّنِ في جهتهِ لم يضمنه)، لأن التصرف قد صادَف مستحقّه، أشبهَ ما لو دفع وديعةً لربّها من غير إذن المودَع. وظاهره ولو مع غيبة الورثة. ونقل ابن هانيء فيمن وصّى بدفْع مَهْرِ امرأتهِ لم يدفعه مع غيبة الورثة.

(وإذا قال له) أي: إذا قال إنسانُ لوصيّه: (ضع ثلثَ مالي حيث شئتَ، أو: أعطه) لمن شئتَ، (أو: تصدقْ به على من شئتَ، لم يَجُزْ له أخذه)، لأنه تمليكُ مَلَكَهُ بالإِذن، فلا يكون قابلًا له، كالوكيل.

(ولا) يجوز له أيضاً (دفْعُهُ إلى أقاربه) أي أقاربِ الوصيّ (الوارثينَ)، سواء كانوا أغنياء أو فقراء.

(ولا) يجوز للوصيّ أيضاً دفعه (إلى ورثة الموصي). قال في الإنصاف: ذكره المَجْـدُ في شرح الهداية. ونص عليه. قال في شرح المنتهى: ولعلَّ وجه ذلك أنه وَصَّى بإخراجه،

فلا يرجع إلى ورثته (ومن مات ببرية) بفتح الباء وهي الصحراء، أو ضدّ الرِّيفيَّة. قاله في القاموس، (ونحوها) كالجزائر التي لا عُمْرَانَ بها، (و) الحالةُ أنه (لا حاكم) حاضرٌ موته (ولا وصيّ) أي ولم يوص إلى أحد (فلكلِّ مسلم) حَضَرَهُ (أخذُ تركته، وبيعُ ما يراه) منها، كشيءٍ يسرع إليه الفساد، لأن ذلك موضع ضرورةٍ لحفظِ مال المسلم عليه، إذ في تركه إتلاف له، وذلك لا يجوز. نصَّ أحمد على ذلك، قال: وأمَّا الجواري فأُحِبُ أن يتولّى بيعهن حاكم من الحكام، (وتجهيزُهُ) أي يجهِّزُ الميَّتَ حاضِرُهُ (منها) أي من تركته (إن كان له تركة، (وإلا) أي إن لم يكن له تركة (جَهَّزَهُ) حاضِرُهُ (من عندهِ، وله الرجعُ بما غَرِمَهُ) على تركته حيث كانت، فإن لم تكن فعلى من تلزمهُ نفقتُه إن لم يتركُ شيئًا (إن نوى الرجوع) أو كان الميَّتُ ببلدٍ، ولم يوجدُ معه ما يجهَّزُ به، واستأذَنَ إنسانُ حاكماً في تجهيزه، فإن له الرجوعَ بذلك على تركته حيث كانت، أو على من تلزمه نفقته.

# باب يذكر فيه جل أحكام (الفرائض)

والفرض يأتي لمعان، منها: القَطْعُ للخيط، وفَرْضُ القوس موضع الوَتَرِ، والثَّلْمَةُ في النهر؛ والتقدير في الإنفاق؛ والإنزال، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ القُرْآنَ ﴾(١)، والنهر؛ والتقدير في الإنفاق؛ والإنزال، كقوله تعالى: ﴿ سُورَةُ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا ﴾(١) بالتخفيف؛ والإيجاب، كفرض الحجّ بالإحرام؛ والعطاء، كقول العرب: «ما رأيتُ مِنْهُ فَرْضاً ولا قَرْضاً»، والنصيب، كما هنا.

(وهي) أي الفرائض، شرعاً (العلم بقسمة المواريث).

ويسمّى القائمُ بهذا العلم والعارفُ به: فارضاً، وفَرِيضاً، كعالم ٍ وعليم ٍ، وفَرَضِيًّا.

وقد وردت أحاديث تدلُّ على فضله والحثِّ على تعلَّمِهِ وتعليمه، فمن ذلك ما روى ابن مسعود مرفوعاً: «تعلموا الفرائض وعلموها الناس فإني امرؤ مقبوض وإن العلم سيقبض وتظهر الفتن حتى يختلف اثنان في الفريضة فلا يجدان من يفصل بينهما»(٣)، وعن أبي هريرة مرفوعاً: «تعلَّموا الفرائض وعلموها الناس، فإنَّا نِصْفُ العلم، وهو يُشيى، وهو أوَّلُ علم يُنْزَعُ من أمتي (٤). وقال عمر رضي الله عنه: «إذا تحدثتم فتحدثوا

<sup>(</sup>١) القصص، آية (٨٥).

<sup>(</sup>٢) النور، آية (١).

<sup>(</sup>٣) أخرجه الحاكم (٤/٣٣/) والدارقطني (٤٥٩) والبيهقي (٢٠٨/٦) والترمذي (١١/٢) وقال: «هذا حديث فيه اضطراب». (إرواء ٢٠٣/١).

 <sup>(</sup>٤) ضعيف. أخرجه ابن ماجه (٢٧١٩) والدارقطني (٤٥٣) والحاكم (٣٣٢/٤) وغيرهم. (إرواء ١٠٤/٦).

بالفرائض وإذا لهوتم فالهوا بالرمي »(١).

وقد اختُلِفَ في معناه، فقال أهل السلامة: لا نتكلم فيه، بل يجب علينا اتّباعه. وقال قوم: معنى كونِهَا نصفَ العلم باعتبارِ الحال، فإن حال الناس اثنان: حياة ووفاة، فالفرائض تتعلَّق بالثاني، وباقي العلوم بالأوَّل.

وقيل: نصفٌ باعتبارِ الثَّواب، لأنه يستحقُّ بتعليمِهِ مسألةٌ واحدةً في الفرائض ِ مائةَ حسنةٍ، وبغيرها من العلوم عشرَ حسناتٍ.

وقيل باعتبار المشقّة.

وضعَّفَ بعضُهم هذين القولين، وقال: إن أحسن الأقوال أن يُقال: إن أسبابَ المِلكِ نوعان: اختياريُّ، وهو ما يَمْلِكُ رَدَّهُ، كالشراءِ والهبة، ونحوهما؛ واضطراريُّ، وهو ما لا يملك ردَّه، وهو الإرث.

#### [أحكام التركات]:

(وإذا مات الإنسان بدىء من تَرِكَتِهِ بكفَنِهِ وحنوطه ومؤونة تجهيزه) بـالمعروف، (من رَأْسِ مالِهِ، سواء كان قد تعلَّق به) أي المال (حقُّ رهنٍ، أو أرشُ جنايةٍ، أوْ لا) بأن لم يتعلقْ بهِ شيء من ذلك، كَحَال ِ الحياةِ، إذْ لا يُقضىٰ دينُهُ إلا بما فَضَل عن حاجته.

(وما بقي بعد ذلك) أي بعد مؤونة تجهيزِهِ بالمعروف (تُقضَىٰ منه ديونُ الله) سبحانه وتعالى، كزكاةِ المال ، وصدقَةِ الفطر، والكفَّارة، والحَجِّ الواجب، والنَّذر (وديونُ الآدميّين) كالقَرْض ، والتَّمنِ، والأجرة، والجُعالةِ المستقرّة، والمغصوب، وقيم المتلفات، قال علي رضى الله عنه: «إن النبي عَلَيْ قضىٰ أن الدين قبل الوصية» (٢).

(وما بقي بعد ذلك تُنفَّذ منه وصاياه) لأجنبيِّ (من ثلثه) إلا أن يجيزها الورثة؛ فتُنفَّذَ من جميع الباقي .

<sup>(</sup>١) ضعيف. أخرجه الحاكم (٣٣٣/٤). (إرواء ٢٧٧٦).

<sup>(</sup>٢) حسن. أخرجه الترمذي (١٦/٢) والحاكم (٤/٣٣٦) والحاكم (١/٧٩) وغيرهم. (إرواء ١٠٧/٦).

(ثم يُقْسَم ما بقي بعد ذلك على ورثته) لقوله تعالى: ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَا أُو دَيْنِ ﴾(١).

# فصل [في أسباب الميراث]

(وأسباب) جمعُ سبب، وهو لغةً: ما يُتوَصلُ به إلى غيره، كالسُّلَم لـطلوع السطح، واصطلاحاً ما يَلْزَمُ من وجودِه الوجودُ، ومن عَدَمِهِ العَدَمُ، لذاته، كعقد الزوجيّة الصحيح: يلزم من وجوده الإرث، ومن عدمه العدم، (الإرث) هو انتقال ملك مال ميّت بموتِهِ إلى حيٍّ بعده، لسبب من أسباب (ثلاثة) فقط، فلا يَرِثُ ولا يُورث بغيرها، كالموالاة.

الأول: (النسب) وهو القرابة، وهي الاتّصال بين إنسان بالاشتراك في ولادةٍ قريبةٍ أو بعيدة، لقوله تعالى: ﴿ وأولوا الأرحام بعضهم أولىٰ ببعض ﴾ (٢).

(و) الثاني: (النكاح) وهو عقد الزوجيّة (الصحيح)، لقوله تعالى: ﴿ ولكم نصف ما ترك أزواجكم ﴾ (٣) الآية. سواء دخل أوْ لا، فلا ميراثُ في النكاح الفاسد، لأن وجوده كعدمه.

(و) الثالث: (الولاء)، لحديث ابن عمر مرفوعاً: «الولاء لحمة كلحمة النسب» (٤). وهو ثبوت حكم شرعيً بالعتق، أو تعاطي أسبابه، ولا يورث بغير هذه الثلاثة، نص عليه. قال في الكافي: فأما المؤاخاة في الدين، والموالاة في النصرة، وإسلام الرجل على يد الآخر، فلا يورث بها لأن هذا كان في بدء الإسلام، ثم نسخ بقوله تعالى: ﴿ . . . وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض ﴾ (٢).

فيرث به المعتِقُ وعصبتُهُ منْ عتيفِهِ، ولا عكس، وفيل: بلي عند عـدِم غيره، ذكـره

<sup>(</sup>١) النساء، آية (١١).

<sup>(</sup>٢) الأحزاب، آية (٦).

<sup>(</sup>٣) النساء، آية (١١).

<sup>(</sup>٤) صحيح. أخرجه الشافعي (١٢٣٢) والحاكم (٤/١٤) والبيهقي (٢٩٢/١٠). (إرواء ١٠/٦).

الشيخ تقي الدين لخبر عوسجة مولى ابن عباس عنه: «أن رجلًا مات ولم يترك وارثاً إلا عبداً هو أعتقه، فأعطاه النبي على ميراثه» (١). قال: والعمل عند أهل العلم في هذا الباب، أن من لا وارث له فميراثه في بيت المال. وعوسجة وثقه أبو زرعة، وقال البخاري في حديثه: «لا يصح».

(وموانعه) أي الإرث (ثلاثة): الأول: (القتل)، لما روي عن عمر رضي الله عنه: «أنه أعطى دية ابن قتادة المدلجي لأخيه دون أبيه، وكان حذفه (٢) بسيف فقتله»، وقال عمر: سمعت رسول الله على يقول: «ليس لقاتل شيء»(٣)، وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نحوه (٤)، وعن ابن عباس مرفوعاً: «من قتل قتيلاً فإنه لا يرثه، وإن لم يكن له وارث غيره، وإن كان والده أو ولده فليس لقاتل ميراث» (٥). فكل قتل يضمن بقتل أو دية أو كفارة يمنع الميراث، وما لا يضمن كالقصاص، والقتل في الحد، لا يمنع لأنه فعل مباح فلم يمنع الميراث. (و) الثاني: (الرق)، فلا يرث العبد قريبه لأنه لو ورث شيئاً لكان لسيده فكان التوريث لسيده دونه. وأجمعوا على أن المملوك لا يورث، لأنه لا ملك له وإن ملك فملكه التوريث لسيده دونه. وأجمعوا على أن المملوك لا يورث، لأنه لا ملك له وإن ملك فملكه المبتاع» (٦)، فكذلك بموته، وكذا المكاتب لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: «المكاتب (اختلاف الدين)، فلا يرث مسلم كافراً، ولا كافر مسلماً، لحديث أسامة بن زيد مرفوعاً: «لا يرث الكافر المسلم ولا المسلم الكافر» (٩). وستأتي.

<sup>(</sup>۱) ضعيف. أخرجه أبو داود (۲۹۰٥) والترمذي (۱۳/۲) وأحمد (۳۵۸/۱) وغيرهم. (إرواء ١٣/٢).

<sup>(</sup>٢)حذف رأسه بالسيف حذفاً ، ضربه فقطع منه قطعة .

<sup>(</sup>٣) ضعيف. أخرجه مالك (٢/٨٦٧/١). (إرواء ٦/١١٥).

<sup>(</sup>٤) صحيح. أخرجه الدارقطني (٤٦٥) والبيهقي (٦/٢٢) وغيرهما. (إرواء ٦/١١٧).

<sup>(</sup>٥) ضعيف بهذا اللفظ. أخرجه البيهقي (٢٠٠/٦). (إرواء ١١٩/٦).

 <sup>(</sup>٦) أخرجه البخاري (١/٨١) ومسلم (١٧/٥) والترمذي (١/٣٥) وأحمد (١/٩) وغيرهم .
 (إرواء ٥/٧٥) .

<sup>(</sup>٧) المكاتبة : عتق على مال مؤجل من العبد موقوف على أدائه .

<sup>(</sup>٨) حسن. أخرجه أبو داود (٣٩٢٦) والبيهقي (١١٩/٣٣). (إرواء ٦/٩١٦).

 <sup>(</sup>٩) أخرجه البخاري (٢/١) ومسلم (٥/٥) ومالك (٢/٩/٥) وأحمد (٥/٠٠) =

وأركانُ الإِرث ثلاثة: وارِثُ، وموروثُ، وحقُّ موروثُ.

وشروطه ثلاثة: تحقُّقُ حياة الوارِث، أو إلحاقُهُ بالأحياء؛ وتحقُّق مـوتِ المورِّث، أو الحاقه بالأموات؛ والعِلْمُ بالجهة المقتضية للإرث.

(والمُجْمَعُ على توريثهم من الذكور بالاختصار عشرة: الابنُ، وابنُه وإن نزل)؛ لقوله تعالى: ﴿ يُوصِيكُمُ اللهُ فِي أُوْلاَدِكُمْ ﴾ (١) الآية، وابنُ الابن ابنُ، لقوله تعالى: ﴿ يَا بَنِي الْمَمَ ﴾؛ (والأَبُ، وأبوهُ وإن علا)، لقوله تعالى: ﴿ ولاَبَويْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مُنْهُمَا السَّدُسُ مَمَا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدُ ﴾ (٢)، والجد أب، وقيل: ثبت إرثه بالسنة، لأنه ﷺ (أعطاه السدس» (٣). (والأخُ مطلقاً) أي سواءُ كان لأمِّ، أو لأب، أو لهما، فأما الذي للأمِّ فإنّ إرثه قد ثبت بقوله تعالى: ﴿ وَلَهُ أَخُ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السَّدُسُ ﴾ (٤). وأما الذي للأبوين، والذي للأب، فلقوله تعالى: ﴿ وهو يرثها إن لم يكن لها ولد ﴿ (٥)، وبقوله ﷺ: ﴿ أَلْحِقُوا الفَرائِضَ بأهلها، فما أبقت الفروض فهو لأولى رجل ذكر (٢). (وابنُ الأخ، لا) إذا كان أبوه أخاً للميت (من الأم) فإنه يكون من ذوي الأرحام، والمُجْمَع على توريثِهِ هو الذي كان أبوه أخاً للميت (هو ابنُ الأخ للأبوين، وابن الأخ للأب، وقد ثبت إرثهما، (والعم وابنه كذلك) أي الذي الذي للأبوين، والذي للأب، بقوله ﷺ: ﴿ وَالزوج) لقوله تعالى: ﴿ وَلَكُمْ فِصْفُ مَا تَرَكَ أَى المَعْرَقِ المُرابِعُمْ وَاللهِ عَلَى المَعْرَقُ للميّتِ، أو لمن أعتَقَ الميّت، وعصبت المتعصبون بأنفسهم، لحديث: «الولاء لمن أعتق» (١)، وللإجماع.

<sup>=</sup> وغيرهم. (إرواء ٦/١٢٠).

<sup>(</sup>١) النساء، آية (١١).

<sup>(</sup>٢) الآية السابقة.

<sup>(</sup>٣) ضعيف. أخرجه أبو داود (٢٨٩٥). (إرواء ٢١٢١).

<sup>(</sup>٤) النساء، آية (١٢).

<sup>(</sup>٥) النساء، آية (١٧٦).

<sup>(</sup>٦) أخرجـه البخاري (٢٨٧/٤) ومسلم (٥٩/٥) وأحمـد (٢٩٢/١) وغيـرهم. (إرواء٦/٦٣١).

<sup>(</sup>٧) النساء، آية (١٢).

<sup>(</sup>٨) أخرجه البخاري (٢٧/٢) ومسلم (٢١٣/٤) ومالك (٢/٨٧٠/٢) وغيرهم. (إرواء ٥٠٢٥).

(و) المجمّعُ على توريثهم (من الإناث بالاختصار سبع: البنت، وبنت الابنِ وإن نزلَ أبوها)، بمحض الذكور، لقوله تعالى: ﴿ يوصيكم الله في أولادكم ﴾(١)، وحديث ابن مسعود: «في بنت وبنت ابن وأخت...»(٢) ويأتي، (والأم)، لقوله تعالى: ﴿ وورثه أبواه ﴾(٣)، (والجدَّة مطلقاً) أي سواء كانت شقيقةً أو لأب أو لأم، لآيتي الكلالة(٤). (والزوجةُ) بالتاء، لغةُ سائِر العَرَبِ ما عدا أهلَ الحجازِ، اقتَصَر الفَرَضيُّونَ والفقهاءُ عليها للإيضاح خوف اللبس، لقوله تعالى: ﴿ . . . ولهن الربع مما تركتم . . . ﴿(٥)، (والمعتِقة) أي المرأة المعتقة للميت .

#### فصل

(والوارث ثلاثة): أحدها (ذو فرض ٍ؛ و) الثاني (عصبة؛ و) الثالث (ذو رحم).

(والفروض المقدرة) في كتاب الله تعالى: (ستة: النصف، والربع، والثمن، والثلث، والشلث، والشدس) أو تقول في عدِّها: السدُس والثُمن، وضعفهما، وضعف ضعفِهما؛ أو تقول: الثلثان، والنصف، ونصفهما، ونصف نصفهما، وأخصر العبارات أن تقول: الثلُثُ والربُعُ، ونصف كلِّ، وضعفه، وأما ثلث الباقي فثبت بالاجتهاد.

(وأصحابُ هذه الفروض) الستة (بالاختصار عشرة: الزوجان) على البدلية؛ (والأبوان) مجتمعين أو منفردين؛ (والجد) لأب؛ (والجدة مطلقاً) أي سواء كانت لأم أو لأب؛ (والأخت مطلقاً) أي سواء كانت شقيقةً أو لأبٍ أو لامٍّ؛ (والبنت، وبنت الابن) وإن نزل أبوها؛ (والأخ من الأمّ).

وتسمّى الإِخوةُ والأخوات من الأمّ والأب: بني الأعْيَالِنِ، لأنهم من عينٍ واحدةٍ، وللأب فقط: بني العَلَّاتِ، جمع عَلَّةٍ، بفتح العين المهملة، وهي الضَّرَّة. قال في

<sup>(</sup>١) النساء، آية (١١).

<sup>(</sup>٢) صحيح. أخرجه أبو داود (٢٨٩٠) والترمذي (١١/٢) والحاكم (٤/٣٣٤) وأحمد (٢٩٩١) وغيرهم. (إرواء ٢/٧٦). وانظر ص (٦٤) الفقرة رقم (٢).

<sup>(</sup>٣) النساء، آية (١١).

<sup>(</sup>٤) النساء، آية (١١٢) وآية (١٧٦).

<sup>(</sup>٥) النساء، آية (١٢).

القاموس: وبنو العَلَّاتِ بنو أمهاتٍ شتَّى من رجل ، لأن الذي يتـزوّجها على أولى قـد كان قبلها تأهل ثم علّ من هذه. انتهى. وللأمِّ فقط بني أُخْيَافٍ، بالخاء المعجمة، يليها مثنّاة تحتيّة، سُمُّوا بذلك لأن الأُخْيَاف الأخلاط، فهم من أخلاط الرّجال، ليْسُوا من رجل واحدٍ.

### [تفصيل أحوال أصحاب الفروض]:

وإن أردتَ تفصيلَ أحوال ِ أصحاب الفروض:

(فالنصف: فرضُ خمسةٍ: فرضٌ لزوجٍ حيْثُ لا فَرْعَ) والفَرْعُ ابنٌ أوبنتٌ، منه أومن غيره، أو ابنُ ابنِ أوبنتُ ابنِ (وارِثٍ للزوجة) بأن لم يقمْ به مانعٌ .

فإن قامَ به مانعٌ فوجوده كعدمه، لقوله تعالى: ﴿ . . . ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد ﴾(١)،

(وفرض البنتِ) وحدها، قال في المغني: لا خلاف في هذا بين علماء المسلمين، لقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النَّصْفُ ﴾ .

(و) النصف (فرضٌ بنتِ الابنِ) منفردةً وإن نَزَلَ أبوها (مع عدم أولادِ الصَّلْبِ) مطلقاً، بالإِجماع، لأن ولد الابن كولد الصلب الذكر كالذكر والأنثى كالأنثى، لأن كل موضع سمىٰ الله الولد دخل فيه ولد الابن.

(وفرضُ الأختِ الشّقيقةِ / مع عدم ِ الفرع) ذكراً كان أو أنثى (الوارِثِ)، فالساقِطُ كالمعدوم.

(وفرضُ الأختِ للأبِ مع عدم الأشقّاء)، وعدم الفرع الوارث، لقوله تعالى: ﴿ . . . إِنْ امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك . . . ﴾ (٢) .

ومحلُّ فرضِ النصفِ للبنتِ وَبنتِ الابنِ والأختِ إذا كن منفرداتٍ لم يعصَّبْنَ. (والربع: فرض اثنين):

<sup>(</sup>١) النساء، آية (١١).

<sup>(</sup>٢) النساء، آية (١٧٦).

(فرضٌ لزوجٍ) من زوجتِهِ (معَ الفرعِ الوارِثِ)، لقوله تعالى: ﴿ فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن ﴾(١).

(وفرضٌ لزوجةٍ فأكثرَ) من تركة زوجِها (مع عدمِهِ) أي عدم الفرع الوارث.

(والثمن: فرضُ) صنفٍ واحد، وهو (لزوجةٍ فأكثر، مع الفرعِ الوارثِ) ذكراً أو أنثى، واحداً أو متعدداً، منها أو من غيرِها، لقوله تعالى: ﴿ ولهن الربع مما تركتم إن لم يكن لكم ولد فلهن الثمن مما تركتم. . . ﴾ (١) .

#### فصــل

(والثلثان: فرض أربعةٍ):

(فرضُ البنتينِ فأكثر) من اثنتينِ لم يعصَّبْنَ.

(و) فرضُ (ابنتي الابنِ فأكثرَ) من اثنتين.

(والأختينِ الشقيقتين فأكثر).

(والأختين للأب فأكثر).

أما كونُ الثلثينِ فرضَ البنتينِ، أو بنتي الابن، فأكثر، فلقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثًا مَا تَرَكَ ﴾ (٢). ولا خلاف في ذلك إلا ما شذّ عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما، أنَّ البنتينِ فرضُهما النصفُ، أخذاً بالمفهوم، والآيةُ ظاهرة الدلالة على ما زاد على اثنتين، ووجهُ دلالتِهَا عليهما أن الآية وردتْ على سبب خاصِّ، وهو ما رواه جابرٌ قال: «جاءتِ امرأةُ سعدِ بن الرَّبِيع بابنتيها إلى رسولِ الله على، فقالت: هاتانِ ابنتا سعدٍ، قُتِلَ أبوهُمَا معك يومَ أُحُدٍ، وإنَّ عمّهما أَخَذَ مالَهما فلم يدع لهما شيئاً من ماله. قال: يقضي الله في ذلك. فنزلتْ آيةُ المواريث. فدعا النبيُ على عمهما، فقال: «أعطِ ابنتيْ سعدٍ الثلثينِ، في ذلك. فنزلتْ آيةُ المواريث. فدعا النبيُ على عمهما، فقال: «أعطِ ابنتيْ سعدٍ الثلثينِ،

<sup>(</sup>١) النساء، آية (١٢).

<sup>/ (</sup>٢) النساء، آية (١١).

وأعطِ أمّهما الثمن، وما بقي فهو لك» (١). فدلّت الآية على فرض ِ ما زادَ على الثلثين، ودلّت السنة على فرض الاثنتين، وهذا تفسير للآية وتبيين لمعناها. و «فوقُ» في الآية الكريمةِ ادُّعِيَ زيادتُها. وقيل: المعنى: اثنتين فما فوق، وبنات الابن كبنات الصلب كما تقدم.

وأما كون الثلثين فرضَ الأختين للأبوين أو للأب فلقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ ﴾ (٢)، قال في المغني: والمراد بهذه الآية الكريمة وَلَـدُ الأبوين، أو ولدُ الأب، بإجماع أهل العلم.

### (والثلث: فرض اثنين):

(فرضُ وَلدي الأمِّ) ذكرين، أو أُنثيين، أو خُنثيين، أو مختلفين، (فأكثر، يستوي فيه) أي الثلث (ذكرُهُمْ وأنثاهم) إجماعاً، لقوله جل وعلا: ﴿ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يـورَثُ كَلاَلَةً (٣)، أو اسْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّلُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ في النَّلُثِ ﴾ (٤)، أجمعوا على أنها نزلت في الإخوة لللأمِّ، وقرأ ابن مسعود وسعد بن أبي وقاص: ﴿ وله أخ أو أخت [من أم] ﴾ (٤)، والتشريك يقتضي المساواة. والكلالةُ الورثةُ غيرَ الأَبويْنِ والوَلدَينِ. نص عليه. وهو قول الصدِّيق. وقيل: الميّت الذي لا وَلدَ له ولا والد. وروي عن عمر وعلي وابن مسعود. وقيل: قرابةُ الأم.

(و) الثلث (فرض الأمّ) أيضاً (حيث لا فرعٌ وارثٌ للميت، ولا جمعٌ من الإخوة والأخوات) قال في المغني: بلا خلافٍ نعلمه بين أهل العلم. انتهى. لأن الله تعالى قال: ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبُواهُ فَلاَّمِّهِ التَّلُثُ ﴾ (٥)، قال الزمخشري: هنا لفظ الأخوة يتناول الأخوين، لأن المقصود الجمعية المطلقة من غير كمية. وفي الكافي: وقسنا الأخوين على الإخوة لأن كل فرض تغير بعدد كان الاثنان فيه بمنزلة الجماعة، كفرض البنات

<sup>(</sup>١) حسن. أخرجه أبو داود (٢٨٩٢) والترمذي (١١/٢) وغيرهما. (إرواء ١٢٢/٦).

<sup>(</sup>٢) النساء، آية (١٧٦).

<sup>(</sup>٣) الكلالة: اسم للورثة ما عدا الوالدين والمولودين.

<sup>(</sup>٤) النساء، آية (١٢).

<sup>(</sup>٥) النساء، آية (١١).

والأخوات. وقال ابن عباس لعثمان: «ليس الأخوان إخوة في لسان قومك فلم تحجب بهما الأم، فقال: لا أستطيع أن أرد شيئاً كان قبلي ومضى في البلدان وتوارث الناس به «(١)، وهذا من عثمان يدل على اجتماع الناس على ذلك قبل مخالفة ابن عباس.

(لكن لو كانَ) أي وُجِـدَ (هناك أَبٌ وأمٌّ وزوج أو زوجة، كان لـلاَمٌ ثلث الباقي) في الصورتين.

فالمسألة الثانية من أربعة: للزوجة الربع، واحد، ولـلأم ثلث الباقي، وهـو واحد، وللأب الباقي وهو اثنان.

وإن كانَ مكانَ الزوجة زوج، كانت المسألة من ستة: للزوج النصف، ثلاثة، وللأمّ ثلث الباقي، وهو في الحقيقة سدس، وللأب الباقي [وهو اثنان].

قال في المغني: وهاتان المسألتان تُسمَّيان العُمَريَّتين، لأن عمر رضي الله عنه قضى فيهما بهذا القضاء، فاتبعه على ذلك عثمانُ وزيدُ بن ثابت وابنُ مسعود. وروي ذلك عن علي وبه قال الحسنُ والثوريّ ومالك والشافعي وأصحابُ الرأي، وقال ابن عباس: «لها الثلث كاملًا لظاهر الآية»(٢)، والحجة معه لولا انعقاد الإجماع من الصحابة على خلافه، لأنا لو أعطيناها الثلث كاملًا، لزم إما تفضيل الأم على الأب في صورة الزوج، وإما أنه لا يفضل عليها التفضيل المعهود في صورة الزوجة، مع أن الأم والأب في درجة واحدة.

### (والسدس: فرض سبعة):

(فرض الأمّ مع الفرع الوارث) يعني أن الأم إذا كانت مع وجودِ ولدٍ للميت، أو ولد ابن، لقوله تعالى: ﴿ . . . ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد ﴿ (٣) ، (أو) مع (جمع من الإِخوة والأخوات) كاملي الحرية، لقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلأُمّهِ السَّدُسُ ﴾ (٤) ، ولفظ الإِخوة هنا يتناول الأخوين، لأن المقصودَ الجهة المطلقة، من غير

<sup>(</sup>١) ضعيف. أخرجه الحاكم (٤/ ٣٣٥) والبيهقي (٤/ ٢٢٧). (إرواء ٢٢٢/).

<sup>(</sup>٢) صحيح. أخرجه الدارمي (٢/ ٣٤٦) والبيهقي (٦/ ٢٢٨). (إرواء ١٢٣/).

<sup>(</sup>٣) النساء، آية (١١).

<sup>(</sup>٤) الآية السابقة.

كمية. وكلُّ حَجْبِ تعلَّق بعددٍ كانَ أوله اثنين، كحجب البناتِ بناتِ الابن، والأخوات من الأبوين الأخواتِ من الأب. والإخوة تستعمل في اثنين، قال الله تعالى: ﴿ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالاً وَنِسَاءً فَلِلذَّكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْأَنْثَيْنِ ﴾(١). وهذا الحكم ثابتُ في أخ ٍ وأختٍ. ولا فرق في الحاجب للأمِّ إلى السدس من الإخوةِ بين كونِهِ وارثاً أو محجوباً بالأب.

(و) السدس (فرض الجدة فأكثر إلى ثلاثٍ) فقط (إن تساوين). والجدات المتساويات في الدرجة بحيث لا تكون واحدة منهن أعلى من الأخرى ولا أنزلَ منها، كأمِّ أمِّ أمِّ ، وأم أم أب. وأم أبي أب. وكذا أم أم أم أم أم ، وأم أم أم أب ، وأم أم أبي أب، وكنَّ (مع عدم الأمِّ) لأن الأمّ تحجب كل جدة، لحديث قبيصة بن ذؤيب قال: «جاءت الجدة إلى أبي بكر تطلب ميراثها، فقال: ما لك في كتاب الله شيء، وما أعلم لك في سنة رسول الله علي شيئاً، ولكن ارجعي حتى أسأل الناس، فقال المغيرة بن شعبة: حضرت رسول الله علي أعطاها السدس، فقال: هل معك غيرك، فشهد له محمد بن مسلمة فأمضاه لها أبو بكر، فلما كان عمر جاءت الجدة الأخرى، فقال عمر: ما لك في كتاب الله شيء، وما كان القضاء الذي قضى به إلا في غيرك، وما أنا بزائد في الفرائض شيئاً، ولكن هو ذاك السدس، فإن اجتمعتما فهو لكما، وأيكما خلت به فهو لها»(٢)، وعن عبادة بن الصامت «أن النبي على قضى للجدتين من الميراث بالسدس بينهما»(٣)، ولا يرث أكثر من ثلاث، أم الأم، وأم الأب، وأم الجد، وما كان من أمهاتهن وإن علت درجتهن، روى عن على وزيد بن ثابت وابن مسعود، وروي عن إبراهيم النخعي: «أن النبي ﷺ ورث ثلاث جدات اثنتين من قِبَل الأب، وواحــدة من قِبَل الأم (٤)، وقال إبراهيم: كانوا يورثون من الجدات ثلاثاً، وأجمع أهل العلم على أن أم أبي الأم لا ترث، وكذلك كل جدة أدلت بأب بين أمين، لأنها تدلى بغير وارث، قاله في الكافي .

<sup>(</sup>١) النساء، آية (١١).

 <sup>(</sup>۲) ضعيف. أخرجه الترمذي (۲/۲) ومالك (۱۳/۲) وأبو داود (۲۸۹٤) وغيرهم. (إدواء ۱۲٤/۲).

 <sup>(</sup>٣) ضعيف. أخرجه عبد الله بن أحمد في «زوائد المسند» (٣٢٧/٥) والبيهقي (٢/٥٣٠). (إرواء
 (١٢٦/٦).

<sup>(</sup>٤) ضعيف. أخرجه الدارقطني (٤٦٣) والبيهقي (٦/٢٣٦). (إرواء ٦/١٢٧).

- (و) السدس (فرض وَلدِ الأم الواحِدِ) ذكراً كان أو أنثى، بالإِجماع لقوله تعالى: ﴿ وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس ﴾ (١)، وفي قراءة، عبد الله وسعد: ﴿ وله أخ أو أخت [من أم] ﴾.
- (و) السدس (فرض بنت الابن فأكثر، مع بنت الصلب) تكملة الثلثين، مع عدم معصب، إجماعاً لحديث ابن مسعود، وقد سئل عن بنت وبنت ابن وأخت فقال: «أقضي فيها بما قضى رسول الله على للابنة النصف ولابنة الابن السدس تكملة الثلثين، وما بقي فللأخت» (٢)، ولأن الله لم يفرض للبنات إلا الثلثين، وهؤلاء بنات وقد سبقت بنت الصلب فأخذت النصف، لأنها أعلى درجة منهن، فكان الباقي لهن السدس، فلهذا تسميه الفقهاء تكملة الثلثين، وكذا بنت ابن ابن مع بنت ابن.
  - (و) السدس (فرض الأخت للأب مع الأخت الشقيقة) تكملة الثلثين.
- (و) هو (فرض الأب مع الفرع الوارث) أي فرع الميت. والمراد بالفرع: الابن والبنت وابن الابن وبنت الابن، كما تقدم في الزوج والزوجة.
  - (و) هو (فرض الجدّ كذلك) أي مع الفرع المذكور.

(ولا ينزلان) أي الأب والجدّ (عنه) أي السدس (بحال) وقد يكون عائلًا.

# فصل [في أحكام الجد والإخواة]

في الجد مع الإخوة ذكوراً كانوا أو إناثاً، لأبوين أو لأب، والجد أبو الأب لا يحجبه حرماناً غير الأب، حكاه ابن المنذر إجماعاً، وقد كان السلف يتوقون الكلام فيه جداً، فعن على رضي الله عنه: «من سره أن يقتحم جراثيم جهنم فليقض بين الجد والأخوة» (٣)، وقال

<sup>(</sup>١) النساء، آية (١٢).

<sup>(</sup>٢) صحيح. أخرجه أبو داود (٢٨٩٠) والترمذي (١١/٢) وأحمد (٣٨٩/١) وغيرهم. (إرواء ١٢٧/٦).

<sup>(</sup>٣) ضعيف. أخرجه البيهقي (٦/ ٢٤٥) والدارمي (٢/ ٣٥) وغيرهماً. (إرواء ٦/ ١٢٨).

ابن مسعود: «سلونا عن عضلكم واتركونا من الجد، لا حياه الله ولا بياه»(١)، وروي عن عمر رضي الله عنه: أنه لما طعن وحضرته الوفاة قال: «احفظوا عني ثلاثاً لا أقول في الجد شيئاً، ولا أقول في الكلالة شيئاً، ولا أولي عليكم أحداً»(٢)، وذهب أبو بكر الصديق، وابن عباس وابن الزبير، إلى أن الجد يسقط جميع الإخوة والأخوات من جميع الجهات كالأب، وروي عن عثمان وعائشة وأبي بن كعب، وجابر بن عبد الله وأبي الطفيل، وعبادة بن الصامت، وهو مذهب أبي حنيفة، وذهب علي بن أبي طالب، وزيد بن ثابت، وابن مسعود، إلى توريثهم معه، ولا يحجبونهم به على اختلاف بينهم، وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد بن حنبل، وأبي يوسف ومحمد، لثبوت ميراثهم بالكتاب العزيز، فلا يحجبون إلا بنص أو إجماع أو قياس، ولم يوجد ذلك، ولتساويهم في سبب الاستحقاق، فإن الأخ والجد يدليان بالأب، البحد أبوه والأخ ابنه، وقرابة البنوة لا تنقص عن قرابة الأبوة، بل ربما كانت أقوى، فإن الابن يسقط تعصيب الأب.

(والجدّ مع الإِخوة) والأخوات (الأشقاء أو لأب، ذكوراً كانوا أو إناثاً، كأحدهم)، في مقاسمتهم المال، أو ما أبقت الفروض لأنهم تساووا في الإدلاء بالأب، فتساووا في الميراث، ما لم يكن الثُّلُثُ أحظً له فيأخذه.

(فإن لم يكن هناك) أي مع الجدّ والإخوة (صاحبُ فرض فله) أي الجدّ (معهم خيرُ أمرين: إما المقاسمة، أو ثلث جميع المال) فإن كان الإخوة أقل من مثليه، فالمقاسمة أحظُّ له.

وتنحصر صوره في خمسة: جدّ وأخ؛ جدّ وأخت؛ جدّ وأختان؛ جدّ وأخ وأخت؛ جدّ وثلاث أخوات.

وإن كان الإخوةُ مثليهِ استوىٰ له المقاسمة وثلثُ جميع التركة.

وتنحصر صوره في ثلاثة: جدّ وأُخَوان؛ جدّ وأربع أخوات؛ جدّ وأخّ وأختان. وإن كان الإِخوة أكثرَ من مثليهِ فثلثُ جميع المال خيْرٌ له.

<sup>(</sup>١) قال الألباني: لم أقف عليه الآن. (إرواء ٦/٦٦).

<sup>(</sup>٢) صحيح . دون ذكر الجد أخرجه ابن سعد في طبقاته (١/٣/١/٥٦). (إرواء ٦/٦١).

ولا تنحصر صوره: جدٌّ وأربع أخوة؛ وجدّ وعشرة أخوة؛ وهكذا.

(وإن كان هناك) أي مع الجد والإخوة (صاحبُ فرض) كزوج وزوجة وأمِّ (فله) أي الجد (خيرُ ثلاثة أمور: إما المقاسمة) لمن يوجدُ من الإخوة أو الأخوات، كأخ زائد؛ (أو) أخذُ (ثلثِ الباقي) من المال (بعد صاحبِ الفرض، أو) أخذ (سُدُس جميع المال) فزوجة وجدّ وأخت: من أربعة، وتسمَّى مربّعة الجماعة. (فإن لم يبقَ) من المال (بعد) أخذ (صاحب الفرض) فرضه (إلا السدس)، كمن خلَّفَتْ زوجاً وأمَّا وجدًّا وأخاً لأبوين، أو لأب، فإنه إذا أَخَذَ الزوجُ النصف، وأخذت الأم الثلث، وبقي السدس (أخذه) أي الجدُّ (وسقط الإخوة) لأبوين، أو لأب، ذكراً كان أو أنثى لأن الجدّ لا ينقص عن سدس جميع المال، أو تسميتهِ كزوج وأمِّ وبنتين وجدّ، فإنها من اثني عشر، وتعول إلى خمسة عشر (إلا المال، أو تسميتهِ كزوج وأمِّ وبنتين وجدّ، فإنها من اثني عشر،

### [المسألة الأكدرية]:

وسميت بذلك قيل: لتكديرها لأصول زيدٍ في الجدّ، وقيل: لأن زيداً كدَّرَ على الأخت ميراثَها، وقيل: لأنه سألَ عنها رجلٌ من أَكْدَر، وقيل غير ذلك.

(وهي: زوجٌ وأمّ وجـد وأخت) شقيقة أو لأب، (فللزوج النصف، ولـلأم الثلث، وللجد السدس، ويفرض للأخت النصف، تعول لتسعةٍ) ولم تُحجب الأم عن الثلث لأن الله تعالى إنما حجبها بالولد والإخوة، وليس هنا ولـد ولا إخوة. (ثم يُقْسَمُ نصيبُ الجدّ) وهو السدس، (و) نصيب (الأخت) وهو النصف، (بينهما) أي الجدّ والأخت، ومجموعهما (أربعة، على ثلاثة) رأس الجدّ، ورأس الأخت.

فإن قيل: فالجدّ مع الأخت عَصَبة، والعصبة تسقط باستكمال الفروض؟ فالجواب: أنه إنما يعصِّبها إذا كانَ عصبةً، وليسَ الجدّ بعصة / مع هؤلاء، بل يُفْرَضُ له.

(فتصحّ من سبعةٍ وعشرين) الحاصل من ضرب الرؤوس الثلاثة، في المسألة وعُوْلِها، وهو تسعة: للزوج ثلاثةً في ثلاثة بتسعة، وللأمّ اثنان في ثلاثة بستة، يبقى للجدّ ثمانية، وللأخت أربعة.

ولا ينقلب أحدٌ من الورثة بعد أن يُفْرَضَ له إلى التعصيب إلَّا فيها.

ويُعَايَا بها، فيقال: أربعة وَرِثوا مالَ ميت، فأخذ أحدُهم ثُلَثَهُ، والثاني ثلثَ ما بقي، والثالث ثلث ما بقي، والرابع ما بقي.

(إذا اجتمع مع الشقيقِ وَلَدُ الأب عَدَّهُ) أي عدّ الشقيقُ الأخَ للأبِ (على الجدّ) بأخ شقيق (إن احتاج لعدّو)، لأن الجد والد فإذا حجبه أخوان وارثان، جاز أن يحجبه أخ وارث، شقيق (إن احتاج لعدّو)، لأن الجد والد فإذا يحجبونه نقصاناً إذا انفردوا، فكذلك مع غيرهم كالأم، وأخ غير وارث كالأم، ولأن ولد الأب يحجبونه نقصاناً إذا انفردوا، فكذلك مع غيرهم كالأم، بخلاف ولد الأم فإن الجد يحجبهم بلا خلاف، فمن مات عن جد وأخ لأبوين وأخ لأب فلل مُعادَّة لعدم فللجد منه الثلث. فلو استغنىٰ عنه، كجدًّ وأخوين لأبوين، وأخ لأب، فلا مُعادَّة لعدم الفائدة، (ثم) بعد عدّهم أولاد الأب على الجدِّ، وأُخدِ الجدِّ نصيبَهُ، يرجِعُون إلى المقاسمة على حكم ما لولم يكن معهم جدّ، (يأخذ الشقيقُ ما حصلَ لولدِ الأب).

فجدٌ وأخ لأبوين وأخٌ لأب، المسألة من ثلاث: للجدّ واحد، ويأخذ الأخ للأبوين السهم الذي حصل له والسهم الذي حصل لأخيه.

وكذلك جدّ وأختان لأبوين وأخ لأب: يأخذ الجدُّ ثلثاً، ثم الأختانِ الثلثين، ويسقط الأخ.

(إلا أن يكونَ الشقيقُ أختاً واحدة، فتأخذ تَمَامَ النصف) كما لو لم يكن جدّ، (وما فضل) عن الأحظِّ للجدّ، وعن النصف الذي فرض لها، (فهو لولدِ الأب) واحداً كان / أو أكثر، ذكراً أو أنثى.

ولا يتفق هذا في مسألةٍ فيها فرضٌ غير السدس.

#### [المسائل الزيديّات]:

(فمن صور ذلك الزيْديّات الأرْبَعُ) أي المنسوباتُ إلى زيـدِ بن ثابتٍ رضي الله عنـه وعن كل الصحابة أجمعين:

- (العشرية) بفتح العين والشين (وهي) أي العشرية: (جدٌّ، وشقيقة، وأخ لأب)، أصلها من خمسةٍ عدد رؤوسهم لأن المقاسَمة أحظُّ للجدّ، فله سهمان، ثم يفرض للأختِ النصفُ، فتضرب مخرجه، اثنين، في الخمسة، فتصحُّ من عشرة: للجدّ أربعة، وللأخت خمسة، وللأخ للأب الباقي، وهو واحد.

٧ - (والعشرينية: وهي: جد وشقيقة وأختان لأب) أصلها خمسة: للجدّ سهمان، وللشقيقة النصف سهمان ونصف، والنصف الباقي للأختين من الأب، لكل واحدة ربع، فتضرب مخرجه أربعة في الخمسة، بعشرين. ومنها تصحّ: للجدّ ثمانية، وللشقيقة عشرة، ولكلّ أختٍ لأب سهم.

٣- (ومختصرة زيد) بن ثابت بن الضحاك الخزرجي (وهي: أمّ وجدّ وشقيقة وأخ وأخت لأب)، سميت بذلك لأنه صحّحها من مائة وثمانية، وردَّها بالاختصار إلى أربعة وخمسين. وبيانه أن المسألة من مخرج فرْض الأم ستة: للأم واحد، يبقى خمسة، على ستة عدد رؤوس الجد والإخوة، لا تنقسم، وتُبَايِن، فتضرب عددهم ستة، في أصل المسألة، ستة، يحصل ستة وثلاثون: للأم ستة، وللجد عشرة، وللتي لأبوين ثمانية عشر، يبقى سهمان لولدي الأب، على ثلاثة لا تنقسم، وتُبايِن، فتضرب ثلاثة في ستة وثلاثين، تبلغ مائة وثمانية، ومنها تصحّ: للأم ثمانية عشر، وللجد ثلاثون، وللشقيقة أربعة وخمسون، وللأخ للأب أربعة، وللأخت سهمان. والأنصباء متفقة بالنصف، فترد المسألة إلى نصفها، ونصيبُ كل وارثٍ إلى نصفه، فترجع إلى ما ذُكِرَ أوَّلاً.

ولو اعتبرْتَ للجدّ فيها ثُلَثَ الباقي لصحّت ابتداءً من أربعة وخمسين.

3 - (وتسعينيّةُ زيد، وهي أمُّ وجد وشقيقة وأخوان وأخت لأبٍ) أصلها ستة، للأم السدس، واحد، يبقى خمسة: الأحظُّ للجدّ ثلث الباقي، والباقي لا ثلث له صحيح، فاضرب مخرج الثلث، ثلاثة، في ستة، بثمانية عَشَر: للأم واحد في ثلاثة؛ بثلاثة، وللجد ثلث الباقي وهو خمسة، وللشقيقة النصف، تسعة، يفضُل واحدٌ لأولاد الأب، على خمسة، فاضرب خمسةً في ثمانية عشر، بتسعين. ثم اقسم: فللأم خمسة عشر، وللجد خمسة وعشرون، وللشقيقة خمسة وأربعون، ولكلً أخ لأب سهمان، ولأختهما سهم واحد.

### باب الحجب

هـو لغةً: المنع، وشرعاً: منعُ من قام به سببُ الإِرثِ من الإِرث بالكليّة، ويسمَّىٰ حجْبَ حِرْمانٍ، أو مِنْ أَوْفَرِ حَظَّيْهِ، ويسمى حجب نُقْصَانٍ.

(اعلم أن الحجب بالوصف) كالقتل، والرِّقّ، واختلاف الـدين، (يتأتَّى دخـوله على جميع ِ الورثة)، أصولًا وفروعاً وحواشِيَ.

(والحجبُ بالشخص نقصاناً كذلك) أي يتأتَّى دخولُه على جميع ِ الورثة، كحجب الزوج من النصف إلى الربع، والزوجة من الربع إلى الثمن ونحوه مما تقدم. (وحِرماناً فلا يدخل على خمسة): على (الزوجين، والأبوين، والولد) ذكراً كان أو أنثى، إجماعاً، لأنهم يُذلُونَ إلى الميت بغيرِ واسطةِ فهم أقوى الورثة.

وإنَّما حُجِبَ المعتِقُ بالإِجماع، مع أنه يُدْلي إلى الميت بنفسه، لأنه أضعف من العصبات النَّسَبيَّة.

(و) اعلم (أن الجدّ يسقط بالأب) لإدلائه به، حكاه ابن المنذر إجماع من يحفظ عنه من الصحابة ومن بعدهم.

(و) اعلم أن (كلُّ جدِّ أبعدَ) يسسقط (بجدٍّ أقربَ) لإِدلائه به، ولقربه.

(وأن الجدّة مطلقاً) أي سواء كانت من جهة الأب أو من جهة الأم (تسقط بالأمّ) لأن الجدّاتِ والأمَّ يَرِثْنَ بجهة الأمومة خاصّة ، والأمُّ أقربُ من جهة الأمومة ، فتحجُب كلّ منْ يرث بها ، كما أنَّ الأب يحجب كلَّ من يرث بأبُوّتِهِ .

(و) أن (كل جدَّةٍ بُعْدىٰ) تسقط (بجدةٍ قُرْبیٰ) لقربها، سواء كانتا من جهة واحدة، أو واحدةٌ من قِبَلِ الأم، والأُخرى من قِبَلِ الأب، لأن الجدات أمهات يرثن ميراثاً واحداً من جهة واحدة، فإذا اجتمعن فالميراث لأقربهن، كالآباء والأبناء والإخوة، ولا يحجب الأب أمه وأم أبيه كالعم، روي عن عمر وابن مسعود، وأبي موسى وعمران بن حصين وأبي الطفيل، لحديث ابن مسعود: «أول جدة أطعمها رسول الله على السدس أم أب مع ابنها وابنها حي»، وروي بلفظ: «أول جدة أطعمت السدس أم أب مع ابنها»(۱). ولأن الجدات يرثن ميراث الأم لا ميراث الأب، فلا يحجبن به كأمهات الأم، وكذا الجد لا يحجب أم نفسه.

(وأنَّ كلَّ ابن أبعد يسقط بابن أقربَ) منه، فالابن يُسْقِطُ أَبنَ الابنِ، وابنُ الابن يُسقِط ابن ابن أنزلَ منه، وهكذا.

(وتسقُط الإِخوةُ الأشقاءُ باثنين: بالابن وإن نزل، وبالأب الأقـرب) أي الأدنى، وهو الأب، حكاه ابن المنذر إجماعاً، لأن الله تعالى جعل إرثهم في الكلالة، وهي اسم لمن عدا الوالد والولد.

(والإخوة للأب يسقطون بالأخ الشقيق أيضاً) أي بالابن وإن نزل، وبالأب، وبالأخ الشقيق، لقوته بزيادة القرب، لحديث علي: «أن النبي على الله على الله الوصية، وأن أعيان بني الأم يتوارثون دون بني العلات (٢)، يرث الرجل أخاه لأبيه وأمه، دون أخيه لأبيه» (٣). ويسقط ولد الأب أيضاً بالأخت الشقيقة إذا صارت عصبة مع البنت، أو بنت الابن، لأنها تصير بمنزلة الأخ الشقيق.

(وبنو الإخوة يسقطون حتَّى بالجدّ أبي الأب وإن عَلا) أي إن أبناءَ الإخوة الأشقاءِ يسقطون بالابن وإن نزل، وبالأب والجدّ، وبالأخ الشقيق، وبالأخ للأب؛ وابن الأخ للأب يسقط بالابن وإن نزل، وبالأب، والجدّ، وبالأخ الشقيق، وبالأخ للأب، وبابن الأخ الشقيق.

<sup>(</sup>١) ضعيف. أخرجه الترمذي (١٣/٢) والبيهقي (٢٢٦/٦). (إرواء ١٣١/٦).

<sup>(</sup>٢) بني العلات: الذين أمهاتهم مختلفة وأبوهم واحد.

<sup>(</sup>٣) حسن. أخرجه الترمذي (١٦/٢) وابن ماجه (٢٧١٥) وأحمد (١٩/١) وغيرهم. (إرواء ١٠٧/٦).

(و) أن (الأعمام يسقطون حتى ببني الإخوة وإن نزلوا). مع من ذكر.

وهذا معنى ما قاله الجَعْبَريّ رحمه الله تعالى آمين:

فبالجهَةِ التقديمُ ثم بقُرْبِهِ وبَعْدَهما التقديمَ بالقوة اجْعَلا

(والأخ للأم يسقط باثنين: بفروع الميّتِ مطلقاً) أي ذكوراً كانوا أو إناثاً (وإن نزلوا، وبأصولِه) أي الميّت (الذكورِ) أي الأب والجد (وإن عَلوًا) أبوة، لأن الله تعالى شرط في إرث الإخوة لأم الكلالة، وهي في قول الجمهور من لم يخلف ولداً ولا والداً. فتلخص أن الإخوة للأم ذكوراً كانوا أو إناثاً يسقطونَ بالولَدِ ذكراً كان أو أنثى، وبولدِ الابنِ ذكراً كان أو أنثى، وبالأب والجد.

(وتسقط بناتُ الابنِ ببنتي الصَّلْبِ فأكثر)، لاستكمال الثلثين لمفهوم حديث ابن مسعود السابق وفيه « وما بقي فللأخت »(١) . (ما لم يكن معهن) أي مع بنات الابن (من يعصِّبهن من ولدِ الابن) ، سواء كان بإزائهن أو أنزل منهن .

(وتسقط الأخواتُ للأب بالأختين الشقيقتين فأكثر، ما لم يكن معهن أخوهن فيعصّبهن) إنما قال في بنات الابن: ما لم يكن معهن من يعصّبهن، ولم يقل كما في الأخوات: أخوهن، لأن بناتِ الابن يعصّبهن أخوهن وابن عمّهن إذا كان في درجَتهن أو أنزلَ منهن .

(ومن لا يرثُ) لكونه محجوباً بالشخص حرماناً (لا يَحْجُبُ أحداً مطلقاً) أي لا نقصاناً، ولا حرماناً، بل وجوده كعدمه، (إلا الإخوة من حيث هم) أي سواء كانوا أشقاء أو لأب أو لأم (فقد لا يَرِثونَ ويحجبونَ الأمَّ نقصاناً) أي من الثُّلُثِ إلى السدس، كما إذا مات شخصٌ عن أمَّ وأب وإخوة، فإن الأم تأخذ السدس فقط لكونها محجوبةً عن أوْفَرِ حظيها بالإخوة، والباقي وهو خمسةٌ، للأب.

<sup>(</sup>١) صحيح. وتقدم قريباً انظر ص (٦٤) الفقرة رقم (٢) .

# باب العَصَبات

العَصَبَةُ من يرث بغيرِ تقديرٍ.

#### [العصبة بالنفس]:

إعلم أنّ النساء كلهن صاحباتُ فرضٍ، وليس فيهن عصبة (بنفسِه إلا المعتِقة) فإنها عصبة بنفسها.

(و) اعلم (أن الرّجال كلهم عصباتٌ بأنفسهم) أي لا بغيرهم، ولا مع غيرهم، (إلا الزوجَ) فإنه صاحب فرض، (و) إلاّ (ولدَ الأمّ) فإنه صاحب فرضٍ أيضاً.

#### [العصبة مع الغير]:

(و) اعلم (أن الأخواتِ) الشقيقاتِ أو لأبِ (مع البناتِ عصباتٌ)، لا فرض لهن بل يرثن ما فَضَل عن ذوي الفروض، كالإخوة، لقوله تعالى: ﴿ إِن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك ﴾(١) الآية، فشرط في الفرض عدم الولد، فمتى وجد الولد فلا فرض لهن، إلا أن للأخوات قوة بولادة الأب لهن، ولا مسقط لهن، فكان أدنى حالاتهن مع البنات أو بنات الابن التعصيب، ولحديث ابن مسعود السابق وفيه: «وما بقي فللأخت». قال ابن رجب في شرح الأربعين: وذهب جمهور العلماء إلى أن الأخت مع البنت عصبة، لها ما فضل منهم: عمر وعلي وعائشة وزيد وابن مسعود، ومعاذ بن جبل، وتابعهم سائر العلماء. فبنتُ وبنتُ ابنٍ وأختُ لأبوينِ أو لأبٍ. من ستة: للبنت النصفُ، ولبنت الابن السدسُ تكملةُ الثلثين، والباقي للأخت.

<sup>(</sup>١) النساء، آية (١٧٦).

ولو كان ابنتان وبنتُ ابنٍ وأختُ لغير أمِّ : للبنتين الثلثان، والباقي للأخت عُصُوبَةً، ولا شيء لبنتِ الابنِ، لاستغراق البنتينِ الثلثينِ، ولو كان ابنتان وبنتُ ابنٍ وأختُ لغير أمِّ وأمُّ : فللأم السدسُ، ولِلبنتين الثلثان، يبقى للأخت سدسٌ، تأخذه تعصيباً.

#### [العصبة بالغير]:

(و) اعلم (أن البناتِ وبناتِ الابنِ والأخواتِ الشقيقاتِ والأخوات للأب كلُّ واحدةٍ منهنَّ مع أخيها عَصَبَةً بِهِ، له) أي لأخيها (مِثْلاً ما لَها) من التركة، لقوله تعالى: ﴿ يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ﴾(١)، وقوله تعالى: ﴿ وإن كانوا أخوة رجالاً ونساءً فللذكر مثل حظ الأنثيين ﴾(١). قال في الإقناع: وأربعة من الذكور يعصبون أخواتِهِم، ويمنعونهن الفرض، ويقتسمون ما ورثوا للذكرِ مثل حظ الأنثيين، وهم الابن، وابنه وإن نزل، والأخ من الأبوين، والأخ من الأب.

ويعصّب ابن الابن بنت عمه.

(و) اعلم (أن حكم العاصِبِ أن يأخذ ما أَبْقَتِ الفروضُ)، لقوله تعالى: ﴿ وورثه أبواه فلأمه الثلث ﴾ (٢)، وحديث: «ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلأولى رجل ذكر» (٣)، وقوله على الأخي سعد: «... وما بقي فهو لك » (٤) وتقدم . (وإن لم يبق شيء سقط، وإذا انفرد حاز جميع المال)، لقوله تعالى: ﴿ وهو يرثها إن لم يكن لها ولد ﴾ (٢)، أضاف جميع الميراث إليه وقيس عليه باقي العصبات.

### [حالات الأب والجدّ]:

(لكن) هذا استثناء من حكم العصبات (للجدّ) أبي الأب (والأبِ ثلاثُ حالات):

١ ـ حالة (يرثان) فيها (بالتعصيبِ فقطْ) أي دون الفرض، وذلك (مع عدم الفرع

<sup>(</sup>١) النساء، آية (١١).

<sup>(</sup>٢) النساء، آية (١٧٦).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري (٤/٧٨٤) ومسلم (٥٩/٥) وأحمد (٢٩٢/١) وغيرهم. (إرواء

<sup>(</sup>٤) حسن. أخرجه أبو داود (٢٨٩٢) والترمذي (١١/٢) والحاكم (٣٣٣/٤) وغيرهم. (إرواء ١٢/٦).

الوارث)، كما إذا مات شخصٌ عن أب فقط، أو عن جدٍّ فقط، لقوله تعالى: ﴿ فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث ﴾ (١)، أضاف الميراث إليهما، ثم خص الأم منه بالثلث، دل على أن باقيه للأب.

٢ ـ (و) حالةً يرثان فيها (بالفرض فقط) أي دون التعصيب، وذلك (مع ذكوريّته) أي الولد، لقوله تعالى: ﴿ ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان من ولد ﴾(١). كما لو مات شخص عن أب وابن، أو جدٍّ وابن، فإن الأب أو الجدَّ يرثُ بالفرض وحده وهو سُدس التركة، والباقى للابن.

٣ - (و) حالة يرث فيها الأبُ والجدّ (بالفرض والتعصيب)، وذلك (مع أنوثيّتهِ) أي الولد، السدس بالفرض، والباقي بالتعصيب، لقوله على: «فما أبقت الفروض فلأولى رجل ذكر» (٢)، والأب أولى رجل ذكر بعد الابن وابنه، والجد مثل الأب في هذه الحالات الثلاث. كما لو مات شخصٌ عن بنتٍ وأبٍ أو جدّ، فإن للأب أو الجدّ السدُسَ فرضاً، وللبنتِ النصفُ فرضاً، والباقي للأب أو الجدّ تعصيباً. وترجع بالاختصار إلى اثنين، للتوافق.

#### [المسألة المشرّكة]:

(ولا تتمشّى على قواعِدِنا) المسألةُ المسمَّاةُ (بالمُشَرَّكة، وهي زوجٌ وأمٌّ، وإخوةٌ لأمٌ) اثنان فأكثر (وأخوةٌ أشقًاءُ) ولا يشترط عند من قال بها تعدُّد الشقيق، فإنها تقسم عندنا من ستة: للزوج النصفُ ثلاثة، وللأم السُّدس سهم واحد، وللإحوة للأم الثلث. ولا شيء للأشقاء، لاستغراق الفروض التركة، وتسمى المشرَّكة: «والحمارية» لأنه يروى: «أن عمر أسقط ولد الأبوين، فقال بعضهم: أو بعض الصحابة يا أمير المؤمنين هب أن أبانا كان حماراً، أليست أمنا واحدة فشرك بينهم» (٤)، وهو قول عثمان وزيد بن ثابت، ومالك والشافعي، فيقسم الثلُث الذي أَخذَه الإخوة للأمّ على رؤوسِهِمْ ورُؤوس الإخوة الأشقاء،

<sup>(</sup>١) النساء، آية (١١).

<sup>(</sup>٢) الآية السابقة.

<sup>(</sup>٣) صحيح . وتقدم تخريجه قبل حديث .

<sup>(</sup>٤) ضعيف. أخرجه الحاكم (٤/٣٣٧) وعنه البيهقي (٢٥٦/٦). (إرواء ١٣٣٨).

للذكر مثل الأنثيين من غير تفصيل، وأسقطهم الإمام أحمد وأبو حنيفة وأصحابه، وروي عن على وابن مسعود وأبي بن كعب، وابن عباس، وأبي موسى، لقوله تعالى: ﴿ . . . فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث ﴾ (٢) ، فإذا شرك معهم غيرهم لم يأخذوا الثلث، ولحديث: «ألحقوا الفرائض بأهلها» (٣) ومن شرك لم يلحق الفرائض بأهلها. . قال العنبري: القياس ما قاله علي ، والاستحسان ما قال عمر، ولو كان مكانهم أخوات لأبوين أو لأب عالت إلى عشرة وتأتي .

#### فصــل

(وإذا اجتمعَ كلُّ الرجالِ) أي العشرةُ بالاختصار، (ورِث منهم ثلاثةٌ) فقط (الابن، والأب، والزوج) فالمسألة تقسم من اثني عشر: للزوج الـربـع، ثلاثـة، وللأب السـدس اثنان، وللابن الباقى سبعة.

(وإذا اجتمع كلّ النساء) السبع بالاختصار (ورث منهن خمسة : البنت، وبنت الابن، والأم، والزوجة، والأخت الشقيقة) أو لأب. فالمسألة تقسم من أربعة وعشرين قيراطاً: للزوجة الثمن: ثلاثة قراريط، وللأم السُّدُسُ، أربعة قراريط، وللبنت النصف اثنا عشر قيراطاً، ولبنت الابن السدس تكملة الثلثين وهو أربعة قراريط، والباقي للأخت تعصيباً وهو قيراط واحد.

(وإذا اجتمعَ مُمْكِنُ الجمعِ من الصِّنفين) أي الرجال والنساء (وَرِث منهم خمسةٌ) أيضاً: (الأبوان) أي الأب والأم، (والوالدان) أي الابن والبنت، (وأحد الزوجين).

فإذا كان الميت الزوج فأصل المسألة من أربعة وعشرين: للزوجة الثمن، ثلاثة، وللأم السدس، أربعة، وللأب السدس، أربعة، والباقي وهو ثلاثة عشر على ثلاثة، لا تصحُّ ولا توافق، فاضرب ثلاثة في أربعة وعشرين، باثنين وسبعين: للزوجة ثلاثة في ثلاثة، بتسعة، ولكل واحدٍ من الأب والأم أربعة في ثلاثة، باثني عشر، وللابن والبنتِ ثلاثة عشر

<sup>(</sup>٢) النساء، آية (١٢).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما. وتقدم قريباً.

في ثلاثةٍ، بتسعةٍ وثلاثين، للابن ستة وعشرون، وللبنت ثلاثة عشر.

وإن كان الميتُ الزوجةَ فأصل المسألة من اثني عشر: للزوج الرَّبع، ثلاثة، ولكل واحدٍ من الأب والأم السدس، اثنان، والباقي خمسة على ثلاثة، لا تصحُّ ولا توافق، فاضرب ثلاثةً في اثني عشر بستة وثلاثين: للزوج ثلاثة في ثلاثة، بتسعة، ولكل واحدٍ من الأب والأم اثنان، في ثلاثة، بستة. وللابن والبنت خمسة، في ثلاثة، بخمسة عشر، للابن عشرة، وللنت خمسة.

(ومتى كان العاصبُ عمًّا) للميّت، (أو ابنَ عمِّ، أو) كان (ابنَ أخ ٍ انفرَدَ بالإرث دون أخواتِه) لأن أخواتِ هؤلاءِ من ذوي الأرحام.

(ومتى عدمت العصباتُ من النسب وَرِثَ المولىٰ المعتِق، ولو) كان (أنثىٰ)، لقوله على: «الولاء لمن أعتق»(۱)، وحديث: «الولاء لحمة (۲) كلحمة النسب»(۳)، وورد: «كان لبنت حمزة مولىٰ أعتقته فمات وترك ابنته ومولاته، فأعطى النبي على ابنته النصف، وأعطى مولاته بنت حمزة النصف»(٤). (ثم عصبتُهُ) أي عصبةُ المولىٰ المعتِقِ إن لم يكن موجوداً (الذكورُ، الأقربُ فالأقربُ، كالنسب)، لحديث زياد بن أبي مريم: «أن امرأة أعتقت عبداً لها ثم توفيت، وتركت ابناً لها وأخاها، ثم توفي مولاها من بعدها فأتىٰ أخو المرأة وابنها رسول الله على في ميراثه، فقال على: «ميراثه لابن المرأة»، فقال أخوها: يا رسول الله لو جر جريرة (٥) كانت على ويكون ميراثه لهذا، قال: «نعم» (١). ولأنهم يدلون بالمعتق، والولاء مشبه بالنسب فأعطى حكمه. ثم مولاه كذلك.

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري (۲/۲۲) ومسلم (۲۱۳/٤) ومالك (۲/ ۱۷/۷۸) وغيرهم . ( إدواء ١٥//٥).

<sup>(</sup>٢) اللحمة: القرابة.

<sup>(</sup>٣) صحيح . أخرجه الشافعي (١٢٣٢). (إرواء ٦/٩٠١).

<sup>(</sup>٤) حسن. أخرجه ابن ماجه (٢٧٣٤) والحاكم (٢٦/٤). (إرواء ٦/١٣٥).

<sup>(°)</sup> الجريرة: الجناية والذنب.

<sup>(</sup>٦) أخرجه الدارمي (٢/ ٣٧٢) وبسنده ضعيف . (إرواء ٦/ ١٣٦) . وانظر تتمة تخريجه فيه لزاماً . (م) .

(فإن لم يكن) لميتٍ عصبةُ نسبةٍ ولا ولاءٍ (عَمِلنا بالردّ) على ذوي الفروض، كما سيأتي.

(فإن لم يكن) ذو فرض (ورَّثنا ذوي الأرحام)، لقوله تعالى: ﴿ وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض. . . ﴾(١) الآية، لأن سبب الميراث القرابة، بدليل أن الورّاث من ذوي الفروض والعصبات، إنما ورثوا لمشاركتهم للميت في نسبه، وهذا موجود في ذوي الأرحام، فيرثونَ كغيرهم.

\* \* \*

<sup>(</sup>١) الأحزاب، آية (٦).

# باب الرَّدّ وذوي الأرحام

#### [السرُّدّ]:

إنما يتأتَّى الرد (حيثُ لم تستغرقِ الفروضُ التركةَ) كما لو كان الوارث بنتاً أو بنت ابنٍ وزوجاً أو زوجةً ، (ولا عاصب) معهم (رُدَّ الفاضِلُ) عن الفروض (على كلِّ ذي فرض) من الورثة (بقدره) أي بقدرِ فرضِهِ ، كالغرماءِ يقتسمون مال المفلس بِقَدْر ديونهم ، لقوله تعالى: ﴿ وأولوا الأرحام بعضهم أولىٰ ببعض . . . ﴾ (١) ، وقوله على : ﴿ من تركُ مالاً فللوارث (٢) . (ما عدا الزوجين) أي الزوجَ والزوجة ، (فلا يُردُّ عليهما) نقله الحماعة ، لأنهما ليسا من ذوي القرابة (من حيثُ الزوجية) ، وهذا يروىٰ عن عمر وعلي ، وابن مسعود وابن عباس ، رضي الله عنهم ، قاله في الكافي . وما روي عن عثمان : «أنه رد على زوج (٣) ، فلعله كان عصبة أو ذا رحم . لكونِهِ ولدَ خالةٍ ، إذا فُقِدَ أهلُ الفرض والعصبة .

(فإن لم يكن) للميّت (إلا صاحبُ فرضٍ) كما لو لم يرِثُ الميتَ ممن يرثُهُ بالفرضِ الا أخاً لأم، أو أمَّا، أو جدةً، أو بنتاً، أو أُختاً، (أُخَذَ الكلُّ فرضاً وردًّا) لأن تقديرَ الفرضِ إنما شُرعَ لمكان المزاحمة، ولا مُزَاحِمَ ههنا.

(وإن كان جماعةٌ من جنس ، كالبناتِ) والجدِّاتِ والأُحواتِ (فأعطِهِنَّ بالسويّة)

الأحزاب، آية (٦).

<sup>(</sup>٢) صحيح. أخرجه أبو داود (٣٣٤٣) والنسائي (١/٢٧٨) وابن حبان (١١٦٢). (إرواء ٥/٢٤٩).

<sup>(</sup>٣) قال الألباني: لم أقف عليه. (إرواء ٦/١٣٧).

لاستوائهن في موجِبِ الإِرث، كالعَصَبَة من البنين، والإِخوة، والأعمام.

(وإن اختلف جنسُهم) أي محلُّهم من الميت، كبنتٍ من بنتِ ابنٍ (فخذ عَدَدَ سهامهم) أي سهام المردود عليهم (من أصل سنة دائماً) إذ ليس في الفروض كلِّها ما لا يوجد في السنة، إلا الربع والثمن، ولا يكونانِ لغيرِ الزوجينِ، وليسا من أهل الردِّ. واجعل عدد السهام المأخوذة أصلَ مسألتهم، كما صارت السهام في المسألة العائِلةِ هي المسألة التي يضرب فيها العددُ. فإن انكسر شيءٌ من السهام على فريقٍ من أهل الردِّ صُحِّحَتِ المسألة، وضَرَبْتَ الذي انكسر على سهمه في عدد مسألتهم وهو عددُ السهام المأخوذةِ من السنّة، لا في السنّة، لأن العدد المأخوذ صار أصل مسألتهم. وينحصر ذلك في أربعة أصول: أصل اثنين، وأصل ثلاثة، وأصل أربعة، وأصل خمسة.

(فجدةٌ وأخٌ لأمٌّ: تصح من اثنيْن) لأن فرضَ كلِّ شخص منهما السدس، والسدسان من الستة اثنان، فيكون المالُ بينهما نصفين، لاستواءِ فرضيهماً. ومع كون الجداتِ ثلاثاً ينكسر عليهن السهم، فاضرب عددهن في أصل المسألة، وهو اثنان، تبلغ ستةً: للأخ ِ من الأمّ النصفُ ثلاثة، ولكلّ جدة سهمٌ.

(وأمُّ وأخٌ لأمٌّ من) أصل (ثلاثة)، لأن فرضَ الأمّ الثلثُ، وهو اثنان من الستة، وفرضَ الأخ ِ للأمّ السلاس، وهو واحد، فيكون المالُ بينهما أثلاثــاً: للأمّ الثلثان، وللأخ من الأمّ الثلث.

(وأمُّ وبنتُ من) أصل (أربعةٍ) لأنَّ فرضَ الأمِّ مع البنت السدس، وهو واحدٌ من الستة. وفرضَ البنت النصفُ، وهو ثلاثة، فيكون المالُ بينهما أرباعاً: للأم ربْعُهُ: واحد، وللبنت ثلاثةُ أرباعِهِ: ثلاثة.

(وأمُّ وبنتان من خمسة) لأن فرضَ الأمِّ السدس، وهو واحدٌ من الستة. وفرضَ البنتين الثلثان، أربعةَ، فيكونُ المال بين البنتين، والأمَّ على خمسة، للأم خُمُسُهُ [واحد]، ولكل واحدة من البنتين خمساه، اثنان.

(ولا تزيد) مسائل الـردّ (عليها) أي على الخمسةِ أبداً (لأنّهـا لو زادتْ سـدساً آخـر لاستغرقتِ الفروضُ) التركةَ.

(وإن كانَ هناك) أي في المسألة (أحدُ الزوجين) أي الزوجُ أو الزوجةُ (فاعمل مسألةَ الردِّ) أوَّلًا، (ثم) اعمل (مسألةَ الزوجيّة، ثم تَقْسِمُ ما فَضَلَ عن فرضِ الزوجيّة، على مسألة الردِّ).

(فإن انقسم) ما فضَل من مسألةِ الزوجيّة على مسألة الردِّ (صحَّتِ مسألةُ الردِّ من مسألة الزوجيّة) كزوجةٍ وأمٍّ وأخوين لأمٍّ: للزوجةِ رُبْعُها، وهو واحد. والباقي بين الأمِّ والأخوين، أثلاثاً، لأنّ فرضَهما مِثْلاً فرضِ أمِّهما، فيكونُ لكل واحدٍ منهما سهم.

(وإلا) أي وإن لم ينقسم الباقي بعد فرض الزوج أو الزوجة على فريضة أهل الرد (فاضرب مسألة) أهل (الرد في مسألة الزوجية) لأنه لا يمكن أن يكونَ بينهما موافقة، لأن مسألة الزوج إن كانت من اثنين، فالباقي بعد نصيبه سهم، لا يوافِقُ شيئاً، وإن كانت من أربعة فالباقي بعد فرضِه ثلاثة. ومن ضرورة كونِ الزوج له الربع أن يكونَ للميّتِ ولد، ولا يمكن أن تكون مسألة الرد مع الولدِ من ثلاثة. وإن كانت زوجة مع ولدٍ فالباقي بعد فرضِها سبعة، ولا يمكن أن تكون مسألة الرد أكثر من خمسة.

(ثمَّ مَنْ له شيءٌ من مسألة الزوجية أَخذَهُ مضروباً في مسألة البرد، ومن له شيءٌ من مسألة الردّ أخذه مضروباً في الفاضِل عن مسألة الزوجية. فزوج وجدة وأخ لأمِّ مثلاً) أصل مسألة الزوج من اثنين، له نصفُها سهمٌ يبقى سهمٌ على مسألة الردّ، فإن أردْتَ التصحيح (فاضرب مسألة الردّ، وهي اثنان، في مسألة الزوج، وهي اثنان، فتصحّ من أربعة) مصح الاثنين في الاثنين: للزوج نصفُها، اثنان، وللجدة سهمٌ، وللأخ للأمّ سهم.

ولا يقع الكُسْرُ في هذا الأصل إلا على فريق واحدٍ، وهنّ الجدات. (وهكذا) لو كانَتِ الزوجةُ مكانَ الزوج ِ فإنّك تضرب مسألةَ الردّ في مسألة الـزوجيّة، تكـونُ ثمانيـة، للزوجة ربعُها، اثنان، وللجدّةِ ثلاثة، وللأخ للأمّ ثلاثة.

## فصل [(في تبيين) إرث (ذوي الأرحام) وتبيين كيفية توريثهم]

قال في القاموس: والرَّحِمُ بالكسر ككَتِفٍ: بيت منبِتِ الْولدِ ووعـاُؤُه، والقرابَـةُ، أو أصلُها، أو أسبابُها، الجمع أرحام. انتهى.

(وهم) أي ذوو الأرْحَام ِ في اصطلاح ِ الفقهاءِ في باب الفرائض ِ (كلُّ قرابةٍ ليس بذي

فرض ولا عصبة)، كالحال والجد للأم والعمة، واختلف العلماء في توريثهم، وبتوريثهم قال عمر، وعلي، وعبد الله، وأبو عبيدة بن الجراح، ومعاذ بن جبل، وأبو الدرداء، لقوله تعالى: ﴿ وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله ﴾(١)، وعن عمر مرفوعاً: «الخال وارث من لا وارث له، يعقل عنه (٣) ويرثه من لا وارث له، يعقل عنه (١) ويرثه (١)، وروي: «أن ثابت بن الدحداح مات ولم يخلف إلا ابنة أخ له، فقضىٰ النبي عليه بميراثه لابنة أخيه (٥)، قال في الكافي: وقسنا سائرهم على هذين.

قال في المغني: وكان أبو عبد الله الإمام أحمدُ يبورّثهم إذا لم يكن ذو فرض ولا عصبةُ ولا أحدٌ من الورثَةِ إلا الزوجَ أو الزوجةَ.

(وأصْنافهم) أي ذوو الأرحام (أحدَ عشر) صنفاً:

الأوّل: (ولد البناتِ) سواءً كنّ بناتٍ (لصلبِ أو) بناتٍ (لابن).

(و) الثاني: (ولد الأخواتِ)، سواءٌ كن لأبوين أو لأب.

(و) الثالث: (بنات الإخوة) سواء كانوا لأبوين أو لأب.

(و) الرابع: (بناتُ الأعمام) لأبوين أو لأب.

(و) الخامس: (وَلَدُ ولدِ الأمِّ) سواءٌ كان ولدُ الأمِّ ذكراً أو أنثى .

(و) السادس: (العمُّ لأمِّ) سواء كان عمَّ الميَّتِ، أو عمَّ أبيه، أو عمَّ جدِّه.

(و) السابع: (العمَّاتُ) سواءٌ كنَّ عماتٍ للميت، أو عماتٍ لأبيه، أو عماتٍ لجدّه.

(و) الثامن: (الأخوالُ والخالاتُ) أي إخوةُ الأمّ سواءٌ كانوا ذكوراً أو إناثاً.

<sup>(</sup>١) الأحزاب، آية (٦).

 <sup>(</sup>۲) صحیح. أخرجه الترمذي (۱۳/۲) وابن ماجه (۲۷۳۷) وأحمد (۱/۲۸) وغيرهم. (إرواء ۱۳۷/۲).

<sup>(</sup>٣) العاقل: هو دافع الدية ويعقل عنه يدفع عنه الدية.

 <sup>(</sup>٤) صحیح. أخرجه أبو داود (۲۸۹۹) وابن ماجه (۲۷۳۸) والحاكم (٤/ ٤٣٤) وأحمد (٤/ ١٣١/)
 وغیرهم. (إرواء ٢/ ١٣٨٨).

<sup>(</sup>٥) ضعيف. أخرجه البيهقي (٦/ ٢١٥). (إرواء ١٤١/٦).

- (و) **التاسع**: (أبو الأم) وإن علا.
- (و) الصنف العاشر: (كل جدَّةٍ أَدْلَتْ بأبٍ بين أُمَّينِ) كَأُمّ أبي الأم، أو بـأبٍ أعلى من الجدّ.
- (و) الصنف الحادي عشر: (من أدلى بصِنفٍ) من هؤلاء، كعمة العمة، وخالة الخالة، وعمّ العمّ لأمّ وأخيه وعمه لأبيه، وأبي أبي الأمّ وعمّه وخاله، ونحو ذلك.

(ويورثون بتنزيلهم منزلة من أدلوا به). قال في الإنصاف: هذا المذهب، وعليه الأصحاب، وعليه التفريع. فينزَّل ولدُ بنتٍ لصلبٍ أو لابنٍ، وولدُ أختٍ كأم كل منهم، وعماتٌ وعمِّ من أمّ كأب، لما روي عن علي وعبد الله: «أنهما نزلا بنت البنت بمنزلة البنت، وبنت الأخ بمنزلة الأخ، وبنت الأخت بمنزلة الأخت، والعمة منزلة الأب، والخالة منزلة الأم»، وروي ذلك عن عمر في العمة والخالة (۱) وعن علي أيضاً، «أنه نزل العمة بمنزلة العم» (۲)، وعن الزهري أنه على قال: «العمة بمنزلة الأب، إذا لم يكن بينهما أب، والخالة بمنزلة الأم إذا لم يكن بينهما أم» (۳). وأبو أمّ أبٍ، وأبو أمّ أمّ وأختاهما وأخواهما، وأمّ جدّ بمنزلتهم، ثم تجعل نصيب كل وارث لمن أدلى به.

(وإن أدْلى جماعة منهم) أي من ذوي الأرحام (بوارث) بفرض أو تعصيب (واستوت منزلتهم منه) كأولاده، أو اختلف، كأخوته المتفرقين، وأدْلوا بانفسهم، بأن لم يكن بينهم وبين الوارث واسطة (فنصيبه لهم) كإرثهم منه، لكن هنا (بالسوية الذكر كالأنثى) اختاره الأكثر، ونقله الأثرم وحنبل وإبراهيم بن الحارث في الخال والخالة: يعطون بالسوية. ووجه ذلك أنهم يرثون بالرحم المجردة، فاستوى ذكرهم وأنثاهم، كولد الأم. فبنت أخت وابن وبنت أخت أخرى: فلبنت الأخت الأولى النصف، وللأخرى وأجيها النصف بينهما بالسوية، فتصح من أربعة.

فالجهاتُ ثلاثةً: أبوَّةً، وأُمومةً، وبنوَّةً.

<sup>(</sup>١) صحيح. أخرجه البيهقي (٢١٧/٦). (إرواء ٢١٢/٦).

<sup>(</sup>٢) قال الألباني: لم أقف عليه. (إرواء ١٤٣/٦).

<sup>(</sup>٣) ضعيف. رأيته في «كتاب الجامع» لعبد الله بن وهب شيخ الإمام أحمد (ص ١٤). (إرواء ١٤/٦).

(ومن لا وارثَ له) معلومٌ (فمالُـهُ لبيتِ المال) يحفظُه من الضياع، لأن كـلَّ ميتٍ لا يخلو من ابن عمِّ أعلىٰ، إذ الناسُ كلُّهُمْ بنو آدم.

(وليس) بيتُ المال (وارثاً، وإنما يحفظ المال الضائع وغيرة، فهو جهة ومصلحة) قال في الإنصاف: هل بيتُ المال وارثُ أم لا؟ فيه روايتان، والصحيح من المذهب والمشهور أنه ليس بوارثٍ، وإنما يحفظ فيه المال الضائع. قاله في القاعدة السابعة والتسعين. انتهى.

\* \* \*

## باب تبيين (أصول المسائل)

المراد بأصول المسائل المخارج التي تخرجُ منها فروضُها.

والمسائل جمع مسألةٍ، مصدر سأل سؤالًا ومسألة. والمرأد بها هنا المسؤولة، من باب إطلاق المصدر على اسم المفعول.

(وهي) أي أصول المسائل (سبعة) لأن الفروض المحدودة في كتاب الله تعالى ستة: النصف، والثلثان، والثلث، والربع، والثمن، والسدس. ومخارج هذه الفروض مفردة خمسة: لأن الثلث والثلثين مخرجهما واحد. فالنصف من اثنين، والثلث والثلثان من ثلاثة، والربع من أربعة، والسدس من ستة، والثمن من ثمانية.

والربعُ من التُلُث أو السدُس أو الثلثين من اثني عشر، والثمن مع السدس أو الثلثين من أربعة وعشرين.

فصارت سبعة: (اثنان، وثلاثة، وأربعة، وستة، وثمانية، واثنا عشر، وأربعة وعشرون)، فنصفان، كزوج وأخت لأبوين أو لأب من اثنين مخرج النصف وتسميان «اليتيمتين»، تشبيها بالدرة اليتيمة، لأنهما فرضان متساويان، ورث بهما المال كله ولا ثالث لهما، ويسميان أيضاً «النصفتين» ونصف والبقية كزوج وأب أو أخ لغير أم أو عم أو ابنه، كذلك من اثنين مخرج النصف، وثلث والبقية من ثلاثة، كأبوين، وثلثان والبقية من ثلاثة كبنتين وأخ لغير أم، وثلثان وثلث من ثلاثة لاتحاد المخرجين كأختين لأم وأختين لغيرها، وربع والبقية من أربعة، كزوج وابن، وربع مع نصف والبقية، كزوجة وابن، وثمن مع نصف النصف في مخرج الربع كزوج وبنت عم وثمن والبقية، كزوجة وابن، وثمن مع نصف

والبقيـة كزوجـة وبنت عم من ثمانيـة، ولا يكون كـل من أصلي الأربعة والثمـانية إلا نــاقصاً أى: فيها عاصب، والاثنان والثلاثة تارة كذلك، وتارة تكونان عادلتين، فهذه الأصول الأربعة لا تعول، لأنها لا تزحم فيها الفروض، وسدس البقية، كأم وابن من ستة، وسدس ونصف والبقية كبنت وأم وعم من ستة، لدخول مخرج النصف في السدس، ونصف وثلث والبقية كزوج وأم وعم من ستة لتباين المخرجين، ونصف وثلث وسدس من ستة كزوج وأم وأخوين لأم، وتسمى مسألة الإلزام، ومسألة المناقصة، «لأن ابن عباس رضى الله عنهما كان لا يحجب الأم عن الثلث إلى السدس إلا بثلاثة من الأخوة أو الأخوات، ولا يرى العول ويرد النقص مع ازدحام الفروض على من يصير عصبة في بعض الأحوال بتعصيب ذكر لهن «(١)، وهن البنات والأخوات لغير أم، فألزم بهذه المسألة، فإن أعطى الأم الثلث لكون الأخوة أقل من ثلاثة، وأعطى ولديها الثلث، عالت المسألة وهو لا يراه، وإن أعطاها سدساً فقد ناقض مذهبه في حجبها بأقل من ثلاثة أخوة، وإن أعطاها ثلثاً وأدخل النقص على ولديها فقد ناقض مذهبه في إدخاله النقص على من لا يصير عصبة بحال، وربع من ثلثين كزوج وبنتين وعم، وكزوجة وشقيقتين وعم من اثني عشر، وربع من ثلث كزوجة وأم وأخ لغيرها، وكزوجة وأخوة لأم وعم من اثنى عشر لتباين المخرجين، أو ربع من سدس كزوج وأم وابن أو زوجة وجدة وعم من اثني عشر لتوافق المخرجين، ولا يكون في الاثني عشـر والأربعة والعشـرين صورة عـادلة أصلًا، بل إما ناقصة أو عائلة، وثمن مع سدس كزوجة وأم وابن من أربعة وعشرين لتوافق المخرجين بالنصف، وحاصل ضرب أحدهما في نصف الآخر أربعة وعشرون، أو ثمن مع ثلثين كزوجة وبنتين وعم، أو معهما سدس: كزوجة وبنتين وأم وعم من أربعة وعشرين للتوافق بين مخرج السدس والثمن، مع دخول مخرج الثلثين في مخرج السدس، ولا يجتمع الثمن مع الثلث، لأن الثمن لا يكون إلا لزوجة مع فرع وارث؛ ولا يكون الثلث في مسألة فيها فرع وارث.

(ولا يعول منها إلا الستة، وضعفها) أي الاثنا عشَرَ، (وضعفُ ضعفِها) أي الأربعةُ والعشرون، فتعول إذا تزاحمت فيها الفروض بالإجماع، قبل إظهار ابن عباس الخلاف في ذلك.

<sup>(</sup>١) قال الألباني: لم أقف عليه. (إرواء ٦/١٤٥).

(فالستةُ تعول متواليةً) أوتاراً وأشفاعاً (إلى عشرة).

(فتعول إلى سبعة: كزوج، وأختٍ لغير أم)، أي لأبويلٍ أو لأب، (وجدة): للزوج النصف، وللأخت النصف، وللجدّة السدس.

ومن أمثلة ذلك: زوجٌ، وأختانِ لأبوين أو لأبٍ.

(وإلى ثمانيةٍ: كزوجٍ ، وأمِّ ، وأختٍ لغير أمِّ ) وهي أول فريضةٍ عـالَتْ في الإسلام: للزوج ِ النصفُ ، ثلاثة ، وللأمّ الثلثُ ، اثنان ، وللأخت النصف ثلاثة .

(وتسمَّىٰ) هذه المسألة (بالمباهلة)(١) لأنها أول مسألة عابُّلة حدثت في زمن عمر بن الخطاب رضى الله عنه، فجمع الصحابة للمشورة فيها، فقال العباس: «أرى أن يقسم المال بينهم على قدر سهامهم»، فأخذ به عمر واتبعه الناس على ذلك حتى خالفهم ابن عباس رضي الله تعالى عنهما فقال: «من شاءَ باهَلْتُهُ أن المسائل لا تعول، إنّ الذي أحصى رملَ عالِج عدداً أعدل من أن يجعلَ في مال نصفاً ونصفاً وثلثاً، هذان نصفانِ ذَهَبَا بالمال، فأين موضع الثلث؟»، وقال: وأيم الله لو قدموا من قدم الله، وأخروا من أخر الله وما عالت فريضة أبداً، فقال له زفر بن أوس البصري: فمن ذا الذي قدمه الله، ولهن ذا الذي أخره الله، فقال: الذي أهبطه من فرض إلى فرض فذلك الذي قدمه الله، والذي أهبطه من فرض إلى فرض فذلك الذي أخره الله، فقال له زفر: فمن أول من أعال الفرائض، قال: عمر بن الخطاب، فقلت: ألا أشرت عليه، فقال: هبته وكان امرءاً مهيباً»(٢)، رواه الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عنه. فقال له عطاء بن أبي رباح: إن هذا لا يغلي عني وعنك شيئاً لَوْ مَتْ أو مت، لقسم ميراثنا على ما عليه الناس اليوم، قال: فإن شاؤوا فلندع ﴿ أَبِناءِنا وأبناءهم . . . \*(٣) الآية . قال في المغنى: قوله: أهبط من فرض إلى فرض ، يريد: إن الزوجين والأم لكل واحد منهم فرض، ثم يحجب إلى فـرض آخر لا ينقص منه، وأما من أهبط من فرض إلى ما بقي، يريد: البنات والأخوات، فإنهن يفرض لهن، فإذا كان معهن إخوتهن ورثوا بالتعصيب، فكان لهم ما بقي قل أو كثر. فكان ابن عباس رضي الله عنهما، لا

<sup>(</sup>١) المباهلة: الملاعنة.

<sup>(</sup>٢) حسن. أخرجه البيهقي (٢٥٣/٦). (إرواء ٢٥٥/).

<sup>(</sup>٣) يقصد معنى الآية لا لفظها وهي: ﴿ فقل تعالوا ندع أبناءنا وأبناءكم ﴾ آل عمران، آية (٦١).

يرى العول، ويدخل النقص على من يصير عصبة بحال، وخالفه الجمهور وألزم بمسألة الإلزام كما تقدم، قال في المغنى: ولا نعلم اليوم قائلًا بمذهب ابن عباس، ولا نعلم خلافاً بين فقهاء العصر في القول بالعول بحمد الله ومنّه.

(و) تعـول أيضاً (إلى تسعـة، كزوج، وولـدي أم، وأختينٍ لغيرهـا) أي لأبوين، أو لأب: للزوج ِ النصفُ، ثلاثةٌ، ولولدي الأمِّ الثلث / اثنان، وللأختين الثلثان، أربعة.

(وتسمَّى) هذه المسألةُ (الغَرَّاءَ)، لأنها حدثت بعد المُبَاهَلَة، فاشتهر العولُ بها.

(و) تسمَّىٰ أيضاً (المَرْوَانِيَّة) لحدوثها في زمن مروان.

(و) تعول أيضاً إلى (العشرة: كزوج وأمِّ وأختين لأمِّ وأختين لغيرها): للزوج النصفُ ثلاثة، وللأم السدس واحد، وللأختين للأم الثلث اثنان، وللأختين الثلثان أربعة. ومجموع السهام عشرة.

(وتسمى) هذه المسألة (أم الفروخ) بالخاء المعجمة، لكثرة ما فَرَّخَتْ في العَوْل، وليس في الفرائض ما يعول بثلثيه سواها، وشبهها، وتسمى «الشريحية» أيضاً لحدوثها زمن القاضي شريح، روي أن رجلًا أتاه وهو قاض بالبصرة فسأله عنها، فأعطاه ثلاثة أعشار المال، فكان إذا لقي الفقيه يقول: ما يصيب الزوج من زوجته فيقول النصف مع عدم الولد، والربع معه، فيقول: والله ما أعطاني شريح نصفاً ولا ثلثاً، فكان شريح إذا لقيه يقول: إذا رأيتني ذكرت بي حكماً جائراً، وإذا رأيتك ذكرت بك رجلًا فاجراً بين لي فجورك، إنك تكتم القضية وتشيع الفاحشة، وفي رواية: إنك تذيع الشكوى، وتكتم الفتوى.

ولا تعول مسألةً أصلُها من ستةٍ إلى أكثر من عشرة، لأنه لا يمكن أن يجتمع فيها فروضٌ أكثرُ من هذه.

ومتى عالت إلى ثمانيةٍ أو إلى تسعةٍ أو إلى عشرةٍ لم يكن الميّتُ فيها إلا امرأةً لأنه لا بدّ فيها من زوجٍ .

٢ ـ (والاثنا عشر تعول أفراداً) لا أزواجاً (إلى سبعةَ عشر).

(فتعول إلى ثلاثة عشر: كـزوج وبنتينِ وأمًّ): للزوج الربع ثلاثـة، وللبنتين الثلثان ثمانية، وللأم السدس اثنان.

وكزوجةٍ، وأختٍ لأبوين أو لأب، وولدي أمِّ: للزوجة الرابع ثلاثة، وللأخت النصف ستة، ولولدي الأم الثلث أربعة.

(و) تعول أيضاً (إلى خمسة عشر) إذا اجتمع مع الربع ثلثان وثلث، (كزوج ، وبنتين، وأبوينِ): للزوج الربع ثلاثة، وللبنتين الثلثان ثمانية، وللأبوين الثلث أربعة، لكل واحدٍ منهم السدس اثنان.

(و) تعول أيضاً (إلى سبعة عشر) إذا اجتمع مع الربع ثلثان وثلث وسدس، (كثلاث زوجات، وجدتين، وأربع أخوات لأم، وثمان أخوات لغيرها): للزوجات الربع ثلاثة، لكل واحدة واحد، وللجدّتين السدسُ اثنان لكل واحدة واحد، وللأربع أخواتٍ لأم الثلث، أربعة، لكلّ واحدة واحد، وللثمان أخوات لأبوين الثلثان ثمانية، لكلّ واحدة واحد (وتسمى) هذه المسألة (أمَّ الأرامِل)، «وأم الفروج»، لأنوثية جميع الورثة.

فلو كانت التركةُ سبعةَ عشرَ ديناراً حصل لكل واحدة منهن دينارٌ فيُعايا بها، فيقال: سبع عشرة امرأة، من جهاتٍ مختلفة، اقتسمْن مال الميت حصل لكلِّ واحدةٍ منهن سهم، ونظمها بعضهم فقال:

إنّ سأَلْتَ الشيوخَ والأحداث من وجوه شتّى فَحُزْنَ التُّراثَا كَ عَقاراً ودرهماً وأَثَاثَا

قلْ لِمنْ يقسِمُ الفرائِضَ واسألْ ماتَ مَيْتُ عن سبعَ عشْرةَ أُنشَىٰ أَخَذَتْ هنِه كما أُخذَت تِلْ

ولا تعول إلى أكثر.

٣ ـ (والأربعةِ والعشرونَ تعولُ مرّةً واحدةً إلى سبعةٍ وعشرينَ) إذا اجتمع مع الثُمُنِ ثُلثٌ وثلثان، (كزوجةٍ وبنتين وأبوينِ) للزوجةِ الثمن ثلاثة، وللبنتين الثلثان ستة عشر، وللأبوين الثلث ثمانية، لكلِّ واحدٍ منهما السدس. ولا تعول إلى أكثر من ذلك.

ولا خلاف في هذا العول، لأن أربعةً وعشرين لا يمكن أن يكون فيه فروضٌ وَفْقَ مخرجِهِ، لأن تُمْنَهُ ثلاثةً، يبقى أحد وعشرون، لا يمكن أن تَجْمَعَ فرضين أو أكثرَ من النوع الآخر.

(وتسمى المِنْبَرِيَّةَ) لأن عَلِيًّا رضي الله تعالى عنه سُئِل عَنْها، وهو على المنبر يخطب،

يقول: «الحمْدُ لله الذي يحكُمُ بالحقِّ قَطْعاً، ويجزي كلَّ نفس بما تسعىٰ، وإليه المآب والرُّجْعیٰ، صار ثُمُنُ المرأة تُسْعاً»، ومضى في خطبته (١)، أي قد كان للمرأة قبل العول ثمن، فصار بالعول تسعاً، وهو ثلاثة من سبعة وعشرين.

(و) تسمى (البخيلة لقلَّةِ عولِها).

فائدة: إنما انحصرت مسائل العول في أصل ستة ، وأصل اثني عشر ، وأصل أربعة وعشرين ، لأنَّ عددها تام . ومعنى كونه تامًّا أن أجزاءه الصحيحة غير المكرَّرة لو جُمِعَتْ لَسَاوتُهُ أو زادت عليه ، فالستة لها نصف وثلث وسدس ، فساوت ؛ والاثنا عشر لها نصف وثلث وربع وسدس ، فزادت ؛ والأربعة مع العشرين لها نصف وثلث وربع وسدس وثمن فزادت .

وإنما لم يدخل العول في أصل اثنين، وأصل ثلاثة، وأصل أربعة، وأصل ثمانية، لأن عددها ناقص، لكونِه لو جُمِعَتْ أجزاؤه الصحيحة كانت أقل منه: فأصل اثنين ليس له إلا النصف، وهو واحد؛ وأصل ثلاثة ليس له جزء صحيح إلا الثلث، وهو واحد؛ وأما الثلثان فثلثٌ مكرَّرٌ. وأصل أربعة ليس له إلا نصفٌ وربع، وذلك ثلاثة؛ وأصل ثمانية ليس له إلا نصفٌ وربع وثمن، وذلك سبعة.

\* \* \*

<sup>(</sup>١) قال الألباني: لم أقف عليه بهذا التمام وإنما أخرج البيهقي (٢٥٣/٦) نحوه. (إرواء ١٤٦/٦).

### باب ميراث الحمل

بفتح الحاء. ويطلق على ما في بطنِ كلِّ حبلي. والمراد به هنا ما في بطن الآدمية من ولد.

ويقال امرأة حامل، وحاملة، إذا كانت حبلي. فإذا حملت شيئاً على رأسها سميت حاملة لا غير.

(ومن مات عن حمل يرثه) ومع الحمل من يرث أيضاً، ورضوا بوقف الأمر على وضعه، فهو أولى، خروجاً من الخلاف، ولتكون القسمة مرة واحدة، وإلا (فطلب بقية ورثتِه) أي الميت (قسمة التركة قسمت) ولا يجبرون على الصبر (ووُقِفَ له) أي للحمل (الأكثر من إرثِ ذكرين أو أنثين) وبهذا قال محمد بن الحسن، واللؤلؤي.

وقال شريك ومن وافقه: يوقف نصيب أربعة. وروى ابن المبارك هذا القولَ عن أبي حنيفة. ورواه الربيعُ عن الشافعي.

وقال الليثُ وأبو يوسف: يوقَفُ نصيبُ غلام ، ويؤخذ ضمينٌ من الورثة.

ووجه الأول كون ولادةِ التوأمين كثيرةً .

(ودُفِعَ لمن لا يحجُبُهُ الحملُ إرثُهُ كاملًا). ودُفع (لمن يحجبه حجبَ نقصانٍ أقلً ميراثِه).

فمن مات عن زوجةٍ وابنٍ وحملٍ ، فإنه يُدْفَعُ للزوجة ثمنها. ويوقف للحمل نصيب ذكرين. لأن نصيبَهُما هنا أكثر من نصيب أنثيين. فتصحُّ المسألة من أربعة وعشرين: للزوجة

ثمنُها ثلاثة. ويدفع للابن سبعة. ويوقف للحمل أربعة عشر.

(ولا يُدْفَعُ لمن يُسْقِطُهُ) الحمل (شيء) من التركة، كمن خلّف زوجةً حاملًا، وإخوةً أو أخوات، فإنه لا يُدْفَعُ إلى الإخوة ولا إلى الأخوات شيء، لأن الظاهر خروج الحمل حيًّا، مع احتمال كونِهِ ذكراً، وهو يُسْقِط الإخوة والأخوات، فكيف يُدْفَعُ لهم شيء مع الشكّ في الاستحقاق؟.

(فإذا وُلِدَ) الحملُ، وتبيَّن أنَّ إرثَهُ أقلُّ مما وُقِفَ له (أخذ نصيبَهُ، ورُدَّ ما بقي لمستحقِّه).

وإن أعوز شيئاً بأن وُقِفَ نصيبُ ذكرينِ فولدتْ ثلاثَةَ رُجِعَ على من هو في يده.

(ولا يرثُ) المولودُ (إلا أن استَهَلَّ صارخاً) نص عليه في رواية أبي طالب لحديث أبي هريرة مرفوعاً: «إذا استهل المولود صارخاً، ورث» (١)، والاستهلال: رفع الصوت، فصارخاً حال مؤكدة. (أو عَطَسَ) أي أتته العَطْسَةُ. ويجوز في مضارِعِهِ ضمُّ الطاءِ وكسرُها (أو تنفَّسَ) أو ارتَضَعَ (أو وُجِدَ منه ما يدلُّ على الحياةِ كالحَركةِ الطويلة. ونحوها) كسعالٍ. لأن هذه الأشياء تدل على الحياة المستمرة.

(ولو ظهر بعضُه) أي بعض الجنين (فاستَهَلَّ) أي صوَّت (ثم انفصل مَيْتاً لم يـرثْ)، لأنه لم يثبت له أحكام الدنيا وهو حي .

وإن اختلف ميراثُ توأمينِ واستهلَّ أَحَدُهما وأشْكَلَ أُخْرِجَ بقرعةٍ.

<sup>\* \* \*</sup> 

<sup>(</sup>١) صحيح. أخرجه أبو داود (٢٩٢٠) وعنه البيهقي (٢٥٧/٦). (إرواء ٢٧٤١).

## باب حكم (ميراث المفقود)

اسم مفعول من فقدتُ الشيءَ أفقِدُه فَقْداً وفِقْداناً بكسر الفاءِ وضمها. والفِقْدَانُ تَطَلُّبُ الشيء فلا تَجدَهُ.

#### وهو قسمان:

الأول: (من انقطع خَبَرُهُ لغيبة ظاهرُها السلامةُ ، كالأسْرِ) فإنّ الأسير معلومٌ من حالِهِ أنه غير متمكّن من المجيء إلى أهله (والخروج للتجارة) فإن التاجر قد يشتغل بتجارته عن العَوْدِ إلى أهله (والسياحةِ وطلبِ العلم) فإن السائِحَ قد يختار المقام ببعض البلدان النائية عن بلده.

فالذي يغلِبُ على الظنّ في هذه الأحوالِ ونحوِها سلاماته (انتُظِر تتمة تسعين سنة منذ وُلِد) قال في الإنصاف: هذا المذهب. وصححه في المذهب لأن الغالب أنه لا يعيش أكثر من هذا. فأشبه اليقين، وعنه ينتظر به حتى يتيقن من موته، أو يمضي عليه مدة لا يعيش في مثلها، وذلك مردود إلى اجتهاد الحاكم، وهو قول الشافعي، ومحمد بن الحسن، وهو المشهور عن مالك وأبي حنيفة، وأبي يوسف، لأن الأصل حياته.

(فإن فُقِدَ ابنَ تسعين سنةً اجتهدَ الحاكم) في تقدير مدة انتظاره.

القسم الثاني: مَنِ انقطع خبرُه لغيبةٍ ظاهِرُها الهلاك، وهو المراد بقول المتن: (وإن كان ظاهرها الهلاك، كمن / فُقِدَ من بينِ أهله) كمن يخرج إلى الصلاة فلا يعود، أو إلى حاجة قريبةٍ فلا يعودُ (أو في مَهْلَكَةٍ) وهي بفتح الميم واللام، ويجوز كسرهما، حكاهما أبو السعادات. ويجوز ضمُّ الميم مع كسر اللام، اسم فاعل من أَهْلَكَتْ فهي مُهْلِكَةً. وهي

أرضٌ يكثر فيها الهلاك، قالمه في المبدع (كدربِ الحجازِ، أو فُقِدَ من بين الصفَّيْنِ حال الحرب، أو غرقتْ سفينةٌ ونجا قوم وغَرِقَ آخرون)، فمتى فُقِدَ إنسان في هذه الأحوال الممثَّل بها أو نحوها (انتُظِر تتمةَ أربع سنينَ منذ فُقِدَ.

ثم يُقْسَمُ ماله في الحالتين) لأنها مدة يتكرر فيها تردد المسافرين والتجار، فانقطاعُ خَبَرهِ عن أهلِهِ مع غيبته على هذا الوجهِ يُغَلِّبُ ظنَّ الهلاك، إذْ لو كان باقياً لم ينقطعْ خبرهُ إلى هذه الغاية، فلذلك حُكِمَ بموتِهِ في الظاهِر، فَيُجْعَلُ مالُه لوَرثتِهِ، لذلك، ولأن الصحابة رضى الله عنهم اتفقوا على اعتدادِ امرأتِهِ بعد تربُّصها هذه المدة، وحِلُها للأزواج بعد ذلك، قال أحمد: من ترك هذا القول، أي شيء يقول: هو عن خمسة من الصحابة، وقال: يروى عن عمر من ثمانية أوجه، قيل زعموا أن عمر رجع، قال: هؤلاء الكذابون، قيل: فيروىٰ من وجه ضعيف أن عمر قـال بخلافـه، قال: لا إلا أن يكـون إنسان يكـذب، ولا تفتقر امـرأة المفقود إلى حكم حاكم بضرب المدة وعدة الوفاة، لأن الظاهر موته، أشبه ما لو قامت به بينة، ولا يفتقر أيضاً إلى طلاق ولى زوجها بعد عدة الوفاة، لتعتد بعد ذلك بثلاثة قروء، لأنه لاولاية لوليه في طلاق امرأته، وماروي عن عمر أنه: «أمرولي المفقود أن يطلقها»(١)، وقد خالفه قول ابن عباس، وابن عمر، وقال عبيد بن عمير: «فَقِدَ رجل في عهد عمر، فجاءت امرأته إلى عمر، فذكرت ذلك له، فقال: انطلقى فتربصى أربع سنين، ففعلت ثم أتته فقال: انطلقي فاعتدي أربعة أشهر وعشراً، ففعلت ثم أتته، فقال: أين ولي هـذا الرجـل، فجاء وليه، فقال: طلقها ففعل، فقال عمر: انطلقي فتزوجي من شئت. فتزوجت ثم جاء زوجها الأول، فقال له عمر: أين كنت؟ فقال: استهوتني الشياطين فوالله ما أدري في أي أرض كنت، عند قوم يستعبدونني، حتى غزاهم قوم مسلمون، فكنت فيمن غنموه، فقال لى: أنت رجل من الإنس، وهؤلاء الجن فما لك وما لهم، فأخبرتهم خبري، فقالوا: بأي أرض الله تحب أن تصبح، قلت: بالمدينة هي أرضي، فأصبحت وأنا أنظر إلى الحَرَّة(٢)، ـ وزاد البيهقي \_ وقال: فأما الليل فلا يحدثوني، وأما النهار فإعصار ريح، اتبعها إلى آخره، فخيره عمر إن شاء امرأته، وإن شاء الصداق، فاختار الصداق»(٣). وقضىٰ بذلك عثمان وعلى وابن

<sup>(</sup>١) حسن. أخرجه البيهقي (٧/٤٤٥). (إرواء ٦/١٥٠).

<sup>(</sup>٢) الحرة: أرض ذات حجارة سود ومنها الحرة التي بظاهر المدينة.

<sup>(</sup>٣) صحيح. أخرجه البيهقي (٧/٤٤٥). (إرواء ١٥١/٦).

الزبير، وهو قول ابن عباس، وهذا قضايا انتشرت ولم تنكر فكانت إجماعاً، قاله في الكافي. وإذا ثبت ذلك في النكاح مَعَ الاحتياطِ للأبْضَاعِ ففي المال أولى، قال الإمام أحمد: إذا أمرت زوجته أن تتزوج قسمت ماله.

ويزكَّى مالُ المفقود لما مضى قبل القسمة.

(فإن قدم) المفقود (بعد القسمة) لمالِهِ (أَخَذَ ما وجده) منه (بعينه) لأنه قد تبيَّن عدمُ انتقال ملكِهِ عنه (ورَجَعَ بالباقي) على من أَخَذَهُ، بمثل مثليٍّ وقيمةٍ متقوِّم، لتعذُّر ردِّهِ بعينه.

(فإن مات مورِّث هذا المفقود) أي من يرث المفقود منه (في زمن انتظاره) أي في المدة التي قلنا يُنْتَظَرُ به فيها (أَخَذَ) من تركة الميت (كلُّ وارثٍ) غيرُ المفقود (اليقينَ) وهو ما لا يمكن أن ينقص عنه مع حياة المفقود أو موته (وَوُقِفَ له) أي للمفقود (الباقي) حتى يتبيَّن أمرُهُ أو تنقضي مدة الانتظار، لأنَّهُ مالٌ لا يُعْلَمُ الآن مستحِقَّهُ، أَشْبَهَ الذي ينقصُ نصيبُهُ بالحمل.

وطريقُ العمل في ذلك أن تَعْمَلَ المسألةُ على أنه حيّ، ثم على أنه ميت، ثم تَضْرِبَ إحداهما في الأخرى إن تباينتا، أو في وَفْقِهَا إن اتفقتا، وتجتزيء بإحداهما إن تماثلتا، وبأكثرهما إن تداخلتا، وتدفعَ لكل وارثٍ اليقينَ، وهو أقل النصيبين.

ومن سقط في إحداهما لم يأخذ شيئاً.

(ومن أشكل نَسَبُه) من عددٍ محصورٍ، والمراد: ورُجِيَ انْكشافُهُ، (فكالمفقود) في أنه إذا مات أحدٌ من الواطئين لأمِّه وُقِفَ له منه نصيبه، على تقدير الحاقه به. وإن لم يُرْجَ زوالُ إشكالِهِ بأن عُرضَ على القافة فأشكَلَ عليهم، ونحو ذلك، لم يوقف له شيء.

### باب ميراث الخنثي

نقل ابن حزم الإجماع على توريثه. (وهو من له شكل الذكر، و) شكل (فرج المرأة) زاد في المغني والشرح: أو ثقبٌ في مكان الفرج، يخرج منه البول.

(ويعتبر) أمرُهُ من كونِهِ ذكراً أو أنثى في توريثِهِ وغيرِهِ مع إشكاله (ببولِهِ) من أحدهما.

فإن كان يبولُ منهما (فَبِسبْقِهِ) أي سبق البول (من أحدِهِما)، لما روي عن ابن عباس: «أن النبي على سئل عن مولود له قبل وذكر من أين يُـورَّث قال: يُـورث من حيث يبول»(١)، وروي: «أنه على أتي بخنثى من الأنصار، فقال: «ورثوه من أول ما يبول منه»(١). قال في المغني: قال ابن المنذر: أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن الخنثى يورَّث من حيث يبول الرجل فهو رجلٌ، وإن بال من حيث تبولُ المرأة فهو امرأة.

(فإن خرج) البول (منهما) أي من شكل الذكر وشكل الفرج (معاً)، بأن لم يسبق من واحد منهما (اعتبر أكثَرُهما) خروجاً منه. قال ابن حمدان: قدراً وعدداً لأن له تأثيراً. قال في المغني: فإن خرجا معاً ولم يسبِق أحدُهما، فقال أحمد في رواية إسحق بن إبراهيم: يرث من المكان الذي يبول منه أكثر.

(فإن استويا) أي استوى المحلَّان في قدرِ ما يخرج من كلِّ واحدٍ منهما من البول

<sup>(</sup>١) موضوع. أخرجه البيهقي (٢٦١/٦). (إرواء ٢٥٢/٦).

<sup>(</sup>٢) قال الألباني: لم أقف على إسناده. (إرواء ٢٥٢/٦).

(فَمُشْكِلٌ) أي فالخنثى المتَّصِفُ بذلك يسمى مشكلًا، لأنه قد أَشْكَلَ أمرُهُ لعدم تمييزه بشيء مما تقدَّمَ.

(فإن رُجِيَ كَشْفُهُ) أي كشف إشكالهِ (بَعْدَ كِبَرِهِ) أي بلوغِهِ (أُعْطِي) الخنثى (ومن معه) من الورثة (اليقينَ) من التركة، وهو / ما يرثونه بكل تقدير، (ووُقِفَ الباقي) من التركة حتى يبلغ (لتظهر ذكورته، بنبات لحيتهِ، أو إمناءٍ من ذكره). زاد في المغني: وكونِهِ منيَّ رجل (أو) لتظهر (أنوثتُهُ بحيضٍ أو تفلُّكِ ثديهٍ) بأن يستدير، قال في القاموس: وَفلَّكَ ثديها وأَفلَكَ وتَفلَّكَ وتَفلَّكَ : استدار، انتهى. (أو إمناءٍ من فرج).

(فإن مات) الخنثى قبل بلوغِه، (أو بَلغَ بلا أمارَةٍ)، تظهر بها ذكوريته، أو أنوثيته، وولد واختلف إرثه، أُخذَ نصف ميراثِ ذكرٍ ونصفَ ميراث أنثىٰ) فإن كان ابن، وبنت، وولد خنثىٰ مشكل، فمسألة ذكوريته من خمسة، عدد الرؤوس، ومسألة أنوثيته من أربعة. فاضرب إحداهما في الأخرى، لتباينهما، تكن عشرين. ثم اضرب العشرين في اثنين، عدد حالة الذكورة والأنوثة، تكن أربعين، ومنها تصح : للبنت سهم من أربعة، في خمسة، بخمسة؛ ولها سهم من خمسة، في أربعة، فأعطها تسعة. وللذكر سهمان من أربعة، في خمسة، في خمسة، بعشرة؛ وسهمان من خمسة، في أربعة، ثمانية: يجتمع له ثمانية عَشَرَ. وللخنثىٰ من مسألة الأنوثية سهم، في مسألة الذكورية: خمسة، وله سهمان من خمسة، في أربعة، في أربعة، بمانية. يجتمع له ثلاثة عشر.

\* \* \*

## باب ميراث الغرقي ونحوهم

كمن عَمِيَ موتُهُم إذا ماتُوا بِهَدْم ٍ أو غَرَقٍ أو حرق.

(إذا عُلِمَ موتُ المتوارِثَيْنِ معاً) أي في آنٍ واحدٍ (فلا إرث) أي فلا يَرِثُ هذا من هذا، ولا هذا من هذا، لأنه لم يكن أحدهما حيًّا حين موت الآخر. وشرطُ الإرثِ تحقُّقُ حياةِ الوارِثِ بعد موتِ المورِّث.

(وكذا) الحكم (إن جُهِلَ الأسبق) من المتوارثين موتاً، (أو عُلِمَ) أسبقهُما (ثم نُسِيَ)، أو عُلِمَ أن أحدَهما ماتَ أوَّلًا وجُهِلَ عينُه.

فتارةً يدّعي ورثة كلِّ واحدٍ من الميتينِ سبق موت الآخر، وتارةً لا يدّعونه.

أشار للدعوى بقوله: (وادّعى ورثة كلّ) أي ورثة كلّ ميتٍ من الهدمى والغرقى (سبّق) موتِ (الآخر، ولا بيّنة) لواحدٍ من الفريقين بما ادّعاه، (أو) كان لكلّ واحدٍ بيّنة، (تعارضَتا) أي البيّنتان، وتحالفاً أي حَلفَ كلّ منهما على ما أنكره من دعوى صاحبه، ولم يتوارثا، لعدم وجود شرطه، وهو تحقّق حياة الوارِثِ بعد موتِ المورّث، وهو قول أبي بكر الصديق وزيد، ومعاذ وابن عباس، والحسن بن علي رضي الله عنهم، لعدم وجود شرطه وسقوط الدعويين، فلم يثبت السبق لواحد منهما معلوماً ولا مجهلاً، وقال مالك في الموطأ: لا ينبغي أن يرث أحد أحداً بالشك، وروي في الموطأ أيضاً، أنه لم يتوارث من قتل يوم الجمل، ويوم صفين، ويوم الحرة، ثم يوم قُدَيد(١)، فلم يورث أحد منهم من صاحبه شيئاً، إلا من علم أنه

 <sup>(</sup>١) صفين: موضع قرب الرقة بشاطىء الفرات نشب فيه القتال بين علي ومعاوية رضي الله عنهما.
 والحرة: أرض ذات حجارة سودومنها الحرة التي بظاهر المدينة كانت بها الوقعة بين أهلها =

قتل قبل صاحبه، واحتج في المغني بأن قتلى اليمامة (١) وصفين والحرة لم يورث بعضهم من بعض، وبما روى صفر بن محمد عن أبيه، أن أم كلثوم بنت علي توفيت هي وابنها، فالتقت الصيحتان في الطريق، فلم يدر أيهما مات قبل صاحبه، فلم ترثه ولم يرثها.

وأشار لعدم الدعوى بقوله: (وإن لم يدّع ورثة كلِّ سَبْقُ) موتِ (الآخر، ورث كل ميتِ صاحِبَهُ) وهو قولُ عُمَرَ وعليٍّ وشريح وإبراَهيمَ والشعبيِّ. قال الشعبيّ: وَقَعَ الطاعونُ بالشَّام عامَ عَمُواس (٢)، فجعل أهل البيت يموتون عن آخرهم. فكتب في ذلك إلى عمر رضي الله عنه، فأمر عمر أن ورّثوا بعضَهُم من بعض (٣).

قال أحمد: أَذْهَبُ إلى قول عمر.

قال في الإنصاف: إنه من مفردات المذهب، وروي عن إياس المزني: «أن النبي ﷺ سئل، عن قوم وقع عليهم بيت، فقال: «يرث بعضهم بعضاً» (٤)، فيقدر أحدهما مات أو لا ويورث الآخر منه.

وإنما يرث كل ميتٍ من صاحبه من تِلادِ ماله، أي مالِهِ القديم الَّذي ماتَ وهو يملكُهُ، دون المجدَّدِ له مما ورثه من الميت معه، لئلا يدخله الدَّوْرُ. فيقدَّر أحدُهما مات أوَّلًا، ويرث الآخر منه. (ثم يُقْسَمُ ما ورثه على الأحياء من ورثته).

ثم يُصنع في الثاني كذلك.

ففي أخوين أُحَدُهما مولى زيدٍ، والآخر مولى عمروٍ، يصير مالُ كل واحدٍ منهما لمولى الآخر.

<sup>&</sup>lt;sub>=</sub> وبين جيش يزيد بن معاوية.

قديد: موضع قرب مكة.

<sup>(</sup>٢) اليمامة: موطن بني حنيفة في وسط جزيرة العرب وفيها جرت معركة اليمامة بين خالد بن الوليد وأتباع مسيلمة الكذاب وقتل فيها عدد كبير من الصحابة.

<sup>(</sup>٢) أول طاعون كان في الإسلام في الشام.

<sup>(</sup>٣) ضعيف. ولم أقف على سنده إلى الشعبي بهذا اللفظ وقد أخرجه الدارمي (٢/ ٣٧٩) وسعيد بن منصور (٣/ ٦٤١/٣٢). قريباً منه . ( إرواء ١٥٣/٦) .

<sup>(</sup>٤) لم أقف عليه مرفوعاً وقد رواه موقوفاً البيهقي (٢٢٣/٦) بدون إسناد ووصله سعيد بن منصور في «سننه» (٢٤/١/٤/٦٤) والدارقطني (ص ٤٥٦) وإسناده صحيح. (إرواء ٢٥٤/٦).

# باب ميراث أهل المِلَل

جمع مِلَّةٍ ، بكسر الميم ، وهي الدِّينُ والشريعة .

من موانع الإِرث اختلافُ الدِّين. فمتى كانَ دينُ الميتِ مبايناً لدينِ نسيبِهِ، أو زوجتِهِ، أو زوجها، فلا إرث.

(لا توارث بين مختلفين في الدين)، لحديث أسامة بن زيد مرفوعاً: «لا يرث الكافر المسلم، ولا المسلم الكافر»(١)، وذكره في الموفق إجماعاً، قال الإمام أحمد: ليس بين الناس فيه خلاف. (إلا بالولاء، فيرث به) أي الولاء (المسلم) المعتق (الكافر) العتيق، (والكافر) المعتق (المسلم) العتيق، لحديث جابر مرفوعاً: «لا يرث المسلم النصراني، إلا أن يكون عبده أو أمته»(١)، ولأن ولاءه له، وهو شعبة من الرق، واختلاف الدين لا يمنع الرجل أخذ مال رقيقه إذا مات، وعنه: لا يرثه مع اختلاف الدين، لعموم الخبر، قاله في الكافي.

(وكذا يرثُ الكافِرُ ولو مرتدًّا) قريبَه المُسْلِمَ (إذا أَسْلَمَ قبلَ قَسْمِ ميراثِ مورَّتِهِ المسلم)، وكذا زوجة أسلمت في عدة قبل القسم، نص عليهما وروي عن عمر وعثمان، والحسن بن علي وابن مسعود. لقوله على أَسْلَمَ على شيءٍ فهو له»(٣)، وعن ابن عباس مرفوعاً: «كل قسم قسم في الجاهلية فهو على ما قسم، وكل قسم أدركه الإسلام فإنه

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري (٢/١١) ومسلم (٥/٥٥) ومالك (٢/١٩/٥/١) وغيرهم. (إرواء ٢٠/٦).

<sup>(</sup>٢) ضعيف. أخرجه الدارقطني (٤٥٦) والحاكم (٤/٣٤٥) وغيرهما. (إرواء ٦/١٥٥).

<sup>(</sup>٣) حسن. رواه سعيد بن منصور في «سننه» (١/٣/٥٤/١/٣) وعنه ابن الجوزي في «التحقيق»

على قسم الإسلام»(١)، وحدَّث عبد الله بن أرقم عثمان: «أن عمر قضىٰ أنه من أسلم على ميراث قبل أن يقسم فله نصيبه، فقضىٰ به عثمان»(٢)، والحكمة فيه الترغيب في الإسلام والحث عليه.

(والكفّار مِللٌ شتَّى، لا يتوارثون مع اختلافها) روي عن علي، لقوله على: «لا يَتُوارَثُ أَهلُ مِلَّتَيْنِ شتَّى» (٣). فاليهوديّة ملة، والنصرانيّة ملة، والمجوسيّة ملة، وعَبَدَةُ الأوثان ملّة، وعبدة الشمس ملّة، وهكذا. فلا يَرِثُ بعضُهُمْ بعضاً، وعنه أن الكفار يرث بعضهم بعضاً وإن اختلفت أديانهم، اختاره الخلال، قاله في الفروع: وقدمه في الكافي، قال: لأن مفهوم قوله على: «لا يرث مسلم كافراً ولا كافر مسلماً» (٤)، أن الكفار يتوارثون.

(فإن اتفقت أديانُهُم، ووجدت الأسباب) الرّحِمُ، والنّكاح، والولاء، (وَرِثَ بعضهم بعضاً، ولو أنّ أحَدَهما ذِمّي والآخر حربي، أو) أحدُهما (مستامِنٌ والآخر ذميّ أو حربيّ). فاختلافُ الدَّارَيْنِ ليس بمانع، لأن العموماتِ من النصوص تقتضي توريثُهُم، ولم يرد بتخصيصِهم نصٌّ ولا إجماع، ولا يصح فيهم قياسٌ. فيجب العمل بعمومها، ومفهوم حديث: «لا يتوارث أهل ملتين شتىٰ»(٥)، أن أهل الملة الواحدة يتوارثون، وإن اختلفت الدار.

(ومن حُكِمَ بكفرِهِ من أهل البدع) المضلّة، (والمرتدّ، والزنديق، وهو المنافق) ولا تقبلُ توبتُهُ ظاهراً، وهو سَتْرُ الكفرِ وإظهار الإِيمان (فماله في أُنَّ) يصرف مصرف الفيءِ (لا

<sup>= (</sup>٢/٦٧/٢). (إرواء ٦/٦٥/).

<sup>(</sup>۱) صحيح. أخرجه أبو داود (۲۹۱۶) وابن ماجه (۲٤٨٥) والبيهقني (۱۲۲/۹) وغيـرهم. (إرواء ۱۵۷/٦).

<sup>(</sup>٢) لم أقف على إسناده. وأخرج سعيد في «سننه» (١٨٥) بسند صحيح فعل عثمان ذلك. (إرواء ١٨٥).

<sup>(</sup>٣) حسن. أخرجه أبو داود (٢٩١١) وابن ماجه (٢٧٣١) وأحمد (١٧٨/٢) وغيرهم. (إرواء ١٢١/٦).

<sup>(</sup>٤) صحيح. وتقدم قريباً.

٥) تقدم تخريجه قبل حديث .

يورِّ تُون) أحداً (ولا يَرِتُون) أحداً، لأن المسلم لا يرث الكافر، وكذا أقاربه الكفار من يهود أو نصارى أو غيرهم، لأنه يخالفهم في حكمهم، لا يقر على ردته، ولا تؤكل ذبيحته، ولا تحل مناكحته ولو كان امرأة. ولا يرثون أحداً مسلماً أو كافراً، لأنهم لا يقرون على ما هم عليه، فلا يثبت لهم حكم دين من الأديان. وعنه يرثه وارثه المسلم، اختاره الشيخ تقي الدين، لأنه المعروف عن الصحابة على وابن مسعود، قاله في الفروع. وقال في المنافق: وعند شيخنا يرث ويورث «لأنه على لم يأخذ من تركة المنافقين شيئاً ولا جعله فياً (١) (٢)، فعلم أن الميراث مداره على النصرة الظاهرة، قال: واسم الإسلام يجري عليهم في الظاهر إجماعاً.

(ويَرِثُ المجوسي ونحوُه) ممن يرى حِلَّ نكاح ِ المحارِم (بجميع قراباتِه) إذا أَسْلَمَ، أو حاكَمَ إلينا، وهو قول عمر وعليٍّ وابنِ مسعود وابن عباس، وزيدٍ في الصحيح عنه، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه.

(فلو خلَّف) المجوسيُّ (أُمَّه، وهي أخته من أبيه) لكون أبيهِ تزوَّج بنته، فولدتْ له هذا الميت، وخلَّفَ عمًّا (ورثت الثلث بكونها، أمَّا، و) ورثت (النصف بكونها أُختاً) والباقي بعد النصف والثلث للعمّ، ولا إرث بنكاح ذات محرم، ولا بنكاح لا يقر عليه كافر لو أسلم، قاله في الفروع. وإن أولد مسلم ذات محرم، بشبهة نكاح، أو ملك يمين، ممن يكون ولدها ذات قرابتين ثبت نسبه للشبهة، وورث بجميع قراباته.

\* \* \*

<sup>(</sup>١) الفيء: هو ما حصل للمسلمين من أموال الكفار بغير قتال.

<sup>(</sup>٢) قال الألباني: لم أقف عليه. (إرواء ٦/٨٥١).

## باب ميراث المطلّقة

طلاقاً رجعياً أو بائناً يتهم فيه بقصد الحرمان.

(يثبتُ الإِرث لكلَّ من الزوجين في الطلاقِ الرجعيّ) ما دامت في العدة، سواء كان في المرض أو في الصحة. قال في المغني: بغير خلافٍ نعلمه. روي ذلك عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم. وذلك لأنّ الرجعية زوجةٌ يلحقها طلاقُه وظهارُه وإيلاؤُهُ، ويملكُ إمساكَهَا بالرَّجْعَةِ بغير رضاها، ولا وليّ ولا شهودٍ ولا صداقٍ جديد.

(ولا يثبت) الإرث (في) الطلاق (البائن إلا لها) أي للمطلقة من مطلّقها (إن اتّهِم) أي الزوجُ (بقصدِ حرمانِها) الميراث (بأنْ طلّقها في مرض موتهِ المخوفِ ابتداءً) يعني من غير سؤالِها، (أو سأَلتْهُ) أنْ يطلّقها طلاقاً (رجعيًّا فطلّقها) طلاقاً (بائناً، أو علّق في مَرَضِهِ طلاقهًا) ثلاثاً، أو طلاقاً تبين به، (على ما) أي: فعل (لا غنى لها عنه) شرعاً، كالصلاة المفروضة، والزكاةِ، والصوم المفروض، قال في الإقناع: وليسَ منه كلام أبويها. انتهى؛ أو عقلاً كالأكل والنوم، (أو أقرً) في مَرضِهِ (أنه طلَّقها سابقاً في حال صِحّتِه، أو وكل في صحته من يُبينُها) أي يطلَّقها طلاقاً بائناً (متى شاء، فأبانَها في مرض موتهِ)، أو قذَفها في صحته، ولاعنها في مرض موته، ولو لم يمتْ.

(فترث في الجميع) أي جميع الصور المذكورة، (حتى لو انقضت عدتها) قبل موتِهِ فإنها تَرِثُهُ، لما روي «أن عثمان رضي الله عنه ورث تماضر بنت الأصبغ الكلبية من عبد الرحمن بن عوف وكان طلقها في مرض موته فبتَّها (۱) »(۲)، واشتهر ذلك في الصحابة ولم

<sup>(</sup>١) بتَّ الرجل طلاق امرأته: إذا قطعه فهي مبتوتة.

<sup>(</sup>٢) صحيح. أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٢١٩/٨). (إرواء ٦/١٥٩).

ينكر فكان إجماعاً، وروى أبو سلمة بن عبد الرحمن: «أن أباه طلق أمه، وهو مريض، فمات فورثته بعد انقضاء عدتها»(۱)، وروى عروة: «أن عثمان قال لعبد الرحمن: لئن مت لأورثنها منك، قال: قد علمت ذلك»(۲)، وما روي عن ابن الزبير أنه قال: «لا ترث مبتوتة (۳)»(٤) فمسبوق بالإجماع السكوتي زمن عثمان، ولأن المطلق قصد قصداً فاسداً في الميراث، فعورض بنقيض قصده كالقاتل. (ما لم تتزوج)، فإن تزوجت زوجاً غيره لم ترث من الأول، أبانَها الثاني أو لا (أو ترتدً) عن الإسلام، ولو أسلمتْ بعد إن ارتدت.

(فلو طلَّقَ المتَّهمُ) بقصدِ حرمانِ الميراثِ (أربعاً) كن معه، (وانقضتْ عدتهنّ) منه (وتزوَّجَ أربعاً سواهُنَّ) ثم مات، (وَرِثَ) منه (الثَّمَانُ) وهنّ الأربعُ المطلقات، والأربع المنكوحات (على السواءِ) لأنّ المطلَّقةَ وارثةُ بالزوجيّة، فكانتْ أسوةَ من سواها (بشرطه) المتقدم، قال في الإنصاف: على الصحيح من المذهب، وقال في الكافي: والثانية لا ترثه ليعني بعد انقضاء العدة ـ، لأن آثار النكاح زالت بالكلية، فلم ترثه كما لو تزوجت، ولأن ذلك يفضي إلى توريث أكثر من أربع نسوة، فإن يتزوج أربعاً بعد انقضاء عدة المطلقة، وذلك غير جائز، وإن طلقها في مرض غير مخوف، أو في مخوف فصح منه، ومات بعده لم ترثه في قول الجمهور، لأن حكمه حكم الصحة في العطايا: والعتاق والإقرار، فكذلك في الطلاق.

(ويثبت له) أي للزوج الميراثُ من زوجته دونها (إن فعلتْ بمرض موتِها المخوفِ ما يفسخُ نكاحَها ما دامتْ معتدّةً إنِ اتُهمَتْ) بقصدِ حرمانِه الميراث. كما لو أدخلَتْ ذَكَرَ ابنِ زوجِها في فَرْجِها، أو أبيه، وهو نائم، أو إرضاعها ضرتها الصغيرة أو نحو ذلك، لأنها أَحَدُ الزوجين، وظاهر الفروع كالمقنع والكافي والشرح حيث أطلقوا ولو بعد العدة واختاره في الإقناع.

<sup>(</sup>١) صحيح . أخرجه الشافعي (١٣٩٣) والبيهقي (٣٦٢/٧). (إرواء ٦/٩٥١).

<sup>(</sup>٢) لم أقف عليه الآن وسبق آنفاً بنحوه. (إرواء ١٦١/١).

<sup>(</sup>٣) المبتوتة عند الحنابلة: هي البائن بفسخ أو طلاق.

<sup>(</sup>٤) صحيح . أخرجه الشافعي (١٣٩٤). (إرواء ٦/١٦٠).

ولم يُسْقِطْ فعلُها ميراثَ الآخر، كالزوج.

(وإلا) أي وإن لم تُتَّهم الزوجةُ بقصدِ حرمانِهِ الميراثُ بأن دبَّ زوجُها فارتَضَعها وهي نائمةٌ، أو نحو ذلك (سَقَطَ ميراثُهُ) أيضاً، كفسخ ِ معتَقَةٍ تحت عبدٍ، فَعَتَقَ، ثم مات.

\* \* \*

# باب حكم تصحيح المسألة

مع (الإٍقرار) من بعضهم (بمشاركٍ في الميراث)، وأمّا مع إقرار الجميع فلا يحتاج إلى عمل سوى ما تقدم.

(إذا أقرّ الوارث) المكلف (بمن يشاركه) أي المقرّ (في الإرث) كابنِ للميّتِ يُقِرُّ بابنِ للميّتِ المقرَّ به من له آخر، (أو) يقر (بمن يحجبه، كأخ ) للميت (أقرّ بابنِ للميّت) ولو كان الابنُ المقرُّ به من أمةِ الميت، نصّ عليه في رواية الجماعة، (صحّ) الإقرار، (وثبت الإرث) من الميّت، (و) ثبت (الحجب).

(فإذا أقرّ الورثة المكلفون) كلهم (بشخص مجهول النسب، وصدَّق) المقرُّ به المقرَّ إنْ كان مكلفاً، (أو) يصدِّقُهُ و (كان صغيراً، أو مجنوناً، ثبت نَسَبُهُ وَإِرْثُهُ).

فيشترط لثبوت النسب أربعة شروط، وهي: إقرار الجميع؛ وتصديق المُقَرِّ به إن كان مكلّفاً؛ وإمكان كونِهِ من الميّت؛ وعَدَمُ المُنازِع.

وحيث ثبت نسبه فإنه يثبُتُ إرثه، ما لم يقم به مانعٌ من موانع الإِرث. فإن كان به مانع ثبت نسبه، ولم يرث للمانع.

(لكن يعتبر لثبوت نسبه من الميت) أحد شيئين: إما (إقرار جميع الورثة، حتى الزوج، وولد الأم؛ أو شهادة) رجلينِ (عَدْلينِ) فلا تقبل هنا شهادة النساء، ولا شهادة الفاسق مطلقاً. ويأتي.

ولا فرق بين أن يكون الشاهدان (من الورثة، أو من غيرهم).

(فإن لم يُقِرَّ بِهِ جميعُهم) بل أقرّ به بعضُهم (ثبت نسبه وإَرثُهُ ممن أقرّ به) فقط، دون الميّت، وبقية الورثة. وقيل لا يثبت نسبه أيضاً ممن أقرّ به. جزّم به الأزْجِيّ وغيره. وقدَّم · الأول في الفروع والرعايتين والحاوي الصغير وغيرهم.

(ف) على هذا (يشاركه) أي المقرُّ بِهِ المقِرُّ (فيما بيده) من التركة.

فإذا أقرّ أحدُ ابنيهِ بأخ لهما، فللمقرِّ به ثلث ما بيد المقرِّ. نقله بكر بن محمد. لأنّ إقراره تضمّن أنه لا يستحقُّ أكثرَ من ثُلُثِ التركة. وفي يده نصفُها فيكون السدسُ الزائد للمقرّ به. وهو ثلث ما بيده. فيلزمه دفعُه إليه، (أو يأخذُ) المقرُّ به (الكُلَّ) أي كلّ ما بيده (إن أسقطه) كما لو أقر أخُ شقيقُ للميت بابن للميت، فإنه يرثُ الابنُ، ولا شيء للأخ.

\* \* \*

### باب ميراث القاتل

وإنما يرثُ القاتلُ المقتولَ إذا لم يضمنْه على ما يأتي.

(لا إرث لمن قَتَل مورِّتْه بغير حق) مثل أن يكون القتلُ مضموناً بقصاص أو دية أو كفّارة، (أو شارَكَ في قتلِه) لأنّ شريك القاتل قاتلٌ، بدليل أنه يُقْتَلُ به لو وجَبَ القصاص، (ولو) كان القتلُ (خطأً، فلا يرثُ من سقىٰ ولدَهُ) ونحوَه ممن في حِجْرِهِ (دواءً) ولو يسيراً (فمات، أو أُدَّبَهُ) أي أدّبَ وَلدَهُ، أو زوجتَهُ، فماتَ أو ماتَتْ (أو فَصَدَهُ) أو حجَمه (أو بَطَّ سِلْعَتَهُ) لحاجة، فمات من ذلك، لم يرثه، لأنه قاتل، واختار الموفق، أن من أدب ولده ونحوه أو فصده أو بط سلعته لحاجته يرثه، وصوبه في الإقناع لأنه غير مضمون.

(وتلزَمُ الغُرَّةُ) وهي عبدٌ أو أَمَةٌ قيمتُها خمسٌ من الإبل (مَنْ شَرِبَتْ دواءً فأسقطت) جنينَها.

(ولا ترِثُ مِنْها) أي الغرة (شيئاً).

(وإن قتله) أي قتل الإِنسان مورِّثه (بحقٌ ورثه، كالقتل ِ قصاصـاً، أو) القتل ِ (حـدًّا) كحدّ الزنا، وقطع ِ الطريق، (أو) قتلَه (دفعاً عن نفسه) إن لم يندفع إلَّا به .

(وكذا) لا يُمْنَعُ من الإِرث (لـو قَتَلَ البـاغي العادلَ) في الحـرب (كعكسِهِ) بـأن قتلَ العادلُ الباغيَ ، لأنه فعل مأذون فيه شرعاً ، فلم يمنع الميراث .

# باب ميراث المعتَقِ بعضُه

(الرقيقُ من حيثُ هو) أي بجميع أنواعِهِ، كالمدبَّر، والمكاتَب، وأمَّ الولد، والمعلَّق عتقُه على صفة (لا يرِثُ)غيرهُ (ولا يورث) أحداً، لأن فيه نقصاً منع كونه موروثاً، فمنع كونه وارثاً.

أجمعوا على أن / المملوك لا يورَث، لأنه لا مال له فيورَث، فإنه لا يملك. ومن قال يملك بالتمليك، فملك ناقصٌ غيرُ مستقرِّ يزول إلى سيده بزوال مِلكِهِ عن رقبته، لحديث: «من باع عبداً وله مال فماله للبائع إلا أن يشترطه المبتاع»(١)، فكذلك بموته.

(لكن المبعَّضَ يرث ويورَثُ، ويَحْجُب، بقدر ما فيه من الحرية)، وهو قول علي وابن مسعود، لحديث ابن عباس مرفوعاً: «قال في العبد يعتق بعضه: يرث ويورث على قدر ما عتق منه» (۲)، ولأنه يجب أن يثبت لكل بعض حكمه، كما لو كان الآخر مثله، وقال زيد بن ثابت: «لا يرث ولا يورث»، وقال ابن عباس: «هو كالحر في جميع أحكامه في توريثه، والإرث منه وغيرهما».

(وإن حصل بينه) أي المبعَّض (وبين سيَّدِهِ مُهَايَـاًةٌ) فكانْ يخـدم سيده بنسبـة ملكه، ويكتسب بنسبة حريته، (فكلُّ تَرِكَتِهِ) التي جَمَعها بجزئه الحر (لوارثه).

(أوْ لا) بأن لم يكن بين السيد والمبعّض مهايأةٌ (فتركته بينه) أي وارث المبعّض (وبين سيده) أي سيد المبعّض (بالحصص).

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري (۸۱/۲) ومسلم (۱۷/۵) وأحمد (۹/۲) وغيرهم. (إرواء ۱۵۷/). (۲) صحيح. أخرجه النسائي (۲۸/۲) والترمذي (۲/۲۷) وغيرهما. (إرواء ١٦١٦).

#### باب الولاء

الولاء ثبوتُ حكْم شرعيِّ بعتقٍ، أو تعاطي سببه.

ف (من أعتق رقيقاً؛ أو) أعتق (بعضه فسرى إلى الباقي، أو عَتَق) الرقيق (عليه بِرَحِمٍ) كما لو ملك أباه أو أخاه أو عمّه، ونحوهم فعتق عليه بسبب ما بينهما من الرحم؛ (أو) بد (فعل) كتمثيل به؛ (أو) بسبب (عوض كما لو قال لعبده: أنت حرَّ على أن تخدمني سنة، وكما لو اشترى العبد نفسه من سيّده بعوض حالً، فإنه يُعتقُ، ويكون الولاء لسيّده. نص عليه؛ (أو) بسبب (كتابة)، كما لو كاتبه على مال فأدّاه؛ (أو) بسبب (تدبير) كما لو قال له: إذا أنا مُتُ فأنتَ حرَّ؛ (أو) بسبب (إيلادٍ)، كما لو أتت أمته منه بولدٍ، ثم مات أبو الولد؛ (أو) بسبب (وصيّةٍ)، كما لو أوصى بعتق عبده فلانٍ، وأعتقه الورثة، (أو أعتقه في زكاته، أو) في (نذره، أو) في (كفارته، ف) إنه في جميع هذه الصور (له عليه الولاء) لقوله الله الله المن أعتق»(۱).

(و) يكون له أيضاً الولاءُ (على أولادِهِ) أي أولاد العتيقِ، وإن سفلوا لأنه ولي نعمتهم وبسببه عتقوا، ولأنهم فرعه والفرع يتبع أصله، فأشبه ما لو باشر عتقهم. (بشرطِ كونِهمْ) أي أولادِ العتيق (من زوجةٍ عتيقةٍ) للعتيق أو لغيره (أو أمةٍ)، فإن كانوا من أمة الغير فتبع لأمهم حيث لا شرط ولا غرور، وإن كانوا من حرة الأصل فلا ولاء عليهم لأنهم يتبعونها في الحرية، فيتبعوها في عدم الولاء.

(و) يكون له الولاءُ أيضاً (على من لـه) أي العتيقُ ولاَّؤه (أو لهم) أي لأولادِ العتيقِ (عليهِ الولاءُ).

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري (٢/٢) ومسلم (٢١٣/٤) وغيرهما (إرواء ١٥٢/٥).

ومن لم يمسَّه رِقٌ، وكان أحدُ أبويْهِ عتيقاً، والآخرُ حرُّ الأصل، أو الآخرُ مجهولَ النَّسب، فلا ولاء عليه لأحد.

(وإن قال) شخصٌ مكلَّفٌ رشيدٌ لمالِكِ عبدٍ: (اعتقْ عبدَك عنّي مجاناً)، أي بلا عوض ، (أو) اعتق عبدك (عني)، فقط، (أو اعتق عبدك عنك وعليّ ثمنه) فلا يجب عليه أن يجيبه، ف (إن أعتقه)، ولو بعد أن افترقا، (صحّ) العتق (و) كان (ولاؤه للمعتق عنه) كما لو قال له: أطعِمْ أو اكْسُ عني.

(ويلزم القائل) للمقول له (ثمنُه) أي ثمنُ العبد (فيما إذا التزم به) أي بالثمن، بقوله: وعلي ثمنه، ولو قال: أعتقه والثمن علي ففعل. فالولاء للمعتق، لأنه لم يعتقه غيره، فأشبه ما لو لم يجعل له جعلا، قاله في الكافي، لحديث: «الولاء لمن أعتق»(۱). (وإن قال الكافر) للمسلم: (اعتقْ عبدَكَ المسلم عني) وعليّ ثمنه، (فأعتقه، صحّ) في الأصحّ، لأنه إنما يملكه زمناً يسيراً، ولا يتسلّمُهُ فاعتبر هذا الضرر اليسير لأجل تحصيل الحرية للأبد، التي يحصل بها نفع عظيم، لأن الإنسان يصيرُ منهيّئاً بها للطاعاتِ، وإكمال القربات.

(و) يكونُ (ولا وُه للكافر)، لأن المعتق كالنائب عنه: «ويرث الكافر بالولاء»، روي عن على رضي الله عنه. واحتج أحمد بقول علي: «الولاء شعبة من الرق»(٢)، ولعموم حديث: «الولاء لمن أعتق»(١).

ويرث به المسلم.

وكذا كل من باين [دينه] دين معتِقه.

## فصل [في الإرث بالولاء]

(ولا يرث صاحبُ الولاءِ) أي من له الولاءُ (إلّا عِنْدَ عَدَم عصباتِ النَّسَبِ) كالأب، والابن، وابن الابن، والأخ مطلقاً، ونحوهم، لأنه فرع على النسب فلا يرث مع وجوده لا نعلم في ذلك خلافاً، لما روي عن الحسن مرفوعاً: «الميراثُ للعصبة فإن لم يكن عصبة

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري (۲/۲) ومسلم (۲۱۳/۶) ومالك (۲/۷۸۰/۷۱) وغيرهم .(إرواء ٥/٢٥١). (۲) أخرجه البيهقي (۲/۲۰۰). (إرواء ١٦٣/٦).

فللمولىٰ "(')، وعنه: «أن رجلاً أعتق عبداً، فقال للنبي على: ما ترى في ماله، فقال: «إن مات ولم يدع وارثاً فهو لك "(')، وعن ابن عمر مرفوعاً: «الولاء لُحْمة ('') كلُحْمة النسب "(٤)، والمشبه دون المشبه به، وأيضاً فالنسب أقوى من الولاء، لأنه يتعلق به المحرمية وترك الشهادة، وسقوط القصاص، ولا يتعلق ذلك بالولاء. (وبعد أن يأخذ أصحابُ الفروض فروضَهم)، لحديث: «ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلأولى رجل ذكر "(")، وعن عبد الله بن شداد قال: «أعتقت ابنة حمزة مولى لها، فمات وترك ابنة وابنة حمزة، فأعطىٰ النبي على ابنته النصف، وابنة حمزة النصف "("). (فبعد ذلك يرثُ المعتق ولو أنثىٰ)، بلا خلاف، لعموم ما تقدم، وقد نص النبي على ذلك في حديث بريرة.

فمن ماتَ عن بنتٍ حُرَّة وعن معتِقٍ: كان النصفُ للبنت، والباقي للمعتِق.

ومن ماتَ عن أمِّ حرّةٍ، وشقيقتينِ حرتين، وزوجةٍ حرة، ومعتِق: فأصل المسألةِ من اثني عشر، وتعول إلى ثلاثة عشر: للأم السدس سهمان، وللشقيقتين ثمانية أسهم، وللزوجة ثلاثة أسهم، ولا شيء للمعتق.

(ثم) يرث بعد فقد المعتق (عصبتُه) المتعصّبون بأنفسهم، يقدَّم (الأقرب فالأقرب) فابنٌ وابنُ ابنٍ: الكلَّ للابن. وأخٌ شقيقٌ، وأخ لأب: الكلّ للشقيق. وهكذا، لما روي عن الزهري أن النبي على قال: «المولى أخ في الدِّين وولي نعمة، يرثه أولى الناس بالمعتق» (٧٧)، وروي عن زياد بن أبي مريم: «أن امرأة أعتقت عبداً لها ثم توفيت، وتركت ابناً لها وأخاها، ثم توفي مولاها، فأتى أخو المرأة وابنها رسول الله على في ميراثه، فقال على: «ميراثه لابن المرأة»، فقال أخو المرأة: يا رسول الله لو جر جريرة كانت على، ويكون ميراثه لهذا قال:

<sup>(</sup>١) ضعيف. لأن الحسن وهو البصري تابعي فهو مرسل. (إرواء ١٦٣/٦).

<sup>(</sup>٢) ضعيف. أخرجه البيهقي (٦/ ٢٤٠). (إرواء ٦٦٤/٦).

<sup>(</sup>٣) اللحمة: القرابة.

<sup>(</sup>٤) صحيح . أخرجه الشافعي (١٢٣٢). (إرواء ١٠٩/٦).

<sup>(</sup>٥) أخرجه البخاري (٢٨٧/٤) ومسلم (٥/٥٥) وأحمد (١/٢٩٢) وغيرهم. (إرواء ٦/٦٣١).

<sup>(</sup>٦) حسن. أخرجه ابن ماجه (٢٧٣٤) والحاكم (٦٦/٤). (إرواء ٦/١٣٥).

<sup>(</sup>٧) ضعيف. أخرجه البيهقي (١٠/٤٠٣). (إرواء ٦/١٦٥).

«نعم» (1). وعن إبراهيم قال: «اختصم علي والزبير في مولى صفية، فقال علي: مولى عمتي وأنا أعقل (٢) عنه، وقال الزبير مولى أمي وأنا أرثه، فقضى عمر على علي بالعقل، وقضى للزبير بالميراث» (٣)، احتج به أحمد.

( وحكم الجد مع الإِحْوة) الأشقاءِ أو لأب (في الولاء كحكمِهِ معهم في النَّسبِ) وتقدم الكلام على ذلك.

(والولاءُ لا يباعُ، ولا يوهَب، ولا يوقفُ، ولا يوصى به) لأنه كالنَّسب، وهو لا يَرِدُ عليه عقد بيع ، ولا هبةً، ولا وقفُ، ولا وصيةً، وهو قول جمهور الصحابة، ولم يظهر عنهم خلاف، لحديث ابن عمر قال: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الولاء وهبته» (٤). قال رسول الله ﷺ: «الولاءُ حُمةٌ كلُحْمة النسب لا يباع ولا يوهب» (٥) «ولا يصح أن ياذن لعتيقة، فيوالي من شاء»، روي عن عمر وابنه وعلي، وابن عباس وابن مسعود (٦)، لأنه كالنسب وشذ شريح، فقال: يورث كما يورث المال، ولنا ما تقدم وإجماع الصحابة. (ولا يورث)، لما تقدم. (وإنما يَرِثُ به أقربُ عصباتِ المعتِقِ يَوْمَ موتِ العتيق) لا يوم موت المعتق، قال ابن سيرين: إذا مات العتيق نظر إلى أقرب الناس، إلى الذي أعتقه، فيجعل ميراثه له، وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: «ميراث الولاء للكبر من الذكور، ولا يرث النساء من الولاء إلا ولاء من أعتق» (٧)، فلو مات المعتق وخلف ابنين ثم ماتا، وخلف أبنين ثم ماتا، عدهم، لكل واحد منهم عشرة كالنسب، قال الإمام أحمد: روي هذا عن عمر وعثمان، عدهم، لكل واحد منهم عشرة كالنسب، قال الإمام أحمد: روي هذا عن عمر وعثمان، وعلي وزيد بن حارثة وابن مسعود، وبه قال أكثر أهل العلم، ولو اشترى أخ وأخت أباهما وعلي وزيد بن حارثة وابن مسعود، وبه قال أكثر أهل العلم، ولو اشترى أخ وأخت أباهما

<sup>(</sup>١) أخرجه الدارمي (٣٧٢/٢) وفي سنده ضعف. (إرواء ١٣٦/٦).

<sup>(</sup>٢) أعقل: أدفع عنه الدية.

<sup>(</sup>٣) ضعيف. لانقطاعه بين إبراهيم وعمر ولم أقف على سنده إليه. (إرواء ٦/١٦٥).

<sup>(</sup>٤) صحيح. أخرجه الجماعة. (إرواء ١١١٦).

<sup>(</sup>٥) صحيح. أخرجه الشافعي (١٢٣٢) والحاكم (١/٤٣) والبيهقي (٢٩٢/١٠). (إدواء ١٠/٦).

<sup>(</sup>٦) قال الألباني: لم أقف عليه. (إرواء ٦/٦٦١).

<sup>(</sup>٧) قال الألباني: لم أقف على إسناده. (إرواء ٢/٦٦).

فعتق عليهما، ثم ملك قناً فأعتقه، ثم مات الأب ثم العتيق، ورثه الابن بالنسب دون أخته بالولاء، لأن عصبة المعتق بالنسب تقدم على مولى المعتق، وتسمى: مسألة القضاة، يروى عن مالك أنه قال: سألت سبعين قاضياً من قضاة العراق، فأخطؤوا فيها، ذكره في الإنصاف.

(لكن يتأتّى انتقاله) أي الولاء (من جهة إلى) جهة (أخرى: فلو تزوّج عبد بر) امرأة (معتَقَةٍ) لزيدٍ (فولاءُ من تَلِدُهُ) من زوجِها العبدِ (لمن أعتَقَها) وهو زيد (فإن عَتَقَ الأب انجر الولاء لمواليه) أي موالي الأب، لأنه بعتقه صلح للانتساب إليه وعاد وارثاً وولياً، فعادت النسبة إليه وإلى مواليه، وروى عبد الرحمن عن الزبير: «أنه لما قدم خيبر رأى فتية لعسا فأعجبه ظرفهم وحالهم، فسأل عنهم فقيل له: إنهم موال لرافع بن خديج، وأبوهم مملوك لأل الحرقة، فاشترى الزبير أباهم فأعتقه، وقال لأولاده: انتسبوا إليّ فإن ولاءكم لي، فقال رافع بن خديج: الولاء لي لأنهم عتقوا بعتقي أمهم، فاحتكموا إلى عثمان، فقضىٰ بالولاء للزبير، فاجتمعت الصحابة عليه»(١)، واللعس سواء في الشفتين تستحسنه العرب، وإن عتق الجد لم ينجر الولاء، نص عليه، لأن الأصل بقاء الولاء لمن ثبت له، وإنما خولف هذا الأصل في الأب، لإجماع الصحابة عليه، فيبقى فيمن عداه على الأصل، قاله في الكافي.

\* \* \*

<sup>(</sup>١) حسن. أخرجه البيهقي (١٠/٧٠٠). (إرواء ١٦٦٦).

#### كتاب العتق

وهو لغةً: الخلوص، ومنه عِتاقُ الخيل. وسمِّيَ البيتُ الحرام عتيقاً لخُلوصِهِ من أيدي الجبابرة.

وشرعاً: تحرير الرَّقبة، وتخليصها من الرق. وخُصَّت به الرقبة، وإن تناول العتقُ جميعَ البدن، لأن ملك السيّد له كالغُلِّ في رقبته المانع له من التصرّف، فإذا عَتَقَ صار كأنّ رقبته أُطلِقت من ذلك.

(وهو من أعظم القُرَب) لأنَّ الله \_ جَلَّ وعـلا \_ جعله كفارةً للقتـل ، والوطءِ في نهـار رمضان، وكفارةً للأيمان، وجعله النبيُّ عَيْدُ فِكاكاً لمعتقِهِ من النار، قال عَيْدُ : «من أعتق رقبة مؤمنة، أعتق الله تعالى بكل إرب(١) منها إرباً من النار، حتى إنه ليعتق اليد باليد، والرجل بالرجل، والفرج بالفرج»(٢). ولأن فيه تخلُّصَ الأدميِّ المعصوم من ضرر الرق.

وأفضلُها أنفسُها عند أهلِها، وأغلاها ثمناً، نَقله الجماعة عن أحمد.

وذكرٌ وتعددٌ أفضل.

(فيسن عتقُ) وكتابةُ (رقيق له كسبٌ) لانتفاعِهِ بملْكِ كسبهِ بالعتق.

<sup>(</sup>١) إرب: قطعة.

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري (١١٧/٢) ومسلم (٢١٧/٤) وا رمذي (١/١٩١) وأ مد (٢٠/٢٤) وغيرهم. (إرواء ١٦٨٦).

(ويكره) العتقُ والكتابةُ (إن كان) العتيقُ (لا قوةَ لَهُ ولا كسب) لسقوطِ نفقتِه بإعتاقه، فيصير كلاً على الناس ويحتاج إلى المسألة؛ (أو) كان (يخافُ منه) إذا عتَق (الزنا أو الفساد) يعني فإنه يكره إعتاقه. وكذا لو خيف رجوعه إلى دار الحربِ وتركُ إسلامه.

(ويحرم إن عَلِم ذلك) أو ظَنَّه (منه) لأن التوسُّل إلى المحرّم حرام.

وإن أعتقَه مع علمِه ذلك أو ظنِّه صح العتق.

(وهكذا الكتابة) في الحكم المذكور.

(ويحصل العتق) بأحد شيئين: (بالقول) أو الملك. وزاد في الكافي: والاستيلاد.

ولا يحصل بمجرّد النية، لأنه إزالة ملك.

#### [العتق بالقول]:

وينقسم من أجل كونه إزالةَ ملكِ إلى صريح وكناية، كالطلاق.

(وصريحه) أي صريح القول: (لفظ العتق، و) لفظ (الحرية) لأنهما لفظانِ وردَ الشرعُ بهما، فوجب اعتبارُهما، (كيفَ صُرِّفا) فمن قال لرقيقه: أنت حرِّ، أو مُحرَّر، أو قد حرَّرتُك؛ أو عتيق، أو معتَقُ أو قد أعتقْتُك، عتَقَ، ولو لم يَنْوِ عتقَه بذلك. قال أحمد في رجل لقي امرأةً في الطريق، فقال: تَنحَّيْ يا حُرَّةُ. فإذا هي جاريتُهُ، قال: عتقت عليه، وقال في رجل قال لخدم قيام في وليمة، مروا أنتم أحرار، وكان فيهم أم ولده لم يعلم بها، قال: هذا به عندي يعتق أم ولده. (غير أمرٍ، ومضارع، واسم فاعل) فمن قال لرقيقه: حرَّرة، أو: أعتِقْهُ، أو: أحرِّره، أو: هذا محرِّر بكسر الراء، وهذا معتِقُ بكسر التاء، لم يعتق بذلك، لأن ذلك طَلَبٌ ووعْدٌ وخبرٌ عن غيره، فلا يكون واحدٌ منها صالحاً للإنشاء والإخبار عن نفسِه فيؤاخذ به.

ويقع من هازل ، كالطلاق، لا من نائم ومجنون ومُبَرْسَم لأنهم لا يعقلون ما يقولون. ولا يقعُ إن نوى بالحرِّيَّة عفَّتَهُ وكَرَمَ خُلُقه، ونحوه، لأنه نوى بكلامه ما يحتمله، قالت

سبيعة: ترثي عبد المطلب:

ولا تساما أن تبكيا كلُّ ليلةٍ ويوم على حرٍّ كريم الشمائل

(وكنايتُهُ) أي كناية العتق التي يقع بها (مع النية) أي نية العتق (ست عشرة) لفظة: (خَلَيتُكَ، وأطلقتُكَ، والحقْ بأهلك، واذهبْ حيثُ شئت، ولا سبيلَ لي) عليك، (أو: لا سلطان) لي عليك، (أو: لا ملك) لي عليك، (أو: لا رقَّ) لي عليك، (أو: لا خِدْمَةَ لي عليك، أو: وهبتك لله، وأنت لله، ورفعت يدي عنك إلى الله، وأنت مولاي، أو أنت سائبة وملَّكتُك نفسكَ. وتزيد الأمةُ) على الذَّكر (بأنتِ طالقُ، أو) أنت (حرامٌ)، فلا يعتق بذلك حتى ينويه، لأنه يحتمل العتق وغيره، أشبه كناية الطلاق، وقال القاضي: في قوله: لا رق لي عليك، وأنت لله صريح. نص عليه أحمد في أنت لله، لأن معناه أنت حر لله، واللفظان الأولان صريحان في نفي الملك والعتق من ضرورته.

(ويعتق حملٌ لم يستثن) أي لم يستثنه المعتِقُ عندَ عتقِ أمةٍ (بِعِتقِ أمّهِ) لأنه يتبعها في البيع والهبة، ففي العتق أولى، فإن استثنى لم يعتق، وبه قال ابن عمر وأبو هريرة، قال أحمد: أذهب إلى حديث ابن عمر في العتق، ولا أذهب إليه في البيع، ولحديث: «المسلمون على شروطهم»(١)، (لا عكسُهُ) أي لا تعتق الأمة بعتقِ حملِها، لأن الأصل لا يتبع الفرع.

(وإن قال) السيد (لمن) أي لرقيق (يمكن كونُه أباهُ) من رقيقِهِ، كما لو كان السيّدُ ابن خمسةَ عشرَ عاماً، والرقيقُ ابن ثلاثينَ عاماً: (أنت أبي، أو قبال) السيد (لمن) أي لرقيقِ (يمكنُ كونُه ابنه: أنت ابني، عَتَق) بذلك، ولو كان له نسب معروف، لجواز كونه من وطعُ شبهة.

و (لا) عِتْقَ (إن لم يمكن ) كونه أباه أو ابنه لكبر أو صغر (إلا بالنية) أي بنيته بهذه الألفاظ العتق ، لتحقق كذبه ، كقوله: أعتقتك أو أنت حر منذ ألف سنة ، لأنه محال معلوم كذبه ، ولا يصح العتق إلا من جائز التصرف ، لأنه تبرع في الحياة أشبه الهبة .

## فصل [في العتق بالفعل]

(ويحصل) العتقُ (بالفعل ) كما يحصُل بالقول. (فمن مَثَّل) بتشديد المثلَّثة، قال أبو

<sup>(</sup>۱) صحيح. ورد عن جماعة من الصحابة منهم أبو همريرة أخرجه أبو داود (۴۵۹۶) وابن حبان ا (۱۱۹۹) والحاكم (۲/۶۶) وغيرهم. (إرواء ٥/١٤٣).

السعادات: مثّلتُ بالحيوانِ، أُمثّلُ تمثيلًا، إذا قطعتَ أطرافَه، وبالعَبْدِ، إذا جَدَعْتَ أَنفَه، أو أَذَنَه، ونحوه. (برقيقِه) ولو بلا قصد (فجدَعَ أنفه، أو أذنه، أو نحوهما) كما لو خَصَاهُ (أو خَرَقَ عَضواً منه) كإصبعه، بالنّار عتق بلا حكم خَرَق) عضواً منه، كما لو خَرَقَ كفّه (أو حَرَقَ عضواً منه) كإصبعه، بالنّار عتق بلا حكم حاكم (أو استكرهه) أي استكرة السيّدُ عبدة (على الفاحشة عَتقَ عليه، (أو وطيء) السيدُ (من) أي أمة الشيخ ؛ لو استكره المالك عبدة على الفاحشة عَتقَ عليه، (أو وطيء) السيدُ (من) أي أمة مباحة (لا يوطأ مثلها لصغر فأفضاها) أي خَرَقَ ما بين سبيليها، يعني فإنّها تعتق عليه. قال ابن حمدان: ولو مثّل بعبد مشتركِ بينه وبين غيره عَتق نصيبه، وسرى العتقُ إلى باقيه، وضمن قيمة حصّة الشريكِ بشرطِه، وهو أن يكون موسراً. ذكره ابن عقيل ، وجزم به في الإقناع، (عتق في الجميع) أي جميع ما ذكر، بلا حكم الحاكم، لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، «أن زنباعاً أبا روح وجد غلاماً له مع جاريته، فقطع ذكره وجدع أنفه، فأتى العبد النبي على ما فعلت»، قال النبي فقال النبي الله عنه، وأوجعه ما ذكر، بلا حكم أقعد أمة له في مقلى حار فأحرق كذا وكذا، قال: «اذهب فأنت حر»(۱). وروي: «أن رجلاً أقعد أمة له في مقلى حار فأحرق مضور، وقال: وكذلك أقول.

(ولا عتق) حاصل (بخدش) أي جرح (وضرب ولعن) لرقيقِهِ، لأن ذلك مخالفً للقياس ، ولا نصَّ فيه، ولا [هـو] في معنى المنصوص عليه، فلم يعتق بذلك، كما لـو هده.

#### [العتق بالملك]:

(ويحصل) العتق أيضاً (بـالملْكِ، فَمَنْ مَلَكَ لذي رحم ٍ محـرم ٍ) كأبيـه وابنه وأخيـهِ وعمه.

والرَّحِمُ المَحْرَمُ هو الذي لو قُدِّر أحدُهما ذكراً، والآخر أنثى، حرم نكاحه عليه لكن لما كان ذلك شاملاً للمَحْرَمِ بالرِّضاعِ أَخْرَجَه بقوله (من النسب) وافقه في دينِه أوْ لا، (عَتَق

<sup>(</sup>١) حسن. أخرجه أحمد (٢/١٨٢) وأبو داود (٤٥١٩) وابن ماجه (٢٦٨٠). (إرواء ١٦٨/).

<sup>. (</sup>٢) العجز: ما بعد الظهر.

<sup>(</sup>٣) قال الألباني: لم أقف على سنده. (إرواء ٦/ ١٦٩).

عليه)، وأبٌ وابنٌ من زنا كأجنبين، (ولو) كان المملوك (حملًا) كما لو اشترى زوجة ابنيه الأمة التي هي حاملٌ من ابنيه، لحديث الحسن عن سمرة مرفوعاً: «من ملك ذا رحم محرم فهو حر» (١) قال الترمذي: العمل على هذا عند أهل العلم، وأما حديث: «لا يجزىء ولد والده إلا أن يجده مملوكاً فيشتريه فيعتقه (٢)، فيحتمل أنه أراد فيعتقه بشرائه، كما لو يقال: ضربه فقتله، والضرب هو القتل، وسواء ملكه بشراء أو هبة أو إرث أو غنيمة أو غيرها، لعموم الخبر. ولا يعتق ابن عمه بملكه لأنه ليس بمحرم، ولا يعتق محرم من الرضاع لأنه لا نص في عتقهم، ولا هم في معنى المنصوص عليه، وكذا الربيبة وأم الزوجة وابنتها، قال الزهري: جرت السنة بأنه يباع الأخ من الرضاعة، ومال معتق غير مكاتب عتق بالأداء لسيده، روي عن ابن مسعود أنه «قال لغلامه لسيده، روي عن ابن مسعود أنه «قال لغلامه عمير: يا عمير إني أريد أن أعتقك عتقاً هنيئاً، فأخبرني بما لك إني سمعت رسول الله يقول: أيما رجل أعتق عبده أو غلامه، فلم يخبره بماله فماله لسيده» (٣)، ولأن العبد وماله كانا للسيد، فأزال ملكه عن أحدهما فبقي في الآخر، وحديث ابن عمر مرفوعاً: «من أعتق عبداً وله مال فالمال للعبد»، قال أحمد: يرويه عبيد الله بن أبي جعفر من أهل مصر وهو ضعيف الحديث كان صاحب فقه فأما الحديث فليس فيه بالقوى» (٤٠)؛

(وإن ملك بعضَهُ) أي بعضَ من يعتق عليه بشراءٍ أو هبةٍ أو نحوهما (عَتَقَ البعض) الذي ملكه، (و) عَتَقَ (الباقي) أي باقي الرقبة (بالسّراية، إن كان موسراً، ويغرم) أي يدفع ثمن (حِصَّةِ شريكِهِ).

وإن لم يكن موسِراً بقيمةِ باقيهِ كلِّه عَتَق منه بقدْرِ ما هو موسِرٌ به. والموسِرُ هنا القادِرُ حالةَ العتق على قيمتِهِ، وأن يكون ذلك كفطرة.

<sup>(</sup>١) صحيح. أخرجه أبو داود (٣٩٤٩) والترمذي (١/٥٥١) وأحمد (١٥/٥) وغيرهم. (إرواء ١٦٩/٦).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم (٢١٨/٤) والترمذي (١/٣٤٨) وأحمد (٢/٢٣٠) وغيرهم . ( إرواء ١٧١/٦) .

<sup>(</sup>٣) ضعيف. أخرجه ابن ماجه (٢٥٣٠). (إرواء ١٧١/٦).

<sup>(</sup>٤) صحيح . أخرجه أبو داود (٣٩٦٢) وابن ماجه (٢٥٢٩) والدارقطني (٤٨٠). (إرواء ٦/١٧٢).

تنبيه: إن كان الذي مَلَكَ جزءاً من رحمه المَحْرَم ِ مُعسِراً، أو مَلَكه بالميراثِ ولو كان موسراً بقيمتِهِ، لم يعتق عليه إلا ما مَلَكَ.

(وكذا حكم كل من أُعْتَقَ حصته من) عبد (مشتركٍ)، سواءٌ كان قَدْرَ نصيبه، أو أقلَّ، في أنه يعتق عليه جميعُهُ عتقاً وسرايةً، إن كان موسراً وإلا عتق منه بقدر ما هو موسر به لحديث ابن عمر مرفوعاً: «من أعتق شركاً (١) له في عبد، فكان له ما يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة عدل، فأعطى شركاءه حصصهم، وعتق عليه العبد، وإلا فقد عتق عليه ما عتق»، وزاد الدارقطنى: «ورق ما بقى» (٢).

(فلو ادّعى كل) واحدٍ (من) شريكين (موسرين أن شريكَهُ أَعْتَقَ نصيبَهُ عتق) المشترك عليهما، (لاعترافِ كل) منهما (بحرّيّته)، وصار كلٌّ مدعياً على شريكه بنصيبه من قيمته، (ويحلف كلٌ) منهما (لصاحِبِهِ) لأجل سرايةِ عتقِهِ إلى نصيب شريكه.

فإن نَكَلَ أحدُهما قُضي للآخر.

وإن نكلا جميعاً تساقطَ حقُّهما لتماثلهما، (و) لا ولاءَ عليه لواحدٍ منْهُمَا، لأنه لا يدّعيه، بل يكونَ (ولا وه لبيتِ المالِ) أشبهِ المال الضائع، (ما لم يعترف أحدُهما بعتقِهِ) كلّه أو جزئِهِ (فيثبت له) ولاؤه، (ويضمنُ حقَّ شريكِهِ) أي قيمةَ حِصّةِ شريكِهِ، لاعترافِهِ.

ولا فرق في هذه الحالةِ بين العَدْلَيْنِ والفاسقينِ، والمسلمينِ والكافرينِ، للتساوي في الاعتراف والدعوى.

### فصل [في تعليق العتق وإضافته]

(ويصح تعليق العتق بالصفةِ، كـ) قوله: (إن فعلتَ كذا، كإذا صمتَ غداً، أو: يومَ الخميس، أو: أعطيتني ألفاً، فأنت حرٍّ).

<sup>(</sup>١) الشُّرك: النصيب.

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري (١١١/٣) ومسلم (٩٥/٥) ومالك (١/٧٧٢/١) والـدارقـطني (٤٧٦) وغيرهم. وأما زيادة الدارقطني فهي ضعيفة. (إرواء ٥٧/٥).

وكذا يصحُّ تعليقه على دخول ِ الدارِ، ومجيءِ الأمطار، وغير ذلك، لأنه عتقٌ بصفةٍ، فيصحُّ، كالتدبير.

وللسيد وطءُ الأمةِ التي عَلَّقَ عتقَها على صفةٍ قبل وجودِها. (وله) أي السيد (وقفه) أي الرقيقِ الذي عَلَّقَ عتقه على صفةٍ، (وكذا بيعه ونحوه) كهبتهِ، والوصية به (قبل وجودِ الصفة) ثم إن وُجِدَتْ وهو في ملك غير المعلِّق لم يعتق، لحديث: «لا طلاق ولا عتاق ولا بيع فيما لا يملك ابن آدم»(۱)، ولأنه لا ملك له عليه فلا يقع عليه عتقه كما لو أنجزه.

(فإن عاد) المعلَّق عتقه على صفة (لملكِه) أي ملك المعلِّق، ولو بعد وجودِها حال زوالِه، (عادت) الصفة (فمتى وجدت) وهو في ملكه (عَتَق) لأن التعليق والشرط وُجِدا في ملكه، فأشبه ما لو لم يتخللهما زوال ملك، ولا وجود صفة حال زواله. ولا يعتق قبل وجود الصفة بكمالها، كالجُعْل في الجعالة. فلو قال لعبده: إذا أديت ألفاً فأنت حرِّ لم يعتق حتى يؤدى جميعه.

(ولا يبطل) التعليق (إلا بموته) أي موت المعلِّق لزوال مَلكه زوالاً غيرَ قابل لِلْعَوْد، (فقوله) أي السيدِ لعبده: (إن دخلتَ الدارَ بعد موتي فأنتَ حرَّ لغوٌ) كقوله لعبد غيره: إنْ دخلتَ الدارَ فأنت حرَّ، ولأنَّه علَّق عتقه على صفةٍ توجد بعد موتِهِ وزوال ملكِهِ فلم يصحَّ، كقوله: إن دخلتَ الدارَ بعد بيعي لك فأنت حرّ، ولأنه إعتاقٌ له بعد استقرارِ ملكِ غيرهِ عليه.

(ويصحُّ) من مالك قولُه لعبده: (أنت حرَّ بعد موتي بشهرٍ) ذكره القاضي، وابن أبي موسى، كما لو وصّى بإعتاقِهِ، وكما لو وصّى أن تباع سلعة ويتصدَّق بثمنها (فلا يملِكُ الوارِثُ بيعَه) أي بيعَ العبدِ الذي قيل له ذلك قبل مضيِّ الشَّهْرِ.

وكسبُه بعد موتِ سيِّدِهِ وقبلَ انقِضاءِ الشهرِ للورثة.

(ويصح) لا من قنِّ، (قوله: كلَّ مملوكٍ أملِكُهُ فهو حرَّ، فكلُّ من ملكه عتق). ويصحُ : إن ملكتُ فلاناً فهو حر. روى أبو طالبٍ عن أحمد أنه قال: إن [قال: إن] اشتريتُ هذا الغلامَ فهو حرَّ، فاشتراه، عتق. بخلافِ ما لو قال: إن تزوجت فلانة فهي طالق، لأن العتق

<sup>(</sup>۱) صحيح. أخرجه أبو داود (۲۱۹۰) والترمذي (۲/۲۲) والحاكم (7/60) وأحمد (7/10)0 وغيرهم. (إرواء 100/70).

مقصودٌ من المالك، والنكاحَ لا يُقْصَد به الطلاق. وفَرَّق أحمدُ بأنَّ الطلاقَ ليس لله تعالى، ولا فيه قربةٌ.

(و) إن قال مكلَّفٌ حرَّ: (أولُ) قِنِّ أَمْلِكُهُ، (أو) قال: (آخِرُ قنِّ أَمْلِكُهُ، أو) قال: (أولُ، أو: آخِرُ من يطْلُعُ من رقيقي حرِّ، فلم يملك) إلا واحدًا، (أو) لم (يطلع إلا واحدً عتق) لأنه ليس من شرط الأوَّل أن يأتي بعده ثانٍ، ولا من شرطِ الآخِرِ أن يأتي قبله أوَّل. (ولو ملك اثنين معاً، أو طلعًا معاً، عتق واحد) منهما، وأُخْرِجَ (بقرعةٍ. ومثله الطلاق)، إذا قال: أول امرأة تطلع لي تطلع ونحوه طالق فطلع اثنتان معاً طلق واحدة بقرعة.

#### فصـــل

(وإن قال) سيد (لرقيقِهِ: أنتَ حرِّ وعليك ألفٌ، عتق في الحال ِ بلا شيءٍ) لأنه أعتقه بغير شرطٍ، وجَعَلَ عليه عوضاً لم يقبله، فعتَقَ، ولم يلزمُه شيءٌ.

(و) إن قال: أنتَ حرَّ (على ألفٍ، أو): أنتَ حُرَّ (بالفٍ)، أو: أنت حرُّ على أن تعطيني ألفاً، أو: بعتُكَ نفسكَ بألفٍ، فإنه (لا يعتق حتى يَقْبَلَ) لأنه أعتقه على عوض ، فلم يعتق بدون قبوله. ولأن «على» تستعمل للشرط والعوض، قال الله تعالى: ﴿ قَالَ له مُوسَىٰ هَلْ أَتَبِعُكَ عَلَى أَنْ تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْداً ﴾ (١)، (ويلزمه الألف).

(و) من قال لقِنّهِ: أنتَ حرٌّ (على أن تخدمني سَنَةً) أو شهراً فإنّه (يعتق في الحال) بلا قبول ٍ (من القنّ)، وتلزَمُهُ الخِدْمةُ على الأصّحِّ.

(ويصحُّ أن يعتقه ويستثني خـدمتَه مـدةَ حياتِـهِ أو مدَّةً معلومـةً) كشهرٍ أو سنـةٍ، لقول سفينة: «وأعتقتني أم سلمة وشرطت عليّ أن أخدم النبي ﷺ ما عاش»(٢).

وللسِّيد فيما إذا استثنى خِدْمَته، أو منفعته مدةً معلومةً بيعُ هذِه المدةِ المعلومةِ من العبدِ

<sup>(</sup>١) الكهف، آية (٦٦) .

<sup>(</sup>٢) حسن. أخرجه أحمد (٢/١٥) وابن ماجه (٢٥٢٦) وأبو داود (٣٩٣٢) والحاكم (٢١٣/٢) وغيرهم. (إرواء ٢/١٧٥).

ومن غيرِهِ. نَقَلَ حَرْبٌ أنه لا بأس ببيعِها من العبدِ، أو ممن شاءَ. وإن مات السيد في أثنائها رجعَ ورثةُ السيد على العبدِ بقيمةِ ما بقي من مدّة الخدمة.

ولو باع السيدُ العبدَ نَفْسَهُ بمالٍ في يده صحَّ ، وعتق. وللسيد ولأَوُّه.

(ومن قالَ: رقيقي حرِّ، وزوجتي طالقٌ، وله متعدد) من رقيقٍ أو زوجةٍ (ولم ينوِ معيناً) من عبيده أو زوجاتِهِ (طَتق) الكلُّ من عبيده (وطلَقَ الكلُّ) من زوجاتِهِ (لأنه) أي لفظ «عبدي» أو « زوجتي » (مفردٌ مضافٌ فيعمُّ) كلَّ رقيقٍ وكلَّ زوجةٍ. قال أحمد في رواية حرب: لو كان له نسوة فقال امرأته طالق، أذهب إلى قول ابن عباس: «يقع عليهن الطلاق»، ليس هذا مثل قوله إحدى زوجاتي طالق، كقوله تعالى: ﴿ وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها» (١)، وقوله: ﴿ أحل لكم ليلة الصيام الرفث. . . ﴿ (٢)، وحديث: «صلاة الجماعة تفضل عن صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة» (٣)، وهذا شامل لكل نعمة وكل ليلة وكل صلاة.

\* \* \*

<sup>(</sup>١) إبراهيم، آية (٣٤).

<sup>(</sup>٢) البقرة، آية (١٨٧).

<sup>(</sup>٣) رواه البخاري (١/٦١٩) ومسلم ومالك وغيرهم.

# باب (التّدبير)

وهو أي التدبير (تعليقُ العتقِ بالموتِ) أي موتِ المعلِّق، فلا تصحُّ وصيةً بِهِ (كقوله لرقيقِهِ: إن متُ فأنت حر بعد موتي)، سمي بذلك لأن الموت دبر الحياة، وأجمعوا على صحة التدبير في الجملة، وسنده حديث جابر: «أن رجلاً أعتق مملوكاً عن دبر، فاحتاج، فقال رسول الله على من يشتريه مني، فباعه من نعيم بن عبد الله بثمانمائة درهم دفعها إليه، وقال: أنت أحوج منه»(١).

(و) لكن (يُعْتَبَرُ) لصحة التدبيرِ (كونُه ممن تصحُّ وصيَّتُهُ) فيصح من محجورٍ عليه لفَلَسٍ، وسَفَهٍ، ومن مميِّزٍ يعقله؛ (وكونه) أي التدبير في الصحةِ والمرضِ (من الثلث) أي ثلثِ مال ِ السيّد يومَ موتِهِ. نصّ عليه. لأنه تبرُّعُ بعد الموتِ، فاعتبِر من ثلثِ ماله كالوصية.

ويفارِقُ العتقَ في الصِّحَّةِ؛ فإنه لم يتعلَّق به حقٌّ، فنفذ من جميع المال، كالهبة المنجّزةِ.

وأما الاستيلاد فإنه أقوى من التدبير، لأنه ينفذ من المجنون، بخلاف التدبيرِ.

فإن اجتمع العتق في المرض والتدبير، قُدِّم العتقُ، لأنه أسبق.

وإن اجتمع التدبيرُ والوصيةُ بالعتقِ تساويا، لأنهما جميعاً عتقٌ بعد الموت.

(وصريحه) أي التدبير (وكناياتُهُ كالعتق) قال في المنتهى: وصريحه لفظ «عتقٍ» و «حرّيّةٍ» معلَّقَيْنِ بموتِهِ، ولفظ «تدبيرٍ» وما تصرَّف منها غيرَ أمرٍ ومضارِع ٍ واسم ِ فاعِل ٍ.

<sup>(</sup>١) رواه البخاري ومسلم. (إرواء ٢/١٧٦).

وتكونُ كناياتُ عتقٍ لتدبيرٍ إنْ عُلِّقَتْ بالموتِ، كقوله: إن متَّ فأَنْتَ لله، أو: فأنت مولاي، أو: فأنتَ سائبةً

#### [التدبير المعلق]:

(ويصح) التدبير (مطلقاً أي غيرَ مقيَّدٍ ولا معلَّقِ) (ك) قوله: (أنت مدبَّرٌ).

(و) يصح (مقيّداً، كإنْ متُّ في عامي) هذا (أو): في (مرضي هذا، فأنت مدبَّرُ). فيكون ذلك جائزاً على ما قال: إن مات على الصفة التي قَالَها عَتَقَ، وإلا فلا.

(و) يصح التدبير أيضاً (معلقاً ك) قوله: (إذا قدم زيدٌ فأنت مدبَّر) وإن شفى الله عليلي فأنت حرِّ بعد موتى ؛ فهذا لا يصيرُ مدبَّراً حتى يوجد الشرط في حياة سيّده.

(و) يصح (مؤقّتاً كأنْتَ مدبَّر اليوم، أو) أنت مدبَّر (سنَةً) قال مهنا: سألت أحمد عمن قال لعبده: أنت مدبَّر اليوم. قال: يكون مدبَّراً ذلك اليوم، فإن مات سيده في ذلك اليوم صار حرًّا، ويجوز تدبير المكاتب لا نعلم فيه خلافاً، «ويجوز كتابة المدبر»، ورد عن أبي هريرة وابن مسعود (۱)، وعن محمد بن قيس بن الأحنف عن أبيه عن جده: «أنه أعتق غلاماً له من دبر وكاتبه، فأدى بعضاً وبقي بعض، ومات مولاه، فأتوا ابنَ مسعود فقال: ما أخذ فهو له، وما بقي فلا شيء لكم»(۲).

(ويصح بَيْعُ المدبَّرِ وهبته) ولو أمةً، أو كان بيعه في غير دين، لحديث جابر وقد سبق، ولأنه إما وصية أو تعليق على صفة، وأيهما كان لم يمنع البيع، وما ذكر أن ابن عمر روى أن النبي على قال: «لا يباع المدبر ولا يشترى»(٣)، فلم يصح، ويحتمل أنه أراد بعد الموت أو على الاستحباب. ولا يصح قياسه على أم الولد، «لأن عتقها بغير اختيار سيدها وليس بتبرع ويكون من رأس المال، وباعت عائشة رضي الله عها مدبرة لها سحرتها، فقد ورد عن عمرة «أن عائشة أصابها مرض، وإن بعض بني أخيها ذكروا شكواها لرجل من الزُّطُّرُ عن يتطبب،

<sup>(</sup>١) صحيح. عن أبي هريرة. أخرجه البيهقي (١٠/٣١٤). (إرواء ١٧٦/٦).

<sup>(</sup>٢) ضعيف. لضعف رواته. (إرواء ١٧٦/٦).

<sup>(</sup>٣) موضوع. أخرجه الدارقطني والبيهقي. (إرواء ٦/١٧٧).

<sup>(</sup>٤) الزَّطَّ: جنس من السودان والهنود، والواحد زطيٍّ، مثل الـزّنج والـزّنجي والرُّوم والـرُّومي. انظر «لسان العرب» (زطط). (م).

وأنه قال لهم إنكم لتذكرون امرأة مسحورة سحرتها جارية لها، في حجر الجارية الآن صبي قد بال في حجرها، فذكروا ذلك لعائشة، فقالت: ادعوا لي فلانة الجارية لها، فقالوا: في حجرها فلان صبي لهم قد بال في حجرها، فقالت: ايتوني بها فأتيت بها، فقالت: سحرتيني، قالت: نعم، قالت: لمه؟ قالت: أردت أن أعتق، وكانت عائشة أعتقتها عن دبر منها، فقالت: إن لله علي أن لا تعتقي أبداً، انظروا أسوأ العرب ملكة فبيعوها منه، واشترت بثمنها جارية فأعتقتها (1)، وعنه لا يباع إلا في الدّين، أو حاجة صاحبه لأن النبي على إنما باعه لحاجة صاحبه. (فإن عاد) المدبّر (لملكه) أي ملكِ من دبّره (عاد التدبير) لأنه علّق عتقه بصفة فإذا باعه، ثم عاد إليه عادت الصفة، كما لو قال لرقيقه: أنت حرّ إن دخلت الدار، فباعة ثم اشتراه، ودخلها.

ويصح أيضاً وقف المدبَّر.

وإن بيعَ أو وُقِفَ أو وُهِبَ فباقيه مدبّر.

#### [ما يبطل التدبير]:

(ويبطل) التدبير (بثلاثة أشياء):

أشار للأول بقوله: (بوقفه) أي وقف المدبّر.

وأشار للثاني بقوله: (وبقتله) أي المدبر (لسيده) لأنه استعجَلَ بقتلِهِ له، فعوقب بنقيض قصدِه، كما حُرِمَ القاتِلُ الميرِاثَ. ولأن ذلك مما يتخذه وسيلةً إلى القتل المحرم لأجل ِ العتقِ.

وأشار للثالث بقوله: (وبإيلاد الأمةِ) يعني أن الأمةَ المدبَّرة متى وَلَدتْ من سيَّدها بَطَلَ تدبيرُها، وصارتْ أمَّ ولدٍ، لأن مقتضى التدبير العتقُ من الثلث، ومقتضى الاستيلاد العتقُ من رأس المال، وإن لم يملك غيرها، ولا يمنع الدَّيْنُ عتقَها.

وحيث كان الاستيلاد أقوى وجب أن يبطل به الأضعف.

(وولد المدبَّرة) من غير سيدها (الذي يولد بعد التدبير كهي) سواءٌ كانت حاملًا به حين

<sup>(</sup>١) صحيح. أخرجه الدارقطني (٤٨٣) والحاكم (٢١٩/٤) وأحمد (٢/٦). (إرواء ٢٧٨/).

التدبير، أو حملت به بعد التدبير، لقوّل عمر وابنه وجابر: «ولد المدبرة بمنزلتها»(۱)، ولا يعلم لهم في الصحابة مخالف، ولأن الأم استحقت الحرية بموت سيدها، فتبعها ولدها كأم الولد، بخلاف التعليق بصفة في الحياة والوصية، لأن التدبير آكد من كل منهما. فلو باع الأمّ لم يبطل التدبير في ولدها.

(وله) أي ولسيد المدبرة (وطؤها وإن لم يشرطه) أي يشترط وطأها. وسواء كان يطؤها قبل تدبيرها أوْ لا، روي عن ابن عمر: «أنه دبر أمتين له وكان يطؤهما» ( $^{(7)}$ )، قال أحمد: لا أعلم أحداً كره ذلك غير الزهري، ولعموم قوله تعالى: ﴿ . . . أو ما ملكت أيمانهم ﴾ ( $^{(7)}$ )، وقياساً على أم الولد.

(و) للسيد أيضاً (وطءُ بنتِها إن جازَ) له وطؤُها بأن لم يكن وطيءَ أمها.

(ولو أسلمَ مدبَّرٌ) لكافرٍ (أو قنَّ) لكافرٍ (أو مكاتَبٌ لكافرٍ أُلزِمَ بإزالة ملكه) عنه ببيع أو هبة (فإن أبى) البيع أو الهبة (بيعَ عليه) أي باعَهُ عليه حاكمٌ، لقوله تعالى: ﴿ ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً ﴾(1).

\* \* \*

<sup>(</sup>١) صحيح. عن ابن عمر وجابر. أخرجه البيهقي (١٠/٣١٥). (إرواء ١٧٨/٦).

<sup>(</sup>٢) صحيح. أخرجه مالك (٤/٨١٤/٢) والبيهقي (١٠/٣١٥). (إرواء ٦/١٧٩).

<sup>(</sup>٣) المؤمنون، آية (٦).

<sup>(</sup>٤) النساء، آية (١٤٠).

## باب الكتابة

تسن كتابة من علم فيه خير، لقوله تعالى: ﴿ فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً ﴾ (١)، يعني كسباً وأمانة في قول أهل التفسير، وقال أحمد: الخير، صدق وصلاح، ووفاء بمال الكتابة، ونحوه قول إبراهيم وعمرو بن دينار وغيرهما، وعنه أنها واجبة، إذا دعا العبد الذي فيه خير سيده إليها، لظاهر الآية «ولأن عمر أجبر أنساً على كتابة سيرين» (٢)، والأول أظهر، والآية محمولة على الندب، لحديث: «لا يحلُّ مال امرى عسلم إلا عن طيب نفس منه» (٣)، وقول عمر يخالفه فعل أنس.

(وهي) اسمُ مصدرٍ، بمعنى المكاتبة. وأصلُها من الكَتْبِ، وهو الجَمْعُ، لأنَّها تجمع نجوماً. ومنه سمي الخزّازُ كاتباً.

وشرعاً (بيع السيدِ رقيقة) أو بعضة، يشمل الذكرَ والأنثى، (نَفْسَهُ) أي نفس الرقيق (بمال)، فلا تصح على خمْرٍ ونحوه، (في ذمَّتِه) أي ذمة الرقيق، (مباح) فلا تصح على آنية ذهب أو فضة، ونحو ذلك (معلوم) فلا تصحُّ على مجهول لأنها بيعٌ. ولا يصح مع جهالة الثمن؛ (يصح السلم فيه) فلا تصحُّ بجوهرٍ ونحوهِ لإفضائه إلى التنازع (منجم بنجمين في قول أبي بكر وظاهر كلام الخرقي، لأن علياً رضي الله فصاعداً) أي فأكثر من نجمين، في قول أبي بكر وظاهر كلام الخرقي، لأن علياً رضي الله

<sup>(</sup>١) النور، آية (٣٣).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البيهقي (١١/ ٣١٩) بإسناد صحيح. (إرواء ٦/ ١٨٠).

<sup>(</sup>٣) صحيح. ورد عن جماعة من الصحابة منهم أبو هريرة. أخرجه الدارقطني (٣٠٠) وأحمد (٧٢/٥) وأبو يعلى، والبيهقي (٢/١٠). (إرواء ٥/٢٧٩).

عنه قال: «الكتابة على نجمين (١) والإيتاء من الثاني »(٢)، وقال ابن أبي موسى: يجوز جعل المال كله في نجم واحد لأنه عقد شرط فيه التأجل، فجاز على نجم واحدة كالسلم، قاله في الكافي. (يعلم قدر كلّ نجم ومدَّتَه) أما اشتراط النجمين فأكثر فلأنها مشتقة من الكُتْب، وهو الضمّ، فوجبَ افتقارها إلى نجمين، ليُضَمَّ أحدُهما إلى الآخر. وأما كونه يشترط العلم بما لِكُلِّ نجم من القسطِ والمدة فلئلا يؤدي جهل ذلك إلى التنازع.

ولا يشترط التساوي فلو جُعِل أحد النجمين شهراً والآخر سنَةً، أو جُعِل قسط أحد النجمين عشرةً والآخر خمسةً، جاز، لأن القصد العلم بقدر الأجل وقسطه، وهو حاصل بذلك.

والمراد بالنجم هنا الوقت، لأن العرب كانت لا تعرف الحساب، وإنما تعرف الأوقات بطلوع النجوم.

(ولا يشترط) لصحة الكتابة (أجلٌ له وقعٌ في القدرة على الكسب) فيه، فيصحّ توقيت نجمين بساعتين. قاله في المنتهى وشرحه. وقال في الإقناع: فلا تصح حالَّة، ولا على عبد مطلق، ولا توقيتُ النجمينِ بساعتينِ ونحوه، بل يعتبر ماله وقع في القدرة على الكسب. صوّبه في الإنصاف. وإن كان ظاهر كلام الأصحاب خلافه. انتهى.

(فإن فُقِدَ شيءٌ من هذا) الذي ذكر من الشروط (ف) الكتابة (فاسدة) ويأتي حكمها.

(والكتابة في الصحّة والمرضِ من رأسِ المالِ) لأنّها معاوضة، فهي كالبيع والإجارة. واختار الموفق وجمعٌ أنها في المرض المخوف من الثلث. وقدّم في الإقناع ما في المتن.

(ولا تصح) الكتابة (إلا بالقول) بأن يقول السيد لمن يريد أن يكاتبه: كاتبتك على كذا، لأنها إما بيع أو تعليق، للعتق على الأداء، وكلاهما يشترط له القول، إذ لا مدخل للمعاطاة هنا، (من جائز التصرف) مع قبول ِ المكاتب، لأنها عقد معاوضةٍ، كالبيع.

<sup>(</sup>١) نجمين: قسطين.

<sup>(</sup>٢) ضعيف. ذكره الحافظ في «التلخيص» (٢١٧/٤). (إرواء ٦/١٨٠).

(لكن لو كوتِبَ المميِّز صحّ) العقد، لأنه يصحَّ تصرّفه وبيعُه بإذن وليَّه. فصحت إذاً كتابته، كالمكلّف، لأن تعاطيَ السيد العقد معه إذن له في قبوله.

تتمة: لو كاتب المميِّزُ رقيقَه بإذن وليِّه صح العقد.

(ومتى أدّى المكاتَبُ ما عليه لسيّده) من مال الكتابة فقبضَه منهُ سيّدٌ أو وليُّ محجور عليه، عتق لمفهوم حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: «المكاتب عبد ما بقي عليه درهم»(۱)، فدل بمفهومه على أنه إذا أدى جميع كتابته لا يبقى عبداً. (أو أبرأه) أي السيد (منه) أي من مال الكتابة، أو أبرأه وارثٌ موسرٌ من حقّه من مال الكتابة (عَتَقَ) لأنه لم يبق لسيده عليه شيءٌ، إلا أنه لا يعتق حتى يؤدّي جميع الكتابة.

(وما فضل بيدِه) أي بيد المكاتب بعد أدائِهِ ما عليه من مال الكتابة، (فله) لأنه كان له قبل أن يعتق فبقى على ما كان.

(وإن أعتقه) أي أعتق المكاتب (سيِّدُه و) بقي (عليه شيء من مال الكتابة، أو مات) المكاتّبُ (قبل وفائِها) أي قبل وفاء نجوم الكتابة كلها (كان جميع ما مَعَه لسيّده).

(ولو أخذ السيد حقَّه) من المكاتب (ظاهراً) يعني عملاً بالظاهر في كون ما بيد الإنسان ملكه (ثم قال) سيده: (هو حرًّ) يعني بمقتضى أدائه مال الكتابة (ثم بان العوض) الذي دفعه له (مستَحقًّا) لغيره، بأن كان قد سرَقَهُ، أو غَصَبه، أو نحوه، (لم يعتق) لفساد القبض ويكون قوله هو حر إنما قاله اعتماداً على صحة القبض.

#### فصــل

(ويملِكُ المكاتب كسبَه ونفعَه و) يملك أيضاً (كلَّ تصرفٍ يُصْلِحَ مالَه كالبيع والشراء والإجارة والاستدانة) وتتعلق الاستدانة بذمة المكاتب، يُتبع بها بعد عتقه. أما كونه يملِكُ منافَعه وأكْسابَهُ فلأنَّ عقد الكتابة موضوعٌ لتحصيل العتق، ولا يحصُل إلا بأداء عوضه، ولا يمكنه الأداء إلا بالتكسب، والبيعُ والشراءُ من أقوى جهات الاكتساب، فإنه قد جاء في بعض

<sup>(</sup>١) حسن. أخرجه أبو داود (٣٩٢٦) والبيهقي (٢٠/٣٢٤). (إرواء ١١٩/٦).

الآثار أن « تسعة أعشار الرزق في التجارة»(١) وأما كونه يملك الاستدانة فلأنه لما ملك الشراء بالنقدِ مَلَكَهُ بالنسيئة، أي بالدَّين (و) ملك (النفقة على نفسِهِ و) على (مملوكِهِ) من كسبه. فإن عجز المكاتب عن أداء مال الكتابة، وعن نفقة من ذُكِر، ولم يفسخ سيدُه كتابَتهُ لعجزه. لزمت السيدَ النفقةُ على من ذُكِرَ، لأنهم كلهم في الحكم أرقاءُ للسيّد.

وليس للمكاتب النفقةُ على ولدِهِ من أمةٍ لغير سيده.

(لكن مِلْكُه) أي المكاتب (غيرُ تامِّ. ف) يتفرع على ذلك أنه (لا يملك أن يكفَّر بمالٍ) إلا بإذن سيده، لأنه في حكم المُعْسِر، بدليلِ أنه لا يلزمه زكاةً ولا نفقة، ويباح له أخذُ الزكاة لحاجة، (أو يسافِر لجهادٍ) لتفويت حق سيده، (أو يتزوج) يعني أنه ليس للمكاتب أن يتروَّجَ إلا بإذن سيده (أو يتروع) إلا بإذن سيده (أو يتسرَّى) يعني أنه ليس للمكاتب، أن يتسرّى إلا بإذن سيده (أو يتبرَّع) إلا بإذن سيده، لأن ذلك إتلاف للمال باختياره، فمُنعَ منه، لتعلُق حق السيد به، (أو يقرض) إلا بإذن سيده، لأنه ربّما أفلسَ المقترض، أو مات ولم يترك شيئاً، أو هَرَبَ ولم يرجع، (أو يحابي) إلا بإذن سيده، لأن المحاباة في معنى التبرّع، (أو يرهن، أو يُضارِبَ، أو يبيع مؤجَّلًا) ولو برهن، أو يهبَ ولو بعوض، (أو يزوِّجَ رقيقَه، أو يحدَّه، أو يُعْتِقَهُ) ولو بمال يبيع مؤجَّلًا) ولو برهن، أو يهبَ ولو بعوض، (أو يزوِّجَ رقيقَه، أو يحدَّه، أو يُعْتِقَهُ) ولو بمال إله يكاتِبهُ إلا بإذن سيده) لأن حق السيّد لم ينقطع عنه، لأنه ربما يعجز، فيعود إليه جميع ما في ملكه. ولأنه إنما مُنِعَ من جميع ما ذكر لحقّ السيّد، فإذا أذِنَ له زال المانع.

(و) متى كاتب أو أعتق بإذن سيده كان (الولاءُ للسيِّد) لأنه كوكيله في ذلك.

(وولد المكاتبة إذا وضعته بعدَها) أي بعد كتابتها (يتبعُها) أي يتبَعُ أمه المكاتبة (في العتقِ بالأداءِ) أي بإعطائها للسيد مال الكتابة (أو) عتقها بـ (الإبراء) من مال الكتابة، لأن الكتابة سببٌ قوي للعتق لا يجوز إبطاله من قبل السيّد بالاختيار، فسرى إلى الولد، كالاستيلاد.

ومفهومه أن ما ولدته قبل الكتابةِ لا يتبعها. وهو صحيح.

و (لا) يتبعها (بإعتاقها) بدونِ أداءٍ أو إبراءٍ ، كما لو لم تكنُّ مكاتبة .

<sup>(</sup>١) رواه سعيد بن منصور من حديث نعيم بن عبد الرحمن الأزدي ويحيى بن جابر الطائي مرسلاً فهو حديث ضعيف . (ضعيف الجامع الصغير) .

قلت: وتتمة الحديث: و «العُشْرُ في المواشي» وانظر «فيض القدير» (٣/ ٢٤٤). (م).

(ولا) يعتق ولد المكاتبة (إن ماتَتْ) قبل أداء مال الكتابة، أو إبرائها منه، كغير المكاتبة.

(ويصح) في عقد المكاتبة (شرطُ وطءِ مكاتبته) نصَّ عليه. لبقاءِ أصلِ المِلْكِ، كراهنٍ يطأ بشرطٍ. ذكرة في عيون المسائل. ولأنّ بُضْعَها من جملةِ منافعها، فإذا استثنى نفعة صحَّ، كما لو استثنىٰ منفعة أخرى. وجاز وطؤه لها لأنها أمَتُه. وهي في جواز وطئهِ لها كغير المكاتبة، لاستثنائه.

(فإن وَطِئَها) أي وطيء مكاتبته (بلا شرطٍ) عليها عند عقدِ الكتابةِ (عُزِّر) إن علم التحريم (ولزمَهُ) أي سيِّدَ المكاتبةِ بوطئِهِ إياها (المهرُ) أي مهرُ مثلها، (ولو) كانَتْ (مُطاوعةً)، لأنه وطءُ شبهةٍ، كما لو وطيء أمتها.

وتحصُّل المقاصَّةُ إن حلِّ النجمُ وهو بذمَّته، بشرطِهِ.

ولا حدّ عليه.

فإن تكرر وطؤه قبل أن يؤدي مهراً فمهرٌ واحدٌ.

ومتى أدّى مهرَ وطءٍ لزمه مهرُ ما بعده.

(وتصيرُ له إن ولدت) من وطئِهِ بشرطٍ أو غيرِه (أُمَّ ولدٍ) لأنها أمةٌ له ما بقي عليها درهم.

(ثم إن أدت) مال الكتابة (عَتَقَتْ) وكسبُها لها، لأن كتابتها لم تنفسخ باستيلادها. (وإلا) بأن لم تؤد مال كتابتها (ف) إنها تعتق (بموته) لكونها أمَّ ولد. وكان ما بيدها لورثته، ولو لم تُعَجَّز، لأنها عتقت من غير عوض .

(ويصحُّ نقل الملكِ في المكاتبِ) ذكراً كان أو أنثى، لقول بريرة لعائشة: «إني كاتبت أهلي على تسع أواق (١) في كل عام أوقية فأعينيني على كتابتي، فقال النبي على العائشة: اشتريها» (٢)، وليس في القصة ما يدل على أنها عجزت، بل استعانتها بها دليل بقاء كتابتها.

<sup>(</sup>١) الأوقية: أربعون درهماً.

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري (٢/٢٧) ومسلم (١٩/٤) ومالك (٢/٨٧٠/) وغيرهم. (إرواء ٥/٥١)

لأن المكاتب عبد، فجاز بيعه، كالقن. وقوله: نقل الملك، يشمَل البيعَ والهِبةَ والوصيَّة بهِ.

(ولمشترٍ) مكاتباً (جَهِلَ الكتابةَ الردُّ أو الأرْشُ) بحسب ما يَخْتارُ المشتري، لأن الكتابة عيبٌ في الرقيق، لأنها نقصٌ فيه، لمنعِهِ من منافِعِهِ بفَرْضِ أَن يعتق.

(وهو) أي المشتري إذا أمسك (كالبائع في أنّه إذا أدَّى ما عليهِ يعتق) وعودِهِ قِنَّا بِعَجْز.

(وله) أي المشتري، عليه، أي على المكاتب (الولاءُ).

(ويصحّ وَقْفُهُ) أي وقفُ المكاتب (فإذا أدّى) ما عليه عتق، و (بطل الوقْفُ) لأن الكتابةَ عقد لازمٌ، فلا تبطل بوقفه.

#### فصـــل

(والكتابة عقد لازم من الطرفين) في حق السيّد، والمكاتب، لأنها بيع، والبيع من العقود اللازمة، (لا يدخلها خيارٌ مطلقاً) لأنَّ المراد منها تحصيل العِتْقِ، فكانت سبباً له، فكأنَّ المكاتِبَ علَّق عتق المكاتبِ على أداءِ مال الكتابة، ولأن الخيار إنما شُرِع استدراكاً لما يحصل لكلً من المتعاقدين من الغَبْنِ، والمكاتبُ وسيِّدُهُ دَخلا في العقد متطوِّعَيْنِ راضِيَيْن بالغبن، فلم يثبت لواحدٍ منهما خيارٌ.

ولا يصحُّ تعليقُها على شرطٍ مستقبَل . (ولا تنفسخ) الكتابة (بموتِ السيّد، و) لا (جنونِه، ولا بحجرٍ عليه) لسفه أو فَلَس كبقية العقود اللازِمةِ، (ويعتَقُ) المكاتبُ (بالأداء إلى مَنْ يقومُ مقامَهُ) أي مقامَ سيَّده، كوكيلهِ، أو الحاكم عند غيبة سيده وعدم وكيله، أو بالاداء إلى ورثته، والولاء للسيد لا للوارث، كما لو وصىٰ بما عليه لشخص فأدى إليه.

(وإن حلّ) على المكاتب من مال ِ الكتابة (نجمٌ فلم يؤدّهِ فلسيده الفسخُ) بلا حُكْم ِ حاكِم ٍ، لأن مال الكتابة حقّ للسيّد، فكان له الفسخ بالعجز عنه، كما لو أعْسَر المشتري ببعض ِ ثمنِ المبيع ِ قبلَ قبضِهِ.

(ويلزَمُ) السيّدَ (إنظارُهُ) أي إنظارُ المكاتِبِ قبلَ فسخ ِ الكتابةِ (ثلاثاً) أي ثـلاثَ ليال ِ بأيامِها إن استنظَرَهُ المكاتب (لبيع ِ عَرْض ٍ ، ولمال ٍ غـائب دون مسافةِ قَصْرٍ يـرجو قـدومَهُ)

وَلِدَيْنٍ حالٍّ على مليء أو مودّع ٍ لأن عقد الكتابة ملحوظ فيه حظٌّ المكاتَبِ والرفقُ به.

(ويجبُ على السيّد) بعد قبض جميع مال الكتابة (أن يدفعَ للمكاتب رُبعَ مال الكتابة) لقوله تعالى: ﴿وَآتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللهِ الَّذِي آتَاكُمْ ﴾(١) وظاهر الأمرِ الوجوب. قال الكتابة فلما روى أبو بكر بإسناده إلى الشافعي رضي الله تعالى عنه: وأما كونُه ربع مال الكتابة فلما روى أبو بكر بإسناده إلى النبي على في قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَآتُوهُم مِن مال الله الذي آتاكم ﴾(١) قال: ﴿رُبعُ الكتابة وروي مرفوعاً عن على (٢)، وروي موقوفاً على على رضي الله عنه، وقال على: ﴿الكتابة على نجمين والإيتاء من الثاني ﴾(٣). ولأنه مال يجب إيتاؤه بالشرع مواساة، فكان مقدراً كالزكاة، ولأن الحكمة في إيجاب الرفق بالمكاتب إعانتُه على تحصيل العتق، وهذا لا يحصل إلا بأقلِّ ما يقع عليه الاسم. فإن قيل: إنه وردَ غيرَ مقدّر، فجوابه أن السنّة بينتُهُ وقدرته كالزكاة.

(وللسيد الفسخُ) أي فسخ الكتابة (بعجزِهِ) أي عجز المكاتب (عن رُبْعِها) أي ربعِ مال الكتابة، لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: «أيما عبد كوتب على مائة أوقية فأداها إلا عشر أوقيات فهو رقيق»، وفي لفظ: «المكاتب عبد ما بقي عليه درهم» (٤)، وروي عن عمر وابنه وعائشة وزيد بن ثابت أنهم قالوا: «المكاتب عبد ما بقي عليه درهم» (٥)، ولأن الكتابة عوض عن المكاتب فلا يعتق قبل أداء جميعها، ويحمل حديث أم سلمة مرفوعاً: «إذا كان لإحداكن مكاتب، وكان عنده ما يؤدي فلتحتجب منه» (٦)، صححه

النُّور، آية (٣٣).

<sup>(</sup>٢) منكر. أخرجه البيهقي (١٠/ ٣٢٩) وابن أبي حاتم وقال البيهقي: «الصحيح موقوف». (إرواء ١٨١/٦).

<sup>(</sup>٣) ضعيف. ذكر الحافظ في «التلخيص» (٢١٧/٤). (إرواء ٦٠١٨).

<sup>(</sup>٤) حسن. أخرجه ابن ماجه (٢٥١٩) والبيهقي وأحمد (٢/١٧٨) واللفظ الآخر أخـرجه أبـو داود (٣٩٢٦) والبيهقي (٢٤/١٠). (إرواء ٦/١١).

<sup>(</sup>٥) صحيح. أخرجه الطحاوي (٢/ ٦٥) والبيهقي (١٠/ ٣٢٥). (إرواء ١٨٢/٦).

<sup>(</sup>٦) ضعيف. أخرجه الترمذي (١/٣٢٨) وأبو داود (٣٩ ٢٨) وابن حبان (١٤١٢) وغيرهم. (إرواء ١٨٣/٦).

الترمذي على الندب، جمعاً بينه وبين ما روي عن أبي قلابة قال: «كن أزواج النبي على ولا يعتجبن من مكاتب ما بقي عليه دينار» (١).

وللمكاتب أنْ يصالح سيّدَهُ عمّا في ذمته من مال الكتابة بغير جنسه.

(وللمكاتب ولو كانَ قادراً على التكسّب تعجيزُ نفسِهِ) بتركِ التكسّب لأن معظم المقصودِ من الكتابةِ تخليصُه من الرقّ، فإذا لم يُردُ ذلك لم يُجْبَر عليه، إن لم يملِكِ المكاتبُ وفاءً لمال ِ الكتابةِ. فإن مَلكَهُ لم يملِكْ تعجيزَ نفسِهِ، وأجبر على وفائِهِ ثم عَتَق.

(ويصح فسخ الكتابةِ باتفاقِهِما) أي المكاتب وسيِّده، فيصحُّ أن يَتقَايَلا، قياساً على البيع. قال في الفروع: ويتوجَّهُ أن لا يجوز، لحقِّ الله تعالى.

## فصل [في اختلاف المكاتب وسيده]

(وإن اختلفا) أي السيد وعبده (في الكتابة) كما لو ادّعى العبدُ على سيده أنه كاتبه على كذا، فأنكر، أو ادّعى ذلك السيد على عبده فأنكر (فقول المنكِر) منهما بيمينِهِ، لأن الأصلَ معه.

(و) إن اتّفقا على الكتابةِ، واختلفا (في قدر عِوَضِها) بأن قـال السيد: كـاتبتُكَ على الفين، وقال العبد: بل على ألفٍ، فالقول قولُ السيِّد فيه.

(أو) اختلَف السيّد والعبدُ في (جنسِه) أي جنسِ مال الكتابة، بأن قال السيد: كاتبتك على ألفِ درهم ، وقال العبد: بل على عشرة دنانير، (أو) اختلفا في (أجَلِهَا) بأن قال السيد: كاتبتُك على ألفين على شهرين، كل شهر ألف، وقال العبد: بل على سنتين كل سنة ألف، فقول سيده بيمينه.

(أو) اختلفا في (وفاءِ مالها) أي وفاءِ مال الكتابة للسيّد، بأن قال العبد: وقَيتُك مالَ الكتابة، وعتقْتُ. وأنكر السيد (فقول السيد)، أي بيمينه، لأن الكتابة عقدُ معاوضةٍ. وكذا لو

<sup>(</sup>١) ضعيف. أخرجه البيهقي (٣٢٥/١٠) وأخرجه (٩٥/٧) من طريق سليمان بن يسار عن عائشة أنها أذنت له وكان مكاتباً. بسند صحيح. (إرواء ١٨٣/٦).

ادعى العبد أن السيد أبرأهُ من مال ِ الكتابةِ ، وأَنْكَرَ السّيّد، فإنّ القولَ قولُ السيّد بيمينهِ .

#### [الكتابة الفاسدة]:

(والكتابة الفاسدة ك) ما لو كاتبه (على خمرٍ، أو) كاتبه على (خنزير، أو) كاتبه على شيء (مجهول)، كما لو كاتبه على ثوب أو حمارٍ أو نحوهما (يُغَلَّبُ فيها حكم الصفة في أنه) أي أن العبد (إذا أدّى) ما شُمِّي في الكتابة (عَتَق) سواءٌ صرّح بالصِّفة، بأن يقول: إذا أدّيتَ إليَّ فأنت حر، أو لم يقل ذلك، لأن معنى الكتابة يقتضي هذا، فيصيرُ كالمصرَّح به فيعتِق بوجوده، كالكتابة الصحيحة. وإذا عَتَقَ بالأداءِ لم يلزمه قيمةُ نفسِه، ولم يرجع على سيّده بما أعطاه، (لا إن أبرىء) العبد من العوض الفاسد، فإنه لا يعتِق، لعدم صحّة البراءة، لأنه غيرُ ثابتٍ في الذمة.

(ولكلً) من السيد والعبد (فسخُها) لأنها عقد جائز، لأن الفاسد لا يلزم حكمه، وسواء كان فيه صفة أو لم يكن لأن المقصود المعاوضة، فصارت الصفة مبنية عليها بخلاف الصفة المجردة، ويملك المكاتب في الفاسدة التصرف في كسبه وأخذ الزكاة والصدقات كالصحيحة، ولا يلزم السيد في الفاسدة أداء ربعها، ولا شيء منها لأن العتق هنا بالصفة أشبه ما لو قال إذا أديت إلى فأنت حر.

وحاصِلُ الكلام: أن الكتابة الفاسدة، تساوي الصحيحة في أربعة أحكام: أحدها: أنه يَعْتِقُ بأداءِ ما كُوتِبَ عليه، مطلقاً.

الثاني: إذا عتق بالأداء لم يلزمه قيمة نفسه، ولم يرجع على سيّدِه بما أعطاه له.

الثالث: أنَّ المكاتَبَ يملك التصرف في كَسْبِهِ، ويملِكُ أَخْذَ الصدقاتِ والزكواتِ.

الرابع: إذا كاتَبَ جماعةً كتابةً فاسدةً فأدّى إلى أحدهم حصته عَتَق على قـول ِ من قال: إنه يَعْتِق في الكتابةِ الصحيحةِ بـأداءِ حصته، ومن لا فلا.

وتفارق الصحيحة في ثلاثة أحكام: أحدها: إذا أبرىء من العوض لم يصحّ الإبراء، ولم يَعْتِق. الثاني: إن لكلّ واحدٍ من السيّدِ والعبدِ فسخَها، سواءً كان ثمَّ صفَةٌ أو لم تكن، لأن الفاسدَ لا يلزم حكمه. والصفةُ ههنا مبنيّة على المعاوضةِ، وتابعةٌ لها، لأن المعاوضة

هي المقصودةُ. فلما بطلت المعاوضة التي هي الأصل، بطلت الصفةُ المبنيّةُ عليها، بخلاف الصفة المجردة.

الثالث: إنه لا يلزم السيد أن يؤدِّي إليه ربع الكتابة، ولا شيئاً منها.

(وتنفسخُ) الكتابةُ الفاسدةُ (بموت السيّدِ وجنونِهِ والحجرِ عليهِ لِسَفَهِ)، لأنها عقد جائز من الطرفين، فلا يؤول إلى اللزوم، وأيضاً فالمغلب فيها حكم الصفة المجردة وهي تبطل بالموت.

\* \* \*

# باب أحكام أمّ الولد

الأحكام: جمع حكم وهو خطاب الله تعالى المفيد فائدة شرعية، ويجوز التسري بالإجماع، لقوله تعالى: ﴿ أَو مَا مَلَكُتُ أَيْمَانُكُم ﴾(١). وأصل الْأُمَّ أُمَّهَةُ، ولذلك جمعت على أُمَّهَاتٍ، باعتبار الأصل.

(وهي) أي أمَّ الولد، شرعاً: (من وَلَدَتْ من المالك) لكلِّها أو بعضِها، ولو مكاتباً، ولو كانت محرَّمةً عليه، كبنتِه وعمَّتِهِ من رضاع (ما فيه صورةٌ، ولو) كانت الصورة (خفيّةً) فلا تصير أُمَّ ولدٍ بوضع ِ جسم ِ لا تخطيطَ فيه كالمضغة والعلقة.

(وتَعْتَقُ بموتِهِ وإن لم يملك غيرَها) أما كونُها تعتق وإن لم يملك غيرها، لحديث ابن عباس مرفوعاً: «من وطيء أمته فولدت منه فهي معتقة عن دبر منه (٢)»(٣)، وعنه أيضاً قال: «ذكرت أم إبراهيم عند رسول الله على فقال أعتقها ولدها»(٤). ولأن الاستيلاد إتلاف حَصَلَ بسبب حاجةٍ أصليّةٍ، وهي الوطء، فكان من رأس المال، كالأكل ونحوه.

(ومن مَلَكَ) أمةً (حاملًا) من غيرِهِ (فوطئها) قبل وضعِها (حَرُمَ) عليه (بيعُ ذلك الولد)،

<sup>(</sup>١) النساء، آية (٣).

<sup>(</sup>٢) أي: بعد وفاته.

<sup>(</sup>٣) ضعيف. أخرجه ابن ماجه (٢٥١٥) وأحمد (٣٠٣/١) والحاكم (١٩/٢) وغيرهم. (إرواء ١٨٥/٦).

<sup>(</sup>٤) ضعيف. أخرجه ابن ماجه (٢٥١٦) والدارقطني (٤٨٠) البيهقي (٢٠/٤٣٦) وغيرهم. (إرواء ١٨٦/٦).

ولم يصحَّ، (ويلزم عتقُهُ) نصًّا. قال أحمد رضي الله تعالى عنه، فيمن اشترى جاريةً حاملًا من غيره، فوطئها قبلَ وضعِها: فإنّ الولَد لا يلحق بالمشتري، ولا يبيعه، لكن يُعْتِقُه، لأنه قَدْ شَرِكَ فيه، لأنّ الماء يزيدُ في الولد. نقله صالحٌ وغيره، وقد قال عمر: «أبعد ما اختلطت دماؤكم ودماؤهن، ولحومكم ولحومهن بعتموهن» (١)، فعلل بالاختلاط وقد وجد، قال الشيخ تقي الدين: ويحكم بإسلامه وأنه يسري كالعتق أي ولو كانت كافرة حاملًا من كافر، فيحكم بإسلام الحمل، لأن المسلم شرك فيه فيسري إلى باقيه.

وإن أصابها في ملك غيرِه بِنكاحٍ أو شُبْهةٍ لا بزنيَّ، ثم مَلَكَها حاملًا عَتَقَ الحملُ، ولم تَصِرْ أُمَّ ولدٍ. نص عليه.

(ومن قالَ لأَمَتِهِ: أنتِ أمُّ وَلَدي، أو: يَدُكِ أمُّ وَلَدي، صارتْ أُمَّ ولدٍ) لأنه إذا أقـر أن جزءاً منها مُسْتَوْلَدُ سَرَىٰ إقراره بالاستيلادِ إلى جميعها، كما لو قال لعبده: يَدُكَ حُرَّة، فإن العتق يسري إلى جميعه.

(وكذا) الحكمُ (لو قال لابنها) أي ابن أمته: (أنتَ ابني، أو) قال له: (يدكَ ابني) ذكر ذكر في الانتصار. (ويَثْبُتُ النَّسَبُ. فإن ماتَ) القائل (ولم يبيِّن هل حَمَلَتْ به في ملكِهِ أو) حملتْ به في (غيره) أي غير ملكه (لم تَصِرْ أُمَّ ولدٍ له إلا بقرينةٍ).

(ولا يَبْطُل الإِيلاد بحال ، ولو بِقَتْلِهَا) أي أمِّ الولد (لسيِّدها)، لعموم ما تقدم ، ويملك الرجل استخدام أم ولده وإجارتها ووطأها وتزويجها ، وحكمها حكم الأمة في صلاتها وغيرها ، لأنها باقية على ملكه وإنما تعتق بعد الموت ، لمفهوم قوله على : «فهي معتقة عن دبر منها» (٢) ، وقوله : «معتقة من بعده» (٣) ، فدل على أنها قبل ذلك باقية في الرق ، ولا يملك بيعها ولا هبتها ولا الوصية بها ووقفها ، لحديث ابن عمر مرفوعاً : «نهى عن بيع أمهات

<sup>(</sup>١) قال الألباني: لم أقف على إسناده. (إرواء ١٨٧/٦).

<sup>(</sup>٢) ضعيف. أخرجه ابن ماجه (٢٥١٥) وأحمد (٣٠٣/١) والحاكم (٢/١٩) وغيرهم. (إرواء ١٨/٦).

<sup>(</sup>٣) ضعيف. أخرجه ابن ماجه (٢٥١٦) والدارقطني (٤٨٠) والبيهقي (١٠/٣٤٦) وغيرهم. (إرواء ١٨٦/٦).

الأولاد وقال: لا يبعن ولا يوهبن ولا يورثن، يستمتع منها السيد ما دام حياً فإذا مات فهي حرة»، وورد من طريق آخر عن ابن عمر عن عمر موقوفاً»(۱)، ويروى منع بيع أمهات الأولاد عن عمر وعثمان وعائشة، قال في الفروع: وحكى ابن عبد البر وأبو حامد الإسفرائيني، وأبو الوليد الباجي، وابن بطال والبغوي الإجماع على أنه لا يجوز، وقال ابن عقيل: يجوز البيع لأنه قول علي وغيره، وإجماع التابعين لا يرفعه، وبه قال ابن عباس وابن الزبير، وأما حديث جابر: «بعنا أمهات الأولاد على عهد رسول الله على وعهد أبي بكر، فلما كان عمر نهانا فانتهينا»(۱)، فليس فيه تصريح بأنه كان بعلمه عليه الصلاة والسلام وعِلْم أبي بكر، وإلا لم تجز مخالفته، ولم تجمع الصحابة بعد على مخالفتهما، قال في المنتقى: قال بعض العلماء: إنما وجه هذا أن يكون في ذلك مباحاً، ثم نهي عنه ولم يظهر النهي لمن باعها، ولا علم أبو بكر بمن باع في زمانه لقصر مدته واشتغاله بأهم أمور الدين، ثم ظهر ذلك في زمن عمر مما ظهر النهي والمنع، هذا مثل حديث جابر أيضاً في المتعة لامتناع النسخ بعد وفاة رسول الله على.

وقد جاء ما يدل على موافقة على رضي الله على المنع، فروي عن عبيدة قال: «خطب على رضي الله عنه الناس فقال: شاورني عمر في أمهات الأولاد، فرأيت أنا وعمر أن أعتقهن، فقضى به عمر حياته وعثمان حياته، فلما وليت رأيت أن أرقهن»(٣)، قال عبيدة، فرأى عمر وعلي في الجماعة أحب إلينا من رأي علي وحده، وروي عنه أنه قال: «بعث علي إلى وإلى شريح، أن اقضوا كما كنتم تقضون فإني أكره الاختلاف»(٤)، ذكره في الكافي.

(وَوَلَدُها) أي وحكمُ ولدِها (الحادثِ بعدِ إيلادِها) أي بعد أن صارت أم ولـدٍ (كهي) سواء أتت به من نكاحٍ أو شبهةٍ أو زنيً، وسواءُ عتقت بموت سيِّدها، أو ماتتْ قبلَ سيّدها.

<sup>(</sup>١) ضعيف مـرفوعـاً. أخرجـه الدارقـطني (٤٨١) وأخرجـه موقـوفاً مـالك (٢/٧٧٦). (إرواء ١٨٨/٦).

 <sup>(</sup>۲) صحيح . أخرجه أبو داود (۲۹۵٤) وابن حبان (۱۲۱٦) والحاكم (۱۸/۲) وغيرهم . (إرواء ۱۸/۲).

<sup>(</sup>٤) صحيح. أخرجه عبد الرزاق بإسناد صحيح. (إرواء ٢/١٩٠).

ويجوزُ فيه من التصرفاتِ كلُّ ما يجوزُ في أمِّ الولدِ. ويمتنع فيه من التصرُّفاتِ كلُّ ما يمتَنِعُ في أمِّ الولد، وذلك لأن الولدَ يَتْبَعُ أُمَّه في الحريَّة والرق. فكذلك في سبب الحريَّة، قال أحمد: قال ابن عمر وابن عباس وغيرهما: «ولدها بمنزلتها»(١).

(لكن لا يعتِق) ولدُها (بإعتاقِها) يعني أن السيد إذا أعتق أمّ ولدِهِ، وكان لها ولد أتت به بعد استيلادها من غير سيّدها، لم يعتق بإعتاقِها، لأنها عَتقت بغير السَّبب الذي يتبعها فيه، ويبقى عتقه موقوفاً على موت سيّدها. كما لو أعتق وَلدَها، فإنها لا تعتق بعتقِه، ويبقى عتقها موقوفاً على موت سيدها، (أو موتِها قبل السيّد)، يعني أنه لو ماتت أمُّ الولد قبل سيدها لم يعتِقُ ولدُها بموتها، كما لو عتقت قبله، ولا تبطل تبعيَّةُ ولدِها لها في الحكم (بل) يعتِقُ (بموتِهِ) أي يبقى عتقة موقوفاً على موت سيّدها.

(وإن مات سيّدها وهي حاملٌ) منه (فنفقتها مدة الحمل ِ من مالِهِ) أي مال ِ حملِها على الأصحّ، لأن الحمْلَ له نصيبٌ من الميراثِ، فتجب نفقته في نصيبه.

ومحلِّ ذلك (إن كان) له مال.

(وإلا) أي وإن لم يخلّف السيد شيئاً يرثُ منه الحمل (ف) نفقة الحمل (على وارِثِهِ)، أي وارث الحمل لقوله تعالى: ﴿ وعلى الوارث مثل ذلك ﴾(٢).

ويتعلُّق أرشُ جنايةِ أمِّ الولد برقبتها.

(وكلّما جنَتْ أمُّ الولد) على غيرِ سيّدِهَا (لـزمَ السيّدَ فـداُؤها بـالأقلّ من الأرش) أي أرش الجناية (أو) بـالأقل من (قيمتِهـا يوم الفـداء) على الأصحّ، لأنـه الوقتُ الـذي تعلَّقَ الأرشُ برقبتها فيه. فلو كانت يوم الفداء مريضةً أو مزوَّجةً أو نحو ذلك أُخِذَتْ قيمتَها معيبةً بذلك العيب. قال في شرح المقنع: وينبغي أن تجب قيمتها معيبةً بغيب الاستيلاد، لأن ذلك ينقصُها، فاعتبر، كالمرض وغيره من العيوب. انتهى. أما كونُه يلزمُهُ فداؤها فلأنها مملوكةً له يملك كَسْبَها، وقد تعلَّقَ أرشُ جنايتها برقبتها، فلزمه فـداؤها

<sup>(</sup>١) صحيح. عن ابن عمر أخرجه البيهقي (١٠/٣١٥). (إرواء ١٧٨/٦).

<sup>(</sup>٢) البقرة، آية (٢٣٣).

كالقنِّ، وأما كونُهُ يلزمه فداؤها كلما جنت، قال أبو بكر: ولو ألفَ مرَّةٍ، فلأنها أمُّ ولدٍ جَنَتْ جنايةً فلزمه فداؤها. وأما كونه لا يلزمه أكثرُ من قيمتِها إذا كانَ أرشُ الجنايةِ أكثرَ منها لأنه لم يمتنع من تسليمِها، وإنما الشرعُ منعَ من ذلك، لكونها لم تَبْقَ مَحلاً للبيع، ولا يُنْقَلُ الملك فيها، بخلاف القن.

(وإن اجتمعت أروش) بجنايات صدرت منها (قبل إعطاء شيء منها) أي من الأروش (تعلق الجميع) أي جميع الأروش (برقبتها، ولم يكن على السيّد) فيها كلّها (إلا الأقلّ من أرش الجميع) أي جميع الجنايات (أو) الأقبل من (قيمتِها) يشتركُ فيه جميع أربابِ الجنايات.

(و) إن لم يف الواجبُ بأربابِ الجناياتِ فإنهم (يتحاصُّونَ بِقَدْرِ حقوقِهِم) لأن السيّد لا يلزمُهُ أكثرُ من ذلك، كما لو كانت الجناياتُ على شخص واحدٍ.

(وإن أسلمتْ أمُّ ولدٍ لكافرٍ مُنِع من غِشْيَانِها) أي من وطئها والتلذُّذِ بها لئلا يفعلَ الكافرُ ذلكَ بالمسلمة.

(وحيلَ بينَهُ وبينَها) لئلا يفضي عَدَمُ الحَيْلُولَةِ إلى الوطءِ المحرّم، ولم تَعْتِق بذلك، بَل يبقى مِلْكُهُ على ما كان عليه قبل إسلامها.

(وأُجْبِرَ) سيّدُهَا (على نفقتها إن عُدِمَ كَسْبُها) أما وجوب نفقتها عليه إن لم يكن لها كسب، لأنه مالك لها، ونفقة المملوك على مالكه. فإن كان لها كسب فنفقتها فيه، لئلا يبقى له عليها ولايةً بأخذِ كَسْبها والإنفاق عليها.

ومتى فضل من كسبها شيءٌ عَنْ نفقتها كان لسيَّدها. ذكره القاضي، وتبعه جماعة.

(فإن أسلم حلَّتْ له) أي حلَّ له ما يحلُّ للمُسْلِم من أمِّ ولده، لأن المانعَ من ذلك بقاؤهُ على الكفر، وقد زال.

(وإن ماتَ) حالَ كونِهِ (كافراً عَتَقَتْ) لأنها أمُّ ولده، وشأنُ أمِّ الولـد العتقُ بموتِ سيّدها.

# باب النّكاح

وهو حقيقَة في العقد، مجازٌ في الوطء. والأشهر: مشتركَ.

واعلم أن الناس في النكاح ِ على ثلاثة أقسام ٍ:

أحدها: ما أشار إليه بقوله: (يسنّ لذي شهوةٍ لا يخافُ الزِّني) من الرّجالِ والنساء، ولو فقيراً عاجزاً عن الإنفاق. نصّ عليه. لقوله تعالى: ﴿ فانكحوا ما طاب لكم من النساء ﴾ (١) الآية، وقوله: ﴿ وأنكحوا الأياميٰ منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم ﴾ (٢)، وقال النبي ﷺ: «يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة (٣) فليتزوج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء (٤) (٥)، روي من حديث ابن مسعود، وقال النبي ﷺ: «إني أتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني (٢)، وقال ابن عباس لسعيد بن جبير: «تزوج فإن خير هذه الأمة أكثرها نساء (٧).

واشتغالُ ذي الشُّهْوَةِ بالنِّكاحِ أفضلُ له من التخلي لنوافل العبادات.

<sup>(</sup>١) النساء، آية (٣).

<sup>(</sup>٢) النور، آية (٣٢).

<sup>(</sup>٣) الباءة: الزواج.

<sup>(</sup>٤) وجاء: أصل معناه الضرب بالسكين ونحوه ومعنى الحديث أن الصوم قامع للشهوة.

<sup>(</sup>٥) أخرجه البخاري (٢١٢/٣) ومسلم (١٢٨/٤) والترمذي (١/١٠١) وأحمد (١/٤٢٤) وغيرهم. (إرواء ٢/٦١).

<sup>(</sup>٦) أخرجه البخاري (٢١١/٣) والبيهقي (٧٧/٧). (إرواء ١٩٣/٦).

<sup>(</sup>٧) أخرجه البخاري (٢١٢/٣) وأحمد (٢٤٣/١) وغيرهما. (إرواء ١٩٤/٦).

القسم الثاني: ما أشار إليه بقوله: (ويجبُ على من يخافُه) أي الزِّنى بتركِ النكاحِ ولو ظُنَّا، من رجل أو امرأةٍ، ويقدَّمُ حينئذٍ على حجٍّ واجبٍ زاحَمَهُ، لخشيةِ الوقوعِ في المحذور بتأخُرِه، بخلافِ الحجّ.

ولا يُكْتَفَى بمرةٍ، بل يكونُ في مجموع العمر.

القسم الثالث: ما أشار إليه بقوله: (ويباحُ) النكاحُ (لمن لا شهوة له) أصلًا كالعِنينِ، أو كانتْ له شهوة وذهبتْ لعارض كالمرض والكِبَرِ، لأن العِلَّة التي يجب لها النكاحُ، أو يستحبُّ، وهو خوفُ الزِّني، أو وجودُ الشهوة، غير موجودةٍ فيه، ولأنّ المقصودَ من النكاح الولدُ وتكثيرُ النسلِ، وذلك فيمنْ لا شهوة له غير موجودٍ، فلا ينصرفُ إليه الخطاب به، إلا أنه يكون مباحاً في حقِّه، كسائِر المباحاتِ، لعدم منع الشرع منه.

(ويحرُمُ) النكاحُ (بدارِ الحَرْبِ لغيرِ ضرورةٍ).

ويجوزُ بدارِ الحربِ لضرورةٍ، لغير أسيرٍ، ويعزِلُ وجوباً، إن حَرُمَ نكاحُهُ، وإلا استُحِبَّ. قال في المغني في آخر الجهاد: وأما الأسيرُ فظاهِرُ كلام ِ الإمام ِ أحمد: لا يحلُّ له التزويجُ ما دامَ أسيراً.

(ويسنُّ نكاحُ ذاتِ الدِّينِ)، لحديث أبي هريرة مرفوعاً: «تنكح المرأة لأربع لمالها ولحسبهاولجمالهاولدينها، فاظفر بذات الدين تربت يداك<sup>(۱)</sup>»<sup>(۲)</sup>، ورد معناه من حديث جابر<sup>(۳)</sup>. (الولودِ)، لحديث أنس مرفوعاً: «تزوجوا الودود الولود، فإني مكاثر بكم الأمم يوم القيامة»<sup>(3)</sup>.

ويعرَفُ كونُ البكرِ ولوداً بكونِها من نساءٍ يُعْرَفْنَ بكثرةِ الأولاد.

<sup>(</sup>۱) تربت يداك: قال ابن الأثير: هذه الكلمة جارية على ألسنة العرب لا يريدون بها الدعاء على المخاطب ولا وقوع الأمر به، كما يقولون: قاتله الله، وقيل: معناها لله درُك. . وقال بعضهم: هو دعاء على الحقيقة فإنه على قد قال لعائشة: تربت يمينك؛ لأنه رأى الحاجة خيراً لها. ويَضُده قوله على في حديث خزيمة: «أنعم صباحاً تربت يداك». وانظر «النهاية» (١٨٤/١). (م).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري (٢٧/٣) ومسلم (٤١٧/٤) وأبو داود (٤٧ °٢) وغيرهم. (إرواء ٢/ ١٩٤). (٣) أخرجه مسلم والنسائي (٢ / ٧١). (إرواء ٢ / ١٩٤).

<sup>(</sup>٤) صحيح. أخرجه ابن حبان (١٢٢٨ ـ موارد) وأحمد (١٥٨/٣) وغيرهما. (إرواء ١٩٥/٦).

(البكر)، لقوله ﷺ لجابر: «فهلا بكراً تلاعبها وتلاعبك»(١). إلا أن تكون مصلحتُهُ في نكاحَ الثيّبِ أرجعَ، فيقدّمها على البكر.

(الحسيبة) وهي النسيبة، أي طيَّبةُ الأصْلِ ليكون ولدها نجيباً.

من بيت معروف بالدين والصلاح.

(الأجنبية) فإنّ ولدها يكون أنجب، ولأنه لا يؤمن طلاقُها فيفضي مع القرابةِ إلى قطيعةِ الرَّحِمِ المأمورِ بصلتِها، والعداوةِ.

ويسنُّ له أيضاً أن يختارَ الجميلةَ، لأنه أسكن لنفسه وأغض لبصره وأكمل لمودته، وعن أبي هريرة قال: «قيل: يا رسول الله أي النساء خير؟ قال: «التي تسره إذا نظر، وتطيعه إذا أمر، ولا تخالفه في نفسه ولا في ماله بما يكره»(٢).

### [أحكام النظر]:

(ويجبُ غضَّ البَصَر عن كلِّ ما حرَّم الله تعالى)، لقوله تعالى: ﴿ قُلُ للمؤمنين يغضوا مِن أَبِصارِهم . . ﴾ (٣) ، وقد ورد عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ، عن النبي على قال: (كُتِبَ على ابن آدمَ حَظُّهُ من الزِّني ، مُدْرِكُ ذلك لا مَحَالَةَ: العينانِ زناهُمَا النَّظر ، والأذنانِ زناهما الاستماع ، واللسانُ زناهُ الكلام ، واليد زناها البطش ، والرِّجْلُ زناها الخطا ، والقلبُ رَناهما الاستماع ، واللسانُ زناهُ الكلام ، واليد زناها البطش ، والرِّجْلُ زناها الخطا ، والقلبُ يَهُوىٰ » الحديث (٤) . وعن جرير قال : «سألت رسول الله على عن نظر الفجاءة قال : «اصرف بصرك» أن قال في الفروع : وليحذر العاقل إطلاق البصر ، فإن العين ترى غير المعذور عليه على غير ما هو عليه ، وربما وقع من ذلك العشق ، فيهلك البدن واليدين ، فمن ابتلي عليه على غير ما هو عليه ، وربما وقع من ذلك العشق ، فيهلك البدن واليدين ، فمن ابتلي

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري (٨١/٣) ومسلم (١٧٦/٤) وأحمد (٣٠٨/٣) وغيرهم. (إرواء ١٩٦/٦).

<sup>(</sup>٢) حسن. أخرجه أحمد (٢/١٥٢) والنسائي (٢/٢٧) والبيهقي (٨٢/٧). (إرواء ٦/١٩٧).

<sup>(</sup>٣) النور، آية (٣٠).

<sup>(</sup>٤) أخرجه البخاري (٤/ ١٧٠) ومسلم (٥٢/٥) وأبو داود (٢١٥٢) وأحمد (٢/ ٢٧٦). ( إرواء ١٩٨٨).

<sup>(</sup>٥) أخرجه مسلم (٢/١٨٦) وأبو داود (٢١٤٨) وأحمد (٣٥٨/٤) وغيرهم. (إرواء ١٩٨/٦).

بشيء من ذلك فليفكر في عيوب النساء، قال ابن مسعود: «إذا عجبت أحدكم امرأة فليذكر مناتنها» (١). وما عيب نساء الدنيا بأعجب من قوله تعالى: ﴿... ولهم فيها أزواج مطهرة ﴾ (١). (فلا ينظر) الإنسان (إلا ما) أي الذي (وَرَدَ الشرعُ بجوازِهِ).

(والنظرُ) من حيثُ هو (ثمانيةُ أقسام):

(الأول: نظرُ الرجلِ البالغِ ولو) كان الرجل (مجبوباً) قالَ الأثرمُ: استعظمَ الإمامُ أحمد رضي الله تعالى عنه إدخالَ الخِصْيانِ على النساء. قال ابن عقيل: لا يباح خلوةُ النساء بالصبيانِ ولا بالمجبوبين، لأن العضوَ وإن تعطَّلَ أو عُدِمَ فشهوةُ الرجالِ لا تزولُ من قلوبِهِمْ، ولا يُؤمّنُ التمتُّع بالقُبْلَةِ وغيرها، فهو كفَحْل ولذلك لا تباحُ خلوةُ الفحل بالرَّثقاءِ من النساء، (للحرةِ البالغةِ) احترزَ به عن الرقيقةِ (الأجنبيةِ لغير حاجةٍ، فلا يجوز لهُ) أي للرَّجُلِ (نظرُ شيءٍ منها، حتى شعرِها المتصل)، لما تقدم، وقيل إلا الوجه والكفين، وهذا مذهب الشافعي لقوله تعالى: ﴿ . . . إلا ما ظهر منها . . ﴾ (٣)، قال ابن عباس: «الوجه والكفين» والكفين، وهذا من محلً العورةِ لزَوال حُرْمَتِه بالانفصال من الأجنبيةِ فيجوزُ لمسُهُ والنَّظرُ إليه، وإن كان من محلً العورةِ لزَوال حُرْمَتِه بالانفصال.

(الشاني: نظره) أي الـرجل (لمن) لامـرأةٍ (لا تشتهى، كعجوزٍ، وقبيحـةٍ)، وبرزَةٍ، ومريضةٍ لا يرجى برؤها، (فيجوزُ) نظره (لوجهِهَا) خاصّـةً، لقولـه تعالى: ﴿ والقـواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحاً... ﴾ (٥) الآية، والقبيحة في معناها.

(الثالث: نظرُهُ) أي الرجل المرأة (للشهادة عليها) تحمُّلًا وأداءً (أو لمعاملتها، فيجوزُ لوجهها) قال أحمد رضي الله تعالى عنه: لا يشهد على امرأة إلا أن يكون يعرفُها بعينها، (وكذا) له أن ينظرَ إلى (كفَّيها) أيضاً (لحاجةٍ) روي كراهةُ ذلك عن أحمد في حقّ الشابة.

<sup>(</sup>۱)) لم أقف على سنده إلى ابن مسعود وقد أخرج ابن شيبة (۱/۵۲) بإسناد رجاله ثقات نحوه عن إبراهيم. (إرواء ١٩٦/٦).

<sup>(</sup>۲) النساء، آیة (۵۷) .

<sup>(</sup>٣) النور، آية (٣١).

<sup>(</sup>٤) صحيح. أخرجه ابن أبي شيبة (١/٤٢/٧) والبيهقي (٢/٥/٧). (إرواء ٢٠٠/٦).

<sup>(</sup>٥) النور، آية (٦٠).

(الرابع: نظره) الرجل (لحرة بالغة يخطبها) إذا غَلَبَ على ظنّه إجابتُهُ (فيجوزُ) أي يباحُ له، على الصحيح. قاله في شرح المنتهى. وقال في الإقناع: يسن (للوجه والرقبة واليد والقدم) ويكرِّرُ النظرَ، ويتأمَّلُ المحاسِنَ، ولو بلا إذنِ، إن أمِنَ ثَوران الشهوة، من غير خلوة، لحديث جابر مرفوعاً: «إذا خطب أحدكم المرأة فإن استطاع أن ينظر منها إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل، قال: فخطب جارية من بني مسلمة، فكنت أتخبأ لها حتى رأيت منها بعض ما دعاني إلى نكاحها»(١)، قال في الشرح: ولا نعلم خلافاً في إباحة النظر إلى مواضع اللحم، وقال المرأة لمن أراد نكاحها، وفيه أحاديث كثيرة. وعن الأوزاعي: ينظر إلى مواضع اللحم، وقال ابن عبد البر: كان يقال لو قيل للشحم أين تذهب لقال أقوم العوج. وكذا أمة مستامة، لما ورد «أن ابن عمر كان يضع يده بين ثديها وعلى عَجُزِها(٢) من فوق الثياب، ويكشف عن ساقها»(٣)، ذكره في الفروع.

(الخامس: نظره) أي الرجل (إلى ذواتِ محارِمِه) وهنَّ من تحرم عليه أبداً، بنسب، كأخته وعمَّتِه وخالتِه، أو سبب مباح، كأختِه من رضاع، وأمِّ زوجتِه، وربيبةٍ دخلَ بأمّها، وحليلة أب أو ابن، فيجوز نظره إلى ما يظهر منها غالباً لقوله تعالى: ﴿ ولا يبدين زينتهن إلا لبعولتهن أو آبائهن . . . ﴾ (٤) الآية، وقال تعالى: ﴿ لا جناح عليهن في آبائهن ولا أبنائهن . . . ﴾ (٥)، الآية، وقال النبي على لعائشة: «ائذني له فإنه عمك» (٥).

تنبيه: يحرم على زانٍ النظرُ إلى أمِّ المزنيِّ بها وابنتها، لأن تحريمَهُنَّ بسببٍ محرَّمٍ، وكذا المحرَّمةُ باللّعان على الملاعِنِ وبنتُ الموطوءة بشبهةٍ، وأمَّها.

<sup>(</sup>۱) حسن. أخرجه أحمد (۳/ ۳۳٤) وأبو داود (۲۰۸۲) والحاكم (۲/ ١٦٥) وغيرهم. (إرواء ٢/ ٠٠٠).

<sup>(</sup>٢) العجز: ما بعد الظهر.

<sup>(</sup>٣) صحيح. أخرجه البيهقي (٥/٣٢٩). (إرواء ٢٠١/٦).

<sup>(</sup>٤) النور، آية (٣١).

<sup>(</sup>٥) الأحزاب، آية (٥٥).

<sup>(</sup>٦) أخرجه البخاري (٣/ ٤٥٥) ومسلم (١٦٢/٤) ومالك (٢٠١/٦) وغيرهم. (إرواء٦/١٠١).

(أو لبنتِ تسع)، لحديث: «لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار»(١)، فدل على صحة صلاة من لم تحض مكشوفة الرأس. قال في المنتهى: وبنتُ تسع مع رجل كمحرم انتهى، لأن عورتَها مخالفةً لِعورةِ البالغةِ، ورد: «أن أسماء بنت أبي بكر دخلت على النبي ﷺ في ثياب رقاق فأعرض عنها، وقال: «يا أسماء إن المرأة إذا بلغت المحيض لم يصلح أن يرى منها إلا هذا وهذا، وأشار إلى وجهه وكفيه»(٢). (أو أمةٍ لا يملكها) سواء كانت مُسْتَامَةً أوْ لا، قال ابن المنذر: ثبت أن عمر قال لأمة رآها مقنعة اكشفى رأسك ولا تشبهي بالحرائر، وضربها بالدرة»(٣)، فإن كانت جميلة حرم النظر إليها، كما يحرم إلى الغلام خشية الفتنة، قال أحمد: في الأمة إذا كانت جميلة تنعبث. (أو يملكُ بعضَها، أو كان لا شهوة له، كعنين وكبيرٍ) ومخنَّثٍ أي شديد التأنيث في الخلقةِ، حتى يشبهَ المرأةَ في الليِّن والكلام والنُّغْمَـةِ والنظرِ والعقل ِ، فإذا كان كذلك لم يكن له في النساءِ أُرَبٌّ، أي حاجة؛ لقوله تعالى: ﴿ أَو التابعين غير أولي الإربة من الرجال. . . ♦ (٤) ، أي الذي لا إرب له في النساء ، كذلك فسره مجاهد وقتادة، ونحوه عن ابن عباس، «ولأن النبي على الله لم يمنع المخنث (٥) من الدخول على نسائه، فلما وصف ابنة غيلان، وفهم أمر النساء أمر بحجبه» (٦). (أو كان مميِّزاً وله شهوةً) ، لقوله تعالى: ﴿ليستأذنكم الذين ملكت أيمانكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم . . ﴾ (٧) ، الآية ، ثم قال : ﴿ وإذا بلغ الأطفال منكم الحلم فليستأذنوا . . . ﴾ (^) ففرق بينه وبين البالغ، قال الإمام أحمد: «حجم (٩) أبو طيبة أزواج النبي ﷺ وهـو

<sup>(</sup>۱) صحيح. رواه أبو داود (۱۱) والترمذي (۲/۲۱) وأحمد (۱۵۰/۱) وغيرهم. (إرواء /۱۵۰).

<sup>(</sup>٢) ضعيف. لأنه منقطع لكن له شاهد من حديث أسماء بنت عميس بنحوه. أخرجه البيهقي (٢) ضعيف. (إرواء ٢٠٣/٦).

<sup>(</sup>٣) صحيح. أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/٢٨/٢). (إرواء ٢٠٣/٦).

<sup>(</sup>٤) النور، آية (٣١).

<sup>(</sup>٥) المخنث: هو الذي يشبه المرأة في اللين والكلام والنظر والحركة ونحو ذلك.

<sup>(</sup>٦) أخرجه مسلم (١١/٧) وأبو داود (٤١٠٧) والبيهقي (٩٦/٧) وأحمد (١٥٢/٦). (اوواء ٢٠٥٧).

<sup>(</sup>٧) النور، آية (٥٨).

<sup>(</sup>٨) النور، آية (٩٥).

<sup>(</sup>٩) الحجامة: امتصاص الدم بالمحجم.

غلام» (١). قال في الإقناع وشرحه: والمميِّزُ ذو السهوة كذي رحم مَحْرَم ، (أو) كان (رقيقاً غيرَ مُبعَض ، ومشتركٍ ونظر لسيدته).

(ف) إنه (يجوز) له أن ينظر إلى ستة أعضاء: (للوجه، والرقبة، واليد، والقدم، والرأس، والساق)، لقوله تعالى: ﴿ . . . أو ما ملكت أيمانهن . . . ﴾ (٢) ، وعن أنس: «أن النبي على أتى فاطمة بعبد قد وهبه لها، قال وعلى فاطمة ثوب إذا قنعت به رأسها لم يبلغ رجليها، وإذا غطت به رجليها لم يبلغ رأسها، فلما رأى النبي على ما تلقى قال: «إنه ليس عليك بأس إنما هو أبوك وغلامك» (٣) ، ويعضده قوله: «إذا كان لإحداكن مكاتب وعنده ما يؤدي فلتحتجب منه» (٤) .

(السادس: نظره) أي الرجل المرأة (للمداواة، فيجوز) له النظر (للمواضع التي يحتاج إليها) ولمسها حتى الفرج، وظاهِرُهُ ولو ذميًّا. قاله في المبدع. وليكن ذلك مع حضور محرم أو زوج ، ويستُر منها ما عدا الحاجة: ومِثْل الطبيب من يلي خدمة مريض أو مريضة في وضوء واستنجاء وغيرهما، وكتخليصِها من غَرق وحَرق ونحوهِما. وكذا لوحَلق عانة من لا يُحْسِنُ حَلق عانتِه أيضاً: «لأنه على أمر بالكشف عن مُوْتَزر (٥) بني قريظة»(١)، وعن عثمان: «أنه أتي بغلام قد سرق، فقال: انظره إلى مؤتزره فلم يجدوه أنبت الشعر فلم يقطعه».

(السابعُ: نظره) أي الرجل (لأمتِهِ المحرَّمةِ) كالمُزَوَّجَةِ، لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: «إذا زوج أحدكم جاريته عبده أو أجيره، فلا ينظر إلى ما دون السرة والركبة فإنه عورة»(٧)، ومفهومه إباحة النظر إلى ما عدا ذلك. (و) نظره (لحرةٍ مميِّزةٍ دون

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم (٢٢/٧) وأبو داود (٤١٠٥) وأحمد (٣/٠٥٣) وغيرهم. (إرواء ٢٠٦/٦).

<sup>(</sup>٢) النور، آية (٣١).

<sup>(</sup>٣) صحيح. أخرجه أبو داود (٤١٠٦) والبيهقي (٧/٩٥). (إرواء ٢٠٦٦).

<sup>(</sup>٤) ضعيفً. أخرجه الترمذي (١/ ٢٣٨) وأبو داود (٣٩٢٨) وابن ماجه (٢٥٢٠) وغيرهم. (إرواء ١٨٣/٦).

<sup>(</sup>٥) من شدَّ الإزار حوله.

<sup>(</sup>٦) رواه البخاري (٢ /٢٥٨) ومسلم (١٦٠/١) وغيرهما (إرواء ٥/٢٧٥).

<sup>(</sup>٧) حسن. أخرجه أحمد وأبو داود وغيرهما. (إرواء ٢٠٧/٦).

تسع) سنين، وأما الحرة المميزة التي لا تصلح للنكاح فلأن حكمها مع الرجال حكم المميز مع النساء. (ونظر المرأة للمرأة) ولو كافرةً مع مسلمةٍ، وعنه: إن المسلمة لا تكشف قناعها عند الذمية، ولا تدخل معها الحمام لقوله تعالى: ﴿ أُو نسائهن . . . ﴾(١)، فتخصيصهن بالذكر يدل على اختصاصهن بذلك، (و) نظر المرأة (للرجل الأجنبيّ)، لقوله عليه الفياطمة بنت قیس : «اعتدی فی بیت ابن أم مکتوم، فإنه رجل أعمی تضعین  $^{(7)}$  ثیابك فلا یراك  $^{(7)}$ ، وقالت عائشة: «كان رسول الله على يسترني بردائه وأنا أنظر إلى الحبشة يلعبون في المسجد»(٤)، وعنه لا يباح لحديث نبهان عن أم سلمة قالت: «كنت قاعدة عند النبي عليه أنا وحفصة، فاستأذن ابن أم مكتوم، فقال ﷺ: «احتجبا منه»، فقلت: يا رسول الله إنه ضرير لا يبصر، قال: «أفعمياوان أنتما لا تبصرانه»(٥)، هذا الحديث والآخر: «إذا كان لإحداكن مكاتب فلتحتجب منه»(٦)، كأنه أشار إلى ضعفه، وقال ابن عبد البر: نبهان مجهول لا يعرف إلا برواية الزهري عنه هذا الحديث، ثم يحتمل الخصوص، قيل لأحمد: حديث نبهان لأزواجه عِليه ، وحديث فاطمة لسائر الناس قال: نعم. (ونظرُ المميّز الذي لا شهوةً له للمرأة)، لقوله تعالى: ﴿ . . . أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء . . . ﴾ (٧) . (ونظرُ الرجل للرجل ولو أمردَ، فيجوزُ إلى ما عدا ما بين السُّرَّةِ والركبة)، لأن تخصيص العورة بالنهى دليل إباحة النظر إلى غيرها، ولمفهوم حديث أبي سعيد مرفوعاً: «لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل ولا تنظر المرأة إلى عورة المرأة ولا يفضى (^) الرجل إلى الرجل في

<sup>(</sup>١) النور، آية (٣١).

<sup>(</sup>٢) وضع ثيابه: خلعها.

<sup>(</sup>٣) أخرجه مالك (٢/٥٨٠/٢) وعنه مسلم (٤/١٩٥) وأحمد (٢/٢١٤) وغيرهم . (إرواء ٢٠٨٦) .

<sup>(</sup>٤) أخرجه البخاري (١/٥/١) ومسلم (٢٢/٣) وأحمد (٨٤/٦) وغيرهم. (إرواء ٦/٢١).

<sup>(</sup>٥) ضعيف. أخرجه أبو داود (٢١١٢) والترمذي (٢/١٣٨) وأحمد (١٩٦/٦) وغيـرهم. (إرواء ٢١١/٦).

<sup>(</sup>٦) ضعيف. أخرجه الترمذي (١/٣٢٨) وأبو داود (٣٩ ٢٨) وابن ماجه (٢٥٢٠) وغيرهم. (إرواء ١٨٣/٦).

<sup>(</sup>٧) النور، آية (٣١).

<sup>(</sup>A) أفضىٰ فلان إلى فلان أي وصل إليه.

الثوب الواحد، ولا المرأة إلى المرأة في الثوب الواحد» (١) ، لكن إن كان الأمرد جميلاً يخاف الفتنة بالنظر إليه لم يجز تعمد النظر إليه، وروى الشعبي قال: «قدم وفد عبد القيس على النبي على وفيهم غلام أمرد ظاهر الوضاءة، فأجلسه النبي على وراء ظهره» (٢).

(الثامن: نظره) أي الرجل (لزوجتِه وأمتِه المباحة له) دون المحرَّمة عليه لكونِها وثنيَّة أو مزوَّجة (ولو) كان نظره لهما (لشهوة ونظرُ مَنْ دونَ سبع ، فيجوز لكلَّ نظرُ جميع بدنِ الآخر) ولمسه بلا كراهة حتى الفرج، لأن الفرج محلُّ الاستمتاع، فجاز النظرُ إليه كبقيّة البدن، لقوله تعالى: ﴿ إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم . . . ﴾ (٣) ، وحديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال: «قلت: يا رسول الله عوراتنا ما نأتي منها وما نذر، قال: «احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك» (٤) ، ومن دون سبع سنين لا حكم لعورته، لما روى أبو حفص عن أبي ليلى قال: «كنا جلوساً عند النبي على فجاء الحسن فجعل يتمرغ عليه، فرفع مقدم قميصه وأزاره قال: فقبل زبيبه (٥) » (٢) ، وقال أحمد في رواية الأثرم - في الرجل بأخذ الصغيرة فيضعها في حجره، ويقبلها -، إن وجد شهوة فلا وإلا لا بأس.

والسنة أن لا ينظرُ كلِّ منهما إلى فرج الآخر، لقول عائشة: «ما رأيت فرج رسول الله ﷺ قط»، وفي لفظ: «ما رأيته من النبي ﷺ ولا رآه مني» (٧).

قال القاضي: يجوز تقبيلُ فرج ِ المرأةِ قبلَ الجماع، ويُكْرَهُ بعده.

وكذا سيدٌ مَعَ أمتِهِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم (١٨٣/١) وأحمد (٦٣/٣) والترمـذي (١٣٠/٢) والبيهقي (٩٨/٧). (إرواء ٢١٢/٦).

<sup>(</sup>۲) موضوع. أورده السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة». (إرواء ٢١٢/٦).

<sup>(</sup>٣) المؤمنون، آية (٦).

<sup>(</sup>٤) حسن. أخرجه أصحاب السنن الأربعة والبيهقي وغيرهما. (إرواء ٢١٣/٦).

<sup>(</sup>٥) الزبيبتان: الزبدتان في الشدقين.

<sup>(</sup>٦) ضعيف. أخرجه البيهقي (١/١٣٧). (إرواء ٢١٣٦).

<sup>(</sup>٧) ضعيف. أخرجه ابن ماجه (٢٦٢) وأحمد (٦٣/٦). (إرواء ٢١٣/٦).

#### فصسل

(ويحرمُ النظرُ لشهوةٍ) ومعنى الشهوةِ التللَّذُ بالنظر إلى الشيء (أو مع خوفِ ثـورانها) أي الشهوةِ. فإنه يحرم النظرُ في هاتين الحالتين (إلى أحدٍ مما ذكرْنا) من ذكرٍ أو أنثى غيـر زوجتِهِ أو سُرِّيَّتِهِ.

## [لمس الأجنبية والخلوة بها]:

(ولمسٌ كنظرِ وأوْليٰ).

(ويحرُمُ التلذُّذُ بصوتِ الأجنبيّةِ) مع أنه ليسَ بعورةٍ (لو بقراءةٍ) قاله في الفروع. وقال الإمام أحمد في رواية مُهنَّا: ينبغي للمرأةِ أن تخفِضَ صوتَها إذا كانت في قراءتها إذا قرأتُ بالليل.

(وتحرُمُ خلوةُ رجلٍ غيرِ محرم بالنساءِ، وعكسه) أي يحرمُ خلوةُ امرأةٍ غيرِ محرم بالرّجال، لحديث جابر مرفوعاً: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يخلون بامرأة ليس معها ذو محرم منها، فإن ثالثهما الشيطان»(١)، وعن ابن عباس معناه، وقال الشيخ تقي الدين: الخلوة بأمرد حسن ومضاجعته كامرأة، والمقر لموليه عند من يعاشره لذلك ملعون ديوث، ولو لمصلحة تعليم وتأديب، ذكره عنه في الفروع والإنصاف.

#### [الخِطبة]:

(ويحرُمُ التصريحُ) وهو ما لا يحتمل غيرَ النكاح (بخطبةِ المعتدَّةِ البائِنِ) كقوله: إني الريدُ أن أتزوَّجَك، أو: إذا انقضَتْ عدَّتُكِ تزوَّجتُكِ، وزوّجيني نفسك، (لا التعريضُ) أي لا يحرمُ التعريضُ في عدّةِ وفاةٍ، لمفهوم قوله تعالى: ﴿ . . . ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء . . . ﴾ (٢) ، فتخصيص التعريض بنفي الحرج يدل على عدم جواز التصريح ، ولأنه لا يؤمن أن يحملها الحرص على النكاح ، على الإخبار بانقضاء عدتها قبل انقضائها «وقد دخل النبي على على أم سلمة وهي متأيمة (٣) من أبي سلمة ، فقال: لقد علمت

<sup>(</sup>١) صحيح. أخرجه أحمد (٣/٣٣٩) وله شواهد تقويه. (إرواء ٢١٥/٦).

<sup>(</sup>٢) البقرة، آية (٢٣٥).

<sup>(</sup>٣) أي مات عنها زوجها .

أني رسول الله وخيرته من خلقه وموضعي من قومي . . . وكانت تلك خطبته (١) ، وهذا تعريض بالنكاح في عدة الوفاة ، وقال ابن عباس في الآية : «يقول إني أريد التزويج ، ولوددت أنه يسر لي امرأة صالحة (١) . (إلا بخطبة الرجعية) فإنه يحرم ، لأنها في حكم الزوجات ، أشبة التي في صلب النكاح . (وحرم خطبة ) بكسر الخاء المعجمة (على خطبة مسلم أجيب) ولو كانت إجابته تعريضاً ، إن علم الثاني بإجابة الأول ، لحديث أبي هريرة مرفوعاً : «لا يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى ينكح أو يترك (١) ، ولما فيها من الإفساد على الأول وإيذائه وإيقاع العداوة . وإن لم يعلم الثاني بإجابة الأول ، أو ترك الأول ، أو أذِنَ الأول ، جاز للثاني أن يخطب .

والتعويلُ في ردِّ وإجابةٍ على وليِّ يُجْبِرُ، وإلَّا فعلَيْها.

(ويصح العقدُ) مع حرمةِ الخِطبة، لأن أكثر ما فيه تقدم خطر على العقد، أشبه ما لو قدم عليه تصريحاً أو تعريضاً محرماً، وعن مالك وداود: لا يصح العقد، فإن لم يعلم الثاني إجابة الأول أو ترك الأول الخطبة، أو أذن للثاني فيها جاز، لحديث ابن عمر يرفعه: «لا يخطب الرجل على خطبة الرجل، حتى يترك الخاطب قبله أو يأذن الخاطب»(٤)، والتعويل في الإجابة والرد على ولي مجبرة، وإلا فعليها، وقد جاء عن عروة: «أن النبي على خطب عائشة إلى أبي بكر»(٥)، وعن أم سلمة قالت: «لما مات أبو سلمة أرسل إليّ رسول الله يخطب يخطبني وأجبته»(٦)، ويسن العقد مساء يوم الجمعة لما روى أبو حفص العكبري مرفوعاً: «أمسوا بالإملاك (٧) فإنه أعظم للبركة» (٨).

<sup>(</sup>١) ضعيف. أخرجه البيهقي (١٧٨/٧). (إرواء ٢١٦/٦).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري (٣/ ٤٢٥). (إرواء ٢١٧/٦).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري (٣/ ٤٣١) والنسائي (٢/ ٧٤). (إرواء ٢١٨/٦).

<sup>(</sup>٤) أخرجه البخاري (٣١/٣) والنسائي (٢/٧٤) والسياق له وأحمد (٢١٢٦). (إرواء ٢١٨/١).

<sup>(</sup>٥) أخرجه البخاري (٣/ ٤١٥). (إرواء ٦/ ٢١٩).

<sup>(</sup>٦) أخرجه مسلم (٣٧/٣) والنسائي (٢/٧٧) وأحمد (٦/٥٩) وغيرهم. (إرواء ٦/٢٢).

<sup>(</sup>٧) الإملاك: التزويج وعقد النكاح.

<sup>(^)</sup> قال الألباني : لم أقف على إسناده. (إرواء ٢٢١/٦).

تنبيه: يسن أن يكونَ عقد النكاحِ مساءً يومِ الجمعة، وأن يخطُبَ قبلَه بِخُطبةِ عبدِ الله ابن مسعود، وهي «إنَّ الحمد لله، نحمدُه، ونستعنه، ونستغفره، ونعوذُ باللهِ من شرورِ أنفسنا، وسيّئاتِ أعمالنا، من يَهْدِ اللهُ فلا مُضِلَّ له، ومن يضللْ فلا هادي له، وأشهدُ أن لا إلّه إلا الله، وأشهدُ أن محمداً عبدُه ورسولُه»، ويجزىء عن الخطبة أن يتشهد ويصلي على النبي ﷺ أن موري عن أحمد أنه كان إذا حضر عقد نكاح، ولم يخطب فيه بخطبة ابن مسعود قام وتركهم، وهذا على طريق المبالغة في استحبابها لا على إيجابها، قال في الشرح: وليست واجبة عند أحد إلا داود، ويجزىء أن يشهد ويصلي على النبي ﷺ، لما ورد عن ابن عمر «أنه كان إذا دعي ليزوج قال: الحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد، إن فلاناً يخطب إليكم فإن أنكحتموه فالحمد لله، وإن رددتموه فسبحان الله»(٢)، ولا يجب شيء من ذلك لما في المتفق عليه «أن رجلاً قال للنبي ﷺ زوجنيها، فقال: «زوجتكها بما معك من القرآن»(٣)، وعن رجل من بني سليم قال: «خطبت إلى النبي ﷺ أمامة بنت عبد المطلب، فأنكحني من غير أن يتشهد»(٤)، ولا بأس بسعي الأب للأيم، واختيار الأكفاء، لعرض عمر حفصة على أبي بكر وعثمان رضي الله عنهم.

\* \* \*

<sup>(</sup>١) صحيح. رواه الترمذي. (إرواء ٢٢١/٦).

<sup>(</sup>٢) صحيح. أخرجه البيهقي (١٨١/٧). (إرواء ٢٢١/٦).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري (٤٠٣/٣) ومسلم (١٤٣/٤) ومالك (٢٦/٦٥) وغيرهم. (إرواء٢٢٢٦).

<sup>(</sup>٤) ضعيف. أخرجه أبو داود (٢١٢٠) والبيهقي (١٤٧/٧). (إرواء ٢٢٢/٦).

# بــاب (ركنيّ النكاح و) باب (شرُوطه)

أي شروطِ النكاح.

أركانُ النكاحِ أجزاءُ ماهيّتِهِ. والماهيّةُ لا تتمُّ بدون جُزئِها. فكذا الشيءُ لا يتمُّ بدون ركنِهِ.

(ركناه) أي النكاح، اثنان:

أحدهما: (الإيجاب) وهو اللفظُ الصادرُ من الوليِّ أو مَنْ يقومُ مقامَهُ، بلفظ النكاح، أو التزويج ، ممن يحسن العربية، لأنهما اللفظان الوارد بهما القرآن، قال تعالى: ﴿ فانكحوا ما طاب لكم من النساء ﴾(١)، وقال: ﴿ فلما قضى زيد منها وطراً (٢) زوجناكها ﴾(١)، وقول سيد لمن يملكها، أعتقتك وجعلت عتقك صداقك، لحديث أنس مرفوعاً: «أعتق صفية وجعل عتقها صداقها»(٤).

(و) الركن الشاني: (القبول) بلفظ: قبلتُ، أو رضيتُ هذا النكاحَ، أو قبلتُ أو رضيتُ هذا النكاحَ، أو قبلتُ أو رضيتُ، فقط، أو تزوجتُها (مرتَّبَنْ) فلا يصحُّ النكاحُ إنْ تقدَّم قبولٌ على إيجابِ.

<sup>(</sup>١) النساء، آية (٣).

<sup>(</sup>٢) الوطر: كل حاجة كان لصاحبها فيها همة.

<sup>(</sup>٣) الأحزاب، آية (٣٧).

<sup>(</sup>٤) أخرجه البخاري (٢١٦/٣) ومسلم (٤١٦/٤) والترمذي (٢٠٨/١) وأحمد (١٠٢/٣) وغيرهم. (إرواء ٢٢٤/٦).

وإن تراخى القبولُ عن الإِيجابِ حتى تفرّقا أو تشاغلًا بما يقطعُهُ عرفاً بَطَل الإِيجابُ.

(ويصح النكاحُ هزلًا) أي يصح الإِيجابُ والقبولُ من هازل ، وتلجئه لقوله ﷺ: «ثلاث جدهن جد وهزلهن جد، الطلاق والنكاح والرجعة»(١).

(و) يصح النكاح (بكل لسانٍ) بلفظ يؤدي معناهما الخاص (من عاجزٍ عن) الإتيان يهما بالد (عربي)، لأن ذلك في لغته نظير الإنكاح والتزويج و ﴿ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها . ﴿ (٢) ، ولا يلزمه تعلم أركانه بالعربية لأن النكاح غير واجب فلم يلزم تعلم أركانه ولأن المقصود هنا المعنى دون اللفظ لأنه غير متعبد بتلاوته . وقال الشيخ تقي الدين : ينعقد بما عده الناس نكاحاً بأي لغة ولفظ ولم ينقل عن أحمد أنه خص بلفظ إنكاح أو تزويج وأول من قاله من أصحابه فيما علمت ابن حامد وتابعه عليه القاضي ومن جاءه بعده بسبب انتشار كتبه وكثرة أصحابه وأتباعه . (لا) يصح إيجاب ولا قبول (بالكتابة ، ولا بالإشارة) المفهومة (إلا من أخرس) فيصحان من عليه بالإشارة ، نص عليه . لأن النكاح معنى لا يستفاد إلا من جهته ، فصح بإشارته ، كبيعه ، وطلاقه .

## [شروط صحة النكاح]:

(وشروطُهُ) أي شروط صحّة التكاحِ (خمسةٌ) وَاحِدُها «شَرْطٌ» بإسكان الراء. وهو: ما يلزَمُ من انتفائِهِ المشروطِ، بمعنى أنه يلزم من عَدَمِهِ عدم صحة النكاح.

أحد الخمسة: (تعيينُ الزوجينِ) لأن النكاحَ عقدُ معاوضةٍ، أشبهَ تعيينَ المبيع ِ في البيع ِ في البيع ِ النّكاح ِ التعيينُ، فلم يصحَّ بدونِهِ.

إذا تقرر هذا (فلا يصحُّ) النكاح إن قال الوليُّ: (زوَّجتُك بنتي، وله) بناتُ (غيرها. ولا) يصحُّ النكاحُ إن قال: (قبلتُ نكاحَها) أي نكاح مَوْلِيَّتِكَ فلانةَ (لابني، وله غيرُه، حتى يُميِّزُ كل منهما) أي من الزوج والزوجة (باسمِه) كفاطمة وأحمد، (أو صِفَتِه) التي لم يشاركه فيها غيرهُ من إخوته، كقوله: الكبرى، أو: الصغرى، أو: الوسطى، أو: البيضاء، أو:

<sup>(</sup>۱) حسن. أخرجه أبو داود (۲۱۹۶) والترمذي (۱/۲۲۳) وابن ماجه (۲۰۳۹) وغيرهم. (إرواء ۲۲٤/۲).

<sup>(</sup>٢) البقرة، آية (٢٨٦).

الحمراء، أو: السوداء، أو: الكبير، أو: الصغير، أو: الأبيض، أو: الأسود.

#### [الرضاوالإجبار]:

(الثاني): من شروطِ صحةِ النكاحِ (رِضَا زوجٍ مكلَّفٍ) وهو البالغ العاقل، (ولو) كانَ المكلَّفُ (رقيقاً) فلا يملك سيِّدُهُ إجبارَهُ، لأنه يملك الطلاق فلا يجبرُ على النكاحِ، وأما قوله تعالى: ﴿ وأنكحوا الأيامي (١) منكم ﴾(٢)، الآية، فالأمر مختص بحال طلبه بدليل عطفه على الأيامي.

(فَيُجْبِرُ الْأَبُ، لا الجدُّ، غيرَ المكلَّفِ) من أولادِهِ، لما روي أن ابن عمر «زوج ابنه وهو صغير، فاختصموا إلى زيد فأجازه جميعاً»(٣)، والبالغ المعتوه في معنى الصغير في ظاهر كلام أحمد والخرقي.

(فإن لم يكن أبٌ فوصيُّهُ) أي وصيُّ الأب، لقيامِهِ مقامَهُ.

(فإنْ لم يكن) للأب وصيِّ (فالحاكِمُ) يزوِّج (لحاجةٍ، ولا يصحُّ من غيرِهمْ أن يزوِّج غيرَ المكلَّفِ ولو رَضِي) لأنّ رضاهُ غيرُ معتبر.

(ورِضا زوجةٍ حرَّةٍ عاقلةٍ ثَيِّبٍ تَمَّ لها تسعُ سِنينَ) ولها إذن صحيحٌ معتبرٌ. فيشترط مع ثبوتها. ويُسنُ مع بكارَتِها، قال في الإِنصاف: للصغيرةِ بعد تسع سنين إذنٌ صحيحٌ معتبرٌ، لحديث أبي هريرة مرفوعاً: «لا تنكح الأيم حتى تستأمر، ولا تنكح البكر حتى تستأذن، قالوا: يا رسول الله وكيف إذنها؟ قال: «أن تسكت»(٤)، وخص بنت تسع لقول عائشة: «إذا بلغت الجارية تسع سنين فهي امرأة»، وروي عن ابن عمر مرفوعاً(٥)، فلا يجوز للأب ولا لغيره تزويج الثيب إلا بإذنها في قول عامة أهل العلم إلا الحسن. قال إسماعيل: لا نعلم

<sup>. (</sup>١) الأيم، من لا زوج له.

<sup>(</sup>٢) النور، آية (٣٢).

<sup>(</sup>٣) لم أقف على سنده وقد أخرجه البيهقي (١٤٣/٧) باختصار بإسناد صحيح. (إرواء ٢٢٨/٦).

 <sup>(</sup>٤) أخرجه البخاري (٣/٣٠) ومسلم (٤/٠٤) والترمذي (١/٢٠٦) وأحمد (٢٠٠/٢)
 وغيرهم. (إرواء ٢/٨٢٦).

<sup>(</sup>٥) ضعيف مرفوعا. والموقوف علقهُ البيهقي (١/٣٢٠) ولم أقف على إسناده. (إرواء ٦/٢٦).

أحداً قال في الثيب بقول الحسن، وهو قول شاذ: «فإن الخنساء زوجها أبوها وهي ثيب فكرهت ذلك فرد رسول الله على نحاحه، «قال ابن عبد البر: هو حديث مجمع على صحته، ولا نعلم مخالفاً له إلا الحسن، (۱)، ذكره في الشرح. (فيجبرُ الأب) لا الجدُّ (ثيباً دون ذلك) أي دونَ من تم لها تسعُ سنينَ لأنه لا إذن لها معتبر، وهو قول مالك، وقال الشافعي: لا يجوز لعموم الأحاديث وقدمه في الكافي والشرح. (و) يجبر الأبُ (بكراً، ولو) كانت (بالغةً)، وقال في الشرح: وللأب تزويج ابنته التي لم تبلغ تسع سنين بغير خلاف ، إذا وضعها في كفاءة مع كراهتها وامتناعها، ودل على تزويج الصغيرة قوله تعالى: ﴿ واللائي لم يحضن ﴾ (۲)، «وتزوجت عائشة وهي ابنة ست (۳). وروي «أن قدامة بن مظعون تروج المئي الم النه الزبير حين نفست، فقيل له: فقال ابنة الذبح إن مت ورثتني وإن عشت كانت امرأتي (وي ابن عباس أن النبي قل قال: «الأيم أحقُ بِنَفْسِها من وليها، والبِكُرُ تسْتأذن، وإذنها مماتها، أي سكوتها» (٥)، فلما قسم النساء قسمين، وأثبتَ الحق لأحَدِهما، دل على نفيه عن الآخر، وهي البكر، فيكون وليها أحق منها بها. ودل الحديث على أن الاستئمار ههنا والاستئذان في حديثهم مستحبً غير واجب، لما روى ابن عمر، قال: قال رسول الله على والاستئذان في حديثهم مستحبً غير واجب، لما روى ابن عمر، قال: قال رسول الله الها. والاستئذان في بناتِهن (۱)، والثانية لا يجبرها، لحديث أبي هريرة السابق.

(ولكل وليِّ تزويجُ يتيمةٍ بلغت تسعاً بإذنها)، لقوله ﷺ: «تستأمر اليتيمة في نفسها، فإن سكتت فهو إذنها وإن أبت فلا جواز عليها»(٧)، فدل على أن لها إذناً صحيحاً، وقيد بابنة

<sup>(</sup>۱) أخرجه مالك (۲/٥٢٥/٢) وعنه البحاري (۳/۳۳) وأبو داود (۲۱۰۱) وأحمد (۲/۸۲۳) وغيرهم . (إرواء ۲/۲۲).

<sup>(</sup>٢) الطلاق، آية (٤).

 <sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري (٢٩/٣) ومسلم (٤٢/٤) وأبو داود (٢١٢١) وأحمد (١١٨/٦) وغيرهم.
 (إرواء ٢٠٠٢).

<sup>(</sup>٤) قال الألباني: لم أقف على إسناده. (إرواء ٦/ ٢٣١).

<sup>(</sup>٥) أخرجه مالك (٢/٢٤/٢) وعنه مسلم (١٤١/٤) وأبو داود (٢٠٩٨) -غيرهم. (إرواء ٢٣١/٦).

<sup>(</sup>٦) رواه أبو داود والبيهقي من حديث ابن عمر وهو حديث ضعيف. (ضعيف الجامع الصغير).

<sup>(</sup>٧) حسن بهذا اللفظ. أخرجه أبو داود (٢٠٩٣) والترمذي (٢/٦٠١) وأحمد (٢/٢٥٦) وغيرهم. (إرواء ٢٢٩/٦).

تسعة لما تقدم عن عائشة، ولأنها تصلُحُ بتمام التسع سنينَ للنَّكاح ، وتحتاجُ إليه، فأشبهت البالغة.

(لا مَنْ دونها) أي دون تسع سنين (بحال ) أي سواء أَذِنَتْ أم لا، لأنه لا إذن لها، وغير الأب ووصيه لا إجبار له، وقد روي: «أن قدامة بن مظعون زوج ابنة أخيه من عبد الله بن عمر، فرفع ذلك إلى النبي على فقال: «إنها يتيمة ولا تنكح إلا بإذنها» (١). (إلا وَصيَّ أبيها) قال في شرح المنتهى: فيجبرُ الوصيُّ من يجبرُهُ الموصِي لَوْ كَانَ حيًا، من ذكرٍ أو أنثى. انتهى.

(وإذنُ الثيّب) أي من صارت ثيباً بوطء في قُبُل ، ولو كانَ وطُوها بزناً ، أو مَعَ عوْدِ بَكَارَتِها بعد إِزَالتها (الكلامُ) لقوله عَنَّ : «الثيّبُ تُعْرِبُ عن نفسِها» ، أي : تُبِنُ ، ولأنَّ قوله عَنَّ : «لا تنكح الأيمُ حتى تُسْتَأْمَرَ ، ولا تُنْكَحُ البِكْرُ حتَّى تُسْتَأَذَنَ ، وإذنها سكوتها» (٢) ، يدلُّ على أنه لا بد من نطقِ الثيّب، لأنّه قسمَ النساءَ قسمين ، فجعل السكوت إذناً لأحدهما ، فوجب أن يكون الآخر بخلافِه ، والموطوءة بزنَى ثيّبٌ موطوءة في القُبُل ، لأنّه لو وصّى للثيب دخلتْ في الوصية ، ولو وصّى للأبكار لم تدخل .

(وإذنُ البِكْرِ) ولو وُطئت في دُبُر (الصُّماتُ)، في قول عامة أهل العلم، قاله في الشرح. لحديث: «الثيب تعرب عن نفسها والبكر رضاها صماتها» (٣)، وقالت عائشة: «يا رسول الله إن البكر تستحي، قال: «رضاها صماتها» (٤). ولو ضحكَتْ أو بكتّ، لأن في حديث أبي هريرة: «فإن بكت أو سكتت فهو رضاها، وإن أبت فلا جواز عليها» (٥).

ونطقُها بالإذن أبلغ من صماتها.

<sup>(</sup>١) حسن. أخرجه أحمد (٢/ ١٣٠) والدارقطني (٣٨٥) والبيهقي (١٢٠/٧). (إرواء ٢٣٣٣). (٢) تقدم قريباً.

<sup>(</sup>٣) صحيح المعنى. أخرجه أحمد (١٩٢/٤) وابن ماجه (١٨٧٢) والبيهقي (١٢٣/٧) وغيـرهم. (إرواء ٢٣٤/٦).

<sup>(</sup>٤) أخرجه البخاري (٣/ ٤٣٠) ومسلم (١٤١/٤) وأحمد (٦/٥١) وغيرهم . ( إرواء ٦/ ٢٣٥ ) .

<sup>(</sup>٥) حسن. أخرجه أبو داود (٢٠٩٣) والترمذي (٢٠٦/١) وأحمد (٢٥٩/٢) وغيرهم دون قوله: «بكت» فإنه شاذ. أخرجه أبو داود (٢٠٩٤). (إرواء ٢٣٣/١).

(وشُرِطَ في استئذانها) أي في استئذانِ من يشترط استئذانها (تسميةُ الزوجِ) بحيثُ تكونُ تلك التسميةُ (على وجه تقع به المعرفة) أي معرفتها، بأن يذكر لها نسبُه ومنصِبُه ونحو ذلك، لتكونَ على بصيرةٍ في إذنها في تزويجه. قالَ في الإقناع وشرحه: ولا يشترط في استئذانِ تسميةُ المهر.

(ويجبرُ السيّد، ولـو كان فـاسقاً، عبـدَهُ غيرَ المكلّف) أي الصغير والمجنون، لأن الإنسان إذا ملَك تزويجَ ابنِه الصغيرِ والمجنونِ، فعبدُه الذي كذلك، مع مِلكِه إياه، وتمام ولايتِهِ عليه، أوْلىٰ.

(و) يجبر السيد أيضاً (أمتَه، ولو) كانت (مكلّفة) سواء كانت بكراً أو ثيّباً، وسواءٌ كانت وأو مدبّرة، أو أمّ ولدٍ، لأن منافعها مملوكة له، والنكاح عقد على منافعها، فأشبه عقد الإجارة، ولا فرقَ بين كونِها مباحةً أو محرّمةً عليه، كما لو كانت أمّه أو أخته من رضاع أو مجوسيّةً، فإن له تزويجهما، وإن كانتا محرّمتين عليه، لأن منافعهما مملوكة له. وإنما حَرَّمتا عليه لعارض.

## [الولى في النكاح]:

(الثالث) من شروط صحة النكاح: (الوليُّ) إلاَّ على النبيِّ القوله اللهُ اللهُ اللهُ الكاحها بولي» (١)، وعن عائشة مرفوعاً: «أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فإن دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها، فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي لها» (٢)، وقوله: «بغير إذن وليها»، خرج مخرج الغالب، فلا مفهوم له، ولأن المرأة غير مأمونة على البضع لنقص عقلها، وسرعة انخداعها، فلم يجز تفويضه إليها كالمبذر في المال، فإن زوجت نفسها أو غيرها لم يصح، روي عن عمر وعلي وغيرهما، ذكره في الشرح. وعن أبي هريرة مرفوعاً: «لا تزوج المرأة المرأة، ولا تزوج المرأة نفسها، فإن الزانية هي التي تزوج نفسها» (٣)، وعن عكرمة بن خالد قال: «جمعت المرأة نفسها، فإن الزانية هي التي تزوج نفسها» (٣)، وعن عكرمة بن خالد قال: «جمعت

<sup>(</sup>۱) صحيح. ورد عن جماعة من الصحابة منهم أبو موسى: أخرجه أبو داود (۲۰۸٥) والترمذي (۱) صحيح) والحاكم (۲/۳۷) وأحمد (٤/٤). (إرواء ٢٣٦/٦).

<sup>(</sup>٢) صحيح. أخرجه أبو داود (٢٠٨٣) والترمذي (٢/٤/١) وابن ماجه (١٨٧٩) وأحمد (٢/٤٤) وغيرهم. (إرواء ٢/٣٤).

<sup>(</sup>٣) صحيح . دون الجملة الأخيرة أخرجه ابن ماجه (١٨٨٢) والدارقطني (٣٨٤) والبيهقي (٧/٠١)=

الطريق ركباً، فجعلت امرأة منهن ثيب أمرها بيد رجل غير ولي، فأنكحها، فبلغ ذلك عمر فجلد الناكح والمنكح ورد نكاحهما»(١)، وقوله تعالى: ﴿ فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن ﴾(٢)، لا يدل على صحة نكاحها نفسها، بل على أن نكاحها إلى الولي، «لأنها نزلت في معقل بن يسار حين امتنع من تزويج أخته فدعاه النبي في فزوجها»(٣)، فلو لم يكن لمعقل ولاية النكاح لما عاتبه تعالى على ذلك، وإنما أضافه إلى النساء لتعلقه بهن وعقده عليهن. (وشُرط فيه) أي في ثبوتِ الولايةِ لهُ سبعة شروط على خلاف في بعضها:

الأول: (ذكورية) لأن المرأة لا تثبُتُ لها وِلايةٌ على نفسِها، فعلى غيرها أولى.

(و) الثاني: (عقل) لأن الولاية إنما ثبتت نظراً للمُولَى عليه عند عجزِه عن النظر لنفسه، ومن لا عقلَ له لا يمكنه النظر، ولا يلي نفسه، فغيرَهُ أوْلى.

وسواء في ذلك من لا عقل له لصغرِهِ، أو ذَهب عقلُه بجنونٍ أو كبرٍ.

فأما الإغماءُ فلا تزولُ الولاية به، لأنه يزولُ عن قرب، فهو كالنوم . ولذلك لا تثبت الوَلاية على المغمىٰ عليه. ويجوزُ على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام.

ومن كان يُخْنَقُ في الأحيان لم تزل ولايته.

(و) الثالث: (بلوغ) لأن الولاية يعتبر لها كمالُ الحال ِ، لأنها تفيد التصرُّف في حق غيره، والصبيّ مولَّى عليه لقصوره، فلا تثبت له ولاية، كالمرأة.

(و) الرابع: (حريّة) يعني كمالها لأن العبد والمبعّض لا يستقلان بالولاية على نفسِهما، فعلى غيرهما أولى.

ويستثنى من ذلك صورةً، وهي أنَّ المكاتَبَ يزوِّج أمته. وتقدُّم.

(و) الخامس: (اتفاقُ دينِ) أي اتفاق دين الوليّ والمولَّى عليها. فلا يثبتُ لكافرٍ ولايةُ

والجملة الأخيرة موقوفة على أبى هريرة أخرجه الدارقطني والبيهقي. (إرواء ٦/ ٢٤٩).

<sup>(</sup>١) ضعيف. أخرجه الشافعي (١٥٤٨) والدارقطني (٣٨٣) وغيرهما. (إرواء ٢٤٩/٦).

<sup>(</sup>٢) البقرة، آية (٢٣٢).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري (٢٨/٣) والدارقطني (٣٨٢). (إرواء ٢/٢٥٠).

على مسلمةٍ، وعكسه لأنه لا توارث بينهما بالنسب، ولقوله تعالى: ﴿ والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض ﴾(١). ولا لنصراني على مجوسية، ونحو ذلك.

ويستثنى من ذلك ثلاثُ صور: الأولى: أم ولد الكافر إذا أسلمت. الثانية: أمةٌ كافرةٌ لمسلم. الثالثة: السلطان.

(و) السادس: (عدالة) لأنها ولاية نظرية، فلا يستبد بها الفاسق، كولاية المال، لكن لا يشترط كون الولي عدلاً باطناً وظاهراً، فلهذا قال: (ولو ظاهراً)، قال أحمد: أصح شيء في هذا قول ابن عباس: «لا نكاح إلا بشاهدي عدل وولي مرشد» ( $^{(7)}$ )، وقد روي عن ابن عباس مرفوعاً: «لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل، وأيما امرأة أنكحها ولي مسخوط ( $^{(2)}$ ) فنكاحها باطل» ( $^{(9)}$ )، ولأنها ولاية نظرية فلا يستبد بها الفاسق كولاية المال. ويستثنى من ذلك صورتان: الأولى منهما: السلطان، الثانية، السيد؛ فلا يشترط فيهما لتزويجهما العدالة.

(و) السابع: (رُشْدُ. وهو) أي الرُّشْدُ هنا لتزويجهما (معرفة الكفء ومصالح النكاح) قال الشيخ تقي الدين: الرشدُ هنا هو المعرفة بالكفء ومصالح النكاح، وليس هو حفظ المال، فإنّ رُشْدَ كلَّ مقام بحسبه.

وظاهرُ ما تقدّم أنه لا يشترط في الولي كونُه بصيراً. وهو ذلك.

ولا يشترط في الوليّ أن يكون متكلماً إذا فُهِمَتْ إشارته.

# [ترتيب الأولياء]:

(والأحقُّ) من الأولياء (بتزويج الحرةِ أبوها) وإنما قيَّدَ بالحرّةِ لأنه لا ولايةَ لأب الأمـة

<sup>(</sup>١) التوبة، آية (٧١) .

<sup>(</sup>٢) الأنفال، آية (٧٣).

<sup>(</sup>٣) صحيح موقوفاً. أخرجه ابن ماجه (١٨٨٠) والبيهقي (١٠٩/٧) والطبراني في «الكبير» (٣/١٦٣/٣). (إرواء ٢/٨٦٠).

<sup>(</sup>٤) السَّخط: ضد الرِّضا.

 <sup>(</sup>٥) ضعيف مرفوعاً. والصحيح موقوف وتقدم الموقوف أما المرفوع فأخرجه الدارقطني (٣٨٢).
 (إرواء ٢/٠٢).

عليها اتفاقاً، لأن الأب أكمل نظراً وأشدُّ شفقةً، فوجَبَ تقديمُهُ في الوِلايةِ (وإنْ عَلاَ) يعني أنَّ الجدَّ أبا الأبِ وإن علَتْ درجته أحقُّ بالولاية من الابنِ والأخ، لأن الجدَّ لَهُ إيلاهُ وتعصيب، فقُدِّم عليهما، كالأب. فعلى هذا يكون الجدُّ أولى من جميع العصباتِ غيرَ الأب.

وإذا اجتمع أجدادٌ كان أُولاهُمْ أقربَهُمْ، كالجدّ مع الأب.

(فابنها) يعني أن ولاية الحرّة بعد جدِّها وإن علا لابنها (وإن نزل) يقدم الأقرب فالأقرب، لحديث أم سلمة: «أنها لما انقضت عدتها أرسل إليها رسول الله على يخطبها، فقالت: يا رسول الله، ليس أحد من أوليائي شاهداً، قال: «ليس من أوليائك شاهد ولا غائب يكره ذلك»، فقالت لابنها: يا عمر قم فزوج رسول الله على فزوجه»(١). قال الأثرم: قلت لأبي عبد الله: فحديث عمر بن أبي سلمة حين زوج النبي على أمه أم سلمة أليس كان صغيراً؟ قال: ومن يقول كان صغيراً ليس فيه بيان، ولأنه عدل من عصبتها، فقدم على سائر العصبات لأنه أقربهم نسباً وأقواهم تعصيباً.

(فالأخُ الشقيقُ، فالأخ للأب) لأن ولاية النكاح ِ حقٌ يستفاد بالتعصيبِ، فقُدِّم فيه الأخُ من الأبوين.

(ثم الأقربُ فالأقربُ كالإِرث) وجملة ذلك أنَّ الولاية بعد الإِخوةِ تترتَّبُ على ترتيبِ الميراثِ، بالتعصيبِ، فأحقُّهم بالميراثِ أحقُّهم بالولايةِ. فعلى هذا لا يلي بنو أبٍ أعلى مع بني أبِ أقرب منه.

وعُلم مما تقدم أنه لا ولايةً لغيرِ العصباتِ كالأخ ِ من الأمِّ ، والعمّ من الأمّ ، والخال ِ ، وأبي الأم ، ونحوهِمْ . نص عليه ، لقول علي رضي الله عنه : «إذا بلغ النساء نص الحقائق فالعصبة أولىٰ »(٢) ، يعنى إذا أدركن .

ثم يلي نكاحَ الحرةِ عند عدم عصبة نسبٍ المولى المنعِمُ ثم عَصَبتُهُ الأقربُ فالأقربُ.

(ثم السلطان) وهو الإمام الأعظم (أو نائبه)، لقوله: «فإن اشتجروا فالسلطان ولي من

<sup>(</sup>١) ضعيف. أخرجه النسائي (٧٧/٢) والحاكم (١٦/٣) والبيهقي (١٣١/٧) وغيرهم. (إرواء ٢٠٠/٦).

<sup>(</sup>٢) قال الألباني: لم أقف على إسناده. (إرواء ٢٥٢/٦).

لا ولي له»(١)، وتقدم. قال أحمد: والقاضي أحبُّ إليّ من الأمير في هذا، ولو من بغاةٍ إذا استولوا على بلدٍ.

(فإن عدم الكل) أي عدم عصبةُ المرأةِ والولاءِ وعدم السلطانُ والقاضي من المكان الذي بهِ المرأة (زوَّجَها ذو سلطانٍ في مكانِهَا) كعَضْلِ الوليِّ (فإن تعذَّر) ذو سلطانٍ في مكانِهَا (وكَّلَتْ مَنْ) أي رجلًا عدلًا في ذلك المكان (يزوّجها)، فإن أحمد قال في دَهْقانِ قريةٍ، أي شيخها: بُزَوِّجُه من لا ولي لها إذا احتاط لها في الكفءِ والمهر إذا لم يكن في الرُّسْتاقِ قاض . انتهى .

(فلو زوّجَ) المرأة (الحاكمُ أو) زوَّجَها (الوليُّ الأبعد بلا عذرٍ للأقرب) إليها منه (لم بصحًّ) النكاح لأنَّ الأبعَدَ والحاكِمَ لا ولايةَ لهما مع من هو أحقُ منهما، أشْبَهَ ما لو زوَّجَها أَجنبيُّ ليسَ بحاكِمٍ.

(ومن العُذْرِ غَيْبَةُ الوليّ فوق مسافةِ قَصْرٍ) لأنّ مَنْ دونَ ذلك في حكم الحاضرِ، (أو نجهلَ المسافةُ) بأن لا يُعلَمَ أقريبٌ هو أم بعيد، (أو يُجْهَلَ مكانُهُ مع قربِهِ، أو يَمْنَعْ من بلغتْ نسعاً كفؤاً رَضِيَتْ به) ورضيتْ بما صَحَّ مهراً، فللأبعد تزويجها نص عليه، واختاره الخرقي، وعنه يزوج الحاكم. وهو اختيار أبي بكر، لقوله ﷺ: «فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له»(٢).

# فصــل [التوكيل في التزويج والإِيصاء به]

(ووكيلُ الوليّ) أي كلِّ وليِّ (يقومُ مقامَهُ) غائباً وحاضراً، سواءٌ كان مجبراً أو غيرَ مجبرٍ، لأنه عقد معاوضة، فجاز التوكيل فيه كالبيع، وقياساً على توكيل الزوج، لأنه ﷺ «وكلُّ أبا رافع في نزويجه ميمونة»(٣)، «ووكل عمرو بن أمية في تزويجه أم حبيبة»(٤).

<sup>(</sup>١) صحيح. أخرجه أبوٍ داود (٢٠٨٣) والترمذي (٢٠٤/١) وغيرهما. (إرواء ٢٤٣/٦).

<sup>(</sup>٢) صحيح. وتقدم أنفأ.

<sup>(</sup>٣) ضعيف. أخرجه مالك (١/٣٤٨). (إرواء ٢٥٢/٦).

<sup>(</sup>٤) ضعيف إرواه الحاكم (٢٢/٤) وأخرجه البيهقي (١٣٩/٧) باستاد مرسل حسن (إرواء ٢٥٣/٦).

(ولهُ) أي للوليِّ إن لم يكن مجبِراً (أنْ يوكِّل بدونِ إذنِها) أي إذنِ مَوْلِيَّتِهِ لأنَّه إذنٌ من الوليِّ في التزويجِ، فلا يفتقِرُ إلى إذنِ المرأةِ، ولا الإشهادِ عليه، كإذنِ الحاكم . ولأن الوليَّ ليس بوكيل المرأةِ، بدليل أنها لا تملِكُ عزلَهُ من الولاية .

ويثبتُ لوكيل ِ الوليّ ما للوليّ من إجبارٍ وغيره.

(لكن لا بدَّ من إذنِ) موليَّةٍ (غيرِ المُجْبَرَةِ للوكيلِ) أي وكيلِ وليِّها، فلا يكفي إذنُها لوليِّها بتزويجٍ أو توكيلِ في تزويجِها بلا مراجعةِ وكيل غير المجبَرَةِ. وإذنُ الموليَّة غيرِ المجبَرةِ لوكيل وليِّها إنماً يكون (بعد توكيلِهِ) أي توكيل وليِّها لأنه قبل أن يوكّلهُ الوليُّ أجنبيّ، وبعد توكيلِهِ وليّ.

(ويشترط في وكيـلِ الوليّ ما يشترط فيه) أي في الوليّ من ذكوريّة وبلوغ وغيرِهما، لأنها وِلاية، فلا يصحّ أن يباشرها غيرُ أَهْلِها.

(ويصحُّ توكيلُ الفاسِقِ في القبول ِ) للنكاح ِ لأنه يصحُّ قبـولُه النكـاحَ لنفسِهِ، فيصحُّ لغيرهِ.

ومن نحو ذلك المسلمُ يوكِّلُ النصرانيَّ في قبول ِ نكاح ِ زوجَتِهِ الكتابيَّةِ، لصحّةِ قبولِهِ لنفسِهِ. قاله في شرح المنتهى.

(ويصح التوكيل) أي توكيلُ الوليّ في إيجابِ النكاحِ توكيلًا (مطلقاً، ك) قوله لوكيله: (زوِّجْ من شئت) روي أنَّ رجلًا من العرب تَرَكَ ابنته عند عمر رضي الله عنه، وقال: إذا وجدت كفؤاً، فزوِّجْهُ ولو بشراكِ نعلِهِ، فزوَّجَها عثمانَ بن عفانَ رضي الله عنه، فهي أمُّ عمرِو ابن عُثمانَ (١)، واشتُهِرَ ذلك فلم يُنْكُرْ. ولأنه إذنٌ في النكاحِ ، فجاز مطلقاً.

(ويتقيد) أي هذا التوكيلُ المطلقُ (بالكفءِ).

ولا يملك بهِ أن يزوِّجَهَا من نفسِهِ من غيرِ إذن الموكِّل.

(و) يصحُّ توكيلُهُ توكيلًا (مقيَّداً كزوِّجْ زيداً) أو زوِّجْ هذا.

<sup>(</sup>١) قال الألباني: لم أقف عليه. (إرواء ٢٥٤/٦).

(ويشترط) لصحةِ النكاحِ معَ وجود التوكيلِ في الإِيجابِ والقبولِ أو في أحدهما (قولُ الوليِّ) لوكيلِ زوجٍ : (زوَّجْتُ فلانةَ فلانةً فلاناً، أو): زوجْتُ فلانةَ (لفلانٍ).

(و) يشترط (قولُ وكيل ِ الزوج ِ: قبلتُهُ) أي قبلتُ النكاح (لموكِّلي فلانٍ، أو): قبلتُهُ (لفلانٍ). ولا يصحُّ إن لم يقل: لفلانٍ، في الأصحِّ. لفوات شرط من شروطه وهو تعيين الزوجين.

(ووصيُّ الوليِّ) أباً كانَ الولي أو غيره (في النكاح) أي في إيجاب النكاح (بمنزلتِه) أي بمنزلة الموصي إذا نصّ المُوَصِّي له عليه، لأنها ولاية ثابتة للموصي، فجازت وصيته بها كولاية المال، ولأنه يجوز أن يستنيب فيها في حياته، ويقوم نائبه مقامه، فجاز أن يستنيب فيها بعد موته.

(فيجبر) الوصية (من يجبره) الموصي لو كان حيًّا من (ذكر وأنثى)، قال في الكافي: وعنه ليس له الوصية بذلك، لأنها ولاية لها من يستحقها بالشرع، فلم يملك نقلها بالوصية كالحضانة، وقال ابن حامد: إن كان لها عصبة لم تصح الوصية بها لذلك، وإن لم يكن صحت لعدمه. وقال مالك: إن عيَّن الأبُ الزوجَ ملَكَ إجبارها، صغيرةً كانت أو كبيرةً. وإن لم يعيِّن الزوجَ وكانت ثيباً كبيرةً صحَّتِ الوصيّةُ واعتبر إذنها. وإن كانت صغيرة انتظرنا بلوغها. فإذا أذنت جاز أن يزوِّجها بإذنها. ولنا أن من مَلَكَ التزويج إذا عُيِّن له الزوجُ مَلَكه مع الإطلاق.

(وإن استوىٰ وليّانِ فأكثرُ) لامرأة (في درجةٍ) كإخوة لها كلهم لأبوين، أو كلّهم لأبٍ، أو أعمام كذلك، أو بني إخوة كذلك (صحَّ التزويجُ من كلِّ واحد) من المستويين، لأنَّ سبَب الولايةِ موجودٌ في كلِّ واحدٍ منهم (إن أذنتْ لهم) أي لكل واحد منهم (فإن أذنتْ لأحدهمْ تعين) للتزويج من أذنتْ له (ولم يصحَّ نكاحُ غيرهِ) أي لا يصحّ أن يزوِّجها من لم تأذنْ له، قال في الشرح: وإذا كان لها وليان فأذنت لكل منهما في معين أو مطلق، فزوجاها لرجلين وعلم السابق منهما، فالنكاح له، سواء دخل بها الثاني أو لم يدخل. وقال مالك: إن دخل بها الثاني فهي له، لقول عمر: «إذا أنكح وليان فالأول أحق ما لم يدخل بها الثاني»(١)، ولنا

<sup>(</sup>١) قال الألباني : لم أقف عليه. (إرواء ٢٥٤/).

ما روي سمرة عنه على قال: «أيما امرأة زوجها وليان فهي للأول»، «وروي عنه وعن عقبة» (١)، «وروي نحوه عن علي» (٢)، وحديث عمر لم يصححه أصحاب الحديث، فإن جهل الأول منهما فسخ النكاحان، وعنه يقرع بينهما.

## [تولي طرفي العقد]:

(ومن زَوَّجَ بحضرةِ شاهدَيْنِ عبدَهُ الصغيرَ بأُمَتِهِ) جاز أن يتولَّى طرفي العقد بلا نزاعِ لأنه عقدٌ بحكم الممثلكِ لا بحكم الإذن.

(أو زوَّجَ ابنَهُ بنحو بنتِ أخيهِ) أو زوّجَ وصيٌّ في نكاحٍ صغيراً بصغيرةٍ تحت حجرِهِ ونحوِهِ، صح أن يتولّى طرفي العقد.

(وكذا وليُّ امرأةٍ عاقلةٍ تحلُّ له، كابن عمٍّ ومولىً وحاكِم ٍ، إذا أذنت له في تزويجِها).

(أو وكّلَ الزوجُ الوليَّ) أي وليَّ المخطوبة في قبول ِ نكاحٍ الزوجِ من نفس ِ الوليّ، يعني فإنه للوليّ أن يتولّى طَرَفي العقد، (أو عكسُهُ) وهو أن يوكّلَ الوليُّ الـزوجَ في إيجاب النكاح ِ لنفسه، فإذا فعل ذلك جازَ للزوج ِ أن يتولّى طرفي العقد.

(أو وكّلا) أي الوليُّ والـزوج رجلًا (واحـداً) بأن يـوكِّلُهُ الوليُّ في الإِيجـاب، ويوكّلهُ الزَّوْجُ في القبول ِ فإذا فَعَلَ ذلكَ (صحَّ) للوكيل عنهما (أن يتولَّى طرفي العقد) قال في شرح المنتهى: ويمكن أن يقال: ونحو النكاح من العقود، كما لو وكّلَ البائعُ والمشتري واحداً، والمؤجِرُ والمستأجِرُ واحداً، فإنه يجوز له أن يتولَّى طرفي العقد.

ولا يشترَطُ فيمن يتولَّى طرفي العقدِ أن يأتي بالإيجابِ والقَبُولِ في الأصح. (ويكفي) قوله: (زُوَّجْتُ فلاناً فلانة) من غير أن يقول: قبلتُ له نكاحَهَا، (أو) يقول: (تزوَّجْتُها) أي تزوجتُ فلانة (إن كان هو الزوجَ) من غير أن يقول: ونكاحها لنفسي، وكذا إذا كان الزوج هو وليه وأذنت له، لما ورد «عن عبد الرحمن بن عوف أنه قال لأم حكيم بنت قارظ، أتجعلين

<sup>(</sup>١) ضعيف. أخرجه أبو داود (٢٠٨٨) والنسائي (٢/٣٣/) والتُرِمَدي (٢٠٧/١) وغيرهم. (إرواء ٢٥٤/٦).

 <sup>(</sup>۲) موقوف. أخرجه البيهقي (١٤١/٧) وابن أبي شيبة (١/٥/٧) بإسناد منقطع رجاله ثقات.
 (إرواء ٢٥٥/٦).

أمرك إليّ، قالت: نعم، قال: قد تزوجتك»(١)، ويجوز أن يجعل أمرها إلى من يزوجها منه بإذنها: «لأن المغيرة بن شعبة أمر رجلًا أن يزوجه امرأةً المغيرة أولى بها منه»(٢).

ويستثنى من ذلك صورتانِ: إلا بنتَ عمِّه، وعتيقَتَه، المجنونَتَيْنِ، فيُشْتَرَطُ لصحّةِ النكاحِ، إذا أراد أن يتزوَّجَهُمَا، وليٍّ غيرُه أو حاكم.

(ومن قال لأمتِه) التي يحلُّ له نكاحُها، لو كانت حرَّة، من قنِّ أو مدبَّرةٍ أو مكاتبَةٍ أو معلَّقٍ عتقُها بصفةٍ أو أمِّ ولدٍ: (أعتَقْتُكِ، وجعلتُ عِتْقَكِ صداقَها، أو جعلتُ عتقَها صداقَها، أو قال: صداقَها، أو قال: أعتقتُها وجعلتُ عتقَها صداقَها، أو قال: أعتقتُها وجعلتُ عتقها صداقَها، أو قال: أعتقتُها على أنَّ عتقها صداقُها، أو قال: أعتقتُكِ على أن أتزوَّجَكِ وعِتْقي صداقُكِ، وعتقتُها على أنَّ عتقها صداقها، أو قال: أعتقتُكِ على أن أتزوَّجَكِ وعِتْقي صداقُكِ، وعتقتُ مصارتْ زوجةً)، روي عن علي ونعله أنس، وروى أنس: «أن النبي على أعتق صفية وجعل عتقها صداقها» (٣)، وعن صفية قالت: «أعتقني رسول الله على، وجعل عتقي صداقي» (١٤). (إن توافرتْ شروط النكاح)، منها: أن يكونَ الكلام متَّصِلًا، وأنْ يكونَ بحضرةِ شاهِدَيْنِ، لحديث: «لا نكاح إلا بولي وشاهدين» (٥). فلو قال: أعتقتُكِ، وسكتَ بحضرةِ شاهِدَيْنِ، لحديث: «لا نكاح إلا بولي وشاهدين» (ما عتقكِ صداقكِ، لم يصح سكوتاً يمكنه الكلامُ فيه، أو تكلَّم بكلام أجنبيٍّ، ثم قال: وجعلتُ عتقَكِ صداقكِ، لم يصح النكاح، لأنها صارتْ بالعتق حرَّة، فيحتاج أن يتزوجها بِرضاها بصداقِ جديدٍ.

<sup>(</sup>۱) رواه البخاري (۲۸/۳) معلقاً بصيغة الجزم ووصله ابن سعد في «طبقاته» (۲٤٦/۸). (إرواء ٢٥٦/٦).

<sup>(</sup>٢) صحيح. علقه البخاري (٤٢٨/٣) وقال الحافظ في «الفتح» (١٦٢/٩) وصله وكيع في «مصنفه» والبيهقي. (إرواء ٢٥٦/٦).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري (٢١٦/٣) ومسلم (٤١٦/٤) والترمذي (٢٠٨/١) وغيرهم . (إرواء ٢٠٤/٦).

<sup>(</sup>٤) ضعيف. أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١/١٦٦/١). (إرواء ٢٥٧/٦).

<sup>(</sup>٥) صحيح. ورد عن جماعة من الصحابة منهم عائشة بلفظ: «وشاهدي عدل» أخرجه ابن حبان (٥) صحيح. موارد) والدارقطني (٣٨٣) والبيهقي (١٢٥/٧) والحديث صحيح بمتابعاته وطرقه. (إرواء ٢٥٩/٦).

#### [الشهادة على النكاح]:

(الرابع) من شروط صحةِ النكاح: (الشهادة) عليهِ، احتياطاً للنَّسَب خوفَ الإنكار، ولأنَّ الغَرَضَ من الشُّهادَةِ إعلانُ النكاحِ ، وأن لا يكون مستوراً. ولهذا يثْبُتُ بالتسامُع ِ، روي عن عمر وعلي وغيرهما، لحديث عائشة مرفوعاً: «لا بد في النكاح من حضور أربعة، الولى، والزوج، والشاهدين»(١). (فلا ينعقِدُ) النكاحُ (إلا بشهادةِ ذكرَيْن مكلَّفَيْن) أي بالغَين عاقِلَيْنِ، (ولو رقيقينِ، متكلمينِ سميعينِ مسلمين)، ولـو أنَّ الزوجـةَ ذِمِّيَّة، (عـدلين، ولو) كانت عدالتهما (ظاهراً) لأن النكاح يكون في القُرىٰ والبوادي وبين عامَّة الناس ممن لا يعرفُ حقيقة العدالةِ، فاعتبارُ ذلك يشقُّ، فاكتُّفِيَ بظاهرِ الحال ِ فيه، فلا يُنْقَضُ ولو بانا فاسقين (من غيراصْلي الزوجين وفرعيهما) كأبي الزوجةِ، أو الزوج، أو أبنائها، لأنهم لا تقبل شهادتهم للزوجين، سواءٌ كانوا آباءهم أو أبناءهم، عن عمران بن حصين مرفوعاً: «لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل»(٢)، وعن أبي الزبير: «أن عمر بن الخطاب أتي بنكاح لم يشهد عليه إلا رجل وامرأة، فقال: هذا نكاح السر ولا أجيزه، ولو كنت تُقدِّمتُ فيه لرجمت»(٣)، وعن ابن عباس مرفوعاً: «البغـايا<sup>(٤)</sup> اللواتي يـزوجهن أنفسهن بغير بينــة»<sup>(٥)</sup>، قال في الشــرح: وعنه يصح بغير شهود، فعله عمر وابن الزبير، وهو قول مالك إذا أعلنوه، قال ابن المنذر: لا يثبت في الشاهدين في النكاح خبر، وقد أعتق صفية وتزوجها بغير شهود، وقال يزيد بن هارون: أمر الله بالإشهاد في البيع دون النكاح، فاشترطه أصحاب الرأي للنكاح دون البيع.

(ولا يُشتَرط كونُ الشاهدين بصيرينِ، فيصحُّ ولو أنهما ضريران، أو عدُوًا الزوجين، أو أحدُهما، أو الوليِّ.

<sup>(</sup>١) ضعيف. أخرجه الدارقطني (٣٨٣). (إرواء ٢٦١١).

<sup>(</sup>٢) صحيح لشواهده. وتقدم قبل حديث. (إرواء ٢٦١١).

<sup>(</sup>٣) أخرجه مالك (٢/٥٣٥/٢) والشافعي (١٤٥٧) والبيهقي (١٢٦/٧) بإسناد ضعيف لانقطاعه. (إرواء ٢٦١/٦).

<sup>(</sup>٤) البغايا: الزانيات.

<sup>(</sup>٥) ضعيف. أخرجه الترمذي (١/٥/١) والبيهقي (١/٥/١) والطبراني في «الكبير» (٥) ضعيف. (٢/١٧٨٣). (إرواء ٢٦١/٦).

(الخامس) من شروط صحة النكاح: (خلو الزوجين من الموانع) الآتية في باب المحرَّمات (بأن لا يكونَ بهما) أي الزوجين، (أو بأحدهما، ما يمنعُ من التزوّج، من نسب أو سبب) كرضاع، ومصاهرة، أو اختلاف دين، بأن يكونَ مسلماً وهي مجوسيّة، أو كونها في عدة، أو أحدهما مُحرِماً.

#### [الكفاءة]:

(والكفاءَة) في الزوج (ليستْ شرطاً لصحة النكاح) بل شرط لِلُزومِهِ. قال في شرح الإقناع: هذا المذهبُ عند أكثر المتأخرين. قاله في المقنع والشرح. وهي أصحّ. فهذا قول أكثر أهل العلم. فعلى هذا يصحَّ النكاحُ مع فَقْدِها، لقوله تعالى: ﴿ إِن أكرمكم عند الله أَتَقاكم ﴾ (١)، وروي «أن أبا حذيفة أنكح سالماً ابنة أخيه الوليد بن عتبة، وهو مولى لامرأة من الأنصار» (٢)، «وأمر ﷺ فاطمة بنت قيس أن تنكح أسامة بن زيد فنكحها بأمره» (٣)، مسلماً، وإن كان أحمر رومياً أو أسود حبشياً». وقلم في المنتهى أن الكفاءة شرطً للصحة. مسلماً، وإن كان أحمر رومياً أو أسود حبشياً». وقلم في المنتهى أن الكفاءة شرطً للصحة. في غير كفء، فبطل العقد لتوهم العار فها هنا أولى، ولما فيه من حق الله تعالى وعن جابر موفوعاً: «لا ينكح النساء إلا الأكفاء، ولا يزوجهن إلا الأولياء» (أ)، وقال عمر رضي الله عنه: «لأمنعن تزوج ذوات الأحساب إلا من الأكفاء (متراخياً) لأنه خيار نقص في المعقود عليه، عُقِد العقد (إن تفسخ نكاحها، ولو) كان الفسخ (متراخياً) لأنه خيار نقص في المعقود عليه، أشبه خيار العيب (ما لم ترض) أي الزوجة (بقول أوفعل ) كما لومكنت عالمة أنه غير كفء .

<sup>(</sup>١) الحجرات، آية (١٣).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري (٤١٧/٣) ومالك (٢/٦٠٥/٢) وأبو داود (٢٠٦١) وغيرهم. (إ. واء ٢٣٦٨).

<sup>(</sup>٣) أخسرجه مسالك (٢/٥٨٠/٢) ومسلم (٤/١٩٥) وأبسو داود (٢٢٨٤) وغيرهم . ( إرواء ٢٠٨٦).

 <sup>(</sup>٤) موضوع. أخرجه الدارقطني (٣٩٢) والبيهقي (١٣٣/٧) والعقيلي في الضعفاء (ص ٢٢٦).
 (إرواء ٢٦٤/٦).

<sup>(</sup>٥) الكفاءة: المماثلة في القوة والشرف.

<sup>(</sup>٦) ضعيف. أخرجه الدارقطني (٤١٥). (إرواء ٦/٢٦٥).

(وكذا) يكون (لأوليائِها) كلِّهم، القريبِ والبعيدِ، الفسخُ، حتى من يَحْدُثُ منهم بعد العقد، لتساويهم في لحوق العارِ بفقدِ الكفاءة.

(ولو رضيت، أو رضي بعضُهم، فلمن لم يرضَ الفسخُ).

ويملكهُ الأبعدُ مع رضا الأقرب.

(ولو زالتِ الكفاءَةُ بعد العقد فلها) أي الزوجةِ (فقط الفسخ) دون أوليائها، كعتقِها تحتَ عبدٍ، ولأن حقّ الأولياءِ في ابتداءِ العقد، لا في استدامته، قيل لأحمد: فيمن يشرب الخمر يفرق بينهما، قال: أستغفر الله.

(والكفاءَةُ) لغةً المماثلةُ والمساواةُ (معتبرة في خَمسةِ أشياءً):

الأول: (الديانة) فلا يكون الفاجر، ولا الفاسق، كفؤاً لعفيفة عدل، لأنه مردود الشهادة والرواية، وذلك نقصٌ في إنسانيته، فلا يكونُ كفؤاً لِعدْل، قال تعالى: ﴿ أَفَمَن كَانَ مَوْمَناً كَمَن كَانَ فَاسَقاً لا يستوون ﴾ (١)، وعن أبي حاتم المزني مرفوعاً: ﴿إِذَا أَتَاكُم مَن ترضون دينه وخلقه فأنكحوه ، إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد كبير، قالوا: يا رسول الله، وإن كان فيه، قال: ﴿إِذَا جِاءكُم مِن ترضون دينه وخلقه فانكحوه، ثلاث مرات ﴾ (١).

(و) الثاني: (الصّناعَةُ) فلا يكونُ صاحبُ صناعةٍ دنيئةٍ، كالحجّامِ والحائكِ والزبّالِ والنفّاطِ، كفؤاً لبنتِ من هو صاحبُ صناعةٍ جليلةٍ، كالتـاجِرِ والبـزّاز، وهو الـذي يتّجر في القماش، وفي حديث: «العرب بعضهم لبعض أكفاء إلا حائكاً أو حجّاماً (٣)» قيل لأحمد: كيف تأخذ به وأنت تضعفه، قال: العمل عليه أي أنه يوافق العرف.

<sup>(</sup>١) السجدة، اية (١٨).

<sup>(</sup>٢) حسن. ورد عن جماعة من الصحابة منهم أبو هريرة. أخرجه الترملذي (٢٠١/١) وابن ماجه (٩٦٧) والحاكم (١٦٤/٢) وغيرهم. والحديث حسن باعتبار شواهده. (إرواء ٢٦٦/٦).

<sup>(</sup>٣) الحجامة: امتصاص الدم بالمحجم.

 <sup>(</sup>٤) موضوع. روي من حديث ابن عمر وغيره. أخرجه البيهقي (١٧٤/٧) من طريق الحاكم.
 (إرواء ٢٦٨/٦).

(و) الثالث: (الميسَرة) بالمال، بِحَسبِ ما يجبُ لها من المهرِ والنفقة. وقال ابنُ عقيل : بحيثُ لا تتغيَّر عادَتُها عند أبيها في بيتهِ. فلا يكون المعسِرُ كفؤاً لموسرة، لقوله على: «الحسب المال»(١)، وقال: «إن أحساب الناس بينهم هذا المال»(١)، وعنه لا تعتبر لأن الفقر شرف في الدين، وقد قال النبي على: «اللهم أحيني مسكيناً وأمتني مسكيناً»(٣)، وليس هو أمراً لازماً فأشبه العافية في المرض.

وليس مولَى القوم كفؤاً لهم.

(و) الرابع: (الحريّة) فلا يكون العبدُ والمبعَّض كفؤاً لحرَّةٍ ولو عتيقة، لأنه ﷺ «خيَّر بريرة حين عتقت تُحت العبد»(٤)، فإذا ثبت الخيار بالحرية الطارئة، فبالسابقة أولىٰ.

(و) الخامس: (النَّسَبُ) فلا يكون العجميّ، وهو من ليس من العَرَبِ كفؤاً لعربيّة، لما تقدم عن عمر، وقال سلمان لجرير: «إنكم معشر العرب لا نتقدمكم في صلاتكم، ولا ننكح نساءكم، إن الله فضلكم علينا بمحمد وجعله فيكم، والعرب بعضهم لبعض أكفاء والعجم كذلك»(٥)، لأن المقداد بن الأسود الكندي تزوج ضباعة بنت الزبير عم النبي في وزوج أبو بكر أخته الأشعث بن قيس الكندي، وزوج علي ابنته أم كلثوم عمر بن الخطاب».

ويَحْرِم على وليِّ المرأةِ تزويجُها بغير كفٍّ بغير رضاها. ويفسُقُ به الوليّ .

<sup>(</sup>۱) صحيح. أخرجه الترمذي (٢/٢٢) وابن ماجه (٢١٩) وأحمد (٥/١٠) وغيرهم. (إرواء ٢٧١/).

 <sup>(</sup>۲) حسن. أخرجه النسائي (۲/۲۱) وابن حبان (۱۲۳۳) والحاكم (۱۲۳/۲) وغيرهم. (إرواء ۲۷۱/۲).

<sup>(</sup>٣) صحيح. روي من حديث جماعة من الصحابة منهم أنس بن مالك أخرجه الترمذي (٥٦/٢) وغيرهما. (إرواء ٣٥٩/٣).

<sup>(</sup>٤) أخرجه مسلم (٤/٤) وأبو داود (٢٢٣٣) والنسائي (٢/٢) وغيرهم . (إرواء ٢٧٣٢). ٢/٢٧٢).

<sup>(</sup>٥) لم أقف على سند البزار وأخرجه البيهقي (٧/ ١٣٤) وبنحوه وقال: «هذا هو المحفوظ موقوف». (إرواء ٦/ ٢٧٩).

# باب المحرَّمات في النّكاح

المحرَّماتُ ضرُّبان:

ضرُّبُّ على الأبد، وهن أقسام خمسة:

# [محرمات النسب]:

الأول: ما أشار إليه بقوله: (تحرُم أبداً الأمُّ) وهي الوالدة (والجدَّةُ من كلِّ جهةٍ) أي لأبِ أو لأمٌّ، وإن علتْ، لقوله تعالى: ﴿ حرمت عليكم أمهاتكم ﴾(١)، وأمهاتك كل من انتسبت إليها بولادة، لقوله ﷺ لما ذكر هاجر أم إسماعيل: «تلك أمكم يا بني ماء»(١).

(والبنتُ، ولو) كانتْ (منزنَى)أوشُبهةٍ. ويكفي في التحريم أن يعلم أنها بنتُه ظاهراً، وإن كان النسبُ لغيرِهِ. (وبنتُ الـولـدِ) ذَكَراً كان أو أُنثى، وإن سفـل، لقـولـه تعـالى: ﴿ وبناتكم ﴾ (٣).

(والأختُ من كل جهةٍ) أي سواءٌ كانت شقيقـةً أو لأبٍ أو لأمِّ، لقـولــه تعـالى: ﴿ وَأَخُواتُكُم ﴾ (٤)، وبنتها.

<sup>(</sup>١) النساء، آية (٢٣).

<sup>(</sup>٢) موقوف. ولم أره من قوله ﷺ فقد أخرجه البخاري (٢٥/٣) ومسلم (٩٨/٧): «لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات. . . » وذكر هذا الحديث: «تلك أمكم. . . » من قول أبي هريرة. (إرواء ٢٨٢/٦).

<sup>(</sup>٣) النساء، آية (٢٣).

<sup>(</sup>٤) الآية السابقة .

(وبنتُ ولدِها) ذكراً كان أو أنثى .

(وبنت كلِّ أخ ٍ) أي سواءً كان شقيقاً أو لأبٍ أو لأمٍّ، (وبنتُ ولدها ذكراً كان أو أنثى، لقوله تعالى: ﴿ وبنات الأخ وبنات الأخت ﴾(١).

(والعمة) من كل جهة، وإن علت كعمة أبيه وعمة أمه.

(والخالة) من كل جهة، وإن علت كخالة أبيه وخالة أمه، لقوله تعالى: ﴿ وعماتكم وخالاتكم ﴾(١).

### [محرمات الرضاع]:

الثاني: من المحرّمات على الأبد ما أشار إليه بقوله (ويحْرُمُ بالرضاعِ) ولو محرَّماً، كمن غصّب امرأةً على إرضاع طفل (ما يحرُمُ بالنَّسب) يعني أن كلّ امرأةٍ حرَّمتْ من النَّسب حرُمَ مثلُها من الرضاع ، حتى في مصاهرةٍ، فتحرم زوجةُ أبيه وولده من رضاع ، كَمِنْ نسب ، لقوله ﷺ: «يحرَم من الرضاع ما يحرم من النسب» (٢)، وعن علي مرفوعاً: «إن الله حرم من الرضاع ما حرم من النسب» (٣)، ولأن الأمهات والأخوات منصوص عليهن في الآية، والباقيات يدخلن في عموم لفظ سائر المحرمات. (إلا) أنه لا يحرُم على الرجل (أمَّ أخيه) من رضاع ، (و) إلا (أخْتَ ابنِهِ من الرّضاع ، فتحلُ ك) ما تحلُ (بنتُ عمَّتِهِ، و) بنتُ (عمّه، وبنتُ (خالِهِ)، لقوله تعالى: ﴿ وأحل لكم ما وراء ذلكم ﴾ (٤).

### [محرمات المصاهرة]:

الثالث: من المحرّماتِ على الأبدِ ما أشاره إليه بقولِهِ: (ويحرُم أبداً بالمصاهرةِ أربعً: ثلاثٌ) يحرُمْنَ (بمجرَّدِ العَقْدِ) قال في حاشية الإقناع: مقتضىٰ كلام القاضِي في «المجرَّد»:

<sup>(</sup>١) النساء، آية (٢٣).

<sup>(</sup>٢) ورد من حديث عائشة وابن عباس أما حـديث عائشـة فأخـرجه البخـاري (٢/٥/٢) ومسلم (٢/٤). (١٦٢/٤) وغيرهم. (إرواء ٢/٣٨).

<sup>(</sup>٣) صحيح باللفظ الذي قبله. وهذا اللفظ أخرجه أحمد (١/٥٧٥). (إرواء ٢٨٤/٦).

<sup>(</sup>٤) النساء، آية (٢٤) .

لا فرق في ذلك بين العقدِ الصحيحِ والفاسدِ، فإنه قال: يَثْبُتُ بِهِ جميعُ أحكامِ النَّكاحِ إلا الحِلِّ، والإِحلالَ، والإِحسانَ، والإِرثَ، وتنصيفَ الصداقِ بالفُرْقة قبل المسيس. وظاهرُ كلامِه في «التعليق» خلافة. انتهى.

الأولى: (زوجةُ أبيهِ وإن علا)، من نسب أو رضاع، لقوله تعالى: ﴿ ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء إلا ما قد سلف ﴾(١). قال ابن المنذر: الملك في هذا والرضاع بمنزلة النسب، ومن حفظنا ذلك عنه عطاء وطاووس وغيرهما، ولا نعلم عن غيرهما خلافاً، ذكره في الشرح.

(و) الثانية: (زوجةُ ابنِهِ وإن سفل)، من نسب أو رضاع، قال في الشرح: لا نعلم فيه خلافاً، وقوله تعالى: ﴿ وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم ﴾(٢)، احتراز عمن تبناه.

(و) الثالثة: (أمُّ زوجتِهِ) وإن عَلَتْ من نسبٍ أو رضاع ، لقوله تعالى: ﴿ وَأُمَّهَاتُ فِي الثَّائِكُمْ ﴾ (٢) والمعقودُ عليها من نسائِهِ. قال ابن عباس: «أَبَّهِمُوا ما أَبْهَمَ القُرْآنُ» (٣) أي عَمِّموا حُكْمَها في كلِّ حالٍ ولا تَفْصِلوا بين المدخول بها وغيرها، وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: «أيما رجل نكح امرأة دخل بها أو لم يدخل، فلا يحل له نكاح أمها» (٤).

(فإن وَطِئها حَرُمَتْ عليه أيضاً بنتُها) فلا يُحَرِّم الربيبةَ إلا الوطءُ دونَ العقدِ والخلوةِ والمباشرةِ دون الفرجِ ، لقوله تعالى: ﴿ وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن ﴿ (٢) ، قال في الشرح: سواء كانت في حجره أو لم تكن ، إلا أنه «روي عن عمر وعلي أنهما رحَصا فيها إذا لم تكن في حجره» (٥) ، وهو قول داود، وقال ابن المنذر: أجمع

<sup>(</sup>١) النساء، آية (٢٢).

<sup>(</sup>٢) النساء، آية (٢٣) .

<sup>(</sup>٣) لم أقف على إسناده بهذا اللفظ وقد علقه ابن كثير بصيغة التمريض بنحوه في تفسيره (٢/٣٩٣) ووصله البيهقي (٢/ ١٦٠) بسند صحيح على شرط البخاري. (إرواء ٢/٥٥٦).

<sup>(</sup>٤) ضعيف. أخرجه الترمذي (٢٠٨/١) والبيهقي (١٦٠/٧) وغيرهما. (إرواء ٢٨٦/٦).

<sup>(</sup>٥) صحيح عن علي. أخرجه عبد الـرزاق وابن أبي حاتم عن مـالك بن أوس وقــال ابن كثير في ـــ

علماء الأمصار على خلافه، وقوله: اللاتي في حجوركم، وخرج مخرج الغالب، فلا مفهوم له، لأن التربية لا تأثير لها في التحريم، فإن ماتت الزوجة قبل الدخول لم تحرم بناتها، قال في الشرح: وهو قول عامة العلماء، وحكاه ابن المنذر إجماعاً. لقوله تعالى: ﴿ فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم ﴾(١) وهذا نص لا يترك مقياس ضعيف، والدخول بها وطؤها. (و) حرمت عليه أيضاً (بنتُ ابنها، [وبنت بنتها] وبغير العقد) فيما ذكر (لا حرمة إلا بالوطء في قبُل ) أصلي (أو دبُر) لأنه فرج يتعلّق به التحريم، إذا وُجِدَ في الزوجة أو الأمة (إن كان) الذي غيب ذكره الأصلي (ابنَ عشرٍ في بنتِ تسع ) فلو أدخل ابن ستّ سنينَ حشفته في فرج بنت سبع سنين، لم يؤثّر في تحريم المصاهرة.

أما ثبوتُ تحريم المصاهرة بالوطء الحلال فإجماع، وأما بوطء الشبهة والزنا فعلى الصحيح من المذهب، فيدخل في عموم قوله تعالى: ﴿ ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم . . . ﴾ (٢)، ونظائره لأن ما تعلق من التحريم بالوطء المباح تعلق بالمحظور، كوطء الحائض، وعن ابن عباس: «أن وطء الحرام لا يحرم» (٣)، وبه قال ابن المسيب وعروة والزهري ومالك والشافعي . ذكره في الشرح، واختاره الشيخ تقي الدين .

(وكانا) أي الواطىء والموطوءة (حيَّيْنِ) فلو أولجَ الـرجلُ حشفته في فرج ميتةٍ، أو أدخلت امرأةٌ حشفة ميّتٍ في فرجها لم يؤثّر في تحريم المصاهرة.

(ويحرم بوطء الذكر ما يحرم بوطء الأنثى) فلا تحلُّ لكلِّ من لائطٍ وملوطٍ به أمُّ الآخِر ولا بنتهُ. ووجهه أنه وطءٌ في فرج فنَشَرَ الحُرمةَ كوطءِ المرأة، وقال في الشرح: الصحيح أن هذا لا ينشر الحرمة، فإن هؤلاء غير منصوص عليهن في التحريم، فيدخلن في عموم قوله

<sup>=</sup> تفسيره (٢/٢): «هذا إسناد قوي ثابت إلى علي» وأما عن عمر فلم أقف عليه الآن. (إرواء  $7 \times 7$ ).

<sup>(</sup>١) النساء، آية (٢٣).

<sup>(</sup>٢) النساء، آية (٢٢).

<sup>(</sup>٣) صحيح . أخرجه ابن أبي شيبة (٢/١٨/٧) والبيهقي (١٦٨/٧). (إرواء ٢/٧٨٧).

تعالى: ﴿ وأحل لكم ما وراء ذلكم ﴾ (١). واختار أبو الخطاب: أن حكم التلوط في تحريم المصاهرة حكم المباشرة فيما دون الفرج، لكونه وطءاً في غير محله.

(ولا تحرمُ أمُّ) زوجةِ أبيهِ (ولا بنتُ زوجةِ أبيه و) لا تحرُم أمُّ زوجةِ ابنِه ولا بنتُ زوجة (ابنِه)، لعموم قوله تعالى : ﴿ وأحل لكم ما وراء ذلكم ﴾ .

# فصل [الضرب الثاني: المحرّمات إلى أمد]

(ويحرم الجمع بين الأختين) سواء كانتا من نسب أو من رضاع حرّتينِ كانتا أو أمتينِ، أو حرةً وأُمةً. وسواءٌ في هذا ما قبل الدخول أو بعده، لعموم قوله تعالى: ﴿ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنَ ﴾ (٢).

(و) يحرُم الجمعُ أيضاً (بين المرأةِ وعمَّتِها أو خالَتِها)، عن أبي هريرة مرفوعاً: «لا تجمعوا بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها» (٣). وإن عَلَتا من كلِّ جهةٍ، من نَسبٍ أو رضاع ، وبين خالَتينِ، أو عمَّتينِ، أو عمةٍ وخالةٍ.

وصورةُ الجمع ِ بين خالتين أن يتزوَّج كلَّ من رجلينِ بنتَ الآخرِ، تلد لـــه بنتاً فالمولودتان كل منهما خالة الأخرى.

وصورة الجمع بين العمَّتينِ أن يتزوَّجَ كلُّ من رجلينِ أُمَّ الآخرِ، وتلد بنتاً، فالمولودتان كلَّ واحدة منهما عمَّةُ الأخرى.

وصورةُ الجمع ِ بين العمَّةِ والخالةِ أن يتزوَّجَ الرجُلُ امرأةً، ويتزوج ابنُه أمَّها، وتلد كل واحدة بنتًا فبنت الابن خالة بنتِ الأب وبنتُ الأب عمَّةُ بنت الابن.

ويحرُمُ الجمع بين كلِّ امرأتين لو كانتْ إحداهما ذكراً، والأخرى أنثى، حرم نكاحه لها لقرابةٍ أو رضاع ِ.

<sup>(</sup>١) النساء، اية (٢٤).

<sup>(</sup>٢) النساء، آية (٢٣).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري (٣/٣٣) ومسلم (٤٣٥/٤) ومالك (٢٠/٥٣٢/٢) وغيرهم. (إرواء ٢٠/٥٣٢/٢).

(فمن تزوج نحو أختينِ في عقدٍ) واحدٍ (أو عقدين معاً) أو تزوّج خمساً في نكاحٍ واحدٍ (لم يصح) في الجميع.

(وإن جُهِلَ) أسبقُهما فعليه فُرْقتهما بطلاق، فإن لم يطلِّق (فسَخهما حاكمٌ) دخل بهما، أو بإحداهما، أو لم يدخل بواحدة منهما، (و) عليه (لإحداهما نصفُ مهرها بقرعة ) وإن كان دخل بإحداهما أقرع بينَهما. فإن وقعت القرعة لغير المُصَابة فلها نصفُ المهر، وللمُصَابة مهر المثل. (وإن وقع العقدُ مُرتبًا) واحداً بعد واحدٍ وعُلِمَ السابق (صحّ الأول فقط) أي دون الثاني.

(ومن مَلَك أختينِ أو نحوَهما) كامرأةٍ وعمتِها أو خالَتِها في عقدٍ واحدٍ (صحَّ) الْعقد قال في شرح الإِقناع: ولا نعلم خلافاً في ذلك. انتهى.

وكذا لو اشترى جاريةً ووطئها حلّ له شراء أختِها وعمَّتِها وخالَتِها، كما يحلُّ له شراءُ المعتدَّةِ من غيرِهِ، والمزوَّجةِ، مع كونهما لا تَحِلَّان له.

(وله أن يطأ أيتهما شاء) لأن الأخرى لم تصرْ فراشاً، كما لو كان في ملكه إحداهما وَحْدَها.

(وتحرُمُ) عليه (الأخرى) أي التي لم يطأها، لعموم قوله تعالى: ﴿ وأن تجمعوا بين الأختين ﴾ (١). (حتى يُحرِّم الموطوءة) منهما (بإخراج عن مِلْكِه) ولو ببيع ، لحاجة التفريق، لأنه يحرُم الجمعُ في النِّكاح ، ويحرم التفريقُ، فلا بد من تقدّم أحدهما. وكلام الصحابة والفقهاء بعمومه يقتضي هذا. قاله الشيخ وابن رجب (أو تزويج بعد الاستبراء) قال في الإقناع وشرحه: حتى يعلم بعد البيع ونحوه أنَّها ليستْ بحامِل .

ولا يكفي استبراؤها بـدون زوال ِ الملكِ، ولا تحـريمها، ولا زوالُ مِلكِهِ بــدون استبرائِها، ولا كتابتُها، ولا رهنَها، ولا يكفي بيعُها بشرطِ خيارٍ.

ومثلُه هِبتُها لمن يمْلِكُ استرجَاعَها منه، كهبتها لولَدِهِ.

فلو خالَفَ، ووَطِعَهما واحدةً بعد واحدةٍ، فوطءُ الثانيةِ محرَّمٌ لا حدَّ فيه، ولَزِمَهُ أن

<sup>(</sup>١) النساء، آية (٢٣).

يُمْسِكَ عنهما حتى يحرِّم إحداهما ويستبرئها.

فإن عادت لِملكِهِ، ولو قبلَ وطء الباقية، لم يُصِبُ واحدةً منهما حتى يحرَّم الأخرى. قال ابنُ أنصر الله: هذا إن لم يجبِ استبراءً. فإن وَجَبَ لم يلزمُهُ تركُ أختِها فيه. وهو حسن. انتهى.

(ومن وطىء امرأة بشبهة أو زناً حرم في زمنِ عدَّتِها نِكاحُ أُخْتِها) وكذا عمتُها وخالتُها (ومن وطىء امرأة بشبهة أو زناً حرم في زمنِ عدَّتِها نِكاحُ أُخْتِها) وكذا عمتُها وخالتُها (و) يحرم عليه (وطُوُها إن كانت زوجة أو أمة) له. (وحرم) عليه أيضاً (أن يزيدَ على ثلاثٍ غيرها) أي غير الموطوءة بشبهة أوزنى، (بعقد) فإن كان معه ثلاثُ زوجاتٍ لم يحلَّ له أن يتزوَّج رابعة حتى تنقضي عدة موطوءته بشبهة أوزنى (أووطء) يعني أنه لو كان معه أربع زوجات، ووطىء امرأة بشبهة أوزنى لم يحلَّ له أن يطأ أكثرَ من ثلاثٍ منهن، حتى تنقضي عدة موطوءته بالشبهة أو الزنى، لئلا يجتمع مأوَّه في أكثرَ من أربع نسوةٍ.

<sup>(</sup>١) صحيح. أخرجه الترمذي (١/١١) والشافعي (١٦٠٤) والحاكم (١٩٢/٢) وأحمد (٢/٤٤) وغيرهم. (إرواء ٢/١٩).

<sup>(</sup>٢) ضعيف. أخرجه الشافعي (١٦٠٦) والبيهقي (١٨٤/٧). (إرواء ٢/٢٩٥).

<sup>(</sup>٣) حسن. أخرجه أبو داود (٢٢٤١) وابن ماجه (١٩٥٢) والبيهقي (١٨٣/٧). (إرواء ٢٩٥/٦).

<sup>(</sup>٤) النساء، آية (٣).

<sup>(</sup>٥) فاطر، آية (١).

يعرف لهما مخالف في عصرهم، فكان إجماعاً، والآية فيها ما يدل على إرادة الأحرار، لقوله: ﴿ أَو ما ملكت أيمانكم ﴾(١)، ذكره في الشرح.

(ولمنْ نصفُهُ حرِّ فأكثرُ جمعُ ثلاثٍ) أيْ ثلاثِ زوجاتٍ.

(ومن طلَّقَ واحدةً من نهاية جمعِهِ) كالحرِّ يطلّق واحدةً من أربع ، والعبدِ يطلِّق واحدةً من اثنتين، والمبعَّض يطلِّق واحدةً من ثلاثٍ، (حَرُمَ نكاحُه بَدَلَها حتى تنقضي عدَّتُها) نصّ عليه. لأن المعتدّة في حكم الزَّوجَةِ، لأنَّ العدّة أثرٌ لِلنكاح، وهو باقٍ، فلو جازَ له أن يتزوّج غيرها لكان جامعاً بين أكثرَ مما يُباحُ له.

(وإن ماتتْ) واحدةٌ من نهايةِ جمعِهِ (فلا) أي فلا يحرُم عليهِ أن يتزوَّج بَدَلَها في الحال ِ.

فلو قال: أخبرتني بانقضاءِ عدَّتها في مدةٍ يمكن انقضاُؤها فيه، فكذَّبتُه، لم يقبلُ قولُها عليه في عدم جوازِ نكاح غيرِها، فله نكاحُ أختِها وبدلِها في الظاهر، ولا تسقُط الكِسْوةُ والنفقةُ عنه بدعواه إخبارَها بانقضاءِ عدّتها مع إنكارها.

# فصل [في المحرمات إلى أمدٍ لعارض ِ يزول]

(وتحرم الزانية على الزاني وغيره حتى تتوب) بأن تراوَد على الزّني فتمتنع لقوله تعالى: 
﴿ البزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك ﴾ (٢) ، لفظه لفظ الخبر، والمراد النهي «ونهي النبي على مرثد بن أبي مرثد الغنوي أن ينكح عَناقاً (٣) ، (وتنقضي عدتُها) فإنْ كانت حاملاً من الزّني لم يحل نكاحها للزاني وغيره .

(وتحرم) أيضاً على الرجل ِ (مطلّقتهُ ثلاثاً حتى ننكِحُ زوجاً غيرَه) وتنقضيَ عدّتُها من

<sup>(</sup>١) النساء، آية (٣).

<sup>(</sup>٢) النور، آية (٣).

<sup>(</sup>٣) عناق: بغي كانت في مكة صديقة لمرثد.

<sup>(</sup>٤) صحيح . أخرجه أبو داود (٢٠٥١) والنسائي (٢/١٧) والترمذي (٢٠١/٢) والبيهقي (١٥٣/٧) . (إرواء ٢٩٦/٦) .

الزوج الذي نكحَتْهُ، لقوله تعالى: ﴿ فلا تحل لـه من بعد حتى تنكح زوجاً غيره ﴾ (١)، والمراد بالنكاح هنا الوطء، لقوله ﷺ لامرأة رفاعة لما أرادت أن ترجع إليه بعد أن طلقها ثلاثاً، وتزوجت بعبد الرحمن بن الزبير: «لا، حتى تذوقي عسيلته (٢)، ويذوق عسيلتك » (٣).

(و) تحرُم (المُحْرِمَةُ حتى تحلّ من إحرامها) لما روى عثمان بن عفانَ رضي الله تعالى عنْهُ أنّ رسول الله ﷺ قال: «لا يَنْكِحَ المحرِم، ولا يُنْكِحُ ، ولا يَخْطُبُ »(٤) .

(و) تحرُّم (المسلمةُ على الكافِر) حتى يسلم، لقوله تعالى: ﴿ ولا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا ﴾ (٥)، وقوَلِهِ تعالى: ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهِنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الكُفّارِ لاَ هُنَّ حِلًّ لَهُمْ وَلاَ هُمْ يَحِلّونَ لَهُنَّ ﴾ (٦).

(و) تحرُمُ (الكافرةُ غيرُ الكِتابِيّةِ على المسلم) ولو عبداً، لقوله تعالى: ﴿ ولا تمسكوا بعصم الكوافر ﴾ (٢) ، فإن قيل: قوله تعالى: ﴿ ولا تَنْكِحُوا المُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَّ ﴾ (٧) عامٌ ، فيقتضي التحريم مطلقاً؟ قلنا: يتخصّص بقوله تعالى: ﴿ والمُحْصَنَاتُ مِنَ الّذِينَ أُوتُوا الكِتَابِ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ (٨) ، ويباح نكاح حرائر أهل الكتاب بالإجماع ، قال ابن المنذر: لا يصح عن أحد من الأوائل أنه حرمه ، لقوله تعالى: ﴿ والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ﴾ (٨) ، وهم اليهود والنصارى ومن دان بالتوراة والإنجيل ، فأما من يتمسك بصحف إبراهيم وشيث وزبور داود فليسوا أهل كتاب ، لقوله تعالى: ﴿ أن تقولوا إنما أنز ل

<sup>(</sup>١) البقرة، آية (٢٣٠).

<sup>(</sup>٢) يعني جماعها لأن الجماع هو المستحلى من المرأة، شبه لذة الجماع بذوق العسل، فاستعار لها ذوقاً.

<sup>(</sup>٣) ورد عن جماعـة من الصحابـة منهم عـائشـة أخـرجه البخاري (٢/٢١) ومسلم (١٥٤/٤) والنسائي (٢/ ٨٠) والترمذي (٢/ ٢٠٨) وغيرهم. (إرواء ٢/٢٩٧).

<sup>(</sup>٤) أخرجه مسلم (١٣٦/٤) وأبو داود (١٨٣٨) والنسائي (٢٧/٢) وغيرهم. (إرواء ٢٢٦١).

<sup>(</sup>٥) البقرة، آية (٢٢١).

<sup>(</sup>٦) الممتحنة، آية (١٠).

<sup>(</sup>٧) البقرة، آية (٢٢١).

<sup>(</sup>٨) المائدة، آية (٥) .

الكتاب على طائفتين من قبلنا... (1), وأما المجوس فلا تحل ذبائحهم ولا نكاح نسائهم وهو قول عامة العلماء ذكره في الشرح، وضعف أحمد رواية من روى عن حذيفة «أنه تزوج مجوسية، فقال: أبو وائل يقول: «يهودية» (7)، وهو أوثق.

(ولا يحلُّ لحرًّ) مسلم ولو خصيًّا أو مجبوباً (كامل الحرية نكاحُ أمةٍ) مسلمة، (ولو) كانتِ الأَمةُ (مبعَضةً إلا إنْ عَدِمَ الطَّوْلَ) أي المهر، أي كانَ لا يجدُ طولاً لنِكاحِ حرّةٍ ولو كانت كِتابيَّة، بأن لا يكون معه مالُ حاضر يكفي لنكاحها، ولا يقدِرُ على ثمنِ أَمةٍ ولو كتابيّةٍ، فتحلُّ له إذَنْ (وَخَافَ العَنتَ) أي عنت العزوبة، لقوله تعالى: ﴿ ومن لم يستطع منكم طولاً أن ينكح المحصنات ﴾ إلى قوله: ﴿ ذلك لمن خشي العنت منكم . . ﴾ (٣) ، إما لحاجةِ متعةٍ ، وإما لحاجةِ خدمةٍ ، لكبرٍ أو سُقْم ، ونحوهما، نصًّا. والصبرُ عن نكاح ِ الأَمةِ خيرُ وأفضل.

(ولا يكونُ ولدُ الأمة) الذي ليس بذي رحم محرم من مالِكِها (حرًّا إلا باشتراطِ الحرِّيّة) من الزوج على مالِكِها، حرية ولدِها، لحديث: «المسلمون على شروطهم» (٤). لقول عمر رضي الله عنه: «مَقَاطِعُ الحقوقِ عندَ الشُّروطِ» (٥) ولأن هذا لا يمنع المقصودَ من النكاح ِ، فكانَ لازماً، كشرْط سيدِها زيادةً في مهرها، (أو الغرورِ) للزوج.

(وإن مَلَكَ أحدُ الزوجَيْنِ) الزوجَ (الآخر) بشراءٍ أو هبةٍ أو إرثٍ أو نحوِ ذلك، أو مَلَكَ ولدُ أحدِ الزوجين الحرُّ الزوجَ الآخر، (أو) ملك (بعضَهُ) أي بعضَ الزوج الآخر، (انفسَخَ) النكاحُ، قال في الفروع: وإن ملكَ أحد الزوجينِ، \_ وعلى الأصح: أو ولدُه الحرُّ، وفي الأصحّ: أو مكاتَبة \_ الزوجَ الآخرَ أو بعضَه انفسَخَ النكاحُ. فلو بعثت إليه زوجَتُهُ «حرُمْتُ

<sup>(</sup>١) الأنعام، آية (١٥٦).

<sup>(</sup>٢) صحيح عن أبي وائل. أخرجه ابن أبي شيبة (١/١١/٧). (إرواء ١/٦٠٣).

<sup>(</sup>٣) النساء، آية (٢٥).

 <sup>(</sup>٤) صحيح. ورد عن جماعة من الصحابة منهم أبي هريرة أخرجه أبو داود (٣٥٩٤) وابن حبان (١٩٩٨) والدارقطني (٣٠٠٠) والحاكم (٢/ ٤٩) وغيرهم. (إرواء ٥/١٤٣).

<sup>(°)</sup> صحيح . وقد علقه البخاري في «الشروط» (١٧٤/٢) من صحيحه ووصله جماعة بإسناد صحيح عن عمر وسيأتي ذكره بعد حديث . (إرواء ٢٠٢٦) .

عليكَ، ونكحتْ غيرَكَ، وعليكَ نفقتي، ونفقَةُ زوجِي» فقد مَلَكتْ زوجَها، وتـزوجَتْ ابنَ عَمِها. انتهى.

(ومن جمع في عقدٍ) واحدٍ (بين مباحةٍ ومحرَّمةٍ) كأيِّم ٍ ومزوَّجةٍ (صحّ / في المبَاحَةِ) وهي الأيّم في المثال، وبطل في المزوَّجةِ. وفارق العقدَ على الأختينِ لأنّه لا مزيّةَ لإحداهما على الأُخْرَىٰ، وههنا قد تعيّنت التي بطل النكاحُ فيها.

وللَّتي صحّ نكاحُها من المسمّىٰ لها بِقِسْطِ مهر مثلِهَا منه.

(ومن حرُم نكاحها) كالمجوسيّة والوثنيّة والدُّرْزية ونحو ذلك (حَرُم وطُوها بالملْكِ) لأنّ النكاحَ إذا حرُم لكونِهِ طريقاً إلى الوطءِ فلْيَحْرُم الوطءُ نفسه بالطريقِ الأولىٰ (إلّا الأمَةَ الكتابيَّة) إذا حرُم لدخولِها في عموم قوله سبحانه وتعالى: ﴿ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمانُكُمْ ﴾ ولأنّ نكاحَ الإماء مِن أهل الكِتابِ إنما حَرُمَ من أجل ِ إرقاقِ الولدِ وإبقائِه مع كافرةٍ، وهذا معدومٌ في وطئِهِنَّ بملكِ اليمين.

تتمة: لا يصحُّ نكاحُ خنثىٰ مشكل ٍ حتى يتبيّن أمره.

\* \* \*

# باب الشُّروط في النَّكاح

والمراد بالشروطِ في النكاحِ ما يشترطُه أحدُ الزوجينِ على الآخَرِ مما لَهُ فيـه غرضٌ صحيح، وليس بمنافٍ لمقتضىٰ النكاح.

ومخلَّ الصحيح ِ منها صُلْبُ العقد المنقح ، وكذا لو اتفقا عليه قبله ، فإن لم يقع الشرط، إلا بعد لزوم العقد لم يلزم نص عليه ، (وهي) أي الشروطُ في النكاح (قسمان):

أحدهما: (صحيحٌ لازمٌ للزوج ِ، ليس له فكُهُ) أي فكُ ما اشترطَتْ عليهِ زوجتُه من الشروطِ الصحيحةِ بدون إبانتها.

ويسن وفاء الزوج بالشرط. قال في الإنصاف: وهو ظاهر كلام أحمد في رواية عبد الله، ومال الشيخ تقي الدين إلى وجوب الوفاء، ويروى صحة الشرط في النكاح، وكون الزوج لا يملك فكه، عن عمر وسعد بن أبي وقاص، ومعاوية وعمرو بن العاص، ولم يعرف لهم مخالف في عصرهم، ويؤيده حديث: «إن أحق ما أوفيتم به من الشروط ما استحللتم به الفروج» (۱)، وحديث: «المسلمون على شروطهم» (۲)، ومن أمثلة الشرط الصحيح قوله: (كزيادة مهرٍ) يعني كاشتراطها على الزوج زيادة قدرٍ معيّنٍ على مهرِها، (أو) اشتراط كون مهرِها من (نقدٍ معيّنٍ) فيتعيّن، كالثمن في البيع، (أو) اشترطت عليه أن (لا يخرجها من دارِها، أو بلدها)، روي: «أن رجلًا تزوج امرأة وشرط لها دارها، ثم أراد نقلها، فخاصموه دارِها، أو بلدها)، روي: «أن رجلًا تزوج امرأة وشرط لها دارها، ثم أراد نقلها، فخاصموه

<sup>(</sup>١) أخرجه البيخاري (٢/ ١٧٤) ومسلم (٤/ ١٤٠) واحمـد (١٤٤/٤) وغيرهم. (إرواء ٣٠٣/٦). (٢) صحيح. وتقدم.

إلى عمر، فقال لها شرطها، فقال الرجل إذاً يطلقها، فقال عمر: مقاطع الحقوق عند الشروط»(١). (أو لا يتزوجَ عليها)، أو لا يتسرّى، (أو لا يفرِّق بينها وبين أبويْها، أو) لا يفرِّق بينها وبين (أولادِها) وفي المستوعِب: (أو أنْ تُرْضِع ولدَها الصغير، أو يطلِّق ضرَّتها)، قال في الشرح: وإن شرط طلاق ضرتها فالصحيح أنه باطل، «لنهيه على أن تشترط المرأة طلاق أختها»(٢). أو يبيع أمته، لأن لها في ذلك قصداً صحيحاً، كما لو شرطت أن لا يتزوج عليها. وفي القاعدة الموفية للسبعين لابن رجب: لو شرطت عليه نفق ولدها أو كسوته، صحّ، وكانت من المهر، انتهى. قال ابن نصر الله: وظاهره أنه لا يشترط مع ذلك تعيينُ مدّة كنفقة الزوجة وكيسوتها، فإنه ذكرها بعدها. انتهى كلام ابن نصر الله.

(فمتى لم يف) للزوجة (بما شُرِطَ) عليه (كان لها الفسخُ) لأنّه شرطٌ لازِمٌ في عقدٍ، فيبُتُ حقُّ الفسخ ِ بترك الوفاءِ، كالرَّهنِ والضمينِ في البيع (على التراخي) لأنه خيارٌ ثبت لدفع الضررِ، فكان على التراخي، تحصيلًا لمقصودها، كخيار القصاص.

تنبيه: إنما يثبتُ الخيارُ لها بفعل ِ ما اشترطتْ عليهِ أن لا يفعلَهُ، لا عزمِهِ على فعلِهِ، خلافاً للقاضي.

(ولا يَسْقُط) ملكها الفسخ بعدم وفائِهِ بما اشترطته (إلا بما يدلُّ على رضاها، من قولٍ أو تمكينٍ) أي بأنْ تمكّنه من نفسِها (مع العلم) أي مع علمِها بعدم وفائِه لها بما اشترطت عليه، لا إن لم تعلم، لأن الاختيار والاستمتاع والتمكين منه قبل العلم بعدم وفائه لا أثر له، لأنّ موجِبه لم يثبت، فلا يكونُ له أثر، كالمُسْقِطِ للشفعةِ قبل البيع.

ومن شَرَط أن لا يخرجها من منزل أبويها، فمات أحدُهما، بَطَل الشرط.

(و) القسم الثاني من الشروط في النكاح: (الفاسدُ)، وهو (نوعان):

(نوع) (يُبْطِلُ النكاحَ) من أصلِهِ، (وهو) أي النوع الذي يبطل النكاح من أصلِهِ أحدُ ثلاثةِ أشياءَ: نكاحُ الشِّغارِ. مثاله (أن يزوِّجه) أي زوِّج رجلٌ رجلًا (مَوْلِيَّتهُ) بشرط أن يـزوِّجهُ الآخر موليَّتهُ ولا مهرَ بينهما).

<sup>(</sup>۱) صحيح. أخرجه ابن أبي شيبة (۱/۲۲/۷) والبيهقي (۲٤٩/۷). (إرواء ٣٠٣/٦). ( (٢) أخرجه البخاري (٢/١٧٥) ومسلم (٥/٤). (إرواء ٢/٤٠٦).

قيل: إنما سمّي هذا النِكاحُ شغاراً تشبيهاً في القُبْح ِ بِرفْع الكلب رجلَه ليبولَ. يقال: شَغَر الكلبُ إذا رفَعَ رجلَه ليبول.

ولا تختلف الرواية عن أحمد أن نكاح الشّغارِ فاسد. رواه عنه جماعة؛ (أو يجعلَ بُضْعَ كلِّ واحدةٍ منهما مع دراهم معلومةٍ مهراً للأخرى)، وروي عن عمر وزيد بن ثابت أنهما فرقا فيه \_ أي: بين المتناكحين \_، لحديث ابن عمر أن النبي على «نهى عن الشغار» (١)، والشغار: أن يزوج الرجل ابنته، على أن يزوجه الآخر ابنته، وليس بينهما صداق، وعن الأعرج: «أن العباس بن عبد الله بن عباس، أنكح عبد الرحمن بن الحكم ابنته، وأنكحه عبد الرحمن ابنته، وكانا جعلا صداقاً، فكتب معاوية إلى مروان يأمره أن يفرق بينهما، وقال في كتابه: هذا الشغار الذي نهى عنه رسول الله على الإنصاف: لو جَعَلَ بُضْعَ كلِّ واحدةٍ يصح، كما لو باعه ثوبه بشرط أن يبيعه ثوبه. قال في الإنصاف: لو جَعَلَ بُضْعَ كلِّ واحدةٍ ودراهم معلومة مهراً للأخرى، لم يصح، على الصحيح، وقيل: يبطلُ الشرطُ وحدَه.

فإن سمُّوا مستقلًا، غير قليلٍ، ولا حيلةً، صحّ النكاح. وإن سمّوا لإحداهما صحّ نكاحُها فقط.

الثاني: من الثلاثة أشياء المبطلة للنكاح: نكاح المحلّل، وهو ما أشار إليه بقوله: (أو يتزوجَها) أي المطلقة ثلاثاً (بشرطِ أنه إذا أحلّها طلّقها) أو: إذا أحلّها فلا نكاح بينهما، وهو باطل حرام في قول عامة أهل العلم، قاله في الشرح. لحديث: «لعن الله المحلل والمحلل له»(٣)، والعمل عليه غير أهل العلم من أصحاب النبي هي منهم عمر بن الخطاب وابنه وعثمان بن عفان، وروي عن علي وابن عباس. وهذا باطِلٌ حرامٌ في قول عامّة أهل العلم. منهم الحسنُ، والنخعي، وقتادة، ومالك، واللّيث، والثوري، وابن المبارك، والشافعي (أو

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري (٢٣/٣) ومسلم (١٣٩/٤) وأحمد (٧/٢) وغيرهم. (إرواء ٢٥٠٦).

<sup>(</sup>٢) حسن. أخرجه أحمد (٤/٤) وأبو داود (٢٠٧٥) وابن حبان (١٢٦٨). (إرواء ٢٧٧٦).

<sup>(</sup>٣) صحيح. ورد عن جماعة من الصحابة منهم ابن مسعود أخرجه النسائي (٩٨/٢) والترمذي (٣٠٧/١) والبيهقي (٢٠٨/٧) وأحمد (٤٤٨/١) وغيرهم. (إرواء ٢٠٧/٦).

ينويَه) أي ينوي الزوجُ التحليـل (بقلبِهِ) ولم يـذكّره في العقـدِ. يعني أنه متى نـوىٰ الزوجُ التحليلَ من غيرِ شرطٍ في العقدِ فالنكاحُ باطِلٌ أيضاً على الأصحّ، لعمـوم ما سبق. وروىٰ نافع عن ابن عمر أن رجلًا قال له: تزوجتها أحلُّها لزوجها، لم يأمرني ولم يعلم، قال: «لا، إلا نكاح رغبة إن أعجبتك أمسكتها، وإن كرهتها فـارقتها، قـال: وإنْ كنَّا نعـده على عهد رسول الله على سفاحاً، وقال: لا يزالا زانيين وإن مكثا عشرين سنة، إذا علم أنه يريـد أن يحلها»(١)، وهذا قول عثمان: «وجاء رجل إلى ابن عباس فقال: إن عمي طلق امرأته ثلاثاً، أيحلها له رجل، قال: من يخادع الله يخدعه». قال إسماعيل بن سعيد: سألت أحمد عن الرجل يتزوجُ المرأةَ، وفي نفسِهِ أن يحلُّلها لزوجِها الأوَّل، ولم تَعْلم المرأةُ بذلك؟ قال: هـو محلِّلُ، إذا أراد بذلكَ الإِحْلالَ فهـو ملعون. قال ابن مسعود: المحلِّل والمحلِّلُ لـه ملعونَانِ على لسان محمدٍ ﷺ (٢). (أو يتفقًا عليه) أي على أنّه نكاحُ محلِّل (قبلَ العقدِ) ولم يُذْكَرْ حالَ العقد. ومحلِّ ذلك إن لم يرْجِعْ عن هذا الاتفاقِ على أنه محلِّل حينَ العقد. فإن رجَع عن ذلك ونَوَى عند العقد أنه نكاحُ رَغْبَةٍ، صحّ العقد، لأنه خلاً عن نيّةِ التَّحْليل وشرطِهِ، فصحٌ، كما لو لم يتفقا عليه قبله، وعليه يحمل حديث ذي الرقعتين، وهو ما روي عن محمد بن سيرين، قال: «قدم مكة رجل ومعه إخوة له صغار، وعليه إزار من بين يديـه رقعة ومن خلفه رقعة، فسأل عمر فلم يعطه شيئاً، فبينما هو كذلك إذ نزع الشيطان بين يدي رجل من قريش وبين امرأته فطلقها ثلاثاً، فقال: هل لك أن تعط ذا الرقعتين شيئاً ويحلك لى، قالت: نعم إن شئت، فأخبروه بذلك، قال: نعم، فتزوجها فدخل بها، فلما أصبحت أدخلت إخوانه الدار، فجاء القرشي يحوم حول الدار ويقول: يا ويله غلب على امرأته، فأتى عمر، فقال: يا أمير المؤمنين، غلبت على امرأتي، قال: من غلبك؟ قال: ذو الرقعتين، قال: أرسلوا إليه، فلما جاءه الرسول قالت له المرأة: كيف موضعك من قومك، قال: ليس بموضعي بأس، قالت: إن أمير المؤمنين يقول لك طلَّق امرأتك، فقل: لا، والله لا أطلقها، فإنه لا يكرهك، فألبسته حلة، فلما رآه عمر قال: الحمد لله الذي رزق ذا الرقعتين، فدخل

<sup>(</sup>١) صحيح. أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢/١٧٤) والحاكم (٢/٩٩/) والبيهقي (٢٠٨/٧). (إرواء ٣١١/٦).

<sup>(</sup>٢) صحيح. بلفظ: «لعن الله المحلّل والمحلّل له » وتقدم قريباً.

عليه، فقال: تطلق امرأتك، قال: لا والله لا أطلقها، قال عمر: لو طلقتها لأوجعت رأسك بالسّوط»(١)، وقال من أهل المدينة: ولهذا قالوا من لا فرقة بيده لا أثر لنيته.

الثالث: من الثلاثية أشياء المبطلة للنكاح: المُتْعَةُ، وهو ما أشار إليه بقوله: (أو يتزوجها) أي يتزوج الرجُلُ المرأة (إلى مدة، أو) يتزوجها و (يشرُطَ طلاقها في العقد) متعلق بشرُط (بوقتِ كَذَا) كزوجتُك بنتي شهراً، أو: سنةً، أو: إلى انقضاء الموسِم، أو: إلى قدوم الحاج، أو: إلى قدوم زيد، فإن النكاح في هذه الصُّور باطل؛ قال ابن عبد البر: على تحريمه مالك وأهل المدينة، وأبو حنيفة في أهل الكوفة، والأوزاعي في أهل الشام، والليث في أهل مصر، والشافعي وسائر أصحاب الآثار، ذكره في الشرح، لحديث الربيع بن سبرة قال: «أشهد على أبي أنه حدث، أن رسول الله على عنه في حجة الوداع، وفي لفظ: أن رسول الله على عنه في حجة الوداع، وفي الفتح حين دخلنا مكة، ثم لم نخرج حتى نهانا عنها»(٣)، وحكي عن ابن عباس: «الرجوع عن قوله بجواز المتعة»(٤)، قال سعيد بن جبير لابن عباس، لقدسارت بفتياك الركبان، وقال فيها الشعراء. قال ابن عباس: وما ذاك، قال: قالوا:

قد قلت للشيخ لما طال محبسه يا صاح هل لك في فتوى ابن عباس هل لك في رخصة الأطراف آنسة تكون مشواك حتى مصدر الناس

فقال: سبحان الله ما بهذا أفتيت، وما هي إلا كالميتة والدم ولحم الخنزير، ولا تحل إلا للمضطر»(٥)، (أو ينوية) أي ينوي الزوج طلاقها في وقت (بقلبه، أو يتزوج الغريب بنيّة طلاقها إذا خَرَجَ)، قال في الإنصاف: لو نوى بقلبه فه و كما لو شرطه على الصحيح من المذهب، نص عليه. وعليه الأصحاب، وقال في الشرح: وإن تزوجها بغير شرط إلا أن نيته

<sup>(</sup>١) أخرجه البيهقي (٢٠٩/٧) من طريق الشافعي بإسناد ضعيف. (إرواء ٣١٢/٦).

<sup>(</sup>٢) شاذ بهذا اللفظ. أخرجه أبو داود (٢٠٧٢) والبيهقي (٢٠٤/٧) وأحمد (٤٠٤/٣) والشاذ فيه ذكر «حجة الوداع» والمحفوظ «عام الفتح». (إرواء ٢١٣/٦).

<sup>(</sup>٣) أخرجه مسلم (١٣٢/٤) والبيهقي. (إرواء ١٥١٦).

<sup>(</sup>٤) ضعيف. أخرجه الترمذي (٢٠٩) والبيهقي (٢٠٥/٧). (إرواء ٣١٦/٦).

<sup>(</sup>٥) روى البيهقي (٧/ ٢٠٥) عن ابن شهاب نحوه. (إرواء ٦/ ٣١٩).

طلاقها بعد شهر، أو إذا انقضت حاجته، فهو صحيح، في قول عامة أهل العلم، إلا الأوزاعي، فقال: هو نكاح متعة. (أو يعلق نكاحها) على شرط مستقبل غير، زوّجت، وقبلتُ إن شاء الله (ك) قوله: (زوّجتُكَ إذا جاءَ رأسُ الشّهر، أو: إن رَضِيتْ أمُّها، أو: إن وضعتْ زوجتي ابنةً فقد زوّجتُكَها) فهذا كلّه باطلٌ من أصله، لأنه عقدُ معاوَضَةٍ، فلا يصحُّ تعليقُه على شرطٍ مستقْبَلٍ ، كالبيع، ولأنّ ذلكَ وقفٌ للنكاح على شَرْطٍ، وهو لا يجوز.

وأما أذن النبي ﷺ فيها فقد ثبت نسخه، قال الشافعي: لا أعلم شيئاً أحله الله ثم حرمه، ثم أحله ثم حرمه، إلا المتعة.

ويصحُّ تعليق النكاحِ على ماضٍ وحاضرٍ، كإنَّ كانتْ بنتي وكنتُ وليَّها أو انقضَتْ عدَّتُها، والزوجُ والزوجُ يعلَمَانِ أنها بنتُه وأنه وليُّها وأنَّ عدَّتَها انقضَتْ، أو: زَوَّجْتُكها إن شئت، فقال: شئت، وقبلتُ، ونحوه.

النوع (الثاني) من الشروط الفاسدة: وهو ما يصحّ مَعُه النكاحُ و (لا يُبْطِلُه، كأن يَشْرُطَ أن لا مهر لها، أو لا نفقة) لها، (أو أن يَقْسِم لها أكثر من ضرّتها، أو) أن يقسِم لها (أقلَّ) من ضرّتها، أو أنْ يشترِطا عَدَمَ الوطء، أو أن يشترِط أحدُهما عدم الوطء، أو نحو ذلك، (أو أنّ فارقها رجع عليها بما أنفق) أو [شَرَط] خياراً في عقد، أو خياراً في مهر، أو إن جاءها بالمهرِ في وقتِ كذا وإلا فلا نِكاحَ بينهما، أو شرطتْ عليه أن يسافرَ بها، ولو إلى بلدِ معيّن، أو أن تستدْعية للجماع عند إرادتِها أو أن لا تسلّم نفسها إلى مُدَّةِ كذَا ونحوه (فيصح النكاح، دونَ الشرطِ)، لمنافاته مقتضى العقد، وتضمنه إسقاط حقوق تجب بالعقد قبل انعقاده، كإسقاط الشفيع شفعته قبل البيع، والعقد صحيح، لأن هذه الشروط تعود إلى معنى زائد في العقد لا يشترط ذكره فيه، ولا يضر الجهل به فلم يبطله، وكذا إن شرط أن لا يطأها أو يعزل عنها، أو يقسم لها إلا في النهار دون الليل، ونُقل عن أحمد: ما يحتمل إبطال العقد، فروي عنه في النهاريات بأساً، ذكره في الشرح.

ومن طُّلق بشرطِ خيارٍ وَقَعَ طلاقُه.

## فصــل

(وإن شرطها) أي شَرَط الزوجُ الزوجة (مسلمةً) أو قال الوليُّ للزوج: زوجتك هذه المسلمة أو ظنَّها الزوجُ مسلمةً ولم تُعْرَف بتقدُّم كفر (فبانَتْ كتابيّة، أو شَرَطها) الزوجُ (بكراً أو جميلةً أو نسيبةً) أي ذات نسب (أو شَرَطَ) الزوجُ في العقدِ (نفيَ عيبٍ) في الزوجةِ لا يُفْسَخُ به النكاحُ كما لو شرطَها سميعةً أو بصيرةً أو طويلةً أو بيضاء (فبانَتْ بخلافه فله) أي فللزوج (الخيارُ) في الأصح، لأنه شرطَ صفةً مقصودةً فبانتْ بخلافها، فثبَت له الخيارُ، أشبهَ ما لو شَرَطَها حُرَّةً فبانتْ أمةً.

وكذا لو شُرَطَها حسْنَاءَ فبانتْ شوهاءَ.

ولا يصحُّ فسخٌ في خيارِ الشرطِ إلا بحكم ِ الحاكِم ِ.

و (لا) يملكُ الزوجُ الفسخَ (إن شرَطَها أدْنى فبانَتْ أعلى) كما إذا اشترطَها كتابيّةً، أو أمةً، فبانَتْ مسلمةً، أو بانتْ حرَّةً، أو ثيِّباً فبانَتْ بكراً.

(ومن تزوجت رجلًا على أنه حرًّ) أو تظنه حرًّا (فبان عبداً فلها الخيارُ) إن صحَّ النكاحُ، بأنْ كَمُلتْ شروطُه، وكان بإذنِ سيِّدِهِ.

وإنْ كانتِ المرأةُ حرَّةً وقلنا: الكفاءَةُ شرطُ للَّزوم ، لا للصحّةِ ، فإن اختارَتْ الحرَّةُ الإمضاءَ فلأوليائِها الاعتراضُ عليها لعدم الكفاءة. وإن كانتْ أمةً فينبغي أن يكون لها الخيارُ أيضاً، لأنه لما ثبتَ الخيارُ للعبدِ إذا غُرَّ بأمةٍ ثبَتَ للأمة إذا غُرَّتْ بعبدٍ.

(وإن شرطتِ) الزوجةُ (فيهِ) أي الزوجِ (صفةً) ككونِهِ نسيباً، أو عفيفاً، أو جميلاً، أو نحوَهُ (فبانَ أقل) مما شرطتهُ (فلا فسخَ لَها) لأنَّ ذلكَ ليس بمعتبرٍ في صحَّةِ النكاحِ، أشْبَهَ ما لو شرطَتْهُ طويلاً أو قصيراً.

(وتملك الفسخ منْ) أي أمة أو مُبَعضَّة (عتقتْ كلُّها تحت رقيقٍ كلِّه، بغيرِ حكم حاكم ) بلا نزاع في المذهب، حكاه ابن المنذر وابن عبد البر وغيرهما إجماعاً، لا إن كان حراً، وهو قول ابن عمر وابن عباس، لحديث عروة عن عائشة: «أن بريرة أعتقت وكان

زوجها عبداً، فخيرها رسول الله ﷺ (۱)، \_ ولو كان حراً لم يخيرها \_، فأما خبر الأسود عن عائشة: «أنه ﷺ خيّر بريرة وكان زوجها حراً» (۲)، فقد روى القاسم وعروة عنها: «أنه كان عباس: عبداً» (۳)، وهما أحص بها من الأسود، لأنهما ابن أخيها وابن أختها، وقال ابن عباس «وكان زوج بريرة عبداً أسود لبني المغيرة، يقال له المغيث (٤)، قال أحمد: هذا ابن عباس وعائشة قالا إنه عبد، رواية علماء المدينة وعملهم، وإذا روى أهل المدينة حديثاً وعملوا به فهو أصح شيء، وإنما يصح أنه حر عن الأسود وحده. فإن لم تَعْتِقْ كلُها تحت رقيق كلِّه فلا فسخ . وكذلك إذا عتقا معاً، فتقول: فسخت نكاحي، أو: اخترت نفسي. (فإنْ مكَنتُهُ) أي مكنت المعتقة وجها العبد (مِن وَطْبِها أو مباشرتِها أو) مكنته مِنْ (قُبلتها)، بطل خيارها، لقوله ﷺ: «إن قربك فلا خيار لك» (۵)، وروي عن ابن عمر وحفصة، قال ابن عبد البر: لا أعلم لهما مخالفاً من الصحابة. (ولو جهلَتْ عِثْقَها، أو) جَهِلَتْ (مِلْكَ الفسخ بَطَلَ عِمسها» (۱)، وقال القاضي وأبو الخطاب: لا يبطل لأن تمكينها مع جهلها لا يدل على رضاها يمسها» (۱)، وقال القاضي وأبو الخطاب: لا يبطل لأن تمكينها مع جهلها لا يدل على رضاها به، ذكره في الكافي. وقال في الشرح: وإن رضيت المقام معه لم يكن لها فراقه بعد لا نعلم في خلافاً. ويجوزُ للزوج وطؤها بعد عِثْقِها، مع عدم علْمِها بالعتق.

ولبنتِ تسع ِ أو دونَها إذا بلغتْها تامَّةً، والمجنونةِ إذا عقَلَتْ، الخيارُ حينئِذٍ دونَ ولَيٍّ.

<sup>(</sup>١) أخرجـه مسلم (٢١٤/٤) وأبو داود (٢٢٣٣) والنسـائي (٢/٢/١) وغيرهم. (إرواء٦/٢٧٣).

<sup>(</sup>٢) شاذ بهذا اللفظ. أخرجه النسائي (٢/١٠٣) وغيره. (إرواء ٦/٢٧٥).

 <sup>(</sup>٣) صحيح. أخرجه عن الأول منهما النسائي (١٠٢/٢) وعن الثاني مسلم (٢١٤/٤) وغيرهما.
 (إرواء ٢٧٣/٦).

<sup>(</sup>٤) أخرجه البخاري (٣/٧٣) وأحمد (١/ ٢١٥) وابن مسعود في «الطبقات» (٨/ ١٩٠) وغيرهم. (إرواء ٢/٧٧).

<sup>(</sup>٥) ضعيف. رواه ابن حبان وأبو داود (٢٢٣٦). (إرواء ٦/٣٧٣).

<sup>(</sup>٦) صحيح. أخرجه مالك (٢/٢٦٥/٢٦). (إرواء ٢١/٦٦).

# باب (حكم العيُوب في النّكاح)

(وأقسامها) أي أقسام العيوب (المثبِتةُ للخيارِ ثلاثةٌ): منها (قسمٌ يختصُّ بالـرجل)، ومنها قسمٌ يختصّ بالمرأة، ومنها قسمٌ مشترَكُ بين الرّجلِ والمرأة.

ويروىٰ ثبوتِ الخيارِ لكلِّ من الزوجينِ إذا وجدَ الآخرَ عيباً في الجملة عن عمرَ بن الخطابِ، وابنهِ عبد الله، وعبد الله بن عباسٍ. وبه قال جابرُ بنُ زيدٍ والشافعيُّ وإسحٰق.

(وهو) أي القسم المختصُّ بالرَّجُلِ ثلاثةُ أشياءَ: أحدُها: (كونُهُ) أي كونُ الرجلِ (قد قُطِعَ ذكَرُهُ) كلُّه أو بعضُه، ولم يبقَ منْهُ ما يمكن به جماعٌ، ومتى ما ادَّعىٰ الـزوجُ إمكان الجماعِ بما بقي من ذكرِهِ، وأنكرَتِ المرأةُ فإنه يقبل قولُها في عدم إمكانه.

الثاني: أشار إليه بقوله: (أو) قُطِعَتْ (خُصْيَتَاهُ) أو رُضَّتْ بيضتاهُ أو سُلَّتَا، (أو) وجَدت زوجَها (أشل فلها الفسخ في الحال)، لأن فيه نقصاً يمنع الوطء أو يضعفه، وروي عن سليمان بن يسار: «أن ابن سند تزوج امرأة وهو خصي، فقال له عمر: أعلمتها، قال: لا، قال: أعلمها ثم خيرها»(١).

الثالث: ما أشار إليه بقوله: (وإن كان عِنِّيناً) لا يمكنه الوطء، ولو لِكَبرٍ، أو مرَضٍ، والعنِّينُ هو العاجزُ عن إيلاج ذكرِهِ في الفرْج، مأخوذُ مِنْ عَنَّ يَعِنُّ إذا اعتَرَضَ، لأنَّ ذكرَهُ يعَنُّ إذا أرادَ أنَّ يولِجَهُ، أي يَعْتَرضُ ـ ويكونُ ثبوتُ العنَّةِ (بإقرارِهِ أو بَيِّنَةٍ أوْ) عُدِمَ الإِقْرارُ والبيّنَةُ ف (طَلَبَتْ يمينَهُ فَنكل) عن اليمينِ (ولم يدَّع وطأً) سابقاً على دعواها (أُجِّلَ سنةً هلاليَّة

<sup>(</sup>١) قال الألباني: لم أقف على إسناده. (إرواء ٢/٢٢).

منذ ترافيعه إلى الحاكِم)، روي ذلك: «عن عمر وعثمان وابن مسعود والمغيرة بن شعبة»(١)، وعليه فتوى فقهاء الأمصار، وقال ابن عبد البر: على هذا جميع القائلين بتأجيله، وأما قصة عبد الرحمن بن الزبير، فلم تثبت عنته ولا طلبت المرأة ضرب المدة، قال ابن عبد البر: وقد صح أن ذلك كان بعد طلاقه، فلا معنى لضرب المدة. لأنَّ هذا العجزَ قد يكونُ لِعُنَةٍ وقد يكونُ لمرض ، فضرب له سنة لتمرَّ به الفصولُ الأربعة؛ فإن كان من يبس زالَ في فصل الرطوبة، وإن كان من رطوبةٍ زالَ في فصل اليبس ؛ وإن كان من برودة إزال في فصل الحرارة، وإن كان من احتراقِ مزاج زال في فصل الاعتدال.

(فإن مضتِ) الفصولُ الأربعةُ (ولم يطأهَا فلها الفسخُ) أي فسخُ نكاحِها منه. وإن قال: وطئتُها، وأنكرتْ، وهي / ثيِّبُ، فقولُها، إن كان دعواهُ وطْأها بعدَ ثبوتِ عُنَّتِهِ وتأجيلِهِ. وإن كانتْ بكراً، وثبتَتْ عُنَّتُهُ وبكارتُها، أُجِّل سنةً، وعليهَا اليمينُ إن قال: أزَلتُها وعادتْ.

القسم الثاني من العيوبِ المثبتة للخيارِ ما أشار إليه بقوله: (وقسم يختصُّ بالأنثى، وهو) شيئان:

أحدهما: (كونُ فَرجِها مسدوداً لا يسلُكُه ذكر)، فإن كانَ بـأصلِ الخلـقـة فرتْقَـاءُ، بالمد، وهو تلاحُمُ الشَّفْريْنِ، وإن لم يكنْ بأصلِ الخلقة فقـرْناءُ، أو عَفْـلاءُ. والقَرَنُ لحمُ زائدٌ يسدُّ الفَرْجَ، والعَفَلُ وَرَمٌ يكونُ في اللَّحْمَةِ التي بين مَسلَكَي المرأة، فيضيقُ فرجها فلا يسلك فيه الذكر.

الشيء الثاني: من القسم المختص بالمرأة: ما أشار إليه بقوله: (أوْ بِهِ) أي الفرج (بَخُرٌ) وهو نَتَنُ في الفرْج يثورُ عند الوطء، (أو) بالفرج (قروحٌ سَيَّالةٌ، أو كونُها فَتْقَاءَ بانخراق ما بين سبيليها) أو ما بين مخرج بول ٍ ومنيّ، (أو كونُها مستحاضَةً) في الأصح.

القسم الشالث من العيوب المشتة للخيار في النكاح: ما أشار إليه بقوله: (وقسمٌ مشتَرَكٌ) يعني بين الرجال والنساء (وهو الجنونُ ولو أحيانًا) يعني ولو كان يُخْنَقُ في الأحيان،

<sup>(</sup>١) صحيح. عن ابن مسعود فقط. أخرجه ابن أبي شيبة (٢/٢٣/٧).

وعن عمر أخرجه البيهقي (٢٢٦/٧) وأمّا أثر عثمان فلم أقف عليه والصواب أنه من علي فقد أخرجه ابن أبي شيبة والبيهقي وأما أثر المغيرة فيرويه ابن أبي شيبة (٢٣/٧). (إرواء ٢٥/٥).

(والجُذَامُ، والبَرَصُ، وبَخَرُ الفَمِ) وهو نَتْنُهُ. قال في الفروع: قال بعض أصحابنا: يستعمل للبَخرِ السِّواك، ويأخُذُ في كل يوم ورقة آس، مع زبيب منزوع العَجَم بقدر الجَوْزَة. واستعمالُ الكَرْفَسِ ومضغُ النَّعْنَاعِ جَيِّدٌ فيه. وإمساكُ النَّهَبِ في الفم يُزِيلُ البَخر. (والباسُور، والناصُور) وهما داءان في المقعدة.

فالباسور منه ما هو ناتىءٌ كالعَدَس ، أو كالحمّص أو كالعنب، أو كالتُّوت. ومنه ما هو داخلَ المقعدةِ، وينقسم كل من ذلك إلى ما يسيلُ وإلى ما لا يسيل.

والناصور قروحٌ غائِرةٌ تحدث في المقعدة، يسيل منها صديد. (واستطلاق البول ِ أو) استطلاق (الغائط).

(فيفسخ بكل عيب تقدَّم) سواءً كان مختصًّا أو مشتركاً، «لأن النبي عَنَّى تزوج امرأة من بني غفار، فرأى بكَشْجِها(۱) بياضاً، فقال لها: «البسي ثيابك والحقي بأهلك»(۲)، قال في الكافي: فثبت الرد بالبرص بالخبر، وقسنا عليه سائر العيوب، لأنها في معناه في منع الاستمتاع. وقال عمر رضي الله عنه: «أيما امرأة غُرَّ بها رجل، بها جنون أو جذام أو برص، فلها مهرها بما أصاب منها، وصداق الرجل على من غره»(۳). (لا بغيره) أي غير ما ذُكِر (كعرَج، وعور، وقَطْع يد ورجل، وعمى، وخرس، أو طَرش)، وقراع لا ريح له، وكونُ أحدهما عقيماً، أو نحيفاً جداً، أو سميناً جداً، أو كسيحاً، لأن ذلك كله لا يمنع الاستمتاع، ولا يخشى تعدّيه. قال في شرح المقنع: ولا نعلم في هذا خلافاً بين أهل العلم، إلا الحسن، فإنه قال: إذا وَجَد الآخَرَ عقيماً يخيَّر. وأحبً أحمد أن يبين أمرة.

#### فصـــل

(ولا يثبتُ الخيارُ في عيبِ زالَ بعدَ العقدِ، ولا لعالِم به) أي بالعيب (وقتَ العقدِ). قال في الفروع: ومتى زالَ العيبُ فلا فسخَ. وكذا إن عَلِم حالَ العقدِ.

(والفسخُ على التراخي) لأنه خيارٌ ثَبَت لـدفع ِ ضـررٍ متحقّق، فكان على التـراخي،

<sup>(</sup>١) الكشح: ما بين الخاصرة إلى الضلع الخلف، وهو من لدن السرة إلى المتن.

<sup>(</sup>٢) ضعيف جداً. أخرجه أحمد (٤٩٣/٣) والحاكم (٤/٣٤). (إرواء ٢/٣٢٧).

<sup>(</sup>٣) ضعيف. أخرجه مالك (٢/٥٢٦) والدارقطني (٤٠٢) وغيرهما. (إرواء ٢/٨٢٦).

كخيارِ القصاص. (لا يسقطُ في العنَّةِ إلا بقولِها): أسقطتُ حقّي من الخيارِ بعنَّتِهِ، أو: (رضيتُ) به عنّيناً، (أو باعترافِهَا بوطْئِهِ في قبُلُها) لا بتمكينها من الوطء، لأنه واجب عليها للعلمَ أزالَتْ عنَّته أمْ لا.

(ويسقطُ) خيارُ من له الخيار (في غير العنَّةِ) كخيار شرطٍ وخيار عيبٍ (بالقولِ)، كقوله: أسقطتُ الفسخَ، (و) يسقط (بما يدلُّ على الرِّضا من وطءٍ) إذا كان الخيارُ للزوجِ لأنه يدل على رغبته فيها، (أو تمكينٍ) من وطءٍ إن كان الخيار لها، لأنّه دليل على رغبتها فيه (مع العلم) بالعيب.

(ولا يصحُّ الفسخ هنا) أي في خيارِ العيبِ (وفي خيارِ الشرطِ بـلا حكم حاكم ٍ)، فيفسخه الحاكم أو يردُّه إلى من له الخيارُ فيفسخه.

ويصحُّ في غيبةِ زوج ٍ، والأوْلى مع حضورِهِ.

والفسخُ لا ينقصُ عدد الطلاق.

وله رجْعتُها بنكاحٍ جديدٍ.

ويكون عقدُه على طلاقٍ ثلاثٍ حيث لم يسبق له طلاقٌ.

وكذا الفسخُ للإعسارِ، وفسخُ الحاكم على المُؤليّ، ونحوهما.

(فإن فُسِخَ) النكاحُ (قبل الدخول فلا مهرَ) عليه، سواءٌ كانَ الفسخُ من الرَّجُلِ، أو من المرأةِ لأنَّ الفسخَ إذا كانَ منها فالفرقة من جهتها، فيسقُطُ مهرُها، كما لو فسخَتْ نكاحها برضاع ِ زوجةٍ له أخرى. وإن كان منه فإنما فسخ بعيبٍ بها دلَّستْهُ بالإخفاءِ، فصارَ الفَسْخُ كأنّه منها.

فإن قيل: فهلا جعلتم فسخَها لعُنتِه كأنّه منه، لحصولِه بتدليسِه؟ قلنا: العوضُ من الزوج في مقابَلة منافِعها، فإذا اختارتْ فسخَ العقدِ مع سلامةِ ما عُقِد عليه، رجَعَ العِوَضُ إلى العاقِدِ مَعَها، وليس من جهتها عوضٌ في مقابَلةِ منافِع النوج. وإنما ثبت لها الخيارُ لأجْل ضِردٍ يلحقها، لا لتعذّر ما استحقّتْ عليهِ في مقابَلتِه عوضاً، فافترقا.

(وبعدَ الدُّخولِ أو الخلوةِ يستقرَّ المسمَّى) في العقدِ، كما لو طرأ العيبُ، لأنَّه يجب بالعقد، ويستقرُّ بالدخول، فلم يسقُطْ بحادثٍ بعده. ولذلك لا يسقط بِرِدَّتِها.

(ويرجعُ) الزوجُ (به) أي بنظير المسمَّى الذي وجب عليه (على المُغِرِّ) وهو من عَلِمَ بالعيب وكتمَه، من زوجةٍ عاقلةٍ، ووليّ، ووكيل . وذلك لأنه غرَّه في النكاح بما يُشبِت الخيارَ، فكان المهرُ عليه، كما لو غرَّه بحريّةِ أمةٍ، لما تقدم عن عمر، وعنه لا يرجع على أحد، لأن ذلك يروىٰ عن علي، قاله في الكافي. قال أحمد: كنت أذهب إلى قول علي فهبته، فحملت إلى قول عمر.

وإذا ثبت ذلك فإن كان الوليُّ عَلِمَ غَرِمَ، وإن لم يكنْ علمَ فالتغريرُ من المرأةِ، فيرجع عليها بجميع الصداق.

ويقبل قول وليٍّ ، ولو مَحْرماً ، في عدم ِ علمِهِ به .

فلو وُجِدَ [الغرور] من زوجةٍ ووليّ فالضمانُ على الوليّ وَحْدَهُ.

(وإن حصلت الفُرْقةُ من غير فسخ ، بموت ) من أحدهما (أو طلاق ، فلا رجوع ) به على غار ولا غيره . قال في المنتهى وشرحه : وإن طلّق المعيبة قبل دخول بها ، وقبل علم بالعيب ، ثم عَلِم به بعد طلاقها ، فعليه نصفُ الصداق ، ولا يرجِعُ به على أحد ، لأنه قد رضي بالتزامه بطلاقه ، فلم يكن له أن يرجع على أحد ، أو مات أحدهما أي أحد الزوجين مع عيبهما ، أو عيب أحدهما ، قبل العلم به ، أي بالعيب ، استقر الصداق بالموت . وأمّا الرجوعُ فلا رجوع .

(وليسَ لـوليّ صغيرٍ) أو صغيرةٍ (أو مجنونٍ) أو مجنونةٍ (أو) سيّدِ (رقيقٍ، تزويجُـهُ بمعيبٍ) عيباً يُرَدُّ به في النكاحِ ، لأنه ناظِرٌ لهم بما فيه الحظُّ والمصلَحَةُ. ولا حظَّ لهم في هذا العقد. ولا لوليّ حرّةٍ مكلفةٍ تزويجُها بِهِ بلا رِضاها.

(فلو فَعَلَ) أي زوَّجها بمعيب (لم يصحَّ) النكاحُ (إن علم) أنه معيبٌ، لأنها تملك الفسخَ إذا علمتْ بعدَ العقدِ، فامتناعُ صِحَّتِهِ أولىٰ.

(وإلا) أي وإن لم يعلم الوليُّ أنه معيبٌ (صحَّ) العقدُ (ولزمه الفسخُ إذا عَلِمَ). قال في الإقناع: ويجب عليه الفسخ إذا علم. قاله في المغني والشرح وشرح ابن المُنجَّى والزركشيُّ في شرح الوجيز، وغيرُهم خلافاً لما في التنقيح انتهى. قال: وله الفسخُ، واللام للإِباحة. وتبعه في المنتهى.

# باب نكاح الكُفّار

هو صحيح، وحكمه كنكاح المسلمين فيما يجبُ به من وقوع الطلاق، والظهار، والإيلاء، ووجوب المهر، والقسم، والإباحة للزوج الأول، والإحصان، وتحريم المحرمات، وغير ذلك، لقوله تعالى: ﴿ وامرأته حمالة الحطب ﴿(١)، ﴿ وامرأة فرعون ﴾(٢)، فأضاف النساء إليهم، وحقيقة الإضافة تقتضي زوجية صحيحة، وقال ﴿ وللات من نكاح لا سفاح (٣)»(٤)، وإذا ثبت الصحة ثبت أحكامها، ولأنه: «أسلم خلق كثير في عصر رسول الله ﴿ فَاقرهم على أنكحتهم، ولم يكشف عن كيفيتها»(٥).

(يُقُرُّونَ) أي الكفار (على أنكحةٍ محرّمةٍ) بشرطين:

أحدهما: ما أشار إليه بقوله: (ما داموا معتقدين حِلَّها) أي إباحتها، لأن ما لا يعتقدون حِلَّه ليس من دينِهم، فلا قُرُّونَ عليه، كالزّنا والسرقة.

<sup>(</sup>١) المسد، آية (٤).

<sup>(</sup>٢) التحريم، آية (١١).

<sup>(</sup>٣) السفاح: الزنا والفجور.

<sup>(</sup>٤) حسن. ورد عن جماعة من الصحابة منهم علي أخرجه ابن شاذان في «فوائد ابن قانع عنده» (١/١٦٣٩) وأبو نعيم في «أعلام النبوة» (١/١١) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/٢٦٧/) وغيرهم. (إرواء ٢/٣٣٠).

<sup>(</sup>٥) صحيح المعنى وليس له ذكر بهذا اللفظ في شيء من كتب الحديث واستنبط معناه من أحاديث منها حديث غيلان الذي مر ومنها حديث الضحاك بن فيروز عن أبيه «قلت: يا رسول الله أسلمت وتحتي أختان قال: طلق أيهما شئت» أخرجه أبو داود (٢٢٤٣) والترمذي (١١/١) وأحمد (٢٣٢/٤) وغيرهم. (إرواء ٢٥٥/٦).

الشرط الثاني: ما أشار إليه بقوله: (ولم يرتفعوا إلينا) لقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرُّ وَكَ شيئاً ﴾(١)، فيدلُّ هذا على فاحْكُمْ بَيْنَهُمْ أو أحْكَامَهُمْ إذا لم يجيئوا إلينا، ولأنه عَنْهُمْ «أخذ الجزية من مجوس هجر»(٢)، ولم يتعرض لهم في أنكحتهم، مع علمه أنهم يستبيحون نكاح محارمهم، وعنه في مجوس تزوج كتابية، أو اشترى نصرانية، يحال بينه وبينها فيخرج منه أنهم لا يقرون على نكاح المحارم، «فإن عمر كتب أن فرقوا بين كل ذي رحم من المجوس».

(فإن أتوْنا قبل عقدِهِ عقدنَاهُ على حُكْمِنا) يعني: لم نُمْضِهِ إلا على الوجه الصحيح، مثلَ أنكحة المسلمين بالإيجابِ والقبولِ، والوليّ والشهود، لأنه لا حاجة إلى عقدٍ يخالِفُ ذلك، لقوله تعالى: ﴿ فإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط ﴾ (٣).

(وإن أسلم الزوجان) الكافرانِ (معاً) بأن نَطَقًا بالإسلام دفعةً واحدةً بأن لا يسبِقَ أحدُهُما صاحِبَه فيفسُدَ النكاح، فهما على نكاحهما.

( أو أسلم زوجُ الكتابيّةِ) سواءً كتابيًّا أو غير كتابيّ (فهما على نكاحِهِمَا)، لأن للمسلم ابتداء نكاح الكتابية، فاستدامتُه أولى، قال ابن عبد البر: أجمع العلماء على أن الزوجين إذا أسلما معاً في حال واحدة، أن لهما المقام على نكاحهما، ما لم يكن بينهما نسب أو رضاع، وعن ابن عباس: «أن رجلاً جاء مسلماً على عهد النبي على ثم جاءت امرأته مسلمة بعده، فقال: يا رسول الله؛ إنها كانت مسلمة معى، فردها عليه (٤).

(وإن أسلمتِ الكتابيّةُ تحت زوجِها الكافِرِ) قبل الدخولِ انفسخَ نكاحُها، سواءٌ كان زوجُها كتابيًّا أو غيرَ كتابيًّ).

(أو أسلم أحد الزوجين غير الكتابيّيْنِ) كالوثنيّين والمجوسيّين، (وكان قبلَ الدخولِ، انفسخَ النكاح).

<sup>(</sup>١) المائدة، آية (٤٢).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري (٢/ ٢٩) والشافعي (١١٨٤) وأحمد (١/ ١٩٠) وغيـرهم. (إرواء ٥/ ٨٩).

<sup>(</sup>٣) المائدة، آية (٢٤).

<sup>(</sup>٤) ضعيف. أخرجه أبو داود (٢٢٣٨) والترمذي (١/٤/١) وابن حبان (١٢٨٠). (إرواء ٢٨٤/).

أما إذا كانت الزوجةُ هي المسلمة، فلقوله تعالى: ﴿ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إلى الكُفَّارِ لا هُنَّ حِلَّ لَهُمْ وَلاَ هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ ﴾(١)، وأما إذا كان الزوجُ هو المسلم، وليسَتِ الزوجةُ كتابيّةً، فلقوله جل من قائل: ﴿ وَلاَ تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الكَوَافِرِ ﴾(١)، ولأنّ اختلاف الدينِ سببٌ للعداوةِ والبغضاءِ. والمقصود من النكاح الاتفاق والائتلاف.

(ولها) أي الزوجةُ (نصفُ المهر إن أسلمَ) الزوجُ (فقطْ) أي وحدَهُ دونَها، لأن الفرقةَ جاءتْ من قِبَلِهِ بإسلامه، فيكون لها نصفُ المهر، كما لو طلّقها.

(أو سبقها) الزوجُ للإسلام، وكذلك إذا أسلما معاً وادَّعَتْ سبْقَهُ، أو قالا: سَبَقَ أحدُنا ولم نعلم عينه، فإنه يكون لها نصف المهر.

(وإن كان) إسلام أُحَدِهِما (بعدَ الدُّحولِ وُقِفَ الأمر إلى انقضاءِ العدّة) لما روى مالكُ في موطَّئِهِ عن ابن شهاب، قال: كانَ بينَ إسلام صفوانَ بن أميَّة وامرأتِهِ بنتِ الوليدِ بن المغيرةِ نحوٌ من شَهْرٍ: أسلمتْ يومَ الفتح ، وبقي صفوانُ حتَّى شَهِدَ حُنيْناً والطائف، وهو كافرٌ، ثم أسلمَ، فلم يفرِّق النبيُّ على بينهما، واستقرت عندَهُ امرأتُه بذلك النكاح»(٢)، وهذا بخلاف ما قبل الدخول، فإنه لا عدة لها، «وقال ابن شبرمة: كان الناس على عهد رسول الله على أسلمُ الرجل قبل المرأة، والمرأة قبل الرجل، فأيهما أسلم قبل انقضاء عدة المرأة، فهي امرأته، فإن أسلم بعد العدة فلا نكاح بينهما»(٣)؛ قال ابن عبد البر: لم يختلفوا فيه إلا شيء روي فيه عن النخعي، شذ فيه، زعم أنها ترد إلى زوجها، وإن طالت المدة، لأنه على «رد زينب على أبي العاص بالنكاح الأول»(٤)، احتج به أحمد قبل له: أليس يروى أنه ردها بنكاح مستأنف، قال: ليس لذلك أصل، قبل: إنَّ بَيْنَ إسلامها وبَيْنَ ردها إليه ثمان

<sup>(</sup>١) الممتحنة، آية (٢٠).

<sup>(</sup>٢) ضعيف. أخرجه مالك (٢/٥٤٣/٢) والبيهقي (١٨٦/٧). (إرواء ٦/٣٣٨).

<sup>(</sup>٣) معضل منكر. خالف فيه حديث ابن عباس الذي رواه البخاري (٤٦٨/٣) والبيهقي (١٨٧/٧) والبيهةي (١٨٧/٧) والذي فيه: «فإن طهرت حل لها النكاح فإن هاجر زوجها قبل أن تنكح رُدت إليه». (إرواء ٣٣٩/٦).

<sup>(</sup>٤) صحيح . أخرجه أبو داود (٢٢٤٠) والترمذي (٢١٣/١) وابن ماجه (٢٠٠٩) وغيرهم . (إرواء ٣٣٩/٦).

سنين؛ وفي حديث عمرو بن شعيب: «أنه ردها بنكاح جديــد»(٢)، قال يــزيد بن هـــارون: حديث ابن عباس أجود إسناداً، والعمل على حديث عمرو بن شعيب.

(فإن أَسْلَمَ المتخلِّف) أي المتأخِر عن الإِسلام (قبل انقضائها) أي العدة، (ف) هما (على نكاحِهِما، وإلا) أي وإن لم يُسلم المتخلِّف قبل انقضاء العدة (تَبَيَّن فسخُهُ) أي فسخ النكاح (منذُ أَسْلَمَ الأوَّلُ) من الزوج أو الزوجةِ.

(ويجبُ المهرُ بكلِّ حالٍ) لأنه استقر بالدخول، فلم يسقطْ بشيءٍ. فإن كان مسمًى صحيحاً فهو لها، ثم إن كان محرَّماً وقد قبضته فليس لها غيره، لأنَّا نتعرضُ لما مضى مما تقابضاه، وإن لم تكن قبضته فلها مهرُ المثلِ ولا فرق بين كونِهِما في دار الإسلام، أو دار الحرب، أو كان أحدُهما في دار الإسلام والآخر في دار الحرب.

#### فصــل

(وإذا أَسْلَم الكافرُ وتحتَه أكثرُ من أربع) من النّساءِ (فأَسْلَمْنَ) في عدتهن (أوْلا) أي أو لم يسلمن (وكنَّ كتابيّاتٍ) لم يكن له إمساكهن كلّهِنْ، بغير خلاف، (اختار منهن أربعاً) ولو من ميّتاتٍ، (إن كان مكلّفاً، وإلا) أي وإن لم يكن مكلّفاً (ف) يُوقَفُ الأمر (حتى يكلّف) سواءٌ تزوّجهن في عقد واحد، أو في عقودٍ، وسواءٌ اختارَ الأوائِلَ أو الأواخر، لعموم ما تقدم في باب المحرمات.

(فإن لم يختر) من نسائِهِ ما للفسخ ِ وما للإمساكِ (أُجْبرَ) على الاختيار (بحبس ٍ، ثم تعزير) لأنَّ الاختيار حقَّ عليه، فأَلزِمَ بالخروج ِ منه إن امتنع، كسائر الحقوق.

(وعليه نفقتهن) أي نفقة جميعِهِنَّ (إلى أنْ يختارَ) لأنَّ نفقةَ زوجاتِهِ واجبة عليهِ، وقبلَ الاختيارِ لم تتعيَّنْ زوجاتُهُ من غيرِهِنَّ بتفريطه، فيلزمه نفقتهن جميعاً، لأنه ليست إحداهنَّ أولى بالنفقة من الأخرى.

(ويكفي في الاختيارِ) أن يقولَ: (أمسكتُ هؤلاءِ وتـركتُ هؤلاءِ) أو اختـرتُ هــذه

<sup>(</sup>١) منكر. أخرجه الترمذي (٢١٤/١) وابن ماجه (٢٠١٠) والحاكم (٣٩/٣) وغيرهم. (إرواء ٣٤١/٦).

لفسخ ، أو: إمساك، أو: أبقيتُ هذه وباعدت هذه. (ويحصل الاختيار بالوطءِ فـإن وطىء الكلّ) قبل التعيينِ بالقول ِ (تعيَّنَ الأوَّلُ) أي الموطوءاتُ أوَّلًا للإِمساك، وتعيَّنتِ الموطوءة بعد أربع ٍ، وما بعدها، للترك.

(ويحصل) الاختيار (بالطلاقِ) لا بالظُّهارِ والإِيلاءِ (فمن طلّقها فهي مختَارَةٌ) لأن الطلاقَ لا يكونُ إلا في زوجةٍ.

(وإن أسلم الحرُّ وتحتَه) زوجاتُ (إماءٌ) أكثرُ من أربع (فأسلَمْنَ) معه، أو كنَّ مدخولاً بهنَّ أو خلا بهنَّ فأسلَمْنَ (في العدّةِ) لأن إسلامهن في العدّةِ كإسلامِهِنَّ مَعَهُ سواءٌ كان إسلامُهُنَّ قبله أو بعده، لأن العدة حيثُ وجبت لا تُشْتَرُطُ المعيّة في الإسلام (اختار ما يُعِفُّه) منهن (إن جازَ له نكاحهن) أي نكاح الإماء (وقتَ اجتماع إسلامِهِ بإسلامِهِنَّ) بأن كان حينئذ عادماً للطول خائفاً للعَنتِ.

(وإن لم يجزْ) له نكاحُ واحدةٍ منهن وقت اجتماع إسلامه بإسلامهن (فَسَد نكاحُهُنَّ) لأنهم لو كانوا جميعاً مسلمين لم يجز ابتداءُ نكاحُ واحدةٍ منهنَّ فكذلك استدامَتُهُ.

(وإن ارتد أحدُ الزوجَيْنِ، أو هُمَا) أي الزوجان (معاً، قبل الدخول، انفَسخَ النكاحُ) في قول عامَّةِ أهلِ العلم لقوله تعالى: ﴿وَلاَ تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الكَوَافِرِ ﴾(١)، وقولِهِ تعالى: ﴿وَلاَ تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الكَوَافِرِ ﴾(١)، وقولِهِ تعالى: ﴿ فَلاَ تَمْ جِعُوهُنَّ إلى الكُفَّارِ لاَ هُنَّ حِلِّ لَهُمْ وَلاَ هُمْ يَجِلُّونَ لَهُنَّ ﴾(١)، ولأن الارتدادَ اختلافُ دين وَقَع قبل الإصابة فوجَبَ فسخُ النّكاحِ ، كما لو أسلمتْ تحت كافرِ.

(ولها) أي للزوجة (نصفُ المهْرِ إن سَبقَها) زوجُها بالارتدادِ، أو ارتدَّ وحدَهُ، لأن الفُرْقَةَ من قِبَلِ الزوجِ، فَتَنَصَّفَ المهرُ بها، كالطلاق.

وعلم منه أنها إن كانت هي السابقة بالارتداد، أو كانت هي المرتدَّة وحدَها، أنّها لا مهر لها لأن الفُرقَة جاءت من قِبَلِها، فسقط بذلك مهرُها، كما لو أَرْضَعتْ قبلَ الدخول ِ من ينفَسِخُ به نكاحها.

<sup>(</sup>١) الممتحنة، آية (١٠).

<sup>(</sup>٢) الآية السابقة.

(و) إن ارتد أحد الزوجين أو هما معاً (بعد الدخول تقف الفُرْقة على انقضاء العدة)، لأن الردة اختلاف دين بعد الإصابة، فلا يوجب فسخه في الحال كإسلام كافرة تحت مسلم. وتسقُط نفقة العدة بردَّتِها وَحدها.

\* \* \*

## كتاب الصَّداق

هو العِوَض المسمَّى في عقد نكاح وبعده.

وللصّداقِ تسعةُ أسماء: الصَّداق، والصَّدُقَة، والمهر، والنَّحْلة، والفَريضة، والأجْر، والعَلاَئِقُ، والعُقْر، والحِبَاءُ، والأصل فيه الكتاب والسنة والإجماع، وأما الكتاب، فقوله تعالى: ﴿ . . . أن تبتغوا بأموالكم محصنين غيرِ مسافحين (١٠ . . . (٢٠)، وقوله: ﴿ وآتوا النساء صدقاتهن نحلة (٣٠ . . . (٤٠)، قال أبو عبيد: يعني عن طيب نفس بالفريضة التي فرض الله، وقيل: نحلة من الله للنساء، وأما السنة، فقوله ﷺ لعبد الرحمن: «ما أصدقتها، قال: نواة (٥٠) من ذهب (٢٠)، وأجمعوا على مشروعيته.

(تسنَّ تسميته) أي الصداق (في العقد) لأن تسميتهُ أَقْطعُ للنزاع فيه، وليس شرطاً لقوله: ﴿ لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة. . ﴾(٧)،

<sup>(</sup>١) السفاح: الزنا والفجور.

<sup>(</sup>٢) النساء، آية (٢٤) .

<sup>(</sup>٣) نحله: إعطاؤها مهرها بدون عوض.

<sup>(</sup>٤) النساء، آية (٣).

<sup>(</sup>٥) النَّواة: من التمر والزبيب ونحوهما حبه أو بزرة.

<sup>(</sup>٦) أخرجه البخاري (٢/٥) والترمذي (١/١٥) وأحمد (١٩٠/٣) والنسائي (٢/٨٨) وغيرهم. (إرواء ٢/٦٦).

<sup>(</sup>٧) البقرة، آية (٢٣٦).

وورد أنه ﷺ: «زوج رجلًا امرأة ولم يسم لها مهراً»(١).

ويستحب تخفيفه، لقول عمر: «لا تغالوا في صَدُقات النساء...»(٢)، الحديث، وعن عائشة مرفوعاً: «أعظم النساء بركة أيسرهن مؤنة» (٣)، وكونُهُ من أربعمائة درهم فضة إلى خمسِمائة، فإن زاد فلا بأس، وأجمعوا على أن لا توقيت في أكثره، ذكره في الشرح.

(ويصحّ بأقلِّ مُتَمَوَّل)، لحديث: «التمس ولو خاتماً من حديد» (٤)، وعن عامر بن ربيعة: «أن امرأة من فزارة تزوجت على نعلين، فقال رسول الله على: «أرضيت من مالك ونفسك بنعلين»، قالت: نعم، فأجازه» (٥). وقال في الإقناع: ويجب أن يكون له نصف يُتَمَوَّل عادةً، ويُبْذَل العِوَضُ في مثله عرفاً. والمراد نصفُ القيمةِ، لا نصف عينِ الصداق، فإنه قد يُصْدِقُها ما لا ينقسم، كعبد. انتهى.

(فإن لم يسمِّ) الزوجُ للزوجةِ صداقاً، (أو سمَّى) صداقاً (فاسداً) كخمرٍ وحُرِّ (صحّ العقد) أي عقد النكاح، (ووجب) لها عليه (مهرُ المثلِ) بالغاً ما بلغ، لأنَّ فساد العوض يقتضي ردّ عِوَضِهِ، وقد تعذر ردّه، لصحة النكاح، فيجبُ رد قيمتِه، وهو مهر المثل.

(وإن أصدقها) أي أصْدَقَ رجلٌ امرأتَه (تعليمَ شيء من القرآن) ولو معيّناً (لم يصحّ) وفاقاً لأبي حنيفة، لأن الفروج لا تستباح إلا بالأموال، لقوله تعالى: ﴿ أَن تبتغوا بِالموالكم . . . ﴾ (٢) ، وقوله: ﴿ ومن لم يستطع منكم طولاً أن ينكح المحصنات

<sup>(</sup>۱) صحيح . أخرجه أبو داود (۲۱۱۷) وابن حبان (۱۲۲۲) والحاكم (۱۸۲/۲) والبيهقي (۱۸۲/۷) . (إرواء ٤٤/٦) .

 <sup>(</sup>۲) صحيح . أخرجه أبو داود (۲۱۰٦) والنسائي (۸۷/۲) والترمذي (۲۰۸/۱) وغيرهم . (إرواء ٣٤٧/٦) .

<sup>(</sup>٣) ضعيف. أخرجه النسائي في «عشرة النساء» (ق ٩٩/١) والبيهقي (٧/ ٢٣٥) وغيرهما. (إرواء ٣٤٨/٦).

<sup>(</sup>٤) أخرجه البخاري (٢/٣/٣) ومسلم (١٤٣/٤) ومالك (١/٥٢٦) وأحمد (٥/٠٣٣) وغيرهم . (إرواء ٢/٥٤٦) .

<sup>(</sup>٥) ضعيف. أخرجه أحمد (٣/٥٤٥) والترمذي (٢٠٧/١) والبيهقي (١٣٨/٧). (إرواء ٢٠٤٦).

<sup>(</sup>٦) النساء، آية (٢٤).

المؤمنات (١)، والطول المال، ولأن تعليم القرآن لا يقع إلا قربة لفاعله، فلم يصح أن يقع صداقاً كالصوم والصلاة، وروي أن النبي في «زوج رجلًا على سورة من القرآن، ثم قال: «لا تكون لأحد بعدك مهراً» (٢)، وأما حديث الموهوبة قوله عليه السلام فيه: «زوجتكها بما معك من القرآن» أن فقيل معناه زوجتكها، لأنك من أهل القرآن كما زوج أبا طلحة على إسلامه، وليس فيه ذكر التعليم ويحتمل أن يكون خاصاً بذلك الرجل لحديث النجاد. (و) إن أصدق منكوحته (تعليم) شيء (معين من فقه أو حديث أو شعر مباح) أو أدب (أو صَنْعَة أو كتابة (صح)، لأن ذلك منفعة معلومة، كرعاية غنمها مدة معلومة، وخياطة ثوب معلوم، لقوله تعالى عن شعيب لموسى: ﴿ إني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين على أن تأجرني ثماني حجج (٤)، ولأن منفعة الحريجوز العوض عنها في الإجارة، فجازت صداقاً كمنفعة العبد. ولو لم يعرف العمل الذي أصدَقها تعليمَه، لأنه يتعلمه ثم يعلمها. وإن تعلمته من غيره لزمته أجرة تعليمها، كما لو تعذر عليه تعليمها.

(ويشترط علم الصّداق. فلو أصدقها داراً) مُطْلَقةً (أو دابةً) مطلقة، (أو ثوباً مطلقاً)، أو عبداً مطلقاً، (أو) أصدقها (ردَّ عبدِها أينَ كانَ، أو) أصدقها (خِدْمَتها) أي أن يخدمها (مدةً فيما شاءت، أو) أصدقها (ما يُثْمِر شجرُهُ) في هذا العام، أو مطلقاً (أو) أصدقها (حمل أمتِه) أو ما تحمل (أو) أصدقها (حمل دابته) أو ما في بيتِه من متاع ولا تعلمه (لم يصح) ما تقدم من التسمية، لأن هذه الأشياء مجهولةٌ قدراً وصفةً، والغرر والجهالة في ذلك كثير. ومثل ذلك لا يحتمل، فإن الدار والدابة والثوب كل واحد منها على أنواع مختلفة بالكبر والصغر، والجودة والرداءة، واسم الدابة يقع على كل ما يَدِبُ، وهو مختلف الأجناس. وحمل البطن قد لا يولد حيًّا، والشجرة قد لا تثمر، والعبد قد لا يحصل، لأنه لا يُعْلَمُ أين هو، والخدمة لم يعيَّن جنسُها، فقد تكلفه ما لا يحسنه، ومتاعُ البيتِ لم يعلم ما هو. (ولا يضرً

<sup>(</sup>١) النساء، آية (٢٥).

<sup>(</sup>٢) منكر. أخرجه سعيد بن منصور من مرسل أبي النعمان الأزدي والحديث رواه البخاري (٢) منكرة. (٣/٣) ومسلم (١٤٣/٤) وغيرهما وليس فيه «لا تكون لأحد بعدك مهراً» فهي لذلك منكرة. (إرواء ٢٠٠٥).

<sup>(</sup>٣) صحيح . وهو جزء من حديث: «التمس خاتماً» الذي تقدم قبل حديثين.

<sup>(</sup>٤) القصص، آية (٢٧).

جهلٌ يسير) بمعرفة الصداق، (فلو أصدقها عبداً من عبيده، أو دابةً من دوابه، أو قميصاً من قمصانه) أو خاتماً من خواتمه، ونحوه (صحّ. ولها أحدهم بقرعة) في المنصوص، فإنه روي عن أحمد رحمه الله تعالى في رواية مُهنّا، فيمن تزوّج على عبدٍ من عبيده: جائزٌ فإن كانوا عشرةَ عبيدٍ تعطىٰ من وسطهم، فإن تشاحّا أُقرِعَ بينهم. قلت: وتستقيمُ القُرْعَةُ في هذا؟ قال: نعم. انتهى.

ويشترط للصحة فيما إذا أصدقها دابة من دوابه تعيينُ النوع ِ، كفرس ٍ من خيله، أو جمل ٍ من جمالِهِ، أو حمارٍ من حميره، أو بغلًا من بِغاله، أو بقرةً من بقره، ونحو ذلك.

(وإن أصدقها عتق قِنَّهِ صحّ) قال في الإنصاف: لو أصدقها عتق أُمتِهِ صحّ ، بلا نزاع . انتهى ، (لا طلاقُ زوجته) أي جعلُ طلاقِ من في عصمتِهِ إلى التي يريد أن يتزوَّجها صداقاً لم يصح ذلك ، لحديث ابن عمر مرفوعاً «لا يحل للرجل أن ينكح امرأة بطلاق أخرى»(١) ، ولأن خروج البضع من الزوج ليس بتمول ، ولها مهر مثلها لفساد التسمية . (وإن أصدقها خمراً أوخنزيراً ، أومالاً مغصوباً يعلمانه) أي يعلم الزوجُ والزوجةُ أنه غصبٌ ، صح النكاح ، و (لم يصحّ المسمّى) ويجبُ عليه أن يدفع لها مهر المثل ، وهو قول عامة الفقهاء ، لأن فساد العوض لا يزيد على عدمه ، ولوعدم فالنكاح صحيح ، فكذا إذا فسد ولها مهر المثل لما تقدم .

(وإن لم يعلماه) أي لم يعلم الزوجُ والزوجةُ كونه غصباً (صحَّ) النكاحُ (ولها قيمتُهُ يوم العقد)، لأن العقد وقع إلى التسميةِ، فكان لها قيمتُهُ. لأنها رضيتْ بما سُمِّيَ لها، وتسليمُهُ ممتنع لكونه غير قابل لجعلِهِ صداقاً، فوجب الانتقالُ إلى قيمتِهِ يومَ العقدِ، لأنها بدلُه، ولا تَسْتَحِقُ مهرَ المثلِ، لعدم رضاها بِهِ.

وإن أصدقها مثليًّا، فخرجَ مغصوباً، فلها مثله.

(و) إن أصدقَها (عصيراً فبان خمراً صحَّ) العقد، (ولها مثلُ العصير) لأنه من ذواتِ الأمثال. والمثل أقرب إليه من القيمة، ولهذا، يُضْمَنُ به في الإتلاف، وكما لو أصدقها خلاً فبان خمراً، فإن له مثلَ الخلّ.

<sup>(</sup>١) ضعيف. أخرجه أحمد (١/١٧٦). (إرواء ١/١٥٥).

#### فصــل

(وللأب تزويجُ بنتِهِ مطلقاً) بكراً كانت أو ثيباً (بدون صداقِ مثلِهِا) ولو كبيرةً، (وإن كرهت) ذلك. نصّ عليه، لقول عمر: «لا تغالوا في صداق النساء...»(١)، وكان ذلك بمحضر من الصحابة، ولم ينكر فكان اتفاقاً منهم على أن يزوج بذلك، وإن كان دون صداق المثل. وبه قال أبو حنيفة ومالك.

وقال الشافعي: ليس له ذلك.

ولنا أن سعيد بن المسيب زوج ابنته بدرهمين، وهو من أشراف قريش شرفاً وعلماً وديناً. ومن المعلوم أنه لم يكن مهر مثلِها. ولأنه ليس المقصود من النكاح العوض، وإنما المقصود السَّكن والازدواج ووضع المرأة في منصب عند من يكفيها ويصونها ويحسِن عشرتها. والظاهر من الأب مع قيام شفقتِه وبلوغ نظرِه أنه لا ينقصها من صداقِها إلا لتحصيل المعاني المقصودة بالنكاح.

(ولا يلزم أحداً تَتِمَّتُهُ) أي تتمةُ مهر المثل ِ إن زوّجها الأبُ بدونه، لا الأبُ ولا الزوجُ، على الصحيح.

(وإن فعلَ ذلكَ غيرُ الأبِ) أيْ زوَّجها بدون صداقِ مثلها غيرُ الأب من أوليائها (بإذنها، مع رُشْدِها، صحّ) ولم يكن لغيرِهَا الاعتراضُ، لأنّ الحقّ لها، وقد أسقطتْهُ، أشبه ما لو أذنتْ في بيع سلعةٍ لها بدون ثمن المثل ِ.

(و) إن زوّجها (بدون إذنِهَا) صحّ النكاح و (يلزم الزوجَ تتمتُهُ) أي تتمةُ مهرِ المِثْلِ، لأن التَّسميةَ فاسدةُ ههنا، لكونِها غيرَ مأذون فيها، فوجبَ على الزوجِ مهرُ المثلِ، ويرجعُ الزوجُ على الولي بما غَرِمَهُ لها، لأنه المفرّط، كما لو بَاعَ ما لها بدونِ ثمنِ مثلِهِ.

(فإن قدّرت لوليّها مبلغاً) يزوّجها به (فزوّجها بدونِهِ ضمنَ) النقصَ. (وإن زوّج) أب (ابنه، فقيل له)، أي للأب: (ابنُكَ فقيرٌ، من أين يؤخذ الصداق؟ فقال: عندي) ولم يزد

<sup>(</sup>١) صحيح. وتقدم قبل أربعة أحاديث.

على قوله ذلك (لزمه)، ولو قضى الأبُ الصداق عن الابنِ، ثم طلّق ولم يدخلْ، ولو قبل بلوغه. فنصفه للابن.

(وليس للأب قبضُ صداقِ ابنتِهِ الرشيدةِ، ولو) كانت (بكراً، إلا بإذنها) لأنها المتصرفةُ في مالِهَا، فاعتُبر إذنُها في قبضِهِ، كثمن مبيعها.

(فإن أقبضه) أي الصداق (الزوجُ لأبيها) بغير إذنها (لم يبرأ) الزوجُ من صداقِ زوجتِهِ، (ورَجَعَت) الزوجةُ (عليه أي على زوجها، (ورجع هو) أي الزوجُ (على أبيها).

(وإن كانت) الزوجة (غير رشيدة سلّمه) أي سلم زوجها صداقها (إلى وليّها في مالها)، لأنه مال لها فأشبه ثمن مبيعها، ويجوز لأبي المرأة أن يشترط بعض الصداق أو كله لنفسه، إن صح تملكه من مال ولده. لقوله: ﴿ . . . على أن تأجرني ثماني حجج ﴾(١)، فجعل الصداق الإجارة على رعاية غنمه، وهو شرط لنفسه، وروي عن مسروق أنه لما زوج ابنته اشترط لنفسه عشرة آلاف، فجعلها في الحج والمساكين، ثم قال للزوج جهز امرأتك، وروي نحوه عن الحسين.

(وإن تزوج العبد بإذن سيّده) على صداقٍ مسمَّى (صحّ). قال في شرح المقنع: بغير خلافٍ علمناه.

وله نكاحُ أمةٍ ولو أمكَنَهُ حرّةٌ.

ومتى أذن له سيده في النكاح، وأطلق، نكح واحدةً فقط.

(وعلى سيّده المهرُ والنفقةُ والكُسوة والمسْكن)، سواءٌ ضمن السيد ذلك أو لم يضمنه، وسواءٌ كان العبدُ مأذوناً له في التّجارة، أو محجوراً عليه، على الأصح. نصّ على ذلك. لأنّ ذلك حقّ تعلّق بعقدِ بإذن سيّدِه، فتعلق بذمة السيّد.

وجازَ بَيْعُهُ فيه، كما لو رَهَنَهُ بدينٍ.

فعلى هذا: لو باعَه سيّده، أو أعتقه، لم يسقُطْ عن السيّد. نصّ عليه، لأنه حقَّ تعلَّق بذمته، فلم يسقط ببيعه وعتقه، كأرش جناية.

<sup>(</sup>١) القصص، آية (٢٧).

(وإن تزوّج) العبدُ (بلا إذنه) أي إذنِ سيّده (لم يصحّ) النكاحُ. ووجه كونِهِ غيرَ صحيح ما روى جابرٌ قال: قال رسول الله على: «أَيُّما عبدٍ تزوَّج بغير إذن سيدِهِ فهو عاهر»(١)، والعهر دليل بطلان النكاح، قال في الشرح: وأجمعوا على أنه ليس له النكاح بغير إذن سيده، فإن فعل ففيه روايتان: أظهرهما البطلان، وهو قول عثمان وابن عمر والشافعي، وعنه موقوف على إجازة السيد، وهو قول أصحاب الرأي.

(فلو وطيء)، في النكاح الذي لم يأذن فيه سيّده (وجبَ في رقبتِهِ) أي رقبةِ العبدِ (مهرُ المثل ِ) لأنه بضعُ أتلفه بغير حق، فوجب فيه قيمته، وهي مهر المثل.

#### فصا

(وتملِكُ الزوجةُ بالعقدِ) أي بعقد نكاحِها (جميعَ مهرِها المسمَّى)، لحديث: «إن أعطيتها إزارك، جلست لا إزار لك»(٢). \_ وعنه: لا تملك بعقد إلا نصفَه وفاقاً لمالكٍ \_ لأنّ النكاحَ عقدٌ يُملكُ به العوضُ بالعقدِ، فيُملَك فيه العوض كاملاً، كالبيع. وسقوطُ نصفِه بالطلاقِ لا يمنعُ وجوبَ جميعِهِ بالعقدِ، ألا ترى أنها لو ارتدَّتْ سَقَطَ جميعُهُ، وإن كانَتْ قد ملكتْ نصفَه.

(ولها) أي وللزوجة (نماؤه) أي نماء مهرها (إن كان معيناً) كعبد معين، ودارٍ معينةٍ، من حينِ عقدٍ فيكونَ كسبُ العبدِ ومنفعة الدارِ لها لأن ذلك نماء ملكِها، لحديث: «الخراج بالضمان» (٣).

(ولها) أيضاً (التصرّفُ فيه) أي في الصداق المعيّن بكلّ ما يجوز فيه من التصرفات، لأنه ملكها.

(وضمانُه) إن تلف، (ونقصُه) إن نَقَص، (عليها) كالمبيع المعيَّن إذا تلف أو نقص في

<sup>(</sup>۱) حسن. أخرجه أبـو داود (۲۰۸۷) والترمـذي (۲۰۷/۱) وأحمد (۳۰۱/۳) وغيـرهم. (إرواء ۳۵۲/۲).

<sup>(</sup>٢) هو من رواية للبخاري (٣/٣٦) ومالـك (٨/٥٢٦/٢) وأحمد (٣٢٦/٥) في حــديث الواهبــة نفسها للنبي ﷺ الذي تقدم في حديث: «التمس ولو خاتماً..». (إرواء ٣٥٤/٦).

<sup>(</sup>٣) حسن. أخرجه أبو داود (٣٠٠٨) والنسائي (٢/٢١٥) وغيرهما. (إرواء ٥/١٥٨).

يد البائع ، ولم يمنع المشتري من قبضِه (إن لم يمنعُها قبضَهُ) فإن منعها قبضَه، فضمانُه إن تلف، ونقصُه إن نَقَصَ، عليه لأن الزوج إذا منعها من قبض ما ملكْتُه كان يمنزلة الغاصب.

(وإن أقبضَها) أي أقبضَ الزوجُ زوجتَه (الصداقَ ثم طلّق) الزوجةَ (قبلَ الدخولِ) بها (رجعَ عليها بنصفِه) أي بنصف عينه (إن كان باقياً) بحالِهِ، ولو النصفُ فقط، ولو مشاعاً، فيدخل في مِلكِهِ قهراً لو لم يَخْتَرُهُ كالميراثِ.

(وإنِ كانَ قدْ زاد) الصداقُ (زيادةً منفصلة) كما لو كان الصداق غنماً أو نحوَها فَحَمَلَتْ عندَها وَوَلَدَتْ (فالزيادةُ لها) أي للزوجةِ، لأنّها نماءُ ملكِها، حتّى ولو كانت وَلَدَ أُمَةٍ.

وإن كانت متصلة كالسِّمَنِ، وهي غيرُ محجورٍ عليها، خُيِّرت بين دفع نصفِهِ زائداً، وبين دفع ِ نصفِهِ يومَ فُرْقَةٍ، وبين دفع ِ نصفِ قيمتِهِ يومَ العقدِ إن كان متميّزاً. وغيرُ المتميّز للزوج ِ قيمة نصفِهِ يومَ فُرْقَةٍ، على أدنىٰ صفةٍ من وقتِ عقدٍ إلى وقت قبض.

والمحجورُ عليها لا تعطيهِ إلا نصفَ القيمةِ حالَ العقد.

(وإن كان) الصداق (تالفاً رجع) الزوجُ (في) الصداق (المثليّ بنصفِ مثلِهِ، و) رجع (في المتقوّم، بنصفِ قيمتِهِ)، وتعتبر قيمته (يوم العقد).

(والذي بيده عُقْدةُ النكاح) في قوله تعالى: ﴿ إِلّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُو الَّذِي بِيدِهِ عُقْدَةُ النّكاحِ ﴾ (الزوجُ)، لا وَلِيُّ الصغيرِ على الأصَحِّ. يروىٰ ذلك عن عليً، وابن عباس، وجبير بن مُطْعِم، لحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده مرفوعاً: «ولي العقد الزوج» (٢)، ولأن الذي بيده عقدة النكاح بعد العقد هو الزوج، لتمكنه من قطعه وإمساكه، وليس إلى الولي منه شيء، ولقوله تعالى: ﴿ وأن تعفوا أقرب للتقوى ﴾ (١)، والعفو الذي هو أقرب للتقوى ﴿ وأن تعفوا أقرب للتقوى ﴿ والعفو الذي هو أقرب للتقوى هو عفو الزوج من حقه، وأما عفو الولي عن مال المرأة فليس هو أقرب للتقوى، وعنه، أنه الأب، فله أن يعفو عن نصف صداق الصغيرة إذا طلقت قبل الدخول، قال في الكافي: والمذهب الأول، قال أبو حفص: ما أرى القول الأول إلا قديماً. وبه قال

<sup>(</sup>١) البقرة، آية (٢٣٧).

<sup>(</sup>٢) ضعيف، أخرجه الدارقطني (٤٠٧) والبيهقي (٧/ ٢٥١) وغيرهما. (إرواء ٦/ ٢٥٤).

سعيدُ بن المسيّب، وشُرَيح، وسعيد بن جبير، ونافع مولى ابن عمر، ومجاهد، وإياس بن معاوية، وجابر بن زيد، وابن سيرين، والشعبي، والثّوري، وأصحاب الـرأي، والشافعي، في الجديد،

(ف) على هذا (إذا طلَّق) الزوج (قبل الدخول ، فأيُّ الزوجينِ عفاً لصاحِبهِ) أي الزوج الآخر (عما وَجَبَ له) أي عمّا استقر ملكه عليه بسبب الطلاق (من) نصف (المهر، وهو) أي العافي (جائز التصرّف) في ماله بأن كان مكلّفاً رشيداً غيرَ محجورِ عليه (برىءَ منه صاحبه) لقوله سبحانه وتعالى: ﴿ إلا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح ﴾(١)، وقوله تعالى: ﴿ فإنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْساً فَكُلُوهُ هَنِيئاً مَرِيئاً ﴾(٢)، قال أحمد في رواية المروزي: ليس شيء، قال الله تعالى: ﴿ كُلُوهُ هَنِيئاً مَرِيئاً ﴾(٢)، سمَّاه، غيرَ المَهْرِ بهبةِ المراة للزوج . وقال علقمة لامرأته: هبي لي من الهنيء المريء. يعني من صداقها.

(وإن وهبته) أي وهبت المرأة (صداقها) لزوجِها (قبل الفُرْقةِ ثم حصل ما ينصفه) أي ينصف الصداق، (كطلاق، رجع) الزوجُ (عليها ببدل نصفه. وإن حصل ما يسقطه) أي الصداق، كردتها ورضاعها من ينفسخ به نكاحها ولعانها، وفسخه لعيبها وفسخها لعيبه أو إعساره، أو عدم وفائه يشرط شرط عليه في النكاح قبل الدخول. (رجع) الزوجُ عليها (ببدل جميعه) أي الصداق، لأن عود نصف الصداق أو كله، إلى الزوج بالطلاق أو الردة، وهما غير الجهة المستحق بها الصداق أولاً، أشبه ما لو أبرأ إنساناً آخر من دين، ثم ثبت له عليه مثله من وجه آخر، وكما لو اشتراه من زوجته ثم طلقها، أو ارتدت فإنه يرجع عليها ببدل نصفه أو كله.

# فصـل [فيما يُسْقِطُ الصداقَ وينصِّفه ويقرِّره]

[ما يسقط المهر]:

(يسقُط) الصداق (كلُّه قبلَ الدُّخولِ، حتى المتعة) يعني أنه لو تزوَّجها ولم يسمِّ لها

<sup>(</sup>١) البقرة، آية (٢٣٧).

<sup>(</sup>٢) النساء، آية (٤).

مهراً، ثم حَصَلتِ فرقة مسقِطة للمهرِ الذي لم يسمَّ فإنه يسقط ولم تجب مُتْعة، (بفرقة اللّعان) قبل تقرُّره، لكون الفرقة من قِبَلِها، لأن الفسخ إنما يقع إذا تم لعانها، (وبفسخِه) أي فسخ الزوج النكاح (لعيبِها) أي عيبِ المرأة لكونها رتقاء أو فتقاء أو جذماء أو برصاء أو نحو ذلك، قبل تقرُّرِه لتلفِ المعوّض قبل تسلُّمه، فسقط العِوض كله، كالبائع يتلفُ المبيعُ بيدِه قبل تسليمِهِ.

(وبفرقة جاءت من قِبَلها، كسفخها لعيبهِ) أو إعسارِه، أو عدم وفائه بشرط شرطَتْهُ عليهِ في النكاح، أو اختيارِها لنفسها بجعل الزوج لها ذلك، بسؤالِها إياه قبل دخول، وإسلامِها تحت كافرٍ) قبل تقرُّرهِ (و) كـ (ردّتها تحت مسلم، وإرضاعِها من ينفسخ به نكاحُها) قبل تقرّره، لأنها أتلفت المعوَّض قبل تسليمِهِ، أشبه ما لو أتلف البائعُ المبيعَ قبل قبضِهِ.

#### [ما يتنصف به المهر]:

(ويتنصّف) صداقُها (بالفُرقة من قِبَلِ الزوجِ كطلاقِهِ) الزوجَة، ولو بسؤالها، (وخُلْعِهِ) إياها، ولو بسؤالها، لأن الفرقة إنما ثبتت في صورة سؤالها بجوابِ الزوجِ ، (وإسلامهِ) أي إسلام الزوج قبل وجودِ ما يقرّره من الدخولِ أو الخلوةِ، إذا كانت الزوجة غير كتابية، (وردّتِهِ) قبل وجودِ ما يقرِّرهُ لمجيء الفُرْقَةِ من قبله، لقوله تعالى: ﴿ وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم ﴾(١).

(و) يتنصّف صداقها (بملكِ أحـدِهما الآخـرَ) أي بشراءِ الـزوجةِ الـزوجُ، أو الزوجِ الزوجةِ الـزوجُ، أو الزوج

(أو قِبَلِ أجنبيًّ) يعني أن المهر يتنصّف إذا جاءت الفرقة من قبل أجنبيًّ، (كرضاعً) أي كما لو أرضَعتْ أختُهُ أو نحوُها زوجتَهُ الصغيرةَ رضاعاً محرِّماً، (ونحوِه) أي نحو الرضاع كما لو وطيءَ ابنُ الزوج الزوجة قبل دخول ، وكذا لو طلق حاكم على مؤول قبل دخول، لأنه لا فعل للزوجة في ذلك فيسقط به صداقها، ويرجع الزوج بما لزمه على المفسد، لأنه قرر عليه.

<sup>(</sup>١) البقرة، آية (٢٣٧).

[ما يتقرر به المهر كاملاً]:

(ويقرِّرُهُ) أي يقرِّرُ المهر (كاملاً موتُ أحدهما) أي موتُ أحدِ الزوجينِ، ولو بقتْلِ أحدِهما الآخرَ أو قَتْلِ أحدِهِما نفسَهُ، لأنَّ النكاحَ بَلَغَ نهايتَهُ، فقام ذلك مقامَ الاستيفاءِ في تقرير المهر، ولأنه أوجبَ العِدَّة على المرأةِ، فأوجبَ كمالَ المهر، كالدخول.

(و) يقرره كاملًا (وطُؤها) أي وطء الزوج الزوجة حيَّةً في فرْج ٍ ولو دُبُـراً، أو في غيرِ خلوةٍ، لأنه قد وُجِد استيفاءُ المقصودِ باستقرارِ العوض.

(و) يقرِّر المهرَ كاملاً أيضاً (لمسه لها) أي للزوجة لشهوةٍ (ونظرُه إلى فرجِها لشهوةٍ) ولو لم يخلُ بها، فيهما. قال في الفروع: ويقرِّرُه لمسٌ ونحوُه لشهوةٍ: نصّ عليه. انتهى. ووجه ذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ طَلَقُتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضةً فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ ﴿(١)، وحقيقة اللمس التقاءُ البشرتين، وعن محمد بن عبد الرحمن بن شوبان مرفوعاً: «من كشف خمار امرأة ونظر إليها، وجب الصداق، دخل بها أو لم يدخل (و) يقرّره كاملاً (تقبيلُها ولو بحضرةِ الناس) لأن القُبْلَةَ أُجرِيَتْ مجري الوطءِ في قطع خيارِ المشتري، فيجبُ أن تكونَ في تقريرِ الصداقِ كذلك. قال أحمد: إذا أخذَها فمسها، وقبض عليها، من غير أن يخلو بها، لها الصداقُ كاملاً، إذا نالَ منها شيئاً لا يحلُّ لغيرِه. وقال في رواية مُهناً: إذا تزوّج امرأة فنظر إليها وهي / عُريانة تغتسل وجب عليه المهر.

(و) يتقرّر كاملاً (بطلاقِها في مرض موتٍ ترثُ فيه) قال في المنتهىٰ: أو مـوتِه بعـدَ طلاقِ في مرض موتٍ قبل دخولٍ، ما لم تتزوج أو ترتدً. انتهى.

(و) يتقرّر (بخلوبه بها) أي خلوة الزوج بالزوجة ، وإن لم يطأ. روي ذلك عن الخلفاء الأربعة الراشدين، وزيد، وابن عمر، وبهذا قال علي بن الحسين، وعرّوة، وعطاء، والزهري، والأوزاعي، وإسحاق، وأصحاب الرأي. وهو قول الشافعي في القديم، روي

<sup>(</sup>١) البقرة، آية (٢٣٧).

<sup>(</sup>٢) ضعيف. أخرجه الدارقطني (٤١٩) والبيهقي (٢٥٦/٧) وعلقه. (إرواء ٢٥٦/٦).

عن زرارة بن أوفى قال: «قضى الخلفاء الراشدون المهديون، أن من أغلق باباً أو أرخى ستراً، فقد وجب المهر ووجبت العدة»، «وورد أيضاً عن الأحنف عن ابن عمر وعلي»(١)، وهذه قضايا اشتهرت ولم يخالفهم أحد في عصرهم، فكان كالإجماع، ولأنها سلمت نفسها التسليم الواجب عليها، فاستقر صداقها، وأما قوله تعالى: ﴿ . . من قبل أن تمسوهن . ﴾(١)، فيحتمل أنه كنى بالسبب عن المسبب الذي هو الخلوة، بدليل ما سبق، وأما قوله: ﴿ وقد أفضى بعضكم إلى بعض ﴾(١)، فعن الفرّاء أنه قال: الإفضاء الخلوة، دخل بها أو لم يدخل، لأن الإفضاء مأخوذ من الفضاء، وهو الخالي، فكأنه قال وقد خلا بعضكم إلى بعض .

ويشترط للخلوة المقرِّرة للمهر كاملاً أن تكون (عن مميِّز) ولو كان كافراً أو أعمىٰ نصًّا، ذكراً كان أو أنثى، عاقلاً أو مجنوناً، وسواءً كان الـزوجانِ مسلمينِ، أو كافرينِ، أو الـزوج مسلماً، والزوجة كتابية، ولو كان الزوج أعمىٰ أو نائماً مع علمِهِ بأنها عنده، إنْ لم تمنعه الزوجة من وطبُها.

وإنما تكون الخلوةُ مقرِّرةً (إن كان) الزوج (يطأُ مثلُه و) كانت الزوجـةُ (يوطأ مثلُها) كابن عشر يخلو ببنتِ تسع.

ولا تقبل دعواه عدم علمه بها.

## فصل [في اختلاف الزوجين في الصداق]

(وإذا اختلفا) أي اختلف الزوجان، أو ورثتُهما، أو زوجٌ ووليٌ صغيرةٍ (في قدر الصداق)، أو في عينه، (أو) في (جنسِهِ)، أو في صفته، (أو) فيما يستقرّ به (الصداق، فقول الزوج (بيمينهِ) أو وارثِه بيمينِه، لأنه منكر، لحديث: «البينة على المدعي واليمين على من

<sup>(</sup>۱) صحيح عن عمر وعلي. أخرجه البيهقي (۷/ ٣٥٥) وابن أبي شيبـة (۱/٣١/٧) والدارقـطني (٤١٨). (إرواء ٢/٣٥).

<sup>(</sup>٢) البقرة، آية (٢٣٧).

<sup>(</sup>٣) النساء، آية (٢١) .

أنكر»(١)، ولأن الأصل براءته مما يدعىٰ عليه. أما كونُ القولِ قولَه في عينِ الصداقِ، كما لو ادعت أنه أصدقها هذه الأُمّة، وقال هو: بل هذا العبد، وفي صفته، كما لو قالت: أصدقني عبداً روميًّا فقال: بل زنجيًّا، وفي جنسِهِ، كما لو قالت: أصدقني كذا من البُرِّ، فقال: بل من الشعير. وفيما يستقر به المهر، كما لو قالت: خلوت بي، فقال: لم أخلُ بكِ، فلأنَّه مُنْكِرُ، والقولُ قولُ المنكِر بيمينه، لأنَّ الأصلَ براءَةُ ذِمَّتِهِ مما لم يجبْ بإقرارِه، ولا بينة.

(و) إذا اختلف الزوجان أو ورثتُهما (في القبض ِ) للصداقِ (أو تسميةِ المَهْرِ فقولُها) إن وُجدتْ، (أو وارِثِها)، بيمينِ من قبل ِ المنكِرِ، لأن الأصل عدمُ القبض ِ وعدمُ التسمية.

(وإن تزوَّجَهَا) أي تزوج رجلُ امرأةً (بعقدينِ على صداقيْنِ سرَّا وعَلناً، أُخِذَ) النزوجُ (ب) الصداقِ (الزائدِ) سواء كان الزائدُ صداقَ السرِّ أو كان الزائدُ صداقَ العلانية، لأنه إن كان السر أكثر فقد وجب بالعقد، ولم يسقطه العلانية، وإن كان العلانية أكثر فقد بذل لها الزائد فلزمه.

ويلحَقُ بالمهرِ زيادةٌ بعد عقدٍ ما دامت في حباله، فيما يقرّره أو ينصِّفه، لقوله تعالى: ﴿ . . . فَآتُوهِنَ أَجُورِهِن (٢) فريضة ولا جناح عليكم فيما تراضيتم بعه من بعد الفريضة . . ﴾ (٣) . قال أحمد في الرجل يتزوّج المرأة على مهرٍ، فلما رآها زادَها في مهرها: فهو جائز . فإن طلّقها قبلَ الدخول فلها نصفُ الصداق الأوّل ونصفُ الزيادةِ . انتهى .

### [هدايا الروج]:

(وهديّةُ الزّوجِ ليسَتْ من المَهْرِ) نصّ عليه. (فما) أهداه الزوجُ (قبلَ العقدِ إن وعدوهُ) بأن يزوّجوه (ولم يَقُوا) بأن زوّجوا غيره (رجع بها) أي بالهدية. قال في الإنصاف: قاله الشيخ تقيُّ الدين. واقتصر عليه في الفروع: قلت: وهذا مما لا شكّ فيه. انتهى. وما قبضَهُ أخو الزوجةِ ونحوهُ مئكلةً (٤)، فحكُمْهُ حكمُ المَهْر فيما يقرِّره وينصِّفه.

<sup>(</sup>۱) صحيح. رواه الترمذي (۱/۲۰۱) والدارقطني (۱۷) والبيهقي (۱۰/۲۰۲) والحديث صحيح لشواهده. (إرواء ۲۲۷/۸).

<sup>(</sup>۲) مهورهن.

<sup>(</sup>٣) النساء، آية (٢٤).

<sup>(</sup>٤) في الصحاح: «المئكلة الصحاف التي يستخف الحي أن يطبخوا فيها».

(وتردّ الهديةُ) على زوج ٍ (في كل فُرْقةٍ اختياريّةٍ مسقطةٍ للمهرِ) كفسخ ٍ لفقدِ كفاءةٍ ونحوِه قبل الدخول ِ، (وتثبُتُ) الهدية (كلُّها مع) أمرٍ (مقرّرٍ له) أي للمهر (أو لِنِصْفِهِ).

ومنْ أخذ شيئاً بسبب عقدٍ، كدلاًل ٍ في بيع ونحوهِ، كإجارةٍ، فإنْ فُسِخَ بيعُ بإقالةٍ ونحوها مما يقف على تراض ٍ، لم يُردً، وإلا رده. وقياسُهُ نكاحٌ فُسِخَ لفقدِ كفاءَةٍ أو عيبٍ، فيردُه. قاله في المنتهى.

### فصل [تفويض المهر]

(ولمن زُوِّجت) أي زوِّجها أبوها مجبَرةً، أوْ لا، بإذنها، بلا مهرٍ، أو زوِّجها غيرُ الأب بإذنها (بلا مهرٍ)، وهي المفوضة، والتفويض الإهمال، كأن المهر أهمل حيث لم يسم، قال الشاعر:

### لا يصلح الناس فوضي لا سراة لهم(١)

أي مهملين مهر مثلها. صحّ العقد مع عدم تسمية صداق. ويجبُ لها مهرُ المثل، في قول عامة أهل العلم، قاله في الشرح. لقوله تعالى: ﴿ لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة... ﴾(٢)، وعن ابن مسعود: «أنه سئل عن امرأة تزوجها رجل ولم يفرض لها صداقاً، ولم يدخل بها حتى مات، فقال ابن مسعود: لها صداق نسائها، لا وكس ولا شطط(٣)، وعليها العدة، ولها الميراث، فقام معقل بن سنان الأشجعي، فقال: قضى رسول الله ﷺ في بردع بنت واشق ـ امرأة منًا ـ مثل ما قضيت»(٤)، وعن عقبة بن عامر، أن النبي ﷺ قال لرجل: «أترضى أن أزوجك فلانة»، قال: نعم، وقال للمرأة: «أترضين أن أزوجك فلانة»، فدخل بها الرجل للمرأة: «أترضين أن أزوجك فلانة»، فدخل بها الرجل

<sup>(</sup>١) تتمة البيت:

ولا سراة إذا جُهَّالهم سادوا

<sup>(</sup>٢) البقرة، آية (٢٣٦).

<sup>(</sup>٣) أي لا نقصان ولا زيادة.

<sup>(</sup>٤) صحيح. أخرجه أبو داود (٢١١٥) والنسائي (٢/ ٨٩) والترمذي (٢/ ٢١٤) وأحمد (٢/ ٢٧٩) وغيرهم. (إرواء ٢/ ٣٥٨).

ولم يفرض لها صداقاً، ولم يعطها شيئاً، فلما حضرته الوفاة قال: إن رسول الله على وجني فلانة، ولم أفرض لها صداقاً، ولم أعطها شيئاً، فأشهدكم أني قد أعطيتها من صداقها سهمي بخيبر، فأخذت سهماً فباعته، بمائة ألف (أو) (أو) زوِّجَتْ (بمهر فاسد) كما لو تزوَّجها على خمر أو كلب، صحَّ العقد، و (فُرِضَ مهر مثلها عند الحاكم) أي فَرَضَهُ الحاكم، بقدره. ويلزمهما فَرْضُهُ، كحكمه.

(فإن تراضَيا) أي الزوجان (فيما بينهما، ولو على قليل صحَّ ولَـزِمَ) وصارَ حُكْمُهُ حكمَ المسمّى في العقدِ، قليلًا كان أو كثيراً، سواء كانا عالمينِ مهرَ المثلِ أوْ لا، لأنه إن فرضَ لها كثيراً فقد بذل لها من ماله فوق ما يلزمه، وإن فرض لها يسيراً فقد رضيتْ بدون ما يجبُ لها.

تنبيه: عبارةُ المتنِ مخالِفةٌ لما في المنتهى تقديماً وتأخيراً، فإن عبارته «فإنْ تراضَيَا ولو على قليل صحّ، وإلّا فرضه حاكمٌ بقدره». وعبارة الإقناع مرتّبة كالمنتهى.

#### [المتعة]:

(فإن حصلتْ لها فُرْقَةٌ منصِّفة للصداقِ) من طلاقٍ أو غيره (قبلَ فرضِهِ أو تراضِيهِمَا وجبتْ لها المُتْعَةُ). وهي [أي المتعة] ما يجبُ لحرةٍ أو سيِّدِ أمةٍ على زوج بطلاقٍ قبل دخول لمن لم يُسَمَّ لها مهرٌ مطلقاً، وهو قول ابن عمر وابن عباس، لقوله تعالى: ﴿ لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ومتعوهن. ﴾ (٢)، الآية، والأمر يقتضي الوجوب، وأداء الواجب من الإحسان، فلا تعارض، ولا متعة لغيرها في ظاهر المذهب، لأنه لما خص بالآية من لم يفرضها لها ولم يمسها، دل على أنها لا تجب لمدخول بها ولا مفروض لها، وقال تعالى: ﴿ وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم ﴾ (٣)، فخص الأولى بالمتعة، والثانية بنصف المفروض مع تقسيمه النساء قسمين، فدل على اختصاص كل قسم بحكمه، وروي عن المفروض مع تقسيمه النساء قسمين، فدل على اختصاص كل قسم بحكمه، وروي عن

<sup>(</sup>۱) صحيح. أخرجه أبو داود (۲۱۱۷) وابن حبان (۱۲۲۲) والحاكم (۱۸۲/۲) والبيهقي (۱۳۲/۷). (إرواء ۲/۶۱).

<sup>(</sup>٢) البقرة، آية (٢٣٦).

<sup>(</sup>٣) البقرة، آية (٢٣٧) .

على: «لكل مطلقة متاع» (١)، لقوله تعالى: ﴿ وللمطلقات متاع بالمعروف حقاً على المتقين ﴾ (٢) ، وقال تعالى: ﴿ فمتعوهن وسرحوهن سراحاً جميلاً ﴾ (٣) ، قال أبو بكر: العمل عندي على هذه الرواية ، لولا تواتر الروايات عنه بخلافها، فتعين حمل هذه الرواية على الاستحباب، جمعاً بين دلالة الآيات، ذكر معناه في الكافي والشرح. قال في الكافي: فأما المتوفى عنها فلا متعة لها بغير خلاف ، لأن الآية لم تتناولها ولا هي في معنى المنصوص عليه ، والمتعة معتبرة بحال الزوج . (على الموسِع قَدَرُهُ وعلى المقترِ قَدَرُهُ) وذلك لأن المتعة معتبرة بحال الزوج وإعساره . نص عليه . (فأعلاها خادِمٌ) إذا كان الزوج موسراً (وأدناها كسوةٌ تجزئها) أي تجزىء المرأة (في صلاتِها) وهي دِرْعٌ وخِمارٌ أوْ ثوبٌ تصلي فيه (إذا كان) الزوج (معسراً) ، وأوسطها ما بين ذلك ، لقول ابن عباس : «أعلى المتعة خادم ، ثم دون ذلك الكسوة» (٤) ، وهذا تفسير من الصحابي ، فيجب الرجوع إليه ، قاله في الكافي .

### فصل [في المهر في غير النكاح الصحيح]

١ - (ولا مهر في النكاح الفاسِد إلا بالخلوة أو الوطء) فإنْ طلّقها أو ماتَ عنها قبل الدخول أو الخلوة فلا مهر لها، (فإن حَصَل أحدُهما) أي الدخول أو الخلوة (استقرّ) عليه (المسمَّى إن كان) فُرِضَ لها مسمَّى، لأن في بعض ألفاظ حديث عائشة: «...ولها الذي أعطاها بما أصاب منها»(٥)، ولا تفارقهما على أن المهر واستقراره بالخلوة بقياسه على النكاح الصحيح. (وإلا) لم يُفرضْ لها شيء (ف) يستقر عليه إن دخلَ أو خلا بها (مهرُ المثل).

<sup>(</sup>۱) أخرجه ابن المنذر عنه ذكره في الدر المنشور (۱/ ۳۱۰) وروى مالك (۲/ ۵۷/ ٤٥) وعنـه الشافعي والبيهقي (۲/ ۲۵۷) عن ابن عمر نحوه بإسناد صحيح. (إرواء ٢/ ٣٦١).

<sup>(</sup>٢) البقرة، آية (٢٤١) .

<sup>(</sup>٣) الأحزاب، آية (٤٩).

 <sup>(</sup>٤) صحيح. أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/١١٦/٧) وابن جرير في «التفسير»
 (٣٢٨/١). (إرواء ٢/١١٦).

<sup>(</sup>٥) صحيح. وأخرجه بهذا اللفظ ابن حبان (١٢٤٨) ورواه الجماعة بنحوه. (إرواء ٣٦٢/٦).

٢ ـ (ولا مهر في النكاح الباطل) كنكاح زائدة على أربع (إلا بالوطء في القُبُل) فلا مهر بوطئها في الدبر، لقوله ﷺ: «فلها المهر بما استحل من فرجها»(١)، أي نال منه وهو الوطء، ولأنه إتلاف لبضع بغير رضى مالكه، فأوجب القيمة وهو المهر كسائر المتلفات.

٣ ـ (وكذا) يجب عليه مهر المثل إذا كانتْ (الموطوءة) موطوءة (بشبهة) كمن وطيء امرأة ليست زوجة له، ولا مملوكة، يظنها زوجته أو مملوكته. قال في الشرح والمبدع: بغير خلاف علمناه. كبدل متلف.

٤ ـ (و) كذا حكم (المُكْرَهَةِ على الزِّنا) ولو كانتْ من محارمِهِ، كأختِهِ وعمّته من نسب أو رضاع ، كبدل متلَفٍ، أو ميتةً ، ولو من مجنونٍ. قال في الإقناع: ومن طلَّق امرأته قبل الدخول ِ طلَقةً ، وظن أنها لا تبينُ بها ، فوطئها ، لـزمه مهر ُ المِثْل ، ونصفُ المسمّى . انتهى . وإنما وجب النصفُ أيضاً لأنه طلَّق قبل الدخول . (لا لمطاوِعَةِ) على الـزّنا، لأنه إتلافُ للبُضْع برضا صاحِبِه ، كما لو أذنتْ له في قطع يَدِهَا ، فقطعَهَا ، (ما لم تكن ) المزنيُّ بها المطاوعة وأمنة ) فإنه لا يسقطُ مهرُها بطواعيتها ، لأنه لسيّدها . والمبعَضة يسقطُ منه ما يقابِلُ حرّيتَها ، والباقي لسيدها .

(ويتعدَّدُ المهْر بتعدُّد الشبهَةِ)، كما لو وطئها يظنها زوجَتَهُ فاطمةَ، ثم وطئها ظاناً أنها زوجتُه عائشة، ثم وطئها ظاناً أنها زوجته زينب، لزمه ثلاثةُ مهورٍ.

(و) يتعدّدُ المهر أيضاً بتعدّد (الإكراهِ) على الزنا، لا بتكرار الوطءِ في الشبهةِ الواحدةِ، كأن اشتبهت عليه بزوجته ودامت تلك الشبهة حتى وطيءَ مراراً.

(وعلى من أزالَ بكارَةً أجنبيةٍ) أي غيرِ زوجتهِ (بلا وطءٍ أرشُ البكارَةِ) لا مهرُ مثل ، لأنه إتلاف جزءٍ، ولم يَرِدِ الشرع بتقديرِ عِوَضِهِ، فرُجِعَ فيه إلى أرشه، كسائر المتلَفاتِ، وقيل أرشه حكومة (٢).

<sup>(</sup>١) صحيح. وهذا اللفظ للترمذي (١/٤٠١) والشافعي (١٥٤٣) والدارمي (١٣٧/٢) والطحاوي وابن الجارود. (إرواء ٢٣٣/٢).

<sup>(</sup>٢) الحكومة: هي النقص الحاصل في قيمة البضاعة بين كونها سليمة ومعيبة.

(وإن أزالَهَا) أي البكارة (الزوجُ) بلا وطءٍ. (ثم طلَّق) من أزال عذرتها بغير الوطءِ (قبل الدخولِ) بها (لم يكن عليه إلا نصفُ المسمَّى) لقوله تعالى: ﴿ وإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ ﴾ (١)، وهذه مطلَّقةٌ قبلَ المسيس والخلوةِ فلا يكون لها سِوَى نصفِ المسمَّى (إن كان، وإلا) أي وإن لم يكنْ لها مسمَّى (فالمتعةُ) لها، لقوله تعالى: ﴿ ومتعوهن على الموسع قدره. . . ﴾ (٢) الآية.

(ولا يصحُّ تزويجُ مَنْ نكاحُها فاسدُ قبلَ الفرقة) بطلاقٍ أو فسخ ، لأنه نكاح يسوغ فيه الاجتهاد، فاحتاج إلى إيقاع فرقة كالصحيح المختلف فيه، بخلاف النكاح الباطل. (فإنْ أباهَا) أي الفرقة بالطلاقِ أو الفسخ (الزوجُ فَسَخَهُ الحاكم) نصّ عليه، لقيامه قيام الممتنع، وللزوجة قبل الدخول منع نفسها من زوجها، حتى تقبض مهرها الحال، مسمى لها كانت أو مفوضة، حكاه ابن المنذر إجماعاً، ولها النفقة زمن منع نفسها، لقبضه لأن المنع من قبل الزوج نص عليه. لا مهرها المؤجل ولوحل، لأنها رضيت بتأخيره.

\* \* \*

<sup>(</sup>١) البقرة، آية (٢٣٧).

<sup>(</sup>٢) البقرة، آية (٢٣٦) .

# باب (الوليمة وآداب الأكل) والشّرب وما يتعلّق بذلك

والوليمة: اجتماعٌ لطعام عُرس خاصّةً. وحِذَاقُ: الطعام عندحِذاقِ صبيّ، وعَذِيرَةُ وإعذارٌ: لطعام خِتَانٍ، وخُرْسَةُ وخُرْسٌ: لطعام ولادةٍ، ووَكِيرَةٌ: لدعوة بناءٍ، ونَقِيعَةٌ: لقدوم غائبٍ، وعَقِيقَةٌ: لذبح لمولودٍ، ومَأْدُبَةٌ: اسم لكلّ دعوةٍ لسبب وغيرِه، ووَضِيمَةُ: اسم للطعام مأتم ، وهو العزاء، وتُحْفَةٌ: لطعام قادم ، وشندخية: لطعام إملاكٍ على زوجة، ومِشْداخٌ: لطعام مأكول في خَتْمَةِ القارىء.

وكلُّ هذه الدعواتِ مباحةٌ لا تكره ولا تستحب، والإجابة إليها مستحبَّة، إلا (وليمةَ العرس) فإنها (سنةٌ مؤكدة) «لأنه على فعلها - كما في حديث أنس»(١) - وأمر بها عبد الرحمن ابن عوف حين قال له تزوجت فقال له: أولم ولو بشاة»(٢). قال في الشرح: وليست واجبة في قول الأكثر.

ويُسَنُّ أن لا تنقص عن شاةٍ، والأولى الزيادة عليها.

وإِنْ نَكَحَ أَكْثَرَ مِن واحدةٍ في عقدٍ أو عقودٍ أجزأتُهُ وليمةٌ واحدةٌ إذا نواها عن الكلِّ .

### [حكم إجابة الدعوة]:

(والإِجابةُ إليها) أي الوليمةُ (في المرَّةِ الأولى واجبةٌ)، قال ابن عبد البر: لا خلاف في

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري (۳/۷۳) ومسلم (٤/٤) وأحمد (٢٢٧/٣) وغيرهم. (إرواء ٧/٧). (٢) أخرجه البخاري (٢/٥) والتسرمندي (١/١٥) وأحمد (٣/١٥) وغيرهم. (إرواء ٢/٢٦).

وجوب الإجابة إلى الوليمة لمن دعي إليها، إذا لم يكن فيها لهو، لقوله ﷺ: «شر الطعام طعام الوليمة، يدعى إليها الأغنياء، ويترك الفقراء، ومن لم يجب فقد عصىٰ الله ورسوله»(۱). ولما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما، مرفوعاً: «أجيبُوا هذه الدعوة إذا دعيتُمْ إليها»، «وكان ابن عمر يأتي الدعوة في العرس وغير العرس، ويأتيها وهو صائم»(۲). (إن كانَ لا عذر) له فإنْ كانَ المدعوّ مريضاً، أو مُمْرِضاً، أو مشغولاً بحفظِ مالٍ، أو كانَ في شدّة حرِّ أو بردٍ أو مطرٍ يبلّ الثياب، أو وحلٍ ، أو كان أجيراً خاصًا ولم يأذن له المستأجِر، لم تجب الإجابة، (ولا منكر).

فإن علم أن في الدعوة منكراً كزمْرٍ وخمرٍ، وأمكنه الإنكار، حضر وأنكر، لأنه يجمع بين واجبين، إجابة أخيه المسلم، وإزالة المنكر، وإن لم يمكنه الإنكار لم يحضر، لحديث ابن عمر مرفوعاً: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فلا يقعد على مائدة يدار عليها الخمر»(٣).

ولو حضر فشاهَدُهُ أزالَه وجلَسَ، فإن لم يقدر انصرف.

وإن علم به ولم يره ولم يسمعه أبيح الجلوس.

(و) الإِجابة إلى الوليمة إذا دُعيَ (في) المرة (الثانية سُنَّةٌ) كما لو دعي إليها في اليوم الثاني (وفي الثالثةِ مكروهةٌ)، لحديث: «الوليمة أول يـوم حق، والثاني معروف، والثالث رياء وسمعة»(٤).

(وإنما تجب) الإجابة للوليمة (إذا كان الداعي مسلماً يَحْرُمُ هَجْرُهُ) ومَنَعَ ابن الجوزيّ

<sup>(</sup>١) ورد عن جماعة من الصحابة منهم أبو هريرة أخرجه مالك (٢/٥٤٦/٢) وعنه البخاري (٢/ ٤٣٨/٣) ومسلم (١٥٣/٤) وغيرهم . (إرواء ٧/٤) .

 <sup>(</sup>۲) أخرجه البخاري (۳/۳۹) ومسلم (۱۵۳/۶) والترمذي (۲۰۳/۱) وأحمد (۲/۲) وغيرهم.
 (إرواء ۲/۷).

<sup>(</sup>٣) صحيح . أخرجه أحمد (٢٠/١) وأبو يعلى في «مسنده» (ق ٢/١٨) والبيهقي (٢٦٦٨). (إرواء ٢٦/٧).

 <sup>(</sup>٤) ضعيف. أخرجه أحمد (٥/٨٥) وأبو داود (٣٧٤٥) والبيهقي (٢٦٠/٧) وغيرهم. (إرواء ٨/٧).

في « المنهاج » من إجابةِ ظالم ، وفاسقٍ ، ومبتدع ، ومفاخِرٍ بها ، أو فيها مبتدعٌ يتكلُّم ببدعَتِهِ ، إلا لِرَادِّ عليه .

(وكسبه طيب، فإن كانَ في مالِهِ حرامٌ كرِهَتْ إجابته. ومعامَلَتُهُ وقبولُ هديّته) وقبـول هبته وصدقته. (وتَقْوَىٰ الكراهة وتضعُفُ بحسب كثـرةِ الحرام وقلّته) جزم بـه في المغني والشرح. وقال ابن عقيلٍ في قوله، وغيرُه، وقدّمه الأزجيّ.

(وإن دعاهُ اثنانِ فأكثر وجب عليه إجابة الكلّ إن أمكنه الجمع) بأن اتسع الوقتُ لإجابتهما، (وإلا) بأن لم يمكن الجمع (أجاب الأسبقَ قولاً) لأن الإجابة وجبتْ بدعاءِ الأوّل، فلم يَزُل ِ الوجوبُ بدعاءِ من بعده. ولم تجب إجابته لأنها غيرُ ممكنةٍ مع إجابةِ الأوّل.

فإن استَويا (فالأَدْيَن) أي أجاب الأَدْيَنَ من الداعيينِ لأنه الأَكْرَمُ عند الله تعالى. فإن استويا في الدين (فالأقربَ رَحِماً) لما في تقديمه من صلة الرحم.

فإن استويا في القرابة (ف) الأقرب (جواراً) لقول النبي على: «إذا اجتمع داعيانِ أَجِبْ أَقرَبَهُما باباً، فإن أقربهما باباً أقربُهُما جواراً» ((ثم يُقْرِعُ) يعني أنه إذا دعاهُ أكثرُ من واحدٍ، واستووا في هذه المعاني، أقرع بينهما، أو بينهم، لأن القرعة تعين المستحق عند استواءِ الحقوق.

(ولا يقصِدُ) المدعوّ (بالإِجابة نفسَ الأكل، بل ينوي) بالإِجابة (الاقتداءَ بالسنة) المطهّرةِ، على من سنّها ألفُ ألفِ صلاةٍ وألف ألف تحية. (و) ينوي (إكرامَ أخيهِ المؤمنِ، ولئلا يُظَنَّ به التكبُّر).

ويكره لأهل الفضل والعلم الإسراع إلى الإجابة إلى الولائِم غيرِ الشرعيَّة، والتساهُل فيه، لأن فيه مذلَّةً ودناءَةً وشَرَهاً، لا سيّما الحاكم.

(ويستحب) لمن دعي إذا حضر الطعامَ (أكلُه) لأنَّه أبلغُ في إكرام الداعي وجبرِ قلبه،

<sup>(</sup>١) ضعيف. أخرجه أبو داود (٣٧٥٦) والبيهقي (٧/٥٧٧) وأحمد (٥/٨٠٤). (إرواء ١١/٧).

وإن أحبّ دَعَا وانصرفَ، (ولو) كان (صائماً) تطوّعاً، إن كان في تركِ الأكل كشرُ قلبِ الداعي، لما روي أنه على «كان في دعوة وكان معه جماعة، فاعتزل رجل من القوم ناحية، فقال على: «دعاكم أخوكم وتكلف لكم، كُلْ يوماً ثم صم يوماً مكانه إن شئت»(١). وإن لم يكن في ترك الأكل كسرُ قلب الداعي كان إتمامُ الصوم أولىٰ من الفطر، (لا) إن كان صائماً (صوماً واجباً) فلا يفطر، لقوله تعالى: ﴿ وَلاَ تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ ﴾(٢)، ولأنّ الفطرَ محرّم والأكلَ غيرُ واجب، وعن أبي هريرة مرفوعاً: «إذا دعي أحدكم فليجب، فإن كان صائماً فليدع، وإن كان مفطراً فليطعم»(٣)، ويستحب إعلامهم بصيامه، لأنه يروى عن عثمان وابن عمر، وليعلموا عذره وتزول التهمة.

(وينوي) الأكل (بأكلِهِ وشُرْبِهِ التقوى على الطاعة) لتنقلب العادةُ عبادةً.

(ويحرم الأكل) من غيره (بلا إذن صريح أو قرينة) تدلُّ على الإذن، حتى (ولو) كان أكلُه (من بيت قريبه أو صديقه) حتى ولو لم يحرزه عنه، لحديث ابن عمر مرفوعاً: «من دخل على غير دعوة، دخل سارقاً وخرج مغيراً» (٤). قال في الآداب الكبرى: يباحُ الأكلُ من بيت القريب والصديق من مال غير محرز عنه إذا عَلِمَ أو ظنَّ رضا صاحبِه بذلك. (والدعاء إلى الوليمة وتقديم الطعام إذن في الأكل) لما روى أبو هريرة رضي الله عنه، عن النبي على قال: «إذا دُعِيَ أحدكم إلى طعام ، فجاء مَعَ الرسول ، فذلك إذن »(٥)، وقال عبد الله بن مسعود: إذا دعيت فقد أذِن لك(٢).

وليس الدعاء إذناً في الدخول. وفي الغُنية: لا يُحتاجُ بعد تقديم الطعام إلى إذنَ إذا جَرَتْ العادةُ في ذلك البلد بالأكل بذلك، فيكونَ العرفُ إذناً. انتهى.

<sup>(</sup>١) حسن. أخرجه أحمد (٢/ ٢٧٩) والطبراني في «الأوسط» (١/١٣٢/١). (إرواء ١٢/٧).

<sup>(</sup>٢) محمد، آية (٣٣).

<sup>(</sup>٣) أخرجه مسلم (١٥٣/٤) وأبو داود (٢٤٦٠) والنسائي (ق ٢/٦٢) وأحمد (٢/٩٧٢) وغيرهم. (إرواء ١٤/٧).

<sup>(</sup>٤) ضعيف. أخرجه أبو داود (٣٧٤١) والبيهقي (٧/ ٢٦٥). (إرواء ٧/ ١٥).

<sup>(</sup>٥) صحيح. أخرجه أبو داود (١٩٠٥) والبخاري في «الأدب المفرد» (١٠٧٥). (إرواء ١٦/٧).

<sup>(</sup>٦) صحيح. أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (١٠٧٤). (إرواء ١٧/٧).

ولا يملِكُ الطعامَ مَنْ قُدِّم إليه، بل يهلِكُ على ملك صاحبه.

(ويقدّم) رب الضيافة (ما حَضَرَ) عنده (من الطعام من غير تكلَّفٍ)، لما روي: «أن سلمان دخل عليه رجل، فدعا له بما كان عنده، فقال: لولاً أنا نهينا أن يتكلف أحدنا لصاحبه لتكلفنا لك»(١). قال في الإقناع: ومن التّكلّف أن يقدّم جميع ما عنده.

قال الشيخ: إذا دعي إلى الأكل ِ دَخَلَ بيتَهُ فأكلَ ما يكسِرُ نَهْمتَهُ قبل ذهابِهِ. انتهى. ويباح النثار والتقاطه، لأنه على «نحر خمس بدنات، وقال من شاء اقتطع» (٢)، وهذا جاء مجرى النَّثَار (٣) لأنه نوع إباحة؛ وعنه يكره، لأنه على «نهىٰ عن النهبى والمثلة» (٤)، ولأن فيه دناءة وخبر البدنات يدل على إباحته في الجملة، ومن أخذ منه شيئاً ملكه، لأنه نوع إباحة أشبه ما يأكله الضيفان، وإن قسم على الحاضرين كان أولىٰ بلا خلاف، لقول أبي هريرة: «قسم النبي على يوماً بين أصحابه تمراً، فأعطىٰ كل إنسان سبع تمرات» (٥) الحديث، وفرق الإمام أحمد على الصبيان الجوز، لكل واحد خمسة خمسة، لما حذق (٢) ابنه الحسن.

(ولا يُشْرَعُ تقبيلُ الخبزِ) ولا الجماداتِ إلا ما استثناهُ الشرعُ كتقبيلِ الحجرِ الأسودِ، لحديث عائشة: «دخل عليّ رسول الله عليّ فرأى كسرة ملقاة، فأخذها فمسحها، ثم أكلها وقال: «يا عائشة أكرمي كريمك، فإنها ما نفرت عن قوم فعادت إليهم»، وروي بلفظ: «أحسني جوار نعم الله عليك» (٧)، قال في الآداب: فهذا الخبر يدل على عدم التقبيل لأن هذا محله، كما يفعل في هذا الزمان.

ويكره أن يأكْلَ ما انتفخَ من الخبزِ ووَجهِهِ، ويتركَ الباقي منه، لأنه كِبْر. (ويكره إهانته) أي الخبز لقوله عليه السلام: «واكْرمُوا الخبزَ»(^).

<sup>(</sup>١) صحيح. أخرجه أحمد (٥/ ٤٤) والحاكم (١٢٣/٤). (إرواء ١٨/٧).

<sup>(</sup>٢) صحيح. أخرجه أحمد (٤/ ٣٥٠) وأبو داود (١٧٦٥) والبيهقي (٥/ ٢٣٧). (إرواء ٧/ ١٩).

<sup>(</sup>٣) النثار: فتات ما يتناثر حوالي الخوان من الخبز ونحو ذلك من كل شيء.

<sup>(</sup>٤) أخرجه البخاري (١٠٧/٢) وأحمد (٤/٣٠٧) وغيرهما. (إرواء ١٩/٧).

<sup>(</sup>٥) أخرجه البخاري (٣/٠٠٠) وأحمد (٢/٣٥٣). (إرواء ٧/٢٠).

٦) حذق: أصبح حاذقاً أي ماهراً في صنعته.

٧) ضعيف. أخرجه ابن ماجه (٣٣٥٣) وابن أبي الدنيا في «الشكر» (١/١/١).

٨) لم أجده.

(ويكره مسحُ يديه) والسكينِ (به) أي بالخبز.

(و) يكره (وضعه) أي الخبز (تحت القصعة) وتحت المِمْلَحَة، بل يوضعُ الملحُ وحده على الخبز وكره أحمد الخبز الكبار، وقال: ليس فيه بركة، ويجوز قطع اللحم بالسكين، لما ورد أنه على «كان يحتز من كتف شاة...» (١) الحديث، احتج به أحمد، وسئل عن حديث النهي عنه، فقال: ليس بصحيح.

## فصل [في آداب الأكل]

(ويستحب غسل اليدين قبل الطعام) متقدماً به رَبُّه، (و) غسلُهما (بعدَه) متأخراً به ربُّه، ولو كان الأكلُ على وضوءٍ، وأن يتوضّأ الجنبُ قبل الأكل، لحديث أنس مرفوعاً: «من أحب أن يكثر خير بيته فليتوضأ، إذا حضر غداؤه وإذا رفع»  $(^{\Upsilon})$ ، وعن سلمان مرفوعاً: «بركة الطعام الوضوء قبله وبعده»  $(^{\Upsilon})$ ، قال جماعة من العلماء: المراد بالوضوء هنا غسل اليدين، لا الوضوء الشرعي، وعنه يكره قبله، اختاره القاضي، قال الشيخ تقي الدين: من كرهه، قال: هذا من فعل اليهود فيكره التشبه بهم.

ولا يكره غسل يديه في الإِناء الذي أكل فيه.

(وتسن التسميةُ جَهْراً) ندباً، لينبّه غيره عليها. فيقول: «بسم الله» قال الشيخ: ولو زاد: «الرحمن الرحيم» لكان خسناً، فإنه أكمل، بخلاف الذبح (على الطعام والشراب) لحديث عائشة رضي الله عنها مرفوعاً: «إذا أكلَ أحدُكم فليذْكُر اسمَ الله، فإن نَسِيَ أَنْ يذكر اسمَ الله في أوله فليقلْ بسم الله أولَهُ وآخرَهُ» والشرب مثله.

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري (١/١٧٥) ومسلم (١/٨٨/) والترمذي (١/٣٣٨) وأحمد (٢٨٨/٥) وغيرهم. (إرواء ٢٣/٧).

<sup>(</sup>٢) منكر. تفرد به كثير بن سليم وهو ضعيف. رواه ابن ماجه وغيره.

<sup>(</sup>٣) ضعيف. أخرجه أبو داود والترمذي والحاكم وأحمد وغيرهم. (إرواء ٢٣/٧).

<sup>(</sup>٤) صحيح : أخرجه أبو داود (٣٧٦٧) والترمذي (٢١/١) وأحمد (٢٠٧/٦) وغيرهم. (إرواء ٧٤/٧).

(و) يستحبّ للآكل (أن يجلسَ على رجله اليسرى، وينصبَ اليمنى، أو يتربّع)، لأنه وعن الأكل، وقال: «أما أنا فلا آكل متكئاً»(١)، أي مستوفزاً بحسب الحاجة، وعن أنس أنه ويه الكل مُقْعِياً (٢) تمراً وفي لفظ \_: يأكل منه أكلاً ذريعاً (٣)»(١). وجعل بعضُهم التربع من الاتّكاء.

### (و) يسن أن (يأكل بيمينه).

ويسن أن يأكل (بثلاثِ أصابع) و (مما يليه) لقول النبيّ على لعمر بن أبي سلمة: «يا غلامُ سمِّ الله، وكل مما يليك» (٥)، وعن كعب بن مالك قال: «كان رسول الله على يأكل بثلاث أصابع، ولا يمسح يده حتى يلعقها» (٦).

(و) يسن أن (يصغّر اللقمة، ويطيلَ المضْغَ) لأنه أجودُ هضماً. قال الشيخُ: إلا أن يكون هناك ما هو أهمّ من الإطالة.

(و) يسن أن (يمسح الصَّحْفة) التي يأكل فيها، لحديث جابر: «أمر رسول الله ﷺ بلعق الأصابع والصحفة، وقال: «إنكم لا تدرون في أيِّه البركة» (٧). (و) أن (يأكل ما تناثر) منه، أو سقط منه من اللُقَم بعد إزالة ما عليه من أذىً، لحديث جابر مرفوعاً: «إذا وقعت لقمة أحدكم فليأخذها، فليحط ما كان بها من أذى ثم ليأكلها، ولا يدعها للشيطان..» (٨)

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري (۲۷/۳) وأبو داود (۳۷۲۹) والترمذي (۱/۳۳۷) وأحمد (۴۰۸/۶) وغيرهم. (إرواء ۲۷/۷).

<sup>(</sup>۲) أراد أنه كان يجلس عند الأكل على وركيه.

<sup>(</sup>٣) سريعاً كثيراً.

<sup>(</sup>٤) أخرجه مسلم (٢/٢٢) والبيهقي (٢/٣/٧) وأحمد (٢٠٣/٣) والدارمي (٢/٤٠١). (إرواء ٧/٨٧).

<sup>(</sup>٥) أخرجه البخاري ٢٩٢٣) ومسلم (١٠٩/٦) وأحمد (٢٦/٤) وغيرهم. (إرواء ٢٩/٧).

<sup>(</sup>٦) أخرجه مسلم (١١٤/٦) وأبو داود (٣٨٤٨) وأحمد (٣/٤٥٤) غيرهم. (إرواء ٧١/٧).

<sup>(</sup>٧) أخرجه مسلم (١١٤/٦) والنسائي (١/٦١) وأحمد (٣٠١/٣) وغيرهم. (إرواء ٣٢/٧).

 <sup>(</sup>٨) صحيح. وهو لفظ لمسلم في حديث جابر الذي قبله وهو كذلك عند أحمد (٣٠١/٣). (إرواء ٣٣/٧).

الحديث. (و) أن (يغض طرْفَهُ عن جليسِهِ) قال الشيخ عبد القادر قدس الله سره: من الأدب أن لا يُكثِرَ النظر إلى وجوه الأكلين (ويُؤثِرَ المحتاجَ) على نفسِهِ لمدحه تعالى فاعلَ ذلكَ بقوله جل من قائل: ﴿ وَيؤثِرُ ونَ على أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ﴾(١).

(و) يستحب أن (يأكل مع الزوجة والمملوك والولد ولو طفلاً)، لقول عائشة: «كنت أتَعرق العَرْقَ (٢) فأناوله رسول الله ﷺ، فيضع فاه على موضع فيَّ » (٣) الحديث. «وأكل معه ﷺ عمر بن أبي سلمة وهو صغير » (١) . وأن تكثُر الأيادي على الطعام ولو من أهلِه وولده لتكثر البركة ، ولعله يصادف صالحاً يأكُلُ معه فيُغْفَرُ له بسببه .

(و) يسنَّ أن (يلعق أصابعه) قبل الغسل ِ والمسح ِ ، أو يُلْعِقَها غيرَهُ.

(ويخلِّلُ أسنانَهُ) إن عَلِقَ بها شيء من الطعام، لما ورد عن ابن عمر: «ترك الخلال (٥) يوهن الأسنان» (٢)، ورفعه بعضهم، وفي حديث: «تخللوا (٧) من الطعام، فإنه ليس شيء أشد على الملك الذي على العبد أن يجد من أحدكم ريح الطعام» (٨). (ويُلْقي ما أخْرَجَهُ الخِلالُ. ويكره أن يبتلعَهُ. فإن قَلَعَهُ بلسانِهِ لم يكره) بَلْعُهُ، لحديث أبي هريرة مرفوعاً: «من أكل فما تخلل فليلفظ وما لاك بلسانه فليبلع، من فعل فقد أحسن، ومن لا فلا حرج» (٩).

(ويكره نفخ الطعام) ليبرد، قال في الأداب: أطلقه الأصحاب لظاهر الخبر. وعن ابن

<sup>(</sup>١) الحشر ، آية (٩) .

<sup>(</sup>٢) العَـرْق: العظم: إذا أخذ عنه معظم اللحم. يقال عَرقت العظم: إذا أخذت عنه اللحم بأسنانك.

<sup>(</sup>٣) أخرجه مسلم (١٦٨/١) وأبو داود (٢٥٩) وأحمد (٦٤/٦) وغيرهم. (إرواء ٧٣٨).

<sup>(</sup>٤) صحيح. وتقدم قبل أحاديث.

<sup>(</sup>٥) الخلال: فضل الطعام الذي يبقى بين الأسنان.

<sup>(</sup>٦) صحيح. أخرجه الطبراني في «الكبير» (١/١٨٩/١). (إرواء ٧٣/٧).

<sup>(</sup>٧) نظفوا ما بين أسنانكم.

<sup>(</sup>٨) ضعيف. أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢/٢٠٣/١). (إرواء ٧٤/٧).

<sup>(</sup>٩) ضعيف. أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه. (إرواء ٣٦/٧).

عباس مرفوعاً: «نهى أن يتنفس في الإناء، أو ينفخ فيه»(١). قال في الإنصاف: على الصحيح من المذهب. زاد في الرعاية والآداب وغيرهما: والشراب. قال في المستوعب: النفخُ في الطعام والشراب والكتاب منهيًّ عنه. وقال الآمديّ: لا يكره النفخ والطعامُ حارًّ. قلتُ: وهو الصواب إن كانَ ثمَّ حاجةً إلى الأكل حينئذ. انتهى.

(و) يكره أكل الطعام حال (كونِهِ حارًا) لأنه لا بركة فيه، وقال أبو هريرة: «لا يؤكل طعام حتى يذهب بخاره»(٢). قال في الإنصاف: قلت: عند عدم الحاجة.

(و) يكره (أكله بأقل) من ثلاثة أصابع لأنه كِبْر، (أو أكثرَ من ثلاثةِ أصابعَ) لأنه شَرَه، ما لم يكن حاجة، ولم يصحح الإمام أحمد حديث: «أكله على بكفه كلها».

ولا بأس بالأكل بالملعقة، (أو) أكله (بشمالِهِ) بلا ضرورةٍ، لأنه تشبه بالشيطان، وذكره النووي في الشرب إجماعاً. قال في الإنصاف: ويكره تركُ التسمية، والأكلُ بِشمالِهِ إلا من ضرورةٍ، وذكر ابن عبد البر وابن حزم، أن الأكل بالشمال محرم، لظاهر الأخبار.

(و) يكره أكلُع (من أعلى الصحفة أووَسَطِها)، لقوله على: «... وكل ممايليك..» (٣)، وعن ابن عباس مرفوعاً: «إذا أكل أحدكم طعامه، فلا يأكل من أعلى الصفحة، لكن ليأكل من أسفلها، فإن البركة تنزل من أعلاها» (٤)، وفي لفظ آخر: «كلوا من جوانبها، ودعوا ذروتها يبارك فيها» (٥). وكره لمن حضر مائلة فعل ما يستقذِره منه غيره، ومدح طعامِه، وتقويمه.

<sup>(</sup>١) صحيح. أخرجه أبو داود (٣٧٢٨) والترمذي (١/ ٣٤٥) وأحمد (٢٢٠/١) وغيرهم. (إرواء ٣٢٠/).

<sup>(</sup>٢) صحيح. أخرجه البيهفي (٧/ ٢٨٠). (إرواء ٣٨/٧).

 <sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري (٢٩٢/٣) ومسلم (٦/٩١) وأحمد (٢٦/٤) وغيرهم. (إرواء ٢٩/٧).

<sup>(</sup>٤) صحيح . أخرجه أبو داود (٣٧٧٢) والترمذي (١/٣٣٣) والحاكم (١١٦/٤) وأحمد (١/٠٧٠) وغيرهم . (إرواء ٧/٣٩).

<sup>(</sup>٥) صحيح . أخرجه ابن ماجه (٣٢٧٥) وأبو داود (٣٧٧٣) والبيهقي (٢٨٣/٧) وغيرهم . (إرواء ٧/٣٩).

- (و) نفضُ يده في القصعة، لما فيه من الاستقذار.
- (و) يكره (تقديمُ رأسه إليها) أي القصعة (عند وضع ِ اللقمةِ في فَمِهِ) لأنه ربما يسقطُ من فمه شيء فيها، فيستقذرونها.
- (و) يكره لمن أكل مع غيره (كلامُه بما يُستقذَر) أو يُضْحِكُهُمْ أو يحزنهم قاله الشيخ عبد القادر (و) يكره (أكله متّكئاً أو مضطجعاً) أو منبطحاً، لما تقدم، وقال ابن هبيرة: أكل الرجل متكئاً يدل على استخفافه بنعمة الله، وعن ابن عمر: «نهى رسول الله على مُطْعَمَين عن الجلوس على مائدة يشرب عليها الخمور، وأن يأكل وهو منبطح على بطنه»(١). وفي الغنية وغيرها: وعلى الطريق.
- (و) يكرَهُ (أكلُه كثيراً بحيث يؤذيه)، لحديث: «ما ملأ آدمي وعاء شراً من بطن..» (٢) الحديث، وعن سمرة بن جندب: «أنه قيل له إن ابنك بات البارحة بَشَماً (٣)، فقال: أما لو مات لم أصل عليه (٤)، قال الشيخ تقي الدين: يعني أنه أعان على قتل نفسه. ويجوز بحيث لا يؤذيه، لقوله على الله الشيخ تقي الدين: عني أنه أعان على قتل نفسه. ويجوز بحيث الا يؤذيه، لقوله على المحق ما أجد له مساغاً (٥). قال في الإقناع: ومع خوف أذى وتخمة يحرم. انتهى. وهذا القول نقله في الفروع عن الشيخ تقي الدين بعد أن نقل عنه الكراهة (أو قليلاً بحيث يضره)، لحديث: «لا ضرر ولا ضرار» (١). قال أحمد في أكلِه قليلاً: لا يعجبني، سمعت عبد الرحمن يقول: فعل قوم هكذا، فقطعهم عن الفرض. قال في الإنصاف: ولا يقلل من الأكل بحيث يضره ذلك.

(ويأكل ويشربُ مع أبناءِ الدنيا بالأدَبِ والمروءة) بوزن سهولة؛ (و) يأكل (مع الفقراءِ

<sup>(</sup>١) منكر. أخرجه أبو داود (٣٧٧٤) وابن ماجه (٣٣٧٠). (إرواء ٧/٤٠).

<sup>(</sup>٢) صحيح . أخرجه الترمــذي (٢/ ٦٠) وابن حبــان (١٣٤٩) والنســائي (ق ١/٦٠) وأحمــد (١٣٢/٤) وغيرهم . (إرواء ٤١/٧).

<sup>(</sup>٣) البشم: التخمة عن الدسم.

<sup>(</sup>٤) قال الألباني: لم أقف عليه. (إرواء ٧/٤٣).

<sup>(</sup>٥) أخرجه البخاري (٤/٢٢٠) والترمذي (٢/٧٨) وأحمد (١٥/٥١٥). (إرواء ٧٣/٧).

<sup>(</sup>٦) صحيح. ورد عن جماعة من الصحابة منهم عبادة بن الصامت أخرجه ابن ماجه (٢٣٤٠) وأحمد (٦) صحيح. ورد عن جماعة من الصحابة منهم (٢/٤٤/٨) وغيرهم. (إرواء ٣/٦/٥).

بالإِيثار؛ و) يأكل (مع العُلَمَاءِ بالتعلُّم؛ و) يأكل (مع الإِخوان بالانبساط)، ويتكلُّفه.

ولا يكثر النظر إلى المكانِ الذي يخرج منه الطعام.

(و) يستحب أن يباسِطَ الإخوان (بالحديث الطيّب، والحكاياتِ التي تليقُ بالحال) إذا كانوا منقبضين، فيحصل لهم الانبساط، ويطولُ جلوسهم، قال معناه الإمام أحمد. وقال جعفر بن محمد: قال لي أحمد: كُلْ فلما رأى ما نزل بي، قال: إن الحسن كان يقول والله لتأكلن، وكان ابن سيرين يقول: إنما وضع الطعام ليؤكل، وكان إبراهيم بن أدهم يبيع ثيابه وينفقها على أصحابه، قال: فانبسطت فأكلت، فقال: لتأكلن هذه. ولا يجمَعُ بين النوى والتّمرِ في طبقٍ واحدٍ، وكذا الرّمانُ وما له قشرٌ كالقصب. ولا يجمعه في كفّه، بل يضعه من فيه على ظهرِ كفّه. وكذا كلُّ ما فيه عَجَمٌ وثَفَلٌ. قال أبو بكر بن حماد: رأيت الإمامَ أحمدَ يأكل التمر، ويأخذ النوى على ظهرِ أصبعيه السبابةِ والوُسْطىٰ.

ويكره القِرَانُ في التمر ونحوه مما جرت العادة بتناوُلِهِ إفراداً.

وإذا شرب لبناً، قال: اللهم بارك لنا فيه، وزدنا منه، فإنه يشبع ويروي. وإذا وقع البعوضُ أو النحلُ أو الزنابيرُ أو نحوُها في طعام ٍ أو شرابٍ سُنَّ غَمْسُهُ كلَّه فيه، ثم لْيَطْرَحْهُ.

ويغسلُ يديه وفَمَهُ من ثوم ٍ وبَصَل ٍ وزهومةٍ ورائحةٍ كريهةٍ. ويتأكَّد عند النوم.

(وما جرت به العادةُ من إطعام السائِل ونحو الهر ففي جوازه وجهان) قال في الإقناع: قال في الفروع: وما جرت العادةُ به كإطعام سائل وسِنور ونحوه وتلقيم ، وتقديم بعض الضيفانِ إلى بعض فيحتمِلُ كلامه وجهين. وجوازُه أظهر، لحديثِ أنس في الدّبّاء، وفيه: «فجعلت أجمع الدُّباء (۱) بين يديه (۲)، وقال ابن المبارك: لا بأس أن يتناول بعضهم بعضاً، ولا يناول من هذه المائدة إلى مائدة أخرى.

<sup>(</sup>١) الدباء: القرع.

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري (١/٣°) ومسلم (١٢١/٦) وأحمـد (٢٢٥/٣) وغيرهم. (إرواء ٧٥/٧).

# فصل [في أذكار الفراغ من الطعام]

(ويسن أن يحمد الله تعالى إذا فرغ) الآكلُ أو الشاربُ من أكلِهِ أو شربِهِ، لحديث: «إن الله ليرضىٰ عن العبدأن يأكل الأكلة، فيحمده عليها، ويشرب الشربة فيحمده عليها» (۱). (ويقول: الحمدُ للهِ الذي أطعمني هذا الطعامَ وَرَزَقنيهِ من غير حول مني ولا قوة) لما روي عن معاذ بن أنس الجهني، عن رسول الله على قال: «من أكلَ طعاماً فقال: الحمد للهِ الذي أطعمني هذا الطعامَ ورزقنيهِ من غيرِ حول مني ولا قوةٍ، غُفِرَ له ما تقدّم من ذنبه» (٢).

(ويدعو) الضيفُ (لصاحِب الطعام)، لقول جابر: «صنع أبو الهيثم بن التيهان للنبي على طعاماً، فدعاه وأصحابه، فلما فرغوا قال: «أثيبوا أخاكم»، قالواً: يا رسول الله، وما إثابته، قال: «إن الرجل إذا دخل بيته، وأكل طعامه وشرب شرابه، فدعوا له فذلك إثابته» ")، ويؤيده حديث: «من صنع إليكم معروفاً فكافئوه» (أ). (ويُفْضِلُ) الضيفُ (منه) أي من الطعام (شيئاً) استحباباً، (لا سيّما إن كان ممن يُتَبرَّكُ بفضْلَتِهِ) أو كانَ ثمّ حاجة إلى إبقاء شيء منه قال أبو أيوب: «كان رسول الله على إذا أتي بطعام أكل، وبعث بفضله إليّ، فيسأل أبو أيوب عن موضع أصابعه فيتبع موضع أصابعه» (٥).

وفي شرح مسلم: يستحب لصاحب الطعام ِ الأكلُ بعد فراغ ِ الضيفِ.

#### [إعلان النكاح واللهو فيه]:

(ويسن إعلانُ النكاح، والضربُ فيه) أي النكاح (بدفِّ لا حلق فيه ولا صنوج، للنساء)، لحديث عائشة مرفوعاً: «أعلنوا هذا النكاح، واضربوا عليه بالغربال»(٢)، وحديث:

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم (٧٨/٨) والترمذي (١/٣٣٤) وأحمد (١٠٠/٣) وغيرهم. (إرواء ٧٧/٧).

<sup>(</sup>٢) حسن. رواه ابن مــاجه (٣٢٨٥) وأبــوداود (٢٣ ٤٠) والترمــذي (٢ /٢٥٧) وغيرهم. (إرواء ٧٨/٧).

<sup>(</sup>٣) ضعيف. أخرجه أبو داود (٣٨٥٣). (إرواء ٤٨/٧).

<sup>(</sup>٤) صحيح. أخرجه أحمد (٢/٨٢) وأبو داود (١٦٧٢) والحاكم (١/١١) وغيرهم. (إرواء ٢/٢٠).

<sup>(</sup>٥) أخرجه مسلم (٦/٧٧) وأحمد (٥/٥١٤). (إرواء ٧/٩٤).

<sup>(</sup>٦) ضعيف. أخرجه ابن ماجه (١٨٩٥) والبيهقي (٢٩٠/٧). (إرواء ٧/٠٥).

«فصل ما بين الحلال والحرام الدف والصوت في النكاح»(١). قال أحمد: يستحبُّ ضربُ الدفِّ والصوتُ في الإِملاك. فقيل له: ما الصوتُ؟ قال: يتكلم ويتحدَّث ويُظْهِر.

(ويكره) الضرب بالدفّ (للرجال) مطلقاً قاله في الرعاية. وقال الموفق: ضرب الدّف مخصوصٌ بالنساء. قال في الفروع: وظاهر نصوصِه وكلام الأصحاب التسوية.

(ولا بأس بالغَزَل في العُرْس) لقوله على للأنصار:

«أتيناكُمْ أتيناكُمْ فَحَيُّونَا نحيِّيكُمْ فَلَحَيُّونَا نحيِّيكُمْ فلولا الفَّهَبُ الأحم ر ما حلَّتْ بِوَادِيكُمْ ولولا الحبّة السودا ء ما سُرَّتْ عذارِيكم»(٢)

«وكان رسول الله على يكره نكاح السرحتى يضرب بدف، ويقال:

«أتيناكم أتيناكم فحيُّونا نحييكم» (٣) لا على ما يصنعه الناس اليوم.

(وضربُ الدفِّ في الختانِ، وقدوم ِ الغائبِ) والولادةِ ونحوهم (كالعرس ِ) لما فيه من السُّرور.

تتمة: تحرُّم كل المَلْهيَاتِ سوى الدفّ، كمزمارٍ، وطنبورٍ، وربابٍ، وجنك، ونايٍ، ومعزفة، وجفانة، وعودٍ، وزمّارة الراعي، ونحوها، سواء استُعمِلت لحزنٍ، أو سرور. ويأتي لهذا تتمّة في كتاب الشهاداتِ إن شاء الله تعالى.

\* \* \*

<sup>(</sup>۱) حسن. أخرجه النسائي (۱/۲) والترمذي (۲۰۲/۱) وأحمد (۱۸/۳) وغيرهم. (إرواء ٧٠٠/).

<sup>(</sup>٢) حسن. أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١/١٦٧/١) وأخرجه ابن ماجه (١٩٠٠) وأحمد (٣٩١/٣) وغيرهما دون ذكر الشعر. (إرواء ٢/٧٥).

 $<sup>(\</sup>mathbf{r})$  ضعيف. أخرجه عبد الله بن أحمد في «زوائد المسند» (2/2). (إرواء (2/2)).

# باب عِشْرة النّساء

والعشرة بكسر العين أصلها الاجتماع، وهي ما يكون بين الزوجين من الأُلفة والانضمام.

إذا عرفتَ ذلك فإنه (يلزَمُ كلاً من الزوجين معاشرةُ الآخرِ بالمعروفِ من الصُّحْبَةِ الجميلةِ، وكفِّ الأذي، وأنْ لا يمطُلَهُ بحقه) مع قدرتِه، لقوله تعالى: ﴿ . . . وعاشروهن بالمعروف . . . ﴾ (١) ، وقوله: « . . . ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف . . ﴾ (١) ، قال بعضهم: التماثل هنا في تأدية كل منهما، وما عليه لصاحبه، وفي حديث: «استوصوا بالنساء خيراً» (٣) . ولا يُظهِر الكراهة لبذله، بل ببشرٍ وطلاقةٍ وجهٍ، ولا يُتبِعَهُ أذى ولا مِنَّةً، لأنّ هذا المعروف المأمورُ به .

(وحقُّ الزوج عليها) أي على الزوجةِ (أعظمُ من حقِّها عليهِ) لقوله تعالى: ﴿ وَلِلرَّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ﴾ (٢)، وحديث: «لو كنت آمراً أحداً أن يسجد لأحد، لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها» (٥).

<sup>(</sup>١) النساء، آية (١٩) .

<sup>(</sup>٢) البقرة، آية (٢٢٨).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري (٣٣٢/٢) ومسلم (١٧٨/٤) والبيهقي (٢٩٥/٧) وغيرهم. (إرواء ٧٣٥).

<sup>(</sup>٤) صحيح. ورد عن جماعة من الصحابة منهم أبو هريرة أخرجه الترمذي (٢١٧/١) وابن حبان (٢٩١١) وابن حبان (١٩١١) والبيهقي (٢٩١/٧) وغيرهم. (إرواء ٥٤/٧).

ويسنّ لكلّ واحد منهما تحسينُ الخلْقِ لصاحِبِهِ، والرفقُ به، واحتمالُ أذاه. قال ابن الجوزيّ: معاشَرةُ المرأةِ بالتلطُّف معَ إقامَةِ هَيْبَتِهِ لئلا تَسْقُطَ حُرْمَتُهُ عندها.

(وليكُنْ) الزوجُ (غَيوراً من غير إفراطٍ)، لحديث جابر بن عتيك مرفوعاً: «إن من الغيرة ما يحب الله، ومن الغيرة ما يبغض الله، ومن الخيلاء ما يحب الله، ومن الغيرة ما يبغض الله فأما الغيرة التي يبغض الله فالغيرة في غير الغيرة التي يبغض الله فالغيرة في غير الريبة، وأما الغيرة التي يبغض الله فالغيرة في غير الريبة. . . »(١) الحديث. لئلا تُرْمي بالشرّ من أجله.

وينبغي إمساكُها مع الكراهةِ لها.

(وإذا تمّ العقدُ وَجَب على المرأةِ أن تسلّم نفسَها لبيتِ زوجِها إذا طَلَبها) لأنّه بالعقدِ يَسْتَحِقُّ الزوجُ تسليم المعوّض، كما تَستَحِقُّ المرأة تسليم العِوض. وقولُهُ: (وهيَ حرّةٌ) لأنّ الأمّةَ لا يجبُ تسليمُها إلا ليلاً. وقوله: (يُمكِنُ الاستمتاعُ بها) لأنها إذ لم يمكن الاستمتاعُ بها لم يجب على أهلِها تسليمُها إليه، ونصَّه (كبنتِ تسع ) فأكثر، نص عليه في رواية أبي الحارث، وذهب في ذلك إلى «أن النبي على بنى بعائشة وهي بنت تسع سنين» (٢). ولو كانت نِضْوَةَ الخلقة، ويستمتع بمن يخشى عليها كحائض . وقوله: (إن لم تشترط دارَها) أو بلدَها، لأنها إذا اشترطتُ دارَها أو بلدَها لم يكن للزوج طلبُها إلى بيتِهِ أو بلدِهِ (فلا يجبُ عليها) أي الزوجة، ولا على وليّها قبل الدخول ِ (التسليمُ إن طَلبُها وهي محرِمةٌ) بحج أو عليها) أي الزوجة، ولا على وليّها قبل الدخول ِ (التسليمُ إن طَلبُها وهي محرِمةٌ) بحج أو عمرةٍ (أو مريضةٌ) لا يمكن الاستمتاع بها (أو صغيرةٌ أو حائِضٌ، ولو قال: لا أطأ) لأن كلاً من عمرةٍ (أو مريضةٌ) لا يمكن الاستمتاع بها وأو صغيرةٌ أو حائِضٌ، ولو قال: لا أطأ) لأن كلاً من ذلك مانعٌ يرجى زوالُه، ويمتنع الاستمتاعُ بها معه، أشبه ما لو طلب أن يتسلّمها في نهارِ رمضان، بخلافِ ما إذا بذلَتْ نفسها وهي كذلك، فإنه يلزمه تَسلُم غير الصغيرة. قاله في شرح المنتهى.

تنبيه: من استمهل منهما لزم إمهاله زمناً جرتْ عادةٌ بإصلاح أمرِهِ فيه، لا لعمل جهازٍ مثلًا.

<sup>(</sup>١) حسن. أخرجه أحمـد (٥/٥٥) وأبـو داود (٢٦٥٩) والنسـائي (١/٣٥٦) وغيـرهم. (إرواء ٧/٥٩).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري (٣/ ٤٢٩) ومسلم (١٤٢/٤) وأحمد (١١٨/٦) وغيرهم. (إرواء ٦/ ٢٣٠).

#### فصـــل

(وللزوج أنْ يستمتِعَ بزوجتِهِ في كلّ وقتٍ على أي صفةٍ كانتْ)، لقوله تعالى: ﴿ فأتوا حرثكم أنىٰ شئتم.. ﴾ (١)، قال جابر: «من بين يديها ومن خلفها، غير أن لا يأتيها إلا في المأتىٰ» (٢)، وحديث: ﴿إذا باتت المرأة هاجرة فراش زوجها، لعنتها الملائكة حتى تصبح » (٣). إذا كان الاستمتاع في القُبُل ولو من جهة عجيزتها (ما لم يضرَّها أو يشغَلَها عن الفرائِض )، لحديث: ﴿لا ضرر ولا ضرار » (٤). فليس له الاستمتاع بها إذاً، لأن ذلك ليس من المعاشرة بالمعروف. وحيث لم يشغلُها عن ذلك ولم يضرّها فله الاستمتاع، ولو كانتْ على التنورِ أو على ظهْرِ قَتَبِ.

(ولا يجوزُ لها) أي للمرأة (أن تتطوَّعَ بصلاةٍ أو صوم ٍ وهو حاضِرٌ إلا بإذنهِ)، لحديث أبي هريرة مرفوعاً: «لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد، إلا بإذنه»(٥). ولا تأذنَ في دخول بيتِه إلا بإذنِه (وله الاستمتاع بيدها) فإن زاد عليها في الجماع صولح على شيء منه.

فائدة: لا يكره الجماعُ في يـوم من الأيام، ولا في ليلةٍ من الليـالي، وكذا السفـر، والتفصيل، والخياطة، والغزّل، والصناعاتُ كلهـا، حيث لا تؤدّي إلى إخراج فرض عن وقته.

(و) له (السفر بلا إذنها).

(ويحرم وطُؤها في الدُّبُر)، يحرم في قول أكثر أهل العلم من الصحابة، ومن بعدهم،

<sup>(</sup>١) البقرة، آية (٢٢٣).

<sup>(</sup>٢) صحيح. أخرجه البيهقي (١٩٥/٧) وأخرج نحوه البخاري (٢٠٧/٣) ومسلم وأبو داود (٢١٦٣) وغيرهم. (إرواء /٦٢/٠).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري (٣/٤٤٥) ومسلم (١٥٦/٤) وأحمـد (٢/٥٥/١) وغيرهم. (إرواء ٧٦٢).

<sup>(</sup>٤) صحيح. ورد عن جماعة من الصحابة منهم عبادة بن الصامت أخرجه ابن ماجه (٢٣٤٠) وأحمد (٣٢٦/٥) وغيرهما. (إرواء ٣/٨٠٤).

<sup>(</sup>٥) أخرجه البخاري (٣/ ٤٤٥) ومسلم (٩١/٣) والترمذي (١/ ١٥٠) وغيرهم. (إرواء ٧٦٣).

لحديث: «إن الله لا يستحي من الحق، لا تأتوا النساء في إعجازهن (١) (٢٠). (ونحو الحيض)، يحرم وطؤها فيه إجماعاً، لقوله تعالى: ﴿ فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن ﴾ (٣)، وحديث أبي هريرة مرفوعاً: «من أتىٰ حائضاً أو امرأة في دبرها فقد كفر بما أنزل على محمد على (٤).

فإن فَعَل عُزِّرَ إِن عَلِمَ تحريمَه.

وإن تطاوعا عليه، أو أكرَهَهَا، ونُهِيَ عنْهُ فلم ينتَهِ، فُرِّق بينهما. قال الشيخُ: كما يفرَّق بين الرجلِ الفاجِرِ ومن يفجُر به. انتهى.

(و) يحرم (عزلُه) أي الزوج (عنها بلا إذنها) إن كانت حرَّةً، وهو أن ينزل الماء خارجاً عن الفرج، لما فيه من تقليل النسل ومنع الزوجة من كمال الاستمتاع، وعن ابن عمر: «نهى رسول الله عن أن يعزل عن الحرة إلا بإذنها» (٥). ويحرم عزلُه عن زوجتِهِ الأمةِ بلا إذن سيّدها.

(ويكرَهُ أن يقبِّلها) أي زوجتَهُ أو سرّيته، أو يباشِرَها عند الناس) لأنه دناءَةً.

ويكره وطؤه لزوجته أو سرِّيته بحيث يراهُ طفل لا يعقل، أو بحيثُ يسمَع حِسَّهما، ولو رضيا، إن كانا مستوري العورة، وإلا حَرُمَ مع رُؤْيَتِهِماً.

(أو يُكْثِرَ الكلامَ حالَ الجماعِ) لأنه يكره الكلامُ حال البولِ، وحالُ الجماعِ في معناه، ولحديث: «لا تكثروا الكلام عندمجامعة النساء، فإنه منه يكون الخرس والفأفأة» (٦)، وكُرهَ الوطء متجردين لحديث: «إذا أتىٰ أحدكم أهله فليستتر، ولا يتجرد تجرد العيرين» (٧)،

<sup>(</sup>١) العَجُز: ما بعد الظهر من الإنسان.

<sup>(</sup>٢) صحيح . أخرجه ابن ماجه (١٩٢٤) وأحمد (٢١٣/٥) والبيهقي (١٩٧/٧). (إرواء ٢٦٣/). (٣) البقرة، آية (٢٢٢).

<sup>(</sup>٤) صحيح . أخرجه أبو داود (٢٩٠٤) والنسائي (١/٧٨) والترمذي (١/٢٩) وأحمد (٢٩/١) وغيرهم . (إرواء ٧٩/١).

<sup>(</sup>٥) ضعيف. أخرجه ابن ماجه (١٩٢٨) وأحمد (٣١/١) والبيهقي (٢٣١/٧). (إرواء ٧٠/٧).

<sup>(</sup>٦) منكر. أخرجه ابن عساكر من حديث قبيصة بن ذؤيب. (إرواء ٧١/٧).

<sup>(</sup>٧) ضعيف. أخرجه ابن ماجه (١٩٢١). (إرواء ٧١/٧).

قال أحمد: كانوا يكرهون الوجس، وهو الصوت الخفي، وكره نزعه قبل فراغها، لحديث أنس مرفوعاً وفيه: «ثم إذا قضى حاجته فلا يعجلها، حتى تقضي حاجتها»(١). (أو يحدِّثا بما جرى بينهما)، «لنهيه عنه»(٢) ولو لِضَرَّتِها. وحرّمه في الغُنْيَة، لأنه من السرّ، وإفشاءُ السرِّ حرام.

(ويسنّ أن يلاعبها قبل الجماع ِ) لتنهضَ شهوتُها فتنالَ من لذةِ الجماع مثلَ ما ينالُه.

(و) يسن (أن يغطِّي رأسَهُ) عند الجماع وعندَ الخلاءِ، (وأنْ لا يستقبِل القبلةَ) عند الجماع لأن عمرو بن حزم وعطاءً كرها ذلك. قاله في الشرح.

(و) يسن لمن أرادَ وطأً (أن يقول عند الوطء: بسم الله. اللهم جنبنا الشيطانَ، وجنب الشيطانَ ما رَزَقْتَنَا) لقوله تعالى: ﴿ وقدّموا لأنفُسِكم ﴾ (٣)، قال عطاء: هي التسميةُ عند الجماع ، وعن ابن عباس مرفوعاً: «لو أن أحدكم حين يأتي أهله قال: بسم الله، اللهم جنبنا الشيطانَ، وجنب الشيطان ما رزقتنا، فولد بينهما ولد، لم يضره الشيطان أبداً (٤). قال ابن نصر الله: وتقول المرأة أيضاً [و] روى ابن أبي شيبةَ في مصنّفه عن ابن مسعود موقوفاً: «إذا أنزلَ يقولُ اللهم لا تجعلُ للشيطانِ فيما رزقتنا نصيباً قال في الإنصاف: فيستحب أن يقول ذلك عند إنزاله.

(و) يستحب (أن تتخذ المرأةُ خرقةً تناولها للزوج بعد فراغِهِ من الجماع) ليتمسَّح بها. وهو مرويٌ عن عائشة رضي الله عنها. قال الحلواني: يكره أن يمسح ذكره بالخرقة التي تمسح بها فرجها.

وقال ابن القطان: لا يكره نخرها للجماع وحالَ الجماع ولا نخرُه. وقال مالك: لا بأس بالنخر عن الجماع، وأراهُ سفهاً في غير ذلك يُعابُ على فاعِلَهِ.

<sup>(</sup>١) ضعيف. أخرجه أبو يعلى (ق ١٠٣٥). (إرواء ٧٢/٧).

<sup>(</sup>٢) صحيح. أخرجه أبو داود (٢١٧٤) والبيهقي (١٩٤/٧) وأحمد (٢/٥٤٠) وغيرهم. (إرواء ٧٣/٧).

<sup>(</sup>٣) البقرة، آية (٢٢٣).

<sup>(</sup>٤) أخرجه البخاري (١/ ٤٩) ومسلم (١٥٥/٤) وأبو داود (٢١٦١) وأحمد (٢١٦١) (إرواء ٧/ ٧٥).

#### فصل

(وليس عليها) أي الزوجة (خدمةُ زوجِها في عجنٍ وخبزٍ وطبخ ٍ ونحوه) ككنس الدار، ومَل ِ الماء من البئرِ، وطحنِ الحبِّ (لكن الأولى فعلُ ما جرتْ به العادة) بقيامِها به، وأوجب الشيخ العرف من مثلِها لمثله، وفي حديث عائشة مرفوعاً: «ولو أن رجلاً أمر امرأته أن تنقل من جبل أحمر إلى جبل أسود، ومن جبل أسود إلى جبل أحمر، لكان نَوْلها أن تفعل»(١).

وأما خدمةُ نفسِها في العجنِ والخبزِ والطبخ ِ ونحوِه فهي عليها إلا أن يكون مثلُها لا يخدِم نفسَها.

(وله) أي الزوج (أن يُلزِمَها) أي الزوجة (بغسل نجاسة عليها) لا عليه (وبالغسل من الحيض والنفاس والجنابة) واجتناب المحرّمات. قال في الإنصاف: فله إجبارها على ذلك إذا كانت مسلمةً، روايةً واحدةً وعليه الأصحاب.

(و) له إلزامها أيضاً ( بأخمذ ما يُعافُ من شَعَرٍ وظُفُرٍ) قبال في شرح المقنع: وله إجبارُها على إزالةِ شعرِ العانةِ إذا خرج عن العادةِ، روايةً واحدة، ذكره القاضي، وكمذلك الأظفارُ. فإن طالا قليلًا بحيثُ تعافه النفس ففيه وجهان.

وهل له منعُها من أكل ما له رائحة كريهة ، كبصل وثوم وكرّاث؟ على وجهين. قال في الإنصاف: أحدهما تُمنَع . جزَمَ به المنوّر، وصحّحه في النظّم وتصحيح المحرَّر، وقدمه ابن رزين في شرحه. والوجه الثاني: لا تمنع من ذلك.

(ويحرم عليها) أي الزوجة (الخروجُ بلا إذنه) أي الزوج، لأن حقّ الزوج واجبٌ، فلا يجوزُ تركُهُ بما ليس بواجب، (ولو لموتِ أبيها)، لحديث أنس: «أن رجلاً سافر ومنع زوجته من الخروج، فمرض أبوها، فاستأذنت رسول الله على في حضور جنازته، فقال لها: «اتقي الله لا تخالفي زوجك»، فأوحى الله إليه أني قد غفرت لها بطاعتها زوجها»(٢)، وقال أحمد في امرأة لها زوج وأم مريضة: طاعة زوجها أوجب عليها من أمها، إلا أن يأذن لها.

<sup>(</sup>۱) ضعيف. أخـرجه ابن مـاجـه (۱۸۵۲) وأحمـد (۲/۲۷) وابن أبي شيبـة (۲/٤٧/۷). (إرواء ٥٨/٧).

<sup>(</sup>۲) ضعيف. أخرجه الطبراني في «الأوسط» (۲/۱٦۹/۱). (إرواء ٧٦/٧).

فإن مَرِضَ بعضُ محارِمِها، أو مات، لا غيرُه من أقارِبِها، استُحِبَّ له أن يأذَنَ لها في الخروج ِ إلى تمريضِه، أو عيادَتِه، أو شهودِ جنازَتِه، لما في ذلك من صلة الرحم. وفي منعها من ذلك قطيعة رحم. وربما حَمَلَها عدم إذنه على مخالفته.

ولا يُستحب له أن يأذَنَ لها في الخروج لزيارة أبويها مع عدم المرض. (لكن لها) أي الزوجة (أن تخرج لقضاء حوائجها) التي لا بد لها من (حيث لم يقم بها) للضرورة فلا تسقط نفقتها به.

(ولا يملك) الزوج (منعَها من كلام أبويْها، ولا) يملك (منعهما من زيارتها) لأنه لا طاعة للمخلُوقِ في معصيةِ الخالِقِ (ما لم يخف منهما الضرر) بسبب زيارتهما، فله منعهما إذاً من زيارتها دفعاً للضرر.

(ولا يلزمُها طاعةُ أبويْها) في فراقِهِ ولا في زيارةٍ ونحوهما (بل طاعةُ زوجِها أحقُّ) لوجوبها عليْها.

#### فصل

(ويلزمه) أي الزوج (أن يبيت) في المضجَع (عند الحرّة بطلبها) لأن الحق لها فلا يجب بدون الطلب (ليلةً من) كل (أربع) من الليالي، إن لم يكن له عذر، لقوله على يجب بدون الطلب (ليلةً من) كل (أربع) من الليالي، إن لم يكن له عذر، لقوله على لعبدالله بن عمرو: «إن لمز وجك عليك حقاً»(١)، وروى الشعبي: «أن كعب بن سُوركان جالساً عند عمر بن الخطاب، فجاءت امرأة، فقالت: يا أمير المؤمنين، ما رأيت رجلاً قط أفضل من زوجي، والله إنه ليبيت ليله قائماً، ويظل نهاره صائماً، فاستغفر لها وأثنى عليها، واستحيت المرأة وقامت راجعة، فقال كعب: يا أمير المؤمنين هلا أعديت المرأة على زوجها، فلقد أبلغت إليك في الشكوى، فقال لكعب: اقض بينهما، فإنك فهمت من أمرها ما لم أفهم، قال: فإني أرى كأنها امرأة عليها ثلاث نسوة هي رابعتهن، فأقضي بثلاثة أيام ولياليهن يتعبد فيهن، ولها يوم وليلة، فقال عمر: ما رأيك الأول بأعجب من الآخر، اذهب

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري (٤٤٦/٣) ومسلم (١٦٢/٣) والنسائي (١/٣٢٥) وغيرهم.(إرواء ٧٨/٧).

فأنت قاض على البصرة، وفي لفظ: نعم القاضي أنت(1)، وهذه قضية اشتهرت فلم تنكر، فكانت إجماعاً.

(و) يلزمه أن يبيت في المضجّع عند (الأمةِ ليلةً من سبع) ليال ، لأن أكثر ما يمكن أن يجتمع معها ثلاثُ حرائر، لهنّ ستّ، ولها السابعة، والصحيح أن لها ليلة من ثمان نصف ما للحرة، لأن زيادتها على ذلك تخل بالتنصيف، وزيادة الحرة على ليلة من أربعة زيادة على الواجب، فتعين ما ذكرناه، قاله في الكافي.

(و) يلزمه (أن يطأها في كل ثُلُثِ سنةٍ مرَّةً إن قدر) أي في كل أربعةِ أشهر مرة، إن لم يكن عذر، لأنه لو لم يكن واجباً لم يَصِرْ باليمين على تركِهِ واجباً، كسائر ما لا يجب، ولأن النكاحَ شُرِعَ لمصلحةِ الزوجينِ ودَفَع الضَّرَرَ عنهما.

(فإن أبى) الوطء بعد انقضاءِ الأربعة أشهر، أو البيتوتة في اليوم المقرّر، حيث مضت الأربعة أشهر، بلا عذرٍ لأحدهما (فَرَّق الحاكِمُ بينهما إن طلبتْ) ذلك، لو قبل الدخول. نص عليه في رجل تزوّجَ امرأةً، ولم يدخل بها، يقول: غداً أدخل بها، غداً أدخل بها إلى شهرٍ، هل يجبر على الدخول؟ قال: أذْهَبُ إلى أربعة أشهر: إن دخل بها وإلا فُرِّق بينَهُما. قاله في الإقناع: (وإن سافَر) زوج امرأة (فوق نصف سنة في غير أمرٍ واجب) كحج أو غزو واجبين، (أو) في غير (طلب رزقٍ يحتاج إليه، وطلبتْ) زوجتُه (قدومَهُ لزمه) القدومُ. فإن أبى بلا عذرٍ فُرِّق بينهما بطلبها.

## [القَسْمُ بين الزوجات]:

(ويجب عليه) أي على الزوج ِ إن كان غير طفل (التسويةُ بين زوجاتِه) إن كن ثنتيْنِ فأكثر (في المبيتِ)، قال في الشرح: ولا نعلم خلافاً في وجوب التسوية بين الزوجات في القسم، لقوله تعالى: ﴿ وعاشر وهن بالمعروف ﴾ (٢)، وزيادة إحداهن في القسم ميل، وعن أبي هريرة مرفوعاً: «من كان له امرأتان فمال إلى إحداهما، جاء يوم القيامة وشقه

<sup>(</sup>١) صحيح . أورده الحافظ في «الإصابة» في ترجمة كعب هذا. (إرواء ٧٠٨).

<sup>(</sup>٢) النساء، آية (١٩) .

مائل»(١)، وعن عائشة: «كان رسول الله على يقسم بيننا فيعدل ثم يقول، اللهم هذا قسمي فيما أملك، فلا تلمني فيما لا أملك»(٢).

(ويكون ليلةً وليلةً)، لفعله على النه إن قسم ليلتين وليلتين، أو أكثر من ذلك، كان في ذلك تأخيرٌ في حقِّ من لها الليلةُ الثانية، لا التي قبلها (إلا أن يرضين بأكثر) من ليلة وليلة، لأن الحق لهن لا يعدوهُنّ، ولقوله على لأم سلمة: «فإن سبَّعْتُ لك سبَّعْتُ لنسائي»(٤).

وعمادُ القَسْمِ الليل، إلا لمن معيشته بالليل كحارس، والنهار يدخل تبعاً، «لأن سودة وهبت يومها لعائشة» (٥)، وقالت عائشة: «قبض رسول الله على في بيتي وفي يـومي، وإنما قبض نهاراً» (٢)، (ولزوجة أمة مع حرة ليلة من ثلاث ليال)، روي عن علي (٧) واحتج به أحمد، وقال ابن المنذر: أجمع من نحفظ عنه من أهل العلم، أن القسم بين المسلمة والذمية سواء. ويخرجُ في نهاره لمعاشِهِ، وقضاءِ حقوقِ الناس ، وما جرت العادةُ به، ولصلاة العشاءِ والفجر، ولو قبل طلوعه، كصلاةِ النهارِ، قال في شرح الإقناع: قلتُ لكن لا يعتاد الخروجَ قبل الأوقات إذا كان عند واحدةٍ دون الأخرى، لأنه غيرُ عدل منه. أما لو اتفق ذلك بعض الأحيان، أو لعارض ، فلا بأس.

(ويحرم دخولهُ) أي الزوج (في نوبةِ واحدةٍ) من نسائِهِ (إلى غيرها، إلا لضرورةٍ) مثل

<sup>(</sup>۱) صحيح . أخرجه أبو داود (۲۱۳۳) والنسائي (۲/۷۰۱) والترمذي (۲/۲۱۲) وأحمد (۲/۷۶۳) وغيرهم . (إرواء ۷/۸۰).

<sup>(</sup>٢) ضعيف. أخرجه أبو داود (٢١٣٤) والنسائي (٢/٧٥١) والترمذي (٢/٣١١) والحاكم (٢/٧٨١) وغيرهم. (إرواء ٧/٧٨).

<sup>(</sup>٣) أقمت عندك سبعاً.

<sup>(</sup>٤) أخرجه مسلم (١٧٢/٤) وأبو داود (٢١٢٢) والبيهقي (٣٠١/٧) وأحمد (٢٩٢/٦) وغيرهم. (إرواء /٨٣٨).

 <sup>(</sup>٥) أخرجه البخاري (٣/ ٤٤٩) ومسلم (٤/٤٧) وأبو داود (٢١٣٥) وأحمد (٦٨/٦) وغيرهم.
 (إرواء ٧/٤٨).

<sup>(</sup>٦) أخرجه البخاري (٢/ ٣٥٠) ومسلم (٧/ ١٣٧) والبيهقي. (إرواء ٧/ ٨٥).

<sup>(</sup>٧) ضعيف. أخرجه الدارقطني (٤١٠) والبيهقي (٢٩٩/٧). (إرواء ٧٦٨).

أن تكون منزولًا بها فيريدُ بها أن يحضِّرَهَا، أو توصِي إليه، أو نحو ذلك.

(و) يحرم أن يدخل إليها (في نهارِها) أي نهار ليلةِ غيرِها (إلا لحاجةٍ) أو سؤالٍ عن أمرِ يحتاج إلى معرفته. فإن لم يلبث لم يقض ِ.

(وإن لبث، أو جامع، لزمه القضاء) أي قضاءُ لبثٍ وجماع ، بأن يدخل على المظلومة في ليلة الأخرى، فيمكث عندها بقدر ما مكث عندها تلك الليلة ، أو يجامعها إن كان جامع ليعدل بينهما. لا قضاءُ قبلةٍ ونحوها، لقول عائشة: «كان رسول الله على يدخل على في يوم غيري، فينال مني كل شيء إلا الجماع»(١).

(وإن طلق واحدةً) من معه أكثر (وقتَ نوبَتِها) مثل أن تكون هي الثانية في القسم فطلّقها في آخر نوبةِ الأولى فقد (أُثِمَ) لأنه تسبّب بالطلاق إلى إبطال حقّها من القسم، لأن الأولى لما استوفت النوبة، وجب للثانية مثلُ ذلك، فإذا طلّقها فقد أبطل بـذلك حقّها من القسم، فلا يجوز كإبطال سائر حقوقها.

(ويقضيها) لها (متى نَكَحَها) وجوباً، لأنه قدر على إيفاء حقها، فلزمه، كالمعسر إذا أيسر بالدين.

(ولا يجب عليه) أي الزوج (أن يُسَوِّيَ بينهن في الوطء ودواعيه) لأن ذلك طريقة الشهوة والميل. ولا سبيل إلى التسوية بينهن في ذلك، قال تعالى: ﴿ ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم ﴾ (٢)، قال ابن عباس: في الحب والجماع، وقال على: «اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما لا أملك» (٣).

(ولا) يجب عليه أيضاً التسوية بينهن (في النفقة) والشَّهوة (والكسوة، حيث قام بالواجب) عليه من نفقة وكسوة، (وإن أمكنه ذلك) وفَعلَه (كان حسناً) وأولى، لأنه أبلغ في العدل بينهن. روي أن النبي على: «كان يسوّي بين زوجاتِهِ في القُبْلة ويقول: اللهم هذا قَسْمي فيما أملك فلا تلمني فيما لا أملك»(٣).

<sup>(</sup>١) حسن. وقد أخرج نحوه أبو داود (٢١٣٥) والبيهقي (٧٤/٧). (إرواء ٨٤/٧).

<sup>(</sup>٢) النساء، آية (١٢٩).

<sup>(</sup>٣) ضعيف. وتقدم قبل أربعة أحاديث.

(وإن تزوج بكراً) ولو أمةً، ومعه غيرها ولو حرائر (أقامَ عندها سبعاً) ثم دار. (و) إن تزوّج (ثيّباً) ولو أمةً أقام عندها (ثلاثـاً) لأنه يُـراد للأُنْسِ وإزالـة الاحتشام والحيـاء، والأمة والحرة سواءً في الاحتياج إلى ذلك، فاستوتا فيه، كالنفقة.

لا يحتسب عليهما بما أقام عندهما.

## [حق الزوج في التأديب]:

(وله) أي للزوج (تأديبُهنَّ) أي تأديبُ زوجاته (على ترك الفرائض) كالصوم والصلاة الواجبين، قال أحمد: أخشىٰ أن لا يحل للرجل أن يقيم مع امرأة، لا تصلي ولا تغتسل من الجنابة، ولا تتعلم القرآن؛ وعن معاذ مرفوعاً: «أنفق على عيالك من طولك، ولا ترفع عنهم عصاك أدباً، وأخفهم من الله»(٢). لا تعزيرُها في حادثٍ متعلّقٍ بحقّ الله تعالى، كإتيان المرأة المرأة.

#### [العمل عند نشوز المرأة]:

(ومن عصتُهُ) زوجته، بأن خرجتُ من بيته بغير إذنه، أو امتنعت من إجابته إلى الفراش، ونحو ذلك (وعظَها) بأن يخوِّفها الله سبحانه وتعالى، ويذكر لها ما أوجب الله عليها من الحقّ والطاعة، وما يلحقُها من الإثم بالمخالفة والمعصية، وما يسقُط بذلك من النفقة والكسوة، وما يباحُ له من هجرها وضرْبها، لقوله تعالى: ﴿ واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن... ﴾(٣). (فإن أصرّت) على النشوز بعد

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري (٣/ ٤٤٩) ومسلم (١٧٣/٤) والترمذي (٢١٣/١) وغيرهم. (إرواء ٧٨٨).

<sup>(</sup>٢) صحيح. أخرجه أحمد (٥/ ٢٣٨). (إرواء ٧/ ٨٩).

<sup>(</sup>٣) النساء، آية (٣٤) ·

وعظها (هَجَرَها في المضْجَعِ) أي تَركَ مضاجعتها (ما شاءً) من الزمانِ ما دامت كذلك، قال ابن عباس: «لا تضاجعها في فراشك» (۱)، وقد «هجر النبي على نساءه فلم يدخل عليهن شهراً» (۲). (و) هجرها (في الكلام ثلاثة أيام فقط) لقوله على: «لا يَحِلُ لمسْلِم أن يَهْجُرَ أخاهُ فوق ثلاثة أيام (۳)، (فإن أصرت) مع هجرها في المضجع، وهجرها في الكلام، على ما هي عليه من النشوز، (ضَربَها ضرباً غير شديدٍ)، لحديث عمرو بن الأحوص مرفوعاً وفيه: «د. . فإن فعلن فاهجروهن في المضاجع واضربوهن ضرباً غير مبرح» (٤) الحديث. قال ثعلب: غير مبرح أي غير شديد. وفي حديث: «لا يجلد أحدكم امرأته جلد العبد ثم يضاجعها في آخر اليوم» (٥). (بعشرةِ) أي عشرة (أسواطٍ، لا فوقها)، لحديث: «لا يجلد أحدكم فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله تعالى» (١). ويجتنب الوجه والمواضع المخوفة والمستحسنة لأن القصد التأديب لا الإتلاف. ولقوله على «ولا تضرب الوجه ولا تقبح ولا تهجر إلا في البيت» (٧)، وقال أحمد في رجل يضرب امرأته: لا ينبغي لأحد أن يشله ولا أبوها لم يضربها للخبر (٨).

(ويُمنع) الزوج (من ذلك) أي من هذه الأشياء المذكورةِ (إن كان مانعاً لحقّها) لأنه يكون ظالماً بطلبه حقّه، مع منعِهِ حقّها.

وينبغي للمرأة أنْ لا تُغْضِبَ زوجَها.

<sup>(</sup>١) أخرجه ابن أبي حاتم كما في «الدر المنثور» (٢/٥٥١). (إرواء ٧١/٧).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري (١/ ٤٧٩) ومسلم (١٢٦/٣) وأحمد (٣/ ٣١٥). (إرواء ٧/ ٩١).

<sup>(</sup>٣) أخرجه عن أبي أيوب البخاري (٤/ ١٣٠) ومسلم (٩/٨) ومالك (١٣/٩٠٦/٢) وغيرهم. (إرواء /٩٢٧).

<sup>(</sup>٤) حسن. أخرجه الترمذي (١/٢١٨) وابن ماجه (١٨٥١) وغيرهما. (إرواء ٧٦/٧).

<sup>(</sup>٥) أخرجه البخاري (٣/٥٧٣) ومسلم (١٥٤/٨) وأحمد (١٧/٤) وغيرهم. (إرواء ٧٧/٧).

<sup>(</sup>٦) أخرجـه البخاري (٣١١/٤) ومسلم (١٢٦/٥) وأحمـد (٤٦٦/٣) وغيرهم. (إرواء ٩٧/٧).

<sup>(</sup>۷) صحیح . أخرجـه أحمد (٤٤٧/٤) وأبـو داود (٢١٤٢) وابن ماجـه (١٨٥٠) وغیرهم . (إرواء (٩٨/٧).

<sup>(</sup>٨) ضعيف . وفيه يقول رسول الله ﷺ : « لا يسأل الرجل فيم ضرب امرأته » أخرجه أبو داود (٨) ضعيف . ( إدواء ٧٨/٧) .

# كتباب الخبلع

وهو فراقُ امرأتِهِ بعوض . يأخذه الزوجُ، بألفاظٍ مخصوصَةٍ، سمي بذلك لأن المرأة تخلع نفسها من الزوج، كما تخلع اللباس من بدنها، قال تعالى: ﴿ هن لباس لكم وأنتم لباس لهن ﴾(١).

وإذا كرهت المرأة زوجَها لخَلْقِهِ، أو خُلُقِهِ، أو لنقص دينِهِ، أو لِكَبرِهِ، أو ضَعْفِه، ونحو ذلك، وخافت إثماً بتركِ حقّه، فيباح لها أن تُخالِعَهُ على عوض تفتدي به نفسَها منه، لقوله تعالى: ﴿فإن خفتم أن لا يقيم احدود الله فلا جناح عليهم افيم الفتدت به ﴿<sup>(٢)</sup>، قال ابن عبد البر: لا نعلم أحداً خالف فيه إلا بكر بن عبد الله المزني، فإنه زعم أنها منسوخة بقوله: ﴿ وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج ﴾ (٣) الآية، ولا يفتقر إلى حكم الحاكم، روي ذلك عن عمر وعثمان.

وتُسَنَّ إجابتُها، حيث أبيح، لقوله على لشابت بن قيس: «اقبل الحديقة وطلقها تطليقها» (٤)، واختلف كلام الشيخ تقي الدين في وجوب إجابته، وألزم بها بعض حكام الشام المقادسة الفضلاء، قاله في الفروع والإنصاف، لأمره على لثابت لها. إلا أن يكون له إليها مَيْلٌ ومحبة، فيستحب صبرها وعدم افتدائها.

<sup>(</sup>١) البقرة، آية (١٨٧).

<sup>(</sup>٢) البقرة، آية (٢٢٩).

<sup>(</sup>٣) النساء، آية (٢٠).

<sup>(</sup>٤) أخرجه البخاري (٣/ ٤٦٥) والنسائي (٢/ ١٠٤) والبيهقي (٣١٣/٧) وغيرهم. (١٠١/٧).

وإن خالعته مع استقامة الحال ِ كُرِه ، لحديث: «أيما امرأة سألت زوجها الطلاق من غير ما بأس، فحرام عليها رائحة الجنة...»(١). (ووَقَعَ الخلع)، لقوله تعالى: ﴿ فإن طبن لكم عن شيء منه نفساً ﴾(١) الآية، ولا بأس به في الحيض والطهر الذي أصابها فيه، لأنه على سأل المختلعة عن حالها(١).

(وشروطه) أي الخلع (سبعة):

(الأول: أن يقع من زوج يصحُ طلاقُهُ) وأن يتوكّل فيه، مسلماً كان أو ذمّيًا بالغاً أو مميّزاً يعقله، رشيداً أو سفيهاً حرًّا أو عبداً.

(الثاني) من شروط الخلع: (أن يكون على عوض)، فإن خالعها بغير عوض لم يصح، حكاه الشيخ تقي الدين إجماعاً، وعنه يصح بلا عوض اختاره الخرقي، لكن إن كان بلفظ الطلاق أو نواه به فهو طلاق رجعي، وإلا لم يقع به شيء. (ولو) كان العوض (مجهولاً) كعلى ما بيدها، أو بيتها، من دراهم أو متاع . فإن لم يكن فله ثلاثة دراهم أو ما يسمى متاعاً، كالوصية، لأنه إسقاط لحقه من البضع وليس بتمليك شيء، والإسقاط تدخله المسامحة، ويكره بأكثر مما أعطاها، روي عن عثمان، لقوله على في حديث جميلة: «ولا تزدد» وعن على أن النبي على : «كره أن يأخذ من المختلعة أكثر مما أعطاها» (٥)، ولا يحرم ذلك، لقوله تعالى: ﴿فلا جناح عليهما فيما افتدت به ﴾ (٦)، وقالت الربيع: «اختلعت من زوجي بما دون عِقاص (٧) رأسي، فأجاز ذلك على وعثمان رضي الله عنه»، ومثل هذا

<sup>(</sup>۱) صحيح . أخرجه أبو داود (۲۲۲٦) والترمذي (۲۲۳/۱) وابن ماجه (۲۰۵۵) وغيرهم . (إرواء ۱۰۰/۷).

<sup>(</sup>٢) النساء، آية (٤) .

<sup>(</sup>٣) في حديث ثابت الذي تقدم .

 <sup>(</sup>٤) صحيح. هو عند ابن ماجه من حديث ابن عباس بلفظ: «ولا يزداد» وهذا في حديث ثابت المتقدم. (إرواء ٧/٤٠).

<sup>(</sup>٥) لم أقف على إسناده وغالب الظن أنه موقوف على على أخرجه عبد الرزاق كما في «الفتح» (٥) لم أقف على (٣٥٣/٩).

<sup>(</sup>٦) البقرة، آية (٢٢٩).

<sup>(</sup>V) يريد أنها افتدت نفسها من زوجها بجمع ما تملك كان له أن يأخذ ما دون شعرها من جميع ملكها.

يشتهر فيكون إجماعاً. وأن يكون العوضُ (ممن يصحُّ تبرَّعه) لأنه بذلُ مالٍ في مقابلة ما ليس بمالٍ ولا منفعةٍ، فصار كالتبرَّع بهذا الوجه. وإذا أشبهَ التبرُّعَ اعتُبِر فيمن يبذُلُه ما يعتبر في المتبرِّع من البلوغ ِ، والعقل ِ، وعدم ِ الحجْر.

ولا فرق في ذلك بين كونِ بَذْل ِ العوض ِ (من أجنبيِّ أو) من (زوجةٍ).

(لكن لو عضَلها) بأن ضرها بالضرب والتضييق عليها، أو مَنَعها حقوقَها من القسم والنفقة ونحو ذلك، (ظلماً لتختلع) منه (لم يصحً) الخُلْعُ، والعِوَض مردودٌ، والزوجيّةُ بحالِها، لقوله تعالى: ﴿ ولا تعضلوهن (١) لتذهبوا ببعض ما آتيتموهن (٢)، ولا يستحق العوض، لأنها أكرهت عليه بغير حق، للنهي عنه وهو يقتضي الفساد، فإن كان بلفظ الطلاق وقع رجعياً.

وإن أدّبها لنشوزِها، أو تركِهَا فرضاً، فخالعته لذلك، صحّ الخلع ولم يحرم، لأنه بحق وكذا مع زناها، نص عليه، لقوله تعالى: ﴿ إِلا أَن يأتين بِفاحشة مبينة ﴾(٣)، والاستثناء من النهى إباحة.

(الثالث) من شروط الخلع: (أن يقع منجَّزاً) فلا يصحُّ تعليقُ الخلع على شرط، كإن بذلتِ لي كذا فقد خلعتك، وقال في الكافي: يصح الخلع منجزاً ومعلقاً على شرط، لما فيه من معنى الطلاق.

(الرابع) من شروط الخلع: (أن يقعَ الخلعُ على جميع الزوجة) بأن يقول خلعْتُكِ، أو خلعتُ زوجتي.

(الخامس) من شروط الخلع: (أن لا يقع حيلةً لإٍسقاطِ يمين / الطَّلاقِ) قال في المنتهى وشرحه: ويحرم الخلع حيلةً لإٍسقاطِ يمين طلاقٍ، ولا يصحّ، يعني: ولا يقعُ. والحيل خِدَاعٌ لا تُحِلّ ما حرَّم الله تعالى. قال المنقح في التنقيح: وغالبُ الناسِ واقعٌ في

<sup>(</sup>١) العضل: المنع.

<sup>(</sup>٢) النساء، آية (٢٠) .

<sup>(</sup>٣) الآية السابقة.

ذلك، واختار ابن القيم في «إعلام الموقعين» أنه يحرم، ويصح أن يقع، ونصره من عشرة أوجه. وفي «واضح» ابن عقيل: يستحب إعلام المستفتي بمذهب غيره إن كان أهلاً للرُخصة، كطالب التخلّص من الربا، فيرده إلى من يرى التحلّل للخلاص منه، والخلع بعد وقوع الطلاق، أي تعليقِه. انتهى.

(السادس) من شروط الخلع: (أن لا يقع بلفظ الطّلاق) ويقع بلفظ طلاقٍ أو بنيّتهِ، رجعيًّا إن كان دون الثلاث (بل بصيغتِهِ الموضوعةِ له) من المتخالعين، فلا يحصُلُ الخُلْعُ بمجرّد بذل المال وقبولهِ من غير لفظٍ من الزوج.

(السابع: أن لا ينوي به) أي بالخلع (الطلاق)، فإن كان بلفظ الطلاق أو نيته وقع رجعياً، إن كان دون الثلاث، وبائناً إن كان بعوض، يدفع له لبذل العوض في إبانتها أشبه الخلع.

#### [صفة الخلع]:

(فمتى توافرت) هذه (الشروط) المذكورة (كان) الخلع (فسخاً بائناً لا ينقص به عدد الطلاق) ولو لم ينو خلعاً.

روي كونه فسخاً لا ينقصُ عدد الطلاق عن ابن عباس وطاوس وعكرمة وإسحق وأبو ثور، وهو أحد قولي الشافعي، واحتج ابن عباس بقوله تعالى: ﴿ الطلاق مرتان ﴾، ثم قال: ﴿ فلا جناح عليهما فيما افتدت به. . . ﴾ (١) فذكر تطليقتين والخلع وتطليقة بعدهما، فلو كان الخلع طلاقاً لكان رابعاً، ولا خلاف في تحريمها بشلاث، ولأنه ليس بصريح في الطلاق، ولا نوى به الطلاق، فصار فسخاً كسائر الفسوخ، وعنه أنه طلقة بائنة بكل حال، وروي ذلك عن عثمان وعلي وابن مسعود، لكن ضعف أحمد الحديث عنهم فيه، وقال: ليس في الباب شيء أصح من حديث ابن عباس.

(وصيغته الصريحة لا تحتاج إلى نية. وهي) أي صيغتُه الصريحة: (خلعتُ وفسختُ وفاديتُ).

<sup>(</sup>١) البقرة، آية (٢٢٩).

(والكناية) أي كناية الخلع (بارَيْتُك، وأبرأتُكِ، وأَبنَّكِ) لأن الخُلْعَ أحد نوعي الفرقةِ، فكان له صريح وكناية، كالطلاق، (فمع سؤال الخلع وبذل العوض يصتُّ) إن أجاب بصريح الخلع أو كنايته (بلا نيّةٍ) لأن دلالة الحال من سؤال الخلع وبذل العوض صارِفةً إليه، فأغنى عن النية فيه.

(وإلّا) أي وإن لم تكن دلالة حال (فلا بد منها) أي من النية لمن أتى بكناية.

(ويصحُّ) الخلعُ (بكل لغةٍ من أهلها) أي أهل تلك اللغة.

وقال في الرعاية: يصحّ ترجمةُ الخلع بكل لغةٍ من أهلِها. انتهى. (كالطلاق) فإنه يصح بكل لغةٍ من أهلها، لعدم التعبد بلفظه، ولا يحصل بمجرد بذل المال وقبوله من غير لفظ من الزوج، لقوله: «اقبل الحديقة وطلقها تطليقة»، وفي رواية: «فأمره ففارقها»(۱)، ومن لم يذكر الفرقة فقد اقتصر على بعض القصة، وعليه يحمل كلام أحمد وغيره، وليس في الخلع رجعة في قول الأكثر، قاله في الشرح. ويلغى شرط رجعة فيه دونه، كالبيع بشرط فاسد، ولا يقع بمعتدة من خلع طلاق، ولو واجهها به، لأنه قول ابن عباس وابن الزبير، ولا يعرف لهما مخالف في عمرهما فكان إجماعاً، ولأنها لا تحل له إلا بعقد جديد، فلم يلحقها طلاقه كالمطلقة قبل الدخول، وحديث: «المختلعة يلحقها الطلاق ما دامت في العدة»، لا يعرف له أصل.

\* \* \*

<sup>(</sup>١) صحيح. وتقدم قريباً والرواية الأخرى للبخاري والبيهقي. (إرواء ١/١٠١).

# كتاب الطّلاق

وأصله في اللغة التَّخْلِيَّةُ. قال ابن الأنباري: من قول العرب: أطلقتُ الناقة، فَطَلُقت، إذا كانت مشدودةً فأزَلْتَ الشدَّ عنها وخلَّيتها. فشُبِّه ما يقعُ بالمرأة بذلك، لأنها كانت متَّصلة الأسباب بالزوج.

وهو حلُّ قَيْدِ النكاحِ ِ أو بعضِهِ .

### [حكم الطلاق]:

١ ـ يُباحُ الطلاقُ (لسوءِ عِشْرةِ الزوجةِ) كسوءِ خُلُقِها.

٢ - (ويسن) الطلاق (إن تركت) الزوجة (الصلاة ونحوها) لتفريطِها في حقوقِ الله تعالى الواجبةِ عليها، ولا يمكِنُهُ إجبارُها عليها. وهي كهو، فيُسنُ لها أن تخالع نفسها منه إن ترك حقًّا للهِ تعالى ولا يمكنها إجبارُهُ عليهِ، وعنه يجب الطلاق هنا، لقوله: أخشىٰ أن لا يحل له المقام مع امرأة لا تصلي، - وتقدم - وقال: لا ينبغي إمساك غير عفيفة.

٣ ـ (ويكره) إيقاع الطلاق (من غير حاجةٍ) لأنه مزيلٌ للنكاح المشتمل على المصالح المندوب إليها، فيكون مكروهاً، ولحديث: «أبغض الحلال إلى الله الطلاق»(١).

٤ ـ (ويحرُمُ) إيقاع الطلاق (في الحيض ونحوه) كطهر أصابَها فيه. وسُمِّيَ هذا الطلاقُ طلاقَ البِدْعَةِ. قال في شرح المقنع: وقد أجْمَعَ العلماء في جميع الأمصار على تحريمِهِ.

<sup>(</sup>۱) ضعیف. أخرجه أبو داود (۲۱۷۸) والبیهقی (۳۲۲/۷) وابن ماجـه (۲۰۱۸) وغیرهم. (إرواء ۱۰٦/۷).

٥ - (ويجب) الطلاقُ (على المؤلي بعد التربّص) إذا أبي الفيئة .

(قيل: و) يجب الطلاقُ (على من علم بفجورِ زوجتِهِ) قال الشيخ: إن كانتْ تزني لم يكن له أن يُمسكَها على تلك الحالةِ، بل يفارقها، وإلا كانَ ديّوثاً. انتهى.

وقد تبيّن بما ذُكِرَ انقسامُ الطَّلاقِ إلى أحكامِ التكليف الخمسة.

#### [طلاق ناقص الأهلية أو فاقدها]:

۱ – (ويقع طلاق) الزوج (المميِّز إن عَقَلَ الطلاق)، أي علم أن النكاح يزول به، وكان مختاراً، لعموم حديث: «إنما الطلاق لمن أخذ بالساق»(۱)، وحديث: «كل الطلاق جائز، إلا طلاق المعتوه والمغلوب على عقله»(۲)، وعنه لا يصح منه حتى يبلغ، قال أبو عبيد: هو قول أهل العراق، وأهل الحجاز؛ ذكره في الشرح. لحديث: «رفع القلم عن ثلاثة، عن الصبي حتى يبلغ، وعن النائم حتى يستيقظ، وعن المجنون حتى يفيق»(۳).

٢ - (و) يقع (طلاق السكرانِ بمائِع) إن كان مختاراً عالماً به، ولـو خَلَط في كلامِـهِ وقراءتِهِ وسقَطَ تمييزُه بين الأعيان، فلا يعرفُ الطولَ من العرْضِ، ولا السماءَ من الأرضِ، ولا متاعَهُ من متاع غيرِهِ، ولا الذَّكَرَ من الأُنثى.

ويؤاخَذُ بأقوالِهِ وأفعالِهِ. وكلِّ فعل يعتبر له العقلُ من قتل ٍ وقذفٍ وزناً وسرقةٍ وظهارٍ وإيلاءٍ وبيع ٍ وشراءٍ وردّةٍ وإسلام ٍ ووقف وعاريةٍ وقبض ِ أمانةٍ .

قال جماعة من الأصحاب لا تصح عبادة السكران أربعينَ يوماً حتى يتوب.

وقاله الشيخ.

والحشيشةُ الخبيثةُ كالبنج. والشيخُ يرى أنّ حكمَهُمَا حكمُ الشَّرابِ المسْكِرِ حتّى في إيجابِ الحدّ، وقدم الزركشي: أنها ملحقة بالبنج، واختار الخلال والقاضي وقوع طلاق

<sup>(</sup>١) حسن. أخرجه ابن ماجه (٢٠٨١) والدارقطني (٤٤٠) والبيهقي (٣٦٠/٧). (إرواء ١٠٩/٧).

<sup>(</sup>٢) ضعيف. أخرجه الترمذي (١/٢٢٤). (إرواء ٧/١١٠).

<sup>(</sup>٣) صحيح. ورد عن جماعة من الصحابة منهم عائشة أخرجه أبو داود (٤٣٩٨) والنسائي (٢) صحيح. ورد عن جماعة من الصحابة (إرواء ٤/٢).

السكران، لما روى ابن وبرة الكلبي قال: «أرسلني خالد بن الوليد إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فأتيته في المسجد ومعه عثمان وعلي وطلحة، والزبير وعبد الرحمن، فقلت: إن خالداً يقول: إن الناس انهمكوا في الخمر، وتحاقروا عقوبته، فقال عمر: هؤلاء عندك فسلهم، فقال علي: نراه إذا سكر هَذَىٰ ('')، وإذا هذى افترى، وعلى المفتري ثمانون، فقال عمر: أبلغ صاحبك ما قال»('')، فجعلوه كالصاحي في فريته، وأقاموا مظنة الفرية مقامها، وفي طلاق السكران، روايتان: قيل للإمام أحمد بماذا يعلم أنه سكران، فقال: إذا لم يعرف ثوبه من ثوب غيره، ونعله من نعل غيره، ونقل عن الشافعي إذا أخلط كلامه المنظم، وأفشىٰ سره المكتوم، قاله الشيخ محمد التميمي، وعنه لا يقع طلاقه، اختارها أبو بكر، لقول عثمان: « ليس لمجنون ولا لسكران طلاق »(''')، وقال ابن عباس: « طلاق السكران والمستكره ليس بجائز »('<sup>1</sup>)، ذكرهما البخاري في صحيحه. قال ابن المنذر: ثبت عن عثمان أنه لا يقع طلاقه، ولا نعلم أحداً من الصحابة خالفه، قال أحمد: حديث عثمان أرفع شيء فيه، وهو أصح يعني من حديث علي ، منصور لا يرفعه إلا علي ، ذكره في الشرح، أي لأنه زائل العقل أشبه المجنون.

تنبيه: الغضبانُ مكلّفٌ، في حال ِ غضبهِ، بما يصدر منه من كفرٍ، وقتل ِ نفس ، وأخذِ مال ٍ بغير حقّ، وطلاقٍ، وغير ذلك. قال ابن رجب في شرح الأربعين النووية: ما يقعُ من الغضبانِ من طلاقٍ وعتاقٍ أو يمينٍ فإنه يؤاخذ بذلك كلّه بغير خلافٍ. واستَدَلَّ لذلكَ بأدلةٍ صحيحةٍ. وأنكر على من يقول بخلاف ذلك.

٣ ـ (ولا يقع) الطلاق (ممن نام أو زال عقله بجنونٍ أو إغماءٍ) أو برسام أو نَشَافٍ، ولو بضربه نَفْسَهُ. ويقع ممن أفاق من جنونٍ أو إغماءٍ فَذَكَرَ أنه طلَّق. قاله في المنتهى.

٤ ـ (ولا) يقع الطلاق (ممنْ أكرَهَهُ قادرٌ ظلماً بعقوبةٍ) مؤلمةٍ كالضرب، والخنق،
 وعصر الساق، والحبس ، والغطّ في الماء، مع الوعيد، فطلّق تبعاً لقول مكرِهِه، لم يقع.

<sup>(</sup>١) هذى: تكلم بغير معقول.

<sup>(</sup>٢) ضعيف. أخرجه الدارقطني (٣٥٤) والبيهقي (٨/٣٢٠). (إرواء ١١١/٧).

<sup>(</sup>٣) صحيح . أخرجه البيهقي (٧/ ٣٥٩) وعلَّقه البخاري (٣٤٢/٩) ( إرواء ١١٢/٧ ) .

<sup>(</sup>٤) علقه البخاري بصيغة الجزم (٣٤٣/٩) (إرواء ١١٣/٧) .

وفعلُ ذلكَ بولِدِهِ إكراهُ لوالِدِه، بخلافِ باقي أقارِبِهِ.

(أو تهديدٍ له أو لولدِه) من قادرٍ على إيقاع ما هدَّد بِهِ بما يضرّه ضرراً كثيراً، كقتل ، وقطع طرف، وضرب شديد، وحبس وقيد طويلين، وأخذِ مال كثير، وإخراج من ديارٍ ونحوه، أو بتعذيب ولدِه بسلطان، أو تغلُّب كلصِّ ونحوه، ويغلِبُ على ظنّه وقوعُ ما هدَّده به، وعجزُه عن دفعه، وعن الهرب والاختفاء، فهو إكراه. قال في الشرح: ولم تختلف الرواية عن أحمد، أن طلاق المكره لا يقع لما تقدم عن ابن عباس، وقال أيضاً: فيمن يكرهه اللصوص فيطلق ليس بشيء، وعن عائشة مرفوعاً: «لا طلاق ولا عتاق في إغلاق (١)»(٢)، والإغلاق الإكراه، وروي: «أن رجلاً على عهد عمر تدلىٰ في حبل يشتار عسلاً، فأقبلت امرأته فجلست على الحبل، فقالت: لتطلقها ثلاثاً وإلا قطعت الحبل، فذكرها الله تعالى والإسلام فأبت، فطلقها ثلاثاً ثم خرج إلى عمر فذكر ذلك له، فقال له: «ارجع إلى أهلك فليس هذا طلاقاً» (٣).

### فصل [في جعل الطلاق إلى الغير]

(ومن صحّ طلاقُهُ صحّ أن يوكّل غيرَه فيهِ، وأن يتوكّل عن غيره) لأن من صحّ تصرفه في شيء مما تجوزُ الوكالةُ فيهِ بنفسِهِ صحّ توكيلُه وتوكّلُهُ فيه، ولأنّ الطلاق إزالةُ ملكِ فصح التوكّلُ والتوكيلُ فيه، كالعتق.

(وللوكيل أن يطلّق متى شاء) لأن لفظ التوكيل يقتضي ذلك، لكونه توكيلاً مطلقاً، أشبه التوكيل في البيع، (ما لم يَحُدَّ) الموكِّل (له) أي للوكيل (حدًّا) كأن يقول: طلِّقها اليوم، أو نحوه، فلا يملك في غيره، لأنه إنما ثبتت له الوكالة على حسب ما يقتضيه لفظ الموكِّل.

(ويملك) الوكيلُ (طلقةً) واحدةً فقط (ما لم يجعلْ له أكثر).

<sup>(</sup>١) الإغلاق: الإكراه.

 <sup>(</sup>۲) صحیح. أخرجه أحمد (٢/٢٧٦) وأبو داود (٢١٩٣) وابن أبي شيبة (٢/٨٨/٧) وغيرهم.
 (إرواء ١١٣/٧).

<sup>(</sup>٣) ضعيف. أخرجه البيهقي (٣٥٧/٧). (إرواء ١١٥/٧).

وليس للوكيل أن يطلِّق زمنَ بدعةٍ. قال في الإنصاف: ليس للوكيل المطلِّق الطلاقُ وقت بدعةٍ، فإن فعلَ حَرُمَ ولم يقعْ. صحّحه الناظم.

(وإن قال لها) أي قال زوج لزوجته: (طلَّقي نفسِك، كان لها ذلك متى شاءت) كوكيل ِ أجنبيّ، ولا تملك به أكثر من واحدةٍ إلا أن يجعله لها.

(وتملُك) الزوجة (الثلاث) أي أن تطلق نفسها ثلاثاً (إن قال) لها زوجها: (طلاقك) بيدِك، (أو: أمرُك بيدِكِ، أو) قال لها: (وكلتك في طلاقكِ) أي في طلاق نفسكِ، لأنه مفرد مضاف، فيعم جميع أمرها، فيتناول الثلاث، أفتى به أحمد مراراً، وقاله على وابن عمر، وابن عباس وفضالة رضي الله عنهم؛ وعن زرارة بن ربيعة عن أبيه عن عثمان: «في أمرك بيدك القضاء ما قضت»(١). (ويبطل التوكيل) في الطلاق (بالرجوع) أي رجوع الموكّل عن الوكالة، (وبالوطع) للزوجة التي وَكَّلَ في طلاقِها، فتنفسخ الوكالة، لدلالة الحال على ذلك، ولأنه عزل أشبه سائر الوكلاء وعن على في رجل جعل أمر امرأته بيدها، قال: «هو لها حتى ينكل (٢) »(٣).

\* \* \*

<sup>(</sup>١) حسن. أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/٩٠/٧). (إرواء ١١٦/٧).

<sup>(</sup>٢) يرجع عن وكالته.

<sup>(</sup>٣) قال الألباني: لم أقف عليه الآن. (إرواء ١١٧/٧).

# باب سُنّة الطّلاق

أي يعرف منه حكم سُنّة الطلاق (و) حكم (بدعته).

(ومعنى سنة الطلاقِ ما أتى به المطلق من الطلاقِ على الوجه المشروع ِ. ومعنى بدعته ما أتى به على الوجه المحرّم المنهى عنه.

ثم (السنة لمن أراد طلاق زوجتِهِ أن يطلقها) طلقة (واحدةً)، لأن جمع الطلاقِ بدعة (في طهرٍ لم يطأها فيه) أي في ذلك الطهر، لقوله تعالى: ﴿ إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن ﴾(١)، قال ابن مسعود وابن عباس: «طاهراً من غير جماع»(١). ثم يدعَها حتى تنقضي عدّتُها إلا في طهرِ متعقّبِ لرجعةٍ من طلاقٍ في حيض فبدعة .

(فإن طلّقها ثلاثاً، ولو بكلماتٍ) في طهرٍ لم يصبها فيه، أو طلّقها ثلاثاً في أطهار قبل رجعة (فحرام) نصًّا، لا اثنتين، روي عن عمر وعلي، وابن مسعود وابن عباس وابن عمر، قال في الشرح: ولم يصح في عصرهم خلاف قولهم، فأما حديث المتلاعنين، فلا حجة فيه، فإن اللعان يحرمها أبداً، فهو كالطلاق بعد انفساخه برضاع أو غيره، وحديث فاطمة: «أن زوجها أرسل إليها بتطليقة بقيت لها من طلاقها» (٣)، وحديث امرأة رفاعة جاء فيه: «أنه

<sup>(</sup>١) الطلاق، آية (١).

<sup>(</sup>٢) صحيح. أخرجه ابن أبي شيبة (٢/٧٥/٧) والبيهقي (٣٣٢/٧) وعن ابن عباس أخرجه ابن جرير (٨٣/٢٨) والدارقطني (٤٣٠). (إرواء ١١٨/٧).

<sup>(</sup>٣) أخرجه مسلم (٤/١٩٧) وأبو داود (٢٢٩٠) والنسائي (٢/٦١) وغيرهم. (إرواء ٢٠٩/٦).

طلقها آخر ثلاث تطليقات»(۱)، وإن طلق ثلاثاً بكلمة واحدة، وقعت ثلاثاً في قول الأكثر، انتهى مختصراً. وفي حديث ابن عمر قال: «قلت يا رسول الله، أرأيت لو أني طلقتها ثلاثاً، كان يحل لي أن أراجعها، قال: «إذاً عصيت ربك، وبانت منك امرأتك»(۲)، وعن مجاهد قال: «جلست عند ابن عباس، فجاءه رجل فقال: إنه طلق امرأته ثلاثاً، فسكت حتى ظننت أنه ردها إليه، ثم قال: ينطلق أحدكم فيركب الأحموقة، ثم يقول: يا ابن عباس يا ابن عباس، وإن الله قال: ﴿ ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ﴾(٣)، وإنك لم تتق الله، لم أجد لك مخرجاً، عصيت ربك، فبانت منك امرأتك»(٤)، وعن مجاهد أيضاً، أن ابن عباس: «سئل عن رجل طلق امرأته مائة فقال: عصيت ربك وفارقت امرأتك»(٥)، وعن سعيد بن جبير عن ابن عباس: «أن رجلً طلق امرأته ألفاً، قال: يكفيك من ذلك ثلاث»(٢)، وعن سعيد أيضاً: أنه ابن عباس: «سئل عن رجل طلق امرأته ألفاً، قال: يكفيك من ذلك ثلاث»(٢)، وعن سعيد أيضاً: امرأته أن أبن عباس: «سئل عن رجل طلق امرأته عدد النجوم، قال: أخطأ السنة، وحرمت عليه امرأته). قال في المنتقىٰ: وهذا كله يدل على إجماعهم على صحة وقوع الثلاث بالكلمة الواحدة.

(و) إن طلق زوجٌ زوجةً مدخولًا بها (في الحيضِ أو في طهرِ وطيءَ فيه) ولم يستبنْ حملُها، أو علَّقه على أكلِها ونحوه مما يعلم وقوعه حالتهما، (ولو بواحدة، فبِدْعيّ) أي فذلك طلاق بدعة (حرام)، لمخالفته لقوله: ﴿ فطلقوهن لعدتهن ﴾ (^)، وعن ابن عمر: «أنه طلق امرأته وهي حائض، فسأل عمر النبي على عن ذلك، فقال: «مره فليراجعها، ثم ليتركها حتى تطهر، ثم تحيض ثم تطهر، ثم إن شاء أمسك بعد، وإن شاء طلق قبل أن يمس، فتلك

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم وأحمد وغيرهما. (إرواء ٢٩٨/٦).

<sup>(</sup>٢) منكر. أخرجه الدارقطني (٤٣٨) والبيهقي (٧/ ٣٣٠). (إرواء ٧/ ١١٩).

<sup>(</sup>٣) الطلاق، آية (٢)

<sup>(</sup>٤) صحيح. أخرجه أبو داود (٢١٩٧) والبيهقي (٣١/٧). (إرواء ١٢١/٧).

<sup>(</sup>٥) صحيح. أخرجه الدارقطني (٤٣٠) والطحاوي (٢/٣٣) والبيهقي (٣٣٧/٧). (إرواء /٢٣٧/).

<sup>(</sup>٦) صحيح. أخرجه الدارقطني (٤٣٠) والبيهقي (٧/٣٣٧). (إرواء ١٢٣/)

<sup>(</sup>٧) ضعيف بهذا اللفظ. أخرجه الدارقطني (٤٣٣). (إرواء ١٢٤/٧).

<sup>(</sup>٨) الطلاق، آية (١).

العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء»  $^{(1)}$ .

(ويقع) الطلاق، نص عليه، لأن النبي على أمر فيه بالرجعة، ولا تكون إلا بعد طلاق، قال نافع: وكان عبد الله طلقها تطليقة فحسب من طلاقها، قال ابن المنذر: لم يخالف فيه إلا أهل البدع، وتستحب رجعتها إذا طلقها زمن البدعة، لحديث ابن عمر، وعنه أنها واجبة، وهو قول مالك، لظاهر الأمر، قاله في الشرح.

(ولا سنة ولا بدعة) لا في زمن ولا في عَدَدٍ (لمن لم يدخل بها، ولا لـ) زوجةٍ (صغيرةٍ وآيسةٍ وحاملٍ) بين حملُها. بهذا قيده في الإقناع والمنتهى، لأن غير المدخول بها لا عدة عليها، والصغيرة والآيسة عدّتها بالأشهر فلا تحصل الريبة. والحامل التي استبان حملُها عدّتُها بوضع الحمل، فلا ريبة، لأن حملها قد استبان، بخلاف من لم يستبن حملُها، وطلَّقها ظانًا أنها حائل، ثم ظهر حملُها، ربما ندم على ذلك، وظاهر كلام أحمد، أن طلاق الحامل طلاق سنة، فإنه قال: أذهب إلى حديث سالم عن أبيه وفيه: «فليطلقها طاهراً أو حاملًا» (٢).

(ويباح الطلاق و) يباح (الخلع بسؤالها) أي سؤال الزوجة . قال في المنتهى : على عوض (زمن البدعة) لأن المنع من الطلاق زمن البدعة إنما شرع لحق المرأة فإذا رضيت بإسقاط حقها زال المنع وأبيح .

\* \* \*

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري (۵۸/۳) ومسلم (٤/ ١٨٠) ومالك (٢/ ٥٣/ ٥٣) والشافعي (١٦٣٠) وأحمد (٢/٢) وغيرهم. (إرواء ٧/ ١٢٥).

<sup>(</sup>٢) هو راوية للحديث السابق عن ابن عمر أخرجه مسلم والترمذي وأبو داود وغيرهم. ( إرواء / ٢٧/٧ ) .

# باب (صريح الطّلاق) (و) باب (كنايته)

يعني أن المعتبر في الطلاق اللفظ دون النية التي لا يقارنها لفظ، لأن اللفظ هو الفعل المعبّر عما في النفس من الإرادة والعزم، والقطع بذلك إنما يكون بعد مقارنة القول للإرادة فلا تكون الإرادة وحدها من غير قول فعلًا، ولذلك قال رسول الله على: «إن الله تجاوز لأمتي عن الخطأ والنسيان وما حدّثت به أنفسها ما لم تتكلم أو تعمل به»(١) فلذلك لا تكون النية وحدها أثراً في الوقوع.

وانقسم اللفظ إلى صريح وكناية، لأنه إزالة ملك النكاح، فكان لـه صريح وكناية، كالعتق، والجامع بينهما الإزالة.

(صريحُهُ لا يحتاج إلى نيّةٍ) الصريح ما لا يحتَمِلُ غيره من كل شيء، والكناية ما يحتمِل غيره ويدلُّ على معنى الصريح.

(وهو) أي الصريح (لفظ «الطلاق») أي لفظ المصدر (وما تصرّف منه) فقط، كطالِقٍ ومطلقة وطلقتك (غير أمرٍ) كطلِّقي، (و) غير (مضارع) كتَ طْلُقين، (و) غير (مطلِّقة اسم فاعل) أي بكسر اللام مشددةً. (فإذا قال) الزوجُ (لزوجته : أنت طالق، طلقت، هازلًا كان أو لاعباً) أو فَتَحَ التّاء: قال ابن المنذر: أجمع كلُّ من أحفظُ عنه من أهل العلم أنّ هزل الطلاق وجدَّهُ سواء، لحديث أبي هريرة مرفوعاً: «ثلاث جدهن جد وهزلهن جد، النكاح، والطلاق، والرجعة»(٢).

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري والترمذي وأبو داود. (إرواء ٧/١٣٩).

 <sup>(</sup>۲) حسن. أخرجه أبو داود (۲۱۹٤) والترمذي (۱/۲۲۳) وابن ماجه (۲۰۳۹) وغيرهم. (إرواء ۲۲٤/٦).

(أو) كان (لم ينو) الطلاق، لأن النيّة ليستْ بشرطٍ في الصحيح، لأنّه لفظ أتى به مع العلم بمعناهُ، مع عدم احتمال غيرو، فلم تكن النيّة شرطاً فيه، كالبيع، (حتى لو قيل له: اطلَّقْتَ امرأتك؟ فقال: نعم (يريد الكذب بذلك) فإنها تطلق، وإن لم ينو، لأن «نعم» صريح في الجواب، والجواب الصريح للفظ الصريح صريح. ألا ترى أنه لو قيل له: ألفلان عليك ألف؟ فقال: نعم، وجب عليه، ولو قيل: ألك امرأة؟ فقال: لا، وأراد الكذب لم تطلق، إن لم ينو به الطلاق، لأنه كناية تفتقر إلى نية، ولم توجد.

(ومن قال: حلفتُ بالطلاقِ، وأرادَ الكذبَ) لم يصرْ حالفاً؛ (ثم إن فَعَل ما حلف عليه وقع الطلاقُ حكماً) لأنه خالفَ ما أقرَّ به، ولأنه يتعلقُ به حقُّ إنسانٍ معيّنٍ، فلم يُقْبَلْ في الحكم، كإقرارِهِ له بمالٍ، ثم يقول: كذبتُ. (وَدُيِّنَ) فيما بينه وبين الله تعالى، لأنه لم يحلف، واليمين إنما تكون بالحلف.

(وإن قال: عليَّ الطلاقُ، أو: يلزمني الطلاقُ) أو: الطلاقُ لازمٌ لي (فصريحٌ) في المنصوصِ، لا يحتاج إلى نية، سواء كان (منجَّزاً، أو معلَّقاً) بشرطٍ، (أو محلوفاً به) أي بالصّريح. قال القاضي: لا تختلف الروايةُ عن أحمد فيمن قال لامرأته: «أنتِ الطلاقُ» أنه يقعُ، نواه أو لم ينوِه. ويقع به واحدةً ما لم ينو أكثر.

(وإن قال: عليّ الحرامُ)، أو يلزمني الحرام، أو: الحرام يلزمني (إن نوى امرأتُه) أو دلتْ قرينةٌ على إرادة ذلك، (ف) هو (ظهارٌ، وإلا فلغوٌ) لا شيء فيه.

(ومن طلّق زوجةً) من زوجاتِهِ (ثم قال عقبه لضرتها: شرَّكْتُكِ) معها، (أو: أنتِ شريكتُها، أو: أنتِ مثلُها، وقع عليهما) الطلاقُ، نص عليه، لأنه صريح لا يحتاج إلى نية، لأنه جعل الحكم فيهما واحداً، وهذا لا يحتمل غير ما فهم منه، أشبه ما لو أعاده بلفظه على الثانية.

(وإن قال: عليَّ الطلاقُ، أو: امرأتي طالق، ومعه أكثر من امرأةٍ، فإنْ نوىٰ معيَّنةً) من زوجاتِهِ (انصرفَ إليها)؛ وإن كان هناك سببٌ يقتضي تعميماً أو تخصيصاً عُمِل به، (وإن نوىٰ واحدةً) من زوجاتِهِ (مبهمةً أُخْرِجَتْ بقرعةٍ؛ وإن لم ينو شيئاً) ولم يكن سببٌ يقتضي

تعميماً أو تخصيصاً (طَلَق الكلّ)، لأن الكل امرأة، وهي محل لـوقوع طـلاقه عليهـا، ولا مخصص.

(ومن طلَّق) زوجتَهُ (في قلبه لم يقع) طلاقُهُ، في قول عامة أهـل العلم، قالـه في الشرح، لحديث: «إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها، ما لم تتكلم به أو تعمل»(١).

(فإن تلفّظَ به، أو حرَّكَ لسانَهُ، وقع)، نقل ابن هانيءٍ عن أحمد: إذا طلَّق في نفسِه لا يلزمه، ما لم يلفِظْ به أو يحرِّكْ لسانه.

قال في الفروع: وظاهره أي ظاهر النهي (ولو لم يسمعه) أي من حرّك به لسانه، بخلاف قراءةٍ سرّيةٍ [في] الصلاة، فإنها لا تجزئه حيثُ لم يُسمعْ نفسه.

#### [الطلاق بالكتابة والإشارة]:

(ومن كَتَبَ صريحَ طلاقِ زوجتِهِ) بما يَبين (وقع) وإن لم ينوهِ، على الأصحّ، لأنها صريحة فيه، لأن الكتابة صريحة في الطلاق. ووجه كونها صريحة فيه أن الكتابة حروف يفهم منها الطلاق، وتقوم مقام قول الكاتب، لأنه على أمر بتبليغ الرسالة، وكان في حق البعض بالقول، وفي آخرين بالكتابة إلى مملوك الأطراف، وإن كتبه بشيء لا يبين، ككتابته بأصبعه على وسادة أو في الهواء، فظاهر كلام أحمد أنه لا يقع، وقال أبو حفص: يقع لأنه كتب حروف الطلاق، أشبه كتابته بما يَبِيْن. ذكره في الكافي.

(فلوقال: لم أُرِدْ إلا تجويد خطي، أو): لم أرد إلا (غَمَّ أهلي، قُبِل) منه (حكماً) أي في الحكم، أو قَراً ما كتبه وقال: لم أقصد إلا القراءة، قُبِلَ مِنْهُ حكماً، وإذا أراد غم أهله بتوهم الطلاق دون حقيقته، لا يكون ناوياً للطلاق، وقال في الكافي: وإن قصد غم أهله، فظاهر كلام أحمد أنه يقع، لأن ذلك لا ينافي الوقوع، فيغم أهله بوقوع الطلاق بها.

(ويقع) الطلاقُ (بإشارةِ الأخرس ِ فقطٌ) حيث كانتْ مفهومة. ويكون حكمها كالصريح من غير الأخرس.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري والترمذي وأبو داود. (إرواء ٧/١٣٩).

#### فصل [في كنايات الطلاق]

(وكنايته) أي كناية الطلاق (لا بد فيها من نية الطلاق)، سواء كانت الكناية ظاهرةً أو خفيةً، لأن الكناية لماقصرت رتبتهاعن الصريح وقِف عملها على نية الطلاق، تقويةً لها، وإلحاقاً لها بعمل الصريح، ولأن الكناية لفظ يَحْتَمِل غيرَ معنى الطلاقِ فلا يتعين له بدون النية.

(وهي) أي الكناية (قسمان: ظاهرة، وخفية).

(فالظاهرة: يقع بها الثلاث) أي الطلاق الثلاث، حتى وإن نوى واحدة، على الأصح، لأن ذلك قولُ علماءِ الصحابة، منهم ابن عباس، وأبو هريرة، وعائشة، ويروى أيضاً عن علي وابن عمر وزيد، ولم ينقل خلافهم في عصرهم، فكان إجماعاً. قاله في الكافي. وكان الإمام أحمد يكره الفتيا في الكتابة الظاهرة، مع ميله إلى أنها ثلاث، وعنه يقع ما نواه، اختاره أبو الخطاب، لحديث ركانة: «أنه طلق البتة، فاستحلفه النبي على ما أردت إلا واحدة، فحلف فردها عليه»(١).

(و) الكناية (الخفية: يقع بها) طلقة (واحدة) رجعية في مدخول بها، لأن مقتضاه الترك دون البينونة كصريح الطلاق، وقال النبي على البينة الجون: «الحقي بأهلك»(٢)، ولم يكن ليطلق ثلاثاً وقد بنى عنه، وقال لسودة: «اعتدي»(٣) فجعلها طلقة. (ما لم ينو أكثر)، فإن نوى أكثر وقع ما نواه، لأنه لفظ لا ينافي العدد، فإذا نوى عدداً وجب أنه يقع ما نواه، لأنه لا ينافيه.

(فالظاهرةُ) خمسةَ عشر: (أنت خَلِيَّةٌ، و) أنت (بريئة، و) أنت (بـائنٌ، و) أنتِ بَتّةٌ، وأنت بَتْلَةٌ، و (أنت حُرِّة، وأنتِ الحَرَجُ؛ وحبلك على غارِبِك، وتزوِّجِي من شئتِ، وحَلَلْتِ

<sup>(</sup>۱) ضعيف. أخرجه أبو داود (۲۲۰۸) والترمذي (۱/۲۲۰) والحاكم (۱۹۹/۲) وغيـرهم. (إرواء ١٣٩/۷).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري (٤٥٨/٣) والنسائي (٢٠٥٠) وابن ماجه (٢٠٥٠) والبيهقي (٧/ ٣٩) وغيرهم (إرواء /١٤٦/).

<sup>(</sup>٣) ضعيف. أخرجه البيهقي (٧/٣٤٣). (إرواء ١٤٦/٧).

لـلأزواج، أو لا سبيل لي عليـكِ، أو لا سلطانَ) لي عليكِ، (وأعتقتُكِ، وغَطِّي شَعْرَكِ، وتقنَّعي).

(والخفيّة) عشرون، وهي: (اخرجي، واذهبي، ودوقي، وتجرّعي، وخلَّيتُكِ، وأنتِ مخلاّة، وأنتِ واحِدَةٌ، ولستِ لي بامرأةٍ، واعتدّي، واستبرئي، واعتزلي، والحقي بأهلكِ، ولا حاجة لي فيكِ، وما بقيَ شيءٌ، وأغناكِ الله، وإنّ الله قد طلّقكِ، والله قد أراحكِ مني، وجرى القلمُ) ولفظُ فراقِ، ولفظ سراح.

(ولا تشترط النيةُ) للطلاقِ (في حال الخصومةِ، أو) في حال (الغضبِ).

(وإذا سَأَلَتُهُ) أي سألت الزوجةُ زوجَها (طلاقَهَا) فيقع الطلاق في هذه الأحوال بالكناية بدون نيّةٍ (فلو قال في هذه الحالةِ) أي في حالة الخصومةِ أو الغضب أو سؤال الطلاق (لم أرد الطلاق، دُيِّن) فيما بينه وبين الله تعالى، (ولم يُقْبَلْ حُكْماً) على الأصحّ لأن دلالة الحال لها تأثيرٌ في حكم الألفاظ، فإن اللفظ الواحد يُحْمَلُ على الذم تارة وعلى المدح أرى، كما في قول الشاعر:

قُبَيِّلةً لا يعدرُونَ بِذِمَّةٍ ولا يظلِمونَ الناسَ حَبَّةَ خَرْدَلِ فَان ظاهر هذا المدح، لولا البيتُ الأولُ، وهو قوله:

إذا الله عادى أهل لُوْم وذِلَّة فَعَادىٰ بني العجلانِ رهطَ ابنِ مُقْبِلِ فَعُلِمَ بذلكَ أنه أراد به ذلتهم وقلتهم، قال في الكافي: ويحتمل التفريق بين الكنايات فما كثر استعماله منها في غير الطلاق، كقوله: اذهبي واخرجي وروحي، لا يقع بغير نية، وما ندر استعماله كقوله، اعتدي وحبلك على غاربك وأنت بائن وبتة، إذا أتى به حال الغضب أو سؤال الطلاق كان طلاقاً، فأما إن قصد بالكناية غير الطلاق لم يقع على كل حال، لأنه لو قصد ذلك بالصريح لم يقع، فبالكناية أولى.

## باب ما يختلف به عدد الطّلاق

ويعتبر مِلْكُ عددِه بـالرجـال، حريـة وَرِقًا، روي ذلـك عن عُمَرَ وعثمـان وزيدٍ وابنِ العباس، وبه قال مالكُ والشافعـيّ. وعنه أن الطلاق بالنساء. والأول المذهب.

(ويملك الحرُّ) ثلاث طلقات، (و) يملك (المبعّض) أيضاً (ثلاثَ طلقاتٍ) ولو زوجَيْ أمةٍ، لأن الطلاق خالص حق الزوج فاعتبر به، لقوله تعالى: ﴿ الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ﴾(١).

(و) يملك (العبد) ولو مكاتباً أو مدبّراً أو طَراً رِقّه (كذمّيِّ تزوّج ثم لحق بدار الحرب فاستُرِقَ قبل أن يطلق فإن له طلقتين. صرح به في شرح المنتهى أو معه حرة، (طلقتين) فقط، وعن عائشة مرفوعاً: «طلاق العبد اثنتان، فلا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره»(٢)، وعن عمر قال: «ينكح العبد امرأتين، ويطلق طلقتين، وتعتد الأمة حيضتين»(٣). فلو علق عبد الثلاث بشرط فوُجد بعد عتقه وقع الثلاث، وإن علقها بعتقه فعتق لغت الثالثة.

(ويقع الطلاق بائناً في أربع مسائل):

الأولى: (إذا كان) الطلاقُ بعد الدخول (على عوض) قال في الإقناع وشرحه:

<sup>(</sup>١) البقرة، آية (٢٢٩).

<sup>(</sup>٢) ضعيف. أخرجه الدارقطني (٤٤١) والبيهقي (٧/٣٦٩). (إرواء ١٤٨/٧).

<sup>(</sup>٣) صحيح. أُخرجمه المدارقُطني (٤١٩) والشافعي (١٦٠٧) والبيهقي (٤٢٥/٧). (إرواء ٧٠٠٧).

وطلاق معلق بعوض ، أو منجَّزٌ بعوض ، كخلع ٍ في إبانةٍ ، لأن القصد إزالةُ الضَّرر عنها، ولو جازت رجعتها لعاد الضَّرَرُ. انتهى.

وأشار للثانية بقوله: (أو قبل الدخول) والخلوةِ، لأن الرجعة لا تملك إلا في العدة، ولا عدة عليها، لقوله تعالى: ﴿ ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لك عليهن من عدة تعتدونها... ﴾ (١) الآية.

وأشار للثالثة بقوله: (أو في نكاح فاسد) لأن من نكاحُها فاسدٌ تبين بالطلاق، فلا تُمْكن رجعتُها. فإذا لم تحل بالنكاح لعدم صحته وجب أن لا تحلُّ بالرجعة.

ولا يحلُّ نكاحُها في هذه المسائل الثلاث إلا بعقد جديد بشروطه.

وأشار للرابعة بقوله: (أو) طلّقها (بالثلاثِ) دفعةً واحدة، أو دفعاتٍ إن كان حرًّا، أو طلقها اثنتين دفعة واحدة أو دفعتين، إن كان عبداً.

(ويقع ثلاثاً إذا قال أنت طالقٌ بلا رجعةٍ، أو) قال: طالق (ألبتة، أو) طالق طلاقاً (بائناً)، لأنه وصف الطلاق بما يقتضى الإبانة.

(وإن قال) الزوج لزوجته: (أنتِ الطلاقُ، أو: أنتِ طالق)، أو: يلزمني الطلاق، أو: الطلاق لأزمٌ لين، أو: عليَّ الطلاقُ، [فهو] صريحٌ، في المنصوص، فلا يحتاج إلى نية سواءٌ كان منجَّزاً، أو معلّقاً، أو محلوفاً به، كه (أنت الطلاق) لأقومنَّ، لأنه مستعمل في عرفهم، كما في قوله:

فأنت الطلاق وأنت الطلاق وأنت الطلاق ثلاثاً تماما و (وقع) به (واحدةً) لأنّ أهل العرف لا يعتقدونه ثلاثاً. (وإن نوى ثلاثاً) أو اثنتين (وقع ما نواه)، كما لو نوى بأنتِ طالقٌ أكثرَ من واحدةٍ، فإنه يقع ما نواه.

(ويقع ثلاثاً إذا قال) لزوجته: (أنتِ طالقٌ كلَّ الطلاق، أو: أكثَرَهُ)، أي أكثر الطلاق (أو: جميعة) أو منتهاه، أو غايتَهُ، أو أقصاه، (أو): أنتِ طالقٌ (عَدَدَ الحصى ونحوه) مما يتعدّد، كعدد القَطْر أو الرملِ أو الريحِ أو الترابِ، أو عددَ النجومِ، أو عدد الجبالِ أو

<sup>(</sup>١) الأحزاب، آية (٤٩).

السفنِ أو البلاد. (أو قال لها: يا مائةً طالقٍ)، فثلاثَ. ولو نوى واحدة.

(وإن قال) لزوجته: (أنتِ طالقُ أشدً الطلاق، أو أغلظه، أو أطوله، أو أعرضه)، أو ملءَ البيت، (أو ملءَ الدنيا، أو مثل الجبل)، أو عِظَمَه، أو أنت طالقٌ عِظَمَ الشمس، أو القمر، أو عِظَم الفيل، أو الجمل، ونحوه، (أو) قال لزوجته: أنت طالق (على سائرِ المذاهبِ وقع) طلقةٌ (واحدةٌ)، لأن ذلك لا يقتضي عدداً، فالطلقة الواحدة تتصف بكونها يملأ الدنيا ذكرها، وأنها أشد الطلاق عليها، فلم يقع الزائد بالشك، قاله في الكافي. (ما لم ينو أكثر) فيقع ما نواه.

ومن طلقةِ إلى ثلاث، فثنتان.

#### فصــل

(والطلاق لا يتبعّضُ، بل جزء الطلقة كَهِيَ) فأنتِ طالقٌ ثلثَ أو سدسَ [طلقة]، أو نصفَ وثلثَ وسدسَ [طلقة أو نصفَيْها] فطلقة واحدة، لأن ذكر بعض ما لا يتبعض، كذكر جميعه، لأن مبناه على السراية كالعتق، قال ابن المنذر: أجمع كل من أحفظ عنه من أهل العلم، أنها تطلق بذلك إلا داود.

(وإن طلّق بعض زوجته) بأن قال لها: نصفُك وربعُك وخمسُكُ طالق، أو بعضُك طالق، أو بعضُك طالق، أو بعضُك طالق، أو جزءٌ منك طالق (طلقت كلُها)، لأنه أضاف الطلاق إلى جملة لا تتبعض في الحل والحرمة، وقد وجد فيها ما يقتضي التحريم، فغلب، كاشتراك مسلم ومجوسي في قتل صيد. (وإن طلّق منها جزءاً لا ينفصل كيدها) وأصبعها ودمها (وأذنها وأنفها طلقت) كلّها، لإضافة الطلاق إلى جزء ثابت استباحة بعقد النكاح، أشبه الجزء الشائع.

(وإن طلّق) من زوجته (جزءاً ينفصل كشعرها وظفرها وسنّها لم تطلق) قال أبو بكر: لا يختلف قول أحمد أنه لا يقع طلاق وظهار وعتق وحرام بذكر الشعر والظفر والسن والروح. وبذلك أقول. انتهى. ولأنها أجزاء تنفصل منها حال السلامة، أشبهت الريق والعرق ونحوهما، والروح ليس عضواً ولا شيئاً يستمتع به، ولأنها تزول عن الجسد في حال سلامته، وهي حال النوم، وقال أبوالخطاب: يقع بإضافته إلى روحها ودمها، لأن دمها من أجزائها، وروحها بها قوامها.

#### فصــل

(وإذا قال) لامرأته الواحدة: (أنت طالق لا بل أنت طالق، فواحدة)، أي طلقت طلقة واحدة. قال ابن رجب في القاعدة التاسعة والخمسين بعد المائة: وههنا مسألة حسنة نص عليها أحمد في رواية ابن منصور: إذا قال لامرأتِهِ أنت طالقٌ بل أنت طالق، قال: هي تطليقتان، هذا كلام مستقيم، وإن قال: أنتِ طالق لا بل أنت طالق، هي واحدة. ثم ذكر توجيه حكم الأولى، ثم قال: وأما إذا قال: أنت طالق لا بل أنت طالق، فقد صرّح بنفي الأولى ثم أثبته بعد نفيه، فيكون المثبَتُ هو المنفيَّ بعينه، وهو الطلقة الأولى، فلا يقع به طلقة ثانية.

(وإن قال) لها: (أنت طالق طالق طالق، فواحدةً) أي طلقت طلقةً واحدة، لأنه لم يُثْبِتُها بلفظٍ يقتضي المغايرة (ما لم ينوِ أكثر) من واحدة، فيقع ما نواه. ومعلَّق في هذا كمنجًذ.

(وأنتِ طالقٌ أنتِ طالقٌ) مرتين (وقع ثنتان) إن كانت مدخولًا بها (إلا أن ينوي) بتكراره (تأكيداً متصلًا أو إفهاماً لها) أنّ الأولى وقعَتْ بها. وإنما يقع عليه طلقتان إذا لم ينوِ تأكيداً ولا إفهاماً، لأن هذا للإيقاع، ويقتضي الوقوع، بدليل لو لم يتقدمه مثله. وإنما ينصرف عن ذلك بنيّةِ التأكيد أو الإفهام، فإذا لم يوجد شيء من ذلك وقع مقتضاه.

(و) إن قال: (أنت طالق فطالق، أو) قال: أنت طالق (ثم طالق)، أو قال: أنت طالق بل طالق، أو: بل أنت طالق، أو: طلقة بل طلقتين، أو: طلقة بل طلقة، (ف) يقع عليه (اثنتان) أي فإنه يقع عليه طلقتان.

وهذا كله (في المدخول بها، وتبين غيرُها بالأولى)، ولا يلحقها ما بعدها، لأنها إذا بانت بالأولى صارت كالأجنبية، فلا يلحقها طلاق بعدها.

(و) إن قال لها: (أنت طالق وطالق وطالق، ف) يقع عليه (ثلاث) طلقات (معاً)، لأن الواو تقتضي الجمع، ولا ترتيب فيها، فيكون موقعاً للثلاثِ جميعاً، (ولو) كانت الزوجة (غير مدخول بها).

### فصل [في حكم الاستثناء]

الاستثناءُ استفعالٌ من التَّنْي ، وهو الرجوع، يقال: ثَنَى رأس البعير إذا عَطَف إلى ورائه، فكأنَّ المستثنِي رجَع في قوله إلى ما قبله.

وهو إخراجُ بعض ِ الجملةِ بإلّا أو ما قام مقامها من متكلِّم واحدٍ.

(ويصح الاستثناءُ في النصف فأقل) منه في المنصوص، لأنه كلام متصل أبان به أن المستثنى غير مراد بالأول، فصح، كقول الخليل عليه السلام: ﴿ إنني براء مما تعبدون إلا المني فطرني ﴾(١)، وقوله تعالى: ﴿ فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاماً ﴾(١). (من مطلَّقات) كقوله: زوجاتي طالقات، إلا إحداهما، أو قال زوجُ أربع إن نسائي طوالق إلا واحدة.

(و) يصح استثناءُ النصفِ فأقـلً من عـدد (طَلَقـاتٍ) في الأصـح (ف) يتفـرع على المذهب (لو قال) لزوجته: (أنتِ طالقٌ ثلاثاً إلا واحدة، طلقت اثنتين) أي طلقتين.

(و) إن قال لها: (أنت طالق أربعاً إلا اثنتين) فإنه (يقع) عليه (ثنتان)، بناءً على صحة استثناء النصف.

فإن قيل: كيف أجزتم استثناءَ الاثنتين من الثلاثة، وهي أكثرها، في قوله: أنت طالق ثلاثاً إلا اثنتين إلا واحدة؟ قلنا: لأنه لم يسكت عليها، بل وصلها، بأن استثنى منها طلقة، فصارت عبارة عن واحدة.

(و) من له أربع نسوةٍ فقال: (نسائي الأربعُ طوالقُ إلا ثنتين، طلق اثنتان) لأنهما نصف الأربع.

(وشُرِطَ) بالبناء للمفعول (في الاستثناءِ اتصالٌ معتاد)، لأن غير المتصل لفظ يقتضي وقوعَ ما وقع بالأوَّل. والطلاقُ إذا وقعَ لا يمكن رفعه، بخلاف المتصل، فإن الاتصال يجعل اللفظ جملة واحدة، فلا يقع الطلاق قبل تمامها، ولولا ذلك لما صحّ التعليق.

<sup>(</sup>١) الزخرف، آية (٢٦).

<sup>(</sup>٢) العنكبوت، آية (١٤).

ثم إنّ الاتصال قد يكون (لفظاً) كما لو أتى به متوالياً، (أو) يكون متصلاً (حكماً، كانقطاعه) أي انقطاع جملة ذلك (بعطاس ونحوه)، كتنفس، وسعال، بخلاف ما لو كان انقطاعه بكلام معترض، أو زمن طويل، فإنه يمنع صحة الاستثناء. وشرط له أيضاً نية الاستثناء قبل تمام مستثنى منه. وكذا شرط ملحق كما لو قال: أنت طالق إن دخلتِ الدار.

### فصل [(في) حكم (طلاق الزمن) الماضي والمستقبل]

(إذا قال) لزوجته: (أنت طالقٌ أمس، أو) قال لها: أنت طالق (قبل أن أتزوّجك، نوى) بذلك (وقوعه) أي وقوع الطلاق (إذن) أي إيقاعه الآن، (وَقَعَ) في الحال، لأنه مُقِرِّ على نفسه بما هو أُغْلَظُ في حقِّه. (وإلا) أي وإن لم ينو وقوعه في الحال (فلا) أي فلا يقع، لما روي عن أحمد فيمن قال لزوجته: أنت طالق أمس، وإنما تزوَّجها اليوم: ليس بشيءٍ.

(و) إن قال الزوج لزوجته: (أنت طالق اليومَ إذا جاءَ غدٌ، فلغوٌ) لا يقع به شيءٌ، لعدم تحقق شرطه، لأن مقتضاه وقوعُ الطلاق إذا جاء غد، ولا يتأتّى غدٌ إلا بعد ذهاب اليوم، وذهاب محلِّ الطلاق.

(و) إن قال لزوجته: (أنت طالق غداً، أو) أنت طالق (يـوم كـذا وقـع) الـطلاق (بأولهما)، لأنه جعلَ الغدَ ويومَ كذا ظرفاً للطّلاق، فإذا وجد ما يكون ظرفاً له طلقت. ولا يديّن (ولا يُقبلَ) منه (حكماً) أي في الحكم (إن قال: أردتُ آخرهما) لأن لفظه لا يحتمله.

(و) إن قال: (أنت طالق في غد، أو في رجب، يقع بأولهما) وذلك في رجب ونحوه من حين تغرب الشمسُ من آخر الشهرِ الذي قبله، لأنه جعلَ الشهرَ ظرفاً للطلاق، فإذا وجد ما يكون ظرفاً له طلقت فيه.

وله وطءٌ للمعلَّق منها قبل وقوع . (فإن قال: أردت) أن الطلاق إنما يقع (آخِرَهما) دُيِّن فيما بينه وبين الله تبارك وتعالى و (قُبِل حكماً) لأن آخر هذه الأوقات وأوسطها منها، فإرادته لذلك لا تخالف ظاهِر لفظِهِ.

فإن قال: أنت طالقٌ أولَ شهرِ كذا، أو: غُرَّتَهُ، أو: في رأسه واستقباله، أو مجيئه، فإنه لا يقبل قوله: أردت وسطه ولا آخره، لأن لفظه لا يحتمله.

(وأنت طالقٌ كلَّ يوم)، وأنت طالقٌ اليومَ وغداً وبعدَ غدٍ، (فواحدةٌ).

(وأنت طالقٌ في كلِّ يوم ٍ ، فتطلق في كل يوم واحدةً).

وأنت طالقٌ يومَ يقدم زيد، يقع يومَ قدومِهِ من أوله.

(و) إن قال لها: (أنتِ طالقُ إذا مضى شهر ف) إنها تطلق (بمضيِّ ثلاثينَ يوماً؛ و) إن قال: أنت طالق (إذا مضى الشَّهرُ، ف) إنها تطلق (بمضيّه. وكذلك) أي وكالتفصيل المذكور إذا قال لها: أنت طالق (إذا مضت سنة)، فتطلق بانقضاء اثني عشر شهراً، لقوله تعالى: في إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً ﴿(١)، أي شهور السنة، وتعتبر بالأهلة ويكمل ما حلف في أثنائه بالعدد. (أو) إذا مضت (السنة)، أي إذا قال: أنت طالق إذا مضت السَنةُ فتطلق بانسلاخ ذي الحجة، لأن آل للعهد الحضوري.

\* \* \*

<sup>(</sup>١) التوبة، آية (٣٦) .

#### باب تعليق الطلاق

بالشروط بإن أو إحدى أخواتها، لا يصح التعليق إلا من زوج، فلو قال: إن تزوجت امرأة أو فلانة فهي طالق، لم يقع بتزويجها في قول أكثر أهل العلم.

(إذا علَّق) الرجلُ (طلاقَ زوجتِهِ) أو عتقَ عبدِه (على وجود فعل مستحيل ٍ) عادة (كإن صعدتِ السماءَ) أو شاءَ الميّت، أو شاءت البهيمة، أو طِرْتِ (فأنتِ طالق، لم تطلق) ولم يعتق.

(وإن علقه) أي علّق الطلاق، وكذلك العتق (على عدم وجوده، كإن لم تصعدي) السماء أو إن لم يشأ الميت ونحوهما (فأنتِ طالق، طلقت في الحال)، وعتق الرقيق، كما لو قال: أنت طالق إن لم أبعْ عَبْدي، فمات العبد. ولأنه علّق الطلاق على عدم فعل المستحيل، وعدمُهُ معلوم في الحال وما بعده.

روى عن ابن عباس، «وروي عن علي وجابر بن عبد الله»(١)، لقوله تعالى: ﴿ إذَا نَكُحتُم الْمُؤْمِنَاتُ ثُم طلقتموهن. . . ﴿ (٢) ، وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: «لا نذر لابن آدم فيما لا يملك، ولا عتق فيما لا يملك، ولا طلاق فيما لا يملك»(٣)، وعن

<sup>(</sup>۱) حسن. عن ابن عباس. أخرجه الحاكم (۲۰٥/۲) والبيهقي (۲۰۷/۳) وغيرهما وأما أثر علي وجابر فهما عند الترمذي (۲۲۲/۱) معلقين غير موصلين. وأما أثر جابر فلم أره موقوفاً وقد رواه الطيالسي (۱۲۸۲) والبيهقي (۳۱۹/۷) مرفوعاً. (إرواء ۲۰۷۷).

<sup>(</sup>٢) الأحزاب، آية (٤٩).

<sup>(</sup>٣) صحيح. أخرجه أبو داود (٢١٩٠) والترمذي (٢/٢٢) وأحمد (١٨٩/٢) وغيرهم. (إرواء ١٧٣/٦).

المسور بن مخرمة مرفوعاً: «لا طلاق قبل نكاح ولا عتاق قبل ملك»(١)، وقال أبـو بكر: لا يختلف قول أبي عبد الله، إن الطلاق إذا وقع قبل النكاح أنه لا يقع. ذكره في الكافي.

(وإن علّقه) أي الطلاق (على) فعل (غيرِ المستحيلِ) كإن لم أشترِ من زيدٍ عبدَه، فأذت طالق (لم تطلق إلا باليأسِ مما علَّق عليه الطلاق) وهو موت العبد أو عتقه (ما لم يكن هناك نيّة أو قرينة تدل على الفورِ، أو يقيِّد بزمنٍ، كقوله: اليوم، أو الشهر، (فيعمل بذلك) أي بالنية أو القرينة أو التقييد بزمن.

#### فصل

(ويصحُّ التعليق مع تقدّم الشرط) بصريح ِ طلاقٍ، كإن دخلتِ الـدارَ فأنتِ طالقٌ، وبكنايةِ الطلاقِ مع قصدِهِ، كإن دخلت الدار فأنت خليّة، وينوي بلفظ: «خلية» الطلاق.

(و) يصح التعليق أيضاً مع (تأخّرِهِ) أي تأخر الشرط، بصريح ، كقوله: أنتِ طالق إن دخلتِ الدار، وبكنايةٍ مع قصدٍ، كقوله: أنتِ خلية إن دخلتِ الدار. ثم مثّل المصنف للتقدُّم ِ والتأخُّر بقوله: (كإن قمتِ فأنتِ طالق) هذا مثال تقدم الشرط، (أو: أنتِ طالقٌ إن قمتِ) وهذا مثال تأخر الشرط.

(ويشترط لصحة التعليق أن ينويه) أي الشرطَ (قبلَ فراغ ِ التلفُّظِ بالطلاق)، فلو طلق غَيْرَ ناوِ التعليقَ ثم عَرَضَ له، فقال: إن قمت لم ينفعه التعليق ووقع الطلاق، لأن الطلاق إذا وقع لا يمكن رفعه.

(و) يشترط لصحة التعليق أيضاً (أن يكون) الشرطُ (متصلاً لفظاً، أو حكماً، فلا يضرُّ لو عَطَسَ ونحوَه) بين شرطٍ وحكمه، (أو قَطَعَهُ بكلام منتظم، كأنتِ طالقٌ، يا زانيةُ، إن قمت) أو إن قمتٍ يا زانيةُ فأنت طالق.

(ويضرُّ إن قطعَهُ) أي التعليق (بسكوتٍ) بين شرطٍ وحكمهِ سكوتاً يمكنه فيه الكلام، (ويضرُّ إن قطعة عبرِ منتظمٍ، كقوله): أنتِ طالقُ (سبحانَ اللهِ) إن قمت. (وتطلق في الحال) لقطع

<sup>(</sup>١) صحيح. أخرجه ابن ماجه (٢٠٤٨). (إرواء ١٥٢/٧).

التعليق، ولأن غير المتصل يقتضي رفع ما وقع بالأول، والطلاق إذا وقع لا يمكن رفعه، بخلاف المتصل فإن الاتصال يجعل الكلام جملة واحدة، فلا يقع الطلاق قبل تمامها.

### فصل [(في مسائل متفرقة) يعلق فيها الطلاق]

(إذا قال) لزوجته: (إن خرجتِ بغير إذني)، أو: إلا بإذني، أو: حتى آذن لك، (فأنتِ طالق، فأذن لها) في الخروج (ولم تعلم)، فخرجت، طلقت، لأن الإذن هوالإعلام، ولم يُعلمها، (أو) أذن لها و (علمت وخرجت، ثم خرجت ثانياً بلا إذنه طلقت) لأنها خرجت بغير إذنه (ما لم يأذن) الزوج (لها في الخروج كلما شاءَتْ) فلا يحنثُ بخروجِها بعد ذلك بدون حلف متجدد.

(و) إن قال الزوج: (إن خرجت بغير إذن فلانٍ) رجل معيّنٍ، - ظاهره أجنبيًا كان أو غيرَه - (فأنت طالق، فمات) فلانٌ، (وخرجت، لم تطلق). قال في الإنصاف: على الصحيح من المذهب. وحسّنه القاضي، وجعلَ المستثنى محلوفاً عليه. انتهى. فعلى هذا يكون المعنى على قول القاضي: إن حصَل منكِ خروجٌ بدون إذن زيد فأنتِ طالقٌ، فيفوت المحلوف عليه بموته.

(و) إن قال لها: (إن خرجتِ إلى غيرِ الحمّام) بلا إذني (فأنت طالق، فخرجت له) أي للحمّام ولغيرِهِ، أوْ له (ثم بدا لها غيرُه، طلقت) أيضاً، لأن ظاهر هذه اليمينِ المنعُ من غيرِ الحمام، فكيفَمَا صارتْ إليه حنث، كما لو خالفتْ لفظَهُ.

(و) إن قالَ رَجُلِّ: (زوجتي طالقٌ، أو) قال مالكُ عبدٍ (عبدي حرِّ، إن شاء اللهُ، أو: إلا أن يشاء الله)، أو: إن لم يشأ الله، أو: ما لم يشأ الله، (لم تنفعه المشيئة شيئاً، ووقع) الطلاقُ والعتاقُ، لقصدِهِ بقوله: إن شاء الله، تأكيدَ الوقوعِ، وقد نصّ أحمدُ على وقوعهما، وقال ابن عباس: «إذا قال الرجل لامرأته، أنت طالق إن شاء الله، فهي طالق»(١)، ولأنه تعليق على ما لا سبيل إلى علمه فبطل، كما لو علقه على شيء من المستحيلات، ولأنه

<sup>(</sup>۱) لم أره عن ابن عباس وإنما أخرجه ابن أبي شيبة (۱/۸۸/۷) عن الحسن البصري وإسناده صحيح. والمروي عن ابن عباس مرفوعاً خلافه، أخرجه البيهقي وغيره والحديث إسناده منكر. (إرواء //١٥٤).

استثناء يرفع جملة الطلاق حالًا ومآلًا، فلم يصح كاستثناء الكل.

(وإن قال): أنت طالق (إن شاء فلان، فتعليقٌ) على مشيئةِ فلانٍ (لم يقع إلا أن يشاء) فلان.

(وإن قال) لزوجته: أنتِ طالقٌ (إلا أنْ يشاءَ زيدٌ، ف) الطلاق (موقوف: فإن أبى) زيدٌ (المشيئة، أو جُنَّ، أو مات، وقع الطلاق إذن) لأنه أوقع الطلاق وعلَّق رفعه بشرط، ولم يوجد.

(وأنتِ طالقٌ إن رأيتِ الهلالَ عياناً) بأن لم يحصل دون رؤيتِهِ غيمٌ أو قَتَر (فرأته في أول) ليلةٍ، (أو ثاني) ليلة، (أو ثالثِ ليلةٍ، وقع) الطلاقُ، (و) إن رأته (بعدَها) أي بعد الليالي الثلاثة (لم يقع) الطلاق لأنه يسمى بعدها قمراً في الأصحّ.

(و) إن قال لزوجته: (أنتِ طالق إن فعلتِ) أنتِ (كذًا، أو) قال: أنتِ طالق (إن فعلتُ أنا كذا، ففعلتُه) هي، (أو فَعله) هو، حال كون الفاعل منهما (مكرَها، أو) فعله حال كونه (مجنوناً، أو) حال كونه (مغمَّى عليه، أو) حال كونه (نائماً، لم يقع) الطلاقُ لكونه مغطَّى عقلُه في هذه الأحوال، لحديث: «رفع القلم عن ثلاثة. . . »(١). (وإن فعلته) هي، (أو فعله) هو، حال كونه (ناسياً) الحلف، (أو) حال كونه (جاهلاً) وجودَ الحنث بفعله، أو جاهلاً أنه الفعل المحلوفُ عليه، كمن حلف لا يدخُل دار زيدٍ، ثم دخلها جاهِلاً أنها دار زيدٍ، (وقع) الطلاق، لأنه معلق بشرط وقد وجد، ولأنه تعلق به حق آدمي، فاستوى فيه العمد والنسيان والخطأ، كالإتلاف، بخلاف اليمين المكفرة، فلا يحنث فيها نصاً، لأنه محض حق الله فيدخل في حديث: «عفي لأمتي عن الخطأ والنسيان»(٢).

(وعكسه) أي عكسُ ما ذكر (مثله) أي في التفصيل المذكور، (كإن لم تفعلي) أنتِ (كذا، وإن لم أفعل) أنا (كذا، فلم تفعله) هي، (أو لم يفعله هو)، نسياناً، أو غيره، على التفصيل السابق، ويكون على التراخي، لأن (إِنْ) حرف يقتضي التراخي، إذا لم ينو وقتاً

<sup>(</sup>۱) صحيح. رواه عن عائشة أبو داود (٤٣٩٨) والنسائي (٢/ ١٠٠) وأحمد (٦/ ١٠٠) وغيرهم. (إرواء ٢/٤).

<sup>(</sup>٢) صحيح. بلفظ: «إن الله وضع عن أمتي...» أخرجه الدارقطني (٤٩٧) والحاكم (١٩٨/٢) وغيرهما. (إرواء ٢/٢١).

بعينه، فلا يقع الطلاق إلا في آخر أوقات الإِمكان، وذلك في آخر جزء من حياة أحدهما، قال في شرح العمدة: لا نعلم في هذا خلافاً.

## فصل [في الشكّ في الطلاق]

وهو هنا مطلق التردد.

(ولا يقع الطلاقُ بالشكّ فيه، أو فيما علِّق عليه)، وإن كان عدميًّا، بأن قال: إن لم أدخل الدار يوم كذا فزوجتي طالق، ومضى اليوم، وشكَّ هل دخل الدار فيه أوْ لا، لأنه شكَّ طراً على يقينٍ، فوجب طرحُهُ، كما لو شكّ المتطهرُ في الحدَثِ، ولحديث: «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك»(۱). وتقدّم. قال الموفق: والورع التزامُ الطلاقِ، لحديث: «من اتقىٰ الشبهات، فقد استبرأ لدينه وعرضه»(۱)، وندب قطع شك برجعته إن كان الطلاق رجعياً خروجاً من الخلاف، أو بعقد جديد إن أمكن ليتيقن الحل، وإلا فبغرفة متيقنة لئلا تبقى معلقة. (فمن حلف لا يأكل ثمرةً) مثلاً، (فاشتبهت) المحلوف على عدم أكلِها (بغيرها، وأكلَ الجميع إلا واحدةً، لم يحنث)، لأن الباقية بعد المأكول يحتمل أن تكون المحلوف على عدم أكلِها.

(ومن) طلق زوجته و (شك في عددِ ما طلّق بني على اليقين).

وقال الخرقي : إذا طلَّق، فلم يَدْرِ واحدةً طلَّق أو ثـلاثاً، لم يحـلَّ له وطُؤُهـا حتى يتيقّن. (وهو) أي اليقين (الأقلّ)، نص عليه لما سبق.

(ومن أوقع بزوجتِهِ كلمةً وشكّ هل هي) أي الكلمة (طلاقٌ أو ظهار، لم يلزمه شيء).

وإن شك من له زوجةٌ هل ظاهرَ منها، أو حلف بالله تعالى، لـزمـه بحنثٍ أدنى كفارتيهما، لأنه اليقين.

<sup>(</sup>۱) صحيح. أخرجه الطيالسي (۱۱۷۸) والنسائي (۲/۳۳) والترمذي (۱/۸۶) وأحمد (۱/۰۰) وغيرهم. (إرواء ۱/٥٥/).

<sup>(</sup>٢) قطعة من حديث رواه البخاري رقم (٥٢) في الإيمان: باب فضل من استبرأ لدينه و (٢٠٥١) في في البيوع: باب الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتبهات، ومسلم رقم (١٥٩٩) في المساقاة: باب أخذ الحلال وترك الشبهات من حديث النَّعمان بن بشير رضي الله عنهما، وأوله: «إن الحلال بين، وإن الحرام بين..». (م).

# باب أحكام (الرَّجعة)

(وهي) أي الرجعةُ في الشرعِ (إعادة زوجتِهِ المطلَّقةِ) طلاقاً غير بائنٍ (إلى ما كانت عليه) قبل الطلاق (بغيرِ عقدٍ) أي عقدِ نكاحٍ. قال الأزهريّ: الرِّجعة بعد الطلاقِ أكثر ما تُقال بالكَسْرِ، والفتحُ جائز.

وهي ثابتة بالكتابِ والسنَّة والإِجماع .

أما الكتابُ فقولُه تعالى: ﴿ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ . . ﴾ الآية (١) ، وقوله: ﴿ الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ﴾ (٢) .

وأما السّنة كما في حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما حين طلّق امرأتَهُ. فقال النبي ﷺ: «مُرْهُ فليُراجعها» (٣). وقد طلّق النبيُ ﷺ حفصة ثم راجَعَها(٤).

وأما الإِجماع فقال ابنُ المنذر: أجمعَ أهلُ العلم ِ على أن الحرَّ إذا طلّق دونَ الثلاثِ، والعبدَ دون اثنتين، أنّ لهما الرجعةَ في العدة.

<sup>(</sup>١) البقرة، آية (٢٢٨).

<sup>(</sup>٢) البقرة، آية (٢٢٩).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري (٤٥٨/٣) ومسلم (١٨٠/٤) ومالك (٥٣/٥٧٦/٢) وغيرهم. (إرداء /١٢٤/٧).

<sup>(</sup>٤) صحیح. أخرجه أبو داود (٢٢٨٣) والنسائي (١١٧/٢) وابن ماجه (٢٠١٦) وابن حبان (١٣٢٤) وغيرهم. (إرواء /١٥٧/).

(من شرطها) أي الرجعة (أن يكون الطلاقُ غيرَ بائنٍ) لأنّ من استوفى عدَدَ طلاقِهِ لا تحلُّ له حتى تنكحَ زوجاً غيره، فرجعتها لا تمكن لذلك، وإن كان بعوض فلا رجعة، لأنه إنما جعل لتفتدي به المرأة من الزوج، ولا يحصل ذلك مع ثبوت الرجعة، بـل يعتبر عقـد بشروطه.

(و) من شرطِ الرجعةِ (أن تكون في العدَّةِ) ولو كرهت الزوجة، لقوله تعالى: و بعولتهن أحق بردهن في ذلك ﴾(١).

فائدة: إنما تصح الرجعة بأربعة شروط:

الأول: أن يكون دُخَلَ أو خَلاً بها، لأن الرجعة لا تكون إلا في العدة. وغيرَ المدخولِ بها لا عدَّة عليها.

الثاني: أن يطلِّق في نكاح صحيح ، لأن الطلاق حَلُّ للنكاح، فهو فرعٌ عليه فإذا لم يصحَّ النكاح، فإذا لم تحل بالنكاح، وَجَبَ أن لا تحلّ بالرجعة.

الثالث: أن يطلُّق دون ما يملُّكُه من عددِ الطلاق، وهو الثلاث للحرِّ، والاثنتان للعبد.

الرابع: أن يكونَ الطلاقُ بغيرِ عوضٍ ، لأن العوضَ في الطلاقِ إنما جُعِلَ لتفتدي بِهِ المرأةُ نفسُها من الزوج ِ. ولا يحصُلُ ذلك مع ثبوتِ الرجعةِ ، فلذلك امتنعت الرجعةُ مع العوض في الطلاق.

فإذا وجدت هذه الشروط كان له رجعتُها ما دامت في العدة، لأنه إجماع المسلمين.

(وتصح الرجعةُ بعد انقطاع دم الحيضةِ الثالثةِ حيثُ لم تغتسل)، نص عليه وروي عن عمر وعلي وابن مسعود، وإن فَرَّطَتْ في الغُسْلِ عشرين سنة. وذلك لأنَّ وطءَ الزوجَةِ قبل الاغتسال حرامٌ لوجودٍ أثرِ الحيض الذي يَمْنَحُ الزوجَ الوطء، كما يمنَعُ الحيض، فوجبَ أن يمنعَ ذلك ما مَنعه الحيضُ، ويوجبَ ما أوجبَهُ الحيضُ، كما قبل انقطاع الدم .

فأمَّا بقية الأحكام، من قطع ِ الإِرثِ، والطلاقِ، واللَّعانِ، والنفقة، وغيرها، فيحصُّلُ

<sup>(</sup>١) البقرة، آية (٢٢٨).

بانقطاع ِ الدم روايةً واحدة. قال في شرح المنتهى وشرح الإقناع: قاله المحرَّرُ تبعاً للقاضي وغيرهِ.

(وتصح) الرجعةُ أيضاً (قبل وضع ِ ولدٍ متأخّرٍ) فيما إذا كانت حاملًا بأكثَـر من واحدٍ، لبقاء العدّةِ، لا في ردّة، ولا تعليقها بشرطٍ.

وتحصل الرجعة بالقول والفعل.

#### [ألفاظ الرجعة]:

(وألفاظُها) أي الرجعة: (راجعتُها) أي راجعتُ زوجتي، (ورجَّعتها، وارتجعتها) إلى نكاحي، (وأمسكْتُها، وردَدْتُها، ونحوه) مثل أعَدْتُها، ولو زاد: للمحبَّة، أو زاد: للإهانة، لورود السنة بلفظ الرجعة في حديث ابن عمر (۱)، واشتهر هذا الاسم فيها عرفاً، وورد الكتاب بلفظ الرد في قوله تعالى: ﴿ وبعولتهن أحق بردهن في ذلك ﴾ (۲)، وبلفظ الإمساك في قوله: ﴿ فأمسكوهن بمعروف . . . ﴾ (۵)، وقوله: ﴿ . . . فإمساك بمعروف . . . ﴾ (۵).

(ولا تشترط هذه الألفاظ، بل تحصل رجعتُها بوطئِها)، في ظاهر المذهب، لأنها زوجة يلحقها الطلاق والظهار والإيلاء، ويرث أحدهما صاحبه إن مات إجماعاً، فالوطء دليل على رغبة فيها، واختار الشيخ تقي الدين أن الوطء رجعة مع النية، وعن أحمد لا تحصل الرجعة إلا بالقول، وهو ظاهر كلام الخرقي، لقوله تعالى: ﴿ . . وأشهدوا ذوي عدل منكم . . ﴾(٥)، ولا يحصل الإشهاد إلا على القول، وسئل عمران بن حصين عن الرجل يطلق امرأته ثم يقع بها، ولم يشهد على طلاقها، ولا على رجعتها، فقال: «طلقت لغير سنة، وراجعت لغير سنة، أشهد على طلاقها، وعلى رجعتها ولا تعد»(١)، فعلى هذه الرواية تبطل الرجعة، إن أوصىٰ الشهود بكتمانها نص عليه، لما روىٰ أبو بكر في الشافي بسنده إلى

<sup>(</sup>١) تقدم قبل حديث.

<sup>(</sup>٢) البقرة، آية (٢٢٨).

<sup>(</sup>٣) البقرة، آية (٢٣١).

<sup>(</sup>٤) البقرة، آية (٢٢٩).

<sup>(</sup>٥) الطلاق، آية (٢).

<sup>(</sup>٦) صحيح. أخرجه أبو داود (٢١٨٦) وابن ماجه (٢٠٢٥). (إرواء ٧/١٥٩).

خلاس قال: «طلق رجل امرأته علانية، وراجعها سراً، وأمر الشاهدين بكتمانها - أي الرجعة ـ فاختصموا إلى علي، فجلد الشاهدين واتهمهما، ولم يجعل له عليها رجعة».

و (لا) تصحّ الرجعة (بـ) قول الـزوج: (نكحتُها، أو: تـزوجتُها)، لأن ذلـك كنايـة، والرَّجعةُ استباحةُ بُضْع مقصودٍ، فلا تحصُل بالكناية، كالنكاح، وفيه وجه تصح الرجعة به، اختاره ابن حامد لأن الأَجنبية تحل به، فالزوجة أولى، قدمه في الكافي.

### [البينونة لمن لم تُراجَع]:

(ومتى اغتسلَتِ) الزوجة (من الحيضةِ الثالثةِ، ولم يرتجعْها، بانت)، منه (ولم تحلّ له إلا بعقدٍ جديدٍ) مستكمل للشروط إجماعاً، لمفهوم قوله تعالى: ﴿ . . . وبعولتهن أحق بردهن في ذلك ﴾(١)، أي في العدة . (وتعود على ما بقيَ من طلاقِها)، ولو بعد وطءِ زوج آخر، قاله في المنتهى .

#### [عدد الطلاق بعد زوج آخر]:

تنبيه: إذا طلّق الرجلُ زوجَتَه ثلاثاً، وانقضت عدتها وتزوجت بغيره بنكاح صحيح ثم طلقها الثاني بعد أن وطئها وعادت لزوجها الأول فإنها تعود على طلاق ثلاث بإجماع أهل العلم.

وإذا طلقها دون ثلاث وانقضت عدتها وتزوجت من أصابها أو من لم يصبها وبانت منه وعادت إلى الأول فالمذهب أنها تعود إليه على ما بقي من طلاقها؛ هذا قول أكابر أصحاب النبي على منهم عمر وعلي وأبي ومعاذ وعمران بن حصين وأبو هريرة وزيد وعبد الله بن عمر ابن العاص رضي الله تعالى عنهم وعني بهم وعنه ترجع بالثلاث بعد زوج، وهو قول ابن عمر وابن عباس، وأبى حنيفة ذكره في الشرح.

# فصل [في ما تحلُّ به المطلقة ثلاثاً]

(وإذا طلق) الزوجُ (الحرُّ ثلاثاً) دفعةً أو دفعاتٍ، (أو طلَّق) الزوجُ (العبدُ ثنتين)، ولو

<sup>(</sup>١) البقرة، آية (٢٢٨).

عَتَق قبل انقضاءِ عدَّتها، (لم تحلُّ له حتَّى تنكحَ زوجاً غيرَهُ نكاحاً صحيحاً)، لقوله تعالى: ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّ تَانِ \_ إلى قوله سبحانه وتعالى: \_ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِن بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ ﴾(١)، وقال ابن عباس: «كان الرجل إذا طلق امرأته فهو أحق بـرجعتها، وإن طلقها ثلاثاً فنسخ ذلك قوله تعالى: ﴿ . . . الطلاق مرتان ﴾ ، إلى قوله: ﴿ . . . فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيـره ﴾(٢) »(٣). (ويطأهـا) الزوجُ (في قُبُلهـا)، لأن الوطء المعتبر في الزوجة لا يكون في غير القبل (مع الانتشارِ) قالَهُ الأصحاب. لقولِهِ ﷺ الامرأة رفاعة: «أتريدين أن ترجعي إلى رفاعة؟ لا حتى تذوقي عسيلته ويذوق عسيلتك»(٤). وإنما يكون ذلك مع الانتشار، فيكتفي بذلك. وعن ابن عمر: «سئل النبي عليه عن الرجل يطلق امرأته ثلاثاً فيتزوجها آخر، فيغلق الباب ويرخي الستر، ثم يطلقها قبل أن يدخل بها، هل تحل للأول؟ قال: حتى تذوق العسيلة» وقال: «حتى يجامعها الآخر»(٥)، وعن عائشة مرفوعاً: «العسيلة هي الجماع»(٦). (ولو) كان الزوجُ (مجنوناً) أو مقطوعَ الخصيتين دون الذكر، أو نائماً أو مغمىً عليه وأدخلتْ ذكره في فرجها) مع انتشارِهِ، لأنه وطءٌ من زوج ِ وُجِدَ فيه حقيقةُ الوطءِ فأحلُّها كما لو وَطِئَها حال إفاقَتِهِ ووجودِ خصيتيه. (أو) كان الواطيء (لم يبلغ عشراً أو) كان (لم ينزل) أو ظنها أجنبية، لما تقدم، ولعموم قوله تعالى: ﴿ . . . حتى تنكح زوجاً غيره. . ♦(٧).

(ويكفي) في هذا الوطء (تغييبُ الحَشَفَةِ) كلها، (أو) تغييب (قدرها) أي قدر الحشفة (من مجبوب) أي مقطوع الحشفة، لحصول ذوق العسيلة بذلك.

<sup>(</sup>١) البقرة، آية (٢٢٩ - ٢٣٠).

ر ٢ . و . . . (٢) الآيتين السابقتين .

<sup>(</sup>٣) صحيح. أخرجه أبو داود (٢١٩٥) والبيهقي (٣٣٧/٧) والنسائي (٢/١٠٩). (إرواء ١٦١/٧).

<sup>(</sup>٤) ورد عن جماعة من الصحابة منهم عائشة أخرجه البخاري (١٤٧/٢) ومسلم وأحمد (٣٤/٦) وغيرهم. (إرواء ٢٩٧/٦).

 <sup>(</sup>٥) ضعيف الإسناد. أخرجه النسائي (٢/ ٩٨) والبيهقي (٧/ ٣٧٥) وأحمد (٢/ ٢٥) وغيرهم.
 (إرواء ٢٩٩/٦).

<sup>(</sup>٦) صحيح . أخرجه الإمام أحمد (٦/٦٦) وأبو نعيم في «الحلية» (٢٢٦/٩). (إرواء ١٦٣/٧).

<sup>(</sup>٧) البقرة، آية (٢٣٠).

ويكفي أيضاً وطءٌ محرَّمٌ لمرضٍ ، وضيقِ وقتِ صلاةٍ ، وفي مسجدٍ ، وفي حال ِ منعِها نَفْسَها لقبض ِ مهرِ حالً ، وقَصْدِ إضرارها بالوطءِ لعَبَالَةِ ذكره وضيقِ فرجها .

(ويحصل التحليل بذلك) أي بوطئها (ما لم يكن وَطِئها في حال الحيض ، أو النفاس، أو الإحرام، أو صَوْم الفرض)، فلا تحل لأنه وطء حرم لحق الله تعالى، فلم يحلها كوطء المرتدة، قال في الكافي: وظاهر النص أنه يحلها لدخوله في العموم، ولأنه وطء تام في نكاح صحيح تام، فأحلها كما لو كان التحريم لحق آدمي، مثل أن يطأ مريضة تتضرر بوطئه، فإنه لا خلاف في حلها به. ولا تحل بوطء في الدبر، أو في نكاح باطل، أو فاسد، أو بشبهة، أو بملك يمين، لقوله تعالى: ﴿ حتى تنكح زوجاً غيره ﴾ (١)، والنكاح المطلق في الكتاب والسنة إنما تحمل على الصحيح.

وإن كانتْ أمةً فاشتراها مطلِّقها لم تحلُّ له حتى تنكحَ زوجاً غيرَهُ ويطأها.

(فلو) تزوّجت المطلقة ثلاثاً بآخر، ثم (طلّقها الثاني، وادّعتْ أنه) أي زوجها الثاني (وطئها)، وأنه يجوز للأول نكاحُها، (وكذّبها) الثاني في وطء (فالقول قوله) أي قولُ الثاني (في تنصيفِ المهر) إذا لم يقرّ بالخلوة بها، فإن خلا بها تقرر المهر، وإن لم يدخل للحديث. (و) القولُ (قولُها) في وجود الوطءِ (في إباحتها للأول) فإن قالَ الزوجُ الأوّل: أن أعلم أنه ما أصابها، لم يحل له نكاحها، لأنه مُقِرِّ على نفسه بتحريمها عليه، فإن عاد فأكذَبَ نفسه، وقال: قد علمتُ صِدْقَها، دُينَ فيما بينه وبين الله تعالى، لأنه إذا علم حِلّها لم تَحْرمْ بكذبه، ولأنه قد يعلم في المستقبل ما لم يكن علمه في الماضي. ولو قال: ما أعلم أنه أصابها لم تحرم عليه بهذا.

\* \* \*

<sup>(1)</sup> الآية السابقة.

### كتاب الإيلاء

وهو لغةً الحلف وهو: الحلف على ترك وطء الزوجة أكثر من أربعة أشهر، قال ابن قتيبة: يؤلون من نسائهم يحلفون، إذا حلف لا يجامعها، حكاه عنه أحمد، وقرأ أبي بن كعب وابن عباس، (يقسمون) مكان (يؤلون).

(وهو حرامٌ، كالظّهار) قال في الفروع: في ظاهِرِ كلامهم، لأنه يمين على ترك واجبٍ لقوله تعالى: ﴿ وإنهم ليقولون منكراً من القول وزوراً ﴾(١).

وكان الإيلاءُ والظهارُ طلاقاً في الجاهلية وقال سعيد بن المسيب: كان ذلك من ضرار أهل الجاهلية، كان الرجل لا يحب امرأته، ولا يريد أن يتزوج بها غيره.

(ويصحُ من زوج) فلا يصحُ من غيرِه، لقوله تعالى: ﴿ لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ﴾ (٢) فيحلف أن لا يقربها أبداً، فيتركها لا أيماً، ولا ذات بعل، وكانوا في ابتداء الإسلام، فضرب الله له أجلاً في الإسلام، ذكره البغوي وغيره. (يصحُ طلاقه، سوى عاجزٍ عن الوطءِ إما لمرضٍ لا يرجى برؤه أو لجب كاملٍ أو شللٍ) لأن الجماع لا يطلب منه، لامتناعه بعجْزه.

(فإذا حلفَ الزوجُ باللهِ) تبارك و (تعالى ، أو بصفةٍ من صفاتِهِ) سبحانه وتعالى ، (أنه لا يطأ زوجته) الممكنَ جماعُها في قبل (أبداً) ، أو يُطْلِقُ ، (أو مدةً تزيدُ على أربعةِ أشهرِ) يتكلّم

<sup>(</sup>١) المجادلة: آية (٢).

<sup>(</sup>٢) البقرة: آية (٢٢٦).

بها أو ينويها (صار مُولِياً). ولا فرق في ذلك بين أن يحلف في حالة الرضا أو الغضب، ولا بين أن تكون الزوجةُ مدخولاً بها أوْ لا. نصّ على ذلك فإذا حلف على أربعة أشهر فما دونها لم يكن مؤلياً، لدلالة الآية على أنه لا يكون مؤلياً بما دونها.

(ويؤجِّل له) أي للمولي ولو قِنًا (الحاكمُ إن سألتْ زوجتُهُ) الحاكِم، و (ذلك أربعة أشهرٍ من حينِ يمينِه). قال في المنتهى وشرحه: ويُضْرَبُ لمولٍ، ولو قنًا، مدة أربعة أشهرٍ من يمينه، ويحسبُ عليه زمنُ عذرِهِ فيها، كحبس، وإحرام، ومرض، ونحو ذلك، لأن المانع من جهته، وقد وُجد التمكينُ الذي عليها، لا عذرُها؛ يعني أنه لا يحتسب عليه من المدة زمنُ عذرِها كصغرٍ، وجنونٍ، ونشوزٍ، وإحرام، ونفاس، ومرضها، وحبسها. بخلاف حيض . انتهى .

فائدة: فهم من المتن للإيلاء أربعةُ شروط:

الأول: أن يحلف الزوجُ على تركِ الوطءِ في القبل، فإنْ تركه بغيرِ يمينٍ لم يكنٍ مؤلياً.

الثاني: أن يحلف بالله تعالى ، أو صفةٍ من صفاته.

الثالث: أن يحلف على أكثر من أربعةِ أشهرِ.

**الرابع**: أن يكون من زوج ٍ يمكنهِ الوطء.

(ثم يُخيَّر بعدها) أي بعد مضيّ الأربعةِ أشهرٍ (بين أن يكفِّر) كفارةَ يمينٍ (ويطأً) لزوال اليمين والضرر عنها بالوطء، وعليه الكفارة، لقوله على: «من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها، فليأتِ الذي هو خير وليكفر عن يمينه»(١). (أو يطلِّق) لقوله تعالى: ﴿ . . . فإن فاؤوا فإن الله غفور رحيم وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم ﴾(١)، وقوله: ﴿ . . . . فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان . . . ﴾(٣)، ومن امتنع من بذل ما وجب عليه لم يمسك بمعروف، فيؤمر بالتسريح بإحسان ، وعن ابن عمر قال: «إذا مضت أربعة أشهر، يوقف حتى بمعروف، فيؤمر بالتسريح بإحسان ، وعن ابن عمر قال: «إذا مضت أربعة أشهر، يوقف حتى

<sup>(</sup>۱) ورد عن جماعة من الصحابة منهم أبو هريـرة أخرجـه مسلم (٨٥/٥) ومالـك (٢/٤٧٨/٢) والترمذي (١/٢٨٩) وأحمد (٢/١٣) (إرواء ٧/١٦٥) .

<sup>(</sup>٢) البقرة: آية (٢٢٦ و ٢٢٧).

<sup>(</sup>٣) البقرة: آية (٢٢٩).

يطلق، ولا يقع عليه الطلاق حتى يطلق ـ يعني: المؤلي ـ "(١)، «قال ويذكر ذلك عن عثمان وعلي وأبي الدرداء، وعائشة واثني عشر رجلًا من أصحاب النبي (7)، وعن سليمان بن يسار قال: «أدركت بضعة عشر من أصحاب النبي (7).

(فإن امتنع من ذلك) أي من التكفير والوطء أو الطلاق (طلَّقَ عليهِ الحاكمُ) طلقةً، أو ثلاثاً، أو فَسَخَ. وليس للحاكم أن يأمره بالطَّلاقِ ولا أن يطلِّق عليه إلا أن تَطْلُبَ المرأةُ ذلك من الحاكم.

\* \* \*

<sup>(</sup>۱) أخرجه مالك (١/٥٥٦/٢) والبخاري (٣/٤٦٩) والشافعي (١٦٦٣) وغيرهم (إرواء المراجه مالك (١٦٦٣)).

<sup>(</sup>٢) هذه آثار علقها البخاري وهي صحيحة كلها أما أثر عثمان فوصله الشافعي (١٦٦٦) وغيره وأما أثر علي فوصله الشافعي (١٦٦٥) والدارقطني (٤٥١) وغيرهما وأما أثر أبي الدرداء فوصله البيهقي (٣٧٨/٧) وغيره وأما آثر عائشة فوصله الشافعي (١٦٦٧) وغيرهم (إرواء ١٧١/٧).

 <sup>(</sup>٣) صحيح: أخرجه الشافعي (١٦٦٤) وابن أبي شيبة (٢/١١٠/٧) وغيرهما (إرواء ١٧٢/٧).

# كتاب الظِّهَار

مشتقٌ من الظَّهر. وإنما خُصّ به الطهر من بين سائر الأعضاء لأنه موضع الركوب، ولذلك يسمّى المركوب ظَهْراً. والمرأةُ مركوبةٌ إذا غُشِيتْ.

فمن قال لزوجته أنتِ عليّ كظهر أمّي، كان معناه أنه شَبَّه امرأته بظهر أمّه في التحريم، كأنه يشير إلى أنّ ركوبَهَا للوطءِ حرامٌ كركوب أُمّه لذلك قال ابن المنذر: أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم، على أن صريح الظهار أن يقول: أنت عليّ كظهر أمي، وهو محرم لقوله تعالى: ﴿ . . . وإنهم ليقولون منكراً من القول وزوراً . . ﴾(١) الآيات، : «نزلت في خُويْلَة بنت مالك بن ثعلبة، حين ظاهر منها ابن عمها أوس بن الصامت، فجاءت تشكوه إلى رسول الله على وتجادله فيه، ويقول: اتقي الله فإنه ابن عمك، فما برحت حتى نزل القرآن»(٢).

(وهو) أي الظهارُ شرعاً (أن يشبّه) الزوجُ (إمرأتَهُ، أو) يشبّه (عضواً منها) أي من امرأته (بمن) أي شخص إيحرمُ عليهِ من رجل أو امرأةٍ) كأمّه وأختِه وبنتِهِ.

وكذلك يكون مظاهراً إذا شبَّه امرأتَهُ بذَكر، (أو بعضو منه) ولو بغير عربيّةٍ.

<sup>(</sup>١) المجادلة: آية (٢).

<sup>(</sup>٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٢١٤) وابن الجارود (٧٤٦) وابن حبان (١٣٣٤) والبيهقي (٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٧١٧).

قلت: وقيل: اسمها خولة بنت ثعلبة ، وهو الأظهر وقد سَرَد قصتها رضي الله عنها مع زوجها أوس بن الصَّامت رضي الله عنه ابن العماد في «شذرات الذهب» (١ / ١٣٨/ ٢٠) بتحقيقي وإشراف والدي حفظه الله ، طبع دار ابن كثير بدمشق ، فانظرها هناك مع تعليقنا عليها ، وانظر ما قيل في اسمها في «تلقيح مفهوم أهل الأثر» لابن الجوزي ص (٣٣١) (م) .

(فمن قال لزوجته: أنتِ، أو يدُكِ)، أو وجهُكِ، أو أذنكِ (عليّ كظهرِ) أمّي (أو يَدِ أو) قال لزوجته: (أنتِ عليّ أمّي)، أو بطنِ أمّي أو كظهر أبي، (أو كظهرِ) زيدٍ، (أو يَدِ زيدٍ؛ أو) قال لزوجته: (أنتِ عليّ كفلانة الأجنبية)، أو كظهر أخت زوجتي، أو عَمّتِها أو خالتها، (أو) قال لزوجته: (أنتِ عليّ حرامٌ) ظهارٌ وإن نوى طلاقاً أو يميناً، لا إن زاد إن شاءَ الله، أو سَبقَ بها نصًّا، (أو قال: الحلّ عليّ حرام، أو) قال: (ما أحلَّ الله لي) حرام (صارَ مُظاهِراً) روي ذلك عن عثمان وابن عباس، لأن هذه الألفاظ صريحة في الظهار لا تحتمل غيره، وعنه كناية يحتاج إلى نية، وعنه يمين، روي عن أبي بكر وعمر وابن مسعود، وروي عن ابن عباس قال: «إذا حرم الرجل امرأته فهي يمين يكفرها»(١)، وقال: ﴿ لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة.. ﴿ (٢)، ذكره في الشرح.

وقال في الكافي: الثالثة أن يرجع فيه إلى نيته، إن نوى اليمين كان يميناً، لأن ذلك يروى عن أبي بكر وعمر وعائشة رضي الله عنهم.

(وإنْ قال) لزوجته: (أنتِ عليَّ كأمّي، أو: مثل أُمّي)، أو: أنتِ معي مثلُ أُمّي، أو: كأُمّي، أو: أنتِ منّي كأمِّي، أو: مثلُ أمّي، (وأطلَقَ) في جميع ذلك (فظهارٌ) على الأصح، ۖ لأنه الظاهر من اللفظ عند الإطلاق.

(وإن نوى) بقوله: أنت عليَّ، أو عندي، أو منّي، أو معي، كأمّي أو مثل أمي (في الكرامَةِ ونحوها) كالمحبّة، (فلا) يكون مظاهراً، لأنه حينئذٍ يُدَيّن ويُقْبَلُ منه في الحكم.

(و) إن قال لها: (أنتِ أُمِّي؛ أو:) أنتِ (مثلُ أمي) دون أن يقول: عليَّ، أو عندي، أو: منّي، أو: معي، ليس بظهار إلا مع نية أو قرينة في غير التحريم أظهر، فاحتمال هذه الصور لغير الظهار أكثر من احتمال الصور التي قبلها له، وكثرة الاحتمالات توجب اشتراط النية. (أو) قال لها: (عليَّ الظهارُ، أو: يلزمني) الظهار، (ليس) ذلك (بظهارٍ إلا مَعَ نيّة) للظهار (أو قرينةٍ) تدل عليه، لأن احتمال هذه الصورِ لغيرِ الظّهار أكثَرُ من احتمال الصَّورِ التي قبلها له. وكثرة الاحتمالات توجِبُ اشتراط النيّة في المحتمل الأقل، لتتعيّن له، لأنه يصير كناية فيه فتشترط النية فيه كسائر الكنايات.

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري (٢٦٢/٣) ومسلم (٤ /١٨٤) وابن ماجه (٢٠٧٣) والبيهقي (٧/ ٣٥٠) وأحمد (١/ ٢٥٠) (إرواء ٧/ ١٧٥).

<sup>(</sup>٢) الأحزاب: آية (٢١).

وتقوم في ذلك القرينة مقام النية.

(و) إن قال لزوجته (أنت عليّ كالميتة، أو) كـ (اللهم، أو) كـ (الخنزير، يقع ما نواهُ من طلاقٍ) لأنه يصلح أن يكون كناية فيه، فإذا اقترنت به النية وقع ما نواه من عَدَدٍ، وإن لم ينو عدداً فطلقة، (و) من (ظهارٍ) كما قلنا في «أنت عليّ حرام» (و) من (يمينٍ) وهو أن يريد ترك وطئها لا تحريمَها، ولا طلاقها فيكون يميناً فيها الكفارةُ بالحِنْثِ.

(فإنْ لم ينوِ شيئاً) من هذه الثلاثة (فظهارٌ) أي فيكون ظهاراً، لأن معناهُ: أنتِ عليَّ حرامٌ كالميتة والدم وعنه يمين، وقال في المغني: أكثر الفقهاء على أن التحريم إذا لم ينوِ به الظهار ليس بظهار، وهو قول مالك وأبي حنيفة والشافغي، ووجه ذلك الآية المذكورة، ولأن التحريم يتنوع منه ما هو بظهار، وبطلاق وبحيض وبإحرام وصيام، فلا يكون التحريم صريحاً في واحد منها، ولا ينصرف إليه بغير نية، كما لا ينصرف إلى تحريم الطلاق، وإن قالت لزوجها نظير ما يصير به مظاهراً منها فليس بظهار، لقوله تعالى: ﴿ . . . الذين يظاهرون منكم من نسائهم ﴾(١) فخصصهم بذلك، وعليها كفارته قياساً على الزوج، وروي عن عائشة بنت طلحة أنها قالت: «إن تزوجت مصعب بن عمير فهو علي كظهر أبي، فسألت أهل المدينة فرأوا أن عليها الكفارة»، وروي «أنها استفتت أصحاب رسول الله عليه يومئة يومئة. . .

#### فصـــل

(ويصح الظهّار من كلّ من) أي زوج (يصحّ طلاقُهُ) مسلماً كانَ أو كافراً، حرًّا كان أو عبداً، كبيراً كان أو مميّزاً يعقل الظهار، لأنه تحريمٌ كالطلاق، فجرى مجراه، وصحَّ ممن يصحُّ منه.

ويصح الظهارُ (منجَّزاً ومعلَّقاً) بشرطٍ، (ومحلوفاً به)، فمن حَلَفَ بالظهارِ، أو بالطلاقِ، أو بالعِتْقِ، وحَنَثَ، لزمه ما حلف به.

(فإن نجَّزَهُ) أي نجَّز الظهارَ رجلُ يصح طلاقه (لأجنبيّةٍ) بـأن قال لغيـرِ زوجتِهِ: أنتِ عليَّ كظهر أُمّي، (أو علّقه بتزوّجها) بأن قال لها: إن تزوجْتُكِ فأنْتِ عليَّ كظهرِ أمّي، سواء

<sup>(</sup>١) المجادلة: آية (٢).

في ذلك ما إذا قاله لمعيَّنةٍ، كما مثّلتُ، أو عمَّمَ فقال: النساءُ عليَّ كظَهْرِ أمّي، أو: كلُّ امرأةٍ أتزوَّجُها فهي عليّ كظهر أمّي. قاله في شرح المقنع، (أو قال لها) أي لأجنبية: (أنتِ عليَّ حرامٌ، ونوى أبداً، صحّ) كون قولِهِ ذلكَ (ظهاراً) لأنّ ذلك ظهار في الزوجة، فكذا في الأجنبية. إن تزوَّجَهَا لم يطأها حتّى يكفِّر، «لقول عمر رضي الله عنه في رجل قال: إن تزوجت فلانة فهي عليّ كظهر أمّي، ثم تزوجها قال عليه كفارة الظهار»(١)، ولأنها يمين مكفرة فصح عقدها قبل النكاح، كاليمين بالله تعالى، والآية خرجت مخرج الغالب. (لا إن أطلق) بأن لم ينو أبداً (أو نوى إذنْ) لأنّه صادق في حرمتها عليه قبل عقد التزويج.

ويقبل دعوى ذلك منه حكماً لأنه الأصل.

(ويصحّ الظهارُ) مطلقاً كأنتِ عليَّ كظهرِ أمّي، و (مؤقّتاً، كأنتِ عليَّ كظهرِ أُمِّي شَهْرَ رمضانَ، فإن وطيء فيه) أي في شهر رمضان (فمظاهِرٌ) أي يكفِّر كفارة ظهار، (وإلا) بأن لم يطأ فيه (فلا) يكون مظاهراً فلا تلزمه كفارةٌ، لأنه زالَ عنْهُ حكمُ الظّهارِ بمضيّه حديث سلمة بن صخر وفيه «ظاهرت من امرأتي حتى ينسخ شهر رمضان، وأخبر النبي على أنه أصاب فيه فأمره بالكفارة»(٢)، ولم ينكر تقييده بخلاف الطلاق، فإنه يزيل الملك، وهذا يوقع تحريماً يرفعه التكفير، أشبه الإيلاء.

(وإذا صحّ الظهار حَرُمَ على المظاهِر) والمظاهرِ منها (الوطءُ ودواعيهِ) كالقُبْلَةِ والاستمتاع بما دون الفرج لأن ما حرم الوطء من القول حرم دواعيه كالطلاق والإحرام، (قبل التكفيرِ) ولو بإطعام، فيلزمه إخراجُها قبلَ الوطء، بخلافِ كفارةِ يمينِ لقوله تعالى: ﴿ . . . فتحرير رقبة من قبلَ أن يتماسا . . ﴾ (٣) ، وقوله: ﴿ . . . فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماسا . . ﴾ (٤) ، وقوله ﷺ : « . . فلا تقربها حتى تفعل ما أمرك الله به » (٥) .

<sup>(</sup>١) ضعيف: أخرجه مالك في «الموطأ» (٢/٥٥٩/٢) (إرواء ٧٧٦/٧).

<sup>(</sup>٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٢١٣) والترمذي (١/ ٢٢٥) وأحمد (٣٧/٤) وغيرهم (إرواء ١٧٦/٧).

<sup>(</sup>٣) المجادلة: آية (٣).

<sup>(</sup>٤) المجادلة: آية (٤).

<sup>(</sup>٥) حسن: أخرجه أبو داود (٢٢٢٣) والنسائي (١٠٣/٢) والترمذي (١/٢٢٥) وغيرهم (إرواء ٧/١٠).

(فإن وطيء) المظاهِرُ المظاهرَ منها (ثبتَتُ الكفارةُ في ذمَّتِهِ) أي ذمة المظاهِرِ، لقوله تعالى: ﴿ . . . ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة . . . ﴾ (١) الآية ، والعود ، الوطء نص عليه ، ولا يجب أكثر من كفارة ، لأنه على لم يأمر سلمة بن صخر بأكثر منها . (ولو) كان الواطئ ومجنوناً ) بأن ظاهر ثم جُنَّ ، لا إن كان الوطء من مكره ، (ثم لا يطأ) ثانياً (حتى يكفِّر) للخبر السابق ، ولبقاء التحريم .

(وإنْ ماتَ أحدهما) أي أحدُ الزوجينِ بعد الطهار (قبل الوطءِ) وقبل التكفيرِ (فلا كفّارة) عليه سواء، كان ذلك متراخياً عن ظهارِهِ أو عَقِبَهُ.

### فصل [في كفارة الظهار]

(والكفارة فيه) أي في الظهار، والكفارة في الوطء في نهار رمضان (على الترتيب) وهي (عتقُ رقبة مؤمنة) لقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِناً خَطاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنةٍ ﴾ (٢) وأُلْحِق بذلك سائر الكفارات، حملاً للمطلق على المقيد، كما حُمِلَ قولِه تعالى: ﴿ وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾ (٣) على المقيد في قوله تبارك وتعالى: ﴿ وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مَنْكُمْ ﴾ (٤) ، وإن لم يُحْمَل اليه من جهة اللغة حُمِل عليه من جهة القياس. والجامِعُ بين كفّارة القَتْل وغيرِها من الكفّارات أن الإعتاق يتضمَّن تضريغ المعتق المسلم لعبادة ربه، وتكميل أحكامه، ومعونة المسلمين. فناسبَ ذلك شَرْعَ إعتاقهِ في الكفارة، تحصيلاً لهذه المصالح. والحكم مقرون بها في كفّارة القتل المنصوص على الإيمان فيها، فيتعدّى ذلك المضرّة في العمل) ضرراً بيّناً، لأنَّ المقصود تمليك العبد منافعه، وتمكينه من التصرّف المضرّة في العمل) ضرراً بيّناً، لأنَّ المقصود تمليك العبد منافعه، وتمكينه من التصرّف لنفسه. ولا يحصل هذا مع ما يضرّ بالعمل ضرراً بيّناً، كعمي وشَلل يدٍ أو رجل ، أو قطع إحداهما، أو سبّابةٍ أو وسطى أو إبهام من يدٍ أو رجل أو خِنْصَر وبِنْصَر من يَدٍ، ويجزىء

<sup>(</sup>١) المجادلة: آية (٣).

<sup>(</sup>٢) النساء: آية (٩٢).

<sup>(</sup>٣) البقرة: آية (٢٨٢).

<sup>(</sup>٤) الطلاق: آية (٢).

مُدَبَّر وصغير وولد زناً وأعرجُ عرجاً يسيراً ومجبوبٌ وخصيّ وأَصَمُّ وأخرسُ تُفْهَمُ إشارته وأعورُ ومرهونٌ ومُثْوَجَرُ.

(ولا يجزىءُ عتقُ الأخرسِ الأصَمِّ) ولـو فُهِمَتْ إشارتُه، ومَنْ جنـونُـهُ طبِق. (ولاً) يجزىءُ عتـقُ (الجنينِ) ولا الزَّمنِ ولا المُقْعَد.

(فإن لم يجد) الرقبة، بأن عَجَزَ عنها العجزَ الشرعيّ، (ف) يلزمه (صيامُ شهرينِ متتابعيْن) حرًّا كان أو قنًا للآي والحديث.

(ويلزمه تبييت النيةِ من الليل) لصومِهِ، لكونه واجباً.

ويلزمه تعيين النيّة جهة الكفارة لحديث «وإنما لكل امرىء ما نوى»(١).

وينقطع التتابع بوطءِ مظاهَرٍ منها، ولو ناسياً أو مع عذرٍ كمرضٍ وسفرٍ يبيح الفطر، أو ليلًا، لا غيرها في الثلاثة.

وينقطع بصوم ٍ غيرِ رمضان، وبفطْرِ بلا عذر .

(فإن لم يستطع الصومَ لكبر، أو مرض لا يُرجى برؤه) قال في المنتهى: ولورُجِيَ برؤه: (أطعمَ ستينَ مسكيناً) للآية «ولأمره على سلمة بن صخر بالإطعام حين أخبره بشدة شبقه وشهوته بقوله: وهل أصبت ما أصبت إلا من الصيام»(٢)، «وأمر على أوس بن الصامت بالإطعام حين قالت إمرأته: إنه شيخ كثير ما به من صيام»(٣)، وقيس عليه ما في معناهما. (لكل مسكينٍ مُدُّبُرً) لأنه قول زيد وابن عباس، وابن عمر وأبي هريرة رضي الله عنهم، قاله في الكافي. (أو نصفُ صاع من غيره) لما روي عن أبي يزيد المدني قال: «جاءت امرأة من بي بياضة بنصف وسق شعير، فقال رسول الله على للمظاهر أطعم هذا، فإن مدي شعير بياضة بنصف وسق شعير، فقال رسول الله على للمظاهر أطعم هذا، فإن مدي شعير

<sup>(</sup>۱) مشهور أخرجه الشيخان وأصحاب السنن الأربعة ابن الجارود (٦٤) وأحمـد (١٦٨) ( إرواء ٥٩/١).

<sup>(</sup>٢) ضعيف: وتقدم تخريجه في حديث سلمة بن صخر قبل حديثين وأصل الحديث صحيح لشواهده وليس في شيء منها قول سلمة «وهل أصبت..» ولذلك لم نصححه (إرواء ١٨٠/٧).

<sup>(</sup>٣) حسن: وتقدم تخريجه قبل أحاديث وله شاهد من حديث عطاء بن يسار (إرواء ٧/١٨١).

مكان مد بُرِّ» (۱) (۲). قال في الكافي: وهذا نص، ولأنها كفارة تشتمل على صيام وإطعام، فكان منها لكل فقير من التمر نصف صاع كفدية الأذى.

ويشترط في المسكين الذي يجزىء إطعامه: كونه مسلماً حرَّا، ولو أنثى، ولا يضرّ وطءُ مظاهَرِ منها أثناء الطعام.

ويجزىء دفعها إلى صغير من أهلِها ولو لم يأكِل الطعام.

(ولا يجزىء خبز) لأنه خَرَج عن حالةِ المكيال والادّخارِ، فأشبه الهريسة.

(ولا) يجزىء في الكفارة (غير ما يجزىء في الفُطرة) ولو كان ذلك قوت بلَدِهِ لأن الكفارة وجبت طهرة للمكفر عنه، كما أن الفطرة طهرة للصائم فاستويا في الحكم، فإن عدمت الأصناف الخمسة، أجزأ ما يقتات من حب وثمر قياساً على الفطرة، ولقوله تعالى:

ولا يجزىء في الكفارة أن يغدِّيَ المساكِينَ أو يعشِّيهم، بخلاف نَذْر إطعامهم.

ولا تجزىء القيمة.

(ولا يجزىء العتقُ ولا الصوم ولا الإطعام إلا بالنيّة)، وهو أن ينوي ذلك من جهة الكفارة حديث «إنما الأعمال بالنيات»(٣)، ولأنه يختلف وجهه فيقع تبرعاً ونذراً وكفارة، فلا يصرفه إلى الكفارة إلا النية، ومحلها في العتق والإطعام من أو قبله بيسير.

<sup>(</sup>١) البرّ: القمح.

<sup>(</sup>٢) قال الألباني: ضعيف: وإن كنت لم أقف على إسناده (إرواء ٧/١٨١).

<sup>(</sup>٣) صحيح: وتقدم قبل قليل.

### كتاب اللعان

واشتقاقه من اللَّعْن، لأن كلًّا من الزوجين يلعن نفسه في الخامسة.

وهو شرعاً شهاداتٌ مؤكَّداتٌ بأيمانٍ من الجانبين، مقرونةٌ بلغْنٍ أو غضبٍ، قائمةٌ مقامَ حدّ قذفٍ أو تعزيرٍ في جانبِه، قائمةٌ مقامَ حبسٍ في جانبها.

(إذا رمى الرجلُ زوجتَهُ بالزنا) في قُبُلِ أو دُبُرِ (فعليه حد القذف) إن كانت محصنة، (أو التعزيرُ) إن كانتُ غير محصنة. ويأتي تعريفُ الإحصان في القذف. (إلا أن يقيمَ البيّنةَ) عليها بما قاله، (أو يلاعن) والأصل فيه قوله تعالى: ﴿ والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ﴾ (١) الآية، ثم قال: ﴿ والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين ﴾ (٢) الآيات، فدلت الآية الأولى على وجوب الحد، إلا أن يسقط بأربعة شهداء، والثانية على أن لعانه يقوم مقام الشهداء في إسقاط الحد، وعن ابن عباس «أن هلال بن أمية قذف امرأته فقال النبي على البينة وإلا حد في ظهرك، فقال هلال: والذي بعثك بالحق إني لصادق، ولينزلن الله في أمري ما يبرىء ظهري من الحد فنزلت: ﴿ والذين يرمون أزواجهم . ﴾ (٣).

<sup>(</sup>١) النور: آية (٤).

<sup>(</sup>٢) النور: آية (٦).

<sup>(</sup>٣)صحيح: أخرجه البخاري (٢/ ١٥٩) وأبو داود (٢٢٥٤) والترمذي (٢٠ ٢٠١) وغيرهم (إرواء ١٨٢/٧).

وصفةُ اللّعانِ أن يقول الزوج ، أربع مرات ) أوّلاً : («أشهد بالله أني لمن الصادقين فيما رميتُها به من الزنا». ويشيرُ إليها). ولا حاجةَ لأنْ تسمَّى أو تُنسَبَ إلا مع غيبتها. (ثم يزيد في الخامسة : وإن لعنةَ اللهِ عليه إن كان من الكاذبين).

ولا يُشترط على الأصحّ أن يقول: «فيما رماها به من الزنا» قاله في شرح المنتهى. قال ابن هبيرة: لا أراه يُحتاجُ إليه، لأن الله تعالى أنزل ذلك وبيّنهُ، ولم يذكر هذا الاشتراط.

(ثم تقول الزوجةُ أربعاً «أشهدُ بالله أنه لمن الكاذبين فيما رماني به من الزنا») وتشيرُ إليه إن كان حاضراً بالمجلس، وإن كان غائباً عنه سَمَّتُهُ، ونسَبته. وتكرِّر ذلك. (ثم تزيد في الخامسة «وأنَّ غَضَبَ اللهِ عليها إن كان من الصادقين») للآيات والأحاديث. ولا يشترط على الأصح أن تقول: «فيما رماني به من الزنا».

فإن نَقَصَ لفظٌ مما ذُكِرَ ولو آتياً بالأكثر، وحَكَم حاكِمٌ بِهِ، أو بدأتْ به، أو قدّمت الغَضَب، أو بَدَلها بالغَضَب، أو الإبعاد، أو الغَضَب، أو باللغنة، أو أبدلها بالغَضَب، أو الإبعاد، أو أبدل لفظ «أشهد» بأقسِم، أو أحلِف، أو أتى به قبل إلقائه عليه، أو بلا حضور حاكم أو نائبه، أو بغير العربية ممن يحسِنُها ولا يلزمه تعلمها إن عجز عنه بها - أو علّق اللعان تشرط، أو عدمت موالاة الكلمات، لم يصحً، لأنه مخالف للنصّ.

(وسن تلاعنهما قيـاماً) لأنَّ في حـديث ابن عباس ٍ، في خبـر هلال ٍ «أن هـلالاً جاءَ فشهد، ثم قامت فشهدت»(١) وهذا يدل على أنهما تلاعَنا قياماً.

(بحضرة جماعة)، لأن ابن عباس وابن عمر وسهلاً حضروه مع حداثة سنهم، فدل على أنه حضره جمع كثير، لأن الصبيان إنما يحضرون المجالس تبعاً للرجال، ولذلك قال سهل: «فتلاعنا وأنا مع الناس عند النبي على الناس عند النبي الرجال، (و) يسنّ (أن لا ينقصوا عن أربعة) من الرجال، لأن الزوجة ربما تصدِّق على الزنا، فيشهدون على إقرارها عند الحاكم. ويسن أن يكون اللعان في الأوقات والأماكن المعظَّمة، ففي مكَّة: بينَ الرُّكنِ والمقام، وفي المدينة عند منبر النبي على بيت المقدس: عند الصَّخْرة، وفي سائر البلدان: عند منابر جوامعها.

<sup>(</sup>١) صحيح: وهو قطعة من الحديث الذي قبله.

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري (٣/ ٤٥٩) ومسلم (٤/ ٢٠٥) والشافعي (١٦٦٩) وغيرهم إرواء (٧/ ١٨٤).

وتقف الحائضُ عند باب المسجدِ. وفي الزمان بعد العصر.

(و) يسن (أن يأمر الحاكم من) أي رجلًا (يضعُ يده على فم الزوج ، و) امرأةً تضع يدها على فم ِ (الزوجةِ، عند الخامسة. ويقول: «اتَّقِ اللهَ فإنها الموجبة. وعذابُ الدنيا أُهْوَنَ من عذابِ الآخِرة») أما كونُ الخامسة هي الموجبة، فإنه إذا كان كاذباً وجبتْ عليه اللَّعْنَةُ لالتزامه إياها في الخامسة. وإن كانت كاذبة وُجبَ عليها الغضبُ بالتزامها إياه في الخامسة. فينبغي التخويفُ عندها، والإعلام أنَّ عذابَ الدنيا أهون من عـذاب الآخرة، لأن عـذاب الدنيا منقطع، وعذابَ الآخرة دائم، ليتوب الكاذبُ منهما، ويرتدعَ عما عَزَم عليه وعن ابن عباس «أن هلال بن أمية قذف امرأته، فقال رسول الله عليها: «أرسلوا إليها فتلا عليها آية اللعان، وذكرها وأخبرهما أن عذاب الآخرة أشد من عذاب الدنيا، فقال هـلال: والله لقد صدقت عليها، فقالت كذب، فقال النبي على: «العنوا بينهما»، فقيل لهالال أشهد فشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين، فلما كانت الخامسة قيل يا هلال اتق الله فإن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة، وإن هذه الموجبة التي توجب عليك العذاب، فقال: والله لا يعذبني الله عليها كما لم يجلدني عليها، فشهد الخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين، قيل لها اشهدي، فشهدت أربع شهادات الله إنه لمن الكاذبين، فلما كانت الخامسة قيل لها اتقى الله فإن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة، وإن هذه الموجبة التي توجب عليك العذاب، فتلكأت ساعة ثم قالت: والله لا أفضح قومي، فشهدت الخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين، ففرق رسول الله عليها، وقضى أن لا نفقة لها ولا سكني من أجل أنهما يفترقان من غير طلاق ولا متوفى عنها»(١)، وروي عن ابن عباس في خبر المتلاعنين «ثم أمر به فأمسك على فيه ووعظه، إلى أن قال ثم أمر بها فأمسك على فمها ووعظها. . ) الحديث»(٢)، وشرط حضور الحاكم أو نائبه، وأن يأتي به بعد إلقائه عليه

<sup>(</sup>۱) صحیح: وهو روایة أبي داود (۲۲۵٦) والطیلسي (۲۲۲۷) والبیهقي (۷/ ۳۹۶) وأخرجه مسلم (۱) صحیح: وهو روایة أبي داود (۱/ ۲۲۵) وأحمد (۱/ ۳۳۵) وغیرهم (إرواء ۱۸۳/۷).

<sup>(</sup>٢) أخرجه أبو داود (٢٢٥٥) والنسائي (٢/٦٠١) والبيهقي (٤٠٥/٧) وفيه ذكر وضع اليد على فم رجل» وهذا سند صحيح وأما في المرأة فلم أقف عليه (إرواء ١٨٦/٧).

وكمال لفظاته الخمس، والترتيب على ما ورد به الشرع، والإِتيان بصورة الألفاظ الواردة، والإِشارة من كل واحد إلى صاحبه إن كان حاضراً، أو تسميته إن كان غائباً، فإن فقد شيء من ذلك لم يصح اللعان لمخالفته النص.

ويبعَثُ الحاكِمُ إلى خَفِرَةٍ (١) من يلاعِنُ بينهما.

#### فصل

(وشروط اللعان ثلاثة):

الأول: (كونه بين زوجين) ولو قبل الدخول لقوله تعالى: ﴿ والذين يرمون أزواجهم ﴾ (٢)، فلا لعان بقذف أمة ولا حد. (مكلَّفينِ) ولو قِنين أو فاسقين أو ذمّيين أو أحدُهما لأن قذف غير المكلف لا يوجب حداً، واللعان إنما وجب لإسقاط الحد.

(الثاني: أن يتقدّمه) أي اللعان (قذفها بالزنا) ولو في دُبُرٍ، كقوله: زنيتِ، أو: يا زانية، أو: رأيتك تزنين. وإن قال وُطِئْتِ مُكْرَهَةً، أو نائمة، أو بشبهة، فلا لعان.

(الثالث: أن تكذّبه) الزوجة في قذِفِهِ إياها (ويستمرَّ تكذيبُها إلى انقضاء اللعان)، لأنها إذا لم تكذّبه لا تلاعِنُه. والملاعَنة إنما تنتظم من الزوجين فإن صدَّقته أو عفت عن الطلب بحد القذف، أو سكتت فلم تقر ولم تنكر، لَحِقَهُ النسب، ولا لعان، لأن الحق لها فلا يستوفى من غير طلبها، وإن كان بينهما نسب يريد نفيه فله أن يلاعن، لأنه محتاج إليه وهو حق له، فلا يسقط برضاها.

(ويثبت بتمام تلاعنِهِمَا أربعة أحكام):

الحكم (الأول: سقوط الحد) عنه إن كانت الزوجة محصَنة، (أو التعزير) إن كانت غير محصنة ولو قذفها برجل سماه، سقط حكم قذفه بلعانه، لأن هلال بن أمية قذف زوجته بشريك بن سخما، ولم يذكره في لعانه، ولم يحده النبي على لشريك، ولا عذره له، ولأن اللعان بينة في أحد الطرفين، فكان في الآخرة كالشهادة.

<sup>(</sup>١) الخفرة: المرأة التي لا تخرج من بيتها لحوائجها من الخفر وهو الحياء.

<sup>(</sup>٢) النور: آية (٦).

الحكم (الثاني: الفرقة) بين المتلاعنين، (ولو بلا فعل الحاكم) يعني ولو لم يفرق الحاكم بينهما، على الأصح لأنه معنى يقتضي التحريم المؤبد، فلم يقف على تفريق الحاكم كالرضاع، وتفريق النبي على بينهما، بمعنى أنه أعلمهما بحصول الفرقة باللعان، وعنه لا تحصل الفرقة حتى يفرق الحاكم بينهما، لقول ابن عباس في حديثه «ففرق رسول الله على بينهما» (١)، وفي حديث عويمر «أنه قذف امرأته، فتلاعنا عند النبي فقال عويمر: كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكتها، فطلقها ثلاثاً قبل أن يأمره النبي في الكافي.

الحكم (الثالث: التحريمُ المؤبَّد) لقول سهل بن سعد «مضت السنة في المتلاعنين، أن يفرق بينهما ثم لا يجتمعا أبداً «(\*)، وقال عمر رضي الله عنه: «المتلاعنان يفرق بينهما ولا يجتمعان أبداً (\*): وعن علي وابن مسعود نحوه (\*). ولو أكْذَبَ نفسه، أو كانت أمةً فاشتراها بعد.

### الحكم (الرابع: انتفاء الولد) عن الملاعِنِ.

(ويعتبر لنفيه) أي الولد (ذكرُهُ صريحاً) في اللعان (كأشهد بالله لقد زَنَتْ وما هذا ولدي) وتقول هي: «أشهد بالله لقد كذب، وهذا الولد ولده» وظاهر كلام أبي بكر صحة نفي الحمل في لعانه، لظاهر حديث هلال بن أمية، فإنه لاعنها قبل الوضع، بدليل أن النبي على قال: «انظروها فإن جاءت به كذا وكذا..»(٥) الحديث، ونُفي عنه الولد، قال ابن عبد البرّ: الأثار على هذا كثيرة، وأوردها ولم ينقل ملاعنة بعد وضعه، وشُرِطَ لنفيه أن لا يتقدمه إقرار به أو بتوأمه أو تهنئة به فيسكت، أو يؤمن على الدعاء أو يؤخر النفي بلا عذر، لأنه خيارٌ لدفع حذر، فكان على الفور كخيار الشفعة.

<sup>(</sup>١) صحيح: وهو قطعة من الحديث الذي سبقت الإشارة إليه قبل حديث (إرواء ١٨٧/٧).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري (٣/ ٤٥٩) ومسلم (٤/ ٢٠٥) ومالك (٢/ ٦٦٦ / ٣٤) وغيرهم (إرواء ٧/ ١٨٤)

<sup>(</sup>٣) صحيح: رواه أبو داود والبيهقي (٧/ ٤١٠) (إرواء ٧/ ١٨٥).

<sup>(</sup>٤) صحيح: أخرجه البيهقي (٧/ ٤١٠) (إرواء ١٨٨/٧).

<sup>(</sup>٥) أخرجه البخاري (٢/ ١٥٩) وأبو داود (٢٥٤) والترمذي (١/ ٢٠٢) وغيرهم (إرواء ١٨٢/٧).

#### فصل (فيما يلحق من النسب)

(إذا أتت زوجة الرجل بولد بعد نصف سنة وهي أقل الحمل، لما روي «أن عثمان أتى بإمرأة ولدت لدون ستة أشهر، فشاور القوم في رجمها، فقال ابن عباس أنزل الله تعالى: ﴿ وفصاله وفصاله (١) ثلاثون شهراً . . ﴾ (٢) وأنزل: ﴿ وفصاله في عامين ﴾ (٣) فالفصال في عامين ، وأكثرها في عامين ، وأكثرها في عامين، والحمل ستة أشهر»، وذكر أن عبد الملك بن مروان ولد لستة أشهر، وأكثرها أربع سنين، لما روى الوليد بن مسلم «قلت لمالك بن أنس، حديث عائشة لا تزيد المرأة على السنتين في الحمل، قال مالك: سبحان الله من يقول هذا، هذه جارتنا إمرأة محمد بن عجلان تحمل أربع سنين (منذ أمكن عجلان تحمل أربع سنين (منذ أمكن اجتماعه بها، ولو مع غيبته فوق أربع سنين) قال في الفروع ، ولو مع غيبته عشرين سَنةً . قال في المغني في مسألة القافة . وعليه نصوص الإمام أحمد . ولعل المراد: ويخفى سيره ، وإلا في المغني غي ما يأتي . انتهى .

ولا ينقطع الإمكان عن الاجتماع بحيض، (حتى ولو كان) الزوجُ (ابن عشرِ) سنينَ (لحقه نسبه) على الأصحّ، لقول النبي ﷺ: «الوَلَدُ للفِرَاشِ»(٥) ولأن مع ذلك يمكنُ كونُه منه. وقدرناه بعشر سنين فما زادَ لقول النبيّ ﷺ: «واضرِ بوهُمْ عليها لعِشْرِ وفَرِّقوا بَيْنَهُم في المضاجِع»(٦) ولأن تمام عشر سنينَ زمنٌ يمكنُ فيه البلوغُ، فيلحق فيه الولد، كالبالغ. وقد روي أنّ عمرو بن العاص، وابنه، لم يكن بينهما إلا اثنا عشر عاماً. وأمرُ النبيّ ﷺ بالتفريق بينهم في المضاجع دليل على إمكان الوطء الذي هو سبب الولادة.

<sup>(</sup>١) الفصال: الفطام.

<sup>(</sup>٢) الأحقاف: آية (١٥).

<sup>(</sup>٣) لقمان: آية (١٤).

<sup>(</sup>٤) أخرجه البيهقي (٧/٤٤٣) وإسناده صحيح (إرواء ٧/١٨٩).

<sup>(</sup>٥) رواه الشيخان وأحمد وأبو داود والنسائي وغيرهم انظر «عمدة الأحكام» ص (٢٢٥) بتحقيقي . (م).

<sup>(</sup>٦) صحيح: أخرجه من حديث ابن عمرو ابن أبي شيبة (٢/١٣٧/١) وأبو داود (٤٩٥) والحاكم (١ /١٩٧/) وأحمد (١٨٧/٢) وغيرهم (إدواء ٢٦٦/١).

(ومع هذا) أي مع لحوق النسب بـ (لا يُحْكَمُ ببلوغه) لأن الحكم ببلوغِه يستدعي يقيناً، لترتُب الأحكام عليه، من التكاليف، ووجوب الغرامات، فـلا يحكم به مع الشك. وإنما ألحقنا الولدَ به حِفظاً للنسب واحتياطاً.

(ولا يلزمه) أي بإلحاقنا به النسب (كلُّ المهر) لأن الأصلَ براءَةُ ذمَّتِهِ، فلا يثبت عليه بدون ثبوت سببه الموجب له.

(ولا تثبت به عِدَّةٌ ولا رجعة) لأن السببَ الموجِبَ لهما غير ثابتٍ، فلا يثبتانِ بدون ثبوت سَبَهما.

(وإن) لم يمكن كونه من الزوج ، مثل لو (أتَتْ به لدون نصفِ سنةٍ منذ تزوّجها) وعاش ، أو أتت به لأكثر من أربع سنين منذ أبانها ، أو فارقها حاملاً ، فوضعت ، ثم وضعت . آخر بعد نصف سنة ، (أو عُلم أنه لم يجتمع بها) زَمَن الزوجية ، (كما لو تزوّجها بحضرة جماعة ) ولا فرْق بين أن يكون مع الجماعة حاكم أوْ لا ، (ثم أبانها في المجلِس ، أو مات ) الزوج بالمجلِس أو كان بين الزوجين وقت عقد مسافة لا يقطعها في المدة التي وَلَدَت فيها ، كمشرقي تزوج بمغربية ، ثم مضت ستة أشهر ، وأتت بولد ، لم يلحقه نسبه ، لأن الولد إنما يلحقه بالعقد ومدة الحمل ، أو كان الزوج لم يكمل له عشر من السنين ، أو قُطِعَ ذَكَرُهُ مع أنثيه ، (لم يلحقه) أي لم يلحق الولد الزوج في هذه المسائل كلّها .

## فصل [في ما يلحق به نسب ولد الأمة]

(ومَن ثبت) أنه وطيء أمته في الفرج أو دونه (أو أقر انه وطيء أمته في الفرج أو دونه، ثم ولدت لنصف سنة) فأكثر (لحقه) نسب ما ولدته، لأن أمته بوطئه صارت فراشاً له، فإذا أتت بولد لمدة الحمل من يوم الوطء لحقه نسبه «ولأن سعداً نازع عبد بن زمعة في ابن وليدة زمعة، فقال عبد بن زمعة: هو أخي وابن وليدة أبي، ولد على فراشه، فقال النبي على الله الله عبد بن زمعة، الولد للفراش وللعاهر الحجر»(۱). ولو قال: زلت، و قال: أنزل، لم ينتف عنه الولد بذلك، لاحتمال أن يكون أنزل ولم يحس به، ولأنه يكون من

<sup>(</sup>١) صحيح: وتقدم قبل حديث.

الريح، وقال عمر رضي الله عنه «ما بال رجال يطؤون ولائدهم ثم يعزلون، لا تأتيني وليدة يعترف سيدها أنه ألم بها إلا ألحقت به ولدها، فاعزلوا بعد ذلك أو اتركوا»(١). لا إن ادّعى استبراءً بعد الوطء بحيضة ويحلف على الاستبراء، ثم تلدُ لنصفِ سنةٍ بعده.

(ومن أعتق) أمةً أقرّ بوطئها (أو باع من أقرّ بوطئها، فولدت لدون نصف سنةٍ) من حينِ عتقها، أو لدون نصف سنةٍ من حين بيعها، (لحقه) أي لحق المعتق أو البائع ما ولدته، لأن أقلّ الحمل ستة أشهرٍ فإذا أتت به لدونها وعاش علم أن حملها كان من قبل عتقها وقبل بيعها حين كانت فراشاً له، (والبيع باطِلٌ) لأنّها صارتْ أمّ ولدٍ له، حتى ولو كان استبرأها قبل أن يبيعها.

(و) إن أتتْ به (لنصفِ سنةٍ، فأكثر، لحق) الولدُ المشتري.

(ويتبعُ الولد أباه في النَّسَبِ) إجماعاً لقوله تعالى: ﴿ . . . ادعوهم لآبائهم . . . ﴾ (٢) . قال في شرح المنتهى : ما لم ينتفِ عنه ، كابن ملاعنةٍ ، فولدُ قرشيًّ من غير قرشية قرشيًّ ، بخلاف ولد قرشيَّةٍ من غير قرشيًّ ، فإنه لا يكون قرشيًّا .

(و) يتبع الولد (أمَّه في الحرِّيّة، وكذا) يتبع الولد أمّه (في الرقّ، إلا مع شرطٍ) بأن يشترط زوجُ الأمة على سيدها عند تزويجها أنّ ما تأتي منه بولدٍ يكون حرًّا لحديث «المسلمون عند شروطهم» (٣). (أو) مع (غرورٍ) بأن يتزوّج امرأة على أنها حرَّةٌ فتبينُ أمةً، فإن ولدها في الصورتين يكون حرًّا.

(ويتبع) الولد (في الدينِ خَيرهُما) أي خيرَ أبويْهِ ديناً، فلو تزوّج مسلمٌ حرةً كتابيةً، أو تسرّى مسلم بأمة كتابية، فما تلده منه يكون مسلماً. وإذا تزوّج كتابيّ بحرةٍ مجوسيّةٍ، أو تسرّى بأمةٍ مجوسيّةٍ، فما تلده منه يكون كتابيًا.

<sup>(</sup>١) صحيح: أخرجه الشافعي (١٦١٨) (إرواء ٧/١٩٠).

<sup>(</sup>٢) الأحزاب: آية (٥).

<sup>(</sup>٣) صحيح: أخرجه عن أبي هريرة أبو داود (٣٥٩٤) وابن حبان (١١٩٩) والحاكم (٢/٤٩) وغيرهم (إرواء ٥/١٤٩).

(و) يتبع الولدُ (في النجاسَةِ، وتحريم النكاح، والذكاةِ، والأكل أخبثهما) أي أخبث الأَبَوَيْنِ، فالبغلُ نَجِسٌ محرَّم الأكل ، تبعيته لأخبث أبويه، وهو الحمارُ الذي هو نجس محرم الأكل، دون أطيبهما الذي هو الفرس الطاهر المباح الأكل.

\* \* \*

## كتاب العددة

مأخوذة من العدد، لأن أزمِنَةَ العِدَّة محصورةٌ مقدِّرة بعدد الأزمانِ والأحوالِ، كالحيض والأشهر ونحوِهِما وأجمعوا على وجوبها، للكتاب والسنّة في الجملة.

(وهمي) أي العدّة (تربُّصُ من فارقتْ زوجَها بوفاةٍ) دخَل بها أوْ لا، (أو حياةٍ) إن دخل أو خلا بها.

#### [عدة المتوفى عنها]:

(فالمفارقةُ بالوفاةِ) أي التي مات زوجُها عنها (تعتد مطلقاً) أي سواء كان المتوفّى يولد لمثلِهِ أوْ لا، يَطَأُ مُثْلُه أوْ لا، دخل بها أوْ لا كبيرة كانت الزوجة أو صغيرة، لعموم قوله تعالى: 
﴿ والذين يتوفّون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً... ﴾ (١).

(فإن كانتْ) المتوفى عنها زوجُها (حاملاً من الميّت فعدّتُها حتى تضعَ كلَّ الحمل)، حرةً كانت أو أمةً، ولو لم تطهُرْ من نفاسِها بغسل أو تيمّم لقوله تعالى: ﴿ وأولات الأحمال أجلهن (٢) أن يضعن حملهن (٣) ، وأجمعوا على ذلك إلاَّ ابن عباس ، فإنه قال : « تعتد بأقصى الأجلين »(٤) ، ذكره في الشرح .

<sup>(</sup>١) البقرة: آية (٢٣٤).

<sup>(</sup>٢) الأجل: العدة بعد الطلاق أو الوفاة.

<sup>(</sup>٣) الطلاق: آية (٤).

<sup>(</sup>٤) أخرجه البخاري (٣٥٧/٣) ومسلم (٤/ ٢٠١) ومالك (٢/ ٥٩٠/٨) وأحمد (٣١٢/٦) وغيرهم (١٩٤٧).

لكن إن تزوّجت في مدة النفاس حرُم وطؤُها حتى تطهُرَ.

فلو ظهر بعضُ الولدِ فهي في عدة حتى ينفصل باقيه إن كان الحملُ واحداً، وإن كان أكثر فحتى ينفصل باقي الأخيرِ. والحملُ الذي تنقضي به العدّة ما تصير به الأمة أُمَّ ولدٍ، وهو ما يتبيّن به خلقُ الإنسان، كرأس ورجْل قال ابن المنذر: أجمعوا على أن عدة المرأة تنقضي بالسَقْطِ إذا علم أنه ولد، ذكره في الشرح.

(وإن لم تكنْ حاملًا) منه (فإن كانتْ حرّةً فعدتُها أربعة أشهر وعشرُ ليال بأيامِها) لأن النهارَ تَبَعُ للّيل. والإِجماع منعقد على ذلك، لعموم قوله تعالى: ﴿ والَّذِينَ يُتَوَّفُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً ﴾(١) ولقوله ﷺ: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث، إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً»(٢). ولأن النكاحَ عَقْدُ عُمْرٍ، فإذا ماتَ انتهى، والشيءُ إذا انتهى تقرَّرت أحكامُهُ كتقرّر أحكام الإجارة بانقضاءِ مدّتها. والعدةُ من أحكام النكاح، ولا يعتبر الحيضُ في عدة الوفاةِ في قول عامّة أهل العم.

(وعدةُ الأمة) المتوفّى عنها زوجها (نصفُها) أي نصف عدة الحرةِ وذلك شهران وخمسُ ليال بخمسة أيام وإذا مات زوج الرجعية استأنفت عدة الوفاة، حكاه ابن المنذر إجماعاً، لأنها زوجته ويلحق طلاقه وإيلاؤه، ولا تنتقل البائس لأنها أجنبية منه.

### [العدة في غير الوفاة]:

(والمفارقةُ في الحياةِ) لا تعتدٌ).

فإن طلَّقها قبل الدخولِ أو الخلوة فلا عدة عليها، لقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ المُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَّقتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ إِذَا نَكَحْتُمُ المُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَّقتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَها ﴾ (الا إن خلا بها) ولو لم يمسها فتجب العدة بالخلوة، وشرط لوجوب العدة للخلوة طواعيتها وعلمه بها، لما روى عن زرارة بن أوفى قال: «قضى الخلفاء الراشدون أن

<sup>(</sup>١) البقرة: آية (٢٣٤).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مالك (٢/٢٥) وابوداود (٣/ ٤٨٠) ومسلم (٤/٢٠) وأبوداود (٢٢٩٩) وأبوداود (٢٢٩٩) وغيرهم (إرواء ٧/٢٩٩).

<sup>(</sup>٣) الأحزاب: آية (٤٩).

من أغلق باباً، أو أرخى حجاباً، فقد وجب المهر ووجبت العدة»(١)، أو وطئها. (وكان ممن يطأ مثله، ويوطأ مثلها، وهو ابن عشر وبنت تسع) فعليها العدة بالإجماع، لقوله تعالى: والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء(٢)(٣). وإنما اشتُرطَ ذلك لأن العِدةَ ترادُ لبرَاءةِ الرَّحِمِ من الحملِ، فإن كانت الموطوءة لا يوطأ مثلها، أو كان الواطىء لا يلحق به الولدُ لصغره، فلا فائدة في العدة، لتحقق براءة الرحم من الحمل.

#### [عدة المطلقة الحامل]:

(وعدتها) أي عدة المفارقة في الحياة المدخول بها (إن كانت حاملاً بوضع الحمل) كلّه للآية السابقة، وعن أبي بن كعب «قلت يا رسول الله وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن، للمطلقة ثلاثاً أو للمتوفى عنها، فقال: هي للمطلقة ثلاثاً وللمتوفى عنها» (٤)، وعن الزبير بن العوام «أنها كانت عنده أم كلثوم بنت عقبة، فقالت لي وهي حامل: طيب نفسي بتطليقة، فطلقها تطليقة ثم خرج إلى الصلاة، فرجع وقد وضعت، فقال: مالها خدعتني خدعها الله، ثم أتى النبي على فقال: «سبق الكتاب أجله اخطبها إلى نفسها» (٥).

#### [عدة المطلقة غير الحامل]:

(وإن لم تكن حاملًا فإن كانت تحيض، فعدتها ثلاث حيضات إن كانت حرة) أو مبعضة، بغير خلاف بين أهل العلم، لقوله تعالى: ﴿ وَالمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاَثَةَ وَرُوءٍ ﴾ (٢) والقرء الحيض على الأصح روي عن عمر وعلي وابن مسعود، وابن عباس رضي الله عنهم، وبه قال الحسن ومجاهد، وإليه ذهب الأوزاعي والثوري وأصحاب الرأي، لأنه المعهود في لسان الشرع، كحديث «تدع الصلاة أيام أقرائها» (٧)، وحديث «إذا أتى قرؤك فلا

<sup>(</sup>١) ضعيف: أخرجه البيهقي (٣/٢٥٥) (إرواء ١٩٦/٧).

<sup>(</sup>٢) القرء: لفظ مشترك للطهر والحيض.

<sup>(</sup>٣) البقرة: آية (٢٢٨).

<sup>(</sup>٤) ضعيف: أخرجه عبد الله بن أحمد في «زوائد المسند» (١١٦/٥) (إرواء ١٩٦/٧).

<sup>(</sup>٥) صحيح: أخرجه ابن ماجه (٢٠٢٦) (إرواء ١٩٧/٧).

<sup>(</sup>٦) البقرة: آية (٢٢٨).

<sup>(</sup>٧) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٨١) معلقاً ووصله مسلم (١/١٨١) والنسائي (١/٦٥) وغيـرهـم (إرواء //١٩٩).

تصلي، وإذا مر قرؤك فتطهري ثم صلي ما بين القرء إلى القرء» (١). والقرء في كلام العرب يقع على الحيض والطهر جميعاً. فهو من الأسماء المشتركة وقالت عائشة رضي الله عنها: «أمرت بريرة أن تعتد بثلاث حيض» (٢).

(و) عدتُها (حيضتان إن كانت أمة) لحديث ابن عمر مرفوعاً «طلاق الأمة طلقتان، وقرؤها حيضتان» (٣)، ولأنه قول عمر وابنه وعلي، ولم يعرف لهم مخالف من الصحابة فكان إجماعاً، وهو مختص لعموم الآية، وكان القياس أن تكون عدتها حيضة ونصفها كحدها، إلا أن الحيض لا يتبعض.

وليسَ الطُّهر عدة.

ولا تعتد بحيضة طُلُقت فيها، حتى تأتي بثلاث حيضات كوامل بعدها إن كانت حرّة أو مبعضة، قال في الشرح: لا نعلم فيه خلافاً بين أهل العلم. وثنتين بعدها إن كانت أمة ولا تحل مطلقته لغيره، إذا انقطع دم الحيضة الأخيرة حتى تغتسل في قول أكابر الصحابة، منهم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود، وأبو موسى وعبادة بن الصامت وأبو الدرداء رضي الله عنهم، وعنه: القرء الطهر، روي عن زيد بن ثابت وعائشة: وهو قول الفقهاء السبعة والنه عنهم، وبه قال ربيعة ومالك والشافعي، لقوله تعالى: ﴿ . . . فطلقوهن لعدتهن . ﴾ (٤)، أي في عدتهن وإنما يطلق في الطهر فعليها آخر العدة آخر الطهر الثالث، إذا رأت الدم بعده انقضت عدتها، ويحتمل أن لا يحكم بانقضائها حتى ترى الدم يوماً وليلة، لأن ما دونه يحتمل أن لا يكون حيضاً قاله في الكافي .

#### [عدة الصغيرة والآيسة]:

(وإن لم تكن) من طلقت بعد الدخول أو الخلوة (تحيضُ، بأن كانت صغيرةً، أو بالغةً

<sup>(</sup>۱) أخرجه النسائي (۱/٤٤) وأبو داود (۲۸۰) وابن ماجه (۲۲۰) وأحمد (۲/۲۰) وغيرهم وإسناده صحيح (إرواء ۷/۲۰).

<sup>(</sup>٢) صحيح: أخرجه ابن ماجه (٢٠٧٧) (إرواء ٧/٠٠٠).

<sup>(</sup>٣) ضعيف: والصواب وقفه على ابن عمر أخرجه الدارقطني (٤٤١) والبيهقي (٣٦٩/٧) (إرواء ١٤٨/٧).

<sup>(</sup>٤) الطلاق: آية (١).

ولم تَرَ حيضاً ولا نفاساً)، أو كانت مستحاضة ناسية لوقت حيضها أو مستحاضةً مبتدأة، (أو كانت آيسةً، وهي) أي الآيسة (من بلغت خمسين سنة) وتقدّم، (فعدتها ثلاثة أشهر إن كانت حرّة) إجماعاً، لقوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَاللّائِي يَئِسْنَ مِنَ المَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاَئَةً أَشْهُرٍ واللّائِي يَئِسْنَ مِنَ المَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاَئَةً أَشْهُرٍ واللّائِي يَئِسْنَ مِنَ المَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاَئَةً أَشْهُرٍ واللّائِي يَئِسْنَ مِنَ المَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاَئَةً أَشْهُرٍ واللّائِي لَمْ يَحِضْنَ ﴾ (١) يعني: كذلك.

وابتداء العدة من الساعة التي فارقها فيها في الأصح، فلو فارقها نصف الليل، أو نصف النهار، اعتدت من ذلك الوقت إلى مثله، في قول أكثر العلماء.

(و) عدتها (شهرانِ إن كان أمةً) لا تحيضُ لصِغر أو إياس ، واحتج بقول عمر «عدة أم الولد حيضتان، ولو لم تحض كان عدتها شهرين» (٢). أو مبعضةً فبالحِسَاب.

#### [من ارتفع حيضها]:

(ومن كانت تحيضُ، ثم ارتفع حيضُها قبل أن تبلغ سن الإياس، ولم تعلم ما رفعه، فتتربّص تسعة أشهر) وهي غالبُ مدّة الحمل ، لتعلم براءة رَحِمِها. فإذا مضتْ ولم يتبين حملٌ عُلِمَ براءة رحمها ظاهراً (ثم تعتدّ عدّة آيسةٍ) ثلاثة أشهر، قال الشافعي: هذا قضاء عمر بين المهاجرين والأنصار، لا ينكره منهم منكر علمنا، فصار إجماعاً، وإنما وجبت العدة بعد التسعة الأشهر التي عُلِمَتْ براءتها من الحمل فيها، لأن عدة الشهور إنما تجب بعد العلم ببراءة الرحم من الحمل، إما بالصغر، أو الإياس. وههنا لما احتمل، انقطاع الحيض للحمل ، واحتمل انقطاعه للإياس، اعتبرنا البراءة من الحمل بمضيّ مدته، فتعين كون الانقطاع للإياس، فأوجبنا عدته عند تعينه، ولم نعتبر ما مضى، كما لم نعتبر ما مضى من الحيض قبل الإياس، لأن الإياس طرأ عليه.

(وإن علمت) المعتدة (ما رفَعه) أي ما رفع الحيض (من مرض ، أو رضاع ، ونحوه) كنفاس (فلا تزال متربِّصة) في عدة (حتى يعود الحيض فتعتدّ به) وإن طال الزمن، لأنها مطلّقة لم تيأس من الدّم فيتناولها عموم الآية، وعن محمد بن يحيى بن حبان «أنه كانت عند

<sup>(</sup>١) الطلاق: آية (٤).

<sup>(</sup>٢) صحيح: رواه البيهقي (٧/٢٥) (إرواء ٧/١٥٠).

جده امرأتان هاشمية وأنصارية، فطلق الأنصارية وهي ترضع، فمرت بها سنة ثم هلك ولم تحض، فقالت الأنصارية: لم أحض، فاختصموا إلى عثمان، فقضى لها بالميراث، فلامت الهاشمية عثمان، فقال: هذا عمل ابن عمك هو أشار علينا بهذا، يعني علي بن أبي طالب رضي الله عنه (۱). فيجب عليها العدة بالأقراء، وإن تباعدت، اما لوكانت ممن بين حيضتيها مدة طويلة (أو تصير آيسة) يعني أو تصير إلى سن الإياس (فتعتد عدة آيسة) نصّ على ذلك في رواية صالح وأبي طالب وابن منصور قال في الإنصاف: وعنه تنتظر زوال ما دفعه، ثم إن حاضت اعتد به، وإلا اعتدت بسنة، ذكره محمد بن نصر المروزي عن مالك، ومن تابعه منهم أحمد، ونقل ابن هانيء أنها تعتد بسنة، واختار الشيخ تقي الدين إن علمت عدم عوده، فكآيسة وإلا اعتدت سنة.

تنبيه: فهم من المتن أن المعتدّات خمس:

الأول: الحامل، وعدتها من موتٍ وغيره إلى وضع الحمل كله.

الثانية: المتوفِّي عنها زوجُها بلا حمل منه.

الثالثة: ذات الأقراءِ المفارقة في الحياة.

الرابعة: من لم تحض المفارقة في الحياة.

الخامسة: من ارتفع حيضها ولم تدر سببه.

زاد في الإقناع والمنتهى سادسة، وهي امرأة المفقود. وقد ذكرها المؤلّف في الفرائض.

# فصل [في العدّة في غير النّكاح الصحيح]

(وإن وطىء الأجنبيُّ بشبهةٍ أو نكاحٍ فاسدٍ أو زناً مَنْ هي في عدّتها أتمّت عدة الأول) سواء كانت عدته من نكاحٍ صحيح، أو فاسدٍ، أو من وطءِ شبهة، ما لم تحمل من الثاني، فتنقضي عدتها بوضع الحمل قبل أن تُتِمَّ عدة الأول، ولا يحتسب من عدة الأول مقامها عند الثاني.

<sup>(</sup>١) ضعيف: أخرجه مالك (٤٣/٥٧٢/٢) والشافعي (١٦٩٤) وغيرهما (إرواء ٧٠١/٧).

للزوج الأول إن كان طلاقه رجعيًا رجعتُها في التتمّة. (ثم تعتدّ للثاني) لأنهما حقّان اجتمعا لرجلين، فلم يتداخلا. وقُدِّم أسبقهما كما لو تساويا في مباح غير ذلك ولخبر علي رضي الله عنه «أنه قضى في التي تتزوج في عدتها، أنه يفرق بينهما ولها الصداق بما استحل من فرجها، وتكمل ما أفسدت من عدة الأول، وتعتد من الآخر»(۱)، وقال عمر «أيما امرأة نكحت في عدتها، ولم يدخل بها الذي تزوجها فرق بينهما، ثم اعتدت بقية عدتها من زوجها الأول، وكان خاطباً من الخطاب، وإن دخل بها فرق بينهما، ثم اعتدت بقية عدتها من من زوجها الأول، ثم اعتدت من الآخر ولم ينكحها أبداً»(۱)، وروي عن أحمد: أنها تحرم على الزوج الثاني على التأبيد، لقول عمر رضي الله عنه: والصحيح من المذهب أنها تحل له، لأنه وطء شبهة فلم يحرم على التأبيد كالنكاح بلا ولي، «وقد روي أن علياً قال: إذا انقضت عدتها فهو خاطب من الخطاب، يعني ـ الزوج الثاني ـ فقال عمر: ردوا الجهالات القضت عدتها فهو خاطب من الخطاب، يعني ـ الزوج الثاني ـ فقال عمر: ردوا الجهالات الى السنة، ورجع إلى قول علي»(۱)، قاله في الكافي.

(وإن وطئها عمداً) من غير شبهة (من أبانَها) في عدّتها منه (فكالأجنبيّ) أي فكوطءِ أجنبي، فَتُتِمُّ العدة الأولى، ثم تبتدىء العدة الثانية للزنا، لأنهما عدّتان من وطأين يلحق النسب في أحدهما دون الآخر، فلم يتداخلا، كما لو كانا من رجلين.

(و) إن وطئها مبينُها (بشبهةٍ) في عدّتها منه (استأنفت العدة من أوّلها)، لأنهما عدّتان من واطيءٍ، فتداخلتا يلحق النسب فيهما لحوقاً واحداً، كما لو طلق الرجعية في عدتها بعد أن راجعها، فإنها تستأنف العدة، فإن طلق الرجعية قبل رجعتها بنت على عدتها الأولى، لأنهما طلاقان لم يتخللهما وطء ولا رجعة أشبها الطلقتين في وقت واحد.

ومن وُطئتْ زوجتُهُ بشبهةٍ، ثم طلَّقها، اعتدَّتْ له ، ثم تتم للشبهة .

(وتتعدّد العدةُ بتعدُّد الوطء بالشبهة) لحديث عمر السابق. لأنهما حقّان مقصودان

<sup>(</sup>۱) صحيح: أخرجه مالك (۲۷/٥٣٦/۲) والشافعي (۱٥٩٧) والبيهقي (٤٤١/٧) (إرواء ٢٠٣/٧).

<sup>(</sup>٢) صحيح: وهو كالذي قبله بتمامه.

<sup>(</sup>٣) قال الألباني : لم أره هكذا والشطر الأول منه قد صح عن عمر نفسه (إرواء ٧/٤٠٢).

لأدميّين، فلم يتداخلا، كالديَّنين، لأن كلّ واحدٍ من الـواطئين له حق في عـدته، للحـوق النسب في وطء الشبهة (لا) إن تعدّد الواطىءُ (بزناً) فإن العدة لا تتعدّد في الأصح.

(ويحرم على زوج) المرأة (الموطوءة بشبهة أو زناً أن يطأها في فرج ما دامت في العدة) أي عدة الواطىء، لأنها عدة، فقُدِّمت على حق الزوج، فمنع من الوطء قبل انقضائها.

### فصل [في الإحداد]

يحرم الإحداد فوق ثلاثٍ على ميّتٍ غير زوج.

(ويجب الإحداد على) الزوجة (المتوفى عنها زوجها) إن كانت (بنكاح صحيح) لأن النكاح إن كان فاسداً فهي ليست زوجة على الحقيقة الشرعية. والمسلمةُ والذميّةُ، والمكلفة وغيرها، فيه سواء، (ما دامت في العدة) لقوله على: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم لآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث ليال ، إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً»(١).

(ويجوز) الإحداد (للبائن) قال في الفروع: إجماعاً. لكن لا يُسنّ لها. قاله في الرعاية. انتهى.

(والإحداد ترك الزينة، و) ترك (الطيب) وكلً ما يدعو إلى جماعها، ويرغّب في النظر إليها، ويحسِّنها (كالزعفران) ولو كان بها سَقَم قال في الشرح: وأما الطيب فلا خلاف في تحريمه، وأما اجتناب الزينة فواجب في قول عامة أهل العلم. (و) ترك (لُبْس الحليّ، ولو خاتماً) وحلقة، في قول عامة أهل العلم، لقوله ﷺ: «ولا الحلي»(٢). لأن الحلي يزيد حُسْنَها، ويدعو إلى مباشرتها، (و) تركُ (لبس الملوّن من الثياب) لزينة (كالأحمر، والأصفر، والأخضر)، والأزرق، الصافيين، والمطرّز، وما صبغ غَزْلُهُ ثم نُسِجَ فكمصبوغ بعد نسجه؛ لقوله ﷺ: «... ولا تلبس ثوباً مصبوغاً إلا ثوب عصب..»(٣)، والعصب ثياب يمينية فيها لقوله ﷺ: «... ولا تلبس ثوباً مصبوغاً إلا ثوب عصب..»(٣)، والعصب ثياب يمينية فيها

<sup>(</sup>۱) أخرجه مالك (۲/۲۹، ۱۰۱/۵۹۶) والبخاري (۳/ ٤٨٠) ومسلم (۲۰۲/۶) وغيرهم (إرواء ٧/١٩٤). (۲) يأتي بعد حديث.

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري (٤٨٢/٣) ومسلم (٤/٤٠١) والنسائي (١/٤١١) وغيرهم (إرواء٧/٥٩١).

بياض وسواد يصبغ غزلها ثم ينسج. قاله القاضي: وصحح في الشرح أنه نبت يصبغ به. (و) ترك (التحسين بالحنّاء) لأنه يدعو إلى الجماع، أشْبَهَ الحليّ، بل أولى؛ (و) ترك (الأسْفِيدَاج) وهو شيء يُعْمَلُ من الرَّصاص، إذا دُهِنَ به الوجه يربو ويبرق، لأنه من الزينة وعن أم سلمة مرفوعاً «المتوفى عنها لا تلبس المعصفر من الثياب، ولا المُمَشَّق (١) ولا الحلي، ولا تختضب (٢) ولا تكتحل» (٣). (و) تركُ (الاكتحال بـ (الكحل (الأسود) بلا حاجة، ولو كانت سوداء، (و) تركُ (الأدهان بـ) اللهن (المطيّب)، فلا يحلُّ لها استعمال الأدهان المطيّبة، كدهن الورد، والبنفسج والياسمين والبان. وما أشبه ذلك، لأن الأدهان بذلك استعمال للطيب، لعموم قوله على حديث أم عطية «ولا تمس طيباً» (٤). (و) تركُ (تحمير الوجه وحفّه) ونتفِه وتنقيطه والتخطيط.

(ولها لبس) الثوب (الأبيض، ولو) كان (حريراً)، لأن حسنه من أصل خلقتِه، فلا يلزم تغييرُه، كما أن المرأة إذا كانت حسنة الخلقة لا يلزمها أن تغيّر نفسها في عدة الوفاة وتشوّه نفسها.

ولا تُمْنَعُ من ملوَّنٍ لدفع وسخٍ ، كَكُحْلِيٍّ ونحـوه، كالأسـود والأخضر الـذي ليس بالصافي .

ولا تمنع من نقابٍ، ولا أَخذِ ظفرٍ ونتف إبط وأخذ شعر مندوبٍ إلى أخذه، وغُسْلٍ.

(وتجب عدة الوفاةِ في المنزل الذي مات زوجُها) وهي ساكنة (فيه) روي عن عمر وعثمان وابن عمر، وابن مسعود وأم سلمة، لحديث فريعة وفيه «.. امكثي في بيتك الذي أتاك فيه نعى زوجك حتى يبلغ الكتاب أجله، فاعتدت فيه أربعة أشهر وعشراً»(٥)، قال في

<sup>(</sup>١) الممشق: المصبوغ بالمِشّق وهو طين يصبغ به الثوب.

<sup>(</sup>٢) اختضب بالحنّاء: تلوَّن به.

<sup>(</sup>٣) صحيح: أخرجه النسائي (٢/٤/١) وأبو داود (٤٠٢٣) وأحمد (٢/٢٠) وغيرهم (إرواء ٧٠٠/).

<sup>(</sup>٤) أخرجه البخاري (٤٨٢/٣) ومسلم (٤/٤) وغيرهما (إرواء ٧/١٩٥).

<sup>(</sup>٥) ضعيف: أخرجه مالك (١/٢٥) وأبو داود (٢٣٠٠) والترمذي (١/٢٢) والشافعي (١/٢٧) والشافعي (١٧٠٤) وغيرهم (إرواء ٧٦٠/).

الشرح: وبه قال مالك والشافعي، قال ابن عبد البرّ: وبه يقول جماعة فقهاء الأمصار. سواءً كان لزوجها، أو بإجارة، أو إعارة، إذا تطوَّع الورثة بإسكانها، فيه، أو السلطان، أو أجنبيّ. وإن انتقلت إلى غيره لزمها العود إليه (ما لم يتعذَّر) بأن تدعو ضرورة إلى خروجها منه كتحولها لخوفها على نفسها أو مالها، أو حولت قهراً أو بحق يجب عليها الخروج من أجله، أو لتحويل مالكه لها، أو طلبه فوق أجرته، أو لا تجد ما تكتري به إلا من مالها، فتنتقل حيث شاءت للضرورة، ولسقوط الواجب للعذر، ولم يرو الشرع بالاعتداد في معين غيره، فاستوى في ذلك البعيد والقريب، ويلزم من انتقلت بلا حاجة العود إلى منزلها، لتتم عدتها فيه تداركاً للواجب، وكذا من سافرت ولو لحج ولم تحرم به ومات زوجها قبل مسافة قصر، رجعت واعتدت بمنزلة لأنها في حكم الإقامة، وعن سعيد بن المسيب قال: "توفي أزواج نساؤهم حاجًات أو معتمرات، فردهن عمر من ذي الحليفة حتى يعتددن في بيوتهن» (١).

(وتنقضي العدة) أي عدة المتوفّى عنها زوجها (بمضيّ الزمان) الذي تنقضي به العدة (حيث) في أيّ مكان (كانت)، لأن المكان ليس شرطاً لصحة الاعتداد هم إخراجها لطول لسانها، وأذاها لإحمائها بالسب ونحوه، قوله تعالى: ﴿ . ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة . . ﴾ (٢) ، فسره ابن عباس بما ذكرناه، وهو قول الأكثرين، والفاحشة تعم الأقوال الفاحشة، لقوله على لعائشة: «إن الله لا يحب الفحش ولا التفحش» (٣) ، ولها الخروج في حوائجها نهاراً، لقوله على: « . . . اخرجي فجذي (٤) نخلك» (٥) ، وروى مجاهد قال: «استشهد رجال يوم أحد، فجاء نساؤهم رسول الله على ، وقلن يا رسول الله : نستوحش بالليل فنبيت عند إحدانا، حتى إذا أصبحنا بادرنا بيوتنا، فقال رسول الله على : «تحدثن عند إحداكن ما بدا لكن، فإذا أردتن النوم فلتأت كل امرأة إلى بيتها» (٢) ، وروى عن يحيى بن

<sup>(</sup>١) أخرجه مالك (٢/١٩٥/٨٨) وعنه البيهقي (٧/٤٣٥) ورجال إسناده ثقات (إرواء ٢٠٨/٧).

<sup>(</sup>٢) الطلاق: آية (١).

<sup>(</sup>۳) ورد عن جماعة من الصحابة منهم عائشة أخرجه مسلم (۷/٥) وأحمد (7.77) ( إرواء 7.77).

<sup>(</sup>٤) اقطعي نخلك.

<sup>(</sup>٥) أخرجه مسلم (٤/ ٢٠٠) وأبو داود (٢٢٩٧) والنسائي (٢ /١١٦) وغيرهم (إرواء ٢١١٧).

<sup>(</sup>٦) ضعيف: أخرجه البيهقي (٢١١/٧) (إرواء ٢١١/٧).

سعيد «أنه بلغه أن سائب بن خباب توفي، وأن امرأته جاءت إلى عبد الله بن عمر، فذكرت له وفاة زوجها وذكرت له حرثاً لهم بقناة، وسألته هل يصلح لها أن تبيت فيه، فنهي، عن ذلك، فكانت تخرج من المدينة سحراً، فتصبح في حرثهم، فتظل فيه يومها، ثم تدخل المدينة إذا أمست فتبيت في بيتها»(١)، ولأن الليل مظنة الفساد، فلم يجز لها الخروج فيه من غير ضرورة.

\* \* \*

<sup>(</sup>١) ضعيف: أخرجه مالك (٨٨/٥٩٢/٢) (إرواء ٢١٢/٧).

### باب استبراء الإماء

الاستبراء استفعال من «البراءة»، وهي التمييز والانقطاع، يقال: برىءَ اللحمُ من العظم، إذا قُطِع عنه وفصل منه.

(وهو) أي الاستبراء (واجبٌ في ثلاثة مواضع) لا أكثر:

(أحدها: إذا مَلَكَ الرجل، ولو) كان المالكُ (طفلاً) بأيِّ نوع من أنواع التملُّكات (أُمةً يوطأ مثلُها)، بكراً كانت أو ثيباً، ولو مسبيَّةً أو لم تحِضْ، كالعدة، قال الإمام أحمد: بلغني أن العذراء تحمل، فقال له بعض أهل المجلس نعم، قد كان في جيراننا. (حتى ولو) كان (مَلَكَها من) طفل أو (أنثى)، فيحرم وطؤها قبل استبرائها، لقوله عن «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فلا يسقي ماءه ولد غيره»(١)، وعن أبي سعيد أن النبي عن «قال في سبي أوطاس لا توطأ حامل حتى تضع، ولا غير حامل حتى تحيض حيضة»(١). (أو كان بائعها قد استبرأها) لعموم الأحاديث، ولأن المشتري يجب عليه الاستبراء لحفظ مائه، لاحتمال كون البائع لم يستبرئها، وقال ابن عمر رضي الله عنه «إذا وهبت الوليدة التي توطأ أو بيعت، أو البائع لم يستبرئها، وقال ابن عمر رضي الله عنه «إذا وهبت الوليدة التي توطأ أو بيعت، أو الأمة (بفسخ) أو عيب، أو إقالة، أو خيار، (أو غيره) كبيع أو هبة، ولو قبل تفرُقهما عن المجلس على الأصح وقال في الإقناع: إن افترقا.

<sup>(</sup>١) حسن: أخرجه ابن حبان (١٦٧٥) والترمذي (١/١١١) (إرواء ٢١٣/٧).

<sup>(</sup>٢) صحيح: رواه أبو داود (٢١٥٧) والدارمي (١٧١/٢) وأحمد (٦٢/٣) وغيرهم (إرواء

<sup>(</sup>٣) صحيح . ذكره البخاري (٢ / ٢) معلقاً ووصله ابن أبي شيبة والبيهقي (٧ / ٥٥٠) (إرواء ٧ / ٢١٤).

(وحيثُ انتَقَلَ المِلكُ لم يحلَّ استمتاعُهُ بها، ولو بالقُبلة، حتى يستبرئها) لأنه تجديد ملك يحتمل اشتغال الرحم قبله، فأشبه ما لـو اشتراهـا، وكشراء الصغيرة. وعنه لا يجب الاستبراء إن عادت قبل التفرق، لأن يقين البراءة معلوم، فأشبه الطلاق قبل الدخول، قالـه في الكافي.

(الثاني): من الثلاث مواضع التي يجب فيها الاستبراء: (إذا ملك أمةً، ووطئها، ثم أراد أن يزوّجها؛ أو) وطئها ثم أراد أن (يبيعها قبل الاستبراء فيحرم) عليه.

أما إذا أراد أن يزوّجها فإنه يجب عليه استبراؤها وجهاً واحداً، لأن الـزوج لا يلزمه استبراءً، فيفضي إلى اختلاط المِياهِ واشتباه الأنساب ولأن عمر رضي الله عنه «أنكر على عبد الرحمن بن عوف حين باع جارية لـه كان يـطؤها قبـل استبرائها، قال ما كنت لذلك بخليق(١)»(٢).

وأما إذا أراد بيعها فإنه يجب استبراؤها على الأصحّ، لأنه يجب على المشتري الاستبراء لحفظِ مائه، فكذلك البائع. ولأنه قبل الاستبراء مشكوكٌ في صحة البيع وجوازه، ولاحتمال أن تكون أم ولد. فيجب الاستبراء لإزالة الاحتمال. ولأنه قد يشتريها من لا يستبرئها، فيُفضي إلى اختلاط المياه واشتباه الأنساب.

(فلو خالف) بأن زوّجها، أو باعها، قبل استبرائها (صحّ البيع) في الظاهر، لأن الأصل عدم الحمل، (دون النكاح) يعني أن النكاح لا يصحّ، لأن استبراءها واجب، حفظاً لمائه، فلم يصحّ تزويجها في زمن الاستبراء، كالمعتدة.

(وإن لم يطأها جاز) البيعُ والنكاحُ قبل الاستبراء.

(الثالث): من المواضع الثلاثة التي يجب فيها الاستبراء: (إذا أعتق أمته) التي كان يطؤها قبل استبرائها، أو مات عنها، (أو) أعتق (أمّ ولده، أو مات عنها، لزمها استبراء نفسها

<sup>(</sup>١) جدير به.

<sup>(</sup>٢) قال الألباني: لم أقف عليه الآن (إرواء ٧/٢١٥).

إن لم تستبرأ قبل)، لأنها فراشٌ لسيدها، وقد فارقها بالعتق أو الموت، فلم يجز أن تنتقل إلى فراش غيره قبل الاستبراء وتستبرىء أم الولد إذا مات عنها، كما تستبرىء المسبية، لأنه استبراء يملك اليمين، وعنه تستبرىء بأربعة أشهر وعشراً، لما روي عن عمرو بن العاص أنه قال «لا تفسدوا علينا سنة نبينا على عدة أم الولد إذا توفي سيدها أربعة أشهر وعشراً» (١)، قال في الكافي: والصحيح الأول لما ذكرناه، وخبر عمر ولا يصح، قاله أحمد.

#### فصـــل

- (و) يحصل (استبراءُ الحامل بوضع ِ الحمل) أي بوضع ِ ما تنقضي به العدة.
- (و) استبراء (من تحيضُ بحيضةٍ) كاملة لقوله ﷺ في سبي أوطاس «لا توطأ حامل حتى تضع، ولا غير حامل حتى تحيض حيضة» (٢).
- (و) يحصل استبراء (الآيسة والصغيرة) التي يوطأ مثلها ـ أما إذا كانت لا يوطأ مثلها فلا تستبرأً، لأن براءة رحمها ثابتة بالحسّ، فلا فائدة في استبرائها ـ (و) استبراء (البالغة التي لم تر حيضاً بشهرٍ) لأن الله تعالى جعل الشهر مكان الحيضة، ولذلك اختلفت الشهور باختلاف الحيضات، فكانتْ عدّة الحرة الآيسة ثلاثة أشهرٍ مكان ثلاثة قروء، وعدّة الأمة بشهرين مكان قرأين وعنه بثلاثة أشهر، قال في الكافي: وهي أصح، قال أحمد بن القاسم: قلت لأبي عبد الله: كيف جعلت ثلاثة أشهر مكان الحيضة، وإنما جعل الله في القرآن مكان كل حيضة شهراً، فقال من أجل الحمل، فإنه لا يبين في أقل من ذلك، فإن عمر بن عبد العزيز سئل عن ذلك، وجمع أهل العلم والقوابل، فأخبروا أن الحمل لا يتبين في أقل من ثلاثة أشهر، فأعجبه ذلك ثم قال: ألا تسمع قول ابن مسعود: «إن النطفة أربعون يوماً، ثم علقة أربعون يوماً، ثم مضغة بعد ذلك، فإذا خرجت الثمانون صار بعدها مضغة، وهي لحمة فيتبين عينئإ» (٣). وهذا معروف عند النساء، فأما شهراً فلا معنى له، ولا أعلم أحداً قاله.

<sup>(</sup>۱) أخرجه: أبو داود (۲۳۰۸) وابن أبي شيبة (١٦٢/٥) والحاكم (٢٠٨/٢) وغيرهم وإسناده رجاله ثقات رجال مسلم غير واحد (إرواء ٧/ ٢١٥).

<sup>(</sup>٢) صحيح: وتقدم قبل حديثين.

<sup>(</sup>٣) لم أقف عليه موقوفاً وهو معروف مرفوعاً من حديث ابن مسعود أخرجه البخاري (٣٠٨/٢) ومسلم (٤٤/٨) والترمذي (١٩/٢) وأحمد (٣٨٢/١) وغيرهم (إرواء ٢١٧/٧).

(و) أما استبراء (المرتفع حيضُها) ولم تعلم ما رفعه (فعشرة أشهر: تسعة للحمل، وشهر للاستبراء) بدل الحيض، (والعالمة ما رفعه بخمسين سنة وشهر) قال في المنتهى وشرحه: وإن علمت ما رَفَع حيضها فكحرة. يعني أنها لا تزال في استبراء حتى يعود الحيض فتستبرىء نفسها بحيضة، إلا أن تصير آيسة فتستبرىء نفسها استبراء الآيسات انتهى. وعبارة الإقناع معناها كالمنتهى وشرحه.

(ولا يكون الاستبراء إلا بعد تمام مِلْك الأَمَة كلها ولو لم يقبضْها)، لأِنه صَدَق عليه أنَّه مَلَكَها، وجاز له هبتُها ووقفُها وعتقُها وتدبيرُها.

فلو ملك بعضها، ثم مَلَك باقيها لم يُحْتَسَب الاستبراءُ إلا من حين مَلكها كلُّها.

(فإنْ مَلَكها حائضاً لم يكْتَف بتلكَ الحيضة) التي ملكها فيها، بل لا بدّ من حيضةٍ مستَقْبَلَةٍ، كما لو طلْقها وهي حائِض.

(وإن ملك) شخصٌ (منْ) أي: أمةً (تلزمها عدة اكتُفِيَ بها)، لأنّ الاستبراءَ لمعرفةِ براءةِ الرَّحِمِ، والبراءة قد حصلت بالعدة، فلا فائدة في الاستبراء بعد العدة، بل هو ضرر على السيد بمنعه من أمته بلا ضرورة.

(وإن ادَّعْت الأَمة الموروثةُ تحريمها على الوارث بوطءِ مورِّثه) كما لـو وَرِثَ أَمةً عن أَبيه، فقالت: أبوك وطئني، صُدِّقَت، (أو ادَّعت) الأَمَةُ (المشتراة أنَّ لها زوجاً صُدِّقت) لأن ذلك لا يعرف إلا من جهتها.

## كتاب الرضاع

وهو شرعاً: مصُّ لبنِ أو شُرْبُه ونحوُه، ثابَ من حَمْلٍ، من تَدْي إمرأة.

و (يكره استرضاع الفاجرة، والكافرة)، والذّميّة، والمشركة، والحمقاء، قال عمر رضي الله عنه «اللبن نسبة فلا تسقِ من يهودية ولا نصرانية»(۱). (وسيّئة الخلق)، فإنها في معنى الحمقاء، (والجذماء، والبرصاء)(٢) خشية وصول أثر ذلك إلى الرضيع. وفي المجرّد: والبهيمة، لأنه قد يكون في بلد البهيمة. وفي الترغيب: وعمياء، فإنه يقال: الرَّضاعُ يغيّر الطباع، لقول النبي ﷺ: «لا تَزَوَّجُوا الحَمْقَاء، فإن صحبتها بلاء، وفي وَلَدِهَا ضَيَاع، ولا تستر شِعُوها فإن لبنها يغيّر الطباع»(٣).

(وإذا أرضعتِ المرأةُ) ولو مكرهةً على الإرضاع (طفلاً) ذَكَراً كان أو أنثى أو خنثى (بلبنِ حمل لاحقِ بالواطىء) يعني يلحق الواطىءَ نسبُ ذلك الحمل ِ (صَارَ ذلكَ الطفلُ وَلَدَهُما) أي ولد المرضعة، وولد صاحب اللبن، في تحريم نكاح، وثبوت محرمية، وإباحة نظر وخلوة، لا في وجوب نفقة وإرث، وعتق وولاية ورد شهادة. (و) صار (أولادُهُ) أي أولادُ الطفل (وإن سفلوا أولادُ ولدهما، و) صار (أولادُ كلِّ منهما) أي من المرأة، ومن الواطىء

<sup>(</sup>١) قال الألباني: لم أقف عليه الآن (إرواء ٢١٨/٧).

<sup>(</sup>٢) الجذام: علة تحدث من انتشار السوداء في البدن كله فيفسد مزاج الأعضاء وربما انتهى إلى تآكل الأعضاء وسقوطها عن تقرح

والبرص: بياض يظهر في ظاهر البدن لفساد مزاج.

<sup>(</sup>٣) لم نجده بعد البحث.

الذي ثاب لبنها من حمله، (من الآخر أو) من (غيره)، كما لو تزوّجت من غيرِهِ فثابَ لها لبن من حمل منه، فأرضعتا به من حمل ممنْ تزوجت، أو تزوّج بامرأةٍ غيرِها فثابَ لَها لبن من حمل منه، فأرضعتا به أطفالاً، أو أتت بأولادٍ، فإن الذكور منهم يصيرون (إخوته، و) البناتِ (أخواتِه. وقس على ذلك) فتقول: ويصير آباؤهما أجداده وجدًّاتِه، وإخوتُهما وأُخواتُهما أعمامه وعماتِه، وأخواله وخالاتِه.

تنبيه: لا تنتشر حرمة الرضاع إلى من بدرجة مرتضع أو فوقه، من أخ وأخت، وأب وأم، وعمّ وعمة، وخال وخالة، من نسب. فتحلّ مرضعةٌ لأبي مرتضع وأخيه من نسب، وتحلّ أم المرتضع وأخته من نسب لأبيه وأخيه من رضاع، كما يحل لأخيه من أبيه أخته من أمّه.

(وتحريمُ الرضاع في النكاح وثبوت المحرمية كالنسب) لقوله تعالى: ﴿ وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة ﴾(١) ، نص على هاتين في المحرمات فدل على ما سواهما ، وعن عائشة مرفوعاً «الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة»(٢) ، وعن ابن عباس قال: «قال رسول الله على في ابنة حمزة : لا تحل لي ، يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ، وهي ابنة أخي من الرضاعة »(٣) .

وللحرمة بالرَّضاع شرطان:

أشار للأول منهما بقوله: (بشرط أن يرتضع خمسَ رضعاتٍ) فصاعداً لحديث عائشة قالت: «أنزل في القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن، فنسخ من ذلك خمس رضعات، وصار إلى خمس رضعات معلومات يحرمن، فتوفي رسول الله على الأمر على ذلك»(٤)، وبه

<sup>(</sup>١) النساء: آية (٢٢).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري (٢/ ٢٧٥) ومسلم (٤ / ١٦٢) والنسائي (٢ / ٨٢) وأحمد (٦ / ٤٤) وغيرهم (إرواء ٢ / ٢٨٣).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري (٢/ ١٤٩) ومسلم (٤/ ١٦٥) والنسائي (٢ / ٨٢) وأحمد (١ / ٢٧٥) وغيرهم (إرواء ٢٨٤/٦).

<sup>(</sup>٤) أخسرجه مسالك (١٧/٦٠٨/٢) وعنسه الشافعي (١٥٧٤) ومسلم (١٦٧/٤) والتسرمندي (٢١٥/١) وغيرهم (إرواء ٢١٨/٧).

قال الشافعي، وهـذا الحديث يخصص عموم حديث «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب» (١)، والآية فسرتها السنة، وبينت الرضاعة المحرمة، وعنه: أن قليله يحرم كالذي يفطر الصائم، وهو قول مالك لعموم الآية والحديث. وعنه: ثلاث يحرِّمن وهو قول أبي عبيد وابن المنذر، لمفهوم قوله على «لا تحرم المصة ولا المصتان» (٢)، وفي حديث آخر «لا تحرم الإملاجة (٣)، ولا الإملاجة (١)، ولا الإملاجة (١)، وعنه: واحدة والأول أولى، لأن المنطوق أقوى من المفهوم.

وأشار للثاني بقوله: (في العامين) فلو ارتضع بعدهما بلحظةٍ لم تثبت الحرمة، لقول الله تعالى: ﴿ وَالوَالِداتُ يُرْضِعْنَ أَوْلاَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ﴾ (٥) فجعل تمامَ الرضاع حولين. فيدلّ على أنه لا حُكْمَ للرضاعةِ بعدهما ولقوله ﷺ: «لا يحرم من الرضاع إلا ما فتق الأمعاء، وكان قبل الفطام» (٢)، وعن عائشة مرفوعاً « إنما الرضاعة من المجاعة» (٧)، قال في شرح المحرر: يعني في حال الحاجة إلى الغذاء واللبن.

(فلو ارتضع) في الحولين أقلَّ من خمس رضَعات، ثم ارتضع (بقيَّةَ الخمس بعد العامين بلحظةٍ)، ولو قبل فطامِهِ، (لم تثبت الحرمة)، لأن شرط التحريم أن يكون في الحولين، ولم يوجد.

وعُلِمَ منه أنه لو شَرَعَ في الخامسةِ، فحال الحول ِ، قبل كمالها، اكتُفِي بما وُجِد منها في الحولين.

<sup>(</sup>١) صحيح: وتقدم قبل حديث.

<sup>(</sup>۲) أخرجه مسلم (۲/۲۱) وأبو داود (۲۰۲۳) والنسائي (۲/۸۳) وأحمد (۲/۳۱) وغيرهم (إرواء ٧١) .

<sup>(</sup>٣) الإملاجة: الإرضاعة الواحدة مثل المصة.

<sup>(</sup>٤) أخرجه مسلم (٤/ ١٦٦) والدارمي (٢/ ١٥٧) والبيهقي (٧/ ٥٥٥) وأحمد (٦/ ٣٣٩) وغيرهم (إرواء ٧/ ٢٢١).

<sup>(</sup>٥) البقرة: آية (٢٢٣).

<sup>(</sup>٦) صحيح: أخرجه الترمذي (١/٢١٦) (إرواء ٢٢٢/٧).

<sup>(</sup>٧) أخرجه البخاري (٢/ ١٤٩) ومسلم (٤/ ١٧٠) وأحمد (٦/ ٩٤) وغيرهم (إرواء ٢٢٢٧).

وكانت عائشة رضي الله عنها ترى رضاع الكبير يحرم، لحديث سالم حيث روت عائشة رضي الله عنها وعن أبيها. «أنَّ سَهْلَةَ بنتَ سُهيل بن عمرو جاءت إلى النبي هي، فقالت: يا رسول الله! إن سالماً مولى أبي حذيفة مضى في بيتنا ، وقَدْ بَلَغَ ما يبلغ الرجال، وعَلِمَ ما يعلمُ الرحال؟ فقال: أَرْضِعِيهِ تَحْرُمي عليه»(١) فهو خاص به دون سائر الناس، جمعاً بين الأدلة وعن أم سلمة قالت: «أبى سائر أزواج النبي هي أن يدخلن أحداً بتلك الرضاعة، وقلن لعائشة: ما نرى إلا هذا رخصة أرخصها رسول الله هي لسالم خاصة» (١).

(ومتى امتصّ) الطفلُ (الثديَ، ثم قَطَعه) أي قطع المصّ، (ولو) كان قطْعُهُ له (قهراً) أو كان قطعُهُ له لتنفُّس ، أو لملَّةٍ له عن المصّ، أو لانتقال عن ثدي إلى ثدي آخر (ثم امتصّ) الثدي (ثانياً، فرضعة ثانية) لأن المصَّة الأولى زالَ حكْمُها بتركِ الارتضاع، فإذا عاد فامتصّ، فهي غير الأولى. وانتقالُ من ثدي إلى آخر يصيّرهما رضعتين. وهذا ظاهر كلام أحمد رضي الله تعالى عنه، في روايةٍ حنبل، فإنه قال: أما تَرَى الصبيّ يَرْضَعُ من الثدي، فإذا أدركهُ النَّفُسُ أمْسَكَ عن الثدي لتنفُّس واستراحةٍ، فإذا فعل ذلك فهي رضعة ولأن قوله فإذا أحرم المصة ولا المصتان» (٣)، يدل على أن لكل مصة أثراً.

(والسُّعوط في الأنف، والوجُورُ في الفم، كالرَّضاع) لأنه يحصُل به ما يحصُل بالرَّضاع من الغذاء.

والسعوط أن يُصَبُّ اللَّبن في أنفه من إناء أو غيره، فيدخل حلقَه.

والوجور أن يصبّ لبن المرأة في حلقه من غير الثدي.

(وأكُلُ ما جُبِّنَ) يعني أنه لو جُبِّنَ لَبَنُ المرأة، ثم أُطِعم الطفلَ ثبت به التحريم، لأنه واصِلٌ من الحلق يحصل به إنبات اللحم وإنشاز العظم، فيحصل به التحريم، كما لوشربه. (أو خُلِطَ بالماء وصفاته باقية) حرَّم كما يحرِّم غير المَشُوب، لأن الحكم للأغلب، ولأنه مع

<sup>(</sup>١) صحيح: ويأتى تخريجه في الذي بعده.

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم (٤/ ١٦٩) والنسائي (٢/ ٨٤) وأحمد (٣١٢/٦) وغيرهم (إرواء ٧ ٢٢٣).

<sup>(</sup>٣) أخرجه مسلم (١٦٦/٤) وأبو داود (٢٠٦٣) والترمذي (١/٢١٥) وغيرهم (إرواء ٧/٢١٩).

بقاء صفاته لا يزولُ به اسمه، ولا المعنى المرادُ به. فأما إن غَلَبَ ما خُلِطَ به لم يثبت به. تحريم، لأنه لا يحصل به إنبات اللحم ولا إنشاز العظم.

وحكم ما خُلِبَ من ميتةٍ (كالرّضاع في الحرمة) لحديث ابن مسعود مرفوعاً «لارضاع إلا ما أنشر(١) العظم، وأنبت اللحم»(٢).

فإن وصل اللبنُ إلى فمه، ثم ألقاه، أو احتقن به، أو وصل إلى جـوفٍ لا يغذَّى بـه كالذَّكَر والمثانة لم ينشر الحرمة، لأنه ليس برضاع.

(وإن شُكَّ) بالبناء للمفعول (في الرضاع) يعني: هل وجد رضاعٌ أوْ لا؟ بنى على اليقين، لأن الأصل عدم الرضاع؛ (أو) شُكَّ في (عدد الرضعات بنى على اليقين) لأن الأصل عدم الرضاع في المسألة الأولى. والأصل عدم وجود الرضاع المحكِّم في المسألة الثانية. لكنْ تكونُ من الشَّبُهات: تركُها أولى، قاله الشيخ.

(وإن شهدت به) أي بالرضاع المحرِّم إمرأة (مَرْضِيّة ثبتَ التحريم) بشهادتها لحديث عقبة بن الحارث قال: «تزوجت أم يحيى بنت أبي إهاب، فجاءت أمة سوداء فقالت: قد أرضعتكما، فأتيت النبي على فذكرت ذلك له، فقال: وكيف وقد زعمت ذلك»، وفي لفظ «فأتيته من قبل وجهه، فقلت: إنها كاذبة، فقال: كيف وقد زعمت أنها قد أرضعتكما، خل سبيلها»(٣)، وقال الشعبي: كان القضاة يفرقون بين الرجل والمرأة، بشهادة امرأة واحدة في الرضاع. ولا يمينَ على المشهود له، ولا على الشاهدة. قال الزهري: فُرِّقَ بين أهل أبياتٍ في زمن عثمان بشهادة امرأة واحدة. لأن هذه شهادة على عورة، فتُقْبَلُ شهادة النساء منفردات عن الرجال، كالولادة. ويؤيده ما ورد عن ابن عمر، قال: «سُئِل رسول الله على الرضاع من الشهود ؟ فقال: رجلٌ، وامرأة »(٤).

<sup>(</sup>١) أنشر العظم: رفعه إلى موضعه.

<sup>(</sup>٢) ضعيف: أخرجه أبو داود (٢٠٥٩) وعنه البيهقي (٤٦١/٧) (إرواء ٢٢٣/٧).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري (٣/ ٢٠) وأبو داود (٣٦٠٣) والنسائي (٢/ ٨٥) والترمذي (١/ ٢١٥) وغيرهم (إرواء ٧/ ٢٢٥).

<sup>(</sup>٤) رواه أحمد وهو حديث ضعيف ضعفه الشيخ أحمد محمد شاكر في تعليقه على المسند (٧/ ٧٠).

(ومن حرمت عليهِ بنتُ امرأةٍ) من النسبِ (كأمّه وجدّته وأختِه) وكذا من حرمت عليه بنت امرأةٍ بالمصاهرة، مثل ربيبته التي دخل بأمها (إذا أرضعتْ طفلةً) خمسَ رضعاتٍ (حرّمْتها عليه أبداً) لأنها تصير بنتَها.

(ومن حرُمَتْ عليه بنتُ رجل ، كأبيه وجدّه وأخيهِ وابنهِ ، إذا أرضعتْ زوجتُهُ) أو أمتُهُ (بلبنِهِ طفلةً) خمسَ رضعاتٍ (حرّمتها عليه أبداً) لأنها صارت ابنةَ من تحرُم ابنتُه عليه لحديث «يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة»(١).

وينفسخ فيهما النكاح إن كانت المرتَضِعَةُ زوجةً .

تنبيه: إن قال زوجٌ عن زوجتِهِ: هي ابنتي من الرضاع، وهي في سنِّ لا يُحْتَمَل كونُها ابنتَه، لم تحرُمْ لتيقن كذبه. وإن احتمَلَ صدقَه فكما لو قال: هي أختي من الرضاع.

ولو ادعى بعد ذلك خطأً لم يقبل منه ما يدّعيه من ذلك.

\* \* \*

<sup>(</sup>١) صحيح: وتقدم في أول الباب.

# كتاب النفقات

جمع نفقة. وأصلها الإخراج، من «النافِق» وهو موضعٌ يجعله اليربوعُ في مؤخر المجحر رقيقاً، يُعِدُّه للخُروجِ، إذا أُتيَ من باب الجحر دفعه برأسِهِ وخرج منه. ومنه يسمّى «النفاق» لأنه خروج من الإيمان، أو خروج الإيمان من القلب. فسمى الخروج نفقة كذلك.

والمقصود من هذا الكتاب بيان ما يجب على الإنسان من النفقة، في النكاح، والقرابة، والملك، وغير ذلك.

#### [نفقة الزوجة]:

(يجب على الزوج ما لا غنى لزوجته عنه) لقوله تعالى: ﴿ لينفق ذو سعة من سعته ﴾ (١) الآية، وهي: في سياق أحكام الزوجات، وعن جابر مرفوعاً «اتقوا الله في النساء فإنهن عَوَان (٢) عندكم، أخذتموهن بأمانة الله، واستحللتم فروجهن بكلمة الله، ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف» (٣)، والمعروف قدر الكفاية. أجمع المسلمونَ على وجوب نفقة الزوجة على الزوج، إذا كانا بالغين، ولم تكن ناشزاً. ذكره ابن المنذر وغيره، لأن الزوجة محبوسة لحق الزوج، وذلك لمنعها من التصرُّف والكسب، فوجب عليه نفقتها، كالقنّ.

إذا تقرَّرَ وجوب نفقة الزوجة على الزوج، فإنها تجب عليه ولو كانت الزوجة معتدَّةً من وطءِ شبهةٍ غير مطاوعة للواطىء.

<sup>(</sup>١) الطلاق: آية (٧).

<sup>(</sup>٢) العوان من النساء التي قد كان لها زوج، وقيل: هي الثيب.

<sup>(</sup>٣) قطعة من حديث جابر الطويل في حجة ﷺ الذي رواه مسلم (إرواء ٢٢٧/٧).

وقوله: ما لا غنى لزوجته عنه، يعني (من مأكل ومشرب وملبس ومسكن بالمعروف) لقوله على في حديث جابر: السابق «ولهنَّ عليكُمْ رِزْقُهُنَّ وكِسُوتهنَّ بالمعروف» (١٠).

(ويعتبرُ الحاكم) تقديرَ (ذلكَ إن تنازعا) أي الزوج الزوجة، في قدر ذلك، أو صفته. (بحالهما) أي حال الزوجين في يَسارِهما، وإعسارهما، ويسار أحدِهما وإعسار الآخر. وكان النظر يقتضي أن يُعْتَبر ذلك بحال الزوجة دون الزوج، لأن النفقة والكسوة لها، بحق النظر يقتضي أن يُعْتَبر ذلك بحال النوجة دون الزوج، لأن النفقة والكسوة لها، بحق النوجيّة، فكانت معتبرة بها، كمهرها وقال تعالى: ﴿ . . . وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف. . ﴾ (٢)، وقال النبي على المؤلفة وولدك بالمعروف المعروف وكسوتهن بالمعروف. . أن الله سبحانه وتعالى: ﴿ لِيُنْفِقُ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَاعتبر حاله . فأمرَ الموسرَ بالسعة في النفقة، وردّ الفقير إلى التطاعته . فلذلك اعتبرنا حال الزوجين في قدْرِ الواجب، وجنسه، رعايةً لكلا الجانبين، وجمعاً بين الدليلين، والشرع ورد بالإنفاق من غير تقدير، فيرد إلى العرف ذكره في الشرح . وأما كون ذلك موكولاً إلى اجتهاد الحاكم فلأنه أمرٌ يَختلِف باختلافِ حال الزوجين، فرُجِعَ فيه إلى اجتهاد الحاكم، كسائر المختلفات .

فيفْرِضُ للموسرةِ مع موسرٍ كفايَتها خبزاً خالصاً بأدمِهِ المعتادِ لمثلِها في تلك البلدة . ويفرِض لها أيضاً لحماً عادةَ الموسرين ببلدة الزوج والـزوجة التي همـا بها. وتنقـل زوجة متبرَّمَةٌ من أدم إلى غيره من الأدم .

ولا بد للزوجة من ماعونِ الدار. ويكتفى منه بخزفٍ وخشب. والعدْلُ ما يليق بها، وما يلبس مثلها من حريرٍ وخزِ وجيّدِ كَتَانٍ وجيّد قطنٍ على ما جرت به عادة مثلها من الموسرات في ذلك البلد. وأقلُ ما يُفْرَض من الكسوةِ للجسّدِ قميصٌ وسراويلٌ وطَرْحَةٌ ومِقْنَعَةٌ ومَدَاسٌ. وللشتاء جُبّة. وللنوم فراشٌ ولحاف ومِخَدَّة. وللجلوس بساطٌ ورفيع الحصير.

<sup>(</sup>١) صحيح: وتقدم قبل حديث.

<sup>(</sup>٢) البقرة: آية (٢٣٣).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري (٣/٢) ومسلم (١٢٩/٤) والشافعي (١٧٢٤) وأحمد (٣٩/٦) وغيرهم (٢/٧٨).

<sup>(</sup>٤) الطلاق: آية (٧) .

ولفقيرة مع فقير كفايتُها خبزاً خُشْكاراً بأدمه، وزيتُ مصباح، ولحمٌ، العادة. ويفرض لها من الكسوة ما يلبس مثلها، وينام فيه، ويجلس عليه.

ويفرض للمتوسطةِ مع متوسطٍ، وموسرةٍ مع فقير، وعكسِهما، ما بين ذلك.

(وعليه) أي على الزوج (مؤونة نظافتِها) أي نظافة الزوجـة (من دُهْنِ وسِدْرِ وثمن مـاء الشرب والطَّهار من الحدث والخَبَثِ وغَسْل الثياب) وثمنُ المشط، وأجرة القيِّمة.

وعليه كنسُ الدار وتنظيفُها، لا دواءُ علَّةٍ، أو أجرةُ طبيبٍ، وثمنُ طيبٍ وحنَّاءٍ وخضابٍ ونحوه.

وإن أراد منْها تزيُّنَها به، أو أراد، منها قطعَ رائحةٍ كريهة، وأتى بما يريد منها التزيّن به، أو بما يقطع الرائحة الكريهة، لزمها استعمالُه من أجله.

(وعليه) أي على الزوج (لها) أي لزوجته (خادمٌ إذا كانت ممن يُخْدَمُ) بالبناء للمفعول (مثلها) كالموسرة، والصغيرة.

(وتلزمه) لزوجته (مؤنِسَةٌ لحاجةٍ) إلى ذلك، بأن كانت بمكان مخوفٍ أو لها عدوٌ تخافُ على نفسها منه، لأنه ليس من المعاشرةِ بالمعروف أن تُقِيمَ وَحْدَها بمكانٍ لا تأمن على نفسها فيه.

ولا يلزمه أجرة من يوضًىءُ زوجته مريضةً، بخلاف رقيقِهِ المريض الذي لا يمكنه الوضوء بنفسه.

### فصل

(والواجب عليه) أي على الزوج (دفع الطعام) أي القوتِ من الخبز والأدم ونحو ذلك إلى زوجته وخادِمِها (في أول كل يوم) لأنه أوَّل وقت الحاجة، فلا يجوز تأخيره عنه. ويجوز لهما فعلُ ما اتَّفقا عله من تعجيل ٍ أو تأخيرِ عن وقت الوجوب.

(ويجوز دفع عِوضه) أي الواجب (إن تراضَيا) لأنّ الحق لا يعدُوهما.

ولا يجبر من أبي ذلك لأن الإِنسان لا يُجْبَر على ما لم يجب عليه.

(ولا يملك الحاكم) إذا ترافع إليه الزوجان (أن يفرِض عِوَضَ القوت دراهمَ مثلًا إلا

بتراضيهما) أي بتراضي الزوجينِ على فرض ، فلا يجبر من امتنع منهما. قال ابن القيّم في الهدّي: وأما فَرْضُ الدّراهم فلا أصلَ له في كتابِ ولا سنةٍ ، ولا نصَّ عليه أحدٌ من الأئمة ، لأنها معاوضة بغير الرضا عن غير مستقِرِّ. وفي الفروع: وهذا متّجه مع عدم الشقاق وعدم الحاجة ، فأمّا مع الشقاق والحاجة ، كالغائب مثلاً ، فيتَوجَّهُ الفرضُ للحاجة ، على ما لا يخفى ، فلا يقع الفرض بدون ذلك بغير الرضا.

ولا تعتاض عن الواجِبِ الماضي بربويِّ، كما لو عوِّضها حنطةً عن الخبز، فأنه لا يصح ، ولو تراضيًا عليه.

(وفَرْضُه) أي الحاكم عِوضَ القوتِ دراهمَ (ليس بلازم ٍ).

#### [الكسوة]:

(ويجب لها) أي للزوجة (الكُسُوة) والغطاءُ والوطاءُ ونحوهما (في أوّل كلّ عام) للآية والخبر، ولأنه يحتاج إليه لحفظ البدن على الدوام، فلزمه كالنفقة، فيعطيها كسوة السنة، لأنه لا يمكن ترديد الكسوة شيئاً فشيئاً، بل هو شيء واحد يستدام إلى أن يبلى. وقال الحلواني وابن حمدان: في أوّل الصيف كسوة، وفي أول الشتاء كسوة.

(وتملكها) أي الكسوة، وكذلك النفقة، (بالقبض)، كما يملِكُ ربُّ الدينِ الدينَ الدينَ بقبضِهِ. (فلا بَدَلَ) على الزوج (لما سُرِقَ) منها من ذلك (أو بَلِيَ) لأنها قبضَتْ حقها، فلم يلزمْ غيرُهُ، كالدين إذا أوفاها إياه، ثم ضاع منها.

وتملِكُ التصرّفَ فيما قبضتُهُ من الواجب لها على الزوج، من نفقة وكسوةٍ، على وجهٍ لا يضرُّ بها ولا يُنْهِكُ بَدَنَها، من بيع وهبةٍ وغيرِ ذلك، كسائرِ ما لها. أما إذا عاد ذلك عليها بضررٍ في بدنِهَا، أو نقص ٍ في الاستمتاع بها، فإنها لا تملِكُهُ، لتفويتِ حقّ زوجها بذلك.

(وإن انقضى العام والكسوة) التي قبضتها لذلك العام (باقية ، فعليه كسوة للعام الجديد) لأن الاعتبار بمضي الزمان ، دون حقيقة الحاجة ، بدليل أنها لو بليّت قبل ذلك لم يلزمه بدلها واختار الشيخ تقي الدين وتبعه ابن نصر الله وغيره ، أنه كماعون الدار ومشط يجب بقدر الحاجة ، وعليه العمل .

ولو أُهدي إليها كسوةُ لم تسقطْ كسوتُها.

وكذلك لو أُهدِيَ إليها طعامٌ، فأكلتْهُ، وبقي قـوتُها إلى الغـد، لم يسقط قوتُها فيه، بخلاف ماعونِ ونحوه.

(وإن) قبضتْ كسوتها من زوجها أوّل كلِّ عام ثم (مات) الزوجُ قبل انقضاءِ العام، (أو مات الزوجةُ قبل انقضاء العام، (أو بانت قبل انقضائه، رَجَعَ عليها بقسطِ ما بقي) من العام، كما لو دفع إليها نفقةَ مدّةٍ مستقبَلةٍ، ثم وقع شيء مما تقدم قبل مضيِّها وقدم في الكافي، لا يرجع لأنه دفع ما استحق دفعه، فلم يرجع به كنفقة اليوم.

(وإن أكلتْ معه) أي أكلت الزوجةُ مع الزوج ِ (عادةً) أي كما هو العادةُ (أو كساها بلا إذن) منها، أو من وليّها الكسوةَ المقدّرة في الشرع (سقطتْ) عملًا بالعرف ومتى ادّعتْ أنه تبرَّع بذلك حَلَف.

تنبيه: إذا غاب الزوج عن زوجته مدةً، ولم ينفِقْ عليها فيها، لزمه نفقة الزمن الماضي، ولو لم يفرضها حاكمٌ، على الأصح لاستقرارها في ذمته، فلم تسقط بمضي الزمان، كأجرة العقار، ولأن عمر رضي الله عنه «كتب إلى أمراء الأجناد في رجال غابوا عن سائهم، يأمرهم بأن ينفقوا أو يطلقوا، فإن طلقوا بعثوا بنفقة ما مضى «(۱)، قال ابن المنذر: ثبت ذلك عن عمر، وكذا لو كان حاضراً، ولم ينفق لعذر أو لا، لأنه حق يجب مع اليسار والإعسار.

### فصل [فيما تسقط به نفقة الزوجة]

١ ـ (والرجعية مطلقاً) أي سواءً كانت حاملاً أوْلا، لها السكنى والنفقة والكسوة، لأنها زوجة كقوله تعالى: ﴿ . . . وبعولتهن أحق بردهن في ذلك . . . ﴾(٢)، ولأنه يلحق طلاقه وظهاره أشبه ما قبل الطلاق. (والبائنُ) الحاملُ بفسخ أو طلاقٍ، كالزوجة، لقول عالى : ﴿ . . . وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن ﴾(٣)، وفي بعض

<sup>(</sup>١) صحيح: أخرجه الشافعي (١٧٢٢) وعنه البيهقي (٧/ ٤٦٩) (إرواء ٧٢٨/٧).

<sup>(</sup>٢) البقرة: آية (٢٢٨).

<sup>(</sup>٣) الطلاق: آية (٦).

أخبار فاطمة بنت قيس «لا نفقة لك إلا أن تكوني حاملًا» (١). (والناشزُ الحامِلُ)، كالزوجة، لأن النفقة للحمل فلا تسقط بنشوز أمه. (والمتوفّى عنها زوجها) حال كونها (حاملًا) حكمُها (كالزوجةِ في النفقةِ والكسوةِ والمسكنِ) من حصة الحمل من التركة إن كانت، لأنه موسر فلا تجب نفقة على غيره، وإلا فعلى وارثه الموسر للقرابة.

(ولا شيء لغير الحامل منهن).

قال في الإِقناع: ولا نفقة من التركة لمتوفَّى عنها زوجها، ولو حاملًا، ونفقة الحمل من نصيبه، ولا لأمِّ ولدٍ حاملٍ. وينفَقُ من مال حملِهَا نصًا. ولا سكنى لهما، ولا كسوة انتهى وأما قول عمر ومن وافقه في المبتوتة، فقد خالفه على وابن عباس، ومن وافقهما، والحجة معهما ذكره في الشرح، ولأن النفقة للحمل فتجب بوجوده وتسقط بعدمه.

وتسقط نفقةُ الحمل بمضيّ الزمان. المنقّح. ما لم تستدِنْ بإِذن حاكم ، أو تنفقْ بنيّةِ الرجوّع.

٢ ـ ولا نفقة لناشـز، ولو كـان نشوزُهـا بنكاح في عـدَّةٍ. قال في المستوعب: وإذا تزوجت الرجعيَّةُ في عدتها فنكاحها باطل، ولا تصير به فراشـاً للثاني. ولا تنقـطع به عـدة الأول. ولا سكنى لها ولا نفقة على الأول، لأنها ناشزٌ بتزوّجها. ذكره في الوجيز.

" - (ولا) نفقة (لمن) أي زوجة (سافرت لحاجتها) ولو بإذن الزوج، (أو) سافرت (لنزهة) ولو بإذن الزوج، (أو) سافرت (لزيارة، ولو) كان سفرها (بإذن الزوج) لأنها فوّتت التمكين لحظّ نفسها، وقضاء أربها، فأشبه ما لو استنظرته قبل الدخول مُدّةً فأنظَرَها، إلا أن يكون مسافراً معَهَا متمكّناً من الاستمتاع بها، فلا تسقط، لأنّها لم تفوّت التمكين، فأشبهتن غير المسافرة.

وكذا تسقطُ نفقتُها إذا زَنتْ قبل أن يطأها زوجُها، فغُرِّبَتْ أو حُبِسَتْ، ولو ظلماً، أو صامتْ لكفارةٍ، أو قضاءِ رمضانَ، ووقتُهُ متسعٌ أو صامَتْ، أو حجَّتْ نفلاً أو نذراً معيناً في وقتِهِ في الصوم والحجّ بلا إذنه، ولو أنَّ نذرَهُما بإذنه، بخلاف من أحرمتْ بفريضةٍ أو مكتوبةٍ في وقتِها بسنّتها. قاله في المنتهى وشرحِهِ.

<sup>(</sup>١) صحيح: أخرجه أحمد (٢/٤١٤) وأبو داود (إرواء ٧/٢٢٩).

#### [الاختلاف في النفقة]:

(وإن ادّعى نشوزَها) أي نشوزَ زوجتهِ، وأنكرتْ، (أو) ادّعى (أنها أخذت نفقَتَها)، أو ادّعى الإنفاق عليها (وأنكرتْ، ف) القول (قولها بيمينها) لأنّ الأصل عدمُ ذلك. واختار الشيخُ وابنُ القيّم في النفقة قولَ من يشهدُ له العُرْفُ، لأنه تعارضَ الأصلُ والظاهرُ، والغالبُ أنها تكون راضيةً. وإنما تطالبه عند الشقاق.

وإن ادعت الزوجةُ يسارَ الزوج ِ ليفرِضَ لها الحاكم نفقةَ الموسرين، أو َقِالت: كنتَ موسراً فليزمك لما مضى نفقةُ الموسرين، فأنكر، فإن عُرِفَ له مالٌ فقولُها، وإلا فقولُه، لأنه منكِرٌ، والأصل عدمه.

#### [الإعسار بالنفقة]:

(ومتى أعسر) الزوجُ (بنفقة المعسِر) بأن لم يجد القوت (أو كسوتِهِ) أي كسوة المعسِر، أو أعسر ببعض نفقة المعسِر، أو ببعض كسوتِه، (أو) أعسر به (حمسكنه، أو صار) الزوجُ (لا يجد النفقة) أي نفقة الزوجة (إلا يوماً دون يوم) فلها الفسخُ فوراً ومتراخياً، ولها المقامُ معه مع منعِها نفسها عنه وبدونه. ولا يمنعها تكسُّباً، ولا يحبِسُها، ولها الفسخ بعده؛ (أو غاب الموسُر) يعني عن زوجته (وتعذّرت عليها النفقةُ) بأن لم يترك لها ما تنفقه على نفسها، ولم تقدرُ له على مال ، ولا أمكنها تحصيل نفقتها (بالاستدانة) عليه (و) لا (غيرها، فلها الفسخ فوراً متراخياً) للحوق الضرر الغالب بذلك بها، إذ البدن لا يقوم بدون كفايته، وهو قول عمر وعلي وأبي هريرة، لقوله تعالى: ﴿ . . فإمساك بمعروف أو تسريح بالإحسان، لحديث «لا باحسان . . ﴾ (١)، وقد تعذر الإمساك بالمعروف، فيتعين التسريح بالإحسان، لحديث «لا ضرر ولا ضرار»(٢)، وعن أبي هريرة مرفوعاً «في الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته، أيفرق بينهما؟ يفرق بينهما؟ "أ، وسئل ابن المسيب عن الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته، أيفرق بينهما؟ قال نعم: قيل سنة! قال سنة، وقال ابن المسيب عن الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته، أيفرق بينهما؟ قال نعم: قيل سنة! قال سنة، وقال ابن المنذر: ثبت أن عمر «كتب إلى أمراء الأجناد في قال نعم: قيل سنة! قال سنة، وقال ابن المنذر: ثبت أن عمر «كتب إلى أمراء الأجناد في

<sup>(</sup>١) البقرة: آية (٢٢٩).

<sup>(</sup>٢) صحيح: ورد عن جماعة من الصحابة منهم عبادة بن الصامت أخرجه ابن ماجه (٢٣٤٠)و أحمد (٢) صحيح بشواهده وطرقه ( إرواء ٣٢٦/٥) .

<sup>(</sup>٣) ضعيف: أخرجه الدارقطني (٤١٥) وعنه البيهقي (٧/ ٤٧٠) (إرواء ٧/ ٢٢٩).

رجال غابوا عن نسائهم يأمرهم أن ينفقوا أو يطلقوا»(١)، وقد سبق. ولأن جواز الفسخ بذلك أولى من العنة، لأن الضرر فيه أكثر. قال في الإنصاف: هذا المذهب. جزم به في الوجيز والنظم ومنتخب الآدمي وتذكرة ابن عبدوس وغيرهم، قدَّمه في المغني والشرح والفروع وغيرهم انتهى. وقال القاضي: لا تملك الفسخ إلا إذا ثبت إعسارُه. جزم بما في المتن في الإقناع والمنتهى.

(ولا يصح) الفسخ في ذلك كله (بلا) حكم (حاكم . فيفسخ بطلبها، أو تفسخ بأمره) لأنه فسخٌ مختلَف فيه، فافتقر إلى حكم الحاكم، كالفسخ بالعنة . وإنما لم يجب الحكم إلا بطلبها لأنه لحقها، فلم يجز من غير طلبها، كالفسخ للعنة . فإذا فرّق الحاكم بينهما فهو فسخٌ لا رجعة له فيه، لأنها فرقةٌ لعجزه عن الواجب عليه، أشبهتْ فُرْقَةَ العنة .

وللحاكم بيعُ عقارٍ وعرض لغائبٍ تَرَك زوجته بلا نفقة ولا منفق، إن لم يجد غيرَهُ، وينفِقُ عليها يوماً بيوم . ولا يجوزُ أكثر. ثم إنْ كان ميّتاً قبـل إنفاقـه حَسَب عليها مـا أنفقته بنفسها أو بأمرِ حاكم .

## [حكم من امتنع من الإنفاق أو قتر فيه]:

(وإن امتنع الموسر من النفقة أو الكسوة) أو بعضهما (وقلرتُ على) أخذِ ذلك من (مالِهِ فلها الأخذ منه بلا إذنه، بقدر كفايتها وكفاية ولدها الصغير) لقوله على لهند بنت عتبة حين قالتُ له: «إنَّ أبا سفيانَ رجلُ شحيحٌ، وليس يعطيني من النفقة ما يكفيني وولدي قال: «خذي ما يكفيكِ، وولَذكِ بالمعروف» (٢) فهذا إذن لها منه على في الأخذ من ماله بغير إذنه، وردٌ لها إلى اجتهادها في قدر كفايتها وكفاية ولدها. وهو متناولٌ لأخذِ تمام الكفاية. فإنّ ظاهر الحديث دلَّ على أنه كان يعطيها بعض الكفاية ولا يتمُّها لها، فرخص النبي وفي أخذِ تمام الكفاية بها أخذِ تمام الكفاية بها أخذِ تمام الكفاية بها أي الحاكم، والمطالبة بها في كل يوم، فلذلك رخص لها في أخذها بغير إذن من هي عليه؛ ولأنه موضع حاجة، فإن النفقة لا غناء عنها ولا قَوامَ إلا بها، فإذا لم يدفعها الزوج ولم تأخذها أفضى ذلك إلى ضياعها وهلاكها، فرخص لها في أخذ قدر نفقتها ونفقة عائلتها دفعاً لحاجتها.

<sup>(</sup>١) صحيح: وتقدم قبل ثلاثة أحاديث.

<sup>(</sup>٢) صحيح: وتقدم قبل خمسة أحاديث.

# باب نفقة (الأقارب) (و) نفقة (المماليك) من الآدميين والبهائم

قال ابن المنذر: أجمع أهلُ العلم على أن نفقة الوالدين الفقيرين، اللذين لا كسبَ لهما ولا مال، واجبة في مال الولد لقوله تعالى: ﴿ . . . وبالوالدين إحساناً . . . ﴾(١)، ومن الإحسان إليهما الإنفاق عليهما عند حاجتهما. وأجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن على المرء نفقة أولادِه الأطفال الذين لا مال لهم عن عائشة مرفوعاً «إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه» وإن ولده من كسبه» (٢)، ولحديث هند المتقدم

و (يجب على القريب نفقة أقاربه وكسوتهم وسكناهم بالمعروف) لقوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَعَلَى المَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالمَعْرُوفِ ﴾ ثم قال: ﴿ وَعَلَى الوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ ﴾ (٣) فأوجب على الأب نفقة الرَّضاع ، ثم عَطَفَ الوارث عليه، فأوجب على الوارث مثل ما أوجب على الأب وروي «أن رجلاً سأل النبي على من أبر؟ قال: أمك وأباك، وأختك وأخاك»، وفي لفظ «ومولاك الذي هو أدناك، حقاً واجباً ورحماً موصولاً» (٤). «وقضى عمر رضي الله عنه على بني عم منفوس بنفقته» (٥)، احتج به أحمد. (بثلاثة شروط):

(الأول: أن يكونوا) أي من تجب لهم النفقة (فقراء لا مال لهم ولا كسب)، لأن

<sup>(</sup>١) الإسراء: آية (٢٣).

<sup>(</sup>٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٥٢٨) والنسائي (٢١١/٢) والترمذي (٢٥٤/١) وأحمد (٣١/٦) وغيرهم (إرواء ٢٥/٦).

<sup>(</sup>٣) البقرة: آية (٢٣٣).

<sup>(</sup>٤) ضعيف: أخرجه أبو داود (١٤٠٥) والبخاري في «الأدب المفرد» رقم (٤٧) (إرواء ٧/ ٢٣٠).

<sup>(</sup>٥) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١/١٣٦/٧) (إرواء ٢٣١/٧).

النفقة إنما تجب على سبيل المواساة، والغنيّ بملكه، والقادرُ على التكسب، مستغنٍ عن المواساةِ.

ولا يعتبر نقصُ خلقةٍ، فتجب لصحيح ٍ مكلُّف لا حرفةَ له.

الشرط (الثاني: أن يكون المنفقُ غنيًا) إما (بمالِهِ) كأجرة ملكِهِ (أو كُسْبِهِ) كصناعةٍ وتجارة، (وإن يفضُل عن قوتِ نفسِه وزوجتِهِ ورقيقِهِ يـومَه وليلَتَهُ) وكسوةٍ وسكنى، لا من رأس المال ، وثمنِ ملكِ، وآلةِ عمل لحديث جابر مرفوعاً «إذا كان أحدكم فقيراً فليبدأ بنفسك بنفسه، فإن كان فضل فعلى عياله، فإن كان فضل فعلى قرابته»(١)، وفي لفظ «إبدأ بنفسك ثمن بمن تعول»(٢)، ولأن وجوب نفقة القريب على سبيل المواساة، فيجب أن تكون في الفاضل عن الحاجة الأصلية.

الشرط (الثالث: أن يكون) المنفِقُ (وارثاً لهم) أي لمن تجب لهم النفقة (بفرض)، كأخيه لأمه، (أو تعصيب) للآية. كابن عمه، لا برجم كخالة (إلا الأصول والفُروع، فتجبُ لهم وعليهم) حتى ذي الرَّحم منهم (مطلقاً) أي سواءً حجب الغنيَّ منهم معسِرٌ، كجدٍّ معسِر وجده وأب معسر لغنيّ، فإنه محجوبٌ عن جدّه بأبيه المعسر، فيلزم الغنيّ نفقةُ أبيهِ المعسِر وجده المعسر، أو لم يحجبه معسِرٌ، كمن له جَدُّ فقير، مع عدم أبيه الذي هو ابنُ الجدّ، فإنّ ابن الابن ليس بمحجوب عن الجدّ مع عدم الأب ويدخل الأجداد وأولاد الأولاد في اسم الآباء والأولاد، قال تعالى: ﴿ . . ملة أبيكم إبراهيم . . ﴿ "" وقال: ﴿ . . يا بني آدم . . ﴿ (1) ولأن بينهما قرابة فوجب العتق، ورد الشهادة، أشبه الولد والوالدين والأقربين .

<sup>(</sup>١) رواه مسلم (٧٨/٣) والنسائي (١/٣٥٣) والبيهقي (١٧٨/٤) (إرواء ٣/٥١٣).

 <sup>(</sup>٢) صحيح: وهو ملفق من حديثين أحدهما من حديث جابر وهو الذي قبله والآخر ورد عن جماعة من الصحابة منهم أبو هريرة أخرجه مسلم (٩٦/٣) وأحمد (٢/٤٧٥) والترمذي (١٣٢/١)
 (إرواء ٣١٦/٣).

<sup>(</sup>٣) الحج: آية (٧٨).

<sup>(</sup>٤) الأعراف: آية (٢٦).

<sup>(</sup>٥) البقرة: آية (٤٠).

<sup>(</sup>٦) أخرجه البخاري (٢/ ١٦٩) وأبو داود (٤٦٦٢) والترمذي (٢/ ٣٠٦) وأحمد (٥/ ٣٧) وغيرهم.

(وإذا كان للفقير ورثة دون الأب) يعني: ولو كان وارثه غير أبيه (فنفقته) عليهم (على قدر إرثهم) من المحتاج إلى النفقة، لأن الله سبحانه وتعالى رتّب النفقة على الإرث، بقوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَعَلَى الوارِثِ مِثْلُ ذلِكَ ﴾ (١) فيجب أن يترتّب مقادر النفقة على مقادر الإرث.

والأب ينفرد بها.

فجدٌ وأخٌ: بينهما سواء؛ وأمّ وجدٌ، أو: ابنٌ وبنت: أثـ لاثاً؛ وجـدةٌ وبنت: أرباعـاً؛ وجدة وعاصبٌ غيرُ أبِ: أسداساً. وعلى هذا حساب النفقات.

(ولا يلزمُ الموسِرَ منهم مع فقرِ الآخر سوى قدر إرثه) فقط، كمن لها ابنانِ، أحدهما موسر، والآخرُ معسرٌ، لأن الموسر منهما إنما يجب عليه مع يسار الآخر ذلك القدر، فلا يتحمّل عن غيرها إذا لم يجد الغير ما يجب عليه.

(ومن قدر على الكسب) وكان بحيثُ إذا اكتسب فَضَلَ عن كسبه فضلٌ للمواساة (أُجبر) على التكسّب (لنفقةِ من تجبُ عليه من قريبٍ وزوجةٍ) لا امرأة على نكاح.

(ومن لم يجد ما يكفي الجميع) أي جميع من تجبُ نفقته عليه لو كان موسراً بجميعها (بَدَأَ بنفسه) لحديث «ابدأ بنفسك» (٢) (فزوجتِه) لأن نفقة الزوجةِ تجب على سبيل المعاوضة، فقدِّمت على مجرّد المواساة، ولذلك تجب مع اليسار والإعسار، بخلاف نفقة القريب.

(فرقيقِهِ) بعد زوجته لأنها تجب مع اليسار والإعسار فقُدّمت على مجرد المواساة.

(فولدِهِ) لوجوب نفقته بالنصّ.

(فأبيه) لانفرادِه بالولاية على ولده، واستحقاقِ الأخذ من ماله، وإضافةِ النبي عَلَيْهُ الولدَ ومالَهُ لأبيه، بقوله: «أنت ومالَك لأبيك» (٣).

<sup>(</sup>١) البقرة: آية (٢٣٣).

<sup>(</sup>٢) صحيح: وتقدم قبل حديث.

<sup>(</sup>٣) صحيح: ورد عن جماعة من الصحابة منهم جابر أخرجه ابن ماجه (٢٢٩١) والطحاوي في =

(فأمِّه) لما لها من فضيلةِ الحملِ والرضاع والتربية وقيل الأم أحق، لما روي «أن رجلاً قال: قال الله من أبر؟ قال أمك، قال ثم من، قال: أمك قال: ثم من، قال: أبك» (١)، وقيل هما سواء لتساويهما في القرابة.

(فولدِ ابنِه) لأن ابن الابن يرثُ ميراث ابن، ولأن وجوده يُسقط تعصيبَ الجدّ، فقُدِّم عليه.

(فجده) أي جدّ الميت، لأن له مزية الولادة والأبوة.

(فأخيه ثم الأقرب فالأقرب) لحديث به زبن حكيم عن أبيه عن جده «قال قلت يا رسول الله من أبر؟ قال: أمك، قلت ثم من، قال: أمك، قلت: ثم من أبر؟ قال: أمك، قلت ثم من قال: أباك، ثم الأقرب فالأقرب فالأقرب» (٢). وعن طارق المحاربي مرفوعاً «ابدأ بمن تعول، أمك وأباك، وأختك وأخاك، ثم أدناك أدناك» (٣)، ولأن النفقة صلة وبر، ومن قَرُبَ أولى بالبر ممن بَعُدَ. فيقدّم أبٌ على ابن ابن، وجدّ على أخ ينقله في الإقناع.

(ولمستحق النفقة أنْ يأخذ ما يكفيه من مال من يجب عليه بلا إذنٍ أي إذنٍ ممن هي عليه (إن المتنع) من دفعها لمن وجبت له، كزوجة لحديث هند السابق، وقيس عليه سائر من تجب له النفقة.

(وحيث امتنعَ منها) أي من النفقة (زوجٌ أو قريبٌ) بأن تُطْلَب منه فيمتنع (وأنفَقَ أجنبيٌّ) أي غيرُ من وجبت عليه (بنيَّةِ الرجوع، رَجَعَ)، لأنه قام عنه بواجب كقضاء دينه.

(ولا نفقة مع اختلافِ الدِّين) بقرابةٍ ، ولو كان من عمودي النسب، على الأصحّ ، لأنها مواساةً على سبيل البرّ والصلة ، فلم يجب مع اختلاف الدين ، كغير عمودي النسب، ولأنهما

<sup>= «</sup>مشكل الأثار» (٢/ ٢٣٠) والطبراني في الأوسط (١/١٤١/١) (إرواء ٣٢٣/٣).

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري (١٠٨/٤) ومسلم (٢/٨) وأحمد (٢/٣٢٧) وغيرهم (إرواء ٢٣٢/٧).

 <sup>(</sup>۲) حسن: أخرجه أحمد (۳/۵) وأبو داود (۱۳۹) والترمذي (۳٤٦/۱) وغيرهم (إرواء
 ۲۳۳/۷).

<sup>(</sup>٣) حسن: أخرجه النسائي (١/ ٣٥٠) وابن حبان (٨١٠) (إرواء ٣/ ٣١٩).

لا يتوارثانِ، فلم تجب لأحدهما على الآخر نفقة بالقرابة، كما لو كان أحدهما رقيقاً، (إلا بالولاء) لثبوت إرثِهِ من عتيقه مع اختلاف دينهما، لعموم قوله تبارك وتعالى: ﴿ وعلى الوارث مثل ذلك ﴾(١).

## فصل [في نفقة المماليك وحقوقهم]

- (و) يجب (على السيّد نفقة مملوكه) ولو كان آبقاً، أو ابنَ أمتِهِ من حرِّ (وكسوته ومسكنُه) لحديث أبي هريرة مرفوعاً « وللمملوك طعامه وكسوته بالمعروف ، ولا يكلف من العمل ما لا يطيق »(٢) . سواء كان المالك غنيًّا أو فقيراً أو متوسّطاً . قال في المبدع : ومحله ما لم يكن للرقيق صنعة يتكسّب بها . انتهى .
- (و) يجب (تزويجُه) أي المملوك (إن طلب) أن يزوّجه أو بيعه لقوله تعالى: ﴿ . . وَأَنكُحُوا الْأَيَامِي (٣) منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم . . . ﴿ (٤) ، غيرَ أُمةٍ يستمتع بها سيّدها ، ولو كانت مكاتبة ، بشرط .
  - (وله) أي السيد (أن يسافر بعبده المتزوّج).
- (و) له (أن يستخدمه نهاراً) قال في الإِقناع: وإذا كان للعبد زوجةٌ فعلى سيّده تمكينه من الاستمتاع بها ليلًا.
  - (وعليه) أي السيد (إعفاف أمته) إما بوطئها أو تزويجها أو بيعها.

(ويحرم) على السيد (أن يضربه) أي أن يضرب رقيقه (على وجهه) لحديث ابن عمر مرفوعاً «من لَطَم غلامَه فكفارتُهُ عتقُه»(٥)، (أو يشتمَ أبويهِ ولو كافرين) لا يعوِّدُ لسانَه الخَطأ

<sup>(</sup>١) البقرة: آية (٢٣٣).

<sup>(</sup>٢) أخرجه أحمد (٢٤٧/٢) ومسلم (٥/٤) والشافعي (١١٩٤) وغيرهم (إرواء ٢٣٣/٧).

<sup>(</sup>٣) الأيّمُ: من لا زوج له.

<sup>(</sup>٤) النور: آية (٣٢).

<sup>(</sup>٥) أخرجه مسلم (٥/ ٩٠) والبيهقي (٨/ ١٠) وأحمد (٢/ ٢٥) وغيرهم (إرواء ٢٣٤/٧).

والفحش، « لا يدخلُ الجنَّةَ سيىء الملكة»(١) وهو الذي يسيء إلى مماليكه، (أو يكلفَه من العمل ما لا يطيق لما تقدم، وفي حديث أبي ذر «ولا تكلفوهم ما يغلبهم، فإن كلفتموهم فأعينوهم عليه»(١).

(ويجب) على السيد (أن يريحه) أي أن يريح عبده (وقت القَيْلولـة، ووقت النوم، و) لتأدية (الصلاةِ المفروضَةِ) لأن العادة جارية بذلك، ولأن عليهم في ترك ذلك ضرراً، ولا يحلّ الإضرار بهم وفي الحديث «لا ضرر ولا ضرار» (٣) ويركبهم عقبةً لحاجةٍ إذا سافر بهم.

(وتسنُّ مداواتُهُ) أي يسن للسيد أن يداويَ رقيقه (إن مرض) قال في الفروع: ويداويه وجوباً. قاله جماعة. ثم قال: وظاهر كلام جماعة: يستحب. وهو أظهر.

(و) يسن للسيّد (أن يُطْعِمَه من طعامِهِ) ومن وَلِيّهُ فمعه، أو منه ويلبسه من لباسه لحديث أبي ذر مرفوعاً «.. هم إخوانكم وخَوَلكم (٤)، جعلهم الله تحت أيديكم، فمن كان أخوه تحت يده، فليطعمه مما يأكل، وليلبسه مما يلبس» (٥) الحديث، وعن أبي هريرة مرفوعاً «إذا أتى أحدكم خادمه بطعامه، فإن لم يجلسه معه فليناوله لقمة أو لقمتين، أو أكله أو أكلتين، فإنه وَليَّ حَرِّه (٢) وعلاجه» (٧)، وعن أنس قال: «كان عامة وصيته رسول الله على حضرته الوفاة، وهو يغرغر بنفسه، الصلاة وما ملكت أيمانكم» (٨).

<sup>(</sup>١) رواه أحمد من حديث أبي بكر الصديق والحديث ضعيف (قاله العلّامة الشيخ محمد شَاكَر في تعليقه على المسند (١/١) .

<sup>(</sup>٢) صحيح: وهو تمام الحديث الآتي بعد حديث.

 <sup>(</sup>٣) صحيح: ورد عن جماعة من الصحابة منهم عبادة بن الصامت أخرجه ابن ماجه (٢٣٤٠) وأحمد
 (٣٢٦/٥) وغيرهما والحديث صحيح بطرقه (إرواء ٤٠٨/٣).

<sup>(</sup>٤) الخول: ما أعطى الله سبحانه وتعالى الإنسان من النَّعَم.

<sup>(</sup>٥) أخرجه البخاري (١٦/١) ومسلم (٩٣/٥) وأبو داود (١٥٨) والترمذي (١ /٣٥٣) وأحمد (٥/٥٨) وغيرهم (إرواء ٢٣٥/٧).

<sup>(</sup>٦) حره: المقصود التعب والمشقة من خدمة البيت لأن الحرارة مقرونة بهما.

<sup>(</sup>٧) أخرجه البخاري (٣/ ٥١٠) والبيهقي (٨/٨) وأحمد (٢/ ٢٨٣) (إرواء ٧/ ٢٣٥).

 <sup>(</sup>۸) صحیح: أخرجه أحمد (۱۱۷/۳) وابن ماجه (۲۲۹۷) وابن حبان (۱۲۲) وغیرهم (إرواء ۲۳۷/۷).

ولا يأكل العبد شيئاً من طعام سيّده بلا إذنه. نص عليه.

(وله) أي السيد (تقييده) أي تقييدُ رقيقه (إن خافَ عليه) من الإِباق. نقله حرب. ونقل غيرُه: لا يقيّده، ويباعُ، أحبُّ إليّ.

#### [التأديب]:

(و) له (تأديبه) على فرائض الله تعالى من الصلاة والصوم، وعلى ما إذا كلّفه ما يطيق، فامتنع من امتثاله. ولا يصح نفله (إن أبق) لحديث جرير مرفوعاً «أيما عبد أبق (١) فقد برئت منه الذمة»، وفي لفظ «إذا أبق العبد لم تقبل له صلاة» (٢).

ويحرم إفسادُه على سيده، وإفسادُ المرأة على زوجها.

(وللإنسان تأديبُ زوجتِهِ وولده، ولو مكلّفاً، بضرب غير مبّرح) إن أذنبوا لحديث «لا يجلد فوق عشرة أسواط، إلا في حد من حدود الله» (٣) قال في الإقناع: قال ابن الجوزي في كتابه «السر المصون»: معاشرة الولد باللّطف والتأديب والتعليم. وإذا احتيج إلى ضربه ضرب. ويُحمّل على أحسَنِ الأخلاق، ويُجنّب سيئها. فإذا كبر فالحذر منه. ولا يطلعه على كل الأسرار. ومن الغلط ترك تزويجه إذا بلغ، فإنك تدري ما هو فيه بما كنت فيه. فصنه عن الزلل عاجلاً، خصوصاً البنات. وإياك أن تزوّج البنت بشيخ أو شخص مكروه. وأما المملوك فلا ينبغي أن تسكن إليه بحال ، بل كن منه على حذر. ولا تُدخِل الدار منهم مراهقاً، ولا خادماً. فإنهم رجال مع النساء، ونساء مع الرجال. وربما امتدّتْ عينُ امرأةٍ إلى غلام مُحتَقَر. انتهى.

(ولا يلزَمُهُ) أي السيدَ (بيعُ رقيقِهِ) ذكراً كان أو أنثى (مع قيامِهِ بحقوقه) أي حقوق المملوكِ، لأن الملك للسيّد، والحق له، فلا يجبر على إزالته من غير ضرر بالعبد، كما لا يجب عليه طلاقُ زوجته مع القيام بما يجب لها، ولو غضبت فإن لم يقم بحقه وطلب بيعه

<sup>(</sup>١) أبق: هرب.

 <sup>(</sup>۲) أخرجه مسلم (۱/٥٩) وأحمد (٤/٣٦٥) (إرواء ٢٣٩/٧).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري (٢١١/٤) ومسلم (١٢٦/٥) والترمذي (١/٢٧١) وأحمد (٢٦٦/٣) وغيرهم (١/٢٧)

لزمه إجابته، لإزالة الضرر، وفي الخبر «عبـدك يقول أطعمني وإلا فبعني، وامـرأتك تقـول أطعمني أو طلقني»(١).

## فصل [في نفقة البهائم، والرفق بالحيوان]

/ (وعلى مالك البهيمة إطعامها وسقيها) ولو عطبت، إما بعلفها، أو بإقامة من يرعاها لحديث ابن عمر مرفوعاً «عذبت إمرأة في هرة حبستها حتى ماتت جوعاً، فلا هي أطعمتها، ولا هي أرسلتها تأكل من خشاش (٢) الأرض (٣).

(فإن امتنع) من إطعامها وسقيها (أُجبِر) أي أجبره الحاكم لقيامه مقام الممتنع من أداء الواجب، كقضاء دينه

(فإن أبى أو عجز) عن نفقتها (أُجبِر على بيعها أو إجارتها أو ذبحها إن كانت تؤكل) لأن بقاءها في يده بترك الإنفاق عليها ظلم، والظلم تجب إزالته، لقوله على: «لا ضرر ولا ضرار» (أ). ولأ ن ذلك مما تتلف به، ولا تجوز إضاعة المال، لنهي النبي على عنه (٥)، فوجب إلزامه بما يزيل ذلك.

فإن أبى فعل الحاكم الأصلح من هذه الأمـور الثلاثـة، أو اقترَضَ عليـه وأنفق عليـــ بهيمته.

(ويحرم لعنُها) أي لعْنُ البهيمة لحديث عمران «أن النبي على كان في سفر، فلعنت امرأة ناقة، فقال: خذوا ما عليها ودعوها، فإنها ملعونة، فكأني أراها الآن تمشي في الناس، لا يعرض لها أحد»(٦)، وحديث أبي برزة «لا تصاحبنا ناقة عليها لعنة»(٧).

<sup>(</sup>۱) حـــليث موقــوف أخرجــه البخاري (٤/٥/٤) وأبــو داود (١٦٧٦) وأحمد (٢/٢٧٦) وغيــرهم ( إرواء ٣١٦/٣ ) .

<sup>(</sup>٢) خشاش الأرض: هو امّها وحشراتها.

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري (٢ /٧٨) ومسلم (٤٣/٧) والدارمي (٢ / ٣٣٠) (إرواء ٧ / ٢٤٠).

<sup>(</sup>٤) صحيح: وتقدم قريباً.

<sup>(</sup>٥) حديث «كان ينهي عن إضاعة المال» رواه البخاري ومسلم.

<sup>(</sup>٦) أخرجه مسلم (٢٣/٨) وأبو داود (٢٥٦١) والبيهقي (٥/٤٥١) وأحمد (٤/٢٩) وغيرهم (إرواء ٧/ ٢٤١).

<sup>(</sup>٧) أخرجه مسلم (٢٣/٨) والبيهقي (٥/٤٥١) وأحمد (٤/٠٢٤) (إرواء ٢٤١/٧).

- (و) يحرم (تحميلها)أي تحميل الدابة شيئاً (مُشِقًا) لما في ذلك من تعذيب الحيوان.
- (و) يحرم (حلْبُها ما) أي شيئاً (يضرُّ ولدَها) لأن كفايته واجبة على مالكهِ، ولأن لبنها مخلوقٌ له، فأشبه ولدَ الأمة ولعموم حديث «لا ضرر ولا ضرار»(١).
- (و) يحرم (ضربُها في وجهها، ووسمُها به) أي في الوجه. قال في الفروع: «ولعَنَ النبيُّ عَلَيُهِ مَنْ وَسَمَ أو ضَرَبَ الوجْهَ ونهى عنه» (٢) فتحريمُ ذلك ظاهِرُ كلام الإمام والأصحاب.

ويجوزُ الوَسْمُ في غير الوجه لغرض ٍ صحيح .

ويكره خِصاءً، وجَزُّ مَعْرَفَةٍ وناصيةٍ وذَنَبٍ، وتعليقُ جَرَس، ونزو حمارٍ على فرس.

(و) يحرم (ذبحها إن كانت لا تؤكل لإِراحتها، كالأدمي المصْلوبِ والمتألِّم بالأمراض الصعبة.

(ويجوز استعمالها في غير ما خُلِقتْ له) كبقرٍ لحمل وركوب، وإبل وحُمُرٍ لحرْثٍ ونحوه لأن مقتضى الملك جواز الانتفاع بها فيما يمكن، وهذا منه كالـذي خلقت له، وبـه جرت عادة بعض الناس، وحديث «بينما رجل يسوق بقرة أراد أن يركبها، إذ قالت إني لم أخلق لذلك إنما خلقت للحرث»(٣)، أي هو معظم النفع، ولا يلزم منه منع غيره.

تنبيه: يباح تجفيفُ دود القرّ بالشمس ِ إذا استكمل، وتدخينُ الزنابير. فإن لم يندفع ضررها إلا بإحراقها جاز. خرّجه الشيخُ موسى في شرحه على منظومة الآداب على القول في النمل والقمل وغيرهما، إذا لم يندفع ضررها إلا بالحرق جاز بلا كراهةٍ، على ما اختاره

<sup>(</sup>١) صحيح: وتقدم قريباً.

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم (٦/٣/٦) والترمذي (١/٣١٩) وأحمد (٣١٨/٣) وغيرهم (إرواء ٧/٢٤١). والوسم:

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري (٢ / ٦٨) ومسلم (٧/ ١١٠) والترمذي (٢ / ٢٩٢) وأحمد (٢ / ٢٤٥) وغيرهم (١ / ٢٤٧).

الناظم. وقال: إنه سأل عنه الشيخ شمس الدين شارح المقنع، فقال: ما هو ببعيد. أما إذا اندفع ضررها بدون الحرق، فقال الناظم: يكره. وظاهر كلام الأصحاب: التحريم.

\* \* \*

### باب الحضائة

مأخوذ من الحضْن، وهو الجَنْبُ، لأن المربِّي والكافل يضمُّ الطفل إلى حضْنه. وتجبُ، لأن الطفل يهلكُ بتركه ويضيع، فلذلك وجبتْ كفالته، حفظاً له، وإنجاء له من الهلكة والضياع.

(وهي) أي الحضانة (حفظ الطفل غالباً) وقد لا يكون طفلاً، ويكون كالطفل، وهو المجنون والمختل العقل (عمّا) متعلّق بقوله: حِفْظُ (يضرّه، والقيامُ بمصالحه، كغسْل رأسِهِ وثيابه، ودَهْنُه، وتكحيلُه، وربْطُه في المهد ونحوه، وتحريكُه لينام) ونحو ذلك مما يتعلق بمصالحه.

## [ترتيب مستحقي الحضانة]

(والأحقُّ بها) أي بالحضانة (الأم) قال في الشرح: لا نعلم فيه خلافاً، ولقوله عَيْهُ: «أنت أحق به ما لم تنكحي»(١)، «وقضى أبو بكر الصديق رضي الله عنه بعاصم بن عمر بن الخطاب لأمه أم عاصم، وقال لعمر ريحها وشمها ولطفها خير له منك»(١)، واشتهر ذلك في الصحابة فكان إجماعاً، قاله في الكافي. لأنها أشفق عليه وأقرب، ولا يشاركها في القرب، إلا الأب، وليس له مثلُ شفقتها، ولا يتولى الحضانة بنفسه، وإنما بدفعه إلى امرأته أو غيرها من النساء، وأُمَّهُ أولى ممن يدفعه إليها، فتقدم على غيرها وقال ابن المنذر: أجمعوا

<sup>(</sup>١) حسن: أخرجه أبو داود (٢٢٧٦) والدارقطني (٤١٨) والبيهقي (٤/٨) وأحمد (١٨٢/٢) وغيرهم (إرواء ٧/٤٤٧).

<sup>(</sup>٢) ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٣٤/٧) (إرواء ٢٤٤/٧).

على أن الأم إذا تزوجت سقطت حضانتها، ذكره في الشرح. (ولـو بأجـرةِ مثلِها مـع وجودِ متبرِّعَةٍ) كرضاع.

ولو امتنعت لم تجبر.

(ثم) الأولى بالحضانة بعد الأم (أُمَّهاتها، القربى فالقربى) لأنهن نساءٌ ولادتهنَّ متحقِّقة، فهنَّ في معنى الأم «وقد قضى أبو بكر على عمر رضي الله عنهما أن يدفع ابنه إلى جدته، وهي بقباء وعمر بالمدينة»(١).

( ثم ) الأولى بالحضانة بعد الأم وأمهاتها ( الأب ) لأنه أصل النسب إلى الطفل ، وأحق بولاية ماله ، فكذلك في الحضانة .

(ثم) الأولى بالحضانة بعد الأب (أمهاته) القربي فالقربي.

(ثم) الأولى بالحضانة بعد الأب وأمهاته (الجدّ) لأنه في معنى ابنه الذي هو أبو المحضون، يقدم فيه الأقرب فالأقرب من الآباء. (ثم أمهاته) أي أمهات الجد القربى فالقربى.

(ثم) الأولى بالحضانة بعد أمهات آباء الآباء (الأخت لأبوين) لقوة قرابتها (ثم) أختُ (لأمِّ) لأن هـؤلاء نساء يدلين، بالأم فكان من يدلي منهن بالأم أولى ممن يدلي بالأب كالجدات، (ثم) أختُ (لأب).

(ثم) الأولى بالحضانة بعد الأخوات خالاتُ المحضون، فتقدم (الخالة لأبوين) يعني: أختَ أمِّ المحضون لأبويها. (ثم) خالةٌ (لأمّ، ثم) خالةٌ (لأب)، لأن الخالات يدلين بالأم وعنه أن الخالة تقدم على الأب، لقوله على الأب، لقوله على الأب، لقوله الشاء المنالة الأم»(٢).

(ثم) الأولى بالحضانة بعد الخالات (العمّات كذلك) يعني: تقدّم عمةٌ لأبوين، ثم عمةٌ لأمّ، ثم عمةٌ لأب. (ثم خالات أمه، ثم خالات أبيه، ثم عمات أبيه، ثم بنات إخوته وأخواته، ثم بنات أعمامه وعماته).

<sup>(</sup>١) قال الألباني: لم أقف على إسناده الآن (إرواء ٧/٢٤٥).

<sup>(</sup>٢) ورد عن جماعة من الصحابة منهم البراء بن عازب أخرجه البخاري (٢/١٦) والترمذي (٢/ ٣٤٧) والبيهقي (٨/٥) (إرواء ٢٤٦/٧).

(ثم) تنتقل الحضانة (لباقي العصبة) أي عصبة المحضون (الأقرب فالأقرب)، فتقدم الإخوة، ثم بنوهم، ثم الأعمام، ثم بنوهم، ثم أعمام اللب، ثم بنوهم، ثم أعمام الجد، ثم بنوهم وهكذا قال في الشرح: وللرجال من العصبات مدخل في الحضانة «لأنه على على وجعفر، مخاصمتهما زيداً في حضانة ابنة حمزة»(١).

وشُرطَ كونُ العصبة محرماً ولو برضاع ونحوه كمصاهرةٍ، لأنثى بلغت سبعاً.

# [موانع استحقاق الحضانة]:

رولا حضانة لمن فيه رقً) ولو قلَّ، لأنها ولاية، فلا تثبت لمن فيه رقَّ، كولاية النكاح. (ولا) حضانةَ (لفاسق) لأنه لا يوفّي الحضانةَ حقَّها.

(ولا حضانة لكافرٍ على مسلمٍ) لأنها إذا لم تثبت للفاسقِ فالكافر أولى ؛ ولأنّه ربما فَتَنه عن دينه، ولا لمجنونٍ ولو غير مطبقٍ، ولا لمعتوه، ولا لطفل ، ولا لعاجزٍ عنها، كأعمى وزَمِنٍ. قال الشيخ: وضعْفُ البَصَرِ يمنع من كمال ِ ما يحتاج إليه المحضون من المصالح. انتهى.

وإذا كان بالأمِّ برصٌ أو جُذامٌ سقط حقّها من الحضانة. أفتى به الشيخ.

(ولا) حضانَةَ (ل) مامرأةٍ (متزوّجةٍ بأجنبيّ) من المحضونِ من زمن عقدٍ ولـو رضي زوجٌ.

(ومتى زال ِ المانع) من كفرٍ أو فسقٍ أو رقٍّ أو تزوجٌ ولو بطلاقٍ رجعيّ ولم تنقض عدّتها (أو أسقَطَ الأحقُّ حقَّه منها، ثم عاد، عاد الحقّ له) في الحضانة، لأن سببها قائم، وهو القرَابة. وإنما امتنعت لمانع ٍ، فإذا زال المانع عاد الحق بالسبب السابق اللازم.

(وإن أراد أحَـدُ الأبوين) أي أبوي المحضونِ (السَّفَرَ ويرجعَ، فالمقيم) من الأبوين (أحقّ بالحضانة) للولد، لأنّ في السفر بالولد إضراراً به، فتعيّن المقيم منهما.

<sup>(</sup>١) صحيح: ولم يرد بهذا اللفظ إنما أخذ المصنف معناه من حديث على الذي أخرجه أحمد (١) صحيح) وغيره (إرواء ٢٤٩/٧).

(وإن كان) سفر أحد أبويه (للسُّكْنى، وهو) أي المحلُّ الذي يريده للسكنى (مسافة قصر) فأكثر، (فالأب أحقّ) بالحضانة لأن الأب في العادة هو الذي يقوم بتأديب الصغير، وحفظ نسبه، فإذا لم يكن الولَدُ في بلد الأب ضاع نسبه. ومحل ذلك إذا لم يرد مضارَّة الأم، أو انتزاع الولد منها. فإذا أراد ذلك لم يُجَبُ إليه. قاله في الهدي.

(و)إن كان البلد الذي أراد أحد أبويه النُّقْلَةَ إليه (دونها) أي دون مسافة القصر (فالأمُّ أحق) يعني أنها تكون باقية على حضانتها، لأنها أتمُّ شفقة ولما سبق عن أبي بكر رضي الله عنه، وهذا كله إن لم يقصد المسافر به مضارة الآخر، وإلا فالأم أحق كما ذكره الشيخ تقي الدين وابن القيم.

## فصل [في الحضانة بعد السابعة من العمر]

ا \_ (وإذا بلغ الضبيّ) المحضونُ (سبْعَ سنين) أي تمّتْ له سبعُ سنين، حال كونه (عاقلًا، خُير بين أبويه) فكان عند من اختاره منهما، على الأصح، قضى بذلك عمر وعليً وشريح لحديث أبي هريرة أن النبي على خير غلاماً بين أبيه وأمه»(١)، وعنه أيضاً «جاءت امرأة إلى النبي فقالت يا رسول الله، إن زوجي يريد أن يذهب بابني، وقد سقاني من بئر أبي عنبة، وقد نفعني، فقال رسول الله على هذا أبوك وهذه أمك فخذ بيد أيهما شئت، فأخذ بيد أمه فانطلقت به»(٢)، وعن عمر «أنه خير غلاماً بين أبيه وأمه»(٣)، وعن عمارة الحربي «خيرني علي بين أمي وعمي، وكنت ابن سبع أو ثمانِ»(٤)، ولأن التقديم في الحضانة لحق الولد، فيقدم من هو أشفق، واختياره دليل ذلك، قال في الشرح ولأنه إجماع الصحابة. ولأن التقديم في الحضانة لحق التقديم في الحضانة لحق الولد، فيقدم من هو أشفق، واختياره دليل ذلك، قال في الشرح ولأنه إجماع الصحابة. ولأن التقديم في الحضانة لحق الولد، فيقدّم من هو أشفق، ومن حظّ الولد عنده أكثر. واعتبرنا الشفقة بمظنّتها إذا لم يمكن اعتبارها بنفسها، فإذا بلغَ الغلامُ حدًّا يُعْرب فيه عن نفسه،

<sup>(</sup>۱) صحيح: أخرجه الشافعي (١٧٢٥) والترمذي (١/٢٥٤) وابن ماجه (٢٣٥١) وغيـرهم (إرواء ٢٥١/٧).

<sup>(</sup>٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٢٧٧) والنسائي (٢/٩٠١) والحاكم (٩٧/٤) وغيرهم (إرواء ٢٥٠/٧).

<sup>(</sup>٣) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/١٣٤/٧) (إرواء ٢٥١/٧).

<sup>(</sup>٤) ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٧/ ١٣٥/١) (إرواء ٢٥٢/٧).

ويميّز بين الإكرام وضدّه، فمالَ إلى أَحَدِ الأبوين، دلّ على أنه أرْفَقُ به وأشفَقُ عليه، فَقُدِّم بذلك. وقيّدناه بالسبع لأنّها أولُ حال ِ أمْرِ الشارع ِ فيهِ بمخاطبته بالأمر بالصلاة. ولأن الأمّ قُدِّمت في حال الصغر، لحاجته إلى من يحمله ويباشر خدمته، لأنها أعرَفُ بذلك وأقْوَمُ به، فإذا استغنى عن ذلك تساوى والداه، لقربهما منه، فرُجِّح باختياره.

(فإن اختار أباه كان عنده ليلاً ونهاراً) لأن الأب مستحقٌّ، فالزّمان كلّه متعين له كما في الطفل، (ولا يمنع من زيارة أمه) لأن في منعه من ذلك إغراءً له بالعقوق وقطيعةِ الرحم.

(ولاً) تمنعُ (هي) أي أمه (من زيارته) وتمريضِهِ.

(وإن اختار) الصبيُّ (أُمَّه كان عندَهَا ليلًا) فقط لأنه وقت السَّكنِ وانحياز الرجال إلى المنازل، (و)كان (عند أبيهِ نهاراً) لأنه وقت التصرّف في قضاء الحاجاتِ وعمل الصنائع (ليؤدّبه ويعلمه) لئلا يضيعَ حظُّه من ذلك.

وإن عادَ فاختارَ الآخَرَ نُقِلَ إليه. ثم إن اختار الأول رُدَّ إليه. وهكذا أبداً، كما يتْبَعُ ما يشتهيه من المأكول.

٢ - (وإذا بلغت الأنثى) المحضونة (سبعاً) أي تمَّ لها سبع سنين (كانَتْ عند أبيها وجوباً إلى أن تتزوّج) لأنه أحفَظُ لها وأحقُ بولايتها من غيره، فوجَب أن تكونَ تحت نظرِهِ ليأمَنَ عليها من دخول النساء، لكونها معرَّضة للآفات، لا يؤمَنُ عليها الانخداع، ولأنها إذا بلغتِ السبْعَ قاربت الصلاحية للتزويج.

(ويمنعها) الأب (ومن يقوم مقامَهُ من الانفرادِ) لأنها لا تؤمن على نفسها.

(ولا تُمْنَعُ الأم من زيارتها) إن لم يُخَفْ منها، (ولا) تُمنَعُ (هي) أي البنت (من زيارةِ أمّها إن لم يُخَفِ الفساد).

#### [حضانة المجنون]:

(و) يكون (المجنون، ولو أنثى، عند أمّه مطلقاً) يعني صغيراً كان أو كبيراً، لحاجته إلى من يخدمه ويقوم بأمره. والنساء أعرف بذلك.

(ولا يُتْرَكُ المحضون بيد من لا يصونُه ويصلحه) لأن وجود من لا يصونه ويصلحه

كعدمه، فينتقل عنه إلى من يليه قال الشيخ تقي الدين: ولو كان الأب عاجزاً عن حفظها أو يهمله لاشتغاله عنه، أو قلة دينه، والأم قائمة بحفظها قدمت، وكذا إذا تركها عند ضرة أمها لا تعمل مصلحتها ولا تؤذيها، فالحضانة هنا للأم قطعاً.

\* \* \*

## كتاب الجنايات

جمع جِنَايَةٍ. وهي لغةً: كلُّ فعل وَقَعَ على وجه التعدّي سواء، كمان على النفس أو المال.

(وهي) شرعاً (التعدّي على البَدَنِ بما يوجب قصاصاً أو) يوجب (مالاً) ويُسمّي أهـلُ الشرع الجنايات على الأموال غصباً ونهباً وسرقةً وخِيَانةً وإتلافاً.

وأجمع المسلمون على تحريم القتل بغير حق لقوله تعالى: ﴿ ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم.. ﴾ (١) ، وحديث ابن مسعود مرفوعاً «لا يحل دم امرىء مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث: الثيب (٢) الزاني ، والنفس بالنفس ، والتارك لدينه المفارق للجماعة (٣) ، فمن قتل مسلماً متعمداً فسق وأمره إلى الله تعالى ، وتوبته مقبولة عند أكثر أهل العلم ، لقوله تعالى : ﴿ إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك عن يشاء . ، ﴿ أَن الله لا يعفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك عن

(والقتل) وهو فعل ما يكون سبباً لزهوق النفس، وهو مفارقة الروح البدن، (ثلاثة أقسام): عمد وشبه عمد وخطأ، هذا تقسيم أكثر أهل العلم، وهو مروي عن عمر وعلى،

<sup>(</sup>١) النساء: آية (٩٣).

<sup>(</sup>٢) الثيب: من ليس ببكر.

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري (٤/٣١٧) ومسلم (٥/٦٠١) وأبو داود (٤٣٥٢) وأحمد (١/٣٨٢) وغيرهم (إرواء ٢٥٣/٧).

<sup>(</sup>٤) النساء: آية (٤٨) .

وأنكر مالك شبه العمد، وجعله من قسم العمد، قال في الشرح: ولنا قوله على: «ألا إن دية الخطأ شبه العمد ما كان بالسوط والعصا، مائة من الإبل منها أربعون في بطونها أولادها»(١).

(أحدها: العمد العدوان، ويختصّ به القصاص أو الدية).

(فالوليّ) أي ولي الجناية (مخيّرٌ) بين القصاص أو الدية. على الأصحّ، لأن الدية أحد بدلي النفس، بدليل أنها تجب عيناً في كلّ موضع لا يمكن القصاص فيه، فكانتْ إحدى مُوجبَي العمْدِ لذلك لقوله تعالى: ﴿ كتب عليكم القصاص في القتلى ﴾ (٢)، وقال النبي على الله وقتل له قتيل فهو بخير النظرين، إما أن يقتل وإما أن يفدي (٣)، فإن اختار النبي القود (٤) فله أخذ الدية، والصلح على أكثر منها، قال الموفق: لا أعلم فيه خلافاً، وليست هذه الدية هي الواجبة بالقتل، بل بدل عن القصاص، لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً «من قتل متعمداً دفع إلى أولياء المقتول، فإن شاؤوا قتلوا وإن شاؤوا أخذوا الدية، وهي ثلاثون حِقّة، وثلاثون جَذَعة، وأربعون خِلْفة (٥)، وما صولحوا عليه فهو لهم، وذلك لتشديد العقل (٢) (٧). وروي أن هدبة بن خشرم قتل قتيلًا، فبذل سعيد بن العاص والحسن والحسين لابن المقتول سبع ديات ليعفو عنه فأبي ذلك، وقتله، وان عفا مطلقاً فلم يقيد بقصاص ولا دية فله الدية، لانصراف العفو إلى القصاص دون الدية، لأنه المطلوب يقيد بقصاص ولا دية فله الدية على أصلها.

<sup>(</sup>۱) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٥٤٧) والنسائي (٢/٧٤) وابن ماجه (٢٦٢٧) وابن حبان (١٥٢٦) وغيرهم (إرواء ٢٥٦/٧).

<sup>(</sup>٢) البقرة: آية (١٧٨).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري (١/ ٤٠) ومسلم (٤/ ١١) وأحمد (٢ / ٢٣٨) وغيرهم (إرواء ٤ / ٢٤٩).

<sup>(</sup>٤) القود: القصاص.

<sup>(</sup>٥) الحقة ج: حقاق وهي التي أتت عليها ثلاث سنين ودخلت في الرابعة. والمجذعة: وهي التي أتى عليها أربع سنين ودخلت في الخامسة. والخلفة: الحاملة.

<sup>(</sup>٦) العقل: الأصل: القتل والمراد العقل هنا الدية.

<sup>(</sup>٧) حسن: أخرجه الترمذي (٢٦١/١) وابن ماجه (٢٦٢٦) وأحمد (١٨٣/٢) وغيرهم (إرواء ٧/ ٢٥٩).

(وعفوه) أي عفوُ وليّ الجناية (مجاناً) أي من غير أن يأخذ شيئاً (أفضل) لقوله تعالى: ﴿ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ للتَّقْوى ﴾ (١) وفي الحديث الصحيح «وما زاد الله عبداً بعفو إلا عزاً» (٢). ولا تعزيرَ على جانٍ بعدَ العفو.

فإن اختار وليّ الجناية القَود، أو عفا عن الدية دون القصاص، فله أخذُها والصلح على أكثر منها.

وإن اختارَ الدية ابتداءً تعينَتْ، فلو قتله بعد ذلك قُتِلَ به.

وإن عفًا مطلقاً بأن لا يقيِّد بقصاص ٍ ولا ديةٍ فله الدية.

أو عفا على غير مال ٍ فله الدية.

أو عفا عن القَوَدِ مطلقاً، ولو كان العفو في الصور الثلاث عن يد الجاني أو رجله أو نحوهما، فله الدية.

(وهو) أي العمد (أن يقصد الجاني من يعلمه آدميًّا معصوماً فيقتله بما) أي بشيء (يغلب على الظنّ موتُه به) فلا قصاص بما لا يقتل غالباً.

وللعمد الذي يختصُّ القَوَدُ به تسع صور: إحداها: أن يجْرحه بما له نُفُوذٌ في البدن، كسكين وشوكةٍ وعظْم ٍ. ولو كان الجُرْحُ صغيراً كشرطة حجّام، أو في غير مَقْتَل ٍ.

الثانية: أن يضربه بمثقّل فوقَ عمود الفُسْطَاطِ، أو بما يغلب على الظنّ موتُه به، من لُتّ، وحجر كبير، ولو في غير مقتل.

الثالثة: أن يلقيه بِزُبْيَةِ أَسَدٍ ونحِوها.

الرابعة: أن يلقيه في ماءٍ يُغْرِقُهُ، أو نارٍ، ولا يمكنه التخلُّص، فيموت. وإن أمكنه فيهما فَهدْرٌ.

الخامسة: أن يخنَّقُه بحبل أو غيره، أو يسدّ فمه وأنفه ونحو ذلك.

<sup>(</sup>١) البقرة: آية (٢٣٧).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم (٢١/٨) والدارمي (١/ ٣٩٦) وأحمد (٣٨٦/٢) (إرواء ٧/ ٢٥٩).

السادسة: أن يحبسه ويمنعه الطعام والشراب فيموت جوعاً أو عطشاً لزمنٍ يموت فيه غالباً، ولا يمكنه الطلب.

السابعة: أن يسقيه سمًّا لا يعلم به.

الثامنة: أن يقتله بسحر يقتل غالباً.

التاسعة: أن يشهد رجلان على شخص بقتل عمداً.

(فلو تعمّد جماعة قتل) شخص (واحد قتلوا جميعاً إن صلح فعل كل واحد منهم للقتل.) لإجماع الصحابة، وروى سعيد بن المسيب عن عمر «أنه قتل سبعة من أهل صنعاء قتلوا رجلًا، وقال: لو تمالأ عليه أهل صنعاء لقتلتهم به جميعاً»(۱)، وعن علي «أنه قتل ثلاثة قتلوا رجلًا»(۲)، وعن ابن عباس «أنه قتل جماعة قتلوا واحداً»(۳)، ولم يعرف لهم مخالف فكان إجماعاً، ولأن فعل كل واحد لو انفرد لوجب به القصاص، ولأن القتل عقوبة تجب للواحد على الواحد، فوجبت له على الجماعة كحد القذف، ويفارق الدية فإنها تتبعض، والقصاص لا يتبعض، وإن ترتبت الجناية كأن قطع أحدهما يده ثم ذبحه الآخر، فعلى الأول ما على قاطع اليد منفردة، والثاني هو القاتل، لأنه قطع سراية القطع، كما لو اندمل القطع ثم قتله، وإن كان قطع اليد آخر فالأول هو القاتل، ولا ضمان على قاطع اليد، لأنه صار في حكم الميت، ولا حكم لكلامه في وصيته ولا غيرها، وإن أجافه جائفة يتحقق الموت منها، إلا أن الحياة فيه مستقرة، ثم ذبحه آخر فالقاتل الثاني، لأن حكم الحياة باق، كما لو قتل مريضاً مأيوساً منه، ولهذا أوصى عمر بعدما أيس منه، فقبلت الصحابة عهده وأجمعوا على مريضاً مأيوساً منه، وإن ألقى رجلاً من شاهق فتلقاه آخر بسيف فقدًه قبل وقوعه، فالقصاص عليه مئول وصاياه، وإن ألقى رجلاً من شاهق فتلقاه آخر بسيف فقدًه قبل وقوعه، فالقصاص عليه لأنه مباشر للإتلاف، فإن ألقى رجلاً من شاهق فتلقاه آخر بسيف فقدًه قبل وقوعه، فالقصاص عليه لأنه مباشر للإتلاف، فانقطع حكم المتسبب كالحافر مع الدافع، قاله في الكافي .

ولا يجب على الجميع مع العفو عن القصاص أكثرُ من ديةٍ واحدة على الأصحّ، لأن القتل واحد فلا يلزمهم أكثر من دية كما لو قتلوه خطأ.

<sup>(</sup>۱) صحيح: أخرجه مالك (۱/۱۷) والشافعي (۱٤٣٤) والبيهقي (۸/۸) وغيرهم (إرواء ٢٦٠/٧).

<sup>(</sup>٢) ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (إرواء ٢٦١/٧).

<sup>(</sup>٣) رواه بلفظ آخر عبد الرزاق في «مصنفه» (إرواء ٢٦١/٧).

(وإن جرَحَ واحدٌ) من قاتلين (جُرْحاً) واحداً، وكان بحيث لو انفرد لقَتَلَ، (و)جَـرَحَه (آخر مائة، ف) هما (سواء) في القصاص أو الدية، لأن كل واحدٍ منهما فَعَلَ فعْلاً أزهق به نفسَ المقتول، فكان على كل واحدٍ القودُ، كما لو انفرد به. وكذلك في الدية، لأن زهوقَ نفسِهِ حصل بفعل كلّ واحد منهما، وزهـوقُ النفس لا يتبعَّض ليُقْسَمَ على الفعل، فوجب تساويهما في موجَبِهِ.

(ومن قطع) أي أبانَ سلعةً خطرةً من آدميٍّ مكلف بلا إذنه، فمات، (أو بطًّ) أي: شَرَطَ (سلعةً خطِرةً) ليخرج ما فيها من القيح أو نحوه (من مكلّف بلا إذنه)، فمات، (أو) قطع، أو بطًّ، سلعةً خطرةً (من غير مكلف، بلا إذن وليّه، فمات) في الصور الثلاث، (فعليه القود).

القسم (الثاني: شِبهُ العَمْدِ)، وهو المسمى بـ «خطأ العَمْدِ» و «عَمْدِ الخَطأِ» (وهو أن يقصده بجناية لا تقتل غالباً، ولم يجرحُهُ بها) أي بهذه الجناية، كمن ضَرَبَ غيره بسوطٍ أو عصاً أو حَجَرٍ صغير، أو لَكَرَ، أو لَكَمَ غيره، في غير مقتل، أو ألقاه في ماء قليل، أو سَحَرَهُ بما لا يقتل غالباً، فمات، أو صاح بعاقِل في حال خال غفلته، فمات، أو صاح بصغيرٍ أو معتوهٍ على سطح ، فسقط، فمات، ففي ذلك كله، إن وجد واحد منها، الكفارة في مال جانٍ، والدية على عاقلته في قول أكثر أهل العلم، قاله في الشرح. لقوله على: «ألا إن في قتيل خطأ العمد، قتيل السوط والعصا، مائة من الإبل» (۱)، وحديث أبي هريرة «اقتلت امرأتان من هذيل، فرمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها، وما في بطنها، فقضى النبي في أن دية جنينها عبد أو وليدة، وقضى بدية المرأة على عاقلتها» (۲)، ويحمل الحجر على الصغير والعصا على ما دون عمود الفسطاط، جمعاً بين عاقلتها» لأنه في «لما سئل عن المرأة التي ضربت ضربها بعمود فسطاط فقتلتها وجنينها،

<sup>(</sup>۱) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٥٤٧) والنسائي (٢/٧٤٧) وابن ماجه (٢٦٢٧) وغيرهم (إرواء ٢٥٦٧).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري (٤/ ٦٥) ومسلم (٥/ ١١) والشافعي (١٤٥٨) وأحمد (٢/ ٢٣٦) وغيرهم (إرواء ٢٦/٧).

قضى في الجنين بغُرَّة (١)، وقضى بالدية على عاقلتها»(٢)، قال في الشرح: والعاقلة لا تحمل العمد، فدل على أنها التي تتخذها العرب لبيوتها، وفيها دقة.

(فإن جرحه بها) أي بهذه الجناية التي لا تقتُلُ غالباً (ولو كان الجرح صغيراً قُتِلَ به.) لأن له موراً وسراية في البدن، وفي البدن مقاتل خفية، أشبه ما لو غرزه في مقتل، قاله في الكافى، ولأن الظاهر موته به.

القسم (الثالث: الخطأ) وهو ضربان:

ضرب في الفعل: (وهو أن يفعل ما) أي فعلاً (يجوز له فعله، من دقً) لشيءٍ (أو رمْي صيدٍ، ونحوه) كهدف، فيصيب آدميًا معصوماً لم يقصده، أو ينقلب وهو نائم على إنسان فيموت.

وضرْبٌ في القصد: وهو ما أشار إليه بقوله: (أو يظنه) أي يظن ما يرميه (مباح الدم) أو صيداً (فيتبيّن آدميًّا معصوماً) كمن أراد قطع لحم أو غيره مما له فعله، فسقطت منه السكين على إنسان فقتلته؛ أو يتعمّد القتل صغير أو مجنون قال في الشرح: ولا خلاف أنه لا قصاص على صبي ومجنون، ومن زال عقله بسبب يعذر فيه.

(ففي القسمين الأخيرين) وهما شبه العمد والخطأ (الكفارةُ على القاتلِ ، والدية على عاقلته) لقوله تعالى: ﴿ . . ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله . . (٣) ، وللأحاديث السابقة ، قال في الشرح: ولا قصاص في شيء من هذا ، لأن الله لم يذكره .

(ومن قال لإنسان: اقتلني، أو) قال لإنسان: (اجرحني، فقتله)، أي فقتل من قال له: اقتلني، (أو جرحه) أي جرح من قال له: اجرحني، (لم يلزمه شيء) لأن ذلك جناية أذِنَ له المجنيّ عليه فيها، فسقط عنه ضمانُها، كما لو أمره بإلقاء متاعه في البحر ففعل.

<sup>(</sup>١) الغرة: أصلها البياض في وجه الفرس وهي هنا: العبد أو الأمة.

<sup>(</sup>٢) أخرجه أحمد (٤/٥٤) ومسلم (٥/١١) وأُبوداود (٨٦٥٥) والترمذي (١/٢٦٤) وغيرهم (إرواء ٢٦٣/٧).

<sup>(</sup>٣) النساء: آية (٩٢).

(وكذا لو دَفَع لغير مكلف آلة قتل ، ولم يأمره به) أي بالقتل ، فَقَتَل . قال في المنتهى وشرحه: ومن دفع لغير مكلّف آلة قتل ، ولم يأمره به ، أي بالقتل ، فقتَلَ بالآلة إنساناً: لم يلزم الدافع له الآلة شيءٌ ، لأن الدافع ليس بآمرٍ ولا مباشرٍ . انتهى .

\* \* \*

# بـاب شروط القصاص في النّفس

أي ما يشترط لوجوب القود.

(وهي أربعة):

(أحدها: تكليف القاتل) وهو أن يكون بالغاً عاقلاً، لأن القصاص عقوبة مغلّظة، (فلا قصاص على صغيرٍ، و) لا على (مجنونٍ) ومعتوهٍ، ونائم، لأنهم ليس لهم قصد صحيح، لحديث «رفع القلم عن ثلاث، عن الصبي حتى يبلغ، وعن المجنون حتى يفيق، وعن النائم حتى يستيقظ»(۱). (بل الكفارة في مالهما، والديّة على عاقلتهما،) كالقاتل خطأ.

ومتى قال الجاني: كنت صغيراً حال الجناية، وقال وليُّها: بل كنتَ بالغـاً، وأمكنَ، وأقاما بذلك بينتين، تعارضتا.

(الثاني) من شروط القصاص: (عصمة المقتول) ولو كمانَ مستَحَقًّا دَمُـهُ بقتل لِ لغيرِ قاتِلِهِ، لأنه لا سبب فيه يباح به دمه لقاتله.

إذا تقرر هذا (فلا كفارة ولا دية على قاتل حربي ً أو) قاتل (مرتد ) قبل توبته إن قبلت توبته ظاهراً (أو) قاتل (زانٍ محصنٍ) ولو قبل ثبوت عند الحاكم (ولو أنه مثله) أي: ولو أن قاتل المرتد مثله ، أو أن قاتل الزاني المحصنِ زانٍ محصن مثله ، أو أن قاتل واحدٍ من هؤلاء ذمّي . ويعزّر للافتيات على ولي الأمر.

<sup>(</sup>۱) صحيح: ورد عن جماعة من الصحابة منهم عائشة رواه أبو داود (٤٣٩٨) والنسائي (٢/١٠٠) وابن حبان (١٤٩٦) وأحمد (٦/١٠) وغيرهم (إرواء ٢/٤).

(الثالث) من شروط القصاص: (المكافأة): أي مكافأة مقتول لقاتل ، والمكافأة (بأن لا يفضُل القاتل المقتول حال الجناية بالإسلام، أو) يفضله (بالحرية، أو) يفضله (بالملك).

(فلا يقتلُ المسلم ولو) كان (عبداً بالكافر ولو) كان الكافر (حرًّا) روي ذلك عن عمر وعثمان وعليّ وزيد بن ثابت ومعاوية. وبذلك قال عمر بن العزيز وعطاء والحسن وعكرمة والزهري وابن شبرمة والثوري وإسخق وأبو عبيدة وأبو ثور وابن المنذر. لحديث «المسلمون تتكافأ دماؤهم، ويسعى بذمتهم أدناهم، ولا يقتل مؤمن بكافر»(۱)، وفي لفظ. « لا يقتل مشلم بكافر»(۱) وعن على «من السنة أن لا يقتل مؤمن بكافر»(۱).

(ولا) يقتل (الحر ولو ذمّيًا بالعبد، ولو) كان العبد (مسلماً) لقوله تعالى: ﴿ الحر بالعبد بالعبد . ﴾ (٤) ، ولقول علي : «من السنة أن لا يقتل حر بعبد (٣) ، «وعن ابن عباس مرفوعاً مثله (٥) . قال في الكافي ، وإن قتل ذميّ حرّ عبداً مسلماً ، فعليه قيمته ، ويقتل بنقضه العهد . (ولا) يقتل (المكاتب بعبد إلى المناه الله الله المكاتب (ذا رَحِم مَحْرَم له) لأنه ملكه ، فلا يقتل به كلحر ، من عبيده في الأصح .

(ويقتل الحرُّ المسلم، ولو) كان (ذكراً، بالحر المسلم ولو) كان (أنثى) لقوله تعالى:

<sup>(</sup>۱) صحیح: أخرجـه أحمد (۱۹۱/۲) وأبـو داود (۲۷۵۱) وابن ماجـه (۲۲۰۹) وغیـرهم (إرواء ۲۲۰/۷).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري (١/ ٤٠) والترمذي (١/ ٢٦٥) وأحمد (١/ ٧٩) وغيرهم (إرواء ٢٦٦/٧).

<sup>(</sup>٣) ضعيف جداً: أخرجه ابن أبي شيبة (٢/٢/١١) والدارقطني (٣٤٤) (إرواء ٢٦٧/٧).

<sup>(</sup>٤) البقرة: آية (١٧٨).

<sup>(</sup>٥) ضعيف جداً: وتقدم عن علي في الحديث الذي قبله وأما حديث ابن عباس فقال البيهقي «في هذا الإسناد ضعف» (إرواء ٢٦٧/٧).

<sup>(</sup>٦) المائدة: آية (٤٥) .

بالحر. ، (()، وعن عمرو بن حزم أن النبي على «كتب إلى أهل اليمن أن الرجل يقتل بالمرأة» (()، وعن أنس «أن يهودياً رَضَّ () رأس جارية بين حجرين، فقيل لها من فعل هذا بك فلان أو فلان حتى سمي اليهودي فأومت برأسها، فجيء به فاعترف، فأمر به النبي على فرض رأسه بحجرين (3).

(والرقيق كذلك) يعني يقتل الرقيقُ المسلمُ ولو ذكراً بالرقيق المسلمِ ولو أنثى لقوله تعالى : ﴿ والعبد بالعبد ﴾ (٥) .

(و)يقتل الإنسان (ب) قتل (من هو أعلى منه) فيُقْتَلُ الكافِرُ الحرُّ بالمسلم الحر، (والذمّيّ كذلك) فيقتل الذمّيّ الرقيق بالذمّيّ الحر.

الرابع) من شروط القصاص: (أن يكون المقتولُ ليس بولدٍ) وإن سفل (للقاتلِ)، ولا بولدِ بنتِ وإن سفلت، للقاتل.

إذا تقرر هذا (فلا يقتل الأب وإن علا) بالولد ولا ولد الولد، (ولا) تقتل (الأمَّ وإن علتُ بالولد، ولا بولد الولد، وإن سفل لحديث عمرو وابن عباس مرفوعاً «لا يقتل والد بولده» (٢)، قال ابن عبد البرّ: هو حديث مشهور عند أهل العلم بالحجاز والعراق، مستفيض عندهم، يستغنى بشهرته وقبوله والعمل به عن الإسناد، حتى يكون الإسناد في مثله تكلفاً، وعليه الدية في ماله نص عليه، وعن عمر رضي الله عنه «أنه أخذ من قتادة المدلجي دية

<sup>(</sup>١) البقرة: آية (١٧٨).

<sup>(</sup>٢) أخرجه النسائي (٢٥٢/٢) والدارمي (٢/١٨) والحاكم (١/٩٥١) والبيهقي (٢٨/٨) والميهقي (٢٨/٨) والميواب في الحديث الإرسال وإسناده مرسلًا صحيح (إرواء ٢٦٨/٧).

<sup>(</sup>٣) الرضّ : الدق.

<sup>(</sup>٤) أخرجه البخاري (٢/ ٨٩) ومسلم (٥/ ١٠٤) وأحمد (١٨٣/٣) وغيرهم (إرواء ٥/ ٢٩).

<sup>(</sup>٥) البقرة: آية (١٧٨).

<sup>(</sup>٦) صحيح: أما حديث عمرو بن شعيب فأخرجه الترمذي (٢٦٣/١) وابن ماجه (٢٦٦٢) وأحمد (٢٦٣/١) وغيرهم وأما حديث ابن عباس فأخرجه الترمذي (٢٦٣/١) وابن ماجه (٢٦٦١) وغيرهما (إرواء ٧٧١/٧).

ابنه» (۱)، ويقتل الولد بكل من الأبوين، لعموم قوله تعالى: ﴿ . . . كتب عليكم القصاص في القتلى . . . ﴾ (۲)، خص منه ما تقدم بقي ما عداه .

ويورث القصاصُ على قدرِ الميراثِ). حتى الزوجين وذي الرحم، لأن القود حق ثبت للوارث على سبيل الإرث، لأنه بدل نفس المقتول كالدية. (فمتى وَرِث القاتِلُ) شيئاً من القصاصِ فلا قصاص لأنه لو لم يسقط لوجب له على نفسه القصاص، وهو ممنوع. (أو) ورث (ولدُه) أي ولدُ القاتل (شيئاً من القصاص)، وإن قلَّ، (فلا قصاص) لأنه لو لم يسقط لوجب للولد على الوالد، وهو ممنوع.

ومن قتل إنساناً لا يُعرَف بإسلام ولا حرّيّةٍ، أو ملفوفاً لا يُعْرَف هل هو حيّ أو ميْتٍ، وادعى كفرَهُ أو موْتَه، وأنكر وليُّه ذلك، أو قتل شخصاً في داره وادعى أنه دخل داره لقتله، أو أخذِ ماله، فقتَلَهُ دفعاً عن نفسه، وأنكر وليُّه ذلك، فالقول قول الولى بيمينه.

ووجب القصاص ما لم يأت ببينة تشهد بدعواه روي عن علي رضي الله عنه «أنه سئل عمن وجد مع امرأته رجلاً فقتله، فقال: إن لم يأت بأربعة شهداء فليعط برمته ((3)) فإن اعترف الولي بذلك فلا قصاص ولا دية، لاعتراف الولي بما يهدر الدم، ولما روي عن عمر «أنه كان يوماً يتغذى، إذ جاء رجل يعدو وفي يده سيف ملطخ بالدم، ووراءه قوم يعدون خلفه، فجاء حتى جلس مع عمر، فجاء الأخرون فقالوا يا أمير المؤمنين: إن هذا قتل صاحبنا، فقال له عمر، ما تقول؟ فقال: يا أمير المؤمنين إني ضربت فخذي امرأتي، فإن كان بينهما أحد فقد قتلته، فقال عمر، ما تقولون؟ قالوا: يا أمير لمؤمنين، إنه ضرب بالسيف فوقع في وسط الرجل وفخذي المرأة، فأخذ عمر سيفه فهزه ثم دفعه إليه وقال: إن عاد فعد».

<sup>(</sup>۱) صحيح: أخرجه مالك (۱۰/۸٦۷/۲) وعنه الشافعي (۱٤٣٧) والبيهقي ورواه غيرهم (إرواء /۲۷۲/۷).

<sup>(</sup>٢) البقرة: آية (١٧٨).

<sup>(</sup>٣) البرمة: الحبل والمراد الحبل الذي يقاد به الجاني.

<sup>(</sup>٤) أخرجه ابن أبي شيبة (١١/٤٤/١) ورجاله ثقات لكن سعيـد بن المسيب ـ الذي في سنـده ـ مختلف في سماعه من على (إرواء ٢٧٤/٧).

# بـاب شروط استيفاء القصاص

وهو فعلُ مجنيٍّ عليه أو وليِّهِ بجانٍ مِثْلَ فِعْلِهِ أو شِبْهَهُ.

(وهي) أي شروط استيفاء القصاص (ثلاثة):

(أحدها: تكليف المستَحِق) لأن غير المكلف ليس أهلاً للاستيفاء، لعدم تكليفِه، بدليل أنه لا يصحُّ إقراره ولا تصرُّفه. (فإن كان) المستحق للقصاص (صغيراً أو مجنوناً حُبِسَ الجاني إلى تكليفِه) ببلوغ إن كان صغيراً، أو عقل إن كان مجنوناً، لأن معاوية حَبَس هُدْبَة ابن خشْرَم (١) في قصاص حتى بلكغ ابن القتيل (٢). وكان ذلك في عصر الصحابة. ولم يُنْكَر فكان كالإجماع وبذل الحسن والحسين وسعيد بن العاص لابن القتيل سبع ديات فلم يقبلها.

ولا يملك استيفاءه للصبيِّ والمجنونِ أبُّ كوصيٍّ وحاكِم ٍ.

(فإن احتاج) الصبيُّ والمجنونُ (لنفقةٍ فلوليِّ المجنونِ فقط) أي لا وليِّ صغيرٍ (العفوُ إلى الدية) لأن المجنون ليست له حالةٌ معتادة يُنتَظَر فيها إفاقته ورجوعُ عقلِهِ، بخلافِ الصغير. وعُلِمَ منه أنه إذا لم يحتج المجنون لنفقةٍ لم يكن لوليّه العفوُ على مالٍ.

فإن قتل الصبيُّ والمجنونُ قاتلَ مورِّ ثِهِما، أو قَطَعَا قاطعهما، من غير إذنٍ من الجاني، سقط حقهما.

<sup>(</sup>١) كان هُذْبَةُ من الشعراء الفصحاء، وكان راوية الحُطيئة، ومن شعره السائر قوله في بيته الشهير: عَسَى الكَـرْبُ الـذي أَمْسَيتَ فيه يكونُ واءَهُ فرجٌ قريبُ مات في حدود سنة (٥٠) هـ. أنظر ترجمته ومصادرها في «الأعلام» للزركلي (٧٨/٨) . (م)٠

<sup>(</sup>٢) قال الألباني: لم أره (إرواء ٢٧٦/٧).

(الثاني) من شروط استيفاء القصاص: (اتفاقُ المستحقين) في القصاص (على استيفائِه، فلا ينفردُ به) أي بالاستيفاء، (بعضُهم) دون بعض ، لأنه يكون مستوفياً لحقً غيرِهِ بغير إذنه، ولا ولايةٍ له عليه.

(ويُنتظر قدومُ الغائب، وتكليفُ غير المكلف) أي بلوغ وارثٍ صغيرٍ، وإفاقةُ وارثٍ مجنونٍ، لأنهم شركاء في القصاص، ولأنه قصاصٌ غير متحتم ثبت لجماعة معينين، فلم يجزْ لأحدهم الاستقلالُ به.

(ومن مات من المستحقّين فوارثُهُ) أي وارثُ من مات (كهو) أي كمورِّ ثِهِ، فيملك ما كان يملكه مورِّثُه، لأنه حقَّ للميت، فانتقل بموته إلى وارثه، كسائر حقوقه وعنه للكبار استيفاؤه، لأن الحسن رضي الله عنه «قتل ابن ملجم وفي الورثة صغار فلم ينكر»، وقيل «قتله لكفره»، وقيل «لسعيه في الأرض بالفساد»(۱)، ومتى انفرد به مَنْ مَنعَ من الانفراد به عذر فقط، ولا قصاص عليه، لأنه شريك في الاستحقاق، وعليه لشركائه حقهم من الدية لإتلافه ما كان مستحقاً لشريكه، والوجه الثاني، يجب في تركة القاتل الأول، لأنه قود سقط إلى مال، فوجب في تركة القاتل الأول على قاتل موروثهم بدية، ما عدا نصيبه، ذكر معناه في الكافي.

(وإن عفا بعضهم) أي بعض مستحقّي القصاص، (ولو) كان العافي (زوجاً أو زوجةً) لعموم قوله على: «فَأَهْلُهُ بَيْنَ خِيْرَتَيْنِ» (٢) وهذا عام في جميع أهله، والمرأة - ولو كانت زوجةً - من أهله، بدليل قوله على: «من يعذرُني مِنْ رجل بلغني أذاه في أهلي؟ وما علمتُ على أهلي إلا خيراً» (٣) يريد عائشة، وقال له أسامة: أهلك ولا نعلم إلا خيراً» (٣)، وعن زيد بن وهب أن عمر رضي الله عنه «أتي برجل قتل قتيلًا، فجاء ورثة المقتول ليقتلوه، فقالت

<sup>(</sup>١) قال الألباني: لم أره (إرواء ٢٧٦/٧).

<sup>(</sup>٢) صحيح: أخرجه الترمذي (١/٢٦٤) والدارقطني (٣٢٩) وأحمد (٦/ ٣٨٥) وغيرهم (إرواء /٧٧٧).

<sup>(</sup>٣) وهو قطعة من حديث الإفك أخرجه البخاري (١٤٦/٢) ومسلم (١١٣/٨) وأحمد (١٩٤/٦) (رواء ٧/٧٧).

امرأة المقتول \_ وهي أخت القاتل \_ قد عفوت عن حقي ، فقال عمر: الله أكبر ، عتق القتيل (1) ، وروى قتادة (1) عمر رفع إليه رجل قتل رجلاً ، فقال أولاد المقتول وقد عفا بعضهم ، فقال عمر لابن مسعود ما تقول (1) قال أنه قد أُحْرِزَ من القتل ، فضرب على كتفه وقال : كنيف ملى علماً (1) ، (أو أقر بعفو شريكِه ، سقط القصاص ) قال في المنتهى : أوْ شهد ، ولو مع فسقه ، بعفو شريكِه ، سقط القود . قال في شرحه : فأما سقوطه بشهادة بعضهم الى شريكه بالعفو فلكونِه إقراراً بأنَّ نصيبه من القود سقط وعن زيد بن وهب (1) رجلاً دخل على امرأته فوجد عندها رجلاً فقتلها ، فاستعدى (1) عليه إخوتها عمر رضي الله عنه ، فقال بعض إخوتها قد تصدقت ، فقضى لسائرهم بالدية (1) .

(الشالث) من شروط استيفاء القصاص: (أن يأمنَ في استيفائِه) أي استيفاء القود (تعدِّيهُ إلى الغير) أي غير الجاني، لقوله تعالى: ﴿ فَلاَ يُسْرِفْ في القَتْل ﴾ (٥) إذا تقرّر هذا (فلو لزم القصاصُ حاملًا) أو حائلًا ثم حَملَتْ (لم تُقْتَلْ حتى تضع) حملها، لأن قتل الحامِل إسراف في القتل، لأنه يتعدَّى إلى الجنين، فلا تقتلُ حتى تضعُه وتسقيه اللبن، لا نعلم فيه خلافاً، قاله في الشرح. لأن تركه يضر الولد، وفي الغالب لا يعيش إلا به، وعن معاذ بن جبل وأبي عبيدة، وعبادة بن الصامت وشداد بن أوس، مرفوعاً «إذا قتلت المرأة عمداً لم تقتل حتى تضعي ما في بطنها، وحتى تكفل ولدها» (٦)، ولقوله على للغامدية: «.. ارجعي حتى ترضعيه» (٧). (ثم إن وُجِدَ من يرضعه قَـبَلَتُ) لأنَّ غيرها يقود منها ضرورة، (وإلّا) أي وإن لم يوجد من يرضعه (ف) إنها (لا)

<sup>(</sup>١) صحيح: أورده الرافعي بنحوه وقال الحافظ في تخريجه «رواه عبد الرزاق والبيهقي» (إرواء ٢٧٩/٧).

<sup>(</sup>٢) ضعيف: أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢/٤٥/٣) (إرواء ٧٠١٨).

<sup>(</sup>٣) طلبوا عونه في أخذ حقهم بالقود.

<sup>(</sup>٤) صحيح: أخرجه البيهقي (٨/٥٩) وابن أبي شيبة (١١/٣١/١) (إرواء ٢٨١/٧).

<sup>(</sup>٥) الإسراء: ٣٣.

<sup>(</sup>٦) ضعيف: رواه ابن ماجه (٢٦٩٤) (إرواء ٢٨١/٧).

<sup>(</sup>٧) أخرجه أحمد (٥/٣٤٧) ومسلم (٥/١٢٠) وأبو داود (٤٤٤٢) وغيرهم (إرواء ٢٨٢/٧).

تقتل (حتّى تُرْضِعَهُ حولين) كاملين، لأنه لما أُخّر الاستيفاء لحفظه وهـو حمل، فلأن يؤخّر لحفظه بعد وضعه أولى.

وكذا حدٌّ بِرَجْمٍ.

وتقادُ في طرَفٍ، وتُحَدُّ بجلدٍ بمجردِ وضعٍ . ومتى ادَّعَتْ حملًا، وكان لها زوجٌ أو سيّد يطؤها، قُبل قولها.

## فصل [في استيفاء القصاص]

(ويحرم استيفاء القصاص بلا حضرة السلطان أو نائبِهِ) في الأصحّ، لأنه أمرٌ يفتقر إلى اجتهادٍ، ويحرُمُ الحيف فيه، ولا يُؤمَنُ مع قصدِ المقتصِّ التشفّي بالقصاص ِ.

وللإِمام تعزير من اقتَصَّ بغيرِ حضورِ الإِمام ِ أو نائبِهِ لافتياته بفعل ما مُنِعَ مِنْ فِعْلَه.

(ويقع) القصاصُ (الموقع) لأن المقتصّ استوفى حقه وعن أبي هريرة مرفوعاً «من اطلع في بيت قوم بغير إذنهم، فقد حل لهم أن يفقؤوا عينه»(١)، ترجم عليه النسائي جواز الاقتصاص بغير إذن الحاكم، ويعضده حديث عمر السابق، وعن عثمان نحوه، وعن عبادة مرفوعاً «منزل الرجل حريمه فمن دخل على حريمك فاقتله»(١)،

(ويحرم قتل الجاني بغير السيف) في العنق.

(و) يحرم (قطع طرفه) أي الجاني (بغير السّكين، لئلا يحيف) عند الاستيفاء لحديث «لا قـود إلا بالسيف»(٣)، «ونهي عن المُثْلة(٤)»(٥)، ولحـديث «إذا قتلتم فأحسنوا

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم (٦/١٨١) وأحمد (٢/٢٦٢) وأبو داود (١٧٢٥) وغيرهم (إرواء٧/٢٨٤).

 <sup>(</sup>۲) ضعيف: أخرجه أحمد (٣٢٦/٥) وابن عدي «في الكامل» (قَ/٢/٣٧٠) وغيرهما (إرواء ٢٨٥/٧).

<sup>(</sup>٣) ضعيف: روي عن عدد من الصحابة منهم أبو بكرة أخرجه ابن ماجه (٢٦٦٨) والبزار والبيهقي (٦٣/٨) وغيرهم (إرواء ٢٨٦/٧).

<sup>(</sup>٤) يقال مثلت بالقتيل: إذا جدعت أنفه وأذنه أو شيئاً من أطرافه.

<sup>(</sup>٥) صحيح : ورد عن جماعة من الصحابة منهم أنس بن مالك أخرجه النسائي (٢ / ١٦٩) وابن أبي =

القتلة»(۱)، وعنه يفعل به كما فعل، اختاره الشيخ تقي الدين، وقال هذا أشبه بالكتاب والسنة والعدل، لقوله تعالى: ﴿ . . وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به . . ﴾(۲)، «وصح أن النبي على أمر اليهودي الذي رض رأس الجارية بحجرين فرض رأسه بحجرين»(۳)، وروي أنه على قال: «من حرق حرقناه ومن غرق غرقناه» (٤)، ولأن القصاص شعر بالمماثلة، فيجب أن يعمل بمقتضاه قاله في الكافي .

ومن قَطَعَ طرفَ شخص ٍ ثم قَتَله قبل بُرْئِهِ دخل قَوَدُ طرفه في قتل ِ نفسه، وكفى قتلٌ، على الأصحّ.

(وإن بَطَشَ وليّ المقتول بالجاني، فظن أنه قَتَله، فلم يكن) قَتَلَه، (وداواهُ أهلُهُ حتّى برىء، فإن شاءَ الوليُّ دَفَع) إليه (ديةففعله) الذي فَعَلَه به (وقتله، وإلا) أي وإن لم يشأ الولي ذلك (تركه) يعني لم يتعرض له. قال في الفروع: هذا رأيٌ عمر وعليّ ويعلى بن أمية. ذكره أحمد.

\* \* \*

<sup>=</sup> عاصم (ص ۸۲) وأخرجه البخاري (۱۰۷/۲) وأحمد (۳۰۷/٤) وغيرهما عن عبد الله ن يزيد (إرواء (791/7)).

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم (٢/٧١) وأبوداود (٢٨١٥) والنسائي (٢/٧٠) وغيرهما (إرواء ٢٩٣/٧).

<sup>(</sup>٢) النحل: آية (١٤٦).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري (١/ ٨٩) ومسلم (٥/ ١٠٤) وأحمد (١٨٣/٣) وغيرهم (إرواء ٥/ ٢٩).

<sup>(</sup>٤) ضعيف: أخرجه البيهقي في «السنن» (٤٨/٨) (إرواء ٢٩٤/٧).

### باب شروط القصاص فيما دُون النّفس

وهو معقودٌ لأحكام القَودِ فيما ليس بقتل ، من الجراح وقطع الأعضاء ونحو ذلك. وذلك هو المذكور في قوله تعالى: ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ بِالْعَيْنِ وَاللَّنْفَ بِالأَنْفِ وَاللَّذِنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ والجُرُوحُ قِصَاصٌ ﴾(١) فدد لك على أن كل واحدٍ من هذه الأعضاء يؤخذ بمثله.

ويُشترط لوجوبِ القصاص فيما دون النفسِ الشروطُ المتقدمة في القصاص في النفس. وإلى ذلك أشار بقوله: (من أُخِذَ بغيره في النفس أُخِذَ به فيما دونها)، لقوله تعالى: 
﴿ وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس. . ﴾(٢) الآية ولحديث أنس بن النَّضر وفيه «كتاب الله القصاص»(٣) (ومن لا) يجري القصاص بينهما في النفس (فلا) يجري القصاص بينهما فيما دونها، كالأبوين مع ابنهما، والحرِّ مع العبد، والمسلم مع الكافر. فلا يُقْطَعُ طرفه بطرفه، لعدم المكافأة.

ويُقْطَعُ كل من الحر المسلم والعبد والذمّيّ بمثله.

ويقطع الذكر بالأنثى، والناقِصُ بالكامل، كالعبدِ بالحرِّ، والكافرِ بالمسلمِ، لأن من جرى القصاصُ بينَهما في النفس جرى في الطرف.

(وشروطُه أربعة):

<sup>(</sup>١) المائدة: آية (٤٥).

<sup>(</sup>٢) الآية السابقة.

<sup>(</sup>٣) رواه البخاري في الجهاد ومسلم وأحمد وغيرهم.

(أحدها) أي أحد الشروط: (العمدُ العدوانُ، فلا قِصَاصَ في غيره) أي لا قصاص في الخطأ، لأنه لا يوجب القصاص في النفس، وهي الأصل، ففيما دونها أولى، ولا في شبه العمد. والآية مخصوصة بالخطأ فكذلك شبه العمد.

(الثاني) من شروط وجوب القصاص فيما دون النفس: (إمكانُ الاستيفاء) أي استيفاء القصاص فيما دون النفس (بلا حَيْفٍ). وذلك (بأن يكون القطع من مفصل، أو ينتهي إلى حدِّ، كمارِنِ الأنف، وهو ما لان منه) أي من الأنف، دون القصبة، لأن ذلك حدُّ ينتهى إليه، فهو كاليد يجب القصاص فيما انتهى إلى الكُوع.

إذا علمت ذلك (فلا قصاص في جائفة) وهي الجرح الواصل إلى باطن الجوف، (ولا في قطع القَصَبة) أي قَصبة الأنف، ولا في كسر عظم غير سن وضرس، (أو) قطع (بعض ساعد، أو) قطع بعض (عَضُد، أو ساق، أو) بعض (وَركٍ) لأنه لا يمكن استيفاء من ذلك بلا حيف، فإنه ربما يأخذُ أكثر من الغاية، أو يسري إلى عضو آخر، أو إلى النفس، فلم يجز، لأن الواجب الأخذ بقدر المُتْلَف، لا أكثر منه. فإذا أفضى الاستيفاء إلى الحيف مُنع منه لتعذّره لما روى ثمران بن حارثة عن أبيه «أن رجلًا ضرب رجلًا على ساعده بالسيف، فقطعها من غير مفصل، فاستعدى عليه النبي على فأمر له النبي على بالدية، فقال إني أريد القصاص، قال خذ الدية بارك الله لك فيها، ولم يقض له بالقصاص»(١).

ولو قطع يده من الكُوع ، ثم تأكّلت إلى نصف الذراع، فلا قود لـه أيضاً، اعتبـاراً بالاستقرار. قاله القاضي وغيره. وقدّمه في الرعايتين. وصححه الناظم.

فائدة: الأمن من الحيف شرط لجوازه.

(فإن خالفَ فاقتصَّ بقدْرِ حقِّه، ولم يَسْرِ، وقع) القصاص (الموقع، ولـم يلزمْه) أي المقتصّ (شيء) لأنه حقه، وإنما منع لتوهم الزيادة، قاله في الكافي.

(الشالث) من شروط وجوب القصاص فيما دون النفس: (المساواة في الاسم)، كالعين بالعين، والأنف بالأنف، والأذن بالأذن، والسنّ بالسنّ، لأن القصاص يقتضي

<sup>(</sup>١) ضعيف: أخرجه ابن ماجه (٢٦٣٦) والبيهقي (٨/٥٦) (إرواء ٧/٥٩٧).

المساواة، والاختلافُ في الاسم دليلُ الاختلاف في المعنى، (فلا تقطع اليد بالرجل، وعكسه)، ولا تؤخذ وعكسه؛ و) المساواة أيضاً (في الموضع، فلا تقطع اليمين بالشمال، وعكسه)، ولا تؤخذ جراحةٌ في الوجه بجراحةٍ في الرأس، ولا جراحةٌ في مقدَّم الرأس بجراحةٍ في مؤخّر الرأس، اعتباراً للمماثلة. قاله في شرح المنتهى.

ويؤخذ كل من أصبع وكفِّ ومَرْفِقٍ ويمنى ويسرى، من عينٍ أو أذنٍ ـ مثقوبةٍ أوْ لا ـ ومن يدٍ ورجل وخُصيةٍ وأَلْيَةٍ، وعليا وسفلى من شفة، ويمنى ويسرى وعليا وسفلى من سنً وجفن بمثله.

(الرابع) من شروط وجوب القصاص فيما دون النفس: (مراعاةُ الصّحّة والكمال ، لا تؤخذ) يدُّ أو رجلٌ (كاملةُ الأصابع، أو) كاملة (الأظفار بناقصها)، رضي الجاني أم لم يرض ، لأن ذهاب بعض الأصابع أو الأظفار نقصٌ في اليد أو الرجل ، ولا تؤخذ بها الكاملة ، لزيادة المأخوذِ على المفوّت ، فلا تكون مقاصّة . بل تؤخذ ذات أظفارٍ سليمةٍ بذات أظفار معيبة ، لحصول المقاصّة .

(ولا) تؤخذ (عينٌ صحيحة بقائمة) أي بعينٍ قائمة، وهي التي بياضُها وسوادُها صافيان، غير أن صاحبها لا يبصر بها. قاله الأزهري. لأنّ منفعتها ناقصة، فلا تؤخذ بها كاملة المنفعة.

(ولا) يؤخذ (لسانٌ ناطقٌ بـ) للسانٍ (أخرسَ) لنقصه، (ولا) عضوٌ (صحيحٌ بـ) عضوٍ (أشلّ، من يدٍ ورجلٍ وأصبعٍ) والشَّللُ فسادُ العضو وذهابُ حركته، لأن المقصود من اللسان النطق، ومن اليد والرجل البطش، ومن الأصابع إمكان العمل. فإذا فَسَدَ العضو، وذهبت منفعته، لم يؤخذ به الصحيح، لزيادته عليه. فإن الصحيح طرف منفعته موجودة فيه، فلا يؤخذ بما لا منفعة فيه، كعين البصير بعين الأعمى.

(ولا) يؤخذ (ذكرُ فحل بذكرِ خِصَيِّ)، أو ذكرِ عِنِّينٍ، فإنه لا منفعة فيهما، فإن ذكر العنين لا يوجد منه وطء ولا إنزال، والخصيّ، وهو مقطوع الخصيتين، لا يولد له ولا يكاد يقدر على الوطء، فهما كالذكر الأشلّ.

(ويؤخذ مارنُ) أنفٍ (صحيح ٍ بمارنٍ أشلً) وهو الذي لا يجد رائحة شيءٍ، لأن ذلك لعلة في الدماغ، والأنـف صحيح.

(و) تؤخذ (أُذنُ صحيحة بأذنٍ شلاء).
 ويؤخذ معيبٌ من ذلك بصحيح بلا أرش .

### فصل [في القصاص في الجروح]

(ويشترط لجواز القصاص في الجروح انتهاؤها) أي أن تنتهي (إلى عظم كجرح العضد، والساعد، والفخذ، والساق، والقدم؛ وكالمُوضِحة) في الوجه والرأس لقوله تعالى: ﴿ والجروح قصاص ﴾ (١). قال في شرح المقنع: ولا نعلم في جواز القصاص في الموضحة خلافاً. انتهى؛ (والهاشمة والمُنقّلة والمَأْمُومَة) (٢) قال في المنتهى وشرحه: ولمجروح أعظمَ منها، أي من الموضحة، كهاشمة ومنقّلة ومأمومة أن يقتص موضحة، وأن يأخذ ما بين دِيتها ودية تلك الشجّة، فيأخذ في هاشمة خمساً من الإبل، وفي منقلة عشراً، وفي مأمومة ثمانياً وعشرين بعيراً وثلث بعير. انتهى واختار أبو بكر لا يجب الأرش للباقي، لأنه جرح واحد، فلم يجمع فيه بين قصاص وأرش، كالشلاء بالصحيحة.

(وسراية القصاص هَدْرٌ) يعني أنها غيرُ مضمونة، لأن عمر وعليًّا قالا: «من مات من حدِّ أو قصاص لا دية له: الحدُّ قَتَلَه.»(٢) لأنه قَطْعُ بحق، فكما أنه غير مضمونٍ. فكذلك سرايته، كقَطْعِ السارق. لكن لو قطع وليُّ الجناية الجاني من غير إذن الإمام أو نائبه، مع حَزِّ أو بَالَةٍ كالَّةٍ أو مسمومةٍ، ونحوه، فمات بسبب ذلك، لزم المقتصَّ ديةُ النَّفس منقوصاً منها دية ذلك العضو الذي وجب له القصاص فيه. فلو وجب له في يدٍ كان عليه نصف الدية، وإن كان في جَفْنِ كان عليه ثلاثة أرباعها.

<sup>(</sup>١) المائدة: آية (٤٥) .

<sup>(</sup>٢) قد يوهم كلام المتن أنه يجوز القصاص في الهاشمة والمنقلة والمأمومة وليس كذلك فلا يجوز القصاص فيها.

والموضحة: بكسر الضاد: الشجة التي تبدي وضح العظم.

والهاشمة هي التي تهشم العظم. والمنقلة: هي التي تنقل العظم أو تكسره. والمأمومة هي الجناية البالغة أم الدماغ.

<sup>(</sup>٣) ضعيف: أخرجه البيهقي (٦٨/٨) معلقاً. (إرواء ٢٩٧/٧) .

#### [السراية]:

(وسراية الجناية مضمونة) ولو بعد أن اندمل جرح واقتَصَّ ثم انتقَضَ الجرحُ، فسرى، بقودٍ وديةٍ [في نفس] ودونها، اما لو قطع أصبعاً فتأكّلت أخرى إلى جنبها، أو اليد وسقطت من مفصل، فالقود، (ما لم يقتصَّ ربُّها) أي ربُّ الجناية (قبل برئه) أي برءِ جرحه (ف) عسرايته (هذرٌ أيضاً) لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده «أن رجلاً طعن بقرن في ركبته، فجاء إلى النبي على فقال أقدني: قال حتى تبرأ: ثم جاء إليه فقال: أقدني فأقاده، ثم جاء إليه، فقال يا رسول الله عرجت، فقال: قد نهيتك فعصيتني، فأبعدك الله، وبطل عرجك، ثم نهى رسول الله على أن يقتص من جرح حتى يبرأ صاحبه»(۱). لأنه باقتصاصه قبل الاندمال رضي بترك ما يزيد عليه بالسراية، فبطل حقه منه، كما لو رضي بترك القصاص.

\* \* \*

<sup>(</sup>١) صحيح: أخرجه أحمد (٢١٧/٢) والدارقطني (٣٢٥) والبيهقي (٦٧/٨) (إرواء ٢٩٨/٧).

# كتاب الدِّيّات

جمع دِيّةٍ، وهي المال المؤدَّى إلى مجنيٍّ عليه أو وليّه بسبب جنايةٍ أجمعوا على وجوب الدية في الجملة، لقوله تعالى: ﴿ ودية مسلمة إلى أهله إلا أَن يصدقوا.. ﴾(١)، وحديث «أنه ﷺ كتب لعمرو بن حزم كتاباً إلى أهل اليمن فيه الفرائض والسنن والديات، وقال فيه وفي النفس مائة من الإبل»(٢)، قال ابن عبد البرّ: هو كتاب مشهور عند أهل السّير، وهو معروف عند أهل العلم معرفة يستغنى بها عن الإسناد، لأنه أشبه المتواتر في مجيئه في أحاديث كثيرة.

(من أتلف إنساناً، أو) أتلف (جزءاً منه، بمباشرةٍ أو سبب، إن كان عمداً فالدِّيةُ في ماله) أي مال المتلِفِ، لأن الأصل يقتضي أنّ بَدَل المتلَفِ يجب على متلِفِه، وأرشُ الجناية على الجاني. (وإن كان) الإتلاف (غير عمدٍ) كالخطأ وشبه العمدِ (ف) الدِّيةُ (على عاقلَتِهِ) قال في الشرح: أجمعوا على أن دية العمد في مال القاتل، وإن كان شبه عمد أو خطأ أو ما جرى مجراه فعلى العاقلة، وقال ابن المنذر: أجمع من نحفظ عنه من أهل العلم أن دية الخطأ على العاقلة، وعن أبي هريرة «اقتتلت إمرأتان من هذيل فرمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها، فقضى رسول الله على المرأة على عاقلتها»(٣). وحكمة ذلك بحجر فقتلتها وما في بطنها، فقضى رسول الله على المرأة على عاقلتها»(٣).

<sup>(</sup>١) النساء: آية (٩٢) .

 <sup>(</sup>۲) صحيح: وهو مرسل صحيح الإسناد أخرجه النسائي (۲/۲۵۲) والحاكم (۱/۲۹۵) وغيرهما
 وأخرجه مالك (۱/۸٤۹/۲) بسند صحيح مرسلاً (إرواء ۷/۳۲۰).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري (٤/ ٦٥) ومسلم (٥/ ١٠) والشافعي (١٤٥٨) وغيرهم (إرواء ٢٦٢/٧).

أنَّ جناياتِ الخطأ تكثر، وديةُ الآدميّ كثيرة، فإيجابُها على الجاني في ماله تُجْحِفُ بـه، فاقتضَتْ الحكمةُ إيجابها على العاقلة على سبيل المواساة للقاتل، إذ كان معذوراً بفعله.

(ومن حَفَرَ تعدّياً بئراً قصيرةً فَعَمَّقَها آخـر، فضمان تـالفٍ بينهما) لأنّ السبب حصـل منهما.

(وإن وضَع ثالثُ) فيها (سكّيناً) فوقع إنسانٌ على السكين التي في البئرِ فمات، (ف) الدية على عاقلة الثلاثة (أثلاثاً).

وإن حَفَرها بملكِهِ، وسَتَرها ليقع فيها أحدٌ، فمن دَخَل بإذنه، وتلف بالبئر، فالقود على حافر البئر، وإن دخل بغير إذنِهِ فلا ضمان عليه، كمكشوفةٍ بحيث يراها.

ويقبل قوله في عدم إذنه، لا في كشفها.

(وإن وَضَعَ واحدٌ حجراً) أو نحوه (تعدّياً، فَعَثَر فيه إنسان، فوقع في البئر، فالضمان على واضع الحجر أو نحوه كالدافع، لأنه متى اجتمع الحافر والدافع فالضمان على الدافع وحده، لأن الحافر لم يقصد بذلك القتل عادةً للمعيَّنِ.

وإن لم يكن التعدّي منهما جميعاً فالضمان على متعدٍّ منهما فقط، فلو كان الحافر هو المتعدي بحفره دون واضع الحجر، بأن كان وضْعُهُ لمصلحةٍ كوضْعِهِ في وحْل لتدوس عليه الناس، كان الضمان على الحافر دون واضع الحجر.

(وإن تجاذَبَ حرَّانِ مكلّفان حبلًا) أو نحوه، كثوب (فانقطع) ما تجاذباه، (فسقطا ميّتين، فعلى عاقلة كلِّ) منهما (ديةُ الآخر) سواءُ أَنْكبًا، أو استلقيا، أو انكبّ أحدهما/ واستلقى الآخر. لكن نصف دية المنكبّ على عاقلة المستلقي مغلّظةً، ونصفُ دية المستلقي على عاقلة المنكبّ مخففةً. قاله في الرعاية.

(وإن اصطَدَما) ولو كانا ضريرين، أو كان أحدهما ضريراً والآخر بصيراً، فماتا (فكذلك)، أي فعلى عاقلة كل واحد منهما دِيَةُ الآخر. روي ذلك عن عليّ، لأنّ كلَّ واحد منهما مات من صدمة صاحبه. وذلك خطأ. فكانتْ دِيَةُ كل واحد منهما على عاقلة صاحبه وإن اصطدمت امرأتان حاملان فحكمها في أنفسهما ما ذكرنا، وعلى كل واحدة منهما نصف ضمان جنينها، ونصف ضمان جنين الأخرى، لاشتراكهما في قتله، وعلى كل منهما عتق

ثلاث رقاب، واحدة لقتل صاحبتها، واثنتان لمشاركتها في الجنين.

(ومن أركَبَ صغيريْنِ لا ولاية له على واحد منهما، فاصطدما، فماتا، فديتهما) وما تلف لهما (من مالِهِ) أي مال ِ المُرْكِبِ، لأنَّه متعدِّ بذلك، وتلفُهما وتلفُ مالهما بسبب تعدِّيه، على الأصح. وقيل: إن ديتهما على عاقلته.

وإن أركبهما وليٌّ لمصْلَحَةٍ، أو ركبا من عند أنفسهما، فدية كل منهما على عاقلة الآخر.

(ومن أرسلَ صغيراً لحاجةٍ فأتلف) في إرساله (نفساً أو مالاً فالضَّمانُ على مرسله). وإن جُنِي عليه ضمنه المرسِلُ له. قال في الفروع: ذَكَر ذلك في الإرشاد وغيره. ونقله ابن منصور، إلا أنه قال: ما جني فعلى الصبي. انتهى.

(ومنْ ألقى حجراً، أو) ألقى (عِدْلاً مملوءاً بسفينة، فغرقت) السفينة بسبب ذلك (ضَمِنَ) الملقي (جميعَ ما فيها) في الأصح، لأنه تَلَفُ حصل بسبب فعله، فكان عليه ضمانه، كما لو باشر الإتلاف وإن رمى ثلاثة بمنجنيق، فقتل الحجر رابعاً من غير قصد، فعلى عواقلهم ديته أثلاثاً، لأنه خطأ، وإن قُتُل أحدهم سقط فعل نفسه وما يترتب عليه لمشاركته في إتلاف نفسه، روي نحوه عن علي رضي الله عنه في مسألة القارصة، والقامصة، والواقصة، قال الشعبي «وذلك أن ثلاث جوار اجتمعن فركبت إحداهن على عنق الأخرى، وقرصت الثالثة المركوبة فَقَمَصت(١)، فسقطت الراكبة فَوقَصت(١) عنقها فماتت، فرفعت إلى على فقضى بالدية أثلاثاً على عواقلهن، وألقى الثلث الذي قابل فعل الواقصة لأنها أعانت على نفسها»، وقيل يلزم شركاءه جميع ديته، ويلغى فعل نفسه قياساً على المصطدمين، قاله في الكافي. وإن زادوا على ثلاثة وقتل الحجر آخر غيرهم، فالدية في أموالهم حالة، لأن العاقلة لا تحمل ما دون ثلث الدية.

(ومن اضطُرَّ إلى طعام) إنسان (غيرِ مضْطَرِّ أو شرابِهِ)، فطلبه، (فمنعه حتى ماتَ) ضَمِنَه. نصّ عليه. لأن عمر رضي الله عنه «قضى بذلك»، لأنه قتله بمنعه طعاماً يجب دفعه

<sup>(</sup>١) القماص: الوثب وقمص: وثب ونفر.

<sup>(</sup>٢) الوقص: كسر العنق.

إليه تبقى حياته به، فنسب هلاكه إليه. وخرّج على ذلك أبو الخطاب أن كلّ من أمكنه إنجاء نفس من هَلَكَةٍ، فلم يُنْجِهِ منها مع قدرته على ذلك، أنه يضمنه، (أو أَخَذَ طعامَ غيرِهِ، أو) أخذ (شرابَهُ) أي شراب غيرِهِ، (وهو) أي المأخوذُ طعامُهُ أو شرابهُ، (عاجز) عن دفعِه، فتلف، (أو أَخَذَ دابَّتُهُ)، ضمِنَ ما تلف من ذلك، لأنه سببُ هلاكِهِ، (أو) أَخَذَ منه (ما يدْفَعُ به عن نفسِه من سبع ونحوه) كنمرٍ وذئب وحيّةٍ (فأهلكه) ذلك الصائل عليه (ضمنه) الآخِدُ لما كان يدفع به عن نفسه، لكون ذلك صار سبباً لهلاكه قال في المغني، وظاهر كلام أحمد أن الدية في ماله، لأنه تعمد هذا الفعل الذي يقتل مثله غالباً، وقال القاضي: تكون على عاقلته، لأنه لا يوجب القصاص فهو شبه عمد.

ومن أفزع إنساناً أو ضربة ولو صغيراً فأحدث بغائطٍ أو بول ٍ أو ريح ، ولم يَدُمْ ، فعليهِ ومن أفزع إنساناً أو ضربة ولو صغيراً فأحدث بغائطٍ أو بول ٍ أو ريح ٍ طعام ٍ) ونحوه ، كرائحة الكِبْريتِ ، (ضمن ربّه إن علم ذلك من عادتها) أي أن الحامل تموت ، أو يموت حملها من ذلك عادة ، وأنَّ الحامل هناك ، وإلا فلا إثم ولا ضمان قال في الكافي : وإذا تجارح رجلان ، وزعم كل واحد منهما أنه جرح الآخر دفعاً عن نفسه ، ولا بينة وجب على كل واحد منهما ضمان صاحبه ، لأن الجرح قد وجد ، وما يدعيه من القصد لم يثبت ، فوجب الضمان ، والقول قول كل واحد منهما مع يمينه في نفي القصاص ، لأن ما يدعيه يحتمل ، فيدرأ عنه القصاص لأنه يندرىء بالشبهات .

#### فصل

(وإن تلف واقعٌ على نائم غيرِ متعدِّ فهدْرٌ)، لأن النائم لم يجن ولم يتعد. (وإن تلف النائمُ فغيرُ هدرٍ) فمع قصد شبه عمد، وبدونه خطأ، وفي كل منهما الكفارة في مال جان، والدية على عاقلته لحصول التلف منه.

وإن وَضَع جَرَّةً على سطحِهِ أو حائطِهِ، ولو متطرَّفةً، أو وَضَعَ حجراً على سطحِهِ أو حائطِهِ، فرمتهما الريحُ على إنسانِ فقتلته أو على شيءٍ فأتلفته، لم يضمنه.

(وإن سلَّم بالغٌ عاقِلٌ نَفْسَه، أو) سلَّم (ولدَه إلى سابح حاذقٍ ليعلَمه) السباحة، (فغَرِقَ) لم يضمن الوَلَدَ في الأصَحِّ، ولا من سلَّم نَفْسَه قولاً واحداً (أو أمَرَ) مكلِّف أو غيرُ

مكلّف (مكلّفاً ينزلُ بئراً أو يصعدُ شجرةً فهلك) بنزولِهِ أو صعود الشَّجَرةِ لم يضمنه، لأنه لم يجن عليه ولم يتعد، أشبه ما لو أذن له ولم يأمره، وإن أمر غير مكلف ضمنه، لأنه تسبب في إتلافه. (أو تلف أجيرٌ لحفرِ بئر، أو) أجيرٌ لـ(بناء حائطٍ، بهدم ونحوِه، أو أمكنه إنجاء نفس من هَلكَةٍ، فلم يفعل) لم يضمن، لأنه لم يفعل شيئاً يكون سبباً، (أو أدَّب ولده) ظاهرةً: وإن كان كبيراً، ويؤيده ما تقدم أن للأب أن يؤدِّبَ ابنه وإن كان كبيراً، ولم أر من ذكر هذا البحث، (أو) أدّب (زوجته في نشوزٍ) أو أدَّبَ معلمٌ صِبيّةً (أو أدَّبَ سلطانٌ رعيَّتهُ ولم يُسْرِفْ) أي ولم يزد على الضرب المعتادِ في ذلك، في العدد، ولا في الشدة (فهدرٌ في أسجميع) ووجه ذلك أنه فعَلَ ما له فعله شرعاً، ولم يتعدَّ فيه، فلم يضمن سرايته، كما لو كان له عليه قصاص فاقتص منه فسرى إلى نفسه، فإنه لا يضمنُ، كذلك ما هنا.

(وإن أسرفَ، أو زادَ على ما يحصل به المقصود) فتلف بسبب ذلك ضمنه، (أو ضَرَبَ من لا عَقْـلَ له من صبيٍّ) صغيـر (أو غيرِه) مما لا عقـل لـه من مجنـونٍ أو معتـوهٍ فتلف، (ضمن)، لتعديه في المسألة الأولى / بالإسراف، وعدم الإذن من الشارع في تأديب من لا عقل له، لعدم حصول المقصود بتأديبه.

ومن أسقطت جنينها بسبب طلب سلطان، أو تهديده، أو ماتت أو ذهب عقلها وجب الضمان، مما روي «أن عمر بعث إلى إمرأة مغيبة كان رجل يدخل عليها، فقالت: يا ويلها ما لها ولعمر، فبينما هي في الطريق إذ فزعت فضر بها الطلق، فألقت ولداً فصاح صيحتين ثم مات، فاستشار عمر أصحاب النبي في فأشار بعضهم أن ليس عليك شيء، وإنما أنت وال ومؤدب، صمت علي، فأقبل عليه عمر، فقال ما تقول يا أبا الحسن؟ فقال: إن كانوا قالوا برأيهم فقد أخطأ رأيهم، وإن كانوا قالوا في هواك فلم ينصحوا لك، إن ديته عليك، لأنك أفزعتها فألقته، فقال عمر: أقسمت عليك لا تبرح حتى تفهما على قومك (١)، ومثله لو استعدى رجل بالشرطة حاكماً عليها، فأسقطت أو ماتت أو ذهب عقلها، فإنه يضمن ما كان بسبب استعدائه نص عليه.

(ومن نام على سقف فهوى به) على قوم ، (لم يضمن ما تلف بسقوطِه) لأنه مُلْجَأً لم يتسبب ومن أتلف نفسه أو طرفه فهدر «لما روي أن عامر بن الأكوع يوم خيبر رجع سيفه عليه

<sup>(</sup>١) قال الألباني: لم أره (إرواء ٧/١٠٣).

فقتله»(١)، «ولم ينقل أنه ﷺ قضى فيه بدية ولا غيرها». ولو وجبت لبينها النبي ﷺ، ولنقل نقلًا ظاهراً، ولا يقتضي النظر أن تكون جنايته على نفسه مضمونة على غيره، وعنه ديته على عاقلته لورثته، ودية طرفه على عاقلته لنفسه، لما روي أن رجلًا ساق حماراً بعصاً كانت معه، فطارت منها شظية فأصابت عينه ففقأتها، فجعل عمر ديته على عاقلته وقال: هي يدٍ من أيدي المسلمين، لم يصبها اعتداء، ولأنها جناية خطأ، فأشبهت جنايته على غيره، قاله في الكافى.

## فصل (في مقادير ديات النفس)

واحِدُ المقادير مقدارٌ، وهو مَبْلَغُ الشيءِ وقدرُه.

١ - (ديةُ الحرِّ المسلم طفلاً كان أو كبيراً ، مائةُ بعيرٍ) ، لا خلاف في ذلك لما روي أن في كتاب عمرو بن حزم «وفي النفس مائة من الإبل» (٢) . (أو مائتا بقرةٍ ، أو ألفا شاةٍ ، أو ألف مثقال ذهباً ، أو اثنا عَشَر ألف درهم فضةً ) قال القاضي : لا يختلف المذهب أن أصول الدية : الإبل ، والذهب ، والورق ، والبقر ، والغنم ، ويدل لذلك ما روى عطاءٌ عن جابير ، قال : «فَرضَ رسولُ الله عَيْ في الدية على أهل الإبل مائةً من الإبل ، وعلى أهل البقر مائتي بقرةٍ ، وعلى أهل الشاء ألفي شاة «(٣) وعن عكرمة عن ابن عباس «أن رجلاً من بني عدي بقرةٍ ، وعلى ألهل النبي على عشر ألف درهم »(٤) ، وفي كتاب عمرو بن حزم «وعلى أهل الذهب ألف دينار» (٥) ، وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده «أن عمر قام خطيباً فقال : إن الإبل قد غلت ، قال : فقوم على أهل الذهب ألف دينار، وعلى أهل الورق اثني عشر ألفاً ،

<sup>(</sup>۱) أخرِجه مسلم (۱۸٦/٥) وأبو داود (۲۵۳۸) والنسائي (۲۱/۲) وأحمد (٤٦/٤) ( إرواء (٣٠٢/٧).

<sup>(</sup>٢) صحيح: وهو مرسل صحيح الإسناد وتقدم قريباً ولكن هذا القدر ثابت لأن له شاهد موصولاً عن عقبة بن أوس أخرجه النسائي والطحاوي (٢/ ١٠٦) وغيرهما (إرواء ٢٥٦/٧ ـ ٣٠٣).

<sup>(</sup>٣) ضعيف: أخرجه أبو داود (٤٥٤٤) وعنه البيهقي (٧٨/٨) (إرواء ٣٠٣/٧).

 <sup>(</sup>٤) ضعيف: أخرجه أبو داود (٢٥٤٦) والنسائي (٢٨/٢) والترمذي (١/٢٦١) وغيرهم (إرواء ٧٠٤/٧).

<sup>(</sup>٥) أخرجه النسائي (٢٥٢/٢) والدارمي (١٩٢/٢) بسند ضعيف وتقدم الكلام عليه قبل حديثين (إرواء ٣٠٥/٧).

وعلى أهل البقر مائتي بقرة، وعلى أهل الشاة ألفي شاة، وعلى أهل الحلل مائتي حلة "(١). وهذا كان بمحضر من الصحابة فكان إجماعاً، قاله في الكافي فإذا أحضر من وجبت عليه ديةً أحدَها، لزم الولي قبوله.

وهذه الخمسة فقط أصولها: إذا أحضَرَ من عليه ديةُ أحدَها، لزمَ وليَّ الجنايةِ قبولُها، بغير خلافٍ في المذهب.

وتعتبر السلامة من عيب في كل نوع من الإبل والبقر والغنم، لا أن تبلغ قيمتُها دية نقدٍ في ظاهر كلام الخرقي، لعموم حديث «في النفس المؤمنة مائة من الإبل»(٢)، وقول عمر رضي الله عنه «إن الإبل قد غلت. . (7) الخ، دليل على أنها حال رخصها أقل من قيمة ذلك، وعنه يعتبر أن تكون قيمة كل بعير مائة وعشرين درهما، لأن عمر قومها باثني عشر ألف درهم، قاله في الكافي.

٢ ـ (ودية الحرّة المسلمة على النصف من ذلك) أي من دية الحرّ، فيكونُ قدرُها مائة بقرةٍ، أو خمسينَ بعيراً، أو ألفَ شاةٍ أو خمسمائة مثقال ذهباً، أو ستَّة آلافِ درهم فضةً روي ذلك عن عمر وعثمان، وعلي وزيد وابن عمر وابن عباس، ولا مخالف لهم، وحكاه ابن المنذر وابن عبد البرّ إجماعاً، وفي كتاب عمرو بن حزم «دية المرأة على النصف من دية الرجل» (٤)، وهو مخصص للخبر السابق.

٣ ـ (ودية الكتابي الحر) سواءً كان ذميًا أو مُعَاهَداً أو مستأمِناً (كدية الحرّة المسلمة)
 وكذا جراحُهُ. قاله في المنتهى.

٤ ـ (ودية الكتابيّةِ على النصف) من دية ذكرهم. قال في شرح المقنع: لا نَعْلَمُ في

<sup>(</sup>١) حسن: أخرجه أبو داود (٤٥٤٢) وعنه البيهقي (٧٧/٨) (إرواء ٧٠٥/٧).

<sup>(</sup>٢) صحيح: وتقدم الكلام عليه في حديث عمرو بن حزم قريباً وهو عند البيهقي (٨/ ١٠٠) بزيادة «المؤمنة» (إرواء ٧/ ٣٠٥).

<sup>(</sup>٣) حسن: وتقدم قبل حديث.

<sup>(</sup>٤) ضعيف: وعزوه إلى كتاب عمرو بن حزم خطأ أخرجه البيهقي (٩٥/٨) لكن له شاهد عن عمر رضي الله عنه أخرجه ابن أبي شيبة (٢/٢٨/١) بإسناد صحيح وفي الباب عن علي وابن مسعود بأسانيد صحيحة (إرواء ٣٠٧/٧).

هذا خلافاً لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً «دية المعاهد نصف دية المسلم». وفي لفظ «أن النبي على قضى بأن عقل أهل الكتاب نصف عقل المسلمين» (١)، قال الخطابي: ليس في دية أهل الكتاب شيء أبين من هذا، ولا بأس بإسناده، وفي كتاب عمرو بن حزم «دية المرأة على النصف من دية الرجل، وكذا جراح الكتابي على نصف جراح المسلم» (٢).

٥ - (ودية المجوسيّ الحر) ذمّيًّا كان أو مُعَاهَداً أو مستأمِناً (ثمانُمائة درهم). وممن قال بذلك عمر وعثمان وابن مسعود وسعيد بن المسيب وعطاءٌ وعكرمة والحسن ومالكُ والشافعيُّ، رضي الله تعالى عنهم وعنّا بهم، وألحق بهم سائر المشركين لأنهم دونه، وأما قوله والشافعيُّ، رضي الله تعالى عنهم وعنّا بهم، وألحق بهم سائر المشركين لأنهم دونه، وأما قوله والشافعيُّ «سنوا بهم سنة أهل الكتاب» (٣)، فالمراد في حقن دمائهم، وأخذ الجزية منهم، ولذلك لا تحل مناكحتهم ولا ذبائحهم، وجراح من ذُكر وأطرافه بالنسبة إلى ديته نص عليه، كما أن جراح المسلم وأطرافه بالحساب من ديته،

٢ - (و)دية (المجوسيّة على النصْف) من دية ذكرهم لما تقدم، قال في الشرح: ودية أنثاهم ـ يعني الكفار ـ كنصف دية ذكرهم، لا نعلم فيه خلافاً، وقال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن دية المرأة نصف دية الرجل.

(ويستوي الذَّكرُ والأنثى) في قطع أو جَرْح (فيما يوجِبُ دون ثلثِ الدِّية) على الأصحّ، لما روى عمرُو بن شُعيبِ عن أبيه عن جده. قال: قال رسول الله على: «عَقْلُ المرأة مثلُ عَقْلِ الرَّجُلِ حتى يَبلغِ الثلث من ديتها» (٤) فإذا زادت صارت على النصف، روى هذا عن عم وا به، وزيد بن ثابت رضي الله عنهم. (فلو قَطَع ثلاثَ أصابعَ مِنْ حرَّةٍ مسلمةٍ لزمه

<sup>(</sup>۱) حسن: أخرجه أحمد (٢/ ١٨٠) وأبو داود (٤٥٤٢) والترمذي (١/ ٢٦٥) وغيرهم (إرواء ٧/٧٠).

<sup>(</sup>٢) لم أره في شيء من طرق حديث عمرو بن حزم وبالجملة فهو معنى صحيح يشهد له الحديث الذي قبله وأما الشطر الأول ففي معناه بعض الآثار الموقوفة سبق الكلام عليها قبل حديث (إرواء ٧٠٨/٧).

<sup>(</sup>٣) ضعيف: أخرجه مالك (٢/٢٧٨/١) والشافعي (١١٨٢) والبيهقي (١٨٩/٩) (إرواء ٥/٨٨).

<sup>(</sup>٤) ضعيف: أخرجه النسائي (٢ /٢٤٨) والدارقطني (٣٢٧) (إرواء ٧/ ٣٠٩).

ثلاثون بعيراً، فلو قَطَع رابعةً قَبْل بُرْءٍ رُدَّتْ إلى عشرين) قال ربيعة بن أبي عبد الرحمن: قلت لسعيد بن المسيب: كم في أصبع المرأة؟ قال: عشرة، قلت: ففي أصبعين؟ قال: عشرون. قلت: ففي أربع أصابع؟ قال: عشرون. قلت: ففي أربع أصابع؟ قال: عشرون. قال: فقلت: لما عظمت مصيبتُها قلَّ عَقْلُها؟ قال: هكذا السَّنَةُ يا أبن أخي (١) وهذا يقتضي سنة رسول الله على، وأما ما يوجب الثلث فما فوق فهي على النصف من الذكر، لما سبق، ولقوله في الحديث «حتى يبلغ الثلث» (٢)، وحتى للغاية فيجب أن يكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها، ولأن الثلث في حد الكثرة، لحديث «والثلث كثير» (٣)، ولذلك حملته العاقلة.

#### [تغليظ الدية]:

(وتغلّظ دية قتل الخطأ) بوقوعه (في كلّ مِنْ حَرَم مَكّة، وإحرام، وشهر حَرام) فقط (بالثلث) أي ثلث دية وهذا على الأصح الذي نقله الجماعة عن الإمام أحمد. وهو من مفردات المذهب. وقال أبو بكر: إنها تُغلّظ بقتل رَحِمهِ المَحْرَم خطأً. والأول المذهب لما روى أبو نجيح «أن امرأة وطئت في الطواف، فقضى عثمان فيها بستة آلاف، وألفين تغليظاً للحرم» (أ)، وعن ابن عمر أنه قال: «من قتل في الحرم أو ذا رحم، أو في الشهر الحرام فعليه دية وثلث» (٥)، وعن ابن عباس «أن رجلاً قتل رجلاً في الشهر الحرام، وفي البلد الحرام، فقال ديته اثنا عشر ألفاً، وللشهر الحرام أربعة آلاف، وللبلد الحرام أربعة آلاف، وللمراح : وظاهر الخرقي أن الدية لا تغلظ بشيء من ذلك، وهو ظاهر الآية والأخبار، أي أنها عامة في كل قتيل، مطلقة في الأمكنة والأزمنة والقرابة، وقد قتلت خزاعة قتيلاً من هذيل بمكة، فقال

<sup>(</sup>١) صحيح : عن سعيد أخرجه مالك (٢/ ٨٦٠) والبيهقي (٨/ ٩٦) (إرواء ٧/ ٣٠٩).

<sup>(</sup>٢) ضعيف: وتقدم قبل حديث.

 <sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري (٢/ ١٨٥) ومسلم (٧١/٥) وأحمد (١٧٢/١) وغيرهم . ( إرواء ٣/٧١٤) .

<sup>(</sup>٤) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٢/٣٢/١١) والبيهقي (٧١/٨) (إرواء ٧٠/٣١).

<sup>(</sup>٥) لم أره عن ابن عمر وإنما عن أبيه أخرجه البيهقي (٨/٧١) وهو منقطع (إرواء ٧١١/٧).

<sup>(</sup>٦) ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٢/٣٢/١١) (إرواء ٣١١/٧).

النبي ﷺ: «.. وأنتم يا خزاعة قد قتلتم في هذا القبيل من هذيل، وأنا والله عاقلة «(١)، ولم يذكر زيادة على الدية.

(فمع اجتماع ِ) حالاتِ التغليظِ (الثلاث يجب) عليه (ديتانِ) لأن القتل تجب به دية، وقد تكرَّرَ التغليظُ مراتِ، فكان الواجبُ دِيَتَيْن.

(وإن قَتَلَ مسلمٌ كافراً) ذمّيًّا ومُعَاهَداً (عَمْداً أُضْعِفَتْ دِيَتُهُ) أي ديةُ الكافِرِ على المسلم، لإزالة القود، كما حكم عثمانُ رضي الله عنه. روى أحمدُ، أن رجلاً قَتَلَ رجلاً من أهل الذمة ، فرُفِعَ إلى عثمانُ ، فلم يقتلهُ ، وغَلَّظَ عليه الدية ألف دينار(٢). فذهب إليه أحمد. ولأحمد رضي الله تعالى عنه نظائر لذلك في مذهبه ، فإنه أوجب على الأعْور إذا قلعَ عين صحيح مماثِلةً لعينهِ ديةً كاملةً ، لمّا امتنع عنه القصاص. وأوْجبَ على سارق الثمر المعلّق مثليّ قيمتِهِ لمّا دَراً عنه القطع.

(وديةُ الرقيقِ قيمتُهُ) ذكراً كان أو أنثى صغيراً كان أو كبيراً، مدبَّراً أو مكاتباً، أو أُمَّ ولدٍ، عمداً كان القتل أو خطأ (قلَّتْ) القيمة (أو كثرتْ) ولو فوق دية حرِّ لأنه مال متقوم فضمن بكماله قيمته كالفرس، وفي جراحه أن قدر من حر بقسطه من قيمته، لأن ذلك يروى عنعلي رضي الله عنه، وعنه تضمن جناية عليه بما نقص من قيمته، سواء كانت مقدرة من الحر أو لم تكن، لأن ضمانه ضمان الأموال، فيجب فيه ما نقص كالبهائم ذكره في الكافي.

### فصل [في دية الجنين]

(ومن جنى على حامل) عمدا أو خطأً أو ما يقوم مقام الجناية، كما لو أسقطتْ فزعاً من استعداء بطلبها إلى ذي سلطان (فألقَتْ جنيناً) بسبب ذلك في الحال، أو بقيتْ متألَّمةً حتى سقط، والجنينُ اسمٌ للولد في البطن، مأخوذٌ من الإجنان، وهو الستر، لأنه أجنّه بطن أمه، أي سَتَره (حرَّا مسلماً، ذكراً كان أو أنثى، فديته غُرَّةٌ) وهي في الأصل : الجِيَارُ، سُمِّي بها العبدُ والأمة، لأنهما من أَنْفَس الأموال.

<sup>(</sup>۱) صحيح: أخرجه الترمذي (۱/۲۲۶) والدارقطني (۳۲۹) وأحمد (۳/۵۸) (إرواء ۲۷۷۷). (۲) صحيح: رواه الدارقطني (۳٤۹) والبيهقي (۳۳۸) (۳۱۲/۷).

(وتتعدّد الغُرَّةُ بتعدُّدِ الجنين).

وهي موروثةٌ عن الجنينِ، كأنه سقطَ حيًّا. لا حقّ فيها لقاتل ، ولا كامِل ِ رقً. ولا يقبل فيها خصيٌّ وخنثى ولا معيبٌ عيباً يُرَدُّ به في بيع، ولا من له دون سبع سنين.

(ودية الجنينِ الرقيقِ عُشْرُ قيمة أمِّهِ) يوم الجناية، نقداً، لأنه جنينُ آدميّةٍ، وقيمة الأُمّةِ بمنزلةِ دِيةِ الحُرَّة، ولأنه جزءٌ منها، فقُدِّر بَدَلُهُ من قيمتها كسائر أعضائها.

(ودية الجنين المحكوم بكفرِه) كجنين الذمّيّة من زوجها الذمّيّ (غرةٌ قيمتُها عُشْرُ ديةِ أُمِّهِ) لأن جنين الحرّة المسلمةِ مضمونٌ بعُشْرِ ديةِ أُمِّهِ، فكذلك جنين الكافرة.

(وإن ألقت الجنينَ حيًّا لوقتٍ يعيشُ لمثلِهِ، وهونصفُ سنةٍ فصاعداً)، ولو لم يستهلُّ،

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري (٤/ ٦٥) ومسلم (٥/ ١١٠) والشافعي (١٤٥٨) وغيرهم (إرواء ٢٦٢/٧).

<sup>(</sup>٢) أملصت المرأة: ألقت ولدها ميتاً.

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري (٤/ ٤٣١) وأبو داود (٤٥٧١) والبيهقي (٨/ ١١٤) (إرواء ٢٦٣/٧).

<sup>(</sup>٤) الغرة: العبد أو الأمة.

ثم مات، (ففيه ما في الحيّ. فإن كان حرًّا ففيه ديةُ) الحرّ (كاملةً) لأنه حرَّ ماتَ بجناية، أشبهَ ما لو باشره بالقتل. (وإن كان رقيقاً ف) فيه (قيمتُهُ) لأن قيمة العبدِ بمنزلة الديّة في الحرّ قال ابن المنذر: أجمع من نحفظ عنه من أهل العلم على أن في الجنين يسقط حياً من الضرب الدية كاملة، ولما تقدم عن عمر في التي أجهضت جنينها فزعاً منه.

(وإن اختلفا) أي الجاني ووليُّ الجناية (في خروجِه) أي خروج الجنين (حيًّا أو ميتاً) بأن قال وليّ الجناية: خرج حيًّا ففيه ديةٌ. وقالَ الجاني: خَرَجَ ميتاً، ففيه غرة، ولا بيّنة لواحدٍ منهما بما يذكره (فقولُ الجاني) بيمينه في ذلك، لأنه منكِرٌ، والأصلُ براءَةُ ذمته من الدية الكاملة.

(ويجب في جنين الدابّةِ ما نَقَصَ من قيمةِ أُمِّهِ) قال في القواعد: وقياسه جنينُ الصَّيْدِ في الحَرَم ِ والإِحرام.

ومتى ادعت امرأة على إنسانٍ أنه ضربها فأسقطت جنينَها، فأنكر الضَّرْبَ، فالقولُ قولُهُ بيمينه، لأن الأصل عدمه.

وإن أقرَّ بالضربِ، أو قامتْ به بيّنةٌ، وأنكر أن تكون أسقطتْ، فالقول قولُـهُ أيضاً بيمينه، أنه لا يعلم أنها أسقطت، لا على البتّ، لأنها يمينُ على فعل الغير، والأصل عدمه.

وإن ثبت الإسقاط والضرب، وادّعى إسقاطها من غير الضَّرْب، فإن كانتْ أسقطتُهُ عقبَ الضَّرْب فالقول قولها بيمينها، لأن الظاهر أنه من الضرب، لوجودِه عقب شيء يصلح أن يكون سبباً له.

وكذا إن أسقطته بعدَهُ بأيام ، وكانت متألَّمة إلى حين الإسقاط.

وإن لم تكن متألمة فقولُهُ بيمينه.

### فصل (في دية الأعضاء)

(من أتلف ما في الإنسان منه) شيءُ (واحدٌ كالأنف)، ولو مع عِوَجِهِ (واللسانِ) ينطق به كبيرٌ أو يحرّكه صغيرٌ ببكاءٍ، (والذَّكَرِ) ولو لصغيرٍ أو شيخٍ فَانٍ، (ف) يكون (فيه ديةٌ كاملةٌ)

نص عليه، لحديث عمرو بن حزم مرفوعاً «وفي الذكر الدية، وفي الأنف إذا أوعب جدعاً (١) الدية، وفي اللسان الدية (٢)، لأن في إتلافه إذهابَ منفعة الجنس وإتلافها، كإذهاب النفس في جميع ما ذكر.

(ومن أتلف ما في الإنسان منه شيئان، كاليدين والرجلين) لأن في إتلافهما إذهاب منفعة الجنس، فكان فيهما اللاية، (والعينين) ولو مع عَمْشٍ أو حَول ، (والأذنين) وفاقاً، (والحاجبين والثَّدْيَيْنِ والخصيتين، ففيه) أي في إتلافهما (الدية؛ وفي أحدهما نصفها) أي نصف اللاية وكذا الشفتان، وروي عن زيد في الشفة السفلى ثلثا اللاية، وفي العليا ثلثها، لعظم نفع السفلى، لأنها التي تدور وتتحرك وتحفظ الريق، وهو معارض لقول أبي بكر وعلي، ولحديث عمرو بن حزم مرفوعاً وفيه «. . وفي الشفتين الدية، وفي البيضتين الدية، وفي المنجتين الدية، وفي المديد، وفي المبيضتين الدية، وفي المرجل الواحدة نصف الدية ""، وروي أن رسول الله على قال «وفي العين خمسون من الإبل "(٤)، وفي عين الأعور دية كاملة، لأنه يروى عن عمر وعثمان وعلي وابن عمر «أنهم قضوا بذلك» (٥)، ولم يعرف لهم مخالف في عصرهم فكان إجماعاً، ولأنه يحصل بها ما يحصل من العينين فكانت مثلهما في الدية (وفي الأجفان الأربعة الدية)، لأن فيها جمالاً كاملاً، ونفعاً كثيراً، لأنها العمى عيب في غيرها. (وفي أحدها) أي أحد الأجفان (ربعها) لأنها أعضاء فيها جمال ظاهر ونفع كامل، فإنها تُكِنُّ العين، وتحفظها من الحر والبرد، ولولا ذلك لقبَّحَ منظر العين، ولو ونفع كامل، فإنها تُكِنُ العين، وتحفظها من الحرّ والبرد، ولولا ذلك لقبَّحَ منظر العين، ولو كانت الأجفان لعينِ أعمى، لأن ذهاب البصر عيبٌ في غير الأجفان .

(وفي أصابع اليدين) إذا قطعت (الدية) كاملةً، (وفي أحَدِهَا عُشْرُهَا) أي عشر الدية.

<sup>(</sup>١) إذا قطع كله.

 <sup>(</sup>۲) أخرجه النسائي (۲/۲۵۲) والدارمي (۱۹۳) باسناد ضعيف والصواب في الحديث الإرسال وإسناده مرسلاً صحيح (إرواء ۲٦٨/۷ ـ ٣١٤).

<sup>(</sup>٣) هو من تمام الحديث الذي قبله عند النسائي والدارمي.

<sup>(</sup>٤) حسن: رواه مالك (٢/٨٤٩/١) والنسائي (٢/٣٥٣) (إرواء ٧/٤١٣).

<sup>(</sup>٥) صحيح: عنهم إلا عثمان؛ أثر عمر أخرجه ابن أبي شيبة (٢/١١/١١) والبيهقي (٩٤/٨). وعن عثمان أخرجه ابن أبي شيبة (١/١٢/١١) وغيره وعن علي وابن عمر أخرجه ابن أبي شيبة (١/١٢/١١) (إرواء ٣١٦/٢).

(وفي الأنْمُلَةِ) ولو قُطِعَتْ مع ظفرٍ (إن كانت من إبهام نصف عُشْرِ الدية) لأنّ الإِبهام مفصلان، فيكون في كل مفصل نصف عقل الإِبهام، (وإن كانت) الأنمُلة (من غيرِهَا) أي غيرِ الإِبهام (فتُلُثُ عُشْرِها) أي ثلّت عشر الدية، لأنّ دية الأصبع، وهو عُشْر الدية، تقسم على الأصبع كما قسمت دية اليد على الأصابع. والأصبع غيرُ الإِبهام ثلاثة مفاصل، فيكون في كلّ مفصل ثلث دية الأصبع غيرِ الإِبهام.

(وكذا) حكم (أصابِع الرجلين) لحديث ابن عباس مرفوعاً «دية أصابع اليدين والرجلين عشر من الإبل لكل أصبع» (١)، وعن أبي موسى مرفوعاً نحوه (٢)، وفي حديث عمرو بن حزم، مرفوعاً «وفي كل أصبع من أصابع اليد والرجل عشر من الإبل» (٣)، وفي ظفر لم يعد أو عاد أسود خُمس دية الأصبع، نص عليه، «وروي عن ابن عباس» (٤) ولم يعرف له مخالف من الصحابة، ذكره ابن المنذر.

(و) يجب (في السنّ) أو الناب أو الضّرس، قُلِعَ بِسِنْخِهِ - بالسين المهملة والخاء المعجمة - أي بأصله، أو الظاهِرِ فقط - ولو من صغيرٍ ولم يَعُدْ، أو عاد أسود واستمرّ، أو ابيضّ ثم اسود بلا علة، (خمسٌ من الإبل) روي عن عمر وابن عباس، فيكون في جميعها مائة وستون بعيراً، لأنها اثنان وثلاثون: أربعٌ ثنايا، وأربعٌ رَبَاعِيَاتٌ، وأربعٌ أنياب، وعشرون ضرساً، في كل جانب عشرٌ، خمسٌ من فوق، وخمسٌ من أسفل وفي حديث عمرو بن حزم مرفوعاً «وفي السن خمس من الإبل» (٥)، وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً «في

<sup>(</sup>۱) صحيح: أخرجه الترمذي (١/٢٦١) وابن الجارود (٧٨٠) وأبـو داود (٤٥٦١) وغيرهم (إرواء ٣١٧/٧).

<sup>(</sup>٢) صحيح : ولفظه « الأصابع سواء عشر » أخرجه أبو داود (٤٥٥٧) والنسائي (٢/١٥٢) والبيهقي (٢/٨) وأحمد (٩٢/٨) وغيرهم . (إرواء ٣١٨/٧) .

<sup>(</sup>٣) ضعيف: أخرجه النسائي (٢/٢٥) والدارمي (٢/٢٥) بإسناد ضعيف والصواب فيه الإرسال وسنده مرسلًا صحيح (إرواء ٣١٩/٧).

<sup>(</sup>٤) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٢/١٥/١١) (إرواء ٣١٩/٧).

<sup>(</sup>٥) صحيح: أخرجه النسائي (٢/٢٥) والدارمي (٢/٥٥) والبيهقي (٨١/٨) وغيرهما بإسناد ضعيف وأخرجه مالك (١/٨٤٩/١) بسند صحيح مرسلاً ويشهد له حديث ابن عباس الذي تقدم قبل أربعة أحاديث (إرواء ٣٢٠/٧).

الأسنان خمس خمس (١)، وهو عام فيدخل فيه الناب والضرس، روي ذلك عن ابن عباس ومعاوية، ويؤيده حديث ابن عباس مرفوعاً «الأصابع سواء، والأسنان سواء، الثنية والضرس سواء» (٢).

(وفي إذهاب نفع عضو من الأعضاء)كاليدين والرجلين والعينين (ديته) أي دية ذلك العضو (كاملةً)، وفي شفتين صارتا لا تنطبقان على أسنانٍ، أو استرختا فلم ينفصلا عنها، ديتهما.

## فصل [في دية المنافع]

لما تمّم الكلام على ديات الأعضاء، كالأنف والأذن واليد والرجل، ونحو ذلك، شرع يتكلم على ديات المنافع، وهي: السمع والبصر والشمّ والذوق ونحوها، فقال: (تجب الدية كاملةً في إذهاب كلِّ من سَمْع وبصرٍ وشم وذوق) بيان للمنافع لحديث «وفي السمع الدية» (٣)، ولأن عمر «قضى في رجل ضرب رجلا، فذهب سمعه وبصره ونكاحه وعقله بأربع ديات، والرجل حي (٤)، ولا يعرف له مخالف من الصحابة. (وكلام) فمن جنى على إنسان، فخرس، وجبت عليه ديته، لأن كل ما تعلقت الدية بإتلافه تعلقت بإتلاف منفعته، كاليد. (وعقل) قال بعضهم بالإجماع لأن في كتاب عمرو بن حزم «وفي العقل الدية» (وروي عن عمر وزيد. لأنه أكبر المعاني قدراً، وأعظم الحواس نفعاً، فإنه يتميز به الإنسان عن البهائم، وتعرف به صحة حقائق المعلومات، ويهتدى به إلى المصالح، ويدخل به في التكليف، وهو شرطٌ في ثبوتِ الولايات وصحّة التصرّفات وأداء العبادات، كان أولى من بقية الحواس.

<sup>(</sup>۱) صحيح: أخرجه أبو داود (۲۵۲۳) والنسائي (۲/۱۰) والبيهقي (۸۹/۸) وغيرهم (إرواء ٧٠/٧).

<sup>(</sup>٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٥٥٨) وابن ماجه (٢٦٥٠) وابن الجارود (٧٨٣) (إرواء ٧/٢١).

<sup>(</sup>٣) ضعيف: رواه البيهقي (٨٥/٨) (إرواء ٣٢١/٧).

<sup>(</sup>٤) حسن: أخرجه ابن أبي شيبة (١/٧/١١) والبيهقي (٨٦/٨) (إرواء ٣٢٢/٧).

<sup>(</sup>٥) ضعيف: وليس في نسخة عمرو بن حزم ورواه البيهقي (٨٥/٨) من حديث معاذ (إرواء ٧/٢٢/٧).

(و) تجب الدية كاملةً أيضاً في (حَدَبٍ) بفتح المهملتين لأن بذلك تذهب المنفعة والجمال، لأن انتصاب القامة من الكمال والجمال ، وبه يتشرّف الآدميّ على سائر الحيوانات وروى الزهري عن سعيد بن المسيب قال مضت السنة أن في الصلب الدية، وفي كتاب عمرو بن حزم «وفي الصلب الدية» (1). (ومنفعة مَشْي ) لأن منفعته مقصودة، أشبه الكلام.

وتجب في صَعَرِ، بأن يُضْرَبَ الإِنسان فيصيرُ وجهه في جانب.

(و) تجب كاملةً في منفعة (نكاحٍ) فإذا كُسِرَ صُلْبُهُ فذهب نكاحُهُ ففيه الدية، (و) في منفعة (أكلٍ) لأنه نفعٌ مقصود كالشمّ، (و) في ذهابِ منفعة (صوتٍ، و) كذا في ذهابِ منفعة (بطش ) لأن في كل منهما نفعاً مقصوداً.

(وإن أَفْزَعَ إنساناً، أو ضَرَبه) ولو صغيراً (فأحدَثَ بغائطٍ، أو) أحدث (ببولٍ، أو) أحدث (بريحٍ، ولم يَدُمْ فعليهِ تُلُثُ الديّةِ) لما روي أن عثمان «قضى به فيمن ضرب إنساناً حتى أحدث (ربيح ما أحمد: لا أعرف شيئاً يدفعه، وهذا مظنة الشهرة، ولم ينقل خلافه (وإن دام) أي لم يستمسك بوله أو غائطه. فعليه الدية) كاملةً لأن كلاً منهما منفعة كبيرة مقصودة ليس في البدن مثلها، أشبه السمع والبصر، فإن فاتت المنفعتان ولو بجنانة واحدة فديتان، كما لو أذهب سمعه وبصره.

(وإن جنى عليه، فأذهب سمعه وبصره وعقله وشمّه وذوقه وكلامه ونكاحه فعليه سبعُ دياتٍ)، لكلّ واحدٍ ديةٌ كاملة (و)عليه (أرشُ تلك الجناية) التي جناها عليه لما تقدم عن عمر، ولا يدخل فيها أرش الجناية للتغاير.

(وإن مات) المجنيّ عليه (من الجناية فعليه) أي على الجاني (دية واحدة) لأن أحاديث الديات مطلقة، لم يذكر فيها غيرها، وفي نقص شيء مما تقدم إن لم يعلم قدره

<sup>(</sup>۱) أخرجه النسائي (۲/۲) والدارمي (۲/۱۹۳) والبيهقي (۸/۸) بإسناد ضعيف وتقدم الكلام على حديث عمرو بن حزم مرات ولهذا الحديث هنا شاهد عند البيهقي عن سعيد بن المسيب رواه بسند صحيح (إرواء ۳۲۳/۷).

<sup>(</sup>٢) قال الألباني: لم أره (إرواء ٣٢٣/٧).

حكومة، لأنه لا يمكن تقديره، وإن علم قدره وجب من الدية بقدر الذاهب، لأن ما وجب في جميعه شيء وجب في بعضه بقدره، ويقسم المذاق على خمس: الحلاوة، والمرارة، والعذوبة، والملوحة، والحموضة. ويقسم الكلام على ثمانية وعشرين حرفاً، ويقبل قول مجني عليه في نقص بصره وسمعه بيمينه، لأنه لا يعلم إلا من جهته، وإن ادعى نقص إحدى عينيه عصبت العليلة، وأعطي رجل بيضة فانطلق بها وهو ينظر حتى ينتهي بصره، ثم يخط عند ذلك، ثم عصبت عينه الصحيحة وفتحت العليلة، وأعطي رجل بيضة فانطلق بها وهو ينظر، حتى ينتهي بصره، ثم يخط عند ذلك، ثم يحول إلى مكان آخر، فيفعل مثل ذلك، فإن كانا سواء أعطي بقدر نقص بصره من مال الجاني، كما فعل علي رضي الله عنه، وروى ابن المنذر نحوه عن أبي بكر، وإنما يمتحن بذلك مرتين ليعلم صدقه بتساوي المسافتين، وكذبه باختلافهما، قاله في الكافي. ويعمل كذلك في نقص سمع إحدى الأذنين، وشم أحد المنخرين ونحوهما.

# فصل [في دية الشُّجّةِ والجائفة]

(الشَّجَةُ) واحدةُ الشِّجَاجِ (اسمٌ لجرح الرأس والوجه) خاصَّةً. سميت بذلك لأنها قطع الجلد. فأما في غير الوَجْهِ والرأس فيسمَّى جرحاً، ولا يسمى شجة. / وهي عشرة: خمسٌ فيها حُكُومَةٌ:

الحارصة: التي تَحْرصُ الجلدَ، أي تشقُّه ولا تُدْميهِ.

ثم البازلة: الدامية الدامعة، وهي التي تُدْمي الجلد.

ثم الباضعة: التي تَبْضَعُ اللَّحْم.

ثم المُتَلاحِمة: الغائصة في اللحم.

ثم السمحاق: وهي التي بينها وبين العظم قشرة رقيقة تسمّى السَّمحاق فهذه الخمس لا مقدر فيها، وعنه في الدامية بعير، وفي الباضعة بعيران، وفي المتلاحمة ثلاثة، وفي السمحاق أربعة. لأن هذا يروى عن زيد بن ثابت، وروي عن علي وزيد في السمحاق، والأول ظاهر المذهب، لأنها جروح لم يرد الشرع فيها بتوقيت، فكان الواجب فيها الحكومة كجروح البدن. قال مكحول: «قضى رسول الله على في الموضحة (١) بخمس من الإبل، ولم

<sup>(</sup>١) الموضحة: الشجة التي تبدي وَضَحَ العظم.

يقض فيما دونها» (١)، قاله في الكافي.

والحكومة أن يقوم مجنيًّ عليه كأنه قنُّ لا جناية به، ثم يقوم وهي به قد برئت. فما نقصَ من القيمة فللمجنيّ عليه على الجاني كنسبته من الدية. ولا يُبْلَغُ بحكومةِ محلً له مقدّرٌ مقدَّرُهُ.

وخمسةٌ فيها مقدّر، وهي ما أشار إليها بقوله:

(وهي خمسةً):

(أَحَدُها الموضحة): وهي (التي توضح العظم وتبرزه) ولو بقدر إبرة لمن ينظر ذلك، ذكره ابن القاسم والقاضي، واعتمده في المنتهى. والوَضَحُ البياض. يعني: أبدَتْ بياضَ العظم.

(وفيها نصف عُشْرِ الدية) أي دية الحرِّ المسلم. وذلك (خمسةُ أبعرةٍ) لأن في كتاب عمرو بن حزم «وفي الموضِحة خمس من الإبل» (٢)، وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً «في المواضح خمس خمس من الإبل» (٣).

ولا فَرْقَ في ذلك بين كونِ الموضِحة في الرأس أو الوجه لعموم الأحاديث، وروي عن أبي بكر وعمر.

(فإن كان بعضُها في الرأس وبعضها في الوجه فموضِحَتَانِ) لأنه أوضَحَهُ في عُضْوين، فكان لكلِّ واحدِ منهما حكم نفسه.

(الثاني: الهاشمة): وهي (التي تُوضِح العظم)، أي تبرزه (وتَهْشِمُه) أي تكسره.

<sup>(</sup>١) ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٢/٣/١) (إرواء ٣٢٤/٧).

<sup>(</sup>٢) صحيح: أخرجه النسائي (٢/٢٥) والدارمي (٢/١٥) وغيرهما موصولاً بإسناد ضعيف ورواه مالك (٢/٨٤٩) والنسائي وابن الجارود (٧٨٦) وغيرهم مرسلاً بسنيد صحيح (إرواء ٧/٥٢).

<sup>(</sup>٣) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٥٦٦) والنسائي (٢/٢٥٢) والترمذي (٢٦١/١) وغيرهم (إرواء ٣٢٦/٧).

(وفيها عشرة أبعرة) روي عن زيد بن ثابت، ولم يعرف له مخالف في عصره من الصحابة، وإن ضربه بمثّقل فهشمه من غير إيضاح فوجهان، أحدهما: فيه حكومة، والثاني: فيه خمس من الإبل، لأنه لو أوضحه وهشمه وجب عشر، ولو أوضحه ولم يهشمه وجب خمس، فدل على أن الخمس الأخرى للهشم، فيجب ذلك فيه إذا انفرد، ذكره في الكافي.

وتستوي الهاشمة الصغيرة والكبيرة، كالموضحة.

(الثالث: المنقّلة): وهي (التي تُوضِح) العظم (وتهشِمُ) العظم (وتَنْقُلُ العظم).

(وفيها خمسةَ عشَرَ بعيراً) بإجماع من أهل العلم. حكاه ابنُ المنذر وفي كتاب عمرو بن حزم «وفي المنقُلة(١) خمس عشر من الإبل»(٢)، وفي حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً «مثل ذلك»(٣).

(الرابع: المأمومة)، وهي الشجَّة (التي تصلُ إلى جِلدةِ الدماغِ) وتسمى الآمَّة، بالمدّ. وتسمى أيضاً أمّ الدماغ.

(وفيها ثلث الدية) لما في كتاب عمرو بن حزم مرفوعاً «وفي المأمومة (٤) ثلث الدية (٥)، وعن عبد الله بن عمرو مرفوعاً «مثله» (٦).

(الخامس: الدامغة): وهي الشجَّة (التي تخرِق الجلدة)، يعني جلدة الدماغ.

(وفيها الثلث أيضاً) يعني: ثلث الدية، كالمأمومة لأنها أولى من المأمومة لـزيادتها عليها، وصاحبها لا يسلم غالباً، ولم يرد الشرع بإيجاب شيء في زيادتها، ويجب في كسر

<sup>(</sup>١) المنقلة: وهي التي تنقل العظم أو تكسره.

<sup>(</sup>٢) صحيح: وهو قطعة من حديث عمرو الطويل وسبق الكلام عليه مراراً وله شاهد في الحديث التالي.

 <sup>(</sup>٣) صحيح: أخرجه أحمد (٢١٧/٢) وله شاهد بإسناد صحيح عن مكحول مرسلاً أخرجه ابن أبي شيبة (٢/٤/٢٢) وغيره (إرواء ٣٢٧/٧).

<sup>(</sup>٤) المأمومة: هي الجناية البالغة أم الدماغ.

<sup>(</sup>٥) صحيح: وهو قطعة من حديث عمرو بن حزم الطويل الذي تكرر الكلام عليه مراراً ويشهد له الحديث التالي.

<sup>(</sup>٦) صحيح: أخرجه أحمد (٢١٧/٢) وأبو داود (٤٥٦٤) (إرواء ٣٢٧/٧).

الضلع إذا جبر مستقيماً بعير، وكذا الترقوة نصَّ عليه، وفي الترقوتين بعيران، لما ورد عن أسلم مولى عمر أن عمر رضي الله عنه «قضى في التَّرقُوة(۱) بجمل، وفي الضلع بجمل»(۱) وفي كسر كل عظم من زند وعضد، وفخذ وساق وذراع، ـ وهو الساعد الجامع العظمي الزند: بعيران، نص عليه. لما روي عن عمرو بن شعيب «أن عمرو بن العاص كتب إلى عمر في إحدى الزندين إذا كسر، فكتب إليه عمر أن فيه بعيرين، وإذا كسر الزندان ففيهما أربعة من الإبل»(۱)، ومثله لا يقال من قبل الرأي، ولا يعرف له مخالف من الصحابة، قال في الكافي: ولأن في الزند عظمين، ففي كل عظم بعير. وألحق بالزند في ذلك باقي العظام المذكورة، لأنها مثله، وإن جبر شيء من ذلك غير مستقيم فحكومة، وفي البدن الشلاء، والسن السوداء، والعين القائمة، ثلث ديتها؛ لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وقضى رسول الله عني أبيه عن السوداء إذا قلعت ثلث ديتها» وفي اليد الشلاء إذا قطعت بثلث ديتها، وفي المن السوداء إذا قلعت ثلث ديتها» (وقضى عمر رضي الله عنه بمثل ذلك»(۱)، وفي كل واحد من الشعور الأربعة الدية كاملة، وهي شعر الرأس، وشعر اللحية، وشعر الحاجبين، شعر أهداب العينين، لعموم ما روي عن علي وزيد بن ثابت، اللحية، وشعر الدية»(۱) لأن فيها جمالاً كاملاً، وفي الشارب حكومة نص عليه.

#### فصــل

(وفي الجائفة ثُلُثُ الدية) لما في كتاب عمرو بن حزم «وفي الجائفة ثلث الدية»(٧)،

<sup>(</sup>١) الترقوة: العظم الذي بين ثغرة النحر والعاتق من الجانبين والجمع: تراقي.

<sup>(</sup>٢) صحيح: أخرجه مالك (٧/٨٦١/٢) وعنه البيهقي (٨/٩٩) (إرواء ٧٧/٧).

<sup>(</sup>٣) ضعيف: لم أقف على إسناده إلى ابن شعيب وقد أخرجه ابن أبي شيبة (٢/٣٠٩/٢٢) من طريق آخر فيه حجاج بن أرطأة وهو مدلس وقد عنعن في سنده (إرواء ٣٢٨/٧).

<sup>(</sup>٤) أخرجه النسائي (٢/ ٢٥١) والدارقطني (٣٤٢) من طريق العلاء بن الحارث وهذا إسناد حسن إن كان العلاء حدث به قبل الاختلاط (إرواء ٣٢٨/٧).

<sup>(</sup>٥) صحيح: أخرجه البيهقي (٩٨/٨) (إرواء ٧٢٨/٧).

<sup>(</sup>٦) ضعيف: قال ابن المنذر: لا يثبت عن على وزيد ما روي عنهما (إرواء ٧/٣٢٩).

<sup>(</sup>٧) صحيح: وهو ضعيف الإسناد موصولاً إلى عمرو بن حزم صحيح مرسلاً لكن يشهد له الحديث الذي بعده فإنه موصول من وجه آخر. (إرواء ٣٢٩/٧).

وحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً «وفيه وفي الجائفة ثلث العقل» (١)، (وهي كل ما) أي جرح (يصل إلى الجوف) وهو ما بَطَنَ منه مما لا يظهر للرائي ، كـ) ـداخِل (بطنِ) ولو لم يخرق مَعَى ، (و)داخل (ظهرٍ وصدرٍ وحَلقٍ) ومثانةٍ وبين خصيتين وداخل دُبُر.

(وإن جَرَحَ جانباً فخرج) السهم الذي جرح به أو نحوه (من) الجانب (الآخر، فجائفتان) نصّ عليه أحمد لما روى سعيد بن المسيب «أن رجلاً رمى رجلاً بسهم فأنفذه، فقضى أبو بكر بثلثي الدية» (٢)، ولا يعرف له مخالف من الصحابة، فهو كالإجماع، وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده «أن عمر قضى في الجائفة إذا نفذت الجوف بأرش جائفتين» (٣)، ولأنه أنفذه من موضعين، أشبه ما لو أنفذه بضربتين. وقيل: واحدة وإن خرق شدقه فليس بجائفة، لأن حكم الفم حكم الظاهر، قاله في الكافي. وفيه حكومة كجراحات سائر البدن التي لا تقدر فيها.

(ومن وطىء زوجةً صغيرةً لا يوطأ مثلها)، أو نحيفةً لا يوطأ مثلها (فخرق) بوطئه (ما بين مخرَج بول و) مخرج (منيًّ، أو) خَرَقَ بوطئه (ما بين السبيلين، فعليه الدية) كاملة، (إن لم يستمسِكِ البول) بسبب ذلك، لأن للبول مكاناً من البدن يجتمع فيه للخروج، فعدم إمساكِ البول إبطال لنفع ذلك المحل، فيجب فيه الدية، كما لولم يستمسك الغائط. (ولا) بأن كان البول يستمسك (ف) مهي (جائفةٌ) فيها ثلث الدية لأن عمر رضي الله عنه «قضى في الإفضاء (عن ثلث الدية» (قضى الله عنه «قضى في الإفضاء (عن ثلث الدية).

(وإن كانت) الزوجة (ممن يُوطأ مثلها لمثله، أو) كانت الموطوءة (أجنبية) أي غير زوجة (كبيرةً مطاوعةً، ولا شبهة) للواطىء في وطئها (فوقع ذلك) بأن خرق ما بين السبيلين، أو ما بين مخرج بول ومني، (فَهَدْرٌ) لأنه ضرر حصل من فعل مأذونٍ فيه، فلم يضمنه كأرش بكارتها، ومهر مثلها، كما لو كانت أذنت في قطع يدها فسرى القطع إلى نفسها.

<sup>(</sup>١) صحيح: أخرجه أحمد (٢/٧١٧) وأبو داود (٤٥٦٤) (إرواء ٧/ ٣٣٠).

<sup>(</sup>٢) ضعيف: ولم أقف على إسناده إلى سعيد إلا أنه منقطع بينه وبين أبي بكر فإنه لم يدركه وقد أخرجه البيهقي (٨٥/٨) وابن أبي شيبة (١/١٤/١١) (إرواء ٧/٣٣٠).

<sup>(</sup>٣) قال الألباني: لم أقف عليه (إرواء ٧/ ٣٣١).

<sup>(</sup>٤) أفضى المرأة فهي مفضاة، إذا جامعها فجعل مسلكيها مسلكاً واحداً.

<sup>(</sup>٥) ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (١١/٤٦/١) (إرواء ٧/٣٣١).

#### باب العاقلة وما تحمله

وهي مَنْ غَرِمَ ثلث ديةٍ فأكثر، بسبب جنايةِ غيره.

(وهي: ذكور عصبة الجاني نسباً وولاءً) حتى عمودي نسبه، وحتى مَنْ بَعُدَ كابن ابن عم أبي جدّ الجاني سواء كان الجاني رجلاً أو امرأة لحديث أبي هريرة «قضى رسول الله على غيما في جنين امرأة من بني لحيان، سقط ميتاً بغُرة (١) عبد أو أمة، ثم إن المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت، فقضى رسول الله على أن ميراثها لبنيها وزوجها، وأن العقل على عصبتها»، وفي رواية «اقتتلت امرأتان من هذيل، فرمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها، فاختصموا إلى النبي على، فقضى أن دية جنينها غرة أو وليدة، وقضى بدية المرأة على عاقلتها» (٢)، وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، أن النبي هلى «قضى أن يعقل عن المرأة عصبتها من كانوا، ولا يرثون منها إلا ما فضل من ورثتها» (٣)، ولا خلاف بين أهل العلم أن العاقلة هم العصبات، وأن غيرهم من إخوة الأم، وسائر ذوي الأرحام والزوج ليس من العاقلة، قاله في شرح العمدة: وذلك لأن القتل بذلك يكثر، فإيجاب الدية على القاتل يجحف به، ولأن العصبة يشدون أزر قريبهم وينصرونه، فاستوى قريبهم ويعيدهم في العقل،

<sup>(</sup>١) الغرة: أصلها البياض في وجه الفرس وهي هنا: العبد أو الأمة: كأنه عبرة بالغرة عن الجسم كله.

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري (٤/ ٦٥) ومسلم (٥/ ١١٠) والشافعي (١٤٥٨) وغيرهم (إرواء ٢٦٢/٧).

<sup>(</sup>٣) حسن: أخرجه أبو داود (٤٥٦٤) والنسائي (٢ /٢٤٧) وأحمد (٢ /٢٢٤) وغيرهم (إرواء ٣٣٢/٧).

وأما حديث ـ «لا يجني عليك ولا تجني عليه» (١) ـ أي إثم جنايتك لا يتخطاك إليه وبالعكس، كقوله تعالى: ﴿ ولا تزر وازة وزر أخرى ﴾ (٢)، وإذا ثبت العقل في عصبة النسب، فكذا عصبة الولاء لعموم الخبر.

(ولا تحمل العاقلة عمداً) سواءً كان مما يجب القصاص فيه أو لا يجب، كالمأمومة والجائفة.

(ولا) تحمـل (عبداً) قُتِلَ عمداً، أو خطأً، ولا ديةَ طرفِهِ، ولا جنايته.

(ولا) تحمل العاقلة (إقراراً) بأن يقرّ على نفسه بجناية خطأٍ أو شبهِ عمدٍ توجب ثلث الديةِ فأكثر، إن لم تصدّقه العاقلة. قاله في الإقناع ولا صلحاً، لقول ابن عباس «لا تحمل العاقلة عمداً ولا عبداً، ولا صلحاً ولا اعترافاً» ( $^{(n)}$ )، ولا يعرف له مخالف من الصحابة، وروي عنه مرفوعاً، وقال عمر: «العمد والعبد والصلح والاعتراف لا تعقله العاقلة» ( $^{(s)}$ )، وقال الزهري «مضت السنة أن العاقلة لا تحمل شيئاً من دية العمر إلا أن يشاؤوا» ( $^{(o)}$ )، وعلى هذا وأمثاله تحمل العمومات المذكورة، وقال مالك: في الصبي والمرأة الذي لا مال لهما، إن جنى أحدهما جناية دون الثلث، إنه ضامن على الصبي والمرأة في مالهما خاصة، إن كان لهما مال أخذ منه، وإلا فجناية كل واحد منهما دين عليه، ليس على العاقلة منه شيء، ولا يؤخذ أبو الصبى بعقل جناية الصبى، وليس ذلك عليه.

(ولا) تحمل (ما دونَ ثلثِ ديةِ ذكرِ مسلم ) كأرش الموضحة. نصّ على ذلك، «لقضاء عمر: أنها لا تحمل شيئاً حتى يبلغَ عقل المأمومةِ» (٢)، ولأن الأصل وجوب الضمان على

<sup>(</sup>۱) صحيح: ورد عن جماعة من الصحابة منهم أبو رمثة أخرجه أبو داود (۲۲۷) والنسائي (۱/۲۲) والبيهقي (۲۷۱/۲۷) وأحمد (۲۲۲/۲) وغيرهم (إرواء ۳۳۳/۷).

<sup>(</sup>٢) الإِسراء: آية (١٥).

<sup>(</sup>٣) حسن: أخرجه البيهقي (٨/٤) (إرواء ٧/٣٣٦).

<sup>(</sup>٤) ضعيف: أخرجه الدارقطني (ص ٣٦٣) وابن أبي شيبة (١١/٢٥/٢) (إرواء ٣٣٧/٧).

<sup>(</sup>٥) أخرجه مالك (٨٦٥/٢) وهـو معضل بـل مقطوع وعن طـريق مالـك أخرجـه ابن أبي شيبـة (١/٢٦/١١).

<sup>(</sup>٦) قال الألباني: لم أقف عليه (إرواء ٣٣٧/٧).

الجاني، لأنه هو المتلف، فكان عليه، كسائر المتلفين، لكن خولف في ثلث الدية فأكثر، بإجحافه بالجاني، لكثرته. فيبقى ما عداه على الأصل، ولأن الثلث حد الكثير، لقوله والمعلقة والمثلث كثير»(١) إلا غرة جنين حرة مات مع أمه أو بعدها بجناية واحدة، فتحمل الغرة تبعاً لدية الأم، نص عليه، لاتحاد الجناية.

(ولا) تحمل (قيمةَ مُتْلَفٍ) لأن الأصل وجوب ضمان الأموال، على متلفها كقيمة العبد والدابة.

، (وتحمل) العاقلة (الخطأ وشبه العمدِ مؤجّلًا) عليها (في ثلاثِ سنينِ) لقول عمر وعليّ وفي دية الخطأ<sup>(٢)</sup>، ولم يعرف لهما مخالف، فكان كالإجماع وروي نحوه عن ابن عباس.

(وابتداءُ حول القَتْل من) حين (الزهوقِ) أي زهوقِ الروح، (و)ابتداء حول (الجرح من) حين (البرء) أي برء الجرح، لأن أرش الجرح لا يستقر إلاَّ ببُرئِهِ.

وقال القاضي: إن لم يَسْرِ الجرح إلى شيء، فحوله من حين القطع.

(ويبدأ) في التحميل (بالأقرب فالأقرب، كالإرث) فيقسم على الآباء والأبناء، ثم على الإخوة، ثم بني الإخوة، ثم على الأعمام، ثم بنيهم، ثم أعمام الأب، ثم بنيهم، ثم أعمام الجدّ، ثم بنيهم، كذلك أبداً، حتى إذا انقرض المناسبون فعلى المَوْلى المعتِقِ، ثم على عصباتِهِ الأقرب فالأقرب، لأن ذلك حكمٌ يتعلق بالتعصيب، فوجب أن يقدّم فيه الأقرب فالأقرب كالميراث.

(ولا يعتبر) في العاقلة (أن يكونوا وارثين) في حال العقل (لمن يعقِلونَ عنه، بل متى كانوا يرثون لـولا الحجْبُ عَقَلُوا) لأنهم عصبة، أشبهوا سائر العصبات. يحققه أن العقلَ موضوعٌ على التناصر، وهم من أهله.

<sup>(</sup>۱) هو قطعة من حديث سعـد في وصيته أخـرجه البخـاري (۲/ ١٨٥) ومسلم (٧١/٥) وغيرهمـا ( إرواء ٣/٧١٧ ) .

<sup>(</sup>٢) ضعيف: أما أثر عمر فأخرجه البيهقي (٨/ ١٠٩) وابن أبي شيبة (١/٢٦/٢٢) وأما أثر علي فأخرجه البيهقي (إرواء ٣٣٧/٧).

(ولا على على فقير) ولو كان مُعْتَمِلًا، لأن تحمُّل العقل مواساةً، فلا يلزم الفقير، كالزكاة. ولأنها وجبت على العاقلة تخفيفاً على القاتل، فلا يجوز التثقيل بها على من لا جناية منه. وفي إيجابها على الفقير تثقيل عليه، وتكليف بما لا يقدر عليه، وإنما تجب على الموسر.

والموسِرُ هنا من مَلك نصاباً فاضلًا عن حاجته كحجٍّ وكفارة وظهار.

(و) لا عقل على (صبيًّ ومجنونٍ) يعني أنهما لا يحملان شيئاً من العقل، لأنهما وإن كانا لهما مال فليسا من أهل النصرة والمعاضدة، لعدم العقل الباعث لهما على ذلك، (وامرأة ولو معتِقة) وخنثى لأنهما ليسا من أهل المعاضدة وخطأ الإمام والحاكم في أحكامهما في بيت المال، لا تحمله عاقلتهما، لأنه يكثر فيجحف بالعاقلة، وخطؤها في غير حكم كرميها صيداً، فيصيب آدمياً على عاقلتهما كخطأ غيرهما، وعنه على عاقلتهما بكل حال، لحديث عمر المتقدم في التي أجهضت جنينها.

(ومن لا عاقلة له، أو) كان (له) عاقلة (وعجزت) عن جميع ما وجب بخطئِه أو تتمَّتِه، فلا دية عليه. وتكون في بيت المال) حالَّة، إن كان مسلماً. وإن كان كافراً كان الواجب أو تتمته عليه. (كدية من مات في زحمة كجمعة و) زحمة (طواف) «لأنه على ودى الأنصاري الذي قتل بخيبر من بيت المال(١)، ولأن المسلمين يرثون من لا وارث له، فيعقلون عنه عند عدم عاقلته وعجزها.

(فإن تعذّر الأخذ منه) أي من بيت المال (سقطت) لأنها تجب ابتداء على العاقلة دون القاتل، فلا يطالب بها غير العاقلة، وعنه: تجب في مال القاتل، لعموم قوله تعالى: ﴿ . . ودية مسلمة إلى أهله . ﴾(٢)، قال في المقنع: وهو أولى من إهدار دم الأحرار في أغلب الأحوال، لأنها تجب على القاتل ثم تحملها العاقلة.

\* \* \*

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري (٢٠٣/١٢) في الديّات ومسلم (١٦٦٩) في القسامة والترمذي (١٤٢٢) في الديّات وأبو داود ومالك وغيرهم.

<sup>. (</sup>٢) النساء: آية (٩٣) .

## باب كفارة القتل

سميت بذلك أخذاً من الكَفْرِ، بفتح الكاف، وهو السُّتْرُ، لأنها تغطي الذنب وتستره.

(ولا كفّارة في) القتل (العمد) المحض لقوله تعالى: ﴿ ومن قتل مؤمناً خطأ ﴾ (١) ، فتخصيصه بها يدل على نفيها في غيره، ولأنها لو وجبت في العمد لمحق عقوبته في الآخرة، وعنه تجب فيه، لأنها إذا وجبت في الخطأ مع قلة إثمه، ففي العمد أولى؛ وعن واثلة بن الأسقع قال: «أتينا رسول الله في عن صاحب لنا أوجب ـ يعني النار ـ بالقتل، فقال: أعتقوا عنه يعتق الله بكل عضو منه عضواً منه من النار، (٢) ، إلا عمد الصبي والمجنون ففيه الكفارة، لأنه أجري مجرى الخطأ. (وتجب) الكفارة (فيما دونه) للآية، قال في الإقناع وشرحه: من قتل نفساً محرّمة ، أو شارك فيها، أو نفسه ، أو قِنّه ، أو مستأمناً ، أو معاهداً ، خطأ أو ما جرى مجراه، أو شبه عمدٍ ، أو قتل بسبب في حياته ، أو بعد موته ، كحفر بئرٍ ، ونصب سكينٍ ، وشهادة زورٍ ، لا في قتل نسب محرّمة ، ولا في قتل أسير حربي يمكنه أن يأتي به الإمام ، كاملة في ماله . انتهى . (في مال القاتل لنفس محرّمة . ولو) كانَ المقتولُ (جنيناً ) كما لو ضربَ بَطْنَ امرأة فألقت جنيناً مُثِتاً ، أو حيًّا ثم مات ، لأنه قتل نفساً محرّمة أشبه قتل الآدمي بالمباشرة وسواء قتل بمباشرة أو سبب ، أو شارك في القتل ، لأن الكفارة موجب قتل آدمي ، وبحب إكمالها على كل من الشركاء فيه كالقصاص ، وهو قول أكثرهم ، قال في الكافي : الكافي : الكفارة المؤلى المؤلها على كل من الشركاء فيه كالقصاص ، وهو قول أكثرهم ، قال في الكافي : المؤلف في الكافي : المؤلف في الكافي : المؤلف في الكافي : المؤلف في الكافي المؤلف في الكافي : المؤلف في الكافي : المؤلف في الكفون المؤلف في الكافي : المؤلف في الكفون المؤلف في الكلفي المؤلف في الكفون المؤلف المؤلف في الكفون المؤلف المؤلف في الكفون المؤلف ال

<sup>(</sup>١) النساء: آية (٩٣).

<sup>(</sup>٢) ضعيف: أخرجه أبو داود (٢٩٦٤) وأحمد (٣/ ٤٩٠) والبيهقي (١٣٢/٨) (إرواء ٧/ ٣٣٩).

وتجب على النائم إذا انقلبت على شخص فقتله، أي والدية على عاقلته.

ولا كفارة بإلقاء مضغة لم تتصوّر.

(ويكفّر الرقيق بالصوم)، لأنه لا ملك له.

(و) يكفّر (الكافر بالعتق).

(ويكفّر غيرهما) أي غير الرقيق والكافر (بعتق رقبةٍ مؤمنةٍ) سليمة. وتَقَدَّم.

(فإن لم يجد) رقبةً (ف) يلزمه (صيامُ شهرين متتابعين) لقولـه تعالى: ﴿ وَمِن قَتَـلَ مُؤْمِناً خَطَأُ فَتَحْرِير رَقْبَة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله. . ﴾ ، إلى قوله: ﴿ . . فمن لم يجـد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله . . . ﴾ (١) الآية .

(ولا إطعام هنا) أي في كفارة القتل لأن الله لم يذكره، وعنه: إن لم يستطع لزمه إطعام ستين مسكيناً، قدمها في الكافي وقال: لأنها كفارة فيها العتق وصيام شهرين، فوجب فيها إطعام ستين مسكيناً إذا عجز عنهما ككفارة الظهار، والجماع في رمضان، ومن عجز من الكفارة بقيت في ذمته، فلا تسقط بالعجز ككفارة قتل صيد الحرم.

(وتتعدَّدُ الكفارة بتعدّد المقتول) فعلى من قتل اثنينِ كفارتان، وعلى من قتل ثلاثةً ثلاثُ كفّارات. وهكذا. لأنّ كل قتل ٍ يقوم بنفسه غيرَ متعلّقٍ بغيره، فوجب أن يكون في كل قتل ٍ كفارةً، كما يجب في كل قتل ِ صيدٍ جزاءً. وتقدَّم.

(ولا كفارةَ على من قَتَل من يباحُ قتلُه كزانٍ محصَنٍ ومرتدًّ، وحربيٍّ وباغٍ وقصــاصٍ ودفعاً عن نفسه) لأن قتل هؤلاء لا يحرم .

\* \* \*

<sup>(</sup>١) النساء: آية (٩٣).

#### كتاب الحدود

وهو جمع حدٍّ. والحدّ لغةً: المنع. وحدود الله تعالى مَحَارِمُه، لقوله تعالى: ﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللهِ فَلاَ تَقْرَبُوهَا ﴾(١).

وهي ما حدّه سبحانه وتعالى وقدّره، فلا يجوزُ أن تُتَعَدَّى، كتزويج ِ أربع ِ ونحوهِ، وما حده الشرع فلا يجوز فيه الزيادة والنقصان لقوله تعالى: ﴿ تلك حدود الله فلا تعتّدوها ﴾(٢).

قال في المنتهى: وهو في عرف أهل الشرع: عقوبةٌ مقدّرة شرعاً في معصيةٍ لتمنع من الوقوع في مثلها. انتهى.

(لا حدّ إلاّ على مكلّفٍ) وهو البالغ العاقل لحديث «رفع القلم عن ثلاثة»(٣). لأنه إذا سَقَطَ عن غيرِ البالغ العاقل التكليفُ في العبادات، والإِثمُ في المعاصي، فالحدُّ المبنيُّ على الدرء بالشبهاتِ أولى.

لكن إن كان المجنونُ يفيقُ في وقتٍ، فأقرَّ فيه أنه زنى في حال إفاقته أُخِذَ بما أقرّ به، وحُدَّ. أما لو أقرّ أنه زنى، ولم يضِفْهُ إلى حالٍ، أو شهدَتْ عليه بيّنة أنه زنى ولم تُضِفْهُ إلى حال ِ إفاقته، فلا حدَّ، للاحتمال.

<sup>(</sup>١) البقرة: آية (١٨٧).

<sup>(</sup>٢) البقرة: آية (٢٢٩).

<sup>(</sup>٣) صحيح: ورد عن جماعة من الصحابة منهم عائشة أخرجه أبو داود (٤٣٩٨) والنسائي (٢) صحيح: ورد عن جماعة من الصحابة منهم عائشة أخرجه أبو داود (١٠٠/٢) وغيرهم (إرواء ٢/٢).

وكذا لا يجب على نائم ونائمة ولا على مكره لحديث عفى لأمتي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»(١). وروي عن طارق بن شهاب قال: «أتي عمر رضي الله عنه بإمرأة قد زنت، قالت: إني كنت نائمة فلم أسيتقظ إلا برجل قد جثم عليَّ فخلى سبيلها ولم يضربها»(٢)، وروي «أنه أتي بامرأة استسقت راعياً فأبى أن يسقيها إلا أن تمكنه من نفسها، فقال لعلي ما ترى فيها، قال: إنها مضطرة فأعطاها شيئاً وتركها»(٣).

ولا يجبُ الحدُّ أيضاً إلا على (ملتزم) أحكامَ المسلمين، ليخرج الحربيُّ والمستأمن. أما الذمّي فهو داخل في ذلك.

ولا يجب أيضاً إلا على (عالم بالتحريم) قال عمر وعثمان وعلي رضي الله تعالى عنهم: لا حد إلا على من علمه (٤) وروى سعيد بن المسيب قال ذكر الزنى بالشام، فقال رجل: زنيت البارحة، قالوا ما تقول: قال ما علمت أن الله حرمه، فكتب بها إلى عمر، فكتب إن كان يعلم أن الله حرمه فحدُّوه، وإن لم يكن علم فأعلموه، فإن عاد فارجموه» (٥). ولا فرق في ذلك بين جهله تحريم الزنا. وتحريم عين المرأة، مثل أن تُزَفَّ إليه غير زوجته، فيظنها امرأته، فيطأها، أو تدفع إليه جارية غيره فيتركها مع جواريه، ثم يطؤها ظانًا أنها من جواريه التي يملكهن، فلا يجب عليه حدِّ بذلك به غير قاصد لفعل المحرم، ولحديث «ادرؤوا الحدود بالشبهات ما استطعتم» (٦).

(وتحرُمُ الشَّفَاعَةُ وقبولها في حدَّ اللهِ) سبحانه و (تعالى إلى أن يبلغ) أي يثبت عند (الإمام) لقوله ﷺ: «فهلا قبل أن تأتيني به» (٧)، وعن ابن عمر مرفوع «من حالت شفاعته

<sup>(</sup>١) صحيح: بلفظ «إن الله وضع عن أمتي..» أخرجه الـدارقطني (٤٩٧) والحـاكم (١٩٨/٢) وغيرهما (إرواء ١/٢٣).

<sup>(</sup>٢) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٢/٧٠/١) (إرواء ٧/٠٤٠).

<sup>(</sup>٣) صحيح: أخرجه البيهقي (٢٣٦/٨) (إرواء ٣٤١/٧).

<sup>(</sup>٤) ضعيف: عن عمر وعثمان ولم أقف عليه عن علي رواه الشافعي (١٤٩٥) والبيهقي (٢٣٨/٨).

<sup>(</sup>٥) ضعيف: ذكره الحافظ في «التلخيص» (٢١/٤) والبيهقي (٨/ ٢٣٩).

<sup>(</sup>٦) ضعيف: أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٩ / ١٧١ /٢) (إرواء ٧ / ٣٤٤).

<sup>(</sup>٧) صحيح: وهو من حديث صفوان بن أمية أخرجه أبو داود (٤٣٩٤) والنسائي (٢/٥٥)=

دون حد من حدود الله فهو مضاد لله في أمره (١)، ولأن أسامة بن زيد لما شفع في المخزومي التي سرقت، غضب رسول الله على وقال: «أتشفع في حد من حدود الله (٢). قال في المستوعب: ولا يجوز للإمام أن يقبلَ شفاعةً فيما هو حق الله سبحانه وتعالى من الحدود، ولا يعفو عنه. وحَرُمت الشفاعة لكونها طلبَ فعل يحرم على من طلبه منه.

(وتجب إقامة الحدّ، ولو كان من يقيمه شريكاً) أو عوناً (في) تلك (المعصية) قالمه الشيخ. واحتجّ بما ذكره العلماء من أصحابنا وغيرهم: أنّ الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، لا يسقط بذلك، بل عليه أن يأمر وينهى، ولا يجمع بين معصيتين.

(ولا يقيمه إلا الإمام أو نائبه) سواء كان الحدّ لله تعالى، كحدّ الزنا، أو لأدمي، كحدّ القذف، لأنه استيفاء حقِّ يفتقر إلى الاجتهاد، ولا يؤمَنُ من استيفائِهِ الحيْفُ، فوجب تفويضه إلى نائب الله تعالى في خلقه. ولأن النبي عَنِي عَدَد الشَفْعِ والوتر كانَ يقيمُ الحدَّ في حياتِهِ، وخلفاؤه من بعده (٣) ويقوم نائب الإمام في ذلك مقامة، لأن النبي عَنِي قال: «وآغدُ يا أُنيْسُ لرجل من أسلم له إلى امرأةِ هذا، فإن اعترفتْ فارجُمْها» (٤). وأمر أيضاً برجْم ماعزٍ ولم يحضره (٥) وقال في سارق أتي به «اذهبوا به فاقطعوه» (٢). (و) إلا (السيّد) الحرّ المكلف العالم بإقامة الحدّ، وبشروطه (على رقيقِهِ) القن روي ذلك عن ابن مسعود، وابن عمر، وقال ابن أبي ليلى أدركت بقايا الأنصار، يجلدون ولائدهم في مجالسهم الحدود إذا زنين،

<sup>=</sup> والحاكم (٤/ ٣٨٠) والبيهقي (٨/ ٢٦٥) وغيرهم (إرواء ٧/ ٣٤٥).

<sup>(</sup>۱) صحیح: أخرجه أحمـد (۲/۷۰) وأبـو داود (۳۵۹۷) وابن عسـاكــر في «تــاريــخ دمشق» (۲/۳۷/۱۸) (إرواء ۷/۳٤۹).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري (٢/٣٧٧) ومسلم (٥/١١٤) وأحمد (٢/٦٢) وغيرهم (إرواء ٧/١٥١).

<sup>(</sup>٣) لا أعرفه وكأن المصنف أخذه من مجموع ما ورد في هذا الكتاب «الحدود» (إرواء ٢/٧ ٣٥).

<sup>(</sup>٤) أخرجه البخاري (٢/٥٦) ومسلم (٥/١٣٢١) ومالك (٢/٨٢٢) والشافعي (١٤٨٩) وغيرهم (إرواء ٥/٢٨٦).

<sup>(</sup>٥) ورد عن جماعة من الصحابة منهم أبـو هريـرة أخرجـه البخاري (٣٠١/٤) ومسلم (١١٦/٥ وأحمد (٤٥٣/٢) وغيرهم . (إرواء ٣٥٣/٧) .

<sup>(</sup>٦) قال الألباني: لم أقف عليه (إرواء ٧/٣٥٩).

وروي «أن فاطمة حدت جارية لها»(١)، ولقوله على ما ملكت أيمانكم»(٢)، وعن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني، قالا: سئل رسول الله على عن الأمة إذا زنت ولم تحصن، قال: «إن زنت فاجلدوها، ثم إن زنت فاجلدوها ثم إن زنت فاجلدوها ثم بيعوها، ولو بِضَفِير»(٣). «قال ابن شهاب لا أدري بعد الثالثة أو الرابعة»(٤). ولو كان السيّدُ فاسقاً أو امرأةً، بجلدٍ، وإقامةِ تعزيرِ ما لم تكن الأمة مزوّجةً.

(وتحرم إقامتُه) أي إقامةُ الحد (في المسجد)/ لأنه لا يؤمَنُ أن يَحْدُثَ من المحدود شيء يتلوث به المسجد لحديث حكيم بن حزام «أن النبي على نهى أن يستقاد بالمسجد، وأن تنشد الأشعار، وأن تقام فيه الحدود»(٥).

فإن أقيم فيه لم يُعَدُّ، لحصول المقصود بالإِقامةِ، وهو الزَّجر.

(وأَشَدُهُ) أي أشد الجلدِ في الحدود (جلدُ الزِّنا، ف) جلد (القدْف، ف) جلدُ (الشُّرب)، نصّ على ذلك، (ف) جلدُ (التعزير) لأن الله تعالى خصّ الزنا بمزيد تأكيد، بقوله تعالى: ﴿ وَلاَ تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ في دينِ الله ﴾ (٢) فاقتضى مزيد تأكيدٍ. ولا يمكن ذلك في العدد. فيكون في الصفة. ولأن ما دونه أخفُ منه في العددِ، فلا يجوز أن يزيد عليه في إيلامه ووجعِه. وهذا دليل على أنّ ما خفّ في عدده كان أخفّ في صفته.

#### [صفة إقامة الحد]:

(ويضرب الرجلُ) الحدّ حال كونه (قائماً) على الأصحّ، لأن قيامه وسيلة إلى إعطاء كل عضو حظّه من الضرب، (بالسوط)، قال في شرح المهذب للحنفية: السوط فوق

<sup>(</sup>١) ضعيف: أخرجه الشافعي (١٥٠٢) وابن أبي شيبة (١١/٢٩٣/١) وغيرهما (إرواء ٧/٣٥٩).

 <sup>(</sup>۲) ضعیف: أخرجه أحمد (۱/۱۳۵) وابن أبي شیبة (۱/۱۲/۱۱) والبیهقي (۲٤٥/۸) وغیرهم
 (إرواء ۷/ ۳٥٩).

<sup>(</sup>٣) أي بجبل مفتول من شعر.

<sup>(</sup>٤) أخرجه البخاري (٢ /٧٧) ومسلم (٥ / ١٢٤) ومالك (٢ / ٨٢٦ / ١٤) والشافعي (١٤٩٩) وغيرهم (إرواء ٧/ ٣٦١).

<sup>(°)</sup> حسن: أخرجه أحمد (٣/٤٣٤) وأبو داود (٤٤٩٠) والحاكم (٤/٣٧٨) وغيرهم (إرواء /٣٧٨).

<sup>(</sup>٦) النور: آية (٢).

القضيبِ ودونَ العصا. وقال في المبدع: ومن المختار لهم: بسوطٍ لا ثمرةَ له، أي باس، فتعيّن أن يكون من غير الجلد. انتهى ، روي عن زيد بن أسلم مرسلاً «أن رجلاً اعترف عند النبي على فأتي بسوط مكسور، فقال: فوق هذا، فأتي بسوط جديد لم تكسر ثمرته، فقال بين هذين (۱).

ولا يبالغ في الضرب بحيث يشق الجلد وقال الإمام أحمد: لا يبدي إبطه في شيء من الحدود، وعن علي رضي الله عنه قال: «ضرب بين ضربتين، وسوط من سوطتين»<sup>(۲)</sup>، ولا يُمد ولا يُربط ولا يُجرد من الثياب لعدم نقله، وقال ابن مسعود: رضي الله عنه: «ليس في ديننا مد ولا قيد ولا تجريد»<sup>(۳)</sup>.

(ويجب) في الجلد (اتقاءُ الوجه، و) اتقاء (الرأس، و) اتقاء (الفرج، و) اتقاء (المقتل) كالفؤاد والخصيتين، لأنه ربما أدّى ضربه في شيء من هذه الأعضاء إلى قتله أو ذهاب منفعته. والمقصود أدبه لا غيره وقال على رضي الله عنه: «اضرب وأوجع، واتقِ الرأس والوجه»، وقال: «لكل من الجسد حظ، إلا الوجه والفرج»(3)،

(وتضرب المرأة) لحدّ حال كونها (جالسةً) لقول عليّ كرّم الله وجهه: تضرَبُ المرأة جالسةً، والرجل قائماً(٥).

(وتُشَدُّ عليها ثيابُها، وتمسَكُ يداها) لئلا تنكشف، لأن المرأة عورة، وفعل ذلك أستر لها وفي حديث الجهينة «. . فأمر بها رسول الله ﷺ فشدت عليها ثيابها. . »(٦).

(ويحرم بعد) إقامة (الحد حبسٌ وإيذاءٌ بكلام ٍ) أي أن يُحْبَس المحدود. نص عليه. أو يؤذي بكلام ٍ، كالتعيير، على كلام ِ القاضي.

<sup>(</sup>١) ضعيف: أخرجه مالك (٢/٨٢٥/) والشافعي وعنه البيهقي (٣٢٦/٨) (إرواء ٣٦٣/٧).

<sup>(</sup>٢) قال الألباني: لم أقف عليه (إرواء ٧/٢٦).

<sup>(</sup>٣) ضعيف: أخرجه البيهقي (٨/٣٢٦) (إرواء ٧/٤٣٦).

<sup>(</sup>٤) ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٢١/٧٧ ـ ٧٨) (إرواء ٧/٥٦٣).

<sup>(</sup>٥) ضعيف: أخرجه البيهقي (٨/٣٢٧) (إرواء ٣٦٦/٧).

<sup>(</sup>٦) أخرجه مسلم (٥/ ١٢٠) وأبو داود (٤٤٤٠) وأحمد (٤/ ٢٩) وغيرهم (إرواء ٧٦٦/٧).

#### [الحدوإسقاط الإثم]:

(والحدُّ) المقدَّر في ذنب (كفارةٌ لذلك الذنب) نص عليه لخبر عبادة وفيه «.. ومن أصاب من ذلك شيئاً فعوقب به فهو كفارة له»(١). (ومن أتى حدًّا سَتَر نفسهُ ولم يُسنَّ أن يُقِرَّ به عند الحاكم) لحديث «إن الله ستير يحب الستر»(٢). نَقَل مُهنَّا في رجل زنى، فذهب ليقرّ: قال: بل يستر نفسهُ. واستحب القاضي إن شاعَ رَفْعَهُ إلى حاكم، ليقيمه عليه. قال ابن حامد: إن تعلّقت التوبةُ بظاهرٍ كالصَّلاةِ والزكاةِ أَظْهَرَهَا للحاكِم، وإلاّ أسرَّ ومن قال لحاكم: أصبت حداً، لم يلزمه شيء ما لم يبيّنَ نص عليه.

#### [تداخل الحدود]:

(وإن اجتمعت حدودٌ لله تعالى من جنس) واحد، بأن زنى مراراً، أو سرق مراراً، أو شرب مراراً (تداخلت) فلا يُحَدُّ سوى مرةٍ. قال ابن المنذر: أجمع على هذا كلُّ من يحفظ عنه من أهل العلم. وذلك لأنّ الغرض الزجر عن إتيان مثل ذلك في المستقبل، وهو حاصِلٌ بالحدّ الواحِد، لأن الواجِبَ هنا من جنس واحد، فوجَبَ التداخُل، كالكفّارات من جنس واحد.

(و)إن اجتمعت حدودٌ لله تعالى (من أجناس) ولم يكن فيها قتلٌ، كمن زنى وهو غيرُ محصَنٍ، وشَرِب الخمر، وسرق (فلا) تتداخل، بلَّ يجب أن يُبْدَأَ بالأخفّ فالأخف، فيحدّ للشرب أوّلًا، ثم يحدّ للزنا، ثم يُقْطَعُ للسَّرِقَة.

وإن كان فيها قتل استوفي وحده لقول ابن مسعود رضي الله عنه: «إذا اجتمع حدان، أحدهما القتل، أحاط القتل بذلك» $(^{\circ})$ ، ولا يعرف له مخالف من الصحابة، ولأن الغرض الزجر، ومع القتل لا حاجة له.

وتستوفى حقوقُ الأدميِّ كلُّها سواء كان ليها قتلٌ أو لم يكن [ويبدأ بغيرِ قتل ٍ بالأخف فالأخف، وجوباً].

\* \* \*

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري (١٢/١) ومسلم (١٢/٥) وأحمد (٣١٤/٥) وغيرهم (إرواء ٧٧٧٧).

<sup>(</sup>٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٠١٢) والنسائي (١/٧٠) والبيهقي (١٩٨/١) (إرواء ٣٦٧/٧).

<sup>(</sup>٣) ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٢/٥٦/١١) (إرواء ٣٦٨/٧).

# باب حد الزِّني

الزنى (هو فعلُ الفاحِشةِ في قُبلٍ أو دُبرٍ).

وهو من أكبر الكبائر قال الإمام أحمد لا أعلم بعد القتل ذنباً أعظم من الزنى. وقد أجْمَعَ المسلمون على تحريمه، لقوله تعالى: ﴿ وَلاَ تَقْرَبُوا الزِّنَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءً سَبِيلاً ﴾ (١) وقوله تعالى: ﴿ وَاللَّذِينَ لاَ يَدْعُونَ مَعَ اللهِ إِلْهَا آخَرَ وَلاَ يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللهِ إِلَّا بِالحَقِّ وَلاَ يَوْنُونَ وَمَنْ يَفْعُلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً يُضَاعَفْ لَهُ العَذَابُ يَوْمَ القِيَامَةِ وَيَخْلُدُ فِيهِ الله إلا بالحَقِّ وَلاَ يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعُلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً يُضَاعَفْ لَهُ العَذَابُ يَوْمَ القِيَامَةِ وَيَخْلُدُ فِيهِ مُهاناً ﴾ (٢) وعن عبد الله بن مسعود قال: «سألت رسول الله على أي الذنب أعظم؟ قال: أن تجعل لله نداً وهو خلقك، قلت: ثم أي؟ قال: أن تقتل ولدك مخافة أن يطعم معك، قلت: ثم أي؟ قال: أن تقتل ولدك مخافة أن يطعم معك، قلت: ثم أي؟ قال: أن تقتل ولدك مخافة أن يطعم معك، قلت:

(فإذا زنى) المكلف (المحصنُ وجب رَجمه حتى يموت) لأنه ثبت عن النبي على الرجم، بقوله وفعله، في أخبار كثيرة. وأجمع عليه أصحاب رسول الله على ففي حديث عمر قال: «إن الله بعث محمداً على بالحق، وأنزل عليه الكتاب، فكان فيما أنزل عليه آية الرجم، فقرأتها وعقلتها ووعيتها، ورجم رسول الله على ورجمنا بعده، فأخشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل ما نجد الرجم في كتاب الله، فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله تعالى». فالرجم

<sup>(</sup>١) الإسراء: آية (٣٢).

<sup>(</sup>٢) الفرقان: آية (٦٨).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري (٣/ ١٩٥) ومسلم (١/٦٣) وأحمد (١/ ٤٣٤) وغيرهم (إرواء ٣/٨).

حق على من زنى إذا أحصن من الرجال، والنساء، إذا قامت البينة، أو كان الحبل أو الاعتراف، وقد قرأتها: الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة، نكالاً من الله والله عزير حكيم»(۱)، ولأن النبي على: «رجم ماعزاً والغامدية، ورجم الخلفاء من بعده»(۲)، وهل يجلد قبله؟ على روايتين، إحداهما: يجب للآية وعن علي «أنه ضرب شُرَاخة يوم الخميس، ورجمها يوم الجمعة، وقال: جلدتها بكتاب الله، ورجمتها بسنة رسول الله على الله على عبادة «والثيب(٤) بالثيب، جلد مائة والرجم»(٥)، والثانية: لا جلد عليه، لما تقدم عن ابن مسعود، ولأن النبي على: «رجم ماعزاً والغامدية ولم يجلدهما»(٢)، وقال لأنيس «فإن اعترفت فارجمها» (٧)، ولو وجب الجلد لأمر به، قال الأثرم: سمعت أبا عبد الله يقول في حديث عبادة، إنه أول حد نزل وإن حديث ماعز بعده، وعمر «رجم ولم يجلد» . ولا يجب الرجم إلا على المحصن بإجماع أهل العلم.

(والمحصَنُ هـو من وَطِيءَ زوجته في قُبُلِهـا بنكاح صحيح ) ولو كتابيّة، ولـو في حيض ، أو صوم ، أو إحرام ، أو في المسجد، أو في النفاس، (وهما) أي الزوجان (حرّان مكلَّفَانِ) ولـو ذميين أو مستأمِنَيْن حالَ الوطءِ.

إذا علمتَ ذلك فيشترط للإحصان سبعة شروط:

أحدها: الوطءُ في القبل.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري (٤/٤) ومسلم (١١٦/٥) وأحمد (٢٩/١) وغيرهم (إرواء ٨/٤).

<sup>(</sup>٢) أما رجم ماعز فأخرجه البخاري (٢/١/٤) ومسلم (١١٦/٥) وغيرهما وأما رجم الخلفاء بعده فهو في حديث عمر الذي قبله (إرواء ٤/٨) .

<sup>(</sup>٣) صحيح: أخرجه أحمد (١٠٧/١ ـ ١٤١) والدارقطني (٣٤٠) وغيرهما (إرواء ١٦/٨).

<sup>(</sup>٤) الثيب: من ليس ببكر.

<sup>(</sup>٥) مطلع الحديث «خذوا عني خذوا عني قد جعل الله له سبيلًا . . . » أخرجه مسلم (١١٥/٥) وأبو داود (٤٤١٥) وأحمد (٣١٣/٥) وغيرهم (إرواء ١٠/٨) .

<sup>(</sup>٦) أما رجم ماعز متقدم قبل حديثين وأما رجم الغامدية فأخرجه البخاري (٢/ ٢٥) ومسلم (١٢/٥) وغيرهما (إرواء ٥/٢٨/ /١١).

<sup>(</sup>V) صحيح: تقدم في الذي قبله.

<sup>(</sup>٨) صحيح: وتقدم قبل حديثين.

الثاني: أن يكون الوطء في نكاح. ولا خلاف بين أهل العلم في أن وطءَ الزني والشُّبْهَةِ والتَّسري لا يصيرُ به الواطيءُ محصناً.

الثالث: أن يكونَ النكاحُ صحيحاً وفاقاً لمالكِ والشافعي.

الرابع: الحرية.

الخامس: البلوغ.

السادس: العقل.

السابع: أن يوجد الكمال في الزوجين حال الوطء، بأن يطأ الزوجُ العاقلُ الحرُّ زوجتَه العاقلة الحرة فلا إحصان مع صغر أحدهما، أو جنونه، أو رقِّه، لحديث «الثيب بالثيب جلد مائة والرجم» (۱)، ولا يكون ثيباً إلا بعد ذلك. ولأن الإحصان كمال، فيشترط أن يكون في حال الكمال، وتصير الزوجة أيضا محصنة حيث كانا بالصفات المتقدمة حال الوطء.

وأما الإسلام فليس بشرطٍ للإحصان على الأصح «لما روى ابن عمر أن النبي ﷺ أمر برجم اليهوديين الزانيين فرجما» (٢)، ولا خلاف بين أهل العلم في أن الزنى ووطء الشبهة لا عصير به أحدهما محصناً، ولا نعلم بينهم خلافاً في أن التسري لا يحصل به الإحصان لواحد منهما، لكونه ليس بنكاح، ولا تثبت فيه أحكامه.

(وإن زنى الحرّ غيرُ المحصنِ جُلِدَ مائةَ جلدةٍ) بلا خلاف، لقوله تعالى: ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة.. ﴾ (٣)، وحديث عبادة مرفوعاً «البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام (٤). (وغُرِّبَ عاماً) إلى مسافةٍ قصرٍ لما سبق، وورد عن ابن عمر «أن النبي على ضرب وغرب، وأن أبا بكر ضرب وغرب، وأن عمر ضرب وغرب، مواء كان

<sup>(</sup>١) صحيح: وتقدم قريباً.

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري (٤/٥/٤) ومسلم (١٢٢/٥) ومالك (١/٨١٩) وغيرهم (إرواء ٥/٩٣).

<sup>(</sup>٣) النور: آية (٢).

<sup>(</sup>٤) أخرجه مسلم (٥/١١٥) وأبو داود (٤٤١٥) وأحمد (٣١٣/٥) وغيرهم (إرواء ٨/١٠).

<sup>(</sup>٥) صحيح: أخرجه الترمذي (١/ ٢٧١) والبيهقي (٢٢٣/٨) (إرواء ١١/٨).

الزاني مسلماً أو كافراً ، لأنه حدُّ ترتَّب على الزنى ، فوجب على الكافر ، كوجوب القود في القتل ، والقطع في السرقة .

(وإن زنى الرقيق) أي كاملُ الرقّ (جُلد خمسين) جلدةً، لقوله تعالى: ﴿ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى المُحْصَنَاتِ مِنَ العَذَابِ ﴾ (١) والعذاب المذكور في القرآن مائة جلدة لا غير. فينصرف التنصيف إليه، دون غيره، بدليل أنه لا ينصرف إلى تنصيف الرجم، لتعبذر تنصيفه وعن عبد الله بن عياش المخزومي قال: «أمرني عمر بن الخطاب في فتية من قريش فجلدنا ولائد (٢) من ولائد الإمارة، خمسين خمسين في الزنى (٣).

(ولا يغرّب) لأن التغريب في حق القن عقوبة لسيّده دونه، لأنه غريبٌ في موضعه، ويترفّه، أي يتنعم، بتغريبه من الخدمة، ويتضرّر سيّدُهُ بتفويتِ خِدمتِهِ والإنفاق عليه، مع بعده عنه، فيصيرُ الحدُّ مشروعاً في حقّ غير الزاني، والضرر على غير الجاني «ولأنه على لم يأمر بتغريب الأمة إذا زنت، في حديث أبي هريرة، وزيد بن خالد»(٤)، وقد سبق.

والمبعَّضُ يُجْلَد ويغرَّب بحسابه.

(وإن زنى الـذمي بمسلمةٍ قُتِـلَ) لأنه انتقض عهـدُه ولما روي عن عمـر. وتقدم في الجهاد.

( وإن زنى الحربيّ فلا شيء عليه ) من جهة النزنى ، لأنه مُهْـدَرُ الدم ، ولأنـه غير ملتزِم ٍ للأحكام .

(وإن زنى) المحصَنُ بغير المحصنةِ (فلكلِّ) من المحصن وغيره (حدُّه) لحديث أبي هريرة وزيد بن خالد «في رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ، وكان ابن أحدهما عسيفاً عند الأخر فزنى بامرأته..»، وفيه «.. وقال رسول الله ﷺ وعلى ابنكن جلد مائة وتغريب عام،

<sup>(</sup>١) النساء: آية (٢٥) .

<sup>(</sup>٢) ولائد: جمع وليد.

<sup>(</sup>٣) حسن: أخرجه مالك (٢/٨٢٧/) وعنه البيهقي (٢٤٢/٨) (إرواء ١٢/٨).

<sup>(</sup>٤) أخرجه البخاري (٢ / ٢٧) ومسلم (٥ / ١٢٤) ومالك (٢ / ١٤/٨٢٦) وغيرهم (إرواء ٧ / ٣٦١).

واغد يا أنيس الى إمرأة هذا فإن اعترفت فارجمهما، قال: فغدا عليها فاعترفت فرجمها»(١).

(ومن زنى ببهيمة) ولو سمكة (عُزِّر) فقط، ولا حد عليه، روي عن ابن عباس، وهو قول مالك والشافعي، لأنه لم يصح فيه نص، ولا حرمة له، والنفوس تَعَافُهُ. وعنه عليه الحد، لحديث ابن عباس مرفوعاً «من وقع على بهيمة فاقتلوه واقتلوا البهيمة»(٢). وقُتِلَت، لكن لا تقتل إلا بالشهادة على فعله بها إن لم يكن يملكها.

ويحرُم أكلُها، فيضمنها بقيمتها كاملةً.

(ولو تلوط) بغلام لزمه الحد لحديث أبي موسى مرفوعاً «إذا أتى الرجل الرجل فهما زانيان» (٣)، وعنه: حده الرجم بكل حال، لأنه إجماع الصحابة فإنهم أجمعوا على قتله، وإنما اختلفوا في الكيفية، قاله في الشرح. وعن ابن عباس مرفوعاً «من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به» (٤)، وفي حدِّ من وقع على ذات محرمة بعقد أو غيره روايتان. إحداهما: حده حد الزنى لعموم الآية والأخبار، الثانية: يقتل بكل حال، لما روى البراء قال: «لقيت عمي ومعه الراية، فقلت: أين تريد؟ قال: بعثني رسول الله على إلى رجل تزوج امرأة أبيه بعده، أن أضرب عنقه وآخذ ماله» (٥)، وورد مرفوعاً «من وقع على ذات محرم فاقتلوه» (١)، ولا يجوز للحاكم أن يقيم الحد بعلمه، لأن ذلك يروى عن أبي بكر الصديق رضى الله عنه (وشرط وجوب الحد ثلاثة):

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري (٢/٥٦) ومسلم (١٢١/٥) ومالك (٢/٨٢٢/٧) وغيرهم (إرواء ٢٨٦/٥).

<sup>(</sup>٢) صحيح: أخرجه أحمد (٢/٩٦١) وأبو داود (٤٤٦٤) والترمذي (٢/٥/١) وغيرهم (إرواء ١٣/٨).

<sup>(</sup>٣) ضعيف: أخرجه البيهقي (٢٣٣/٨) (إرواء ١٦/٨).

<sup>(</sup>٤) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٤٦٢) والترمذي (١/ ٢٧٥) وأحمد (١/ ٣٠٠) وغيرهم (إرواء /١٧٥).

<sup>(</sup>٥) صحيح: أخرجه الترمذي (١/٥٥/) وابن ماجه (٢٦٠٧) وأحمد (٢٩٢/٤) وغيرهم (إرواء /١٩٢).

<sup>(</sup>٦) ضعيف: أخرجه الترمذي (١/٢٧٦) وابن ماجه (٢٥٦٤) والدارقطني (٣٤١) وغيــرهـم (إرواء ٢٢/٨).

(أحدها: تغييب الحشفة) الأصلية، ولو كانت من خصيًّ، (أو) تغييبُ (قدرها) أي قدر الحشفة لعدم وجود الحشفة، (في فرج أصليًّ، أو دُبُرٍ لآدميًّ حيًّ)، ذكر أو أنثى، لحديث ابن مسعود «أن رجلً جاء إلى النبي على فقال: إني وجدت إمرأة في البستان فأصبت منها كل شيء غير أني لم أنكحها، فافعل بي ما شئت، فقرأ عليه النبي على: ﴿ وأقم الصلاة طرفي النهار وزلفاً من الليل إن الحسنات يذهبن السيئات ﴾(١)»(٢)، وعن أبي هريرة في حديث الأسلمي «فأقبل عليه في الخامسة قال: أنكتها؟ قال نعم: قال: كما يغيب المِرْوَد (٣) في المكحلة، والرَشَاء (٤) في البئر، قال نعم: وفي آخره فأمر به فرجم» (٥). فقوله: «المكحلة، والرَشَاء (١) في البئر، قال نعم: وفي آخره فأمر به فرجم» (٥). فقوله: «تغييب» احتراز ممن لم يغيّب، كأن أصاب بذكره بابَ الفرْج . وقوله: «الحشفة» احترازاً عمن غيّبَ بعضَها فإن ذلك لا يسمّى زنى ، إذ الوطء لا يتم بدون تغييب جميع الحشفة، لأنه القدر الذي تثبتُ به أحكامُ الوطء في القبُل وغيره. وقوله: «أو دبر» ليدخل اللّواط ووطء المرأة في الدبر، لأنه فاحشة.

وعُلِمَ مما تقدّم أنّ من وطيءَ أجنبيَّةً لا تحلُّ له دون الفرْجِ ، لم يلزمْه حدّ.

(الثاني) من شروط حد الزنى: (انتفاء الشبهةِ) لحديث عائشة مرفوعاً «أدرؤوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم، فإن كان له مخرج فخلوا سبيله، فإن الإمام أن يخطىء في العفو خير من أن يخطىء في العقوبة» ( $^{(7)}$ )، وعن أبي هريرة مرفوعاً «ادفعوا الحدود ما وجدتم لها مدفعاً» ( $^{(Y)}$ )، وقال ابن المنذر: أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم أن الحدود تدرأ

<sup>(</sup>۱) هود: آیة (۱۱٤).

<sup>(</sup>٢) رواه مسلم (١٠٢/٨) وأبو داود (٤٤٦٨) والترمذي (٢ /١٨٨) وأحمد (١ /٤٤٥) وغيرهم (إرواء (٣٣/٨).

<sup>(</sup>٣) المرود: الميل.

<sup>(</sup>٤) الرشاء: الحبل.

<sup>(</sup>٥) ضعيف: أخرجه أبو داود (٢٤٢٨) والدارقطني (٣٧١) والبيهقي (٢٢٧/٨) وغيرهم (إرواء ٢٤/٨).

<sup>(</sup>٦) ضعيف: أخرجه الترمذي (١/٢٦٧) والدارقطني (٣٢٣) والحاكم (٣٨٤/٤) والبيهقي (٢٣٨٨) (إرواء ٨/٥٨).

<sup>(</sup>٧) ضعيف: أخرجه ابن ماجه (٢٥٤٥) (إرواء ٢٦/٨).

بالشبهات. فلو وطىء زوجته في حيض، أو نفاس، أو أمته المحرَّمة أبداً برضاع أو غيرو، أو المزوَّجة ، أو المعتدَّة ، أو أمةً له ، أو لمكاتبه ، أو لبيتِ المال فيها شِرْك ، أو في نكاح ، أو ملكٍ مختَلفٍ فيه ، وهو يعتقد تحريمه ، أو إمرأةً وجدَها على فراشه ، أو في منزله ظنّها زوجته أو أَمته فلا حدّ عليه .

(الثالث) من شروط حد الزنا: (ثبوتُه) أي ثبوت الزنا. وله صورتان:

أشار للأولى بقوله: (إما بالإقرار) من مكلّف (أربع مرات) لأن ماعز بن مالك «اعترف عند النبي الله الأولى والثانية والثالثة فرده، فقيل له: إنك إن اعترفت الرابعة رجمك، فاعترف الرابعة فحبسه، ثم سأل عنه فقالوا: لا نعلم إلا خيراً، فأمر به فرجم»، روي من طرق عن ابن عباس وجابر، وبريدة وأبي بكر الصديق(). ولو كان الاعتراف في مجالس، ولأن الغامدية أقرت عنده بذلك في مجالس() (و) يعتبر أن (يستمرّ على إقراره) حتى يتم الحدّ، لأن من شرط إقامة الحدّ بالإقرار البقاء عليه إلى تمام الحدّ فإن رجع أو هرب كف عنه، وبه قال مالك والشافعي، لقول بريدة: «كنا أصحاب محمد الله تتحدث أن الغامدية وماعزاً لو رجعا بعد اعترافهما لم يطلبهما، وإنما رجمهما بعد الرابعة "()، وفي حديث أبي هريرة «فذكروا ذلك لرسول الله الله أن ماعزاً فرَّ حين وجد مس الحجارة ومس الموت، فقال رسول الله الله هلا ترتكتموه "فلا.)

وأشار للثانية بقوله: (أو بشهادةِ أربعةِ رجالٍ عدول) في مجلس واحد، ولـو جاؤوا متفرقين، بزنى، واحد ويصفونه لقوله تعالى: ﴿ . . والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتـوا

<sup>(</sup>١) ضعيف: بهذا السياق: أخرجه الطحاوي (٢/٨١) وابن أبي شيبة (٢/٨١/١) وأحمد (١/٨) وأما الطرق التي أشار إليها المصنف فصحيحة وسبق ذكر بعضها في حديث ماعز الذي تقدم (إرواء ٢٦/٨).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم (٥/١١٩) وأبو داود (٤٤٣٣) وأحمد (٥/٣٤٧) وغيرهم (إرواء ٧/٧٥٧).

<sup>(</sup>٣) ضعيف: أخرجه أبو داود (٤٤٣٤) (إرواء ٢٧/٨).

<sup>(</sup>٤) صحيح: أخرجه الترمذي (٢٦٨/١) وابن ماجه (٢٥٥٤) وأحمد (٢٨٦/٢) وغيرهم (إرواء ٣٥٣/٧).

بأربعة شهداء.. ﴾ (١) الآية، وقوله تعالى: ﴿ . . . فاستشهدوا عليهن أربعة منكم ﴾ (٢)، فيجوز لهم النظر إليهما حال الجماع، لإقامة الشهادة عليهما.

ويعتبر في ثبوته بالشهادة عليه خمسةُ شروط:

الشرط الأول: أن يكون الشهود أربعة.

الثاني: أن يكونوا رجالًا كلهم.

الثالث: أن يكونوا عدولًا، فلا تقبل شهادة مستور الحال، لجواز أن يكون فاسقاً.

الرابع: أن يشهدوا في مجلس واحد سواء جاؤوا جملة واحدة أو سبق بعضهم بعضاً، «لأن عمر رضي الله عنه لما شهد عنده أبو بكرة، ونافع وشبل بن معبد على المغيرة بن شعبة بالزنى، حدهم حد القذف لما تخلف الرابع زياد فلم يشهد» (٣)، ولو لم يشترط المجلس لم يجز أن يحدهم، لجواز أن يكملوا برابع في مجلس آخر، ولأنه لو جاء الرابع بعد حد الثلاثة لم تقبل شهادته، ولولا اشتراط المجلس لوجب أن يقتل، قاله في الكافي.

الخامس: أن يصف الشهودُ صورَة الزّني ، فيقولون: رأينا ذكره في فرجها كالمِرْوَد في المكحلة.

(فإن كان أحدهم غير عدل ، حُدُّوا للقذف) كلهم لعدم كمال شهادتهم للآية.

(وإن شهد أربعة بزناه) أي بزنى فلانٍ (بفلانَة ، فشهد أربعة آخرون أن الشهود) الأربعة (هم الزناة بها) دون من شهدوا عليه، (صُدِّقوا) ولم يُحَدَّ الرجلُ المشهودُ عليه، لأن الشهود الآخرين قدحوا فيمن شهد عليه. ولهذا قال: (وحُدَّ الأولون فقط) أي دون من شهدوا عليهما من فلان وفلانة، (للقذف، والزنى)، لأن الزنى ثبت عليهم بشهادةِ الآخرين، فوجب الحدُّ عليهم لذلك، ويجب عليهم حدّ القذف لأنهم شهدوا بزناً لم يثبت.

(وإن حَمَلَتْ من) أي امرأة (لا زوجَ لها، ولا سيّد لم يلزمْهَا شيْءٌ) ولا يجب أن تُسْأَل، لأن في سؤالها عن ذلك إشاعة للفاحشة، وذلك منهيّ عنه. فإن ادّعت أنها أُكرهت، أو وطئتْ بشبهةٍ، أو لم تعترف بزنى لم تحدّ لأن عمر رضي الله عنه «أتي بامرأة ليس لها زوج

<sup>(</sup>١) النور: آية (٤).

<sup>(</sup>٢) النساء: آية (١٥) .

<sup>(</sup>٣) صحيح: أخرجه الطحاوي (٢٨٦/٢) (إرواء ٢٨/٨).

قد حملت، فسألها عمر، فقال: إني امرأة ثقيلة الرأس، وقع عليّ رجَل وأنا نائمة، فما استيقظت حتى فرغ فدرأ عنها الحد»(١)، وعن علي وابن عباس «إذا كان في الحد لعل وعسى فهو معطل»، ولا خلاف أن الحد يدرأ بالشبهة، وهي متحققة هنا، وعنه تحد إذا لم تدع شبهة، اختاره الشيخ تقي الدين، وعليه يحمل قوله: «أو كان الحبل أو الاعتراف»(١).

\* \* \*

<sup>(</sup>١) صحيح: أخرجه البيهقي (٨/ ٢٣٥) وابن أبي شيبة (١/٧١/١١).

<sup>(</sup>٢) صحيح: أخرجه مالك (٨/٨٢٣/٢) والبيهقي (٢١٢/٨) (إرواء ٣١/٨).

# باب حدُّ القَذف

وهو الرّسي بزنى أو لواط، أو شهادة بأحدهما ولم تكمل البينة وهو من الكبائر المحرمة، لقوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللّٰذِينَ يَرْمُونَ المحصنات الغافلات المؤمنات لعنوا في الدنيا والآخرة ولهم عذاب عظيم ﴾(١)، وقوله ﷺ: «اجتنبوا السبع الموبقات، قالوا وما هن يا رسول الله؟ قال: الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال البتيم، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات»(٢).

(مَنْ قذفَ غيره بالزنى حُدَّ للقذف ثمانين إن كان حراً)؛ لقوله تعالى: ﴿ . . . فاجلدوهم ثمانين جلدة ﴾ (٣) . (و) حُدّ للقذف (أربعين إن كان رقيقاً) لما روى بحيى بن سعيد الأنصاري، قال: ضرب أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم مملوكاً افترى على حر ثمانين، فبلغ عبد الله بن عامر بن ربيعة، فقال: أدركت الناس زمن عمر بن الخطاب إلى اليوم، فما رأيت أحداً ضرب المملوك المفتري ثمانين، قبل أبي بكر بن محمد بن عمرو، ولأنه حد يتبعض، فكان المملوك على النصف من الحر كحد الزنى . وبالحساب إن كان مبعضاً .

(وإنما يجب) الحد (بشروط تسعة):

<sup>(</sup>١) النور: آية (٢٣).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري (٢/١٩٣) ومسلم (١/١٤) وأبو داود (٢٨٧٤) وغيرهم (إرواء ٢٢/٨).

<sup>(</sup>٣) النور: آية (٤).

(أربعة: منها) أي من التسعة (في القاذف، وهو: أن يكون بالغاً، عاقلاً)، قال في الإقناع: وإن كان القاذفُ مجنوناً، أو مُبرْسَماً، أو نائِماً، أو صغيراً، فلا حدّ عليه، بخلافِ السكران، (مختاراً) أي غير مكره، لحديث «رفع القلم عن ثلاثة»(١). (ليس بوالدِ للمقذوف وإن عَلا) يعني أنه لا يجب حد قذفٍ على من قَذَف ولده، أو ولدَ ولدِه، أو ولدَ ابنتِه، أو بنت ابنته، وإن سفل أو سفلت، كقودٍ.

(وخمسة في المقذوف، وهو: كونه حرًّا، مسلماً، عاقلًا، عفيفاً عن الزنى) ظاهراً، (يوطَأُ ويطأ مثله)، وهو ابن عشر، وبنتُ تسع، فأكثر لقوله تعالى: ﴿ والذين يرمون المحصنات. . ﴾ (٢) الآية، مفهومه أنه لا يجلد بقذف غير المحصن، والمحصن هو المسلم الحر العاقل العفيف عن الزنى.

أما اعتبار الحرية والإسلام فلأن العبد والكافر حرمتهما ناقصة، فلا تنهض لإِيجاب الحدّ. والآية الكريمة وردَتْ في الحرّة المسلمة، وغيرها ليس في معناها.

وأما العقل فلأنّ المجنون لا يُعيَّر بالزني ، لعدم تكليفه . وغيرُ العاقـل لا يلحقُه شيء بإضافة الزني إليه، لكونه غيرَ مكلّف .

وأما العفة عن الزنى فلأن غيرَ العفيفِ لا يشينه القذف، والحدُّ إنما وجَبَ لأجل ذلك. وقد أسقط الله تبارك وتعالى الحد عن القاذف إذا كان له بينة بما قال.

وأما كونُه يجامِعُ مثلُه، فلأن مَنْ دونَهُ لا يعيّر بالقذف، لتحقّق كذب القاذف.

ولا يشترَطُ في المحصَنِ العدالةُ، فلو كان فاسقاً لشربه الخمر، أو لبدعةٍ، ولم يُعْرَفُ بالزني، وجب الحد على قاذفه.

(لكن لا يحدّ قاذف غير البالغ حتى يبلُغ) ويطالِبَ به بعد بلوغه، (لأن الحقّ في حد القذف للآدميّ) أي المقذوف (فلا يقام بلا طلبه) أي طلب المقذوف، ولأنّ مطالبته قبل

<sup>(</sup>۱) صحیح: رواه عن عائشة أبو داود (۲۹۹۸) والنسائي (۲/ ۱۰۰) وأحمد (٦/ ١٠٠) وغیرهم (١/ صحیح).

<sup>(</sup>٢) النور: آية (٤).

البلوغ لا توجب الحدّ لعدم اعتبار كلامه، وليس لوليه المطالبةَ عنهُ لأنه حقُّ شرعيُّ ثَبَتَ للتشفّي، فلم يقم غيره مقامه في استيفائه، كالقصاص، فإذا بلَغَ وطَلَبَ أُقيمَ حينئذٍ.

(ومن قَذَفَ غيرَ محصنٍ عُزِّر) والمحصن هو الذي اجتمعت فيه الشروط الخمسة المتقدمة.

(ويثبت الحدّ هنا) أي في القذف، (وفي الشرب، وفي التعزير بأحد أمرين: إما بإقراره مرةً، أو شهادةِ) رجلَيْنِ (عدلين).

### فصل [فيما يسقط به حدّ القذف]

(ويسقط حد القذف بأربعة) أشياء:

(بعفو المقذوف) لما روي عنه على أنه قال: «أيعجز أحدكم أن يكون كأبي ضمضم، كان إذا أصبح يقول: تصدقت بعرضي..» (١) الحديث، والصدقة بالعرض لا تكون إلا بالعفو عما وجب له، ولأنه حق له لا يقام إلا بطلبه، فيسقط بعفوه كالقصاص. ولو بعد طلب، لا عَنْ بعضِه، كما لو كان المقذوف جماعة بكلمة، فإن عليه حدًّا واحداً لجميعهم. ولكل واحد منهم حقّ في طلب إقامته. فلو كانوا خمسة مثلاً وعفا أحدهم عن حقه، لم يسقط حق الأربعة الباقين. فلو طلب أحدهم حقّه، فلما جُلِدَ عشرين، قال: عفوت عن باقي الحد، لم يسقط حق الثلاثة الباقين من تتمته فلو طلبها أحد الثلاثة الباقين، فلما جُلِدَ عشرين أخرى قال: عفوت عن باقي الحد لم يسقط حق الاثنين الباقيين من تتمة الحد. فلو طلبها أحدهما، فلما جلد عشرين، قال: عفوت عن تتمته لم يسقط حق الواحد الباقي، فله طلب جلد العشرين الباقية من الثمانين. ولهذا لا يسقط بالمصالحة عليه، ولا عن بعضه بمال. وهذا بخلاف عفو بعض مستحقّي القود عن حقه، فإنه يسقط بذلك حق باقيهم.

(أو بتصديقه) أي بتصديق المقذوف للقاذف.

(أو بإقامة البينة) بما قذفه به.

(أو باللعان) وتقدم.

<sup>(</sup>١) ضعيف: أخرجه ابن السنّي في «عمل اليوم والليلة» (٦٢) (إرواء ٣٢/٨).

(والقذفُ حرامٌ، وواجبٌ، ومباحٌ). (ويحرم فيما تقدم)، وهو من الكبائر.

(ويجب) القذف (على من يرى زوجته تزني، ثم تلد ولداً يقوى في ظنه أنه من الزاني، لشبهه به)، أي لكون الولد يشبه الزاني أو يراها تزني في طهر لم يطأها فيه، فيعتزلها ثم تلده لستة أشهر فأكثر، لجريان ذلك مجرى اليقين، في أن الولد من الزنى فيلزمه قذفها ونفيه، لئلا يلحقه الولد، ويرثه ويرث أقاربه، ويرثوه وينظر إلى بناته وأخواته ونحوهن، وذلك لا يجوز، فوجب نفيه إزالة لذلك ولحديث «أيما امرأة أدخلت على قوم من ليس منهم فليست من الله في شيء، ولن يدخلها جنته، وأيما رجل جحد ولده وهو ينظر إليه، احتجب الله منه، وفضحه على رؤوس الأولين والآخرين» (١)، فكما حرم على المرأة أن تدخل على قوم من ليس منهم، فالرجل مثلها.

(ويباح) قذفُها (إذا رآها تزني ولم تلد ما يلزمه نفيهُ)، أو يستفيضُ زناها في الناسِ، (أو أخبره بزناها ثقة، أو يرى الزوجُ رجلًا يعرَفُ بالفجور يدخل إليها، زاد في الترغيب: خلوةً.

(وفراقها أولى) من قذفها لأنه أستر، ولأن قذفها يلزم منه أن يحلفَ أحدُهما كاذباً، أو تقرّ فتفتضح .

# فصل [في ألفاظ القذف]

والقذف تنقسم ألفاظه إلى صريح وكناية.

(وصريحُ القذفِ) للمرأة: (يا منيوكة) إن لم يفسّرُهُ القاذفُ بفعل زوج أو سيّد، وللذكر: (يا منيوك، يا زاني، يا عاهر) أو: قد زنيت، أو: زنى فرجك، ونحوه وأصل العهر إتيان الرجل المرأة ليلاً للفجرو بها، ثم غلب على الزاني، سواء جاءها أو جاءته ليلاً أو نهاراً. أو قال له: (يا لوطيّ). وهو في العرف من يأتي الذكور، لأنه عمل قوم لوط، لأن هذه الألفاظ صريحة في القذف، لا تحتمل غيره، فأشبه صريح الطلاق.

<sup>(</sup>۱) ضعيف: أخرجه أبو داود (۲۲۲۳) والنسائي (۱۰۷/۲) والحاكم (۲۰۲/۲) وغيرهم (إرواء ٢ ٨٤٣٨).

فإن قال: أردْتُ زاني العين، أو عاهر اليد، أو: أنك من قوم لوطٍ، أو: أنك تعمل عملهم غير إتيان الذكور، لم يقبل، لأن القذف بما تقدم صريح، (و: لستَ ولدَ فلانٍ)، أو: لسّتَ لأبيك، (فَقَذْفٌ لأمِّهِ) أيْ أم المقول له ذلك، روي عن ابن مسعود أنه قال: «لا حد إلا في اثنتين، قذف محصنة، أو نفي رجل عن أبيه»(١). لأنه إذا وُلِدَ على فراش إنسانٍ، ونَفَى أن يكون منه، فقد أثبت الزنا على أمه، لأنه لا يخلو إما إن يكون من أبيه، أو من غيره، فإذا نفاه عن أبيه، فقد أثبته لغيره. والغير لا يمكن أن يحبلها في زوجيّة أبيه إلا من زنى، فيكون قاذفاً لها لذلك وكذا لو نفاه عن قبيلته، لحديث الأشعث بن قيس مرفوعاً «لا أوتى برجل يقول: إن كنانة ليست من قريش إلا جلدته»(٢).

(وكنايته: زنت يداك، أو) زنت (رجلاك، أو) زنت (يدك، أو) زنت رجلك، (أو) زنى (بدنك). لأن زنى هذه الأعضاء لا يوجب الحدّ لحديث «العينان تزنيان وزناهما النظر، واليدان تزنيان وزناهما البطش، والرجلان تزنيان وزناهما المشي، ويصدق ذلك الفرج أو يكذبه»(٣).

ومن الكنايات: يا نظيف، يا عفيف، (يا مخنّثِ، يا قَحْبَةُ، يا فاجرة، يا خبيثة. أو يقول لزوجة شخص: قد فضحتِ زوجَكِ، وغطّيْتِ رأسه)، أو نَكَسْتِ رأسه، (وجعلْتِ له قروناً، وعلّقْتِ عليه أولاداً من غيره، وأفسدتِ فِراشَه)، ولعربيٍّ: يا نبطيّ. يا فارسيّ. يا روميّ. وقوله لأحدهم: يا عربيّ. ولمن يخاصمه: يا حلالُ ابن الحلال، وما يَعْرِفُك الناس بالزنا. أو: ما أنا بزانٍ أو: ما أمّي بزانيةٍ. أو يسمع من يقذِفُ شخصاً، فيقول له: صدقت. أو: صدقتَ فيما قلت، أو أخبرني فلان أنك زنيت، أو أشْهَدَني فلان أنّك زنيت، وكذّبه فلان فهذا ليس بصريح في القذف، قال الإمام أحمد، في رواية حنبل لا أرى الحد إلا على من صرح بالقذف أو الشتمة.

(فإن أراد بهذه الألفاظ حقيقةِ الزِّني حُدّ) للقذف، (وإلا)، بأن قال: أردتُ بالنبطيِّ

<sup>(</sup>١) ضعيف: أخرجه البيهقي (٢٥٢/٨) (إرواء ٣٦/٨).

<sup>(</sup>٢) موقوف: أخرجه ابن ماجه (٢٦١٢) وأحمد (٢١١٥) (إرواء ٨٥٥٨).

 <sup>(</sup>۳) أخرجه البخاري (٤/١٧٠) ومسلم (٨/٨٥) وأبو داود (٢١٥٢) وأحمد (٢/٦٧٦) ( إرواء ٣٧/٨).

نبطيًّ اللسانِ، وبالفارسيّ فارسيّ الطبع، وبقولي الروميّ روميِّ الخِلقة، وبقولي لها: أفسدتِ فراشَهُ أي أَحْرَقْتِيه، أو أَتَلفتِيهِ، وبقولي: علّقْتِ عليه أولاداً من غيره، أي؛ التقطّتِ ولداً وذكرتِ أنه ولده، وبقولي: مخنّث أنه فيه طباع التأنيث، وهو التشبّه بالنساء، ونحو ذلك. قُبِل، و (عُزِّر) نقله حنبل لارتكابه معصية لا حد فيها ولا كفارة، كأن أراد بالمخنث المتطبع بطبائع التأنيث، وبالقحبة المتعرضة للزني وإن لم تفعله، وبالفاجرة الكاذبة ونحو ذلك، وعنه: أن الحد يجب بذلك كله، لما روى سالم عن أبيه «أن رجلاً قال: ما أنا بزانٍ ولا أمي بزانية فجلده عمر الحد»(١)، وروي «أن عثمان جلد رجلاً قال لآخر يا بن شامّة الوذر(٢)، يعرض بزني أمه»(٣)، ولأن هذه الألفاظ يراد بها القذف عرفاً، فجرت مجرى الصريح، قاله في الكافي.

#### [قذف جماعة بكلمة]:

(ومن قذف أهل بلدةٍ، أو) قذف (جماعةً لا يتصوّر الزنى منهم عادةً) عُزِّر، لأنه لا عار على المقذوف بذلك، للقطع ِ بِكَذِبِ القاذف، و (لا حدّ) عليه.

ومن قالَ لمكلفٍ: اقذفْني، فقَذَفَهُ، لم يُحَدُّ، لأنه حق له، وعُزِّرَ، لأن ذلك محرم.

(وإن كان يُتَصَوَّرُ الزني منهم عادةً، وقَذَفَ كل واحدٍ بكلمةٍ، فعليه لكل واحدٍ حدّ) لأنه قد تعدّد القذف، وتعدّد مَحَلُه، فتعدّد الحد بتعدّده.

(وإن كان إجمالًا) أي بكلمة واحدة ، فإن قال: هؤلاء: زناة ، فطالبوه جميعهم ، أو طالبه أحدهم (ف) عليه (حدِّ واحِدٌ) لقوله تبارك وتعالى : ﴿ والَّذِينَ يَرْمُونَ المُحْصَنَاتِ ثُمَّ للهُ أَتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فاجلدوهُمْ ثَمانِينَ جَلْدَةً ﴾ (٤) ولم يفرق بين القذف لواحدٍ أو لجماعة ، لأنه قذف واحد ، فلم يجب فيه إلا حد واحد ومن قذف نبياً من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، أو قذف أمه كفر ، وقتل ، حتى ولو تاب ، لأن القتل هنا حد للقاذف ، وحد القذف

<sup>(</sup>١) صحيح: أخرجه مالك (٢/ ٨٨٩/١) والدارقطني (٣٧٦) (إرواء ٨/ ٣٩).

<sup>(</sup>٢) الوذر: القطع الصغار. أي أنها تشم مذاكير كثيرة.

<sup>(</sup>٣) ضعيف: أخرجه الدارقطني (٣٧٦) (إرواء ٨/ ٣٩).

<sup>(</sup>٤) النور: آية (٤).

لا يسقط بالتوبة، قال الشيخ تقي الدين: وكذا لو قذف نساءه لقدحه في دينه، ولا يكفر من قذف أبا شخص إلى آدم نص عليه. وسأله حرب رجل افترى على رجل، فقال: يا بن كذا وكذا إلى آدم وحواء، فعظمه جداً وقال: عن الحد: لم يبلغني فيه شيء وذهب إلى حد واحد.

\* \* \*

### باب حدّ المسكر

يعني الذي ينشأ عنه السكر.

والسُّكْرُ اختلاطُ العقل.

وكلَّ مسكرٍ خمرٌ، يحرُم شربُ قليلِهِ وكثيره مطلقاً، ولو لعطَش بخلافِ ماءٍ نجس عموم الآية، وعن ابن عمرو مرفوعاً «كل مسكر خمر وكل خمر حرام»(١)، وفال عمر: «نزل تحريم الخمر وهي من العنب والتمر، والعسل والحنطة والشعير، والخمرة ما خامر(٢) العقل»(٣)، وعن ابن عمر مرفوعاً «ما أسكر كثيره فقليله حرام »(١)، وعن عائشة مرفوعاً «ما أسكر الفَرْقَ(٥)، منه ، فملء الكف ملأه حرام »(١).

(من شرب مسكراً مائعاً) أو شرب ما خُلِطَ به ولم يُسْتَهلكْ فيه، (أو اسْتَعَطَ بِهِ)، أي

<sup>(</sup>۱) أخرجه مسلم (۲/ ۲۰) وأبو داود (۳۲۷۹) والنسائي (۲/ ۳۲۵) وأحمد (۲/ ۲۹) وغيرهم (إرواء ۸/ ۶۰).

٢) خامر العقل: غطاه وستره.

٣) أخرجه البخاري (٣/٣٦) ومسلم (٢٤٥/٨) والترمذي (١/٣٤٣) وغيـرهم (إرواء ٢٢/٨).

ع) صحيح: أخرجه البيهقي (٨/ ٢٩٦) وابن ماجه (٣٣٩ ٢) وغيرهما والحديث صحيح بشواهده (إرواء ٤٣/٨).

٥) الفرق: مكيال بالمدينة يسع ستة عشر رطلاً.

۲) صحیح: أخرجه أبو داود (۳۲۸۷) والترمذي (۱/۲۶۳) وابن حبان (۱۳۸۸) وأحمد (۲۱/۱)
 وغیرهم (إرواء ۵/۸).

بالمسكر، (أو احتقَنَ) به، (أو أكل عجيناً ملتوتاً به، ولو لم يسكر، حُدَّ ثمانين) جلدة (إن كان حرًّا) قال في الإنصاف: هذا المذهب، وعليه جماهير الأصحاب. انتهى «لأن عمر استشار الناس في حد الخمر، فقال عبد الرحمن. اجعله كأخف الحدود ثمانين، فضرب عمر ثمانين، وكتب به إلى خالد وأبي عبيدة بالشام»(١)، وكان بمحضر من الصحابة فاتفقوا عليه فكان إجماعاً، قاله في الكافي. ورُوِيَ أن عَلِيًّا قال في المشورة: إنه إذا سَكِرَ هَذَى، وإذا هذى افترى، فَحُدُّوهُ حدّ المفتري(٢). (و)حدّ (أربعين إن كان رقيقاً) لما روى عن ابن شهاب، أنه سئل عن حد العبد في الخمر فقال: «بلغني أن عليه نصف حد الحر في الخمر، وأن عمر وعثمان وعبد الله بن عمر قد جلدوا عبيدهم نصف الحد في الخمر»(٣). ويستوي في ذلك العبدُ والأمة. فيقامُ الحدّ على كل من الحرِّ والرقيق، ولو ادّعى جهل وجوب الحد، واختار الشيخ تقي الدين وجوب الحد بأكل الحشيشة سكر أو لم يسكر، وضررها من بعض الوجوه أعظم من ضرر الخمر، وإنما حدث أكلها في آخر المائة السادسة أو قريباً منها، مع ظهور سيف جنكيـز خان، قاله في الإنصاف. وعنه: أن حده أربعون، لما روى حصين بن المنذر «أن علياً جلد الوليد بن عقبة في الخمر أربعين ثم قال: جلد النبي على أربعين، وأبو بكر أربعين، وعمر ثمانين، وكل سنة وهذا أحب إليّ» (٤) ، وعن على قال: «ما كنت لأقيم حداً على أحد فيموت، وأجد في نفسي منه شيئاً إلا صاحب الخمر، فإنه لـو مـات وَدَيْتُهُ، وذلـك أن رسـول الله عِيَّةُ لم يسنه» (٥) ، ومعناه لم يقدره ويوقته. (بشرط كونه) أي الشارب ونحوه (مسلماً مكلّفاً) ليخرج الصغيرُ والمجنونُ حال كون مستعمله (مختاراً) لشربه لأنَّه إذا لم يكن مختاراً لشُربه لا إثم عليه، لحلُّه، لأنه مكره على شربه، سواءً أُكْرهَ بالضرب، أو أُلْجِيءَ إلى شربه، بأن فُتِحَ فمه

<sup>(</sup>١) أخرجه أحمد (١١٥/٣) ومسلم (٥/٥١) وأبو داود (٤٧٩) والترمذي (١/٢٧٢) وغيرهم (ارواء ٨/٥٤).

<sup>(</sup>٢) ضعيف: أخرجه الدارقطني (٣٥٤) والطحاوي (٢/٨٨) والحاكم (٤/٣٧٥) وغيرهم (إرواء (٢/٨٨)).

<sup>(</sup>٣) ضعيف: أخرجه مالك (٣/٨٤٢/٢) (إرواء ٨/٨٤).

<sup>(</sup>٤) أخرجه مسلم (٥/١٢٦) وأبو داود (٤٤٨٠) وأحمد (١/٤٤) وغيرهم (إرواء ٨/٨١).

<sup>(</sup>٥) أخرجه البخاري (٢٩٣/٤) ومسلم (١٢٦/٥) والبيهقي (٣٢١/٨) وأحمد (١٢٥/١) (إرواء ٨/٤٩).

وصبُّ فيه، لحديث «عفي لأمتي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» (١) وصبره على الأذى أفضل من شربها مكرهاً، نص عليه. (عالماً أن كثيره يسكر) فلا حد على جاهل بذلك، لأن الحدود تدرأ بالشبهات. ويُصَدَّقُ إن قال: لم أعلم وثبت عن عمر أنه قال: «لا حد إلا على من علمه» (٢)، وبه قال عامة أهل العلم.

(ومن تَشَبَّهُ بشرّاب الخمر) جمع شارب (في مجلسه، وآنيته) وحاضَرَ من حاضَرَهُ بمحاضِرِ الشراب، (حَرُمَ، وعُزِّرَ) قاله في الرعاية لحديث «من تشبه بقوم فهو منهم» (٣)، وكذا يعزر من حضر شرب الخمر، لحديث ابن عمر مرفوعاً «لعن الله الخمر وشاربها، وساقيها وبائعها ومبتاعها، وعاصرها ومعتصرها، وحاملها والمحمولة إليه» (٤).

(ويحرُم العصيرُ إذا أتى عليه ثلاثةُ أيام ) بلياليهن، وإن لم يغل ، لحديث «اشربو العصير ثلاثاً ما لم يغل» (٥)، وعن ابن عمر في العصير «اشربه ما لم يأخذه شيطانه، قيل: وفي كم يأخذه شيطانه، قال ثلاثة» (٢)، وعن ابن عباس أن النبي على «كان ينبذ له الزبيب فيشربه اليوم، والغد وبعد الغد إلى مساء الثالثة، ثم يأمر به فيهراق أو يسقى الخدم» (٧)، وقال معنى يسقى الخدم يبادر به الفساد قال في الفروع: والمنصوص: يحرُمُ ما تمَّ له ثلاثةُ أيام، انتهى، (ولم يطبخ) قبل ذلك.

<sup>(</sup>١) صحيح: بلفظ «إن الله تجاوز لأمتي . . » أخرجه الدارقطني (٤٩٧) والحاكم (٢/١٩٨) وغيرهما (إرواء ٢/٢١).

<sup>(</sup>۲) ضعیف: رواه الشافعی (۱٤٩٥) والبیهقی (۲۸۸۸) (إرواء ۲۲/۷).

<sup>(</sup>٣) صحيح: أخرجه أحمد (٢/٥٠) وابن أبي شيبة (١/١٥٠/١) وغيرهما (إرواء ٥/١٠٩).

<sup>(</sup>٤) صحيح: أخرجه أحمد (٧١/٢) والبيهقي (٢٨٧/٨) وابن عساكر (١/٥٣/١٩) والـطحــاوي (٣٠٦/٤) (إرواء ٥/٣٦٥).

<sup>(</sup>٥) لم أقف على إسناده مرفوعاً وأخرج السنائي (٢/٣٣٦) نحوه عن الشعبي بإسناد صحيح (إروا. ٨/٥٠).

<sup>(</sup>٦) لم أقف عليه عن ابن عمر وفي معناه ما أخرجه النسائي (٢/٣٣٥) والبيهقي (٣٠١/٨) بإسنا صحيح عن عبد الله بن يزيد الخطمي: «أن عمر كتب إليهم..» (إرواء ٨/٥٥).

 <sup>(</sup>۷) أخرجه أحمد (۲۳۲/۱) ومسلم (۲/۲۱) وأبو داود (۳۷۱۳) والنسائي (۲/۳۳۲) وغيرهم (ارواء ۸/۱۰).

قال في المنتهى: وإن طُبخَ قبل تحريمه حلّ إن ذَهَب ثلثاه ذكره أبو بكر إجماع المسلمين، «لأن أبا موسى كان يشرب من الطّلاء(١)، ما ذهب ثلثاه وبقي ثلثه»(٢)، «وله مثله عن عمر وأبي الدرداء»(٣)، وقال البخاري «رأى عمر وأبو عبيدة ومعاذ شرب الطلاء على الثلث، وشرب البراء وأبو جحيفة على النصف»(١)، وقال أبو داود: سألت أحمد عن شرب الطلاء إذا ذهب ثلثاه فقال: لا بأس به، قلت: إنهم يقولون يسكر، قال: لا يسكر لو كان يسكر ما أحله عمر رضي الله عنه.

ويحرم العصير أيضاً إن غلى كغليان القِدْرِ، بأن قَذَفَ بِزَبَدِهِ. قال في شرح المنتهى: ظاهره: ولو لم يسكر لما تقدم، وعن أبي هريرة قال: «علمت رسول الله على كأن يصوم، فتحينت فطره بنبيذ صنعته في دبّاء (٥)، ثم أتيته فإذا هو ينش (٦)، فقال: اضرب بهذا الحائط، فإن هذا شراب من لم يؤمن بالله واليوم الآخر» (٧).

\* \* \*

<sup>(</sup>١) الطلاء: ما طبخ من عصير العنب حتى ذهب ثلثاه.

<sup>(</sup>٢) صحيح: أخرجه النسائي (٢/ ٣٣٥) (إرواء ٢/٨٥).

<sup>(</sup>٣) صحيح: أما أثر عمر فتقدم قبل حديثين وأما أثر أبي الدرداء فهو عند النسائي (٢/ ٣٣٥) وإسناده صحيح (إرواء ٥٣/٨).

<sup>(</sup>٤) صحيح: أما أثر عمر فتقدم قريباً وأما أثر أبي عبيدة ومعاذ فأخرجه ابن أبي شيبة وغيره وأثر البراء وأبي جحيفة فأخرجه أيضاً ابن أبي شيبة لذا في «الفتح (١٠/٥٥ ـ ٥٦) (إرواء ٥٣/٨).

<sup>(</sup>٥) وعاء كان ينتبذون فيه.

<sup>(</sup>٦) النشيش: صوت غليان الماء.

<sup>(</sup>۷) صحيح: أخرجه أبو داود (۳۷۱٦) والنسائي (۲/۳۲۷) والبيهقي (۳۰۳/۸) وغيرهم (إرواء ٥١/٨).

# باب التّعزيـر

أصله المنع. ومنه التعزيرُ بمعنى النَّصْرَة.

وفي عرف الفقهاء: التأديب.

(يجب) التعزير على كلّ مكلّف على الأصح نص عليه كالحد. نقل الميمونيّ فيمن زنى صغيراً: لم يَرَ عليه شيئاً. ونقل ابن منصور في صبي قال لرجل: يا زاني: ليس قولُه شيئاً وقال الشيخ تقي الدين: لا نزاع بين العلماء، أن غير المكلف كالصبي المميز يعاقب على الفاحشة تعزيراً بليغاً. \_ (في كل معصيةٍ لا حدّ فيها ولا كفّارةٍ) كمباشرةٍ دون الفرج، وامرأةٍ لامرأةٍ، وسرقةٍ لا قَطْعَ فيها، وجنايةٍ لا قَودَ فيها، كصفع ، وكلعْنِهِ، وليس لمن لُعِنَ ردّها على من لعنه لما روي عن على رضي الله عنه «أنه سئل عن قول الرجل للرجل يا فاسق يا خبيث، قال: هن فواحش فيهن تعزير وليس فيهن حد» (١).

(وهو) أي التعزير (من حقوقِ الله تعالى، لا يُحتاجُ في إقامته) أي التعزير (إلى مطالبةٍ) لأنه شُرِعَ للتأديب، فللإمام التعزيرُ إذا رآه وله تركه إن جاء تائباً معترفاً يظهر منه الندم والإقلاع، لما روى ابن مسعود «أن رجلاً أتى النبي على فقال: إني لقيت إمرأة فأصبت منها ما دون أن أطأها، فقال: أصليت معنا قال نعم: فتلا عليه: ﴿ إِن الحسنات يلهبن السيئات ﴾ (٢) «٢) . وأما سقوط التعزير بعفو المجنيّ عليه ففيه خلاف. قال القاضي في

<sup>(</sup>١) حسن: أخرجه البيهقي (٨/٢٥٣) (إرواء ٨/٥٤).

<sup>(</sup>٢) هود: آية (١١٤).

<sup>(</sup>٣) رواه مسلم (٢/٨) وأبو داود (٤٤٦٨) وأحمد (١/٥٤٥) وغيرهم (إرواء ٢٣/٨).

«الأحكام السلطانية»: ويسقط بعفو آدميٍّ حقَّهُ وحقُّ السلطنة. وفيه احتمال: لا، للتهذيب والتقويم. وفي «الانتصار»: في قذف مسلم كافراً التعزير لله تعالى، فلا يسقط بإسقاطه انتهى، (إلا إذا شَتَم الوَلَدُ والِدَهُ فلا يعزّر إلا بمطالبة والِدِه).

(ولا يعزّر الوالد بحقوق ولده ) لحديث «أنت ومالك لأبيك»(١). قال في الإقناع: قال في الأحكام السلطانية: إذا تشاتم والد وولده لم يعزّر الوالد بحقوق ولده ويعزّر الولد لحقه. ولا يجوز تعزيرُه إلا بمطالبةِ الوالدِ، ولا يحتاج التعزير إلى مطالبةٍ في غير هذه. وإن تشاتم غيرُهما عزِّرا. قال الشيخ: ومن غَضِبَ فقال: ما نحن مسلمون، إن أراد ذمّ نفسه لنقص دينهِ، فلا حرج فيه ولا عقوبة. انتهى.

(ولا يزاد في جلدِ التعزير على عشرة أسواطٍ) وهو قول إسحاق لحديث أبي بردة مرفوعاً «لا يجلد أحد فوق عشرة أسواط، إلا في حد من حدود الله» (٢)، فقدر أكثره ولم يقدر أقله، فيرجع فيه إلى اجتهاد الحاكم، ويكون التعزير أيضاً بالحبس والصفع، والتوبيخ والعزل عن الولاية وإقامته من المجلس حسبما يراه الحاكم، لأنه وسوطٍ إلا سوطاً في تهمة ثم خلى عنه» (٣). (إلا إذا وطيء أمة له فيها شِرْك، فيعزّر بمائة سوطٍ إلا سوطاً) لما روى الأثرم عن سعيد بن المسيب أن عمر رضي الله عنه قال في أمة بين رجلين وطئها أحدهما: يجلد الحدّ إلا سوطاً (٤) واحتج به أحمد رضي الله عنه؛ (و) إلا (إذا شرب مسكراً نهار رمضانَ فيعزّر بعشرينَ مع الحدّ) لما روى أحمد بإسناده أن عليًّا رضي الله تعالى عنه أتي بالنجاشيّ قد شَرِبَ خمراً في رمضان، فجلده ثمانين الحدّ، وعشرين سوطاً لفطره في رمضان (٥).

<sup>(</sup>۱) صحيح. ورد عن جماعة من الصحابة منهم جابر أخرجه عنه ابن ماجه (۲۲۹۱) والطحاوي في «مشكل الأثار» (۲/۲۳۰) والطبراني في «الأوسط» (۱/۱٤۱/۱) (إرواء ۳۲۳/۳).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري (٣١١/٤) ومسلم (١٢٦/٥) والترمذي (٢٧٧/١) وأحمد (٣٦٦٦) ( إرواء ٢٣٩/٧ ) .

<sup>(</sup>٣) أخرجه أحمـد (٢/٥) وأبو داود (٣٦٣٠) والنسائي (٢/٥٥) والترمـذي (٢/٦٦) وغيرهم وإسناده حسن (إرواء ٨/٥٥).

<sup>(</sup>٤) لم أقف على إسناده، وروى ابن أبي شيبة (١١/٢/١) نحوه وإسناده صحيح (إرواء ٥٦/٨).

<sup>(</sup>٥) حسن: أخرجه الطحاوي (٢/٨٨) (إرواء ٥٧/٨).

### [أنواع من التعزير]:

(ولا بأس بتسويدِ وجهِ من يستحقّ التعزير، والمناداةِ عليه بـذنبه)، ويـطافُ به مـع ضربه. قال الإمام أحمد في شاهـد الزور: فيـه عن عمر: يضـرَبُ ظهرُه، ويحلَقُ رأسـه، ويسخّمُ وجهه، ويطافُ به، ويطال حبسه (١).

(ويحرُم حلق لِحْيَتِهِ)، وقطعُ طَرَفِهِ، وجَرْحُهُ، (وأَخْذُ ماله) أو إتلافه. قال في الإنصاف: قال الأصحاب: ولا يجوز قطع شيء منهُ، ولا جرحه، ولا أخذُ شيء من ماله. قال في الفروع: فيتوجَّهُ أنّ إتلافه أولى، مع أنّ ظاهر كلامهم: لا يجوز، انتهى (ويحرم) الاستمناء باليد على الرجال والنساء، لقوله تعالى: ﴿ والذين هم لفروجهم حافظون ﴾ (٢)، ولحديث رواه الحسن بن عرفة في «جزئه» (٣)، ولأنه مباشرة تقضي إلى قطع النسل ويعزر فاعله، قال في الكافي: ولا حد فيه، لأنه لا إيلاج فيه فإن خشي الزنى أبيح له، لأنه يروى عن جماعة من الصحابة. انتهى يعني إن لم يقدر على نكاح. قال مجاهد: كانوا يأمرون فتيانهم يستغنوا به.

#### فصــل

ومن الألفاظِ الموجبةِ للتعزيرِ قوله لغيره: يا كافرُ. يا فاسق. يا فاجر. يا شقيّ. يا كلب. يا حمار. يا تيس. يا رافضي. يا خبيثُ) البطنِ، أو: يا خبيثُ الفرْج، أو: يا عدوً الله، أو: يا ظالم، (يا كذّاب، يا خائن) يا شارب الخمر، يا مخنّث. نصّ على ذلك (يا قرّنانُ. يا قوّاد. يا ديوث) قال إبراهيم الحربي: الديّوث الذي يُدْخِلُ الرجال على امرأته، وقال ثعلب القرنان: لم أره في كلام العرب، ومعناه عند العامة مثل معنى الديوث، أو قريباً منه، والقواد عند العامة السمسار في الزنى. (يا عِلْقُ) وعند الشيخ تقي الدين أن قوله: يا علق، تعريضٌ. انتهى ودليل ذلك ما تقدم عن علي رضي الله عنه، ولأن ذلك معصية لا حد منها.

<sup>(</sup>١) ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (١١/٧٩/١) (إرواء ٨/٨٥).

<sup>(</sup>٢) المؤمنون: آية (٥).

<sup>(</sup>٣) قال ابن عرفة في «الجزء» المذكور (ق ١/٥) «سبعة لا ينظر الله عزّ وجلّ إليهم يـوم القيامـة ـ وذكر منهم الناكح يده. . » وسنـده ضعيف (إرواء ٥٨/٨).

ومأبونٌ كمخنَّثٍ عرفاً.

(ويعزّر من قال لذمِّيّ: يا حاجٌ) لأن فيه تشبيه قاصِدِ الكنائِس بقاصِدِ بيت الله سبحانه وتعالى، وفيه تعظيمٌ لذلك، فإنه بمنزلة من يشبه أعيادهم بأعياد المسلمين، وتعظيمهم، (أو لَعَنهُ بغير موجِب) قال في الفروع: لأنه ليس له أن يلعنه بغير موجب إلا أن يكون صَدَرَ من النصرانيّ ما يقتضي ذلك. انتهى.

\* \* \*

# باب القطع في السرقة

أجمعوا عليه ، لقوله تعالى : ﴿ والسَّارِقُ والسَّارِقَ فاقطعوا أيديهما . . . ﴿ (١) الآية . وعن عائشة مرفوعاً « تقطع اليد في ربع دينار فصاعداً »(٢) .

(ويجب) القطعُ في السرقة (بثمانية شروط):

(أحدُها: السرقة) لأن الله تعالى أوجب القطع على السارق، فإذا لم توجد السرقة لم يكن الفاعل سارقاً.

(وهي) أي السرقة (أخذَ مال الغير) أي غيرِ سارِقِه، بشرط كون المال محترماً (من مالكه أو من نائبه) أي نائب مالِكِ المال، ومن ذلك استراقُ السمع، ومسارقة النظر، إذا كان يستخفي بذلك (على وجه الاختفاء).

(فلا قطع على مُنتَهِب) وهو الذي يأخذ المال على وجه الغنيمة لحديث جابر مرفوعاً «ليس على المنتهب قطع»( $^{"}$ ). (و)لا (مختَطِفٍ) وهو الذي يخطف الشيء ويمرّ به، (و)لا (خائنِ في وديعة) وهو الذي يؤتَمَنُ على الشيء فيُخْفِيهِ أو يجحده لحديث «ليس على الخائن والمختلس قطع»( $^{(2)}$ )، ولعدم دخولهم في اسم السارق. وأصله من التخوين، وهو التنقيصُ من مودّع ونحوهِ من الأمناء (لكن يُقْطع جاحِدُ العارية) إن كانت قيمتها نصاباً لحديث ابن

<sup>(</sup>١) المائدة: آية (٣٨) .

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري (٢٩٦/٤) ومسلم (١١٢/٥) وأحمد (٣٦/٦) وغيرهم (إرواء ٨/٠٠).

<sup>(</sup>٣) أخرجه: أبو داود (٤٣٩١) والنسائي (٢/٢٢٠) والترمذي (٢٧٣/١) وابن ماجه (٢٥٩١) وغيرهم وقال الترمذي «حديث حسن صحيح» (إرواء ٦٣/٨).

<sup>(</sup>٤) هذا لفظ الترمذي وغيره في الحديث الذي قبله.

عمر «كانت مخزومية تستعير المتاع وتجحده، فأمر النبي على بقطع يدها» (١)، قال الإمام أحمد: لا أعرف شيئاً يدفعه، وعنه لا قطع عليه، قدمه في الكافي والمقنع، لأنه خائن فلا يقطع للخبر كجاحد الوديعة، وهذا اختيار أبي إسحاق بن شاقلًا وأبي الخطاب.

الشرط (الثاني: كون السارق مكلّفاً) لأن غير المكلف لا تناله الأحكام، (مختاراً) لأن المكره مرفوعٌ عنه القلم ومعذور، (عالماً بأنّ ما سرقه يساوي نصاباً) قال في المنتهى وشرحه: عالماً بمسروق، أي بأنه أَخذَ المسروق، عالماً بتحريمه. فلا قطع على صغيرٍ لم يبلغ، ولا على مجنون، ولا على مكره، ولا بسرقة منديل بطرفه نصاب مشدود لم يعلمه، ولا بجوهر يظن قيمته دون نصاب، ولا على جاهل تحريم السرقة لقول عمر «لا حد إلا على من علمه» (١).

الشرط (الثالث: كون المسروق مالاً) لأن ما ليس بمال لا حرمة له، فلم يجب به قطعٌ. والأحاديث دالة على ذلك، مع أن غير المال لا يساوي المال، فلا يلحق به. لا يقال: الآية مطلقة، لأن الأخبار مقيِّدة لها.

فعلى هذا لا يقطع بسرقة كلب، وإن كان معلَّماً، لأنه ليس بمال، ولا بسرقة خُرِّ، لأنه ليس بمال، وعنه يقطع، لحديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة «أن رسول الله ﷺ أتي برجل يسرق الصبيان ثم يخرج بهم فيبيعهم في أرض أخرى، فأمر بيده فقطعت» (٣). (لكن لا قطع بسرقة الماءِ) لأنه لا يُتَموَّل عادة، ولا بسرقة السَّرجينِ النجس، أي الزبل.

(ولا) قطع (ب) سرقة (إناء فيه خمر أو) فيه (ماء) لأنها متصلة بما لا قطع فيه، فأشبه ما لو سرق شيئاً مشتركاً بينه وبين غيره. قال ابن شاقلا: فلو سرق إداوةً فيها ماء، لم يقطع لاتصالها بما لا قطع فيه، (ولا بسرقة مصحفٍ) لأن المقصود منه ما فيه من كلام الله تعالى، وهو مما لا يجوز أخذ العوض عنه، (ولا ب) سرقة (ما عليه من حليً) ككيسه، لأن ذلك تابع لما لا يُقْطَعُ بسرقته، وقال أبو الخطاب: عليه القطع بسرقة المصحف للآية، ولأنه متقوم

<sup>(</sup>١) صحيح: أخرجه أحمد (١٥١/٢) وأبو داود (٤٣٩٥) والنسائي (٢/٢٥٦) (إرواء ١٦/٨).

<sup>(</sup>٢) ضعيف: رواه الشافعي (١٤٩٥) والبيهقي (٢٨/٨) (إرواء ٣٤٢/٧).

<sup>(</sup>٣) موضوع: أخرجه الدارقطني (٣٧٣) وابن عدي في «الكامل» (ق ٢١٦/٢) والبيهقي (٢٦٨/٨) (إرواء ٦٧/٨).

يبلغ نصاباً، أشبه كتب الفقه، قاله في الكافي: وهو قول مالك والشافعي. (ولا) قطع (ب) عسرقة (كُتب بِدَع، و)كتب (تصاوير) لأنها واجبة الإتلاف، (ولا) بسرقة (آلة لهوا كالطنبور والمزمار، ولو بلغت قيمته مكسوراً نصاباً، لأنه للمعصية، فلم يقطع بسرقته، كالخمر، (ولا ب) عسرقة (صليبٍ أو صَنَمٍ) من ذهبٍ أو فضة، تبعاً للصناعة، أشبه الأوتار التي بالطنبور.

الشرط (الرابع) من شروط وجوب القطع في السرقة: (كون المسروقِ نصاباً، وهو) أي النصاب الموجِبُ للقطع في السرقة (ثلاثةُ دراهم) خالصة، أو ثلاثةُ دراهم تَخْلُصُ من دراهم فضة مغشوشة، (أو ربعُ دينارٍ) من الذهب. فيكفي الوزن من الفضة الخالصة، أو التبر الخالص، ولو لم يُضْرَبا. ويكمل أحدهما بالآخر فلا قطع بسرقة ما دون ذلك، لحديث عائشة مرفوعاً «لا تقطع اليد إلا في ربع دينار فصاعداً»(۱)، وعنها مرفوعاً «اقطعوا في ربع دينار، ولا تقطعوا فيما هو أدنى من ذلك، وكان ربع الدينار يومئذٍ ثلاثة دراهم، والدينار إثنا عشر درهماً»(۱)، وهذان يخصصان عموم الآية، وأما حديث أبي هريرة «لعن الله السارق يسرق الحبل فتقطع يده، ويسرق البيضة (۱) فتقطع يده»(۱)، فيحمل على حبل يساوي ذلك وكذا البيضة، ويحتمل أن يراد بها بيضة السلاح، وهي تساوي ذلك جمعاً بين الأحبار، كما حكى البخاري عن الأعمش، ويحتمل أن سرقة القليل ذريعة إلى سرقة النصاب بالتدريج، حكى البخاري عن الهدي. (أو) سَرَقَ (ما يساوي أحدهما) أي أحد نصابي الفضة أو ذكر معناه ابن القيم في الهدي. (أو) سَرَقَ (ما يساوي أحدهما) أي أحد نصابي الفضة أو الذهب من غيرهما لحديث ابن عمر أن النبي على «قطع يد سارق سرق ترساً (۱) من صفة النساء، ثمنه ثلاثة درهم» (۱)، وعنه أيضاً مرفوعاً «قطع في مجن قيمته ثلاثة دراهم» (۱).

<sup>(</sup>١) صحيح وتقدم في أول الباب.

<sup>(</sup>٢) ضعيف: بهذا اللفظ أخرجه أحمد (٦/٨٠) والبيهقي (٨/٢٥٨) (إرواء ١٩١٨).

<sup>(</sup>٣) البيضة: تطلق على بيضة الدجاجة وعلى بيضة الحديد وهي التي يضعها المقاتل على رأسه.

<sup>(</sup>٤) أخرجه البخاري (٤/٤) ومسلم (١١٣/٥) وأحمد (٢٥٣/٢) وغيرهم (إرواء ٨/٨٦).

<sup>(</sup>٥) مما تستتر به النساء.

<sup>(</sup>٦) صحيح: ويأتى تخريجه في الذي بعده.

<sup>(</sup>٧) أخرجه البخاري (٤/ ٣٩٦) ومسلم (٥/ ١٣) وأحمد (٢/ ٦) وأبو داود (٤٣٨٦) والنسائي (٧) أخرجه والبخاري (٤ ٢٨٨١) والنسائي (١٩/ ٥٩).

(وتعتبر القيمة) أي قيمة المسروق، إذا لم يكن ذهباً أو فضة، بأحدهما (حال الإخراج) من الحرز، لأن الاعتبار بحال السرقة، وهو وقت الوجوب، لوجود السبب فيه، وهو السرقة. فلا يعتبر ما حدث بعدة، فلو نقص بعد إخراجه قُطِعَ، لا إن أتلفه بأكل أو غيره فيه، أو نَقَصَهُ بذبح ِثم أخرجه.

الشرط (الخامس) من شروط وجوب القطع في السرقة: (إخراجه) أي إخراج النصاب (من حرزٍ) على الأصحّ في قول أكثر أهل العلم، منهم مالكُ والشافعيّ وأصحابُ الرأي لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده «أن رجلاً من مزينة سأل النبي على عن الثمار، فقال: ما أخذ من غير أكمامه واحتمل ففيه قيمته ومثله معه، وما أخذ من أجرانه (١) ففيه القطع إذا بلغ المجن»، وفي لفظ «ومن سرق منه شيئاً بعد أن يؤويه الجرين فبلغ ثمن المجن فعليه القطع»، وزاد النسائي «وما لم يبلغ ثمن المجن ففيه غرامه مثليه، وجلدات نكال» (٢)، وعن رافع بن خديج مرفوعاً «لا قطع في ثمر ولا كثر (٣)» (٤).

(وعنه لا يشترط الحرز).

(فلو سرق) إنسانٌ (من غير حرزٍ) مثل أن يجد حرزاً مهتوكاً، أو باباً مفتوحاً، فيأخُذُ منه ما بلغ نصاباً، أوْ لا (فلا قطع) عليه لفواتِ شرطِهِ، كما لو أتلفه داخلَ الحرزِ بأكل ٍ أو غيرِهِ، إلا أن عليه ضمانَهُ.

ومن أخرج بعض ثوبٍ، قيمة البعض المُخْرَجِ نصابٌ، قُطعَ به إن قطعه، وإلا فلا.

(وحرز كلِّ مالٍ) يقطع السارق بسرقته منه (ما حُفِظَ فيه) ذلكَ المال (عـادةً) أي في العادة، لأن الحرز معنـاه الحفظ، ومنه قـولك: احتـرزْتُ، أي تحفَّطْتُ. ولمّـا ثَبَتَ اعتبارُ

<sup>(</sup>١) أجران: جمع جرين وهو الموضع الذي يجفف فيه التمر.

<sup>(</sup>٢) حسن: أخرجه ابن ماجه (٢٥٩٦) وأبو داود (١٧١٠) والنسائي (٢/٢٦) والترمذي (٢) حسن: أخرجه ابن ماجه (٢٥٩٦) وأبو داود (١٧١٠) وغيرهم (إرواء ٨/٧٠).

<sup>(</sup>٣) الكثر: جمار النخل أو طلعها.

<sup>(</sup>٤) صحيح: أخرجه أحمد (٤٦٣/٣) وأبو داود (٤٣٨٨) ومالك (٣٢/٨٣٩/٥) وعنه الشافعي (١٥١٦) وغيرهم (إرواء ٧٢/٨).

الحرزِ بالشرع في موضع اعتبره فيه من غير صفةٍ له، ولا فيه عرفٌ لُغَوِي يتقرّر به، عُلِمَ أن المرجع فيه إلى العرف بين الناس.

(ف) حرزُ (نعل برجل) أي رجل من كان لابِسهُ، (وعمامة على رأس حرزٌ) ونوم على متاع أو رداء حرز «لأن صفوان بن أمية نام في المسجد وتوسد رداءه، فأُحد من تحت رأسه، فأمر النبي في أن يقطع سارقه»(۱)، وحرز الكفن كونه على الميت في القبر، لقول عائشة رضي الله عنها «سارق أمواتنا كسارق أحيائنا»(۱)، وروي عن ابن الزبير «أنه قطع نباشاً»(۱). وحرزُ جوهرٍ ونقدٍ وقماشٍ في العمران بدارٍ ودكّانٍ وراء غَلَقٍ وثيقٍ، والغَلَقُ اسم للقُفْل ، خشباً كان أو حديداً. وصندوقٌ بسوقٍ وثمّ حارسٌ حرز, وحرزُ بقلٍ وقدورِ باقلا وقدورِ طبخ ، وحرزُ خَزَفٍ وثم حارسٌ وَرَاء الشرائج (٤). وحرزُ حَطَبٍ وخشب الحظائر. وحرز ماشية الصير (٥)، وفي مراع براع يراها غالباً. وسفنٌ في شطّ بربطها. وإبلُ باركة معقولةٌ بحافظٍ حتى نائم . وحرز ألإبل الحاملة تقطيرها مع قائد يراها، ومع عدم تقطيرها: بسائقٍ يراها. وحرزُ ثيابٍ في حمّام، وحرزُ أعدالٍ بسوق، بحافظ كقعوده على متاع وتوسُّدِه، وإن فرّطَ حافظُ الحمّام أو السوقِ فنامَ أو اشتغل فلا قطع. وضَمِنَ المسروقَ حافظً معذً للحفظ، وإن لم يُسْتَحْفَظُ.

(ويختلف الحرز باختلاف البلدان) فإن البلد إذا كان واسع الأقطار غُلِّظَتْ أحرازه، لأنه لا يؤمن عليه إن سرق منه أحد، أنه لا يظهر، لِسَعَةِ رقعة البلد، وكثرة أهله، وإن كان صغيراً لم يحتج إلى ذلك، لأن السارق يُعْرَفُ فيه، فلا يحتاج إلى زيادة كلفة في منعه عن السرقة (و)يختلف (ب) اختلاف عدل (السلاطين) وقوتهم وضدهما.

(ولو اشترك جماعةٌ في هتكِ الحرْز و)اشتركوا في (إخراج النصاب قطعوا جميعاً)

<sup>(</sup>۱) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٣٩٤) والنسائي (٢/٢٥٥) وابن الجارود (٨٢٨) والحاكم (١٥٥/٢) وغيرهم (إرواء ٧/٠٨٥).

<sup>(</sup>٢) لم أقف عليه وقد أخرج ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/٧٥/١١) نحوه والبيهقي (٨/٢٦٩) (٢ إرواء ٧٤/٨).

<sup>(</sup>٣) ضعيف. علَّقه البخاري في « التاريخ » وذكره البيهقي (٨/ ٢٧٠) بإسناده إلى البخاري ( أرواء ٨/ ٧٥).

<sup>(</sup>٤) الشرائج : جمع شريجة وهي شيء يعمل من قصب أو نحوه بضم بعضه إلى بعض بنحو حبل.

<sup>(</sup>٥) الصير: جمع صيرة وهي حظيرة الغنم.

لأنهم اشتركوا في هتك الحرز وإخراجه منه وكما لو كان ثقيلًا فحملوه، ويقطع سارق نصاب لجماعة.

(وإن هَتَكَ الحرزَ أحدهما) فقط، (ودخل الآخر، فأخرج المال، فلا قطع عليهما) أي على واحد منهما، لأن الأول لم يسرق، والثاني لم يهتك الحرز، (ولو تواطآ) على ذلك، في الأصحِّ لأن التواطؤ على السرقة لا أثر له، لأنه لا فعل لواحدٍ منهما في الذي فعل الآخر، فلم يَبْقَ إلا القصد، والقصد إذا لم يقارنه الفعل لا يترتبُ عليه حكم، فيكون وجود القصد في ذلك كعدمه.

الشرط (السادس) من شروط وجوب القطع في السرقة: (انتفاء الشبهة، فلا قطع بسرقيه من مال فروعِه وأصولِه): أما سرقته من مال ولده، فلقوله على: «أَنْتَ وَمَالُكَ لأبيك»(١)؛ وأما سرقته من مال أبيه أو جده، أو من مال أمه، أو جدته، أو من مال بنت ابنه أو ابن ابنته، علا الآباء، أو نزل الأبناء، فلأنّ بينهم قرابةً تمنع شهادة أحدِهِم لواحد منهم، فلم يقطع بالسرقة منه، كالسرقة من مال ابنه، ولأن النفقة تجب للابن في مال أبيه حفظاً له، فلا يجوز لأب إتلافه حفظاً للمال (وزوجته). روي عن عمر «لا يقطع أحد الزوجين بسرقته من مال الآخر»(٢). قال في المنتهى: ولا بسرقة زوج أو زوجة من مال الآخر ولو أحرز عنه.

(ولا) قطع على إنسان (بسرقته من مال ٍ له فيه شِرْك، أو لأحد ممن ذكر) من عمودي نسب السارق.

ولا قطع بسرقة مكاتب من مال مكاتبه، وعكسه، كقِنّه لما روي «أن عبد الله بن عمرو الحضرمي قال لعمر: إن عبدي سرق مرآه امرأتي ثمنها ستون درهما، فقال: أرسله، لا قطع عليه، غلامك أخذ متاعكم «٣٠)، وكان ذلك بمحضر من الصحابة ولم ينكر فكان إجماعاً، وقال ابن مسعود «لا قطع، مالك سرق مالك» (٤٠).

<sup>(</sup>١) صحيح: أخرجه عن جابر ابن ماجه (٢٢٩١) والطحاوي (٢/ ٢٣٠) والطبـراني في «الأوسط» (١/١٤١/١) (إرواء ٣٢٣/٣).

<sup>(</sup>٢) لم أقف على إسناده لأنظر فيه (إرواء ٨/٥٧).

<sup>(</sup>٣) صحيح: أخرجه مالك (٣٣/٨٣٩/٢) والشافعي (١٥١١) والبيهقي (٢٨١/٨) (إرواء ٧٥/٨).

<sup>(</sup>٤) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٢/٧٣/١١) والبيهقي (٢٨١/٨) (إرواء ٧٦/٨).

(ولا بسرقة من مال له فيه شرك أو لأحد مما ذكر) كأصوله وفروعه ونحوهم، لقيام الشبهة فيه بالبعض الذي لا يجب بسرقته قطع، ولا قطع على مسلم سرق من بيت المال لذلك، ولقول عمرو بن مسعود: «من سرق من بيت المال فلا قطع، ما من أحد إلا وله في هذا المال حق»(۱)، وروي عن علي «ليس على من سرق من بيت المال قطع»(۲)، وروي عن علي «ليس على من سرق من بيت المال قطع»(۲)، وروي عن الخمس سرق من الخمس، فرفع إلى النبي فلم عن ابن عباس «أن عبداً من رقيق الخمس سرق من الخمس، فرفع إلى النبي فلم يقطعه، وقال: مال الله سرق بعضه بعضاً»(۳).

الشرط (السابع) من شروطِ وجوب القطع في السرقة: (ثبوتها) أي ثبوت السرقة (إما بشهادة عدلين) لقوله تعالى: ﴿ وآسْتَشْهِ دُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾ (١) وكان القياسُ قبولَ الاثنين في كل شهادةٍ، لكن خولف فيما عدا ذلك، للنصّ فيه، فبقي فيما عداه على عمومه. (ويصفانها. ولا تسمع) شهادتهما (قبل الدعوى) من مالك المسروق، أو ممن يقوم مقامه (أو بإقرار) السارق (مرتين) لأنه إقرار يتضمن إتلافاً فكان من شرطه التّكرار كحدِ الزني. أو يقال: إن الإقرار أحد حجتي القطع، فيعتبر فيها التكرار.

ويصف السارقُ السرِقَةَ في كل مرة وعن القاسم بن عبد الرحمن «أن علياً رضي الله عنه أتاه رجل فقال: إني سرقت فأمر به فقطع»، وفي لفظ «لا يقطع السارق حتى يشهد على نفسه مرتين» (٥)، احتج به أحمد.

(ولا يرجع حتى يقطع).

ولا بأس بتلقينِهِ الإِنكار لحديث أبي أمية المخزومي «أن النبي ﷺ أُتِيَ بلص قد اعترف فقال: ما إخالك سرقت، قال بلي: فأمر به

<sup>(</sup>١) ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٢/٧٣/١) (إرواء ٧٦/٨).

<sup>(</sup>٢) ضعيف: أخرجه البيهقي (٨٢/٨) (إرواء ٧٧/٨).

<sup>(</sup>٣) ضعيف: أخرجه ابن ماجه (٢٥٩٠) والبيهقي (٢٨٢/٨).

<sup>(</sup>٤) البقرة: آية (٢٨٢).

 <sup>(</sup>٥) صحیح: أخرجه ابن أبي شیبة (۱۱/۹۹/۱) والطحااوي (۲/۷۷) والبیهقي (۸/۲۷) (إرواء (۷۸/۸)).

فقطع $^{(1)}$ ، ولو وجب القطع بأول مرة لم يؤخره، ولم يلقنه الإنكار، وكذا ما تقدم عن علي، وروي عن عمر رضي الله عنه «أنه أتي برجل فقال أسرقت؟ قل W: (Y).

الشرط (الثامن) من شروط وجوب قطع السارق: (مطالبة المسروق منه بمال)، أو مطالبة وكيله أو وليه. (ولا قطع) بسرقة (عام مجاعة غلاء) إن لم يجد السارق ما يشتريه، أو لم يجد ما يشتري به، نص عليه لقول عمر: «لا قطع في عام سنة»(٣)، قيل لأحمد: تقول به؟ قال: إي لعمري لا أقطعه إذا حملته الحاجة، والناس في شدة ومجاعة. قال جماعة: ما لم يبذّله له ولو بثمنِ مثل غال ، وفي الترغيب: ما يحيي به نفسه.

(فمتى توافرت هذه الشروط) الموجبة لقطع السارق (قطعت يده اليمنى) لأن في قراءة عبد الله بن مسعود ﴿ فَاقْطُعُوا أَيْمَانُهُما ﴾ (٤) وهذا إما أن يكون قراءة، أو تفسيراً سَمِعَهُ من النبي على الله في القرآن شيئاً لم يسمعه من النبي على ولأنه قول أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، ولا مخالف لهما من الصحابة، فيكون إجماعاً. ولأن الغالب من الناس إنما يعمل الأعمال بِيمينه، فكان الأنسب قطعَهَا، لأن السرقة جنايتُها في الغالب، دون البسرى.

#### [كيفية القطع والحسم]:

ويكون القطع (من مَفْصِل ِ كفه) لأن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما قالا: تقطع يمنى السارقِ من الكُوعِ (°) ولا مخالف لهما من الصحابة. فكان إجماعاً.

(وغُمِسَتْ وجوباً في زيتِ مغليّ) والحكمة في الغمس أن العضو إذا قطع فغمس في الزيت المغلي، استدت أفواهُ العروقِ، فينقطع الدم، إذ لو ترك بلا غمس ٍ لنَزَفَ الدّمُ، فأدى

 <sup>(</sup>۱) ضعيف: أخرجه أحمد (۲۹۳/٥) وأبو داود (٤٣٨٠) والنسائي (٢/٥٥١) وغيرهم (إرواء
 (٧٩/٨).

<sup>(</sup>٢) أخرجه ابن أبي شيبة (١/٧٤/١١) وإسناده ضعيف (إرواء ٨/٧٧).

<sup>(</sup>٣) ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٢/٧٤/١) (إرواء ٨٠/٨).

<sup>(</sup>٤) ضعيف: أخرجه البيهقي (٨/ ٢٧٠) (إرواء ٨١/٨).

<sup>(</sup>٥) قبال الحافظ ابن حجر في «التلخيص» لم أجده عنهماً وللحديث شبواهد منها عن النبي ﷺ (إرواء ٨١/٨).

إلى موته ولقوله ﷺ في سارق «اقطعوه واحسموه» (١١).

(وسُنَّ تعليقُها) أي تعليقُ يد السارق المقطوعة (في عنقه) زاد في البلغة والرعايتين والحاوي (ثلاثة أيام إن رآه الإمام) لتتعظ بذلك اللصوص لحديث فضالة بن عبيد «أن النبي على أتي بسارق فقطعت يده، ثم أمر بها فعلقت في عنقه»(٢)، «وفعل ذلك علي رضي الله عنه بالذي قطعه»(٣)، ولأنه أبلغ في الزجر.

### [العود في جريمة السرقة]:

(فإن عاد) إلى السرقة من قُطِعَتْ يده اليمنى (قطعتْ رجلُه) لحديث أبي هريرة مرفوعاً في السارق «إن سرق فاقطعوا يده، ثم إن سرق فاقطعوا رجله» (٤)، ولأنه قول أبي بكر وعمر، ولا مخالف لهما من الصحابة. (اليسرى من مفصِل كعبِه، بترك عقبه) نص عليه ليمشي عليها، لما روي عن علي «أنه كان يقطع من شطر القدم، ويترك له عقباً يمشي عليه» (٥). وحُسِمَتْ أيضاً للحكمة المذكورة في قطع اليد.

(فإن عاد) فسرق بعد قطع يده ورجله (لم يقطع) منه شيء (وحُبِسَ حتى يموت أو يتوب) لأنه جنى جنايةً لا توجب الحد، فوجب حبسه كفًا لهُ عن السرقة، وتعزيراً له، لأنه القدر الممكن في ذلك لأن عمر رضي الله عنه «أتي برجل أقطع الزند والرجل قد سرق، فأمر به عمر أن تقطع رجله، فقال علي إنما قال الله تعالى: ﴿ إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله. . . ﴾(١) الآية، وقد قطعت يد هذا ورجله، فلا ينبغي أن تقطع رجله فتدعه ليس له قائمة يمشي عليها، إما أن تعزره وإما أن تستودعه السجن، فاستودعه السجن، فاستودعه السجن، وعن

<sup>(</sup>١) ضعيف: أخرجه الطحاوي (٢/٢) والدارقطني (٣٣١) والحاكم (٣٨١/٤) وغيرهم (إرواء ٨٣/٨).

 <sup>(</sup>۲) ضعيف: أخرجه أبو داود (٤٤١١) والنسائي (٢/٣٢) والترمذي (١/٢٧٣) وغيرهم (إرواء ٨٥/٨).

<sup>(</sup>٣) أخرجه ابن أبي شيبة (١/٧٥/١١) والدارقطني (٣٧٧) والبيهقي (٢٧١/٨) ورجاله ثقات غير واحد وهو صدوق يخطىء (إرواء ٨٥٨٨).

<sup>(</sup>٤) صحيح: أخرجه الدارقطني (٣٦٤) وللحديث شواهد (إرواء ٨٦/٨).

<sup>(</sup>٥) حسن: وتقدم قبل حديث وله شاهد أخرجه ابن أبي شيبة (١١/٢/٧٤) (إرواء ٨/٨٨).

<sup>(</sup>٦) المائدة: آية (٣٣).

<sup>(</sup>٧) حسن: أخرجه البيهقي (٨/ ٢٧٤) (إرواء ٨/ ٨٩).

سعید المقبری قال «حضرت علی بن أبی طالب أتی برجل مقطوع الید والرجل قد سرق، فقال لأصحابه ما ترون فی هذا؟ قالوا: أقطعه یا أمیر المؤمنین، قال قتله إذاً، وما علیه الفتل، بأی شیء بأکل الطعام، بأی شیء یتوضاً للصلاة، بأی شیء یغتسل من جنایته، بأی شیء یقوم لحاجته، فرده إلی السجن أیاماً ثم أخرجه، فاستشار أصحابه فقالوا مثل قولهم الأول، وقال لهم: مثل ما قال أولاً فجلده جلداً شدیداً، ثم أرسله»(۱)، وعنه تقطع یده الیسری، فإن عاد فسرق رابعة قطعت رجله الیمنی، وهو قول مالك والشافعی وابن المنذر، قال فی الشرح: لحدیث أبی هریرة مرفوعاً «من سرق فاقطعوا یده ثم إن سرق فاقطعوا رجله» (۲)، «ولأن أبا بكر وعمر قطعا الید الیسری فی المرة الثالثة» (۳)، قاله فی الكافی.

### [ضمان المال المسروق وأجرة القاطع]:

(ويجتمع) على السارق (القطْعُ والضّمان) أي ضمانُ ما سرقه. نقله الجماعة عن أحمد. لأنهما حقّان يجبان لمستحقّين، فجاز اجتماعهما، كالجزاء والقيمة في الصَّيْدِ الحَرَمِيّ إذا كان مملوكاً لآدمي (فيردُّ ما أخذه لمالكه) إن كان باقياً، لأنه عينُ مالِهِ.

وإن تلف فعلى سارقٍ مثلُ مثليٍّ وقيمةً غيره . (ويعيد ما خرب من الحرز) لتعديه.

(وعليه) أي على السارق الذي وجب عليه القطع (أجرةُ القاطِع وثَمَنُ الزيتِ) للحسم في ماله في الأصحّ. أما أجرة القاطع فلأنّ القطع حقٌّ وجب عليه الخروج منه، فكانت مؤونته عليه، كسائر الحقوق، وأما ثمن زيت الحسم فلأنه يَلزمُهُ حفظُ نفسِه، وهذا منه، فإنه إذا لم يحسم لم يأمن على نفسه التلف، فوجب لذلك وقال في الكافي وغيره: ثمن الزيت وأجرة القاطع من بيت المال، لأنهما من المصالح العامة.

\* \* \*

<sup>(</sup>۱) لم أقف على سنده إلى المقبري وقد توبع فقال عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة «وذكر الحديث أخرجه الدارقطني (٣٦٤) والبيهقي (٢/٥٧٨) وابن أبي شيبة (١/٦٢/١١) ورجاله ثقات غير واحد تغير حفظه (إرواء ٨٠/٩).

<sup>(</sup>۲) صحيح: وتقدم قبل ثلاثة أحاديث.

<sup>(</sup>٣) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٢/٦١/١١) والبيهقي (٢٧٣/٨) (إرواء ١١/٨).

# باب حدُّ قُطَّاع الطريق

(وهم المكلفون الملتزمون) ولو أنثى أو ذميين أو أرقاء (الذين يخرُجُون على الناس) بسلاح ولو عصاً أو حجراً في صحراء أو بنيان أو بحر (فيأخذونَ أموالهم مجاهرةً) فإن أخذوا مختفين فَسُرَّاق، وإن اختطفوا وهربوا فمنتهبون لا قطع عليهم، لأن عادة قطاع الطريق القهر، فاعتبر ذلك فيهم.

والأصل في حدهم قول الله تبارك وتعالى: ﴿ إِنَّما جَزَاءُ الذينَ يُحارِبونَ الله وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْديهمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الأَرْضِ ﴾ (١) قال ابن عباس وأكثر المفسرين: نزلت في قطّاع الطريق من المسلمين (٢)، لقوله تعالى بعد ذلك: ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُ وا عَلَيْهِمْ ﴾ (٣) والكفار تقبل توبتهم بعد القدرة كما تقبل قبلها. فلما خصّ الحكم بما قبل القدرة عُلِمَ أنه أراد المحاربين. قاله في شرح المنتهى.

(ويعتبر) لوجوب الحد على المحارب ثلاثة شروط:

الأول: (ثبوتُه) أي ثبوت كونِهِ محارباً (ببيّنةٍ أو إقرارٍ مرتين) كما يعتبر ذلك في السرقة. ذكره القاضي وغيره.

<sup>(</sup>١) المائدة: آية (٣٣).

<sup>(</sup>٢) لم أره هكذا في كتب السنّة التي عندي وإنما أخرج الشافعي (١٥٣١) وعنه البيهقي (٢٨٣/٨) وغيرهما عن ابن عباس «في ذكر عقوبة قطاع الطريق» والروايتان ضعيفتان. (إرواء ٩٢/٨).

<sup>(</sup>٣) المائدة: آية (٣٤).

(و) الثاني: (الحرز) بأن يَغْصِبُ المال من يد مستحقه. فلو وَجَدَهُ مطروحاً ليس بيدِ أحدٍ، أو أخذه من يدِ من غَصَبَهُ لم يكن محارباً.

(و) الثالث: (النصاب) وهو القدر الذي يُقْطَعُ به السارق. وتقدّم قدرُه في الباب قبله. (ولهم أربعة أحكام):

أشار للأول بقوله: (إن قَتَلوا) يعني بقصد المال (ولم يأخذوا مالاً تحتَّم قتلهم جميعاً). قال في المنتهى: وإن قَتَلَ فقط لقصدِ المال قُتِلَ حتماً ولا يصلب. قال في شرحه: يعني أن المحاربين إذا قتلوا في المحاربةِ بقصدِ المال ِ، ولم يأخذوا، قُتِلُوا حتماً ولا يُصلبون، على الأصح. انتهى.

وأشار للثاني بقوله: (وإن قتلوا وأخذوا مالاً تحتَّم قتلهُمْ وصلْبُهمْ حتَّى يشتهـروا) قال في المنتهى: فمن قُدِرَ عليه وقد قَتَلَ، ولو من لا يقاد به، كولده وقنّ وذمّيً، لقصد ماله، وأَخذَ مالاً، قُتِلَ ثم صُلِبَ قاتِلُ [من] يقاد به، حتى يشتهر. ولا يقطع مع ذلك. انتهى.

وأشار للثالث بقوله: (وإن أخذوا مالًا، ولم يَقْتُلوا، قطعت أيديهم وأرجلهم من خِلاَفٍ حَتْماً) في آنٍ واحد. قال في المنتهى: وإن لم يَقْتُل، وأَخَذَ نصاباً لا شبهة لـه فيه، لا من مُفْرَدٍ عن قافلةٍ، قطعت يده اليمنى، ثم رجله اليسرى، في مقام ٍ واحد حتماً، وحسمتا وخلي. انتهى.

وأشار للرابع بقوله: (وإن أخافوا الناسَ، ولم يأخذوا مالًا، نُفُوا من الأرض، فلا يتركون يأوون إلى بلد حتى تَظْهَر توبتُهم) قال في المنتهى: وإن لم يقتُلْ، ولا أَخَذَ مالًا نُفِي وشُرِّدَ، ولو قنَّا، فلا يُترَكُ يأوي إلى بلد حتى تظهر توبته. وتُنْفَى الجماعَةُ متفرَّقة. انتهى للآية في ... أو ينفوا من الأرض في الشرح: وحكي عن ابن عمر «أنها نزلت في المرتدين» (٢)، وقال أنس: «نزلت في العرينين الذين استاقوا إبل الصدقة وارتدوا» (٣)، ولنا

<sup>(</sup>١) المائدة: آية (٣٣).

 <sup>(</sup>٢) لم أقف على سنده والمعروف عن ابن عمر أنها نزلت في العرنيين كما أخرج أبو داود (٤٣٦٩)
 والنسائي (١٦٨/٢) (إرواء ٩٣/٨).

<sup>(</sup>٣) رواه البخاري (١ / ٦٩) ومسلم (٥ / ١٠١) وأبو داود (٤٣٦٤) وغيرهم (إرواء ١ / ١٩٥).

قوله تعالى: ﴿ . إلا الذين تابوا من قبل أن تقدر واعليهم . ﴾ (١) ، والكفار تقبل توبتهم بعد القدرة عليهم ، وروي عن ابن عباس «إذا قتلوا وأخذوا المال قتلوا وصلبوا ، وإذا قتلوا ولم يأخذوا المال قتلوا قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف ، وإذا أخافوا السبيل ولم يأخذوا مالاً نفوا من الأرض (٢) ، وروي نحوه مرفوعاً ، وروي عن ابن عباس قال: «وَادَعُ رسول الله على أبا برزة الأسلمي ، فجاء ناس يريدون الإسلام ، فقطع عليهم أصحابه ، فنزل جبريل عليه السلام بالحد ، أن من قتل وأخذ المال قتل وصلب ، ومن قتل ولم يأخذ المال قتل ، ومن أخذ المال ولم يقتل قطعت يده ورجله من خلاف (أو) في الآية ليست للتخيير ، ولا للشك ، بل للتنويع ، وعنه النفي التعزير بما يردع ، وقيل الحبس في غير بلدهم ، وقال ابن عباس «نفيهم إذا هربوا أن يطلبوا حتى يؤخذوا فيتقام عليهم الحدود» (٤) ، ولأن تشريدهم يفضي إلى إغرائهم بقطع الطريق .

(ومن مات منهم) أي من المحاربين (قبل القدرة عليه سقطت عنه حقوقُ الله) تبارك وتعالى، من صلب وقطع ونفي وتَحتّم قتل ، وكذا خارجيّ وباغ ومرتدّ محارب لقوله تعالى: ﴿ . . إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم ﴾ (٥) . (وأُخِذَ بحقوق الأدميين).

ومن وجب عليه حدُّ سرقةٍ أو زنى أو شربٍ فتابَ منه قبل ثبوته عند الحاكم، سقط عنه بمجرد توبته قبل إصلاح عمل ، على الأصح .

### فصل [دفع المعتدين]

(ومن أريد بأذىً في نفسه، أو) أريدَ (ماله، أو) أُريدتْ (حريمُهُ) ولو قلّ المال الـذي أخَذَه، أو لم يكافىء من أريدتْ نفسه أو حرمته أو ماله، (فله دفعُهُ) عن نفسه وحرمته وماله (بالأسهل فالأسهل) أي بأسهل شيءٍ يظنُّ اندفاعَه به.

<sup>(</sup>١) المائدة: آية (٣٤).

<sup>(</sup>٢) ضعيف جداً: أخرجه الشافعي (١٥٣١) وعنه البيهقي (٢٨٣/٨) (إرواء ٩٢/٨).

<sup>(</sup>٣) لم أقف عليه في أي كتاب من كتب السُّنَّة (إرواء ٩٤/٨).

<sup>(</sup>٤) لم أره بهذا اللفظ ومعناه في حديثه المتقدم قبل حديث.

<sup>(</sup>٥) المائدة: آية (٣٤).

(فإن لم يندفع إلا بالقتل قَتَلَهُ ولا شيء عليه) أي على عاقلته. وإن قُتل كان شهيداً.

لحديث أبي هريرة « جاء رجل ، فقال يا رسول الله: أرأيت إن جاء رجل يريد أخذ مالي ، قال: فلا تعطه ، أرأيت إن قالني ، قال: قاتله ، قال أرأيت إن قتلني ؟ قال فأنت شهيد ، قال : أرأيت إن قتلته ؟ قال : هو في النار » ، وفي لفظ أنه قال له أولاً : « أنشده الله ، قال : فإن أبي قال : قاتله »(١) .

وعن ابن عمر مرفوعاً « من أريده ماله بغير حق ، فقاتل فقتل فهو شهيد »(٢) وهل يلزمه الدفع ؟ على روايتين ، فقال ابن سيرين : ما أعلم أحداً ترك قتال الحرورية واللصوص تأثماً إلَّا أن يجبن ، ذكره في الشرح .

ومع مزح في قتل يحرم قتلٌ ، ويقاد به .

ولا يضمن بهيمةً صالت عليه إذا قتلها كصغير ومجنونٍ، لاشتراكهم في المجوّز للدفع، وهو الصول. لكن لا بد من ثبوت صِيَالِها عليه. ولا يكفي قوله في ذلك. هذا ظاهر الفقه. وصرَّح به في الرعاية، فقال: وإن ادعى صياله بلا بيّنةٍ ولا إقرارٍ لم يصدّق. ولم يذكر ذلك في الفروع.

(ويجب) على من أريدت حرمته (أن يدفع عن حريمه) فمن رأى مع امرأته أو ابنته أو أخته أو نحوه، وجب عليه قتلُهُ إن لم يندفع أخته أو نحوه، وجب عليه قتلُهُ إن لم يندفع بدونه، لأنه اجتمع فيه حق الله تعالى، وهو منعه من الفاحشة، وحقُّ نفسِه بالمنع عن أهلِه، فلا يسعه إضاعةُ هذه الحقوق.

(و) يجب على كل مكلف أن يدفع عن (حريم غيرِه) لئلا تـذهب الأنفس، وتستباح الحرم، ويسقط وجوب الدفع بإياسه من فائدته، وكره أحمد الخروج إلى صيحة ليلًا، لأنه لا يدري ما يكون، وظاهر كلام الأصحاب خلافه، وهو أظهر، قالـه في الفروع. لقـول أنس

 <sup>(</sup>۱) أخرجه مسلم (۱/۸۷) والنسائي (۲/۱۷۳) وأحمد (۲/۹۳) وغيرهم (إرواء ۸۰/۸).
 (۲) صحيح: أخرجه أبو داود (۷۷۱) والترمذي (۱/۲۶۲) وأحمد (۲/۹۳۲) (إرواء (۳۹۳).

«فزع أهل المدينة ذات ليلة، فانطلق أناس قِبَل الصوت، فتلقاهم النبي عَلَيْ راجعاً وقد سبقهم إلى الصوت، وهو على فرس لأبي طلحة عري، في عنقه السيف وهو يقول. لم تراعوا(١) لم تراعوا»(٢).

(وكذا) يجب على الإنسان الدفع (في غير الفتنة عن نفسِهِ ونفس غيرِهِ) على الأصح لقوله تعالى: ﴿ وَلاَ تُلقُوا بِأَيْدِيكُمْ إلى التّهْلُكَةِ ﴾ (٣) وكما يحرم عليه قتل نفسِه، ، يحرم عليه إباحة قتل نفسِه. ولأنه قدر على إحياء نفسه فوجب عليه فعل ما تبقى معه الحياة، كالمضطر إذا وجد الميتة.

(و)كذا (ماله) يعني وكذا يجب عليه الدفع عن ماله، أي مال غيره، لئلا تذهب الأموال وأطلق الشيخ تقي الدين لزومه عن مال غيره، وقال في جند قاتلوا عرباً نهبوا أموال تجار ليردوه إليهم، هم مجاهدون في سبيل الله، ولا ضمان عليهم بقود ولا دية ولا كفارة، ذكره في الفروع وقال في المغني والشرح: لغيره معونته بالدفع، لقوله على: «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً»(أ)، وقد ورد «النهي عن خذلان المسلم والأمر بنصر المظلوم»(أ)، فإن كان ثم فتنة لم يجب الدفع عن نفسه ولا نفس غيره، لقصة عثمان رضي الله عنه، ولما روي عن النبي على أنه قال في الفتنة «اجلس في بيتك، فإن خفت أن يبهرك شعاع السيف فغط وجهك»، وفي لفظ «فكن عبد الله المقتول ولا تكن عبد الله القاتل»(أ).

<sup>(</sup>١) الرّوع: الفزع.

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري (٢ /٢٦٦) ومسلم (٧٢/٧) والترمذي (١ /٣١٦) وأحمد (١٤٧/٣) وغيرهم (إرواء ٨/٦٩).

<sup>(</sup>٣) البقرة: آية (١٩٥).

<sup>(</sup>٤) ورد عن جماعة من الصحابة منهم أنس أخرجه البخاري (٩٨/٢) والترمذي (٤١/٢) وأحمد (٢/٢) (إرواء /٩٧٨).

 <sup>(</sup>٥) أما الأمر بنصر المظلوم فتقدم في الحديث الذي قبله وأما النهي عن خذلان المسر في عن
 ابن عمر وغيره أخرجه البخاري (٣٣٨/٤) (إرواء ٩٩/٨).

<sup>(</sup>٦) صحيح: وهو من أحاديث جمع من الصحابة منهم أبو ذر أخرجه أبو داود (٢٦١) وابن ماجه (٣٩٥٨) والبن ماجه (٣٩٥٨) وغيرهم (إرواء ٢/٨).

تنبيه: إنما يجب الدفع عن حرمة غيرِهِ، أو مال غيرِهِ، مع ظنّ سلامة الدافع والمدفوع عن حرمته أو ماله، وإلا حَرُمَ.

(لا مالُ نفسِهِ) يعني أنه لا يجب على إنسان دفع من أراد ماله على الأصح، لأنه ليس فيه من المحذورِ ما في النفس، فإن المالَ لا حرمةَ له كحرمةِ النفس، فلا يجب عليه أن يفعل بسبب المال ما فيه الخطَرُ على نفسه، لأنه ربما لا يمكنه دفع الصائل بدون القتال، ولا يأمنُ أن يقتله الصائل، فناسَبَ ذلك عدم وجوبه عليه.

(ولا يلزمه) أي لا يلزم ربَّ المال (حفظُهُ عن الضَّياع والهلاكِ) قال في الفروع: ولا يلزمه عن ماله على الأصح، كما لا يلزمه حفظه عن الضياع والهلاك. ذكره القاضي وغيره. وفي التبصرة، في الثلاثة: يلزمه في الأصح انتهى.

وله بذل مالِهِ لمن أراده منه على وجه الظلم ِ. وذكر القاضي: أن بذلَهُ أفضل من الدفع عنه . وأن حنبلًا نقله عن أحمد.

\* \* \*

## باب قتال البغاة

البغْيُ الظلم والجَوْر والعدول عن الحقّ.

وسُمُّوا بِغاةً لأنهم يعدلونَ عن الحقّ. والأصل في قتالِهِم قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ المُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْداهُمَا عَلَى الْأَخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى مِنَ المُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْداهُمَا عَلَى الْأَخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى مِنَ المُؤْمِنِينَ المُقْسِطِينَ ﴾ (١) تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ الله يُحِبُ المُقْسِطِينَ ﴾ (١) في الآية خمس فوائد:

إحداها: أنه لم يخرجهم بالبغي عن الإيمان، وسماهم مؤمنين.

الثانية: أنه أوجب قتالهم، لأنه أمر به.

الثالثة: أنه أسقط قتالهم إذا فاؤوا إلى أمر الله.

الرابعة: أنه أسقط عنهم التَّبِعَةَ فيما أتلفوه في قتالهم.

الخامسة: أنها أفادت جوازَ قتال كل من يمنع حقّا عليه وحديث «من أتاكم وأمركم جميع على رجل واحد، يريد أن يشق عصاكم ويفرق جماعتكم فاقتلوه» (٢)، وعن ابن عباس مرفوعاً «من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر عليه، فإنه من فارق الجماعة شبراً فميته جاهلية» (٣)، «وقاتل علي رضي الله عنه أهل النهروان، فلم ينكره أحد».

<sup>(</sup>١) الحجرات: آية (٩).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم (٢٣/٦) والبيهقي (٨/١٦٩) (إرواء ٨/٥٠٨).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري (٤/٣٦٧) ومسلم (٦/١١) وأحمد (١/٥٧٥) وغيرهم (إرواء ٨/٥٠١).

(وهم) أي البغاةُ (الخارجون على الإِمام ِ) ولو غيرَ عدل ٍ (بتأويل ٍ سائغ، ولهم شوكةٌ) ولو لم يكن فيهم مطاعٌ في الأصحّ.

(فإن اختل شرط من ذلك) بأن لم يكن خروجهم بتأويل، أو [كان] بتأويل غير سائغ، أو كانوا جمعاً يسيراً لا شوكة لهم (فقطاعُ طريقٍ) يعني فحكمهم حكم قُطّاع الطريق.

#### [رئاسة الدولة]:

(ونصب الإِمام) على المسلمين (فرضٌ كفايةٍ) يُخَاطَب بذلك طائفتان من الناس:

إحداهما: أهلُ الاجتهاد حتى يختاروا.

والثانية: من تُوجِدَ فيه شرائِطُ الإِمامة حتى ينتصب أحدهم للإِمامة.

أما أهل الاختيار فيعتبر فيهم ثلاثة شروط:

أحدها: العدالة.

والثاني: العلم الذي يتوصّل به إلى معرفة من يستحق الإمامة.

والثالث: أن يكونوا من أهل الرأي والتدبير المؤدّيين إلى اختيار من هو للإمامة أصلح.

وكونُ نصب الإمام فرضَ كفايةٍ لأن للناس حاجةً إلى ذلك، لحماية بيضة الإسلام، والذبِّ عن الحَوْزَةِ، وإقامة الحدود، واستيفاء الحقوق، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر وقال الشيخ تقي الدين «قد أوجب النبي على تأمير الواحد في الاجتماع القليل العارض في السفر»(۱)، وهو تنبيه على أنواع الاجتماع، وكل من تثبت إمامته حرم الخروج عليه وقتاله، سواء ثبت بإجماع المسلمين عليه، كإمامة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، أو بعهد الإمام الذي قبله إليه كعهد أبي بكر إلى عمر رضي الله عنهما، أو باجتهاد أهل الحل والعقد «لأن عمر جعل أمر الإمامة شورى بين ستة من الصحابة، فوقع الاتفاق على عثمان

<sup>(</sup>۱) يشير إلى حديث «إذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم» أخرجه أبو داود (٢٦٠٨) ورجاله ثقات غير محمد بن عجلان فهو مع ثقته قد تُكلم فيه وله شاهد عن ابن عمر مرفوعاً أخرجه البزار في حديث ورجاله رجال الصحيح خلا عنبس بن مرحوم وهو ثقة كما في «المجمع» (٢٥٥/٥) (إرواء ١٠٦/٨).

رضي الله عنه»، أو بقهره للناس حتى أذعنوا له ودعوه إماماً، كعبد الملك بن مروان، لما خرج على ابن الزبير فقتله واستولى على البلاد وأهلها حتى بايعوه طوعاً وكرهاً، ودعوه إماماً، ولأن في الخروج على من ثبتت إمامته بالقهر شق عصا المسلمين، وإراقة دمائهم، وإذهاب أموالهم، قال أحمد في رواية العطار: ومن غلب عليهم بالسيف حتى صار خليفة، وسمي أمير المؤمنين، فلا يحل لأحد يؤمن بالله أن يبيت ولا يراه إماماً، براً كان أو فاجراً، وقال في الغاية: ويتجه: ولا يجوز تعدد الإمام، وأنه لو تغلب كل سلطان على ناصية كزماننا فحكمه كالإمام.

(ويعتبر) في الإمام (كونه قرشيًّا) أي من قريش، وهم بنو النَّضْرِ بن كنانـــة، لحديث «الأئمة من قريش» (١) ولقول أحمد، في رواية مهنا: «لا يكونُ من غيرِ قريش ٍ خليفة».

(بالغاً عاقلًا) لأن غير البالغ يحتاجُ إلى من يلي أمره، فلا يلي أمره غيره.

(سميعاً بصيراً ناطقاً) لأن غير المتصف بهذه الصفات لا يصلح للسياسة.

(حرًّا) لا عبداً أو مبعضاً، لأن الإمام ذا الولايةِ العامّةِ لا يكون وليًّا عليهِ غيرُه. وحديث «اسمَعُوا وَأَطِيعُوا ولو وُلِّي عليكم عبد أسودٌ، كأنَّ رأسَهُ زبيبةٌ»(٢) محمول على نحو أمير سريّة.

(ذكراً) لحديث «خاب قومٌ ولُّوا أمرهم امرأة» (٣)...

(عدلًا) لاشتراط ذلك في ولاية القضاء، وهي دون الإِمامةِ العظمى فإن قَهَرَ الناسَ غيرُ عدلٍ فهو إمام.

<sup>(</sup>۱) صحيح: ورد عن جماعة من الصحابة منهم أنس، أخرجه الطيالسي في مسنده (۲۱۳۳) وابن عساكر (۲/٤٨/۷) وأحمد (۲/۲۹/۳) وغيرهم (إرواء ۲۹۸/۲).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري (٤/ ٣٨٥) والحديث الذي ورد في منار السبيل « والسمع والطاعة وإن تأمر عليكم عبد. . » الحديث صحيح: أخرجه أبو داود (٤٦٠٧) والترمذي (١١٢/٢) وأحمد (٢/ ٢٦) وغيرهم (إرواء ١٠٧/٨).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري (١٨٤/٣) والنسائي (٣٠٥/٢) والترمذي (٤٣/٢) وغيرهم بلفظ «ما أفلح قوم . . » وله شاهد رواه أحمد (٥/٣) بلفظ لن يفلح قوم أسندوا أمرهم امرأة».

(عالماً) بالأحكام الشرعيّة، لاحتياجها إلى مراعاتها في أمره ونهيه. (ذا بصيرةٍ) أي معرفة وفطنة.

(كافياً ابتداءً ودواماً) للحروب والسِّياسة وإقامة الحدود، ولا يلحقه رأفة في ذلك، ولا في الذبّ عن الأمة.

وأمّا فَقْدُ الشَّم والذَّوْقِ، وتمتمةُ اللسان، وثقلُ السمع، مع إدراك الصوت إذا علا، وقطعُ الذكر والأنثيين، فلا يمنع عَقْدَها ولا استدامتها.

وذهابُ اليدين والرجلين يمنع ابتداءَها واستدامَتُها.

(ولا ينعزل بفسقِهِ) بخلاف القاضي، لما فيه من المفسدة ولحديث «إلا أن تروا كفراً بَوَاحاً(۱) عندكم فيه من الله برهان»(۲).

#### [العمل مع الخارجين على الإمام]:

(وتلزم مراسَلَةُ البغاة) لأن المراسلة طريقُ إلى الصلح، ووسيلةٌ إلى رجوعِهِم إلى الحق، وقد روي أنّ عليّ بن أبي طالب راسَلَ أهل البصرة قبل وقعة الجمل، وأمر أصحابه أن لا يبدؤوهم بقتال، وقال: إن هذا يوم من فلح فيه فلح يوم القيامة (٣). ولما اعتزلته الحروريّة بعث إليهم عبْدَ الله بن عباس

(و)تلزمه أيضاً (إزالة شُبَهِهِمْ) لأن في كشف شبههم رجوعاً إلى الحق، وذلك المطلوب منهم.

(و) تلزمه أيضاً إزالة (مَا يَدّعونَهُ من المظالم) لأنّ ذلك واجب مع عدم إفضاء الأمر به إلى القتل والهرْج ، فلأن يجب في حال يؤدي إلى ذلك بطريق الأولى. وذلك لأن الله تعالى أمر بالإصلاح أوّلًا في قوله تعالى: ﴿ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُما ﴾ والإصلاح إنما يكون بمراسلتهم، وكشف شبههم، وإزالة ما يدّعونه من مظلمة.

<sup>(</sup>١) أي: جهاراً.

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري (٤/٣٦٧) ومسلم (٦/٧١) وأحمد (٥/٣١٤) (إرواء ٨/١١).

<sup>(</sup>٣) ضعيف: أخرجه البيهقي (١٠٨/٨) (إرواء ١٠٠/٨).

(فإن رجعوا) عما هم فيه من البغي وطلب القتال (وإلا لَزِمَهُ) أي الإِمام إن كان قادراً (قتالُهم) لقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأَخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إلَى أَمْرِ اللهِ ﴾.

(ويجب على رعيته معاونته) على قتالهم، لقوله تعالى: ﴿ يَا أَيّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهِ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾(٢) ولأن الصحابة قاتلوا مانعي الزكاة «وقاتل علي رضي الله عنه أهل البصرة يوم الجمل، وأهل الشام بصفين»، وإذا حضر من لم يقاتل لم يجز قتله «لأن علياً رضي الله عنه قال: إياكم وصاحب البرنس»، يعني محمد بن طلحة السجاد وكان حضر طاعة لأبيه ولم يقاتل، ولأن القصد كَفُّهُمْ، وهذا قد كَفَّ نفسه، قاله في الكافي.

(وإذا ترك البغاةُ القتالَ حرم قتلُهُمْ).

(و) يحرم أيضاً (قتل مدبرهم، و)قتل (جريحهم) لقول مروان «صرخ صارخ لعلي يوم الجمل، لا يقتلن مدبر ولا يُذَفّفُ (٣) على جريح، ولا يهتك ستر، ومن أغلق بابه فهو آمن، ومن ألقى سلاحه فهو آمن»، «وعن عمار نحوه» (٤)، وروى ابن مسعود «أن النبي على قال يا ابن أم عبد ما حكم من بغى على أمتي، فقلت: الله ورسوله أعلم، فقال: لا يقتل مدبرهم ولا يجاز (٥) على جريحهم، ولا يقتل أسيرهم، ولا يقسم فيئهم (٢)، وعن أبي أمامة قال: «شهدت صفين، فكانوا لا يجيزون على جريج، ولا يطلبون مولياً، ولا يسلبون قتيلاً (٧). ولأن المقصود دفعهم، فإذا حصل لم يجز قتلهم كالصائل.

(ولا يُغْنَمُ مالهم) لأن أموالهم كأموال غيرهم من المسلمين.

<sup>(</sup>١) صحيح: أخرجه الحاكم (٢/٢٥) والبيهقي (٨/ ١٧٩) وأحمد (١/ ٨٦١) (إرواء ١١١/٨).

<sup>(</sup>٢) النساء: آية (٥٩).

<sup>(</sup>٣) يذفف: هو في معنى يجهز.

<sup>(</sup>٤) ضعيف: أخرجه البيهقي (١٨١/٨) والحاكم (٢/١٥٥) (إرواء ١١٣/٨).

<sup>(</sup>٥) أجاز أمره: أمضاه وجعله جائزاً والمعنى هنا لا يقتل أسيرهم.

<sup>(</sup>٦) ضعيف: أخرجه الحاكم (٢/٥٥) والبيهقي (١٨٢/٨) (إرواء ١١٤/٨).

<sup>(</sup>٧) صحيح: أخرجه الحاكم (٢/٥٥/) وعنه البيهقي (١٨٢/٨) (إرواء ١١٤/٨).

(ولا تسبى ذراريهم).

(ويجب رد ذلك إليهم) فمن وَجَدَ ماله بيد غيره من أهل العدل أو البغي أخذه منهم وعن علي «أنه قال يوم الجمل من عرف شيئاً من ماله مع أحد فليأخذه، فعرف بعضهم قدراً مع أصحاب علي وهو يطبخ فيها، فسأله إمهاله حتى ينطبخ الطبيخ، فأبى وكبه وأخذها» (١).

ومن أُسِرَ منهم ولو كان صبيًّا أو أنثى حُسِسَ حتى تنكسر شوكتهم، وتنقضي حربُهُمْ، لأن في إطلاقهم قبل ذلك ضرراً على أهل العدل.

(ولا يَضْمنُ البغاة ما أتلفوه) على أهل العدل (حال الحرب) على الأصحّ، كما أنه لا ضمان على أهل العدل فيما أتلفوه على أهل البغي «لأن علياً لم يضمن البغاة ما أنكفوه حال الحرب من نفس ومال»، وقال الزهري «هاجت الفتنة، وأصحاب رسول الله على متوافرون، وفيهم البدريون، فأجمعوا أنه لا يقاد (٢) أحد ولا يؤخذ مال على تأويل القرآن، إلا ما وجد بعينه» (٣)، احتج به أحمد، وإن استولوا على بلد فأقاموا الحدود، وأخذوا الزكاة والخراج والجزية، احتسب به «لأن علياً رضي الله عنه لم يتبع ما فعله أهل البصرة، ولم يطالبهم بشيء مما جباه البغاة»، «ولأن ابن عمر وسلمة بن الأكوع [كان] يأتيهم ساعي نجدة الحرودي، فيدفعون إليه زكاتهم» (٤)، ولأن في ترك الاحتساب بذلك ضرراً عظيماً على الرعايا.

(وهم) أي أهل البغي (في شهادتهم، و)في (إمضاء حكم حاكمهم، كأهل العدل). لأن التأويل الذي له مساعٌ في الشرع لا يوجب تفسيق قائلِهِ والذاهِبِ إليه، أشبه المخطى، من الفقهاء في فرع من الأحكام فيقضي بشهادة عدولهم، ولا ينقض حكم حاكمهم، إلا ما خالف نص كتاب أو سنة أو إجماعاً، وإن أظهر قوم رأي الخوارج، كتكفير مرتكب الكبيرة، وسب الصحابة، ولم يخرجوا عن قبضة الإمام لم يتعرض لهم. لأن علياً «سمع رجلاً يقول، لا حكم إلا الله ـ تعريضاً بالرد عليه في التحكيم ـ، فقال علي: كلمة حق أريد بها باطل، ثم

<sup>(</sup>١) ضعيف: أخرجه البيهقي (١٨٢/٨ ـ ١٨٣) (إرواء ١١٥٨).

<sup>(</sup>٢) يقاد : يقتص منه .

<sup>(</sup>٣) ضعيف: أخرجه البيهقي (٨/١٧٤) (إرواء ١١٦/٨).

<sup>، (</sup>٤) قال الألباني: لم أقف عليه (إرواء ١١٧/٨).

قال لكم علينا ثلاث، لا نمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسم الله، ولا نمنعكم الفيء ما دامت أيديكم معنا، ولا نبدؤكم بقتال»(۱)، وإن عرضوا بسب الإمام أو غيره من أهل العدل، عزروا كيلا يصرحوا ويخرقوا الهيبة، والوجه الثاني لا يعزرون، لما روي «أن علياً كان في صلاة الفجر، فناداه رجل من الخوارج ﴿ لئن أشركت ليحبطن عملك.. ﴾(٢)، فأجابه علي رضي الله عنه: ﴿ . . فاصبر إن وعد الله حق ﴾(٣)، ولم يعزره (٤)، ومن كفر أهل الحق والصحابة واستحل دماء المسلمين بتأويل فهم خوارج فسقة، لأن علياً قال في الحرورية «لا تبدؤوهم بقتال»(٥)، وأجراهم مجرى البغاة، وكذلك عمر بن عبد العزيز، وذهب طائفة من أهل الحديث إلى أنهم كفار، حكمهم حكم المرتدين، لحديث أبي سعيد مرفوعاً وفيه « . . يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرَمِيّة (١)، فأينما لقيتموهم فاقتلوهم، فإن قتلهم أجر لمن قتلهم يوم القيامة »، وفي لفظ «لا يجاوز إيمانهم حناجرهم، مدبرهم، ومن قدر عليه منهم استتيب كالمرتد، فإن تاب وإلا قتل، قاله في الكافي. وقال الشيخ تقي الدين: الخوارج يقتلون ابتداء، ويجهز على جريحهم، وقال جمهور العلماء: يفرقون بينهم وبين البغاة المتأولين، وهو المعروف عن الصحابة، وعليه عامة الفقهاء.

<sup>(</sup>۱) ضعيف: ذكره ابن جرير الطبري في «تاريخه» (۵۳/٤) وأخرجه البيهقي (١٨٤/٨) (إرواء ١١٧/٨).

<sup>(</sup>٢) الزمر: آية (٦٥) .

<sup>(</sup>٣) الروم: آية (٦٠).

<sup>(</sup>٤) صحيح: أخرجه ابن جرير في «تاريخه» (٤/٤٥) (إرواء ١١٨/٨).

<sup>(</sup>٥) حسن: ومضى قبل حديث من طريق أخرجه البيهقي (١٨٤/٨) وأبوعبيد (٢٣٢٠/٥٦٥)وله شاهد تقدم قبل أحاديث (إرواء ١١٧/٨).

<sup>(</sup>٦) الرمية: أي الشيء الذي يرمى به.

<sup>(</sup>٧) أخرجه البخاري (٢/٦/٦) ومسلم (١١٤/٣) وأبو داود (٧٦٧١) وأحمد (١/١٨) وغيرهم (إرواء ١٢٠/٨).

### باب حكم المرتد

وهـو لغةً الـراجع. قـال الله سبحانـه وتعالى: ﴿ وَلَا تَـرْتَدُّوا عَلَى أَدْبَـارِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ ﴾(١).

(وهو) شرعاً (من كفر بعد إسلامه) ولو مميزاً، بنُطْقٍ، أو اعتقادٍ، أو شكّ، أو فعل طوعاً ولو هازلاً وأجمعوا على وجوب قتله إن لم يتب، لحديث ابن عباس مرفوعاً «من بدل دينه فاقتلوه» (٢)، وروي عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي، ومعاذ بن جبل وخالد بن الوليد وغيرهم، وسواء الرجل والمرأة لعموم الخبر، وروي «أن امرأة \_ يقال لها أم مروان \_ ارتدت عن الإسلام، فبلغ أمرها إلى النبي عيه، فأمر أن تستتاب فإن تابت وإلا قتلت» (٣).

### (ويحصُّلُ الكفر بأحدِ أربعة أمور):

أشار للأول بقوله: (بالقول، كسبّ الله) تبارك و (تعالى، أو) سبّ (رسولِه) أيّ رسول كان، (أو) سبّ (ملائكته) كَفَر، لأنه لا يسبُّ واحداً منهم إلّا وهو جاحِدٌ به، أو جَحَدَ ربوبيّة الله تعالى، أو وحدانيَّته، أو كتاباً من كتبه، أو صفةً من صفاتِهِ اللازمة له، كالحياةِ والعلم، أو جَحَد رسولًا له من الرسل، أو من الملائكة الذين ثَبَتَ أنهم رسله، أو ملائكته، كَفَر، لثبوتِ ذلك في القرآن، ولأن جَحْد شيءٍ من ذلك كجحد كله، لاشتراكهما في كون الكل من عند

<sup>(</sup>١) المائدة: آية (٢١).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري (٢ / ٢٥١) وأبو داود (١ ٤٣٥) والنسائي (٢ / ١٧٠) والترمذي (١ / ٢٧٥) وأحمد (١ / ٢٧٥) وغيرهم (إرواء ٨ / ٢١٤).

<sup>(</sup>٣) ضعيف: أخرجه الدارقطني (٣٣٨) وعنه البيهقي (٢٠٣/٨) (إرواء ١٢٦/٨).

الله تعالى، أو جَحَدَ وجوب عبادة من العبادات الخمس، ومنها الطهارة، (أو ادعاءِ النبوة) أو صدَّقَ من ادّعاها، كَفَر، لأنه مكذّبٌ لله سبحانه وتعالى في قوله: ﴿ وَلكِنْ رَسُولَ اللهِ وَخَاتَمَ النَّبِينَ ﴾ (١) ولحديث «لا نبي بعدي» (٢)، ولقوله ﷺ: «لا تقوم الساعةُ حتى يخرجَ ثلاثونَ كذابونَ كلُهم يزعم أنه رسول الله (٣). (أو) ادعاءِ (الشركةِ لهُ) سبحانَه و (تعالى).

وأشار للثاني بقوله: (وبالفعل ، كالسجود للصنم ونحوه) كالشمس والقَمَرِ، لأن ذلك إشراك، وقد قال تعالى: ﴿ إِنَّ اللهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ ما دونَ ذلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ (٤) (وكإلقاءِ المصْحَفِ في قاذورةٍ) قال في المنتهى: أو امتَهنَ القرآن.

وأشار للثالث بقوله: (وبالاعتقاد، كاعتقاد الشريك له) سبحانه و (تعالى) أو الصاحبة أو الولد، لقوله تعالى: ﴿ . . ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من إله . . ﴾(٥) . (أو) اعتقد (أنّ الزنا) حلال كَفَر، (أو) اعتقد أن (الخمْر حلال) كفر، (أو) اعتقد (أن الخبز حرام، ونحو ذلك) كاللحم والماء (مما أُجْمِعَ عليه إجماعاً قطعيًّا) كفر لأن ذلك معاندة للإسلام، وامتناع من قبول أحكامه، ومخالفة للكتاب والسنّة وإجماع الأمة.

وأشار للرابع بقوله: (وبالشكّ في شيء من ذلك) ومثله لا يجهله، كالنـاشيء في قرى الإسلام كَفَر، لأنه مكذّبٌ لله سبحانه وتعالى ولرسوله ﷺ وسائر الأمة.

(فمن ارتد وهو مكلّف مختار) ولو كان أنثى دُعي إلى الإسلام، و (استتيب ثلاثة أيام وجوباً)، لأنه أمكن استصلاحه، فلم يجزْ إتلافه قبل استصلاحه. وإنما كانت ثلاثة أيام لأن الردة إنما تكون لشبهة، ولا تزول في الحال، فوجب أن ينظر مدة يتروّى فيها. وأولى ذلك ثلاثة أيام، لما روي «أنه قدم على عمر رجل من قبل أبي موسى، فقال له عمر: هل كان مغربة خبر، قال نعم رجل كفر بعد إسلامه، فقال: ما فعلتم به؟ قال: قربناه فضربنا عنقه، قال عمر: فهلا حبستموه ثلاثاً وأطعتموه كل يوم رغيفاً، واستتبتموه، لعله يتوب أويراجع

<sup>(</sup>١) الأحزاب: آية (٤٠).

<sup>(</sup>۲) متواتر. وردمن حدیث جمع من الصحابة منهم أبوهریرة أخرجه البخاري (۲/ ۳۷۱) ومسلم (7/1) وابن ماجه (۲۸/۱) وأحمد (7/1) (ارواء (7/1)).

<sup>(</sup>٣) رواه البخاري ومسلم وأحمد والترمذي وغيرهم.

<sup>(</sup>٤) النساء: آية (٤٨).

<sup>(</sup>٥) المؤمنون: آية (٩١) .

أمر الله، اللهم إني لم أحضر ولم أرض أو بلغني»(١)، فلولا وجوب الاستتابة لما برىء من فعلهم، وأحاديث الأمر بقتله تحمل على ذلك، جمعاً بين الأخبار.

وينبغي أن يضيّق عليه ويحبس.

(فإن تاب) في مدة الاستتابة برجوعِهِ إلى إسلامه (فلا شيء عليه) من قتل ٍ أو تعزيرٍ.

(ولا يَحْبَطُ عَمَلُه) الذي عمله في حال إسلامه، قبل رِدَّتِهِ من صلاةً وحجٍّ وغيرهِما إذا عاد إلى الإسلام لقوله تعالى: ﴿ والذين لا يدعون مع الله إلها آخر.. ﴾ إلى قوله: ﴿ إلا من تاب.. ﴾ (٢)، ولمفهوم قوله تعالى: ﴿ ومن يرتده منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم ﴾ (٣)، وعن أنس مرفوعاً «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها » (٤)، ولأن النبي على «كف عن المنافقين حين أظهروا الإسلام»، لما تقدم، ولحديث «إن الله كتب الإحسان على كل شيء، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة » (٥)، وحديث «من بدل دينه فاقتلوه، ولا تعذبوا بعذاب الله (٢) يعنى النار.

(وإن أصر) على ردته (قتل بالسيف) لأنه آلة القتل، ولا يحرَّق بـالنار (ولا يقتله إلا الإمام، الإمام، الإمام، فكـان إلى الإمام، كرجم الزاني، وقتل الحد.

(فإن قتله) أي المرتد (غيرُهما) أي غيرُ الإِمام أو نائبه (بلا إذنٍ) من واحد منهما (أساءَ

<sup>(</sup>۱) أخرجه مالك (٢/٧٣٧/٢) وعنه الشافعي (١٤٨٤) والطحاوي (٢/٠٢١) والبيهقي في «السنن» (٢/٠٢٨) والإسناد ربما لو يكن متصلاً ولو افترض اتصاله فإن فيه راوياً معلولاً (إرواء ١٣١/٨).

<sup>(</sup>٢) الفرقان: آية (٦٨).

<sup>(</sup>٣) البقرة: آية (٢١٧).

<sup>(</sup>٤) رواه البخاري ومسلم .

<sup>(</sup>٥) أخرجه مسلم (٢/٦٦) وأبو داود (٢٨١٥) والترمذي (٢/٤٦١) وأحمد (٢٦٣/٤) وغيرهم (إرواء ٢٩٣/٧).

<sup>(</sup>٦) صحيح: وتقدم في أول الباب.

وعُزِّرَ) لافتياته على وليّ الأمر، (ولا ضَمانَ) على قاتله (ولو كان) قتله (قبـل استتابتـه) لأنه مُهْدَرُ الدم في الجملة، وردَّتُهُ مبيحةٌ لدمه، وهي مـوجودة قبـل الاستتابـة كما هي مـوجودة بعدها، إلّا أن يلحق بدار حربِ فلكل واحدٍ قتلُه وأخْذُ ما معه من المال، لأنه صار حربيًّا.

تتمة: من أطلق الشارعُ كفرَهُ، كدعواه لغير أبيه، ومن أتى عرّافاً فصدّقه، فهو تشديدٌ لا يخرج به عن الإسلام.

#### [إسلام الصغير وردته]:

(ويصح إسلام المميّز) الذي يعقل الإسلام من ذكر وأنثى، ومعنى عقلِهِ الإسلام أن يعلم أن الله سبحانه وتعالى ربُّه لا شريك له، وأن محمداً عبدُهُ ورسوله للناس كافة، لأن عليًا رضي الله عنه، أسلم وهو ابن ثمانِ سنين (١) فصح إسلامه وثبت إيمانه، وعُدَّ بذلك سابقاً، وروى عنه قوله:

## سبقتكمو إلى الإسلام طراً صبياً ما بلغت أوان حلمي

(و) تصح أيضاً (رِدَّتُهُ) على الأصح ، لأن الردة هي الكفر بعد الإسلام (لكن لا يُقْتَلُ) الصغير الذي ارتد، ولا سكران (حتى يستتاب) كل واحد منهما (بعد بلوغه) أي بلوغ الصغير وصَحُوِ السكران (ثلاثَةَ أيام) لأن بلوغه أول زمن صار فيه أهل العقوبة، لحديث «رفع القلم عن ثلاثة..»(٢)، وتقدم.

وإن مات وهو سكرانُ في سكرِهِ، أو مات الصغير قبل بلوغ ٍ وقبل توبةٍ، مات كافراً.

### فصل [في توبة المرتد]

(وتوبة المرتد، و) توبة (كل كافر، إتيانه بالشهادتين) وهو قول: «أشهد أن لا إلّه إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله» لقوله ﷺ: «أمرتُ أن أقاتلَ الناسَ حتى يشْهَدُوا أن لا إلّه إلا الله وأنَّ محمداً رسولُ اللهِ ويقيمُوا الصَّلاة، ويؤتُوا الزَّكاة، فإذا فَعَلوا ذلك عَصَمُوا مني

<sup>(</sup>١) لم أقف على إسناده لكن قال الحافظ في «الفتح (٥٧/٧) عن عروة ذلك (إرواء ١٣٢/٨). (٢) صحيح: وتقدم مراراً.

دماء هُم وأموالَهُم إلا بحق الإسلام وحسابُهم على الله عزّ وجلّ»(١) من رواية ابن عمر. وهذا يدل على أن العِصمة تثبت بمجرّد الإتيان بالشهادتين، ولحديث ابن مسعود «أن النبي على صفة دخل الكنيسة، فإذا هو بيهودي يقرأ عليهم التوراة، قرأ حتى إذا أتى على صفة النبي على وأمته، فقال هذه صفتك وصفة أمتك: أشهد أن لا إله إلا الله وأنك رسول الله، فقال على: لوا أخاكم»(٢)، وعن أنس «أن يهودياً قال للنبي على أشهد أنك رسول الله، ثم مات فقال رسول الله على صاحبكم»(٣). «مع رجوعِه عمّا رسول الله، ثم مات فقال رسول الله على صاحبكم»(٣). «مع رجوعِه عمّا محمد وإلى غير العرب، بما جحده.

(ولا يغني قوله) أي قول الكافر: («محمد رسول الله» عن كلمة التوحيد) وهي «أشهد أن لا إلّه إلا الله [وأشهد أن محمداً رسول الله]» ولو من مقر بالتوحيد.

(وقوله: «أنا مسلم» توبة) وإن لم يلفظ بالشهادتين، لأنه إذا أخبر عن نفسه بما تضمّن الشهادتين كان مخبراً بهما وعن المقداد «أنه قال: يا رسول الله أرأيت إن لقيت رجلاً من الكفار فقاتلني، فضرب إحدى يدي بالسيف فقطعها، ثم لاذ مني بشجرة، فقال: أسلمت أفأقتله يا رسول الله بعد أن قالها؟ قال: لا تقتله فإن قتلته فإنه بمنزلتك قبل أن تقتله، وإنك بمنزلته قبل أن يقول كلمته التي قالها» (٤)، وعن عمران بن حصين «قال أصاب المسلمون رجلاً من بني عقيل، فأتوا به النبي رقال يا محمد إني مسلم، فقال رسول الله على: لو كنت قلت وأنت تملك أمرك أفلحت كل الفلاح» (٥)، قال في المغني: ويحتمل أن هذا في الكافر الأصلي، أو من جحد الوحدانية، وأما من كفر بجحد نبي أو كتاب، أو فريضة ونحو هذا، فلا يصير مسلماً بذلك، لأنه ربما اعتقد أن الإسلام ما هو عليه، فإن أهل البدع كلهم هذا، فلا يصير مسلماً بذلك، لأنه ربما اعتقد أن الإسلام ما هو عليه، فإن أهل البدع كلهم

<sup>(</sup>١) رواه البخاري ومسلم .

<sup>(</sup>٢) ضعيف: أخرجه أحمد (١/٢١٦) (إرواء ١٣٤/٨).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري (١/ ٣٤٠) وأبو داود (٣٠٩٥) والبيهقي (٣٨٣/٣) وأحمد (٢٢٧/٣) ( إرواء ١٣٥/٨).

<sup>(3)</sup> أخرجه مسلم (١/ ٦٦) والبخاري (٣/ ٦٩) وأحمد (٤/٦) وغيرهم (إرواء ١٣٦/٨).

<sup>(</sup>٥) أخرجه مسلم (٥/٧٨) وأبو داود (٣٣١٦) وأحمد (٤/٠٣٤) (إرواء ١٣٦/٨).

يعتقدون أنهم هم المسلمون، ومنهم من هو كافر.

(وإن كَتَب كافرٌ الشهادتينِ) بما يُبِينُ (صار مسلماً) لأن الخطّ كاللفظ، فإذا تلفّظ كافرٌ بالشهادتين، أو كتبَهما، ثم قال: لم أُرِدِ الإسلام، فقد صارَ مرتدًا، ويجبر على الإسلام.

(وإن قال) كافر: (أسلمت، أو: أنا مسلم، أو: أنا مؤمن، صار مسلماً) بهذا القول وإن لم يتلفظ بالشهادتين. فلو قال: لم أُرِدِ الإسلام، أو قال: لم أعتقده، لم يقبل منه ذلك، وأجبر على الإسلام وقد علم ما يراد منه. وإن قال: أنا مسلم ولا أنطق بالشهادتين، ولا يحكم بإسلامه حتى يأتي بالشهادتين.

#### [توبة الزنادقة]:

(ولا يقبل في الدنيا بحسب الظاهر) بحيث يُتْرَك قتلهم وتثبت أحكام الإسلام في حقّهم (توبةٌ زنديق، وهو المنافِقُ الذي يُظْهِرُ الإسلام ويخفي الكفر) لقوله تعالى: ﴿ إلا اللَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُوا ﴾ (١) والزنديق لا يُظْهرَ منه على ما يتبين به رجوعه وتوبته، لأن الزنديق لا يظهر منه بالتوبة خلاف ما كان عليه، فإنه كان ينفي الكفر عن نفسه قبل ذلك. وقلبه لا يطّلِع عليه إلا الله، فلا يكون لما قاله حكم، لأن الظاهر من حاله أنه إنما يستدفع القتل بإظهار التوبة في ذلك.

والمشهور على ألسنة الناسِ أن الزنديقَ هو الذي لا يتمسَّكُ بشريعةٍ، ويقول بدوامِ الدهر. والعربُ تعبِّر عن هذا بقولهم: «مُلْحِدٌ» أي طاعن في الأديان.

ولا تقبل توبة الحلوليّة، ولا المباحية، وكمن يفضّل متبوعَه على النبي على أو يعتقد أنه إذا حصلت له المعرِفة والتحقيق سقط عنه الأمر والنهي، أو يعتقد أن العارف المحقّق يجرر له التديّن بدين اليهود والنصارى، فلا يجب عليه الاعتصام بالكتاب والسنّة، وأمثال هؤلاء الطوائف المارقين من الدين، فلا تقبل توبتُهم في الظاهر كالمنافق.

#### [الردة التي لا تقبل التوبة منها]:

(ولاً) تقبل توبة (من تكرّرت ردته) لقوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا

<sup>(</sup>١) البقرة: آية (١٦٠).

ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ازْدادُوا كُفْراً لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا ﴾ (١) وقوله: ﴿ إِن الذين كفروا بعد إيمانهم ثم ازدادوا كفراً لن تقبل توبتهم ﴾(٢). ولأنّ تكرار الردَّة منه يدل على فساد عقيدتِهِ، وقلَّةِ مبالاتِهِ بالإسلام.

(أو سبّ الله) سبحانه و (تعالى) سبًّا صريحاً. يعني أنه لا تقبل توبة من سبّ الله على الأصح، لأن ذنبه عظيمٌ جدًّا يدلُّ منه على فسادِ عقيدتِهِ واستخفافِهِ بالله الواحد القهار، (أو) سبّ (رسولَهُ) أيَّ رسولٍ كانَ (أو ملكاً له) يعني أنه لا تقبل توبة من سبّ رسولاً أو مَلكاً لله سبحانه وتعالى، أو تَنقَصَهُ.

ومن أظهر الخير، وأَبْطَنَ الفَسَق، كزندينِ في توبته.

(وكذا) لا تقبل توبة (من قذف نبيًا) من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام (أو) قذف (أمّه) كَفَر لما في ذلك من التعرض للقَدْح ِ في النبوّة الموجِبِ للكُفْر.

(ويقتلُ حتّى ولو كانَ كافراً) ملتزماً (فأسلم) لأن قتلَهُ حدُّ قذفِهِ، فلا يسقِطُ بالتوبة، كقذفِ غيرهما.

ومن قَذَفَ عائشة رضي الله تعالى عنها بما برَّأها الله تعالى منه كَفَر، بلا خلافٍ.

ومن سبّ غيرها من أزواجه على ففيه قولان: أحدُهما أنه كسبّ واحدٍ من الصحابة. والثاني: و الصحيح، أنه كقذف عائشة رضي الله تعالى عنها، لقدحه فيه على ومن أنكر صحبة أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه، فقد كفر، لقوله تعالى: ﴿ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ ﴾(٣).

\* \* \*

<sup>(</sup>١) النساء: آية (١٣٧).

<sup>(</sup>٢) آل عمران: آية (٩٠).

<sup>(</sup>٣) التوبة: آية (٤٠).

## كتاب الأطعمة

واحِدُها طعامٌ، وهو ما يؤكُّلُ ويُشرَب.

وأصلها الحل لقوله تعالى: ﴿ هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً ﴾(١)، وقوله: ﴿ كُلُوا مِمَا فِي الأَرْضِ حَلَالًا طَيِباً ﴾(٢)، وقوله: ﴿ كُلُوا مِمَا فِي الأَرْضِ حَلَالًا طَيباً ﴾(٢)، وقوله: ﴿ قُلُ أَحَلُ لَكُمُ الطّيباتِ ﴾(٣)، .

(يباحُ كلَّ طعام طاهر) ليخرج النجس والمتنجّس (لا مضرَّة فيه) احترازاً من السموم فيحرم لقوله تعالى: ﴿ . . ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ﴾ (٤) . (حتى المِسْكُ ونحوُه) مما لا يؤكل عادةً ، كقِشْرِ البيض، وقرن الحيوان، إذا صار بصفة يسوغُ أكلُهما، كما لو دُقًا، أو نحو ذلك . وقد سأل الشالنجيُّ الإمامَ أحمدَ عن المسك يُجعَل في الدواء ويشرب، قال: لا بأس به .

#### [الأطعمة المحرمة]:

(ويحرم النجس، كالميتة والدم) لأن أكلَ الميتة أقبحُ من أن يُدْهَنَ بدُهْنِها أو يُستَصْبَحَ به، وهما حرامان، فيحرم ما هو أقبح، بطريق الأولى.

(ولحمُ الخنزيرِ) بلا خلافً بين المسلمين، لقوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ المَّيْتَةُ

<sup>(</sup>١) البقرة: آية (٢٩).

<sup>(</sup>٢) البقرة: آية (١٦٨).

<sup>(</sup>٣) المائدة: آية (٤) .

<sup>(</sup>٤) البقرة: آية (١٩٥).

وَالدَّمُ ولَحْمُ الخِنْزِيرِ ﴾(١) وقوله على في الخمر: «أكفئوها(٢) فإنها رجس (٣).

(وكذا) يحرم (البولُ والرَّوْثُ، ولو) كانا (طاهرين) لاستقذارِهِما، بلا ضرورةٍ، فإن اضطرّ إليهما، أو إلى أحدهما جاز.

(ويحرُم من حيوانِ البرِّ الحُمُرُ الأهليّةُ) قال ابن عبد البرِّ: لا خلاف بين أهل العلم اليوم في تحريمِها. وسَنَد الإجماع ما روى جابرٌ أن النبي على «نهى يوم خيبرَ عن لحوم الحمر الأهلية، وأذن في لحوم الخيل» (٤) قال أحمد: خمسة وعشرون من الصحابة كرهوها، قال في الشرح: وألبان الحمر محرمة، في قول الأكثر، ورخص فيها عطاء وطاووس، وأما الفيل، فقال أحمد: ليس هو من طعام المسلمين، وقال الحسن: هو مسخ ولأنه مستخبث، وذو ناب من السباع.

#### [السباع المفترسة]:

(و) يحرم أيضاً (ما يفترس بنابه) أي ينهَشُ (كأُسَدِ ونَمِ وذئبٍ وفهدٍ وكلبٍ) لما روى أبو ثعلبة الخُشَنِيّ، قال: «نهى رسول الله ﷺ عن أكل كلَّ ذي نابٍ من السباع»(٥) وعن أبي ذر مرفوعاً «كل ذي ناب حرام»(٢)، وقال ابن عبد البرّ: هذا نص صحيح صريح يخصص العموم.

(وقردٍ)، قال ابن عبد البرّ: لا أعلم خلافاً بين علماء المسلمين في أن القردَ لا يُؤكّلُ، ولأن له ناباً، فيدخل في عموم التحريم. وهو مِسْخٌ أيضاً، فيكون من الخبائثِ.

<sup>(</sup>١) المائدة: آية (٣) .

<sup>(</sup>٢) كفأ الإناء: قلبه ليفرغ ما فيه.

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري (١٢٢/٣) ومسلم (٦/٥٦) والنسائي (٢٠٠/٢) وأحمد (١١١/٣) وغيرهم (إرواء ١٣٧/٨).

<sup>(</sup>٤) أخرجه البخاري (١٦/٤) ومسلم (٦٦/٦) وأبو داود (٣٧٨٨) وأحمد (٣٦١/٣) وغيرهم (إرواء ١٣٨٨).

<sup>(</sup>٥) أخرجه البخاري (١٧/٤) ومسلم (٦٠/٦) ومالك (١٣/٤٩٦/٢) والشافعي (١٧٤٣) وأحمد (٥) أخرجه البخاري (١٧٤٣) ومسلم (١٣/٤).

<sup>(</sup>٦) أخرجه مسلم (٢٠/٦) ومالك (١٤/٤٩٦/٢) وعنه الشافعي (١٧٤٤) وأحمد (٢٣٦/٢) وغيرهم (إرواء ٨/١٣٩).

(ودُبُّ ونِمْسُ وابنُ آوى) هو شبه الكلب، ورائحته كريهة، (وابنُ عِرْس) بالكسِر. قاله في الحاشية (وسِنَّوْرٌ ولو) كان (بَرِّيًّا) «لنهيه عن أكل الهر وأكل ثمنها» (1). (وثعلبٌ) على الأصح.

(و) يحرم (سِنْجَابٌ وسَمُّورٌ) وفَنَكُ<sup>(٢)</sup>.

#### [محرمات الطيور]:

(ويحرم من الطير ما يصيد بمخلبه، كعقاب وبازٍ وصَقْرٍ وباشقٍ وشاهينٍ وحِدَأَةٍ) على وزن عِنَبَةٍ، (وبومةٍ) وهذا قول أكثر أهل العلم، منهم الشافعي رضي الله تعالى عنه وأصحاب الرأي وقال مالك والليث والأوزاعي: لا يحرُمُ من الطير شيء. واحتجُوا بعموم الآيات المبيحة، وقول أبي الدرداء وابن عباس رضي الله تعالى عنهما: «ما سكت الله تعالى عنه فهو مما عفا عنه» ولنا ما روى ابن عباس قال: «نَهَى رسولُ الله على عن كل ذي نابٍ من الطير» (٣) فيدخل في هذا كل ما له مخلب يعدو به.

(و) يحرم أيضاً (ما يأكل الجِيَف) من الطير (كنسْرٍ ورَخَم وقاقٍ) ويسمى العَقْعَق، بوزن جَعْفَر، طائرٌ نحوُ الحمامة، طويل الذنب، فيه بياضٌ وسوادٌ، وهو نوعٌ من الغربان تتشاءم به العرب. قاله في الحاشية.

ويحرم أيضاً اللَّقْلَق، طَائرٌ نحوُ الإِوَزّ طويلُ العُنْقِ يَأْكُلُ الحيّات.

(وغرابُ) بَيْنٍ وأبقع، قال عروة «ومن يأكل الغراب، وقد سماه النبي على: فاسقاً، والله ما هو من الطيبات»، ولإباحة قتله في الحل والحرم، ولأن هذه مستخبثة لأكلها الخبائث.

<sup>(</sup>۱) ضعيف: أخرجه الترمذي (١/ ٢٤١) وابن ماجه (٣٢٥٠) والحاكم (٣٤/٢) وغيرهم (إرواء / ٣٤٠).

<sup>(</sup>٢) السمّور: وجمعه سمامير، حيوان يشبه النمس يكون ببلاد الروس يصطادونه. \_ الفنك: دابة يتخذ من جلدها الفراء وهو قريب الشبه بابن آوى.

<sup>(</sup>٣) أخرجه مسلم (٦/٠٦) والبيهقي (٩/٥١٩) وأحمد (١٤٤/١) وغيرهم (إرواء ١٤١/٨).

#### [الحشرات ونحوها]:

[ويحرم] (خُفَّاشٌ) أي وَطُواطٌ، قال أحمد رضي الله تعالى عنه: ومن يأكلُ الخفاش؟ (وفأرٌ) يقرأ بالهمزة لكونها فويسقة «ولأنه على أمر بقتله في الحرم»(١)، ولا يجوز فيه قتل صيد مأكول. (وزُنْبورٌ ونَحْلُ وذُبابٌ) وفراشٌ وطبابيعُ وقمل وبراغيث (وهُدْهُدُ وخُطَّافٌ) طائرٌ أسودُ معروفٌ لحديث ابن عباس «نهى رسول الله على عن قتل أربع من الدواب، النملة والنحلة، والهدهد والصُّرد(٢)»(٣). «ونهى على عن قتل الخطاطيف»(٤).

(وقنفذٌ ونيصٌ) لحديث أبي هريرة «ذكر القنفذ لـرسول الله ﷺ فقـال: هو خبيثة من الخبائث»(٥). وهو عظيمُ القنافِذِ، قدرُ السخلة، على ظهـرِهِ شوكُ طويل نحو ذراع ٍ.

(وحيّةً) لأن لها ناباً من السباع نص عليه. وقال مالك: هي حلالٌ إذا ذُكّيتْ.

(وحَشَرات) يعني: وباقي الحشرات كالديدان، والجُعْلان، وبناتِ وَرْدَان، والخُعْلان، وبناتِ وَرْدَان، والخنافس، والأوزاغ، والحِرْباء، والعَقَارب، والحراذين (٢) لأنها مستخبثة فيعمها، قوله تعالى: ﴿ ويحرم عليهم الخبائث ﴾ (٧).

ويحرم كل ما أمر الشرع بقتله كالجراذين، أو نهى عن قتله، كالنَّحْلِ والنَّمل.

ويحرم ما تولّد بين مأكول ٍ وغيره، كبغل ٍ.

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري (۱/ ٤٥٨) ومسلم (١/ ١٨) والترمذي (١/ ١٦٠) وأحمد (٨٧/٦) وغيرهم (إرواء ٢٢٢/٤).

<sup>(</sup>٢) الصرد: طائر ضخم الرأس أبيض البطن أخضر الظهر يصطاد صغار الطير.

<sup>(</sup>٣) أخرجه أحمد (١/٣٣٢) وأبو داود (٢٦٧٥) وابن ماجه (٣٢٢٤) وغيرهم بإسناد صحيح (إرواء ٨/٨).

<sup>(</sup>٤) ضعيف: أخرجه البيهقي (٣١٨/٩) (إرواء ١٤٤/٨).

<sup>(</sup>٥) ضعيف: أخرجه أبو داود (٣٧٩٩) والبيهقي (٣٢٦/٩) وأحمد (٣٨١/٢) (إرواء ١٤٤/٨).

<sup>(</sup>٦) بنت وردان: دويبة نحو الخنفساء، حمراء اللون، وأكثر ما تكون في الحمَّامات وفي الكُنُف. «المعجم الوسيط» (٢/٦٦). (م).

الحراذين: جمع حرذون دويبة سوداء كالحرباء تعيش بين الصخور.

<sup>(</sup>٧) الأعراف: آية (١٥٧) .

وما تجهلُه العربُ، ولا ذُكِرَ في الشَّرع، يُرَدُّ إلى أقرب الأشياء شبهاً به بالحجاز. فإن لم يشبه شيئاً بالحجاز فهو مباحٌ.

ولو أشبَه مباحاً ومحرَّماً غلب التحريم.

(ويؤكل ما تولد من مأكول طاهر كذُباب الباقلا، ودود الخلّ، و) دود (الجبنِ تبعاً) لما تولد منه (لا انفراداً)، وقال ابن عقيل: يحلّ بموته. قال أحمد في الباقلا المدوِّدة: ويجتنبه أحبُّ إليّ، وإن لم يتعزَّزْهُ فأرجو. وقال عن تفتيش التَّمرِ المدوِّد: لا بأسَ به إذا المه.

وكره أحمل جعل التمر والنوى في شيءٍ واحد.

فائدة: ما أحدُ أبويه المأكولينِ من الحيواناتِ مغصوبٌ فكأمّه لا كأبيه، فإن كانت الأمُّ مغصوبةً لم تحلّ هي ولا شيء من أولادِها للغاصب. وإن كان الأبُ مغصوباً لم يحرم على الغاصب شيء من أولاده.

## فصل [في الحيوانات المباح أكلها]

(ويباح ما عدا هذا) الذي ذكرنا أنه حرامٌ، لعموم النصوص الدالّة على الإباحة. والذي عداه (كبهيمة الأنعام) وهي الإبل، والبقر، والغنم، لقوله تعالى: ﴿ أُحِلَّتُ لَكُمْ بَهِيمَةُ اللَّنْعَامِ ﴾ (١) (والخيل) كلِّها، عرابِها وبراذينها، نصّ عليه أحمد وروي عن ابن الزبير، لحديث جابر وتقدم (٢)، وقالت أسماء: «نحرنا فرساً على عهد رسول الله على أكلناه ونحن بالمدينة » (٣).

(وباقي الوحوش، كضَبْع) رخص فيه سعد وابن عمر وأبو هـريرة، وقـال عروة بن الزبير: ما زالت العرب تأكل الضّبع، ولا ترى بأكله بأساً، وقال عبد الرحمن: «قلت لجابر: ـ

<sup>(</sup>١) المائدة: آية (١) ..

<sup>(</sup>٢) وفيه «وأذن في لحوم الخيل».

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري (٤/٤) ومسلم (٦٦/٦) وأحمد (٣٤٥/٦) وغيرهم (إرواء ١٤٥/٨).

(وزرافة) وهي دابّة تشبه البعير، إلا أن عنقها أطول من عنقه وجسمها ألطف من جسمه. ويداها أطول من رجليها. سئل أحمد عنها: هل تؤكل؟ قال: نعم. وهي مباحة لعموم النصوص المبيحة، ولأنها مستطابة أشبهت الإبل؛ (وأرنب) قال أنس: «أنفجنا أرنباً(٣)، فسعى القوم فلغبوا(٤)، فأخذتها فجئت إلى أبي طلحة فذبحها، وبعث بوركها أو قال فخذها إلى النبي على فقبله فقبله وعن محمد بن صفوان «أنه صاد أرنبين فذبحهما بمَرْ وة (٢)، فأتى رسول الله على فأمره بأكلهما» (٧). قال في المغني: أكلها سعد بن أبي وقاص، ورخص فيها أبو سعيد وعطاء وابن المسيب والليث ومالك والشافعي وأبو ثور وابن المنذر. ولا نعلم قائلًا بتحريمها إلّا شيئاً روي عن عمر و بن العاص.

(ووبْرٍ) بسكون الباء، لأنه طيّب يعتلف النبات والبقول، فكان مباحاً كالأرنب؛ (ويَرْبُوع) نصّ عليه أحمد. وبحلّه، قال عروة وعطاء والشافعي وأبو ثور وابن المنذر، وحَرِّمه أَبو حنيفة، لأنه شبيه الفأر؛ (وبقرِ وَحْشٍ) على اختلافِ أنواعها من الأيّل، والثَيْتَل ، والوَعِل ، والمَهَا (وحُمُرِهِ) أي حُمُر الوحش؛ (وضَبٌ) يروى حلّه عن عمر بن

<sup>(</sup>۱) صحيح: أخرجه النسائي (۲۷/۲) والترمذي (۱٦٢/۱) وأحمد (٣١٨/٣) وغيرهم (إرواء ٢٤٢/٤).

<sup>(</sup>٢) الجلالة: البهيمة التي تأكل العذرة.

<sup>(</sup>٣) أنفج الأرنب: أثارها من مجثمها.

<sup>(</sup>٤) لغبوا: تعبوا من السير خلفها.

<sup>(</sup>٥) أخرجه البخاري (٨/٤) ومسلم (٦/١٧) وأحمد (١١٨/٣) وغيرهم (إرواء ١٤٦/٨).

<sup>(</sup>٦) المروة: حجر أبيض برّاق.

<sup>(</sup>٧) صحيح: أخرجه أحمد (٣/ ٤٧١) وأبو داود (٢٨٢٢) والنسائي (٢ /١٩٨) وغيرهم (إرواء (٢١٢٨)).

الخطاب وابن عباس وأبي سعيدٍ الخدريّ رضي الله تعالى عنهم، قال أبو سعيد: كنا معشر أصحابِ محمدٌ على لأن يهدى لأحِدِنا ضبٌ أحبُ إليه من دجاجةٍ، (١) «وأكله خالـد بن الوليد، ورسول الله على ينظر» (٢). قاله في الحاشية. وهو داةٌ تشبه الحرذون، من عجيب خلقته أن الذكر له ذكران، والأنثى لها فرجان تبيض منهما.

(وظباءً) بجميع أنواعها، لأنها كلها تفدى في الإحرام والحرم.

(وباقي الطير كنعام ودجاج) بفتح الـدّال، وكسرُهـا لغةً، الـواحدةُ دجـاجةُ للذكـر والأنثى لقول أبي موسى «رَأيت النبي ﷺ يأكل الدجاج» (٣).

(وبَبَّغا) بتشديد الباء الموحدة، وهي الدُّرَّة. وشحرور.

(وزاغ) طائر صغير أغبر.

(وغراب زرع) وهو أسودُ كبيرٌ يأكل الزرع ويطير مع الـزاغ، لأن مرعـاهما الـزرع والحبوب، أشبه الحَجَل.

وكالحمام بأنواعه من الفواخِتِ، والقَمَاريّ، والجَوَاذِلِ، والرُّقْطِي، والدَّباسيّ، وتقدم لأنه مستطاب، فيتناوله عموم قوله تعالى: ﴿ . . ويحل لهم الطيبات ﴾(٤)، وعن سفينة قال: «أكلت مع رسول الله ﷺ لحم حبارى»(٥).

#### [الحيوانات البحرية]:

(ويحل كلُّ ما في البحر) لقوله تعالى: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ

<sup>(</sup>١) قال الألباني: لم أقف عليه (إرواء ١٤٧/٨).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري (١٨/٤) ومسلم (٦/٧٦) ومالك (١٠/٩٦٨/) وأحمد (١٠/٨) وغيرهم (إرواء ٨٧/١).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري (١٦٩/٣) ومسلم (٨٣/٥) وأحمد (٤/٤٣) وغيرهم (إرواء ١٤٨/٨).

<sup>(</sup>٤) الأعراف : آية (١٥٧) .

<sup>(</sup>٥) ضعيف: أخرجه أبو داود (٣٧٩٧) والترمذي (١/٣٣٦) والبيهقي (٣٢٢/٩) وغيرهم (إرواء العميف المرجاج) والمحبارى: طائر أكبر من الدجاج الأهلي وأطول عنقاً.

وَلِلسَّيَّارَة ﴾ (١) وقوله ﷺ في البحر: «هو الطهور ماؤه الحل ميته» (١). (غير ضفدع) لأنها مستخبثة، فتدخل في عموم قوله تعالى: ﴿ ويُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الخَبَائِث ﴾ (٣) (و) غير (حيَّةٍ) لأنها من الخبائث، (و) غير (تمساح) نص عليه لأنه يفترس بنابه، وقال ابن حامد والقاضي: وغير الكوْسَج وهو سمكة تسمى القِرْش لها خرطوم كالمنشار، والأشهر أنه مباح كخنزير الماء وإنسانِه وكلبه لعموم الآية والأخبار، وروي «أن الحسن بن علي ركب على سرج عليه من جلود كلاب الماء» (٤).

#### [الجلاَّلة]:

(وتحرمُ الجلالة التي أكثر علفها) أي غذائها (النجاسة، و) يحرم (لبنها وبيضها)، على الأصحّ لما روى ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال: «نهى رسول الله عني عَنْ أكل الجلالة وألبانها» وفي رواية «نهى عن ركوب جلالة الإبل»(٥)، وعن ابن عباس «نهى النبي عن شرب لبن الجلالة»(١)، وبيضها كلبنها، لأنه متولد منها. قال القاضي: هي التي تأكل العذرة.

فإن كان أكثرُ علفها النجاسة حرم لحمُها ولبنُها. وإن كان أكثرُ علفها الطاهر لم تحرم. قال الموفق: وتحديدُ الجلّالة بكونِ أكثرِ علفهاالنجاسة لم نسمعه عن أحمد. ولا هو ظاهر كلامه. لكن يمكن تحديده بما يكون كثيراً في مأكولها، ويعفى عن اليسير (حتّى تحبّسَ ثلاثاً) أي ثلاثَ ليال ِ بأيامهن. نصّ عليه. لأن ابن عمر كان إذا أراد أكلها يحبسها ثلاثاً(٧)،

<sup>(</sup>١) المائدة: آية (٩٦) .

<sup>(</sup>٢) صحيح: رواه مالك (١٢/٢٢/١) وأحمد (٢/٢٣٧) وغيرهما (إرواء ١/٤٣).

<sup>(</sup>٣) الأعراف: آية (١٥٧).

<sup>(</sup>٤)ذكره البخاري (٤/٩) معلقاً مجزوماً بغير إسناد (إرواء ٨/٩٩).

<sup>(</sup>٥) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٧٨٥) والترمذي (١/٣٣٦) وابن ماجه (٣١٨٩) والبيهقي (١/٣٣٦) (إرواء ١٤٩/٨).

<sup>(</sup>٦) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٧٨٦) والنسائي (٢١٠/٢) والترمذي (١/٣٣٦) وأحمد (٢٢٦/١) وغيرهم (إرواء ١٥١/٨).

<sup>(</sup>٧) صحيح : أخرجه ابن أبي شيبة بسند صحيح عنه كذا في «الفتح» (٩٨/٩) (إرواء ١٥١/٨).

(وتطعمُ الطاهر) وتمنعُ من النجاسةِ، طيراً كانت أو بهيمةً وقال مالك: تحبس الناقة والبقرة أربعين يوماً، وقدمه في الكافي، لحديث عبد الله بن عمرو بن العاص «نهى النبي على عن الإبل الجلالة، أن لا يؤكل لحمها، ولا يشرب لبنها، ولا يحمل عليها إلا الأدم (١)، ولا يركبها الناس حتى تعلف أربعين ليلة»(١). والبقرة في معناها، ويحبس الطائر ثلاثاً، لفعل ابن عمر، والأول المذهب. ومثله خروفُ ارتضعَ من كلبةٍ، ثم شربَ لبناً طاهراً أو أكلَ شيئاً طاهراً ثلاثة أيام.

ويُكره ركوب الجلالة لما تقدم، ويحرم ما سقي من الزرع والثمار، أو سمد بنجس نص عليه، لأنه يتغذى بالنجاسات كالجلالة إذا حبست وأطعمت الطاهر، وعن ابن عباس قال: «كنا نكري أراضي رسول الله عليه، ونشترط عليهم أن لا يُـدْمِلوهـا(٣) بعـذرة(٤) الناس»(٥)، ولولا تأثير ذلك لما اشترط عليهم تركه.

#### [الأطعمة المكروهة]:

(ويكره أكلَ ترابٍ وفحمٍ) قال في الإنصاف: جزم به في الرعايتين والحاوي وغيرهم.

(وطينٍ) لضرره. نصًّا. ونقل بعضُهم أن أكله عيب في المبيع. نقله ابن عقيل. لأنه لا يطلبه إلّا من به مرض.

(و)يكره أيضاً أكل (أُذُنِ قلبٍ) وغدة قاله في رواية عبد الله: «كره النبي على أكل الغدة»(٦)، ونقل أبو طالب «نهى النبي على عن أذن القلب»(٧).

(وبصل وثوم ونحوهما) كالكرّاث صرح به أحمد بأنه كرهه لمكان الصلاة، وعن

<sup>(</sup>١) الأدم: ما يؤكل بالخبز أي شيء كان.

<sup>(</sup>٢) ضعيف: أخرجه الدارقطني (٥٤٤) والبيهقي (٣٣٣/٩) (إرواء ١٥٢/٨).

<sup>(</sup>٣) يدملوها: يصلحوها ويعالجوها.

<sup>(</sup>٤) بعذره الناس: أوساخهم.

 <sup>(</sup>٥) أخرجه البيهقي (٦/ ١٣٩) وإسناده رجاله ثقات غير واحد فلم أجد من ترجم لـه (إرواء ١٥٢/٨).

<sup>(</sup>٦) الغدة: لحم يحدث من داء بين الجلد واللحم يتحرك بالتحريك.

<sup>(</sup>٧) منكر: أخرجه ابن عدي في «الكامل» (ق ٢٢١) (إرواء ١٥٢/٨).

جابر مرفوعاً «من أكل الثوم والبصل والكراث فلا يقربن مسجدنا، فإن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم» (١). (ما لم يُنْضَجْ بطبخ) «لحديث أبي أيوب في الطعام الذي فيه الثوم، قال فيه: أحرام هو يا رسول الله؟ قال لا: ولكني أكرهه من أجل ريحه» (٢)، وعن علي رضي الله عنه مرفوعاً وموقوفاً «النهي عن أكل الثوم إلا مطبوخاً» (٣)، وعن عائشة قالت: «إن آخر طعام أكله على فيه بصل» (٤)، وقال عمر في خطبته في البصل والثوم «فمن أكلهم فليمتهما طبخاً» (٥).

ويكره أكلُ كلّ ذِي رائحة كريهة، ولو لم يردْ دخول المسجد. فإن أكله كره له دخولُه حتى يذهب ريحه.

ويكره أَكْلُ حَبِّ دِيسَ بِحُمْرِ أو بغالٍ . وينبغي أن يغسل.

ويكره مداومة أكل اللحم، وأكل لحم نيء ومنتنٍ. قاله في الإِقناع، وخالفه فيهما في المنتهى.

## فصل [في أحكام المضطر"]

(ومن اضطُرَّ) بأن خاف التلف إن لم يأكل (جازَ له أن يأكُلَ من المحرَّم ما يسدِّ رمقه فقط) لقوله تعالى: ﴿ فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه ﴾(٦)، وقوله: ﴿ فمن اضطر في مخمصة (٧) غير متجانف لإثم فإن الله غفور رحيم ﴾ (٨)، وقوله: ﴿ إلا ما اضطر رتم

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم (٢/ ٨٠) وأبو عوانة (١/ ١١) والترمذي (١/ ٣٣٢) وغيرهم (إرواء ٢/ ٣٣٤).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم (١٢٦/٦) وأحمد (٥/٢١) (إرواء ١٥٤/٨).

<sup>(</sup>٣) صحيح: أخرجه الترمذي (١/ ٣٣٤) وأبو داود (٣٨٢٨) (إرواء ٨/١٥٥).

<sup>(</sup>٤) ضعيف: أخرجه أبو داود (٣٨٢٩) وأحمد (٦/ ٨٩) (إرواء ١٥٦/٨).

<sup>(</sup>٥) أخرجه مسلم (٨١/٢) والنسائي (١١٦١) وأحمد (١/٥١) وغيرهم (إرواء ١٥٦/٨).

<sup>(</sup>٦) البقرة: آية (١٧٣).

<sup>(</sup>V) المخمصة: المجاعة الشديدة.

<sup>(</sup>٨) المائدة: آية (٣).

إليه ((). قال في الإقناع: ومن اضطرً إلى محرّم مما ذكرنا، حضراً أو سفراً، سوى سمً ونحوه، بأن يخاف التلف، إما من جوع، أو يخاف إن ترك الأكل عجز عن المشي وانقطع عن الرفقة فيهلك، أو يعجز عن الركوب فيهلك ولا يتقيد ذلك بزمن مخصوص، وَجَبَ عليه أن يأكل منه ما يسدّ رمقه ويأمنُ معه الموت لقوله تعالى: ﴿ ولا تقتلوا أنفسكم ﴾ (٢) وقوله: ﴿ ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ﴾ (٣) ، قال مسروق: من اضطر فلم يأكل ولم يشرب فمات دخل النار، وقيل لا يجب، لما روي عن عبد الله بن حذافة صاحب رسول الله على أن ملك الروم حبسه ومعه لحم خنزير مشوي، وماء ممزوج بخمر ثلاثة أيام، فأبى أن يأكله وقال: لقد أحله الله لي ، ولكن لم أكن لأشمتك بدين الإسلام» (٤) ، ويجب تقديم السؤال على أكل المحرم نص عليه، وقال لسائل قم قائماً، ليكون لك عذر عند الله .

وليس له الشبع وعنه له الشبع، اختاره أبو بكر، لأنه طعام أبيح له أكله فجاز له الشبع منه كالحلال.

وقَيَّدَ في المنتهى السفر بالمباح، إن كان في محرّم ٍ ولم يتبْ فلا.

(ومن لم يجد) من المضطرّين (إلاّ آدميًا مباحَ الـدم، كحربيِّ وزانٍ محصنٍ فله قتله وأكله)، لأنه لا حرمة له، فهو بمنزلة السباع.

وكذا إن وجده ميتاً فإنـه يجوز لـه أكله لأن أكله بعد قتله كـأكله بعد مـوته، لا أكـلُ معصوم ميتٍ.

(ومن اضطُرَّ إلى نفع بمال الغير مع بقاءِ عينه) إما لدفع بردٍ كثياب، وكل ما يُتَدثَّر به، والمِقْدَحةِ ونحوِها، أو استِقاءِ ماءٍ، كالدلوِ والحبل ونحو ذلك (وجب على ربّه بذله له) أي لمن اضطر إليه (مجّاناً) أي من غير عوض عن انتفاع المضطر في الأصحّ لأنه تعالى ذم

<sup>(</sup>١) الأنعام: آية (١١٩).

<sup>(</sup>٢) النساء: آية (٢٨).

<sup>(</sup>٣) البقرة: آية (١٩٥).

<sup>(</sup>٤) ضعيف: أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢/٥٩/٩) (إرواء ١٥٦/٨).

على منعه بقوله: ﴿ ويمنعون الماعون ﴾ (١)، فإن احتاج ربه إليه فهو أحق به من غيره، لتميزه بالملك.

### [الأكل من الثمر المعلّق]:

(ومن مرّ بشمرة بستانٍ) على شجرٍ، أو ساقطٍ تحته (لا حائط عليه ولا ناظر) أي حافظ ولو غير مسافرٍ ولا مضطرّ (فله) أن يأكل منه مجاناً، ولو لغير حاجةٍ، ولو عن غصونه لقول أبي زينب التميمي: «سافرت مع أنس بن مالك، وعبد الرحمن بن سمرة وأبي برزة، فكانوا يمرون بالثمار فيأكلون في أفواههم» (٢)، وهو قول عمر وابن عباس، قال عمر: «يأكل ولا يتخذ خبنة (٣)» وكون سعد أبي الأكل، لا يدل على تحريمه، لأن الإنسان قد يترك المباح، غناءً عنه أو تورعاً. (من غير أن يصعد على شجرةٍ، أو يرميه بحجرٍ، أن يأكل) لأن كلاً من الضرب والرمي يفسد الثمرة وعن رافع «أن رسول الله على قال: لا ترم وكل ما وقع، أشبعك الله وأرواك» (٥). وعنه له الأكل إن كان جائعاً فقط، لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده «أن النبي على سئل عن الثمر المعلق، فقال ما أصاب منه من ذي حاجة غير متخذ خبنة فلا شيء عليه، ومن أخذ منه من غير حاجة فعليه غرامة مثليه والعقوبة» (٢)، قال في خبنة فلا شيء عليه، ومن أخذ منه من غير حاجة فعليه غرامة مثليه والعقوبة» أن قال في كانت محوطة لم يجز الدخول، قال ابن عباس: «إن كان عليها حائط فهو حريم فلا تأكل» (٧)، وكذا إن كان ثم حارس لدلالة ذلك على شح صاحبه به، وعدم المسامحة.

(ولا يحملُ) شيئًا من الثمر، ولا يأكلُ من ثمرٍ مجنيٍّ مجموع ِ إلا لضرورة.

(وكذا) أي وكثمر الشجر (الباقلا والحمِّص) الأخضرين. وكذا زرعٌ قائم، وشربُ لبنِ

الماعون: آية (٧).

<sup>(</sup>٢) لم أقف عليه ولا عرفت أبا زينب هذا.

 <sup>(</sup>٣) أخبن الطعام: أخبأه في خبنة ثيابه أي ثنيها والخبنة ما يحمل في الخبنة من الطعام. والمراد هنا
 أن يأكل ولا يحمل معه في ثيابه.

<sup>(</sup>٤) صحيح: أخرجه البيهقي (٩/ ٣٥٩) (إرواء ١٥٨/٨).

<sup>(</sup>٥) ضعيف: أخرجه الترمذي (٢/٢١) والبيهقي (٢/١٠) (إرواء ١٥٨/٨).

<sup>(</sup>٦) حسن: أخرجه أبو داود (١٧١٠) والنسائي (٢/ ٢٦٠) وغيرهما (إرواء ٨/٧٠).

<sup>(</sup>٧) لم أقف على سنده (إرواء ٨/١٦٠).

ماشية على الأصح من روايتين. أما الزرع فلأن العادة جارية بأكل الفَرِيكِ، أشبه الثمر، وأما شرب لبنِ الماشية فلما روى الحسن عن سمرة عن النبي على ماشية فإن كان فيها صاحبها فليستأذنه، وإن لم يُجِبُّهُ أحدٌ فليحتلب ويشرب ولا يحمل (١) قال الترمذي: العمل عليه عند بعض أهل العلم، والثانية لا يجوز لحديث ابن عمر «لا يحلب أحد ماشية أحد إلا بإذنه.. (٢).

تنبيه: ما لم تجر العادة بأكله رَطْباً لا يجوز الأكل منه، لعدم الإذن فيه شرعاً وعادة، كالشعير ونحوه.

#### [حق الضيافة]:

(وتجب ضيافة المسْلِم) المسافر المجتاز (على المسلم) إذا نزل به (في القرى دون) الضيافة في (الأمصار)، لأنه يكون فيها السوق والمساجد، فلا يحتاج مع ذلك إلى الضيافة، بخلاف القرى فإنه يبعد فيها البيع والشراء، فوجبت ضيافة المجتاز إذا نزل بها (يوماً وليلةً) مجاناً، فلا يلزم الضيف عوض الضيافة، وهي قدر كفايته مع أدم . وفي الواضح: لفرسه تبن لا شعير. قال في الفروع: ويتوجّه وجه : كأدمه.

فإن أبى فللضيف طلبه به عند الحاكم.

فإن تعذّر جازَ له الأخذُ من مالِهِ بقدرِ ما وجب له.

ولا تجب للذمّي إذا اجتاز بالمسلم وعنه تجب نقله الجماعة.

(وتستحبُّ) ضيافته (ثلاثاً) أي ثلاثَ ليال بأيامهن. والمراد يومان مع اليوم الأول.

فما زاد على الثلاث فهو صدقة لقوله ﷺ: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه جائزته، قالوا: وما جائزته يا رسول الله؟ قال يومه وليلته، والضيافة ثلاثة أيام، وما زاد على ذلك فهو صدقة، ولا يحل له أن يثوي (٣) عنده حتى يؤثمه قيل: يا رسول الله كيف

<sup>(</sup>١) صحيح: أخرجه الترمذي (١/ ٢٤٣) وأبو داود (٢٦١٩) والبيهقي (٩/ ٣٥٩) (إرواء ٨/ ١٦٠).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري (٢/ ٩٥) ومسلم (٥/ ١٣٧) ومالك (٢/ ١٧/٩٧١) وغيرهم (إرواء ١٦١/٨).

<sup>(</sup>٣) يقيم عنده.

يؤثمه؟قال يقيم عنده وليس عنده ما يقريه (١)» (٢)، وعن عقبة بن عامر «قلت للنبي على إنك تبعثنا، فننزل بقوم لا يقروننا فما ترى؟ فقال: إن نزلتم بقوم فأمروا لكم بما ينبغي للضيف فاقبلوا، وإن لم يفعلوا فخذوا منهم حق الضيف الذي ينبغي لهم» (٣)، ولو لم تجب الضيافة لم يأمرهم بالأخذ، واختص ذلك بالمسافر، لقول عقبة «إنك تبعثنا فننزل»، وبأهل القرى، لقوله بقوم، والقوم إنما ينصرف إلى الجماعات دون أهل الأمصار، وقال أحمد: كأنها على أهل القرى، أما مثلنا الآن فكأن ليس مثلهم، وذلك أن أهل القرى ليس عادتهم بيع القوت، ذكره في الشرح. وظاهر نصوصه تجب للحاضر في المصر، ذكره في الفروع بمعناه، لعموم قوله على النه واليوم الآخر فليكرم ضيفه» (٤).

ولا يجب عليه إنزاله في بيته إلا أن لا يجد مسجداً أو رباطاً ونحوهما يبيت فيه، ولا يخافُ ضرراً.

\* \* \*

<sup>(</sup>١) يكرمه.

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري (١٤٣/٤) ومسلم (١٣٧/٥) ومالك (٢/٩٢٩/٢) وأحمد (١/٣١) وغيرهم (إرواء /٦٢/٨).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري (٢/٢١) ومسلم (٥/١٣٨) وأحمد (١٤٩/٤) وغيرهم (إرواء ١٦٣/٨).

<sup>(</sup>٤) صحيح: ومضى.

#### باب الذكاة

قال الزجّاجي: أصل الذكاةِ تمامُ الشيءِ، فمنه الـذكاة في السّنّ، وهـو تمام السن. وسمّي الذّبحُ ذكاةً لأنه إتمام للزهوق.

(وهي) أي الذكاة، شرعاً (ذبحُ) الحيوانِ (أو نحرُ الحيوان المقدورِ عليه) المباحِ أكله الذي يعيش في البرّ، لا جراد ونحوه كالسمك وما لا يعيش إلا في الماء فيباح بدونها، لحديث ابن عمر مرفوعاً، «أحل لنا ميتان ودمان، فأما الميتان فالحوت والجراد، وأما الدمان فالكبد والطحال»(١).

(وشروطها) أي الذكاة، وكذا النحر (أربعة):

(أحدها: كون الفاعل) للذكاة أو النَّحرِ (عاقلًا) ليصحِّ منه قصدُ التذكية، فلا يباح ما ذكاه مجنونٌ أو سكرانُ، (مميزاً) فلا يحلّ ما ذكاه طفلٌ لم يميّز، (قاصداً للذكاة) فلو احتكّ حيوانٌ مأكولٌ بمحدّدٍ بيد إنسان لم يقصد ذبحه، فانقطع بانحكاكه حلقومُهُ ومريئُهُ لم يحلّ، لعدم قصد التذكية.

(فيحل ذبحُ الأنثى) ولو حائضاً (والقنّ والجنُبُ) على الأصحّ لحديث كعب بن مالك وسيأتي قريباً. (والكتابي) ولو حربيًا.

قال في شرح المقنع: أجمع أهل العلم على إباحة ذبائح ِ أهل ِ الكتاب، لقول؛

<sup>(</sup>١) صحيح: رواه مالك والبيهقي وابن ماجه.

تعالى: ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الكِتَابَ حِلِّ لكُمْ ﴾ (١) يعني ذبائحهم. قال البخاري: قال ابن عباس: طعامهم ذبائحُهُم (٢) وكذلك قال مجاهد وقتادة. وروي معناه عن ابن مسعود. وهذا قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي.

ولا فرق بين العدل ِ والفاسق من المسلمين وأهل الكتاب. انتهى.

(لا) تحل ذبيحة (المرتد) وإن كانت ردّته إلى دين أهل الكتاب.

(و) لا ذبيحة (المجوسي والوثني والدرزي والنُّصَيْري) والتَّيماني لمفهوم قوله: وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم (٣)، وإنما أخذت الجزية من المجوس، لأن لهم شبهة كتاب.

ويؤكل من طعامهم غيرُ اللَّحْم ِ والشَّحْم ِ والكُوارع ِ ونحوها.

الشرط (الثاني) من شروط صحّة الذكاة: (الآلة) وهو أن يذبح بمحددٍ يَقْطَعُ ، بأن يُنْهِرَ الدم بحدّه .

إذا تقرر هذا (فيحلّ الذبح بكل محدّدٍ) حتى (من حجرٍ وقصب وخشب وعظم غير السنّ والظّفُر) نص على ذلك، متصلّيْنِ أو منفصلين، لقول النبي ﷺ: «ما أَنْهَر الدَّمَ فكُلْ، ليس السنّ والظفر» (٤) ورد من حديث رافع بن خديج، قال: قلت: يا رسول الله إنا نلقى العدوّ غداً، وليس مَعنا مُدًى \_ أي سكاكين \_ قال رسول الله ﷺ: «ما أنهرَ الدَّمَ، وذُكِرَ اسم الله عليه، فكلوا، ما لم يكن سنّا أو ظُفُراً. وسأحدّثكم عن ذلك: أما السنُّ فعظمٌ، وأما الطُّفُرُ فمدى الحبشة» (٥). وعن كعب بن مالك، عن أبيه، أنه «كانت لهم غنم ترعى بسلّع (٢)، فأبصرت جارية لنا بشاةٍ من غنمها موتاً، فكَسَرَتْ حَجَراً، فذبحتها به، فقال لهم:

<sup>(</sup>١) المائدة: أية (٥) .

<sup>(</sup>٢) صحيح: هذا معلق عند البخاري (١٣/٤) ووصله البيهقي (٢٨٢/٩) (إرواء ١٦٥/٨).

<sup>(</sup>٣) المائدة: آية (٦).

<sup>(</sup>٤) أخرجه البخاري (٢/١١) ومسلم (٦/٧٨) وأحمد (٤/٠٤١) وغيرهم (إرواء ١٦٥/٨).

<sup>(</sup>٥) صحيح: هو رواية البخاري للحديث الذي قبله.

<sup>(</sup>٦) جبل بجوار مدينة رسول الله ﷺ.

لا تأكلوا حتى أسألَ رسول الله على أو أرسل إليه من يسأله وإنه سأل النبي على عن ذلك، أو أرسل إليه، فأمره بأكلها»(١) وقال عبد الله: يعجبني أنها أمَةٌ، وأنها ذبحَتْ.

قال في شرح المقنع: وفي هذا الحديث فوائدُ سبع:

إحداها: إباحةُ ذبيحة المرأة.

والثانية: إباحة ذبيحة الأمة.

والثالثة: إباحة ذبيحة الحائض، لأن النبي عليه لم يستفصل.

الرابعة: إباحة الذبح بالحجر.

الخامسة: إباحة ذبح ما خيف عليه الموت.

السادسة: حِلُّ ما يذبحه غيرُ مالِكِه بغير إذنه.

السابعة: إباحة ذبحه لغير مالكِهِ بغير إذنه عند الخوف عليه.

الشرط (الثالث) لصحة الذكاة: (قطع الحلقوم) وهو مجرى النَّفَس (والمريء) بالمدّ، وهو مجرى الطعام والشراب، وهو تحت الحلقوم.

ولا يشترط قطع الوَدْجَيْنِ. وهما عِرْقانِ محيطان بالحلقوم. والأوْلى قطعُهما خروجاً من الخلاف.

(ويكفي قطعُ البعضِ منهما) أي من الحلقوم والمريء فلا تشترط إبانتهما، لأنه قطع في محل الذبح ما لا تبقى الحياة معه، لما روي عن عمر أنه نادى «إن النحر في اللبة أو الحلق، لمن قدر»، وعنه: ويشترط فري الودجين، لحديث أبي هريرة قال: «نهى النبي على عن شريطة الشيطان، وهي التي تذبح فيقطع الجلد، ولا تفري الأوداج (٢)، ثم تترك حتى تموت (٣)، وذكر الشيخ تقي الدين وجهاً يكفي قطع ثلاثة من الأربعة، وقال إنه الأقوى، وسئل عمن قطع الحلقوم والودجين، لكن فوق الجوزة، فقال هذا فيه نزاع، والصحيح أنها

279

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري (٢/٢) وأحمد (٣٨٦/٦) والبيهقي (٢٨١/٩) (إرواء ١٦٤/٨).

<sup>(</sup>۲) مفردها: ودج.

<sup>(</sup>٣) ضعيف: أخرجه أبو داود (٢٨٢٦) وابن حبان (١٠٧٤) والحاكم (١١٣/٤) وأحمد (٢٨٩/١) (إرواء ٦٦/٨).

تحل، وحكاه في الإقناع عن الشيخ تقي الدين: أي سواء فوق العلصمة أو تحتها، وجزم به في شرح المنتهى. (فلو قَطَع رأسه حلّ) سواء أتت الآلة على محل الذبح وفيه حياة مستقرة، أوْ لا، على الصحيح.

وما ذُبِحَ من قفاهُ، ولو عمداً، إن أتت الآلة على محل الذبح وفيه حياةٌ مستقرّةٌ حلّ بذلك، وإلا فلا لقول علي رضي الله عنه فيمن ضرب وجه ثور بالسيف «تلك ذكاة»(١)، وأفتى بأكلها عمران بن حصين، ولا مخالف لهما.

(ويحل ذبحُ ما أصابه سبب الموت) من الحيوان المأكول (من منخنقة) وهي التي تُخْنَق في حلقها (ومريضة وأكيلة سبع) وهي ما أكل منها ذئبٌ أو نَمِرٌ أو سَبُعٌ، (وما صيد بشبكة) أو شَرَكٍ (أو فخّ) فأصابه شيء من ذلك، ولم تصل إلى حدِّ لا يعيش معه، (أو أنقذه) أي أَنَقَذَ إنسان حيواناً (من مهلكة، إن ذكّاه وفيه حياة مستقرة) يمكن زيادتها على حركة مذبوح ، سواء أنتهتِ المنخنقة ونحوها إلى حال يعلم أنها لا تعيش معه، أوْ تعيش، حلَّتُ مذبوح يك يده أو رجله أو طرف عينه) أو مَصْع ذنبه بأن حركه وضربَ به الأرض لقوله تعالى: ﴿ . . إلا ما ذكيتم . . ﴾(٢) ، مع أن ما تقدم ذكره أسباب للموت، ولحديث كعب بن مالك المتقدم، «وقال ابن عباس في ذئب عدا على شاة فوضع قصبها بالأرض، فأدركها فذبحها بحجر، قال: يُلقي ما أصاب الأرض منها، ويأكل سائرها»(٣)، قال أحمد: إذا مصعت بذبها(٤)، وطرفت بعينها، وسال الدم، فأرجو ذكره في الشرح.

(وما قُطِعَ حلقومُه، أو أبينت حَشْوَتُه) ونحوه مما لا تبقى الحياة معه (فوجودُ حياته كعدمها) على الأصح، وقال في الشرح والأول أصح لعموم الآية، «ولأنه على لم يستفصل في حديث جارية كعب» (٥). (لكن لو قطع الذابحُ الحلقومَ، ثم رفع يده قبل قطع المريء، لم يضرّ، إن عادَ فتمَّمَ الذكاةَ على الفور).

قال في الإقناع والمنتهى ولا يضر رفع يده إن أتمّ الذكاة على الفور. انتهى.

<sup>(</sup>١) لم أقف عليه (إرواء ١٦٧/٨).

<sup>(</sup>٢) المائدة: آية (٣) .

<sup>(</sup>٣) لم أقف عليه (إرواء ١٦٧/٨).

<sup>(</sup>٤) حركته من غير عدد.

<sup>(</sup>٥) وتقدم.

(وما عُجِزَ عن ذبحِه، كواقع في بئر أو متوحش) كان ينفر البعير، أو يتردّى من عُلْوٍ فلا يقدِر المذكيّ على ذبحه، فذكاته (بجرحه في أي محلّ كان) أي في أي موضع أمكنه جرحه فيه، من بدنه، فهذا قول أكثر الفقهاء. روى ذلك عن عليّ وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وعائشة رضي الله تعالى عنهم لحديث رافع بن خديج قال «كنا مع النبي على فند(١) بعير، وقد كان في القوم خيل يسير - فطلبوه، فأعياهم، فأهوى إليه رجل بسهم فحبسه الله، فقال النبي على: «إن لهذه البهائم أوابد(٢) كأوابد الوحش، فما غلبكم منها فاصنعوا به كذا، وفي لفظ مخان عليكم فاصنعوا به هكذا»(٣)، وفي حديث أبي العشراء عن أبيه مرفوعاً «لو طعنت في فخذها لأجزأك»(٤)، قال المجد: وهذا فيما لا يقدر عليه. وبه قال أبو حنيفة والشافعي. وقال مالك: لا يجوزُ أكلُهُ إلا أن يذكّى.

الشرط (الرابع) لصحة الذكاة: (قول: بسم الله، لا يجزىء غيرها) أي لا يقومُ تسبيحٌ ولا نحوه مقامها (عند حركة يده) أي يد الذابح (بالذبح) وذكر جماعة منهم الموفق والشارح: تكونُ التسميةُ عند الذبح، أو قريباً منه، فَصَلَ بالكلام أوْ لا، كالتسمية على الطهارة لقوله تعالى: ﴿ ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه . . ﴿ ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه . . ﴾ (٥) .

(وتجزىء) التسمية (بغير العربية، ولو أحْسَنَها) أي أحسن العربية، لأن المقصود ذكرُ اسم الله تعالى، وقد حَصَلَ، بخلاف التكبير في الصلاة، والسلام، فإن المقصود لفظه.

فإن كان أخرس أوماً برأسه.

(ويسن التكبير) مع التسمية، فيقول: بسم الله، والله أكبر لما ثبت أنه على: «كان إذا

<sup>(</sup>١) شرد.

<sup>(</sup>٢) أبدت الوحوش: نفرت من الإنس فهي أوابد.

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري (٢ / ١١٠) ومسلم (٦ / ٧٧) وأحمد (٤ / ١٤٠) والدارمي (٢ / ٨٢) وغيرهم (إرواء ٨ / ١٦٥).

<sup>(</sup>٤) ضعيف: أخرجه أبو داود (٢٨٢٥) والنسائي (٢٠٧/٢) والترمذي (١/ ٢٨٠) وأحمد (٤٣٤/٤) وغيرهم (إرواء / ١٦٨٨).

<sup>(</sup>٥) الأنعام: آية (١٢١).

ذبح قال بسم الله والله أكبر» (١) ، وكان ابن عمر يقوله ، قال في الشرح: ولا خلاف أن التسمية تجزىء.

ولا تستحب الصلاة والسلام على الذبيحة، لعـدم وروده، ولأنها لا تنـاسب المقام، كزيادة «الرحمن الرحيم».

(وتسقط التسميةُ سهواً) روي عن ابن عباس. (لا جهلًا) وعن راشد بن سعد قال: قال رسول الله على: «ذبيحة المسلم حلال، وإن لم يسم إذا لم يتعمد»(٢)، ولحديث «عفي لأمتي عن الخطأ والنسيان»(٣)، والآية محمولة على العمد جمعاً بين الأخبار. قال في الإقناع: فإن ترك التسمية عمداً أو جهلًا لم تبح، وسهواً تباح.

ويشترط قَصْدُ التسمية على ما يذبحه، فلو سمّى على شاةٍ، وذَبَحَ غيرها بتلك التسمية لم تُبَحْ. انتهى. أما إذا أضجع شاةً لذبحها وسمى، ثم ألقى السكّين، وأخذ سكيناً أخرى، أو ردَّ السلامَ، أو كلَّمَ إنساناً، أو استقى ماء، ثم ذبح، حلّ.

تنبيه: يضمن أجيرٌ تَرَكَ التسميةَ عمداً أو جهلًا، لأنَّه أتلفَها على ربِّها.

(ومن ذَكَرَ عند الذبح مع اسم الله تعالى اسْمَ غيرِهِ لم تحلّ) الذبيحة، روي ذلك عن على رضي الله تعالى عنه، وعن بقية الصحابة.

### فصل

(وتحصل ذكاة الجنين) المأكول ِ إن خرج ميتاً أو متحركاً، كتحرُّكِ مذبوح ٍ، أَشْعَرَ أَوْ لا، (بذكاةِ أمه) روي عن علي وابن عمر، لحديث جابر مرفوعاً «ذكاة الجنين ذكاة أمه» (٤)، وورد عن أبي هريرة.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري (٤/ ٢٥) ومسلم (٦/ ٧٨) وأحمد (٣/ ١١٥) وغيرهم (إرواء ١٦٨/٨).

<sup>(</sup>٢) ضعيف: أخرجه الحارث بن أبي أسامة في مسنده (٩٩ ـ زوائده) (إرواء ٨/١٦٩).

<sup>(</sup>٣) صحيح: وتقدم مراراً.

<sup>(</sup>٤) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٨٢٨) والدارمي (٢/٤٨) والحاكم (٤/١١) والبيهقي (٣٣٤/٩) وغيرهم (إرواء ١٧٣/٨).

ويستحب ذبحه وإن كان ميتاً، ليخرُجَ الدَّمُ الذي في جوفه استحبه أحمد، وذكر ذلك عن ابن عمر، وقال ابن المنذر: كان الناس على إباحته، لا نعلم أحداً خالف ما قالوا: إلى أن جاء النعمان فقال: لا يحل لأن ذكاة نفس، لا تكون ذكاة لنفسين.

(وإن خرج) الجنين المباحُ (حيًّا حياةً مستقرة لم يبح إلا بذبحِهِ) أو نحرِهِ، لأنه نفسٌ أخرى، وهو مستقل بحياتِهِ.

ولو وجاً بطنَ أمِّ جنينٍ بمحددٍ مسمّياً، فأصاب مذبحَ الجنين المباح، فهو مذكّى والأم ميتة. فإن كانت نادَّةً حلّا.

### [آداب التذكية]:

(ويكره الذبحُ بآلة كالَّةٍ) لقوله ﷺ: «إن الله كتب الإحسانَ على كل شيءٍ، فإذا قتلتم فأحسنوا القِتْلَة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذَّبحة، وليُحِدَّ أحدكم شفرَتهُ ـ أي سكّينه ـ وليرح ذبيحته»(١). ولأن الحيوانَ يحصل له تعذيبٌ بذبحه بآلة كالّة، فكرهت لذلك.

(و)كره (سلخُ الحيوان وكسر عنقه) أو كسرُ عضوٍ منه ونتفُ ريشه (قبل زهوقِ نفسه) لحديث أبي هريرة «بعث النبي على بديل بن ورقاء الخزاعي، على جمل أو رق يصيح في فجاج منى بكلمات منها، لا تعجلوا الأنفس أن تزهق الأرواح، وأيام منى أيام أكل وشرب وبعال (٢)»(٣)، وقال عمر «لا تعجلوا الأنفس حتى تزهق»(٤). فإن فعل أساء وأكلت وقال البخارى: قال ابن عمرو ابن عباس «إذا قطع الرأس فلا بأس به»(٥).

وكُرِهَ نفخُ لحم ٍ يباع .

(وسنَّ تـوجيهه) أي المـذكى بأن يُجعَـلَ وجهُهُ (للقبلة) لأن ابن عمـر كــان يستحب ذلك (٢)، ولأنها أولى الجهات بالاستقبال. ويجوز لغيرها، ولو تعمّده، على الأصح.

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم (٢/٢) وأبو داود (٢٨١٥) والنسائي (٢/٧٠٢) وغيرهم (إرواء ٢٩٣/٧).

<sup>(</sup>٢) البعال: ملاعبة المرء أهلة وقيل البعال النكاح.

<sup>(</sup>٣) ضعيف: أخرجه الدارقطني (ص ٤٤) في السنن (إرواء ١٧٦/٨).

<sup>(</sup>٤) أخرجه البيهقي: وإسناده يحتمل التحسين (إرواء ١٧٦/).

<sup>(</sup>٥) صحيح: وهو عند البخاري معلق وأثر ابن عباس وصله ابن أبي شيبة (إرواء ١٧٧/٨).

<sup>(</sup>٦) أخرجه البيهقي (٩/ ٢٨٥) (إرواء ٨/ ١٧٨).

وسُنَّ كونه (على جنبه الأيسر).

وسنّ رفقٌ به، وحملٌ على الآلة بقوة، (والإسراعُ في الذبح) أي في الشحط.

(وما ذُبِحَ فغِرِقَ) عقبَ ذبحهِ، (أو تردّى من عُلْوٍ) أي من محلِّ عال يقتل التردي من مثله، (أو وَطِيءَ عليه شيء يقتله مثله لم يحلّ) على الأصح، لأن ذلك سبب يعين على زهوق الروح فيحصل الزهوق من سبب مبيح وسبب محرّم ، فغُلِّب التحريم لأن النبي على قال لعدي بن حاتم: «فإن وقعت في الماء فلا تأكل، فإنك لا تدري الماء قتله أو سهمك»(١)، وقال الأكثر: يحل لحصوله بعد الذبح والحل.

\* \* \*

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري (٤/٧) ومسلم (٦/٨٥) وأحمد (٤/٣٧٩) وغيرهم (إرواء ١٧٨/٨).

### كتاب الصّيد

وهو أن يريد بالفِعل اقتناصَ حيوانٍ حلال ٍ متوحّش ٍ طبعاً غيرِ مقدورٍ عليه.

والمراد بلفظ الصيدِ هنا المصيد، وهو حيوانٌ مقتنَصٌ حلالٌ متوحّش طبعاً غيرُ مقدور عليه والأصل في إباحته الكتاب والسنّة، والإجماع، قال الله تعالى: ﴿ وإذا حللتم فاصطادوا ﴾(١)، وقال تعالى: ﴿ أحل لكم صيد البحر وطعامه.. ﴾(١)، وقال تعالى: ﴿ قل أحل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح مكلبين تعلمونهن مما علمكم الله فكلوا مما أمسكن عليكم ﴾(١)، قال ابن عباس: « هي الكلاب المعلمة والبازي وكل ما تعلم الصيد » ، ولحديث عدى بن حاتم وأبى ثعلبة (١).

(ويباح الصيد لقاصِدِهِ) في الأصحّ، واستحبه الهن أبي موسى.

(ويكره) حال كونه (لهواً) لأنه عبث.

وإن كان في الصيد ظلم للناس ِ بالعدوانِ على زروعهم وأموالهم فهو حرام.

### [أطيب المكاسب]:

(وهو) أي الحيوان المصيدُ (أفضل مأكولٍ) قاله في التبصرة. ولعلّ ذلك لأنه من اكتساب المباح الذي لا شبهة فيه.

<sup>(</sup>١) المائدة: آية (٢).

<sup>(</sup>٢) المائدة: آية (٩٦).

<sup>(</sup>٣) المائدة: آية (٤).

<sup>(</sup>٤) تقدما سابقاً.

والزراعة أفضل مكتسب.

وأفضلُ التجارةِ في بَزِّ وعطرِ وزرْع وغَرْس ِ وماشية.

وأبغضُها في رقيقِ وصرفٍ. ً

وأفضل الصناعة خياطةً.

ونصّ أن كل ما نَصَحَ فيه فهـ وحسن. قال المـروزي: حثَّني أبو عبـد الله على لزوم الصنعة.

> وأدنى الصناعة حياكةً وحجامةً وقِمامَةً وزبالة ودباغة. وأشدها كراهةً صبغٌ وصياغَةٌ وحِدادةٌ وجزارةٌ.

### [تذكية المصيد]:

(فمن أدركَ صيداً مجروحاً متحركاً فوق حركة مذبوح ، واتسعَ الوقتُ لتذكيتِهِ لم يُبَحْ إلا بها) أي بتذكية ، لأنه مقدورٌ عليه ، أشبهَ سائر ما قدر على ذكاته ، ولأن ما كان كذلك فهو في حكم الحيّ حتى ولو خُشِيَ موته ولم يجد ما يذكّيه به .

(وإن لم يتسع) الوقت لتذكيته (بل مات في الحال، حلُّ بأربعة شروط):

(أحدها: كون الصائد أهلاً للذكاة) أي تحلُّ ذبيحتُه، ولو أعمى. ومرادهم باشتراطِ كون الصائد أهلاً للذكاة إذا كان الصيدُ لا يحلّ إلا بالذكاة، أما صيدُ ما لا يَفتقِر إلى ذكاة، كالسمكِ إذا صاده من لا تباح ذبيحتُه، فإنه يباح، لأنه لا ذكاة له، أشبه ما لو وجده ميتاً، (حال إرسال الآلةِ) فإن رماهُ وهو أهلُ، ثم ارتد بعد رميه، أو مات بعد رميه، وقبل الإصابة، حلّ اعتباراً بحال الرمي. وعكسُه بأن رماهُ مرتدُ أو مجوسيٌّ، ثم أسلم قبل الإصابة، لم يحل وكذا ما شارك فيه، لأن الاصطياد كالذكاة، وقائم مقامها، لقوله ﷺ: «فإن أخذ الكلب ذكاة»(١).

(ومن رمى) وهو مسلم (صيداً فَأَثْبَتَهُ ثم رماه ثانياً)، أو رماه آخر (فقتله) أو وجأه بعــد

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري (٤/٤) ومسلم (٥٧/٦) وأحمد (٤/٢٥) وغيرهم (إرواء ٨٠١٨).

إيجاء الأول (لم يحلّ) لأنه صار مقدوراً عليه بإثباته، فلم يبح إلا بذبحه. ولمثبته قيمته مجروحاً على الرامي الثاني، لأنه أتلفه عليه، حتى ولو أدرك الأولُ ذكاته فلم يذكّه. إلا أن يصيب الرامي الأوّل مقتله، أو يصيب الثاني مذبحه، فيحل. وعلى الثاني أرشُ خرق جلده، لأنه لم يتلف سوى ذلك قال العمروشي من المالكية: وأما بندق الرصاص فهي أقوى من كل محدد فيحل بها الصيد.

الشرط (الثاني) لِحلِّ ما وجد من الصيد ميتاً (الآلة، وهي نوعان):

أحدهما: (ما له حدٌّ يجرح) به، فيشترط فيه ما يشترط لآلة الذكاة، (كسيفٍ وسكينٍ وسكينٍ وسهمٍ) ولا بد أن يجرحه، فإن قتله بثقل لم يبح، لأنه وقيذ، وإن صاد بالمعراض أكل ما قتل بحده دون عرضه، قال في الشرح: المعراض عود محدود ربما جعل في رأسه حديدة، لحديث «ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكل» (١)، وعن عدي بن حاتم قلت: «يا رسول الله إني أرمي بالمعراض الصيد، فأصيب، فقال: «إذا رميت بالمعراض مخراق فكله، وإن أصاب بعرضه فلا تأكله» (٢).

النوع (الثاني) من آلة الصيد: (جارِحةٌ معلَّمة) سواء كان الجارح مما يصيدُ بمخلبِهِ من الطير، أو بنابه من السباع والكلاب، لقوله تعالى: ﴿ وَمَا عَلَّمْتُم مِنَ الجَوارِح ِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمْتُم مِنَ اللهُ ﴾(٣) (ككلبِ غيرِ أسود).

أما الكلبُ الأسود البهيم، وهو الذي لا بياض فيه، فيحرم صيدُه واقتناؤه، ويباح قتله «لأنه على أمر بقتله، وقال: إنه شيطان» (٤)، وما قتله الشيطان لا يباح، قال أحمد: لا أعلم أحداً من السلف يرخص فيه، يعني صيد الكلب الأسود.

ويجب قتل كلّ كلب عقور، وقال في الغنية: يحرم تركُه قولاً واحداً، إلا إن عقـرتْ كلبةٌ من قَرُبَ من ولدها. أو خرقَتْ ثوبه، فلا تقتل، بل تنقل.

(وفهد وباز وصقر وعقاب وشاهين) فيباح ما قتله من الصيد، لقوله تعالى: ﴿ . . وما

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري (٢/١١) ومسلم (٦/٧١) وأحمد (٤/١٤) وغيرهم (إرواء ١٦٥/٨).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري (٤/٥) ومسلم (٦/٦) وأحمد (٤/٣٧٧) وغيرهم (إرواء ١٨١/٨).

<sup>(</sup>٣) المائدة: آية (٤).

<sup>(</sup>٤) أخرجه البخاري (٢/٣٢٩) ومسلم (٥/٥٥) ومالك (٢/٩٦٩/١) وغيرهم (إرواء ١٨١/٨).

علمتم من الجوارح مكلبين. . ﴾ (١) ، قال ابن عباس: «هي الكلاب المعلمة ، وكل طير تعلم الصيد ، والفهود والصقور وأشباهها »(٢) ، والجارح لغة الكاسب.

(فتعليم الكلب والفهد) يكون (بثلاثة أمور):

١ \_ (بأن يسترسل إذا أُرسل).

٢ ـ (وينزجر إذا زُجِر). قال في المغني: لا في وقتِ رؤية الصيدِ، وقال في الوجيز: لا في حال مشاهدته للصيد وقال الموفق: ولا أحسب هذه الخصال تعتبر في غير الكلب، لأن الفهد لا يكاد يجيب داعياً، وإن عد متعلماً، فيكون التعليم في حقه بما يعده أهل العرف معلماً.

٣ \_ (وإذا أمسك) صيداً (لم يأكلُ) منه لقوله ﷺ: «فإن أكلَ فلا تأكلُ فإني أخاف أن يكون إنماً أمسك على نفسه »(٣) ، ولأن العادة في المعلَّم تركُ الأكل ، وأن ينتظر صاحبَه لِيطعمَهُ، فكان شرطاً، كالانزجار إذا زُجِر، لا تكرُّر ذلك، فلو أكل بعدُ لم يخرج عن كونه معلَّماً، ولم يحرم ما تقدم من صيده، ولم يبحْ ما أَكَلَ منه، ولم يحرم ما شَرِب من دمه.

ويجب غُسْل ما أصابه فم كلب.

(وتعليم الطير) الذي يصيد بمخلبه، كبازٍ وصقرِ وعقابِ يكون (بأمرين):

١ \_ (بأن يسترسل إذا أُرْسِل).

٢ - (ويرجع إذا دُعِي) لا بترك الأكل، لقول ابن عباس رضي الله تعالى عنهما: «إذا أكلَ الكلبُ فلا تأكل، وإن أكل الصقر فكل» (٤). ولأن تعليمه بالأكل، ويتعذّر تعليمه بدونه، فلم يقدح في تعليمه، بخلاف ما يصيد بنابه. (ويشترط) لحلِّ ما يصيده ذو الناب أو ذو المخلب (إن يجرح الصيد) إذا قتله، (فلو قتله) أي قتل الجارح الصيد (بصدم أو خنق لم يبح) لأنه قتله بغير جرح، أشبه ما لو قتله بحجر أو بُنْدُقٍ، أو ضرَب شاةً بعصاً حتى ماتت

<sup>(</sup>١) المائدة: آية (٤).

<sup>(</sup>٢) أخرجه ابن جريو (٦/٨٥) والبيهقي (٩/ ٢٣٥) بإسناد ضعيف (إرواء ١٨٢/٨).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري (٦/٤) ومسلم (٦/٦) وأحمد (٢٥٨/٤) وغيرهم (إرواء ١٨٣/٨).

<sup>(</sup>٤) قال الألباني : لم أقف عليه ( إرواء ١٨٣/٨ ) .

وكل هذا وَقِيدٌ ولأن الله حرم الموقوذة، ولمفهوم حديث «ما أنهر الـدم وذكر اسم الله عليه فكل»(١).

الشرط (الثالث) لحل ما وجد من الصيد ميتاً: (قصد الفعل) وهو رمي السهم قاصداً للصيد، أو ينصب ما ينصبه من مِنْجَل أو سكين قاصداً للصيد، لأن قتل الصيد أمر يعتبر له الدين، فاعتبر له القصد، كالطهارة من الحدث.

(وهو أن يرسل الآلة لقصد الصيد) لأن إرسال الجارح جُعِلَ بمنزلة الذبح، ولهذا اعتبرت التسمية معه، (فلو سمّى وأرسلها) أي الآلة (لا لقصد الصيد) فقتل صيداً لم يحلّ؛ (أو) أرسلها (لقصدِه ولم يَرَه، أو استرسل الجارح بنفسه فقتل صيداً لم يحلّ)، لحديث «إذا أرسلت كلبك المعلم وذكرت اسم الله عليه فكل»(٢)، ولأن إرسال الجارح جعل بمنزلة الذبح، ولهذا اعتبرت التسمية معه. ولو زَجَر الجارح ربّه، ما لم يزد الجارح في طلب الصيد بزجره، ويسمّي عند زجره فيقتل صيداً، فإنه يحل على الأصحّ وبه قال مالك والشافعي، لأن زجره أثر في عدوه، أشبه ما لو أرسله، وقال إسحاق: يؤكل إذا سمى عند انفلاته.

الشرط (الرابع) لحل ما وجد من الصيد ميتاً (قول «بسم الله» عند إرسال الجارحة، أو) عند (رمي سلاحه)، لمفهوم «إذا أرسلت كلبك المعلم وذكرت اسم الله عليه فكل» (٣). ولو بغير عربيّةٍ ممن يحسنها.

ولا يضرّ تقدُّم التسمية بالزمن اليسير، كالعبادة. وكذا تأخُّرٌ إذا كَثُرُ، في جارح إذا زجرَهُ فانزجر.

(ولا تسقط هنا) أي في الصيد (سهواً) على الأصح، وهو قول الشعبي وأبي ثور، لقوله: «فإن وجدت معه غيره فلا تأكل، فإنك إنما سميت على كلبك ولم تسم على الآخر»(١٤). لأن في الصيد نصوصاً خاصَّةً، ولأن الذبح يكثُرُ فيكثُرُ السهو فيه. ويفرَّقُ بين

<sup>(</sup>١) صحيح: وتقدم قريباً.

<sup>(</sup>٢) صحيح: وهو مِن الحديث الذي تقدم قبل حديثين.

<sup>(</sup>٣) صحيح: وتقدم.

<sup>(</sup>٤) أخرجه البخاري (٤/٤) ومسلم (٦/٥) والنسائي (١٩٣/٢) وأحمد (٢٥٦/٤) وغيرهم (إرواء ٨/ ١٨٠).

الذبح والصيد بأن الذبح يقع في محلِّه، فجاز أن يسامح فيه، بخلاف الصيد وأباحه مالك مع النسيان كالذكاة، وعنه: إن نسى على السهم أبيح دون الجارحة.

(وما رمي من صيدٍ فوقع في ماء، أو تردّى من علوٍ، أو وَطِىءَ عليه شيء، وكل) شيء (من ذلك) أي من الوقوع في الماء، والتردّي من العلو، والوطءُ عليه (يقتل مثله، لم يحل)، ولو مع إيجاد جرح لحديث عدي بن حاتم قال: «سألت النبي على عن الصيد فقال: «إذا رميت سهمك فاذكر اسم الله، فإن وجدته قد قتل فكل، إلا أن تدجه وقع في ماء، فإنك لا تدري الماء قتله أو سهمك »(١)، والتردي ونحوه كالماء في ذلك تغليباً للتحريم.

وإن وقع في ماءٍ، ورأسه خارج الماء، فمباح، أو كان من طير الماء، أو كان التردّي لا يقتل مثله ذلك الحيوان.

(ومثله) أي مثل ما ذكر في عدم الحلّ (لو رماهُ بمحدَّدٍ فيه سُمّ) إذا احتمل أن السّمّ أعان على قتله. صرح به في الإقناع والمنتهى، وذلك لأنه اجتمع مبيحٌ ومحرَّمُ، فغلب المحرِّم، كسهم مسلم ومجوسيٍّ.

(وإن رماه) أي رمى إنسانٌ صيداً (بالهواء، و على شجرةٍ، أو) على (حائط، فسقط ميتاً، حل) لأن الموت إنما كان بإصابة الجارح له، فلا يعتبر ما حصل بعد ذلك، لأن وقوعه إلى الأرض لا بدّ منه، فلو حرم به لأدّى إلى أن لا يحلّ طيرٌ أبداً.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري (٧/٤) ومسلم (٥٨/٦) وأحمد (٤/٣٧٩) وغيرهم (إرواء ١٧٨/٨).

# كتساب الأيمسان

واحدها يمين. وهو القُسَمُ، بفتح السين المهملة.

فاليمينُ تأكيد حكم بذكر معظم على وجه مخصوص.

وهي وجوابُها كشرطٍ وجزاء.

والحَلِفُ على مستقبَل ٍ إرادةَ تحقيقِ خبرٍ فيه، ممكنٍ، بقول ٍ يقصد به الحثُّ على فعل الممكن، أو تركِهِ.

والحَلف على أمرٍ ماض ٍ إما بَرُّ وهو الصادق، أو غموس وهو الكاذب، أو لَغْوٌ، وهو ما لا أجر فيه ولا إثم ولا كفارة.

(لا تنعقد اليمين إلا بالله تعالى) نحو: والله، وبالله، وتالله لقوله تعالى: ﴿ . . . فيقسمان بالله . . ﴾ (١) ، وقوله: ﴿ وأقسموا بالله جهد أيمانهم . . ﴾ (٢) ، وحديث: «من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت (٣) . (أو باسم من أسمائه) والرحمن الرحيم، والقديم الأزلي ، وخالق الخلق ، ورازق العالمين ، ورب العالمين ، والعالم بكل شيء ، والحيّ الذي لا يموت ، والأول الذي ليس قبله شيء ، والآخِر الذي ليس بعده شيء ، ونحوه مما لا يُسمَّى به غيره تعالى لقوله تعالى : ﴿ قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن . ﴾ (١) ، فجعل لفظة : الله ولفظة الرحمن سواء في الدعاء ، فيكون سواء في الحلف .

<sup>(</sup>١) المائدة: آية (١٠٧).

<sup>(</sup>٢) أنعام: آية (١٠٩).

<sup>(</sup>٣) صحيح: وسيأتي تخريجه بعد حديثين.

<sup>(</sup>٤) الإسراء: آية (١١٠).

,

وأما ما سمّي به غيره تعالى ، وإطلاقه ينصرف إلى الله تعالى ، كالعظيم والرحيم والربّ والمَوْلَى والرازق، فإن نوى به الله تعالى ، أو أطلق، كان يميناً. وإن نوى به غيره فليس بيمين ، لأنه يستعمل في غيره ، قال تعالى : ﴿ فَارْجِعْ إلى رَبّكَ ﴾ (١) ﴿ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ ﴾ (٢) ﴿ بِالمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ (٣) المولى المعتق ﴿ وَلَهَا عَرْشُ عَظيمٌ ﴾ (٤) وهو مذهب الشافعي ، (أو صفة من صفاته كعلم الله وقدرته) وعظمته وجلاله فتنعقد بها اليمين في قولهم جميعاً ، وورد القسم بها ، كقول الخارج من النار وعزتك لا أسأل غيرها ، وفي القرآن : ﴿ قال فبعزتك لأغوينهم أجمعين ﴾ (٥) ، (وأمانته) لأنها صفة من صفاته ، وكذا عهده وميثاقه ، لأن ذلك بإضافته إلى اسم الله تعالى صار يميناً ، بذكر اسمه تعالى معه ، وقرينة الاستعمال صارفة إليه .

(وإن قال: يميناً بالله، أو: قسماً) بالله، (أو: شهادةً) بالله، (انعقدتْ) يمينه لا نعلم فيه خلافاً، قاله في الشرح. لقوله تعالى: ﴿ . . فيقسمان بالله . . ﴾(٢)، ﴿ وأقسموا بالله . . ﴾(٢)، ﴿ . . . فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله . . ﴾(٨)، ولأن تقديره أقسمت قسماً بالله ونحوه .

(وتنعقد) اليمين (بالقرآن)، وبكلام الله سبحانه وتعالى، (وبالمصحف)، وبسورة من القرآن، وآية منه، لأنه صفة من صفاته تعالى، فمن حلف به أو بشيء منه كان حالفاً بصفته تعالى، والمصحف يتضمن القرآن، ولذلك أطلق عليه في حديث «لا تسافروا بالقرآن إلى أرض العدو» (٩) وقالت عائشة: «ما بين دفتي المصحف كلام الله» (١٠)، وكان قتادة

<sup>(</sup>١) يوسف: آية (٥٠).

<sup>(</sup>٢) النساء: آية (٨).

<sup>(</sup>٣) التوبة: آية (١٢٨).

<sup>(</sup>٤) النمل: آية (٢٣).

<sup>(</sup>٥) ص : آية (٨٢).

<sup>(</sup>٦) المائدة: آية (١٠٧).

<sup>(</sup>٧) الأنعام: آية (١٠٩).

<sup>(</sup>٨) النور: أية (٦).

<sup>(</sup>٩) أخرجه مسلم (٣/٦) وأحمد (٦/٢) وتابع مالكُ أيوب فأخرجه (٧/٤٤٦/٢) وعنه البخاري (٢/٥٤٦) ومسلم وغيرهم (إرواء ١٨٥/٨).

<sup>(</sup>١٠) قال الألباني: لم أقف على إسناده الأن (إرواء ١٨٦/٨).

يحلف بالمصحف، ولم يكرهه أحمد وإسحاق، وفيها كفارة واحدة، لأنها يمين واحدة، ولأن الحلف بصفات الله وتكرار اليمين بها لا يوجب أكثر من كفارة، وهذا أولى، وعنه بكل آية كفارة، لأن ذلك يروى عن ابن مسعود: قال أحمد: ما أعلم شيئاً يدفعه، قال في الكافي: ويحتمل أن ذلك ندب غير واجب، لأنه قال عليه بكل آية كفارة يمين، فإن لم يمكنه فعليه كفارة يمين، ورده إلى كفارة واحدة عند العجز، دليل على أن الزائد عليها غير واجب. (وبالتوراة ونحوها من الكتب المنزّلة) كالإنجيل والزّبور.

قال ابن نصر الله في حواشيه: لو حلف بالتوراة والإنجيل ونحوهما من كتب الله، فلا نقل فيها. والظاهر أنها يمين. انتهى. وجَزَمَ بكونها يميناً في المنتهى والإقناع، لأن إطلاق اليمين إنما ينصرف للتوراة والإنجيل والزبور المنزّل من عند الله تعالى دون المبدّل. ولا تسقُطُ حرمة شيء من ذلك بكونه منسوخ الحكم بالقرآن، فغاية ذلك أن يكون كالآية المنسوخ حكمها من القرآن. ولا تخرج بذلك عن كونها كلام الله تعالى. وإذا كانت كلامة فهي صفةٌ من صفاتِه، كالقرآن.

(ومن حلف بمخلوق كالأولياء، والأنبياء عليهم) الصلاة و (السلام، أو) حلف (بالكعبة) عظّمها الله تبارك وتعالى، (ونحوها، حَرُم). قال في المنتهى وشرحه: ويحرم بغير ذات الله تعالى، وصفته، لما رُوى أنّ ابن عمر: رأى رجلًا يقول: لا والكعبة، فقال ابن عمر: لا يُحلَفُ بغير الله، فإني سمعت رسول الله على يقول: «من حلَفَ بغير الله فقد كفر أو أشرك» (۱) سواء أضافه إلى الله تعالى، كقوله: ومخلوق الله، ومقدوره، ومعلومه، وكعبته، ورسوله؛ أوْ لا، كقوله: والكعبة. ولا كفارة في الحلف بغير الله انتهى لقوله على: «إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم، فمن كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت» (۲)، وقال ابن مسعود: «لأن أحلف بالله كاذباً، أحب إليّ من أن أحلف بغيره صادقاً» (۳)، قال الشيخ تقي الدين:

<sup>(</sup>۱) صحيح: أخرجه الترمذي (۱/ ۲۹۰) وأبـو داود (۳۲۰۱) وأحمـد (۳٤/۲) وغيـرهم (إرواء ۱۸۹/۸).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري (١٦١/٢) ومسلم (٨١/٥) ومالك (٢/٤٨٠/١) وأحمد (١١/٢) وغيرهم (إرواء ٨١/٧).

<sup>(</sup>٣) صحيح: أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (1/1/7) وابن أبي شيبة (1/1/7) (إرواء 1/1/7).

لأن حسنة التوحيد أعظم من حسنة الصدق، وسيئة الكذب أسهل من سيئة الشرك، يشير إلى حديث ابن عمر السابق. (ولا كفارة) ولو حنث لأنها وجبت في الحلف بالله تعالى، صيانة لأسمائه وصفاته تعالى، وغير لا ساويه في ذلك، ولأن الحلف بغير الله شرك، وكفارت التوحيد، لحديث «من حلف باللات والعزى فليقل لا إله إلا الله» (١)، وعن أبي هريرة مرفوعاً «خمس ليس لهن كفارة، الشرك بالله..» (٢) الحديث.

### فصل [في كفارة اليمين]

(وشروط وجوب الكفارة خمسة أشياء)، فلا كفارةً مع فَقْدِ واحدٍ منها:

(أحدها: كون الحالف مكلفاً) فلا تجب الكفارة على نائم وصغير ومجنون (ومغمى عليه) ومعتوه لحديث «رفع القلم عن ثلاثة. . (0,0).

(الثاني: كونه) أي الحالف (مختاراً) للحلف. ذكره الأصحاب، فلا تنعقد من مُكْرَهِ عليه الحديث «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان، وما استكرهوا عليه» (٤).

(الثالث: كونه قاصداً لليمين) لقوله تعالى: ﴿ وَلَكِنْ يُوَّاخِذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمُ اللَّيْمانَ ﴾ (٥) (فلا تنعقد) اليمينُ (ممن سبق) اليمينُ (على لسانِه بلا قصدٍ) منه لإيجابها، (كقوله: لا والله، و: بلى والله، في عُرْضِ حديثه) فلا تجب فيه كفارة، على الأصح، وتسمَّى لغواً عن عائشة مرفوعاً «اللغو في اليمين كلام الرجل في بيته لا والله بلى والله» (٥)، وقال ابن عبد البرّ: أجمعوا على أن لغو اليمين لا كفارة فيه، ذكره في الشرح. قال

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري (٤/١٣٧) ومسلم (٨١/٥) وأحمد (٢/٣٠٩) وغيرهم (إرواء ٨/١٩٤).

<sup>(</sup>٢) حسن: أخرجه أحمد (٢/ ٣٦١) وابن أبي عاصم (١/٩٨) (إرواء ٢٦/٥).

<sup>(</sup>٣) صحيح: رواه عن عائشة أبو داود (٤٣٩٨) والنسائي (٢/١٠٠) وأحمد (٦/١٠٠) وغيرهم (إرواء ٤/٢).

<sup>(</sup>٤) صحيح: بلفظ «إن الله وضع عن أمتي . . » أخرجه الدارقطني (٤٩٧) والحاكم (١٩٨/٢) وغيرهما (إرواء ١٢٣/١).

<sup>(</sup>٥) البقرة: آية (٢٢٥).

<sup>(</sup>٦) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٢٥٤) وابن حبان (١١٨٧) (إرواء ١٩٤/٨).

البيضاوي: اللغو الساقط الذي لا يعتد به من كلام وغيره. ولغو اليمين ما لا عَقْدَ معه، كما سبق به اللسان، أو تكلَّم به جاهلٌ بمعناه. وكقول العرب: لا والله، و: بلى والله، لمجرد التأكيد. انتهى.

(الرابع: كونها) أي اليمين (على أمرٍ مستقبل) / ممكن، لأن من شروط الانعقاد إمكان برِّه وحِنْثِه. وذلك في الماضي غير ممكن، (فلا كفارة على ماض) كاذباً عالماً به. وهي الغموس (بل إن تعمَّد الكَذِبَ فحرامٌ) لأنها اليمين الغموس، ولا كفارة لها في قول الأكثر، ذكره في الشرح: لحديث أبي هريرة مرفوعاً «خمس ليس عليها كفارة، . . ذكر منهن الحلف على يمين فاجرة، يقتطع بها مال امرىء مسلم»(١). (وإلا) بأن لم يتعمَّد الكَذِبَ (فلا شيء عليه) كمن حلف ظاناً صدق نفسه فيبين بخلافه، لقوله تعالى : ﴿ لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ﴾(١)، وهذا منه لأنه يكثر، فلو وجبت به كفارة لشق وحصل الضرر، وهو منتف شرعاً، وقال في الشرح: أكثر أهل العلم على عدم الكفارة.

تنبيه: إذا قال: والله لَيفعلَنَّ فلانٌ كذا، أو: لا يفعلنَّ فلانٌ كذا، فلم يطعه: أو حلف على حاضرٍ، فقال: والله لتفعلَنَّ يـا فـلانُ كـذا، أو: لا تفعلنَّ كـذا، فلم يـطعـه، حنث الحالف، لعدم وجود المحلوف عليه. والكفارة عليه لا على من حنَّتُهُ.

وإن قال: أسألك بالله لتفعلن، وأراد اليمين، فكالتي قبلها. وإن أراد الشفاعة إليه بالله تعالى فليست بيمين.

ويسنّ إبرار القسم وإجابة سؤال بالله، ولا يلزم.

(الخامس) لوجوب الكفارة بالحلف: (الحنثُ) في يمينه، لأن من لم يحنث لا كفارة عليه، لأنه لم يهتكْ حُرْمَةُ القسم.

ويكون الحنث (بفعل ما حلف على تركِهِ، أو بترك ما حلف على فعله)، ولو كان فعل ما حلف على تركه وترك ما حلف على فعله محرّمين لأنه لا وجود للحنث إلا بما ذكر، لا إن حنث مكرهاً بفعل الحالف، أو بفعل من حَلَفَ عليه أو ناسياً فلا كفارة، لحديث «عفى لأمتي

<sup>(</sup>١) حسن: أخرِجه أحمد (٢/ ٣٦١) وابن أبي عاصم (١/٩٨) (إرواء ٥/٦٦).

<sup>(</sup>٢) المائدة : آية (٨٩) .

الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»(١). أو حَنَثَ جاهلًا، كما لو قال: والله لا دخلتُ دارَ فلان، ثم دخلها جاهلًا أنها دار فلان، يعنى أنه لا يجب عليه كفارة.

(ف إِن كَانَ) الحالفُ (عيّنَ وقتاً) لفعله (تعيّن) ذلك الوقت لـذلك الفعـل، لأن النيّة تَصْرفُ ظاهرَ اللفظِ إلى غير ظاهره، فَلأنْ تصرفه إلى وقت آخر بطريق الأولى.

(وإلا) أي: وإن لم يعين للفعل وقتاً (لم يحنث، حتى يياس من فعله) الذي حلف عليه، (بتلَفِ المحلوفِ عليه، أو موت الحالف) أو نحوهما مما يحصل الياس من البرّ به لقوله تعالى: ﴿ . . قل بلى وربي لتأتينكم . . ﴾ (٢) ، وهو حق ولم تأتِ بعد، ولقول عمر: «يا رسول الله ألم تخبرنا أنا سنأتي البيت ونطوف به، قال بلى: أفأخبرتك أنك آتيه العام؟ قال لا: قال: فإنك آتيه ومطوف به . . » (٣) . ولأن فعله ممكن في كل وقت، فلا تحقق مخالفة اليمين إلا بالناس .

### [الاستشناء في اليمين]:

(ومن حلف بالله) تعالى: (لا يفعلُ كذا) إن شاء الله تعالى؛ (أو) حلف بالله تعالى: (ليفعلنَّ كذا إن شاء الله) تعالى، (أو) قال: والله لأفعلن كذا إن (أراد الله) تعالى، (أو: إلا أن يشاءالله) تعالى، (واتصل) الاستثناء (لفظاً، أو حكماً) كانقطاعه بتنفس، أو سعال، أو عُطاس، أو عِيٍّ، أو تثاؤب، لأن الاستثناء من تمام الكلام، فاعتبر اتصاله، كالشرط وجوابه، (لم يحنَثْ، فَعَلَ) المحلوفَ عليه (أو تَرَكَ) فعلَه، لقوله ﷺ: «من حلف فقال إن شاء الله لم يحنث» (أ)، وعن ابن عمر مرفوعاً «من حلف على يمين فقال إن شاء الله فلا حنث عليه» (قال ويعتبر نطق غير مظلوم به نص عليه، وقال في الشرح: ويشترط أن يثني بلسانه لا نعلم فيه

<sup>(</sup>١) صحيح: وتقدم قبل حديثين.

<sup>(</sup>٢) سبأ: آية (٣).

<sup>(</sup>٣) هـ و قطعة من حديث صلح الحديبية أخرجه البخاري (٢/١٧٧) وأحمد (٣٢٨/٤) (إرواء ١/٤٥).

<sup>(</sup>٤) صحيح: أخرجه أحمد (٢/ ٣٠٩) والترمذي والنسائي (٢/ ١٤٦) وغيرهم (إرواء ١٩٦/).

<sup>(</sup>٥) صحيح: أخرجه أحمد (٦/٢) والترمذي (١/٢٨) والنسائي (١٤١/٢) وغيرهم (إرواء ١٩٨/٨).

خلافاً، لقوله عليه الصلاة والسلام: «... فقال إن شاء الله...»، والقول باللسان، وأما المظلوم الخائف فتكفيه نية الاستثناء، لأن يمينه غير منعقدة، أو لأنه بمنزلة المتأول، (بشرط أن يقصد الاستثناء قبل تمام المستثنى منه) فلو حلف غير قاصد الاستثناء، ثم عَرض له الاستثناء بعد فراغه من اليمين، فاستثنى لم ينفعه ذلك لعدم قصده له أوّلاً لأن اليمين يعتبر لها القصد، فكذلك ما يرفع حكمها، قاله في الكافي، ولحديث: «إنما الأعمال بالنيات»(١).

ولو أراد الجزْمَ بيمينه، فسبَقَ لسانُه إلى الاستثناء من غير قصدٍ، أو كانت عادته جاريةً به فجرى على لسانه من غير قصد، لم يصحّ، ويحنث؛ أو شكّ في الاستثناء فالأصل عدمه.

## فصل [في أنواع من الأيمان]

(ومن قال: طعامِي) أو: هذا الطعام (عليّ حرامٌ)؛ أو: كالميتة، أو: الدم، ونحوه (أو) علَّق التحريم بشرطٍ، مثل: (إن أكلتُ كذا فحرامٌ، أو: إن فعلتُ كذا فحرام، لم يحرم) لأن الله تعالى سمَّاه يميناً، بقولِهِ جل وعلا: ﴿ يا أَيُّها النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللهُ لَكَ ﴾ إلى قوله: ﴿ قَدْ فَرَضَ اللهُ لَكُمْ تَحِلَّةً أَيْمانِكُمْ ﴾ (٢) واليمين على الشيء لا يحرِّمه. (وعليه إن فعَل كفارَةُ يمين) نص عليه، لقوله تعالى: ﴿ قَدْ فَرَضَ اللهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمانِكُمْ ﴾ (٣) وسبب نزولها أنه عليه السلام قال: «لن أعود إلى شرب العسل» (٤). يعني التكفير. وعن ابن عباس وابن عمر أن النبي على : ﴿ جعل تحريم الحلال يميناً » (٥) (ومن قال: هو يهوديٌّ، أو نصرانيُّ) أو مجوسيُّ (أو): هو (أو) يعبد (الشَّرْقَ إن فعل كذا)، أو: لا

<sup>(</sup>۱) مشهور . أحرجه الشيخان وأصحاب السنن الأربعة وابن الجارود (٦٤) وأحمد (رقم ١٦٨) وهو أول حديث في «صحيح البخاري» (إرواء ١/٩٥).

<sup>(</sup>٢) التحريم: آية (١ - ٢).

<sup>(</sup>٣) الآية السابقة.

<sup>(</sup>٤) أخرجه البخاري (٣٥٨/٣) ومسلم (١٨٤/٤) وأحمد (٢٢١/٦) وغيرهم (إرواء ٨/٠٠٠).

<sup>(</sup>٥) ضعيف مرفوعاً: ولم أره من حديث ابن عباس وابن عمر وإنما عن عائشة أخرجه البيهقي (٥) ضعيف مرفوعاً: ولم أره من ابن عباس (إرواء ٢٠١/٨).

يراه الله في موضع كذا، أو: هو يستحلُّ الزِّنا أو الخمر أو تَرْكَ الصلاة، أو الصوم، أو الزكاة، أو الحج، أو الطهارة (أو: هو بريء من الإسلام) أو القرآن (أو من النبي على أو) قال: (هو كافرٌ بالله تعالى إن لم يفعل كذا، فقد ارتَكبَ محرَّماً، وعليه كفارة يمين إن فَعَلَ ما نفاه أو تركَ ما أثبته) لحديث ثابت بن الضحّاك مرفوعاً «من حلف على يمين بملة غير الإسلام فهو كما قال» كما قال» (١)، وعن بريدة مرفوعاً «من قال هو بريء من الإسلام فإن كان كاذباً فهو كما قال، وإن كان صادقاً لم يعد إلى الإسلام سالماً»(٢)، ولحديث زيد بن ثابت أن النبي على سئل عن الرجل يقول هو: يهودي أو نصراني أو مجوسي أو بريء من الإسلام في اليمين يحلف بها فيحنث في هذه الأشياء، فقال: «عليه كفارة يمين» (٣) واختار الموفق والناظم أن لا كفارة عليه لأنه لم يحلف باسم الله ولا صفته، وهو قول مالك والشافعي، ذكره في الشرح.

تنبيه: إن قال: عصيتُ الله تعالى، أو: أنا أعصى الله تعالى في كلّ ما أمرني، أو: محوتُ المصحف، أو: أدخله الله النار، أو: هو زانٍ، أو: هو شارب خمر، أو: قَطع الله يديه ورجليه، ليفعلنَّ كذا، أو إن فعل كذا فعبدُ زيد حرِّ، أو: مال زيدٍ صدقةً، ونحو ذلك، فلغوٌ.

(ومن أخبر عن نفسه بأنه حلف بالله) سبحانه وتعالى: (ولم يكن حَلَفَ فكـُذْبةُ، لا كفارةَ فيها) على الأصح الذي مشى عليه في المنتهى والإقناع.

وإن قال: عليّ نذرٌ أو يمينٌ إن فعلت كذا، أو: عليّ عهدُ الله وميثاقُه إن فعلت كذا، وفَعَلَه، كفَّر كفارةَ يمينِ. وكذا: عليَّ نذرٌ، أو يمينٌ، فقط.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري (١/٣٤٣) ومسلم (١/٧٣) وأحمد (٣٣/٤) وغيرهم (إرواء ١٠١/٨).

 <sup>(</sup>۲) صحیح: أخرجه أحمد (٥/ ٣٣٥) والنسائي (٢/ ١٤٠) وأبو داود (٣٢٥٨) وغيرهم (إرواء
 (۲) محیح: أخرجه أحمد (٥/ ٣٣٥) والنسائي (٢/ ١٤٠).

<sup>(</sup>٣) لم أقف على إسناده وما أراه يصح ثم رأيته في «سنن البيهقي» أخـرجه (٣٠/١٠) وقـال: «لا أصل له..» (إرواء ٢٠٢/٨).

## فصل [فيما يكفِّر به]

(وكفّارة اليمين على التخيير) أي بين الإطعام والكسوة والعِتقِ فقط. وإلا فهي تجمع تخييراً وترتيباً.

والأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللهُ بِاللَّغْوِ في أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ اللهُ بِاللَّغْوِ في أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ اللهُ بِاللَّغْوِ في أَيْمَانِكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ بِمَا عَقَدْتُمُ اللَّيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِذَا خَلَفْتُمْ ﴾ (١).

فيخير من لزمته اليمين بين ثلاثة أشياء:

١ ـ (إطعام عشرة مساكين) مسلمينَ أحرارٍ، من جنس واحدٍ، كتمْرٍ، أو أجناس كإطعام خمسةٍ بُرًّا، وخمسةٍ تمراً؛ أو البعض شعيراً والبعض زبيباً.

٢ - (أو كسوتهم) وهي للرجل ثوبٌ تجزئه صلاته المكتوبة فيه، وللمرأة درعٌ وخمارٌ تجزئها صلاتها فيهما.

٣ ـ (أو تحريرُ رقبةٍ مؤمنةٍ).

ويجوز أن يكسوهم من أي صنفٍ شاء، سواء كان من القطن أو الكتان أو الصوف أو الشعر أو الوبر أو الخز، أو يكسو النساء من الحرير، لأن الله تعالى أمر بكسوتهم، ولم يعين جنساً. فأيَّ جنس كساهم منه خرج به عن العهدة، لوجود الكسوة المأمور بها، ولو عتيقاً، ما لم تذهب قوّته.

فإنْ أطعم المساكين بعض الطعام، وكساهم بعض الكسوة. أو أعتق نصف عبدِهِ، وأطعَم خمسةً، أو كساهم، أو أطعم وصام، وكسا البعض لم يجزه، كبقية الكفارات.

<sup>(</sup>١) المائدة: آية (٨٩).

<sup>(</sup>٢) صحيح: أخرجه ابن جرير (٢٠/٧) والبيهقي (١٠/١٠) (إرواء ٢٠٣/٨).

خبراً، ولأنه صومٌ في كفارةٍ لا ينتقل إليه إلا بعـد العجز عن الثــلاثة، فــوجب فيه التتــابع، كصيام المُظَاهِر.

ومحلُّ وجوب التتابع (إن لم يكن) له (عذرٌ) في ترك التتابع من مرض ٍ أو غيره .

(ولا يصحّ أن يكفِّر الرقيق بغير الصوم) لأن ذلك فرضُ المعسِرِ من الأحرار، وهو أحسنُ حالاً من العبد. وليس لسيده مَنْعهُ منه، ولا مِنْ صوم ِ نَذْرٍ.

(وعكْسه الكافر) يعني أن الكافر إذا وجبت عليه كفارةٌ يكفّر بغيرِ الصوم، لأن الصوم عبادة، وهي لا تصحّ من الكافر.

(وإخراجُ الكفّارة قبل الحنث وبعده سواء) في الفضيلة روي عن عمر وابنه وغيرهما، وهو قول أكثر أهل العلم، لحديث عبد الرحمن بن سمرة مرفوعاً «إذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيراً منها فكفر عن يمينك، وأت الذي هو خير»، وفي لفظ «فأت الذي هو خير، وكفر عن يمينك» وروي عن عدي بن حاتم وأبي هريرة، وأبي موسى مرفوعاً نحوه. حتى ولو كان التكفير بالصوم، لأنه كفّر بعد وجود السبب، فأجزأ، كما لو كفّر كفارة القتل بعد الجرْح وقبل الزهوق، والسبب هو اليمين، بدليل قوله تعالى: ﴿ ذَلِكَ كَفّارَةُ أَيمانِكُمْ إذَا حَلَفْتُمْ ﴾ (٢) وقوله: ﴿ قَدْ فَرَضَ اللهُ لَكُمْ تَحِلّةً أَيْمَانِكُمْ ﴾ (٣).

ولا تجزىء الكفارة قبل الحلف إجماعاً. كتقدّم الزكاةِ قبل ملك النصاب.

(ومن حنث ولو في ألف يمينٍ بالله تعالى ولم يكفّر، فكفارةٌ واحدة) ولـو على أفعال مختلفةِ، كقوله: والله لا أكلت. والله لا شربت.

\* \* \*

<sup>(</sup>۱) ورد عن جماعة من الصحابة منهم عبد الرحمن بن سمرة أخرجه البخاري (۲٥٨/٤) ومسلم (٦٥٨) وأحمد (٦٥٨) وغيرهم (إرواء ١٦٧/٧).

<sup>(</sup>٢) المائدة: آية (٨٩) .

<sup>(</sup>٣) التحريم: آية (٢).

# باب جامع الأيمان

ومبناها أبداً على النية.

(يُرْجَعُ في الأيمان إلى نية الحالف) إن كان الحالف غير ظالم بها، وكان لفظه يحتمل النية، فتتعلق يمينه بما نواه، دون ما لَفَظَ به لحديث «.. وإنما لكل امرىء ما نوى..»(١). (فمن دعي لغداء، فحلف لا يتغدّى، لم يحنث) إذا تغدّى (بِغَدَاءِ غيره، إن قَصَدَهُ) لاختصاص الحلف به.

ومن حلف على إنسان لا يشربُ له ماءً من عطش ، ونيته ، أو السبب، قطعُ مِنْتِهِ، حنث بأكل خبزه ، أو استعار دابته ، وكل ما فيه مِنّة ، لا بأقلّ ، كقعوده في ضوء نارهِ .

(أو حلف لا يدخلُ دار فلانٍ وقال: نويت: اليوم، قُبل) منه ذلك (حكماً) أي في الحكم، لأن ذلك لا يعلم إلا من جهته، ولفظُهُ يحتمله، (فلا يحنَث بالدخول) أي دخوله الدار (في غيرِه) أي غير ذلك اليوم الذي نواه، لأن قصده تعلّق به، فاختصّ الحنث بالدخول فيه.

(و)من حلف على امرأتِهِ عن دارٍ بأن قال: والله (لا عُدْتُ رأيتكِ تـدخلين دار فلان، ينوي منعها، فدخلتها، حنث ولو لم يرها)، لمخالفتها نيته بعدم امتناعها.

ومن حلف لا يأكل تمراً لحلاوتِهِ حنث بكل حلْوٍ، بخلاف: أعتقتُهُ لأنه أسود، فيعتق وحده.

<sup>(</sup>١) أخرجه الشيخان وأصحاب السنن الأربعة وأحمد وابن الجارود وهو أول حديث في «صحيح البخاري» (إرواء ١/٥٩).

### فصل

(فإن لم ينوِ شيئاً) يعني فإن لم يكن للحالف نية (رُجِعَ إلى سبب اليمين وما هيَّجها) لدلالة ذلك على النية، (فمن حلف: ليقضينَّ زيداً حقّه غداً، فقضاه قبله) لم يحنث إذا قصد عدم تجاورُو، أو اقتضاهُ السَّبب، لأن مقتضى اليمين تعجيلُ القضاء بل خروج الغد، فإذا قضاه قبله فقد قضاه قبل خروج الغد، وزاده خيراً، ولأن مبنى الأيمان على النية، ونية هذا بيمينه تعجيلُ القضاء قبل خروج الغد، فتعلقت يمينه بهذا المعنى، كما لو صرح به.

وكذا أكلُ شيءٍ وبيعُه وفعلُه غداً.

(أو: لا يبيعُ كذا إلا بمائةٍ، فباعه بأكثر) فلا يحنث إلا إن باعه بأقلَّ من مائة.

و: لا يبيعه بمائة، فباعه بها، أو أقل، حنث.

(أو) حلف: (لا يدخل بلد كذا لظلم) رآه (فيها) أي في البلد، (فزال) الظلم (ودخلَها، أو) حلف: (لا يكلِّم زيداً لشربه الخمر، فكلَّمه) أي فكلَّم زيداً (وقد تركه) أي شرب الخمر، (لم يحنث في الجميع) أي جميع ما ذكر من المسائل.

### فصــل

(فإن عدم النية والسبب) أي سبب اليمين وما هيّجها (رُجِع إلى التعيين) وهو الإشارة. لأن التعيين أبلغ من دلالة الاسم على المسمَّى، لأنه ينفي الإبهام بالكلية، بخلاف الاسم ولهذا لو شهد عدلانِ على عينِ شخص وجب على الحاكم الحكم عليه، بخلاف ما لو شهدا على مسمَّى باسمه لم يحكم حتى يعلم أنه المسمَّى بذلك، فيقدِّم التعيينَ على الاسم، والصفة، والإضافة.

(فمن حلف: لا يدخل دار فلانٍ هذه، فدخلها وقد باعها، أو) دخلها (وهي فضاء)، أو مسجد، أو حمام؛ أو حلف: لا لبستُ هذا القميص، فلبسه وهو رداءً، أو لبسه وهو عمامة، أو وهو سراويل؛ (أو) حلف (لا كلمتُ هذا الصبيَّ فصار شيخاً، وكلَّمه)، أو: لا كلمتُ امرأةَ فلانٍ هذه، أو: عبده هذا، أو: صديقه هذا، فزال ذلك، ثم كلَّمهم؛ (أو) حلف: (لا أكلت هذا الرُّطب، فصار تمراً) أو صار دِبْساً أو خلاً، أو هذا اللبن فصار جُسْناً،

(ثم أكله)، ولا نيّة له ولا سبب ، (حنث في الجميع) لأن عين المحلوف عليه باقية ، كحلفه: لا لبست هذا الغُزْل، فصار ثوباً.

#### فصــل

(فإن عدم النية والسبب) أي سبب اليمين وما هيّجها (والتعيينُ، رُجِعَ إلى ما تناوله الاسم) لأنه لا دليل على إرادة المسمّى، ولا معارضة له هنا، فوجب أن يُرْجَعَ إليه عملًا به، لسلامته على المعارضة. (وهو) أي الاسم (ثلاثةٌ: شرعيٌّ، فعُرْفيٌّ، فلُغَوِيٌّ).

(فاليمين المطلقة) على فعل شيءٍ من ذلك، أو على تركِهِ، (تنصرف إلى) الموضوع (الشرعيّ) لأن ذلك هو المتبادر إلى الفهم عند الإطلاق، لأنّ الشارع إذا قال: صلّ، تعيّن عليه فعل الصلاة المشتملة على الأفعال المعلومة، إلا أنْ يقترنَ ذلكَ بكلام يدلُّ على إرادة الموضوع اللغويّ. فكذا يمينَ الحالف.

(وتتناول الصحيح منه) أي من الموضوع الشرعيّ، لأنه ممنوع من الفاسِدِ بأصلِ الشَّرْع، فلا حاجة إلى المنع من فعله باليمين. (فإن حلف: لا ينكِعُ أو) حلف: (لا يبيع، أو) حلف: (لا يبيع، أو) حلف: (لا يشتري) والشركة شراءٌ، والتولية شراء، والسَّلم والصُّلح على مال شراء، (فعَفَدَ عقداً فاسداً) من نكاح أو بيع أو شراء (لم يحنث) لأن البيع إذا أُطْلق لا يتناول الفاسد، بدليل قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَأَحَلُ الله البَيْعَ وَحَرَّمَ الرّبًا ﴾ (١) وإنما أحلَّ الصحيح من البيع، ويقاس عليه ما سواهُ من العقود. لا إن حلف لا يحجُّ، فحج حجًّا فاسداً، قال في شرح المنتهى: ومقتضى ما تقدم أنّ من حلف: لا يبيع، أو: لا يشتري، فباع أو اشترى بشرطِ خيارٍ إنه يحنث، لأنه بيع صحيح. (لكن لو قيّد الحالف يمينهُ بممتنع الصِّحة، كحلفه لا يبيع الخمر) أو لا يبيع الحرّ، (ثم باعه، حنث بصورة ذلك) لتعذّر حمل يمينه على عقدٍ صحيح. والحلف على الماضي والمستقبل في جميع ذلك سواء، لأن ما لا يتناوله الاسم في المستقبل، لا يتناوله في الماضي.

<sup>(</sup>١) البقرة: آية (٢٧٥).

#### نصــل

(فإن عدم الشرعيّ فالأيمانُ مبناها العُرْفُ) والعُرْفُ هو ما اشتهر مجازُه حتى غَلَبَ على حقيقته، كالراوية، فإنها في العرف للمزادة، وفي الحقيقة للجَمَلِ الذي يُستقى عليه.

(فمن حلف: لا يطأُ امرأته)، أو أمتِه، (حنث بجماعها) لأن هذا هو المعنى الذي ينصرف إليه اللفظ في العرف، وكذا إذا حلف على ترك وطء زوجتِه صار مؤلياً؛ (أو) حلف: (لا يطأ) داراً، (أو) حلف: (لا يضع قدمه في دار فلان حنَثَ بدخولها راكباً أو ماشياً، حافياً أو منتعِلاً). لأن ظاهر حلفه إرادة الامتناع من دخولها، فهو كما لو قال: لا أدخلها، فإذا دخلها على أي صفة كانت حنث، لأن المقصود من اليمين الامتناع.

تنبيه: إذا حلفَ: لا يدخلُ داراً، فدخل مقبرةً، لا يحنث لأنها لا تسمى داراً في عرف الناس.

(أو) حلف: (لا يدخل بيتاً، حنَثَ بدخول المسجد) لقوله تعالى: ﴿ فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُدْكَرَ فِيهَا اسْمُه ﴾ (١) وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ للِنّاسِ ﴾ (٢) وفي الحديث «ثم يخرج إلى بيت من بيوت الله» (٣). (و) دخول (الحمّام) لقوله ﷺ: «بئسَ البيتُ الحمّام» (٤) (و) دخول (بيتِ الشَّعرِ) والأدم والخيمة، لأن اسم البيت يقع عليه حقيقةً وعرفاً، لقوله تعالى: ﴿ وَاللهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ سَكَناً وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ جُلُودِ الأَنْعَامِ بُيُوتاً ﴾ (٥) والخيمة في معنى بيتِ الشَّعر. وعلم مما تقدّم أنه لا يحنث بدخول صُفَّة الدار، ودهليزِها، لأن ذلك لا يسمى بيتاً.

(و)من حلف: (لا يضربُ فلانةَ، فخنقها أو نتَفَ شعرها، أو عضّها، حنث) لأن قصده بذلك تأليمَها، وقد آلمها. لكن لو عضّها للتلذّذ، ولم يقصد تأليمَها، لم يحنث. ولهذا لـو

<sup>(</sup>١) النور: آية (٣٦).

<sup>(</sup>٢) آل عمران: آية (٩٦).

<sup>(</sup>٣) قال الألباني: لم أعرفه. (إرواء ٨/٥٠٨).

<sup>(</sup>٤) ضعيف بهذا اللفظ: أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/١٠٣/٣) وأبو حفص الكتاني في «جزء من حديثه» (ق ١/١٤٣) وغيرهما (إرواء ٨/٥٠٨).

<sup>(</sup>٥) النحل: آية (٨٠).

حلف: ليضربَنها، ففعل ذلك، بَرَّ لوجودِ المقصودِ بالضَّرْبِ. وإن ضَرَبَها بعد موتها لم يبرّ.

تتمه: من حلف لا يشمُّ الريحان، فشمَّ ورداً، أو بنفسجاً، أو ياسميناً، أو زنْبَقاً، أو نسريناً، أو نرجساً؛ أو لا يشمُّ طيباً، فشم دُهْنَهُما، أو ماءَ الورد؛ أو لا يشمُّ طيباً، فشمّ نُبْتاً ريحه طيب كالخزامي، حنث.

### فصـــل

(فإن عدم العُرْفُ رُجِعَ إلى اللَّغة، فإن حلف: لا يأكل لحماً، حنث بكلِّ لحم إكلحم السمك، حتى بالمحرّم من اللحم، (كالميتة والخنزير) وكل [حيوان] غير مأكول: كالفَهْد والدّبّ والنمر والعقاب والصقر والحية والفأر، ونحو ذلك، (لا بما لا يسمى لحماً) يعني أن من حلف لا يأكل لحماً لا يحنث بأكل ما لا يسمى لحماً (كالشحم) ونحوه، (كمخّ وكبدٍ وكلية وكرش ومُصْرانٍ وطِحَال وقلب وألية ودماغ وقانِصَة وكارع ولحم رأس ولسانٍ) لأن إطلاق اسم اللحم لا يتناول شيئاً من ذلك، ولأن بيّاع الرؤوس يسمى روّاساًلا لحّاماً، ولأنّ كلاً ممن ذكرنا منفردٌ عن اللحم بالاسم والصفة وحديث «أحل لنا ميتنان ودمان»(١)، يدل أن الكبد والطحال ليسا بلحم، إلا بنية اجتناب الدسم، فيحنث بذلك، وكذا لو اقتضاه السبب.

(و) من حلف (لا يأكل لبناً، فأكله، ولو من لبن آدمية) أو صيد (حَنَثَ) لأن الاسم يتناوله حقيقة وعرفاً، سواء كان حليباً أو رائباً أو مائعاً أو مجمّداً، لأن الجميع لبن، لا إن أكل زبداً أو سمناً أو كِشْكاً أو مَصْلاً. قال في القاموس: المَصْلُ والمَصَالَةُ ما سال من الأقط إذا طُبخ ثمّ عُصِر. انتهى.

(و: لا يأكل رأساً ولا بيضاً، حنث بكل رأس وكلّ بيض حتى برأس الجراد وبيضِهِ) لأن ذلك يدخل تحت مسمّى الرأس والبيض، فيحنَثُ به.

(و)من حلف: (لا يأكلُ فاكهةً حنث بكل ما يتفكّه بِهِ حتى بالبطيخ) لأنه ينضَجُ ويحلو

<sup>(</sup>١) صحيح: رواه مالك والبيهقي وابن ماجه.

ويتفكّه به، فكان داخلاً في مسمى الفاكهة، وبأكل كلّ ثمرِ شجرٍ غير بريّ، كبلَح وعنب ورمان وسفرجل وتفّاح وكُمَّشرى وخَوْخ ومشمش وزَعرور أبيض، وأُتُرُج وتـوت وتين وموز وجمّيز، ولو يابساً كصَنوْبَرٍ وعِنّابٍ وجوز ولوز وبندق وفستق وتمر وزبيب وإجّاص ونحوها، لأن يَبسَ ذلك لا يخرجه عن اسم الفاكهة، (لا) بأكل (القثّاء والخِيار) لأن ذلك من الخُضَر، فلا يحنث بهما من حلف لا يأكل فاكهة، (و) لا بأكل (الزيتون) لأنّه لا يتفكه بأكله، وإنما المقصود زيتُه، (والزَعْرُورِ الأحمر) والآس وسائر شجر بـرّي لا يستطاب، كثمر القيقب والعفص وباذنجان وكرنب، ولا بأكل ما يكون بالأرض كجزر ولفت وفجل وقلقاس وكمأة، ونحوه.

(و) من حلف: (لا يتغدّى، فأكل بعد الزوال، أو) حلف: (لا يتعشّى، فأكل بعد نصف الليل، أو) حلف: (لا يتسحر، فأكل قبله) أي قبل نصف الليل، (لم يحنث) ما لم تكن له نية، لأن الغداء مأخوذ من الغُدْوَة، وهي من طلوع الفجر إلى الزوال، والعشاء مأخوذ من العَشِيّ، وهو من زوال الشمس إلى نصف الليل الأوّل، والسحور مأخوذ من السَّحر، وهو من نصف الليل إلى طلوع الفجر.

(و) من حلف: (لا يأكل من هذه الشجرة، حنث بأكل ثمرتها) أي من ثمرتها، ولـ و واحدة، (فقط)، يعني فلا يحنث بأكل وَرَقِها ونحوه لأن الثمرة المتبادرة إلى الذهن، فيحنث بأكل الثمرة، ولو لقطها من تحتها، أو من إناء، لأنها من الشجرة.

(و)من حلف: (لا يأكل من هذه البقرة، حنث بأكل كلِّ شيءٍ منها، لـ) كن لا يحنث بأكله (من لبنها وولدها) لأنهما ليسا من أجزائها.

(و)من حلف: (لا يشرب من هذا النهر، أو) حلف لا يشرب من هذه (البئر فاغترف بإناء) منهما، أو من أحدهما، (وشرب، حنث) لأنهما ليسا بآلةٍ للشرب، والشرب منهما في العادة، إنما يكون بالاغتراف، إما بيده، أو بإناءٍ غيرها، فيحمل على ما جرت به العادة في الشرب، فيحنث بوجوده (لا إن حلف لا يشرب من هذا الإناء، فاغترف منه وشرب) فإنه لا يحنث، لأن الإناء آلةً للشرب، فحقيقة الشُّرب منه أن يكرع منه، وإذا صَبَّ من إناءٍ وشرب لم يكن شارباً منه.

### فصــل

(ومن حَلَفَ: لا يدخل دار فلانٍ، أو) حلف: (لا يركبُ دابّته)، أو: لا يلبس ثوبه، (حنَثَ بما جعله) فلانٌ (لعبدهِ) من دارٍ ودابّةٍ وثوبٍ، لأن دار العبد ودابته وثوبته ملك لسيده، (أو) بما (آجره) فلانٌ، (أو) بما (استأجره) فلانٌ، لأن الدار تضاف إلى ساكنها، كما تضاف إلى مالكها، لقوله تعالى: ﴿ لا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ ﴾(١) وقوله تعالى: ﴿ وَقَرْنَ في بُيُوتِهِنَّ ﴾(١) ولأن الإضافة للاختصاص، وساكنُ الدار يختص بها، فكانت إضافتها إليه صحيحة، وهي مستعملة في العرف، و (لا) يحنث (بما استعاره) أي لا يحنث بدخول دارٍ استعارها فلانٌ على الأصح، أو بركوب دابّةٍ استعارها فلان على الأصح، أو لبس ثوباً استعاره فلان، لأنه لا يملك منافع ما استعاره.

ومن حلف: لا يدخل مسكن زيدٍ، حنث بمستأجَرٍ ومُعارٍ ومغصوب يسكنه زيد، لأنه مسكنه، لا بملكه الذي لا يسكنه.

وإن قال: مِلْكُه، لم يحنث بمستأجر. (و)من حلف: (لا يكلم إنساناً، حنث بكلام كلّ إنسان) لأن ذلك نكرة في سياق النفي، فتعمّ، لفعلِه المحلوف عليه (حتى بقولِه) له: تنح، أو (اسكتْ) وبزجره بكلّ لفظٍ في الأصح، لأن ذلك كلام، فيدخل فيما حلف على عدمه، لا بسلام من صلاة صلاها إماماً، نصّ عليه.

(و)من حلف: (لا كلمتُ فلاناً، فكاتبه، أو راسَلَهُ، حنث) على الأصحّ لقوله تعالى: و وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولاً (٣٠٥)، وحديث «ما بين دفتي المصحف كلام الله»(٤٠). ما لم يَنْوِ مشافَهَتُهُ، لا إذا أُرتجَ عليه في صلاةٍ كان فيها إماماً للحالف، ففتح عليه الحالف فإنه لا يحنث.

(و)إن حلف: (لا بدأتُ فلاناً بكلام فتكلّما معاً لم يحنث) لأن مقتضى يمينه أن لا يوجد كلامه لفلانِ قبل كلام فلانِ، فإذا تكلما معاً لم يوجد كلامه قبله، فلا يحنث.

<sup>(</sup>١) الطلاق: آية (١).

<sup>(</sup>٢) الأحزاب: آية (٣٣).

<sup>(</sup>٣) الشورى: آية (٥١).

<sup>(</sup>٤) قال الألباني: لم أقف على إسناده الآن (إرواء ١٨٦/٨).

(و) من حلف: (لا مِلْكَ له، لم يحنث بدينٍ) له، لأن الملك يختصُّ بالأعيان من الأموال، فلا يعمُّ الدين. لأن الدين إنما يتعين للملك بقبضه.

(و) من حلف: (لا مال له أو) حلف: (لا يملكُ مالاً، حنث بالدين)، وبمال عير زكوي، وبضائع، لم ييأس من عَوْدِه، وبمغصوب منه، لأن المال ما تناوله الناس عادة لطلب الربح، مأخوذ من الميل من يد إلى يد، ومن جانب إلى جانب، فيشمل ذلك غير ما تجب فيه الزكاة من النقود، وغيرها، لأن غير النقود أموال. وقال عمر رضي الله تعالى عنه: أصبتُ أرضاً بخير لم أُصِبْ مالاً قطُّ هو أنفس عندي منه.

(و)من حلف: (ليضربن فلاناً بمائة، فجمعها وضربه بها ضربة واحدة، برً) في يمينه لأنه ضربه بالمائة كما حلف (لا إن حلف ليضربنه مائةً) فجمعها وضربه بها ضربة واحدة، ولو آلمه بها لأن الظاهر من هذا اليمين أنه يريد ضربه بالسوط مائة ضربة ليتكرّر ألمه بتكرار الضرب.

(ومن حلف لا يسكن هذا الدار، أو) حلف: (ليخرجن) من هذه الدار، (أو) حلف: (ليرحلن منها) أي من هذه الدار، (لزمه الخروج بنفسه وأهله ومتاعه المقصود) لأن الدار يخرج منها صاحبها كل يوم عادة، وظاهر حاله إرادة خروج غير المعتاد. (فإن أقام فوق زمن يمكنه الخروج فيه عادة، ولم يخرج، حَنَث. فإن لم يجد مسكناً) ينتقل إليه، أو لم يجد ما ينقل متاعه، (أو أبت زوجتُهُ الخروج معه، ولا يمكنه إجبارها، فخرج وَحْدَهُ لم يحنث).

(وكذا) حكم (البلد) إذا حلف: ليرحلن منها، أو: ليخرجن منها (إلا أنه يبر بخروجِهِ وحده إذا حلف ليخرجن منه) لأنه إذا حلف ليخرجن من هذه البلدة، تناولت يمينه الخروج بنفسِهِ لأن الدار يخرج منها صاحبها في اليوم مرات في العادة، فظاهر حاله أنه لم يرد الخروج المعتاد، وإنما أراد الخروج الذي هو النقلة، والخروج من البلد بخلاف ذلك.

(ولا يحنثُ في الجميع) أي فيما إذا حلف ليخرجنّ، أو ليرحلنّ من الدار، أو من البلد، وخرج ثم أراد العَوْد، (بالعَوْد) لأن يمينه على الخروج، وقد خرج وانحلّتْ يمينه بفعل ما حلف على فعله. ومحل ذلك (ما لم تكن له نية، أو) يكن هناك (سبب) يقتضي هجران ما حلف على الرحيل منه، فيحنث بعوده.

(والسفر القصير سفرٌ يبرُّ به من حلف ليسافرَن، ويحنث به من حَلَفَ لا يسافر) قال في

الفروع: والسفر القصير سفر. ويتوجه بِرُّ حالفٍ ليسافرَنَّ به. ولهذا نقل الأثرم: أقلُّ من يومٍ يكون سفراً، إلا أنه لا تقصر فيه الصلاة. وفي الإرشاد: إن بقية أحكام السفرِ تجوز فيه.

(وكذا النومُ اليسيرُ) يعني أنه يبرّ به من حلف لينامَنَّ، ويحنث به من حلف لا ينام.

(ومن حلف لا يستخدم فلاناً) رجلًا كان أو امرأة، عبداً أو حرًّا (فخدَمَهُ) الذي حلف أنه لا يستخدمه، (وهو) أي الحالف (ساكتُ، حَنَثَ) لأن إقراره على خدمته استخدام له. ولهذا يقال: فلان يستخدم عبدَه، إذا خدمه وإن لم يأمره.

(و) من حلف: (لا يبيتُ) ببلدِ كذا، كدمشق، مثلاً (أو) حلف: (لا يأكل ببلد كذا، فبات، أو أكل خارج بنيانه) أي بنيان البلد (لم يحنث. وفعل الوكيل كالموكل، فمن حلف لا يفعل كذا فوكّل فيه من يفعله، حنث) لأن الفعل يضاف إلى من فعل عنه، ولهذا قال تعالى: ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا رُؤُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ ﴾ (١) وقال تعالى: ﴿ وَلاَ تَحْلِقُوا رُؤُوسَكُمْ ﴾ (١) وإنما الحالق غيرهما وكذا: ﴿ يا هامان ابن لي صرحاً ﴾ (١).

وإذا أضيف فعلُ الوكيلِ إلى الموكلِ حنث لوجود المحلوف عليه. وكذا إذا حلف لا يضربُ عبدَه فَضُربَ بأمِره، فإنه يحنث.

تنبيه: إن حلف أنه لا يبيع زيداً، فباع من يعلم أنه يشتريه له، حنث.

\* \* \*

<sup>(</sup>١) الفتح: آية (٢٧).

<sup>(</sup>٢) البقرة: آية (١٩٦).

<sup>(</sup>٣) غافر: آية (٣٦).

# باب النّذر

هو لغةً الإيجاب، يقال: فلانٌ نَذَرَ دم فلانٍ، أي: أَوْجَبَ قتله.

(وهو) أي النذر (مكروه)، ولو عبادةً، لنهيه عنه، وقال: «إنه لا يأتِ بخيرٍ، وإنما يُستخرَجُ به من البخيل»(١) والنهي عنه للكراهة، لأنه لو كان حراماً ما مَدَحَ الوافين به، لأن ذمّهم بارتكاب المحرّم أشد من طاعتهم في وفائه، ولو كان مستحبًّا لَفَعَلَه ﷺ.

(لا يأتي) أي النذر (بخير، للخبر، ولا يردُّ قضاءً)، ولا يملِكُ به شيئاً محدَثاً، قاله ابن حامد.

(ولا يصحّ) النذر (إلا بالقول) الدالّ عليه كالنكاح والطلاق. (من مكلَّفٍ مختار)، لحديث «رفع القلم عن ثلاثة..»(٢). ولو كان المكلف المختارُ كافراً.

(وأنواعه) أي النذر (المنعقدةُ ستةٌ أحكامها مختلفة):

(أحدها: النذرُ المطلَقُ، كقوله) أي قول من يصحّ منه عقد اليمين: (لله عليَّ نـذرُ. فيلزمه كفارةُ يمينٍ) وهذا قولُ أكثرِ أهل العلم، إلا الشافعي، قالـه في الشرح. لما روى عقبة بن عامرِ قال: قال رسول الله على: «كفّارةُ النّذرِ إذا لم يسمَّ كفارةُ يمين» (٣).

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري (٤/٤) ومسلم (٥/٧٧) وأحمد (٢/١٦) وغيرهم (إرواء ٨/٨٠٨).

<sup>(</sup>٢) صحيح: وتقدم مرارأ.

<sup>(</sup>٣) ضعيف: أخرجه الترمذي (١/ ٢٨٨) وأبو داود (٣٣٢٣) وأحمد (١٤٤/٤) (إرواء ٨/ ٢٠٩).

(وكذا إن قال: عليّ نذرٌ إن فعلتُ كذا، ثم فعله) في لزوم الكفَّارة.

النوع (الثاني: نَذْرُ لجاج وغضب) وهو تعليقه بشرطٍ يقصد إمّا لمنع من شيء أو لحمل عليه (كإن كلّمتك) فعليّ الحجّ ، أو العتق أو صوم سنة أو مالي صدقة (أو إن لم أعطك، أو إن كان هذا كذا فعليّ الحج أو: العتق أو: صوم سنة، أو: مالي صدقة).

(فيخير) من صدر منه ذلك (بين الفعل أو كفّارة يمين) أي بين أن لا يكلمه في صورة المنع ، أو يكلمه، ويكفّر كفارة يمين ، لأنها يمين، فيخيّر فيها بين الأمرين كيمين بالله تعالى لحديث عمران بن حصين، سمعت رسول الله على يقول: «لا نذر في غضب، وكفارته كفارة يمين» (١). ولا يضرُّ قوله: على مذهب من يُلْزِمُ بذلك، أو قوله: لا أقلد من يرى الكفّارة ونحوه.

النوع (الثالث: نذرُ فعل مباح . ك) حقوله: (لله علي أن ألبَسَ ثوبي، أو): الله علي أن (أركب دابّتي).

(فيخير أيضاً) بين أن يلبس ثوبه، أو يركب دابته، ولا يكفّر، وبين أن لا يفعل شيئاً من ذلك، ويكفّر كفارة يمين وروي «أن امرأة قالت يا رسول الله: إني نذرت أن أضرب على رأسك بالدف، فقال النبي على الوف بنذرك» (٢).

النوع (الرابع) من أنواع النذر الستة: (نذرُ) شيء (مكروه، كطلاقٍ ونحوه) من أكل توم وبصل وتركِ سنّةٍ، (فيسنّ أن يكفّر) ليخرج من عهدة النذر (ولا يفعله) لأن ترك المكروه أولى من فعله، فإن فعله فلا كفارة عليه، لأنه وفي بنذره.

النوع (الخامس) من أنواع النذر الستة: (نذرُ) فعل ِ (معصيةٍ).

وينعقد على الأصح. وهو من مفرداتِ المذهب.

ومثّل للمعصية بقوله: (كشرْبِ خمرٍ، وصوم ِ يوم ِ العيدِ، ونحوه) كصوم يوم حيض ٍ، أو أيّام التشريق.

<sup>(</sup>١) ضعيف: أخرجه أحمد (٤٣٣/٤) والحاكم (٤/٥٠٥) والنسائي (٢/٢٦) وغيرهم (إروا: ٢١٢/٨).

<sup>(</sup>٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٣١٢) وعنه البيهقي (١٠/٧٧) (إرواء ٢١٣/٨).

(فيحرم الوفاء) بهذا النذر، لأن معصية الله تعالى لا تباح في حال من الأحوال لحديث عائشة مرفوعاً «من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه»(١).

(ويكفرُ) من لم يفعله كفارة يمينٍ روي نحوه عن ابن مسعود وابن عباس، وعمران بن حصين وسمرة بن جندب، وعن عائشة مرفوعاً «لا نذر في معصية، وكفارته كفارة يمين» (٢)، احتج به أحمد، فإن فعل المعصية لم يكفر، نقله معنا، ذكره في الفروع. (ويقضي الصوم) غير صوم يوم حيض فمن نذر صوم يوم عيدٍ قضى يوماً. ومن نذر صوم أيام التشريق قضى ثلاثة أيام. ولا يصوم يوم العيد ولا أيام التشريق، لانعقاد نذره، فتصح منه القربة ويلغو تعيينه، لكونه معصية، كنذر مريض صوم يوم يُخاف عليه فيه، ينعقد نذره ويحرم صومه. وكذا الصلاة في ثوب حرير، والطلاق زمن الحيض، ونذر صوم ليلة العيد لا ينعقد، ولا كفارة لأنها ليست زمناً للصوم.

النوع (السادس) من أنواع النذر الستة: (نذرُ تَبَرُّدٍ، كصلاة وصيام ، ولو واجبينِ، واعتكافٍ وصدقةٍ وحجِّ وعمرةٍ) وعيادةٍ مريض وشهودِ جنازةٍ (بقصد التقرَّب) من غيرِ أن يعلّق ذلك بشرطٍ (أو يعلّق ذلك بشرطِ حصول ِ نعمةٍ) يرجوها (أو دفع نقمةٍ) يخافها، (ك) قوله: (إن شَفَى الله مريضي، أو سَلِم مالي، فعليّ كذا).

(فهذا) القسم (يجب الوفاء به) إذا وُجِدَ شرطُهُ نص عليه، لحديث عائشة المتقدم، وقال تعالى: ﴿ ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله لنصدقن ﴾ إلى قوله: ﴿ بما أخلفوا الله ما وعدوه ﴾ (٣). قال في شرح المنتهى بعد سياقِ عبارةِ المتْنِ: وعلم مما تقدّم أن نذر التبرر يتنوع ثلاثة أنواع:

أحدها: إذا كان في مقابلة نعمة استجْلَبَها، أو نقمة استدفعها، كقوله: إن شفى الله مريضي فللَّه على صوم شهر. قال في المبدع: وكذا إن لم يكن كذلك، كطلوع الشمس وقدوم الحاج. قاله في المستوعب. قال الشيخ تقيّ الدين فيمن قال: إن قَدِمَ فلانٌ أصومُ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري (٤/ ٢٧٤) ومالك (٢ / ٤٧٦ / ٨ ( وأحمد (٦٦ / ٣٦) وغيرهم (إرواء ٤ / ١٤٠).

<sup>(</sup>٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٢٩٠) والنسائي (٢/ ١٤٥) وأحمد (٢/ ٧٤٧) وغيرهم (إرواء ٢٠٥/٨).

<sup>(</sup>٣) التوبة: آية (٧٧).

كذا: هذا نذرُ يجب الوفاء به مع القدرة، ولا أعلم فيه نزاعاً اهـ باختصار.

الثاني: التزام طاعةٍ من غير شرطٍ. كقوله ابتداء: لله عليّ صومُ شهر. فيلزم الوفاء به في قول أكثر أهل العلم.

الثالث: نذر طاعة لا أصل لها في الوجوب، كالاعتكاف وعيادة المريض، فيلزم الوفاء به عند عامة أهل العلم لقوله هي: «مَنْ نَذَرَ أن يطيع الله فليطعه» (١) ومن نذر طاعة وما ليس بطاعة، لزمه فعل الطاعة فقط، لحديث ابن عباس «بينما النبي هي يخطب، إذ هو برجل قائم فسأل عنه، فقالوا: أبو إسرائيل نذر أن يقوم في الشمس ولا يستظل، ولا يتكلم ويصوم، فقال النبي هم مروه فليجلس وليستظل، وليتكلم وليتم صومه» (٢)، ويكفر لما ترك كفارة واحدة ولو كثر، لأنه نَذْرٌ واحد، لقول عقبة بن عامر «نذرت أختي أن تمشي إلى بيت الله واحدة ولو كثر، لأنه نَذْرٌ واحد، لقول عقبة بن عامر «نذرت أختي أن تمشي إلى بيت الله فلتختمر ولتركب، ولتصم ثلاثاً (٣). ومن نذر طاعة ومات قبل فعلها، فعلها الولي عنه استحباباً على سبيل الصلة، «أفتى بذلك ابن عباس في امرأة نذرت أن تمشي إلى قباء فمات، أمر أن تمشي ابنتها عنها (٤)، وقال البخاري في صحيحه: «وأمر ابن عمر امرأة فمات، أمر أن تمشي ابنتها عنها فياء ويعني ثم ماتت ـ، فقال صلي عنها (٥)، وروي «أن عباس عائشة اعتكفت عن أخيها عن الرحمن بعد ما مات»، وقال أهل الظاهر: يجب القضاء على عائشة اعتكفت عن أخيها عن الرحمن بعد ما مات»، وقال أهل الظاهر: يجب القضاء على الولي للأخبار، وإن نذر أن يطوف على أربع طاف طوافين نص عليه، وقاله ابن عباس.

تنبيه: يجوز إخراجُ ما نذره من الصدقة، وفعلُ ما نذره من الطاعة، قبل وجودِ شرطه المعلق عليه، لوجود سببه، وهو النذر، ككفارة اليمين.

فائدة: قال الشيخ: النذر للقبور، أو لأهلها، كالنذر لإبراهيم الخليل عليه السلام،

<sup>(</sup>١) صحيح: وتقدم قريباً.

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري (٤/ ٢٧٦) وأبو داود (٣٣٠٠) والبيهقي (١٠/ ٧٥) وغيرهم (إرواء ٢١٨/٨).

<sup>(</sup>٣) ضعيف: أخرجه أبو داود (٣٢٩٣) والنسائي (٢/١٤٣) والترمذي (٢/١٩) وأحمد (١٤٣/٤) وغيرهم (إرواء ٢١٨/٨).

<sup>(</sup>٤) أخرجه مالك (٢/٤٧٢/) وعلقه البخاري (٤/٢٧٥) وإسناده صحيح (إرواء ٢٢١/٨).

<sup>(</sup>٥) علَّقه البخاري (٤/ ٢٧٥) بصيغة الجزم ولم يخرجه الحافظ في «الفتح» (إرواء ٢٢٢/٨).

والشيخ فلانٍ، نَذْرُ معصيةٍ لا يجوز الوفاء به. وإن تصدّق بما نذره من ذلك على من يستحقه من الفقراء والصالحين، كان خيراً له عند الله وأنفع.

وقال: من نَذَرَ إسراج بئر أو مقبرةٍ أو جبل أو شجرةٍ؛ أو نَذَرَ لَهُ أو لسكّانه أو المضافين إلى ذلك المكان لم يجز، ولا يجوز الوفاء به، إجماعاً. ويصرف في المصالح، ما لم يُعْرَفُ ربه. ومن الحسن صرفه في نظيرِهِ من المشروع، وفي لزوم الكفارة خلاف. انتهى.

### فصـــل

(ومن نذر صوم شهر معيّن) كشعبان، (لزمَهُ صومُهُ متتابعاً).

(فإن أفطر لغير عذر حرم) عليه الإفطار لعموم حديث «من نذر أن يطيع الله فليطعه» (٢). (ولزمه استئناف الصوم مع كفارة يمين، لفواتِ المحلّ).

وإن صام قبل مجيء الشهرِ المعيّن لم يجزِهِ، كما لو صام شعبان عن رمضان الذي بعده.

(و) إن أفطر منه يــوماً فـأكثر (لعــذرٍّ بني) على ما مضى من صيــامه. (ويكفّــر لفوات التتابع).

(ولو نَذَرَ شهراً) أي صوم شهر (مطلقاً) يعني من غير تعيين الشهر، (أو) نَذَرَ (صوماً متتابعاً غير مقيد بزمن لزمّهُ التتابع) في صومِهِ المطْلَقِ والمتتابع وإن نذر صوم أيام معدودة، بغير شرط التتابع ولا نية، لم يلزمه التتابع نص عليه، لأن الأيام لا دلالة لها على التتابع، بدليل قوله تعالى: ﴿ . . فعدة من أيام أخر . . ﴾(١).

(فإن أفطر لغير عذرٍ لزمه استئنافه) أي استئناف الصوم من أوله، (بلا كفارةٍ) لأنه فعل المنذور.

(و)إن أفطر (لعذرٍ خُيِّر بين استئنافه) أي الصوم (ولا شيء عليه) أي لا كفارة عليه، (وبين البناء ويكفّر) لفوات التتابع، كفارة يمين.

<sup>(</sup>١) صحيح: وتقدم قريباً.

<sup>(</sup>٢) البقرة: أية (١٨٥).

وإن نذر صلاةً فركعتان قائماً لقادر.

(ولمن نَذَر صلاةً جالساً أن يصليها قائماً) لأنه أتى بأفضل مما نذره كمن نذر صلاة ألمسجد الأقصى، يجزئه في المسجد الحرام ومسجد النبي عَلِيَّة، لحديث جابر (١).

\* \* \*

<sup>(</sup>۱) صحيح: أخرجه أبو داود (۳۳۰٥) والدارمي (۱۸٤/۲) وابن الجارود (۹٤٥) وغيرهم عن جابر بن عبد الله «أن رجلًا قام يوم الفتح فقال: يا رسول الله إني نذرت لله إن فتح الله عليك مكة أن أصلي في بيت المقدس ركعتين، فقال صل ِههنا، ثم أعاد عليه، فقال: صل ِههنا، ثم أعاد عليه، فقال: شأنك إذن» (إرواء ۲۲۲/۸).

### كتاب (القضاء) والفتيا

وهي تبيينُ الحكم الشرعيّ. ولا يلزم جوابُ ما لم يقعْ، ولا ما لا يحتمله سائل، ولا ما لا نفع فيه.

والقضاءُ تبيينُهُ الحكمَ، والإلزامُ به، وفصل الخصومات والأصل في مشروعيته الكتاب والسنّة والإجماع، أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿ أَنْ أَحكم بينهم بما أَنز ل الله . . ﴾ (١) ، وقوله: ﴿ فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ﴾ (٢) ، وقوله: ﴿ فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى ﴾ (٣) ، وأما السنّة ، فقوله ﷺ : «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران ، وإن أخطأ فله أجر » ، وأجمع المسلمون على مشروعيته .

(وهو فرض كفايةٍ) لأن أمر الناس لا يستقيم بدونه، فكان واجباً، كالإمامة والجهاد ولأن النبي على «حكم بين الناس»(٥)، وبعث علياً إلى اليمن للقضاء»(٦)، «وحكم الخلفاء الراشدون وولوا القضاء في الأمصار»، ولأن الظلم في الطباع، فيحتاج إلى حاكم ينصف المظلوم، فوجب نصبه، فإن لم يكن من يصلح للقضاء إلا واحداً تعين عليه، فإن امتنع أجبر

<sup>(</sup>١) المائدة: آية (٤٩).

<sup>(</sup>٢) النساء: آية (٦٥).

<sup>(</sup>٣) ص: آية (٢٦).

<sup>(</sup>٤) أخرجه البخاري (٤/ ٤٣٨) ومسلم (٥/ ١٣١) وأحمد (٤/ ١٩٨) وغيرهم (إرواء ١٢٣/).

<sup>(</sup>٥) صحيح: وهو مأخوذ من جملة أحاديث تأتى في الباب.

<sup>(</sup>٦) صحيح: أخرجه أبـو داود (٣٥٨٢) والبيهقي (١١/١٨) وأحمـد (١١١١) وغيـرهم (إرواء ٢٢٦/٨).

عليه، لأن الكفاية لا تحصل إلا به، قاله في الكافي. وفيه فضل عظيم لمن قوي على القيام به، وأدى الحق فيه، وفيه خطر كثير، ووزٌ كبير لمن لم يؤدِ الحق فيه، فلذلك كان السلف يمتنعون منه، قال في الفروع: والواجب اتخاذها ديناً وقربة، فإنها من أفضل القربات، وإنما فسد حال الأكثر لطلب الرئاسة والمال بها، ومن فعل ما يمكنه لم يلزمه ما يعجز عنه. قال في الشرح: وإن وجد غيره كره له طلبه بغير خلاف، لقوله ﷺ: «لا تسأل الإمارة..»(١).

#### [تنصيب القضاة]:

(فيجب على الإمام أن ينصب بكل إقليم) بكسرة الهمزة أحد الأقاليم السبعة: أولها: الهند، الثاني: الحجاز، الثالث: مصر، الرابع: بابل، الخامس: الروم والشام، السادس: بلاد الترك، السابع: الصين. كذا رأيته بخط سيدي الشيخ عبد الباقي الحنبلي. (قاضياً) لأن الإمام لا يمكنه أن يتولّى الخصومات والنظر فيها في جميع البلدان، والخصومات بين الناس تكثر، فوجب أن يرتب في كل إقليم من يتولّى فصل الخصومات لئلا يتوقف ذلك على السفر إلى الإمام، فتضيع الحقوق في السفر إلى الإمام من المشقة وكلفة النفقة.

(و) يجب على الإمام أيضاً أن (يختار لذلك) أي لنصب القضاء (أفضلَ من يجدُ علماً وورعاً) أي في العلم والورع، لأن الإمام ناظرٌ للمسلمين، فيجب عليه اختيار الأصلح لهم، فيختار أفضلَهُمْ علماً، لأنه إنما يمكنه القضاء بين المترافعين مع العِلْم، لأن القضاء بالشيء فرع العلم به. والأفضل أولى من المفضول، لأنه أثبت وأمكن. وكذا كلما كان ورعه أكثر كان سكون النفس فيما يحكم به أعظم، وكان من ترك التحرّي، والميل في جانب، أبعد.

(ويأمره) عند ولايته (بالتقوى) لأنها رأس الدين.

(و) يأمره أيضاً بـ (عتحري العدل) وهو إعطاء الحق لمستحقه من غير ميل، وهذا هو المقصود من القضاء.

ويأمره أن يستخلف في كل ناحية من نواحي عمله أفضل من يجد لهم.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري (٤/ ٢٥٨) ومسلم (٦/٥) وأحمد (٥/٦) وغيرهم (إرواء ٢٢٨/٨).

(وتصحّ ولايةُ القضاءِ، والإمارةُ) كأميرِ جهادٍ ووكيل بيت المال (منجزةً) كوليتُك الحكمَ الآن (ومعلَّقةً) بشرط، كإن مات فلانٌ القاضي فقد وليت فلاناً عِوضَهُ، وإن مات أميرُ جيشِ كذا ففلانٌ عوضه، فمات تعيّن المولّى باسمه موضعَهُ لحديث «أميركم زيد، فإن قتل فجعفر، فإن قتل فعبد الله بن رواحة»(١).

(وشرط لصحة التولية كونُها من إمام ، أو نائبه فيه) أي القضاء، لأن ولاية القضاء من المصالح العامة، لا تجوزُ إلا من جهة الإمام، كعقد الذمة. ولأن الإمام صاحبُ الأمر والنهي، وهو واجب الطاعة، ومسموع الكلمة.

وأنْ يعرِفَ الإمام أو نائبُهُ أن المولَّى صالح للقضاء، لأن الأصل العَدَمُ، فلا تجوز توليته مع العلم بعدم صلاحيته.

(و)يشترط لصحة تولية القضاء أيضاً (أن يعيِّن له ما يوليّه فيه الحكم من عمل) وهو ما يجمع بلداناً وقُرىً متفرقةً، كالعراق ونواحيه، (وبلدٍ) كمكة والقاهرة، ليعلم محلّ ولايته فيحكم فيه، ولا يحكم في غيره «وبعث عمر رضي الله عنه، في كل مصر قاضياً ووالياً» (٢).

ومشافهتُهُ بها، أو مكاتبتُهُ بها إن كان غائباً «لأنه ﷺ كتب لعمرو بن حزم حين بعثه لليمن»(٣)، وكتب عمر إلى أهل الكوفة «أما بعد فإني قد بعثت إليكم عماراً أميراً، وعبد الله قاضياً، فاسمعوا لهما وأطيعوا»(٤). وإشهاد عدلين عليها، أو استفاضتُها، إذا كان بلدُ الإمام من البلد الذي ولي فيه خمسة أيام فما دون، لا عدالة المولِّي بكسر اللام.

(وألفاظ التوليةِ الصريحة سبعة): الأول: (وليتك الحكم). الثاني: ما أشار إليه

<sup>(</sup>١) ورد عن جماعة من الصحابة منهم ابن عمر أخرجه البخاري (١٥٣/٣) (إرواء ٥/٥٨٥).

<sup>(</sup>٢) لم أره بهذا العموم وأخرج البيهقي (١٠/٨٠) «أن عمر بعث ابن سوار على قضاء البصرة وبعث شريحاً على قضاء الكوفة» وهو منقطع (إرواء ٢٢٩/٨).

<sup>(</sup>٣) أخرجه النسائي (٢٥٢/٢) والدارمي (١٨٩/٢) والبيهقي (٢٨/٨) وغيرهم والصواب في الحديث الإرسال وإسناده مرسلاً صحيح (إرواء ٢٦٨/٧).

<sup>(</sup>٤) أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٣/١/٣) والحاكم (٢٨٨/٣) وفي سنده من اختلط ومدلس (إرواء ٨/٢٣٠).

بقوله: (أو قَلَّدْتُكَهُ) أي الحكم. (و) الثالث: (فوضتُ) إليك الحكم. والرابع: ما أشار إليه بقوله: (أو رددت) إليك الحكم. الخامس: ما أشار إليه بقوله: (أو جعلت إليك الحكم. و) السادس: ما أشار إليه بقوله: (استخلفتك) في الحكم. والسابع: ما أشار إليه بقوله: (أو استَنْبتُكُ في الحكم).

فإذا وجد أحد هذه الألفاظ السبعة، وقبِلَ مولىً حاضِرٌ بالمجلِس ِ، أو غائبٌ عنه، أو شَرَعَ الغائب في العمل انعقدت.

(والكناية) من ألفاظ التولية: نحو: (اعتمدتُ) عليك، (أو عوّلت عليك، أو: وَكَلْتُ) إليك، (أو: استندتُ إليك، لا تنعقد) الولاية (بها) أي بألفاظ الكناية (إلا بقرينة، نحو: فاحكم، أو: فتولَّ ما عولتُ عليك فيه)، لأن هذه الألفاظ تحتمل التوليةَ وغيرَها، من كونه يأخُذُ برأيه وغير ذلك، فلا تنصرف إلى التولية إلا بقرينةٍ تنفي الاحتمال.

#### فصــل

(وتفيد ولايةُ الحكم ِ العامّةُ) وهي التي لم تختصّ بحال ٍ دون حال ٍ، النظرَ في الأشياء والإلزام بها، وهي :

(فصلُ الخصوماتِ، وأخذُ الحق) ممن يجب عليه (ودفعُه للمستحق).

(والنظرُ في مال اليتيم) الذي لم يُقَمْ له وصي، (و) مال ِ (السفيهِ، و) مال ِ (الغائبِ) ما لم يكن له وكيل.

(والحجرُ لسفهٍ وفَلَسٍ).

(والنظرُ في الأوقاف) التي في عمله (لتجري على شروطها).

والنظرُ في مصالح طرق عمله وأفنيته.

وتنفيذ الوصايا.

(وتزويجُ من لا ولّي لها) من النساء.

وتصفُّح حال ِ شهوده وأمنائه.

وإقامة حد، وإقامة إمامة جمعةٍ وعيدٍ ما لم يخصًا بإمام.

وجبايةُ خراج ِ وزكاةٍ ما لم يخصًا بعامل.

(ولا يستفيدُ الاحتسابَ على الباعة) والمشترين، (ولا إلزامهم بالشرع).

وله طلب رزق من بيت المال لنفسه وأمنائه وخلفائه، حتى مع عدم حاجة.

(و)إذا ولاه في محلِّ خاصِّ (لا ينفذ حكمه في غير محلّ عمله) فإذا أذنت له امرأةٌ في تزويجها وهي في عمله، فلم يزوّجها حتى خرجت من عمله، لم يصح وله طلب الرزق لنفسه وأمنائه مع الحاجة، في قول أكثر أهل العلم، قاله في الشرح: لما روي عن عمر رضي الله عنه «أنه استعمل زيد بن ثابت على القضاء، وفرض له رزقاً(١)، ورزق شريحاً في كل شهر مائة درهم»(٢)، وروى «أن أبا بكر الصديق لما ولى الخلافة أخذ الذراع وخرج إلى السوق، فقيل له لا يسعك هذا، فقال: ما كنت لأدع الأهل يضيعون، ففرضوا له كل يوم درهمين»(٣)، «وبعث عمر إلى الكوفة عمار بن ياسر والياً، وابن مسعود قاضياً، وعثمان بن حنيف ماسحاً (٤)، وفرض لهم كل يوم شاة، نصفها لعمار، والنصف الآخر بين عبد الله وعثمان»، (°) «وكتب إلى معاذ بن جبل وأبي عبيدة، حين بعثهن إلى الشام، أن أنظرا رجالًا من صالحي من قبلكم فاستعملوهم على القضاء، وارزقوهم وأوسعوا عليهم من مال الله تعالى»(٦)، ولا يجوز له أن يوليه على أن يحكم بمذهب إمام بعينه، لا نعلم فيه خلافاً، قاله في الشرح. لقوله تعالى: ﴿ فاحكم بين الناس بالحق. .  $(^{\lor})$  ، وإنما يظهر الحق بالدليل، وأن ولى الإِمام قاضياً ثم مات الإِمام، أو عزل لم ينعزل القاضي، لأن الخلفاء وَلُوا حكـاماً فلم ينعزلوا بموتهم، فإن عزله الإمام الذي ولاه أو غيره انعزل، لأن عمر يولى الولاة ثم يعزلهم، ومن لم يعزله عزله عثمان بعده إلا القليل، وقال عمر رضى الله عنه «لأعزلن أبا مريم \_ يعني عن قضاء البصرة \_ وأولي رجلًا إذا رآه الفاجر فرقه، فعزله وولى كعب بن

<sup>(</sup>١) أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (١١٥/٢) وإسناده منقطع ضعيف (إرواء ٢٣٠/٨).

<sup>(</sup>٢) قال الألباني: لم أجده عن عمر (إرواء ١٨/٢٣١).

<sup>(</sup>٣) لم أقف على إسناده وروي قريب معناه من طرق أخرى (إرواء ٢٣٢/٨).

<sup>(</sup>٤) الماسح الذي ينظر مساحة الأرض.

<sup>(</sup>٥) أخرجه ابن سعد (١٨٢/٣) وروى ابن سعد «أن عمر رزق عماراً» بإسناد صحيح (إرواء ٢٣٣/٨).

<sup>(</sup>٦) لم أقف عليه (إرواء ٢٣٤/٨).

<sup>(</sup>٧) سورة صَ : آية (٢٦).

سوار» (۱)، «وولى على أبا الأسود ثم عزله، فقال لم عزلتني؟ وما خنت وما جنيت، قال إني رأيتك يعلو كلامك على الخصمين» (۲).

## فصل [في شروط القاضي]

(ويشترط في القاضي عشر خصال):

الأولى والثانية: (كونه بالغاً عاقلاً) لأن غير البالغ والعاقل ِ تحت ولاية غيره، فلا يكون وليًا على غيره.

الثالثة: كونه (ذكراً) لحديث «ما أفلح قوم ولوا أمرهم إمرأة» (٣). لأنّ القاضي يحضره محافل الخصوم والرجال، ويحتاج فيه إلى كمال الرأي وتمام العقل والفطنة. والمرأة ناقصة العقل ضعيفة الرأي ليستْ أهلًا للحضور في محافل الرّجال، ولا تُقْبَلُ شهادتُها ولو كان معها ألف إمرأة، ما لم يكن معَهن رجل.

الرابعة: كونه (حرًّا) لأن غيره ناقصٌ لما فيه من الرق، مشغولٌ بحقوقِ سيّده، فلم يكن أهلًا للقضاء، كالمرأة.

الخامسة: كونه (مسلماً) لأن الإسلام شرط العدالة، فأولى أن يكونَ شرطاً للقضاء.

السابعة: كونه (سميعاً) لأن الأصم لا يسمع كلام الخصمين.

الثامنة: كونه (بصيراً) لأن الأعمى لا يعرِف المدّعي من المدّعى عليه، ولا يعرِفُ المقرّ من المقرّ له.

<sup>(</sup>١) لم أقف على إسناده وأخرج ابن سعد (٢٥/٧) عن طريق الشعبي «أن عمر بعث كعب بن سوار» رجاله ثقات وسنده منقطع (إرواء ٢٣٤/٨).

<sup>(</sup>٢) قال الألباني: لم أقف عليه (إرواء ٨/ ٢٣٤).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري (٣/ ١٨٤) والنسائي (٢/ ٣٠٥) وأحمد (٥/ ٤٣) وغيرهم (إرواء ٨/ ١٠٩).

<sup>(</sup>٤) الحجرات: آية (٦).

التاسعة: كونه (متكلماً) لأن الأخرس لا يمكنُه النطق في الحكم، ولا يفهم جميعُ الناس إشارته.

العاشرة: كونه (مجتهداً) قال في الفروع: إجماعاً. ذكره ابن حزم، وأنهم أجمعوا على أنه لا يحل لحاكم، ولا مفت تقليدُ رجل ، لا يحكُمُ ولا يفتي إلا بقوله لقوله تعالى: ﴿ لتحكم بين الناس بِما أراك الله ﴾(١) \_، والمجتهد العالم بطرق الأحكام، لحديث «القضاة ثلاثة.. »(١) الحديث.

وفي الإِفصاح: أن الإِجماع انعقد على تقليدِ كلِّ من المذاهب الأربعة وأن الحق لا يخرج عنهم.

(ولو) كان اجتهادُهُ (في مذهب إمامِهِ، للضرورة) واختاره في الترغيب. واختار في الإيضاح والرعاية: أو مقلّداً. قال في الإنصاف: قلت: وعليه العمل من مدة طويلة، وإلا تعطّلت أحكام الناس. انتهى.

فيراعي ألفاظ إمامِهِ ومتأخّرَها ويقلّد كبار [أهل] مذهبه في ذلك، ويحكم به وقال الشيخ تقي الدين: هذه الشروط تعتبر حسب الإمكان، ويجب تولية الأمثل فالأمثل، وعلى هذا يدل كلام أحمد وغيره، فيولى لعدم أنفع الفاسقين وأقلهما شراً، وأعدل المقلدين وأعرفهما بالتقليد، وقال أيضاً: ويحرم الحكم والفتوى بالهوى إجماعاً، وبقول أو وجه من غير نظر في الترجيح إجماعاً، ويجب أن يعمل بموجب اعتقاده فيما له، وعليه إجماعاً ذكره في الفروع.

### [التحكيم]:

(فلو حَكَّم) بتشديد الكاف (اثنانِ فأكثرُ بينهما شخصاً صالحاً للقضاءِ) يعني متصفاً بصلاحيته للقضاء، فحكم بينهما (نَفَذَ حكمه في كل ما ينفذ فيه حكم من ولاه الإمام أو نائبه) لحديث أبي شريح وفيه، أنه قال: «يا رسول الله إن قومي إذا اختلفوا في شيء أتوني

النساء: آیة (۱۰۵) .

<sup>(</sup>٢) صحيح : أخرجه أبو داود (٣٥٧٣) وابن ماجه (٢٣١٥) والبيهقي (١١٦/١٠) والحاكم (٤٠/٤) وغيرهم (إرواء ٨/٢٣٥).

فحكمت بينهم، فرضي كلا الفريقين، قال: ما أحسن هذا»(١)، «وتحاكم عمر وأبي إلى زيد بن ثابت، وتحاكم عثمان وطلحة إلى جبير بن مطعم، ولم يكن أحد منهما قاضياً»(١). لكن لكل من المتحاكمين الرجوعُ عن تحكيمِهِ قَبْلَ شروعِهِ في الحكم، لأنه لا يلزم حكمه إلا برضا الخصمين، أشْبَهَ رجوعَ الموكّل عن التوكيل قبل التصرف فيما وكل فيه.

(ويرفع) حكمه (الخلافَ، فلا يحلُّ لأحد نقضه حيث أصابَ الحق).

وقال الشيخ: لا تشترط العشر صفاتٍ فيمن يحكّمه الخصمان.

## فصل [في أدب القضاء]

(ويسنُّ كون الحاكم قويًا بلا عنفٍ) وهو ضدُّ الرِّفق، وذلك لئلا يطمع فيه الظالم، (ليّناً بلا ضعف) لئلا يهابه صاحبُ الحق؛ (حليماً) لئلا يغضب من كلام الخصم فيمنعه ذلك من الحكم بينهم؛ (متأنياً) اسمُ فاعل من التأني وهو ضد العَجَلة، لئلا تؤدي عَجَلتُهُ إلى ما لا ينبغي؛ (متفطّناً) لئلا يخدع من بعض الخصوم لغرّةٍ. قال في شرح المقنع: عالماً بلغات أهل ولايته؛ (عفيفاً) وهو الذي يكفّ نفسه عن الحرام، لأنه لا يطمع في ميله بإطماعه؛ (بصيراً بأحكام الحكّام قبله)، لقول عليً رضي الله تعالى عنه، وعن بقية الصحابة، وعنّا بهم: لا ينبغي للقاضي أن يكون قاضياً حتى تكون فيه خمسُ خصال: عفيفٌ حليمٌ، عليمٌ بما كان قبله، يستشيرُ ذوي الألباب، لا يخاف في الله لومة لائم (٣) وقال عمر بن عبد العزيز: سبع خلال إن فات القاضي منها واحدة فهي وصمة، العقل والفقه والورع، والنزاهة والصرامة والعلم بالسنن والحلم.

(ويجب عليه) أي على القاضي (العدلُ بين الخصمين في لحْظِهِ، ولفْظِهِ، ومجلسِهِ،

<sup>(</sup>۱) صحيح: أخرجه النسائي (۲/ ۳۰۵) والبخاري في «الأدب المفرد» (۸۱۱) وأبو داود (٤٩٥٥) وغيرهم (إرواء / ۲۳۷).

<sup>(</sup>٢) أما التحاكم إلى زيد فأخرجه البيهقي (١٤٥/١٠) بإسناد مرسل وأما التحاكم إلى جبير بن مطعم فلم أقف عليه وأما قوله: «ولم يكن أحد منهما قاضياً» فالظاهر أنه من عند المصنف (إرواء ٢٣٩/٨).

<sup>(</sup>٣) لم أره عن علي وأخرج البيهقي (١١٠/١٠) نحوه عن عمر بن عبد العزيز (إرواء ٨/ ٢٣٩).

والدخول عليه) إلا إذا سَلَّمَ أحدُهما فيردّ عليه، ولا ينتظر سلام الثاني، لحديث أم سلمة، أن النبي على قال: «من ابتلي بالقضاء بين المسلمين فليعدل بينهم في لحظه وإشارته، ومقعده، ولا يرفعن صوته على أحد الخصمين، ما لا يرفعه على الآخر»(١)، وكتب عمر إلى أبي موسى «واس بين الناس في جهك ومجلسك وعدلك، حتى لا ييأس الضعيف من عدلك، ولا يطمع شريف في حيفك»(٢)، وجاء رجل إلى شريح وعنده السري فقال: أعدني على هذا الجالس إلى جنبك، فقال للسري: قم فاجلس مع خصمك، قال إني أسمعك من مكانى، قال: قم فاجلس مع خصمك، فإن مجلسك يريبه، وإني لا أدع النصرة وأنا قادر عليها. و (إلا المسلم) إذا تخاصَمَ (مَعَ الكافِر، فيقدّم) المسلمَ (دخـولًا) أي في الدخول على القاضي، (ويُرْفَعُ جلوساً) أي في الجلوس، لحرمة الإسلام لما روي «أن علياً رضي الله عنه حاكم يهودياً إلى شريح، فقام شريح من مجلسه، وأجلس علياً فيه، فقال علي رضى الله عنه لو كان خصمي مسلماً لجلست معه بين يديك، ولكني سمعت رسول الله ﷺ يقول لا تساووهم في المجالس»(٣). فقال الله تعالى: ﴿ أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِناً كَمَــْنْ كَانَ فَاسِقاً لا يَسْتَوُونَ ﴾(٤) (ويحرم عليه) أي على القاضي (أخذُ الرِّشوة) بتثليث الراء، لحديث ابن عمر قال: «لعن رسول الله ﷺ الراشي والمرتشى» ورواه أبو هريرة وزاد «في الحكم»، وفي رواية زيد «والرائش»(٥)، وهو السفير بينهما. وكذا هديّة لحديث أبي حميد الساعدي مرفوعاً «هدايا العمال غُلُول(٦)»(٧)، وقال عمر بن عبد العزيز: كانت الهدية فيما مضى هدية، وأما اليوم فهي رشوة، قال في الفروع: وقال كعب الأحبار «قرأت في بعض ما أنزل

<sup>(</sup>١) ضعيف: أخرجه الدارقطني (٥١١) والبيهقي (١٠/١٣٥) (إرواء ٨/٢٤٠).

<sup>(</sup>٢) صحيح: أخرجه الدارقطني (٥١٢) والبيهقي (١٠/١٣٥) (إرواء ١٤١/٨).

<sup>(</sup>٣) ضعيف: أخرجه أبو أحمد الحاكم في «الكنى» في ترجمة أبي سمير عن الأعمش وعلقه البيهقي في «السنن» (١٣٦/١) (إرواء ٢٤٣/٨).

<sup>(</sup>٤) السجدة: آية (١٨).

<sup>(</sup>٥) صحيح: باللفظ الأول أخرجه الطيالسي (٢٢٧٦) والبيهقي (١٣٨/١٠) والتـرمذي (١/٥٠٠) والحاكم (١٣٨/٤) وغيرهم (إرواء ٢٥٠/٨).

<sup>(</sup>٦) الغلول: الخيانة في المغنم، وغيره.

<sup>(</sup>٧) صحيح: أخرجه أحمد (٥/٥٥) وأخرجه ابن عدي (ق ١١/١) والبيهقي (١٣٨/١٠) وغيرهم وللحديث شواهد (إرواء ٢٤٦/٨).

الله على أنبيائه، الهدية تفقأ عين الحكم»، وقال الشاعر:

### إذا أتت الهدية دار قوم تطايرت الأمانة من كواها

إلا ممن كان يهاديه قبل ولايته، بشرط أن لا يكون له حكومة، فيباح قبولها لانتفاء التهمة، واستحب القاضي التنزه عنها، لأنه لا يأمن أن تكون لحكومة منتظرة، ويكره أن يباشر البيع والشراء بنفسه، لئلا يحابى فيجري مجرى الهدية، وروى أبو الأسود المالكي عن أبيه عن جده مرفوعاً «ما عدل وال اتجر في رعيته أبداً»(١)، وقال شريح: «شرط عليَّ عمر حين ولاني القضاء، أن لا أبيع ولا أبتاع، ولا أرتشي ولا أقضي وأنا غضبان» (٢)، فإن احتاج لم يكره، لأن أبا بكر الصديق قصد السوق ليتجر فيه حين فرضوا له ما يكفيه.

(و) يحرم (أن يُسَارٌ أحدَ الخصمين، أو يضيّفه) دون الآخر، أو يلقّنَهُ حجته، لما في ذلك من الإعانة على خصمه وكسْرِ قلبه، وروي عن علي رضي الله عنه «أنه نزل به رجل فقال: ألك خصم؟ قال نعم: قال تحول عنا فإني سمعت رسول الله على يقول: «لا تضيفوا أحد الخصمين إلا ومعه خصمه» (٣). (أو يقومَ له دون الآخر) أو يعلّمه كيف يَدَّعي، إلا أن يَتُرُكَ ما يلزم ذكرُهُ، كشرطِ عقدٍ وسببٍ ونحوِه، فله أن يسأله عنه، لأنه لا ضرر على صاحبه في ذلك.

(ويحرم عليه الحكمُ وهو غضبانُ كثيراً) لحديث أبي بكرة مرفوعاً «لا يقضين حاكم بين اثنين وهو غضبان» (أو) يقضي (حمله الغضب على الجور في الحكم، (أو) يقضي (وهو حاقِنٌ) البولَ، (أو في شدة جوع أو عطش أو هم أو ملَل أو كَسَل أو نُعاس أو بَرْدٍ مؤلم، أو حرِّ مزعج) لأنّ ذلك كله يشغل الفكر الذي يتوصل به إلى إصابة الحق في الغالب، ويمنع حضورَ القلب. فهو في معنى الغضب المنصوص عليه، فيجري مجراه.

<sup>(</sup>١) ضعيف: أخرجه أبو نعيم في «القضاء» (ق ١٥٣ ـ ١٥٤) (إرواء ١٥٠/٨).

<sup>(</sup>٢) قال الألباني: لم أقف عليه الآن (إرواء ٨/٢٥٠).

<sup>(</sup>٣) ضعيف: أخرجه البيهقي (١٠/١٣٧) (إرواء ٢٥١/٨).

 <sup>(</sup>٤) أخرجه البخاري (١/٠٩٠) ومسلم (١٣٣/٥) والترمذي (١/٠٥٠) وأحمد (٣٦/٥) وغيرهم .
 (إرواء /٢٥٢/).

(فإن خالَفَ وحكم) في حالة لا يحل له الحكم فيها، كما لو حكم وهو غضبان ونحو ذلك (صح إن أصاب الحق) ذكره القاضي في المجرد «لأن النبي على حكم في حال غضبه، في حديث مخاصمة الأنصاري والزبير في شِرَاج الحرة (١)»(٢). (ويحرم عليه أن يحكم بالجهل) لما فيه من الوعيد الشديد، (أو) يحكم (وهو متردد) في حكم الله تعالى في الواقعة (فإن خالَفَ، وحكم، لم يصحّ) حكمه، (ولو أصاب) بالحكم، (الحقّ) لحديث بريدة مرفوعاً «القضاة ثلاثة، واحد في الجنة، واثنان في النار، فأما الذي في الجنة فرجل عرف الحق فقضى به، ورجل عرف الحق فجار في الحكم فهو في النار، ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار» (٣).

(ويوصي) القاضي وجوباً (الـوكلاءَ والأعـوانَ) الذين (ببـابه بـالرفقِ بـالخصوم ِ وقِلّة الطمع)، لأن في ضد ذلك ضرراً بالناس. فيجب عليه أن يوصيهم بما يزول به الضرر عن الناس.

(ويجتهد) القاضي (أن يكونوا شيوخاً أو كهولاً من أهل الدينِ والعفّة والصّيانة) لأن كونهم كذلك أقل شرًا، فإن الشباب شعبة من الجنون، ولأن الحاكم تأتيه النساء وفي اجتماع الشباب بهنّ ضرر عظيم.

(ويباح له) أي القاضي قال في المبدع: والأشهر أنه يسن له (أن يتخذ كاتباً) وقيل يسن لأن النبي على «استكتب زيد بن ثابت، ومعاوية بن أبي سفيان وغيرهما» (٤). ولأن الحاكم يكثر اشتغاله ونظره في أمر الناس، فلا يمكنه أن يتولّى الكتابة بنفسه. وإن أمكنه الكتابة بنفسه جاز له اتخاذ الكاتب، والاستنابة في الكتابة أولى من تولّيها بنفسه، (ليكتب الوقائع).

<sup>(</sup>١) شراج الحرة: الشراج مجاري الماء من الحِرار إلى السهل. والحرة المقصود بها حرة المدينة.

<sup>(</sup>٢) صحيح: رواه الجماعة.

<sup>(</sup>٣) صحيح : أخرجه أبو داود (٣٥٧٣) وابن ماجه (٢٣١٥) والبيهقي (١١٦/١٠) والحاكم (٩٠/٤) وعيرهم (إرواء ٨/٢٥٠).

<sup>(</sup>٤) صحيح : أخرجه البيهقي (١٢٦/١٠) وفي صحيح البخاري (٣٩٣/٣) نحو ذلك (إرواء ٢٥٥/٨).

(ويشترط كونه) أي الكاتب (مسلماً مكلّفاً عدلاً) لقوله تعالى: ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة (١) من دونكم . . (٢) الآية ، وقال عمر: «لا تُؤمّنُ وهم وقد خونهم الله ، ولا تعربوهم وقد أبعدهم الله ، ولا تعزوهم وقد أذلهم الله (٣) ، ولأن الكتابة موضع أمانة ، فاشترط لها العدالة .

(ويسنّ كونه حافظاً عالماً) لأن في ذلك إعانة على أمره، وكونهُ حرًّا ليخرج من الخلاف، وكونهُ جيّد الخطّ لٰيكون أكمل، وكونه عارفاً، قاله في الكافي، لأنه إن لم يكن عارفاً أفسد ما يكتبه بجهله.

\* \* \*

<sup>(</sup>١) خواص يستنبطون أمركم تثقون بمودتهم وتفضون إليهم بأسراركم .

<sup>(</sup>٢) آل عمران: آية (١١٨).

<sup>(</sup>٣) صحيح: أخرجه البيهقي (١٢٧/١) (إرواء ٢٥٥/٨).

## باب طريق الحكم وصفته

طريقُ كل شيءٍ ما يُتَوَصَّلُ به إلى ذلك الشيء. والحكم فصل الخصومات.

(إذا حضر إلى الحاكم خصمان فله أن يسكت حتى يبتدئا) أي حتى تكون البداءة بالكلام من جهتهما، (وله أن يقول: أيكما المدعي) لأن سؤاله عن المدعي منهما لا تخصيص فيه لواحد منهما، فجاز لذلك. (فإذا ادَّعي أحدُهما) أي أحد الخصمين (اشتُرط كون الدعوى معلومة) أي كونها بشيء معلوم، لأن المدعى عليه إذا اعترف بما ادَّعي عليه به، وطلب المدعي من الحاكم إلزامه به، وجب على الحاكم إلزامه، والإلزام بالمجهول لا يصح، فلذلك اعتبر كونها معلومة، وكونها محررة لترتب الحكم عليها، لقوله على الخالى أقضي على نحو ما أسمع»(١). إلا في وصيةٍ بمجهول وإقرارٍ وخلع على مجهول.

(و)يشترط (كونها منفكة عما يكذّبها) فلا تصحّ على إنسان أنّه قَتَلَ أو سـرق من مدة عشرين سنة، وسنُّهُ دونها، أو ادّعى بنوةَ إنسانٍ لا يمكن كونه منه.

(ثم إن كانت) الدعوى (بدين اشتُرِطَ كونه) أي الدين (حالاً) قال في الترغيب: الصحيح تسمع، فيثبت أصل الحق للزوم في المستقبل، كدعوى تدبير. انتهى.

(وإن كانت) الدعوى (بعينٍ) كفرس ٍ ونحـوها (اشتـرط حضورهـا لمجلس الحكم، لتعيّن بالإِشارة) لانتفاء اللبس بتعيّنها.

(فإن كانت) العين المدَّعي بها (غائبة عن البلد) أو كانت تالفةً، أو في الذَّمة

<sup>(</sup>١) صحيح: ويأتي بعد ثلاثة أحاديث.

(وَصَفها) المدعي (كصفاتِ السلم)، وذلك بأن يستقصي في الدعوى ما يشترط ذكره في السلم وإن ادعى عقاراً غائباً عن البلد، ذكر موضعه وحدوده، وتكفي شهرته عندهما، وعند حاكم عن تحديده، لحديث الحضرمي والكندي وسيأتي.

(فإذا أتمَّ المدعي دعواه) محرَّرةً (فإن أقرّ خصمه بما ادعاه) عليه، (أو اعترف بسبب الحق، ثم ادعى البراءة، لم يلتَفِتْ لقوله، بل يُحلِّف المدعي على نفي ما ادّعاه) المدعى عليه من البراءة بالإبراء أو الأداء.

(ويُلزِمه بالحق، إلا أن يقيم) المدعى عليه (بينة ببراءته) فيصرفه الحاكم من طلب المدعى عليه. قال في الإقناع: وإن قال: لي بيّنة بالوفاء والإبراء، أو قاله بعد تبوت الحق ببينة أو إقرار، أمهل ثلاثة أيام.

وللمدعي ملازمته فيها حتى يقيمها. فإن عجز حلف المدعي على بقاء حقه.

(وإن أنكر الخصم ابتداءً بأن قال لمدع ) عليه (قرضاً أو ثمناً) عن مثمن: (ما أقرضني، أو) قال المدعي عليه ثمنه: (ما باعني، أو) قال: (لا يستحق عليّ شيئاً مما ادعاه) من القرض أو الثمن، (أو) قال: (لا حقّ له عليّ، صحّ الجواب).

(فيقول الحاكم للمدعي: هل لك بينة) بالذي ادعيته؟ لما ورد «أن رجلين اختصما إلى النبي على أبن مخرمي وكندي، فقال الحضرمي يا رسول الله: إن هذا غلبني على أرض لي، فقال الكندي: هي أرضي وفي يدي ليس له فيها حق، فقال النبي على الحضرمي: ألك بينة؟ فقال لا: قال: فلك يمينه»(١). (فإن قال: نعم) لي عليه بينة، (قال له: إن شئت فأحضرها) أي بينتك.

(فإذا أحضرها) المدعي بين يدي الحاكم، (وشهدت) عنده (سمعها، وحَرُمَ) عليه (ترديدها) ويكره نعتها وانتهارها، لئلا يكون وسيلة إلى الكتمان، وكان شريح يقول للشاهدين: ما أنا دعوتكما ولا أنها كما أن ترجعا، وما يقضي على هذا المسلم غيركما، وإني بكما أقضي اليوم، وبكما أتقي يوم القيامة.

<sup>(</sup>۱) أخرجه مسلم (۸٦/۱) وأبو داود (٣٦٢٣) والترمذي (٢٥١/١) وأحمد (٣١٧/٤) وغيرهم (إرواء ٢٥١/٨).

وفي الرعاية: إن ظن الصلح أخر الحكم. وفي الفصول. أحببنا له أمرهما بالصلح، ويؤخّره، فإن أبيا حكم. وفي المغني: ويقول: قد شهدا عليك، فإن كان لك قادحٌ فبينه عندي، يعني: يستحبّ. ذكره غير صاحب المغني. وذكره في المهذّب والمستوعِب فيما إذا ارتاب فيهما.

ويكره انتهارهما وطلب زلتهما.

## فصل [في تعديل الشهود وجرحهم]

(ويعتبر في البنية العدالة ظاهراً) قال في المنتهى والإقناع: (و)كذا (باطناً) لقوله تعالى: ﴿ وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾(١) وقوله: ﴿ ممن ترضون من الشهداء. ﴾(١). ولو لم يطعن فيها خصمه فلا بد من العلم بها. ولو قيل: إن الأصل في المسلمين العدالة. قال الزركشي: لأن الغالب الخروج عنها. وقال الشيخ: ومن قال: الأصل في الإنسان العدالة، فقد أخطأ. وإنما الأصل فيه الظلم والجهل، لقوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ كَانَ ظَلُوماً جَهُولاً ﴾(٣) انتهى.

ولا تشترط باطناً في عقدِ نكاحٍ فتكفي العدالة ظاهراً، وعنه: تقبل شهادة كل مسلم لم تظهر منه ريبة، واختاره الخرقي، وأبو بكر وصاحب الروضة، «لقبولـه على شهادة الأعرابي برؤية الهلال»(٤)، وقول عمر رضي الله عنه «المسلمون عدول بعضهم على بعض»(٥).

(وللحاكم أن يعمل بعلمه فيما أقرّ به في مجلس حكمه) ولو لم يسمعُهُ غيره، لقوله «إنكم تختصمون إليّ، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض، فأقضي له

<sup>(</sup>١) الطلاق: آية (٢).

<sup>(</sup>٢) البقرة: آية (٢٨٢).

<sup>(</sup>٣) الأحزاب: آية (٧٢).

 <sup>(</sup>٤) ضعیف: أخرجه أبو داود (۲۳٤٠) والنسائي (۱/۳۰۰) والترمذي (۱/۱۳٤) وغیرهم (إرواء ۱/۱۳۵).

 <sup>(</sup>٥) صحيح: وهو قطعة من كتاب عمر إلىٰ أبي موسى أخرجه الدارقطني والبيهقي (١/٥٥١) (إرواء
 (٢٥٨/٨).

على نحو ما أسمع . .  $\mathbb{S}^{(1)}$ . لأنه إذا جاز الحكم بشهادة غيره فبسماعِهِ هو أولى ، ولأنّه لو لم يعمل بما أقر به عنده أفضى ذلك إلى ضياع الحقوق ، لأنه قد يقرُّ عنده ، ولا يحضره أحد من الشهود ، فإذا لم يحكم به ضاع حَقُّ المقرِّ له .

(و) يعمل بعلمه (في عدالةِ البينة، وفسقها) لأن التهمة لا تلحقه في ذلك، لأن صفات الشهود معنى ظاهر. ولا يحكم بعلمه في غير ما ذكر، ولو في غير حدٍّ.

(فإن ارتاب) الحاكم (منها) أي من البينة (فلا بدّ من المزكّينَ لها) أي للبينة .

(فإن طلب المدعي من الحاكم أن يحبس غريمه حتى يأتي بمن يزكّي بيّنته أجابه) أي أجابَ المدعي (لما سأل، وانتظره ثلاثة أيام) لقول عمر في كتابه إلى أبي موسى الأشعري «واجعل لمن ادعى حقاً غائباً أمداً ينتهي إليه، فإن أحضر بينة أخذت له حقه، وإلا استحللت القضية عليه، فإنه أنفى للشك، وأجلى للغم»(٢).

(فإذا أتى) المدعي (بالمزكّين اعتبر معرفتُهُمْ لمن يزكونه بالصُّحبة والمعاملة) والجوار لما روى سلمان بن حرب قال: «شهد رجل عند عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقال له عمر: إني لست أعرفك، ولا يضر أني لا أعرفك، فأتني بمن يعرفك، فقال رجل: أنا أعرفه يا أمير المؤمنين، قال: بأي شيء تعرفه؟ قال: بالعدالة، قال هو جارك الأدنى تعرف ليله ونهاره ومدخله ومخرجه؟ قال لا: قال فعاملك بالدرهم والدينار اللذين يستدل بهما على الورع؟ قال لا: قال فصاحبك في السفر الذي يستدل به على مكارم الأخلاق؟ قال لا: قال فلست تعرفه، ثم قال للرجل: ائتني بمن يعرفك»(٣).

ويكفي في تزكية الشاهد عدلان، يقول كل منهما: أشهد أنه عدلٌ.

وبينةُ جَرْحٍ مقدمة.

ومن ثبتتت عدالته مرةً لزمَ البحثُ عنها مع طول المدّة بين الشهادتين.

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري (۱۲۱/۲) ومسلم (۱۲۹/۰) والترمذي (۱/۰۰۱) ومالك (۱/۷۱۹/۲) وغيرهم (إرواء ۲۵۸/۸).

<sup>(</sup>٢) صحيح: وهو قطعة مما كتب عمر إلى أبي موسى وتقدم قبل حديث.

<sup>(</sup>٣) صحيح: أخرجه البيهقي (١٢٥/١٠) والعقيلي (٣٥٤) (إرواء ٨/٢٦).

(فإن ادّعى الغريمُ فِسْقَ المحزكِّين) للبيِّنة (أو فسق البيِّنة المزكّاة، وأقام بذلك) أي بفسقِ البيّنة، أو بفسق المزكِّين لِلْبيِّنة (بينةً، سمعت) البينة (وبطلت الشهادة) لأن الجرح مقدم على التعديل، لأن الجارح يخبر بأمر باطن خفي على المعدل، وشاهد العدل يخبر بأمر ظاهر، ولأن الجارح مثبت، والمعدل نافِ فقدم الإثبات.

(ولا يقبل من النساء تعديل ولا تجريح) لأنها شهادة فيما ليس بمال ولا يقصد به المال، ويطلع عليه الرجال في غالب الأحوال، أشبه الشهادة في القصاص.

تنبيه: لايسمع الجَرْحُ إلا مفسَّراً بما يقدح في العدالة، عن رؤية، فيقول الشاهد بالجرح: أشهد أني رأيته يشرب الخمر، أو: يظلم الناس بأخذ أموالهم أو ضربهم، أو: يعامِلُ بالرِّبا، أو: سمعته يقذف.

أو عن استفاضةٍ، لأن ذلك شهادة عن علم لقوله تعالى: ﴿ إلا من شهد بالحق وهم يعلمون ﴾(١). فلا يكفي أن يشهد أنه فاسق أو ليس بعدل، ولا قولُه: بلغني عنه كذا. لكن يعرِّضُ جارحٌ بزني لئلا يجب عليه الحد، فإن صرّح حُدَّ إن لم يأتِ بتمام أربعة شهود.

(وحيث ظهر فسقُ بيّنةِ المدعي، أو قال) المدعي (ابتداءً) أي قبل أن يقيم بيّنة: (ليس لي بيّنة) على هذا (قال له الحاكم: ليس لك على غريمِكَ إلا اليمين)، لقوله على في حديث الحضرمي والكندي: «شاهداك أو يمينه، فقال: إنه لا يتورع من شيء، قال ليس لك إلا ذلك» (٢). ولا بدّ في اليمين من سؤال المدعي لها طوعاً، وإذن الحاكم فيها.

وللمدعي مع الكراهة تحليفه مع علمه بكذبه.

(فيحلِّف الغريمُ على صفةِ جوابِهِ في الدعوى) لأنه لا يلزمه أكثر من ذلك الجواب، (ويخلِّي سبيلَه) إذا حلف، لأنه لم يبقَ عليه شيء.

(ويحرم تحليفه بعد ذلك).

<sup>(</sup>١) الزخرف: آية (٨٦).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم (١/ ٨٦) والترمذي (١/ ٢٥١) وغيرهما وليس فيه «شاهداك أو يمينه» إنما وردت هذه الزيادة من رواية الحضرمي نفسه أخرجه البخاري (١١٦/٢) ومسلم (١/ ٨٦) وغيرهما (إرواء / ٢٦٢).

قال في المنتهى: وتحرم دعواه ثانياً، وتحليفه، كبريء. انتهى. قال في الإنصاف: ظاهر قوله: حلفه وخلى سبيله: إنه لا يحلف ثانياً بدعوى أخرى. وهو صحيح. وهو المذهب. فيحرم تحليفه. أطلقه المصنف والشارح وغيرهما، وقدمه في الفروع. قال في المستوعب والترغيب والرعاية: له تحليفه عند من جهل حلفه عند غيره، لبقاء الحق بدليل أخذه ببينة. انتهى كلامه في الإنصاف.

(وإن كان للمدعي بينة فله أن يقيمها بعد ذلك) لما روي عن عمر أنه قال: «البينة العادلة أحق من اليمين الفاجرة»(١).

(وإن لم يحلف الغريم) أي المدعى عليه (قال له الحاكم: إن لم تحلف وإلا قضيتُ عليكَ بالنُّكول) قال في المقنع: واختاره عامة شيوخنا.

(ويسن تكراره) أي قول: إن لم تحلف قضيت عليك، (ثلاثاً) من المرات.

(فإن لم يحلف قضى عليه) القاضي (بالنكول) بشرط أن يسأل المدعي ذلك، (ولزمه الحقّ) لحديث ابن عمر «أنه باع زيد بن ثابت عبداً، فادعى عليه زيد أنه باعه إياه، عالما بعيبه فأنكره ابن عمر، فتحاكما إلى عثمان، فقال عثمان لابن عمر: احلف أنك ما علمت به عبباً فأبى ابن عمر أن يحلف، فرد عليه العبد» (٢)، ولأن النبي على قال: «اليمين على المدعى عليه» (٣)، فحصرها في جنبته فلم تشرع لغيره، وقيل: ترد اليمين على الخصم، اختاره أبو الخطاب، وقال: قد صوبه أحمد، وقال: ما هو ببعيد يحلف ويستحق، لحديث ابن عمر أن النبي و «رد اليمين على طالب الحق» (٤)، وروي «أن المقداد اقترض من عثمان مالاً، فتحاكما إلى عمر، فقال عثمان: هو سبعة آلاف، وقال المقداد: هو أربعة آلاف، فقال المقداد لعثمان: احلف أنها كما

<sup>(</sup>١) ضعيف: علقه البيهقي (١٠/١٨٠) (إرواء ٢٦٣/٨).

<sup>(</sup>٢) صحيح: أخرجه البيهقي (٥/٣٢٨) (إرواء ٨/٢٦٤).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري (٢١٣/٣) ومسلم (١٢٨/٥) والبيهقي (١٠/٢٥) وغيرهم (إرواء ٢٦٤/٨).

<sup>(</sup>٤) ضعيف: أخسرجه السدارقسطني (٥١٥) والحساكم (١٠٠/٤) والبيهقي (١٠٤/١٠) (إرواء ٢٦٨/٨).

تقول: وخذها»(١). قال أبو عبيد: فهذا عمر قد حكم برد اليمين، ورأى ذلك المقداد ولم ينكره عثمان، وروي عن شريح وعبد الله بن عقبة أنهما قضيا برد اليمين، وقال علي: «إن رد اليمين له أصل في الكتاب والسنّة، أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿ . . أو يخافوا أن ترد أيمان بعد أيمانهم ﴾(٢)، وأما السنّة: «فحديث القَسَامة (٣)»(٤).

تنبيه: إن قال المدعي: ما لي بينة، ثم أتى بها، فإنها لا تسمع. نص على ذلك.

# فصل [هل ينفذ حكم القاضي باطناً]

(وحُكْم الحاكم يرفع الخلاف، لكنه لا يزيل الشيء عن صفته باطناً) ولو كان ذلك في عقدٍ وفسخ ٍ وطلاقٍ لحديث «فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فلا يأخذ منه شيئاً، فإنما أقطع له قطعة من النار» (٥٠).

(فمتى حكم له) أي للمدعي (ببينة زورٍ بزوجيةِ إمرأةٍ، ووطىء مع العلم) أي علمه أنها لا تحل له (فكالزني)، يجب عليه الحدُّ بـذلك في الأصح. وعليها أن تمتنع منه ما أمكنها، فإن أكرهها فالإِثم عليه دونها. ويصحّ أن تتزوج غيره، لأن ذلك النكاح كلا نكاحٍ.

(وإن باع حنبليٌّ متروكَ التسميةِ) عمداً من ذبيحةٍ أو صيدٍ (فحكم بصحته شافعيٌّ نَفَذَ) حكمُه عند أصحابنا، إلا أبا الخطاب، قاله في الفروع وكذا إن حكم حنفي لحنبلي بشفعة جوار.

(ومن قلَّد) مجتهداً (في نكاح) مختلف فيه (صح، ولم يفارق) المنكوحة (بتغيّر اجتهاده) أي اجتهاد المجتهد الذي قلده في الصحة، (كالحكم بذلك) أي كما لو حكم به مجتهد يرى حال الحكم الصحة، ثم تغيّر اجتهاده، بخلاف مجتهدٍ نكح نكاحاً أداه اجتهاده

<sup>(</sup>١) ضعيف: أخرجه البيهقي (١٠/ ١٨٤) (إرواء ٢٦٨/٨).

<sup>(</sup>٢) المائدة: آية (١٠٨) .

<sup>(</sup>٣) القسامة: حلف معين عند التهمة بالقتل على الإثبات أو النفي .

<sup>(</sup>٤) قال الألباني: لم أقف عليه (إرواء ١٦٩/٨).

<sup>(</sup>٥) أخرجه البخاري (١٦١/٢) ومسلم (١٢٩/٥) ومالك (١/٧١٩) وأحمد (٢٠٣/٦) وغيرهم (إرواء ٨/٢٥٩).

إلى صحته، ثم رأى بطلانه فإنه يلزمه أن يفارق، لاعتقاده بطلانه وحرمةَ الوطء.

## فصل [في القضاء على الغائب]

(وتصح الدعوى بحقوقِ الأدميّين على الميت).

(و) تصح الدعوى (على غير المكلف، وعلى الغائب مسافة قصر) ولو في غير عمله، (وكذا) تصح الدعوى على غائب (دونها) أي دون مسافة القصر (إذا كان مستتراً، بشرط البينة في الكلّ) أي في الدعوى على الميت وغير المكلف أو غائب مسافة قصر أو مستتر لحديث هند «قالت يا رسول الله: إن أبا سفيان رجل شحيح، وليس يعطيني من النفقة ما يكفيني وولدي، فقال: خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف»(١)، فقضى لها ولم يكن أبو سفيان حاضراً، ويحمل حديث على على ما إذا كانا حاضرين، وعنه: لا يجوز القضاء على الغائب، وهو اختيار ابن أبي موسى لحديث علي مرفوعاً «إذا تقاضى إليك رجلان فلا تقض للأول حتى تسمع كلام الآخر، فإنك إذا فعلت ذلك تبين لك القضاء»(١)، والميت وغير المكلف كالغائب، لأن كلاً منهم لا يعبر عن نفسه، وأما المستتر فلتعذر حضوره كالغائب بل الحقوق، فإن أمكن إحضاره أحضر، بعدت المسافة أو قربت، لما روي أن أبا بكر رضي الله الحقوق، فإن أمكن إحضاره أحضر، بعدت المسافة أو قربت، لما روي أن أبا بكر رضي الله عنه «كتب إلى المهاجر بن أبي أمية أن أبعث إلي بقيس بن المكشوح في وثائق، فأحلفه خمسين يميناً على منبر رسول الله على: إنه ما قتل دادويه»(١)، ولأنا لو لم نلزمه الحضور، جعل البعد طريقاً إلى إبطال الحقوق، قاله في الكافي.

ثُمَّ إذا كُلُّفَ غير المكلف، ورشَد بعد الحكم عليه، أو حضر الغائب بعد الحكم عليه، أو ظهر المستتر بعد الحكم عليه، فهو على حجته. فإن جَرَحَ البينةَ بـأمرِ بعـد أداء

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري (٢/ ٤٨٩) ومسلم (٥/ ١٢٩) وأحمد (٦/ ٣٩) وغيرهم (إرواء ٨/ ٢٦٩).

<sup>(</sup>٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٥٨٢) والبيهقي (٨٦/١٠) وأحمد (١١١/١) والترمذي (٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٥٨٢) والبيهقي (٢٤٩/١) وأحمد وليست عند الترمذي فلفظ الحديث ملفق من رواية أحمد والترمذي (إرواء ٨٠٠/٢).

<sup>(</sup>٣) ضعيف: أخرجه البيهقي (١٠١ك/١٧٦) (إرواء ٨/٢٧٠).

الشهادة، أو أطلق ولم يقُلْ قبل الشهادة ولا بعدها، لم يقبل جرحه، ولم يبطل الحكم. وإن جرحها بأمرِ قبل الحكم قُبِل تجريحه وبَطَلَ الحكم.

ومن كان دونَ مسافة قصرٍ ظاهراً لم تسمع الدعوى عليه، ولا البينة، حتى يحضر، كحاضر، إلا أن يمتنع من الحضور، فيسمعها، ثم إن وُجِد له مال وفَّى منه، وإلا قال للمدّعي: إن عرفت له مالاً، وثبت عندي، وفّيتك منه.

### [كتاب القاضي إلى القاضي]:

<sup>(</sup>١) أخرجه أبو داود (٢٧ ٢٧) والترمذي (١/ ٢٦٥) وأحمد (٢/٣٥) وهو مرسل (إرواء ٨/ ٢٧١). (٢) النمل: آية (٢٩).

<sup>(</sup>٣) صحيح: وهو مأخوذ من جملة أحاديث منها كتابته للروم أخــرجه البخــاري (١/ ٢٧) والنسائي (٢ / ٢٨٩) وغيرهما وكتابته إلى عمـرو بن حزم وقد مر (إرواء ٢/٨٣).

### باب القسمـة

هي تمييز بعض الأنصباء عن بعض وإفرازها عنها أجمعوا عليها، لقوله تعالى: ﴿ وإذا حضر القسمة أولو القربى واليتامى. . ﴾ (١) الآية، وقوله: ﴿ ونبئهم أن الماء قسمة بينهم . . . ﴾ (٢) ، وحديث «إنما الشفعة فيما لم يقسم (٣) ، «وقسم النبي على الغنائم بين أصحابه (٤) ، ولحاجة الشركاء إليها ليتخلصوا من سوء المشاركة، وذكرت في القضاء لأن منها ما يقع بإجبار الحاكم عليه.

(وهي) أي القسمة (نوعان: قسمةُ تراضٍ) وهي ما فيه ضرر أو رد عـوض. (وقسمة إجبارٍ) وهي ما لا ضرر فيه ولا رد عوض.

### [قسمة التراضي]:

(فلا قسمة في) شيء (مشترك إلا برضا الشركاء كلَّهِم حيث كان في القسمة ضرر ينقص القيمة، كحمّام ودورٍ صغارٍ) لحديث «لا ضرر ولا ضرار»(°). أو لأنه لا تتعدل أجزاؤه إلا بالتجزئة، وهو جعْلُها أجزاءً، ولا بالقيمة، (و)ذلك كـ ( ـشجرٍ مفردٍ)، وأرض معنها بناء أو بئر أو معدن، (وحيوان).

النساء: آیة (^)

<sup>(</sup>٢) القمر: آية (٢٨).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري (٣٧/٢) وأبو داود (٣٥١٤) وأحمد (٢٩٦/٣) وغيرهم (إرواء ٥/٣٧٢).

 <sup>(</sup>٤) صحیح: مشهور وفیه أحادیث منها أخرجه الطحااوي (۲/ ۱۲۵) وأحمد (۲/ ۷۱) (إرواء ٥٩/٥).

<sup>(</sup>٥) صحيح: ورد عن جماعة من الصحابة منهم عبادة بن الصامت أخرجه ابن ماجه (٢٣٤٠) وأحمد (٥/ ٣٢٦) وأبو نعيم في «أخبار أصفهان» (١/ ٣٤٤) وغيرهم (إرواء ٣/ ٢٠٤).

(وحيثُ تراضَيا) أي المتقاسمان على القسمة أعياناً بالقيمة ( سحّت) القسمة (وكانتْ بيعاً يثبت فيها ما يثبت فيه) أي البيع (من الأحكام). قال القاضي في التعليق، وصاحبُ المبهج، والموفق في الكافي: البيع ما فيه ردُّ عوض في فإن لم يكن فيه ردُّ عوض فهي إفراز النصيبين وتمييز الحقين، وليستْ بيعاً. واختاره الشيخ.

(وإن لم يتراضيا) على ذلك (فدعا أحدهما شريكه إلى البيع في ذلك) أي في الدور الصّغار، والشجر المفرد، والحيوان، ونحوه، (أو) دعا شريكه (إلى بيع عبدٍ أو بهيمةٍ أو سيفٍ ونحوه) ككتاب (مما هو شركة بينهما، أُجْبِر) على البيع (إن امتنع، فإن أبي) شريكة أن يبيع معه (بيع عليهما) أي باعه الحاكم عليهما (وقسم الثمن) عليهما على قدر حصصهما. قال في الفروع: نقله الميموني وحنبل.

#### [المهايأة]:

(ولا إجبار في قسمة المنافع) على الأصح، لأن المهايأة معاوضة حقّ بحقّ ، فلا يجبر عليها الممتنع. (فإن اقتسماها) أي المنافع مهايأة (بالزمن كهذا شهراً) أو عاماً ونحوه (والآخر مثله) أي شهراً وعاماً ونحو ذلك؛ (أو) اقتسماها مهايأة (بالمكان ك) عسكنى (هذا في بيت، و) سكنى (آخر في بيت صح) ذلك (جائزاً) أي غير لازم سواء عينا مدة أو لا، كالعارية من الجهتين، يعني كما لو استعار كل واحد من الآخر شيئاً. (ولكلً) منهما (الرجوع) متى شاء، فلو رجع أحدهما بعد استيفاء نوبته غرم ما انفرد به.

ونفقة الحيوان المشترك مدّة كل واحد من الشريكين المتهايئين في نـوبته عليـه، لتراضيهما على المهايأة.

### فصل [في قسمة الإجبار]

(النوع الثاني) من نوعي القسمة: (قسمة إجبارٍ، وهي ما لا ضرر فيها) على أحد الشريكين (ولا) فيها (ردُّ عوضٍ) من واحدٍ من الشركاء. وسميّتْ قسمة إجبار لأن الحاكم يجبر الممتنع منهما إذا كملت عنده شروط الإجبار.

(وتتأتّى) قسمةُ الإجبار (في كل مكيلٍ) وهو جنسُ الحبوب كلها، والمائعات، وما يُكال من الثمار كالتمر، والزبيب، واللوز، والفستق، والبندق؛ أو يكال من غير الثمار

كالأشنان؛ (وموزونٍ) كالذّهب، والفضة، والنحاس، والرصاص، والحديد ونحوها من الجامدات. وسواء كان ذلك مما مسَّتُهُ نار كدبس ٍ وخلِّ تمرٍ، أوْ لا كدهنٍ ولبن.

(و)كذا تتأتى قسمة الإِجبار (في دارٍ كبيرة) ودكّانٍ (وأرضٍ واسعةٍ) وبساتينَ، ولو لم تتساوَ أجزاءُ هذه المذكورات إذا أمكنَ قَسْمُها بالتعديل، بأن لا يجعل شيء معها.

(ويدخل الشجرُ) في القسمة (تبعاً) للأرض، كالأخَّذ بالشفعة.

(وهذا النوع) أي قسمةُ الإجبار (ليس بيعاً) لمخالفته له في الأحكام والأسباب، كسائر العقود، فلو كانت بيعاً لم تصح بغير رضى الشريك، ولوجبت فيها الشفعة، ولما لزمت بالقرعة، بل إفراز للنصيين وتمييز للحقين، فيصح قسم لحم هدي وأضحية، مع أنه لا يصح بيع شيء منهما.، (فيجبر الحاكم أحد الشريكين إذا امتنع) عن القسمة.

ويشترط لحكم الحاكم بالإجبار على القسمة ثلاثة شروط:

أحدها: أن يثبت عند الحاكم مِلْكُ الشركاءِ لذلك المقسوم، بالبينة.

الثاني: أن يثبت عنده أن لا ضرر فيها.

الثالث: أن يثبت عنده إمكان تعديل السهام في العينِ المقسومة من غير شيء يجعل فيها، فإذا اجتمعت أجبر الممتنع، لأن طالبها يطلب إزالة ضرر الشركة عنه وعن شريكه، وحصول النفع لكل منهما بتصرفه في ملكه، بحسب اختياره من غير ضرر بأحد، فوجبت إجابته. وإلا لم يجبر الممتنع ويقسم عن غير مكلف وليه، فإن امتنع أجبر ويقسم حاكم على غائب بطلب شريكه أو وليه، لأنها حق عليه فجاز الحكم به كسائر الحقوق.

#### [القاسم]:

(ويصحُّ) من الشريكين (أن يتقاسَمَا بأنفسهما، وأن ينصبا قاسماً بينهما) من عند أنفسهما، لأن الحق لهما، فكيفما اتّفقا عليه جاز.

ويصح أن يسألا حاكماً نصْبَهُ يقسم بينهم، فإذا سألوه إيّاه وجبت عليه إجابتهم لقطع التنازع بين الشريكين.

(ويشترط إسلامه) أي القاسم الذي ينصبه الحاكم؛ (وعدالته) ليقبل قوله في القسمة؛ وتكليفه؛ ومعرفته بالقسمة) ليحصل منه المقصود، لأنه إذا لم يعرف ذلك لم يكن تعيينه

للسِّهام مقبولًا، كحاكِم يجهلُ ما يحكم به. لا حرَّيته، فلا تشترط، فتصحُّ قسمةُ عبدٍ ويكفى واحدُّ إلا مع تقويم.

تنبيه: إذا كان القاسمُ كافراً، أو فاسقاً، أو جاهلًا بالقسمة، لم تلزم إلا بتراضيهم بها.

(وأجرته) أي القاسم (بينهما) أي الشريكين (على قدر أملاكهما) قال في الإقناع: وأجرته مباحة. فإن استأجره كل منهما بأجرةٍ معلومةٍ ليقسم نصيبه جاز، وإن استأجره جميعاً بأجرة واحدة لزم كل واحد من الأجرة بقدر نصيبه من المقسوم ِ ما لم يكن شرطٌ. انتهى.

وقال في المنتهى: وهي بقدر الأملاك. ولو شرط خلافه.

#### [القرعة في القسمة]:

(وإن تقاسما بالقرعة جاز، ولزمت القسمة بمجرد القرعة، ولو فيما فيه ردٌّ أو ضرر).

وكيفما اقترعوا جاز: إن شاؤوا رِقاعاً، أو بالخواتيم، أو الحصى، أو غيره، لحصول المقصود وهو التمييز. والأحوط أن يُكتب اسم كلِّ شريك في رقعة، ثم تُدْرَجُ في بنادِقِ شمع أو طينٍ متساويةٍ قدراً ووزناً، ثم تطرح في حِجْرِ من لم يحضر، ذلك ويقال له: أخرج بندقة على هذا السهم، فمن خرج اسمه كان له، ثم للثاني كذلك، والسهم الباقي للثالث، إن كانوا ثلاثة واستوتْ سهامهم.

وإن كانت السهام الثلاثة مختلفة، كنصف وثلث وسدس، جُزّىء المقسوم ستّة أجزاء، وأُخْرَجَ الأسماء على السهام لا غير، فيكتب باسم صاحب النصف ثلاث رقاع، ولرب الثلث رقعتين، ولرب السدس رقعة، ويخرج بندقة على أول سهم. فإن خرج عليه اسم ربّ النصف أخذه، مع الثاني والثالث. وإن خرج اسم صاحب الثلث أخذه مع الثاني، ثم يقرع بين الأخرين، والباقي للثالث.

(وإن خير أحدُهما) أي الشريكين (الآخر) بأن قال لشريكه اختر أيَّ القسمين شئت، فيما تقاسماه بأنفسهما (بلا قرعةٍ وتراضَيا، لزمت بالتفرّق) بأبدانهما، كتفرّق متبايعين. قال في الفروع: وإن خير أحدهما الآخر، فبرضاهما وتفرقهما، ذكره جماعة، ولم يذكروا ما يخالف ذلك.

### [نقض القسمة]:

(وإن خرج في نصيب أحدهما عيبٌ جَهِلَهُ خُيِّر بين فسخ ، أو إمساكٍ) للمعيب (ويأخذَ الأرش) للعيب، لأن ظهورَ العيب في نصيبه نقصٌ فيخيِّر بين الفسخ ، والأرش كالمشتري . (وإن غُبِنَ فاحشاً بطلت) قال في المنتهى : ومن ادعى غلطاً فيما تقاسماه بأنفسهما ، وأشهدا على رضاهما ، لم يتلفت إليه . وتُقْبَل بيّنةٌ فيما قسمه قاسمٌ حاكم ، وإلا حلف منكرٌ . وكذا قاسمٌ نصباه انتهى .

(وإن ادعى كل) من الشريكين (أن هذا من سهمِهِ) وأنكره الآخر (تحالَفًا) أي حلف كلَّ منهما على نفي ما ادَّعاه الآخر. (ونُقِضَت) القسمة، لأن الملك المدعى به لم يخرج عنهما، ولا سبيل إلى دفعه إلى مستحقه منهما بدون نقض القسمة.

(وإن حصلت الطريقُ في حِصّةِ أحدهما) أي الشريكين كأن تقاسمها نصفين، فيحصل لأحدهما ما يلي الباب، وللآخر النصف الداخل (و)الحال أنه (لا منفذ للآخر) الذي جعل له النصف الداخل، كما إذا لم يكن للدار طريق من جهة أخرى، ولا لمن حصل له النصف الداخل ملكٌ يجاورها ينفذها إليه (بطلت) لعدم تمكن الداخل من الانتفاع بما حصل له بالقسمة، فلا تكون السهام معدلة، والتعديل واجب في جميع الحقوق، وقال ابن قندس: فإن أخذه راضياً عالماً أنه لا طريق له جاز، لأن قسمة التراضي بيع، وشراؤه على هذا الوجه جائز.

## باب الدعاوى والبينات

وهي [أي الدعوى] إضافة الإنسان إلى نفسه استحقاقَ شيء في يد غيره، أو في ذمّته. والمدّعي هو من يطالب غيره بحقِّ يذكر استحقاقه عليه.

والمدعى عليه المطالَب، بفتح اللام.

والبيّنة العلامة الواضحة، كالشّاهد فأكثر وأصل هذا الباب، حديث ابن عباس مرفوعاً «لو يعطى الناس بدعواهم، لادعى ناس دماء رجال وأموالهم، ولكن اليمين على المدعى عليه»(١).

(لا تصحّ الدعوى إلّا من) إنسانٍ (جائزٍ التصرّف).

(وإذا تداعيا) أي ادعى كل واحدٍ من اثنين (عيناً) أنَّها له (لم تخل من أربعة أحوال):

(أحدها: أن لا تكون) العين (بيد أحدٍ، ولا ثمّ) بفتح المثلثة (ظاهرٌ) أي لم يوجد أمر ظاهر يعمل بمقتضاه، (ولا بينة) لواحد منهما، وادّعى كل واحدٍ منهما أنّها له (فيتحالفان) أي يحلف كل واحد منهما أنها له ولا حقّ للآخر فيها، (ويتناصفانها) أي: يقتسمانها بينهما نصفين. قدّمه في المحرّر والرعايتين والحاوي، لأنهما استويا في الدعوى، وليسَ أحدُهما به أولى من الآخر، لعدم اليد. فوجبت قسمتها بينهما مناصفة، كما لو كانت بأيديهما.

(وإن وُجِدَ ظاهرٌ لأحدهما) كما لو كانت من آلةِ صنعتِهِ (عُمِلَ به) أي بهذا الظاهر،

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري (٢١٣/٣) ومسلم (٥/٨١) والبيهقي (١٠/٢٥٢) (إرواء ٢٦٤/٨).

فيأخذها ويحلف للآخر فلو تنازع الزوجان في قماش البيت ونحوه، فما يصلح الرجل فهو له، وما يصلح لها فلها، ولهما فلهما.

(الثاني: أن تكون) العينُ المتنازع فيها (بيد أحدهما) أي أحد المتنازعين (فهي له بيمينه) أي لا حقّ للآخر فيها لما تقدم، ولحديث «شاهداك أو يمينه، ليس لك إلا ذاك»(١)، ولأن الظاهر من اليد الملك، فإن كان للمدعي بينة حكم له بها. (فإن لم يحلف قُضِيَ عليه بالنكول، ولو أقامَ بينةً) قال في المنتهى والإقناع: إذا لم تكن بينة.

(الثالث: أن تكون) العين المتنازع فيها (بيديهما) أي يدي المتنازعين (كشيء كلًّ ممسكُ لبعضه، فيتحالفان) أي يحلف كلُّ واحدٍ منهما أنه له، ولا حقّ للآخر فيه، (ويتناصفانه) أي المدعى به، لحديث أبي موسى «أن رجلين اختصما إلى رسول الله على في دابة ليس لأحدهما بينة، فجعلها بينهما نصفين»(٢). إلا أن يدعيَ أحدهُمَا نصفاً فأقلّ، والأخرُ الجميعَ أو أكثر مما بقي عما يدعيه الأخر، فيحلف مدعى الأقلِّ ويأخذه.

(فإن قويت يد أحدهما) أي أحد المتداعيين في عين بأيديهما (كحيوان) يدعيه كل من اثنين (واحد سائقُهُ والآخر راكبُهُ) فهو للثاني الذي هو راكبه، بيمينه، لأنه أقوى تصرّفاً.

وإن اتفقا على أن الدابّة للراكب، وادعى كل منهما ما عليها من الحمل، فهو للراكب، بيمينه، لأن يده على الدابّة والحمل معاً؛ (أو قميص واحدٌ آخدُ بكمّه، والآخر لابسه، فهو للثاني) الذي هو لابِسه (بيمينه) لأن تصرّفه أقوى، وهو المستوفي لمنفعته. فإن كان كمّه في يد أحدهما، وباقيه بيد الآخر، أو تنازعا على عمامةٍ طرفها بيد أحدهما، وباقيها بيد الآخر، فهما سواءً فيها لأن يد الممسك بالطرف عليها.

(وإن تنازع صانعانِ في آلةِ دكانهما في حكون (آلةٌ كلِّ صنعةٍ لصانعها) كنجّارٍ وحدّادٍ يكونان بدكانٍ، ويتنازعان في آلتهما، أو في بعضها، فإن آلة النجارة للنجّار، وآلة الحدادة للحدّاد، سواء كانت أيديهما على الآلة من طريق الحكم، أو من طريق المشاهدة، لأن هذا هو الظاهر، فيأخذ كل منهما آلته بيمينه.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري (٢/١٦) ومسلم (١/٦٨) وأحمد (٢١١/٥) وغيرهم (إرواء ٢٦٢/٨).

<sup>(</sup>٢) ضعيف: أخرجه أبو داود (٣٦١٣) والنسائي (٣١١/٢) وابن ماجه (٢٣٢٩) والبيهقي (٢) ٢٥٤/ (إرواء ٢٧٣٨).

(ومتى كان لأحدهما بينة فالعين له) لحديث الحضرمي والكندي (١). ولم يحلف في الأصح، لأن البينة أحدُ حجّتي الدعوى، فيكتفى بها، كاليمين. وهذا قول أهل الفتيا من الأمصار.

(فإن كان لكل منهما) أي المتنازعين (بينة به، وتساوتا) أي بينتهما (من كل وجه تعارضَتا وتساقطتا) يعني أن البينتين يسقطان بالتعارض، لأن كل بينة تشهد بعكس ما تشهد به الأخرى، فلا يمكن العمل بواحدة منهما، فيتساقطان ويصيران كمن لا بينةلهما على الأصح . (فيتحالفان، ويتناصفان ما بيديهما).

والأصل في هذا الباب حديث أبي موسى، أن رجلين ادّعيا بعيراً على عهد النبي على ، فبعث كلُّ واحدٍ منهما بشاهدين، فقَسَمه النبي عَلِي نصفين (٢).

(ويقترعان فيما عداه) يعني يُقْرَعُ بين المتنازعين في شيء ليس بيد أحد، أو بيد ثالثٍ ولم ينازِعْ واحداً من المتداعيين.

(فمن خرجت له القرعة فهي لـه بيمينه) روي عن ابن عمرو وابن الزبير، وبه قـال إسحاق وأبو عبيد، ذكره في الشرح. كما لو لم يكن لواحدٍ منهما بينة لحديث أبي هريرة «أن رجلين تداعيا عيناً لم يكن لواحد منهما بينه، فأمرهما رسول الله على أن يستهما على اليمين، أحبًا أم كرها» (٣)، وورد عن ابن المسيب «أن رجلين اختصما إلى رسول الله على في أمر، فجاء كل واحد منهما بشهود عدول على عدة واحدة، فأسهم النبي على بينهما» (٤).

(وإن كانت العين) المتنازع فيها (بيد أحدهما) أي أحد المتنازعين فيها، وقد أقام كل واحد منهما بينةً أنها له، (فهو) أي الذي بيده العين (داخلٌ، والآخر خارجٌ).

(وبينة الخارج مقدمة على بيّنة الداخل) لحديث «البينة على المدعي واليمين على

<sup>(</sup>١) صحيح: وتقدم قبل حديث جزء منه.

<sup>(</sup>٢) ضعيف: وهو لفظ لأبي داود من الحديث الذي قبله وعلته الإرسال (إرواء ٢٧٨/٨).

<sup>(</sup>٣) صحيح: بهذا اللفظ لأن له شاهدين مرسلين وآخر موصلًا أخرج الحديث أبو داود وغيره (إرواء ٢٧٨/٨).

<sup>(</sup>٤) صحيح: أخرجه البيهقي (١٠/ ٢٥٩) (إرواء ٢٧٨/٨).

المدعى عليه»، وفي لفظ «واليمين على من أنكر» (١)، وحديث «شاهداك أو يمينه» (٢)، وعن ابن عباس «أن النبي على الميمين على المدعى عليه» (٣).

(لكن لو أقام الخارج بينة أنها ملكه، و)أقام (الداخلُ بينةً أنه اشتراها منه) أي من الخارج (قُدِّمتْ بينته) أي بينة الداخل (هنا) لأنها شهدت بأمرٍ حادثٍ على ملكِ خفيّ، و (لما معها من زيادة العلم) كما لو ادعى بدين وأقام به بينة، فقال المدعى عليه: أبرأني وأقام بينة بذلك، قدمت لما معها من زيادة العلم.

(أو أقام أحدهما) أي أحد المتداعيين (بينةً أنه اشتراها من فلانٍ، وأقام الآخر بينة كذلك) أي أنه اشتراها من الذي اشتراها منه الأول (عُمِلَ بأسبقِهما تاريخاً).

الحال (الرابع: أن تكون) العين المتنازع فيها (بيد ثالثٍ) أي غيرِ المتنازعين فيها. (فإن) ادعياها على الثالث، و (ادعاها) الثالث (لنفسِهِ، حلف لكلِّ واحد) من المتداعيين (يميناً، بغير) خلاف، لأن المتداعيين اثنان فوجب أن يحلف لكلِّ واحد منهما يميناً.

(فإن نكل) عن اليمين (أخذاها) أي العين المتنازع فيها (منه) أي من الثالث (مع بدلها) وهو قيمتها إن كانت متقوّمة، ومثلها إن كانت مثلية، لأن العين تلفَتْ بتفريطِه، وهو ترك اليمين للأول. فوجب عليه بدلها، كما لو أتلفها. (واقترعا عليهما) أي على العين وبدلها، لأن المحكوم له بالعين غيرُ معيَّنِ، فوجبت القرعة لتعيينه.

(وإن أقرّ بها) أي أقر الثالث بالعين (لهما) أي بأن قال: هي للاثنين، أخذاها منه و (اقتسماها) نصفين، (وحلف لكلِّ واحدٍ) منهما (يميناً) بالنسبة إلى النصف الذي أقر به لصاحبه، لأن كلًّ منهما يدعي الزيادة على ما أقر له به من النصف، فهو في النصف الآخر مقرِّ لغيره، فيجب عليه اليمين لصاحبه، (وحلف كلُّ واحد) من المتداعيَيْنِ (لصاحبه على النصف المحكوم له به). وإن نَكلَ المقرُّ بالعين لهما عن اليمين لكلٌ واحدٍ منهما أخذا منه

<sup>(</sup>۱) صحيح رواه الترمذي (۱/۱٥) واللفظ الثاني للدارقطني (۱۷٥) وللحديث شاهد من حديث ابن عبر ابن عباس أخرجه البخاري (۲۱۳/۳) ومسلم (۱۲۸/۵) وغيرهما وشاهد من حديث ابن عمر (۱۲۸/۵).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري (٢/١٦) ومسلم (١/٦٨) وأحمد (٥١/١٥) وغيرهم (إرواء ٢٦٢/٨).

<sup>(</sup>٣) صحيح: وسبق الإشارة إليه قبل حديث.

بدلها، واقتسماها أيضاً. وإن أقرّ لأحـدهما بعينـه، حلف المقَرُّ لـه أنْ لا حقَّ لغيره فيهـا، وأخذها، ويحلف المقِرُّ للآخر.

فإن نكل أخذ منه بدلها. (وإن قال) مَنِ العينُ بيده: (هي لأحدهما)، أي أحد المتداعيين (وأجهله، فصدقاه) على جهله بمستحقها منهما، (لم يحلف) لأنهما مصدقان له في دعواه.

(وإلا) أي وإن لم يصدقاه (حلف) لهما (يميناً واحدة)، لأن صاحب الحق منهما واحدٌ غير معين. ولا يلزمه اليمين إلا بطلبهما جميعاً، لأن أحدهما لم يتعيّنْ مستحقاً، باليمين، (ويُقْرَعُ بينهما) أي بين المتداعيين للعين، (فمن قَرَعَ) صاحبه (حلف، وأخذها) لحديث أبي هريرة السابق. لأن صاحب اليد أقرّ بها لأحدهما لا بعينه، فصار ذلك المقررُ له هو صاحب اليد دون الآخر، فبالقرعة يتعيّن المقرر له، فيحلف على دعواه، فيستحق. ثم إن بيّن من كانت العين بيده المستحق لها بعد قوله: هي لأحدهما وأجهلُه، قبل، كتبيينهِ ابتداءً.

## كتاب الشهادات

واحدتها شهادة. وهي حجّة شرعية تظهر الحق ولا توجبه.

فهي: الإخبار بما عَلِمه بلفظ أشهد أو شهدت أجمعوا على قبول الشهادة في الجملة، لقوله تعالى: ﴿ واستشهدوا شهيدين من رجالكم.. ﴾(١)، وقوله: ﴿ وأشهدوا ذوي عدل منكم.. ﴾(٣)، وقوله: ﴿ ... وأشهدوا إذا تبايعتم.. ﴾(٣)، وحديث «شاهداك أو يمينه»(٤)، ولدعاء الحاجة إليها لحصول التجاحد، قال شريح: القضاء جمر فنحه عنك بعودين ـ يعني الشاهدين ـ، وإنما الخصم داء، والشهود شفاء، فأفرغ الشفاء على الداء.

(تحمُّل الشهادةِ في حقوق الآدميين) من الأموال وغيرها (فرضُ كفايةٍ) إذا قام به من يكفي سقط عن بقية المسلمين. فإن لم يوجد إلا من يكفي تعيّن عليه، وإن كان عبداً لم يجزُّ لسيده منعه. والأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلاَ يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا ﴾ (٥) وقد قال ابن عباس وقتادة والربيع: والمراد به التحمُّل للشهادة.

(وأداؤها فرضً عين) لقوله تعالى: ﴿ وَلاَ تَكْتُمُوا الشَّهادَةَ ﴾ (٦) وإن كان الحاكم غير عدل لم يلزمه الأداء، قال أحمد في رواية ابن الحكم: كيف أشهد عند رجل ليس عدلًا لا

<sup>(</sup>١) البقرة: آية (٢٨٢).

<sup>(</sup>٢) الطلاق: آية (٢).

<sup>(</sup>٣) البقرة: آية (٢٨٢).

<sup>(</sup>٤) أخرجه البخاري (٢/١٦٦) ومسلم (١/٦٨) وأحمد (٢١١/٥) وغيرهم (إدواء ٢٦٢/٨).

<sup>(</sup>٥) البقرة: آية (٢٨٢).

<sup>(</sup>٦) البقرة: آية (٢٨٣).

يشهد، وقال في رواية ابنِهِ عبد الله: أخاف أن يسعه أن لا يشهد عند الجهمية، وعن أبي هريرة مرفوعاً «يكون في آخر الزمان أمراء ظلمة، ووزراء فسقة، وقضاة خونة، وفقهاء كذبة، فمن أدرك منكم ذلك الزمان، فلا يكونن لهم كاتباً، ولا عريفاً ولا شرطياً»(١).

(ومتى تحمَّلها) أي الشهادة الواجبة (وجَبَتْ كتابَتُها) ويتأكد ذلك في حقّ رديء الحفظ، لأن ما لا يتمُّ الواجب إلا به فهو واجب.

(ويحرُمُ أخذ أجرةٍ) عليها، (و)أخذ (جُعْل عليها) أيضاً، ولولم يتعين عليه، في الأصح، لأن فرضَ الكفاية إذا قام به البعض وقع منه فرضاً. وذلك لا يجوز أخذ الأجرة والجعْل عليه، كصلاة الجنازة.

(لكن إن عجز) من دعي إلى الشهادة (عن المشي) إلى محلها، (أو تأذّى به) أي بالمشي (فله أخذ أجرةِ مركوب) لأنه لا يلزمه أن يضر نفسه لنفع غيره، لحديث «لا ضرر ولا ضرار» (٢). قال في الإنصاف: حيث قلنا بعدم الأخذ، فإن عجز عن المشي، أو تأذّى به، فله أخذ أجرةِ مركوب.

(ويحرم كَتْمُ الشهادة) إذا كانت بحقّ آدميِّ لقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْهُ ﴾ (٣).

(ولا ضمان).

(ويجب الإشهاد في عقد النكاح خاصّةً) لأن الإشهادَ شرطٌ فيه. فلا ينعقد بدونه.

(ويسنّ) الإشهاد (في كلّ عقدٍ سواهُ) أي النكاح، كالبيع، والإَجارة، والرهن، وف وذك لله الإشهاد. ويحمل قوله تعالى: ﴿ وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ﴾ (٤)

<sup>(</sup>١) أخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» (ص ١١٧) وفي «الأوسط» (١/١٩٧) وعنه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٢٢) وفي سنده ضعف (إرواء ١٨١٨٨).

<sup>(</sup>٢) صحيح ورد من جماعة من الصحابة منهم عبادة بن الصامت أخرجه أحمد (٣٢٦/٥) وابن ماجه (٢٣٤٠) وغيرهما (إرواء ٤٠٨/٣).

<sup>(</sup>٣) البقرة: آية (٢٨٣).

<sup>(</sup>٤) البقرة: آية (٢٨٢).

على الاستحباب، لأنه قال بعده: ﴿ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُمْ بَعْضاً فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤتُمِنَ أَمَانَتَهُ ﴾(١) وهذا إنما يكون مع عدم الشهادة.

(ويحرم أن يشهد) أحدٌ (إلا بما يعلمه) بدليل قوله تعالى: ﴿ وَلاَ يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَاعَةَ إِلاَّ مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ (٢) قال المفسرون هنا: وهو يعلم ما شهد به عن بصيرة وإتقان وقال ابن عباس: «سئل النبي على عن الشهادة فقال: «ترى الشحمس؟ قال على مثلها فاشهد أوْ دَعْ (٣) (برؤية أو سماع) غالباً، لجوازها ببقيّة الحواس، كالذوق واللمس فالرؤية تختص بالفعل، كقتل وسرقة وغصب وعيوب مرئية، في نحو بيع ونحوها، والسماع ضربان:

١ ـ سماع من مشهود عليه، كعتق وطلاق وإقرار ونحوها، فيلزمه الشهادة بما سمع من قائل عرفه يقيناً، كما في الكافي .

٢ ـ وسماع بالاستفاضة بأن يشتهر به بين الناس، فيتسامعون به بإخبار بعضهم بعضاً.

قال في الشرح: وأجمعوا على صحة الشهادة بالاستفاضة على النسب، واختلفوا فيما سواه، فقال أصحابنا: تجوز في تسعة أشياء، النكاح والملك المطلق والوقف ومصرفه، والموت والعتق والولاء، والولاية والعزل، وقال أبو حنيفة: لا تقبل إلا في النكاح والموت، ولنا أن هذه تتعذر الشهادة عليها غالباً بمشاهدتها أو مشاهدة أسبابها، فجازت كالنسب، قال مالك: ليس عندنا من يشهد على أجناس أصحاب رسول الله ولا إلا بالسماع، وقال: السماع في الأجناس والولاء جائز، قيل لأحمد: أن تشهد أن فلانة امرأة فلان، ولم تشهد قال نعم: إذا كان مستفيضاً، فأشهد أن فاطمة بنت رسول الله، وأن خديجة وعائشة زوجتاه، وكل أحد يشهد بذلك من غير مشاهدة، ولا تقبل الاستفاضة إلا من عدد يقع العلم بخبرهم، وقيل تُسمعُ من عدلين، وهو قول المتأخرين من الشافعية، وقال الشيخ تقي الدين: أو ممن تطمئن إليه النفس ولو واحداً.

<sup>(</sup>١) البقرة: آية (٢٨٣).

<sup>(</sup>٢) الزخرف: آية (٨٦).

<sup>(</sup>٣) أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٣٨٠) والحاكم (٩٨/٤) والبيهقي (١٥٦/١٥) وغيرهم وإسناده ضعيف (إرواء ٢٨٢/٨).

(ومن رأى شيئاً بيد إنسان يتصرّف فيه مدةً طويلةً) عرفاً (كتصرُف المُلاّك) في أملاكهم (من نقض وبناء وإجارة وإعارة فله) أي جاز له (أن يشهد له بالملك) لأن التصرُف فيه على هذا الوجه من غير منازع يدلُّ على صحة الملك، فجاز أن يشهد به، كمعايَنة السبب من بيع وإرث (والورع أن يشهد باليد والتصرّف) لأنه أحوط، خصوصاً في هذه الأزمنة. وإن لم يره يتصرف كما ذكر مدةً طويلة شهد باليد والتصرف.

#### فصل

(وإن شهدا) أي الشاهدان (أنه طلق من نسائه واحدة) أو أنه أعتق أو أبطل من وصاياه واحدة (ونسيا عَيْنَها لم تقبل) هذه الشهادة، لأنها شهادة بغير معيَّن، فلا يمكن العمل بها، فلم تقبل، كما لو قال: أشهَدُ أن إحدى هاتين الأمتَيْنِ مُعتَقة. قاله في شرح المنتهى.

(ولو شهد أحدهما أنه أقر له بألفٍ، و)شهد (الآخر أنه أقر له بألفين، كملت) البينة (بألفٍ) واحدٍ لاتفاقهما عليه، (وله) أي المشهودُ له (أن يحلف على الألفِ الآخر مع شاهدٍ ويستحقُّه) وهذا فيما إذا أطلق الشهادة ولم تختلف الأسباب والصفات.

(وإن شهدا) أي الشاهدان على إنسانٍ (أنّ عليه ألفاً) لزيد، (وقال أحدهما: قضاه بعضه بطلت شهادته) نصّ عليه. وذلك لأنه شهد بأن الألف جميعه عليه، فإذا قضاه بعضه لم يكن الألف كله عليه، فيكون كلامه متناقضاً، فتفسد شهادته.

(وإن شهد أنه أقرضه ألفاً، ثم قال أحدهما: قضاه نصفه، صحَّتْ شهادتهما) لأنّ ذلك رجوعٌ عن الشهادةِ بخمسِمائةٍ، وإقرار بغلط نفسه، وهذا لا يقول ذلك على وجه الرجوع.

والمنصوص عن أحمد أن شهادته تقبل بخمسمائة، فإنه إذا شهد بالألف، ثم قال أحدهما قبل الحكم: قضاه منه خمسمائة، أفسد شهادته في الخمسمائة، وللمشهود له ما اجتمعا عليه، وهو خمسمائة. فصحّح شهادته في نصف الألف، وأبطلها في النصف الذي ذكر أنه قضاه، لأنه بمنزلة الرجوع عن الشهادة به.

ولو جاء بعد هذا المجلس، فقال: إنه قضاه منه خمسمائة، لم يقبل منه، لأنه قد أمضى الشهادة. قال في شرح المقنع: هذا يحتمل أنه أراد: إذا جاء بعد الحكم، فشهد بالقضاء، لم يقبل منه.

(ولا يحل لمن) تحمَّلَ شهادةً بحقِّ إذا (أخبره عدلٌ باقتضاء الحق) أو انتِقالِهِ (أن يشهد به) قال في الإنصاف: لو شهد عند الشاهِدِ عدلان أو عدلٌ أنه اقتضاه ذلك الحقّ، أو قد باع ما اشتراه، لم يشهد له. نقله ابن الحكم. وسأله ابن هانيء: لو قضاه نصفَهُ، ثم جحد بقيته، أَلَهُ أن يدّعيّهُ، أو بقيّتهُ؟ قال: يدعيهِ كلّه، وتقومُ البينةُ فتشهد على حقّه كله، فيقول للحاكِم قضاني نصفه. انتهى.

(ولو شهد اثنان في جمع من الناس على واحد منهم أنه طلَّق أو أعتقَ أو شهدًا على خطيب أنه قال أو فعل على المنبر في الخطبة شيئاً ولم يشهد به أحدٌ غيرهما) مع المشاركة في سمَّع وبصر (قبلت شهادتهما) ذكره في المغني وغيره.

\* \* \*

# بـاب شروط من تقبل شهادته

وذلك لأنه لو لم يعتبر لقبول ِ الشهادةِ شروطٌ يغلِبُ على الظنّ صدقُ الشاهد مع توافر الشروط فيه، لأدّى ذلك إلى أن يشهد الفجّار بعضُهم لبعض ٍ، فتؤخّذُ الأموال بذلك بغير حق ولا سابق ملك. فلذلك اعتبر أحوالُ الشهود بخلّوهم عما يوجِبُ التهمة فيهم، ووجودِ ما يوجب تيقُظَهم وتحرُّزهم.

(وهي) أي الشروط المعتبرة لذلك (ستة):

(أحدها: البلوغ، فلا شهادة) مقبولة (لصغير) ذكر أو أنثى (ولو اتَّصَفَ) الصغيرُ (بالعدالة) لقوله تعالى: ﴿ وآسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ من رَجَالِكُمْ ﴾ (١) والصبي لا يسمى رجلاً. ولأنه غير مقبول القول في حق نفسه، ففي حق غيره أولى، ولأنه غير كامل العقل فهو في معنى المعتوه وعنه تقبل شهادتهم في الجراح خاصة، إذا شهدوا قبل الافتراق عن الحال التي تجارحوا عليها، لأنه قول ابن الزبير، قاله في الكافي. وقال في الشرح: قال إبراهيم: كانوا يجيزون شهادة بعضهم على بعض.

(الثاني: العقل) وهو نوع من العلوم الضرورية يستعدّ به لفهم ِ دقيقِ العلوم، وتـدبير الصنائع الفكرية.

والعاقل من عرف الواجبَ عقالًا الضروريّ وغيره، والممكن، والممتنع، كوجودِ الباري سبحانه وتعالى، وكونَ الجسم الواحد ليس في مكانين، واستِحَالة اجتماع ِ الضدّين،

<sup>(</sup>١) البقرة: آية (٢٨٢).

وكونَ الواحد أقل من الاثنين، وعرف ما ينفعه وما يضره غالباً.

(فلا شهادةً) مقبولة (لمعتوه ومجنونٍ) إلا من يُخْنَقُ أحياناً إذا شهد في إفاقته.

(الثالث: النطق) أي كونُ الشاهِدِ متكلِّماً. وقال مالك والشافعي وابن المنذر: تقبل الشهادة من الأخرس إذا فُهِمَتْ إشارته، لقيام الإشارة منه مقام نطقه في أحكامِهِ من طلاقِهِ ونكاحِهِ وغيرهما.

(فلا شهادة) مقبولة (الأخرس) نص على ذلك أحمد رضي الله تعالى عنه (إلا إذا أدّاها) الأخرس (بخطّه) في الأصح. واختاره في المحرّر. قال في الإنصاف: قلت: وهو الصواب.

(الرابع: الحفظ) لأن من لا يحفظُ لا تحصل الثقةُ بقوله، ولا يغلِب على الظن صدقُه، لاحتمال أن تكون من غَلَطِهِ.

إذا تقرر هذا (فلا شهادة) مقبولةٌ (لمغفَّل ٍ، و) لا (معراوفٍ بكثرة غلطٍ وسهوٍ).

وعلم مما تقدّم أنها تقبل ممن يَقِلُّ منه الغلط والسهو، لأن ذلك لا يسلم منه أحد.

(الخامس: الإسلام، فلا شهادة) مقبولة (لكافر، ولو) كانت شهادته (على مثله) لقوله تعالى: ﴿ وأشهداو ذوي عدل منكم و﴾ (١)، وقال: ﴿ . . ممن ترضون من الشهداء . . ﴾ (٢) ، والكافر ليس بعدل ولا مرضي ولا هو منا، وروى حنبل تقبل شهادة بعضهم على بعض، واختاره الشيخ تقي الدين، لحديث جابر «أنه على أجاز شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض» (٣) ، ويحتمل أن المراد اليمين، لأنها تسمى شهادة، قال تعالى: ﴿ فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله . . . ﴾ (٤) . إلا رجال أهل الكتاب بالوصية في السفر، ممن حضره الموت، من مسلم وكافر عند عدم مسلم ، فتقبل شهادتهم في هذه المسألة فقط، ولو لم يكن لهم ذمة . ويحلفهم الحاكم وجوباً بعد العَصْر مع ريْب: ما خانوا . ولا

<sup>(</sup>١) الطلاق: آية (٢).

<sup>(</sup>٢) البقرة: آية (٢٨٢).

<sup>(</sup>٣) ضعيف: أخرجه ابن ماجه (٢٣٧٤) والبيهقي (١٦٥/١٠) (إرواء ٢٨٣/٨).

<sup>(</sup>٤) النور: آية (٦).

حرّفوا. وإنّها لوصيةُ الرجل. فإن عثر على أنهما استحقا إثماً حلف اثنانِ من أولياءِ المُوصي: بالله لشهادتنا أحقّ من شهادتهما، ولقد خانا وكَتَما. وقضى لهم لخبر أبي موسى وقضى به أبو موسى، وكذا قضى به ابن مسعود في زمن عثمان، قال ابن المنذر: وبهذا قال أكابر الماضين.

(السادس: العدالة) ظاهراً وباطناً.

وهي استواءُ أحوالِهِ في دينه، واعتدالُ أقوالِهِ وأفعاله وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً «لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة، ولا ذي غمر(١) على أخيه»(٢).

(ويعتبر لها شيئان):

[الأول]: الصلاح في الدين، وهو:

١ - (أداء الفرائض برواتبها) أي بسننها الراتبة في الأصح. وأوماً إلى ذلك أحمد، بقوله فيمن يواظب على ترك سنة الصلاة: رَجُلُ سوءٍ، فلا تقبل ممن داوم على تركِها، لفسقه. قال القاضي أبو يعلى: من داوم على ترك السنن الراتبة آثمٌ. وعلم منه أن الشهادة ممن تَركها في بعض الأيام مقبولة.

٢ - (واجتناب المحرم) لأن من أدّى الفرائض، واجتنب المحارم عدّ صالحاً عرفاً (بأن لا يأتي كبيرةً ولا يُدْمِن على صغيرة) لقوله تعالى: ﴿ إِن جاءكم فاسق بنباً فتبينوا.. ﴾(٣)، وقال في القاذف: ﴿ ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً.. ﴾(٤). والكذبُ صغيرة، إلّا في شهادة زورٍ، وكذب على نبيّ، ورمي فتنةٍ، وكذب على أحد الرّعيةِ عند حاكم ظالم، فكبيرة واعتبر في الصغائر الكثرة، لأن الحكم للأغلب، بدليل قوله تعالى: ﴿ فَمَن ثقلت موازينه فأولئك هم المفلحون ﴾(٥)، ولا يقدح فيه فعل صغيرة نادراً، لأن أحداً لا يسلم منها، ولهذا

<sup>(</sup>١) الغمر: بكسر العين الحقد.

<sup>(</sup>٢) حسن: أخرجه أحمد (٢٠٤/٢) وأبو داود (٣٦٠٠) والدارقطني (٢٨٥) وغيرهم (إرواء ٢٨٣/٨).

<sup>(</sup>٣) الحجرات: آية (٦).

<sup>(</sup>٤) النور: آية (٤).

<sup>(</sup>٥) الأعراف: آية (٨).

يروى مرفوعاً:

«إن تغفر اللهم تغفر جما وأي عبد لك لا ألما»

ويجب لتخليص ِ مُسْلم من قتل ٍ. ويباح لإِصلاح ٍ، وحربٍ، وزوجةٍ فقط.

والكبيرة ما فيه حَدٌّ في الدنيا، كالزنا والسرقة، أو وعيدٌ في الآخرة كالربا، وأكل مال اليتيم، وشهادة الزور، وعقوق الوالدين، وما أشبه ذلك. زاد الشيخ: أو غصب أو لعن أو نفى إيمانٍ والصغيرة ما دون ذلك.

(الثاني): مما يعتبر للعدالة: (استعمال المروءة) ويكون استعمالها (بفعل ما يجمّله وزينه) في العادة، كالسّخاء وحسن الخلق، وبـذل الجاه، وحسن المجاورة، ونحو ذلك، (وترك ما يدنسه ويشينه) في العادة من الأمور الدنيئة المزرية به.

(فلا شهادة) مقبولة (لمتمسخِر) أي مستهزىء. (ورقّاص، ومُشَعْبِذ) والشعبذة خفة في اليدين كالسحر. ومُغَنِّ ويكره الغناء، واستماعه وطفيلي ومتزيِّ بـزيّ يُسخر منه، ولا لشاعِرٍ يُفْرطُ في مدح بإعطاء، أو يُفْرِطُ في ذمِّ بمنع، أو يشبّبُ بمدح خمرٍ أو بـأمرد، أو بامراة معينة محرّمة. ويفسَّقُ بذلك، (ولاعب بشطرنج) غيرَ مقلِّد، كمع عوض أو تـركِ واجب، أو مع فعل محرّم إجماعاً. (ونحوه) كلاعب بنردٍ ولو خلا من القمار، لحديث أبي موسى مرفوعاً «من لعب بالنردشير(۱)، فقد عصى الله ورسوله»(۲)، وعن واثلة بن الأسقع مرفوعاً «إن لله عـز وجل في كل يـوم ثلاثمائة وستين نـظرة، ليس لصاحب الشـاه(۳) منها نصيب»(٤)، «ومر علي رضي الله عنه على قوم يلعبون بالشطرنج، فقال: مـا هذه التمـاثيل نصيب»(١٠)، «ومر علي رضي الله عنه على قوم يلعبون بالشطرنج، فقال: مـا هذه التمـاثيل

<sup>(</sup>١) لعبة تعتمد على الحظ وهي معروفة.

<sup>(</sup>٢) حسن: أخرجه مالك (٢/٩٥٨/٢) والبخاري في «الأدب المفرد» (١٢٦٩) وأحمد (٣٩٤/٤) وغيرهم (إرواء ٨/٢٨٥).

<sup>(</sup>٣) يعني بعض أحجار الشطرنج.

<sup>(</sup>٤) موضوع. قال الحافظ السخاوي في (عمدة المحتج في حكم الشطرنج ٢/١١/١١). أخرجه ابن حبان في ترجمة محمد بن الحجاج من «الضعفاء» ورواه ابن الجوزي في «العلل المتناهية»..» (إرواء ٢٨٧/٨).

التي أنتم لها عاكفون»(١)، والنرد أشد من الشطرنج نص عليه أحمد، للاتفاق عليه وثبوت الخبر فيه.

(ولا) شهادة مقبولةً (لمن يمدّ رجليه بحضرة الناس، أو يكشفُ من بدنه ما جرت العادة بتغطيته، كصدره وظهره، أو يحدّث بمباضعة أهله)، أو زوجته، أو أَمَتِهِ، أو يخاطبهما بخطابٍ فاحش بين الناس.

(ولا) شهادة مقبولة (لمن يحكي المضْحِكات، ولا) شهادة مقبولة أيضاً (لمن يأكل بالسوق) شيئاً كثيراً. (ويغتفر اليسير كاللَّقمة والتفاحة) ونحوهما من الأشياء اليسيرة كمغن وطفيلي ومتزي بزي يسخر منه، وأشباه ذلك، مما يأنف منه أهل المروءات، لأنه لا يأنف من الكذب، بدليل ما روى أبومسعود البدري مرفوعاً «إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى، إذا لم تستح فاصنع ما شئت» (٢).

### فصــل

(ومتى وجد الشرط) أي شرط قبول الشهادة ممن منعنا قبولها منه قبل وجود المشروط (بأن بَلَخ الصغير، وعَقَل المجنون، وأسلم الكافر، وتاب الفاسق، قبلت الشهادة بمجرد ذلك) لأن ردّها إنما كان لمانع، وقد زال.

وعنه: يعتبر في التائِبِ إصلاحُ العمل سنة.

(ولا تشترط) في الشاهد (الحرية. فتقبل شهادة العبد والأمة، في كل ما تقبل فيه شهادة الحرّ والحرّة) لعموم آيات الشهادة، وهو داخل فيها، فإنه من رجالنا، وهو عدل، تقبل روايته وفتواه وأخباره الدينية، ولأن القِنّ إذا كان عدلاً غيرُ متَّهم، فإن شهادته مقبولة كالحرّ وتقدم حديث عقبة بن الحارث في الرضاع، ولا تقبل شهادته في الحد، لأنه يدرأ

<sup>(</sup>١) أخرجه الأجري في «تحريم النرد«» (ق ١/٤٣) وابن أبي الدنيا في «ذم الملاهي» (٢/١٦٢) والبيهقي (٢/١٦٢) وجملة القول أن هذا الأثر لا يثبت عن علي لأن خير أسانيده منقطع (إرواء ٨/٢٨).

<sup>(</sup>۲) أخرجه البخاري (۲/۳۸۹) وأبو داود (۷۹۷) وأحمد (۱۲۱/۶) وابن ماجه (۱۸۳) (إرواء ۲۸۹/۸).

بالشبهات، وفي شهادة العبد شبهة، لوقوع الخلاف فيها، قاله في الكافي.

(ولا يشترط كون الصناعة) أي صناعة الشاهد (غيرَ دنيئَةٍ) عرفاً، فتقبل شهادة حجّامٍ وحـدّادٍ وزبّـالٍ وقَمّامٍ وكنّاسٍ وكبّاش وقرّاد وصبّاغ ودبّاغ وجمّال وجزّار وحائكٍ وحارسٍ وصائغٍ، إذا حسنت طريقتهم لقوله تعالى: ﴿ . . . إن أكرمكم عند الله أتقاكم ﴾(١).

وتقبل شهادة ولد الزناحتى به، وبدويّ وقرويّ أو بدوي على قروي لأنه مسلم عدل، وحديث أبي هريرة مرفوعاً «لا تجوز شهادة بدوي على صاحب قرية»( $^{(Y)}$ )، محمول على من لم تعرف عدالته من أهل البدو.

(ولا) يشترط كونه أي الشاهد (بصيراً، فتقبل شهادة الأعمى) في المسموعات، (بما سمعه، حيث تيقَّنَ الصوت) أي صوت المشهود عليه. روي عن عليّ وابن عباس، أنهما أجازا شهادة الأعمى. ولا يعرف لهما مخالف من الصحابة، لحصول العلم له بذلك، (وبما رآه قبل عماه) إذا عرف الفاعل باسمه ونسبه. فإن لم يعرفه إلا بعينه قبلت شهادته إذا وصفه الأعمى للحاكم بما يتميّز به.

وتجوز شهادة الأعمى أيضاً بالاستفاضة.

<sup>(</sup>١) الحجرات: آية (١٣).

<sup>(</sup>٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٦٠٢) وابن ماجه (٢٣٦٧) وابن الجارود (١٠٠٩) والحاكم (٢٩/٤) (إرواء ٨/٢٩).

# باب موانع الشهادة

الموانع جمع مانع، من مَنَع الشيءُ إذا حال بينه وبين مقصوده. فهذه الموانع تحول بين الشهادة ومقصودها فإنّ المقصود من الشهادة قبولها والحكم بها.

(وهي) أي موانع قبول الشهادة (ستة):

(أحدها: كونُ الشاهِدِ أو بعضِهِ ملكاً لمن شهد له) لأن نفقته على سيده إن كان واحداً، أو على جميع المشتركين فيه، فهو كالأب مع ابنه. (وكذا لو كان زوجاً) لتبسط كل منهما في مال الآخر، وإضافته إليه واتساعه بسعته، وتقدم قول عمر لعبد الله بن عمرو بن الحضرمي في حد السرقة. (ولو) كان (في الماضي) يعني ولو كانت شهادة أحد الزوجين للأخر بعد الطلاق البائن، أو الخلع. قال في التنقيح: ولو بعد الفراق. وقال في المبدع: ظاهره ولو بعد الفراق. انتهى (أو كان) المشهود له (من فروعه وإن سفلوا من ولد البنين و) ولد (البنات، أو من أصولِهِ) فلا تقبل شهادة والد لولده ولا ولد لوالده على الأصح. وسواءٌ في ذلك ولد البنين وولد البنات، وسواءٌ في ذلك الآباء والأمهات والأجداد والجدّات وآباؤهما وأمهاتهما من قبل الأم والأب (وإن علوا) ولو لم يُجُرَّ بها نفعاً غالباً، كعقدِ نكاحٍ أو قذفٍ وعن عائشة مرفوعاً «لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة، ولا ذي غمِر(١) على أخيه، ولا ظنين في قرابة ولا ولاء»، وروي بنحوه من حديث عمر وأبي هريرة، وروي نحوه من حديث عمرو بن شعيب(٢)، والظنين المتهم، وكل من الوالدين والأولاد متهم في حق الآخر، لأنه عمرو بن شعيب(٢)، والظنين المتهم، وكل من الوالدين والأولاد متهم في حق الآخر، لأنه

<sup>(</sup>١) الغمر: الحقد.

<sup>(</sup>٢) ضعيف: أخرجه الترمذي (٢/ ٤٨) والدارقطني (٢٩) والبيهقي (١٥/١٠) وأما حديث عمر =

يميل إليه بطبعه، ولهذا قال النبي ﷺ: «فاطمة بضعة (١) مني، يريبني (٢) ما رابها» (٣).

(وتقبل) شهادة الشاهد (لباقي أقاربه كأخيه) وعمّه. قال ابن المنذر: أجمع أهلُ العلم على أن شهادة الأخ لأخيه جائزة، لأنه عدل غير متهم، فتقبل شهادته، كالأجنبي. ولا يصحّ القياس على الوالد والولد لأن بينهما بعضِيَّةً وقرابة قوية، بخلاف الأخ. وأما العم ونحوه كالخال فإنه لما أجيزت شهادة الأخ مع قربه كان ذلك تنبيهاً على قبول شهادة من هو أبعد منه بطريق الأولى.

(وكل من) قلنا (لا تقبل) شهادته (له) كعمودي النسب ونحو ذلك مما قلنا لا تقبل شهادته له (فإنها) أي فإن شهادته (تقبل عليه) لأنه لا تُهمة ، فوجب أن تقبل عليه كغيره قال الله تعالى: ﴿ . . . كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين . . . ﴾ (٤٠) .

(الثاني) من موانع الشهادة: (كونه) أي الشاهد (يجرّ بها نفعاً لنفسه، فلا تقبل شهادتُهُ) أي الإنسان (لرقيقِه) ولو كان مأذوناً له (ومكاتبِه) لأن المكاتب رقيق، لحديث «المكاتب عبد ما بقي عليه درهم» (ولا) شهادتُهُ (لمورّثه بجرح قبل اندمالِه) فإنها لا تقبل، لأنه ربما يسري الجرْحُ إلى النفس، فتجب الدية للشّاهِدِ بشهادتِهِ، فيصير كأنه شهد لنفسه.

(ولا) شهادته (لشريكه فيما هو شريك فيه) قال في المبدع: لا نعلم فيه خلافاً، لاتّهامه، وكذا المُضارب بمال المضاربة. انتهى.

(ولا) شهادته (لمستأجره فيما استأجره فيه) نص عليه ومن أمثلة ذلك لو استأجر إنسان

<sup>=</sup> فلم أقف على إسناده ولا مرفوعا وقد ذكره مالك (٤/٧٢٠/٢) وهو موقوف معضل وأما حديث أبي هريرة وعمرو بن شعيب فهما في الروايات المتقدمة (إرواء ٢٩٣/٨).

<sup>(</sup>١) بضعة: جزء.

<sup>(</sup>٢) الريب: الشك.

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري (٤٥٣/٣) ومسلم (١٤١/٧) وأحمد (٣٢٨/٤) وغيرهم (إرواء ٢٩٣/٨).

<sup>(</sup>٤) النساء: آية (١٣٥).

<sup>(</sup>٥) حسن: أخرجه أبو داود (٣٩٢٦) وعنه البيهقي (١٠/٣٢٤) (إرواء ٦/١١٩).

قصاراً على أن يقصر له ثوباً ثم نوزع في الثوب فشهد القصار أنه ملك لمن استأجره على قصارته فإنها لا تقبل.

(الثالث) من موانع الشهادة: (أن يدفع بها) أي أن يدفع الشاهد بشهادته (ضرراً عن نفسه، فلا تقبل شهادة العاقلة بجَرْح ِ شهودِ قتل الخطأ) لأنهم متهمون، لما في ذلك من دفع الدية عن أنفسهم، حتى ولو كان الشاهد بالجرح فقيراً أو بعيداً في الأصح، لجوازِ أن يوسر، أو يموت من هو أقربُ منه.

(ولا) تقبل (شهادة الغرماء بجرح شهود دَيْنٍ على مفلس) لما في ذلك من توفير المال عليهم. وكشهادة الوليّ بجرح الشاهد على من في حِجْرِه، وكشهادة الشريكِ بجرح الشاهد على من في الإسلام أن لا تجوز شهادة خصم ولا على شريكه، للتهمة قال الزهري: مضت السنة في الإسلام أن لا تجوز شهادة خصم ولا ظنين، وهو المتهم، قاله في الشرح. (ولا شهادة الضّامن لمن ضمنه بقضاء الحق أو الإبراء منه) لأنه متهم بقصد دفع الضمان عن نفسه.

(وكل من لا تقبل شهادته له، لا تقبل شهادته بجرح شاهد عليه) كالسيد يشهد بجرح من شهد على مكاتبِهِ أو عبده بدين، لأنه متهم فيها، لما يحصل بها من دفع الضرر عن نفسه، فكأنه شهد لنفسه. وقد قال الزهري: مضت السنّة في الإسلام أن لا تجوز شهادة خصم ولا ظنين ـ أي متّهم ـ.

(الرابع): من الموانع (العداوة) ويعتبر كونها (لغير الله) سبحانه (وتعالى، كفرحه بمساءته، أو غمّه لفرحه، وطلبه له الشّر) قال في الفنون: اعتبرتُ الأخلاق، فإذا أشدُّها وبالأ الحَسَدُ. وقال ابن الجوزي: الإنسان مجبول على حب الترفّع على جنسه. وإنما يتوجه الذم الى من عمل بمقتضى التسخّط على القدر، وينتصب لذمّ المحسود. قال: وينبغي أن يكره ذلك من نفسه. قال في الفروع: وذكر شيخنا أنّ عليه أن يستعمل معه التّقوى والصّبر، فيكرّهُ ذلك من نفسه، ويستعمل معه الصبر والتقوى. وذكر قول الحسن: لا يضرّك ما لم تَعْدُ به يداً أو لساناً. قال: وكثير ممن عنده دين لا يعينُ من ظَلَمَهُ، ولا يقومُ بما يجب في حقّه، بل إذا ذمّهُ أحد لم يوافقه، ولا يذكر محامده. وكذا لو مدحه أحد لسَكَتَ. وهذا مذنب في ترك المأمور لا معتدٍ. وأما من اعتدى بقول أو فعل فذلك يعاقبُ. ومن اتقى وصَبَرَ نفعه الله بتقواه. وقد ورد: «شلاث لا ينجو منهنَّ أحد: الحسد، والظن، والطيرة. وسأحد تُكم

بالمخرج من ذلك: إذا حسدت فلا تُبْغ ِ، وإذا ظَنَنْتَ فلا تحقِّقْ، وإذا تَطَيَّرْتَ فامض ِ» انتهى.

(فلا تقبل شهادته على عدوه، إلا في عقد النكاح) لأن العدو متّهم في حقّ عدوه، وفاقاً لمالك والشافعي لحديث «ولا ذي غِمر(١) على أخيه»(٢)، قاله في الشرح.

(الخامس) من الموانع: (العصبيّة، فلا شهادة لمن عُرِفَ بها، كتعصّب جماعةٍ على جماعةٍ، وإن لم تبلغ رتبة العداوة)، وبالإفراط في الحميّة. قال في الإنصاف عن صاحب الترغيب: ومن موانعها العصبيّة، فلا شهادة لمن عُرِفَ بها، وبالإفراط في الحميّة، كتعصّب قبيلةٍ على قبيلةٍ وإن لم تبلغ رتبة العداوة. انتهى.

(السادس) من موانع الشهادة: (أن ترد شهادته) أي الشاهد (لفسقه، ثم يتوبُ ويعيدُها) فلا تقبل لتهمته في أدائه، لكونه يُعيَّر بردها، فربّما قَصَد بأدائها أن تقبل، لإزالة العار الذي يلحقه بردها. (أو) يشهد إنسانٌ (لمورّثه بجرح قبل برئه) ثم ترهُّ، (ثم يبرأ ويعيدُها) أي الشهادة، (أو تردّ) شهادته (لدفع ضرر، أو جلب نفع أو عداوة أو ملك، ثم يزول ذلك) المانع، (وتعاد)، فلا تقبل شهادته (في الجميع) لأن ردّها كان باجتهاد الحاكم فلا ينقض باجتهاد الثاني، ولأنها رُدَّت للتهمة، أشبهت المردودة للفسق. (بخلاف ما لو شهد وهو كافر، أو) شهد وهو (غير مكلف، أو) شهد حال كونه (أخرس، ثم زال ذلك) المانع بأن أسلم الكافر أو بلغ الصغير أو زال الخرس (وأعادوها) بعد ذلك فإنها تقبل، لأن ردها في الحالات المذكورة لا غضاضة فيها، فلا يقع تهمة، بخلاف المسائل التي قبلها.

<sup>(</sup>١) الغمر: الحقد.

<sup>(</sup>٢) حسن: أخرجه أحمد (٢٠٤/٢) وأبو داود (٣٦٠٠) والدارقطني (٢٨٥) وغيرهم (إرواء ٢٨٣/٨).

# باب أقسام المشهود به من جهة عدد الشهود

لأن عدد الشهود يختلف باختلاف المشهود [به].

قىال الله تعالى: ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلُ وَامْرَأَتَانِ ﴾(١) هذا في الأموال. وفي الزنا قوله تعالى: ﴿لَوْلاَ جَاؤُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾(٢) فدل هذا على اعتبار العدد في الجملة.

### (وهو ستة):

(أحدها: الزنى) وهو موجِبٌ للحدّ، كاللواط (فلا بدّ) في ثبوته (من أربعة رجال معدُول ظاهراً وباطناً (يشهدون به) أي بالزنا واللواط (وأنهم رَوَّوْا ذكره في فرجها) لئلا يعتقد الشاهد ما ليس بزنى زنى، ويقال زنت العين واليد والرجل «ولأن أبا بكرة ونافع بن الحارث وشبل بن معبد، شهدوا على المغيرة بن شعبة بالزنى عند عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ولما لم يصرح زياد بذلك، بل قال: رأيت أمراً قبيحاً، فرح عمر وحمد الله ولم يقم الحد عليه ("")، وكان بمحضر من الصحابة ولم ينكر. (أو يشهدون) أي الأربعة (أنه) أي المشهود عليه بذلك (أقرّ أربعاً) أي أربع مراتٍ بذلك لقوله تعالى: ﴿ لولا جاؤوا عليه بأربعة شهداء فإذا لم يأتوا بالشهداء فأولئك عند الله هم الكاذبون ("")، وقوله: ﴿ فاستشهدوا عليهن فإذا لم يأتوا بالشهداء فأولئك عند الله هم الكاذبون ("")، وقوله: ﴿ فاستشهدوا عليهن

<sup>(</sup>١) الطلاق: آية (٢).

<sup>(</sup>٢) النور: آية (١٣).

<sup>(</sup>٣) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (١١/٥٥/١) والبيهقي (٨/٣٣٤) (إرواء ٨/٢٩).

<sup>(</sup>٤) النور: آية (١٣).

أربعة منكم . . . (1) وقوله (1) لهلال بن أمية : «أربعة شهداء وإلا حد في ظهرك . . (1) .

القسم (الثاني: إذا ادَّعَى مَنْ عُرِفَ بغنيَّ أنه فقيرٌ ليأخذ من الزكاة، فلا بد من ثـلاثةِ رجال) يشهدون له، لقوله ﷺ في حديث قبيصة: «... ورجل أصابته فاقة (٣) حتى يقـول ثلاثة من ذوي الحجى من قومه، لقد أصابت فلاناً فاقة» (٤).

القسم (الثالث: القود) أي ما يوجبه، (والإعسار، وما يوجب الحدّ) كحدّ القذف وحد الشرب؛ (و)ما يوجب (التعزير) كوطء بهيمة، أو أمةٍ مشتركة، (فلا بدّ من رجلين) لأنه يحتاط فيه، ويسقط بالشبهة فلا تقتل فيه شهادة النساء لنقصهن، لما روي عن الزهري قال: «جرت السنة من عهد رسول الله على أن لا تقبل شهادة النساء في الحدود» (٥٠).

(ومثله) أي ما ذكر من اشتراط شهادة رجلين (النكاحُ والرجعةُ والخلعُ والطلاقُ والنسبُ والولاءُ والتوكيل في غير المال) وتعديلُ شهودٍ، وجرحهم، وإيصاءٌ في غير مال، لأن ما ذكر ليس بمال، ولا يقصد به المال، ويطلع عليه الرجال، فلم يكن للنساء في شهادته مدخل، كالحدود والقصاص لقوله تعالى في الرجعة: ﴿ وأشهدوا ذوي عدل منكم. . ﴾(٢) قال القاضي: المعوّل عليه في المذهب أن هذا لا يثبت إلا بشاهدين ذكرين. ولا تقبل فيه شهادة النساء بحال. وقد نص الإمام أحمد رحمه الله تعالى ورضي عنه في رواية الجماعة على أنه لا تجوز شهادةُ النساء في النكاح والطلاق.

القسم (الرابع: المال وما يقصد به المال، كالقُرْض والرهن والوصية والعِتق والتدبير والوقف والبيع) والوديعة والعَصْبِ والإجارة والشركة والحوالة والصلح والهبة والكتابة، وعاريّةٍ وشفعةٍ وإتلاف مال وضمانِه وأجل في بيع وخيار (وجناية الخطأ) ونحو ذلك مما يقصد به المال.

<sup>(</sup>١) النساء: آية (١٥) .

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري (٢/ ١٥٩) وأبو داود (٢ ٢٥٥) والترمذي (١/ ٢٠٢) وغيرهم (إرواء ٧/ ١٨٢).

<sup>(</sup>٣) الفاقة: الفقر.

<sup>(</sup>٤) أخرجه مسلم (٩٧/٣) وأبو داود (١٦٤٠) وأحمد (٤٧٧/٣) وغيرهم (إرواء ٣٧٢/٣).

 <sup>(</sup>٥) ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١١/ ٢/٧٩) (إرواء ٨/ ٢٩٥).

<sup>(</sup>٦) الطلاق: آية (٢).

(فيكفي فيه رجلان، أو رجل وامرأتان) لقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ لَم يكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ ﴾ (أو رجلٌ ويمينٌ) لما روى وَامْرَأَتَانِ ﴾ (أا وسياق الآية يدل على اختصاص ذلك بالأموال، (أو رجلٌ ويمينٌ) لما روى ابن عباس أن رسول الله على الله اليمينِ مع الشاهد» وفي رواية «إنما ذلك في الأموال» «وروي أيضاً عن جابر مرفوعاً» (٢)، وهذا الحديث يروى عن ثمانية عن علي وابن عباس، وأبي هريرة وجابر، وعبد الله بن عمر، وأبيّ وزيد بن ثابت، وسعد بن عبادة (٣)، «وقضى به علي بالعراق» (٤)، ولأن اليمين تشرع في حق من ظهر صدقه.

وكل موضع قبل فيه شاهد ويمين لا فرق فيه بين كون المدعي مسلماً أو كافراً، عدلاً أو فاسقاً، رجلاً أو امرأةً. قاله في الإقناع (لا امرأتانِ ويمينٌ) يعني أنه لا يثبت المال بشهادة امرأتينِ مكان رجل ويمين، لأن النساء لا تقبل شهادتهن في الأموال منفردات.

(ولو كان لجماعة حق بشاهدٍ) واحد (فأقاموه فمن حلف أخذ نصيبه) لكمال النصاب من جهته. (ولا يشاركه) فيما أخذه (من لم يحلف) لأنه لا حقّ له فيه، لأنه لم يجب له شيء قبل حلفه.

القسم (الخامس: داءُ دابّةٍ، وموضحةٌ ونحوهما) كداءٍ بالعين، (فيقبل) في ذلك (قولُ طبيبٍ) واحد (وبيطارٍ واحد) وكحّال واحدٍ (لعدم غيره، في معرفته) أي معرفة ما تقدم ذكره. فإن لم يتعذر بأن كان بالبلد أكثر من واحد يعلم بذلك فاثنان. (وإن اختلف اثنان) بأن قال أحدهما بوجود الداءِ، وقال الآخر بعدمه (قُدِّم قول المثبت) على قول النافي لأنه يشهد بزيادة لم يدركها النافي.

القسم (السادس) من أقسام المشهود به: (ما لا يطلع عليه الرجال غالباً، كعيوب

<sup>(</sup>١) البقرة: آية (٢٨٢).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم (٥/ ١٢٨) وأبوداود (٣٦٠٨) وابن ماجه (٢٣٧٠) وأحمد (١ / ٢٤٨) والشافعي (٢ / ١٤٠) والشافعي (١٤٠٢) وقوله: «إنما ذلك في الأموال» هو من قول عمر و بن دينار وليس من قول ابن عباس كما أوهم المصنف وللحديث شواهد (إرواء ٢٩٦/٨).

<sup>(</sup>٣) أخرجه عن جابر أحمد (٣٠٥/٣) وغيره وعن سُرَّق ابن ماجه (٢٣٧١) وغيره وعن عبادة أخرجه الترمذي (١/ ٢٥١) وغيره (إرواء ٨/ ٣٠٥).

<sup>(</sup>٤) أخرجه مالك (٢/٧٢١/٥) وعنه الشافعي (١٤٠٧) مرسلًا (إرواء ٣٠٣/٨).

النساء تحت الثياب) والاستهالال (والرضاع والبكارة والثيوبة والحيض) قال في شرح المنتهى: فيدخل في ذلك: البرص في الجسد تحت الثياب، والرَّتَقُ والقَرَنُ والعفَلَ ونحو ذلك (وكذا جراحةٌ وغيرها في حمّام وعرس ونحوهما مما لا يحضره الرجال، فيكفي فيه امرأةٌ عَدْلٌ) على الأصح قال في الشرح: ولا نعلم خلافاً في قبول النساء المنفردات في الجملة، ولحديث عقبة بن الحارث وتقدم في الرضاع (١). (والأحوط اثنتان) لما روى حذيفة أن النبي على أجاز شهادة القابلة وحدها (٢). ذكره الفقهاء في كتبهم. وروى أبو الخطاب عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما عن النبي على قال: «ويجزىء في الرضاع شهادةُ امرأة واحدة لأن ذلك معنى يثبت بقول النساء المنفردات، فلا يشترط فيه العدد، كالرواية، وأخبار الديانات.

وإن شهد بما يقبل فيه شهادة الواحدة رجل كان أولى ، لكماله.

#### فصل

(فلو شهد بقتل العمد رجلٌ وامرأتان لم يثبت شيء) يعني لا قصاصٌ ولا ديةٌ، لأن قتل العدم يوجِبُ القصاصَ، والمال بدلٌ منه. فإذا لم يثبت الأصل لم يجب البدل. وإن قلنا موجبه أحد شيئين لم يتعين أحدهما إلا باختيار، فلو أوجبنا بذلك الدية أوجبنا معيناً بدون الاختيار.

(وإن ادعى رجل على آخر أنه ضرب أخاه بسهم عمداً فقتله، ونفذ إلى أخيه الآخر فقتل خطأ، وأقام بذلك شاهداً وامرأتين، أو شاهداً وحلف معه، ثبت قتل الثاني لأنه خطأ موجَبُهُ المال، ولم يثبت قتل الأوَّل لأنه عمد موجَبُهُ القصاص.

(وإن شهدوا) أي الرجلُ والمرأتان (بسرقةٍ ثبتَ المالُ) لكمال بينته (دون القطع)، لأن السرقة توجب المال والقطع، فإذا قصرت البينة عن أحدهما ثبت الآخر.

(ومن حلف بالطلاقِ أنه ما سرق، أو) حلف أنه (ما غصب ونحوه) كما لوحلف

<sup>(</sup>١) الحديث فيه أن أمة سوداء شهدت أنها أرضعت زوجة عقبة وعقبة ففرق رسول الله بينهما شهادتها.

<sup>(</sup>٢) ضعيف: أخرجه الدارقطني (٢٤) والبيهقي (١٥١/١٥) (إرواء ٣٠٦/٨).

بالطلاق أنه ما باع أو ما اشترى، أو ما وهب، أو ما قتل (فثبت فعلُه) أي فعل ما حلف على عدمه (برجل وامرأتين، أو برجل ويمين، ثبت المال ولم تطلق) زوجته في الأصح، لأنه لم تكمل البينة المثبِتة للطلاق. وإن شهد رجل وامرأتان لرجل، أو رجل وحلف معه يميناً أن فلانة أمُّ ولده، وولدُها منه. قضي له بالجارية أمَّ ولدٍ، ولا تثبت حرية وَلَدِهَا ولا نَسَبُهُ.

تتمة: لو وُجِدَ على دابةٍ مكتوبٌ: حبيسٌ في سبيل الله، أو على حائط دارٍ، أو على أُسْكُفَّةِ باب دارِ: وقفٌ، أو: مَسْجِدٌ، حكم به.

\* \* \*

# (باب الشهادة على الشهادة) وباب الرجوع عن الشهادة (و)باب (صفة أدائها)

أي الألفاظ التي يحصل بها أداء الشهادة.

قال جعفر بن محمد: سمعت أحمد رضي الله تعالى عنه يُسأل عن الشهادة على الشهادة، فقال: هي جائزة. وكان قومٌ يسمُّونها التأويل. قال أبو عبيد: أجمعت العلماء من أهل الحجاز والعراق على إمضاء الشهادة على الشهادة في الأموال. والمعنى شاهد ذلك، والحاجة داعيةٌ إليها، لأنه لما كانت الشهادة وثيقةً مستدامةً لحفظ الأموال والاحتياط في تحصيلها، لأنه ربما مات المُقِرُّ بها فتعذَّر الرجوع إلى إقراره واستيفاء الحق ممن هو عليه، جوّزوا الإشهاد عليه لهذا المعنى.

(الشهادةُ على الشهادة) أي صورةُ تحمُّلِها (أن يقول: أشهدْ يا فلان على شهادتي أنّي أشهد أنّ فلانَ بن فلانٍ أشهدني على نفسه) بكذا، (أو: شهدت عليه) بكذا، (أو أقرّ عندي بكذا).

(ويصح أن يشهد على شهادة الرجلين رجلٌ وامرأتان، ورجلٌ وامرأتانِ على مثلهم) أي على رجل وامرأتين، (وامرأة على امرأة فيما تقبل فيه) شهادة (المرأة) أي في المال وما يقصد به المال لأن لهن مدخلاً فيه ولأن الفرع بدل الأصل، فاكتفي بمثل عددهم، كأخبار الديانات، وقال ابن بطة: لا بد من أربعة على كل واحد اثنين، وقال الإمام أحمد: شاهد على شاهد يجوز، لم يزل الناس على هذا شريح فمن دونه، إلا أن أبا حنيفة أنكره، قاله في الشرح.

(وشروطها) أي تحمُّل الشهادة على الشهادة (أربعة):

(أحدها: أن تكون في حقوق الآدميّين)، فلا تقبل في حقوق الله تعالى، لأن الحدود مبنيّة على السَّرِ والدَّرء بالشبهات والإسقاط بالرجوع عن الإقرار، والشهادة على الشهادة في الشهادة في شهود الفرع، مع احتمال فيها شبهة ، فإنّها يتطرّق إليها احتمالات الغلط والسهو والكذب في شهود الفرع، مع احتمال زائدٍ لا يوجد في شهود الأصل، وهو معتبر، بدليل أنها لا تقبل مع القدرة على شهود الأصل، فوجب أن لا تقبل فيما يُدْرَأ بالشبهات.

(الثاني: تعذّر) شهادة (شهود الأصل بموتٍ أو مرضٍ أو خوفٍ) من سلطانٍ أو غيرِهِ (أو غيبةٍ مسافّة قصرٍ) لأنه إذا أمكن الحاكم أن يسمع شهادة شاهدي الأصل، استغنى عن البحث عن عدالة شاهدي الفرع عليهما، وكان أحْوَطَ للشهادة، فإن سماعه من شهود الأصل معلوم، وصدقُ شاهدي الفرع عليهما مظنون، والعمل باليقين مع إمكانه أولى من اتباع الظن. ولأن شهادة الأصل تُثبتُ نفسَ الحق وشهادة الفرع إنما تُثبتُ الشهادة عليه؛ (ويدومَ تعذّرُهم) أي تعذّر شهود الأصل (إلى صدور الحكم).

إذا علمت ذلك (فمتى أمكنت شهادة الأصل) قبل الحكم (وُقِف) الحكم على سماعها) لأن الشرط الذي هو تعذّر الأصل زال، كما لو كانا حاضرين أصحاء.

الشرط (الثالث: دوامُ عدالةِ) شاهدي (الأصل، و)عدالةِ شاهدي (الفرع، إلى صدور الحكم. فمتى حدث من أحدهم) أي من شاهدي الأصل أو الفرع (قبلَه) أي الحكم (ما يمنعه) أي ما يمنع القبول، من فسقٍ وجنونٍ ونحوهما، (وُقِفَ) أي الحكم لأنه مبنيّ على شهادة الجميع.

الشرط (الرابع: ثبوتُ عدالةِ الجميع) أي عدالة شهودِ الأصل والفرع، لأنهما شهادتان، فلا يحكم بهما بدون عدالةِ الشهود. قال في شرح المقنع: لأن الحكم ينبني على الشهادتين جميعاً، فاعتبرت الشروط في كل واحدٍ منهما، ولا نعلم في هذا خلافاً، فإن عَدّلَ شهودَ الأصل شهودُ الفرع، فشهدا بعدالتهما، وعلى شهادتهما، جاز بغير خلافٍ نعلمه. وإن شهدا بعدالتهما خكم. وإن لم يعرفهما بحث عنهما. انتهى.

(ويصح من الفرع أن يعدّل الأصل) قال في الإقناع: ولا يجب على فرع تعديل أصله، ويتولّى الحاكم ذلك. وإن عدّله الفرع قُبِل انتهى. (لا تعديلُ شاهدٍ لرفيقِهِ) لأنه يؤدي

إلى انحصارِ الشهادة في أحدهما. (وإن قال شهود الأصل بعد الحكم بشهادة الفرع: ما أشهدناهم بشيءٍ) مما شهدا به على شهادتنا (لم يضمن الفريقان) يعني. لا شهود الأصل، ولا شهود الفرع (شيئاً) مما حُكِم بتلفه، لأن شاهدي الفرع لم يثبت كذبهما، وشاهدي الأصل لم يثبت رجوعُهما، لأن الرجوع إنما يكون بعد الشهادة، فإنكار أصل الشهادة لا يكون رجوعاً عنها، فلذلك لم يضْمَنا.

### فصل [في صفة الأداء]

(ولا تقبل الشهادة إلا ب) لفظ: (أشهد، أو) بلفظ: (شهدت) لأن الشهادة مصدر «شَهِدَ يَشْهَدُ شَهَادَةً» فلا بد من الإتيان بفعله المشتق منها، ولأن فيها معنى لا يحصل في غيرها من اللفظات، بدليل أنها تستعمل في اللعان، ولا يحصل ذلك في غيرها.

إذا علمت ذلك (فلا يكفي) قوله: (أنا شاهد) لأن ذلك إخبار عما هو متّصف به، كما لو قال: أنا متحمّلُ شهادةً على زيدٍ بكذا. بخلافِ قولِهِ: أشهدُ، أو: شهدتُ بكذا، فإن هذه جملةٌ فعليةٌ تدل على حدوث فعل الشهادة.

(ولا) يكفي قوله: (أَعْلَمُ، أو: أُحِقُّ)، أو: أَعرِفُ، أو: أتحقّق، أو: أتبقَّن، لأنه لم يأتِ بالفعل المشتق من لفظ الشهادة. (أو) قال الشاهد: (أشهدُ بما وضعتُ بهِ حطّي. لكن لو قال من تقدَّمَهُ غيرُه بالشهادة: بذلكَ أشهد، أو: كذلك أشهدُ، صحّ) نقله في المنتهى وعنه تصح الشهادة، ويحكم بها بدون فعلها المشتق منها، اختاره الشيخ تقي الدين وقال: لا يعرف عن صحابي ولا تابعي اشتراط لفظ الشهادة، وفي الكتاب والسنة إطلاق لفظ الشهادة على الخبر المجرد، ذكره في الإنصاف.

### [رجوع الشهود عن شهادتهم]:

وإذا رَجَعَ شهودُ المال أو) شهود (العتق، بعدَ حُكْمِ الحاكِمِ لم ينقض) الحكم، لأنه قد تم ووجَبَ المشهودُ به للمشهود له، ورجوعُ الشاهدِ عن شهادته المحكوم بها لا يوجب نقضه، لأنهما إن قالا: تعمَّدنا فقد شهدا على أنفسهما بالفسق، فهما متهمان بإرادة نقضه، كما لو شهد فاسقان على الشاهدين بالفسق، فإنه لا يوجب التوقّف في شهادتهما. وإن قالا: أخطأنا، لم يجبُ النقضُ أيضاً، لجواز أن يكونا قد أخطأا في قولهما الثاني، بأن اشتبه عليهما الحال، ونحو ذلك.

(ويضمنون) بذلك المالَ الذي شهدوا به، سواء قُبِضَ أو لم يُقبَض، وسواء كان قائماً أو تالفاً، لأنهما أخرجاه من يد مالكه بغير حقِّ، وحالا بينه وبينه، فلزمهما ضمانُه كما لو أتلفاه. وإن كانت الشهادة بعتقٍ غَرِمَا قيمة من شهدا بعتقهِ، لأنهما أزالا يد السيّد عن عبده أو أمته بشهادتهما المرجوع عنها، أشبه ما لو قتلا من شهدا بعتقهِ. ومحل ذلك: ما لم يصدِّقهما على بطلان شهادتهما المشهودُ له، أو تكونَ الشهادة بدينٍ فَيُبْرَأُ منه قبل أن يرجعا، ذكرها في المنتهى عن المغني.

### [تعزير شاهد الزور]:

(وإذا علم الحاكم بشاهدِ زورِ بإقراره) على نفسه أنه شهد بالزور، (أو تبيُّنِ كذبِهِ يقيناً) وذلك بأن يشهد بما يقطع بكذبه (عزَّره) في الأصحّ قاله في المنتهى.

(ولو تابَ) كما لو تابَ من وجب عليه حدٌّ، فإنه لا يسقط بتوبته.

ثم اعلم أن شهادة الزور من أكبر الكبائر وقد نهى الله تعالى عنها، مع نهيه عن عبادة الأوثان، بقوله تعالى: ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الرَّورِ ﴾ (١) ولا يتقدر تعزيرُه، بل يكون (بما يراه الحاكم) إما بجلدٍ أو بحبس أو كشفِ رأس أو توبيخ بكلام ، يفعل ما يراه صواباً، (ما لم يخالف) ذلك (نصًّا) أو معنى النص، (وطيف به) أي بشاهد الزور (في المواضع التي يشتهر فيها) فيوقفُ في سوقِهِ إن كان من أهل السوق، أو في قبيلته إن كان من أهل السوق، أو في قبيلته إن كان من أهل القبائل، أو في مسجده إن كان من أهل المساجد، وينادى عليه (فيقال: إنَّا وجدناه شاهد زورٍ فاجتنبوه) يعني يقول الموكّلُ بِهِ: إن الحاكم يقرأ عليكم السلام، ويقول: هذا شاهد زورٍ فاعرفوه.

تنبيه: لا يعزَّر شاهدٌ بتعارُض ِ البيّنة. ولا يُغَلَّط في شهادته أو رجوعِهِ. ومتى ادعى شهودُ قودٍ خطأً عُزِّروا.

\* \* \*

<sup>(</sup>١) الحج: آية (٣٠).

# باب اليمين في الدعاوى

أي ذكر ما تجب فيه اليمين، وذكرُ صفتها، ولفظها.

وهي تقطَعُ الخصومَة حالًا، ولا تسقِطُ حقًّا، فتُسْمَع البينة بعد اليمين.

(البينة على المدّعي، واليمين على من أنكر) هذه قطعة من حديث ورد عن ابن عباس (١)، وقال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه.

(ولا يمينَ على منكرِ ادَّعِيَ عليه بحقً لله) سبحانه و (تعالى، كالحدّ)، بلا خلاف، قاله في الشرح: لأنه لو أقرَّ به ثم رجع، قُبِلَ منه وخُلي سبيله بلا يمين، ولأنه يستحب ستره، والتعريض للمقرِّ به ليرجع. (ولو) كان ذلك الحدُّ (قذفاً، والتعزيرِ والعبادةِ وإخراجِ الصَّدَقةِ) الواجبةِ (والكفّارةِ والنذرِ) أما الحدود فلا خلافَ في أنها لا تشرع فيها اليمين، لأنه لو أقر ثم رجع عن إقراره قبل منه وخُلي سبيله من غير يمينٍ، فلأن لا يُستحلف مع عدم الإقرار أولى، ولأنه يستحب ستره والتعريض للمُقِر ليرجع عن إقراره، وللشهود بِترك الشهادة بالحدّ والستر عليه. وأمّا ما عدا ذلك من حقوق الله تعالى فأشبة الحدود، لأن ذلك عبادة، فلا يستحلف عليها، كالصَّلاة وقال أحمد: لا يستحلف الناس على صدقاتهم، وقال أيضاً: لم أسمع ممن قضى جواز الأعيان إلا في الأموال خاصة. (ولا) يمينَ (على شاهدٍ أنكرَ شهادَتَهُ) أي أنكر

<sup>(</sup>۱) صحيح: أخرجه الترمذي (۲۰۱/۱) والدارقطني (۵۱۷) والبيهقي (۲۰۱/۲۰۲) وغيرهم والحديث صحيح بشواهده وأخرج بعضه البخاري (۲۱۳/۳) ومسلم (۱۲۸/۵) وغيرهم (إرواء /۲۱۶).

تحمُّلها، (و) لا على (حاكم أنكر حكمَهُ) ولا على وصيِّ على نفي دينِ على موص ٍ.

وإن ادعى وصيَّ وصيته للفقراء، فأنكر الورثة، حلفوا. فإن نكلوا قضي عليهم بما ادعاه الوصيّ (ويحلف المنكر في كل حقّ آدميًّ يقصد منه المال، كالديون والجنايات والإتلافات) لعموم الخبر، وهو ظاهر في القصاص، لقوله «لو يعطى الناس بدعواهم لادعى قوم دماء رجال وأموالهم»(١).

(فإن نَكلَ) المنكِر (عن اليمين قُضِيَ عليهِ بالحقّ) أي بما ادُّعي عليه به لما تقدم عن عثمان رضى الله عنه.

(وإذا حلف على نفي فعل نفسه، أو) حلف على (نفي دينٍ عليه، حَلَفَ على البتّ) لما روى ابن عباس أن النبي عليه قال لرجل حَلَفه: «قل: والله الذي لا إله إلا هُوماله عندي شيءٌ» (٢) ولأن له طريقاً إلى العلم به، فلزمه القطع بنفيه. (وإن حلف على نفي دعوى على غيره، كمورّثِه ورقيقِه ومولِّيه حلف على نفي العلم) نص عليه أحمد، وذكر حديثاً عن القاسم بن عبد الرحمن عن النبي على «لا تضطروا الناس في أيمانهم أن يحلفوا على ما لا يعلمون (٣)، وفي حديث الحضرمي: «. ولكن أحلفه، والله ما يعلم أنها أرضي اغتصبنيها أبوه (٤). فمن ادعى على إنسانٍ أن عبدَهُ جنى عليه، فأنكر، وأراد تحليفَهُ، حَلَف أنه لا يعلمُ أن عبده جنى على المدَّعي ولأنه لا يمكنه الإحاطة بفعل غيره، فلم يكلف ذلك، بخلاف فعل نفسه، وعنه: اليمين كلها على نفي العلم، وبه قال الشعبي والنخعي: ذكره في الشرح.

(ومن أقام شاهدا بما ادعاه) مما يقبل فيه شاهد ويمين (حَلَف معه) أي مع الشاهد

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري (٢١٣/٣) ومسلم (١٢٨/٥) والبيهقي (١٠/٢٥٢) (إرواء ٢٦٤/٨).

<sup>(</sup>٢) ضعيف: أخرجه أبو داود (٣٦٢) والبيهقي (١٨٠/١٠) (إرواء ٣٠٧/٨).

<sup>(</sup>٣) ضعيف: أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» كما «في الجامع الكبير» للسيوطي (٢/٣٤٨/٢) (إرواء ٨٠٨/٨).

<sup>(</sup>٤) ضعيف: بهذه الزيادة والحديث أخرجه البخاري (٢/١٦) ومسلم (١/٨٦) وغيرهما لكن ليس فيه هذا الذي ذكره المصنف وأخرج هذه الزيادة أبو داود (٣٦٢٢) وابن الجارود (١٠٠٥) والبيهقي (١٠/٨٠) وغيرهم (إرواء ٢٦٢/٨).

(على البتّ) ويجب تقديم الشهادة الى اليمين. ولا يُشترَط في يمينه أن يقول: وأنّ شاهِدِي صادقٌ في شهادته.

(ومن توجّه عليه حَلِفٌ لجماعةٍ لكلِّ واحدٍ يميناً) لأن لكل واحد منهم حقًّا غيرَ حقِّ الآخر. فإذا طلبَ كلُّ واحدً منهم يميناً كان له ذلك، كسائر الحقوق إذا انفرد بها. وقد حكى الإصطخري أن إسماعيل بن إسحق القاضي حلّف رجلاً بحقٍّ لرجلين يميناً واحدةً، فخطًاه أهل عصره (ما لم يرضوا) كلهم (ب) يمينٍ (واحدة) فيكتفي بها، لأن الحق لهم، وقد رضوا بإسقاطه فسقط.

## فصل [في تغليظ اليمين]

واليمين المشروعة هي اليمين بالله جلّ اسمه لقوله عزّ وجلّ: ﴿ . . فيقسمان بالله إن ارتبتم لا نشتري به ثمناً . ﴾ (١) ، وقوله : ﴿ فيقسمان بالله لشهادتنا أحق من شهادتهما ﴾ (٢) ، وقوله : ﴿ . . وأقسموا بالله جهد أيمانهم . . ﴾ (٣) ، قال بعض المفسرين : من أقسم بالله فقد أقسم بالله جهد اليمين ، «واستحلف النبي على ركانة بن عبد يزيد في الطلاق ، والله ما أردت إلا واحدة » (٤) . وقال عثمان لابن عمر «تحلف بالله لقد بعته وما به داء تعلمه » (٥) ، وسواء كان الحالف مسلماً أو كافراً ، عدلاً أو فاسقاً ، لأن النبي على لما قال للحضرمي : «فلك يمينه ، فقال : إنه رجل فاجر لا يبالي على ما حلف عليه ، قال : ليس لك إلا ذلك » (٢) ، وقال الأشعث بن قيس «كان بيني وبين رجل من اليهود أرض فجحدني ، فقدمت إلى النبي على الله فقال لي : هل لك بينة ؟ قلت : لا ، قال لليهودي : احلف ثلاثاً ،

<sup>(</sup>١) المائدة: آية (١٠٦).

<sup>(</sup>٢) المائدة: آية (١٠٧).

<sup>(</sup>٣) الأنعام: آية (١٠٩).

<sup>(</sup>٤) ضعيف: أخرجه أبو داود (٢٢٠٨) والترمذي (١/ ٢٢٠) والحاكم (١٩٩/٢) وغيرهم (١٩٩/٧).

<sup>(</sup>٥) صحيح: أخرجه البيهقي (٥/٣٢٨) (إرواء ٢٦٤/).

<sup>(</sup>٦) أخرجه مسلم (١/٨٦) وأبو داود (٣٦٢٣) والترمذي (١/١٥١) وغيرهم (إرواء ٢٥٧/٨).

قلت: إذا يحلف فيذهب بمالي، فأنزل الله تعالى: ﴿ إِنْ الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً.. ﴾ (١) إلى آخر الآية (٢)، وأين حلف ومتى حلف أجزأ، «وحلف عمر في حكومته لأبيّ في النخل في مجلس زيد، فلم ينكره أحد» (٣).

(وللحاكم تغليظُ اليمينِ فيما له خطر) وهو المثلُ في العلو كالخطر، وذلك (كجناية لا توجب قوداً، وعتقِ ومال ٍ كثيرِ قدر نصابِ الزكاةِ.

فتغليظُ يمينِ المسلم أن يقول: واللهِ الذي لا إله إلا هو عالم الغيبِ والشهادةِ، الرحمنِ الرحيم ، الطالبِ الغالب، الضارِّ النافع، الذي يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور) لحديث ابن عباس السابق (٤)، فالطالبُ اسم فاعل من طلب الشيء إذا قصده، والغالب اسم فاعل من غلبه بمعنى قَهَرَه، والضارُّ النافع من أسماء الله الحسنى. أي قادر على ضرّ من شاء ونفع من شاء، وخائنةُ الأعين ما يضمر في النفس، ويكفُّ عنه اللسان، ويومأ إليه بالعين. وما تخفي الصدور: وما تضمره وقال الشافعي: رأيتهم يؤكدون اليمين بالمصحف، ورأيت ابن مازن قاضي صنعاء يغلظ اليمين به، قال ابن المنذر: لا تترك سنة النبي على لفعل ابن مازن ولا غيره.

والتغليظ في الزمان أن يحلف بعد العصر لقوله تعالى: ﴿ . . تحبسونهما من بعد الصلاة . . ﴾ (°) ، قال بعض المفسرين : أي صلاة العصر ، ولفعل أبي موسى . أوبين الأذان والإقامة .

وبالمكان: بمكة بين الركن والمقام، وعند الصخرة ببيت المقدس وروي مرفوعاً «هي من الجنة» (٦). وسائر البلاد عند منبر الجامع لما روي مرفوعاً عن جابر: «من حلف على

<sup>(</sup>١) آل عمران: آية (٧٧).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري (٢ /١١٦) ومسلم (١ /٨٦) وأحمد (٥ /٢١١) وغيرهم (إرواء ٢٦٢/٨).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البيهقي (١٤٥/١٠) بسند مرسل (إرواء ٢٣٨/٨).

<sup>(</sup>٤) تقدم في أول الباب.

<sup>(</sup>٥) المائدة: آية (١٠٦) .

<sup>(</sup>٦) أخرجه ابن ماجه (٣٤٥٦) وأحمد (٣/٥) وأبو نعيم (٩/٠٥) ورجاله ثقات رجال الشيخين غير واحد فهو ثقة ولكنه اضطرب في متنه (إرواء ٣١٢/٨).

منبري هذا يميناً آثمة فليتبوأ مقعده من النار»(١) ، وقيس عليه باقي منابر المساجد، ويحلف الذمي بموضع يقدسه، قال الشعبي لنصراني. اذهب إلى البيعة، وقال كعب بن سور في نصراني: اذهبوا به إلى المذبح، ولأنه ثبت التغليظ في أهل الذمة، فنقيس عليهم غيرهم، قاله في الكافي.

(ويقول اليهودي: واللهِ الذي أنزلَ التوراةَ على موسى، وفلق له البحر، وأنجاهُ من فرعونَ وملئه) لحديث أبي هريرة «أن النبي على قال لليهود: «نَشَدْتُكُم باللهِ الذي أنزل التوراة على من زنى؟»(٢).

(ويقول النصراني: واللهِ الـذي أنـزل الإنجيـلَ على عيسى، وجعله يحيـي المـوتى ويبرىء الأكمه والأبْرص) لأنه لفظ تتأكّد به يمينه.

ويقول المجوسي: واللهِ الذي خلقني وصوّرني ورزقني.

(ومن أبى التغليظ لم يكن ناكلاً) عن اليمين، لأنه قد بذل الواجب الذي عليه، فيجب الاكتفاء به، ويحرم التعرّض له. قاله في النكت لحديث ابن عمر مرفوعاً «ومن حُلِف له بالله فليرض »(٣).

ولا يحلف بطلاقِ وفاقاً للأئمة الثلاثة. قاله الشيخ.

(وإن رأى الحاكم ترك التغليظِ فتركه كان مصيباً).

<sup>(</sup>۱) صحيح : أخرجه مالك (۱۰/۷۲۷/۲) وعنه الشافعي (۱۲۱۵) وأحمد (۳٤٤/۳) وغيرهم (إرواء ۳۱۳/۸).

<sup>(</sup>٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٦٢٤) وله شاهد أخرجه مسلم (١٢٢/٥) (إرواء ١١١٨).

<sup>(</sup>٣) أخرجه ابن ماجه (٢١٠١) وإسناده صحيح (إرواء ٨/٣١٤).

# كتاب الإقرار

وهو الاعتراف بالحق. مأخوذٌ من المَقَرّ، وهو المكانُ، كأن المُقرّ يجعل الحق في موضعه.

والأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابِ
وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّه قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَى ذلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا ﴾(١) والحكم به واجب، لقوله ﷺ: «واغديا أنيس إلى امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها»(٢)، «ورجم النبي ﷺ ماعزاً والغامدية والجهنية بإقرارهم»(٣)، ولأنه إذا وجب الحكم بالبينة، فلأن يجب بالإقرار مع بُعده من الريبة أولى، قاله في الكافي.

(لا يصحُّ الإِقرار إلا من مكلف) فلا يصحّ من صغير ومجنونٍ لحديث «رفع القلم عن ثلاثة» (أ) وتقدم. (مختارٍ) فلا يصح من مُكْرهٍ عليه لحديث «عفي لأمتي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» (أ). (ولو) كان المقرُّ (هازلًا. بلفظٍ أو كتابةٍ، لا بإشارةٍ، إلا من أخرس) إن كانت الإشارة معلومة.

<sup>(</sup>١) آل عمران: آية (٨١).

 <sup>(</sup>۲) أخرجه البخاري (۲/ ۲۵) ومسلم (۱۲۱/٥) ومالك (۲/۸۲۲) والشافعي (۱٤٨٩) وغيرهم
 (إرواء /۲۸۷).

<sup>(</sup>٣) أما رجم ماعز فأخرجه البخاري (٣٠١/٤) ومسلم (١١٦/٥) وأحمد (٢٥٣/٢) وغيرهم ورجم الغامدية أخرجه مسلم (١١٩/٥) وأبو داود (٤٤٣٣) وغيرهما.

<sup>(</sup>٤) صحيح: وتقدم مراراً.

<sup>(</sup>٥) صحيح: بلفظ «إن الله وضع عن أمتي. . » وتقدم مراراً.

(لكن لو أقر صغيرٌ أو قنِّ أُذِنَ لهما في تِجارةٍ في قدر ما أُذِن لهما) أي الصغير والقن (فيه صحّ). قال أحمد في رواية مهنا، في اليتيم إذا أَذِنَ له، يعني: وليّه، في التجارة، وهو يعقل البيع والشراء، فبيعه وشراؤه جائز، وإن أقرّ أنه اقتضى شيئاً من مالِهِ جاز بقدر ما أذن له فيه وليه.

(ومن أُكرِه ليقرَّ بدرهم فأقرَّ بدينارٍ) صح ولزمه، (أو) أُكرِهَ (ليقرَّ لزيد فأقر لعمرٍو، صحّ ولزمه) مثل أن يكره على الإِقرار بطلاقِ امرأة معينةٍ فيقرَّ بطلاقِ غيرها، أو على الإقرار بدنانيرَ، فيقرَّ بدراهم، فيصحُّ إقراره، لأنه أقرَّ بما لم يكره عليه، فصحّ كما لو أقرَّ به ابتداء.

(وليس الإقرار بإنشاء تمليكٍ) بل هو إخبارٌ عما في نفس الأمر.

إذا علمت ذلك (فيصح) إقرار الإنسان لغيره (حتى مع إضافة الملك لنفسه، كقولـه كتابي هذا لزيدٍ) قال في الفروع: ويصح مع إضافة الملك إليه. انتهى.

(ويصح إقرار المريض بمال لغير وارثٍ) لأنه غير متَّهم في حقه. قـال في شرح المقنع: قال ابن المنذر: أجمع كـلُّ من يحفظ عنه من أهـل العلم أن إقرار المريض في مرضه لغير وارثٍ جائز.

(ويكونُ) المقرُّ به للأجنبي (من رأس ِ المال) أي مال المقر.

(و) يصح إقرار المريض إيضاً (بأخذِ دينٍ من غير وارثٍ) لأن ذلك إقرار لمن لا يتهم في حقه فقبل (لا إن أقرّ لوارثٍ، إلا ببينةٍ) قال في المنتهى وشرحه: وإن أقرّ المريض بمال لوارثٍ لم يقبل إقراره بذلك إلا ببينة أو إجازة من الورثة، لأنه إيصال لماله إلى وارثه بقولِه في مرض موته، فلم يصحّ بغير رضًا بقيّة الورثة، كهبته. ولأنه محجور عليه في حقه، فلم يصحّ الإقرار له. انتهى وقال مالك: يصح إذا لم يتهم، إلا أن يقر لزوجته بمهر مثلها فأقل، فيصح في قول الجميع إلا الشعبي، ذكره في الشرح.

(والاعتبار بكون من أقر له وارثاً أوْ لا) أي غير وارث (حالة الإقرار) لأنه قولٌ تعتبر فيه التهمة، فاعتُبرت حالة وجودِهِ دون غيرها. فلو أقرّ لوارثٍ فصار عند الموت غيرَ وارثٍ، كما لو أقرّ لأخيه من أبيه بشيء، فحَدَثَ لَهُ أخ شقيقٌ، لم يلزم إقراره. وإن أقرّ لغيرِ وارثٍ لزم ولو صار المقرُّ له وارثاً للمقرِّ (لا الموت، عكس الوصية) فإن الاعتبار بكون من وصّى له وارثاً أوْ

لا، عند الموت فلو أقر لوارثه فلم يمت حتى صار غير وارث لم يصح، وإن أقر لغير وارث فصار وارثاً قبل الموت صح إقراره له، نص عليه أحمد؛ لأن إقراره لوارث في الأولى ولغير وارث في الثانية، متهم في الأولى غير متهم في الثانية، فأشبه الشهادة، قاله في الكافي.

(وإن كذّب المقرُّ له المقرَّ به بما الإقرار) لأنه أقرّ لمن لم يصدّقه، فبطل لذلك. (وكان للمقِرّ أن يتصرف فيما أقرّ به بما شاء) قال في المنتهى: ومن أقرّ لمكلف بمال في يده، ولو برِقِّ نفسه، أو كان المقرَّ به قنًا فكذَّبَهُ المقرُّ لَهُ بطل. ويُقرُّ بيد المُقِرّ، ولا يقبل عود مقرِّ له إلى دعواه. وإن عاد المقرّ فادّعاه لنفسه، أو أنه لثالث؛ قبل. انتهى.

### فصل

(والإقرار) ممن يصح إقراره (لقنِّ غيرِه إقرارٌ لسيّده) لأنه هو الجهة التي يصحّ لها الإقرار، فتعيَّنَ جعلُ المال له. وحينئذٍ يلزم المقِرَّ ما أقرّ به بتصديق السيد، ويبطل بردّه.

(و) الإقرار (لمسجد أو مقبرة أو طريق ونحوه) كثغر وقنطرة (يصح). وفي الأصح: (ولو أطلق) بأن لم يعين سبباً، كغلّة وقف، ونحو ذلك. لأن ذلك إقرار ممن يصح إقراره، فلزمه كما لوعيّن السبب.

(و) الإقرار (لدارٍ أو بهيمةٍ لا يصحّ) لأن الدار لا تجري عليها صدقة غالباً، بخلاف المسجد، ولأن البهيمة لا تملك ولا لها أهلية التملك. (إلا إنْ عيَّنَ السبب) من غصب أو استئجار.

(و)يصحّ (لحمل ٍ) أي حمل الآدمية بمال ٍ، وإن لم يَعْزُهُ إلى سببٍ، لأنه يجوز أن يملك بوجهٍ صحيح، فصح له الإقرار المطلق، كالطفل.

(ف) لمِن (وُلِدَ ميتاً أو لم يكن) في بطنِها (حملٌ بَطَلَ) إقراره لأنه إقرار لمن لا يصحّ أن يملك.

وإن ولدت أمُّ الحمل حيًّا وميتاً، فللحيّ جميع المقَرِّ به. قال في الإنصاف: بلا نزاع ِ. انتهى، وذلك لفواتِ شرطِهِ في الميت.

(و)إن ولدت (حيًّا فأكثر ظلم السوية) وإن كان ذكراً وأنثى ، لأنه لا مزيّـةَ لأحدهمـا

على صاحبه، كما لو أقرّ لرجل وامرأةٍ بمال ، ما لم يعز إقراره إلى سبب يوجِبُ تفاضًلًا، كإرث ووصية يقتضيانه، فيعمل به.

(وإن أقرّ رجل، أو) أقرت (امرأة بزوجية الآخر، فَسَكَت) صحّ، وورثه، لأنه إذا صح الإقرار ثبتت الزوجية، فوجَبَ أن يرث، لقيام الزوجية بينهما، (أو جَحَدَ) يعني: أنه لو أقر أحدُهما بزوجية الآخر فجحده (ثم صدّقه صحّ) أيضاً (وورثه) لأن الإقرار حَصَل من الميّت، والتصديق قد وجد من المقرِّ له في حياته، ولا يضر جحده قبل إقراره، كالمدّعي عليه يجحد ثم يقر بالحقّ (لا إن بقي) الجاحد (على تكذيبِه حتى ماتَ) المقرِّ، لأنه متهم في تصديقه بعد موته.



# (ما يحصل به الإقرار) أي اللفظ الذي يحصل به الإقرار، (وما) إذا وصل بإقراره ما (يغيّره) أي الإقرار

(من ادُّعي عليه بألفٍ) مثلاً، (فقال) في جوابه: (نعم، أو) قال: (صدقت، أو) قال: (أنا مقرِّ)، أو قال: أنا مقرِّ به، أو قال: إني مقرِّ بدعواك، (أو) قال: مُقِرّ، فقط، أو قال: المدعى عليه في جواب الدعوى: (خُذْها، أو: اتَّزِنْها، أو: اقبضْها)، أو: أحرِزْها، أو قال: هي صحاحٌ؛ أو قال: كأني جاحِدٌ لك؟ أو: كأني جحدتُك حقَّك؟ (فقد أقرّ) له، لوقوع ذلك عقب الدعوى.

(لا إن قال) مدعى عليه في جوابه: (أنا أُقِرُ) فإنه لا يكون إقراراً، (أو) قال: أنا (لا أنكر) لأنه لا يلزم من عدم الإنكار الإقرار، فإنّ بينهما قسماً آخر، وهو السكوت عنهما؛ أو قال في جوابه: يجوز أن يكونَ محقًا؛ (أو) قال: (خُذْ)، لاحتمال أن يكون مراده: خذ الجواب مني؛ (أو قال: اتَّزِنْ) أو: أَحْرِزْ، (أو) قال (افتح كُمَّك) لاحتمال أن يكون ذلك لشيء غير المدَّعى به. (و)قولُ المدعى عليه: (بلى، في جواب: أليْسَ لي عليك كذا؟ إقرارً) بلا خلاف، (لا) قولُ: (نعم، إلا من عامّيّ فيكون إقراراً، كقوله عشرة غير درهم بضم الراء ـ يلزمه تسعة، لأن ذلك لا يعرفه إلا الحذَّاق من أهل العربية، وفي حديث عمرو بن عبسة «. فدخلت عليه فقلت: يا رسول الله أتعرفني؟ فقال نعم: أنت الذي لقيتني بمكة، قال: فقلت بلى»(١)، قال في شرح مسلم: فيه صحة الجواب ببلى، وإن يكن قبلها نفى، وصحة الإقرار بها، قال: وهو الصحيح من مذهبنا، أي مذهب الشافعية.

وإن قال: أليس عليك ألف، فقال: بلي، فقد أقرّ، لا: نعم.

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم (٢٠٨/٢) والبيهقي (٢/٤٥٤) وأحمد (١١٢/٤) (إرواء ٣١٦/٨).

(وإن قال) إنسان لآخر: (اقض ديني عليكَ ألفاً). فقال: نعم؛ أو قال له: اشتر ثوبي هذا، فقال: نعم؛ أو قال له: أعطني ثوبي هذا. فقال: نعم؛ أو سلّم إليَّ فرسي هذه، فقال: نعم؛ أو: أعطني ألفاً من الذي عليك، فقال: نعم؛ (أو) قال له: (هل لي، أو: لي عليك ألفٌ، فقال: نعم) فقد أقرّ له، لأن نعم تصديق.

(أو قال: أمهلني يوماً، أو: حتَّى أفتح الصندوق)، فقد أقرَّ له، لأن طلب الإمهال يقتضى أن الحقّ عليه.

(أو قال: له عليّ ألفٌ إن شاء الله) فقد أقـرّ له، لأنـه وصل إقـراره بما يـرفعه كله، ويصرفه إلى غير الإقرار، فلزمه ما أقرّ به، وبطل ما وصله به.

(أو) قال: له عليّ ألف لا يلزمني (إلا أن يشاء الله) فقد أقرّ له بالألف، لأنّه علّق رفع الإقرار على أمرِ لا يعلم به، فلم يرتفع.

(أو) قال: له علي ألف لا تلزمني إلا أن يشاء (زيدٌ، فقد أقرّ) له بالألف.

(وإن علق) الإقرار (بشرطٍ لم يصح ، سواء قدّم الشرط ، كإن شاء زيدٌ فله) أي فلعمرو (عليّ دينارٌ) أو: إن جاء رأسُ الشَّهر فله عليّ كذا ، أو: إن قدم زيدٌ فلعمرٍ وعليَّ كذا ، لأنه لم يثبت على نفسه شيئاً بي الحال ، وإنما علق ثبوته على شرط ، والإقرار إخبار سابق ، فلا يتعلق بشرط مستقبل ، بخلاف تعليقه على مشيئة الله عزّ وجلّ ، فإنها تذكرني الكلام تبركاً وتفويضاً إلى الله تعالى ، كقوله تعالى : ﴿ لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين ﴿ (١) ، وقد علم الله أنهم سيدخلونه بلا شك ، وقال القاضي : يكون إقراراً صحيحاً ، لأن الحق الثابت في الحال لا يقف على شرط مستقبل ، فسقط الاستثناء ، قاله في الكافي . (أو أخرّه) أي الشرط ، (ك) قوله : (له) أي لزيدٍ (عليَّ دينار إن شاء زيدٌ ، أو قدم الحاجّ) ، أو جاء المطر ، فإنّ إقراره لا يصح ، لما بين الإخبار والمعلَّق على شرط مستقبلٍ من التنافي .

ويستثنى من ذلك صورةً أشار إليها بقوله: (إلا إن قال له: إذا جاء وقتُ كذا فله عليّ

<sup>(</sup>١) الفتح: آية (٢٧).

دينارٌ، فيلزمه في الحال) لأنه قد بدأ بالإقرار فعمل به، وقوله إذا جاء رأس الشهر يحتمل أنه أراد المَحِلّ، فلا يبطل الإقرار بأمر محتمل. (فإن فسّره) أي فسّر قوله: إذا جاء وقتُ كذا (بأجل ، أو وصيّةٍ، قُبِل) ذلك (منه بيمينه) لأن ذلك لا يعلم إلا منه، ويحتمله لفظه وقال في الكافي: وإن قال له عليّ ألف إذا جاء رأس الشهر كان مقراً، لأنه بدأ بالإقرار وبيّن بالثاني المحل، وإن قال: إذا جاء رأس الشهر فله عليّ ألف، فليس بإقرار، لأنه بدأ بالشرط، وأخبر أن الوجوب إنما يوجد عند رأس الشهر، والإقرار لا يتعلق على شرط.

(ومن ادُّعِيَ عليه بدينارٍ، فقال: إن شهد به زيد، فهو صادق، لم يكن مقرًا) لأن ذلك وعد بالتصديق على الشهادة، لا تصديقٌ في الأصح.

### فصل [فيما إذا وصل بإقراره ما يغيره]

فمن ذلك: (إذا قال) إنسان عن آخر: (له عليّ من ثمن خمرٍ ألفٌ، لم يلزمه شيءٌ) لأنه أقرّ بثمنِ خمرٍ، وقدّره بالألف، فلا يلزمه، لأن ثمن الخمر لا يجب. (وإن قال: له عليّ ألفٌ من ثمنِ خمرٍ)، أو: له عليّ ألفٌ من ثمنِ مبيع لم أقبِضْهُ، (لزمه الألف) لأن ما يذكره بعد قوله له عليّ الألف رفعٌ لجميع ما أقرّ به، فلا يقبل، كاستثناء الكل.

### [الاستثناء في الإقرار]:

(ويصح استثناءُ النصفِ فأقل) من النصف، لأنه لغة العرب، قال الله تعالى: ﴿ . . فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاماً ﴾(١)، قال أبو إسحاق الزجاج: لم يأتِ الاستثناء إلا في القليل من الكثير، فلو قال مائة إلا تسعة وتسعين لم يكن متكلماً بالعربية. (فيلزمه) أي يلزَمُ الإنسانَ المقرَّ لإنسانِ (عشرةٌ في قوله: له عليّ عشرةٌ إلا ستّة)، فيلزمه؛ (وخمسةً في) قوله: (ليس لك عليّ عشرة إلا خمسة) قاله في المنتهى.

ويشترط لصحة الاستثناء ما أشار إليه بقوله: (بشرط أن لا يسكت) المستثني بين ذكره المستثنى والمستثنى منه (ما) أي زماناً (يمكنه الكلامُ فيه).

وأن لا يأتي بينهما بكلام أجنبيّ؛ لأنه إن سكت بينهما أو فصل بكلام أجنبي فقد

<sup>(</sup>١) العنكبوت: آية (١٤).

استقر حكم ما أقر به، فلم يرفع، بخلاف ما إذا اتصل فإنه كلام واحد.

(و)يشترط لصحة الاستثناء أيضاً (أن يكون) المستثنى (من الجنس والنوع) أي من جنس المستثنى منه، لأن الاستثناء إخراج بعض ما يتناوله اللفظ بموضوعه، وغير ذلك لا يتناوله اللفظ، لأنه ليس موضوعاً مه.

(ف ﴿ لَهُ علي هؤلاءِ العبيدُ العشرةُ إلا واحداً ﴾) استثناء (صحيح) لأنه مما يتناوله اللفظُ بموضوعِهِ، (ويلزمه تسعة).

ويُرجَع في تعيين المستثنى إليه، لأن الحكم بقوله، وهو أعلم بمراده. فإن ماتوا، أو قُتِلوا، أو غُصِبوا، إلا واحداً، فقال: هو المستثنى، قُبِلَ ذلك منه بيمينه.

ولا يصحّ الاستثناءُ من غيرِ الجنس ولو كان عيناً من فضّةٍ، أو فضةً من عينٍ، أو فلوساً من عين، أو فضةٍ، ولا من غير النوع الذي أقرّ به.

- (و) إذا قال: (له عليّ مائة درهم إلا ديناراً) أو إلا ثوباً؛ (تلزمه المائة) ولم يصح الاستثناء في إحدى الروايتين، اختارها أبو بكر، لأنه استثناء من غير الجنس، وغير الجنس، ليس بداخل في الكلام، وإنما سمي استثناء تجوّزاً، وإنما هو استدراك، ولا دخل له في الإقرار، لأنه إثبات للمقر به، فإذا ذكر الاستدراك بعده كان باطلاً. وعنه: يصح، اختاره الخرقي، لأن النقدين كالجنس الواحد لاجتماعهما في أنهما قيم المتلفات، وأروش الجنايات، ويعبر بأحدهما عن الآخر، وتُعلم قيمة منه فأشبه النوع الواحد، بخلاف غيرهما.
- (و)إذا قال: (له هذه الدارُ إلا هذا البيت، قُبِل) منه ذلك، حيث لا بيّنة بما يخالف ذلك. (ولو كان) البيتُ (أكثَرَها) أي أكثرَ الدارِ، (لا إن قال: له إلاّ ثلثيها، ونحوه) كما لـو قال: إلا ثلاثةَ أرباعِهَا، لأن المقرّبه شائعٌ وهو أكثر من النصف، فوجب أن لا يقبل.
- (و)إن قال: (له الدار ثلثاها، أو) قال: له الدار (عارية، أو) قال: له الدار (هبة، عمل بالثاني) وهو قوله: ثلثاها، أو عارية، أو هبة، الذي هو بدل من [الأول]. ولا يكون إقراراً بالدار، لأنه رَفَع بآخِر كلامه ما دخل في أوله. وهو بدل اشتمال لأن الأول مشتمِلٌ على الثاني. وقوله: له الدار [يدل على الملك]. وقوله: هبة بدل اشتمال من الملك، فقد أبدل من الملك بعض ما اشتمل عليه، وهو الهبة، فكأنه قال [مَلك] الدار هبة. ويعتبر فيها شرط

الهبة. قاله في المنتهى كقوله سبحانه: ﴿ يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه ﴾ (١) ، فهو في معنى الاستثناء في كونه إخراجاً للبعض، ويفارقه في جواز إخراج أكثر من النصف، قاله في الكافي. ويصح الاستثناء من الاستثناء، لقوله تعالى: ﴿ إِنَا أَرْسَلْنَا إِلَى قوم مجرمين إلا في الكافي. ويصح أبمعين إلا امرأته ﴾ (٢) ، فمن قال عن آخر له عليّ سبعة إلا ثلاثة إلا درهماً لزمه خمسة، لأن الاستثناء إبطال، والاستثناء منه رجوع إلى موجب الإقرار.

#### فصل

(ومن باع) شيئاً، (أو وهب) شيئاً (أو أعتق عبداً، ثم أقرّ به) أي بما باعه أو وهبه أو أعتقه (لغيره، لم يقبل) قولُهُ على المشتري، ولا على الموهوبِ لَهُ، ولا على العبد الذي أعتقه، لأنه أقرّ على غيره.

ولا ينفسخُ البيع ولا الهبة ولا يبطل العتق.

(ويغرمه) أي يلزمه غرامته (للمقرِّ له) لأنه فوّته عليه بالبيع أو الهبة أو العتق.

(وإن قال) شخص: (غصبتُ هذا العبدَ من زيدٍ، لا بل من عمرٍو)، لزمه دَفْعُه إلى زيدٍ لإقراره به. ولم يقبل رجوعه عن إقراره به الأوّل، لأنه حقِّ لآدميّ. ويغرم قيمته لعمرٍو، لأنه حالَ بينه وبين ملكه، لإقراره به لغيره، فلزمه ضمانه كما لو أتلفه، ولأنه أضرب عن الأول، وأثبته للثاني، فلا يقبل إضرابه بالنسبة للأوّل، لأنه إنكار بعد إقرار، ويقبل إضرابه بالنسبة للثاني، لأنه لا دافع له. فإذا تعذر تسليمه إليه من أجل تعلّق حقّ الأول به، تعيّن دفعُ القيمة إليه.

(أو) قال: (مِلْكُهُ لعمرٍو وغصبتُهُ من زيد، فهو لزيد) لإقراره له باليد، (ويغـرم قيمَتُهُ لعمرٍو) لإقراره بالملك له، ووجودِ الحيلولة بالإقرار باليد لزيد.

(أو) قال: (غصبته من زيدٍ، وملكه لعمرو، فهو لزيد) لأنه قد أقر بالغصب منه، (ولا يغرم لعمرو شيئًا) لأنه إنّما شهد بالملك أشبه ما لو شهد له بمال ٍ في يد غيره.

<sup>(</sup>١) البقرة: آية (٢١٧).

<sup>(</sup>٢) الحجر: آية (٥٨ - ٥٩).

وإن قال: غصبتُهُ من أحدهما، لزمه تعيينه، ويحلف للآخر.

وإن قال: لا أعلمه، فصدّقاه، انتزع من يده وكانا خصمين فيه. وإن كذّباه حلف لهما · يميناً واحدة.

(ومن خلّف ابنين ومائتين، فادّعى شخصٌ مائة دينار على الميّت، فصدّقه أحدهما) أي أحد الابنين، (وأنكر) الابن (الآخر، لزم) الابن (المقرَّ نصفُها) أي نصفُ المائة المدّعى بها أنها دين على الميت، لأنه مقرّ على أبيه بدين، ولا يلزمه أكثر من نصف دين أبيه. ولأنه يقرُّ على نفسه، وأخيه فلا يقبل إقراره على أخيه، ويقبل على نفسه (إلا أن يكونَ) المقرَّ بالدين (عبدلاً، ويشهد) لربّ الدين بالمائة، (ويحلف مَعهُ المدّعي) أي ربّ الدين، (فيأخذُهُا) أي المائة التي شهد له بها أحد الابنين، (وتكون) المائة (الباقيةُ بين الابنين) وإنما لزمَ المقرَّ بالدين نصفُ المائة لأنه يرث نصف التركة، فيلزمه نصف الدين، لأنه بقدر ميراثه. ولو لزمه جميعُ الدين، ككونه ضامناً لأبيه، لم تقبل شهادته على أخيه، لكونه يدفع بشهادته عن نفسه ضرراً.

## باب الإقرار بالمجمل

بضم الميم الأولى وفتح الثانية.

وهو ما احتمل أمرين فأكثَرَ على السواء وقيل ما لا يفهم معناه عند إطلاقه ضد المفسر.

(إذا قال: له عليّ شيء وشيء، أو): له (كذا وكذا)، أو: له شيءٌ شيءٌ، أو: له كذا كذا، صح الإقرار، و (قيل له) أي قال له الحاكم: (فسّره) لأنه يلزمه تفسيرهُ، لأن الحكم بالمجهول لا يصح. (فإن أبي) التفسير (حُبِسَ حتى يفسّر) لأن التفسير حقّ عليه، فإذا امتنع منه حبس عليه، كالمال وقال القاضي: إذا امتنع من البيان قيل للمقر له فسّره أنت، ثم يسأل المقر، فإن صدقه ثبت عليه، وإن أبي جعل ناكلاً وقضي عليه، قاله في الكافي. (ويقبل) منه تفسيره بحد قذف عليه للمُقرّ له، وبحقّ شفعة، و (بأقلّ مُتمَوّل) لأنه الشيءُ المقرّ به، لا بميتة نجسة، وردّ سلام ، وتشميت عاطس ، وعيادة مريض ، وإجابة دعوة ، ونحو ذلك، ولا بغير متموّل كقشر جوْزة ، وحبّة برّ أو شعير، أو نواة.

(فإن ماتَ) المقِرُّ بالمُجْمَلِ (قبل التفسير لم يؤاخذ وارثه بشيءٍ) ولو حلّف تركة. قاله في المنتهى. وفي الفروع: إن مات ولم يفسّره فوارِثُهُ كهو، إن تَرَك تركةً. وجزَمَ به في الإقناع/.

(و)من قال عن إنسان: (له عليّ مالٌ عظيمٌ، أو) قال: مال (خطيرٌ، أو) قال: مالٌ (كثيرٌ، أو) قال: مالٌ (كثيرٌ، أو) قال: مال (جليلٌ، أو): قال: مال (نفيسٌ) أو عزيزٌ، أو زاد: عند الله، بأن قال: عظيمٌ عند الله، أو خطيرٌ عند الله، أو كثير عند الله، أو جليل عند الله، أو نفيس عند الله، (أو عزيزٌ عند الله، أو قال زعندي، قُبِلَ تفسيرُهُ) ذلك (بأقلّ متموَّلٍ) لأنّ العظيمَ والخطيرُ

والكثير والجليل والنفيس والعزيز لا حد له في الشرع ولا في اللغة ولا في العرف. وتختلف الناس فيه، فمنهم من يعظم القليل، ومنهم من يعظم الكثير، فلم يثبت في ذلك حدٍّ يُرجَع إلى تفسيره به، ولأنه ما من مال إلا وهو عظيم كثير جليل نفيس، فيقبل تفسيره بأقل متموّل لذلك.

(و: له عليّ دراهم كثيرةٌ، قُبِل بثلاثة) فأكثر من الدراهم.

وكذا لو قال: دراهم عظيمة، أو وافرة، لأن الكثيرة والعظيمة والوافرة لا حدّ لها في الشرع ولا في اللغة ولا في العرف، وتختلف أحوال الناس فيها فالثلاثة أكثرُ مما دونها وأقل مما فوقها، ولأن الثلاثة أقلَّ الجمع، وهي اليقين.

(و: له عليّ كذا كذا درهم ـ بالرفع أو النصب ـ لزمه درهم) أما مع الرفع فلأن تقديره مع عدم التكرير: شيء هو درهم، فيجعلُ الدرهم بدلاً من كذا، والتكرير للتأكيد، ولا يقتضي الزيادة، كأنه قال: شيء شيء هو درهم، أو شيئان هما درهم، لأنه قد ذكر شيئين، ثم أبدل منهما درهماً. وأما مع النصب فلأنه تمييزٌ لما قبله، والتمييز مفسر. وقال بعض النحاةِ هو منصوب على القطع، كأنه قَطع ما ابتدأ به وأقر بدرهم.

(وإن قال بالجرّ) أي جرِّ درهم، (أو وقف عليه، لزمه بعضُ درهم ، ويفسّره) لأن الدرهم مخفوض بالإضافة فيكون المعنى عليّ بعض درهم.

وإن كرّر يُحْتَمَل أنه أضاف جزءاً إلى جزء ثم أضاف الجزء الأخير إلى درهم. (و)إن قال عن إنسان: (له عليّ ألفٌ ودرهم، أو) قال: له عليّ (ألفٌ ودينار، أو) قال: له عليّ (ألفٌ ودينار، أو) قال: له عليّ (ألفٌ وثوبٌ)، أو قال: له ألفٌ وفرسٌ، أو: ألفٌ وعبدٌ، أو: ألفٌ ومدُّ بُرِّ، أو ألفٌ وتفاحَةُ، أو قال: له درهمٌ وألف، أو دينارٌ وألف، أو ثوب وألف، (أو): له (ألفٌ إلا ديناراً، كان المبهم) في جميع هذه الصور (من جنس المعيّن) الذي ذكر معه، لأن العَرَبَ تكتفي بتفسيرِ إحدى الجملتين عن الأخرى، قال الله تعالى: ﴿ وَلَبِشُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلْثِمَائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا يَسْعاً ﴾ (١) ومعلوم أنه أراد تسع سنين، فاكتُفي بذكْرِها في الأول ولأنه ذكر مبهماً مع مفسر،

<sup>(</sup>١) الكهف: آية (٢٥).

ولم يقم الدليل على أنه ليس من جنسه فوجب حمله عليه، وأما الاستثناء فلأن العرب لا تستثني الإثبات إلا من الجنس، فمتى علم أحد الطرفين علم الآخر، كما لو علم المستثنى منه، ويقال الاستثناء معيار لعموم، وأما إن قال: مائة وخمسون درهماً وأحد وعشرون درهما فالكل دراهم، قال في الشرح: بغير خلاف نعلمه. لقوله: ﴿ تسع وتسعون نعجة. . ﴾(١)، و ﴿ . . أحد عشر كوكباً ﴾(٢).

#### فصل

(إذا قال) إنسان عن آخر: (له عليّ ما بين درهم وعشرةٍ لزمه) له (ثمانية) أي ثمانية دراهم لأنّ ذلكَ ما بينهُما، وكذا إذا عرّفها بأل، بأن قالً: ما بين اللّرْهَم والعَشَرَة. (و)إن قال: له عليّ (من درهم إلى عشرةٍ)، لزمه تسعةٌ لأنه جَعَل العشَرَة غايةً، وابتداءُ الغاية يدخل في المغيّا بخلافِ انتهاءِ الغاية. قال الله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَتِمُوا الصّيامَ إلى اللّيْل ﴾ (٣). (أو) قال: له عليّ (ما بين درهم إلى عشرةٍ، لزمه تسعة) كما تقدم من أن انتهاء الغاية لا يدخل. وإنْ أرادَ مجموعَ الأعداد لزمه خمسة وخمسون.

(و)من قال عن غيره: (له) علي (درهم قبله درهم وبعده درهم، أو) قال: له علي (درهم ودرهم ودرهم، لزمه ثلاثة) دراهم.

(وكذا) يلزمه ثلاثة دراهم إذا قال: له عندي (درهم درهم درهم. فإن أراد) بقوله: درهم درهم (التأكيد، فعلى ما أراد) أي قُبِل منه ذلك.

(و)إن قال: (له) عليّ (درهمٌ بل دينار، لزماه) لأن الثاني غيرُ الأول. وكلاهُما مقَرٌّ به. والإضراب لا يصحّ لأنه رجوعٌ عن إقرارٍ بحقّ آدميٍّ .

(و: له درهم في دينار، لزمه درهم. فإن قال: أردت العطف)، أي: أردتُ درهماً وديناراً؛ (أو) قال: أردْتُ (معنى مع) أي درهماً مع دينار (لزماه) أي الدرهم والدينار.

<sup>(</sup>١) ص: آية (٢٣).

<sup>(</sup>٢) يوسف: آية (٤).

<sup>(</sup>٣) البقرة: آية (١٨٧).

(و)من قال عن إنسان: (له) عليّ (درهم في عشرة) ولم يُرد شيئاً، بل أطلق لفظه (لزمه درهم) لأنه أقرّ بالدرهم، وجعَلَ العشرة محلاً له، فلا يلزمه سواه، (ما لم يخالفه عُرْفٌ) أي عرفُ البلد التي بها المقر (فيلزمه مقتضاه) أي مقتضى عرف تلك البلد في الأصح، (أو) ما لم (يُردِ الحساب، ولو كان جاهلاً به) أي بالحساب في الأصح، (فيلزمه عشرة) أي عشرة دراهم، مضروبة الدِّرهم في عشرة، لأن ذلك هو المصطلح عليه عند الحُسّاب، (أو) لم (يرد الجميع) بأن يريد درهماً مع عشرة، لأن كثيراً من العوام يريدون بهذا اللفظ هذا المعنى، ولو كان حاسباً في الأصح (فيلزمه أحد عشر) درهماً.

(و)من قال عن إنسان: (له) عندي (تمرٌ في جراب، أو): له عندي (سكّينٌ في قراب، أو): له عندي (ثوبٌ في منديل)، أو: له عندي عبدٌ عليه عمامة، أو دابة عليها سرج، أو فصٌ في خاتم، أو جراب فيه تمر، أو قرابٌ فيه سيف، أو منديل فيه ثوب، أو سرجٌ على دابّة، أو عمامةٌ على عبد، أو زيتٌ في زق ونحوه (ليس بإقرار بالثاني) والحاصل من ذلك أن من أقرّ بشيء وجعله مظروفاً، كقوله له عندي تمر في جراب، أو جعله ظرفاً كقوله له عندي جراب فيه تمر، لا يكون مقرَّ بالثاني منه في الأصح، لأنهما شيئان متغايران. وإقراره به لم يتناول الثاني، وإنما جعله ظرفاً أو مظروفاً، ولا يلزم من ذلك أن يكون الظرف والمظروف للمقر أو لغيره. ومع الاحتمال لا يكون مقرًّا بهما، لأن الإقرار لا يثبت إلّا مع التحقيق.

(و)إن قال: (له) عندي (خاتم فيه فصّ ، أو) قال: عندي (سيف بقراب) ، فهو (إقرار بهما) والفرق بين هذه الصورة وبين قوله: له عندي جرابٌ فيه تمر ونحو ذلك ، أن الفصّ جزء من أجزاء الخاتم ، يكون مقرًّا بهما ، كما لو قال: له عندي ثوب فيه عَلَمٌ . فأما الجراب ونحوه فإنه غير الذي هو فيه .

(وإقراره) أي إقرارُ الإنسان (بشجرةٍ ليس إقراراً بأرْضها، ف) يتفرع على هذا أنه (لا يملك غَرْسَ مكانِها لو ذهبت، ولا أُجْرَة) على ربّها (ما بقيت). قال في الفروع: وليس لربّ الأرض قلعُها، وثمرتها للمقرِّ له. وفي الانتصار احتمال، كالبيع. قال أحمد فيمن أُقِرَّ له بها: فهي بأصلها. فيحتمل أنه أراد أرضها، ويحتمل: لا. وعلى الوجهين يخرّج هل له إعادة غيرها أوْ لا. والثاني اختاره أبو إسحاق. قال أبو الوفا: والبيع مثله. كذا قال. وروايةً

مهنًا: هي له بأرْضِها. فإن مات أو سقطت لم يكن له موضعها، انتهى كلامه. وصرح في المنتهى والإقناع بما في المتن.

(و)من قال عن إنسان: (له عليّ درهم أو دينار)، أو: له عندي عبد أو أمة، (يلزمه أحدهما. ويعيِّنُه) يعني يلزمه تعيينه. كسائر المُجْمَلات.

# (خاتمة) نسأل الله حسن الأولى والخاتمة

(إذا اتفقا على) صدور (عقدٍ) من بيع أو أجارة أو غيرهما، و(ادّعى أحدُهما فسادّهُ، و) ادّعى (الآخر صحته، ف(القول (قول مدّعي الصحّة، بيمينه) على المذهب نص عليه في رواية ابن منصور، لأن الظاهر وقوع العقود على وجه الصحة دون الفساد، قاله في القواعد: وقال الشيخ تقي الدين: وهكذا يجيء في الإقرار وسائر التصرفات، إذا اختلف هل وقعت بعد البلوغ أو قبله، لأن الأصل في العقود الصحة، مثل دعوى البلوغ بعد تصرف الولى أو تزويج ولى أبعد منه لموليته.

(وإن ادّعيا شيئاً بيد غيرهما) حال كونه (شركةً بينهما بالسوية) أي لكلِّ منهما نصفُه (فأقر) المدّعى عليه (لأحدهما) أي لأحد المدعيين (بنصفِه، فالمقرُّ به بينهما) بالسوية لاعترافهما أنه لهما على الشيوع فيكون الذاهب منهما والباقي بينهما.

(ومن قال بمرض موته: هذا الألف لقطة فتصدّقوا به) أي بالألف (و)الحال أنه (لا مال له غيره) أي غير المقرِّ به (لزم الورثة الصدقة بجميعه) أي جميع الألف (ولو كذّبوه) لأن أمره بالصدقة به يدل على تعديه فيه على وجه يلزمه الصدقة بجميعه، ويقتضي أنه لم يملكه، فيكون إقراراً لغير وارث، فيجب امتثاله كإقراره في الصحة، وقال أبو الخطاب: يلزمهم الصدقة بثلثها، لأنها جميع ماله، فالأمر بالصدقة بها وصيته بجميع المال، فلا يلزم منها إلا الثلث، قدمه في الكافي.

(ويحكم بإسلام من أقرّ ولو) كان المقر (مميّزاً)، «لأن علياً رضي الله عنه أسلم وهو ابن ثمانِ سنين» (١) وتقدم، وقال البخاري: وكان ابن عباس مع أمه من المستضعفين، ولم

<sup>(</sup>١) لم أقف على إسناده لكن قال الحافظ في «الفتح» (١١/٥٧) روى يعقـوب بن سفيان بـإسناد ـــ

يكن مع أبيه على دين قومه، «وقد صح عنه في أنه عرض الإسلام على ابن صيّاد صغيراً» (١). (أو) أقر (قبيل موته، بشهادة ن لا إلّه إلا الله وأنّ محمداً رسول الله) في لما ورد «أن النبي في عرض الإسلام على أبي طالب وهو في النزع» (٢)، وعن ابن مسعود «أن النبي في دخل الكنيسة فإذا هو بيهود، وإذا يهودي يقرأ عليهم التوراة، فلما أتوا على صفة النبي في أمسكوا وفي ناحيتها رجل مريض، فقال النبي في مالكم أمسكتم؟ فقال المريض: إنهم أتوا على صفة نبي فأمسكوا، ثم جاءه المريض يحبو حتى أخذ التوراة، فقرأ حتى أتى على صفة النبي في وأمته، فقال: هذه صفتك وصفة أمتك، أشهد أن لا إلّه إلا الله وأنك رسول الله، فقال النبي في لأصحابه: (لوا، أخاكم» (٣).

(اللهم اجعلني ممن أقرَّ بِها مخلصاً في حياته. وعند مماته، وبعد وفاته).

(واجعل اللهمَّ هذا) المختصر خالصاً (مخلَصاً) من الرياءِ والسمعةِ (لوجهك الكريم، وسبباً للفوزِ لديك بجنّات النعيم).

(وصلى الله وسلم) وشرّف وعظم (على أَشْرفِ العالَم، وسيد بني آدم، و) صلى الله وسلم (على سائر) أي باقي (إخوانه من النبيين والمرسلين، وآل كِلُ) امنهم (وصحبه أجمعين) يا أرحم الراحمين.

(و) صلى الله وسلم (على أهل طاعتك أجمعين، من أهل السموات وأهل الأرضين.

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنّا لنهتدي لولا أن هدانا الله) والله أعلم بالصواب. وإليه المرجع والمآب. وعنده علم الكتاب.

<sup>=</sup> صحيح عن عروة قال: «أسلم علي وهو ابن ثمانِ سنين. . » (إرواء ١٣٢/٨).

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري (٢/ ٣٤٠) ومسلم (١٩٢/٨) وأحمد (١٤٨/٢) وغيرهم (إرواء ٣١٨/٨).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري (١/١١) ومسلم (١/٠١) وأحمد (٤٣٣/٥) وغيرهم (إرواء ١٩٩٨).

<sup>(</sup>٣) ضعيف: أخرجه أحمد (١/٤١٦) (إرواء ٨/٢٢٠).

وهذا آخر ما تيسر جمعه.

والله أسأل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، نافعاً للناظر فيه بعين الإنصاف، لا من نظر فيه بعين الاحتقار. اللهم اجعل هذا الشرح خالصاً لوجهك الكريم، وسبباً لرضاك عني يا رب العالمين. وَأَمِنْني على كلمة «لا إله إلا الله محمد رسول الله» خالصة مخلصة يا سيدي! يا مولاي! يا من بك أستغيث. واحشرني ووالديّ والمسلمين مع الذين أنعمت عليهم من النبيّين والصديقين والشهداء والصالحين.

والحمد لله رب العالمين. وصلى الله وسلَّم على سيدنا ومولانا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

قال مؤلفه رحمه الله تعالى: فرغتُ من تأليفِهِ ليلة الأربعاء ثاني شهر ربيع الثاني من شهور سنة إحدى وتسعين وألف. قاله بفمِه، ورَقَمه بقلمه، أفقر العباد، عبد القادر التغلبي الحنبلى غفر الله له ولوالديه. آمين.

تمَّ والحمد لله(١)

<sup>(</sup>۱) وتمَّ اطلاعنا على هذا الكتاب القيم ونظرنا في متنه وتعليقاته صباح يوم الاثنين الواقع في ٢٤/ شعبان المكرَّم/ لعام ١٤١١ هـ الموافق لـ ١١/ آذار/ ١٩٩١ م والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات. والله تعالى أسأل أن ينفع به القراء وأن يجزي من أسهم في تصنيف وإعداده وخدمته خير الجزاء، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.



# الفهارس العامة

• AV	١ ـ فهرس الآيات١
٦٠٨	٢ ـ فهرس الأحاديث الشريفة
٧٠١	٣ ـ فهرس الإعلام
	٤ _ فهرس موضوعات الجزء الثاني



## فهرس الآيات

رقمها	الآية .
	البقرة
(P7)	﴿ هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً ﴾
(6.5)	(٤٥٣/٢)
(٤*)	﴿ يَا بَنِي إِسْرَائِيلُ اذْكُرُواْ نَعْمَتِي ﴾ ٢٠٠ مسمر
(٦V)	(۲ / ۳۳۰) ﴿ إذ قال موسى لقومه إن الله يأمركم ﴾
•	(٣٦٧/١)
(110)	﴿ ولله المشرق والمغرب ﴾
	(111/1)
(170)	﴿ وإذ جعلت البيت مثابة للناس وأمناً ﴾
/1 <b>w</b>	(٣٥٨/١)
(187)	﴿ ووصى بها إبراهيم بنيه ويعقوب ﴾ در رحمد ردي دهر مس
(188)	(**************************************
(122)	﴿ قد نرى تقلب وجهك في السماء ﴾ د١٠ تردي
(10A)	(۱۱٦/۱) ﴿ إن الصفا والمروة من شعائر الله ﴾
(1377)	ر از ۱ / ۳۵ م می از است از است می از است (۱ / ۳۵ م می ۱ / ۳۵ می از است
(١٦٠)	﴿ إِلَّا الذين تابوا وأصلحوا ﴾
,	(\$01/٢)
(171)	﴿ يَا أَيُهَا الَّذِينَ آمِنُوا كُلُوا مِمَا فِي الْأَرْضِ ﴾
	(٤٥٣/٢)

(174)	﴿ إنما حرم عليكم الميتة والدم ﴾
	(٢/٢٢٤)
(144)	﴿ يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص ﴾
	(٣٥٥ _ ٣٥٣ _ ٣٤٦ / ٢)
(14.)	﴿ كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت ﴾
	(٣٦/٢)
(118)	﴿ أياماً معدودات فمن كان منكم مريضاً ﴾
	(٣١٤-٣٠٨-٣٠٧-٣١٢/١)
(110)	﴿ شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن ﴾
	(1/11/- 197-3.0)
( ۲۸۱ )	﴿ وإذا سألك عبادي عني ﴾
	(۲۲۷/۱)
(1AY)	﴿ أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم ﴾
	(0 \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \
(144)	﴿ وَلا تَأْكُلُوا أَمُوالَكُمْ بِينَكُمْ بِالبَاطِلِ ﴾
	(044/1)
(191)	﴿ وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ﴾
	(٣٧٥/١)
(190)	﴿ وَأَنْفَقُوا فِي سَبِيلَ الله ﴾
	(7/٧٣٤ - ٣٥٤ - ٣٢٤)
(191)	﴿ وأتموا الحج والعمرة لله ﴾
	(1/474 - 674 - 644 - 644 - 134 - 134 - 134 - 134 - 154 - 165)
(19V)	﴿ الحج أشهر معلومات ﴾
	(٣٣٨/١)
(117)	﴿ كتب عليكم القتال وهو كره لكم ﴾
	(****)
(Y1Y)	﴿ يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه ﴾
	(7/133-770)
(177)	﴿ وَلَا تَنْكُحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يَؤْمَنُّ ﴾
	(١٨٠/٢)
(۲۲۲)	﴿ ويسألونك عن المحيض ﴾
	(1/27) (10/1)
(777)	﴿ نساؤكم حرث لكم ﴾
	(m/n - 1mn - 1mo/1)

(۲۲۲)	﴿ للذين يؤلون من نسائهم ﴾
	( ۲ / ۲ / ۲ / ۲ / ۲ / ۲ / ۲ / ۲ / ۲ / ۲
(۲۲۷)	﴿ وإن عزموا الطلاق ﴾
	(۲۸۲/۲)
(۲۲۸)	﴿ والمطلقات يتربصن بأنفسهن ﴾
	(1/447 - 007 - 707 - 707 - 707 - 707)
(۲۲۹)	﴿ الطلاق مرتان فإمساك بمعروف ﴾
	(7/037 - 737 - 737 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777)
(۲۳۰)	﴿ فإن طلقها فلا تحل له من بعد ﴾
	(7\ \\ - \\ - \\ - \\ - \\ - \\ - \\ -
(171)	﴿ وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن ﴾
	(۲۷۷/۲)
(۲۳۲)	﴿ وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن ﴾
	(١٦٠/٢)
(	﴿ والوالدات يرضعن أولادهن حولين ﴾
	(٣٣٣ - ٣٣١ - ٣٢٩ - ٣٢٢ - ١٤٠/٢)
(377)	﴿ والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً ﴾
	(٣٠١-٣٠٠/٢)
(440)	﴿ ولا جناح عليكم فيما عرضتم به ﴾
	(101/7)
(۲۳٦)	﴿ لا جناح عليكم إذا طلقتم النساء ﴾
	(۲/۲ - 17 - 17 - 17 - 17 )
(۲۳۷)	﴿ وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن ﴾
	(7/9-7-717-717-717-717)
(۲۳۸)	﴿ حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى ﴾
	(171/1)
(٢٣٩)	﴿ فَإِنْ خَفْتُمْ فُرِجَالًا أَوْ رَكِبَاناً ﴾
	(199/1)
(137)	﴿ والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً وصية ﴾
	(۲۱۷/۲)
(357)	﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم ﴾
	(/۹۷/۱)
(٧7٧)	﴿ يَا أَيُهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفَقُوا مِنْ طَيِبات ﴾
	(1/177 - ٧٧٢)

```
﴿ إِنْ تَبِدُوا الصِدَقَاتِ فَنَعِمَا هِي . . . ﴾
(TVI)
                                                                             (190/1)
                                                             ﴿ الذين يأكلون الربا . . . ﴾
(YVO)
                                                         (1/997-513-373-793)
(YA*)
                                                       ﴿ وإن كان ذو عسرة فنظرة . . . ﴾
                                                                      (\xi \Lambda Y - \xi V \Lambda / 1)
                                             ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين . . . ﴾
(YAY)
         ﴿ وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كاتباً . . . ﴾
(YAY)
                                      (0 T9 - 0 TA - 0 TV - 20 V - 20 Y - 229 - 22 T/1)
                                                    ﴿ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها . . . ﴾
(TAT)
                                                                             (100/1)
                                     ال عمران
                                                      ﴿ زين للناس حب الشهوات . . . ﴾
(1\xi)
                                                                              (19/1)
                                                       ﴿ فمن حاجك فيه من بعد . . . ﴾
(17)
                                                                              (1/7)
                                             ﴿ إِنَ الذِّينِ يَشْتُرُونَ بِعَهِدُ اللهِ وَأَيْمَانُهُم . . . ﴾
(VV)
                                                                             (078/4)
                                                       ﴿ وإذ أخذ الله ميثاق النبيين . . . ﴾
(\Lambda 1)
                                                                             (077/1)
                                                    ﴿ إِنْ الذِّينِ كَفُرُوا بِعِدْ إِيمَانِهِمْ . . . ﴾
(9.)
                                                                             (EOY/Y)
                                                     ﴿ إِنْ أُولَ بِيتَ وَضَعَ لَلْنَاسِ . . . ﴾
(97)
                                                                             (2/3/3)
(9V)
                                                    ﴿ فيه آيات بينات مقام إبراهيم . . . ﴾
                                                                      (470-474/1)
                                      ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم . . . ﴾
(11A)
                                                                      (008_01V/Y)
                                       النساء
                                                ﴿ وإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامي . . . ﴾
(٣)
                                             (T\T-174-108-187-17V/T)
```

(ξ)	﴿ وآتوا النساء صدقاتهن نحلة ﴾
(4)	(7/- 17 - 737)
(0)	﴿ وَلا تَوْتُـوا السَّفَهَاءُ أَمُوالِكُم ﴾
	(\$17 - \$70/1)
(٢)	﴿ وابتلوا اليتامي ﴾
	(\$AV - \$AO - \$A\$ - \$AT - \$VO - \$ · · / 1)
(A)	﴿ وإذا حضر القسمة أولوا القربيُ ﴾
	(OTV - EAT/Y)
(11)	﴿ يوصيكم الله في أولادكم ﴾
	(1/493) (1/11 - 17 - 00 - 00 - 00 - 07 - 17 - 17 -
(11)	﴿ وَلَكُم نَصِفَ مَا تَرَكُ أَزُواجُكُم ﴾
	(Y0-18-11-1-0A-0Y/T)
(10)	﴾ واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم ﴾
	(007- 2-700)
(19)	﴿ يَا أَيُهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحْلُ لَكُمْ أَنْ تَرْثُوا النِّسَاءَ كَرَهَا ۚ ﴾
	(75 777/1)
(۲۰)	﴿ وَإِذَا أُرِدَتُمُ اسْتَبِدَالُ زُوجِ مَكَانُ زُوجِ ﴾
	(757-750/7)
(11)	﴿ وَكِيفَ تَأْخِذُونِهُ وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضَكُم إلى بَعْضَ ﴾
	(۲۱۳/۲)
(۲۲)	ُ ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم ﴾
	(7/3/1-1/0-1/2/7)
(24)	﴿ حرمت عليكم أمهاتكم ﴾
	(1/74 - 1/4 - 3/4 - 0/4 - 1/4 -
(37)	﴿ والمحصنات من النساء ﴾
	(7\4-1-7-7-7-317)
(٢٥)	﴿ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعُ مَنْكُمْ طُولًا ﴾
	(7/1/1 - 1/1 - 1/1 - 3.7 - 7.3)
(۲۸)	﴿ يريد الله أن يخفف عنكم ﴾
	(1/413)
(٢٩)	﴿ بِا أَيْهَا الَّذِينَ آمنوا لا تَأْكُلُوا أَمُوالَكُم ﴾
	(077/1)
(٣٤)	﴿ الرجال قوامون على النساء ﴾
	(۲٤٣/٢)
	(141/1)

(٣٥)	﴿ وَإِنْ خَفْتُم شَقَاقَ بِينَهُمَا ﴾
	(1/797)
(٤٣)	﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكاري ﴾
	(1/-17-18-01-87/1)
<b>(ξΛ)</b>	﴿ إِنَّ اللهُ لَا يَغْفُر أَنْ يَشْرِكُ بِهِ ﴾
	(\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\
(٥٦)	﴿ إِنْ الَّذِينَ كَفُرُوا بَآيَاتَنَا ﴾
(°Y)	﴿ والذين آمنوا وعملوا الصالحات سندخلهم جنات ﴾
, ,	(120/7)
	﴿ إِنَّ اللَّهُ يَأْمُوكُمْ أَنْ تَؤْدُوا الْأَمَانَاتَ ﴾
	(00054-05/1)
(09)	﴿ يَا أَيُهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطْيَعُوا اللَّهُ ﴾
` '	(٤٤٣/٢)
(٦٥)	﴿ فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك ﴾
` '	(٥٠٦/٢)
(٢٨)	﴿ وإذا حييتم بتحية ﴾
,	(702/1)
(7 P)	﴿ وَمَا كَانَ لَمُؤْمِنَ أَنْ يَقْتُلُ مُومِناً إِلَّا خَطًّا ﴾
	(٣٦٦ - ٣٥٠ - ٢٨٨/٢)
(94)	﴿ وَمَنْ يَقْتُلُ مُومِنًا مُتَّعِمَدًا ً ﴾
	(٣٩٢_٣٩١_٣٩٠_٣٤٥/٢)
(90)	﴿ لا يستوي القاعدون من المؤمنين ﴾
	(۳۷٦ - ١٥٣/١)
( <b>9</b> V)	﴿ إِنْ الَّذِينِ تَوْفَاهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَالَمِي أَنْفُسُهُمْ ﴾
	(٣٨١/١)
(۱۰۲)	﴿ وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة ﴾
	(\\'\/\)
(۱۰۳)	﴿ فَإِذَا قَضَيْتُمُ الصَّلَاةُ فَاذَكُرُوا اللَّهُ ﴾
	(17./1)
(١٠٤)	﴿ وَلا تَهْنُوا فِي ابْتُغَاءُ الْقُومُ ﴾
(1.0)	﴿ إِنَا أَنزِلْنَا إِلَيْكَ الْكَتَابِ بِالْحَقِّ ﴾
	(0)17/7)
(171)	﴿ وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً ﴾
	(٤٦٥/١)

(179)	﴿ ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ﴾
	( 7 £ 7 / 7 )
(140)	﴿ يَا أَيُهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قُوامِينَ بِالقَسْطُ ﴾
	(7/930)
(1°V)	﴿ إِنَ الَّذِينَ آمَنُوا ثُم كَفُرُوا ﴾
	(٤٥٢/٢)
(131)	﴿ الذين يتربصون بكم الدوائر ﴾
	(1/3·3)(7/01-77)
(۲۷1)	﴿ يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ﴾
	(\nabla - \lambda - \lambda - \lambda - \lambda - \lambda \rangle \lambda \rangle \lambda \rangle \lambda \rangle \rang
	المائدة
(1)	﴿ يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود ﴾
	(٤°V/٢)
(٢)	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحلُّوا شَعَائَرِ اللَّهَ ﴾
	(٤٧٥ - ٤٠٤/١)
<b>(4)</b>	﴿ حرمت عليكم الميتة والدم ﴾
	(1/5-81-70-303-753-473-770-750)
(ξ)	﴿ يَسْأَلُونَكُ مَاذَا أَحَلُ لَهُمْ ﴾
	(
(0)	﴿ اليوم أحل لكم الطيبات ﴾
	(1/93) (٢/٠٨١ _ ٨٦٤)
(7)	﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة ﴾
	(80-47-40-48/1)
(٢١)	﴿ يَا قُومُ ادْخُلُوا الْأَرْضُ الْمُقَدِّسَةَ ﴾
	(٤٤٦/٢)
(٣٣)	﴿ إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ﴾
	(\$\mathref{T} = \mathref{T} = \mathref{T}\)
(4)	: ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن قَبِلِ أَنْ تَقَدُرُوا عَلَيْهُم ﴾
, was	(٤٣٥ - ٤٣٣/٢)
(٣٨)	﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾
/ <b>( Y</b> )	(\$77/7)
(73)	﴿ سماعون للكذب أكالون للسحت ﴾ د ٧ / ١٥ ٨ .
,	(۱۹۷/۲)

(٤٥)	﴿ وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس ﴾
	(** 1.2 - 1.7 - 1.7 )
(83)	﴿ وَأَنَ احْكُم بِينَهُم بِمَا أَنْزِلَ اللهُ ﴾ (٧. ٢ م. د)
	(0,1/1)
(٨٩)	﴿ لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ﴾
	(٢/٤٨٤ - ٥٨٤ - ٩٨٤)
(٩٠)	﴿ يَا أَيُهَا الَّذِينَ آمِنُوا إِنَّمَا الْخُمْرُ وَالْمِيسِرِ ﴾
	(VA/1)
(90)	﴿ يَا أَيُهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتَلُوا الصَّيْدُ وَأَنْتُمْ حَرِّمْ ﴾
	(me1 - mm/1)
(٩٦)	﴿ أَحَلَ لَكُمْ صِيدَ البِحْرِ ﴾
	(\$VO_\$\tau\$\)
(١٠٦)	﴿ يَا أَيُهَا الَّذِينَ آمِنُوا شَهَادَةُ بِيَنْكُمْ ﴾
	(075 - 078/7/7)
(1·V)	﴿ فَإِنْ عُثْرِ عَلَى أَنْهُمَا استحقا إِثْماً ﴾
	(//٨٤ - ٣٨٥)
(۱•۸)	﴿ ذلك أنيٰ أن يأتوا بالشهادة على وجهها ﴾
	(072/7)
	الأنعام
(۱•٩)	﴿ وأقسموا بالله جهد أيمانهم ﴾
	(7/1/3 - 7/3 - 7/0)
(119)	﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَا تَأْكُلُوا مَمَا ذَكُرُ اسْمُ الله عَلَيْهِ ﴾
	(٢/٣٢٤)
(171)	﴿ وَلاَ تَأْكُلُوا مِن لَم يَذَكُر اسم الله عليه ﴾
,	(٢//٧٤)
(150)	﴿ قُلُ لَا أَجِدُ فَيَمَا أُوحِي إِلَي مَحْرِماً ﴾
	(V9/1)
(101)	﴿ وَلا تَقْرَبُوا مَالَ الْبِتِيمِ ﴾
,	((/,۲۸3)
(۲۰۱)	﴿ أَن تَقُولُوا إِنَّمَا أَنْزِلَ الكِتَابِ ﴾
,	(1/1/٢)
(١٦٠)	﴿ من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ﴾
,	(171/1)

### الأعراف

(^)	﴿ والوزن يومئذ الحق ﴾
	(088/1)
(۲۲)	﴿ يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباساً ﴾
	(44./1)
(٣١)	﴿ يَا بَنِي آدم خَذُوا زَيْنَتَكُم ﴾
	(11./1)
(47)	﴿ وَلُو أَنْ أَهُلُ الْقَرِيُ آمَنُوا وَاتَّقُوا ﴾
	(۲۲۰/۱)
(104)	﴿ الذين يتبعون الرسول النبي الأمي ﴾
(V. C)	(٤٦٠ - ٤٥٩ - ٤٥٦/٢)
(۲۰٤)	﴿ وَإِذَا قَرِىءَ القَرآنَ فَاسْتَمْعُوا لَهُ ﴾
	(1\\\)
	الأنفال
(1)	﴿ يسألونك عن الأنفال ﴾
	(0.0/1)
(11)	﴿ إِذْ يُغَشِّيكُم النعاسِ أَمِنة مِنه ﴾
(1.4)	(1./1)
(10)	﴿ يَا أَيُهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقَيْتُمُ اللَّذِينَ كَفُرُوا رَحْفًا ۚ ﴾
(17)	(٣٧٧/١)
(11)	و ومن يولهم يومئذ دبره ﴾
(٣٨)	(***/1)
	﴿ قُلُ لَلْذَينَ كَفُرُوا إِنْ يَنْتُهُوا ﴾ د / / ٢ هــــــــــــــــــــــــــــــــ
(	(۳۹۲/۱) ﴿ واعلموا أن ما غنمتم من شيء ﴾
	(۱/۲۸۶ ـ ۳۸۷) (۲۸/۲)
(ξ°)	﴿ يَا أَيُهَا الذِينِ آمنُوا إِذَا لَقَيْتُم فَتَهُ ﴾
	(۳۷۷/1)
(*)	﴿ وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ﴾
	(070/1)
(77)	﴿ الَّان خَفْفِ الله عنكم ﴾
	(٣٨٠/١)

(٧٣)	﴿ والذين كفروا بعضهم أولياء بعض ﴾
	(٢/١٢١)
	التوبة
(٢٩)	﴿ قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ﴾
	( 44 - 44 1 - 44 - 11)
(٣٦)	﴿ إِنْ عِدَةِ الشَّهُورِ عِنْدُ اللَّهِ ﴾
,	(۲٦٩/٢)
( <del>"</del> ^)	﴿ يا أيها الذين آمنوا ما لكم إذا قيل لكم انفروا ﴾
	(٣٧٧/١)
({\xi\)	﴿ إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصُرُهُ اللَّهُ ﴾
	(٤٥٢/٢)
(٤١)	﴿ انفروا خفافاً وثقالًا ﴾
	(٣٧٥/١)
(**)	﴿ إنما الصدقات للفقراء والمساكين ﴾
	(1/
(V1)	﴿ والمؤمنين والمؤمنات بعضهم أولياء بعض ﴾
	(۲/۱۲۱)
(Y°)	﴿ ومنهم من عاهد الله ﴾
	(0,1/1)
(Λξ)	﴿ وَلا تَصَلُّ عَلَى أَحِدُ مِنْهُمُ مَاتَ أَبِداً ﴾
	(۲٤٣/١)
(٩١)	﴿ ليس على الضعفاء ولا على المرضىٰ ﴾ • د / حديد
<b>∠</b> 0 ♥\	(**\7\1)
(7 P)	﴿ وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتُوكُ لِتَحْمِلُهُمْ ﴾ (١/ ٣٧٦)
(1.4)	(۱/۲۷۳) هم نماز در از
(111)	﴿ خذ من أموالهم صدقة ﴾ (٢/ ٢٨٦)
(۱۰۸)	﴿ لا تقم فيه أبداً ﴾
( ' '')	(۲۳/۱)
(177)	﴿ ( / / / ) ﴿ وما كان المؤمنون لينفروا كافة ﴾
	(۳۷°/۱)
(177)	﴿ بِمَا أَيْهِا الَّذِينَ آمنوا قاتلوا الَّذِينَ يَلُونَكُم ﴾
	(***/1)

```
(111)
                                                 ﴿ لقد جاءكم رسول من أنفسكم . . . ﴾
                                                                             (Y/YA3)
                                        يونس
                                                 ﴿ هو الذي يسيركم في البر والبحر . . . ﴾
(YY)
                                                                               (TE/Y)
                                         هود
(٣)
                                                 ﴿ وأن استغفروا ربكم ثم توبوا إليه . . . ﴾
                                                                             (1/777)
(9.)
                                                  ﴿ واستغفروا ربكم ثم توبوا إليه . . . ﴾
                                                                             (1/177)
                                                      ﴿ وأقم الصلاة طرفي النهار . . . ﴾
(111)
                                                                       (£19 - £ · £/Y)
(ξ)
                                                    ﴿ وإذ قال يوسف لأبيه يا أبت . . . ﴾
                                                                             (OVA/Y)
(01)
                                                          ﴿ وقال الملك ائتوني به . . . ﴾
                                                                             (Y/YA3)
                                             ﴿ قال لن أرسله معكم حتى تؤتون موثقاً . . . ﴾
(77)
                                                                             (11/13)
                                    ﴿ قالوا نفقد صواع الملك ولمن جاء به حمل بعير . . . ﴾
(YY)
                                                                       (1/VO3-500)
                                      إبراهيم
                           ﴿ وآتاكم من كل ما سألتموه وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها . . . ﴾
(YE)
                                                                             (177/7)
                                       الحجر
                                       ﴿ قالوا إنا أرسلنا إلى قوم مجرمين إلا آل لوط . . . ﴾
(0 / - 0 V)
                                                                             (0 V E / Y)
```

### النحل

رقمها	الآية
( <b>^</b> ')	﴿ وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِن بِيُوتَكُمْ سَكِناً ﴾
	(1/•٢) (٢/٤٩٤)
(174)	﴿ ثُمُّ أُوحِينَا إليك أن اتبع ملة إبراهيم ﴾
	(141/1)
(171)	﴿ وَإِنْ عَاقَبَتُمْ فَعَاقَبُوا بِمثْلُ مَا عَوْقَبَتُمْ بِهِ ﴾
	(۲/۰/۲)
	الإسراء
	,
(10)	﴿ من اهتدىٰ فإنما يهتدي لنفسه ﴾
	(YAA/Y)
(۲۳)	﴿ وقضىٰ ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحساناً ﴾
/ <b>W V</b> \	(7/9/7)
(٣٢)	﴾ ولا تقربوا الزنيٰ ﴾ (٢/ ٣٩٩)
(٣٣)	﴿ وَلاَ تَقْتَلُوا النَّفُسِ الَّتِي حَرِمِ اللهِ ﴾
(11)	و ود مسور المسل التي عزم الله » (۲/۸۳)
(YA)	﴿ أَقِمِ الصلاة لدلوك الشمس ﴾
` '	(1.0/1)
(11.)	﴿ قُلِ ادْعُوا الله أو ادْعُوا الرَّحْمَنِ ﴾
, ,	(٤٨١/٢)
	الكهف
(19)	﴿ وكذلك بعثناهم ليتساءلوا بينهم ﴾
	(£19/1)
(40)	﴿ وَلَبَتُوا فِي كَهْفُهُم ثَلَاتُمَائَةُ سَنِينَ ﴾
	(0\\/\)
(77)	﴿ قال له موسى هل اتبعك ﴾
	(171/7)
(VV)	﴿ فَانْطُلْقًا حَتَّى إِذَا أَتِيا أَهُلَ قُرِيةً ﴾
	(017/1)

(V9)	﴿ أما السفينة فكانت لمساكين ﴾
	(۲۸۹/۱)
	الحج
(۲۸)	﴿ ليشهدوا منافع لهم ﴾
	(1/357-777-977)
(19)	﴿ ثم ليقضوا تفتهم ﴾
	(1/834-100-100-100-100-100-100-100-100-100-10
(٣٠)	﴿ ذلك ومن يعظم حرمات الله ﴾
	(7/•٢٥)
(٣٦)	﴿ والبدن جعلناها لكم من شعائر الله ﴾
444	(٣٦٩ - ٣٦٦/١)
(VV)	﴿ يَا أَيُهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجِدُوا ﴾
()(1)	(1/2/1-071)
(YA)	﴿ وَجَاهِدُوا فِي اللهِ حَقَّ جَهَادُهُ ﴾
•	(٣٣٠/٢)
	المؤمنون
(٢)	﴿ الذين هم في صلاتهم خاشعون ﴾
	(182/1)
(0)	﴿ والذين هم لفروجهم حافظون ﴾
	(7/173)
(٢)	﴿ إِلَّا عَلَى أَزُواجِهِم أَوْ مَا مَلَكُتَ أَيْمَانِهُم ﴾
(0.5)	(١٥٠-١٢٦/٢)
(11)	﴿ مَا اتَّخَذَ اللهُ مِن وَلَدَ ﴾
	(££V/Y)
	النور
(1)	﴿ سورة أنزلناها وفرضناها ﴾
Ext. 1	پو سوره ابرنت وفرطنت په (۲/۳ه)
(٢)	﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما ﴾
	(1/ ۱/۹۲ - ۲۹۳ - ۲۰۹)
	` '

```
﴿ والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء . . . ﴾
(£)
                                               (7/197-5.3-4.3-6.3-413-330)
                                                       ﴿ والذين يرمون أزواجهم . . . ﴾
(1)
                                                           (7/197-397-713-730)
                                                     ﴿ لُولًا جَاؤُوا عَلَيْهِ بِأُرْبِعَةً شَهِدَاءً . . . ﴾
(14)
                                                                                   (00Y)
                                             ﴿ إِنَ الذِّينِ يرمونِ المحصناتِ الغافلاتِ . . . ﴾
(\Upsilon\Upsilon)
                                                                                (E·A/Y)
                                                  ﴿ قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم . . . ﴾
(4.)
                                                                                (122/Y)
                                              ﴿ وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهم . . . ﴾
(٣1)
                                                     (159-15X-15Y-157-160/Y)
                                                          ﴿ وأنكحوا الأيامي منكم . . . ﴾
(27)
                                                        (7/03-73-701-737-777)
                                                  ﴿ وليستعفن الذين لا يجدون نكاحاً . . . ﴾
(37)
                                                                         (144-144/1)
                                                        ﴿ فَي بِيُوتَ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تَرْفَعٍ . . . ﴾
(٣٦)
                                                                                (£9 £/Y)
                                                      ﴿ يا أيها الذين آمنوا ليستأذنكم . . . ﴾
(OA)
                                                                                (1EV/Y)
                                                     ﴿ وإذا بلغ الأطفال منكم الحلم . . . ﴾
(09)
                                                                      (12V/Y)(\xi \Lambda \xi/1)
                                               ﴿ والقواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحاً ﴾
(7)
                                                                                (180/Y)
                                                         ﴿ ليس على الأعمى حرج . . . ﴾
(11)
                                                                                (1/1777)
                                         الفر قان
                                                        ﴿ والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ﴾
 (\Lambda\Lambda)
                                                                          (Y/PPT-133)
                                          النمل
                                                         ﴿ إِنِّي وجدت امرأة تملكهم . . . ﴾
 (27)
                                                                                 (1/143)
```

7 . .

```
(44)
                                        ﴿ قالت يا أيها الملأ إنى ألقي إلى كتاب كريم . . . ﴾
                                                                              (077/7)
                                       القصص
(17)
                                                   ﴿ قالت إحداهما يا أبت استأجره . . . ﴾
                                                                              (017/1)
(YY)
                                             ﴿ قال إنى أريد أن أنكحك إحدى ابنتي . . . ﴾
                                                              (1.4.1) (1.5.4.1)
(40)
                                                    ﴿ إِن الذي فرض عليك القرآن . . . ﴾
                                                                               (04/4)
                                      العنكبوت
                                                       ﴿ ولقد أرسلنا نوحاً إلى قومه . . . ﴾
(18)
                                                                        (7/VF7 - 7VO)
                                        الروم
(٦٠)
                                                          ﴿ فاصبر إن وعد الله حق . . . ﴾
                                                                              (EEO/Y)
                                         لقمان
(12)
                                                             ﴿ ووصينا الإنسان بوالديه ﴾
                                                                              (797/7)
                                       السحدة
                                                  ﴿ أَفْمَنَ كَانَ مَوْمِناً كَمِنَ كَانَ فَاسْقاً . . . ﴾
(1A)
                                                             (018-14./7) (144/1)
                                      الأحزاب
(0)
                                                             ﴿ ادعوهم لأبائهم . . . ﴾
                                                                         (Y9A - 1A/Y)
(7)
                                                 ﴿ النبي أولي بالمؤمنين من أنفسهم . . . ﴾
                                                           (\Lambda 1 - V\Lambda - VV - 00 - \xi T/T)
```

```
﴿ لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة . . . ﴾
(11)
                                                                               (YNO/Y)
                                                      ﴿ وقرن في بيوتكن ولا تبرجن . . . ﴾
(37)
                                                     ﴿ وإذ تقول للذي أنعم الله عليه . . . ﴾
(YV)
                                                                               (108/4)
                                                      ﴿ ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ﴾
((1)
                                                                               (Y \ V 3 3)
                                             ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات . . . ﴾
( ( ( )
                                                           (T\V/7_377_-VY7_1VT)
                                                     ﴿ لا جناح عليهن في آبائهن . . . ﴾
(00)
                                                                               (157/7)
                                   ﴿ إِنَا عَرَضَنَا الْأَمَانَةُ عَلَى السَّمُواتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ . . . ﴾
(YY)
                                                                               (04./4)
                                                      ﴿ وقال الذين كفروا لا تأتينا الساعة ﴾
(٣)
                                                                               (£ \7/Y)
                                         فاطر

    ♦ الحمد لله فاطر السموات والأرض . . . .

(1)
                                                                               (1 / P / 1)
                                      الصافات
(108)
                                                           ﴿ أصطفىٰ البنات على البنين ﴾
                                                                                (19/1)
                                         ص
(27)
                                                    ﴿ إِن هذا أخى له تسع وتسعون نعجة ﴾
                                                                              (OVA/Y)
                                              ﴿ قال لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلى نعاجه ﴾
(37)
                                                                             (£9V/1)
                                                   ﴿ يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض ﴾
(٢٦)
                                                                       (01-0-7/7)
```

#### الزمر ﴿ ولقد أوحي إليك وإلى الذين من قبلك لئن أشركت ﴾ (70) (1/93-9-71-77-033) غافر ﴿ وقال فرعون يا هامان ابن لي صرحاً . . . ﴾ (27) (£99/Y) فصلت ﴿ من عمل صالحاً فلنفسه . . . ﴾ (27) (111/1) الشوري ﴿ وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً . . . ﴾ (01) (EAV/Y) ﴿ وكذلك أوحينا إليك روحاً من أمرنا . . . ﴾ (0Y) (107/1) الزخرف ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لَأَبِيهِ وَقُومُهُ . . . ﴾ (YY) (YVVY)﴿ ولا يملك الذين يدعون من دونه الشفاعة . . . ﴾ (11)(079-077/7) الأحقاف ﴿ ووصينا الإنسان بوالديه إحساناً . . . ﴾ (10)(Y \ T P Y) محمد ﴿ يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول . . . ﴾ (TT) (YYY/Y)(Y1A-1VY/1)

#### الفتح (YY) ﴿ لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق . . . ﴾ (0V1- E99/Y) (T01/1) الحجرات $(\Gamma)$ ﴿ يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق . . . ﴾ (0 { { - 0 } 1 / { } / { } ) (9) ﴿ وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا . . . ﴾ (Y/PT3) (17)﴿ يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وانثي . . . ﴾ (0 EV - 179/Y) (1VA/1) الذاريات (11)﴿ كانوا قليلًا من الليل ما يهجعون . . . ﴾ (1/351-1.7) الطور (11)﴿ والذين آمنوا واتبعتهم ذريتهم بإيمان . . . ﴾ (TAT/1) القمر (11)﴿ ونبئهم أن الماء قسمة بينهم . . . ﴾ (0 TV/T) الواقعة (YE) ﴿ فسبح باسم ربك العظيم ﴾ (4./1) (V9) ﴿ لا يمسه إلا المطهرون ﴾ (1/0- 11) الحديد ´ (۱۸) ﴿ إِنَّ المصدقينِ والمصدقات . . . ﴾ (190/1)

۴.

### المجادلة

(٢)	﴿ الذين يظاهرون منكم من نسائهم ﴾
(٣)	(۲/ ۲۸۱ ـ ۲۸۶ ـ ۲۸۶) ﴿ والذين يظاهرون من نسائهم ﴾
	(۲۸۸ - ۲۸۷/۲)
(ξ)	﴿ فَمَنَ لَمْ يَجِدُ فَصِيامَ شَهْرِينَ مَتَتَابِعِينَ ﴾
7	(YAY/Y)
	الحشر
(11)	﴿ وَمَا أَفَاءَ الله عَلَى رَسُولُهُ مَنْ خَيْلُ وَلَا رَكَابِ رَبُّنَا إِنْكَ غَفُور
	رحيم ﴾
(4)	(TAA - TAO/1)
(٩)	﴿ وَالذِّينَ تَبَوُّوا الدَّارِ وَالْإِيمَانَ ﴾
	(1/۷۲۲) (۲۹۷/۱)
	الممتحنة
(1.)	﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات ﴾
	(194-14./)
(17)	﴿ يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات ﴾
	(707/1)
(14)	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتُولُوا قُومًا غَضِبِ الله عليهم ﴾
	(1/971)
	الجمعة
(4)	﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة ﴾
	(/ / ۲۰۲ – ۳۰۶)
(11)	﴿ وإذا رأوا تجارة أو لهواً ﴾
	(۲۰۸/۱)
	الطلاق
(1)	﴿ يا أيها النبي إذا طلقتم النساء ﴾
	(1/00) (7/007 - 507 - 707 - 907 - 703)

(٢)	﴿ فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن ﴾
	(7/507_777_786_786_786)
(٤)	﴿ واللَّانِي يئسن من المحيض ﴾
	(٣·ξ - ١٧· - ١ον/٢)
(7)	﴿ أَسَكُنُوهُنَ مَنْ حَيْثُ سَكَنتُم ﴾
` '	(٣٢٥/٢) (٥١٢/١)
(V)	﴿ لينفق ذو سعة من سعته ﴾
	(٣٢٢ – ٣٢١/٢) (٣٠٠/١)
	التحريم
(۲-1)	<ul> <li>يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك وهو العليم الحكيم &gt;</li> </ul>
(1-1)	(£9 £V/\/\)
(11)	﴿ وَصَرِبِ اللهِ مثلًا للَّذِينِ آمنوا ﴾
( ' ')	(197/٢)
	نوح
(1.)	﴿ فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفاراً ﴾
	(1/177)
	المدثر
(ξ)	﴿ وثيابك فطهر ﴾
	(117/1)
(7)	﴿ ولا تمنن تستكثر ﴾
( ' )	(YV/Y)
•	
	الدهر
(1)	﴿ هِلَ أَتَىٰ عَلَى الْإِنسَانَ حَيْنِ مِنَ الدَّهِرِ ﴾
	(۲۱۲/۱)
	عبس
(11)	﴿ ثم أماته فأقبره ﴾
( ' ')	(1/537)

### الأعلى

سبح اسم ربك الأعلى ﴾	(1)
۱۳۰۱) قد أفلح من تزكيٰ ﴾ ۱/۲۸۲)	(11)
البينة	
وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين ﴾ الله الدين ﴾ الله الدين • الله مخلصين له الله مخلصين له الدين • الله مخلصين له الدين • الله مخلصين له الله مخلصين له الدين • الله مخلصين له الله مخلصين الله الله من ا	(°)
الماعون	
ويمنعون الماعون ﴾ ١ / ٢٩ ٥) (٢ / ٤٦٤)	(V)
المسد	
وامرأته حمالة الحطب ﴾	(٤)
(197/7	

# فهرس الأحاديث الشريفة

# حرف الألف

(187/7)	« إئذني له فإنه عمك »
(104/7)	« آمرواً النساء في بناتهم »
(EE1/Y) (1VA/1)	« الأئمة من قريش »
(0 · · / \)	« أباح المضاربة » _ عمر وعثمان وعلي وابن مسعود وغيرهم »
(109/1)	« ابتغوا في أموال اليتامي كي لا تأكله الزكاة »
(ron/1)	« إبدأ بما بدأ الله به ، فبدأ بالصفا »
(441/1)	
( ' ' ' ' ' )	« إبدأ بمن تعول : أمك وأباك وأختك »
. ,	« إبدأ بنفسك »
(441/44./1) (5/1/44./1	« إبدأ بنفسك ثم بمن تعول »
(1/577)	« إبد أن بميامنها ومواضع الوضوء منها »
(mon/1)	« إبدؤوا بما بدأ الله به »
((11/1)	« أبطل الشرط ، ولم يبطل »
(٣٦٧/١)	
(144/1)	" ع »
(٢٥٠/٢)	« أبغض الحلال إلى الله الطلاق »
(174/1)	« ابن آدم اركع لي أربع ركعات ، من أول النهار أكفك آخره »
(10V/Y)	« ابنة الذَّبح إن مت ورثتني »
(14/4)	« أبه أحدب إلى من ورضي » « أبهموا ما أبهمه القرآن »
(	« أبي سائر أزواج النَّبيُّ ﷺ أن يدخلن عليهن أحداً بتلك الرضاعة
(۲٦٣/١)	« أتاني رجلان على بعير »

(177/٢)	« أتجعلين أمرك إلى ؟ قالت : نعم »
(1/377)	« إتخذ خاتماً من وَرق »
(110/1)	ً . « أترضى أن أزوّجك فلانة »
(m·n/1)	« أترغب عن سُنة محمد ـ ﷺ ـ فأكل »
(114/1)	« أتريد أن تكون فتاناً يا معاذ »
(YV9/Y)	ر. « أتريدين أن ترجعي إلى رفاعة »
(490/7)	« أتشفع في حدِّ من حدود الله؟»
(٣.1/1)	" أتشهد أن لا إله إلّا الله »
(41/1)	« اتقوا الله في النساء فإنهن عوان عندكم »
(٣٣/19/٢)	« إتقوا الله واعدلوا بين أولادكم »
(1/17)	" إتقوا الملاعن الثلاث: البراز في الموارد »
(	« إتقى الله فإنه ابن عمك »
(	" على الله ولا تخالفي زوجك »
(٣٥٥/١)	" أتى الحجر فاستلمه ثم مشى »
(٣٥٢/١)	« أتى منى فأتى الجمرة فرماها »
(451/1)	« أتى النبي ﷺ رجل فقال : إن على بدنة »
(241/1)	« أُتي بسارق فقطعت يده ثم أمر بها »
(1/973)	« أُتِّي النبي ﷺ بقلادة فيها ذهب وخرز »
(41/1)	« أُتي بيهودين قد فجرا »
(241/4)	« أُتيّ عمر برجل أقطع الزّند والرجل »
(۲۳۲/۲)	« أتيناكم أتيناكم فحيونا نحييكم »
(14./1)	« أثقل الصلاة على المنافقين ، صلاة العشاء وصلاة الفجر »
(1/1/1)	« إثنان فما فوقهما جماعة »
(۲۳1/۲)	« أَثْيبوا أخاكم »
(0 { 7 / 7 }	« أجاز شهادة أهل الذمة »
(٤٠٨/٢) (٤٢٤/١)	« إجتنبوا السبع الموبقات ، قالوا : ».
(017/1)	« آجر نفسه ثماني حجج أو »
(018/1)	« آجر نفسه من يهود <i>ي</i> »
(101/1)	« آجرك الله ، وأعظم لك الأجر »
(٣٩/٢)	« أجزأهم أثلاثاً ثم أقرع »
(17./1)	« إجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتراً »
(14./1)	« أجعلوها في ركوعكم ﴿ فسبح باسم ربك العظيم ﴾ »

(144 / 1)	« إجعلوها في سجودكم ﴿ سبِّح اسم ربك الأعلى ﴾ »
(14./1)	" إ بحدوث في سجود في مسجود في المسجود المسجود المسجود في المسجود في المسجود في المسجود في المسجود الم
(£\\/\)	" إجبس في بينك فإن عنك » « أجيبوا هذه الدعوة »
(YY\/Y)	
( <b>*</b> 8 <b>9</b> /1)	« أحابستنا هي ؟ قلت »
(***/1)	« أحب الأسماء عبد الله وعبد الرحمن »
(٣١٤/١)	« أحبّ الصيام إلى الله تعالى صيام »
(1/1)	« احبس أصلها وسبّل ثمرتها »
(189/1)	« إحتجبا منه »
(41./1)	« إجتجم وهو صائم »
(174/1)	« أحسنتم »
(1/437)	« أحفروا وأوسعوا وأعمقوا »
(10./1)	« إحفظ عورتك إلاٍّ من زوجتك »
(70/7)	« إحفظوا عني ثلاثاً : لا أقول في الجد شيئاً »
(017/1)	« أحق ما أخذتم عليه أجراً »
(0 1 7 / 7)	« إحلف أنك ما علمت به عيباً »
(074/7)	« إحلف أنها كما تقول وخذها »
(٣٤٠/١)	« احلق رأسك وصم ثلاث »
(٣٧٢/١)	« احلِقي رأسه وتصدقي »
( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( (	« أُحلِّ الحرير والذهب لإِناث أُمتي »
(£90/£7V/Y)	« أحلُّ لنا ميتتان ودمان فأما »
(٣٧٩/١)	« أحيّ والداك »
(٣٢/١)	« إختتن إبراهيم بعدما أتت عليه ثمانون سنة »
(1VA/Y)	« إختر منهن أربعاً »
(111)	« اختصم على والزُّبير مولى صفية »
(111/1)	« أخذ بأيديهما حتى أقامهما خلفه »
(194/4) (44./1)	« أخذ ﷺ الجزية من مجوس هجر »
(707/1)	« أخذ علينا ﷺ في البيعة أن لا ننوح »
(40 5/4)	« أخذ ـ عمر ـ من قتادة المدلجي دية ابنه »
(YVV/1)	« أخذ من معادن القبلية الصدقة »
(184/1)	« أخذته ﷺ سعلة فركع »
(99/1)	« أخرجتني البدعة »
(۲۲۸/۱)	« أخرجوا بنا إلى هذا الذي جعله الله طهوراً »
(m·q/r)	« أخرجي فجذي نخلك »
('-'/')	" - تر بي حبتي حسد "

	ع رو <sup>س</sup> ر ، و ا
(7/507)	« أخطأ السنّة وحرمت عليه امرأته »
(0 ( ) / )	« أد الأمانة »
(1/577)	« أَدِّ زِكَاةَ مَالَكُ ، فقال »
(۲۸۱/۲۸۰/۱)	« أدُّ صدقة الفطر عمَّن تمونون »
( ۲ / ۳ / ۲ )	« أدركت بضعة عشر من أصحاب النبي ﷺ »
(4/3 64)	« أدرؤوا الحدود بالشبهات »
(٤٠٤/٢)	« أدرؤوا الحدود عن المسلمين »
(44./1)	« أدعهم إلى أحد خصال ثلاث : أدعهم»
( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( (	« إدفعها إليه »
( ( / 4 7 / 1 )	« إدفعها إليهم »
(£•£/T)	« إدفعوا الحدود ما وجدتم لها »
(TYA/1)	« إدفنوهم بكلومهم »
(1/77)	« إذا أتى أحدكم أهله فليستتر »
(374)	« إذا أتى أحدكم خادمه بطعامه »
(£70/Y)	« إذا أتى أحدكم على ماشية ، فإن كان فيها »
(٤٠٣/٢)	« إذا أتى الرجل الرجل فهما »
(m·r/r)	« إذا أتى قرؤك فلا تصلي »
(14./1)	« إذا أتاكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه »
(041/1)	« إذا أتتك رسلي فأعطهم ثلاثين ذرعاً »
(1/57)	« إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة »
(T4A/T)	« إذا اجتمع حدان أحدهما: القتل»
(1777)	« إذا اجتمع الداعيان فأجب أقربهما »
(7/7.0)	« إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله »
(1/1/3)	« إذا اختلف المتبايعان استحلف »
(1/9/3/073)	« إذا اختلف المتبايعان ، وليس بينهما فالقول »
(1/ • ٢٤)	« إذا اختلف المتبايعان وليس بينهما بينة ، والمبيع قائم بعينه »
(۲۷・/١)	« إذا أديتم صدقتها من كل عشرة أفراق »
(99/1)	« إذا أذِّنا وأقمنا أن لا نزيل أقدامنا »
(91/1)	« إذا أذَّنت فترسَّل ، وإذا »
(11.13)	« إذا أراد أكل الجلالة حبسها »
(EV9/Y)	« إذا أرسلت كلبك المعلم وذكرت اسم الله »
(٣٧٧/١)	« إذا استنفرتم فانفروا » ۗ ۚ
(91/7)	« إذا استهل المولود صارخاً ورث »

```
« إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل . . . »
(VO/14/1)
                                                              « إذا أسلمت في شيء إلى أجل »
(1/333)
                                                                « إذا أطعم الله نبياً طعمة . . . »
(TAV/1)
                                                                 « إذا أعتق العبد بعرفة . . . »
(1/377)
                                                               « إذا أعجبت أحدكم امرأة...»
(180/7)
                                                       « إذا أعطيتم الزكاة فلا تنسوا ثوابها. . . »
(YAO/1)
                                                               « إذا أقبل الليل من ها هنا. . . »
(1/0.7)
                                                            « إذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة »
(10/1)
                                                         « إذا أقرض أحدكم قرضاً فأهوى . . . »
(£ £ 1/ 1)
                                                     « إذا أقيمت الصّلاة فلا صلاة إلّا المكتوبة »
(407/1/4/1)
                                                « إذا أكل أحدكم طعاماً فلا يأكل من أعلى . . . »
(YA/Y)
                                                         « إذا أكل أحدكم فليذكر اسم الله. . . »
(YYO/Y)
                                               « إذا أكل الكلب فلا تأكل ، فإن أكل الصّقر فكل »
(Y/A/3)
                                                             « إذا التقى الخِتَانان وُجَبَ الغسل »
(1/17)
                                                         « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم »
(1/21/14./144/144/141/10/1)
                                             « إذا أمَّ الرّجلُ القوم فلا يقومن في مكان أرفع . . . »
(1/7/1)
                                                                    « إذا أمَّن الإمام فأمِّنوا. . . »
(177/1)
                                                                       « إذا أنفقت المرأة...»
(\xi \Lambda \Lambda / 1)
                                                                « إذا انقضت عدتها فهو خاطب »
(4/11/1)
                                             « إذا أنكح وليان فالأول أحقّ ما لم يدخل بها الثاني »
(170/1)
                                                     « إذا باتت المرأة هاجرةً فراش زوجها. . . »
(TTO/T)
                                                              « إذا بعت فكل وإذا ابتعت فاكتل »
(1/773)
                                                            « إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل . . . »
(VA/1)
                                                    « إذا بلغ النساء نص الحقائق فالعصبة أولى »
(1777)
                                                       « إذا بلغت الجارية تسع سنين فهي امرأة »
(1/7/)(1/101)
                                                            « إذا بلغت المرأة خمسين سنة . . . »
(\Lambda \Upsilon / 1)
                                         « إذا تحدثتم فتحدثوا بالفرائض وإذا لهوتم . . . بالرمى »
(04/4)
                                                                « إذا تقاضى إليك رجلان. . . »
 (0Y0/Y)
                                                                « إذا جامع المعتكف بطل. . . »
 (1/177)
                             « إذا جئتم إلى الصلاة ، ونحن سجود فاسجدوا ولا تعدوها شيئاً. . . »
 (1/7/1)
                                                             « إذا جلس بين شعبها الأربع . . . »
 (04/1)
                                                         « إذا حرّم الرجل امرأته فهي يمين. . . »
 (Y \land O \land Y)
                                                              « إذا حضرت الصلاة فليؤذن... »
 (97/98/1)
```

(٤٩٠/٢)	« إذا حلفت على يمين فرأيت »
(187/4)	« إذا خرج ثلاثة »
(157/7)	« إذا خطب أحدكم المرأة فإن استطاع أن ينظر »
(178/1)	« إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين »
(٣٧٠/١)	« إذا دخل العشر ، وأراد أحدكم أن يضحي »
(	« إذا دعى أحدكم إلى طعام ، فجاء مع الرسول فذلك إذن له »
(	« إذا دعى أحدكم فليجب »
(	« إذا دعيَّت فقد أذن لك »
(	« إذا ذهب أحدكم إلى الغائط »
(٤٠٣/١)	« إذا رأيتم من يبيع أو يبتاع في المسجد »
(£VV/Y)	« إذا رميت بالمعراض فخزق فكله »
(٤٨٠/٢)	« إذا رميت سهمك فأذكر اسم الله »
(454/1)	« إذا رميتم وحلقتم فقد حل لكم الطيب »
(181/7)	« إذا زوج أحدكم جاريته »
(90/1)	« إذا سافرتما فأدُّنا وأقيما »
(177/1)	« إذا سجد فرَّج بين فخذيه غير حامل بطنه »
(141/1)	« إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه وإذا نهض »
(177/1)	« إذا سجد يجنح في سجوده حتى يُرى وضح إبطيه »
(54./4)	« إذا سرق السارق فاقطعوا »
(7/5/3)	« إذا سكر هذى ، وإذا هذى افترى »
(1.1/1)	« إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول »
(1/773)	« إذا سميت الكيل فكل »
(107/1)	« إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر »
(189/1)	« إذا شك أحدكم في صلاته فليتحرَّ »
(111/1)	« إذا صلى أحدكم الجمعة فليصل بعدها أربع »
(1/7/1)	« إذا صلى أحدكم للناس فليخفف »
(1/437)	« إذا صليتم على الميت فأخلصوا له الدعاء »
(۲۸/۱)	« إذا صمتم فاستاكوا بالغداة ولا »
(mon/1)	« إذا طافت المرأة بالبيت ثم »
(1/77/)	« إذا طلع الفجر فلا صلاة إلا ركعتي الفجر »
(100/1)	« إذا عطس أحدكم فحمد الله »
(٢٥٥/١)	« إذا عطس أحدكم فليقل: الحمد لله »

```
(1777/1)
                                                                      « إذا غمضت الميت فقل »
   (177/1)
                                                 « إذا فرغ أحدكم من التشهد الأخير فليتعوذ بالله »
  (07/1)
                                                                    « إذا فضحت الماء فاغتسل »
  (YYY/Y)
                                                       « إذا قال الرجل لامرأته : أنت طالق. . . . »
  (1 \cdot \cdot / 1)
                                                       « إذا قال المؤذن: الله أكبر الله أكبر. . . »
  (1(131)
                                                 « إذا قام أحدكم إلى الصلاة فلا يمسح الحصى »
  (101/1)
                                                   « إذا قام أحدكم من الركعتين فلم يستتم . . . »
  (171/1)
                                                « إذا قام أحدكم من الليل فليفتح صلاته بركعتين »
  (127/1)
                                                        «... إذا قام حملها وإذا سجد وضعها »
 (YOA/Y)
                                                      « إذا قتلت المرأة عمداً لم تقتل حتى . . . »
 (ro9/1)
                                                                    « إذا قتلتم فأحسنوا القتلة »
 (240/4)
                                                   « إذا قتلوا وأخذوا المال : قتلوا وصلبوا . . . »
 (EVW/Y)
                                                                    « إذا قطع الرأس فلا بأس »
 (104/1)
                                               « إذا قعد بين شعبها الأربع وألزق الختان بالختان »
 (141/1)
                                           « إذا قعدتم في كل ركعتين فقولوا: التحيات لله. . . »
 (1.9/1)
                                                           « إذا قلت لصاحبك والإمام يخطب »
 (117/1)
                                                         « إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء »
 (1/1/1/371/371/071/771)
                                      « إذا قمت إلى الصلاة فكبِّر. . . » - حديث المسيء صلاته
(44./1)
                                                      « إذا كان أحدكم فقيراً فليبدأ بنفسه . . . »
(\Lambda 9/1)
                                                          « إذا كان دم الحيض فإنه أسود. . . »
(\xi \cdot V/Y)
                                                     « إذا كان في الحد لعل وعسى فهو معطل »
(189/181/19/7)
                                                            « إذا كان لإحداكن مكاتب وعنده »
(12/1)
                                                       « إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث »
(18/1)
                                                        « إذا كان الماء قلتين لم ينجسه شيء »
(1,0/1)
                                                          « إذا كان يوم صوم أحدكم فلا . . . »
(1/303)
                                                                       « إذا كانت الدابة. . »
(1/177)
                                           « إذا كانت سائمة الرجل ناقصة . . . . ي - في الصدقة -
(YNO/Y)
                                                «... إذا كسر الزندان ففيهما أربعة من الإبل »
(1/09/1)
                                                                « إذا لم ترج أخذه فلا تزكه »
(0/T) (T·A/1)
                                                   « إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث »
(YEA/1)
                                           « إذا مات أحد من إخوانكم . . . فليقم أحدكم . . . »
(1/4/1)
                                                « إذا مرض العبد أو سافر كتب له ما كان يعمل »
```

*	
(	« إذا مضت أربعة أشهر المؤلى _ »
( \$ 0 \$ / \)	« إذا نسى أحدكم فليسجد سجدتين »
(141/141/1)	« إذا نهض ، نهض على ركبتيه »
(178/1)	ُ « إذا وجدت كفءاً فزوجه ولو بشراك نعله »
(^ • / 1)	« إذا وقع الذباب في إناء أحدكم »
(7/777)	« إذا وقعت لقمة أحدكم»
(Y7/10/1)	« إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم ، فليغسله »
(٣١١/٢)	« إذا وهبت الوليدة التي توطأ »
(7/707)	« إذاً عصيت ربك وبانت منك امرأتك »
(471/1)	« أذن ﷺ في أذن الحسن حين »
(48/1)	« الأذنان من الرأس »
(۲・・/١)	« إذهب فاقتله »
(1/977)	« إذهب فواره »
(181/1)	« إذهبوا بخميصتي هذه إلى أبي جهم »
(٣٩٥/٢)	« إذهبوا به فاقطعوه »
(1/573)	« أرأيت إذا منع الله الثمرة »
(YVA/1)	« أرأيت إن قتلت في سبيل الله »
(17/1)	« أرأيتم لو أن نهراً بباب أحدكم يغتسل منه »
(1/577)	« أربع لا تجوز في الأضاحي : العوراء البين »
(٣١٦/١)	« أربع لم يكن يدعهن رسول الله »
(٣1/1)	« أربع من سنن المرسلين: الحياء»
(004/4)	« أربعة شهداء وإلا حد في ظهرك »
( 40 4 / 4)	« إرجع إلى أهلك فليس هذا طلاقاً »
(174/1)	« إرجع فصلِّ فإنك لم تصلِّ »
(170/1)	« إرجعوا فقد سقيتم بدعوة غيركم »
(mon/r)	« إرجعي حتى تضعي ما في بطنك »
(401/1)	« أرسل رسول الله ﷺ بأم سلمة ليلة النحر »
(144/1)	« أرسلت إلى النبي ﷺ ثوبين ليكفن حمزة »
(٤٢٨/٢)	« أرسله لا قطع علَّيه ، غلامك »
( ۲۹۳/ ۲)	« أرسلوا إليها ، لا عنوا بينهما »
(MIN/Y)	« أرضعيه تحرمي عليه »
(۲۰۳/۲)	« أرضيت من مالك ونفسك بنعلين »
(^/٢)	« إركبيه فإن الحج من سبيل الله »

(114/1)(٧٧/1)		« أريقوا عليه ذنوباً من ماء »
(٣٨/١)		« أسبغ الوضوء وخلل الأصابع »
(017/1)		« إستأجر رجلًا من بني الديل »
(201/1)		« استأذن العباس رسول ﷺ أن يبيت بمكة »
(7/7/0)		« إستحلفه النبي ﷺ : ما أردت إلا واحدة »
( 1/ ۱۹۸۲)		«]ستعاذ من الفقر»
(079/1)		« إستعار ع من صفوان بن أمية أدراعاً »
(079/1)		« إستعار من أبي طلحة فرساً »
(407/1)		« استقبل الحجر وضع شفتيه عليه »
(1/533)		« إستقرض من يهودي شعيراً ورهنه درعه »
(108/1)		« استقيموا ولن تحصلوا واعلموا أن خير أعمالكم »
(7/7/0)		« إستكتب زيد بن ثابت ومعاوية بن أبي سفيان . ' . »
(११७/११०/١)		« إستلف بكراً ، فرد مثله »
(289/1)		« إستلف ﷺ من رجل بكراً »
(404/1)		« إستلم الركن فرمل ثَلاثاً ومشى »
(rov/1)		« إستلمه بيده وقبل يده »
(1/773)		« إستهما وتوخيا الحق »
(144/1)		« إستوصوا بالنساء خيراً »
( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( (	•	« أسعوا فإن الله كتب عليكم السعي »
(1.4/1)	=	« أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر »
(11./1)		« أسفل السرة وفوق الركبتين من العورة »
(V E / O)		« أسقط _ عمر _ ولد الأبوين »
(٣٩٨/١)		« الإِسلام يجب ما قبله »
(40/1)		« الإِسلام يعلو ولا يعلى »
(197/٢)		« أسلم خلق كثير فأقرهم على أنحكتهم »
(7/833/140)		« أسلم وهو ابن ثمان سنين ـ علي بن أبي طالب ـ »
(\$\\\\\)		« اسمعوا وأطيعوا وأن استعمل عليكم عبد حبشي »
(٣٨٦/١)		« أسهم أبو موسى يوم غزوة تستر »
(٣٨٥/١)		« أسهم للفرس سهمين وللفرسين أربعة »
(MAT/1)		« أسهم لهم ـ العبيد ـ يوم القادسية »
(٣٨٥/١)		« أسهم لي رسول الله ﷺ لفرسي أربعة أسهم ولي سهماً »
(٣٨٥/١)		« أسهم يوم خيبر »
(٤٠٠/١)		« اشتری من جابر بعیراً »

```
(11/13)
                                                        «... اشترى من أعرابي فرساً... »
(1/833)
                                                      « اشترى من يهودي طعاماً ورهنه درعه »
(0. 8/1)
                                                        « إشتركت أنا وسعد وعمار بيوم بدر »
(141/1)
                                                                               « اشتریها »
(7/9/7)
                                                      « إشرب ـ أي من اللبن ـ فشرب . . . »
(1/1/3)
                                                           « اشربه ما لم يأخذه شيطان . . . »
                                                           « اشربوا العضير ثلاثاً ما لم . . . »
(2/4/3)
(1/977)
                                                                           « أشعرنها إياه »
(ETA/1)
                                                         « أشهد أن السلف المضمون . . . »
                                                                    « الأصابع سواء عشراً »
(TV9/T)
(\Upsilon \wedge \cdot / \Upsilon)
                                                      « الأصابع سواء ، والأسنان سواء . . . »
(1/\lambda 77)
                                                      « أصابنا ونحن مع رسول الله على مطر »
(1/977)
                                                         « أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر »
(188/4)
                                                                         « اصرف بصرك »
(1/9/3)
                                                    « أصليت معنا قال : نعم فتلا عليه . . . »
(277)
                                                                   « أضح لمن أحرمت له »
(EIA/Y)
                                                        « أضرب بهذا الحائط فإن هذا. . . »
( T9 V / Y )
                                                        « إضرب وأوجع واتق الرأس والوجه »
                                                     « أطعم هذا فإن مديّ شعير مكان مدَّبرّ »
(Y/PAY)
(1/487)
                                              « أطعموهم مما تأكلون ولا تزيدوهم على ذلك »
(12./1)
                                      « إعتدلوا في السجود ، ولا يبسط أحدكم ذراعيه الكلب »
(7/177)
                                                                 « إعتدى ، فجعلها طلقة »
(189/1)
                                         « إعتدى في بيت ابن أم مكتوم فإنه رجل أعمى . . . »
(ma/r)
                                                           «... أعتق ستة مملوكين... »
(171/108/7)
                                                         « أعتق صفية وجعل عتقها صداقها »
(111/V7/Y)
                                                    « أعتقت ابنة حمزة مولى لها فمات . . . »
(1111)
                                                      « أعتقتني أم سلمة وشرطت على . . . »
(174/1)
                                                « أعتقني رسول الله ﷺ وجعل عتقى صداقى »
(177/7)
                                                                          « أعتقها ولدها »
(T91/T)
                                                      « أعتقوا عنه يعتق الله بكل عضو. . . »
(04/4)
                                                         « اعتكفت عن أخيها عبد الرحمن »
(070/078/078/071/1)
                                                « أعرف وكاءها وعفاصها ثم عرفها سنة. . . »
(7./1)
                                                                 « أعط ابنتي سعد الثلثين »
```

(٦٣/٢)	« أعطاها _ الجدة _ الثلث »
(	« أعطه سبعة دراهم »
(077/1)	x أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف »
(°V/Y)	« أعطى ﷺ الجد السدس »
(0.1/1)	« أعطى خيبر على الشطر »
(7/50)	« أعطى دية ابن قتادة لأخيه »
(۲۹・/۱)	« أعطى رجاء إسلام نظرائهما »
(TAE/1)	« أعطى الغانمين أربعة أخماسها » ـ الغنائم ـ
(٣٨٥/١)	« أعطى الفارس ثلاثة »
(٣٨٥/١)	« أعطى الفرس العربي »
(118/1)	« أُعطيت خمساً لم يعطهن أحد من الأنبياء قبلي »
(۲۰۳/۲)	« أعظم النساء بركة أيسرهن مؤنة »
(171/1)	« أعلنوا هذا النكاح »
(	« أعلى المتعة خادم ، ثم دون ذلك النفقة »
(٤٦١/١)	« أعليه دين »
(40/1)	« إعهد إلى الناس ، فعهد إليهم ووصى »
(187/1)	« أعوذ بالله من الشيطان الرجيم »
(127/1)	« أعوذ بالله منك ، ألعنك بلعنة الله »
(٣٨٥/١)	« أغارت الخيل على الشام »
(7./1)	« إغتسل من الإغماء »
(1./1)	« اغتسلي لكل صلاة »
(^./\)	« أغسل ذكرك »
(0 { / 1)	« أغسلنها »
(1/30/1777)	« أغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر »
(08/1)	« أغسلوه بماء وسدر »
(	« أغسلوه بماء وسدر وكفنوه »
(^1/1)	« أغسليه بالماء »
(	« أغنوهم عن الطلب في هذا اليوم »
(184/1)	« أف ، أف »
(٤٨٦/٢)	« أفأخبرتك أنك آتية »
(٣٥٠/١)	« أفاض رسول الله ﷺ يوم النحر »
(0.4/1)	« أفتى في امرأة نذرت أن تمشي إلى قباء »
(2./1)	« أَفْرَغُ عَلَي النبي في وضُوَّئه »

	•
( 70 8 / 1)	« أفشوا السلام »
(۲۹۷/۱)	« أفضل الصدقة جهد من مقل إلى فقير في السر »
( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( (	« أفضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح »
(17./1)	« أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل »
(17./1)	« أفضل الصلاة صلاة داود »
(177/1)	« أفضل الصلاة طول القنوت »
(٣١٥/١)	« أفضل الصيام بعد رمضان شهر الله »
(٣٠٩/١)	« أفطر الحاجم والمحجوم »
( ( 0 0 / 1 0 0 / 1 0 / 1 )	« افعلى ما يفعل الحاج ، غير أنه لا تطوفي »
(189/7)	« أفعمياوان أنتما لا تبصرانه؟ »
(^/ ٢)	« أفي شك أنت يا بن الخطاب »
(190/1)	« أقام _ ابن عمر _ بأذربيجان ستة أشهر يقصر الصلاة »
(190/1)	« أقام أصحاب النبي برام هرمز تسعة أشهر »
(198/1)	« أقام بمكة فصلَّى بها إحدى وعشرين صلاة يقصر فيها »
(1.1/1)	« أقامها الله وأدامها »
(7/037/937)	« إقبل الحديقة وطلقها »
(٣٨٧/٣٧٦/٣٦٦/٣٤٩/٢)	« اقتتلت امرأتان من هذيل فرمت »
(۲۹/۲)	« اقتسما وتوخيا الحق »
(1 × ٤/1)	« إقرأ بها في نفسك »
(	ء کی ۔ « إقرؤوا ياسين على موتاكم »
(177/1)	« أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد »
(OA/Y)	« أقضي فيها للإبنة النصف »
(1/0/3)	« إقطعوا في ربع ديناًر ولا تقطعوا فيما هو أدنى »
(1/173)	« إقطعوه واحسموه »
(۲۹۱/۱)	« أقم حتى تأتينا الصدقة ، فنأمر لك بها »
(107/1)	« أقنت النبي ﷺ في الصبح قال نعم »
(mq1/r)	« أقيموا الحدود على ما ملكت أيمانكم »
(٢٠٥/١)	« أكان يأمر النبي ﷺ ؟ قال : نعم »
(Y/1)	« أكثروا على من الصلاة »
(۲۳۰/۱)	" رو ي " « أكثروا من ذكر هادم اللذات »
(184/7)	« أكشفي رأسك ولا تشبَّهي بالحرائر »
(٤٥٤/٢)	" « أكفؤوها فإنها رجس »

(£09/Y)	۽ « أكل الضب ورسول الله ﷺ ينظر »
(٢٢٦/٢)	« أكل مقعياً تمراً »
(٣٢/٢)	« أكل ولدك نحلته »
(809/7)	« أكلت مع رسول الله لحم حباري »
(۲۲۸/۲)	« أكله ﷺ بكفه كلها »
(٣٨/١)	« ألا أتوضأ لك وضوء النبي ﷺ »
( <b>٤</b> ٧٧/١)	« ألا أن أسيفع جهينة »
(7/537/837)	« ألا إن دية الحطأ شبه العمد ما كان بالسوط والعصا »
(070/1)	« ألا إن القوة الرمي »
(0 { • / 1)	« ألا تدع تمثالًا إلا طمسته »
(	« إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم فيه »
(٤٦٨/١)	« إلا صلحاً حرم حلالًا أو أحلُ »
(194/7)	« إلبسي ثيابك والحقي بأهلك »
(۲۰۳/۲)	« إلتمس ولو خاتماً من حديد »
(7/177)	« إلحقي بأهلك »
(111/40/48/44/04/4)	« الحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلأولى رجل ذكر »
(٣٢/١)	« ألق عنك شعر الكفر واختتن »
(1/ ۲۹)	« ألقه على بلال فإنه أندى صوتاً »
(019/7)	« ألك بينة فقال : لا ، قال : يمينه »
(1/997)	« الله أكبر ، اللهم أهله علينا »
(mon/r)	« الله أكبر عتق القتيل »
(1/1/7) (7/4/1)	« اللهم أحيني مسكيناً وأمتني مسكيناً »
(10V/1)	« اللهم إنا نعوذ برضاك من سخطك »
(78/1)	« اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث »
(104/1)	« اللهم إهدنا فيمن هديت وعافنا فيمن عافيت »
(۲۲۸/۱)	« اللهم حوالينا ولا علينا ، اللهم على الآكام »
(1./1)	« اللهم طهرني بالماء والثلج والبرد »
(٣1/1)	« اللهم كما حسنت خلقي فحسن خلقي »
(1/5,4)	« اللهم لك صمنا وعلى رزقك »
(7\7\7\37)	« اللهم هذا قسمي فيما أملك »
(ov·/1)	« أَلَم تَرِي أَن مُجَزِّرًا المُدلجي نَظْرَ آنفاً إلى زيد وأسامة فقال »
(^0/1)	« أليس إحداكن إذا حاضت » ألا من من من المرابع ا
(٣٠٧/١)	« أليس إذا حاضت لم تصل »

(TAA/Y)	« أما إن ابنك هذا لا يجني عليك ولا تجني عليه »
(114/1)	« أما أحدهما فكان لا يستنزه من بوله »
(1/777)	« أما أنا فلا آكل متكئاً »
(0.4/1)	« أما بالذهب والفضة فلا بأس »
(0.1/4)	« أما بعد فإنى قد بعثت إليكم عماراً »
( <b>/</b> /۲)	« أما خالد فقد احتبس أدراعه واعتاده في سبيل الله »
(1/733)	« أما من حائط بني فلان فلا »
(1.4/1)	« أما هذا فقد عصى أبا القاسم ﷺ »
(177/1)	« أما يخشى الذي يرفع رأسه قبل الإمام »
(1/173)	« إما أن تعزره وإما تستودعه السجن »
(177/1)	« الإمام يركع قبلكم ويرفع قبلكم »
(17/1)	« أمر ابن مسعود أن يعلُّم الناس »
(11/1)	« أمر أم ورقة أن تؤم أهل دارها »
(۲/۹/۲)	« أمر ﷺ أوس بن الصامت بالإطعام »
(٣١١/١)	« أمر بالإِثمد المروح عند النوم »
(۲۳۷/1)	« أمر بدفن شهداء أحد في دمائهم ولم يغسلوا ولم يصلُّ عليهم »
(440/4)	« أمر برجم ماعز ولم يحضره »
(٤٠١/٢)	« أمر برجم اليهوديين الزانيين »
(277)	« أمر بقبة من شعر فضربت له »
(1/503)	« أمر بقتل الفارة في الحرم »
(£VV/Y)	« أمر ﷺ بقتل الكلّب الأسود »
(244/1)	« أمر بقتلي أُحد أن ينزع عنهم الحديد »
(181/7)	« أمر بالكشف عن مؤتزر بني قريظة »
(1/17)	« أمر رسول الله ﷺ بلعق الأصابع والصحفة »
(1/73)	« أمر بالمسح على الخفين »
(91/1)	« أمر بلالًا أن يجعل أصبعيه في »
( 1 / 4 / 4 / 4 / 1 )	« أمر بنزع الجلود عن الشهداء »
(٤٣٧/١)	« أمر بوضع الجوائح وفي »
(1/ • ٨٢)	« أمر رسول الله ﷺ بصدقة الفطر عن الصغير والكبير والحر والعبد ممن تمونون »
(1/0/1)	« أمر ـ. علي ـ واجد الركاز أن يتصدق بخمسه »
(440/1)	« أمر عمر بجز نواصي أهل الذمة »
(179/1)	« أمر النبي ﷺ فاطمة أن تنكح أسامة فنكحها بأمره »
(0 { / 1)	« أمر قيس بن عاصم أن يغتسل حين أسلم »

	3
(٣٨٦/١)	« أمر لي بشيء من خرثي المتاع »
(1/451)	« أمر _ المغيرة بن شعبة _ رجلًا أن يزوجه امرأة هو أولى بها منه »
(٣٥٢/١)	« أمر الناس أن يكون آخر عهدهم »
(170/1)	« أُمرت أن أسجد على سبعة »
({\\\\)	« أُمرت أن أقاتل الناس حتى »
(٣٠٣/٢)	" أمرت بريرة أن تعتد بثلاث حيض »
(99/1)	« أمرنا رسول الله ﷺ إذا أذَّنا وأقمناً أن لا نزيل أقدامنا عن مواضعها »
(109/1)	« أمرنا النبي ع الله عنه الله الله الله الله النبي الله الله الله الله الله الله الله الل
(1/577)	« أمرنا النبي عَلَيْ أن نخرج الصدقة مما نعده للبيع »
(144/1)	« أمرنا النبي على أن نردَّ على الإمام وأن يسلم بعضنا »
(V0/1)	« أُمرنا بغسُل الأنجاس سبعاً »
(141/1)	« أمرنا رسولُ الله ﷺ باتباع الجنائز وعيادة المرضى »
(1/5/1)	« أمرنا النبي ﷺ بالمتعة عام الفتح حين دخلنا مكة »
(٣٩٠/١)	« أمرنا نبيُّنا أن نقاتلكم حتى تعبدوا الله وحده »
(99/1)	« أمرني رسول الله ﷺ أن لا أثوب إلا في الفجر »
(2.4/7)	« أمرني عمر في فتية من قريش »
(1/771)	« أمره ﷺ بكثرة السجود »
(7/9/7)	« أمره سلمة بالإطعام حين أخبره بشدة شبقه »
(404/1)	« أمْره ﷺ عائشة أن تعتمر من التنعيم »
( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( (	« أَمْرِه ﷺ عرفجة أن يتخذ أنفأ من ذهب »
(1VA/Y)	« أمسك أربعاً وفارق سائرهن »
(70/7)	« أمسكوا عليكم أموالكم ولا تفسدوها »
(107/7)	« أمسوا بالإِملاك فإنه أعظم بركة »
(٣٣٢/٢) (٢٨٠/١)	« أمك ، ثم من ؟ قال : أمك أباك »
(4/4/1)	« أمك وأباك وأختك وأخاك »
( <b>*</b> · ^ / <b>*</b> )	« أمكثي في بيتك الذي أتاك فيه نعي زوجك »
(/٩/١)	« أمكثي قدر ما كانت تحبسك »
(9 \ / \ )	« أمناء الناس على صلاتهم وسحورهم »
(1.0/1)	« أمني جبريل عليه السلام عند البيت مرتين »
(0. \\/0. \\/) (\\\\0. \\/)	« أميركم زيد فإن قتل فجِعفر فإن قتل فعبد الله بن رواحة »
(017/1)	« أَنْ أَخَذَتها أَخَذَت قوساً من نار »
(٣٩٢/١)	« انْ أخذها في كفه ثم أسلم ، ردها عليه »
(Y · A / Y)	« انّ أعطيتها إزارك جلست ولا إزار لك »

AND IN	
(144/1)	« أَنْ اقضوا كما كنتم تقضّون »
(٤٣٧/١)	« انْ بعت من أخيك ثمراً فأصابته جائحة »
(may/r)	« انْ تجعل لله ندأ وهو خلقك »
(۲۷۰/۲)	« انْ تزوجت امرأة فهي طالق لم يقع »
( \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \	« انْ تصدق وأنت صحيح شُحيح تأمل الغني »
(1./٢)	« انْ حدث بي حدث الموت فإن ثمغاً صدقة »
(٣٩٦/٢)	« انْ زنت فاجلدوها ، ثم إن زنت »
(1/173)	« انّ سرق فاقطعوا يده »
(٣١٤/١)	« انْ شاء فرق وإن شاء »
({\\)	« انْ شئت توضأ وإن شئت »
(0/7)	« انْ شئت حبست أصلها وتصدقت بها »
(7/٢)	« انْ شئت حبست أصلها وسبّلت ثمرتها »
(٣٠٧/١)	« انْ شئت فصم وإن شئت فأفطر »
(145/144/1)	« انْ شئتما أعطيتكما منها ولاحظ فيها لغني »
(TV0/Y)	« انْ قتل مسلماً كافراً عمداً »
(19./٢)	« انْ قربك فلا خيار لك »
(109/1)	« انْ كان صادقاً فليزكه » ـ قول علي في الدّين الظنون »
(112/7)	« انْ كان عليها حائط فهو حريم »
(٣٩٤/٢)	« انْ كان يعلم ان الله حرمه فحدوه »
(٣٢٢/١)	« انْ كنت لأدخل البيت »
(	« انْ كنت من تلك الأجزاء أعطيتك »
(19/1)	« انْ لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب »
(٣٥٥/٢)	« انْ لم يأت بأربع شهداء »
(111/7)	« انْ مات ولم يدع وارثاً فهو لك »
(٤٦٦/٢)	« انْ نزلتم بقوم فأمروِا لكم بما ينبغي »
(Vo/1)	« انْ يغسل يديه ثلاثاً »
(٣٨١/١)	« أنا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين »
(٤٩٧/١)	« أنا ثالث الشريكين ما لم »
(٣٨٠/١)	« أنا فئة كل مسلم »
(17/1)	« أناخ ابن عمر بعيره مستقبل القبلة »
(444/1)	« أنت أحق به ما لم تنكحي »
(\$7\\\$7'\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	
(144/1)	« الانتظار في صلاة الخوف لإدراك الجماعة »

(٣٩/١)	« أنتم الغر المحجلون يوم القيامة »
(10/1)	« انتهى النبي ﷺ إلى سباطة قوم فبال قائماً »
(19./1)	« انتهى إلى مضيق هو وأصحابه »
(۲/۲/۳)	« أنزل في القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن »
(179/1)	« أنشدك الله لا تنكحي إلا مسلماً »
(247/7)	« أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً »
(^*/1)	« إنطلقوا إلى إبل الصدقة فاشربوا »
(94/4)	« انطلقي فتربصي أربع سنين »
(٣٢٨/1)	« انظروا حذوها من قديد »
( 7 9 0 / 7 )	« انظروها فإن جاءت به كذا وكذا »
(19/1)	« أنعت لك الكرسف فإنه »
(£0A/Y)	« أنفجنا أرنباً فسعى القوم »
(727/7)	« أنفق على عيالك من طولك ، ولا ترفع عنهم عصاك »
(00/1)	« أنقضي شعرك واغتسلي »
(1/173)	« إنَّ آخر طعام أكله رسول الله ﷺ فيه بصل »
(409/1)	« إِنِّ آية ما بيننا وبين المنافقين »
(1/• P7)	« إنَّ أبا بكر أعطى عدي بن حاتم »
(1/377)	« إِنْ أَبَا بِكُرِ أُوصِي أَن تَغْسَلُه امرأته »
(1/977)	« إنَّ أبا بكر أوصى أن يكفن بثوبين »
$(\Upsilon \Lambda / \Upsilon)$	« إِنْ أَبِا بِكُرِ أُوصِي بِالْخُمِسِ »
(177/1)	« إن أبا بكر سجد حين جاءه قتل مسيلمة »
(۲۳۳/۱)	« إنْ أبا بكر قبّل النبي ﷺ بعد موته »
(070/7)	« إِنَّ أَبِا بِكُرِ كَتِبِ إِلَى المهاجِرِ ابنِ أَبِي أَمِية »
(01./1)	« إنَّ أبا بكر لما ولي الخلافة أخذ »
(7/17)	« إن أبا بكر وصى بالخلافة لعمر »
(24./1)	« إن أبا بكر وعمر قالا : إذا سرق السارق »
(847/4)	« إن أبا بكر وعمر قطعا اليد اليسرى »
(1/757)	« إِنْ أَبَا بَكُر وعمر كَانَا لَا يَضِحيانَ عَنْ أَهْلِيهِمَا »
(179/1)	« إِنَّ أَبِا حَذَيْفَةَ أَنْكُحَ سَالَماً ابِنَةَ أَخِيهِ »
(٤٠٠/١)	« إنّ أبا الدرداء اشترى من صبي »
(1/83)	« إنَّ أبا عبيدة لما عِبر الفرات أوصى »
( ( ) \ / ( )	« إنّ أبا موسى كان يشرب من الطلاء »
(44/1)	« إِنَّ أَبَا هريرة توضأ فغسل يده »

(1.4/1)	« إنَّ أباه طلق أُمه وهو مريض »
(TVY/Y)	« إنّ الإِبل قد غلت »
(1.91/7)	« إِنَّ ابْنِ سَنْد تزوج امرأة وهو خصي »
(9 EN/Y)	« إنّ ابن عباس قتل جماعة قتلوا وأحداً »
(AO./Y)	« إنّ ابن عباس كان لا يحجب الام عن السدس »
(\AY/\)	« إنّ ابن عمر استصرخ على سعيد بن زيد »
(077/7)	« إنّ ابن عمر باع زيد بن ثابت »
(1/17/)	« إنّ ابن عمر دبر امتين له وكان »
(1/501)	« إنّ ابن عمر زوج ابنه وهو صغير »
(104/4)	« إنّ ابن عمر كان إذا دعى ليزوج »
( 1 1 1 / 1 )	« إنّ ابن عمر كان إذا غدا يوم الفطر »
( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( (	" إنّ ابن عمر كان يدفع زكاته إلى من جاءه »
(1/333)	« إنّ ابن عمر وسلمة بن الأكوع كان يأتيهم »
(0./1)	« إنّ ابن مسعود كتب في وصيته أن »
(۲۲۹/۲)	« إنّ ابنك بات البارحة بشماً »
(1A/Y)	« إِنَّ ابني هذا ـ الحسن ـ سيد »
(141/4)	« إنّ احساب الناس بينهم هذا المال »
(144/1)	
(9-91)	« إِنَّ أَخا صِداء قد أَذَن »
(1/1/7)	« إنَّ أزواج النبي ﷺ تمتعن معه في حجة »
(779/70/7)	« إنّ أطيب ما أكلتم من كسبكم »
(410/1)	« إنَّ الأعمال تعرض كل اثنين وخميس »
(0.9/1)	« إنَّ أمثل ما أنتم صانعون أن تستأجروا الأرض »
(177/1)	« إنّ امرأة زوجها أولياؤها بالجزيرة »
(TV { / Y)	« إنّ امرأة وطئت في الطواف »
(7/533)	« إنَّ امرأة يقال لها أم مروان ارتدت »
(	« إنّ أنساً أوصى أن يغسله محمد بن سيرين »
(٣٩٣/١)	« إنّ أهل الجزية من أهل الشام »
(٣٨٤/١)	« إنّ البراء بن مالك بارز مرزبان »
(19./٢)	« إنّ بريدة أعتقت وكان زوجها عبداً فخيرها »
(91/1)	« إنّ بلالًا كان يؤذن في أول الوقت »
(٩٨/١)	« إِنَّ بِلالًا وضع أصبعيه في أذنيه »

(97/1)	« إِنَّ بِلالًا يؤذن بليل »
(91/1)	« إنّ بلالًا كان يؤذنَ على سطح »
(111/1)	« إنّ جابراً وجباراً وقفا أحدهما عن يمينه »
(118/1)	« إنّ جبريل أتاني فأخبرني »
(٣٦٥/١)	« إنَّ الجذع يُوفِّي منه الثنيَّة »
(٣٧٦/١)	« إنّ الجنة تحتّ ظلال السيوف »
(٤٦٠/٢)	« إنّ الحسن بن علي ركب على سرج »
(1/9/1)	« إنّ الحسن والحسين كانا يصليان وراء »
(mov/r)	« إنّ الحسن قتل ابن ملجم »
(// ٢)	« إنّ حفصة ابتاعت حلياً »
(/1/1)	« إنَّ حيضتِك ليست بيدك »
(707/7)	« إنَّ خالداً يقول : إنَّ الناس انهمكوا »
(1/803)	« إنّ خالد بن الوليد أكل الضب »
(10V/Y)	« إنّ الخنساء زوّجها أبوها وهي ثيب »
(044/544/1./1)	« انَّ دماءكم وأموالكم عليكم حرام »
(٣٧٠/٢)	« أنَّ ديته عليك لأنك أفزعتها »
(mav/r)	« انّ رجلًا اعترف عند النبي ﷺ فأتي بسوط »
(114/7)	« إنَّ رجلًاٍ أقعد أمة له في مقلى حار »
(1/8/1)	« ان رجلاٍ تزوج امرأةٍ وشرط لها دارها »
(194/4)	« انْ رجلًا جاء مسلماً ثم جاءت امرأته مسلمة »
(mon/r)	« انْ رجلًا دخل علي امرأته فوجد »
(4/1/4)	«ان رجلاً رمی رجلاً بسهم فأنفذه »
(441/1)	« أنَّ رجلًا قال يا رسول الله من أبر »
(178/1)	« أَنْ رَجَلًا مِنَ الْعَرِبِ تَرَكُ ابْنَتِهُ عَنْدُ عَمْرٍ »
( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( (	« انّ رجلًا وجد ألف دينار مدفونة »
(045/1)	« انَّ رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ في أمر »
(044/1)	« انَّ رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ في دابة »
(019/7)	« انَّ رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ حضرمي وكندي »
(045/4)	« انَّ رجلين ادعيا بعيراً على عهد رسول الله ﷺ »
(245/4)	« أنَّ رجلين تداعيا عيناً »
(072/7)	« انّ رد اليمين له أصل في الكتاب »

	•
(1373)	انّ رسول الله ﷺ أتي برجل يسرق الصبيان »
(440/1)	: انَّ رسول الله ﷺ أسهم يوم خيبر »
(٣٥٠/١)	ر إنّ رسول الله ﷺ أفاض يوم النحر »
· (\AV/Y)	﴿ أَنَّ رسول الله ﷺ حرم متعة النساء »
(114/4)	« انّ الزبير لما قدم خيبر »
(14/1)	« انَّ الزبير وقف على ولده وجعل »
(700/7)	« انَّ زوجها أرسل إليها بتطليقة »
(1/337)	« انّ السنة في الصّلاة على الجنازة »
(70/1)	« انَّ سعد بنَّ عبادة بال في حجر بالشام »
(mov/1)	« انّ سودة بنت ابن عمر تمتعت فقضت »
(۲۲/۲)	« انّ شیبة بن عثمان کان یتصدق »
(1/137)	« انّ صاحبكم النجاشي قد مات »
(TV/T)	« انّ صبياً من غسان أوَّصي إلى أخواله »
(1/3 P7)	« انّ الصدقة لا تنبغي لآل محمد »
( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( (	« انَّ الصدقة لتطفىء عضب الرب »
(78/1)	« انّ الصعيد الطيب طهور »
(	« انّ صفية أرسلت ثوبين ليكفن حمزة فيهما »
(9/7)	« انّ صفية وقفت على أخ لها يهودي »
(180/1)	« انَّ صلاتنا هذه لا يصلَّح فيها ش <i>يء</i> »
((\(\frac{\x}{\}\))	« انّ الضحاك بن خليفة ساق خليجاً »
(1/9/1)	« انَّ طول صلاة الرجل وقصر خطبته »
(178/7)	« انَّ عائشة أصابها مرض »
(0.4/1)	« انَّ عائشة اعتكفت عن أخيها »
( ۲ 0 ۳ / ۱ )	« انَّ عائشة زارت قبر أخيها عبد الرحمن »
(0/1)	« أن عائشة كانت تغتسل هي و ﷺ من إناء واحد »
(1/0/7)	« انَّ العباس بن عبد الله أنكح ابن الحكم ابنته »
(	« انَّ عبد الله بن جعفر ابتاع بيعاً »
(1/1/3)	« انَّ عبد الله بن عُمرو قال لعمران عبدي »
(1 { \ / \ / \ )	« انَّ عثمان ( ابن عفان ) أتي بغلام قد سرقَ »
(1/7/3)	« انَّ عثمان جلد رجلًا قال لآخر »
(YA/Y)	« انّ عثمان رد عل <i>ی</i> زوج »
(17/7)	« انَّ عثمان سبل بئر رومه »
(1.4/1)	« انَّ عثمان قال لعبد الرحمن : لئن مت »

(٣٨١/٢)	« انّ عثمان قضى بثلث الدية »
(1.1/1)	« انّ عثمان ورّث تماضر بنت الأصبغ »
(1/17)	« انّ علياً أتاه رجل فقال : إني سرقت فطرده »
(٤٢٠/٢)	« انّ علياً أُتي بالنجاشي وقد شرب خمراً »
(011/889/7)	« انِّ علياً أسلم وهو ابنَّ ثمان سنين »
(mo/r)	« انَّ علياً أوصى وأمر ونهى بعد ضرب »
(127/7)	« انَّ علياً راسل أهل البصرة يوم الجمل »
(19/7)	« انَّ علياً سئل عن قُول الرجل للرجل يا فاسق »
(177/1)	« انَّ علياً سجد حين وجد ذا الثدية »
(٤٣١/٢)	« انِّ علياً فعل ذلك بالذي قطعه »
(TEN/T)	« انَّ علياً قتل ثلاثة قتلوا رجلًا »
(٣٠٦/٢)	« انّ علياً قضى في التي تتزوج في عدتها »
(271/7)	« انْ علياً قطع أيديهم من المفصل »
(\$ \( \) \( \)	« انَّ علياً كانَّ في صلَّاة الفجر فناداه رجل »
(££7/7)	« أنَّ علياً لما اعتزله الحرورية »
(057/7)	« انَّ علياً مرَّ على قوم يلعبون بالشطرنج »
(AY/Y)	« ان علياً نزل العمة بمنزلة العم »
(٤٩٠/١)	« انَّ علياً وكل عقيلًا عند أبي بكر »
(011/7)	« انّ علياً ولى أبا الأسود ثم عزله »
(٤٠٧/٢)	« انَّ عمر إُتي بامرأة ليس لها زوج قد حملت »
(٤٣٠/٢)	« انّ عمر إِتي برجل فقال أسرِقت »
(ron/r)	« انْ عمر إِتي برجل قتل قتيلًا »
(17/17)	« انِّ عمر أتي بنكاح لم يشهد عليه إلا »
(174/7)	« انَّ عمر أجبر أنس على كتابة سيرين »
(2/7/2)	« انّ عمر استشار الناس في حد الخمر »
(01./1)	« انْ عمر استعمل زيد بن ثابت على القضاء »
(Y { / Y)	« أنَّ عمر اسقط ولد الأبوين »
(7/٢٥)	« أن عمر أعطي دية ابن قتادة لأخيه »
(1/177)	« انْ عمر أمر أبا أيوب وهبار بن الأسود حين فاتهما الحج »
(1/370)	« ان عمر أمر واجدها بتعريفها على باب المسجد »
(44/1)	« انْ عمر أمر ولي المفقود أن يطلقها » 
(1/5.3) (1/7/17)	« انَّ عمر أنكر على عبد الرحمن بن عوف حين باع جارية »
(۲۸۷/۱)	« انَّ عمر أنكر على معاذ لما بعث إليه بثلث الصدقة »

	w . af i ti s
(41. \ 1)	« أن عمر بعث إلى أمرأة مغيبة »
(01./1)	« انْ عمر بعث إلى الكوفة عمار وإلياً » . "
(0 · 1 / 7)	« انْ عمر بعث في كل مصر قاضياً » . "
(7/370)	« انِّ عمر حلف في حكومته لأبي »
(٤٧٧/١)	« انَّ عمر خطب فقالِ الَّا ان اسيفع من دينه وأمانته »
(451/1)	« انَّ عمر خيَّر غلاماً بين أبيه وأمهٍ »
(mon/Y)	« أَنْ عَمْرُ رَفْعُ إِلَيْهُ رَجِلُ قَتْلُ رَجِلًا »
(1/487)	« أنَّ عمر زاد على ما فرض رسول الله ﷺ » ـ الجزية »
(494/1)	« انَّ عمر شرط على ِأهل الذمة ضيافة يوم وليلة »
(00 * / 1)	« انْ عمر ضمن أنساً وديعة ذهبت من بين ماله »
(454/1)	« انَّ عمر قال لهبار بن الأسود لما حج من الشام »
(٣٧١/٢)	« أنَّ عمر قام خطيباً فقال : أن الإِبل قد غلت »
(TEA/T)	« انَّ عمر قتل سبعة من أهل صنعاء »
$(1 \cdot \cdot \cdot / \Upsilon)$	« انَّ عمر قضى انه من أسلم على ميراث »
(YNO/Y)	« انَّ عمر قضى في الترقوة وفي الضلع بجمل »
(1/501)	« انَّ عمر قنت بسورتي أبي »
(1/0/1)	« انَّ عمر كان له سيف فيه سبائك من ذهب »
(17/1)	« انَّ عمر كان يسخن له ماء في قمقم »
(144/1)	« انَّ عمر كان يضرب على الصلاة بعد الإِقامة »
(4/0/1)	« انَّ عمر كتب إلى أبي عبيدة ان اسهم للفرس »
(018/4)	« انْ عمر كتب إلى أبي موسى واس بين الناس »
( ( / ۲ ۲ / ۲)	« أن عمر كتب إلى أمراء الاجناد لا تضربوا الجزية »
(0 * 1 / 7)	« انْ عمر كتب إلى أهل الكوفة اني بعثت إليكم عماراً »
(01./7)	« انْ عمر كتب إلى معاذ بن جبل ان انظرا رجالًا »
(7/5.3)	« انَّ عمر لما شهد عنده أبو بكرة _ الزني _ »
(70/1)	« انَّ عمر لمِّا طِعن وحضرته الوفاة »
(011/1)	« انَّ عمر وأبياً تحاكما إلى زيد »
(TNO/T)	« انَّ عمرو بن العاص كتب إلى عمر في إحدى الزندين »
(197/7)	« أنَّ العنين يؤجل سنة »
(5.0/7)	« انَّ الغامدية أقرت عنده بذلك »
(441/1)	« انَّ فاطمة حدَّت جارِية لها »
(497/1)	« انَّ في الإِسلام معاذاً ، وكتب أن لا تؤخذ منه الجزية »
(9/Y)	« انَّ في صدقة رسول الله أن يأكل أهله منها »

No.	<b>3</b>
(104/4)	« ان قدامة بن مظعون تزوج ابنة الزبير »
(11/1)	« انَّ قدح النبي ﷺ انكسر »
(101/1)	ِ « أَنَّ القنوت في صلاة الفجر بدعة »
(1/17/1)	« أَنَّ كَعَبُ بِنَ مَالَكُ سَجِدَ لَمَا بَشُرِ بَتُوبَةَ اللهُ عَلَيْهِ »
(749/7)	« انَّ لزوجك عليك حقاً »
(1/5.4)	« أنَّ للصائم عند فطره »
(MAY/1)	« أنَّ الله إذا اطعم نبياً طعمة ثم قبضه »
(444/4)	« انَّ الله بعث محمداً ﷺ بالحق »
(7\^07\/77)	« انّ الله تجاوز لأمتي عما حدثت »
(40/1)	« انّ الله تصدق عليكم عند وفاتكم »
(8.1/1)	« انَّ الله حرم بيع الخمر والميتة »
(174/1)	« انّ الله حرم منّ الرضاع ما حرم من النسب »
(444/1)	« انّ الله ستير يحب الستر »
(100/1)	« انّ الله قد أمدكم بصلاة هي الوتر »
(874/884/7)	« انّ الله كتب الإحسان على كل »
(٣٠٩/٢)	« انّ الله لا يحب الفحش ولا التفحش »
(۲۳7/۲)	« انّ الله لا يستحي من الحق ، لا تأتوا النساء »
(0.4/1)	« انّ الله لا يصنع بشقاء أختك شيئاً »
(707/1)	« انّ الله لا يعذبُ بدمع العين »
(1/977)	« انَّ الله لم يرض بحكَم نبي ولا غيره »
(741/7)	« انّ الله ليرضي عن العبد أن يأكل »
(19./1)	« انّ الله يحب أن تؤتى رخصه »
(۲۲۸/۱)	« انّ الله يحب الملحين في الدعاء »
(	« انّ الله ينهاكم أن تحلفواً بآبائكم »
(0 8 0 / 7)	« انّ لله عز وجل في كل يوم ثلاثمائة وستين نظرة »
(1/777)	« انّ ليس عليها عشر هي من العضاة كلها »
(\$\1\7)	« انّ لهذه البهائم أوابد »
(1/1/1)	« انّ المسألة لا تحل إلا لثلاثة »
(0 8 9 / 1)	« انّ المسافر وماله ْلعلى فَلَتٍ إلا ما وقى الله »
(1 * * / 1)	« انَّ المشركين شغلوا رسول الله ﷺ عن أربع صلوات »
(1/٧/٢)	« انّ معاذ لم يأخذ من الخضراوات صدقة »
(7/107)	« انّ معاوية حبس هدبة بن خشرم في قصاص »
(7/7/3)	« انّ ملك الروم حبسه ومعه لحم خنزير »

~.

(7/530)	« انَّ مما أدرك الناس من كلامٍ »
(1/17)	« انَّ من الجفاء أن تبول قائماً »
(1 (131)	« انّ من الجفاء أن يكثر الرجل مسح جبهته »
(249/1)	« انَّ من الربا أبواباً لا تخفي »
(197/1)	« انَّ من السنة إذا كان يوم مطير » ِ
( 1 ( 1 )	« انِّ من السنة أن تأتي العيد ماشياً »
(148/1)	« انِّ من السنة في الصلاة وضع الأكف »
(748/4)	« انَّ من الغيرة ما يحب الله »
(017/1)	« انَّ موسى عليه السلام آجر نفسه ثماني حجج »
(707/7)	« انّ الناس انهمكوا في الخُمْرّة »
(049/1)	« انّ ناقة البراء دخلت حائطاً »
(17/173)	« انَّ النبي ﷺ أُتي بسارق فقطعت يده »
(7/873)	« انَّ النبي ﷺ أُتي بلص قد اعترف »
(٣٩١/١)	« إنّ النبي ﷺ أُتي بيهوديين قد فجرا »
(000/7)	« انّ النبي ﷺ أجّاز شهادة القابلة »
(	« انّ النبي ﷺ أخذ من معادن القبلية الصدقة »
(017/1)	« انّ النبي ﷺ استأجر رجلًا من بني الديل »
(7/770)	« انّ النبيّ ﷺ استحلف رجلًا » -
(079/1)	« انَّ النبي ﷺ استعار من أبي طلحة فرساً »
(079/1)	« انَّ النبي ﷺ استعار من صفوان أدراعاً »
(7/7/0)	« انّ النبي ﷺ استكتب زيد بن ثابت »
(rov/1)	« انّ النبي ﷺ استلمه بيده »
(٣٨٦/١)	« انّ النبي ﷺ أسهم لهن يوم خيبر »
(٤٠٠/١)	« انّ النبي ﷺ اشترى من اعرابي فرساً »
(1/833)	« انّ النبيّ ﷺ اشترى من يهودي شعيراً »
(1/124)	« انّ النبي ﷺ أشرك علياً في هديه »
(19/1)	« انّ النبي ﷺ أضافه يهودي بخبز »
(174/108/7)	« انّ النبيّ ﷺ أعتق صفية وجعل عتقها صداقها »
(Y7/Y)	« انّ النّبي ﷺ أعطى ابنته النصف »
(0Y/Y)	« انّ النبي عَلَيْ أعطى الجد السدس »
( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( (	« انّ النبيّ ﷺ أعطى صفوان قبل إسلامه »
(11/1)	« انَّ النبيُّ ﷺ اغتسل من جفنة »
(190/1)	« انَّ النبي ﷺ أقام بتبوك عشرين يوماً يقصر الصلاة »
•	

(190/1)	« انَّ النبي ﷺ أقام بمكة تسعة عشر يوماً »
(109/1)	« انّ النبي ﷺ أمرنا بذلك أن لا توصل »
(0 \ \ \ \ \ \ \ \ )	« انّ النبي ﷺ أمره أن يأخذ مدية »
(٤٣٠/١)	« انّ النبي ﷺ أمره أن يجهز جيشاً »
(1/177)	« انّ النبي ﷺ أمره أن يخرص العنب »
(10/1)	ر انّ النبي ﷺ بال قائماً »
(	« انّ النبي ﷺ بني بعائشة »
(MAY/1)	« انّ النبي ﷺ تناول بيده وبرة من بعير »
(£AY/Y)	« انّ النبي ﷺ جعل تحريم الحلال يميناً »
(°°V/\)	« انّ النبي ﷺ جعل رد الآبق إذا جاء به »
(7/510)	« انّ النبي ﷺ حكم في حال غضبه »
(	﴿ انْ النَّبِي ﷺ خرجٌ يوم الفطر فصلي ركعتين »
(1Y1/Y)	« أنَّ النبيُّ ﷺ خيّر بريرة حين عتقت تحت العبد »
(19 • / ٢)	« انَّ النبي ﷺ خيّر بريرة وكان زوجها حراً »
(484/4)	« انَّ النبي ﷺ خيّر غلاماً بين أبيه وأمه »
(117/1)	« انَّ النبي ﷺ داوم على صلاة العيدين »
(0/1/20./1)	« انَّ النبي ﷺ دخل الكنيسة فإذا هو بيهودي »
(074/7)	« أنَّ النبي ﷺ رد اليمين على صاحب الحق »
(1/837)	« انَّ النبي ﷺ رُفع قبره عن الأرض قدر شبر »
(1/373)	« انَّ النبي ﷺ سئل عن الثمر المعلق »
(£\\\\\Y)	« أنَّ النبي ﷺ سئل عن الرجل يقول »
(10./1)	« أنِّ النبي ﷺ صلى بهم فسها فسجد سجدتين »
(175/1)	٠ ﴿ انَّ النبي ﷺ صلاها ـ سبحة الضحى ـ ثمان ركعات ﴾
(٤٠١/٢)	« ان النبي ﷺ ضرب وغرب »
(1/73)	« ان النبي ﷺ قاء فتوضأ »
(147/1)	« ان النبي ﷺ قرأ في الصلاة ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ »
(270/7)	« انّ النبي ﷺ قطع يد سارق »
( ( \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \	« ان النبي ﷺ كان يختتم في يساره »
(7/737)	« انَّ النبي ﷺ كره أن يأخذ من المختلعة »
(0 7 0 / 1)	« انْ النبي ﷺ مرّ بقوم يرفعون حجرا »
(175/1)	« ان النبي ﷺ - وأبا بكر وعمر - يصلون صلاة الاستسقاء »
(404/1)	« انْ النبي ﷺ وأصحابه اعتمروا من الجعرانة »
(rov/1)	« انْ النبي ﷺ والىٰ بين السعي »

(19./1)	« انَّ النبي ﷺ وخلفاءه داوموا على القصر »
( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( (	« انَّ النبي ﷺ وخلفاءه لم يقيموا إلا جمعة واحدة »
(1/77)	« انّ النبي ﷺ ورّث ثلاثُ جدات »
(474/1)	« انَّ النبي ﷺ وقّت لأهل العراق »
(1777/7) (2/9/1)	« انَّ النبي ﷺ وكل أبا رافع في تزويجه ميمونة »
(178/3) (1787)	« انَّ النبي ﷺ وكل عمرو بن أمية في تزويجه أم حبيبة »
(1/9/3)	« انَّ النحر في اللبة أو الحلق لمن قدر »
(٣١٣/٢)	« انَّ النطفَّةُ أُربعون يوماً ثم علقة أُربعون يوماً »
( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( (	« انّ هذا البلد حرمه الله يوم خلق »
(٣٣٠/٢)	« انَّ هذا ـ الحسن ـ سيد »
- (287/7)	« انّ هذا يوم من فلح فيه فلح يوم »
(ov·/1)	« انَّ هذه الأقدام بعضها من بعض »
(797/7)	« انَّ هلالًا جاء فٰشهد ثم قامت فشُّهدت »
(140/4)	« انّ وطء الحرام لا يحرم »
(177/1)	« انّ اليدين يسجدان كما يسجد الوجه »
(٣٩٢/١)	« انّ يهودياً أسلم فطولب بالجزية »
(٣٥٤/٢) (٣٩١/١)	« انّ يهودياً رضّ رأس جارية بين حجرين »
(٤٥٠/٢)	« انّ يهودياً قال للنبي أشهد أنك »
( <b>rq</b> v/1)	« انّ اليهود كانوا يتعاطسون عند النبي »
(٣٩٤/١)	« إنّا شرطنا على أنفسنا أن لا نتشبه بالمسلمين في لبس »
(1/197)	« إنّا غادون إلى يهود فلا تبدؤوهم بالسلام »
(1/3 PT)	« إنّا لا تحل لنا الصدقة وأن موالي القوم منهم »
(۲۱۳/۱)	« إنّا نخطب فمن أحب أن يجلس للخطبة »
(10.3)	« انك أن اعترفت الرابعة رجمك »
(۲۹۷/۱)	« إنك إن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة »
$(\Upsilon \wedge / \Upsilon)$	« إنك أن تذر ورثتك أغنياء ، خير من أن تدعهم عالة »
(YOV/1)	« انك تأتى قوماً من أهل الكتاب فليكن »
(1/17/1)	« إنك كنت إمامنا ولو سجدت سجدنا »
(	" انكسفت الشمس بعد العصر »
(071/7)	« إنكم تختصمون إلى ولعل بعضكم أن »
(7/777)	« إنكم لا تدرون في أيه البركة »
	•

```
« إنكم معشر العرب لا نتقدمكم في صلاتكم ولا ننكح نسائكم »
(1 \vee 1 / Y)
                                                                « إنما الأعمال بالنيات »
    « إنما أقرت الجمعة ركعتين من أجل الخطبة »
(1/17)
                                                        « إنما أقضى على نحو ما أسمع »
(01A/Y)
                                                             « إنما أنا بشر مثلكم أنسى »
(1 ( ) ( ) ( )
                                                             « إنما بذلوا الجزية لتكون »
(444/1)
                                                                « إنما البيع عن تراض »
((1/1)
                                                  « إنما التكبير على من صلى في جماعة »
(1/V1)
                                                             « إنما جعل الإمام ليؤتم به »
(114/11/140/170/101/187/1)
                                      « إنما جعل رسول الله على الشفعة في كل ما لم يقسم »
(0 24/1)
                                                           « إنما الرضاعة من المجاعة »
(T1V/Y)
                                                            « إنما الشفعة فيما لم يقسم »
(0 TV/T)
                                                         « إنما الطلاق لمن أخذ بالساق »
(701/7)
                                           « إنما العمرى . . . أن يقول : هي لك ولعقبك »
(77/7)
                                                            « إنما كان يقصر إذا ارتحل »
(1/191)
(1/17)
                                                            « إنما كان يكفيك أن تقول »
(1/73)
                                              « إنما كان يكفيه أن يتيمم ويعصر أو يعصب »
(1/ 173)
                                                     « إنما كره . . . السلف في الحيوان »
(TTV/1)
                                                              « إنما هو من صيد البحر »
                                                               « إنما الولاء لمن أعتق »
(079/1)
(012/1)
                                                      « أنه آجر نفسه من يهودي » ـ على ـ
                                                      « أنه إذا لم يشهدها _ صلاة العيد _ »
(1/V/1)
(01./1)
                                                  « أنه استعمل زيد بن ثابت على القضاء »
(1/4.3)
                                                  « أنه باع النبي عَلَيْ جملًا واشترط ظهره »
                                                     « أنه بلغه أن سائب بن خباب توفي »
(41./1)
                                                       « أنه ترك طعامه وشرابه من أجلى »
(4.4/1)
                                                 « أنه دعا بإناء فأفرغ على كفيه » ـ عثمان ـ
(TV/1)
(1/13)
                                                       « إنه دم عرق فتوضئي لكل صلاة »
                                                       « أنه رزق شريحاً في كل شهر مائة »
 (01./1)
                                               « أنه ركع فجافي يديه ووضع » _ ابن مسعود _
 (140/1)
                                                            « إنه - زوج بريرة - كان عبداً »
 (19·/Y)
```

( ( ( ( ( ) ( ) ( ) ( ) ( ) ( ) ( ) ( )	« إنه سئل عن مثل ذلك فلم ير »
(٤٧٧/٢)	« إنه شيطان »
(171/1)	« إنه صلى _ الأسود _ خلف عمر فسمعه كبر »
(1/5/1)	« أنه ﷺ أدار ابن عباس وجابراً إلى يمينه »
(7/577)	« أنه ﷺ أكل مقعياً تمراً »
(1/1/1)	« أنه ﷺ أمر أم ورقة أن تؤم أهل دارها »
(٣11/1)	« أنه ﷺ أمر بالإثمد المروح »
(181/7)	« إنه ﷺ أمر بالكشف عن مؤتزر بني قريظة »
(078/1)	« إنه ﷺ أمر زيد بن خالدوأبي بن كعب ولم يفرق »
(197/1)	« إنه ﷺ أمر المستحاضة بالجمع بين الصلاتين »
(۲・1/1)	« أنه ﷺ أمرهم بالمشي إلى وجاه العدو »
(197/1)	« إنه ﷺ إنما كان يقصر إذا ارتحل »
(188/1)	« إنه ﷺ تقدم وتأخر في صلاة الكسوف »
(17A/1)	« أنه ﷺ جلس للتشهد وداوم عليه »
({{۲۰/۲})	« أنه ﷺ حبس رجلًا في تهمُّة »
(۲۰۸/۱)	« أنه ﷺ خطب على سيف أو عصا »
(127/1)	« أنه ﷺ رأى رجلًا قد شبك أصابعه »
(174/1)	« أنه ﷺ صلاها أربعاً »
(1/771)	« أنه ﷺ صلاها ستاً »
(0/1/4)	« إنه ﷺ عرض الإسلام على أبي طالب »
(0/1/7)	« أنه ﷺ عرض الإسلام على ابن صياد »
(179/1)	« أنه ﷺ علم الصلاة _ المسيء في صلاته _ مرتبة بـ « ثم »
( 4 × 4 / 1 )	« أنه ﷺ فدى أهل بدر بمال »
(٣٨٢/١)	« أنه ﷺ فدى رجلين من أصحابه برجل »
(11./1)	« أنه ﷺ فعل الوليمة »
(747/7)	« أنه ﷺ قال للأِنصار أتيناكم »
(184/1)	« أنه ﷺ قرأ من المؤمنين إلى ذكر موسى »
(17/1)	« أنه ﷺ قضاهما ـ الركعتين اللتين قبل الظهر ـ »
(78/7)	« إنه ﷺ كان يأمر سعاته بأخذ الصدقات وتفريقها »
(444/1)	« إنه ﷺ كان يحرم من العقيق »
(40./1)	« إنه ﷺ كان يدفن أصحابه بالبقيع »
(110/1)	« إنه ﷺ كان يرفع يديه مع التكبير »

(108/1)	« إنه ﷺ كان يستسقي تارة ويترك أخرى »
(17/1)	« إنه ﷺ كان يغتسل بالحميم »
(107/1)	« إنه ﷺ كان يقنت في الوتر »
(157/1)	« إنه ﷺ لما أسنَّ وأخذه اللحم إتخذ عموداً في مصلاه »
(10./184/1)	« إنه ﷺ لما سجد لترك التشهد ، سجد الناس معه »
(190/1)	« إنه ﷺ لما فتح مكة أقام بها تسعة عشر يوماً يصلى ركعتين »
(1/1/1)	« إنه على لما مرض تخلف عن المسجد »
(141/1)	« إنه ﷺ لما نسي الجلوس في التشهد الأول »
( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( (	« أنه ﷺ منّ على أبي عزة الشاعر »
(٣٨٢/١)	« أنه ﷺ منّ على أبي العاص »
(٣٨٢/١)	« إنه ﷺ منَّ على ثمامة بن أثال »
(111/1)	« إنه ﷺ وخلفاءه كانوا يصلونها بعد ارتفاع الشمس »
(7/177)	« انه طلق البتة فاستحلفه النبي »
(٣٠٦/٢)	
(٤٢٧/٢)	ء على في في بروب في " « " يرو " « أنه قطع نباشاً »
(^./\)	`` انه كان لا يتنزه من بوله » ـ في الذي يعذب في قبره ـ
(٢/٨٢٤)	« انه کانت له غنم ترعی بسلع »
(107/1)	« إنه لمَّا قام ﷺ عن التشهد قام الناس معه »
(181/7)	« انه لیس علیك بأس »
(444/1)	« أنه من صيد البحر وهم »
(17./1)	« أنه من قام مع الإمام حتى ينصرف »
(97/1)	« إنها أتته قبل الأربعين فقال »
(1.7/1)	« إنها لرؤيا حق »
(V9/1)	« إنها ليست بنجس إنها من الطوافين »
(٣٩٤/٢)	« أنها مضطرة فأعطاها شيئاً وتركها »
(101/7)	« إنها يتيمة ولا تنكح إلا بإذنها »
(MAY/1)	« إنهم ـ بنو المطلب ـ لم يفارقوني في جاهلية ولا إسلام »
(	« إنهم كرهوه ونهوا عن قرض »
(107/1)	« إنهما ـ عمر وعلي ـ كانا يقنتان بعد الركوع »
( \	« إنهما نزلا بنت البنت بمنزلة البنت »
(127/7)	« إني أتزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني »
(410/1)	« إني أحتسب على الله أن يكفر »
(107/7)	« إني أريد التزويج »

(۲۹・/۱)	« إني إنما فعلت ذلك لأتألفُّهم »
(	« إنى قد أهديت إلى النجاشي حلة »
(1/373)	« أنّى لك هذا »
(454/1)	« أهديا هدياً فإن لم تجدا »
( 7 / 7 £ / 7 )	« أهديت إلى النجاشي »
(٣٧1/1)	« أهرقوا عنه دماً وأميطوا عنه »
(٤٠٧/٢)	« أو كان الحبل ، أو الاعتراف »
(100/1)	« أوتروا قبل أن تصبحوا »
( \ ( \ \ \ \ \ \ ) )	« أوسع من قبل الرأس ، وأوسع من قبل الرجلين »
(1/17//017)	« أوصاني خليلي بثلاث »
(145/1)	« أوصى _ أبو بكر _ أن تغسله امرأته أسماء »
(144/1)	« أوصى أبو بكر أن يكفن في ثوبين »
(٣٨/٢)	« أوصى ــ أبو بكر ـ بالخمس »
(٤٩/٢)	« أوصى _ أبو عبيدة _ إلى عمر »
(TV/Y)	« أوصى إلى أخواله فأجاز وصيته »
( ( ( ( ) ( ) ( ) ( ) ( ) ( ) ( ) ( ) (	« أوصى إلى الزبير ستة من الصحابة »
(178/1)	« أوصى أن يغسله محمد بن سيرين »
(40/1)	« أوصى ـ على ـ وأمر ونهى بعد ضرب ابن ملحم »
(0.1/1)(4/1)	« أوف بنذرك »
(۲۰/۱)	« أوك سقاءك ، وإذكر اسم الله ، »
(Y · / Y)	« أول جدة أطعمها على السدس: أم أب »
(1.0/1)	« أول من جمَّع بنا أسعد بن زرارة في هزم النبيت »
(۲۲۰/۲)	« أو لم ولو بشأة »
(101/1)	« أي بنى محدث ـ عن القنوت في الفجر »
(TV9/1)	ي . ي أي العمل أحب إلى الله »
(YV/1)	« إياكم والتعري »
(۲۷・/۱)	« إياكم والربا : ألا وهي القبالات »
(887/4)	« إياكم وصاحب البرنس »
( ۲۳۸ / ۱ )	« إياكم والظن »
(٣١٧/١)	" عبد المام و المام عند المام الم
(1/53/)	« ایذنی له فإنه عمك »
(11./٢)	" يَبِيعِي الْمَالِينِ الْمُعَالِينِ الْمُعَالِينِ الْمُعَالِينِ الْمُعَالِينِ الْمُعَالِينِ الْمُعَالِينِ الْ « أيعجز أحدكم أن يكون كأبي »
	<u>.</u>

	•
(104/4)	« الأيم أحق بنفسها »
(211/4)	« أيما امرأة أدخلت على قوم »
(1777)	« أيما امرأة زوجها وليان فهي للأول »
(7/737)	« أيما امرأة سألت زوجها الطلاق »
(194/7)	« أيما امرأة غرّبها رجل بها جنون أو جذام »
(109/7)	« أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل »
(7/7/7)	« أيما امرأة نكحت في عدتها »
(٤٨٠/١)	« أيما رجل أفلس فوجد رجل عنده »
(111/7)	« أيما رجل أعتق عبدٍه فلم يخبره بماله فإنه لسيده »
((\(\)\))	« أيما رجل باع متاعاً فأفلس الذي »
(1 / ٤ / ٢)	« أيما رجل نكح امرأة فلا يحل له نكاح أمها »
(1/374)	« أيما صبي حج ثم بلغ فعليه حجة أخرى »
(240/1)	« أيما عبد أبق فقد برئت منه الذمة »
(۲۰۸/۲)	« أيما عبد تزوج بغير إذن سيده فهو عاهر. »
(144/1)	« أيما عبد كوتب فهو رقيق »
(490/1)	« أيما مصر مصرته العرب فليس للعجم »
(1/973)	« أينقص الرطب إذا يبس »
	حرف الباء
(٣٥٣/١)	« بات بمنى ليلة عرفة »
(mx{/1)	« بارز البراء مرزبان فقتله »
(٤٣٩/١)	« باع جملًا له يدعى عصيفيراً »
(£•A/1)	« باع النبي ﷺ جملًا واشترط ظهره إلى المدينة »
(٤٠١/١)	« باع حلساً وقدحاً »
(1:0/1)	« باع ﷺ فيمن يزيد »
(٤٠١/١)	« باع مدبّراً »
(£1/1)	« بال ثم توضأ ومسح على خفيه. »
(10/1)	« بال قائماً »
(10/1)	« بال قائماً من جرح »
(595/7)	« بئس البيت الحمام »
(V/1)	« البخيل من ذكرت عنده فلم يصل على »
(401/1)	« بدأ برمي جمرة العقبة »
(770/7)	« بركة الطّعام الوضوء قبله وبعده »
	,

(٣٦٤/١)	« بسم الله اللهم هذا عن محمد »
(1/۷۲۳)	« بسم الله والله أكبر ، اللهم »
(787/1)	« بسم الله وعلى ملة رسول الله »
((1/0/3)	« بع هذا بعشرة فما زاد فهو ذلك ، »
(1/7/1)	« بعث ﷺ عمر ساعياً فلما جاء أعطاه »
(1.0/1)	« بعث ﷺ مصعب إلى أهل المدينة فلما كان يوم الجمعة جمَّع بهم »
(0.7/٢)	« بعث علياً إلى اليمن للقضاء »
(o· \/ \/)	« بعث في كل مصر قاضياً »
(۲۰۰/۱)	« بعثني رَسُولُ الله إلى خالد بن سفيان الهذلي »
(٤٠٣/٢)	« بعثني رسول الله ﷺ إلى رجل تزوج امرأة أبيه »
(۲74/1)	« بعثني ﷺ أن آخذ من البقر »
(149/1)	« بعنا أمهات الأولاد على عهد رسول الله »
(17/17)	« البغايا اللواتي يزوجن أنفسهن بغير بينة. »
(1 • 1 / 1)	« بكروا بالصلاة في يوم الغيم فإن »
(047/1)	« بل عارية مضمونة »
(٢/٢/3)	« بلغني أن عليه نصف الحد في الخمر »
(341/1)	« بم أهللت ؟ قال : قلت اللهم »
(371/1)	« بم أهللت يا علي »
$(\Lambda Y/Y)$	« بنت الأخ بمنزلة الأخ »
$(\Lambda Y/Y)$	« بنت البنت بمنزلة البنت»
(2//01/199/707/1)	« بُني الإِسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله »
(٧٧/٧٥/١)	« بول الغلام ينضح وبول الجارية يغسل »
(1/884/113/413)	« البيعان بالخيار ما لم يتفرقا »
(074/1)	« البينة العادلة أحق مر اليمين »
(7/717/070/117)	« البينة على المدعي واليمين على »
(7/1/7)	« البينة وإلا حد في ظهرك »
(TTY/T)	« بينما رجل يسوق بقرة »
(117/1)	« بينما الناس بقباء _ تحويل القبلة »
حرف التاء	
(88/4)	« تأمير الواحد في الاجتماع القليل »
(41/1)	« تبله بريقها ثم تقصعه بظفرها »
(9./1)	« تتوضأ عند كل صلاة »
•	

(۲۰۲/۱)	« تجب الجمعة على كل مسلم إلا : امرأة أو صبياً أو مملوكاً »
(11/1)	« تجرد لإهلاله واغتسل »
(97/1)	« تجلُّسُ أربعين يوماً »
(117/1)	« تحتّه ثم تقرصه بالماء ثم »
(٣٠٩/٢)	« تحدثن عند إحداكن ما بدا لكن فإذا أردتن النوم »
(271/7)	« تحريم الاستمناء باليد »
(450/1)	« تحريم صيد حرم المدينة »
(1/771/07)	« تحريمها التكبير وتحليلها التسليم »
(7/7/0)	« تحلف بالله لقد بعته وما به داء »
(1/474/337)	« تحليلها التسليم »
(٤٥٨/١)	« تحمل عشرة دنانير عن رجل »
(171/1)	« التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي »
(1)	« تحيضي في علم الله ستة أيام »
(1/377)	« التختم باليمني »
(1/0/1)	« تختّموا بالمقيق فإنه مبارك »
(۲۲۷/۲)	« تخللوا من الطعام »
(r, r/r)	« تدع الصلاة أيام إقرائها »
(TV1/1)	« تذبح ـ العقيقة ـ لسبع ولأربعة عشرة ولإحدى وعشرين »
(4.1/1)	« تراءى الناس الهلال فأخبرت »
(044/1)	« ترى الشمس ؟ قال : على مثلها فاشهد »
(777/7)	« ترك الخلال يوهن الأسنان »
(191/7)	« تزوج _ ابن سند _ امرأة وهو خصي »
(1/1/1)	« تزوج ـ حذيفة ـ مجوسية فقال أبو وائل : يهودية »
(157/7)	« تزوج فإن خير هذه الأمة »
(104/1)	« تزوجت ـ عائشة ـ وهي ابنة ستٍ »
(14/1)	« تزوجت وأنا مملوك فدعوت ناسا »
(1/7/1)	« تزوجتها أحلها لزوجها لم يأمرني ولم يعلم »
(184/1)	« تزوجوا الودود الولود »
(104/4)	« تستأمر اليتيمة في نفسها »
(14./1)	« تسعة أعشار الرزق من التجارة »
(٣٧٣/١)	« تسموا بأسماء الأنبياء »
(۲۹۷/۱)	« تصدق به على نفسك »
(٤٧٨/١)	« تصدقوا عليه ، فتصدقوا »

(man/r)	« تضرب المرأة جالسة ، والرجل قائماً »
(٣٧٣/١)	« تطبخ _ العقيقة _ جدولًا ولا يكسر لها عظم »
(440/1)	« تعال أباقيك أينا أطول نفساً »
(٣٠٠/٢)	« تعتد بأقصى الأجلين ـ ابن عباس ـ »
( ۲۸۷/ ۱)	« تعجل من العباس صدقته سنتين »
(470/1)	« تعجلوا إلى الحج فإن أحدكم »
(410/1)	« تعرض الأعمال يوم الاثنين والخميس »
(04/1)	« تعلُّموا الفرائض فإنها نصف العلم »
(04/1)	« تعلُّموا الفرائض وعلموها الناس »
(188/1)	« تقدم ﷺ وتأخر في صلاة الكسوف »
({ { ۲ m / m })	« تقطع اليد في ربع دينار »
((1/7/3)	« تقلعه وقد نصبه رسول الله ﷺ »
(110/1)	« التكبير في الفطر والأضحى »
(174/1)	« تلك أمكم يا بني ماء السماء »
({\(\frac{1}{2}\)}\)	« تلك ذكاة ٰ»
(194/1)	« تلك السُنَّة » _ في صلاة المسافر
(1/731)	« تلك صلاة المغضوب عليهم »
(444/1)	« تلك ضالة لا تبتغي »
(TV9/1)	« تمام الرباط أربعونّ يوماً »
(٣٦٨/١)	« تمتعن معه في حجة الوداع »
(07./1)	« تمتعي به »
(114/1)	« تنزهوا من البول فإن عامة »
(184/4)	« تنكح المرأة لأربع »
(17/1)	« تهادوا تحابوا »
(170/1)	« توسل عمر بالعباس »
(404/1)	« توضأ ثم طاف بالبيت »
(°A/1)	« توضأ فأَتي بماء في إناء »
((1)	« توضأ مرة مرة ، وقال »
(1V/1)	« توضأ من إداوة »
(1Y/1)	« توضأ من تور من حجارة »
(11/1)	« توضأ من تور من صفر »
(11/1)	« توضأ من قربة »
(19/1)	« توضأ من مزادة مشركة »

(4./50/1)	« توضئي لكل صلاة »
(٣٠٩/٢)	« توفي أزواج ، نساؤهم حاجات أو معتمرات »
( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( (	« تؤخذ من أُغنيائهم فترد »
(YY/1)	« التيمم ضربة للوجه والكفين »
(1/17)	« تيمم لرد السلام »
	حرف الثاء
(YOA/100/Y)	«ثلاث جدهن جد ، وهزلهن جد النكاح ، »
(177/1)	« ثلاث ساعات كان النبي ﷺ ينهانا أن نصلي فيهن »
(017/1)	« ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة »
(۲۹۸/۱)	« ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة »
(400/1)	« ثلاثة من أصل الإيمان »
(10/1)	« الثلث والثلث كثير »
(۲۳۷/۲)	« ثم إذا قضي حاجته ، فلا يعجلهِا حتى »
(177/1)	« ثم ارفع حتى تطمئن جالساً »
(178/1)	« ثم ارفع حتى تعتدل قائماً » ـ للمسيء في صلاته »
(170/1)	« ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً »
(۲۹۳/۲)	« ثم أمر به فأمسك على فيه ، ووعظه »
(07/1)	« ثم تنحى فغسل قدميه »
(141/1)	« ثم ثني رجله اليسري وقعد عليها »
(1/7/1)	« ثم قام متوكئاً على بلال ، فأمر بتقوى الله »
(141/1)	« ثم قبض ثنتين من أصابعه »
(184/1)	« ثُم نَفْخ فقال : أف أف » ـ الكسوف ـ
(188/1)	« ثم وضع اليمني على اليسرى »
( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( (	« ثم يخرج إلى بيت من بيوت الله »
(07/00/1)	« ثم يخلل شعره بيده حتى »
(18./1)	« ثُوِّب بالصلاة : يعني صلاة الصبح »
(101/7)	« الثيب تعرب عن نفسها ، والبكر رضاها صماتها »
	حرف الجيم
(mva/1)	« جاء رجل إلى النبي ﷺ فاستأذنه في الجهاد »
(0 { { } { } { } { } / { } )	« الجار أحق بشفعته »
(0 { m/ 1)	« الجار أحق بصقبه »

(25/7)	« الجار أربعون داراً »
(0 2 7 / 1)	« جار الدار أحق بالدار »
(7/777)	« جثا على الأكل »
(007/7)	« جرت السنة في عهد رسول الله »
(٣٩٠/١)	« الجزية من المجوس »
$(\xi \Lambda V/\Upsilon)$	« جعل تحريم الحلال يميناً »
(444/1)	« جعل ذلك من قبيل اليسار »
(00V/1)	« جعل رد الأبق إذا جاء به خارجاً من الحرم »
(٣٨٢/١)	« جعل ﷺ في فداء الأساري : أربعماية »
(10/7)	« جعل _ عمر ّ ـ النظر في وقفه »
(74./1)	« جعلت أجمع الدباء بين يديه ﷺ »
(1471)	« جعلت الأرض كلُّها لي ولأمتي »
(118/1)	« جعلت لي الأرض مسجداً »
(214/7)	« جلد رجلًا قال لآخر : يا ابن شامَّة »
(7/5/3)	« جلد النبي ﷺ أربعين ، وأبو بكر »
(٤٠٠/٢)	« جلدتها بكتاب الله ورجمتها »
(144/1)	« جلس متوركاً »
(۲۰۲/۱)	« الجماعة حق واجب على كل مسلم »
(197/1)	« جمع ﷺ بين الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء »
(147/1)	« جمع ﷺ بين المغرب والعشاء في ليلة مطيرة »
(194/1)	« جمع في مطر ، وليس بين حجرته والمسجد شيء »
(17.71)	« جمعت الطريق ركباً ، فجعلت <sub>:</sub> أمرها بيد رجل غير ولي فأنكحها »
(1,4,1)	« الجمعة على من سمع النداء »
(1,1,1)	« الجمعة واجبة إلا على امرأة »
(1/574)	« جهاد لا مثال فیه »
	حرف الحاء
(٣٠٢/١)	« الحامل والمرضع إذا خافتا على »
(27./7)	« حبس رجلًا في تهمة ثم خلّى عنه »
(٣٥٣/١)	« حتى أتينا البيت معه استلم الركن »
(۲۰۳/۱)	« حتى أتى عرفة فصلى الظهر »
(TVE/Y)	« حتى يبلغ الثلث »
(	« حتى يجامعها الآخر »

(7/9/7)	« حتى يذوق العسيلة »
(Vo/1)	« خُتِّيه ثم اقرصيه ثم اغليه »
(٣٤٨/١)	« الحج عرفة »
( ( ( ) ( ) ( )	« الحج عرفة ، من جاء ليلة جمع »
(٣٢٧/١)	« حج عن نفسك ثم حج عن شبرمة »
(191/1)	« الحج والعمرة من سبيل الله »
(٣٢٧/١)	« حججت عن نفسك »
(445/1)	« حججت مع رسول الله ﷺ حجة الوداع »
(1/277)	« حجّي عنه »
(٣٣١/١)	« حجي واشترطي وقولي : اللهم أن »
({\\/\\/\\/\)	« حجرٌ على معاذُ وباع ماله في »
(400/1)	« الحجر من البيت »
(184/7)	« حجم أبو طيبة أزواج النبي ﷺ »
(mao/r)	« حدت جارية لها »
(0 { 1 / 1 )	« حرق مسجد الضرار وأمر بهدمه »
(117/1)	« حرَّم لباس الحرير والذهب »
(1/7/1)	« حرَّم متعة النساء »
(1/1/٢)	« الحسب المال »
(17/773)	« حضرت على أتي برجل مقطوع اليد والرجل »
(109/1)	« حفظت عن ﷺ ركعتين قبل الظهر وركعتين بعد الظهر »
(75./7)	« حقوق النساء » أثر عن عمر بن الخطاب
(٥٠٦/٢)	« حكم بين الناس »
(7/510)	« حكم ﷺ في حال غضبه في حديث »
	« الحِلال بين والحرام بين »
(٣٣٠/١)	« حلُّوا من إحرامكم بطواف بالبيت »
(1/37)	« الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وِعافاني »
(1/ PA)	« الحمد لله الذي يحكم بالحق قطعاً »
(1/377/777)	« حوّل رداءه. »
(17./٢)	« حين امتنع معقل من تزويج أحته فدعاه ﷺ فزوَّجها »
(404/1)	« حين قدم من مكة توضأ ثم طاف بالبيت »
	حرف الخاء

« الخاتم »

(1/377)

```
« الخال وارث من لا وارث له »
(\Lambda 1/1)
                                                                   « الخالة بمنزلة الأم »
(45./4)
                                                      « خالفوا المشركين أحفوا الشوارب »
(1/17)
                                                       « خذ الدية بارك الله لك فيها . . . »
(7/7/7)
                                                               « خذ ما أعطيتها ولا تزدد »
(7/737)
                                                               « خذ من كل حالم دينار »
(1/197)
                                          « خذوا عنى ، خذوا عنى قد جعل الله لهن سبيلا »
(11/13)
(1/00/400/100)
                                                                 « خذوا عنى مناسككم »
                                                     « خذوا ما عليها ودعوها فإنها ملعونة »
(7/177)
                                                    « خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا . . . »
(1/4/3/7/3)
                                                     « خذى ما يكفيك وولدك بالمعروف »
(070/471/477/7)
                                                                    « الخراج بالضمان »
(Y·A/1) (0T0/EA1/ET1/1)
                                         « خرج على ـ الاستسقاء ـ حين بدا حاجب الشمس »
(1/377)
                                                 « خرج على للاستسقاء متذللًا متواضعاً.. »
(1/0/1)
                                               « خرج ﷺ من المدينة لا يسمى حجاً...»
(1/177)
(1/377)
                                                                  « خرج ﷺ يستسقى »
                                                                  « خرج عمر يستسقى »
(1/777)
                 « خرج فصلَّى الركعة التي كان ترك ، ثم سلم ثم سجد سجدتي السهو ثم سلم »
(189/1)
                                                       « خرج في الفطر والأضحى . . . »
(1/317)
                                                      « خرج الناس يتلقونه من غزوة تبوك »
(\Upsilon VV / 1)
(1/177)
                                                       « خرج معتمراً فحالت كفار قريش »
(1/317)
                                                         « خرج يوم الفطر فصلى ركعتين »
                                        « خسفت الشمس . . . فنادى : الصلاة جامعة . . . »
(1/177)
                                                         « خصَّ الزبير المردودة من بناته »
(2/77)
                                           « خطبت إلى النبي أمامة بنت عبد المطلب. . . »
(104/7)
                                                               «... خطب عائشة »
(107/7)
(1/1/1)
                                               « خطبنا رسول الله على فقال: وإعلموا . . . »
                                                               « الخمرة ما خامر العقل »
(2/0/3)
(17./1)
                                                        « خمس صلوات في اليوم والليلة »
(TTA/1)
                                              « خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم. . . »
(ENO/ENE/Y)
                                                   « خمس ليس لهن كفارة: الشرك. . . »
                                                                  « خير ثيابكم البياض »
(404/1)
                                                      « خير الصدقة ما كان عن ظهر غني »
(1/VPY)
```

( { { { { { { { { } { { } } } } } } } }	« خيركم أحسنكم قضاء »
(0 7 V / 1)	« الخيل ثلاثة : فرس للرحمن »
(141/4)	« خيّر بريرة حين عتقت تحت العبد »
(454/4)	« خيّر غلاماً بين أبيه وأمه »
(٣٤٢/٢)	« خيَّرني عليّ بين أمي وعمي »
	حرف الدال
(	« داوم على صلاة العيدين »
(177/7)	« دبر امتین له وکان یطؤهما »
(101/7)	« دخل على أم سلمة وهي متأيمة »
(٣٢٣/١)	« دخلت العمرة في الحج إلى »
(778/7)(81/1)	« دع ما يريبك إلى ما لا يريبك »
(TV/1)	« دعا بإناء فأفرغ على كفَّيه »
(٣٥٩/١٢/١)	« دعا بسجل من ماء زمزم »
(٣٥٢/١)	« دعا للمحلقين ثلاثاً ، وللمقصرين مرة »
(1.7/1)	« الدعاء لا يرد بين الأذان والاقامة »
(10V/1)	« الدعاء موقوف بين السماء والأرض »
(	« دعاكم أخوكم وتكلف لكم »
( ( ( ) / )	« دعهما فإني أدخلتهما طاهرتين »
(/ ١/٨)	« دعي الصلاة قدر الأيام التي كنت »
(011/0.4/1)	« دفع نخل خيبر وأرضها إليهم »
(TV9/T)	« دية أصابع اليدين والرجلين عشرة »
( * \ \ / * \ \ 7 \ 7 \ 7 \ 7 \ 7 \ 7 \ 7 \ 7 \ 7	« دية جنينها عبد»
(444/441/1)	« دية المرأة على النصف من دية الرجل »
(444/1)	« دية المعاهد نصف دية المسلم »
(4/5/4)	« ديته اثنا عشر ألفاً وللشهر الحرام »
(0 \( \( \chi \) \)	« الدّين قبل الوصية »
(17/1)	« الدين النصيحة »
	حرف الذال
(٣٦٨/١)	« ذبح رسول الله ﷺ أضحيته ثم قال اصلح لي لحم »
(٤٧٢/٢)	« ذبيحة المسلم حلال وإن لم »
(104/1)	« ذروة سنامه الجهاد »

(277/7)	« ذكاة الجنين ذكاة أمه »
(٣٩٤/٢)	« ذكر الزنى بالشام »
( ( ( \ \ \ \ \ )	« تا تو مرقى بالله عند م » « الذهب بالذهب وزن »
(1/373)	" الذهب بالذهب والفضة بالفضة »
(1/773)	" الذهب بالورق ربا إلا هاء وهاء ، والبر »
(٣٠٦/١)	" المنطب بالورن ربه إلى منا و المناه العروق »
(14/1)	« للذي يشرب في آنية الذهب والفضة »
	حرف الراء
(1/537)	« الراكب خلف الجنازة ، والماشي حيث شاء منها »
(45/1)	« رأى رجلًا يصلى وفي ظهر قدمه لمعة »
(110/1)	« رأى ﷺ رجلًا يصلى خلف الصف وحده »
(97/1)	« رأيت أبا زيد يؤذن قاعداً »
(149/1)	" رأيت أن أرقهنً »
(144/1)	" ريك ، في المورد ا
(99/1)	" رأيت بلالًا يؤذن فجعلت أتبع »
(1/173)	« رأيت الذين يشترون الطعام مجازفة »
(777/1)	« رأيت النبي ﷺ حين استسقى أطال الدعاء »
( ( \ \ \ \ \ \ )	« رأیت النبی ﷺ حین دفن عثمان بن مظعون »
(	« رأيت رسول الله ﷺ ما لا أحضي يتسوك »
(1/537)	« رأيت النبي ﷺ وأبا بكر يمشون أمام الجنازة »
(209/7)	« رأيت النبي ﷺ يأكل الدجاج »
(177/1)	« رأيت رسول الله ﷺ يصلي الضحى ست ركعات »
(mov/1)	« رأيت رسول الله ﷺ يطوف بالبيت »
(179/1)	« رأيت النبي ﷺ يكبّر في كل رفع وخفض وقيام وقعود »
(٣١٦/١)	« رأيت عمر يضرب أكف المترجبين »
(4.1/1)	« رأيت الهلال قال : أتشهد أن »
(177/1)	« رأيته واصْعاً يديه في ثوبه »
( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( (	« رباط ليلة في سبيل الله خير »
(144/1)	« ربع الكتابة »
(049/1)	- ب « الرجل جبار »
(401/1)	«رجع إلى منى فمكث بها ليالي »
(٣٧٠/٢)	« رجع سيفه عليه فقتله »

(٣١٩/٢)	« رجل وامرأة » في شهور الرضاع
(٤٠٠/٢)	« رجم ماعزاً والغامدية »
(٤٠٠/٢)	« رجم ماعزاً والغامدية ولم يجلدهما »
(٥٦٦/٤٠٠/٢)	« رجم ماعزاً والغامدية والخلفاء بعده »
(07./1)	« رخص رسول الله ﷺ في الحبل »
ه الرجل ينتفع به » (١/ ٥٥٩)	« رخص رسول الله ﷺ في العصا والسوط والحبل [ وأشباهه ] يلتقطا
(401/1)	« رخص لرعاء الإِبل في البيتوتة »
(178/7)	« رخصا _ عمر وعلي _ فيها ( يعني الربيبة ) إذا لم تكن في حجره »
(191/7)	« ردّ ـ ﷺ ـ زينب على أبي العاص بالنكاح الأول »
(1/17)	« ردّ علي ما سلمت عليك ، فقال »
(074/7)	« ردِّ اليمين على طالب الحق »
(199/7)	« ردّها بنکاح جدید »
(٣٠٩/٢)	« ِ. ردّهنّ عمر من ذي الحليفة حتى يعتددن في بيوتهن »
( ( ( ) ( ) ( )	« رشُّ على قبر ابنه ماء ووضع عليه حصباء »
(7/7/7)	« الرضاعة تحرم ما تحرم الولّادة »
(101/7)	« رضاها صماتها »
(7/307/177)	« رضَّ يهودي رأس الجارية بحجرين ، فر ﷺ رأسه بحجرين »
(m/r)	« رضيت بما رضي الله به »
(Y/1)	« رُغم أنف رجل ذكرت عنده »
(£\£/Y)	« رفع عن أمتي الخطأ والنسيان »
(1/937)	« رفع قبره عن الأرض قدر شبر »
7/377/313) (7/107/777	« رفع القلم عن ثلاثة »
(077/000/818/889/800	1/494/404/
(٤٦٠/٢)	« ركب على سرج من جلود كلاب الماء »
(140/1)	« ركع ﷺ فجافى يديه ووضع يديه على ركبتيه »
(101/1)	« ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها »
(۲/۲/۳)	« رمى رجل رجلًا بسهم فقضى أبو بكر بثلثي الدية »
(444/1)	« ريحها وشمها ولطفها خير له منك »
	حرف الزاي
(444/1)	« زاد ـ عمر ـ على ما فرض رسول الله ﷺ ولم ينقص »
(470/1)	« الزاد والراحلة »
(۲04/1)	« زارت ـ عائشة ـ قبر أخيها عبد الرحمن »

(£0V/1)	« الزعيم الكفيل »
(271/27./201/201/1)	« الزعيم غارم »
(1/94/1)	« زكاة أموال اليتامي »
(۲۸۱/۱)	« زَكَاةَ الْفُطْرِ عَمَّنِ جَرِتَ عَلَيْهُ نَفْقَتُكُ »
(107/7)	« زوَّج ابنه وهو ِصغير فاختصموا إلى زيد فأجازه جميعاً »
(۲.۳/۲)	« زوَّج ﷺ رجلًا امرأة ولم يسمِّ لها مهراً »
(7.0/104/7)	« زوجتكها بما معك من القرآن »
(	« زوجك وولدك أحق من تصدقت به عليهم »
	حرف السين
(^{\(\)	« سآمرك بأمرين ، أيهما صنعت أجزأ عنك »
(40/1)	« سئل ﷺ عن المرأة التي ضربت ضرتها بعمود فسطاط »
(٣٠/١)	« سألتُ عائشة بأي شيء يبدأ النبي »
(070/1)	« سابق بين الخيل المُضمَرة »
(070/1)	« سابق سلمة بن الأكوع رجلًا »
(070/1)	« سابق ﷺ عائشة »
({YV/Y)	« سارق أمواتنا كسارق أحيائنا »
(7/373)	« سأفرت مع أنس وعبد الرحمن »
(° TV / 1)	« سبِّق بين الخيل وأعطى السابق »
(17/7)	« سبّل ـ عثمان ـ بئر أرومة »
(£ £ V / Y)	« سبحان الله إنما هذا »
(178/1)	« سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر »
(14./1)	« سبحان ربي الأعلى ( في سجوده ) »
(14./1)	« سبحان ربي العظيم ( في ركوعه ) »
(181/1)	« سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك »
(7/173)	« سبعة لا ينظر الله عز وجِل إليهم »
(1/597)	« سبعة يظلُّهم الله في ظلُّه »
(401/1)	« سبق الكتاب أجله ، أخطبها إلى نفسها »
(٣٨١/١)	« سبي هوازن » 
(1/37)	« ستر ما بين الجن وعورات بني آدم »
(rov/1)	« السجود على الحجر فعله »
(440/1)	« سدلت إحدانا جلبابها »
(٣٥٨/١)	« سعى بعد الطواف وقال : خذوا عني »

(ron/1)	« سعى راكباً <sub>. »</sub>
(۲۳۸/۱)	« السقط يصلَّى عليه »
(189/1)	« سلم في ثلاث ركعات في العصر »
(1/307)	« السّلام عليكم دار قوم مؤمنين »
(105/1)	« السّلام عليكم ورحمة الله »
(754/7)	« السّنة إذا تزوج الرجل »
(٣٢٠/١)	« السُّنة للمعتكفَ ألّا يخرج »
( 1 / 1 / 1 )	« السّواك مطهرة للفم مرضاة للرب »
(70/7)	« سلونا عن عضلكم واتركونا من الجد »
(170/1)	« سمع الله لمن حمده »
(14./1)	« سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد »
(144/1)	« سمع الله لمن حمده ، ربنا لك الحمد ملء السماء وملء الأرض »
(191/1)	« سبَّمي ﷺ يوماً وليلة سفراً »
(٣٧٣/٢) (٣٩٠/١)	« سنُّوا بهم سنَّة أهل الكتاب »
(٣٢/٢)	« سووا بين أولادكم ، ولو كنت مؤثراً لأثرت النساء »
	حرف الشين
(271/7)	« شاهد الزور يضرب ظهره »
(041/040/044/011/1)	« شاهداك أو يمينه »
(144/1)	« شاورني عمر في أمهات الأولاد »
(£11/Y)	« شرب الطلاء على الثلث ، وشرب البراء »
(۲۲۱/۲)	« شر الطعام الوليمة يدعى إليها الأغنياء »
(010/Y)	« شرط علي عمر حين ولاني القضاء »
(٣٩٣/١)	« شرط ـ عَمر ـ على أهل الَّذمة ضيافة يوم وليلة وأن »
(084/1)	« الشَّفعة فيما لم يقسم ، فإذا »
(0 { { { \ } \ } / \ )	« الشَّفعة كحل العقال »
(07./1)	« شهادة الأعرابي برؤية الهلال »
(۲۰۳/۱)	« شهدت الجمعة مع أبي بكر فكانت »
(	« شهدت صفین فکانوا »
(114/1)	« شهدت العيد فلما قضى الصلاة »
(007/7)	« شهدوا على المغيرة بن شعبة بالزني »
(٣٧٨/١)	« شهيد البحر مثل شهيدي البر »
(٣٧٧/١)	« شيَّع ـ أبو بكر الصديق ـ يزيد بن أبي سفيان حين بعثه إلى الشام »
(٣٧٧/١)	« شَيَّع ـ علي ـ النبي ﷺ في غزوة تبوك »

## حرف الصاد

(144/1)	« صاحب المسجد أحق »
(1447)	« صاحبکم النجاشی قد مات »
(£0A/Y)	« صاد أرنبين فذبحهما بمروة »
(070/1)	« صارع رُكانة فصرعه »
(14/1)	« صبّ على جابر من وضوئه »
(1/597)	« صدقة في رمضان »
(190/1)	« صدقتك على ذي الرحم صدقة وصلة »
(1/433)	« صرخ صارخ لعلي يوم الجمل »
(1/0/1)	« صففت أنا واليتيم وراءه والمرأة خلفنا »
(٤١٠/١)	« صفقتان في صفقة ربا »
(1^./1)	« الصلاة أحسن ما يعمل الناس »
(178/1)	« صلاة الأوَّابين حين ترمض الفصال »
(177/7)	« صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ »
(mva/1)	« الصلاة على وقتها »
(1/0/1)	« صلاة العيد والأضحى ركعتان ركعتان »
(1/17)	« الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف »
(1/•57)	« صلاة في مسجدي هذا أفضل »
(441/1)	« صلاة في مسجدي هذا خير »
(1/1/1)	« الصلاة في يوم مطير »
(1/1/1)	« صلاة المفترض وراء المتنفل »
(1/9/1)	« الصلاة المكتوبة واجبة خلف كل مسلم »
(TTE/T)	« الصلاة وما ملكت أيمانكم »
(٤٦٨/٤٦٥/١)	« الصلح جائز بين المسلمين »
(17/1)	« صلِّ الصلاة لوقتها ، فإن أقيمت »
(1/1/1/1)	« صلِّ قائمًا فإن لم تستطع »
(11/4/1)	« صلِّ معهم واجعلها نافلة »
(٣٢٠/١)	« صلِّ ها هنا »
(14./1)	« صلِّ ، وعليه بدعته »
(۲۳۸/1)	« صلِّي أبو أيوب على رجل »
(1/7/1)	« صلَّى _ أبو هريرة _ على سطح المسجد بصلاة الإِمام »

(1/1/1)	« صلَّى بالناس الصبح ثم خرج إلى الجرف فأهراق الماء »
(1/77/)	« صلى بنا في مسجد بني عبد الأشهل ، فرأيته »
(1/751)	« صلى ثمان ركعات سبحة الضحى »
(1/377)	« صلِّى النبي ﷺ ركعتين ، كما يصلي في العيدين »
(174/1)	« صلِّي النبي ﷺ في بيتي من الضحى أربع ركعات »
(194/1)	« صلَّى الظهر بالمدينة أربعاً والعصر ركعتين »
(1/1)	« صلى الظهر والعصر بعرفة بأذان »
(199/1)	« صلِّي صلاة الخوف »
(1/037)	« ي صلَّى على أم سعد بن عبادة بعد شهر »
(1/037)	« صلِّي على زيد فسلم على يمينه »
(1/5/1)	« صلَّى علِّي المنبر ونزل القهقري فسجد »
(۲۳۸/1)	«ٍ صلَّى عمر على عظام بِالشَّام »
(91/1)	« صلَّى عمر وجرحه يتعب دماً »
(1/7/1)	« صلى في البيت ركعتين »
(1777/1)	« صلِّي في كسوف ثماني ركعات »
(1AV/11A/1)	« صلى مع معاذ ، ثم انفرد فصلى وحده »
	ـ ( لما طول معاذ فلم ينكر عليه ﷺ ) ـ
( ۲ ۲ / ۱ )	« صلاِّها ركعتين ، كل ركعة بركوعٍ »
(199/1)	« صلاها ـ صلاة الخوف ٍ ـ علي وأبو موسى وحذيفة »
(199/1)	« صلوا _ الخوف _ رجالاً قياماً »
(1/137)	« صلوا على أطفالكم فإنهم [ من ] أفراطكم »
(1/737) (7/03)	« صلوا على صاحبكم »
(1/137)	« صلوا على من قال: لا إله إلا الله »
(\AY/\)	« صلوا في رحالكم »
(^*/1)	« صلوا في مرابض الغنم »
(۲۰٤/۱)	« صلوا قبل الزوال ، فلم ينكر »
(1.6.1/٧٤/١٤٨/١٠٠١)	« صلوا كما رأيتموني أصلي »
(0,4/1)	« صلي عنها »
(91/1)	« صلي وإن قطر على الحصير »
(178/1)	« صليت مع النبي ﷺ المغرب » أ كان
(٣١٢/١)	« صم يوماً مكانه »
(1/177)	« صنع ﷺ في الاستسقاء كما صنع في العيد »
(٣١٦/١)	« صوم يوم التروية كفّارة سنة »

(۳17/1)	« صوم يوم عرفة يكفّر سنتين »
(٣٠٠/١)	« صومکم یوم تصومون »
(m·1/raa/1)	« صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته »
(1/7/1)	« صوموا منه وأفطروا »
(1/17/1/014)	« صيام ثلاثة أيام من كل شهر ، وركعتي الضحى ، وأن أوتر »
	حرف الضاد
(209/7)	« ضب أحب إليه من دجاجة »
(£0A/Y)	« الضبع صيد هي ! قال نعم »
(1/317)	« ضحِّ به »
(1/0/1)	« ضحُّى رسول الله ﷺ بكبشين موجوءين خصيين »
(1/7/7)	« ضحَّى النبي ﷺ بكبشين أملحين أقرنين »
(1/454/17)	« ضحًى النبي ﷺ بكبشين ذبحهما بيده »
(1/777)	« ضحًى ﷺ عمن لم يضح من أمته »
(1\/Y)	« ضرب بيده الحائط ومسح »
(7/407)	« ضرب بین ضربین ، وسوط »
(٤٠١/٢)	« ضرب وغرِب »
(00*/1)	« ضمن أنسأ وديعة ذهبت »
	حرف الطاء
(188/1)	«» طأطأ رأسه »
(400/1)	« طاف ـ بالبيت ـ سبعاً »
(٣٥٠/١)	« طاف رسول الله ﷺ وطاف المسلمون »
(700/7)	« طاهراً من غير جماع »
(040/1)	« طعام بطعام ، وإناء بإناء »
(7/1/3)	« طعامهم ذبائحهم »
(7,4,4)	« طلاق الأمة طلقتان ، وقرؤها حيضتان »
(707/7)	« طلاق السكران والمستكره ليس بجائز »
(1/757)	« طلاق العبد اثنان ، فلا تحل »
(1/1/1)	« طلق امرأته ثلاثاً أيحلها له رجل ؟ قال: من يخادع الله يخدعه. »
(1.4/1)	« طلق أمه وهو مريض فمات فورثته بعد انقضاء عدتها »
(۲۷۸/۲)	« طلق رجل امرأته علانية »
( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( (	« طلق النبي ﷺ حفصة ثم راجعها »

(7/VY7) (7/507) (700/00/1) (7/9/1)	« طلقت لغير سنة وراجعت لغير سنة » « طلقها آخر ثلاث تطليقات » « الطواف بالبيت صلاة . إلا » « طول صلاة الرجل وقصر خطبته مئنة من فقهه »
(٣٤٤/١)	« طيبت رسول الله ﷺ لإحرامه »
•	حرف الظاء
(۲۸۷/۲)	« ظاهرت من امرأتي حتى ينسلخ »
(٤٥٤/١)	` « الظهر يركب بنفقته إذا كان مرهوناً »
	حرف العين
(74/7)	« العائد في هبته كالكلب يقيء »
(٣٩٦/١)	« عاد أبا طالب »
(497/1)	« عاد صبياً كان يخدمه »
(007/1)	« عادي الأرض لله ورسوله ثم هي لكم بعد »
(047/019/1)	« عارية مؤادة »
(104/1)	« العالم والمتعلم في الأجر سواء »
(0·V/0·1/1)	« عامل أهل خيبر بشطرما »
(1/173)	« العبد خير من العبدين »
(7/577)	« عبدك يقول: اطعمني »
(1/3/1)	« عجِّل الأضحى ، وأخر الفطر ، وذكر الناس »
(041/1)	« العجماء جرحها جبار »
(414/1)	« عدة أم الولد إذا توفي عنها سيدها أربعة أشهر وعشراً »
(7 \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \	« عدة أم الولد حيضتان ولو لم تحض كان »
(mm1/r)	« عُذبت امرأة في هرة حبستها حتى ماتت »
(14./4)	« العرب بعضهم لبعض أكفاء إلا حائكاً أو حجاماً »
(0/1/1)	« عرض الإسلام على أبي طالب وهو في النزع. »
(\$\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	« عُرضت على رسول الله ﷺ يوم أحد »
(7/9/7)	« العسيلة هي الجماع »
/U. H. / U.	« عشرة من الإبل »
(707/7)	« عصیت ربك فبانت منك امرأتك »
(707/7)	« عصیت ربك وفارقت امرأتك »
(41/41/1)	« عقّ عن الحسن والحسين »

( " 4	« عُفي لأمتي عن الخطأ والنسيان » (١٠٩/٣٣/١/
(21/27/21/27/27)	« عقل المرأة مثل عقل الرجل »
(114/1)	« على مكانكم ، الله أكبر الله أكبر »
(044/041/1)	« على اليد ما أخذت حتى تؤديه »
(140/1)	« علي غسل النبي ﷺ وبيده خرقة »
(17/1)	« عليك بالصعيد فإنه يكفيك »
(109/1)	« عليكم بالصلاة في بيوتكم »
(1/17/)	« عليك بكثرة السجود ، فإنك لا تسجد »
(1/171)	« عليكم بقيام الليل فإنه دأب الصالحين »
(454/451/1)	« عليه فدية من صيام أو صدقة »
$(Y\Lambda V/Y)$	« عليه كفارة الظهار »
(٤٨٨/٢)	« عليه كفارة يمين »
$(\Lambda \Upsilon / \Upsilon)$	« العمة بمنزلة الأب »
$(\Upsilon \Lambda \Lambda / \Upsilon)$	« العمد والعبد لا تعقله العاقلة »
(70/7)	« العمري جائزة لأهلها »
(70/7)	« العمري لمن وهبت له »
(٣٧١/١)	« عن العلام شاتان مكافئتان »
(** 1/1)	« عندي مال وأريد إخراج زكاته »
(197/7)	« العنين يؤجل سنة »
(1/13)	« العين وكاء السُّه فمن نام »
(٤١٢/٢)	« العينان تزنيان وزناهما النظر »
	حرف الغين
(٣0/٢)	« غدة كغدة البعير ـ الطاعون ـ المقيم به كالشهيد. »
(1./1)	« غسل الجمعة واجب على كل محتلم »
(٣٣٤/١)	« غسل رأسه وهو محرم »
(747/1)	" عسل ﷺ سعد وصلى عليه وكان شهيداً »
(740/1)	« غسل ـ علي ـ النبي ﷺ وبيده خرقة يمسح بها »
(740/1)	« غسل على فاطمة »
(27/7)	" كسن علي الحصود" « غضب ﷺ حين رأى مع عمر شيئاً مكتوباً من التوراة »
	حرف الفاء
WALLEY.	
(M4V/Y)	« فأتى بسوط جديد لم تكسر ثمرته »

(401/1)	« فأتى الجمرة فرماها ، ثم أتى »
( \	« فأخبرهم أن الله افترض »
(TAY/1)	« فادى ﷺ أساري بدر »
(54./54/1)	« فإذا اختلفت هذه الأصناف »
(11/1)	« فإذا انتخع أحدكم فلينتخع عن »
(070/1)	« فإذا جاء طالبها يوماً من الدهر فادفعها إليه »
(111/1)	« فإذا جئت فصلّ معهم »
(141/1)	« فَإِذَا جَلَسَتَ فِي وَسُطُ الصَلَاةَ فَاطْمَئَنَ »
(171/1)	« فإذا رأيتم شيئاً من ذلك فصلوا ـ الكسوف ـ »
(10./1)	« فإذا سجد فاسجدوا »
(101/1)	« فإذا فرغت فامسح بهما وجهك »
( \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \	« فإذا وجد الماء فليُمِسّه بشرته »
(٣٢/٢)	« فأرجعه »_ العطية_
(٣٩٩/٢)	« فالرجم حق على من زني إذا »
(٤٩٠/١)	« فارجمها »
(144/٢)	« فارق واحدة منهن »
(045/1)	« فأسهم النبي ﷺ بينهما »
(089/7)	« فاطمة بضعة مني يريبني »
(1/973)	« فأعاد عليه مرتين أو ثلاثاً : بل »
(07/7)	« فأعطاه ميراثه »
( Y	« فأعلمهم أن الله قد افترض عليهم صدقة »
(0 { / 1)	« فأفرغ على يديه فغسلهما مرتين »
(٤٠٤/٢)	« فأقبل عليه في الخامسة قال: »
(24./1)	« فاقطعوا أيمانهما »
(1/533)	« فأمر أن تستتاب فإن تابت »
(٤٦٨/٢)	« فأمر بأكلها »
({ * * 0 / { * * } / { Y })	« فأمر به فرجم »
(408/4)	« فأمر به فرضٌ رأسه بحجرين »
(	« فأمر بيده فقطعت »
(19./1)	« فأمر المؤذن فأذَّن ، ثم تقدم فصلى بهم » ـ يعني إيماءاً ـ »
(1/373)	« فأمر النبي ﷺ بقطع يدها »
(115/1)	« فأمر الناس أن يفطروا من يومهم »
	·

(1/531)	« فأمرنا بالسكوت ، ونهينا عن الكلام »
(1/477)	« فأمرني أن آخذ من البقر من كل »
(4\$1/1)	« فأمره النبي ﷺ أن يبتاع سبع شياة فيذبحهن »
(078/7)	« فأمرهما رسول الله ﷺ أن يستهماً »
(1/5/3)	« فإن أخذ الكلب ذكاة »
(188/1)	« فإن استتم قائماً فلا يجلس وليسجد سجدتين »
(٤٠٠/٢)	« فإن اعترفت فارجمها »
$(\xi V \Lambda / Y)$	« فإن أكل فلا تأكل فإني أخاف »
(101/7)	« فإن بكت أو سكتت فإنه رضاها »
(441/1)	« فإن حبست أو مرضت ، فقد حللت »
(751/7)	« فإن سبعت لك ، سبعت لنسائي »
(٣٠١/١)	« فإن شهد شاهدان مسلمان فصوموا وأفطروا »
(٣٠٠/١)	« فإن غم عليكم »
(7537)	« فإن فعلن فاهجروهن في المضاجع »
( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( (	« فإن قتل زيد فجعفر »
(199/1)	« فإن كان الخوف أشد من ذلك »
$(1 \forall \Lambda / 1)$	« فإن كانوا في الهجرة سواء »
(241/1)	« فإن لك على ربك »
(070/1)	« فإن لم تعرف فاستنفقها وإلا فهي كسبيل مالك »
(1/9/1)	« فإن لم يستطع أن يسجد أوماً إيماء »
(1/ PV3)	« فإن وجدت معه غيره فلا تأكل »
(\$\\$/\$)	« فإن وقعت في الماء فلا تأكل »
(rov/r)	« فأهله بين خيرتين »
(188/1)	« فتح الباب لعائشة وهو في الصلاة »
(7777)	« فتلاعنا وأنا مع الناس »
(٣٧١/٢)	« فجعل ديته اثني عشر ألفاً »
(44./4)	« فجعلت أجمع الدباء بين يديه »
(1/13)	« فجعلت إذا أغفيت يأخذ »
(044/1)	« فجعلها بينهما نصفين »
(1/13)	« فجلده الحد وعشرين سوطاً لفطره »
(1/437)	« فحثا عليه من قبل رأسه ثلاثاً »
(1/137)	« فحثا عليه وهو قائم »
( 4 5 / 7 )	« فخلی سبیلها ولم یضربها »
	•

(VV/1)	« فدعا بماء فنضحه ولم يغسله »
(٣٨٢/١)	« فدی أهل بدر بمال »
(mar/1)	« فدی رجلین من أصحابه »
(1/• ۲۲)	« فدين الله أحق بالوفاء »
(٣٨٠/١)	« الفرار من الزحف من الكبائر »
(187/1)	« فرج ﷺ بين أصابعه »
(TV1/Y)	« فرضٌ رسول الله ﷺ الدية على أهل الإبل »
(1/977)	« فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر من رمضان صاعاً من تمر »
(1/077) (441/1)	« فرّق بينهما »
( <b>EVA</b> / 1)	« فسماه ﷺ سُرَّقاً وباعه »
(91/1)	« فسُميت ذات الجُفُوف »
(may/t)	« فشدت عليها ثيابها »
(141/1)	« فصل ما بين الحلال والحرام ، الدف والصوت في النكاح »
(114/1)	« فصلَّى كل رجل حياله فلما أصبحنا »
(1/9/3)	« فصيام ثلاثة أيام متتابعات »
(17/7)	« فضرب عمر ثمانين ، وكتب به »
(٣٠/١)	« الفطرة خمس : الختان والاستحداد »
(٣٠٠/١)	« فطركم يوم تفطرون ، وأضحاكم يوم تضحون »
(790/7)	« فطلقها ثلاثاً قبل أن يأمره ﷺ »
(700/7)	« فطلقوهن لعدتهن »
(171/108/1)	« فعل ﷺ صلاة الكسوف وأمر بها »
(101/10./1)	« فعليه وعلى من خلفه »
(0111/7)	« ففرضوا له كل يوم درهمين »
(474/1)	« ففيهما فجاهد »
(44/4)	« فقد رجل في عهد عمر فجاءت امرأته »
(1/3.3)	« فقرأ عليه النبي ﷺ ﴿ واقم الصلاة طرفي ﴾ »
(048/1)	« فقسمه النبي ﷺ بينهما »
(70/7)	« فقسمها بينهم ميراثاً »
(4/434)	« فقضى أن دية جنينها غرة عبد »
(049/1)	« فقضي ﷺ أن على أهل الحِوائط حفظها بالنهار »
(Y\\\Y)	« فقضي _ علي _ بالدية أثلاثاً على عواقلهن »
(14./1)	« فقولوا : اللهم ربنا لك الحمد »
(٣٧١/٢)	« فقوم على أهل الذهب دينار ، وعلى أهل »

(1/137)	« فكان أول ما أعطانا رسول الله ﷺ الحقا ثم الدرع ثم »
(٣٣٧/١)	« فكلوا ما بقى من لحمها »
(277/7)	« فلا تعطه ، أنت شهيد »
(YAY/Y)	« فلا تقربها حتى تفعل ما أمرك الله به »
( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( (	« فلا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً »
(	« فلم يرَ به بأساً »
(٣٥٤/١)	« فلم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة »
(٣٨٠/١)	« فلمًا خرج ﷺ قبل صلاة الفجر قمنا فقلنا له »
(178/1)	« فلما قضى صلاته قام فلم يزل يصلي »
(	« فلها المهر بما استحل من فرجها »
(401/1)	« فليقصر ثم ليحلل »
(۲0٧/۲)	« فليطلقها طاهراً أو حاملًا »
(Y { / Y)	« فما أبقت الفروض فلأولى رجل »
(45/1)	« فمضمض واستنثر »
(401/1)	« فمكث بها أيام التشريق يرمي الجمرة »
(7/753)	« فمن أكلهما فليمتهما طبخاً »
(078/7)	« فمن قضيت له شيء من حق أخيه »
(441/44./1)	« فمنا مِن أهلُّ بعمرة ومنا من أهل »
(45/1)	« فناء أُمتي بالطعن والطاعون »
(550/7)	« فناداه رجل من الخوارج ( لئن أشركت ) »
(1/154)	« فنحر هدیه وحلق رأسه »
(^^/ \)	« فنؤمر بقضِاء الصوم ولا نؤمر »
(188/7)	« فهلا بكراً تلاعبها وِتلاعبك »
(£{V/Y)	« فهلا حبستموه ثلاثاً وأطعمتموه كل يوم »
(ma { / x)	« فهلا قبل أن تأتيني به »
(YAY/1)	« فهي عليَّ ومثلها »
(171/171/7)	« فهي معتقة عن دبر منه »
(£V/Y)	« في أربعين شاة شاة »
(٣٨٠/٢)	« في الأسنان خمس خمس »
(708/7)	« في أمرك بيدك القضاء »
(٣٣٧/١)	« في بيض النعام ثمنه »
(٣٣٧/١)	« في بيض النعام قيمته »
(٣٨٥/٢)	« في الجائفة ثلث الدية »
	1

(٣٨٦/٢)	« في الجائفة ثلث العقل »
(51./1)	« في جارية كانت بين رجلين »
(444/1)	« في الجراد الجزاء »
(450/1)	« في الحجلة والقطا والحباري شاتان »
(1/537)	« في الدوحة بقرة وفي »
({\forall} \( \forall \)	« في ذئب عدا على شاة »
(AY/1)	« في الذي يأتي امرأته وهي حائض »
(007/1)	« في رقية اللديغ على قطيع من الغنم »
(٣٨١/١)	« في سبايا بني المصطلق »
(TA·/Y)	« في السمع دية »
(TV9/Y)	« في السن خمس من الإِبل »
(TAO/Y)	« في الشعر الدية »
(TA1/T)	« في الصلب الدية »
(1/170)	« في الضالة المكتومة غرامتها ومثلها معها »
( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( (	« في العسل في كل عشرة أزق ، زق »
(٣٨٠/٢)	« في العقل الدية »
(TVA/T)	« في عين الأعور دية كاملة »
(7/537/837)	« في قتيل العمد ، قتيل السوط والعصا ، مائة من الإِبل »
(54./4)	« في قراءة ابن مسعود فاقطعوا إيمانها »
(450/1)	« في القطا والورش والفواخت شاة »
(1/177)	« في كل إبل سائمة في كل أربعين ابنة لبون »
(1,0/1)	« في كل أربعين فما فوق جمعة وأضحى وفطر »
(٣٨٤/٢)	« في المأمومة ثلث الدية »
(TAT/Y)	« في المواضح خمس خمس من الإِبل »
$(\Upsilon \Lambda \Upsilon / \Upsilon \Lambda \Upsilon / \Upsilon)$	« في الموضحة بخمس من الإِبل »
(٣٧٢/٢)	« في النفس المؤمنة مائة من الإِبل »
(450/1)	« في اليربوع جفرة لها أربعة أشهر »
(111/1)	« في يوم مطير وكان يوم الجمعة »
(1/333)	« فيدفعون إليه زكاتهم »
(1/557/157)	« فيما سقت السماء العشر »
(1/557)	« فيما سقت السماء والعيون »
(1/557/1/5)	« فيما سقي بالنضح »
(£V/Y)	« فيمن ضرب وجه الثور بالسيف »

( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( (	« فيمن وقع على امرأته قبل التقصير »
(27/1)	« فينامون ثم يصلون ولا يتوضؤون »
	حـرف القـاف
(1/13)	« قاء فتوضأ »
(07/5)	« القاتل لا يرث »
( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( (	« قال ابن عباس بع هذا بعشرة »
(1/473)	« قال ابن عباس نزلت ﴿ إنما جزاء الذين ﴾ »
(174/1)	« قال الله تعالى ابن آدم اركع لي أربع ركعات »
(1/537)	« قام رسول الله ﷺ ثم قعد »
(189/181/1)	« قام في الظهر من ركعتين فلم يجلس فقام الناس معه »
(111/1)	« قام يتجهد وحده »
( ۲۳۳/ ۱)	« قبَّل ـ أبو بكر ـ ﷺ بعد موته »
(	« قبّل النبي ﷺ عثمان بن مظعون وهو ميت »
(1/241/131)	« قبلتكم أحياء وأمواتاً »
(07./7)	« قبوله ﷺ شهادة الأعرابي برؤية الهلال »
(174./1)	« القبالات ربا »
(144/1)	« قبض ثنتين من أصابعه وحلق حلقة » ـ في التشهد ـ
(7/137)	« قُبض رسول الله ﷺ في بيتي وفي يومي ، وإنما قبض نهاراً »
(MAY/1)	« قتل النبي ﷺ رجالًا من بني قريظة »
(41/1)	« قتل رسول الله ﷺ ( اليهودي الذي قتل جارية ) »
(٣٨٢/١)	« قتل ﷺ يوم أُحد أبا عزة الجمحي »
(٣٨٢/١)	« قتل ﷺ يوم بدر النضر بن الحارث ، وعقبة بن أبي معيط صبراً »
(mov/r)	« قتله لكفرة »
(ov·/1)	« قد اشتركا فيه جميعاً فجعِله عمر بينهما »
(٣١٧/١)	« قد كنت أصبحت صائماً »
(£ £ V / Y)	« قدم على عمر رجل من قبل أبي موسى »
(1/7/1)	« قدم مكة رجل ومعه أخوة صغار وعليه إزار »
(10./1)	« قدِّم وفد عبد القيس على النبي ﷺ وفيهم غلام أمرد »
(1\/\/1)	« قدِّموا قریشاً ولا تقدموها »
(1/ 1/ 1/ 1/ 1/ 1/ 1/ 1/ 1/ 1/ 1/ 1/ 1/ 1	« قرأ أبي وابن مسعود فصيام ثلاثةٍ أيام »
(778/7)	« قسم النبي ﷺ بين أصحابه تمراً »

« فيمن نذر الصلاة في المسجد الأقصى . . . »

(0.0/1)

(07V/T)	« قسم النبي ﷺ الغنائم بين أصحابه »
(۲۰۸/۱)	« قصرت الصلاة لأجل الخطبة »
(450/1)	« قضى ابن عباس في الاحرام »
(mmq/r)	« قضى ـ أبو بكر ـ بعاصم بن عمر لأمه »
(٣٤٠/٢)	« قضى أبو بكر على عمر أن يدفع »
(118/1)	« قضى أن الخراج »
(٣٨١/٢)	« قضى بثلث الدية فيمن ضرب »
(V·/0٤/Y)	ير قضى ﷺ أن الدين قبل الوصية »
(TAV/Y)	« قضى ﷺ أن يعقل عن المرأة عصبتها من كانوا »
(TVT/T)	« قضى على أبل عقل أهل الكتاب »
(٣٠٢/٢١٣/٢)	« قضى الخلفاء الراشدون أن من أغلق بابا »
(TAE1)	« قضى ﷺ بالسلب للقاتل ولم يخمس »
(0 \ \ \ / \ )	« قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل شركة »
(087/1)	« قضى ﷺ بالشفعة في كل ما لم يقسم »
(040/1)	« قضى ﷺ باليمين على المدعى عليه »
(00 8/7)	« قضى ﷺ باليمين مع الشاهد »
(7/1934/177)	« قضى ﷺ بدية المرأة على عاقلتها »
(1/1/	« قضى النبي ﷺ بميراته لابنة أخيه »
(10951)	« قضى ﷺ ركعتي الفجر حين نام عنها »
(4/1/40./1)	« قضى ﷺ في البجنين بفرة »
(440/1)	« قضى رسول الله ﷺ في العين القائمة السادة لمكانها بثلث ديتها »
(TAT/Y)	« قضى رسول الله ﷺ في الموضحة بخمس من الإبل »
(0//)	« قضى رسول الله ﷺ للَّإِبنة النصف »
(7/75)	« قضى على المدتين من الميراث بالسدس بينهما »
(114/1)	« قضى ـ عثمان ـ بالولاء للزبير »
(TVE/T)	« قضى _ عثمان _ فيها _ دية _ بستة آلاف وألفين تغليظاً للحرم »
$(1\langle \lambda)$	« قضى _ عمر _ أنه من أسلم على ميراث فله نصيبه »
(414/1)	« قضى ـ عمر ـ على بني عم منفوس بنفقته »
(117/7)	« قضى عمر على علي بالعقل ، وقضى للزبير بالميراث »
(MEE/1)	« قضى _ عمر _ في حمار الوحش »
(455/1)	« قضيي _ عمر وابن عباس _ في الضبع _ بكبش »
(٣٨٦/٢)	« قضى _ عمر _ في الافضاء ثلث الدية »
(TAO/Y)	« قضي _ عمر _ في الترقوة وفي الضلع بجمل »

(7/7/7)	« قضى ـ عمر ـ في الجائفة إذا نفذت الجوف »
$(\Upsilon \wedge \wedge / \Upsilon)$	« قضى ـ عمر ـ في الدية أن لا تحمل منها »
(TA·/T)	« قضی - عمر - فی رجل ضرب رجلًا »
( 4 5 5 7 )	« قضى ـ عمر وعلّي ـ في الغزال شاة »
(1/4/1)	« قضى عمر وعلي أن من أغلق باباً »
(T/9/T)	« قضى عمر وعليّ بالدية على العاقلة في ثلاث سنين »
(708/7)	« القضاء ما قضيت »
(7/7/0/7/0)	« القضاة ثلاثة : واحد في الجنة »
(270/7)	« قطع في مجن قيمته ثلاث »
(270/7)	« قطع يدُّ سارق سرق ترساً من صنعة »
(1/173)	« قطع اليد اليسرى في المرة الثالثة »
(174/1)	« قل سبحان الله والحمد لله »
(٣٩٣/1)	« قلت لمحاهد ما شأن أهل الشام »
(97/1)	« قم فأذّن »
(107/1)	« قنت ـ عمر ـ بسورتي أُبي »
(187/1)	« القهقهة تنقض الصلاة ، ولا تنقض الوضوء »
(177/177/1)	« قولوا : اللهم صل على محمد ، وعلى آل محمد »
(441/441/1)	« قيل لابن عمر أن راهباً يشتم رسول الله ﷺ »
(7/1/7)	« قيمتها ـ الغرة ـ خمس من الإبل »
	حرف الكاف
( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( (	« كاتب ـ أنس ـ عبداً له على مال »
(2/377)	«كان آخر كلام رسول الله ﷺ الصلاة الصلاة »
( \ \ \ \ \ \ \ \ )	« كان ابن الزبير يأخذ من قوم بمكة »
(191/1)	« كان ـ ابن عباس وابن عمر ً يقصران ويفطران في أربعة برد »
(٤٦٠/٢)	« كان ابن عمر إذا أراد أكل الجلالة حبسها »
(17/1)	« كان ابن عمر إذا اشترى شيئاً يعجبه »
(194/1)	« كان ـ ابن عمر ـ إذا جمع الأمراء بين المغرب والعشاء في المطر جمع معهم »
(4.1/1)	« كان ابن عمر إذا حال دون مطلعه غيم »
(	«كان ــ ابن عمر ـ إذا غدا يوم الفطر يجهر بالتكبير »
(1/17)	« كان ابن عمر لا يقدم مكة إلا بات »
(	«كان ابن عمر وأبو هريرة يخرجان إلى يكبران »
(881/1)	« كان ابن عمر يبايع إلى العطاء »

() () ()	
(100/1)	« كان ابن عمر يسلم من ركعتين »
(174/1)	« كان ـ ابن عمر ـ يصلي خلف الحجَّاج »
(187/٢)	« كان ابن عمر يضع يديه بين ثدييها »
(9V/1)	« كان ابن عمر يؤذن على البعير »
(٣٢٩/١)	« كان أنس إذا فاتته صلاة العيد »
(٣٢٩/١)	« كان أنس يحرم من العقيق »
(191/7)	«كان بين إسلام صفوان وامرأته نحو من شهر »
(0.1/1)	« كان حكيم بن حزام يشترط »
(440/1)	«كان الركبان يمرون بنا ونحن محرمات »
(٣٦٤/١)	« كان الرجل في عهد النبي ﷺ يضحي بالشاة »
(۲۷۹/۲)	« كان الرجل إذا طلق امرأته فهو أحق »
(19./٢)	« كان زوّج بريرة عبداً يقال له : مغيث »
(	« كان ـ شيبة ـ يتصدق بخلقان الكعبة »
(۲۹٦/١)	« كان ﷺ أجود الناس »
(177/1)	« کان ﷺ إذا أتاه أمر يُسر به خرّ »
(1/7/1)	« كان ﷺ إذا أتاه قوم بصدقتهم »
(771/7)	« كان ﷺ إذا أتى بطعام أكله »
(190/1)	« كان ﷺ إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس »
(184/1)	« كان ﷺ إذا استفتح الصلاة قال »
(٣٥٤/١)	« كان ﷺ إذا استوت به راحلته »
(٣٠٦/١)	« كان ﷺ إذا أفطر قال اللهم لك صمناً »
(٣٠٦/١)	« كان ﷺ إذا أفطر قال ذهب الظمأ »
(٣٩/١)	« كان ﷺ إذا توضأ أخذ »
(144/1)	« كان ﷺ إذا جلس في الصلاة وضع »
(*10/1)	« كان ﷺ إذا خرج إلى المصلى خالف »
(71/1)	« كان ﷺ إذا خرج من الخلاء قال الحمد لله »
(78/1)	" كان ﷺ إذا خرج من الخلاء قال غفرانك »
(۲.٧/١)	« كان ﷺ إذا خطب احمرت عيناه »
(۲.4/1)	« كان ﷺ إذا خطب يوم الجمعة دعا »
(٣٠/١)	" كان ﷺ إذا دخل بيته بدأ بالسواك »
(78/1)	« كان ﷺ إذا دخل الخلاء »
(£YY/Y)	" كان ﷺ إذا ذبح قال بسم الله »
(٣١٦/١)	
	« كان ﷺ إذا رأى الناس وما يعدونه »

(144/1)	« كان ﷺ إذا رفع رأسه قال سمع الله »
(104/1)	« كان ﷺ إذا رفع يديه في الدعاء »
(178/1)	« كان ﷺ إذا ركع أمكن يديه من ركبتيه »
(170/1)	« كان ﷺ إذا سجد أمكن جبهته »
(141/1)	« كان ﷺ إذا سجد يجنح في سجوده »
(148/1)	« کان ﷺ إذا صلی کبر ورفع يديه »
(170/1)	« كان ﷺ إذا قال سمع الله لمن حمده »
(111/1)	« كان ﷺ إذا قام إلى الصلاة تقدم »
(۲9/1)	« كان ﷺ إذا قام من الليل »
(110/1)	« كان ﷺ إذا كان يوم عيد خالف الطريق »
( * ٤ ٧ / ١ )	«كان ﷺ إذا وضع الميت في قبره قال : بسم الله »
( *	«كان ﷺ خاتمه من فضة وكان فصه منه »
(0 8 9 / 1)	« كان ﷺ عنده ودائع فلما »
(190/1)	« كان ﷺ في غزوة تبوك إذا ارتحل »
(1/107)	« كان ﷺ لا يدع أن يستلم الركن اليماني »
(1/177)	« كان ﷺ لا يرفّع يديه إلا في الاستسقاء »
(YYY/\»	« كان ﷺ يأخذ من كل عشرين مثقالًا نصف مثقال »
(7/777)	« كان ﷺ يأكل بثلاث أصابع »
(144/1)	« كان ﷺ يأمر المنادي فينادي بالصلاة »
(٤٣/١)	« كان ﷺ يأمرنا إذا كنا سفراً »
(1/177)	«كان ﷺ يبعث عبد الله بن رواحة إلى يهود »
(14.41)	« كان ﷺ يبعث على الصدقة سعاة »
( \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \	« كان ﷺ ببعث عماله لقبض الصدقات »
(1/377)	« كان ﷺ يتختم في يمينه »
( \ ( \ \ \ \ \ \ \ )	« كان ﷺ يجمع بين الرجلين من قتلى أحد في القبر »
(۲۱٦/١)	« كان ﷺ يجهر بالقراءة في العيدين والاستسقاء »
(144/1)	« كان ﷺ يجهر في الصبح والجمعة والأوليين »
(770/7)	«كان ﷺ يحتز من كتف شاة »
(1/\$/1)	
(118/717/1)	
(1.0/1)	« كان ﷺ يخطب خطبتين يقعد بينهما »
(۲۰۸/۱)	« كان ﷺ يخطب على منبره »
(1/4/۲۰۸/۱)	« كان ﷺ يخطب قائماً »

(1/577)	« كان ﷺ يخطب الناس يحمد الله »
(۲۲/۱)	« كان ﷺ يعطب الماس يعمد الله » « كان ﷺ يدخل الخلاء فأحمل »
(۲/۲۲)	« كان ﷺ يدخل على في يوم غيري »
(101/1)	" كان ﷺ يدخل على في يوم عيري " « كان ﷺ يدفن أصحابه بالبقيع »
(YEA/1)	C .
(12//1)	« كان ﷺ يدفن كل ميت في قبر » « كان ﷺ في ما مدم التك
(YA/1)	« كان ﷺ يرفع يديه مع التكبير » « كان ﷺ عالم مم أ الم
	«كان ﷺ يستاك بعود أراك » «كان ﷺ معنان بالمرام كان عليه المرام المرام كان عليه المرام المرام كان عليه المرام المرام كان عليه المرام المرام
(14./1)	« کان ﷺ یستخلف ابن أم مکتوم »
(1/9/7)	«كان ﷺ يسترني برداءه وأنا أنظر إلى الحبشة »
(108/1)	« كان ﷺ يستسقي تارة ويترك أخرى »
(220/1)	«كان ﷺ يستقرض »
(140/1)	« کان ﷺ یسکت سکتتین »
(17/1)	« كان ﷺ يسلم عن يمينه السلام عليكم »
(440/1)	« كان ﷺ يسهم للخيل »
(148/1)	« كان ﷺ يصلي بأصحابه إلى سترة »
(108/1)	«كان ﷺ يصلي بالليل إحدى عشرة ركعة »
(11/1)	« كان ﷺ يصلي بعد الجمعة ركعتين »
(7.5/1)	« كان ﷺ يصلي الجمعة ثم نذهب »
(1.7/1)	« كان ﷺ يصلي الصبح بغلس »
(1/17/1)	« كان ﷺ يصلي الضحى ويدعها »
(1.y/1)	« كان ﷺ يصلي الظهر بالهاجرة »
(17./1)	« كان ﷺ يصلي في شهر رمضان »
(410/1)	« كان ﷺ يصوم الاثنين والخميس »
(410/1)	« كان ﷺ يصومهما ـ الاثنين والخميس »
(414/1)	« كان ﷺ يعتكف العشر الأواخر »
(44/1)	« كان ﷺ يعجبه التيمن في ترجله »
(٣٨٦/١)	« كان ﷺ يعطي المرأة والمملوك »
(٣٨٨/١)	« كان ﷺ يعطي منه العباس وهو غني »
(01/1)	« كان ﷺ يغتسل بالصاع »
(1./1)	«كان ﷺ يغتسل يوم الفطر والأضحى »
(٣٨٦/١)	ُ « كان ﷺ يغزو بالنساء »
(174/1)	« كان ﷺ يفرش رجله اليسري »
(77/7)	« كان ﷺ يفرق الصدقات »

(179/1)	« كان ﷺ يفصل بين الشفع والوتر »
(1/5.4)	« كان ﷺ يفطر على رطبات قبل أن يصلي »
(٣١٠/١)	« كان ﷺ يقبّل وهو صائم »
(۲۰۷/۱)	«كان ﷺ يقرأ آيات ويذكر الناس »
(170/1)	« كان ﷺ يقرأ علينا السورة فيها السجدة »
(170/1)	« كان ﷺ يقرأ علينا القرآن »
(1/7/1)	« كان ﷺ يقرأ في العيدين الأعلى والغاشية »
(17/1)	« كان ﷺ يقرأ في فجرها ألم السجدة »
(751/7)	«كان ﷺ يقسم بيننا فيعدل أ »
(	« كان ﷺ يقسمُها بين مستحقيها بعد الصلاة »
(179/1)	«كان ﷺ يقضي حاجته ، ثم يخرج فيقرأ القرآن »
(107/1)	«كان ﷺ يقنت في الوتر ويرفع يديه »
(107/1)	«كان ﷺ يقنت قبل الركوع »
( 1 / 1 / 1 )	« كان ﷺ يقول إذا سال الوادي »
(14./1)	« كان ﷺ يقول بين السجدتين رب اغفر لي »
(14./1)	« كان ﷺ يقول في ركوعه سبحان ربي العظيم »
(184/1)	«كان ﷺ يقول قبل القراءة أعوذ بالله "
(144/1)	« كان ﷺ يقوم في الركعة لا يسمع وقع قدم »
(٣٩٥/٢)	«كان ﷺ يقيم الحُدود في حياته »
(111/1)	« كان ﷺ يكبر بين أضعاف الخطبة »
(14./1)	« كان ﷺ يكبر حين يقوم إلى الصلاة »
( 1 ( 0 / 1 )	« كان ﷺ يكبر على الجنازة أربعاً ثم يقول ما شاء الله »
(٣1/1)	« كان ﷺ يكتحل بالاثمد كل ليلة »
(۲۳۲/۲)	«كان ﷺ يكره نكاح السر حتى يضرب بدف »
(٤١٧/٢)	« كان ﷺ ينبذ له الربيب فيشربه »
(1/7/3)	«كان ﷺ ينهى أن يسافر بالقرآن »
(1/177)	« كان ﷺ ينهى عن إضاعة المال »
(187/1)	« كان ﷺ ينهض على صدور قدميه »
(	« كان ﷺ يهدي ويهدي إليه ويعطي ويعطى »
(۲۷./۱)	ُ «كان ﷺ يؤخذ في زمانه من قرب العسل ِ»
(100/1)	«كان ﷺ يوتر بثلاث لا يفصل فيهن »
(	. « كان ـ عثمان ـ يعطي صدقة الفطر عن الحبل »
(071/1)	ً « كان علي يضمن الأُجير »

(۲۱۸/۱)	« كان على يكبر حتى يسمع أهل الطريق »
(110/1)	« كان عمر يرفع ياديه مع كل تكبيرة »
(400/1)	«كان عمر يوماً يتغدى إذ جاءه رجل يعدو »
(1/377)	« کان فصه منه _ أنس _ »
( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( (	« کان فی سیفه مسمار من ذهب »
(190/1)	« كان في غزوة تبوك إذا ارتحل قبل زيغ الشمس أخَّر الظهر »
(78./7)	« كان كعب بن سوار جالساً عند عمر »
(AO/Y)	« كان لا يحجب الأم عن الثلث إلى السدس إلا بثلاثة من الأخوة أو الأخوات »
(191/7)	« كان الناس يسلم الرجل قبل المرأة »
(17./1)	« كان الناس يقومون في رمضان بثلاث وعشرين »
( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( (	« كان يستحب أن يستقبل القبلة إذا ذبح - ابن عمر »
(٣١٠/١)	« كان يعد الحجام والمحاجم قبل »
(94/1)	« كان يؤذن على البعير فينزل »
(٩٨/١)	« كان يؤذن على سطح »
(191/1)	« كانا ـ ابن عباس وابن عمر ـ لا يقصران في أقل من أربعة برد »
(14/1)	« كانا ـ الحسن والحسين ـ يصليان وراء مروان »
(0/1)	« كانت تغتسل هي والنبي ﷺ »
(٣٠٨/١)	« كانت رخصة للشيخ الكبير والمرأة »
(478/1)	« كانت الغنيمة تقسَّم على خمسة أقسام »
(1/377)	«كانت قبيعة سيف رُسول الله ﷺ فضة ٰ»
( <b>^</b> •/Y)	« كانت لا تخرج زكاته ـ الحلي ـ »
(1/373)	« كانت مخزومية تستعير المتاع »
$(1/\Lambda\Lambda/7P)$	« كانت المرأة من نساء النبي على تقعد »
(178/1)	« كانوا يصلون فيما بين المغرب والعشاء »
( 1/1/1)	« كانوا يعطون قبل الفطر بيوم أو يومين »
(mv/r)	«كانوا يكتبون في صدور وصاياهم »
(1/13)	« كانوا ينتظرون العشاء »
(1/437)	« كبّر على النجاشي أربعاً »
(0./1)	«كتب ـ ابن مسعود ـ في وصيته أن مرجع وصيتي »
(7/170)	« كتب إلى ملوك الأطراف »
(1/170)	«كتب إلي رسول الله ﷺ أن أورث امرأة أشيم »
(1/3 PM)	« كتب أهل الجزيرة إلى عبد الرحمن بن غنم »
(450/1)	« كتب ﷺ إلى أهل اليمن أن الرجل يقتل بالمرأة »

	ti ti iliz
(MV/Y)	« كتب ﷺ إلى عماله »
(1/3/7)	« كتب ﷺ إلى عمرو بن حزم وهو بنجران »
(0. V/ L)	« كتب ﷺ لعمر بن حزم حين بعثه لليمن »
(188/7)	« كتب على ابن آدم خطه من الزني »
(270/7)	« كتب عمر إلى أمراء الأجناد »
(٣٨٢/١)	« كتب عمر إلى أمراء الأمصار ينهاهم عن بيع المسترق الكافر لكافر »
(194/7)	« كتب عمران فرقوا بين كل ذي رحم من المجوس »
(414/410/1)	«كتب عمر في رجال غابوا عن نسائهم »
(271/7)	« كتب عمر في شاهد الزور يضرب »
(7/174)	« كتاب الله القصاص »
(144/174/7)	« الكتابة على نجمين والإِيتاء من الثاني »
(1/437)	« كره ابن عباس أن يلقى تحت الميت »
(7/137)	« كره أن يأخذ من المختلعة »
(7/173)	« كره ﷺ أكل الغدة »
(٢٥٠/١)	« كسر عظم الميت ككسر عظم الحي »
(۲۲۲/۱)	« کسفت الشمس ، صلی ست رکعات »
(۲۲۲/۱)	« كسفت الشمس فصلى بأصحابه »
(۲۲۲/۱)	« كسفت الشمس فصلى بهم فقرأ »
(270/294/1)	« كفي بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت »
(0 * * / Y)	« كفارة النذر إذا لم يسم كفارة »
(	« كُفِّن ﷺ في ثلاثة أثواب »
(144/1)	« كَفَّنُوه في ثوبيه »
(1/1)	« كل أمر ذي بال لا يُبدأ فيه بالحمد لله »
(1/1)	« كل أمر ذي بال لا يُبدأ فيه بسم الله »
(1/303)	« كل ذي ناب حرام »
(144/1)	« كل صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج ، إلا وراء الإِمام ،
(701/7)	« كل الطلاق جائز إلا »
(** 1 / ** * / 1)	« كل غلام رهينة بعقيقته تذبح عنه يوم سابعه »
(	« کل قرض جر منفعة فهو ربا »
(99/٢)	« كل قسم قسم في الجاهلية »
(£10/Y)	« كل مسكر حرام ، وما أسكر الفرق منه ملء »
(10/7)	« كل مسكر خمر وكل خمر حرام »
(\$AV/1)	« كل من مال يتيمك غير مسرف »

(٣٨٣/١)	« كل مولود يولد على الفطرة »
(٤٦٦/١)	« كلم غوماء جابر »
(1/1/1)	« كلوا فإنما هو شهر »
(YYA/Y)	« كلوا من جوانبها » ـ الصفحة ـ
(٣٦٨/١)	« كلوا وتزودوا ، فأكلنا وتزودنا »
(TV E / T)	«كم في أصبع المرأة ؟ قال عشر من الإبل »
(188/1)	«كن ـ أزواج ﷺ ـ لا يحتجبن من مكاتب ما بقي عليه دينار »
(10./1)	« كنا جلوساً عند ﷺ فجاء الحسن فجعل الحسن فجعل يتمرغ عليه »
(17/1)	« كنا لا نتوضأ من موطىء »
(^^/1)	«كنا لا نعد الصُّفرة والكدرة »
(114/1)	« كنا مع النبي ﷺ في سفر »
(E09/Y)	« كنا معشر أصحاب رسول الله لأن يهدي »
(٤٢٠/١)	« كنا نبيع الإبل بالنقيع بالدراهم »
(۲.٤/١)	« كنا نجمِّع إذا زالت الشمس »
(۲۸۲/۱)	«كنا نخرج زكاة الفطر صاعاً من طعام أو »
(20/1)	« كنا نخمر وجوهنا ونحن محرمات »
(٤٢٢/١)	« كنا نشتري الطعام من الركبان »
(177/1)	« كنا نصلي فيضع أحدنا طرف الثوب »
(1.4/1)	«كنا نصلي المغرّب مع رسول الله ﷺ »
(289/1)	« كنا نصيب المغانم مع رسول الله ﷺ »
(٤٠/١)	«كنا نعد له ﷺ طهوره وسواكه »
(140/1)	« كنا نقرأ في الظهر والعصر خلف الإِمام »
(271/7)	« كَنَا نَكْرِي أَراضِي رسول الله ﷺ »
(0 * 1 / 1)	« كنا نكر الأرض »
(٣٧٢/١)	« كنا نلطخ رأس الصبي بدم »
(451/1)	«كنا ننحر البدنة عن سبعة فقيل »
(۲۲۷/۲)	« كنت أتعرق العرق ، فأناوله النبي ﷺ فيضع فاه على موضع فيَّ »
(189/1)	« کنت أرى ﷺ يسلم عن يمينه وعن يساره حتى أرى بياض خده »
(^./1)	« كنت أفرك المني من ثوب رسول الله »
(٤٩٧/١)	« كنت أنا والبراء شريكين »
(408/1)	« كنت رديف النبي ﷺ من جمع إلى منى »
(1/1747)	« كنت في الجيش الذي فتحوا الإسكندرية »
(	َ ت فيمن غسل أم كلثوم ابنة النبي »

(401/1)	« كنت فيمن قدم النبي ﷺ في ضعفة أهله »
(٢٥٣/١)	« كنت نهيتكم عن زيارة القبور »
(mon/r)	« کنیف ملیء علماً »
(4/4/4)	« كيف وقد زعمت أنها قد أرضعتكما ؟! خلِّ سبيلها »

## حرف اللام

(٣١٩/٨٦/٥١/١)	« لا أحل المسجد لجنب ، ولا حائض »
(079/1)	« لا إلا أن تطوع »
(19/1)	« لا إن ذلك عروق وليست »
(00/1)	« لا إنما يكفيك أن تحثى على رأسك »
(1/7/3)	« لا أُوتي برجل يقول : إن كنانة »
(841/84./1)	« لا بأس أن تأخذ بسعر يومها »
(٣11/1)	« لا بأس أن يذوق الخل »
(£ £ V / 1)	« لا بأس إنما ذلك من مرافق الناس »
({ \ YY / \)	« لا بأس ببيع البر بالشعير والشعير »
(17/1)	« لا بد في النكاح من حضور أربعة »
(٣٨٠/١)	« لا بل أنتم العكارون »
(19/1)	« لا تأكلوا فيها إلا أن لا تجدوا غيرها فاغسلوها ، ثم كلوا فيها »
(	« لا تبايعوا إلى الحصاد والدياس »
(1/177)	« لا تبدؤوا اليهود والنصاري بالسلام »
(	« لا تبدؤوهم بقتال »
(1/377)	« لا تبرز فخذُك ، ولا تنظر إلى فخذ »
(٤٠١/١)	« لا تبع ما ليس عندك »
(£YV/1)	« لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلًا »
(1447)	« لا تتبع الجنازة بصوت ولا نار »
(110/1)	« لا تتخذوا القبور مساجد »
( * ( * ( * ) )	« لا تجعلوا بيني وبين الأرض شيئاً »
(1/7/1)	« لا تجمعوا بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها »
(0 EV/Y)	« لا تجوز شهادة بدوي على صاحب قرية »
(0 \ \ \ \ 0 \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \	« لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة »
(mg/r)	« لا تجوز وصية لوارث ، إلا أن يشاء الورثة »
(414/4)	« لا تحرم الا ملاجة ولا الاملاجتان؟ »
	•

(٣١٨/٣١٧/٢)	« لا تحرم المصة ولا المصتان »
(147/1)	« لا تحل الصدقة لغني ، إلا في »
(۲۹۳/۱)	« لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوي »
(*\\\\\)	« لا تحل لي ، يحرم منٍ الرضاعِ ما يحرم من النسب »
(**\/\*) (**\/\*)	« لا تحمل العاقلة عمداً ولا عبداً ولا صلحاً ولا اعترافاً »
(****/1)	« لا تخمروا وجهه ولا رأسه »
(105/1)	« لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ، ولا تؤمنوا حتى تحابوا »
(184/1)	« لا تدع تمثالًا إلا طمسته ولا قبراً مشرفاً إلا سوّيته »
(101/1)	« لا تدعوا ركعتي الفجر ولو طردتكم الخيل »
	« لا تذبحوا إلا مسنة »
(M18/1)	« لا ترتكبوا ما ارتكبت اليهود »
(0 2 7 / 1)	« لا ترث مبتوتة »
(1·٣/٢) (YV/Y)	« لا تردوا الهدية »
	« لا تركب البحر إلا حاجاً »
(٣٢٦/١)	« لا ترم وكل ما وقع أشبعك الله »
(1/373)	« لا تزال أمتى بخير ما عجلوا الافطار »
(**0/1)	« لا تزوج المرأة المرأة »
(109/7)	« لا تزوجوا الحمقاء »
(m/o/r)	« لا تزيد المرأة على السنتين في الحمل »
(۲۹٦/۲)	« لا تسأل الامارة »
(0·V/Y)	« لا تسافر امرأة إلا مع ذي محرم »
(٣٢٧/١)	« لا تسافروا بالقرآن إلى أرض العدو »
(2) ( / 7)	« لا تساووهم في المجالس »
(018/7)	« لا تسبقوني بالركوع »
(177/1)	« لا تستنجوا بالروث ولا بالعظام »
(77/1)	« لا تسميَّن غلامك يساراً ولا »
(٣٧٣/١)	« لا تشتره ولا تعد في صدقتك »
( ( ( ) ( ) ( ) ( ) ( ) ( ) ( ) ( ) ( )	« لا تُشدُّ الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد »
(44./104/1)	« لا تشربوا في آنية الذهب والفضة »
(17/1)	« لا تشهدني على جور »
(44/4)	« لا تصاحبنا ناقة عليها لعنة »
(441/4)	« لا تصروا الإبل والغنم فمن ابتاعها »
((17/1)	« لا تصلوا خلف النائم ولا المتحدث »
(181/1)	" تا

(1/0/1)	« لا تصلِّين بصلاة الإمام فإنكن دونه في حجاب »
(٣٠٠/١)	« لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه »
(٣١٧/١)	« لا تصوموا يوم السبت إلا »
(788/7)	« لا تضاجعها في فراشك »
(494/1)	« لا تضربوا الجزية على النساء والصبيان »
(77/7)	« لا تضطروا الناس في أيمانهم أن »
(010/Y)	« لا تضيفوا أحد الخصمين إلا ومعه خصمه »
(^^/\)	« لا تعجلن حتى ترين بالدرجة »
(EVT/Y)	« لا تعجلوا الأنفس أن تزهق ، وأيام »
(٣٦٩/١)	« لا تعط في جزارتها شيئاً منها »
(YO'/Y)	« لا تعمروا ولا ترقبوا »
(7/7/۲.4/٢)	« لا تغالوا في صداق النساء »
(17/1)	« لا تغتسلوا بالماء الذي سخّن بالشمس »
(270/1)	« لا تفعل ، بع الجمع بالدراهم ، ثم ابتع »
(17/1)	« لا تفعلي فإنه يورث البرص »
(٤٥٠/٢)	« لا تقتله فإن قتلته »
(1/19)	« لا تقربيني _ للنفساء _ »
(191/1)	« لا تقصروا في أقل من أربعة برد »
(270/7)	« لا تقطع اليد إلا في ربع دينار »
(184/1)	« لا تقعقع أصابعك وأنت في الصلاة »
(£{V/Y)	« لا تقوم الساعة حتى يخرج ثلاثون »
(174/1)	« لا تقولوا : السلام على الله ، ولكن قولوا : التجيات لله »
(777/7)	« لا تكثروا الكلام عند مجامعة النساء »
(٢٠٤/٢)	« لا تكون لأحد بعدك مهراً »
(117/1)	« لا تلبسوا الحرير فإنه من لبسه »
({10/1)	« لا تلقوا الجلب فمن تلقاه فاشترى »
(m·n/r)	« لا تمس طيباً »
(171/1)	« لا تمنعوا أحد طاف »
(144/1)	« لا تمنعوا إماء الله مساجد الله »
(mv/r)	« لا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم قلت : لفلان كذا »
(19/1)	« لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب »
(440/1)	« لا تنتقب المرأة المحرمة ولا تلبس القفازين »
(189/7)	« لا تنظر المرأة إلى عورة المرأة»

```
« لا تنقطع الهجرة حتى تنقطع التوبة . . . »
(M/1/1)
                                                            «... لا تنكح إلا بإذنها...»
(10V/Y)
                              « لا تنكح الأيم حتى تستأمر ، ولا تنكح البكر حتى تستأذن . . . »
(1/101/101)
                                                                              « لا تؤذه »
(1/837)
                                 « لا تؤمن امرأة رجلًا ، ولا أعرابي مهاجراً ، ولا فاجراً مؤمناً »
(1 \vee 9 / 1)
                                                      « لا تؤمنوهم وقد خونهم الله ولا. . . »
(9V/Y)
                                               « لا توصل صلاة بصلاة حتى نتكلم أو نخرج »
(109/1)
                                                       « لا توطأ حامل حتى تضع ولا...»
(m/m/m//) (nm/1)
                                                                   « لا جزية على مملوك »
(1/197)
                                       « لا جناح على من وليها _ الصدقة _ أن يأكل منها. . . »
(9/7)(0/7)
                                                 « لا ، حتى تذوقي عسيلته ويذوق عسيلتك »
(YV9/1A+/Y)
                                                                 « لا ، حتى تميز بينهما »
(1/ 973)
                                                               « لا حد إلا على من عمله »
(2/3/27/13/373)
                                                                 « لا حد إلا في اثنين . . »
(1/1/3)
                                                   « لا حظ فيها لغنى ، ولا لقوى مكتسب »
(1/477)
                                                                   « لا ربا إلا في النسيئة »
(1/373)
                                                      « لا ربا إلا فيما كيل أو وزن مما . . . »
(1/173)
                                                 « لا رضاع إلا ما أنشر العظم وأنبت اللحم »
(Y19/Y)
                                                            « لا رضاع إلا ما فتق الامعاء »
(4/4/4)
                                                           « لا زكاة في حب ولا ثمر . . . »
(1/777)
                                                  « لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول »
(1/09/1)
                                                            « لا سبق إلا في نصل أو. . . »
(1/170)
                                                                     « لا شفعة لنصراني »
(0 { 7 / 1)
                                           « لا صلاة بحضرة طعام ، ولا وهو يدافع الأخبثين »
(1/7/1)
                                              « لا صلاة بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس »
(1/V/1)
                                                    « لا صلاة لجار لمسجد إلا في المسجد »
(1/1/1)
                                                « لا صلاة لمن لا وضوء له ، ولا وضوء . . . »
 (44/1)
                                                          « لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن »
 (1/47/137)
                                                     « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب »
 (177/1)
                                                                     « لا ضرر ولا ضرار »
                                            (1/461/164/433/.43/1/3/4/3/.40)
                                       (044/046/446/446/446/446)
                                             « لا طلاق إلا فيما تملك ولا عتق إلا فيما تملك »
 (17./7)
```

(۲۷1/۲)	« لا طلاق قبل نكاح ، ولا عتاق قبل الملك »
( 70 7 / 7 )	« لا طلاق ولا عتاق في إغلاق »
(17./1)	« لا طلاق ولا عتاق ولا بيع فيما يملك »
(44/4)	« لا عطية إلا ما حازه الولد »
( ۲۹۳/ ۲)	« لا عنوا بينهما »
( *	« لا فرع ولا عتيرة »
(1/173)	« لا قطع في ثمر ولا كثر »
(54./1)	« لا قطع في عام سنة »
(£YA/Y)	« لا قطع . مالك سرق مالك »
(404/1)	« لا قود إلا بالسيف »
(1/173)	« لا كفالة في حد »
( £ £ V / Y )	لا نبي بعدي »
(0.1/1)	« لا نذر في غضب وكفارته »
(0.1/1)	« لا نذر في معصية وكفارته كفارة يمين »
(۲۷・/۲)	« لا نذر لابن آدم فيما لا يملك »
(411/1)	« لا نفقة لكٍ إلا أن تكوني حاملًا »
(1/11/)	« لا نكاح إلاٍّ بشاهدي عدل وولي مرشد »
(109/7)	« لا نكاح إلا بولي »
(1/11/11)	« لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل »
(1/77/)	« لا نكاح إلا بولي وشاهدين »
( \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \	« لا نمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها »
	« لا هجرة بعد ثلاث »
(٣٨١/١)	« لا هجرة بعد الفتح »
(450/1)	« لا هجرة ولكن جهاد ونية وإذا استنفرتم »
(44/40/44/2)	« <b>V</b> وصية لوارث »
(7/7/3)	« لا ولكنني أكرهه من أجل ريحه »
(0 / ٢)	« لا يأت بخير وإنما يستخرج من البخيل ـ النذر ـ »
(044/1)	« لا يأخذ أحدكم متاع أخيه »
(۲・/۲)	« لا يباع أصلها ولا توهب ولا تورت »
(178/7)	« لا يباع المدبر ولا يشتري »
(149/7)	« لا يبعن ولا يوهبن ولا يورثن »
({\\\)	« لا يبع بعضكم على بيع بعض »
(818/411)	« لا يتم بعد احتلام »

(۲۳۰/۱)	« لا يتمنينَّ أحدكم الموت لضر أصابه »
(1 · · / ۲)	« لا يتوارث أهل ملتين شتي »
(٤٢٠/٢)	« لا يجلد أحد فوق عشرة أسواط »
(7\237)	« لا يجلد أحدكم امرأته »
(7/337)	« لا يجلد أحدكم قومه عشرة أسواط ، إلا في حد من حدود الله »
(440/1)	« لا يجلد فوق عشرة أسواط ، إلا في حد من حدود الله »
(111/4)	« لا يجزىء ولد والده »
(٣٨٨/٢)	« لا يجني عليك ولا تجني عليها »
(٣٥٥/١)	« لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان »
(01/1)	« لا يحجزه عن القرآن شيء»
(T1V/T)	« لا يحرم من الرضاع إلا ما فتق الأمعاء وكان قبل الفطام »
(460/4)	« لا يحل دم امريء مسلم يشهد »
(٤١٠/١)	« لا يحل سلف وبيع ولا شرطان »
(٣٠٧/٣٠١/٢)	« لا يحلُّ لامرأة أن تحد على ميت فوق ثلاث »
(1/3/1)	« لا يحل لامرأة تسأل طلاق أختها »
(191/1)	« لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر »
(٣٠/٢)	« لا يحل للرجل أن يعطي العطية فيرجع »
(٢٠٥/٢)	« لا يحل للرجل أن ينكح امرأة بطلاق أخرى »
(740/7)	« لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا بإذنه »
(7/337)	« لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاثة أيام »
$(1/V/T)(\xi \Lambda \Lambda/1)$	« لا يحل مال امرىء مسلم إلا عن طيب نفس منه »
(1/0/3)	« لا يحلب أحد ماشية أحد إلا »
(107/7)	« لا يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى ينكح »
(107/7)	« لا يخطب الرجل على خطبة الرجل حتى يأذن الخاطب »
(400/1)	« لا يدخل الجنة إلا نفس مؤمنة ، ولا يطوف بالبيت عريان »
(44.5/4)	« لا يدخل الجنة سيء الملكة »
(1/507)	« لا يدع أن يستلم الركن اليماني والحجر »
(11/70/99/07/7)	« لا يرث الكافر المسلم »
(99/7)	« لا يرث المسلم النصراني »
(٣.0/1)	« لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر »
(445/1)	« لا يزيد الماء الشعر إلا شعثاً »
(7\337)	« لا يُسأل الرجل فيم ضرب امرأته »
(٤٠٥/١)	« لا يسوم الرجل على سوم أخيه »

(117/7)	« لا يصح أن يأذن لعتيقه فيوالي من يشاء »
(077/1)	« لا يصلح الكري بالضمان »
(071/1)	« لا يصلح الناس إلا هذا »
(111/1)	« لا يصلي الرجل في ثوب واحد »
(17/1)	« لا يصومن أحدكم يوم الجمعة »
(٣٥٥/١)	« لا يطوف بالبيت عريان »
(۲۳٤/١)	« لا يغسل موتاكم إلا المأمونون »
(200/202/204/204/1)	« لا يغلق الرهن من صاحبه »
(٣٦١/٣٤٨/١)	« لا يفوت الحج حتى يطلع الفجر »
(411/1)	« لا يفوت الحج حتى ينفجر الفجر من ليلة جمع »
(٣٥٤/٢)	« لا يقاد الوالد من ولده »
(\\\\) (\\\\\) (\\\\\\\)	« لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار »
(1. ٤/٥./١)	« لا يقبل الله صلاة بغير طهور »
(٣٥٣/٢)	« لا يقتل حر بعبد »
(557/7)	« لا يقتل مدبرهم ، ولا يقسم فيئهم »
(404/1)	« لا يقتل مسلم بكافر »
(404/1)	« لا يقتل مؤمن بكافر »
(40 5 / 1)	« لا يقتل والد بولده »
(557/7)	« لا يقتلن مدبر ولا يذفق على »
(/0/1)	« لا يقرأ الجنب ولا الحائض »
(010/7)	« لا يقضين حكم بين اثنين »
(٢/٨/٤)	« لا يقطع أحد الزوجين بسرقته »
(٢٩/٢)	« لا يقطع السارق حتى يشهد »
(01./1)	« لا يكريها _ الأرض _ بطعام مسمى »
(444/1)	« لا يلبس ـ المحرم ـ القميص ولا العمامة »
(0./1)	« لا يمس القرآن إلا طاهر »
({\\/\)	« لا يمنعن جار جاره أن يضع »
(٣٠٤/١)	« لا يمنعكم من سحوركم أذان بلاٍل »
(014/1)	« لا ينبغي للقاضي أن يكون قاضياً »
(7/937)	« لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل ولا تنظر المرأة »
(11.4.1) (44.1)	« لا ينكح المحرم ولا يُنكح »
(1/9/1)	« لا ينكِح النساء إلا الأكفاء ولا يزوجهن إلا الأولياء »
(9 \ \ \ \ )	« لا يؤذَن إلا متوضىء »

(	« لا يؤكل طعام حتى يذهب بخاره »
(144/1)	« لا يؤمَّن الرجلُ الرجلَ في بيته »
(177/1)	« لا يؤمَّن الرجل في بيته إلا بإذنه »
(1/1/1)	« لا يؤمَّن الغلام حتى تجب عليه الحدود »
(1/170)	« لا يؤوي الضالة إلا ضال »
(	« لآتينَّ عثمان فلأحجرنَّ عليك »
(01./٢)	« لأعزلن أبا مريم يعني »
(179/۲)	« لأمنعن تزوج ذوات الأحساب إلا من الأكفاء »
( \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \	« لأن أحلف بالله كاذباً أحب »
(٣٧٧/١)	« لأن أشيع غازياً فأكنفه على رحله »
(٣٨/٢)	« لأن أوصي بالخمس ، أحب إلي من الربع »
( 7 1 • 17 / 7 )	« لئن مت لأورثنَّها منك »
(	« لأنه حديث عهد بربه »
(1/437)	« لأنه من السنة أو من تمام السنَّة »
(٣١٥/٢)	« اللبن نسبة فلا تسق من يهودية ولا نصرانية _ عمر _ »
(40 8/1)	« لبيك اللهم لبيك »
(۲/7/۲)	« لتأتين بمن يشهد معك ، فشهد »
(٣٥٠/١)	« لتأخذوا عني مناسككم »
(188/7)	« التي تسره إذا نظر وتطيعه إذا أمر »
(14/1)	« الذي يشرب في آنية الذهب والفضة إنما يجرجر في بطنه نار جهنم »
(751/7)	« لزوجة أمة مع حرة ليلة من ثلاث ليال »
(48./1)	« لعلك آذاك هوام رأسك ، احلق »
(221/1)	« لعلك أردت الحج فقالت : والله »
(1/373)	« لعن الله آكل الربا وموكله »
(٤١٧/٢)	« لعن الله الخمر وشاربها »
(270/7)	« لعن الله السارق يسرق الحبل »
(110/7)	« لعن الله المحلل والمحلل له »
(018/7)	« لعن ﷺ الراشي والمرتشي في الحكم »
(10./1)	« لعن ﷺ زائرات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج »
(٣٣٧/٢)	« لعن ﷺ من وسم أو ضرب الوجه »
( 10 1/1)	« لعن النائحة والمستمعة »
(٣٧٥/١)	« لغدوة أو روحة في سبيل »
(\$\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	« اللغو في اليمين كلام الرجل »

(1/473)	« لقد أحله الله لي ، ولكن لم »
((\0/1)	« لقد حكمت بحّكم الله من فوق »
(1V+/1)	« لقد رأيتنا ، وما يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق »
(104/1)	« لقد سألتني عن عظيم وأنه ليسير على »
(1/777)	« لقد طلبت الغيث بمجاديح السماء »
(101/1)	« لقد علمت أني رسول الله وخيرته من خلقه وموضعي من قومي »
(418/1)	« لقد كان يكون على الصيام »
( 1 / 1 / 1 / 1 / 1 / 1 / 1	« لقنوا موتاكم لا إله إلا الله »
(Y)V/Y)	« لكل مطلقة متاع »
(1/577)	« لكن أفضل الجهاد حج مبرور »
(7/37)	« للأبنة النصف ولابنة الابن السدس »
(TTT/T)	« للملوك طعامه وكسوته بالمعروف »
(2/77)	« لم تراعوا ، لم تراعوا »
(1.1/1)	« لم يأخذ ﷺ من تركة المنافقين شيئاً ولا جعله فيئاً »
(1/۷۲۲)	« لم يأخذ من الخضراوات صدقة »
(٣١٣/١)	« لم يأمر امرأة المواقع بكفارة »
(٤٠٣/٢)	« لم يأمر بتعذيب الأمة إذا »
(1/3.7)	« لم يأمر ﷺ قبائل العرب حول المدينة بجمعة »
(٣٤٤/١)	« لم يحل النبي من شيء حرم منه »
(484/1)	« لَمْ يَرَخُصَ فَي أَيَامَ التَّشْرِيقَ »
(mov/1)	« لم يطف أسبوعاً إلا صلى ركعتين »
(°/Y)	« لم يكن أحد من أصحاب النبي عليه ذو مقدرة إلا وقف ،
	ويجوز وقف الأرض والجزء المشاع »
(184/7)	« لم يمنع ﷺ المخنث من الدخول على نسائه »
(1/7/3)	« لما اجتاز على دار العباس »
(1.4/1)	« لما أمر رسول الله ﷺ بالناقوس أن يضرب »
(٣0/٢)	« لما جرح عمر سقاه الطبيب لبناً »
( ( ( ) \ ( ) \ ( )	« لما دنا من الصفا قرأ أن الصفا والمروة »
(٣٥٠/٢)	« لما سئل عن المرأة التي ضربت ضرتها »
(1.4/1)	« لما فاتته صلاة الفجر صلى سنتها قبلها »
(mvv/1)	« لما قدم النبي على من غزوة تبوك »
(178/1)	« لما قضٰی صلاته قام »
(1/577)	« لما مات إبراهيم ابن النبي ﷺ غسله النساء »

(107/7)	« لما مات أبو سلمة أرسل إلى ﷺ يخطبني وأجبته »
(1/1/1)	« لما مرض ﷺ قال : مروا أبا بكر فليصل بالناس »
(£AV/1)	« لن أعود إلى شرب العسل »
(7\77)	« لها الثلث كاملًا »
(110/1)	« لها صداق نسائها لا وكس »
(140/1)	« لهما أجران أجر القرابة وأجر الصدقة »
(140/1)	« لو استقبلنا من أمرنا ما استدبرنا »
(٣٨٠/١)	« لو أن أبا عبيدة تحيز إلي لكنت له فئة »
((\(\)\)	« لو أن أحداً اطلع إليك »
(۲۳۷/۲)	« لو أن أحدكم حين يأتي أهله »
(EV1/1)	« لو أن امرءًا اطلع عليك بغير »
((1/1)	« لو أن رجلًا أمر امرأته أن تنقل »
(TEA/T)	« لو تمالاً عليه أهل صنعاء لقتلتهم به »
(18./1)	« لو خشع قلب هذا لخشعت جوارحه »
(44/441/1)	« لو سمعته لقتلته ، إنا لم نعط الأمان على هذا »
(2/1/7)	« لو طعنت في فخذها لأجزأك »
(1/73)	« لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف »
(	« لو كنت آمراً أحداً أن يسجد لأحد »
(٤٥٠/٢)	« لو كنت قلت وأنت تملك »
(1/27)	« لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك »
(7/377)	« لولا أن رسول الله ﷺ نهانا »
(441/1)	« لولا أن معي الهدي لأحللت »
(009/1)	« لولا أني أخاف أن تكون من الصدقة لأكلتها »
(140/1)	« لو مُتَ قبلي لغسلتك وكفنتك »
(077/047/7)	« لو يعطى الناس بدعواهم لادعي »
(٤٥٠/٢)	« لُوا أخاكم »
(((\(\)\))	« ليُّ الواجد ظلم يحل »
(7/77)	« ليس الأخوان إخوة في لسان قومك فلم تحجب بهما الأم »
(1/473)	« ليس على الخائن والمختلس »
(44 / 1)	« ليس على المسلم جزية »
(10./1)	« ليس على من خلف الإمام سهو »
(7/973)	« ليس على من سرق من بيت »
(1/773)	« ليس على المنتهب قطع »

(1/۷۲۲)	« ليس عليها عشر ، هي من العضاه كلها »
( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( (	« ليس في أقل من عشرين مثقالًا صدقة »
(	« ليس في الحلي زكاة »
(٢٥٨/١)	« ليس في الدِّين زكاة »
(mav/r)	« ليس في ديننا مد ولا قيد ولا تجريد »
( * 0 * / 1 )	« ليس في مال المكاتب زكاة حتى يُعتق »
(777/1)	« ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة »
(1/557/757)	« ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة »
(045/1)	« ليس لعرق ظالم حق »
(07/5)	« ليس للقاتل من الميراث شيء »
(7/750)	« ليس لك إلا ذلك »
( 7 0 7 / 7 )	« ليس لمجنون ولا لسكران طلاق »
(704/7)	« ليس لمكره طلاق »
(1/17/)	« ليس من أوليائك شاهد »
(٣٠٧/١)	« ليس من البر الصيام »
(490/1)	« لیس منا من تشبُّه بغیرنا »
(707/1)	« ليس منا من ضرب الخدود ودعا بدعوى الجاهلية »
(187/1)	« ليلة النحر فرمت الجمرة قبل الفجر »
	حرف الميم
(٣٥٩/١)	« ماء زمزم لما شرب له »
(17/1)	« الماء طهور لا ينجسه شيء »
(٣٥٠/١)	« ما أتم الله حج من لم يطف بين »
(014/7)	« ما أحسن هذا »
(178/7)	« ما أخذ فهو له »
(7/173)	« ما أخذ في أكمامه واحتمله »
(10/7)	« ما أسكر الفرق منه فملء الكف »
(10/7)	« ما أسكر كثيره فقليله حرام »
(7/373)	« ما أصاب منه ذي حاجة غير متخذ »
(۲・۲/۲)	« ما أصدقتها » « ما أفلح قوم ولُّوا أمرهم امرأة »
(011/281/7)	
(	« ما أنا بزان ولا أمي بزانية فجلده »
(1/1/2/7/3/9/3)	« ما أنهر الدم وذكر اسم الله فكل »

, w. , , , , , ,	and the state of t
(TVA/1)	« المائد في البحر ـ الذي يصيبه القيء ـ له أجر شهيد »
(\(\lambda\)\)	« ما بال أحدكم يقوم مستقبل ربه »
(144/1)	« ما بال حنظلة بن الراهب »
(۲۹۸/۲)	« ما بال رجال يطؤون ولائدهم ثم يعزلون؟ »
(247/243)	« ما بين دفتي المصحف كلام الله »
(11./1)	« ما بين السرة والركبة عورة »
(0 7 1/1)	« ما بين الغرضين ــ في الرمي ــ روضة من رياض الجنة »
(111/1)	« ما بين المشرق والمغرب قبلة »
(1.7/1.0/1)	« ما بین هذین وقت »
(1/1/1)	« مات ـ ثابت ـ ولم يخلف إلا ابنة أخ له فقضى ﷺ »
(7/50)	« مات ولم يترك وارثاً إلا عبداً هو أعتقه »
(٣٩/٢)	« ما حق امرىء مسلم له شيء يوصي به »
(111/7)	« ما حملك على ما فعلت ؟ قال : »
(118/1)	« ما حملكم على إلقائكم نعالكم »
(10./7)	« ما رأيت فرج رِسول الله ﷺ قط »
(Y{V/Y)	« ما زاد الله عبداً بعفو إلا عزاً »
(1/797)	« ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه »
(144/1)	« ما صليت وراء أحد بعد رسول الله ﷺ »
(010/7)	« ما عدل وال إتجر في رعيته »
(٣٩٧/١)	« ما على هذا صالحناكم »
(17/7)	« ما كنت لأقيم حدًا على أحد فيموت »
(٣١٢/٢)	« ما كنت لذلك بخليق ـ بيع الجارية قبل الاستبراء ـ »
(279/7)	« مال الله سرق بعضه بعضاً »
(	« ما ملأ آدمي وعاء شرأ من بطن »
(٣٨٨/١)	« ما من أحد من المسلمين إلا له في هذا المال »
(1/-77/597/514)	« ما من أيام العمل الصالح »
(04./1)	« ما من صاحب إبل ولا بقر »
( \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \	« ما من مسلم يقرض مسلماً قرضاً »
(701/1)	« ما من مؤمن يعزي أخاه ، بمصيبة إلا كساه الله »
(٤٠/١)	« ما منكم من أحد يتوضأ فيسبغ الوضوء »
	« ما نقصت صدقة من مال وما زاد الله عبداً »
(0/1)	« ما هذا السرف »
(۲/۲۸)	« المباهلة أول مسألة عائلة حدثت »

	(٤١٣/١)	« المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا »
	( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( (	« المتلاعنان : يفرق بينهما ولا يجتمعان أبداً »
	(٣٠٨/٢)	« المتوفى عنها لا تلبس المعصفر من الثياب »
	(1/973)	« المحاقلة بيع الزرع بمائة فرق »
	(450/1)	« المدينة حرم ما بين عير إلى ثور »
	نت علیه » « ملیه »	« المرأة تحوزُ ثلاثة مواريث عتيقها ولقيطها وولدها الذي لا ع
	(150/1)	« المراوحة بين القدمين وهو قائم »
	(111/1)	« المرأة عورة »
	( 70 / 1 )	« مرّ رجل بالنبي ﷺ فسلم عليه وهو يبول »
	(070/1)	« مرَّ النبي ﷺ بقوم يرفعون حجراً فلم ينكر عليهم »
	(7/730)	« مرَّ على قوم يلعبون بالشطرنج »
	(	« مرن أزواجكن أن يتبعوا الحجارة بالماء »
	(7/507/077)	« مره فليراجعها ثم ليتركها حتى تطهر »
(	(1/7/1)	« مروا أبا بكر فليصل بالناس »
	(171/1.8/1)	« مروا أبناءكم بالصلاة لسبع »
4	(0.4/1)	« مروه فليجلس ويستظل »
	(91/1)	« المستحاضة : تدع الصلاة أيام أقرائها »
	(۲.۸/۲)	« المستعذر يثاب من هبة »
	(99/1)	« مستقبلا القبلة لفعل »
	(٣٧/١)	« مسح برأسه وأذنيه »
	(1/73)	« مسح على الجوربين والنعلين »
	(٤1/1)	« مسح على خفيه »
	((1)/1)	« المسلم أخو المسلم ولا يحل لمسلم »
	(404/1)	« المسلمون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم »
	(07./7)	« المسلمون عدول بعضهم على بعضهم »
	(1/4/1/11/11/11/1/1/1/1/1/1/1/1/1/1/1/1/	« المسلمون على شروطهم »
	(1/773) (1/497)	« المسلمون عند شروطهم »
	(0/1)	« المضاربة »
	(MAN/Y)	« مضت السنة أن العاقلة لا تحمل »
	(7.0/1)	« مضت السنة أن في كل أربعين »
	(٤٢٠/١)	« مضت السنّة أن ما أدركته »
	(790/7)	« مضت السنّة في المتلاعنين أن يفرق بينهما ثم لا »

(£VV/£7Y/1)	« مطل الغني ظلم وإذا اتبع »
(1°A/T)	« معتقة من بعده »
(1 YA/1)	« مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير »
(112/111/7)	« مقاطّع الحقوق عند الشروط »
(0 { 9 / 1 / 1 / 1 / 1 / 1 / 1 / 1 / 1 / 1 /	« المكاتب عبد ما بقى عليه درهم »
(270/1)	« المكيال مكيال أهل المدينة »
(1/7//7/1)	« مما نعده لليبع »
(\$71/1)	« من ابتاع طعاماً فلا يبعه »
(018/7)	« من ابتلى بالقضاء بين المسلمين »
(٣٣٢/٢)	« من أبر قال أمك ثم من قال أمك »
(٣٢٩/٢)	« من أبر قال أمك وأُباك وأختك وأخاك »
(7/177)	« من أتى حائضاً ، أو امرأة في »
(٤٣٩/٢)	« من أتاكم وأمركم جميع على رجل »
(YV £ / Y)	« من اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه »
(00 \( \)	« من أحاط حائطاً على أرض فهي له »
(770/7)	« من أحب أن يكثر خير بيته فليتوضأ »
( <b>/</b> / <b>Y</b> )	« من احتبس فرساً في سبيل الله إيماناً واحتساباً »
(007/007/1)	« من أحيا أرضاً ميتة فهي له »
(0.0/1)	« من أخذ شيئاً فهو له »
(۲۸۱/۱)	« من أدَّاها قبل الصلاة فهي زكاة »
(° TV/1)	« من أدخل فرساً بين فرسين »
(111/1)	« من أدرك ركعة من الجمعة »
(\·V/\)	« من أدرك ركعة من الصبح »
(*))/))	« من أدرك ركعة من الصلاة »
(£V9/1)	« من أدرك ماله بعينه عند رجل »
({\frac{1}{2}} \)	« من أدرك متاعه بعينه »
(\*Y/\)	« من أدرك من العصر سجدة قبل أن »
(٤٣٦/٢) (٥٤٠/١)	« من أريد ماله بغير حق فقاتل »
(75/1)	« من استنجى من الريح ، فليس منا »
(887/1)	« من أسلف في شيء فلا يأخذ »
({{\(\)}})	« من أسلف في شيء فلا يصرفه »
(٤٤٠/١)	« من أسلف في شيء فليسلف »

```
« من أسلم على شيء فهو له »
(99/Y)
                                                               « من أسلم في شيء فلا . . . »
(1/433)
                                                            « من أسلم في شيء فليسلم . . . »
(1/733)
                                                   « من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله . . . »
(11/13)
                                                                  « من أعتق رقبة مؤمنة . . . »
(118/1)
                                                            « من أعتق شركاً له في عبد. . . »
(1/9/7) (040/1)
                                                         « من أعتق عبداً وله مال فماله لعبده »
(1/\Lambda/1)
(1/177)
                                                        « من اغبرت قدماه في سبيل الله . . . »
                                                   « من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة . . . »
(1/357)
                                                   «... من أغلق باباً ، أو أرخى حجاباً... »
(4,4,4)
                                                     « من أقال مسلماً ، أقال الله عثرته . . . »
(1/773)
                                                      « من أكل الثوم والبصل والكراث. . . »
(1/r \Lambda I) (1/r I I)
                                                       « من أكل طعاماً فقال الحمد لله الذي »
(171/1)
                                                            « من أكل فما تخلل فليلفظ . . . »
(YYYY)
                                                          « من أنظر معسراً فله بكل يوم . . . »
( ( ( ) ( ) ( ) ( ) ( )
                                                            « من أودع وديعة فلا ضمان عليه »
(00./1)
                                                      « من باع عبداً وله مال فماله للبائع . . . »
(1.4/101/1)(515/1)
                                                « من باع نخلاً بعد أن تؤبر فثمرتها للذي . . . »
(1/373)
(1/53/133)
                                                                      « من بدل دینه فاقتلوه »
(140/1)
                                      « من بين يديها ومن خلفها غير أن لا يأتيها إلا في المأتى »
                                                             « من ترك حقاً أو مالاً فهو لورثته »
(000/277/1)
                                                                    « من ترك مالاً فللوارث »
(YA/Y)
(00/1)
                                                            « من ترك موضع شعرة من جنابة »
(1/307)
                                                               « من ترك نسكاً فعليه دم . . . »
(1/177)
                                                 « من تمنى الشهادة أعطاه الله منازل الشهداء »
                                                                   « من تشبُّه بقوم فهو منهم »
(1/097) (7/1/3)
                                    « من تصدق بعدل تمرة من كسب طيب فإن الله يقبلها . . . »
(190/1)
(09/1)
                                                           « من جاء منكم الجمعة فليغتسل »
                                                      « من حالت شفاعته دون الحد من . . . »
(TY 3 PT)
(1/177)
                                                              « من حبس دون البيت بمرض »
(1/807)
                                                         « من حج فزار قبري بعد وفاتي . . . »
(Y7./Y)
                                                       « من حرق حرقناه ، ومن غرق غرقناه »
```

(6.4.6.1.4.)	« من حلف باللات والعزي »
(£\£/Y) (£\\Y/Y)	« من حلف بغير الله فقد كفر »
(7\070)	« من حلف على منبري هذا يميناً »
	« من حلف على يمين بملة غير الإسلام »
(\$\\\/\\)	« من حلف على يمين فرأى ، غيرها خيراً »
(	« من حلف على يمين فقال إن شاء الله »
	« من حلف فقال : إن شاء الله »
(7/ 5/3)	« من دخل على غير دعوة دخل سارقاً »
(777/7)	" من ذبح بعد الصلاة فقد تم نسكه »
(/\/\/)	« من ذرعه القيء فليس عليه قضاء»
(٣٠٩/٣٠٦/١)	« من رأى من أميره شيئاً يكرهه »
(1/1933)	
(404/1)	« ﻣﻦ ﺯﺍﺭﻧﻲ ﺃﻭ ﺯﺍﺭ ﻗﺒﺮﻱ » «
(048/1)	« من زرع في أرض قوم بغير »
(008/004/1)	« من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم فهو أحق به »
(7 \ 3 \ 7)	« من سرَّه أن يقتحم جراثيم جهنم » أن يقتحم جراثيم جهنم »
(1\1/1\1/1)	« من سرَّه أن يلقي الله غداً مسلماً »
(277/7)	« من سرق فاقطعوا يده ثم إن سرق »
(7/ 873)	« من سرق من بيت المال فلا قطع »
(144/1)	« من سمع النداء »
(7\737)	« من السنَّة إذا تزوج الرجل »
(404/1)	« من السنة أن لا يقتل مؤمن بكافر »
(177/1)	« من سنة الصلاة أن ينصب القدم »
(7/377)	« من شاء اقتطع ـ من الأضحية ـ »
(TVE/1)	« من شاء فرع ومن شاء لم يفرع »
(14/1)	« من شرب في إناء من ذهب أو فضة ، فإنما يجرجر »
(484/1)	« من شهد صلاتنا هذه ووقف معنا »
(410/1)	« من صام رمضان وأتبعه »
(٣١٧/١)	« من صام اليوم الذي يشك فيه »
(171/1)	« من صلى قائماً فهو أفضل ، ومن صلَّى قاعداً »
(171/17/1)	« من صنع إليكم معروفاً فكافئوه »
({\${\$/}})	« من عرف شيئاً من ماله مع أحد »
(101/1)	« من عزَّى مصاباً فله مثل أجره »
(101/1)	

(111/40/1)	« من عمل عملًا ليس عليه أمرنا »
(11/1)	« من غسل ميتاً فليغتسل ومن »
(17/1)	« من غشنا فليس منا »
(1/174)	« من فاته عرفات فقد فاته الحج »
(٣٨٠/١)	« من فرّ من اثنين فقد فر »
(1.1/1)	« من قال حين يسمع النداء : اللهم رب »
$(\xi \Lambda \Lambda / \Upsilon)$	« من قال هو بريء من الإسلام »
(٣٠٠/١)	« من قام رمضان إيماناً »
(17./1)	« من قام مع الإمام حتى ينصرف كتب»
(22/1)	« من قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل »
(mas/1)	« من قتل الرجل ؟ فقالوا ابن الأكوع »
( 4 1 / 1 )	« من قتل رجادً فله سلبه »
(TVE/T)	« من قتل في الحرم ، أو ذا رحم أو »
(7/10)	« من قتل قتيلًا فإنه لا يرثه »
(7/537)	« من قتل له قتيل فهو بخير النظرين »
(7/537)	« من قتل متعمداً دفع إلى أولياء المقتول فإن شاؤوا »
(111/1)	« من قرأ سورة الكهف في يوم الجمعة أضاء له من النور ما بين الجمعتين »
(171/1)	« من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة »
(\$1/7)	« من كان حالفاً فليحلف بالله »
(1/77%)	" س کان ذبح قبل الصلاة فليعد »
(174/1)	« من كان له إمام فقراءته له قراءة »
(74./1)	« من كان له امرأتان ، فمال إلى إحداهن »
(101/1)	« من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يخلون »
(411/1)	« من كان يؤمن بالله واليوم الأخر فلا يسقي ماءه »
(۲۲1/۲)	« من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقعد »
(1/173)	« من كان يؤمن بالله واليوم الآخر . فليكرم ضيفه »
(۲۱۲/۲)	« من كشف خمار امرأة ونظر إليها »
(٣٣٣/٢)	« من لطم غلامه فكفارته عتقة »
(080/4)	« من لعب بالنردشير فقد عصى الله »
(٣٠٣/١)	« من لم يبيت الصيام »
(٣٣٣/١)	
(٣٣٣/١)	« من لم يجد إزاراً فليلبس سراويل »
, , ,	« من لم يجد نعلين فليلبس خفين »

(٣٠٣/١)	« من لم يجمع الصيام قبل الفجر »
(٣٥٣/١)	« من لم يكن معه هدي فليطف »
(10 8/1)	« من لم يوتر فليس منا »
(7/374)	« من مات من حد أو قصاص لا دية »
(£Y/1)	« من مسّ ذكره فليتوضأ »
( <b>£</b> V/1)	« من مسّ فرجه فليتوضأ »
(11/1/7)	« من ملك ذا رحم محرم فهو حر »
(171/1.4/1)	« من نام عن صلاة أو نسيها »
(109/1)	« من نام من وتره ، أو نسيه »
(171/1)	« من نام ونيته أن يقوم كتب له »
(0.4/0.1/1) (4/1.0/1.0)	« من نذر أن يطيع الله فليطعه »
(0, ξ)	« من نذر في معصية وكفارته »
(٣١١/١)	« من نسي وهو صائم فأكل »
(184/1)	« من نفخ في صلاته فقد تكلم »
(07./1)	« من وجد دابة قد عجز عنها أهلها فسيَّبوها »
(٤٠٣/٢)	« من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط »
(144/4)	« من وطيء أمته فولدت فهي معتقة عن دبر منه »
(٤٠٣/٢)	« من وقع على بهيمة فاقتلوه »
(٤٠٣/٢)	« من وقع على ذات محرم فاقتلوه »
(049/1)	« من وقف دابة في سابلة »
·(\(\mathbf{Y}\)\)	« من ولد له ولد فأذن في أذنه »
(17/1)	« من وهب هبة يرجع فيها إذا لم يرضُ منها »
(1/1/1)	« من يتصدق على ذا فيصلي معه »
(٤٠١/١)	« من يزيد على درهم؟ »
(٤٠١/١)	« من يشتري هذا الحلس والقدح »
(174/7)	« من يشتريه مني ؟ فباعه »
(mov/r)	« من يعذرني من رجل بلغني »
(٣٥٩/٢)	« منزِل الرجل حريمه فمن دخل على »
(٣٨٢/١)	« منِّ على أبي العاص بن الربيع »
(٣٨٢/١)	« منِّ على أبي عزة الشاعر »
(٣٨٢/١)	« منَّ على ثمامة بن أثال »
(111/7)	« المولى أخ في الدين وولي نعمة »
(V9/1)	« المؤمن لا ينجس »

(٣٧٨/١)		« مؤمن يجاهد في سبيل الله ينفسه »
	( a	« المؤمنون تكافأ دماؤهم وهم يد على من سواهم
(77/7) (01./01	٤/٥٠٢/٤٦٣/١)	« المؤمنون عند شروطهم »
(11./٢)	,	« الميراث للعصبة »
(117/7)		« ميراث الولاء للكبر من الذكور »
(1/17/111)		« ميراثه لابن المرأة »
	ب النون	حرف
(004/1)		« الناس شركاء في ثلاث : في الماء والكلأ والن
(/١/١)		" ناوليني الخُمْرَة من المسجد »
(٣٥٨/١)		« نبدأ بما بدأ الله به »
(1/137)		« النجاشي قد مات فقوموا فصلوا عليه »
(1/157)		« نحر قبل أن يحلق وأمر أصحابه »
(£0V/Y)		« نحرنا فرساً على عهد رسول الله على »
(٣٦٩/١)		« نحن نعطیه من عندنا »
( 7 0 7 / 7 )		« نراه إذا هذى أفترى »
(10/7)		« نزل تحريم الخمر وهي من العنب والتمر »
(1/373)	العرنيين »	« نزلت ﴿ إِنَّمَا جِزاء الذَّين يحاربون الله ﴾ في
(178/1)		« نزلت ﴿ تتجافى جنوبهم عن المضاجع ﴾ في
(17./7)		« نزلت ﴿ فلا تعضلوهن ﴾ في معقل بن يسار ،
(7/3/7)	ت مالك »	« نزلت ﴿ وإنهم ليقولون منكراً ﴾ في خولة بند
(£AV/1)	في والي اليتيم »	« نزلت ﴿ ومن كَانَ فقيراً فليأكل بالمعروف ﴾
(1/373)		« نزلت في العرنيين الذين استاقوا إبل »
(272/٢)		« نزلت في المرتدين »
(17/1)	وا ﴾ أهل قباء »	« نزلت هذه الأية ﴿ فيه رجال يحبون أن يتطهر
(70/070)		« نشدتكم بالله الذي أنزل التوراة »
(0 1/1)		« نعم ؛ إذا رأت الماءٍ »
(111/1)		« نعم ؛ إذا كان سابغاً يغطي »
(°V°/Y)		« نعم ؛ أنت الذي لِقيتني بمكة »
(٣٦٤/١)		« نعم أو : نعمت الأضحية الجذع »
(10Å/1)	توبة <b>ـ</b> »	« نعم بين المغرب والعشاء ـ الصلاة بعد المك
(٣٢٧/1) (٣٢٣/1)		« نعم حجي عنها أرأيت لو كان على أمك »
(1 11 / 1)		« نعم عليهنّ جهاد ، لا »

(474/1)

(11./1)	« نعم وأزْرُرْه ولو بشوكة »
(OA/1)	« نعم : وإن كنت على نهر جار »
(TVA/1)	« نعم وأنت صابر محتسب »
(478/1)	« نعم ولك أجر »
(1/073)	« نفيهم إذا هربوا أن يطلبوا »
(01./1)	« نقركم على ذلك ما شئنا »
(0. \/ \)	« نكري الأرض بالناحية »
(1/3/1)	« نهى الرسول ﷺ أن تشترط المرأة طلاق أختها »
(1/7/3)	« نهى االنبي ﷺ أن توطأ حامل حتى تضع »
(٢٥/١)	« نهى رسول الله ﷺ أن يبال في الجحر »
(	« نهى أن يتنفس في الإِناء أو ينفخ فيه »
(1./1)	« نهى أن يتوضأ الرَّجل بفضل طهور المرأة »
(1/937)	« نهى النبي ﷺ أن يجصص القبر وأن يبنى عليه »
(1/7/1)	« نهى رسول الله ﷺ أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو »
(7/197)	« نهى رسول الله ﷺ أن يستقاد بالمسجد وأن تنشد »
(18./1)	« نهى النبي ﷺ أن يصلي الرجل مختصراً »
(110/1)	« نهى أن يصلى في سبعة مواطن »
(1/777)	« نهى رسول الله ﷺ أن يضحى بأعضب الأذن والقرن »
(1777)	« نهى رسول الله ﷺ أن يعزل عن الحرة إلا بإذنها »
(1/054)	« نهي رسول الله ﷺ أن يقتص من جرح حتى يبرأ »
(1/۷۲/)	« نهى ﷺ سعداً عن الزيادة على الثلث »
(1/5.3)	« نهی عام أوطاس أن توطأ حامل »
(1/773)	« نهى عمر أن تباع العين بالدين »
(7/173)	« نهى رسول الله ﷺ عن الإِبل الجلالة ألا يؤكل لحمها »
(1/174)	« نهى عن ادخار لحوم الأضاحي »
(7/173)	« نهى النبي ﷺ عن أذن القلب »
(014/1)	« نهى عن استئجار الأجير »
(7/7/3)	« نهى عن أكل الثوم إلا مطبوخاً »
(7/13)	« نهى النبي ﷺ عن أكل الجلالة وألبانها »
(200/202/7)	« نهى رسول الله ﷺ عن أكل كل ذي ناب من السباع »
(200/7)	« نهى عن أكل الهر »
(1/873/573)	« نهى عن بيع الثمار حتى تزهو »

•	
(1/073)	« نهى عن بيع الثمار حتى يبدو »
(1/573)	« نهى عن بيع الثمرة حتى تطيب »
(1/473)	« نهى عن بيع الحي بالميت »
(٤.٤/١)	« نهى ﷺ عن بيع السلاح في الفتنة »
(270/1)	« نهى عن بيع الطعام بالطعام »
(	« نهى عن بيع الطعام قبل قبضه »
(1/573)	« نهى عن بيع العنب حتى يسود »
(٤٠٢/١)	« نهى عن بيع الغرر »
(1/733)	« نهى عن بيع الكالىء بالكالىء »
(٤٢٨/١)	« نهى عن بيع اللحم بالحيوان »
(200/1)	« نهى عن بيع النخل حتى يزهو »
(£{V/\)	« نهی عن بیع وسلف »
(117/7)	« نهى رسول الله ﷺ عن بيع الولاء وهبته »
(11./1)	« نهى رسول الله ﷺ عن بيعتين في بيعة »
(8.1/1)	« نهى النبي ﷺ عن ثمن الكلب ومهر البغي »
(117/1)	« نهى النبي ﷺ عن الثوب المصمت »
(٤٦٠/٢)	« نهى رسوُّل الله ﷺ عن الجلالة في الإِبل »
(51, 13)	« نهى النبي ﷺ عن شرب لبن الجلالة »
(7\953)	« نهى النبي ﷺ عن شريطة الشيطان وهي التي »
(1/0/7)	« نهى عن الشفار »
(٣١٧/١)	« نهى عن صوم يومين يوم الفطر ويوم الأضحى »
(0.1/1)	« نهي رسول الله ﷺ عن عسب الفحل »
(1/503)	« نهى رسول الله ﷺ عن قتل أربع من الدواب »
(1/503)	« نهى ﷺ عن قتل الخطاطيف »
(٣٨١/١)	« نهى عن قتل النساء والصبيان »
(٤٥٤/٢)	« نهى عن لحوم الحمر الأهلية »
(moq/r)	« نهى رسول الله ﷺ عن المثلة »
(٤٢٩/١)	« نهى عن المحاقلة »
(o·\/\)	« نهى عن المخابرة »
(7/9/7)	« نهى رسول الله ﷺ عن مطعمين »
(5.0/1)	« نهى ﷺ عن النجش »
(YYA/Y)	« نهى عن النفخ في الطعام والشراب »
(٣٩٦/١)	« نهينا أو أمرنا أن لا نزيد أهل الذمة »

	*
(174/4)	« نهى النبي ﷺ مرثد الغنوي أن ينكح عناقاً »
(505/7)	« نهى يوم خيبر عن لحوم الحمر الأهلية »
(11/1)	« نهانا ﷺ أن نستنجي باليمين »
( 1 / 1 )	« نهانا أن نستنجي برجيع أو عظم »
(1/173)	« النهي عن أكل الثوم إلّا مطبوخاً »
(547/7)	« النهي عن خذلان المسلم والأحذ بنصر المظلوم »
(144/1)	« نهيه ﷺ سعداً عن الزيادة على الثلث »
(£00/Y)	« نهيه ﷺ عن أكل الهر وأكل تُمنها »
(۲۳۷/۲)	« نهيه ﷺ عن أن يحدثا بما جرى بينهما ـ الزوج والزوجة ـ »
(181/1)	« نهيه ﷺ عن الصلاة إلى النائم والمتحدث »
(445/1)	« نهيه ﷺ المحرم عن لبس »
	حرف الهاء
(1111)	« هاجت الفتنة وأصحاب رسول الله ﷺ »
(7 / 7 )	« الهبة إذا كانت معلومة قبضت أو لم تقبض »
(755/7)	« هجر ﷺ نساءه فلم يدخل عليهن شهراً »
(018/7)	« هدايا العمال غلول »
(475/1)	« هدیت لسنة نبیك »
(484/4)	« هذا أبوك وهذه أمك ، فخذ بيد أيهما شئت »
(1/1)	« هذا جبريل أتاكم يعلمكم »
(1/077\007)	« هذا شهر زكاتكم »
(4.0/1)	« هذا عمل ابن عمك هو أشار علينا بهذا »
(17/17)	« هذا نكاح السر ، ولا أجيزه »
(45/1)	« هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به »
(1/777)	« هذه فريضة الصدقة »
(1117/1)	« هكذا رأيت رسول الله ﷺ فعل »
(188/1)	« هكذا صنع رسول الله ﷺ »
(	« هكذًا كانوا يصنعون »
(٣٣٧/١)	« هل أحد أمره أن يحمل عليها »
(٣١٢/١)	« هل تجد رقبة تعتقها؟ »
(1/977)	« هل تدرون ماذا قال ربكم ؟ قالوا »
(14./1)	« هل تسمع النداء »
(1. \/ 1)	« هل علم أحد منكم أني صليت العصر؟ »

(079/1)	« هل علي غيرها »
(٤٠٥/٢)	« هلا ترکتموه »
(	« هم أخوانكم وخولكم جعلهم الله تحت أيديكم »
( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( (	« هم قوم كانوا يأتون ﷺ وكان يرضخ لهم »
(٤١٩/٢)	« هن فواحش فيهن تعزيز وليس »
(ov·/1)	« هو ابنهما وهما أبواه يرثهما ويرثانه »
(080/087/1)	« هو أحق به بالثمن »
(149/1)	« هو اختلاس يختلسه من صلاة العبد »
(071/7)	« هو جارك الأدني تعرف ليله »
(7/503)	« هو خبيثة من الخبائث »
(٤٦٠/٢) (١٠/١)	« هو الطهور ماؤه الحل ميتته »
(797/797/7)	« هو لك الولد للفراش وللعاهر الحجر »
(1/173)	« هو لك ـ يا عبد الله فاصنع به ما شئت »
(708/7)	« هو لها حتى ينكل »
(٣٣٧/١)	« هو من صيد البحر لا جزاء فيه »
(٣٣٨/١)	« هي أهون مقتول »
(٣٠٧/١)	" هي رخصة من الله ، فمن أخذ بها »
(£YA/Y)	« هي الكلاب المعلمة وكل طير »
(074/071/1)	« هي لك أو لأخيك أو للذئب »
(٣٠٢/١)	« هي للكبير الذي لا يستطيع الصوم »
(٣٠٢/٢)	« هي للمطلقة ثلاثاً وللمتوفى عنها »
(٥٦٤/٢)	« هي ـ يعني صخرة القدس ـ من الجنة »
	حرف الواو
(144/1)	« وأتوهم من مال الله الذي آتاكم ( ربع الكتابة ) »
(۲۹۷/۲۸۰/۱)	« وابدأ بمن تعول ، وخير الصدقة عن ظهر غني »
(017/1)	« واتخذ مؤذناً لا يأخذ »
(071/7)	« واجعل لمن ادعى حقاً غائباً أمداً »
(240/7)	« وادع رسول الله ﷺ أبا برزة الأسلمي »
(018/7)	« واس بين الناس في وجهك »
(7/7/7)	« واضربوهم عليها لعشر وفرقوا بينهم في المضاجع »
(٣٥٨/١)	« والى بين السعي »

```
(\Upsilon\Lambda V/1)
                                                                 « والذي نفسي بيده مالي مما »
(077/7)
                                                           « والله الذي لا إله إلا هو ما له. . . »
(7/7/0)
                                                                « والله ما أردت إلا واحدة. . . »
(110/1)
                                                          « وأحب أن يُعرض عملي وأنا صائم »
(141/1)
                                                                 « وإذا أردت بعبادك فتنة . . . »
(1/177)
                                                         « وإذا توضأ كادوا يقتتلون على وضوئه »
(144/14./1)
                                     « وإذا قال : سمع الله لمن حمده فقولوا : ربنا ولك الحمد »
(1 \vee \forall / 1)
                                                                           « وإذا قرأ فانصتوا »
(077/490/7) (59./1)
                                                             « واغديا أنيس إلى امرأة هذا. . . »
(1/1)
                                      « وأمر بها _ الفطر _ أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة »
(Y/T/3)
                                                            « وإن ذبحتم فأحسنوا الذبحة . . . »
                                                     « وإن قتل مسلم كافراً عمداً أضعفت ديته »
(TVO/Y)
(TV0/Y)
                                                               « وأنتم يا خزاعة قد قتلتم . . . »
(X/0·3)
                                                                   « وإنما رجمها بعد الرابعة »
(YA9/Y)(Y99/VY/I)
                                                                   « وإنما لكل امرىء ما نوى »
(77/7)
                                                      « الواهب أحق بهبته ما لم يثب منها. . . »
                                                              «... وأيام في أيام أكل وشرب »
(411/1)
(1117)
                                                            « وبالغ في الاستنشاق إلا أن . . . »
(9./1)
                                                                      « وتتوضأ عند كل صلاة »
(108/1)
                                                                   « الوتر ركعة من آخر الليل »
(9 \cdot / 1)
                                                                   « وتوضئي لكل صلاة... »
(T/AT/3VT/PAT)
                                                                              « والثلث كثير »
(071/1)
                                                               « وجدت ملقوطاً فأتيت به عمر »
(180/1)
                                                                            « الوجه والكفين »
(1777)
                                                                        « وجهوني إلى القبلة »
(1/1.7)
                                                                 « والحامل والمرضع إذا. . . »
(1/0.3)
                                                            « وددت أن الأيدي تقطع في بيعها »
(1 \vee \xi / 1)
                                              « وددت أن الذي يقرأ خلف الإمام مُليء فوه تراباً »
(\Upsilon \Lambda / \Upsilon)
                                                         « وددت لو أن الناس غضوا من الثلث »
(TT/T)
                                                                  «... وددت لو أنك حزتيه »
(44./1)
                                                   « ودى عِينَ الأنصاري الذي قتل بخيبر . . . »
(00T/Y)
                                                          « ورجل أصابته فاقة حتى يقول. . . »
(74/7)
                                                               « ورَّث ﷺ ثلاث جدات. . . »
```

(1.1/1)	« ورَّث عثمان تُماضر »
(4/1/)	« ورثوا بعضهم من بعض »
(7 / 0 P)	« ورثوه من أول ما يبول منه »
(1/۷۲۲)	« الوسق ستون صاعاً »
(1/133)	« والسمع والطاعة وإن تأمَّر عليكم عبد »
(7/17)	« وصَّى ـ أبو بكر ـ بالخلافة لعمر »
(41/40/1)	« وصَّى ـ عمر ـ بالخلافة لأهل الشورى »
(97/1)	« وصف المؤذنين بالأمانة »
(101/1)	« وصلى الله على محمد »
(144/1)	« وضع كفيه حذو منكبيه »
(0 { / \)	« وضع وضوء الجنابة فأفرغ »
(144/1)	« وضع يديه على ركبتيه ورفع إصبعه اليمني التي تلي الإِبهام فدعا بها »
(2.7/7)	« وعلى ابنكن جلد مئة وتغريب »
(٣٠٢/١)	« وعلى الذين يطيقونه فدية ( ليست بمنسوخة ) »
(41/1)	« وعلى أهل الذهب ألف دينار »
(144/1)	« وعلى ملة رسول الله »
( 1037)	« وفي الأرنب عناق دون الجفرة »
(TNO/Y)	« وفي الجائفة ثلث الدية »
(1/ [ [ ]	« وفي الجائفة ثلث العقل »
(YYA/Y)	« وفي الذكر الدية ، وفي الأنف »
(1/1/1)	" وفي الرقة ربع العشر ـ عن أنس ـ »
( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( (	« وفي الركاز الخمس »
(1/357)	« وفي سائمة الغنم إذا كانت أربعين شاة فإذا »
(44./1)	« وفي السمع الدية »
(4/1/4)	« وفي الشفتين : الدية وفي بيضتين : الدية »
(455/1)	« وفي الضبع كبش »
(T/P/T)	« وفي ظفر لّم يعد أو عاد أسود »
(٣٧٨/٢)	« وفي العين خمسون من الإِبل »
(488/1)	« وفي الغزال شاة »
(1/157)	« وفي الغنم في سائمتها إذا كانت أربعين ففيها شاة »
(TV9/T)	« وفي كل أُصبع من أصابع اليد »
(T/3/T)	« وفي المأمومة ثلث الدية »
(T/3/T)	« وفي المنقلة خمس عشرة من »
	•

(4/1/411/4)	« وفي النفس مائة من الإبل »
(450/1)	« وفي اليربوع جفرة لها أربعة أشهر »
(1.٧/1)	« الوقن الأول من الصلاة رضوان »
(1/7/1)	« الوقت فيه ما بين هذين »
(1/377)	« وقرأ في الأولى بسبِّح وفي الثانية بالغاشية »
(91/4)	« وقع الطاعون بالشام »
(٣٥٠/١)	« وقف إلى الغروب »
(17/7)	« وقف ـ الزبير ـ على ولده »
(٣٢٨/1)	« وقَّت رسول الله ﷺ لأهل المدينة »
(1/974)	« وقَّت عمر أيضاً لأهل العراق »
(٣٢٩/١)	« وقَّت لأهل العراق ذات عرق »
(4/1)	« وَقَّت لأهل المشرق العقيق »
(411/411/1)	« وكان لا يدخل البيت إلا »
(14./1)	« وكان يرضخ لهم من الصدقات »
(1/P/3)(7/777)	« وكّل أبا رافع في قبول نكاح »
( \	« وكُل عروة في شراء شاة »
(174/7) (1/971)	« وَكُل عمرو بن أمية في قبول نكاح أم حبيبة »
( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( (	« وكُّل ـ على ـ عبد الله بن جعفر »
(٤٩٠/١)	ْ وَكُل _ على _ عقيلًا عند أبي »
(٣19/٢)	« وكيف وقد زعمت ذلك »
( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( (	« ولا أبالي أوسط القبور قضيتُ حاجتي أو »
(187/1)	« وَلا أَكْفَ ثُوباً ولا شَعْراً »
(374/1)	« ولا تخمروا رأسه »
(7/737)	« ولا تزدد ـ في الخلع ـ »
(788/7)	« ولا تضرب الوجه ، ولا تقبح ، ولا تهجر إلا في البيت »
(44.5/4)	« ولا تكلفوهم ما يغلبهم »
( <b>*</b> · <b>V</b> / <b>Y</b> )	« ولا تلبس ُ ثُوبًا مصبوغاً ٰ إلا ثو <i>ب عصب</i> »
(440/1)	« ولا تمسوه بطيب »
(001/4)	« ولا ذي غمر على أخيه ـ في الشهادة ـ »
(1/357)	« ولا يجمع بين متفرق ولا يفرَّق بين مجتمع خشية الصدقة »
(17/1)	« ولا يحل له أن يفارق صاحبه »
( ( 7   7   7	« ولا يعضد شجرها ولا يحش »
(440/1)	« ولا يلبس ثوباً مسه ورس »

(11./٢)	« الولاء شعبة من الرق »
(11./7)	« الولاء شعبة من الرق »
(1/00/57/11/711)	« الولاء لحمة كلحمة النسب »
(11./1.4/27/07/7)	« الولاء لمن أعتق »
(7/597)	« الولد للفراش وللعاهر الحجر »
(177/1)	« ولد المدبرة بمنزلتها »
(197/۲)	« ولدت من نكاح لا سفاح »
(1£ · / Y)	« ولدها بمنزلتها »
(۲04/1)	« ولعن الله زوَّارات القبور »
(1/1/1)	« ولقد رأيتنا وما يتخلف عنها إلا »
(079/1)	« ولك ولاؤه »
(7/170)	« ولكن أحلفه : والله ما يعلم »
(111/1)	« ولكن شرقوا أو غربوا »
(٤٦/١) (٤٥/١)	« ولكن من غائط وبول ونوم »
(٣٣٣/٢)	« وللمملوك طعامه وكسوته بالمعروف »
(7.4.7)	« ولها الذي أعطاها بما أصاب منها »
(٣٢٢/٢)	« ولهن عليكم رزقهن »
(744/4)	« ولو أن رجلًا أمر امرأته أن تنقل »
(۲۰۹/۲)	« ولي العقد الزوج »
(٣٥٤/١)	« وليحرم أحدكم في إزار ورداء ونعلين »
(404/1)	« وليقصر وليحلل »
(\VA/\)	« وليؤمكم أكبركم »
(1V1/1)	« وليؤمكما أكبركما )
(۲۲1/۲)	« الوليمة أول يرم حق »
(Y·/\\\/)	« وما بقي فللأحت ،
(٧٣/٢)	« وما بقي فهو لك »
(007/1)	« وما يدريك أنها رقية »
(01V/1)	« وما يدريكم أنها رقية $_{\it R}$
(۲۱۰/۱)	« ومن أحرم بالجمعة في وقتها وأدرك أتم جمعة »
(۳۰7/۱)	« ومن استقاء فليقض »
(T91/T)	« ومن أصاب شيئاً من ذلك فعوقب »
(, ,,,,,,)	. 5

(282/1)	« ومن باع نخلًا بعد أن تؤبر »
(070/7)	« ومن حُلف له بالله فليرض »
(\(\text{\N}\/\)	« ﴿ وَمَن كَانَ فَقَيْراً فَلَيْأَكُلُّ بِالْمُعْرُوفَ ﴾ نزلت في والي اليتيم »
(751/7)	« وهبت ـ سودة ـ يومها لعائشة »
(1/957)	« ويطعم أهل بيته الثلث »
	حرف الياء
(٣١٥/١)	« يا أبا ذر إذا صمت من الشهر ثلاثة أيام »
(1254/7)	« يا بن أم عبد ما حكم من بغي على أُمتٰي »
(124/4)	« يا أسماء إن المرأة إذا بلغت المحيض »
(191/1)	« يا أهل مكة ة تقصروا في أقل »
(٣٢٣/١)	« يا أيها الناس إن الله قد فرض عليكم الحج »
(178/1)	« يا بلال حدثني بأرجى عمل عملته في الإسلام »
(1/1/1)	« يا بني عبد مناَّف لا تمنعوا أحداً طاف »
(014/1)	« يا رسول الله إن قومي إذا اختلفوا »
(444/4)	« يا رسول الله من أبر ؟ قال : أمك »
(٢٥٠/١)	« يا صاحب السبتيتين ألق سبتيتيك »
(	« یا عائشة أکرمی کریمك ِ»
(° • V / Y)	« يا عبد الرحمن لا تسأل الإمارة »
(177/1)	« یا عمر قم فزوج ﷺ فزوجه »
(1/507)	« يا عمر ها هنا تسكب العبرات »
(18/1)	« يا عمرو صليت بأصحابك وأنت جنب »
(7/777)	« يا غلام : سم الله وكل بيمينك »
(1/1/1)	« يا قبيصة إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة »
(1/173)	« يا كعب بن مالك فقال : لبيك »
(11/1)	« يا معاذ أفتّان أنت؟ »
(157/7)	« يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة »
(۲۹۷/۱)	« يأتي أحدكم بما يملك فيقول : »
(٤٦٤/٢)	« يأكل ولا يتخذ خبنة »
(AY/1)	« يتصدق بدينار أو نصف دينار »
(100/1)	« يجزىء عن الجماعة أن يسلم أحدهم »
(1/97)	« يجزي من السواك الأصابع »
(17.73)	« يجلد الحد إلا سوطاً »

(178/7)	« يجوز كتابة المدبر »
(27./21/17/17)	« يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب »
(1/7/1)	« يحمد الله ويثني عليه ويصلي على ﷺ »
(٣٠٣/١)	« يدع طعامه وشرابه من أجلي »
(9A/Y)	« يرث بعضهم بعضاً »
(1 • 1 / 1)	« يرث ويورث على قدر ما عتق منه »
(104/1)	« يسنُّ أن يخطب قبله بخطبة ابن مسعود »
(1/7/1)	« يصلون العيدين قبل الخطبة »
(1/357)	« يضحي بالشاة عنه وعن أهل بيته »
(1/9/1)	« يطعم أهل بيته ، الثلث »
(98/1)	« يعجبُ ربك من راعي غمم في رأس »
(٣٧١/١)	« يعق عنه من الإبل والبقر »
(0/1)	« يغتسل بالصَّاعُ إلَى خمسة »
(1''7)	« يغتسل يوم الفطر والأضحى »
(1/77/03)	« يغسل ُ ذكرُه ويتوضأ »
(mv/1)	« يغفر الله للشهيد كل ذنب إلا الدين »
(٤٠/٢)	« يغير الرجل ما شاء في وصيته »
(411/1)	« يُفرق بينهما »
(1/5.4)	« يفطر على رطبات قبل أن يصلي »
(٣١٠/١)	« يقبل وهو صائم ويباشر وهو صائم »
(1/7/1)	« يقرأ في العيدين ﴿ سبح اسم ربك ﴾ و ﴿ الغاشية ﴾ »
(197/1)	« يقصر إذا ارتحل »
(£9V/1)	« يقول الله تعالى أنا ثالث الشريكين »
(Y7/1)	« يكفيك الماء ولا يضرك أثره »
(7/50)	« يكفيك من ذلك ثلاث » ـ الطلاق ـ
(044/1)	« یکون فی آخر أمراء »
$(\Lambda 1/1)$	« يكون لإِحدانا الدرع فيه تحيض »
(40 8/1)	« يلبي المعتمر حتى يستلم »
(٤٧٠/٢)	« يلقى ما أصاب الأرض منها ويأكل »
(\$\$0/7)	« يمرقون من الدين كما يمرق السهم »
(074/7)	« اليمين على المدعى عليه »
(454/1)	« ينحران جزوراً بينهما وليس عليه »

(7/777)	« بنكح العبد امرأتين »
(17./1)	* بنزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى سماء الدنيا »
(491/1)	ه اليهود كانوا يتعاطسون »
(9V/1)	« يؤذن قاعداً ، وكانت رجلُهُ أصيبت »
(9V/1)	« يؤذنون قياماً »
(177/1)	» يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله »
(\^./\)	ه يؤم الناس ، وهو أعمى »
(90/7)	و يورث من حيث يبول »
(	: يوقّف ـ المؤلي ـ عند انقضاء أربعة أشهر »
( ۲ / ۳ / ۲ )	يوقفون المؤلي »

# فهرس الأعلام

# حرف الألف

```
ابن بطال (۲/ ۱۳۹) .
                                                                   الأجرى (١/٣٧٧) .
                     ابن بطة (١/٧ - ٣١) .
                                                                   الأمدى (٢/٨/٢).
                ابن البناء (١/ ٣٠٥ - ٥٣١).
                                                              أبان بن عثمان (١/ ٢١٩).
                ابن تميم (١/ ١٦٩ - ٢٧٥) .
                                                      إبراهيم (عليه السلام) (٢/١٨٠).
                                            إبراهيم (١/ ١٢٦ - ١٢٩ - ٢٠٣ - ٢٤٥ - ٣٦٩)
                     ابن جريج (١/٥/١) .
ابن الجوزي (١/٦٧١ ـ ٢٩٨ ـ ٥٣١ - ٢٧١) (٢/٢٧ ـ
                                            - 17V - 117 - 7F - FA - FY/Y)
                . ( 440 - 754 - 771
                                                                        . (0 27
ابن حامد (۱/۲۸۳ - ۶۳۵ - ۶۵۱ - ۵۷۱)
                                                            إبراهيم بن أدهم (٢/ ٢٣٠) .
- ET. - MAN - 170 - 100/Y)
                                                          إبراهيم بن الحارث (٨٢/٢).
                                                            إبراهيم التميمي (١/ ٥٢٨).
                            . (0 * *
                      ابن حجر (۱۹۲/۱).
                                                            إبراهيم الحربي (٢/٢١) .
                                           إبراهيم (بن محمد رسول الله ﷺ) (٢٣٦/١ -
                      ابن حزم (۲/۸۲) .
              ابن الحكم (٢/٥٣٧ - ٥٤١).
                                                                       . (YEA
ابن حمدان (۱/٤٩ _ ٢٥٩ _ ٢ / ٩٥/٢ _
                                                                 ابن إبراهيم (١/ ٨٦) .
                                                            ابن أبي شيبة (٢ /٢٣٧) .٠
                            . (٣٢٤
                                                     ابن أبي ليلي (١/١٨٤) (٣٩٥/٢).
                    ابن خزيمة (١/ ٣٠٩) .
ابن رجب (۱ / ۳۲۰ _ ۲۰۱ _ ۵۰ ) (۲ / ۲ _ ۳۲۰
                                                             ابن أبي مليكة (١/٥٥٧) .
                                          ابن أبي موسى (١/ ٣٩٩ ـ ٤١٨ ـ ٤٣٤ - ٤٤٠ -
   - YV - VV - 3A1 - YOY - TTY) .
                                           . (070 - 870 - 171 - 171 / (807
            ابن رزین (۱/۱۷۱) (۲/۸۳۲) .
 ابن الزاغوني (١/ ٦١ - ٧٢ - ٢٧٥) (١٢/٢) .
                                                            ابن أبي نجيح (١/٣٩٣).
                                                          ابن بحينة (١/١٣٦ - ١٤٩) ,
                      ا ابن سند (۱۹۱/۲) .
```

ابن سيسريسن (١/ ١٣٤ - ٢١٧ - ٢٣٤ - ٢٤٧ -133 - 333 - 033 - 933 - 03 - 403 - \$AY - \$A\$ - \$AY - \$V9 - \$VV -377 - XF3) (7\711 - FX1 - 117 -0 20 - 0 27 - 0 17 - 0 . 2 - 0 . 1 - 0 . 0 · 47 - 173) . 90-78-81-49/7)(079-00-ابن شاقلا (٢/٤٢٤) . - 1A+ - 1V0 - 1VE - 17A - 1EV -ابن شبرمة (٢/ ١٩٨ - ٣٥٣) . 191 - 197 - 197 - 199 - 109 ابن عبد البر (١ / ١٠٨ - ٢٢٤ - ٣٢٨ - ٣٢٩ -- 177 - 137 - 707 - 107 - 057 --189 - 181VOI \_ PAI \_ ATT \_ 037 \_ 0PT \_ FFT 770 - 771 - 71V - 7·1 - 7XE - 7VO - my - mom - mmg - mrg - mrv -. (EAE - EOE - TVY -ابن عبد القوى (١/٣/١). 447 - 474 - 477 - 477 - 474 - ابن عبدوس (١/ ٤٤٠) (٢/ ٣٢٨) . - 084 - 844 - 804 - 845 - 430 -. (07 - 07 - 07 1 - 0 29 - 0 28 ابن عقل (١/ ٢٠ ـ ١٧٠ ـ ٢٩٨ ـ ٢٩٨ ـ ٤٣٠ ـ ابن منصور (١/١٩٦ - ٤٣٦ - ٤٣٩ - ٤٥٦ -703 - 703 - 1V3 - 7P3 - . TO -- T.O - LLL - LLL - COV - E40 - 120 - 179 - 11V - T./T) (0TV 177- 113-110). . (ET1 \_ EOV \_ TEA \_ TTY \_ IVI ابن عمتم (١/ ٢٨١). ابن هانيء (٢/ ١٥٥) . ابن هبيرة (١/٤٨) (٢/٢١٩ ـ ٢٩٢) . ابن عيينة (١/٢٨٣). ابن وبرة الكلبي (٢ /٢٥٢) . ابن القاسم (١/٣٨٣) (٢/٣٨٣) . ابنة الجون (٢/ ٢٦١) . ابن قتادة المدلجي (٢/٥٦). ابن قتيبة (٢/٢٨) . ابنة حمزة بن عبد المطلب (١/٣١٦ ـ ٣١٦) ابن القطان (٢/٢٣٧).  $(Y \setminus Y)$ ابنة عيلان (٢/١٤٧). ابن قندس (۲/۲ ـ ۵۳۱ ) . أبي بن كعب (١٥٦/١ ـ ٢٢٢ ـ ٤٤٧ ـ ٥١٦ ـ ابن القيم (١/ ٢٥٦ \_ ٣٠٠ \_ ٣٧٢ \_ ٣٧٣ \_ ٢٠٥ - T.Y - TA1 - VO - 70/Y) (078 PA3-710-300-370). . ( \$ 40 ابن مازن (۲/ ۲۵) . الأثرم (١/٤٤ ـ ٥١ ـ ٨٨ ـ ٢٤٣ ـ ٥٢٥ - ٢٧٠ ابن مفلح (۲/۲۷). - AY/Y) (2.9 - LOA - LOA - LAS) (1/2V -- 27 - 20 - 177 - 100 - 180 ابن ملجم (۲/۳۵ ـ ۳۵۷) . ابن المنجى (١٢/١ ـ ٢٣١) (١/ ١٩٥). . ( 299 أحمد بن حنبل (١ / ٧ - ٣٢ - ٣٨ - ٤٦ - ٤٧ -ابن المنذر (١/ ٣٤ ـ ٩٧ ـ ٩٨ ـ ١٣٢ ـ ١٤٦ ـ - V7 - 79 - 77 - 70 - 0V - 07 - EA 731 - 917 - 137 - 537 - 127 - 727 - TT9 - T19 - T.9 - T98 - T98 -- 1·V - 1·Y - 97 - AA - AE - AY

217 - 2 · 1 - 7 · 0 - 7 · 0 7 - 7 · 3 - 7 · 3

- 113 - 073 - 073 - 773 - 873 -

11-311-911-071-171-971

- 174 - 17. - 104 - 154 - 147 -

Y.0 \_ Y.8 \_ Y.. \_ 199 \_ 19V \_ 198 - YTX - TTT - TIA - TIA - T.V -74. - 707 - 70. - 757 - 757 - 757 - YYY - 3YY - 1AY - YPY - APY -- 474 - 477 - 479 - 477 - 478 -P37 \_ 707 \_ 777 \_ 777 \_ 707 \_ 727 - 2.0 - LAL F.3 - P.3 - 113 - V13 - 773 - 073 - 773 - 773 - 773 - 373 - 373 -200 \_ 204 \_ 20 - 224 \_ 227 \_ 220 - £7V - £77 - £7. - £0A - £07 -0.V3 - 2.0 - 3.0 - 0.0 - 2.0 - V.0 - 077 - 078 - 077 - 017 - 010 -\_ 077 \_ 07. \_ 001 \_ 001 \_ 087 PF0) (7/V-P- \*\* - 77 - 77 - 77 - 77 77 - 77 - P3 - 70 - 07 - 0V - 1A -- 117 - 110 - 117 - 110 - 99 - 98 - 101 - 10 · - 18V - 180 - 18T -111-14-177-171-100-104 - 19. - 101 - 100 - 107 -770 - 718 - 717 - 710 - 190 - 197 - TT7 - TT7 - TT7 - TT7 - TT7 -177 - 137 - 737 - 337 - 937 - 707 - TTI - TT - TO9 - TOV - TOT -TYY - 177 - 177 - 177 - 177 - 771 - TT9 - TIA - TIT - TII - T.7 -TA7 - TA1 - TV0 - TVE - T79 - T7. - 871 - 870 - 817 - 800 - 499 -373 - 973 - 773 - 773 - 773 - 773 - 133 - 333 - 403 - 303 - 203 -EV- - 277 - 271 - 27 - 201 - 201 - 773 - 773 - 773 - 710 -

028-028-089-079-077 - 730 - 700 - 700 - 170 - 770 -· (0V9\_07A\_07V-أحمد بن القاسم (٣١٣/٢) . الأحنف بن قيس (١/٣٩٣). الأزجى (١/٨٦) (٢/٢ ـ ٢٢٢) . أزهر بن عبيد الله (١/ ٣٨٥) . الأزهري (٢ / ٤٥ \_ ٢٧٥ \_ ٣٦٣) . أسامة بن زيد (١/ ٣٣٤ \_ ٥٧٠) (٥٧٠ \_ ٩٩ \_ . ( 40 - 40V - 179 إسحاق (١٠٨/١ ـ ٢٥٩ ـ ٢٥٩ ـ ٣٠٩ ـ ٣٠٩ 737-1.3-473-173-693 - 110 - 170 - 170) (7/191 - 117 -137 - TOT - PV3 - TA3 - 3TO) . أسعد بن زراة (١/٥٠٧) . أسلم (١/٢٩٣ ـ ٣٩٣). أسماء بنت أبي بكر الصديق (١/٧٥ - ٨١ -( TTO \_ T .. \_ TVT \_ TTA \_ 11T . (EOV - 1EV/Y) إسماعيل (عليه السلام) (٢/١٧٢). إسماعيل (٢/١٥٦) . إسماعيل بن إسحاق القاضي (٢/٥٦٣). إسماعيل بن زيد بن ثابت (١/ ٢٧٥) . إسماعيل بن سعيد (١٨٦/٢) . إسماعيل بن عياش (١/ ٣٩٤). الأسود (١/١٨٣) (٢/١٩٠) . الأسود بن يزيد (١/١٣٢ ـ ٣٨٦) . الأشعث بن قيس (١/ ٤٢٠) (٤٢٠/١٧٦ ـ . (075 أشيم الضبابي (٢/٢٦). الإصطخري (٢/٥٦٣). الأعمش (٢/ ٢٥) .

الأقرع بن حاسب (١/ ٢٩٠).

أمامة بنت عبد المطلب (١٤٣/١) (١٥٣/٢).

أميمة بنت رقية (٢٥/١) . أنس بن مالك (١٢/١ ـ ٨

أنس بن النضر (٢/ ٣٦١).

أنسيس (١/ ٤٩٠) (٢/ ٣٩٥ ـ ٤٠٠ ـ ٤٠٣ ـ ٤٠٠ ـ أنسيس (٢/ ٤٩٠) .

الأوزاعــي (١/ ٢٣٢ ـ ٢٤٦ ـ ٢٩٣ ـ ٥٧٠) (٢/ ١٤٦ ـ ١٨٧ ـ ١١٨ ـ ٢١٢ ـ ٢٠٣ ـ ٥٥٤).

أوس بن الصامت (٢/ ٢٨٤ ـ ٢٨٩) . إياس المزني (٢/ ٩٨) .

#### حرف الباء

البخاري (١/ ١٨٠ ـ ١٩١ ـ ١٩٢ ـ ١٩٩ ـ ١٩٢ ـ ١٩٢ ـ ١٩٢ ـ ١٩٢ ـ ١٩٢ ـ ١٩٠ ـ ١٩٠ ـ ١٩٠ ـ ٢٠٥ ـ ٢٠٠ ـ ٢٠٥ ـ ٢٠٠ ـ

بديل بن ورقاء (٢/٤٧٣).

البراء بن عازب (۱/ ۲۳۱ \_ ۳۶۲ \_ ۳۸۶ \_ ۹۹۷ \_ ۴۹۷ \_ د ۹۹۷ \_ ۴۹۷ \_ ۴۹۷ . - ۴۹۷ ) .

بردع بنت واشق (٢/٥٧) . بريدة (١/ ٢٥٤ ـ ٣٧١ ـ ٣٩٠ ـ ٤١١ ـ ٤٧٦ ـ

۸۷۵) (۲/۰۰۵ ـ ۸۸۸ ـ ۲۱۰) . بريرة (۱/۱۱) (۲/۱۱۱ ـ ۱۳۱ ـ ۲۷۱ ـ ۱۸۹ ـ ۱۹۰ ـ ۳۰۳) .

بسرة بنت صفراء (١/٤٧) .

بشر الحافي (١/٢٩٨).

بشير بن الخصاصية (١/٢٥٠). بشير بن عمرو بن محصن (١/٢٨٥).

البغوي (٢ / ١٣٩ - ٢٨١) .

بكر بن عبد الله المزني (١/٢٣٣) (٢٤٥/٢) . بكر بن محمد (١٠٦/٢) .

بلال بن الحارث المزني (١/٢٧٧ - ٤٣٣).

بلال الحبشي (۱/۹۲ ـ ۹۸ ـ ۹۹ ـ ۹۹ ـ ۱۰۱ ـ ۱۰۱ ـ ۱۰۱ ـ ۱۰۲ ـ ۳۰۴ ـ ۲۱۷ ـ ۲۱۲ ـ ۳۰۳ ـ ۳۳۶) .

البلباني (١/٧-٣٣-٣٦) .

بهز بن حکیم (۱/۲۱۱) (۲۲۱۸) (۳۳۲ ـ ۳۳۲) .

البهوتي (١٦١/١) . البيضاوي (٢/٤٨٥) .

#### حرف التاء

الترمذي (۱۰۲/۱ ـ ۱۰۸ ـ ۱۹۰ ـ ۱۹۰ - ۲۱۶ ـ ۲۷۳ ـ ۳۰۱ ـ ۳۲۵ ـ ۳۲۵) .

تقي الدين بن تيمية (١/٣٣ ـ ٤٩ ـ ٤٧ ـ ١١٨ ـ ٢١٩ ـ ٣٠٠ ـ ٢١٨ ـ ٢٠٠ ـ ٢٤٤ ـ ٢٠٠ ـ ٢٤٤ ـ ٢٠٠ ـ ٢٧٤ ـ ٢٨٤ ـ ٢٠٠ ـ ـ ٢٠٠ ـ ـ ـ ٢٠٠ ـ ـ ٢٠٠ ـ ـ

۰۰۲ - ۶۶۵ - ۶۰۵ - ۲۰۰ - ۲۰ - ۲۰۰ -

#### حرف الثاء

ثابت البناني (١/ ٢٧٥). ثابت بن الضحاك (٢/ ٤٨٨). ثابت بن قيس (٢/ ٢٤٥). ثمران بن حارثة (٢/ ٢٣١). ثوبان (١/ ٤٦ - ٣٠٩ - ٣٦٨). الشوري (١/ ١١ - ٢٥٨ - ٢٩٨ - ٤١٨ - ٢٠٥ -٤٠٥) (٢/ ٢٢ / ١٨٥ - ٢١٠ - ٢٠٠ -

#### حرف الجيم

جابر بن زید (۱/۲۷) (۲۱۰/۱۹۱/۲) . جابر بن سمرة (١/٨١ ـ ٢٠٧ ـ ٢٠٨) . جابر بن عبد الله (١/١٣ \_ ١٠٠ \_ ١٠١ \_ ١٠٥ \_ 117 - 177 - 177 - 177 - 179 - 110 - 1A0 - 1AE - 1AE - 1AT - 1V9 -710 \_ 7.7 \_ 7.7 \_ 7.0 \_ 7.8 \_ 7.7 - TTV - TTY - T19 - T1A - T17 -777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - TEV - TEO - TEE - TTE - TTI -73 - 404 - 404 - 404 - 404 - 454 - 200 - MIN - MIE - MIM - MII -1.3 - 4.3 - 673 - 573 - 773 - 173 - 753 - 730 - 730 - 330 - 030 -70 \_ 0/T) (07· \_ 009 \_ 008 \_ 007 - 178 - 174 - 99 - 70 - 71 - 77 -101-127-128-128-179-177 - TV - TTO - TTT - T - 179 -

۱۲۳ - ۲۲۳ - ۳۳۰ - ۱۷۳ - ۵۰۵ - ۳۲۶ - ۳۲۶ - ۲۰۵ - ۵۰۰ - 303 - ۷03 - ۲۲۶ - ۲۷۶ - ۵۰۰ - ۳۵۰ - ۵۰۰ - ۳۵۰ - ۵۰۰ - ۳۵۰ - ۵۰۰ - ۳۵۰ - ۵۰۰ - ۳۵۰ - ۵۰ - ۵۰

جبير بن مطعم (٢/٣٨٧) (٢٠٩/٢ ـ ٥١٣) . جرير ( الشاعر ) (٤٥/٢) .

جرير (١/١١ ـ ٦٦١ ـ ٦٦١) (٢/١٤١ ـ ٢٧١ ـ ٣٣٥) .

الجعبري (٢/٧) .

جعفر بن أبي طالب (۱/ ٤٩٠) (۲/ ٥٠/ ٣٤١ ـ ٣٤١ ـ ٥٠٨) .

جعفر بن محمد (١/ ٢٢٤ ـ ٥٢١) (٢ / ٢٣٠) . الجهنية (٢ / ٥٦٦) .

الجوهري (١٠١/١) (٢/٤٤) .

#### حرف الحاء

الحارثي (١/٥٣٥ ـ ٥٦٩) . الحجاج (١/١٧٩) . الحجاوي (١/٣٢١ ـ ١٩١) .

حجر المدري (٩/٢) .

حذيفة بن اليمان (١٧/١ ـ ٢٥ ـ ٢٩ ـ ١٣٠ ـ ٢٣٠ ـ ٢٣٠ ـ ١٩٥ ـ ١٩٩ ـ ٢٣٢ ـ ٢٣٠ . ١٨٥) (٢٨٠ ـ ١٨٥) . حرب (١/١٠) (٢٧٠) (٣٣٥) .

حرام بن محيصة (١/٥٣٩).

الحسن البصري (١/٥٥ ـ ١٢٦ ـ ١٧٥ ـ ١٨٠ ـ ١٨٥ ـ ١٨٤ ـ ١٨٤ ـ ١٨٤ ـ ١٨٤ ـ ١٨٤ ـ ١٨٤ ـ ١٨٥ ـ ١٨٥ ـ ١٨٥ ـ ١٨٥ ـ ١٨٠ ـ ١٨٠ ـ ١٨٠ ـ ١٨٠ ـ ١٨٠ ـ ١٨١ ـ ١٨٠ ـ ١٨٠ ـ ١٨٠ ـ ١٨٠ ـ ١٨٠ ـ ١٩٥ ـ ١٩٠ ـ ١٩٠٠ ـ ١٩٠ ـ ١

الحسن بن أحمد بن حنبل (٢/٢٢).

الحسن بن صالح (١/٣٢٩ ـ ٥٦٠) . الحسن بن عرفة (٢/٢١) .

الحسن العبدي (١/٩٧).

الحسين بن علي (١/٩٧١ ـ ٣٥٦ ـ ٣٧٠ ـ ٣٧٠ ـ ٣٧٠ .

حشرج بن زیادة (۱/۳۸٦) .

حصين بن المنذر (٢/٢١٤) .

حفصة (أم المؤمنين) (١/٩٥١ ـ ٣٠٣ ـ ٣١٦) (١/٨ ـ ٩ ـ ١١ ـ ١٥ ـ ٤٩ ـ ١٤٩ ـ ١٩٠ ـ ٢٧٥) - ٢٧٥).

حکیم بن حزام (۱/۱۱) ـ ۵۰۰ ـ ۵۰۱) (۳۹۲/۲) .

> الحلواني (١/ ٢٥٦) (٢/ ٣٣٧ ـ ٣٣٤) . الحليمي (١/٧) .

> > حماس (۱/۲۷٦) .

حمزة بن عمرو الأسلمي (١/٣٠٧) .

حمنة بنت جحش (١/ ٩٠ ـ ٨٩ ـ ٩٠).

حنبـل بن أحمـد (١/ ٢٣٤ ـ ٤٤٣ ـ ٤٨١) - ١٤ ـ ٢٨ ـ ٢١٨ ـ ٤١٢ ـ ٤١٢

. (٤٣٨

حنظلة بن الراهب (١/٢٣٧).

#### حرف الخاء

خالد بن سفيان الهذلي (١/٢٠٠) . خالد بن معدان (٣٤/١) .

حالد بن الوليد (٢/٦٠) (٣٨٤/١ ـ ٢٥٢ ـ ٢١٦ ـ ٤١٦ ـ

. (209 - 227

خديجة ( أم المؤمنين ) (٢ / ٥٣٩) . خرشة بن الحر (١ /٣١٦) .

الخرقي (١/ ٣٦٠ ـ ٣٦٤ ـ ٤٨٠) (٢/ ٥٠ ـ

771 - 771 - 737 - 777 - 777 - 777 - 770).

الخطابي (۱۱/۱) (۲۸ ـ ۳۷) .

الخلال (٢/١٥٢).

الخليل (١/٢٩٧).

الخنساء (٢/١٥٧).

خولة بنت يسار (١/٧٦) .

#### حرف الدال

دادويه (٢/٥٢٥) .

الدارقطني (۱/۲۷ - ۳۳۳ - ۲۲۶) (۱۱۹/۲) .

داود ( عليه السلام ) (۱۸۰/۲) . داود الطاهري (۳۲/۲ ـ ۱۵۲ ـ ۱۵۳ ـ ۱۷۶ ـ ۲۲۵) .

#### حرف الذال

ذو الرقعتين (٢/١٨٦) .

#### حرف الراء

راشد بن سعد (۲/۲۷) .

رافع بن خدیج (۱۰۸/۱ ـ ۵۰۸ ـ ۵۰۹ ـ ۵۱۰ ـ

۵۳۵) (۲/۱۹ ـ ۲۲۱ ـ ۲۲۸ ـ ۲۷۱) . الربيع (۲/۲۹ ـ ۲۶۲ ـ ۵۳۷) .

الربيع بن سبرة (٢/١٨٧).

ربيعة الرأي (٢/٣٠٣ - ٣٧٤) .

رفاعة بن رافع (١/١٣١) (١٨٠/٢ ـ ٢٥٥ ـ

. (۲۷۹

رکانة بن عبد يزيد (١/٥٢٥) (٢٦١/٢ - ٥٦٥) .

الرملي (۲/۱۷) .

# حرف الزاي

الزبرقان بن بدر (١/ ٢٩٠) .

الزبير بن العوام (١/ ٤٣٦ ـ ٤٨٤) (٢/ ١٣ ـ ٣٣ - 4.4 - 114 - 114 - 0. - 89 - 41 -الزجاجي (٢/٢٧) . زرارة بن أوفي (١/١٥) (٢/٢١٣ ـ ٢٠٣). زرارة بن ربيعة (٢٥٤/٢) . الزركشي (٢/١٩٥ ـ ٢٥١). زفر بن أوس البصري (٢/٨٦). زنباع أبوروح (١١٧/٢) . الزهري (١/ ٢٢٥ \_ ٣٥٧ \_ ٤٠٨ \_ ٤٥٥ \_ ٤٥٣ \_ 111 - 111 - 11 - 11 - 11 (0 17 - TTI - P31 - OVI - NPI - TIT -817 - 407 - 4VY - 4VX - Lbd - L13 . (004-00 - 288-زياد بن أبي مريم (٧٦/٢ ـ ١١١) . زياد بن علاثة (١/٤٤). زيد بن أرقم (١ /١٤٦ ـ ٢٤٥ ـ ٤٩٧). زيد بن أسلم (٢/٣٩٧). زید بن ثابت (۱/۱۱ - ۱۲۹ - ۲۱۵ - ۳۳۴ - 70 - 7r - 7r - 70/Y) (0·A - TEE - 1 · 1 - 9V - VE - VY - 7A - 7V - 77 11. - 177 - 171 - 100 - 177 - 117 - TVY - TOT - TE1 - T.T - TA9 -474 - 474 - 474 - 474 - 474 - 474 -018-017-01- 811-710-. (078-008-078-017 زید بن حارثة (۱/ ٤٩٠ \_ ٥٧٠) (۲/ ٥٠ \_ ۱۱۲ . (0·A-179-زيد بن خالد الجهني (١/ ٢٢٩ ـ ٥٦١ ـ ٥٦١ ـ 350-050) (7/594-7.3). زيد بن المكنف (١/ ٢٤٥). زيد بن وهب (٢/٣٥٧ ـ ٣٥٨) . زيد الخير (١/ ٢٩٠).

زينب امرأة ابن مسعود (١/ ٢٩٤ ـ ٢٩٥) .

زينب بنت جحش (۲۱/۱) (۲۱/۲) . (۱۲۹/۲) . زينب ( بنت رسول الله ﷺ ) (۱۹۸/۲) .

# حرف السين

سائب بن حباب (٢/٣١٠) . السائب بن يزيد (١/٣٧٧) . سالم بن عبد الله (٢/٧٥٧) . سالم بن الوليد بن عتبة (٢/١٦٩) . سالم مولىٰ حذيفة (٣١٨/٢) . السبتي (٢/٢١٤) . سبرة (٢/٧٨) .

سبيعة (٢/١١٥ ـ ١٢١) .

السري (٢/٤١٥) .

سعــــد بن أبي وقــاص (١/٨٥ ـ ٢٩٣ ـ ٢٩٧ ـ ٣٩ ـ ٣٩ ـ ٣٩ ـ ٣٩ ـ ٢١/٢) - ٣٩ ـ ٣٩ ـ ٢٩٠ ـ ٢٩٠ ـ ٤٥٨ ـ ٤٥٨ ـ ٤٥٨ ـ ٤٥٨ ـ ٤٥٨ ـ ٤٤١) .

سعد بن الربيع (٢ / ٦٠ ـ ٧٣) . سعد بن عبادة (١ / ٢٥) (٢ / ٥٥٤) .

سعد بن معاذ (١/ ٢٣٧ \_ ٤٨٥) .

سعر بن دیسم (۲/۲۲۳) . سعید (۲۰٤/۱) .

سعد المؤذن (١/٢١٧) .

> سعید بن زید (۱ /۱۸۷ ـ ۲۳۷ ـ ۵۵۳) . سعید بن العاص (۲ / ۳٤٦ ـ ۳۵٦) .

- 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 774

سعيد بن منصور (١/١٥ ـ ١٣٥ ـ ٢١٧) .

سعيد المقبري (٢/٤٣٤). - TET - TT9 - TT1 - TT5 - T.1 -سفيان (١/٨١١) . سفيان بن عبد الله (١/٢٦٧). 707 \_ 507 \_ V57 \_ 1.3 \_ 113 \_ P13 - 573 - 133 - 733 - 733 - 733 -سفيان بن عيينة (٢/٣٦). · 03 \_ 703 \_ 703 \_ 773 \_ 773 \_ P73 سفينة (٢/٨٥٤). سلمي بنت كعب (١/ ٥٦٠). - 077 - 07V - 01A - 017 - EA. -سلمان بن حرب (۲/۲۱) . TT - 0/T) (0V· - 001 - 020 - 02T سلمان الفارسي (7/1 - ٣٠٩) (١/١٧ -- 97 - 9· - VE - 70 - 77 - 01 - 7V -111-110-110-101-120-174 . (770 - 777 - TI - T - T - T - 191 - 100 -سلمة بن الأكوع (١/٠١١ - ٢٠٤ - ٣٨٤ -137 \_ 707 \_ 777 \_ 777 \_ 707 \_ 757 . ( 2 2 2 / 7 ) ( 0 7 0 - 2.0 - 2.4 - MAL سلمة بن صخر (٢/ ٢٨٨ - ٢٨٩) . 073 - 773 - 773 - 003 - 103 - 173 سليمان (١/١١) . - 024 - 0 · · - 5V4 - 5V1 -سلیمان بن صرد (۱/۹۸) . سليمان بن عبد الملك (٢/٣٧). . (078-001 سليمان بن يسار (١/ ٥٧٠) (١/ ١٩١ - ٢٨٣) . الشالنجي (٢/٤٥٣). سمرة بن جندب (١/١٧٥ ـ ٢١٦ ـ ٢٢٣ ـ ٢٧٦ شبرمة (١/٣٢٧). - 088 - 087 - 8VY - 8VI - 7VV -شبل بن معبر (٢/ ٤٠٦ ـ ٥٥٢) . - 270 - 779 - 177 - 111/7) (002 شداد بن أوس (١/ ٣٠٩) (٢/ ٣٥٨). شريح (١/ ٨٤ - ٤١٨ - ٤١٨ - ١٩٩ - ٢٦٧ -سنين أبو جميلة (١/٧٦٥ - ٥٦٨). 013 - 170) (7/V7 - VA - AP - 711 سهل (۱/۹۹۱) . - 01V - 018 - 01· - Y1· - 179 -سهل بن أبي حثمة (١/٢٦٩). . (00V\_0TV\_0TE\_019 سهل بن أبي صالح (٢٩٣/١) . شريك بن سخما (٢٩٤/٢). سهل بن الحنظلة (١/١٤٠). الشعبي (١/ ٢٢٦ ـ ٢٧١ ـ ٢٩٣ ـ ٩١٥ ـ ٥٤٥ ـ سهل بن سعد (۲/۲۹ - ۲۹۵) . - Y1 · - 10 · - 9 \/ Y) (0 V · - 0 ] · سهل بن معاذ (۱/۳۷۷) . - 070 - 077 - MTA - MIA - TMA سهلة بنت سهيل بن عمرو (٢/٣١٨) . الشيخ شمس الدين (٢/٣٣٨). سـودة بنت زمعـة ( أم المؤمنين ) (٢ / ٢٤١ - | شيبة بن عثمان الحجبي (٢٢/٢) . شيث (عليه السلام) (١٨٠/٢). سودة بنت عبد الله بن عمر (١/٣٥٧). الشيرازي (١/٧٢). سيرين (٢/ ١٢٧) . حرف الشين حرف الصاد

779 - 777 - 707 - 777 - 777 - 177

صالح (۲۱/۲۱) (۳۱۶/۱) (۳۰۰ ـ ۳۰۵).

الشافعي (١/٧٥ - ٧٧ - ٨٣ - ٩١ - ٩٩ - ١٠٧ -

صالح بن أحمد بن حنبل (١/٢٦٦). الصبي بن معبد (١/٣٢٣). صفوان بن أمية (١/ ٢٩٠ ـ ٢٩٥ ـ ٥٣٢) (Y/AP1-YY3). صفوان بن عسال (١/٤٣).

صفية بنت حيى ( أم المؤمنين ) (١٥٤ - ١٥٤ -. (17A - 17V

صفية بنت عبد المطلب (١/٢٣٧ ـ ٣٤٩) (1)7/7

#### حرف الضاد

ضباعة بنت الزبير (١/ ٣٣١) (٢/ ١٧٦). الضحاك بن خليفة (١/ ٤٧٠). الضحاك بن سفيان (٢/ ٥٢٦). الضحاك بن قيس (١/ ٣٢٥ - ٣٢٥) .

#### حرف الطاء

طارق (۲/۲۷) . طارق بن شهاب (۲/۲۱) (۲۰۲/۲) . طارق المحاربي (٢/٣٣٢). طاووس (١/ ٣٣١ - ٥٥٢ - ٢٤٨ - ٢٤٨ -. (202

الطحاوي (١/٧). طلحة بن عبيد الله (١/١١) (٢٥٢/٢ -. (017

#### حرف العين

عائشة بنت أبي بكر (أم المؤمنين) (١٢/١ --07-00-8--71-77 188-181-179-177-131-331 - 177 - 171 - 101 - 100 - 108 -141-341-041-141-1.1

- 777 - 778 - 777 - 771 - 710 -77V - 707 - 707 - 707 - 707 - 777 - m·9 - m· - TVM - TVM - TIA mr . \_ m19 \_ m1v \_ m18 \_ m11 \_ m1 . - mm - mm - mrq - mrm - mrr mo1-mo.-men-mem-mer-mo - TV1 - TTA - TOA - TOO - TOT -777 - 124 - 313 - 733 - P33 - 743 - TT/T) (00T - 0TT - 0TO - EAA -- 178 - V7 - 70 - T8 - T7 - TV 189 - 187 - 189 - 189 - 181 - 181 - 101 - 107 - 107 - 10. -71V - 7.7 - 19. - 189 - 178 - 109 - TTE - TTI - TTV - TTO - TTE -771 - 707 - 737 - 737 - 777 - TP7 - TA7 - TA7 - TP7 -779 - 711 - 717 - 717 - 7.7 - 278 - 878 - 878 - 878 - 878 - 878 -073 \_ 773 \_ 703 \_ 773 \_ 773 - 3 A 3 - 7 · 0 - 7 · 0 - PTO - A 3 O) .

عائشة بنت طلحة (١/١٦) (٢٨٦/٢) .

عاصم بن عدى (١/١٥٣) . عامر بن الأكوع (٢/ ٣٧٠).

عامر بن ربيعة (١/ ٢٨ ـ ٢٤٨) (٢٠٣/٢). عامر بن سعد (١/١٣٩).

عامر بن واثلة (أبو الطفيل) (١/٣٥٧). عبادة بن الصامت (١/٣٧ - ٤٢٧) (٣٣/١ -- E · · - 791 - 707 - 709 - 707 - 70 . (2 . 1

العباس بن عبد الله بن العباس (٢/ ١٨٥). العباس بن عبد المطلب (١٢/١ ـ ٢٢٥ ـ ٣٤٦ ـ ٣٤٦ ـ

> عبد بن زمعة (۲۹۷/۲) .

الشيخ عبد الباقي (١/٧٨) (٥٠٧/٢) .

عبد الصمد بن أبي بكر (١/٢٥٣) (٢٠٣/٥) . عبد الرحمن بن حاطب (١١٣/٢) . عبد الرحمن بن الحكم (٢/ ١٨٥). عبد الرحمن بن الزبير (٢/ ١٨٠ ـ ١٩٢) . عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب (١/١٠). عبد الرحمن بن سمرة (٢/٤٦٤ ـ ٤٩٠) . عبد الرحمن بن عبد الرحمن (١/١٢٦). عبد الرحمن بن عتاب بن أسيد (١/٢٣٨). عبد الرحمن بن عوف (١٧٢/١ ـ ٣٩٠ ـ ٤٠٦) \_ 7.7 \_ 177 \_ 1.4 \_ 1.7 \_ 47/7) . (EOV\_WIY\_YOY\_YY عبد الرحمن بن غنم (١/٣٩٤). الشيخ عبد القادر (١/١١ \_ ٢٥٥) (٢/٢٧ \_ عبد الله بن أبزي (١/ ٤٣٩). عبـــد الله بن أبي أوفي (١/٦٦ ـ ١٢٣ ـ ١٣٣ ـ . (ET9 - TV7 - TX7 - 1VV عبد الله بن أبي جعفر (٢ /١١٨) . عبد الله بن أبي عتبة (١/٢١٧) . عبد الله بن أحمد بن حنبل (٢٦٦/٢ ـ ٤٦٧) (7/77-7A1-153-A70). عبد الله بن أرقم (٢/١٠٠). عبد الله بن أم مكتوم (١/ ٩٦ ـ ١٨٠) (١٨٩ ـ ١٤٩ ـ . ( 2 2 4 عبد الله بن أنيس (١/٢٠٠). عبد الله بن جرجس (١/١). عبد الله بن جعفر (١/٤٨٤ ـ ٤٩٠). عبد الله بن حذافة (٢/٢٦٤). عبد الله بن رواحة (٢/٥٠ ـ ٥٠٨). عبد الله بن الزبير (١/٣٣٧ ـ ٢٩٢ ـ ٣٣٤) - 17A - 179 - 1.T - 9T - 70/T) P37 \_ V73 \_ 133 \_ V03 \_ 370 \_

. (OEY

عبد الله بن زید (۱/۹۱ ـ ۹۲ ـ ۹۲ ـ ۲۲۲ ـ ۲۲۲ ـ ۲۲۷ .

عبد الله بن السائب (١/٢١٣) . عبد الله بن سيدان السلمي (٢٠٣/١) .

عبد الله بن شداد (۲/۱۱۱).

عبد الله بن شقيق (١/٥١٦).

عبد الله بن عامر بن ربيعة (١١٦/١)

عبد الله بن عباس (١/ ٣١ ـ ٣٢ ـ ٣٧ ـ ٣٨ ـ ٤٦ - 107 - 108 - 187 - 111 - 114 -101 - 101 - 111 - 111 - 311 - 111 - 177 - 718 - 197 - 198 - 191 -177 - 177 - 377 - 077 - 777 - TEV - TET - TET - TTV - TTT -707 \_ P07 \_ 'V7 \_ ' / \ ' - ' P7 \_ FP7 \_ FP7 - m.d - m.v - m.l - m.l - m.l -777-771-717-718-711-71. - 477 - 477 - 477 - 478 -TTA \_ TTV \_ TTO \_ TTT \_ TT1 \_ TT9 - TEO - TEE - TET - TEI - TT9 -T37\_ V37\_ · 07\_ 107\_ 707\_ 707 \_ 471 \_ 409 \_ 407 \_ 400 \_ 408 \_ TA - TV0 - TV1 - T79 - T77 - T77 - 2·7 - 40 - 441 - 471 - 470 -713-373-173-173-173-173 - 133 - 733 - 333 - V33 - A33 -0.9 - 890 - 8N0 - 87N - 80N - 80V - 70 / 7) (075 - 077 - 077 - 079 -- 7 - 07 - 49 - 47 - 47 - 47 - 79 \_ AV \_ A7 \_ A0 \_ VA \_ V0 \_ 70 \_ 7Y - 187 - 18 · - 189 - 187 - 117 -171-104-101-164-150

Y.9 - 199 - 19V - 191 - 19. - 189 - TET - YTY - TTX - TIV - TIT -337 \_ 137 \_ 137 \_ 707 \_ 307 \_ 007 - TVY - TV+ - TTF - TTI - TOT -191 - 177 - 177 - 177 - 187 - 187 - m. - 197 - 190 - 197 - 197 -707 - 781 - 777 - 777 - 787 - 707 - TVA - TVE - TVT - TVI - TOE -PV7 - 177 - PA7 - PA7 - T13 - 013 - 2°3 - 2°13 - 2°3 - 2°3 - 2°3 -27- 209 - 203 - 200 - 227 - 273 - 173 - 373 - 773 - 773 - 173 -7 / 3 - T / 3 - 0 / 3 - A / 3 - 7 · 0 - T / 0 - 0 EV - 0 TO - 0 TO - 0 TO - 0 TO -300-110-710-310-110).

> عبد الله بن عبد الله بن مسعود (٢/٥٠). عبد الله بن عنبة (٢/٧٧).

عبد الله بن عقبة (٢/٤٢٥). عبد الله بن عكيم (١٩/١).

عبد الله بن عمر (١/١١ \_ ١٤ \_ ٢٥ \_ ٢٦ \_ ٢٧ \_ 17-77-33-73-A3-P0-1-- 1 · 1 - 99 - 9V - VA - V0 - V1 - 71 11-11-11-11-11-11 - 101 - 100 - 108 - 187 - 171 -1AV - 1V9 - 1VA - 170 - 178 - 109 \_ 199 \_ 199 \_ 191 \_ 191 \_ 194 \_ 117 - 117 - 117 - 377 - 537 - 107 - YVY - YVY - YV - T\A - Y09 -PVY \_ YA9 \_ YAY \_ YAY \_ YA1 \_ YV9 - MIE - MII - MIA - MII - MII -TTE - TTT - TT9 - TTT - T1V - T17 - MEE - MET - MET - MEA - MEA -TO9 - TO7 - TO 5 - TOT - TO . - TEO

- 414 - 414 - 414 - 414 - 414 -440 - 444 - 464 - - ETT - E+0 - MAY - MAY - MAY -713 - 73 - 173 - 773 - 073 - 973 - 143 - 043 - 643 - 133 - 133 -733 - 313 - V.O - V.O - P.O - 770 - 070 - 770 - V70 - A70 - P30 -330-750) (7/0-9-07-54-97 - 111 - 117 - 111 - 97 - 00 -111 - 371 - 571 - 771 - A71 - A71 - 107 - 104 - 107 - 157 - 16. -19 - 119 - 117 - 110 - 101 - 101 - 191 - 0.7 4.7 - 717 - 717 - 717 - TT7 - TT9 - TTV - TTF - TT1 -307 \_ 007 \_ 507 \_ 707 \_ 157 \_ 077 - YVY - YVY - YVY - YVY -- MAE - MAE - MAL 397-097-1.3-013-213-713 - 373 - 073 - 373 - 573 - 333 -£7V \_ £70 \_ £71 \_ £7 · \_ £0V \_ £0 · - 173 - 773 - 773 - 373 - 373 -TA3 \_ VA3 \_ . P3 \_ T. 0 \_ 310 \_ TT0 . (070 \_ 077 \_ 000 \_ 008 \_ 078 \_ عبد الله بن عمروبن الحضرمي (٢/٢٨ -

. (OEA

عبد الله بن عمرو بن العاص (١/٢٢٣ ـ ٣١٤ ـ - TVA - TT9/T) (ET - E . 9 - TET 117).

عبد الله بن عياش الخزرمي (٢/٢). عبد الله بن المبارك (٢/ ٩٠ - ١٨٥ - ٢٣٠). عبد الله بن محمد بن أبي بكر (١/ ٥٦٠) . عبد الله بن مسعود (١/ ٢٦ - ٤٧ - ٨٢ - ١٠٠ -

140 - 141 - 144 - 144 - 144 - 141

- 1V\* - 101 - 107 - 187 - 187 -117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 3.7 - 117 - 717 - 717 - 917 -107 \_ 707 \_ 387 \_ 337 \_ 037 \_ 707 - 113 - P13 - 173 - P73 - 033 -07V\_0.9\_0.0\_0.8\_0... 2£V - P7 - 79 - YV - Y1/Y) (00 N - 079 -- VA - VO - VY - VI - V - 70 - 78 - 1.4 - 1.4 - 1.1 - 44 - 47 - 41 107-180-187-178-111-117 - 710 - 197 - 187 - 180 - 179 -777 \_ 777 \_ 007 \_ 777 \_ 007 \_ 777 - TEO - TIA - TIT - TIT - 037 -107-777-097-997-403 - Y13 - P13 - A73 - "73 - "33 -· 03 \_ AF3 \_ 1V3 \_ TA3 \_ PA3 \_ T . 0 . (OAY - 0 E E - 0 1 · - 0 · A -عبد المطلب ( جد النبي على الله على ١١٥/٢) . عبد الملك بن عبدة (١/ ٤٢٠).

عبد الملك بن مروان (٢/ ٢٥ ـ ٢٩٦ ـ ٤٤١) . عبيد (مولى رسول الله على (١٥٨/١) . (M9/Y)

عبيد بن عمير (٢/٩٣) . عبيدة (٢/ ١٣٩) .

عبيد الله بن الحسن (١/٤١٨).

عبيد الله بن عبد الله بن عتبة (١/٢١٧) . (A7/Y)

> عبيد الله بن عدى بن خيار (١/ ١٨٠) . عتاب بن أسيد (٢٦٨/١) .

عثمان بن أبي العاص (١/ ٩٢ ـ ٥١٦) .

عثمان بن حنيف (١/ ٢٧٥) (٢ / ٥١٠).

عثمان بن عفان (۱/۳۲ ـ ۳۷ ـ ۳۸ ـ ۱۰۷ ـ 117-12-12-12-12-17

- 79 · - 700 - 701 - 77 · - 700 -5. T - TAV - TEO - TEE - TTA - TTE - 213 - 273 - 133 - PV3 - 313 -. (084-00- 289).

\_ 117 \_ 117 \_ 1.7 \_ 1.7 \_ 1.7 \_ 1.. \_ 110-11-178-107-181-179 - TYY - TIY - TIY - TYY -737 \_ 707 \_ 307 \_ 777 \_ 707 \_ 767 - mod - m·v - m·o - m·m - m·l -71 - 777 - 770 - 775 - 777 - 777 - 387 - 713 - 713 - 773 - 433 -028-078-077-017-01-280 . (074-

عثمان بن مظعون (١/٢٣٣).

. ( £9 · \_ £ A · \_ £ V V

عرفجة بن أسعد (١/٢٧٥) .

عروة (١/٣٣٧ - ٤٨٤) (١٠٢/٢ - ١٥٢ - ١٨٩ - · PI \_ YIY \_ 003 \_ Y03 \_ A03) .

عروة بن الجعد (١/١) ٤٠٩).

عروة بن مضرس بن أوس (١/ ٣٤٩).

عطاء (١/١١ - ٨٤ - ١٦٦ - ٢٠٥ - ٢١٠ - ٢٢٠ - 737 - 707 - 707 - 733 -1VE - A7 - E7 - TT/T) (0V - E0T - TV1 - TOT - TTV - T17 - 111 -. ( EOA \_ EOE \_ TVT

العطار (٢/ ٤٤١) .

عطية (١/٥٨٤). عقبة بن أبي معيط (٣٨٢/١) .

عقبة بن الحارث (٢/٢١٥ ـ ٥٥٥) .

عقبة بن عامر (١/٧١ - ٩٤ - ١٣٠ - ١٦٧ -(077 - 317 - 777 - 713 - 770)

-017 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 . (0 . 4

عقيل بن أبي طالب (١/ ٤٩٠). عكرمة (١/٨٨ ـ ٣٢٥ ـ ٣٣١ ـ ٤٣٦ ـ ٤٧٥) . (TVT\_TV1\_TOT\_TEA/T)

عكرمة بن خالد (٢/١٥٩). العلاء (٢/٣٨).

علاء الدين بن على المرداوي ( $1/\Lambda$ ) . علقمة (١/ ٨٨ - ١٨٣ - ٢٤٢).

علقمة بن علاثة (١/ ٢٩٠).

على بن أبي طالب (١/ ٢٤ ـ ٢٨ ـ ٣٨ ـ ٤٣ ـ \_ Vo \_ VT \_ V1 \_ 09 \_ 00 \_ 07 \_ 01 - 178 - 11. - V8 - V4 - V. - AA ١٤٢ \_ ١٤٣ \_ ١٥٦ \_ ١٥٧ \_ ١٥٨ ل عمارة الحربي (٢/ ٣٤٢) . - PT1 - PA1 - PP1 - 317 - A17 -750 - 779 - 777 - 770 - 775 - 719 - T37 - P37 - 007 - N07 - P07 -- 477 - 488 - 448 - 441 - 479 -177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 173 - EV9 - E79 - E09 - E0W - EEW -313-113-110-110-110-130 - 7V/T) (0V· - 078 - 00V - 089 -P7 - 07 - 17 - 30 - 17 - 77 - 37 -- AY - A1 - VA - V0 - VY - V - 70 - 1·1 - 1· · - 99 - 9A - 9T - AA - 177 - 177 - 177 - 109 - 189 -1/0 - 1/1 - 3/1 - 1/1 - 1/1 - 0/1 - TIV - TIT - TIT - T.4 - 190 -137 \_ 537 \_ 707 \_ 307 \_ 007 \_ 157 - T.Y - T.J - T.O - T.T - T.Y -777 - 777 - 137 - 737 - 037 - A37

- TTA - TTV - TT - TOO - TOT -TAO - TAY - TVA - TVO - TVY - TV. - E17 - E+4 - MAY - MAE - MAG -· 73 \_ 173 \_ P73 \_ · 73 \_ 173 \_ 773 - 233 - 233 - 233 - 233 - 233 - 2 733 \_ P33 \_ Y73 \_ \* V3 \_ 1 V3 \_ Y V3 - 070 - 078 - 010 - 011 - 0.7 -. (OA) \_ OO & \_ O & V \_ O & O

> على بن الحسين (٢١٣/٢). على بن المديني (١/٣٠٩).

عمار بن ياسر (١/٦٦ ـ ٦٨ ـ ١٨٥ ـ ٢٠٩ ـ - TET/T) (0.0 E.O - ETT - MIV . (01 · \_ 0 · A

عمر بن أبي سلمي (٢/١٦٢ ـ ٢٢٦ ـ ٢٢٧) . عمر بن الخطاب (١ /١٢ ـ ١٣ ـ ٤٠ ـ ٥١ ـ ٨٢ 1. \ - 1. \ - 1. \ 0 - 1. \ 1 - 1. \ - 41 -- 107 - 107 - 177 - 117 - 117 -710-711-317-171-17 - 770 - 377 - 917 - 377 - 077 -777 - 777 - 787 - 787 - 777 - 777 - YAT - TV7 - TV0 - TV1 - TV+ -7/7 - 7.5 - 7.7 - 7.7 - 3.4 - 7.7 - - mm - mm - mm - mm - mm -771 - 707 - 759 - 750 - 755 - 779 - MAE - MAY - MAY - MIM - MIM -798-797-707-707-307 - 0P7 - VP7 - F+3 - Y13 - Y73 -133 - 473 - 473 - 473 - 673 \_ 00 - 077 \_ 071 \_ 0.9 \_ 0.. \_

074-070-076-071-004

- N - 7 - 70/7) (0V1 - 0V\* - 079 -

P-11-17-17-17-17-77

- 29 - 27 - 27 - 77 - 70 - 77 -

- V - 70 - 77 - 77 - 71 - 07 - 07 - 117 - 1·7 - 1·1 - 1·· - 99 - 9A 189 - 187 - 188 - 188 - 187 - 188 - 177 - 170 - 109 - 10W - 1EV -371 - 071 - 771 - 771 - 971 - 171 - 118 190-194-191-174-100 - YIW - YIY - T.7 - Y.W - 19V -P77 \_ 707 \_ 707 \_ 007 \_ 707 \_ 777 - YFY - XXY - OAY - VAY - OPY -107-107-707-707-307-707 - TTO - TTO - TTT - T.4 - T.V -777 - 777 - 777 - 737 - 737 - 037 - TOV - TOO - TOE - T.T - TEA -TV1-TV.-TTA-TT.-T09-T0A - TVA - TVV - TV7 - TVT - TVT -7AA - 7A7 - 7A0 - 7A7 - 7A7 - 7A9 - 2·1 - 2· · - ٣٩٩ - ٣٩٤ - ٣٨٩ -7.3-2.3-4.3-413-013-213 - XY3 - XY3 - YY3 - YY3 - YY3 -173 - 173 - 173 - 173 - 133 - 133 - 233 - 273 - 373 - 273 018-014-01.-0.4-54.- 544 - 078 - 077 - 071 - 07· - 01V -130-707-350). عمر بن عبد العزيز (١/١٣٣ - ١٩٧ - ٢١٩ -PO7 \_ 3V7 \_ 7X7 \_ 773 \_ VV3 \_ XV3 - 40x - 41x - 40/ (0 £x - 57 £ -. (018-014-880 عمر بن عبيد الله (١/ ٣٤١).

- 0 · 1 - EV · - E0 · - TTT - TVA . (0 . 7 عمرة (٢/٤/٢) . عمروبن الأحوص (٢٤٤/٢). عمرو بن أمية (١/٤٨٩) (١٦٣/٢). عمرو بن الحارث (١/٣٧٤). عمرو بن حريث (١/٢١٩). عمرو بن حرم (١/٢١٤ ـ ٢٥١) (٢/٢٣٧ ـ TV9 - TV1 - TV1 - TV1 - T0 8 - TAO - TAE - TAT - TAI - TA -. (O · A عمرو بن دينار (١/٥٥٧) (٢/١٢٧) . عمرو بن سلمة (١/٣٤١). عمرو بن شعيب (١/١١٠ ـ ١٢١ ـ ٢١٥ ـ ٢٧٠ - 177 - 174 - 413 - 123 - 774 -- 11V - 11Y - 07 - 49/Y) (00· P71 - 771 - 131 - 371 - PP1 - P77 - TVT - TV1 - TT0 - TE7 - TV. . TAV \_ TA7 \_ TA0 \_ TA5 \_ TAT \_ TV9 - TY3 - 373 - 330 - A30) . عسروبن العاص (١/ ٦٤ - ٣٠٠ - ٣٨٦) - TOE - TIT - TOT - 1AT/T) . ( 40 عمرو بن عبسة (١/٣٨٧) (٢/٥٧٠). عمرو بن مسعود (٢ / ٤٢٩) . العمروشي (٢/٤٧٧). عمير مولى أبي اللحم (١/ ٣٨٦). عناق (۲/ ۱۷۹). العنبري (١/ ٥٣٥) (٢/ ٧٥). عوف بن مالك (١/ ٤٢ ـ ٣٨٤). عويمر العجلاني (٢/ ٢٩٥). عياض (٣٤/٢).

#### حرف الغين

الغامدية (٢/٥٦٦) . الغزالي (٣٠/١) . غيلان بن سلمة (١/١٧٨) .

#### حرف الفاء

فاطمة ( بنت رسول الله هي ) (١/ ٢٣٥ - ٣٧٦) . (١/ ٢٣٥ - ٤٥٥) . فاطمة بنت أبي حبيش (٢/ ٤١ - ٩٩ - ٩٩٠ - ٩٠) . فاطمة بنت قيس (٢/ ١٤٩ - ١٦٩ - ٢٥٥) . فاطمة بن سعد (١/ ١٤٩) . الفتوحي (١/ ٢١) . فريعة (٢/ ٢١) . فريعة (٢/ ٢٠) . فريعة (٢/ ٣٠٨) .

فضالة بن عبيد (٢ / ٤٢٩) (٢ / ٢٥٤) . الفضل بن العباس (١ / ٣٥٤) .

## حرف القاف

القاسم (١/٤٨٤) (٢٦/٢) .
القاسم بن عبد الرحمن (٢٦/٢) .
القاسم بن محمد (١/٢٦٩) (١٩٠/٢) .
قبيصة بن ذؤيب (٢/٦٣) .
قبيصة بن مخارق الهلالي (١/٢١) .
قتادة (١/٥٦ ـ ١٦٤ ـ ٣٢٣ ـ ٣٦٩) (٢/٢٩ ـ ٢٤ ـ ٧٤١ ـ ٨٣٥ ـ ٨٢٤ ـ ٢٨٤ ـ ٢٨٥ .
قتادة المدلجي (٣٥٢/ ٣٥٠) .

حرف الكاف

قيس بن عاصم (١/٤٥) .

القرطبي (١/٢٣٨).

قدامة بن فطعون (٢/١٥٧ ـ ١٥٨) .

كعب الأحبار (٢/٤١٥) . كعب بن الأشرف (١/٣٧٧) .

كعب بن سُوْر (۲ / ۲۳۹ ـ ۵۱۰ ـ ۵۲۰) . كعب بن عجرة (۱ / ۱۲۷ ـ ۱۳۳ ـ ۱۶۲ ـ ۳۳۸ ـ ۳۳۹ ـ ۳۴۰ ـ ۳۴۷) .

کعب بن مالك (١/٧٦ \_ ٢٠٥ \_ ٤٦٦ \_ ٤٧٨) (٢/٦٢ \_ ٤٦٧ \_ ٤٦٨ . ٤٧٠) .

## حرف اللام

اللخمي (٧/١) . لقيط بن صبرة (٣٨/١ ـ ٣٩ ـ ٣١١) . الليث (٤٦/١) ٤٧٧ ـ ٥٦٠ ـ ٥٧٠) (٩٠/٢) - ١٨٥ ـ ١٨٧ ـ ٤٥٤ ـ ٤٥٨) . ليلي بنت فائق (٢٤١/١) .

## حرف الميم

ماعـز بن مـالـك (٢/ ٣٩٥ ـ ٤٠٠ ـ ٣٠٥ ـ ٣٠٥) .

مالك الأشجعي (١٥٨/١).

اللؤلؤي (٢/ ٩٠).

مالك بن أنس (١/٧٥ ـ ٦١ ـ ٨٨ ـ ٩٩ ـ ٩٥ ـ 709 - 777 - 777 - 779 - 19V - TTA - TTT - TAT - TT9 - TT1 -2.1-404-424-464-464 - 13 - 133 - 733 - 733 - 733 -703 - 703 - 103 - 173 - 773 - 773 - 014 - 017 - 010 - 547 - 540 -(001 - 087 - 070 - 07V - 071 - OV - 97 - VE - 70 - 77 - 77/7) 10-100-174-170-104-104 - YTY - Y.A - Y.7 - 19A - 1AY -T.O - T.L - LV1 - Lb1 - Lb. - 270 - 2.0 - 2.4 - 4.4 - 0.3 - 0.3 - 0.3 -173 - 773 - 003 - 103 - 103 - 173 - 087 - 873 - 874 - 874 - 830 -. (07V \_ 00 )

مسيلمة الكذاب (١/٦٦) . مالك بن الحويرث (١/ ٩٥ - ١٣٤ - ١٧١) . مصعب بن عمير (١/ ٢٠٥) (٢٨٦/٢) . مثنی (۲۷/۲) . معاذ بن أنس الجهني (٢ / ٢٣١) . مجاهد (١/ ٣٤٣ ـ ٣٤٣) (٢/ ٢٥ ـ ١٤٧ - 17 - VOY - T.7 - P.7 - 173 -معاذ بن جبل (١/ ٢٦ - ١١٨ - ١٨٣ - ١٨٧ -. (271 0P1\_177\_V07\_777\_107\_107 المجلد (١/٨٤ ـ ٩٩ ـ ١٨٦ ـ ٢٥٢ ـ ٣٢٦ - TPT - TPT - V33 - VV3 - AV3 --01/1) (04. - 547 - 540 - 454 . (EV) - AVY - AOT - A13 - 733 - 10) . مجززاً المدلجي (١/٥٧٠). معاذة (١/ ٨٨). محجن بن الأذرع (١/١٨٣). معاوية بن أبي سفيان (١/ ١١٩ ـ ١٥٩ ـ ٢٠٤ ـ محمد بن الحسن الشيباني (١/ ٢٨١ - ٤١٣) - 1AT - 70/T) (TAI - TEE - TTO . (97-9-70/7) . (017-47.-404-170 محمد بن الحكم (٢١/٢). معاوية بن عبد الله بن حعفر (١/٤٥٣). محمد بن الحنفية (٢/٢). معدان بن طلحة (١/٤٦). محمد بن صفوان (۲/٤٥٨). معقل بن سنان (۲/ ۲۱۵). محمد بن طلحة (٢/٢٤٤). معقل بن يسار (١/٢٣٢) (٢/١٦٠) . محمد بن عبد الصمد بن ثوبان (٢١٢/٢) . معمر (۱/۲۱ه) . محمد بن عجلان (۲/۲۹۲). معمر بن عبد الله (١/٤٢٥). محمد بن قيس بن الأحنف (٢/ ١٢٤) . المغيث (٢/ ١٩٠) . محمد بن مسلمة (١/ ٤٠٩ ـ ٤٧٠) (٢ ٣/ ٦٠ ـ المغيرة بن شعبة (١/ ٤٠ ـ ٤١ ـ ٤٢ ـ ٤٣ ـ 331 - 101 - 177 - 737 - 101 - 188 محمد بن مسلمة المالكي (١/٣٢٠). (1/75 - V71 - 197 - 177 - T·3 -محمد بن نصر المروزي (٢٧/٢ ـ ٣٠٥ ـ . (277 المغيرة بن عبد الله (١/ ٢٧٥). محمد بن يحيى بن حبان (٢/٢٠١) . المقداد بن الأسود الكندى (٣٦/٢ ـ ٨١ ـ ١٧٦ مرثد بن أبي مرثد (٢ / ١٧٩). . (078-077-800-المردودة بنت الزبير (٢/ ١٣ - ٣٣) . مكحول (١/ ٣٨٥). مرعى بن يوسف المقدسي (١/٥). المنذر بن أبي حميضة (١/ ٣٨٥). مروان الأصفر (١/٢٦). المهاجر بن أبي أمية (٢/٥٢٥). مروان بين الحكم (١/٩٧١) (٢/١٨٥ -المهدوي (١/ ٢٣٨) . . ( \$ \$ \$ \) مهنا (۱/۷۷ ـ ۲۶۰ ـ ۵۰۹) (۲/۷۲ ـ ۱۵۱ مزربان الزارة (١/ ٣٨٤). - 717 - 133 - VF0 - 10). مسروق (۲/ ۳۹ - ۲۰۷ - ۲۲۷) . الشيخ موسى (٢/٣٣٧) . المسور بن مخرمة (١/٣٦٢) (٢/٢٧) . موسى بن طلحة (١/٢٧٧ - ٢٧٥) .

الموفق (١١٨/١ ـ ٣٢٦ ـ ٤٤٠ - ٤٧٦ - ٥٠٧ - TTT - 1.V - 99 - 7./1) (01A 3 YY - 737 - 1 Y3 - A Y3 - A A3 -. (OYA ميمون بن مهران (١/ ٢٥٩) .

ميمونة (أم المؤمنين) (١/٤٥ - ٥٦ - ٤٨٩) . (174/1)

الميموني (١/٢٥٤).

#### حرف النون

نافع (۱/۱۲ - ۱۹۷ - ۱۹۹ - ۳۵۲) (۲/۸ -· ( 11 - 1 / 1 ) . نافع بن الحارث (١/ ٣٤٥) (٢/ ٢٥٥) .

نسهان (۲/ ۱٤۹) . النجاشي (٢٤٦١ - ٢٤٣ - ٢٤٥) (٢/٢٥ -

النجاشي (٢/٢١) .

نجدة الحروري (١/ ٢٩٢) (٢/ ٤٤٤) .

النخعى (١/١٤ - ٢٨٦ - ٢٢٥) · (777-19A-1A0-9A-77/Y)

النسائي (٢/ ٣٥٩).

النضرين الحارث (١/ ٣٨٢).

النعمان بن بشير (١/٢١٦ - ٢٢٣ - ٥٢٩) · (TY-19/T)

> نعيم بن عبد الله (٢/١٢٣). نوفل بن معاوية (٢/١٧٨) . النووي (١/٢٢٧ ـ ٢٥٣) (٢/٢٢٨) .

## حرف الهاء

هاجر ( زوجه إبراهيم عليه السلام ) (١٧٢/٢) . همار بن الأسود (١/ ٣٤٩ - ٣٦١) . هدبة بنت خشرم (٢/ ٣٤٦ - ٣٥٦) . هشام بن عروة (٢/٣٦ - ٢٤٤) .

هلال بن أمية ( ٢ / ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ -. (004 - 790

همام (۱/۲۷۲) .

هند بنت عتبة (٢/٣٢٨ ـ ٣٢٩ ـ ٣٣٢ ـ . (070

الهيثم (١٠١/١) .

#### حرف الواو

وائل بن حجر (١/١٣٤ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ -

وابصة بن معبد (١/١٨٤).

واثلة بن الأسقع (١/ ٢١٩ ـ ٥٦٩) (٣٩١/٣ ـ

الوليد بن عقبة (٢/٢١) . الوليد بن مسلم (٢/ ٢٩٦) .

وهب (٤٧/٢).

وهب الجشمى (١/٣٧٣).

## حرف الياء

يحيى بن سعيد الأنصاري (٢ / ٣٠٩ ـ ٤٠٨) . يزيد بن أبي سفيان (١/٣٧٧). يزيد بن الأسود (١/٢٢٥). يزيد بن أمية (١/ ١٩٠) . يزيد بن رومان (١/١٦٠). يزيد بن هارون (٢/ ١٦٨ ـ ١٩٩) . يعلى بن أمية (٢/٣٦٠). يوسف عليه السلام  $(1/\Lambda)$ .

#### الكني

أبو إسحاق (٢/٥٧٩). أبو إسحاق الزجاج (٢/٥٧٢). أبو إسحاق بن شاقلا (١/٢١١) . أبو إسرائيل (٢/٥٠٣) . أ أبو الأسود (٢/ ٥١١).

أبو جحيفة (١/٩٩) (٤١٨/٢). أبو الأسود المالكي (٢/٥١٥). أبو حاتم (٢/٤٥) . أبو الأقمر (١/ ٣٨٤). أبو جعفر (١/ ٤٥٦). أبو أمامة (١/٣٧ \_ ٢١٩ \_ ٢٤٨ \_ ٣٧٨) أبو جهم (١/١٤١) . . ( ! ! ! " / " ) أبو حاتم المزني (١٧/٢). أبو أمية المخزومي (٢ / ٣٢٩) . أبو الحارث (١/٣٧٧) (٢/٢٣٤) . أبو أيوب (١/ ٢٦ - ٣١ - ٤٧ - ١١٠ - ١١٧ -أبو حامد الاسفرائيني (٢ / ١٣٩) . 017-357) (7/11-177-153). أبو حذيفة (٢/ ١٦٩) . أبو بردة (٢ / ٤٢٠) . أبو الحسن (١/٥٥٥ ـ ٤٥٦). أبو برزة الأسلمي (٤١٢/١) (٣٣٦/٢ ـ ٤٣٥ ـ أبو الحسن التميمي (١/٣١٥) . . (٤7٤ أبو حفص العكبري (٢٤٧/١) (٢/١٥٠ ! ١٥٢ أبو بصرة (١/٣٠٧ ـ ٣٨٦ ـ ٣٩٦) . - P · 7 - ۲۲7) . أبو البقاء (١/ ٣٥). أبو حميد (١ / ١٣٤ \_ ١٢٥ \_ ١٣٥ \_ ١٣٦ \_ ١٣٧ أبو بكر ( الصديق ) (١٠٧/١ ـ ١٠٨ ـ ١٥٨ ـ . (141 -Y17 \_ Y · W \_ 19V \_ 197 \_ 1VY \_ 177 أبو حميد الساعدي (١٤/٢). - 749 - 740 - 748 - 744 - 778 -أبو حنيفة (١/١١٩ \_ ١٤٠ \_ ٢١٩ \_ ٢٢١ \_ ٣٤٣ 737 - 777 - 777 - 777 - 787 - 474 - 113 - 173 - 173 - 173 -TA - TT - TT - TV/T) ( \$9 · - TVV -- 01/T) (001 - 0TO - 0TV - 0T1 - 179 - 1.7 - 9V - 70 - 7T - 71 -- 1AV - 1.1 - 97 - 9. - VO - 70 701 - 701 - 717 - 717 - 007 7.7 - 1.7 - 477 - 177 - 403 - 173 - TVA - TET - TE. - TT9 - T.1 -. (00V - 089 -217 - 200 - 207 - 103 - 703 - 003 - 713 أبو الخطاب (١/ ٢٧٥ ـ ٢٨١ ـ ٤١٨ ـ ٤٥٥ ـ - 173 - 173 - 173 - 133 - 133 -- 19 · \_ 1V7/Y) (0 · Y \_ EAY \_ £07 . (070\_01V\_01·\_ £07 157 - 057 - 954 - 373 - 370 - 000 أبو بكر (١/ ١٥/ ٤ ـ ٢٠/ ٢) (٢/ ٢٠ ـ ٤٤ ـ ٥٠ ـ 107 - 71V - 17T - 181 - 18T - 17V . (01) -أبو داود (١ / ١٤٠ ـ ٣٧٢) (٢ / ٤١٨) . - TVY - TTE - T90 - TVV - TV1 -أبو الدرداء (١/ ٤٦ \_ ١٥٣ \_ ١٥٨ \_ ١٦٢ \_ ٣٦٠ . (07 - 21 / 4 - 7 / 7) . - £11 - T.T - TAT - A1/T) (£ · · -أبو بكر بن أبي مريم (١/٢٤٨) . أبو بكر بن حماد (٢/٢٣٠). . (200 أبو ذر الغفاري (١/ ٥٩ - ١٤١ - ١٦٠ - ١٦٨ -أبو بكربن محمد بن عمروبن حزم (١/٥٠) - TTE/T) (T10 - T00 - 1VA - 1VT . (£ · A/Y) . ( 20 2 أبو بكرة (١/٦٦٦) (٤٠٦/٢ ـ ٥١٥ ـ ٥٥٥) . أبسو رافسع (١/ ٢٩٩٤ ـ ٣٦٥ ـ ٣٧٢ ـ ٤٣٩ ـ أبو ثعلبة الخشي (١/١٩) (٤٥٤/٢) (٤٧٥ ـ ٤٧٥) . PA3 - 730) (7 / 771). أبو ثور (١/ ٥٧٠) (٣٥٨ ـ ٣٥٣ ـ ٣٥٨) .

· أبو عبيدة (٢ / ٣٥١ ـ ٣٥٨) . أبو الزبير (١/٣٤٨ ـ ٣٦١) (٢/١٦٨) . أبو عبيدة بن الجراح (١/ ٢٣٨ - ٣٨٠ - ٣٨٥) أبو زرعة (٢/٥٦). (Y/P3-11-113-110). أبو زكريا (١/٢٢٩). أبو عزة الشاعر (١/٣٨٢). أبو زيد (١/ ٩٧) . أبو زينب التميمي (٢/٤٦٤) . أبو العشراء (٢/٤٧١). أبو السعادات (٣٤/٢). أبو على الرقاق (١/٦) . أبو عمير بن أنس (1/1)). أبو سعيد الخدلأي (١٢/١ ـ ٦٠ ـ ١١٤ ـ ١٣٢ ـ | ۱۳۳ \_ ۱۵۲ \_ ۱۵۵ \_ ۱۵۹ \_ ۱۲۲ \_ ۱۲۷ | أبو غطفان (۱/۳۳۸) . ا أبو قتادة (١ / ٧٩ \_ ٧٩ \_ ١٦٣ \_ ٣١٥ \_ ٣١٦ \_ ٣١٦ \_ - 171 - 118 - 717 - 117 - 117 -VYY \_ NVY \_ PO3 \_ 173 \_ PT3) . 794-794-794-774-774 - YVY - Y'3 - I'3 - 373 - Y73 -أبو قلابة (٢ / ١٣٤ - ٢٤٣) . ٤٣٠) (١٤٩/٢ ـ ٣١١ ـ ٤٤٥ ـ ٤٥٨ ـ أبوليلي (١٥/٢) . أبو محبر (٣٦/٢) . أبو سعيد مولى أبي أسيد (١/١٧٨) . أبو محذورة (١/٩٦ ـ ١٠٨) . أبو سفيان (٢/ ٥٣٨ - ٥٢٥). أبو محمد الجوزي (١/ ٤٧٣ ـ ٥٠٩) (٢/ ٣٧٤ -. (07 - 21 / 7 / 7 ) . أبو سلمة بن عبيد الرحمن (١٩٦/١ ـ ٤٣٦) . (107-101-1.7/7) أبو مريم (٢/٥١٠). أبو مسعود (١/١) . أبو شريح (۲/۲) . أبو الشيخ (١/ ٣٧٩) . أبو مسعود البدري (٢/٥٤٦). أبو المعالى (١/٩٦ - ١٨٥ - ٢٣١ - ٢٣٤) . أبو الصديق التاجي (١/٢٢٥) . أبو ضمضم (٢/٢١٤). أبو معقل (٨/٢) . أبو المغيرة (١/ ٢٤٨). أبو طالب (۲۱۲/۲ ـ ۵٤۳ ـ ۲۲۰/۲) (۲۰/۲ ـ ۳۰۰ ـ ا أبو موسى الأشعري (١/٦/١ - ١١٢ - ١٣٠ -TA7 - YEV - 199 - 1A9 - 1V7 - 1V1 أبو طالب بن عبد المطلب (١/٣٩٦ ـ ٥٨٢). - VO - V. - WE/T) (8.7 - M97 -أبو الطفيل (٢/ ٦٥ - ٧٠) . 209 - 8EV - 81A - 8.7 - 7V9 - 7.7 أبو طلحة (١/٣٨٣) (٢٠٤/٢ ـ ٤٣٧ ـ ٤٥٨) . - 078 - 077 - 071 - 018 - 89. -أبو طيبة (١٤٧/٢). أبو العاص بن الربيع (١/٢٨٢) (٢/ ١٨٩) . . (078 - 080 - 088 أبو عبد الله الزبيدي (١/ ٨٤) . أبو نجيح (٢/٣٧٤) . أبو عيس الحارثي (١/٣٧٥). أبو نعيم (١/٢٢٩). أبوعبيد (١٩٢/١ ـ ٢٥٨ ـ ٢٥٩ ـ ٢٥٥) أبو هريرة (١/ ٢٣ ـ ٢٥ ـ ٢٩ ـ ٣٣ ـ ٤٨ ـ ٢٠ ـ - 078 - WIV - YO1 - Y.Y - WV/Y) - 17. - 111 - 1.7 - 4V - XT - VT 101-101-181-181-1701-101 . (00V - 0TE

أب يزيد المدني (٢/٢٨٩). أبويعلى (١/١٦٩) (٢/٤٤٥) . أبويوسف (١/ ٤١٣) (٢/ ٦٥ - ٩٠ - ٩٢) . أم إبراهيم ( جويرية أم المؤمنين ) (٢/١٣٧) . أم أيمن (١/ ٤٩) . أم حبيبة (١/٧٤ - ٨٩ - ٩٠ - ٩٨٤) . (174/4) أم حرام (١/٣٧٨) . أم الحصين (١/ ٣٣٤). أم حكيم بنت قارظ (١٦٦/٢) . أم سعد بن عبادة (١/ ٢٤٥) . أم سلمة (١/٨٨ ـ ٩٢ ـ ١١١ ـ ١٣٢ ـ ١٦٨ ـ - TE/T) (TV - TO7 - TO1 - 1V1 ~ 7 = 171 - 771 - P31 - 101 - 137 -· (018-414-410). أم عاصم ( زوجة عمر ) (٢ / ٣٣٩) . أم عطية (١/٨٨ - ٢٣٩ - ٢٥٢) (٣٠٨/٢). أم عمارة بنت كعب (١/٥٨) . أم عمرو بن عثمان بن عفان (٢/ ١٦٥) . أم قيس بنت محصن (١/٧٦). أم كلثوم بنت عقبة (٢/٢) . أم كلثوم بنت على (٢/٩٨ ـ ١٧٦) . . ( $\Lambda/\Upsilon$ ) أم معقل أم هانيء (١٦٣/١) . أم يحيى بنت أبي إهاب (٣١٩/٢).

- 17 - 178 - 177 - 171 - 17. 710 - 711 - 177 - 178 - 177 - 177 - 700 - 708 - 787 - 717 -T. - LAN - LAD - LAL - LVI - mir - mii - m·a - m·v - m·o -777-777-710-718-717 - MIN - MIE - MIM - MMV - MIA -377-800-807-797-703-003-713 - 173 - 373 - 303 - 073 - 173 -- 079 - 077 - 077 - 077 - EA. 91-07-33-77-77 (057 - 111 - 371 - 331 - 701 - 701 -VOI \_ NOI \_ POI \_ FVI \_ 777 \_ 377 - YT7 - YT0 - YT1 - YTV -\*37 \_ 107 \_ 177 \_ 177 \_ PAY \_ PAY \_ YYY - 709 - 729 - 727 - 777 -174 - 174 - 174 - 174 - 173 - 3·3 - 273 - 273 - 273 - 273 -173 \_ 103 \_ 403 \_ 973 \_ 773 \_ 313 - OTS - OTS - SIO - STO - ATO -. (070 - 008 - 08V أبو الهياج الأسدي (١/٥٤٠) . أبو وائل (٢ / ١٨١) . أبو الوفا (٢/٥٧٩).

أبو الوليد الباجي (٢/ ١٣٩) .

# فهرس موضوعات الجزء الثاني

	,		الموصوع
٥			
.,	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •		كتاب الوقف
. v	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	فصل في شروط صحة الوقف
11	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	فصل ويلزم الوقف بمجرده
14			فصل في مصرف الوقف
١٤		• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	فصل في ناظر الوقف
11			فصل في ألفاظ الواقف في الموقوف عليهم .
19			فصل في نقض الوقف
۲۳	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •		باب الهبة
۲۷			فصل وتملك الهبة بالعقد
79			فصل ويملك الهبه بالعقد
44	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	فصلِّ في الرجوع في الهبة
	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	فصل في قسمة المال بين الورثة في الحياة .
37	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •		فصل في تبرعات المريض
77	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •		كتاب الوصايا
27			باب حكم الموصى له
٤٣			فصل في ألفاظ الوصية
٤٦			باب أحكام الموصى به
٤٩			باب الموصى إليه
٥.			باب الموضى إليه
٥٣		· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	فصل لا تصح الوصية إلا بمعلوم
٥٥			كتاب الفرائض
J J			فصل في أسباب المواث

٥٨	•						 													فصل والوارث ثلاثة
٦.							 													فصل في الثلثين
٦٤							 													فصل في الجد مع الأخوة .
٦٩							 													باب الحجب
٧٢							 													باب العصبات
٧٥							 													فصل إذا اجتمع كل الرجال
٧٨							 													باب الرد وذوي الأرحام
۸٠							 													فصل في ذوي الأرحام
٨٤			•				 													باب أصول المسائل
۹.																				باب ميراث الحمل
۹۲							 													باب ميراث المفقود
90							 													باب ميراث الخنثي
٩٧		٠					 													باب ميراث الغرقى وغيرهم
99							 													باب ميراث أهل الملل
٠ ٢							 													باب ميراث المطلقة
• 0							 													باب حكم تصحيح المسألة
٠٧																				باب ميراث القاتل
٠٨																				باب ميراث المعتق بعضه .
٠٩																				باب الولاء
١.							 							٠.						فصل في الإرث بالولاء
١٤				•												٠٠,				كتاب العتق
17							 								٠					فصل في العتق بالفعل
19							 												. 4	فصل في تعليق العتق وإضافة
۲۱							 													فصل وإذا قال لرقيقه أنت حر
74																				باب التدبير
27				•																باب الكتابة
4																				فصل ويملك المكاتب كسبه
٣٢							 													فصل والكتابة عقد لازم
٣٤							 										٥	يد	سر	فصل في اختلاف المكاتب و
٣٧																				باب أحكام أم الولد
٤٢																				كتاب النكاح
																				فصل ويحرم النظر لشهوة .
٤٥							 				٠.									باب ركني النكاح وشروطه

١٦٣ .	فصل التوكيل في التزويج والإِيصاء به
177	باب المحرمات في النكاح
١٧٦	فصل الضرب الثاني المحرمات إلى أمد
149	فصل في المحرمات إلى أمد لعارض يزول
۱۸۳	باب الشروط في النكاح
۱۸۹	فصل وإن شرطها مسلمة فبانت كتابية
191	باب حكم العيوب في النكاح
194	فصل ولا يثبت الخيار في عيب زال
197	باب نكاح الكفار
199	فصل وإذا أسلم الكافر وتحته أكثر من أربع
7 • 7	كتاب الصداق
7 • 7	فصل وللأب تزويج بنته مطلقاً
<b>7.* V</b>	فصل وتملك الزوجة بالعقد
71.	فصل فيما يسقط الصداق وينصفه ويقرره
717	فصل في اختلاف الزوجين في الصداق
710	فصل تفويض المهر
717	فصل في المهر في غير النكاح الصحيح
77.	باب الوليمة وآداب الأكل
770	فصل في آداب الأكل
141	فصل في أذكار الفراغ من الطعام
744	باب عشرة النساء
740	فصل وللزوج أن يستمتع بزوجته
۲۳۸	فصل في حقوق الزوج والزوجة
754	فصل وإن تزوج بكراً
750	كتاب الخلع
70.	كتاب الطلاق
704	فصل في جعل الطلاق إلى الغير
700	باب سنة الطلاق
	باب صريح الطلاق وكناينه
177	فصل في كنايات الطلاق
774	باب ما يختلف به عدد الطلاق
770	فصل والطلاق لا يتبعض
777	فصل وإذا قال لامرأته أنت طالق

777																														ءا	:::	سر	71	٩	ک	ح	ي	ف	ىل	ص	ف
۸۶۲																												. ,	من	لز	ل ا	رة	طا	•	ک	ح	ي	ڣ	ىل	.,2	ف
۲۷۰																																	ق)	للا	لط	1	ليق	بع	; ,	اب	با
777																															رقة	نفر	م	لل	سائ	مبد	ي	ف	ﯩﻠ	عد	ف
377				. ,																									'ق	للا	الم	_	فح	ی	ئىل	الن	ي	ف	ىل	4	ف
710				. ,																												2	نعا	-,	ال	م	بكا	>	١	ىب	با
711												 																							ء	K	لإي	1	ب	تار	5
3 1 1			,									 																								هار	لظ	1	Ļ	تار	5
۲۸۲												 								نه	5	U	,	ح	ب	يە	ن	مر	ىل	, ک	من	ر ا	ها	لظ	1	ىح	يص	و.	ل	4	فه
۲۸۸										٠.																٠															
191																																				ان	للع	11	ب	نار	2
3 9 7																															ان	لع	ال	ط	روا	شر	ٍ '	فح	ل	يب	فع
797																													ب	٠	الن	ن	مر	ق	>-	يل	بما	في	ل	عيدا	فه
۳.,																																				٥.	عد	31	ب	نار	ک:
۳٠٥																							بح	ح	۲.,	ام	1	اح	نک	ال	ير	ż	ي	ة ف	بدة	الع	پ ا	فح	ل	4	فع
٧٠٧																																	د	دا	ٔح	الإ	پ	فح	ل	4	فد
۱۱۳																																	اء	` م	الإ	اء	تبر	سا	١,	Ų.	با
٣١٥											. ,					•																			ع	سا	رخ	ال	ب	نار	ک:
177																																			ت	نمار	نفة	11	ب	نار	ک
440																											ئة	رج	لزو	1 2	مقا	2	به	ط	ىق	تس	لما	في	ل	4	فد
444																												(	بك	بال	4	رال	- و	ب	قار	الأ	ا ä	فق	، ن	ب	با،
٣٣٣										, ,																٠	قع	تنوا	حا	، و	بك	الي	••	ال	ā	غة	ِ ز	فح	ل	بد	فد
447																							į	ان	بو	ج	ال	, ر	فق	الر	و	ئم	لها	الب	ä	فق	. ن	فح	٦	بد	فد
449																																			ā	بان	عض	>_	il .	ب	بار
457			•																			ر	ىە	J	١,	ڹ	۰	عة	ساب	ال	٨	بع	نة	الب	دخ	لح	ا ر	فحي	۷	ببا	فد
450									, .																									,	ت	ایا	جہ	ال	ب	ار	کۃ
401									 						•												ں	فس	الن	پ	فج	ب	ام	م	لق	1 ]	وط	ىر	لد	ب	بار
401								 	 						•													ر	صو	ما	لقد	11	غاء	تيا	اسم	1	وط	ىر	ىد	ب	باد
409																																									
١٢٦		,					 	 									•						. (	ب	کسد	لنة	1	زن	دو	ما	في	ب	اص	4	لقا	1 _	وط	سر	ىد	ب	باد
٤٢٣																																									
۲۲٦							 	 												,															4	ت	ليا	ال	J	اب	کت
411							 	 										,											س	نف	، ال	ت	دياه	رد	دير	قاه	۵ ,	فحي	٠ ر	ہار	فع

400																													ن	ىني		31	ية.	, د	ني	,	بل	فص
411																													بيا	عض	\$	11 .	ية.	, د	ئىي	,	سل	فص
٣٨.			•																										نع	ناذ	ام	11 .	ية.	, د	ئى ئى	,	بل	فص
474														. ,											مة	بائ	لج	وا	نة	~	لث	١,	ية	, د	نح	,	سل	فص
٣٨٧																												له	نما	ح	: 1	وم	ä	اقل	اع	ال	٠.	باب
491									•																						ل	قت	ال	رة	فا	ک	٠.	باب
494																																د	ناو	حا	ال	J	اب	کتا
499																																ی	زز	١١.	ند	_	ب	بار
٤٠٨				•						•																					_	زف	نقذ	11.	عد	_	ب	بار
٤١٠							,	 								 	 							_	رف	لق	١.	حل	- 4	. ب	ط	ىىق	یہ	ما	في		بىر	فص
٤١١																 	 	 										ف	نذ	الق	1	باخ	ألف	أ	فى	_	J.,	فص
٤١٥								. ,										 	 			 								کر		۰	11	کم	S	_	ب	بار
119																		 	 														ير	ا مۇ ي	عت	1	ب	باد
٤٢٣					•														 			 						قة	سرا	لس	١,	فی	,	ط	ق	11	ب	باد
244																			 	. ,		 						ق	ر ي	ط	11	ء اع	طا	<u>.</u> ق	عد	_	ب	بار
249																					 	 									ö			ز				
११२																					 	 								٦	رت			کم				
229																					 	 						_	تا	مر	ال	بة	تو		فح	(	بىإ	فص
204																					 	 										مة	لعا	د ط	11		ار	کت
٤٥٧																					 		ها	کل	1	-	۰	JI .	ت	نار	وا	حي	ال		فح	(	سا	فص
773																										_	ط	خ	لم	,	ام	یک	أح		: فو	′	با	فص
277																																						
2 7 7																												ال										
٤٧٥																																						
٤٨١																																		ڑ ی				
٤٨٤																												ين				نار	که		فے	,	ب	فد
٤٨٧																												الأ										
٤٨٩																															_	_		-				
٥٠٦																																						
011																										•		باض	لة	1 1	ر ط	۹ _	ش		ف		_	فع
014									.,																		٠ ي	ساء	خ	الق		س	أد	ي	ف	ال	_	فع
																										,								ي	,	ں		

110									 	 •									,					ټه	نه	٥	9	کم	حک	لح	11	بق	ري	ط	٠	ار	٠
٠٢٠																																	ني				
975																																	مر				
070																						<u>-</u>	ائ	لغ	1	ی	عل	٠,	باء	ۻ	لق	1	ني	، ف	ىل	م	ۏ
٥٢٧																															ā	م	قس	ال	ب	ار	ب
٥٢٨												٠							 						ر	نبا	-	K	ā	نما		ق	ئي	، ف	ىل	φ	ۏ
۲۳٥																			 		 . •					ت	نا	لبي	وا	(	ری	عاو	لء	UI	J	اب	ب
٥٣٧													•			•			 										ت	ار	اد	8	لث	١,	ب	تنا	5
0 2 7																						4	ت.	ہاد	مه	ڼ	لل	قب	; נ	ىن	٠.	يط	ر و	شہ	_	اب	ب
٥٤٨																					 							دة	ها	ش	ال	ح	ان	مو		اب	ب
700																																	سا				
٥٥٧		•		•	 	i												•	•	•	 		;	دة	ها	ث	ال	Ĺ	لمح	ء	دة	ہاد	شع	ال	ر	اب	ب
009											٠,							•								,	١.	<u>ٔ</u> د	11	مة	ب	0	ي	ف	ل	4	ف
110																					 			(	٤.	او.	2	لد	1	ئي	ف (	ین	۰	الي	_	ب	با
750																																	ي				
۲۲٥																																	¥				
٥٧٠																																	سل				
٥٧٢																																	یم				
٥٧٦																																	`قر				
011																																		ä	نمأ	ىات	÷

# والحمد لله رب العالمين

